

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# زُبْدَةُ الْجَوَاشِي

لَا زَالَهُ

مَا فِي الْمَطْوَلِ مِنَ الْغَوَاشِي

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّة

نِسْرِي رُودُكُ مَشْهُدُونَ ١٣٢٦

فَلَسْنَا عَنْكَ بِغَطَارِكٍ وَبَصْرِكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ

الحمد لله الذي من علينا بآية ذوق طبع هذه الحاشية الغريبة الزليلة للغواشي  
الغريبة الصحيحة المقبولة عند اهل العلم والافتقار المبصرة في اسرار  
علم العنان والبيان السني بد

# زبلة الحواشي

الازالة

## ما في المطول من الغواشي

التي ألفها الفاضل المبين الماهر الفطين محسود الاقران  
والاشباه ذو الفضل والجاه المفتقر الى مولاة صبا الفضل  
العيم مولانا مولوى عبد الحلیم ادخله الله في دار النعيم باهتافاً  
مولوى سيف الزمك صانه رب المنان من شر الانس والجان

المكتبة الرشيدية

سرکي روڈ کوئٹہ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

فحمدك يا من نور قلبنا بنور الايمان وشرح صدورنا باب الازهان  
لايضاح معاني العبارات ببداية البيان وزين قلوب  
اصحاب التدقيق والتبيين بايقاعهم على عبادي الختم  
ضياء البرهان وجعل اريج المتاجرو اشرف المفاحيز  
وانفع الزخاثر العلم والعرفان ورفع بها الاصاغر  
على الاكابر وفضل المتزينين بهما على من سواهم كما يفيض  
عنده نظم القرآن واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له شهادة تنجي قائلها من لمس النيران وتجادل عنه يوم  
تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وانتفى الظل الا ظل  
الحنان المنان واشهد ان سيدنا ومولينا محمدا  
عبدا ورسولا ارسله الى كافة الانس والجان و  
نصل ونسلم عليه صلوة وسلاما ينجي بهما من جميع  
الاهوال والاحزان وعلى اله واصحابه الذين بذلوا  
جهدهم في اعلاء كلمة الله وحاربوا لتنفيذ احكامه  
بالسيف والقلب واللسان وبعد فيقول العبد الضعيف  
الكليل المفتقر الى رحمة ربه الجليل مولوى عبد الحليم  
ابن محمد عاكف الفاروق نسبنا والهود يكراني مولدا ومسكنا  
والحنفي مذموبا يا معشر الاخلاء والاخوان ان اقضى كمالا

نوع الانسان و ارفعها هو التحلي بمقائق العلوم  
والتزين باصناف العرفان كما اطبق عليه اهل  
الاديان و ابناء كل زمان و الاحاطة بما فيهما  
من النكت و اللطائف بالامعان و الاتقان لا سيما  
فن البلاغة فانه منطوق بانسباب النجاح من ظلمات  
الكفر و الطغيات اذ به يعرف ما به التحدى و العجز  
عن الاتيان بمثل سورة من سور القرآن و به الوصول  
الى الدولة الكبرى من التصديق بنبوته رسول  
الله صلى الله عليه و سلم و الاذعان و قد صنف  
فيه كتب و رتب فيه زبر و ترتاح بمطالعته ارواح  
الفحول و لذا اطار ذكرها الدبور و القبول و ان  
**المطول** الذي صنفه العلامة **سعد الدين**  
التفتازاني افضلها منزلة و اعظمها نفعا اعترف بسمو  
مرتبة المعاندين و اذعن لعلو درجته الحاسدون و لذا اصار  
من بينها كالشمس من بين النجوم و الله در من قال **شعر**  
ما صنف الناس في علم و ما جمعا مثل المطول في ضبط و ايجاز  
و ادعى قصبات السبق صاحبه كفي له آية دلت باعجاز  
و مد فضلا و الدهر اعناق الهمم اليه و كتبوا الشروح  
و الحواشي عليه و اني قد كنت مشتغلا بتدريسه  
دهرا و يخطر ببالي ان اكتب عليه شرحا يزيل ما فيه من الغواشي  
الا اني كنت في الفن قليل البضاعة و قصير الباع و كنت في زمان  
يعد فيه العلم و اهله من سقط المتاع فصرت اضرب عن الاقام عليه  
اضرا بالحق انصبت متصب التدريس في المدرسة **الحقانية**  
التي اتسبها و الى السوات حما الله عز وجل عن الآفات و البليات الساطية اسقط

[illegible]



ابن السلطان ابن السلطان سلطان عبد الحق جهازي بن  
 لازال شمس دولته طالعته شارقة وطارح سيوف نصرته  
 على هامات الاعداء لامعة بارقة اللهم اضاء عبادك بضيائه  
 معدلته وادم رحمتك عليهم باستدامته ووفقه لما تحبه  
 وترضى وجنبه عما تركه اولى وهيبته للاقدام على ما تركه مذموم  
 وفعله محمدا وح وللأحجام عما تركه محبوب وفعله مجروح اللهم  
 ان فعل اليوم ما لا يليق فعله بشان العبد او ترك ما  
 يستحق فاعله للحمد فاصحه اللهم بلطفك وكرمك  
 وازله عن صحيفته في الغد ولا تؤاخذ به واجعله  
 ربا رضىا بجرمة نبيك المصطفى وحبيبك المجتبى وآله  
 واصحابه اعلام الهدى أميين أميين لا ارضى بواحدة  
 حتى اضم اليها الف آمينا فلكثير التماس من اشتغل  
 بهذا الكتاب لذي وقد وجدت بعم لطفه من  
 الطاقة ما فات بتوارد الخطوب والنكبات وصار قلبي  
 حيا بعد ما مات فرجعت الى الاقدام على ما كان تتابع  
 المصائب موجبا للاحجام والتقطت من كتب الفضلاء الذين هازوا  
 قضبا السبق في مضمار هذا الفن من فوائد الفرائد ما ينزل غواشيه  
 وضمنت اليه ما ينبغي بعون الله تعالى للنظر القاصر ويوشيه وسهيته

## زبدات الخواشي لازالة ما في المطول من الغواشي

وانا اسئلك الله تعالى ان يجعل ما سعيت مشكورا  
 وما جمعت مقبولا وان ينفع به جميع المحصلين  
 المستفيدين ويجعله لي ذخيرا ليوم الدين وان  
 يجعله محفوظا عن طعن الحساد بجرمة النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وآله الافهاد آمين ط

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى  
اداء الحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها

**قوله** افتتح كتابه الخ الكتاب فعال بفتح الفاء عن المنظوم عبارة قبل  
ان يكتب لانه مما يكتب فالعنى افتتح كتابه المقدس في الذهن ان كانت الخطبة  
ابتدائية او المحقق ان كانت الخاتمية ثم في هذه العبارة إشارة الى دفع  
ما يرد من الاتيان بالتسمية والتعجيل قبل الاتيان بالمقصود وانما  
هو للتبرك ولكونه المأمور به في قوله عليه الصلوة والسلام كلام  
ذال لم يبدأ فيه بسم الله الخ فهو ابتداء لكل امر ذال لم يبدأ فيه  
بحمد لله الخ والاتيان بالتسمية مقدم على المقصود اثباتا بما وجب عليه من التصديق  
بالتسمية والحمد لان الحمد انما هو اظهر الصفات الكمالية وهو موجود في  
التسمية فما وجه الاتيان به مقدما على المقصود بعد الاتيان بهما و  
حاصل الدفع على ما اشار اليه بقوله اداء الحق شئ الخ ان الاتيان  
بالتسمية وان كان اثباتا بالحمد الا ان الموجود ههنا حمدان احدهما  
بازاء صفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم اليه وبالنظر  
الى هذا التحقيق التنبيه على الاستحقاق الذاتي والآخر بازاء  
الوصف وهو المستفاد من التعليق بالانعام وبالنظر الى هذا  
يتحقق التنبيه على الاستحقاق الوصفى ولا شك ان الثاني  
متقدم مع الشكر ففي الاتيان بهذا الحمد الجامع للشكر فكسرة  
الخوى وهو اداء حق الشكر ويمكن ان يقال ان التسمية وان كانت



والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق  
 بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل يتبى عن تعظيم  
 المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان او اعتقاداً او محبة  
 بالجنان وخدمته بالاركان

فيكون عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين توحيد قيل  
 كلمة من في قوله فما يجب - تبعيضة وفي قوله من شكر نعمته -  
 ببيانية على ان المراد بالشكر العرفي وهو شكر العبد جميع ما انعم  
 الله تعالى الى ما خلق للاجله وهو بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به  
 في كتب الاصول ولا شك ان شكر اللسان الى تعظيم الله تعالى بعض منه والمعنى  
 اداء الحق شئ من بعض ما يجب عليه هو اى ما يجب عليه شكر نعمته اى  
 صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق للاجله وبعض ما  
 يجب عليه اظهار تعظيمه باللسان كما وقع عن المصنف ويحتمل  
 ان تكون من الاول ببيانية والثانية تبعيضية والمعنى الحق شئ  
 هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمته فعل الاول ما يجب  
 عباره عن شكر العرفي وعلى الثاني اظهار تعظيمه  
 باللسان ولا شك ان وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي  
 وعلى التقديرين الاتيان بما وجب ههنا يحقق في شئ من اظهار  
 تعظيمه تعالى باللسان وقيل ان كانت ما موصوفة او موصولة  
 للعهد اى الدهنى اذ هو المحتاج الى البيان او للجنس فكلمة  
 من فما يجب ببيانية للشئ وفي من شئ نعمته مبينة لما يجب  
 ان اريد بالشكر مطلعة وتبعيضية ان اريد به الشكر الكامل  
 وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كانت للاستغراق  
 فمن الاول تبعيضية والثانية مبينة لشئ لا لما يجب اذ لا يهمل  
 فيه لافادة التعيين بعمومه ولا نه لا يصح بيان العام بالخاص لا  
 عرفية العام منه ثم المعنى على الاول اداء الحق شئ وهو الواجب

المعهود وهو مطلق الشكر التمام وعلى الثاني اداء الحق شئ هو  
 جنس ما يجب وهو مطلق شكر نعمائه ولا شك ان جنس المطلق  
 يتحقق في الفرد الذي اتى به المصنف وهو المساني لان جنس مطلق  
 الشكر وهو الفعل المبني عن التعظيم وهو موجود فيه وزيادته كونه  
 لسانيا لا تصرفا وعلى هذا القياس **قوله** الحمد هو الثناء باللسان الخ  
 اعلم ان المفهوم من الصماح والكشاف ان الثناء هو الاتيان بما يشعر  
 بالتعظيم مطلقا فلي هذا الاستدراك في ذكر اللسان ويؤيد قوله  
 قوله عليه الصلوة والسلام لا اجصني ثناء عليك انت كما اثنيت  
 على نفسك لانه اسند الثناء اليه تعالى مع انه منزوع عن اللسان  
 واما المفهوم من مجمل اللغات فهو ان الثناء يختص باللسان حيث  
 قال الثناء هو الكلام الجميل والظاهر من الكلام هو اللفظي ضلي  
 هذا يلزم الاستدراك **اجيب عنه** بانه بيان للواقع وطوطة  
 للفرق بينه وبين الشكر حيث قال في الشكر سواء كان ذكرا باللسان  
 اخرجه بانه لدفع احتمال التجوز على إطلاق الثناء على ما ليس باللسان بل  
 يعمله وهو الاتيان بما يشعر بالتعظيم ومثله يسمى في اصطلاح  
 الاصوليين بيان التقدير فقول عليه الصلوة والسلام لا احصى  
 ثناءكم محمول على التجوز بزيادة الاتيان بما يشعر بالتعظيم  
 مطلقا والحامل على التجوز قصد المشاكلة وهي من المعنويات ان اللفاظ  
 محمولة على المعاني المتبادرة فخصوصان مقام التعريفات فلا وجه  
 لهذا التوهم حتى يحتاج الى الدفع والنفيل كيف يكون الحمد  
 اللغوي مختصا باللسان وقد قال الله تعالى وان من شئ الا يسبح  
 بحمده واكثر الاشياء لالساله **اجيب عنه** بانه لما ثبت  
 الاختصاص بالنقل عن ائمة اللغة بمثل ما ذكر  
 على التجوز **قوله على الجميل** لم يتعرض للمحمود به  
 لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه لهذه الدلالة  
 بعينها ترك قيد على جهة التعظيم ولم ينقض التعريف  
 بالسخرية والمراد بالجميل اعم من ان تكون جميلات الواقع  
 او عند المثني فلا يرد ان من اثنى على ظالم على ما فعله من غيب  
 الاموال وقتل النفوس بغير حق

على قصد التعظيم ينبغي ان لا يكون هذا الشئ محمداً لانه يذم هذا الشئ لعدم وقوع محمداً في محله مع  
انه حمد وليس على الجليل لان هذا المحمود عليه وان لم يكن جليلاً في نفس الامر الا انه جميل عند الشئ  
وهو بصورة بصورة وقيل ان هذا الشئ ليس محمداً فلا حاجة الى التعميم المذكور فاقبل انهم صواباً في  
بين الحمد المدح بان المحمود عليه يجب ان يكون اختياراً للجلال الممدوح عليه وهو اختيار الجليل المدح بانه مشعر  
بالاختيار الذي هو العاقل المظني في امور الدين والشرف المذكور وخالف عن التقيد به فلا يكون مطرداً اجيب  
بان الجميل صيغة الصفة لا بد لها من الموضوع وهو الفعل كما صرح به الشارح في حاشية الكتاب والمتبادر  
من الفعل الواقع في تعريف الجمل بالشئ الاختياري لان الشئ لا يقع غالباً الا على فعل اختياري لانه الذي  
يدل على الكمال دون ما ليس بالاختياراً تدفع النقص بالطرد عليه انه على هذا الوجه ان لا يكون الشئ  
على الصفة القديمة محمداً لان اسناد تلك الصفات الى ذاته تعالى ليس بالاختيار والزم محذورهما وايضاً  
تلك الصفات ليس من قبيل الافعال اجيب هنـ بان تلك الافعال نازلة منزلة الاختياري في استقلال  
مبدأها وكفايتها فيها اولان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال  
فالمحمود عليه اختياري في المآل وبان الماد بالافعال الاختيارية المنسوبة الى الفاعل المختار سواء كان  
مختاراً فيها او لا بشرط ان يكون لهذا الفعل مدخل في الفعل الاختياري ويكون ذاته الفاعل كما في حق اقتضاؤه  
وجميع صفات الله الذاتية كذا لا يخرج حسن زيد لا يروى ان كان منسوباً الى الفاعل المختار في الفعل  
الاخر لكن لا دخل له في الفعل الاختياري ولا كفاية الفاعل في اقتضاؤه واما قوله تلك الصفة ليست  
من قبيل الافعال محمداً فاعلم بان اهل اللغة يطلقون الافعال على الصفات ولذا يطلقون على العالم مثلاً اسم  
الفاعل فليست اصل قوله سواء تعلق الم نصيح بمعلقه وطوطية للفرق بينه وبين الشكر فلا يرد ان  
الشارح قصد التعريف وبيان عموم الحمد وجارح عن منصبه اذا التعريف تصوير لما هيمة الحمد  
لا بيان لغومه وسواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به الشئ كما يوصف بالصدر ويكون من جهة المصدر  
ترك تشبيهه ومنه قوله تعالى يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هذا امر فرج  
على الخبرية والفعل بعد اعني تعلق الم في تاويل المصدر بان جود عن النسبة والزمان واستعمل  
في الحدث تجوزاً بذكر اللفظ واداة الجزاء فلا يرد ان الفعل مسند ابد فكيف يكون مبتدأ مسند  
اليه لانه حينئذ يكون حكم المصدر كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم  
ان انذرتهم ام لم تنذرهم فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان شران كلمة  
ادنى قوله او بالفواضل يعني الواو فلا يرد ان الواو لا يحد المتعدد وما يستند اليه سواء يجب ان يكون  
متعدد الا ان النسبوية انما يكون بين المتعدد ولا بين احده هذا اذا كان المذكور في نفع الكتاب  
كلمة او كان كلمة ام كما هو في النسخة التي اعتمد عليها المحشيان الفاضلان فاصل الاخر



والفصل الحسن المجلي فلا بد من تقدير الهمزة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها لئلا يام  
احد المستويين والاخر الهمزة تكون ام مع الهمزة لتاويل اي والمفردان بعد هاءتاويل المضاف  
اليلاي نحو ازيد عندك ام عمو اي ايجا عندك وكلوها بمعنى اي واي يستفهم به عن التبيين فيكون  
المعطوف والمعطوف عليه يستفهم واحد سميت متصلة وحيد من بدل عليه اي وان اقرها  
ان الهمزة وام موصوفتان لاحد الامرين وما ليسند اليه كلمة سواء يجب ان يكون متعددا كما مر  
وتأنيها ان القول يكون مرفوع المحل على الابتداء مع تقدم الخبر عليه بطل تصد الاستفهام  
ولم يبعد كون ام بمعنى الواو حتى يجاب عن الايراد الاول بامرها فالأشبه ان يقال في الجواب عنها على  
هذه النسخة ان الهمزة وام لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن احد المستويين في علم المستفهم  
جود تاهنهما عن الاستفهام المذكور وبقيتا مستعلتين لتقرر برحى الاستواء مجازا المتصل مضاهيا  
الحقيق لوقوع المسند في هذه الجملة لفظه سواء فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل  
سواء البتة فكانه افاد بايراد الهمزة وام الموضوعتين في الاصل للاستفهام تأكيد الاسلوب وهو  
مطلوب في المقام ودفعنا ما يتوهم من ان الجمل لا يكون الا على ما تعدى اثره ولذا اصرح بالتعلق  
وقدم الفضائل ايضا الله تعالى يعلم ويمكن ان يجاب عن الايرادين بان سواء في مثله خبر مبتدأ  
محذوف اي الامران سواء وهذا الجملة الاسمية دالة على جواب الشئ المقدور والهمزة وام  
محذوفتان عن معنى الاستفهام مستعلتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمزة مستعلتان  
فيالمبتدئين حصوله عند المتكلم وام وآو لاحد الشئيين او لاحد الاشياء والتقدير بوشلا  
ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء فاندفع الشبهة ان لانها انما توردان  
اذ جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم ان هذه الجملة اما استئناف لبيان عموم  
متعلق الثناء او حال بلا واو واعتراض والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة بها العلم والقدرة  
ذاتية غير متعدية الى الغير والفواضل المزايا المتعدية الى الغير بمعنى ان النسبة الى الغير  
ما يؤخذ في مفهومها كالانعام فان دفع ما اورد على كلا التعريفين من ان الاثر يتعدى في كل  
والصفة لا تنتقل في كل قوله والشكر فعل لما كان الشكر قريبا من الحمد وكانا متناسبين  
ومتشاذيين فعند ذكر احدهما ينظر الآ بالبال عيب الشكر ايضا وان لم يكن له ذكره هنا و  
ايضا الوجه هو ههنا حلان احدهما بازا الصفة الذاتية المستفاد من تعليق الحمد باسم الله تعالى  
بدون ملاحظة الصفة والاخر من التعليق بالانعام والحمد الثاني متقدم مع الشكر والمادة  
ما لا يجتمع فكان الشكر مذكورا ايضا فلذا عرفه الشارح ثم المراد بالفعل اهم من ان يكون  
فعل اللسان والقلب او الجوارح لا ما يكون في مقابلة القول او الاعتقاد فدفع التعميم بقوله

سواء كان ذكراً باللسان ولا يرد ان الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجنان  
لان الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفية نفسانية فلا يصح تعميم الفعل الواقع في  
التعريف ويمكن ان يرد بالفعل الامر والنشأ على اصطلاح اهل اللغة ولا شك  
في شموله للثلاثة فان قيل لا يصح تعميم الفعل الواقع في التعريف بحيث يشمل الاعتقاد  
لانه لا انبأ فيه لا بالنسبة الى نفس المعتقد وهو ظاهر ولا بالنسبة الى الغير لانه لا  
اطلاعه على اعتقاد المعتقد حتى يكون منبأً بالنسبة اليه ولواطله المعتقد  
على اعتقاده بلسانه او بفعل من اركانه او غير المعتقد بالالهام او اخباراً للشكر  
بالحقيقة يكون هذا القول او الفعل او الالهام او الاخبار لانه المنبئ دون الاعتقاد  
قيل في الجواب ان المراد بالالبناء عن التعظيم الاشعار في حد ذاته بحيث كل من  
اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجاني اذ لا يقدح فيه  
الجهل في المنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع للمعنى الجهل بالوضع وعدم  
استعماله في المعنى على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشكر باخبار الغير او بالالهام  
او باخبار المعتقد نفسه او بفعله ولا نسلم ان الشكر هو احد من الامور المذكورة  
كما قال المعارض اذ المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من  
التقادم هو الاعتقاد لا غير فان قيل الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فطلاعن  
ان يكون مقصوداً ولا شكر ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل  
قويني بقوله بقصد به قيل في الجواب ان الفعل الاختياري الدال على تعظيم شانه  
ان يكون مدلوله مقصوداً فلا حاجة الى التبديل المذكور والله تعالى اعلم -

**قوله بسبب الانعام متعلقة بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم**  
**ثبوته بالنقل الصحيح قوله او اعتقاداً ومحبة بالجنان في زيادة لفظ المحبة**  
اشارة الى ان مجيئ الاعتقاد الانصاف بصفات الكمال ليس شكراً ما لم ينضم  
اليه المحبة والميل القلبي الى تعظيمه والا لكان أكثر الكفرية الذي ينتقدون  
وحدانيتها تعالى ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم المنكرين عماداً من  
الشاكرين المسلمين **قوله او عللاً وخذ منه الإركان** في عطف الخدمت على العمل اشارة  
الى ان العمل انما يعد شكراً اذا كان على وجه الخدمت واما اذا كان بطريقة الاعانة والتزيم او  
الاجرة فلا يكون شكراً فان قيل ان عطف الاجرة على سابقه بكلمة او يدل على ان كل واحد من

فمورد الحمد هو اللسان وحده وضلعقة نعم النعمة وغيرها ومورد الشكر نعم اللسان وغيره ومتعلقة يكون  
 النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس من ههنا فحقق  
 تضاد قهها في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفاوت قهها في صدق الحمد فقط على ألبالغ العلم <sup>صفحة</sup> الشجاعة  
 وصدق الشكر فقط على الثناء بالجان في مقابلة الاحسان

من الثلاثة شكو وان لم ينغمس معه الاخران فيلزم ان يكون محج ذكرا للسان والعل الاركان في شكر او هو كما ترى  
 والاركان ان يكون المتعلق الزمان شاكرا وكذا يلزم ان يكون محج الاعتقاد شكرا وان لم ينضم اليه الاقرار باللسان والاعمال  
 بالاركان هو ايضا باطل والاركان ان يكون المؤ من المعتقد لو حد نيته تعالى ورسالته صلى الله عليه وسلم لتاكد  
 للاقرار والاعمال من المتأكرين قيل في الجواب ان كلمة او بمعنى والوا فلا يلزم المحج والمذكور فيه ان ما ذكره هذا  
 الفاعل ينافي مع قوله سواء كما لا يخفى فالمتحج في الجواب ان يقال ان كل واحد من الذكر للسان والاعتقاد والعمل  
 شكركن لا مطلقا بل بشرط ان لا يخالفه الاخران كما ان الحمد هو الذكر للسان بشرط عدم مخالفة الاعتقاد والعمل لكل  
 واحد من الثلاثة فقط وشكرو مخالفة الاخرين شرط خارجي ان الحمد هو الذكر للسان فقط وموافقة الاعتقاد والعمل شرط خارجي  
 ذكر هذا لاشتراط الشهرة الامر في ما بينهم وكلمة او ههنا توزع الفعل المنبئ بان يكون ظهور الفعل وصدوره  
 او لا من اللسان او الجان او الاركان ولا يدل على ان محج الذكر للسان او العمل الاركان او الاعتقاد الجان في  
 شكركا فهمه المعارض ثم ربه قدم من موارد الشكر للسان كونها ظهور في الانباء ووسط الاعتقاد الا  
 اعتقاد ما يعم الحالة الشبيهة به والاخر مدائح الشعر ونصهم على ان مدائح الشعر لا تصدق ولا تصدق في  
 الاعتقاد فيها بل تصوير وتخييل **قوله** فورد الحمد في فرع على التعريفين بيان مورد وما متعلقه ثم فرع  
 عليه النسبة بينهما بقوله فورد الحمد في فتوهم الاستدراك بعيد جدا انعم انه يكفي احدهما قوله  
 وحده كحال من اللسان على تاويله بالانكسار اى منفردا كما هو مذهب سيبويه وقيل ان التعريف فيه  
 في نظارة العهد الذهني كالتحارجي والمعهود الذهني في المعنى كالانكسار ولهذا تعامل معاملة كما  
 سيأتي فينبغي الاحتجاج الى التاويل بقوله نعم النعمة المراد بالنعمة الانعام اذ كل واحد من الفضائل  
 والفواصل عبارة عن المزايا القائمة بالشخص الغير المتعدية او المتعدية الى الغير والنعمة غير قائمة بالشخص  
**قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة يريد عليه ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم  
 والشجاعة المعهود به لا محجوا عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة اجيب عنه بان الباء  
 ليست صلة للوصف حتى يرد ما يرد بل هي للسببية والمعنى على الوصف بالعلم والشجاعة ويمكن ان يفيد  
 على تقدير ان يكون العلم والشجاعة محجوا ان معنى كلام الشارح على الوصف بالعلم والشجاعة لاجلها فالحمد  
 المعهود به وعليه الان الفرق بحسب الحكاية والمحكى فاعلم من حيث اسنادهما الى المعهود  
 محجوبه ومن حيث انصافه محج عليه ثم الشجاعة ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور وقد تعلق على  
 اناركة الملكة ايضا كالحوض في الماهلكة والاقلام في المعارك من فصول الاحلاك واضاعة النفس هو المراد ههنا فلا يرد  
 ان الشجاعة ملكة غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها وقد اشترط فيه اختيارية المتعلق ١ -

والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل المحمد للمخالق  
او الازاق ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه المحمد بوصف دون وصف بل انما  
تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين  
وقدم المحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على  
ان صاحب الكشف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص المحمد به

قولهم والله اسم للذات في مراد الذات معرنا باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشيء فيكون علما  
فعلم ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة او القلب والكنية ثم فيه رد لقول من قال انه صفة في الاصل من  
الله ياله فيعين فيها بمعنى عبد فانه فعال بمعنى مفعول ثم صار علما بالعلية بان استعمل بأدخال لام  
المعهد عليه في ذاته تعالى كونه اولى من يؤله اي يعبد حتى صار مختصا به فلفظ الله قبل الادغام لابد من  
بذاته تعالى لا ينطبق على غيره اذ كان قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعد من الاعلام الخاصة  
ثم اعلم انه لا نزاع في وقوع تعلقه تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية  
على قدر ما ظهر بالفيز الاكبر وانما المنتفى تعلقه بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في  
وضع العام للمعنى الخاص فلا يرد ان وضع العلم باذنه خرج تعلقه وجب لم يعلم حقيقته  
لم يتصور الوضع وهذا لا يرد والاحتياج الى الجواب المذكور اذ المرء يمكن واضع الالفاظ مطلقا  
او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى انما اذا كان وضعه وعلم غيره بالا لهام او الوحي فلا يرد ولا مشا  
الى الجواب المذكور وذات الشيء يطلق على حقيقته وعلى هويته الخارجية وعلى ما يقابل الوصف  
والله هو الثاني وخص بالذكر في تعين الذات من بين صفاته العلى والوجوب الذاتي الذي ينطلق الوحي  
لاختصاصه به لفظا ومعنا لانه لا يستعمل في غيره تعالى ولا يوجد الا فيه تعالى مقدر لكل كمال ومبعد عن كل  
نقصان فعلى هذا الاحكام الى ذكر استحقاقه لجميع المحامد الا انه ذكره طوطية كما يذكر من وجه تطبيق  
المحمد على الاسم المحامد جمع مجرة بكسر الميم مصدر بمعنى المحمد قوله ولذا لم يقل الخى ان يكون سائلا للذات  
من غير اعتبار صفة مع علم المحمد بنسبته على استحقاق الذات من حيث هو من غير مراعاة خصوصية وصفه ولم يلق بالاسم  
الدلالة على الصفة لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه بالمحمد بوصف دون وصف ثم ههنا بحثان لابد من الاصطلاح عليهما  
الاول انه لا شعاع في هذه الكلام بالاشتقاق الذاتي اذ لم يعهد فيه ما ينه عن تعلق امره بغير صفته بل على  
منشئية مدلوله لئلا الامر يقال ان تعلق المحمد بالاسم المذكور يدل على منشئية مدلول ذلك الاسم وهو الذات  
للمحمد على الاستحقاق الذاتي اجيب عنه بان الالمام في الله فيزيد استحقاقه فاذا قيل المحمد لله فيزيد استحقاق الذات له

واذا علق بصفة يفيد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة وبأن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل  
 المحل للمعلم مثلاً من تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله ويرد عليه ان هذا انما يقع اذا لم يصح  
 بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح به ههنا بقوله على ما انتم اجيب عنه بان ذكر وصف  
 الانعام محذور عليه بعد افادة الكلام الاستحقاق الذاتي لا يضيق ولا يغيره بعد اتمامه وقد يجاب  
 عن اصل اليراد بان لفظة الله لما دلت على ذات متصفة بجميع الصفات الكمالية واشتهى انصاف  
 الذات بهذه الصفة في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق  
 الدال على منشئية جميع الصفات ويرد عليه انه على هذا لا يكون الاستحقاق ذاتياً بل صار وصفاً  
 اجيب عنه بان الاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظ معه خصوصية وصف حق الجميع لا ما يكون الذات  
 البحت مستحقاً فان استحقاق الذات للمحل ليس الا على الفضائل او الفواضل وانما سمي هذا الاستحقاق  
 ذاتياً لما لا يلاحظ الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة او دلالة اسم الذات عليه  
 اذ لانه لما لم يكن مستند الصفة من الصفات المخصوصة كما انه مستند الذات فالتعليق بالذوق  
 من هذا الوجه وصرح به السيد في حاشي الكشاف ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع  
 الصفات وان لم تكن ملحوظة معه فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم يفرد به بالذكر  
 اجيب عنه بان ذلك النص محجج بان الله تعالى بالوجوب لما تقرر عند فهم ان شكر النعم واجب عقلاً وشرعاً  
 ويمكن ان يقال ان الاستحقاق لجميع الاوصاف يستلزم الاستحقاق بكل واحد فلذا انفرد بالذكر  
 والبحث الثاني ان تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليه ما خذ الاستحقاق فتعليق المحل بلفظ الخالق  
 يفيد عليه المخلوق فلا يستقيم ذكر لفظ الانعام بل لا بد من تبديله بقوله يحقق ونحوه مما يؤيد على  
 مؤداه اجيب عنه بان لفظ الاختصاص في المناقشة فان تعليق المشتق يفيد عليه للمأخذ  
 لا انحصار العلية في المأخذ لجواز تعدد العلل هذا ان قلنا باستفادة الاختصاص من التعليق المذكور  
 واذا قلنا انه مستفاد من تعريف المسند اليه بتعريف الجنس او الاستغراق فالجواب ان في  
 لفظ يوه شعائر ان اختصاص استحقاق جنس المحل بوصف دون وصف حكم باطل في نفسه لانه  
 لانه مخالف الواقع اذ ليس استحقاق جنس المحل مختصاً بالواقع بوصف دون آخر واذا كان في نفسه  
 باطلاً كان الدليل على تاويل التركيب بانه اقتصر على هو الاهم عنده موجوداً فكان هو هو ما حفظ  
 قوله بل انما تعرض المخاض عن المقدار سائلاً عن هذا الابهام لا يضر لان الاختصاص ثابت في نفس  
 ولقد تعرض المصنف لصفة الانعام قال على ما نفع فندم الابهام لا يصلح لهما ترجيح تعليق المحل بالاسم وفي الصفة  
 فاضرب عنه وقال بل انما تعرض المحل ان الدلالة على الاستحقاق الذي تمت وكملت فتعريضه للانعام

تنبهها على تحقق الاستحقاق الوصفى ايضا لا يضر في الدلالة على تحقق الاستحقاق الذاتى ولا يغيرها  
بعد اتقانها فتأمل **قوله** وقد تم الحمد لاقتضائه دفع لما يرد على المصنف من اسم الله اهم بالنسبة  
الى الحمد وسأخبرهم ما هو المهر على غيره فينبغي له ان يجعل لفظ الله مبتدأ والحمد خبره حتى  
يتحقق له حتى التقديم ويقدم ويكون الحمد مبتدأ ولفظ الله خبره كما ههنا ويقدم الخبر على المبتدأ  
لكل بلزوم ترجيح المروج وحاصل الدفع ان المقام وهو مفعول بالتأليف يقتضى الاهتمام بالحمد وهو متبعا  
عن مجموع قول القائل مثلا الحمد لله فلا جزئى هذه الجملة مهم لكن الاهتمام بلفظ الحمد زايد لكونه  
بصدده وصدور له في ضمن فرد ما هو نصب العين فله اختصاص غير الجزئية فيكون اهم عند  
المحكم بالنظر الى هذا العارض وان كان اسم الله اهم بالنظر الى الذات فينبغي ان يقدم الحمد لان  
البلاغة في الكلام هو مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وما يدل على ترجيح الاهمية العارضية على  
الاهمية الذاتية ما ذهب اليه صاحب الكشاف في بيان وجه تقديم الفعل في قوله تعالى اقرا باسم ربك الذي  
خلق حيث قال تدم الفعل لانه اهم من اسم الله اذ المقام مقام القرآنة لا تعادلا آية نزلت على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واذا انفسنت تقريرا الاعتراض والحوار على صحيفة خاطرك بهذه الطريقة ترفع  
عني الشك والوارد ههنا ما اورده الفاضل السمرقندى بان الحمد انما يحصل بالجملة بتامها فلا  
جزئها امتساق بالنسبة اليها فالمقام غير مقتضى تقديم المسند اليه على المسند غاية انه يقتضى الاهتمام  
بالثناء وهو انما يحصل بكلام الجزئين وجه الاندفاع قد مر فتذكر وفيها ما قيل ان هذا الاهتمام  
عارضى بواسطة المقتضى الاهتمام باسم الله تعالى ذاتى والذاتى ينبغي ان يقدم على العارضى ولشكك  
في ذلك فلا يؤخذ وجه الاندفاع ظاهر لما مر ان الاهتمام بمعونة المقام اولى بالوعاية عن الاهتمام الذاتى  
واليه اشار الشارح بقوله مزيد اهتمام به ومنها ما قيل ان النكتة انما هي المزال عن موضوعه لا  
للقافية والحمد قافية لانه مبتدأ حقه التقديم وجه الاندفاع ظاهر لاننا لم نطلب النكتة لتقديم  
لفظ الحمد على لفظ الله كما كون التركيب بحاله بان يكون لفظ الحمد مبتدأ ولفظ الله خبره كما علمت فيما سبق  
وبعد اعرفت مال الجواب عن الشك الثانى بانه لم يرجح الاهمية العارضية على الاهمية الذاتية حتى يرد ما يرد  
بل يقول انه اذا تعارضت الاهميتان فتنساقط كما هو حكم التعارض فعلمنا بما هو الاصل من تقديم المبتدأ  
وهو لفظ الحمد على الخبر وهو لفظ الله فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** على ان صاحب الكشاف انما يكون اقتضا  
ء المقام مزيد اهتماما بالنسبة لله فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** على ان صاحب الكشاف انما يكون اقتضا  
تقديم الحمد عارضى بغزة المطروحة لمحصل الله الحمد والحمد لله صلى الله عليه وسلم لاننا نضع انما الكشاف وجوه الاختصاص في الحمد لله بتقديم  
الحمد كما هو موجود في الله الحمد فلا مانع من تقديم الحمد مع وجود المقتضى والمرجح اعنى المقام واعلم





بمعين مخوذين جاء وعمد ذهب وهذا بخلاف انشاء جميع الافعال المذكور فانه ينافي ثبوت شئ منها لغير  
 المذكور عند المثبت **قلنا** ان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوت في سورة التغابن وغيرها  
 حيث قال قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليد على الاختصاص فاستوى الاختصاص  
 وانسحق الفرق بينهما في انهما ينافيان لمذهب الاعتزال بحسب الظاهر وكل واحد منهما يقبل تاويلا  
 يندفع به المناقاة فافهم وتذكر ما قد سلف فالقبيل جعل المحامد ماسها مختصة به تعالى ينافي  
 هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال فكيف يذهب اليه صاحب الكشاف مع تعلقه في مذهب الا  
 اعتزال **قلت** لا يمنع ان تكون العباد واقدرهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله  
 تعالى في هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحمد راجعا اليه ايضا ويشدك الى هذا المعنى ما قاله في سورة  
 التغابن قدم الظرفان ليدل بتقدميهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمد  
 غيره تعالى فاعتد بان نعمة الله جوت على يده **قوله** كما توهمه في الجار والمجرور في موضع  
 المصدر اي ليس مبدئيا بل على ما توهمه كثير من الناس **او في موضع الحال** من ضمير مبنيا  
 اي ليس بمقال كونه مماثل كما توهمه كثير من الناس **قولهم** بل على ان الحمد في الظاهر من كلام  
 الشارح ان قوله بل على ان في عطف على قوله ان افعال العباد في فيرد عليه ان الظاهر ان  
 المشار اليه بهذا وهو القول بالاختصاص في الحمد لله كما في الله الحمد لا مدخل له في هذا البناء  
 والعطف المذكور يقتضي ذلك اجيب عنه باننا لانسلم عدم مدخلية المشار اليه في البناء  
 المذكور لان الظاهر من المقام والمناسب بحال صاحب الكشاف ان جهة ذهابه الى جنسية  
 اللام وبنيته الاستمرار في احد هذين الجهتين ولا ثالث لهما فلما قال بالاختصاص في الحمد  
 لله كما في الله الحمد اعلم ان الجهة الاولى اعنى مسئلة خلق الاعمال منتفية وان الجهة  
 هي الثانية اعنى انه مصدر ساد مسد الفعل فافهم وتامل فيه والاصح ان يقال انه  
 عطف على جملة وهذا يظهر في كل كلمة على متعلق بخبر مبدئ او محذوف اي بل هو مبنيا  
 على ان الحمد من المصادر في فعل في هذا الايراد الايراد المذكور ولا احتياج الى التكلف  
 المذكور **قولهم** من المصادر السادة في معنى المصادر التي تنصبها العرب بافعال  
 مضمية مستعلة في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا وليس من المصادر  
 المستعلة في معنى الاشياء نحو سقيا وجدعا يترلوها منزلة افعالها في اللفظ وليس كذلك  
 في المعنى وحينئذ استوفت الافعال حقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة  
 المنسوخة وحاصله ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي حمدت الله حمدا مخبرا  
 الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه ويترد عليه ان المصادر السادة  
 مسد الافعال تكون منصوبة والحمد ههنا مرفوع فكيف يصح القول بكونه من  
 المصادر السادة مسد الافعال اجاب الشارح **بقوله** واصله النصب في ثلثها قبل ان يوصله  
 لانتصب فلم يبق عليه والاصل هو الام لا في الاخرى بالمرأية اجاب ببيان التلوة في العدل الى الرفع **بقوله** والعدول في

والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على  
الحقيقة دون الاستغراق فكذلك ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب متبعا للفعل  
انما هو المصدر للكرة مثل سلام عليك وحيتنئذ لا مانع من ان يدخل  
فيه اللام ويقصد به الاستغراق

قوله والعدول

حاصله ان الاصل انما يكون احتياجا بالوعاية اذ الم يوجد مقتضى للعدول عنه وهما قد وجد  
المقتضى للعدول وهو جعل الجملة اسمية لتدل على الدوام والثبات الذين ينبغي ان  
يقصد في مقام اظهار التعظيم فان قيل لا نسلم دلالتها على الدوام والثبات لان خبرها  
ظرف مقدر اما بالفعل او باسم الفاعل وعلى التقديرين لا تدل على الدوام والثبات اما  
على الاول فلتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم  
على الاستمرار المتجدد واما على الثاني فلان هذا المقدر هو اسم الفاعل بمعنى المحدث  
بقربينة حمله في الظرف فيكون في حكم الفعل قلنا ان المفيد للدوام والثبات ليس هو الاسم  
البحثة بل هي مع قربينة تدل عليه اعني العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد  
اذ الم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور ههنا داع اليه على ان لتان فقد رافظ  
باسم الفاعل ومنع كونه بمعنى المحدث ونقول يكفي للعل في الظرف رافضة الفعل كما سيأتي في  
الشرح تحت قول المصنف رحمه الله تعالى واكثرها للاصول جمعا فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى  
الثبوت وقد نص الساج في آخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب  
تقدير حاصل او حصل فاخهم ثم اعلم ان المراد بالدوام والثبات ههنا ان الله تعالى متصف  
بجميع الصفات الكمالية في الازل والابد في مجموع الازمنة الماضية والحالية والمستقبلية  
والمتكلم بهذه الجملة يريد بقوله هذا انا نعتقد انصافا لجميع صفات الكمال في الازل والابد  
والازمنة الماضية والحالية والمستقبلية وبحيث لا يوجد حال من الاحوال والازمان من الازمنة  
الاوانت متصف بتلك الصفات وهذا المعنى مشتمل على الحمد المتجدد على نعم الله تعالى المتجددة  
علينا يوما فيوما مع زيادة واعقاب النفس في الحمد بطريق الدوام والثبات بالمعنى المذكور لا لا  
في الحمد المتجدد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما لا فرق بينهما في الاعقاب وعددهما فأنض  
ما يقال ان المناصب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما ان يقال الحمد لله تعالى ليفيد  
تجدد صدق الحمد وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بجموعه المقام على ان فيه اعقاب  
النفس دون الثبوت في الاغراض المعتادة الشئ الفضة ولا شك ان افضل العبادات اشقها فامل  
والله تعالى اعلم بالصواب - والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وتوجيه اجانب البلاغة

فالاولى ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر  
وعنه خفاء قرآن الاستغراق وعلى ان اللام لا تفيد نحو التعريف ان الاسم لا يدل على الصفة فاذا لا يكون استغراقا

ملاحظة المصنوع عليه فان كان من الامور الثابتة فالناسب ان يختار الكلمة الاسمية كما في سورة الفاتحة  
فانه مبرر بنية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسم والافعالية صرح به بعض الافاضل :-

**قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق حاصله ان الحمد لما كان من المصادر المسادة  
مسد الافعال والفعل يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذلك النائب ماثبه وهو المصدر انما  
يدل على الحقيقة دون الاستغراق لثلا يلزم زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جازم  
عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان فلذا صاحب الكشاف ان اللام في الحمد للجنس

والحقيقة ونفي الاستغراق **فالقيل** لاسلم الفعل النائب عنه الحمد لا يقتضيه الاستغراق لانهم  
صرحوا بانه يقصد في المقامات الخطابية في مثل قوله فلان يعطى الى الاستغراق كما يستجيز في احوال  
متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل المنوب عنه من ذلك القبيل اجيب عنه بان قصد الاستغراق  
في المقامات الخطابية انما يكون في الفعل الذي نزل منزلة اللام اعني الذي لم يعتبر بظهوره بالفعل  
والنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح لان الاستغراق المقصود بتلك الافعال انما هو  
شمول وقوع مصادر تلك الافعال لجميع من يصلح وقوعها عليه كما يقال في فلان يعطى فلان يفعل فعل  
الاعطاء بمعنى ان كل فرد من افراد الاعطاء صاد ومنه ولا يختص باعطاء درهم ولا دينار وغير ذلك

وهذا الاستغراق مما لا يصح ان يراد به هنا كما لا يخفى على من له فهم مستقيم فافهم **قوله**

وفيه نظر لان النائب مناب الفعل **الحم** ظاهر ما قال الشارح يدل على ان المصدر المعروف  
لا ينوب مناب الفعل وهو باطل لان المعروف قد ينوب عن الفعل كما في قرادة الحمد حكه بالنصب ويدفع  
بانه في عبارته مساهلة وحاصل ما ذكره في وجه النظر ان المصدر المتكوكا في في النيابة عن الفعل و  
لا يعني ان المعروف لا يصح نيابته حتى يرد ما يروا اذا كان كذلك فيجوز ان يكون تعريفه باللام لافادة  
معنى زائد وهو الاستغراق وحينئذ لا يلزم زيادة النائب على المنوب عنه وما قيل في الجواب عن  
النظران في جرد الاستدلال مقدمة مطوية وهي ان اللام موضع للاشارة الى مدلول مدخوله

ومدلول مدخوله الحقيقة كما عرفت فمن اين الاستغراق فما لا يصنع اليه لان المقصود المعترض عدم  
ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فثابته بتغير الدليل ويضم مقدمة اخرى تسليم لورود الاعتراض

في التحقيق **قوله** فالاول ان كونه **الحم** اي اذا علم ضاد الترجهين السابقين فالاول ان يوجه ما قال

صاحب الكشاف باحد الترجهين احدهما ذكره **بقوله** ان كونه للجنس مبنى على ان المتبادر **الحم**

وثانيهما **بقوله** او على ان اللام لا يفيد **الحم** **قوله** الشائع **الحم** صفة المتبادر اى كون اللام

للجنس هو المتبادر الى الفهم من نفس اللفظ الكثير الشائع في الاستعمال فاحترز به عن المتبادر

عن نفس اللفظ الغير انشائي في الاستعمال كما في قول القائل لا تأكل هذه التمرة فان المتبادر  
 عن نفس اللفظ الشبهة ولذا يبعد لو زعم حقيقة كلامه لكن استعماله في اليمين بعد المعنى  
 غير شائع **قولهم** لا سيما في المصادر لا لها موضوع للحدث من غير دلالة على الوحدة  
 والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى **قولهم** ولا سيما عند خفاء قرأتين الاستغراق  
 اى اراد بالقرينة المجوزة لا الترجحة والا لكان المعنى حينئذ ان الجنس هو الشائع في الاستعمال  
 مطلقا اى سواه وحدث الله رتبة الترجحة للاستغراق اذ انعدم كما لا يخفى على الذوق اسلم  
 ولا يخفى عدم استقامته حاصل التوجيه الاول ان كون اللام الجنس مبنى على انه المتبادر  
 الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر لا لها موضوع للحدث من غير دلالة على  
 الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى ولا سيما عند خفاء قرأتين  
 الاستغراق كما فيما نحن فيه لان المبالغة في التفاهة تعالى بصفة اكمال كما يحصل على تقدير  
 حمل اللام على الاستغراق كذا انك يحصل على تقدير حملها على الجنس لان الاختصاصين متلازمان  
 لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد والعكس بل اختصاص الجنس اولى لانه  
 يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق لا يدل الا على  
 احدها وهو اختصاص كل واحد على حدته الذى هو مدلول كل اللام بمعناها ولا يلزم  
 منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع بخلاف ما اذا كانت قرأتين الاستغراق ظاهرة فان المتبادر  
 من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر والقياس الى القرائن الاستغراق ولما  
 استويا الاختصاصان في حصول المبالغة مع تبادر الجنس من نفس اللفظ حمل اللام على الجنس  
 ونفى الاستغراق فافهم ما القينا عليك في تحريم التوجيه الاول حتى تفهم تكون على بصيرة  
 في دفع ما اورد السيد السند بوجهيه اولهما لا نسلم ان الشائع المتبادر هو الجنس بل المتبادر  
 الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والشائع في استعماله هناك انما هو  
 الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره وثانيهما لا نسلم ان قرأتين الاستغراق ههنا خفية  
 بل المقام الخطابي يقتضى للمبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق اى معنى  
 في مقام يكون ادى بالاستغراق من الحد في مقام تخصيصه بالله سبحانه فقرينة الاستغراق  
 كناية على علم ما اندفاع الاول فلان تبادر والاستغراق في المقامات الخطابية الذى قلناه  
 سيد السند لا ينافي تبادر الجنس من نفس اللفظ الذى قلناه واما اندفاع الثانى فلا الا  
 خصاصين لما كان متلازمين ومتساويين في حصول المبالغة لم توجد القرينة المجوزة  
 للاستغراق التى قال بها السيد السند فلم توجد رتبة فضلا عن علمي في راسه نأورد الله تعالى  
 اعلم بالمصواب وحاصل التوجيه الثانى المشار اليه **بقولهم** او على ان اللام انما هو المنقول عن صاحب  
 الكشف في حاشية ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مفعول فان كان مفعولا  
 الماهية من حيث هي كما في المطلق افاد تعيين الماهية وكان مفعولا الماهية من حيث الوحدة  
 كما في اسم الجنس واشير بالايها من حيث تلك الوحدة افاد تعيين الواحد بخلاف ما اذا اشير بها

استغراق وملا على النعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج  
الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعذره في المعطوف عليه  
اعنى علم يكون مالم نعلمه مفعولها ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان

الى الماهية ونعمها الذهنى في ضمن وحد مبهمة ليست مدلول اللفظ بل دلت عليها القارنة كما في  
ادخل السوق فانه لا يفيد تعيين الوامل لان الاسم في هذا الاعتبار جرد عن وحدته ولم يبق الا الوحد  
المدولة للقرينة وحى وحد عامة واذ كان المدلول الاسم التعريف ومدلول الاسم السمي والمفاد باللام اما تعيين  
الماهية او تعيين الواحد من حيث هو واحد فاذا لا يكون ثم اى في الجمل تلك استغراق نظر الى نفس اللفظ  
والحمل على الاستغراق وهم لا ترك الحقيقة من غير قرينة صارت عنهما اذا عرفت جميع ما ذكرناه في بيان  
الوجه المنقول من هذا الكشف عرفت ان دفاع ما ذكره السيد السند والترديد حيث قال اما قوله او على ان الاسم  
لا يفيد نحو التعريف والاسم لا يدل الاعلى سواء فاذا لا يكون ثم استغراق فان اراد به انه لا يكون ثم استغراق  
هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المعنى لكنه لا يتبعه به وحده اختيار رجل الحمد  
اللام في هذا المقام للجنس دون الاستغراق وان اراد به انه لا استغراق هناك اصلا فظاهر انه غير لازم بل ذكر  
كيفية ولو صح له مدله لم يتصور استغراق في المفرد المحلى بلام الجنس فوضع من موارد استعاله وبطلانه  
اظهر من الجحفي وحاصل الدفاع اننا نختار الشق الاول من الترديد وقوله لكن لا يتبعه به وحد  
اختيار رجل الجمل في هذا المقام للجنس دون الاستغراق ممنوع بل يتبعه به ذلك لانه يلزم من ترك  
الحقيقة من غير قرينة ما نفع وهو باطل اذ لا بد منها في المجاز وكذا ان دفع به ما قاله المحلى ان الدليل  
المروى عن صاحب الكشف الذى نقده الشارح بقوله او على ان اللام الى آخره منقوض بما لا يخلف الحكم عنه  
في صورت العهد الخارجى مع انه من معنى اللام كما صرح به في الفصل اذ يقال ان اللام لا يدل الاعلى التعريف  
والاسم لا يدل الاعلى سواء وهو نفس الحقيقة او الفرد المنشأ فاذا لا يكون ثم عهد خارجى  
وحاصل اللاندفاع ان منشأ النقص انما هو سوء الفهم فانه فهم من قول الزمخشري وان كان ساء  
الماهية من حيث الوحدة ان لمادة بالوحدة الواحدة المنشأة الذى هو معنى العهد الذهبى وليس  
كذلك لان المراد به الوحدة المعينة الذى هو معنى العهد الخارجى والاسم موضوع لم حقيقة  
كما ذكرنا في السابق بخلاف الاستغراق فانه معنى مجازى ..... لا قرينة وحى ههنا منتفية  
لتلائم الاختصاصين كما مر قوله على ما انعم كلمة على تعليلية لانشاء الجمل كما في قوله تعالى  
ولتكبروا الله على ما هداكم اذ كان جملة الحمد لله استثنائية وكلمة ما مصدرية والمجموع منقول  
باستفاد من الكلام وهو انشآت مثلا والتقدير انشئت الجمل لاجل الغامه ويحتمل ان يكون  
النظر باعتبار المتعلق المخذوف خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتى والوصفى



والا ان كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات اعنى الاثبات ما يدل على الثبوت وهو  
 في الجارحة الاخبار بان الحمد لله باعتبار التي مستحق لله الثبوت لان القيد المذكور بعد الجملة  
 قد يكون قيد للمستند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيد الثبوت كما في ضربت زيدا قائما  
 وقد يكون لاثباته كما في ما نحن فيه فان الحمد لله جملة خبرية افادت ثبوت استحسان الله الحمد  
 لذاته حيث علق باسم الذات فعناه الحمد الحمد سواء كان على الانعام او غير مستحقا لله  
 فلا قال على ما انعم كما قال ثبت الحمد لله في مقابلة الانعام اى عوضا عنه فالواقع في  
 مقابلة الانعام هو الحمد الذي في الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله على  
 وجه الاستحقاق له لذاته فلا يرد ما قال البصام ان ثبوت جنس الحمد لله على وجه الاختصاص لا  
 يصح ان يكون في مقابلة الانعام بل بعض افراده ثابت في مقابلة الانعام وبعضها في مقابلة صفات  
 جميلة اخرى كالكبرياء والعظمة حاصل الذي في مقابلة الانعام هو اثبات استحقاق جنس  
 الحمد لله سواء كان على انعام او لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فخرج الاثبات في مقابلة  
 الانعام لا يقتضى ان يكون ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص لاجل الانعام بل يجوز ان  
 يكون ذاك الثبوت لامر اخر وهو جميل ما فالحاصل انه التي بعبارة تدل على الثبوت لله فمن  
 جهة دلالتها على الثبوت لله هو هذا في ومن جهة ان الاثبات لاجل الانعام حمد وصفي وبين  
الشارح وجه كون كلمة ما مصدرية بقوله لفساد المعنى ..... لفظا ومعنى **قوله**  
 اى انعم به هذا على تقدير جواز حذف العائذ من المحذور وما على تقدير امتناعه كما صرح  
 به الامام الميرزى فلا يصح **قوله** مع تعدد في المعطوف عليه اى في الذي عطف عليه وهو علم  
 فيه ما يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون علم به عبارة عما يتوقف عليه  
 التعليم من الشعور وغيره ولا شك في صحة هذا المعنى فعلى هذا ينبغي ان يبدل قوله مع تعدد  
 بقوله مع تكلفه الخ اجيبا عنه بان المتعارف في التقدير ما يفيد معنى يسبق اليه الذهن وهذا  
 المعنى ليس كذلك فالتقدير المفيد له تكلف واختيار الطريقة المتكلف فيها مع وجود طريق واضح غير  
 متكلف فيه مما يعد عند العقلاء من المستحيلات فعبر الشارح عنه بالتعذر لدون التكلف اشارة  
 الى هذه التدقيق فافهم **قوله** ومن زعم الخ اى ومن قال في توجيه عبارة المتن على تقدير  
 موصولة كلمة ما فقد نكسب اما حاصل التوجيه فاستفاد من الشرح واما وجه النكسب فهو  
 ما ارتكاب ما لا يجوز عند العقليين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل  
 منه لا يجوز في غير صورت الاستثناء عند الجمهور كما صرح به ابن الحاجب لقوات ما هو المقصود  
 اعنى التوطئة والتهديد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الآخرين فان الرفع والنصب  
 على المذبح وان كانا لطيفتين في انفسهما لكنهما لا لطف لبيان ما علم بالعلم تعلم مدحا وبجملته ان جعل  
 ما موصولة انما هو سلوك طريق غير مستقيم لان فيه ترك الاسير وهو جعل ما مصدرية و  
 اخذ الاعسار وهو جعل ما موصولة فتأمل وقد ذكر لبيان صحة ما موصولة وجوب اخر لا  
 تخلو عن التكلف والتعسف الاول ان ينزل الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطف على الموصولة



ثم انه صرح ببعض النعم ايماناً الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مد في الطبيعة  
اي يحتاج في تقييده الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في الاشارة  
لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصفة في الكتابة مشقة فالنعم الله تعالى عليهم بتعليم البثا وهو المنطق  
الفصيح العربى عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما يستلزم ذلك ان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه

**قوله** ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المصنف // وعلم الى قوله وصل الخطاب  
ودفع اعتراض يرد على الشارح وهو ان ما ذكره في بيان عدم قرض المصنف من النعم به من النكت  
وكان كما قال الما ترض بعض النعم الذى هو نعمة البيان ونعمة التواضع الشريعة ونعمة بيت الوسل  
المفنى لهما ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه حاصل الدفع ان المصنف اتي بما هو عجيب حيث ترك معمول  
الانعام اشارة الى تلك النكتة ثم صرح في ما بعد ببعض النعم التى هي من اصول ما يحتاج اليه الانسان  
في بقائه في عالمه الى خلقها ونشأتهما من بين النعم **قوله** الى اصول الخ وهو الغذاء واللباس  
والمسكن وغيرها من المنعم ودفع الموزيات **قوله** بياته آه الى قوله وهو المنطق الفصيح العربى عما في  
الضمير بيان الاحتياج الانسان الى لغت البيان **قوله** يتعاونون الخ جملة مستأنفة وقعت جواباً  
لسؤال مقدروا هو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ادعطيني بقوله يحتاج اليه يعني اما  
يحتاج اليه هو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه **قوله** والاشارة الى آه دفع توجيه  
استغناء التعاون والتشراك المذكورين عن البيان بالاشارة والكتابة حاصلة ان  
الاشارة لو وصفت للافادة لم توضع الا لهما هو المشار اليه باليد مثلاً وهو المحسوس لا تفصل  
للمعقول وحيتئذ لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وتعيد المعقولات بالصفة للاخراج  
المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلى الطبعي على القول بتحقيقه في الجزئيات فانه يمكن  
تأديته بالاشارة واما الكتابة فمفيدة لا تحتاج الى أدوات غيوض وريبة يتعسر حو  
في جميع الاوقات بخلاف البثا فانه متعلق بالنفس الضرورى لان الصوت وقطيعه كيفية للنفس  
فهو غير محتاج الى آلة وايضاً الكتابة ضرورية لها بعد انقضاء حاجه الاعلام فقد يلزم ان  
يطلع على المراد من الايراد الاطلاع عليه فاذهب **قوله** وهو المنطق آه اي المنطق به الفصيح  
اي الظاهر الذى لا يتبس بعبثه ببعض كما هو في الحان الطيور **قوله** العربى عما في الضمير  
اي المظهر عما في الضمير بدالات وضعية اما من الله تعالى اذن العباد على خلاف بينهم في ان  
الواضع للالفاظ هو الله تعالى او العباد او كلاهما كما بين في موضعه **قوله** ثم ان هذا الاجتماع الخ  
بيان لاحتياج الانسان الى نعمة القوانين الشرعية وبيان لوجه عقلي للتعرض للصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات لثلاثة من غوته وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج  
الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والمجئزة في كون ذلك البقاء  
على الوجه الاكمل **قوله** معاملة بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما صنع فاضلا  
عن حاجته عوض ما اخذ منه **قوله** وعدل اي استواء في المعاملة **قوله** يتفق الجميع عليه

لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاوجه فيقع الجور و  
يختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة  
بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرع ولا بد لها من واضع يقرها  
على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز  
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند  
ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم القران الفارق  
بين الحق والباطل فقوله علم عطف الحق على العارضا بمعنى الاستمهال لثبوتها على جلالة نعمته التي كاشف اليه في  
قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم تعلم

قوله والعدل لا يتناول الجزئيات آبدا وكلام كان قيل فلا بد من العدل والعدل اي بيان العدل  
لا يتناول الجزئيات حتى يقال ان هذا عدل وذلك عدل ولا يقع الاحتياج الى القوانين الكلية  
التي هي علم الشرع فلاحكام وليس عطفها على المعاملة كما قيل لان المعاملة بمعنى الاخذ المذكور  
مضبوطة لاحكامها لقانون كلي ولا لاقتناق عليها بخلاف العدل والعدل اذا مضبوط يتناول بآياته  
والقول بانه باعتبار ما ذكرنا من واحد تكلف قوله الغير المحصورة اي المغائرة للمحصورة فلا بد ان  
الغاية منعوا عن تعريف غير بالعلم مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك في كلام العرب المراد  
قوله ولا بد لها من واضع اي الابد للقوانين الكلية من واضع بيانا للاحتياج الافشائي نوع بعض قوله  
عليه السلام المقنن لعلم الشرع والاحكام وهو الشارع اي الذي عليه الصلوة والسلام لانه واضع للظواهر  
قوله ثم الشارع لا بد ان يمتاز بيانا للاحتياج الانسان الى نوع المعجزة المصدقة لدعواه قوله  
ان شيعتي من عند ربي اي يعني ان جميع ما اتي بمن الاحكام التي يدين في انها من عند الله انه من عند ربه  
تعالى قوله وهي المعجزة اي الآيات المقررة هي المعجزات والمعجزة امر خالق للعادة اظهره الله تعالى على عبد  
من ادعى النبوته تصد بقاله في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار الاجازة المنخفضة عن معارضة بشيء آية  
باعتبار كونه علامة دلالة على صدق الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم بيانا للتفصيل  
معجزة القران من بين سائر المعجزات اما كون القران معجزة فلا ذكر في كتب الكلامية واما كونه اعلى فلانه  
مفتاح يفتح باب التوبة المشتملة على السعادة في النشئين ولانه باق على وجه كل زمان وان من بين الكتب  
على كل لسان بكل مكان ثم لما كان مذكور من قوله ثم انه صرح ببعض القول فقوله وعلم من  
عطف الحق على العام ثم يجاهل الياما في المتن الآتي ولم يبيح فيه ما كل قصد ان يفصل بمحيط  
ينزل كل حق في الشئ على كل ما هو له في المتن مع فائدة لم تذكر فيما تقدم فقال فقوله وعلم قوله  
رعاية لرعاية الاستمهال وتدبرها في البراعة مصدر يرجع الرجل اذا فاق اصحابا به والاستمهال

اول صوت الاصبي ثم استعير الاول كل شيء فبراعته الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء  
 وفي الاصطلاح الاتيان في اول المقصود بما يشعر به وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء ولكنه يسمى  
 باسم المسبب تنبيهها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروعة  
 فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير او باعتبار انها  
 تشارك البيانات المذكورة ههنا في الاسم وان اختلفت البيانات في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة  
 الاستهلال وللا حاجة الى التماسد المعنى اعلم ان المفعول له سبب حاصل على الفعل وهو قد يكون فاعية  
 مترتبة مفعولا له في الخارج لا دخل له في ايجاد الفعل بخلاف الباعث فان له دخلا فيه وقد يكون علته  
 باعثة فالاول اعنى رعايته من الاول والثاني اعنى تنبيهها من الثاني لان ذكر الخاص بعد العام لما كان  
 علته التنبيه على جلالة نعمة البيا ولا يحصل التنبيه المذكور الا بذكر الخاص بعد العام بطريق اللفظ  
 كما ذكره الشارح في ..... او سطر الباب الثامن ان ذكر الخاص بعد العام انما ان يكون منها على  
 فضيلته ومنه اذ انما ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال لان ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف  
 يوهم انه بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام وصار جنسا براسمته ترتيب على حفظ  
 براعة الاستهلال فظهر وجه الترتيب على العطف المذكور وان دفع ما قيل ان الوعائية انما تحصل بايراد لفظ  
 باى طريق يذكر كمال مدخل فيه لذكره بالطريق المخصوص وهو عطف الخاص على العام وما قيل ان عطف الخاص  
 على العام يشتمل على امرين الذكر بالجملة والذكر بالطريق المخصوص والوعائية للاول والتنبيه للثاني  
 وكل واحد منهما ملة باعثة ففيه انه غير مستحسن لجملة ظاهرها العبارة من رجوع التعليلين لعطف الخاص  
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** اشير اليه اي الى جلالة نعمة البيا وانما ذكر الضمير باعتبار انه يعنى  
 الشئ **قوله** في قوله تعالى خلق الانسا على البيا وجه الاشارة تخصيصه بالذكر من بين النعم الواصلة  
 الانسان وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقد نه بتعليم القرآن وخلق الانسان  
 وهما نعمتان جليلتان **قوله** ما لم نعلم مفعولتان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضمير فيه  
 اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصاد على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاختصار عليه  
 في قوله تعالى شأنه سبحانه لا يعلم لنا الا ما علمنا وكان من افعال القلوب كان مفعوله الاول عين  
 الثاني اذ هي من دواخل المبتدأ والخبر **فالقيل** ان التعليم لا يتعلق الا بغير العلوم فالتصريح بقوله  
 ما لم نعلم تطويل بلا طائل **اجيب عنه** بان المعنى ما لم نعلم في الزمان السابق على التعليم بوجه  
 من الوجوه كما يدل عليه معنى العلم المطلق وذلك التعليم بخلق علم ضروري في ابناء ادم عليه السلام  
 بجميع الاسماء والسميات من كل لغة وهذا التعليم لا يتأتى الا من الله تعالى فان المعلم غيره تعالى انما يعلم  
 بوجه ما ما نعلم بوجه آخر فلا يكون ذكره تطويلا بل بيان لكمال المنحة فغية تخصيصه على الله تعالى  
 نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله المنحة ورسوله **وقيل** انه لدفع توهم ان المراد بالتعليم  
 تكبير ماضى يجوز او المنقول عن الشارح ان المراد لم تكن نعلم باجتماعنا وحقا فاعلم الله اعلم

فلا بد من ذكر الخاص بعد العام في الاستهلال  
 فلا بد من ذكر الخاص بعد العام في الاستهلال

قدم عليه رعاية للسمع والصلوة على نبينا محمد خير من  
نطق بالصواب دعاء للشارع المقين للقوانين وافضل من اوتى  
الحكمة ~~بواسطة~~ اشارة الى القوانين لان الحكمة  
هي علم الشرائع على ما فسر في الكشف ولفظ اوتى تنبيه

**قوله** قدم عليه رعاية الخ يريد عليه ايراد ان الاول ان فيه ترك رعاية المعنى لرعاية امر تعالى  
اذ حق البينا ان يتأخر عن المهم ليتبين في النفس بالبيان فضل تمكن والثاني ان الرعاية المذكورة  
يحصل بان يقال وما رقله من البينا علم فلا حاجة فيه الى ارتكاب ما هو خلاف الظاهر من تقديم  
البينا على المهم اجنب عن الاول ان الامكانية في النفس بذروها على تحقق الاوامر والبيان  
ولا حاجة فيه الى تقديم المهم على المبين وفيه ما فيه وعن الثاني بانه تركيب آخر الكلام في  
في تقديم من البينا في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو  
تقديم المفكول والله تعالى اعلم **قوله** خير من نطق المراد من نطق الانبياء عليهم الصلوة والسلام واعطاء  
من بين صفاته صلى الله عليه وسلم هذه الصفة لينا سب ما ذكر في الجرد من التعرض لنعمة البينا الذي  
هو النطق المخصوص واختار النطق على القول لثلاث يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله  
تعالى وايضا فيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى بالصواب هو ضد الخطأ  
فاما ان يراد بالصواب في التكلم وعدم الخطاء فيه ضاحية وبلاغة واما ان ايراد به مطابقة النطق وبلاغة  
عن الكذب وكلامها صحيح مناسب بالمقام كما لا يخفى **قوله** دعاء للشارع المقين الذي هو النعمة الثالث  
من اوصوا يحتاج اليه الانسان وفي توصيفه بما ذكر اشارة الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه الصلوة  
والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام البينا مع ما في الدعاء له من المثوبة الموعودة كان الدعاء له  
تواشعا على الله تعالى **قوله** اشارة الى القوانين التي هي النعمة الثانية من نعم هي من اوصوا يحتاج  
اليه الانسان **قوله** وافضل من اوتى الحكمة المراد من اوتى الوصل عليه الصلوة والسلام كما ان المراد  
من نطق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فان النبي هو الانسا المبشور الى الخلق عموما وخصوصا بلا حطة  
معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الانسا المبشور بلا حطة الرسالة اليهم **قوله** ما في المبحي اتم معناه كتاب  
المشتمل على الحكمة كما هو المشهور وفيه مباحث من الاعتقادات والاجوبة **قوله** على ما فسر في الكشف فيه ايماء  
الى ههنا معنى آخر وهو ما ذكر في القاموس من ان الحكمة العدل والنجوة **قوله** وفي لفظ اوتى تنبيه  
يحيى ان في لفظ اليتاء تنبيه على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون  
منه تعالى ويرى عليه انه لما كان كونه ليس من عند نفسه مفهوما من لفظ اليتاء بلا واسطة بخلاف كونه



على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان  
هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز ويقال  
للكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام  
المخلص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه -

من عنده به فانه مفهم بواسطة علم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة  
فيصير ان يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عنده به اجيب عنه فانه قد مر للتأدب  
وكونه اشارة الى حواشي من المعنى ثم لما كان يحيط ما يقال ان التبيين المذكور كما يحصل على تقدير ترك  
الفاعل وعدم التصريح به كذا انك يحصل على تقدير ذكره بل هو ادنى واليق به فلم يعدل عما هو الاصل وهو  
التصريح به الى خلاف دفع بقوله وترك الفاعل لان المراد حاصله ان في عدم التصريح به نكتة اخرى وهي  
الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصلح لغيره والتصريح به خال عن هذه النكتة وبه اندفع ما قاله الجليلي ايضا  
من ان دلالة اليتاء على انه ليس من عند نفسه ظاهر واما دلالة على انه من عنده به فبلا حظة ان ايتاء  
الحكمة لا يكون الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل في مستغنى عنه الا ان يجعل توضيحا لسا بقه  
قوله اشارة الى المعجزة التي هي النعمة الرابع من الامور ما يحتاج اليه ثم الام في المعجزة في العهد والمعجزة  
الكلمة ومعلوم ان اعلى معجزاته صلى الله عليه وسلم هو القرآن فكانه قال اشارة الى معجزة هو القرآن ووجه  
الاشارة اليه تناول فصل الخطاب اياه وصدق عليه ليس المراد ان كل فصل خطاب معجزة كما يتبادر اليه الادهام من كلامه  
الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلوة والسلام والقرآن بالاعجاز في غير القرآن  
منها غير ظاهر لتصريحهم بان ابي اكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعهد سنتهم القولية فالامر  
اظهر ولا ان المراد من فصل الخطاب القرآن لعدم صحة المعنى لا تنصاعه ان غير النسخ عليه الصلوة والسلام  
ادنى للقرآن وهو كما ترى اذا عرفت هذا عرفت نسأما قال العصام في تفسير فصل الخطاب هو الخطاب المفعول  
التميز عن غيره بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا اعجازه فافهم وظهر كالمذكور  
بقوله لان الفصل التميز في على المدعى وهو قوله اشارة الى المعجزة حاصل ان الفصل في اللغة  
التميز ويقال للكلام الواضح فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب الخطاب البين من الكلام الخ  
او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الخ ولا شك في صدق الفهمين المذكورين على القرآن فتمام  
قوله الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه الخ اي يجده الخاطب بين الدلالة على ما هو المراد به  
فيتميز ولا يلتبس عليه لرعاية جميع ما لا بد منه في الافهام اعترض على ان الفصل بهذا المعنى كيف

يتناول القرآن وفيه من المشابهات - لا يبتنيها من مخاطب به ولا يلبس عليه اجيب عنه بان الكلام  
ههنا مبني على مذهب المتأخرين الذين لا يقولون على قوله الا الله القائلين ان الواسعين في العلم يعلمون  
تاويل المشابهات وهم المخاطبون بما وصيتون بها ولا يلبس عليهم ولو بنى الكلام ههنا على مذهب  
من وقف على قوله الا الله وهم القدماء فيجب ان يكون فيجاب بان ايتاء الكلام البين لا يقتضي ان يكون  
كل كلام يوتي به كذا الا ان حتى ترد المشابهات وبان المنزل المشابهات لا لا متلا ولا امتحان كما عرفت  
في محله لا للتخاطب لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا فهم فمخاطب الباري عن اسمه يجب ان  
يفهم ما هو مخاطب به ومعاني المشابهات على هذا المذهب ليست بمعلومة لاحد الا الله تعالى فاشتمل  
القرآن المجيد على المشابهات لا يقدح في كونه كلاما مختصا بآدم عليه السلام من مخاطب به ولا يلبس عليه  
قتا مل والله تعالى اعلم بالصواب قولنا اذ بمعنى فاعل الان انظروا انه عطف على قوله او بمعنى  
مفصول فيكون التقدير اذ يقال للكلام البين فصل بمعنى فاعل اي مميز لا معنى به عن غيره ويلزم  
من كون الكلام المنزل فاصلا بالصي المذكور كونه فاصلا بين الحق والباطل والصواب والخطأ فكان  
المصنف قال وافضل من ادق الفاصل من الخطاب الذي يفصل الان فقولنا اي الفاصل الان تفسير  
وبان لما لازم لكون الكلام المنزل من افراد الفاصل بالمعنى المذكور وليس تفسير الكلام البين الذي  
يقال له فصل بمعنى فاعل كما يتوهم حتى يرد انه لا يظهر وجه كون مطلق الكلام البين فاصلا بين الحق والباطل  
لان الفصل المذكور ليس شأن كل كلام بين بل شأن الكلام المنزل فافهم ثم الشارح رحمه الله تعالى  
جعل الفصل مجازا ليعني الفاصل او المقصود وواقي على معناه الحقيقي وهو التميز لا يكون مجازا  
عقليا كما توهم بعض الفضلاء حيث قال ان ابقاء الفصل على معناه الحقيقي ووصف الخطاب به على طريقة  
المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني كما نص الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبل  
واو بارا نه حينئذ كان مضافا الى معوله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا كما اذا  
قلت انجاني عدل سلطان رلم ترد بالعدل العادل بل البقية على معناه المصدرى الحقيقي  
كان منسوبوا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز انما هو  
نسبة الانجاء اليه وما نقل عن الشيخ انما هو في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا  
فيا اضيف اليها اذ اقلت انجاني سلطان عدل فان التمجيز عنده انما هو في نسبة العدل  
الى السلطان على طريقة المبالغة نعم ابقاء المقصود على حقيقة على ان لا يتركب تجوزا اصلا  
ليس بمعيب ثم الحق والباطل يستعمل في الاعتقادات والصواب والخطأ وفي الاعمال قوله  
ثم دعا لمن عاون الشارح الان بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على الآل والاصحاب  
قولنا اصله اهل ابدلت الهاء هزة توصلا الى الالف فتوالت هزتان ابدلت الثانية الفاء  
وانما قلنا توصلا الى الالف لان قلب الهاء ابتدء الفاء لم يجز في موضع آخر حتى يقاس عليه

او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعاه لمن عان الشارح في تنفيذ الاحكام وتليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشارة ومن له خطر عن الكسائي سمعت اعرابيا فيصيح ايقول اهل واهيل <sup>ال</sup> او ايل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاخيار

وما قلب الهاء هزة فستأخر **قوله** بدليل اهيل وجه الاستدلال ان التصغير يرد الاشياء الى محلها  
ولم يسمع في تصغير آل الـاهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على غير ذلك فان قيل  
لم لا يجوز ان يكون تصغير آل او بيل وعدم سماعته لتخصيصهم استعمال آل في الاشراف وتصغيره ينافض  
ما روي به بالتخصيص **قلنا** لا نسلم المناقضة لجواز ان يقصد بالتصغير تحقير من له الخطأ او قلة  
على ان الخطأ في نفسه لا ينافي بالتصغير بالنسبة الى اولى الاخطار العظيمة **قوله** خص استعماله في الاشراف الخ  
يفي خرق بينهما في الاستعمال بانهم يخصمون استعمال آل في الاشراف بان يكون ما يضاف اليه آل شرفا ولا يلزم  
ان يكون ما صدق عليه الشرفان نعم يكتسب استف من المضاف اليه وايضا يخصصونه بلاضافة الى العقلاء ولا  
يشملونه مضاف الى غير العقلاء بخلاف الـاهل فانه لا يخصص فيه بل هو اعم فيقال اهل الاسود واهل مصر  
وامثالهما ولا يقال آل الاسلام وآل مصر فيقال اهل الشام واهل الحمايك ولا يقال آل الحجام وآل الحمايك  
ثم ان هذا لا يخصص انما هو في الاستعمال فقط اما لوضع فقام **قوله** وعن الكسائي في رد لما قل سابقا  
من ان اصل آل اهل بدلالة اهيل حاصلة ان اهيلا مصغر اهل واما مصغر آل فاولي كما نقل الكسائي  
عن اعرابي فصيح لكن لما لم يكن تصغير آل على اويل شائعا في كلام الفضلاء المعلومين ولم يعين الكسائي  
من سمع منه حتى يعلم انه ممن يستشهد بقوله اولاد **قوله** وحده بفضاحة من سمع منه لا يلتفت اليها اهل  
ان اصل آل اهل والاصل تصغيره **قوله** اظهار جمع طاهر كصاحب واصحاب الخ اورد عليه انه صرح في  
شرح الكشاف بان اظهار جمع طاهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال والحق ان جمع فاعلا على افعال  
لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صوب وصحاب وصحبة ولما اصحاب فجمع  
صحب بالكسر مخفف صاحب كثر واما اجديب بان ما قال ههنا بناء على ما شق من ان فاعلا  
يجمع على افعال كشاهد وشاهد واما قال في حاشية الكشاف مبني على التحقيق عند فاعل بل يمكن  
ان يكون مزادة ان اظهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه ففيه  
انه يخالفه التاميد بصاحب واصحاب **قوله** وصحابة في الصحابة بالفتح في الاصل مصدر كالصحابة  
بالكسر يقال صحبة صحبة وصحابة اطلق على اجماعة الرقاة والمذاهب واصحاب غير الانام عليه افضل الصلوة  
والسلام لكنهما اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا علم  
لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور المحدثين ان الصحابي كل مسلم

الاخيار جمع الخير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والتناء فوقت كلمة  
اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط  
لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا وتضمنها معنى الابتداء لزمها الصواب الاسم لللام للمبتدأ

رأى الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبة بهم وقيل وروى عنه **قوله** الاخيار جمع الخير بالتشديد  
يريد الشارح ان خيرا اذا كان صفة مشبهة يجمع على خيار سواء كان مخففة او مشددة الا ان المناسب  
بالمقام هو المشددة لما ذكر في القاموس ان المخففة في الجمل والميسم والمشددة في الدين والصالح فلذا  
قبل بالتشديد وما ذكرناه ادلى ما قيل انه اعتراض عن خير فاعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع كونه  
في التقدير فاعل من هو لا يتصرف فيه كونه متساها لفظا ومعنى لا فعل التعجب غير المتصرف فيه كما قرئ في  
الحوالين المذكورين النسخة المصححة جمع الخير مع فاء باللام واسم التفضيل المعروف لامناغ من جمعها فاعل  
ان المنافع كونه مخففة اخبر من المعروف باللام ليس كذلك **قوله** اما بعد الكلمة اما هنا لفصل الخطاب  
اي لفصل ما بعد عما قبلها مع افادة التأكيد ووجه افادة التأكيد انك اذا اردت من الاخبار  
عن قيام زيد قلت زيد قائم واذا اردت تأكيد ذلك قلت اما زيد فقام اي مهما يكن من شئ  
زيد قائم فقد عرفت قيام زيد على وجود شئ من الاشياء وذلك محقق فجاؤا بالتأكيد قال الشارح  
في احوال متعلقات الفعل ان قولنا اما زيد فقام اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع  
في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيام زيد ولزمه له لانه جعل لازما لوقوع شئ

في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ **قوله** اصله مهما يكن من شئ اي اصله اما بعد  
الغرض تمهيد لا يرد الفلو ووقع كلمة بعد عقيب كلمة اما بلا فاصل **قوله** والتناء - يريد بالتناء  
التناء على الرسول عليه الصلوة والسلام بذكر الصفات المادحة في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان  
يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر ثم كلمة مهما لها ثلاثة معان الاول ما لا يفعل غير الواجب نعم  
معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتيناها من اية والاثان الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله  
**فشمع** - وانك مهما تعبط بطنك سؤله - وحركت نالا منتهى الذم اجمعا - والثالث الاستهزاء  
**كقوله شمر** - - مهالي النيلة مهاليه - اودى بنعني وسب باليه - ثم لما كان **قوله**  
اصله مهما يكن من شئ اي موهبا لا يكون اما مغفرا عن مها بقلب الهاء حزة ونقلا الى موضع  
الميم وادغام الميم في الميم كما قال به البعض فيرد عليه انه لا دليل على هذا التغير فالقول به لا  
يناسب لسان المحصلين وما قيل انه يرد عليه انما هما اسم واما حرف ولم يعهد في كلامهم  
تغير الاسم جعله حوفا فيه انه انما يرد لوقا من قال بالتغير بحرف فيهما بخلاف ما اذا قال باسميتهما  
كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما أي الشرطية وما الاهامية بمعنى شئ دفع الشارح التوهم المذكور

قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق  
في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط  
بليبه فعل ماضى لفظا ومعنى قال سيبويه لما وقع امر لوقوع غيره وانما تكون  
مثل لو فتوصهم منه بعضهم انه ظرف شرط كلوا الا ان لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء  
الاول ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم

بقوله لو فتعت كلمة اما الخ حاصل ان اما ليس بمنفرد عن هما بل كل واحد منهما كلمة برأسها ودقت كلمة  
اما موقع اسم لمبتدأ وهو هما وفعل الشرط وهو يكن وتضمنت معناها كقضى نعم جملة الجواب يحصل  
الانخفاض ومعنى هما مالا يقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط ومدة والجواب  
محددة او المجموع على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير يعود الى هما ومن شئ في موضع  
بيان لهما وفائدة زيادة التبيين والتعظيم ليدخل فيه الزمان والفاعل ايضا فيكون هما ههنا مستعلا فاعم  
من المعنى الوضعي اعترض على الشارح فان كلامه ههنا ماقضى لما قال في احوال متعلقات الفعل  
في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهدى بناهم الآية حيث قال ثمه اصل اما زيد قائم مما يكن من شئ  
فزيد قائم مخفف للزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ وادق مقامه ملزوم القيام وهو زيد  
فانه يدل على ان اما واقع موقع هما فقط وقد قال ههنا ان كلمة اما وقعت موقع هما ويكن  
من شئ وتضمنت معناها اجيب بان ما قال ههنا فهو في تركيب يكون الفاصل بين اما والقول  
فيه معول الشرط وما قال ثمه فهو في تركيب يكون الفاصل فيه جزء من الجزاء وفيه تكون كلمة اما  
واقعة موقع هما فقط والفاصل موقع الشرط قوله لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور  
ان لزوم الفاء لا ما كلي لا يحدث عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله شعبي فاما العيال لا قبل  
لديكم - فقله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لا ما كليا وللشرط اكثر دليل  
على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهدى للزوم الكلي في اما  
لتحقق خبر عتبه لان الشارعية في الشارعية فلا يستلزم مزيتا على الاصل وقيل لزوم الفاء لا ما  
ايضا اكثر قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ انما ظهرت قوله اللازم مجرورة وصفة الاسم  
ولزوم الاسم الذي هو عام للمبتدأ ولزوم الخاص للزوم المجبوران للاسنان ويلازم هذا التوجيه  
قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان  
يكون اللازم لنا شبه ايضا ذلك ولما لم يكن لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعد  
بلاصل بدلا عنه اذا ما لا يدرك كلمة لا يترك كلمة وقد روى مرفوعة صفة للصوق ولصوق الاسم معنيين

احد هاهن الذي ذكرنا اعني اللصوق باعتبار التحقق وتاثيرها لصوق مفهوم الاسم للمبتدأ  
 فاريد بلفظه المسمى الاول وبالضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخذام  
 اعترض على لزوم الاسم لاما في التحقق بقوله تعالى فاما ان كان من القربين فروح و  
 ربحان - واجاب الشارح في نحو اشئ بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لازم لهما فقد يروا  
 او الدليل على التقدير المذكور قضاء حتى ما مكان وابقاء آخره فانه في ما قيل ان اللزوم  
 المذكور كثر وان المقدور المذكور لا دليل عليه الاطراد الحكم وهو لا يصلح دليلا لانه هو الذي  
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** قضاء حتى ما كان اي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية  
**قوله** والباء اعلم اي لم كان **قوله** بعد الامكان وهو باقائه باعتبار اللازم فزان قوله قضاء  
 منقول له لهما فهم من قوله لزومها الفاء ولزومها لصوق الاسم اي فعل ذلك قضاء فان هذا اللزوم  
 انما هو كمثل الجاعل وليس ينفعل باللزوم كما يتوهم من ظاهر عبارة الشارح حتى يرد انه يلزم ان  
 لا يجذف الاسم منه لان اللزوم صفة اللصوق والقضاء من قضية اي ادية صفة القاضي  
 فلا يتحد فاعل الفعل العلل والمفعول له وهو من جملة الشرائط لئلا فيها في **قول**  
 وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل - في شرح قول المصنف رحمة الله عليه  
 واما نحو واما نحو فهد ينأهم فلا يفيد الانحصار حيث قال بعد بئنا افادته هذا الكلام انحصار  
 بقوله وذلك الامتناع بقدر الفعل مقدما نحو واما فهد ينأهم لا التزامهم وجود فاصل بين  
 اماو الفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقامت اصله مما يكن من شئ فزيد قائم  
 بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل  
 لازما لوقوع شئ في الدنيا واما مات الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف اللزوم الذي هو الشرط  
 اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان ما بعده لازم  
 لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه  
 صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد ا مقام الملزوم في الكلام  
 اعني الشرط وحصل من قيام جزو من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان  
 خبرها التزم حذفه يعني ان يشتغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام  
 كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء  
 المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصود من ما بعده الفاء له ولا يتشكك اعمال ما  
 بعد الفاء فيما قبله واي متنع في غير هذا الموضع لان التقديم للاجل فلهذا الاغراض المهمة  
 فيجوز لتفصيلها الفاء المانع اي من التقديم - يظهر كذلك الغرض من هذا الكلام وقول المصنف

## علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدراً وادقها سراً الاحاجة الى تخصيص

واما نحن واما نورد فهم بناهم فلا يفيد الا تخصيص من هذا التحقيق ان مثل هذا التقيد لم يلبس  
للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ان هدينا غرود دون غيرهم رداعلي من زعم الاشتراك والاعراض  
الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء ضيعهم الا ترى انه اذ كلف  
زيد وعمر ثم سبب ذلك سائل ما فعلت بها تقول اما زيد فأكرمه واما عمر فاعنته وليس في هذا حصص  
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بشهوة اصل الاكرام والاعانة انتهت كلامه بعبارة وينبغي ان  
يعلم ان اللازم انما هو وجود الفاصل بين اما والقار واما قد يميز من الجزاء مفعوله كالمفعول والظن  
ففيما اذ الموجد المانع كما في المثال المذكور ههنا اعني اما زيد فقام بخلاف ما اذا وجد المانع كما في  
قول المصنف اما بعد فلما كان الجزاء فان الفاصل فيه ليس بمفعول الجزاء بل هو ظرف ومفعول للشرط  
لانه لو كان مفعول الجزاء او كان معيلا لكون علم البلاغة وتوابعها بالصفات المذكورة او لاقت ادلائقاً  
الواقع بين الجزاء والشرط والاول باطل لان كون علم البلاغة بتلك الصفات ثابت قبل الحد وبعدة  
فلا معنى لتقيده بعبودية الحد وما معه والثاني والثالث وان صح معها التقيد الا انه يلزم تقدم  
بعض الجزاء على الشرط وهو لما قد منعه جميع البصريين فالقيل ينبغي ان يقدر القول  
ههنا بان يكون المعنى فاقول لما قلنا او لا هو تقدري مستغنى عنه وثانياً انه غير صحيح الا  
بتكلف بعيد لانه ليس المقصود تعليل القول على وجود شيء بل التلخيص فالحاصل ان ما ههنا  
وجد فيه مانع من كونه جزءاً من الجزاء هو تقدم جزاء الجزاء على الشرط فوجب ان يكون من  
متعلقات الشرط بخلاف ما سياتي من بحث متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيما اذا لم يوجد  
مانع سوى التقدم على القاء فانه مقتضى الاجل اعادة الاغراض المذكورة في عبارة الشرح  
من اشتغال جزاء التزام حذفه وغيره منها قوله كما ظن بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط  
اي فيما اذا وقع بعده جملته فانه اذا لم تكن بعده جملتان فقد تكون ظراً فالتسلي استعمال الشرط نحو جئت  
لما ضرب زيد اي حين ضربه ونحوي لم نجد زيدا ولما ينفعه وبمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لها  
عليها حافظ ثم ان قوله تستعمل استعمال الشرط اي في تسليم مضمون احدي الجملتين بالاخرى بيا كوضا  
بمعنى اذا قوله يليه اي يقع بعده بلا فاصل قوله فعل ماضٍ لفظاً وهو ظاهر قوله  
او معنى كالمضارع المنفي بل هو اولها وكل واحد منهما اعم من ان يكون مذكوراً او مقدر فلا يرد  
الا عتواحي بقول الشاعر: اقول لعبد الله لما سقا شاة ونحن فواوي عبد شمس وهاشم فان سقا

العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل  
طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا  
ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا  
بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها

فاعل فعل مقدر انفسه وهاهنا يعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل القول وقوله ثم  
امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاً ما قلت لعبد الله شمه وجزأته فعل ما ضي  
غالب بدون الفاء والباء قليلا وقد يكون اسمية باذا اذ الفاء كما في قوله تعالى فلما تجأ الى البرغفهم مقصد  
وقيل الجواب ههنا محذوف اي انقصوا اثنين او مضارعا مؤلا بالماضى وجميع الاستعالات وانح في التنوين  
**قوله** فتوهم منه بعضهم وهو ابن خروف انه حرف شرط كالألف لا لا نستقار اننا في ارتفاع  
الاول ولما لقوة الثاني لثبوت الاول وليس باسم لانه يجوز قولنا لما اكرمته امس اكرمك اليوم فكان  
لما ظرف في هذا المثال كان عاملة الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس وايضا لو كان ظرفا  
مضا فالى المحلة التي تليها كان عاملة الجزاء مع انه قد يكون مخصصا باذا المفاجات وما لنا نفية  
نحو قوله تعالى فلما احسوا باسنا اذا هم منها يكضون وقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم  
على موته الآية - وما بعدها لا يعمل فيما قبلها وايضا قد يقع الفصل بين لما وشدة بكرة ان زائدة  
كما في قوله تعالى فلما جاء البشير القاء على وجهه الآية - مع انه لا يجوز الفصل بين المضافات  
والمضاف اليه ورد الشارح رحمة الله تعالى ما توهمه **بقوله** والوجه ما تقدم اي الوجه المحسن  
ما تقدم وهو انه ظرف بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معنا بل يعنى الاسم كما هو  
ايضا اسما لان الاسمية والحرية امران يدوران على المعنى والكلام الذي نقل عن سيويه لا يدل  
قطعا على حرفية واجيب عن الوجه التي ذكرها لا بطلان كونه اسما ما عني الاول فبان المعنى  
لما ثبت اليوم اكرمك الى امس اكرمك فالتحد الزمان وهذا مثل قوله تعالى حكاية عن  
قول عيسى على نبيينا وعليه افضل الصلوة واكمل التحيات ان كنت قلت فقد علمته فان  
الشرط لا يكون الاستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته واما عن الثاني فبنا  
لاشتم ان العامل ما بعد هما بل هما لما بينهما من راحة الفعل وهو المفاجاة في اذا والمعنى  
في ما ويكني في الظروف راحة الفعل لان فيها توسع لا يكون في غيرها ولو سلم فلا شتم ان  
ما بعد هما لا يعمل فيما قبلها لانه يغضون سطرها في الظروف كما قاله ابن هشام في آية



ثم اذا دناكم دعوة من الارض اذا انتم تحبون وعن الثالث باننا لانسلم انه لا يجوز الفصل  
بين الضاء والمضاد اليه كما في قوله تعالى وكذا اكل الذين لكنير من المشركين قتل اولادهم  
شركا لهم برفع قتل و نصب اولادهم وجوش كالحكم الفصل بين المضاد والمضاد اليه الحرف  
الواحد واقع في قول الاعشى شعري - ن بيرا الورد سراما شعر والله تعالى اعلم قولهم وعلما توبعا  
لمزيد بتقدير يعلم ان الضاء ههنا مقدر عطفا على المضاد السابق اعني لفظ العلم وقوله علم البلاغة  
كما يتوهم من كون الضاء مقصورا بالذات ويكون لفظ توبعا مرفوعا باقامته مقام المضاد الاعراب  
كما هو المشهور واجمع راعى تجويزه في قوله على اعرابه لان توحيد الضمير في توبعا لا يلائمه بل  
اذا دنا جمع ويحذف على الضاء اليه اعني البلاغة لاعني الضاء اعني العلم فاذا علم الضاء اليها يكفي في  
افراد ضميره والاداء بعلم البلاغة علم له مزيد اختصاص بالبلاغة بان دون لاجلها ويكون  
الضمير منه تحصيل ملكة تادية المعاني الزائدة على اصل المراد مطابقة لمقتضى الحال وتحصيل  
ملكة تادية المعاني الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة ايضا وما ذكره الا المعاني والبيان  
اما ما سواها مما الغرض منه تادية الاعلى الحق اعلى وجه الصواب فليس له مزيد اختصاص بها بان دون  
لاجلها بل هي وغيرها في غير سواء فاذ في ما قال العصا من ان ماله مزيد اختصاص ليس ضابط يقتضي  
دخول المعاني والبيان وخروج غيرها اعترض على المصنف بان عدة البديع علما مستقلا براسه  
فيقال لمن هو العدة وهو الزمخشري حيث حصر علم الادب في كتاب المسمى بقسطاس العرض  
في اثني عشر تسما ولم يعيد البديع تسما براسه بل جعل ذيل لعلم البلاغة وكن السكاكي وادناه  
جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجه الاعجاز بها مع  
انها لا تدخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المتطويع هو ان اعجاز القرآن  
لكنه في اعلا طبقات البلاغة لا سبيل الى ادراكه الا طول خدمة علم المعاني والبيان وايضا لان  
دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحويين في ذلك منه اذ به في ما لا بد منه  
في الافادة **واجيب** عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضوع  
متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيشية المتبصرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة  
ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه **واجيب** عن الثاني والثالث  
لان سلم عدم مدخلية البديع في الكشف المذكور اصلا لانه علم يعر فيه الامور التي يصير بها الحكم

حسنا بالمحسن العرضي بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة ولا شك ان المحسن  
 العرضي يزيد به المحسن الذاتي المحاصل بالمطابقة والوضوح ويظهر كاللباس الحسن يزيد حسن الالابس  
 الحسين وهذا معنى مدخلية البدع والكشف وبهذا المدخلية استحق الاقصان المذكور والتوجع من هذا  
 ورسل عدم الاعتماد بالمدخلية المذكورة فنقول بان البدع لما كان تابعا للمعانى والنبأ عليها في  
 الحكم بالاجلية والادقية واجزاء التعليقات على ذلك والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** قدرا تميز من  
 نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال من الفاعل والمعنى اى من  
 طائفة علوم اجل قدرا من العلوم ذكرنا **قوله** سيرا اى من طائفة علوم ادنى سرها من العلوم  
 يد عليه ان هذا يلزم على اسم التفصيل في الظاهر وهو كما ترى **اجيب عنه** بان التقدير باعتبار  
 الاستعمال في المدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال اورد عليه ان الاصل ان لا يقدر الا لما يصلح  
 ان يظهر وان كان التقدير باعتبار **اجيب عنه** بان الاصل فانه من اجل ان لا يقدر الا لما يصلح  
 على تقديرين ولا يصح اظهار من في التميز المصمول عن الفاعل وغيره وبان الاضافة التي بمعنى الالام  
 لا يصح فيها اظهارها كما فك حجة على ما قلنا قول صاحب التسهيل كم من مقدر لا يظهر ويدعى ظاهر  
 المتن ان التفسير الحديث والفقه والكلام كل واحد منها اجل من علم البلاغة فلا يصح القول بالاجلية  
 بالنسبة اليها فلا بد من تخصيص العلوم المضاف اليه لفظ اجل بالعلوم العربية لكنه لم يخصه فكل كلمة  
 قصور يمكن ان يقال لا قصور في كلامه اذ التعليل بمحص الكشف عن وجوه الانحياز وكذا حصه برفقة  
 دقائق العربية في هذا الفن يقتضى اجلية من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها  
 دخلا في افادة البلاغة في الجملة ولا شك في اجلية عنها واجاب عنه الشارح البارع العالم كذا **قوله**  
 لاجلة الى تخصيص العلوم بالعربية الخ حاصله انه لم يجعله اجل جميع العلوم كما فهمه البعض  
 بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة ولا شك في صدقه فانه لا يميز  
 تفضيله على التفسير والحديث وغيرها **قوله** مع ان هذا ادعاء منه الخ هذا جواب بالتسليم مع معنى  
 على اى دللنا ان نحرم على انه جعله اجل جميع العلوم بناء على ان من في من اجل العلوم بيانية ولا ضرر  
 في ذلك المجعل لانه امر ظاهري وقع للترغيب فانه كمال غناية وخرجه بذلك العلم يدعى ظاهر اجلية  
 بالنسبة الى العلوم ترغيبا لطلبه والمواد اجلية بالنسبة الى البعض وفظيرة الوعيدات الواقعة من الشارح  
 مطلقا والمراد التقييد فلا يرد ادعاء امر مخالف للمواقع ولا ينبغي للعالم ان يفرض شئ باطل فانه  
**قوله** ادبه شروع في بيان وجه الاجلية والادقية على غير ترتيب اللغات الاول للسان  
 والثاني للاول والنسبة فيه انه لما كان المقام مدح العنوت الثلاثة وبيان اجليتها ادخل في مدحها  
 قدمه في اللفظ اما اخره في الشرح دليل هذه المقدمة عن دليل المقدمة الاخرى في كون معرفة دقائق  
 العربية واسرارها وسيلة الى الكشف المذكور مقدمة عليه في الوجود **قوله** لا بغيره اشارة الى ان  
 تقديم الجاهل المحرر لا فائدة المحصر ثم لما كان المتبادر من المحصر الحقيقي وهو غير صحيح ههنا لان العرب  
 يعرفون ذلك بحسب السليقة وهم كغيرهم بالالهام ايضا فمنه الغير **قوله** من العلوم اشارة الى ان المحصر

فيكون من ادق العلوم سراً وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم  
القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدراً لان المراد بكشف  
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلم مراتب البلاغة

ههنا اضاف بالقياس الى سائر العلوم والاهام والسليقة ليستا من العلوم **قوله** دقائق العربية  
واسرارها الخ اي دقائق اللغة العربية وانما ترك ذكر الموضوع ليوهم ان دقائق الفنون الادبية بأسرها تدرب  
بذلك العلوم فيفيد بهذا الاجام نفيما نشانه ثم الضمير في اسرارها راجع الى اللغة العربية ومعلم ان دقائق  
اللغة العربية ادق الدقائق فمع التفريع **بقوله** فيكون ادق العلوم سراً فلا يرد ان دقة المعلم يوجب  
دقة العلم لادقية وقيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاعف فيما ذكر لم يكن لفظ  
كل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاعف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار  
الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كتحليل النجارد عيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو  
ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كان  
ادقية المعلومات مستلزما لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سراً وعلى هذا  
استقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام على مقدمة هي مناط التفريع ومطية وهي ان دقائق  
العربية ادق دقائق كما مر **قوله** وبه يكشف الخ اي يعلم البلاغة لا بغيره من العلوم **قوله**  
في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاعف اليه مقام المضاعف بان  
يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا تعاليم  
حنيفا - فلا يشار في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاعف اليه للاطباق  
على جواز ذلك اذ كان المضاعف جزءا من المضاعف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه  
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملة ورثت هذا اذا رثيت وجهها بخلاف رثيت غلام هند  
قائمة واقتطفوا في عامل في مثل هذه الحال فتقبل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر  
حرف الجر كما نه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها لعامل المضاعف لما بينهما  
من الاتحاد بالوجه المذكور واما المحبتي ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف  
نفسه هذا الكلامه واذا اشار بقوله والصحيح الى الخ الى ان يطلان القول الاول اذ لو كان العامل  
معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاعف جزءا او كجزء بمعنى  
بل يلزم الجواز في نوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي  
ذكرها ابن مالك في النية حيث قال بليت ولا تجز حال من المضاف له : الا اذا اقتضى المضاف عمله  
او كان جزءا ماله اضيافا : او مثل جزئه فلا تخيفا **قوله** لان للاد بكشف الاستار اي بغير الكنا

فان كشف الاستار عن الشيء يتلزم معرفة ثمران هذا الكلام دليل لقوله فيكون من اجل العلوم  
 و قد فح لما يرد على المحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور في قول المصنف رحمه الله تعالى وبه  
 يكشف عن وجه الاعجاز حاصل اليراد ان مصرفة ان القرآن معجب مشترك بين علم البلاغة  
 وعلم الكلام فلا يصح المحصر المذكور و حاصل الدفع الذي اشار اليه بتقيد مصرفة الاعجاز  
 بقوله لانه لو تنفي اعلى مراتب البلاغة ان البرهان تسمان الى وهو ما يكون الحمد الاوسط  
 فيه علة لحصول التصديق بالحكم من كونه علة ايضا لنسبة ذلك الحكم في الخارج فان لم يكن علة  
 لنسبة الحكم خارجا فبرهان اني سواء كان الاوسط معلولا لنسبة الحكم في الخارج اولاد انما  
 سميا بالبرهان لان الملية هي العلية والانية هي النبوت وبرهان انهم يفيد علة الحكم ذهنا  
 وخارجا فسمى باسم لم الدال على العلية والبرهان الا انما يفيد علة الحكم ذهنا لا خارجا فهو  
 انما يفيد نبوت الحكم في الخارج واما ان علة ما ذا فهو لا يفيد ذلك فسمى باسم ان الدال على النبوت  
 مثال الاول الاستدلال المتعفن الاخلط على المحي بان يقال هذا متعفن الاخلط وكل  
 متعفن الاخلط محموم ومثال الثاني الاستدلال بالحج على تعفن الاخلط بان يقال هذا محموم و  
 كل محموم متعفن الاخلط فان المحي ليست في الواقع علة لتعفن الاخلط بل الامر بالعكس  
 ولا شك ان المحي اولى وانفد من الاخر ولما كان معرفة اعجاز القرآن بالبرهان الذي على  
 الوجه المختار هو ان سبب اعجاز كونه في اعلى طبقات البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل  
 بمعرفة قواعد علم البلاغة ولا دخل في ذلك لقواعد علم الكلام حصص معرفة في علم البلاغة  
 ولم يلتفت الى معرفة القاصدة وهو معرفة البرهان الذي المذكور في علم الكلام حيث عللوا  
 اعجازة بعدم القدرة على الاتيان بنقل اقصر سورة من سورة القرآن كانه ليس بمعرفة فلا  
 غبار في المحصر المذكور اذا عرفت هذا فتعلق الجار في قوله لانه لو تنفي اعلى مراتب البلاغة بالقرنة  
 اول اعجاز سواء فالتقيل تعلقه بقوله معجب لا يصح لانه يكون المعنى حينئذ ان القرآن  
 معجب لانه في اعلى مراتب البلاغة مع ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى كما استعمل  
 في شرح قول المصنف ولها طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وما يقرب منه اجيب بان المراد  
 بالا على الاعلى النظم وهو مرتبة من البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة  
 من سورة القرآن في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه وانما عينا  
 الكناية في ارادة المعرفة من كشف الاستار في قوله وبه يكشف عن وجه الاعجاز الخ مع  
 ان يكون مجازا مرسل من قبيل ذكر السبب واردة المسبب لان قول الشارح لان المراد بكشف  
 الاستار معرفة ان القرآن معجب اي اراد المصنف رحمه الله تعالى بالكشف المعرفة بطريق الكناية  
 لان هذا تمهيد الى بيان التناقض بين كلامي المصنف مع السكاكي كما سيأتي عن قريب ولا شك ان  
 التناقض بينهما على تقدير ارادة المعرفة من الكشف المذكور بطريق الكناية اظهر من التناقض بينهما  
 على تقدير ارادته منه بطريق الجواز المرسل لان الكناية لا بد فيها من ارادة المعنى المكشي

لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجية عن طوق البشر وهذه وسيلة  
الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما جاء به ليقضى اثره فيفاز  
بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم تكون  
معلومه من اجل المعلومات

لينتقل منه الى المعنى الكنائى فيجئى التنافي بينهما من حيث ان المصنف اثبت المعنى  
المكئى به وهو كشف الاسرار عن وجوه الاحجاز في نظم القرآن لينتقل منه الى المعنى الكنائى  
وهو مع فتر ان القرآن معجى فيجئى التنافي بين كلامى المصنف والسكاكى من حيث ان المصنف  
اثبت الكشف المذكور لينتقل منه الى المعنى المذكور والسكاكى فاه كما سياتى في حيث قال ونفس  
وجوه الاحجاز لا يمكن كشف القناع عنها فيكون هناك تدافعات تدافع المحصرين فان السكاكى حص  
معنى الاحجاز في الذوق حيث قال في المفتاح كما سياتى ان مدرك الاحجاز هو الذوق وليس  
الا والمصنف حصص في علم البلاغة وتدافع الاثبات والنفي لان المصنف اثبت الكشف والسكاكى  
نفا كما مر اما لو كان المواد به المعنى فاحجازا فلا تدافع بين الاثبات والنفي لان المثبت في كلام  
المصنف معنى المعرفة لا الكشف لان الرادة المعنى الحقيقي والمجازى معا مفعول والنفي في كلام  
السكاكى باق على حقيقته هو الكشف والحاصل انه اذا اردى به المعنى بطريق المجاز يرد احد الا  
شكاليين وهو تدافع المحصرين فقط واذا اردى به المعنى الاصلى الحقيقي وهو الكشف والاذ  
رد الاخر فقط وهو التدافع بين الاثبات والنفي اما اذا اردى به المعرفة بطريق الكناية فيرد  
التدافعان معا ويظهر ان ظهورا تاما تدافع المحصرين مع جهة المعنى المراد وهو الكنائى  
وتدافع النفي والاثبات مع جهة المعنى المكئى به لانه مراد في الكناية للانتقال فليتأمل  
شركانية المذكورة محققة على تقدير ان يراد بوجوه الاحجاز نفس الاحجاز بدلى تقدير ان يراد  
بها مراتب البلاغة والافتصاص لها باحد المرادين اما ان كان المراد بوجوه الاحجاز نفس  
الاحجاز ويكون اثبات الوجوه تخيلا فلان كشف الاسرار عن الشئ مستلزم معرفة ان كان المراد  
بها مراتب البلاغة فلان كشف الاسرار عن طريق الشئ يستلزم معرفة ذلك الشئ قوله لا شتماله  
الى القرآن قوله وهذه وسيلة الى معرفة ان القرآن معجى وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام  
قوله ليقضى اثره الى يتبع النبي عليه السلام في طويته او ليتبع طريقة النبي عليه الصلوة والسلام  
قوله فيفاز منصوب عطوف على ليقضى فيكون معه غاية للتصديق او مرفوع فيكون  
غاية مترتبة على الغاية الاولى قوله تكون معلومه من اجل المعلومات لتعجيل لمرتب قوله  
فيكون من اجل العلوم على ما قبله ما صله ان المعلوم يطلق على المسائل على الموضوعات مسائل

وغاية من اشرف الغايات وحلالة العلم بحلالة العلوم وغايتها فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في  
 الفصاح من ان مدرك الاعجاز هو الذي وليس ونفسه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا قلنا لا يمكن ذلك بل لا بد من كماله

هذا العلم المدققات والاسرار التي يتندرج فيها المدققات والاسرار التي في القرآن فهو  
 اللفظ العربي من حيث مطابقة مقتضى الحال الهندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل العلوم  
 فصح التعليل المذكور سواء اريد بالعلوم المسائل والموضوع ولا يرد الاعتراض على التعليل المذكور  
 بل ان ثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز انما يكون بهذا العلم والذ لا يستدعي  
 كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن  
 بخصوصه بعرض ذات بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله  
 وهذا انما يفيد في هذا العلم بشرط الموضوع وبالمجمل تعليل ترتيب قوله فيكون من اجل العلوم  
 على ما قبله بقوله كون معلومه من اجل المعلومات مشكلا جدا انما اكتفى بحسن الغاية لكما حسنا  
 وجه الاندفاع اطلاق العلوم على الموضوع والمعتزض مقربان ثم انه في هذا العلم بشرط الموضوع  
 ولا حاجة الى ما اجاب به وهو ان كلام الله تعالى اشرف التركيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف  
 كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعنى اعجازا مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد علم  
 اعجاز القرآن عند فقد الذوق الفطري للمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف  
 فقول المعتزض والذ لا يستدعي كون معلومه الى اخرى ممنوع والمحصل مستفاد من قوله وهذا انما  
 يفيد شرفه بشرط الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقه ولا كلها او بتعلقها بغير احوال  
 اشرف الاشياء والثاني موجوده هنا ثم المرد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم للمسائل  
 كما توهم ما قيل ان هذا الجواب لا يكاد يصلح لانه حمل العلم في كلام الشارح على كون القرآن معجزة مع الله غاية  
 لهذا العلم كما صرح به العصاف في طوله وحسنه لادرج لعطف قوله وغاية من اشرف الغايات على ما قبله فنية  
 الله قال ان المدرك للمعلوم في عبارة الشرح هو ما يعلم من هذا العلم الاعجاز كذلك والظاهر ان المدرك بالغاية في عبارة  
 الشرح هو التصديق بنبوة النبي عليه الصلوة والسلام والاشك في ترتيبه على الاعجاز المذكور قوله  
 وحلالة العلم بحلالة المعلوم فان قيل ان لفظة الجلالة مصدر راضف الى العلم وانه المصدر كقوله تعالى  
 الرضى ان اسم الجنس الذي يطلق على القليل والكثير لفظ الولد اذ استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يصدق  
 هو عليه فهو الظاهر الاستغراق الجنس كما يقال ضرب في زيد في الدار مع ان جلالة العلم لا يحصل بجلالة  
 المعلوم كذلك يحصل فيناقة الدلائل لا يصح المحض الجليل بان المحض المذكور ليس بمحقق بل هو اضافي القيا الى المبادئ  
 على ان افادة اضافة المصدر المحض ليس بجلي قوله فان قيل كيف التوفيق في حاصله ان كتاب المصنف

مختص من القسم الثالث من مفتاح العلوم فلا ينبغي له المخالفة عنه الا اذا وجد النكتة مع  
 ان كلامه ههنا يخالف لما ذكره السكاكي من وجهين الاول ان المصنف "حصر سبب معرفة الاعجاز  
 في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز بطريق  
 الكناية كما هو السكاكي حصر سبب الإدراك في الذوق لان اسناد الإدراك الى الذوق في قوله  
 ومذكر الاعجاز هو الذوق ليس الا انما هو اسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في  
 الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والافالمذكر هو النفس ليس الا فلا يرد ما يتوهم من السكاكي  
 حصر مذكر الاعجاز في الذوق والمصنف "حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم ولا مخالفة  
 بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مذكر الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل  
 لستقام كلاهما من والثاني ان المصنف "اثبت كشف القناع من وجوه الاعجاز عند العلم باعتبار  
 المعنى المكتنى به لان في الكناية لا بد من ارادة المعنى الاصلى للانتقال الى المعنى الكائن كما هو السكاكي  
 نقاه عن اصله بقوله ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها وابتدأ الكلام على هذا  
 الوجه يندفع ما قيل ان في تقرير الاعترافين بهذا الوجه نوع وكافة لان الاعتراضين متداخليا  
 ظاهرا فان الاعتراض الاول مبني على ان يكون المراد بالكشف المعنى الكائن اي المعرفة والثاني مبني  
 على ان يكون المراد به المعنى المتبادر منه اعني التعريف والظهار للغير فكيف يوردان معا وجه  
 الاندفاع ان المراد بالكشف المعرفة على الثاني وانما الثاني من جهة ان المعنى المكتنى به لا بد  
 ان يكون مراد به لينتقل الى المعنى الكائن وقد اثبت المصنف "بطريق الكناية ونقاه السكاكي  
 بذلك الطريق **قوله** الذوق هو ههنا عبارة عن كيفية النفس بهاتذرك الخواص والمراد بالتي  
 في الكلام البليغ وبعبارة اخرى قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجه محاسنه  
 الحقيقة **قوله** قلنا معناه كلامه الخ جواب عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا تدخ ولا تخالف  
 بينهما لان معنى مجموع كلام السكاكي ان الاعجاز يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة  
 فاندفع التداخل الثاني بين كلامي المصنف "والسكاكي " وكذا ما يتوهم بين كلامي السكاكي حيث  
 اقر بان الاعجاز يدرك بالذوق مع انه قال ونفس وجه الاعجاز لما يمكن كشف القناع عنها  
 لان ما ذكره المصنف "ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم وكذا لما ذكر  
 لا يدل الا على انه انما يدرك بالذوق لان نسبة الكشف الى العلم يدل على حصول العلم به لا على انه  
 يمكن وصفه وكذا نسبة الإدراك الى الذوق يدل على حصوله به لا على ان مكان وصفه ثم يبين

وقد صح بهذا وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه غايديرك بهذا العلم ولو بالذوق  
المكتسب منه لا بغيرة من العلوم وليس المحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض بان العرب تعرف ذلك بحسب  
السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من الفتح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة  
الاطريق اليه الاطول خدعت هذين العليين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصل انكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين

ما ذكره في بيان معنى كلامه **بقوله** وقد صح بهذا - حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك  
ولا يمكن وصفه كما رفع الاستبعاد من تحقق امر في الواقع يكون بحيث يدرك ولا يمكن وصفه  
**بقوله** كما للاحاطة فانه غايديرك ولا يمكن ان يوصف وكذا استقامة الوزن وسائر الوجوديات  
لانها تدرك ولا يمكن بيانها بمصرصها وحاصل دفع الاول المندرج في الثاني كما ذكره بقوله  
بل على انه غايديرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه ان السكاكي حص سببية الادراك بلا  
توسط شئ على الذوق سواء كان مكتسبا من العلم المذكور او غير مكتسب منه كالحاصل للعرب للذين  
لم يتعلموا اصلا والمصنف لا يتكبر والمصنف حص سببية الادراك بتوسط الذوق عليه والسكاكي  
لا يتكبر وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني وادرج فيه الجواب عن الوجه الاول اهتماما به لان المخالفة  
الثانية اظهر من الاول كما مر فتذكر **قوله** ولو بالذوق **الم** فان قيل صح الشايع في تنزيه  
الباب السامع بان لو او الوصلية تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالمرضية للكلام السابق  
الذي هو الكون عن الجزاء فتقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد  
تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها ان مقصود الكلام السابق ههنا انحصار سببية الا  
دراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك  
العلم نفسه بلا تحلل الذوق اولى كما لا يخفى **قوله** وليس المحصر حقيقيا **الم** بيان لغاثل اعتبار  
المحصر بالنسبة الى العلوم وهي دفع الاعتراض الوارد عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة  
والمدخل له في دفع التذاع شأن الشايع لها ادعى ان السكاكي مقر بما قال له المصنف من  
المحصر المذكور ولا يقبل الدعوى اللمينة فقال وقد اشير الى هذا اي الى انه لا يدرك الاعجاز الا  
بهذا العلم وانما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز اي مرتبة البلاغة التي الاعجاز  
امر من جنس البلاغة اي نوع منه لاطريق الجمع فته الاطول خدعت هذين العليين لكنه  
يلزم منه ان تكون تلك الخدعت موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا يقال في **قوله** لا علم ان  
المصريح به انه لا يعلم كشف للقناع عن وجوه الاعجاز اي مراتب البلاغة من هذين العليين  
ويلزم منه ان لا يكون انكشف منهما عن نفس الاعجاز **قوله** لا طريق اليه **الم** الظرف اعني اليه  
اما لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما في معنى الاضواء والاطول بدل من محل اسم لانه  
مبتدأ في الاصل وخبر لا يحذف اي لا طريق موجود او بدل من الخبر المحذوف على راي من  
جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقما خبر لا والاطول  
بدل منه ويجعل ان يكون لظرف مع متعلقه صفة لا اسم لا الاطول بدل اسم لا وخبر لا يحذف  
او بدل من الخبر المحذوف وهذا الاحتمالات في مثل هذا التركيب كشيء



**قوله** وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول ككشف الخ اي وقال السكاكي في موضع آخر الخ يروي ككشف  
 مرفوعا ومنصوبا ووجه اخر به ظاهرهما سبق واعتراض على الشارح بان في نقله كلام السكاكي اما  
 اختلال واما عدم التقريب لان عبارة المفتاح هكذا العلم في باب التفسير بعد علم الاصول  
 اخر منها على المدعى بلاد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاملي تاويل مشتاجاته ولا افغ في درك  
 لطائف نكتة واسرارها ولا ككشف للقناع عن وجهه انما ركاد قد صرحوا بان الظرفين اعني في باب  
 التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي نحو واغنى على معنى لا علم افغ في باب التفسير بعد علم  
 الاصول اي اذا قلنا باقرا فعلى هذا لا يكون قوله ككشف مقيد بالظرفين المذكورين وقد حمل الشارح  
 عبارة المفتاح فجاء الاختلال وان قلنا بتقديره بالظرفين المذكورين في عبارة المفتاح بناء على ما قاله الشارح  
 في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شئ ولكن ذكركم لعلهم  
 يتقون ان العيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الا  
 استعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواة كما في قولك يوم الجمعة سوت وضربت زيد لم يحصل  
 التقريب لان مقصوده من نقل الكلام المذكور اثبات ان السكاكي علق بمحصر الكشف في الظاهر  
 مع ان المستفاد من العبارة على تقدير يعلق الظرف بالكشف وتقيده به ان علم الاصول ككشف منها  
 وان غيرها ككشف ايضا كنهما ككشف ولا شك في منافاة المحصر المذكور **اجيب** عنه بان الظرف  
 متعلق بكشف كما في عبارة السكاكي كما علم من القاعدة المذكورة المنقولة عن الشارح فارتفع الا  
 اختلال من النقل والمضام الى علم الاصول محذوف التقدير لا علم بعد حصول علم الاصول  
 ككشف الخ وان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغيرة الفعل لا  
 بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل  
 الفعل مترايد الى كماله قصد الى تميزه عنه في اصله مع المبالغة في الصافي بحيث يفيد  
 عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده فيه منتهيا الى كماله على وجه الاختصار فيحصل  
 كمال التفضيل كما هو المعنى اوضح في الا فاعل في صفاته تعالى لذا لم يشاركه احد في اصلها  
 حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر ومثاله وهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف  
 على نبينا وعليه الصلوة والسلام رب السجين احب الى ما يدعونني اليه وقول على رضى الله تعالى  
 عنه لان اصوم يوما من شعبا احب الى من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى  
 واعظم من ان يضبطه العلم فعنى الاكتشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدا  
 في الكشف من كل علم مترايدان فيه الى كماله فتم التقريب فافهم ثم المراد بعلم الاصول علم  
 الكلام واللغة والصرف والنحو فانه كما لا بد في كشف القناع عن وجهه لا يحيط من فهم

بيان وجه الإعجاز وادراكه بحقيقة الامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب  
فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن الالهي علمه الشامل كما ذكر في المفتاح

اصل المعنى المحاصل برعاية اللغة والصرف والتحرّك ذلك لا بد في حمل الآيات المشعرة  
بالجملة والجمسمية والمكان على المعنى المجازي العربي او الكنائى من العلم بامتناعها  
على ذاته تعالى المحاصل يعلم الكلام مثلاً لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا  
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء  
وجلس ثم لما شئ من الكلام السابق وهم انه لو كان العلمان المذكوران موجبين لكمال  
الكشف لم يتحقق الإعجاز في كلام الله تعالى لان من احاط بقواعد العلمين يمكن له ان يدرك  
وجه الإعجاز بكامل حقيقته لمفادته في العلمين فيمكن له ان باق بكلام مثل اقصد سورة من  
القرآن في الفصاحة والبلاغة مع ان الايتان المذكور ممتنع كما امرهم الله تعالى بالامر العجيز  
في قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقول سورة فمثلة فعلم العلمين المذكور ليسا  
بموجبين لكمال الكشف **دفع بقوله** نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز ان حاصل الدفع عن العلمين  
موجبان فكمال الكشف لكنه لا يوجب ادراك كنه حقيقة الإعجاز لامتناع الاحاطة باللطائف  
والخواص المستفاد من هذين العلمين لانقصانها في الكشفية فقول الشايع لامتناع الاعراض  
على حذف المضاف اى لامتناع الاحاطة بلطائف هذا العلم وخواصه فيكون **قوله**  
فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن ان قص حقيقيا بالنسبة الى جميع من سوا الله تعالى سواء كان محيطا  
وعالما بقواعد الفنين او كان من ارباب السليقة لا اذنا بالنسبة الى المحيط بقواعد الفنين  
ولا بالنسبة الى ارباب السليقة ايضا كما يفهم من ظاهر عبارة الشرح فا فهم ثم كلمة نعم  
**قوله** نعم لا يمكن ان للاستدراك اللجواب تنقيدها ما قبلها صحيح صادق لكن لا بجميع  
احتمالاته فبالنسبة لما بقى تصديقي وبالنسبة لما خرج تكون تعويلا وشبا تالافه لم يثبت  
الايمتثال بخلاف ما قبلها فانه خبر تقدم وههنا بحث وهو انه يفهم من كلامه انه لو حصل  
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لم يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي  
يقع بهذا العلم هو ان المقام الفلاحي يقتضى الاعتبار الفلاحي وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن  
معجز بل لابد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الإعجاز متحقق في القرآن  
والامور التي تجب رعايتها موعية فيه حتى الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال  
المخاطبين وكيفيةها واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي في الاثر

وتشبيه جوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستعارات بالكنائية واشابة الاستعارة  
لها استعارة تخيلية وذكر الوجود ايهاماً وتشبيه الاعجاز بالصور المحسنة استعارة  
بالكنائية واشابة الوجود استعارة تخيلية وذكر الاستعارات ترشيعاً وقد جرينا في هذا على  
اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول ثم جعل اسم الكلام المنقول على النبي عليه  
الصلوة والسلام ونظمه تاليفاً مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها

بهذا العلم فانهم قوله فانهم لعله اشارة الى الجواب بان الكامل من بين الامم التي لا بد منها في  
معرفته ان القرآن معجز انما هو مسائل الفنين التي يستفاد منها الخواص واللطائف للكلام  
فاذا حصل لاحد الاحاطة بجامع الخواص واللطائف يمكن ان يحصل له باستعانة سائر  
مالا بد منه في معرفة ان القرآن معجز فتأمل تدبر الله تعالى اعلم **فان قيل** اذ العجز  
كعب بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لغدماً الاحاطة باللطائف والخواص المستفادة  
من هذين العلمين او لعدم كفايتها فاطريق ذلك الذوق الذي يعرف به الاعجاز بالوهم  
لا بالكنية **قلت** ارباب السليقة وخادمو العلمين يعرفون جنس البلاغة والفصاحة  
ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بما بان يحصل منها للكلام لطف مخصوص فيعرفون  
منه في ادوم مرادة شيئاً من ذلك الجنس يعجزون عن الاتيان بثله ولا يعرفون باى وجه  
حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقتضيات الاحوال او لعدم الاطلاع على كنهها وكيفية ورعا  
الاعتبارات بحسب المقامات ودعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام خطاب الزكي  
وغيره الى هذا المعنى اشار السكاكي بقوله شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه  
**قوله** وتشبيه جوه الاعجاز - اي مراتب البلاغة الوجبة للاعجاز **قوله** استعاره بالكنائية  
وهي عند المصنف ان يشبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه  
ودمج التشبيه وادامه سوى المشبه **قوله** تخيلية - وهي ان يثبت التشبيه شئ من لوازم  
المشبه به وبديل على التشبيه المضى في النفس **قوله** ايهام - ويقال له التورية ايضاً وهو  
كما سياتي في البدع ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويؤاد به البعيد وما نحن فيه  
كذلك لان للوهم معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق او ال مراتب وهو  
المراد ههنا **قوله** ترشيع - وهو ان يذكر شئ يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيهاً ولما  
متناهى اذ كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه الصلوة  
والسلام اسرع كن لموقابي اطول كن مدافان اطول كن يدا ترشيع للبد وهو ههنا مجاز  
عن الغيبة **قوله** وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف - اشارة الى الاختلاف في الاستعارة  
بالكنائية وغيرها على ما سياتي ببيان في البيان انشاء الله تعالى **قوله** والقرآن

في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تو اليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ريش لها ادى الى فساد وليس الاعمال من بحمد الالفاظ والالها كان للناطقين العالين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر

فعلان يقال قرئت الشئ قرأنا جمعة وقرئت الكتاب قراءة وقرأت آتولته **قوله** ثم جعل اسما<sup>١</sup> اى على سبيل النقل اما بعد جعله بمعنى المفعول اى المقدور او المجموع كما هو الظاهر من كلامه او حال كونه باقيا على معناه المصدر ثم المارد **بقوله** جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام بيان الشخص الذى جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في الاقلام والنبي عليه السلام كونه معها هو دين عند المسلمين وليس المارد تعريفا ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد فيه ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف يخرج شواذ القراءات ومنسوخة التلافة والاحاديث الالهية **قوله** ونظم - اى نظم القرآن المقصود منه توطئة وتمهيد لبيان وجه اختيار النظم على اللفظ **وقوله** فلذا اختار النظم - تصريح بوجه صلة ان النظم لما كان عبارة عن تأليف كلماته حال كونها مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل والاعجاز انما يتحقق بكمال البلاغة وهي انما تتحقق باعتبار هذا النظم لا بتوالي الكلمات في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق كما هو مدلول لفظ اللفظ اختار النظم على اللفظ ثم المارد بالمعاني في **قوله** مرتبة المعاني - الامور التى يقصد بها المنظور كالأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه والمسند الى غير ذلك من مقتضيات الاحوال وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب هو فيه والمرد بالدلالة في **قوله** متناسقة الدلالات - الله المطابقة والنضمية والالتزامية ومتناسقها مشابها بجهتها وهما ثلثها في المطابقة لمقتضى الحال يعنى اذا كان الحال يقتضى دلالة المطابقة اتى بها وهكذا **وقوله** على حسب يقتضيه العقل متعلق بكل واحد من مرتبة المعاني ومتناسقة الدلالات على سبيل التنازع كشكله حسب بمعنى القدر والعدد كما في الصحاح يقال ليكن عملك بحسب ذاك اى على قدره وعدده اذا نشأ مجردة بحيث الحرف البين فيها مفتوحة والا ففى ساكنة ونما يسكن في ضرورت الشعر على الوجه الاول ايضا لم اعترض العصام على الشارح بان النظم ليس موجع تأليف الكلمات بل يكون بتأليف اجزاها ايضا ولا يكون الا بتأليف جمل ايضا اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد كذلك يتعلق بكلامين اجيب عنه بان المارد بالكلمات ما يكلم به مجازا مفردا كان او جملة وما قيل تأليف المركبات هو تأليف كلماتها فحقيق ان تأليف المركبات ناطق معناها التركيبى بخلاف المفردات **قوله** ولان فيها استعارة لطيفة - وجه اخر للاختيار النظم على اللفظ اى في ايراد لفظ النظم على اللفظ استعارة لطيفة يحتمل الاستعارة بالكناية بان شبه القرآن الكريم في النفس بعقد الدرر واثبت له النظم فذلك التشبيه المضم في النفس استعارة بالكناية والاثبات المذكور مستعارة

ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف السكاكي قدّمه الله بغفرانه اعظم ما صنّف خبر كان فيه اى في علم البلاغة وقواعدها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبته

تحليلية ويحتمل ان تكون استعارة مصرحة بان شبه ترتيب الكلمات بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير النظم لوجه لفظها اما احتمالها للوجهين المذكورين والمصرحة ادما في الاستعارة من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به فعلى الاول يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا وعلى الثاني يكون وصفا مادحا وتضمنها تشبيه كلمة القرآن كالدرد ويكون الوصف مقيدا كما في الاول اية اسادة بقوله اسادة الى ان كلمته القول من مفتاح العلوم سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصلوة والنفوس والاشتغال والمعاني والبيان والبدع والقرافي والرحمن والمنطق قوله السكاكي - نسبة الى سكاكية قرية بنشافر وقيل بالعراق وقيل باليمن والذي ذكره السيوطي انه نسبة الى جده كان سكاكا كان هب والفضة قوله تغداه الله تعالى يقال تغد السيف اى جعله في غدة اى غلافه وجعل المعنى المراد ستر الله تعالى ذنوبه ودنطه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغدة ثم في التعبير عن جعله مغفورا بهذا الشارة لطيفة اى تشبيهه بالسيف في حدة القرية قوله بيان لما اى اعظم الكتب المشهورة التي صنفت فيه يريد عليه ان لقسم الثالث ليس بكتاب بل جزء الكتاب واذا كان من الكتب المشهورة بياها لما لزوم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضعف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث احيب عنه واجوبة الاول انه جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي اذ الكتب في لغة الضم والجمع الثاني انه لما افرد بالثاني وصار كتابا مستقلا الثالث انه لما كان هو العدة من اجزاء المفتاح صار كتابا كانه كتاب كله ثم لما كان يتوهم من عبارة المتن ان قوله نفعا منصوب على التميز من المشهورة وحينئذ لا يكون نصفا المقصود وهو مدح القسم الثالث وتفضيله على الكتب المصنفة في علم البلاغة لانه لم يعلم عظمته باعتبار النفع البتة لاحتمال اعظمية باعتبار آخره كالجمعا مثلا وهو لا يحتمل بل يشينه كمالا يخفى دفعه الشارح بقوله تميز من اعظم - اى من نسبة اعظم الى ضمير الفاعل لا من نسبة المشهورة الى ما صنّف من ال عن الفاعل اى اعظم فعله قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصابه على التميز ثم كلمة من في مثل هذا التركيب تكون سببية والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرف بان اريد بالجهة المعنى الاول فلا بد من القول بزيادة كلمة من بخلاف ما اذا اريد به المعنى الثاني قوله وهو وضع كل شئ في مرتبته ان الضمير في مرتبته اما ان يرجع الى كل او الى شئ وعلى التقديرين ينسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شئ في مرتبة كل شئ ولا في مرتبة شئ ما احيب عنه بان الضمير الى شئ قبل استفادته العموم من كلمة كل

ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف السكاكي قدّمه الله بغفرانه اعظم ما صنّف خبر كان فيه اى في علم البلاغة وقواعدها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبته

فلكل مسألة مثلاً مراتب بعضها التي بها من بعض فوضعها فيه احسن وان  
شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كالحل  
عقد قد انقسم فتناوأت الالية ولكونه انهما تحريرا وهو تذيب الكلام ولكونه كثر  
للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف في نفسه قوله جمعا لان معمول المصدر  
لا يتقدم عليه لان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول و  
معمل الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كمتقدم جزء من الشيء المتب الا على هذا

فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العوم في الشيء ومرتبه ولا يمنع من ذلك  
اشتمال التركيب على كلمة كل لانه امر يتبع الملاحظة كما قالوا ومنهم السيد السند حيث قال في شرحه  
للمفتاح في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور انه من عوم النفي والس فيه انه ان اعتبر قيد  
العوم في الكلام والاثم دخل النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافية لقيد بناء على ان النفي  
وجه المقيد وان عكس كان النفي واردا على النفي مفيد العوم نفيه والتويل في تعيين احد الاعتبارين  
على القرائن ويمكن ان يقال ان الضمير الى كل شيء والعبارة من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيغيب  
انقسام الاحاد على الاحاد كما قالوا في ادخلوا ودركم فكان هذا الكلام اجمال مفصلات بعدد الاجزاء  
فكانه قيل هذا وضع في مرتبته ووضع هذا امر تبه في قوله فلكل مسألة في دفع لما يرد من ان  
الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كان الكتب المشهورة مشتملة على الترتيب كما يقتضيه الفعل  
التفصيل فكيف يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها حاصل الدفع ان لكل مسألة مثلاً مراتب  
بعضها لا يتبعها وبعضها التي بوضعها في المرتبة الاولى يحصل حسن الترتيب وفي الثمانية احسنها  
فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن قوله وان شئت ان تعرف في اثبات  
لما دعه المصنف من احسنية ترتيب القسم الثالث بالنسبة الى الكتب المشهورة قوله فعليك  
اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالياء كما ههنا كان بمعنى استمسك وقيل بالياء  
زائدة في المفعول فتوبه لعله قوله بكتب الشيخ في اعطال كتب الشيخ قوله تراها اي كتب الشيخ  
بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث قوله كما عقد قد القسم في تشبيه كتب الشيخ بالعقد اشارة  
الى حسن ترتيبها وفي الفصامه و تناوأت الالية اشارة الى الخطا ط درجة ترتيبها عن ترتيب القسم  
الثالث فتب ما دعه ولا يرد ما قيل ان قالوا كنت كعقد قد القسم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون  
مصداقا للمقال المذكور قوله وهو تذيب الكلام - وقد يطلق التحريك على بيان المعنى بالكتابة  
كان التقدير بيانه بالعبارة وليس بما دعهنا فلذا المربيع ضل السارح فتران تذيب الكلام  
وتفتحه وتظهر من العائب والزائد بالنسبة الى الكتب المشهورة لا ينافي في اشتمال على المشو  
والتويل في نفسه فلا يرد على المصنف ان كلامه هذا مناقض لما ساق منه وهو قوله لكن كان  
اي القسم الثالث غير مصون في قوله متعلق بمحذوف في الفائدة الشاملة جميع الموارد في حذف  
الشيء ثم تفسيره بزيادة تمكن في القلب لان الشيء اذا بين بعد انتظار النفس اليه يكون اوقع فيها

ثم لما كان يتيم الله لم يبق بالمدكور المؤخر حتى يحصل الاستنفاد من ارتكاب الحذف ثم التفسير ثم اجاب  
 بقوله لان محول المصدر لا يتقدم عليه - ديان - جهه بقوله لان المصدر المؤثر لان الاصل في العمل  
 هو الفعل والمصدر فيه متفرع عليه وانما اشتمل تخصيص المصدر بتقدمه لان المصدرية مع الفعل حوفا  
 المصدرية معه مع اشتراكهما في الوصف لان حرف مصدرى اعرف في ذلك من ما حتى قال لا نفش  
 ان كلمة ما اسم تقتضى عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي  
 يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متا صلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول للموصول  
 اسمي وهو ما لا يتم الا بصلته وعائد كالذى واخواته وصلة جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع  
 ما يليه من الجمل بالمصدر كان وما نحن مخوضه ومعه على قول من يؤلفها بالمصدر والفعل الذي يضيف  
 اليه الظرف نحو لم ينفع الصادقين وحين ضمت لان ذلك يدل بالمصدر بنفسه لامع ما يليه وهذا  
 الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز الحرفية كما سبق واختلفوا في لزوم كون الصلة لهذا الموصول  
 الحرفي جملة خبرية والاكثر على جواز كونها امرا وخيالا ما قال الرضى والاصح عدم جواز ذلك  
 وجهيه بعضهم بان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا يطلب  
 فيه فقيه ان الاسم والنهي الموصولين بان المصدرية انما يدلان بالمصدر ما حذ من الما دة  
 التي تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان قدروا بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر  
 بالقيام او بالنهي عنه وانما قات الدلالة بالصفة فقط على ان خوات الامرية في الموصول لا يما  
 عند التقدير بالمصدر كخوات معنى الماضى والاستقبال في الموصولة بالماضى والموصولة  
 بالمضارع عند التقدير بالمذكور فكما لا يتقدم هذا فكذا ذاك قوله لكونه يتقدم جزاء  
 حاصله ان الصلة مبينة للموصول والموصول لا يمكن جعله جزء من الكلام الالها  
 فهما كشي واحد مترتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبضا بحيث  
 لا يجوز تقدم كل الصلة عليه والاجزائها لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها  
 على بعض الا اذا دى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي وانما قيدنا الموصول بالحرفي لان  
 هذا الحكم يختص به واما الموصول الاسمي فقد يفصل بينه وبين صلة بجمعها نحو الذى  
 اياه ضابت - فلا يجوز العجيب ان زيد اضربت لان ما بعد ان في تاويل المصدر لا يقتضى  
 اتصاله بما يتضمن المصدر وهو الفعل ويجوز العجيب ان اعطيت درهما زيدا  
 وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معرفها عليه لان مرتبة العامل قبل  
 مرتبة المفعول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ  
 وذا لا يجوز لكونه يتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه فمن ضير ما راجع الى الشئ المرتب الاجزاء  
 ادلى الجزاء وحاصله انه اذا قدم في الذكور واللفظ الذى خبره بعد طائفة من اجزائه كالصلة  
 ههنا على باقى الاجزاء وهو ههنا الموصول لزم تقدمه على ما يتقدم عليه الاجزاء الباقية فيلزم تقدم  
 ذلك الجزاء على نفسه لان المتقدم على المتقدم متقدم كما مر وكذا على اللفظ نفسه ايضا ذ ليس المتقدم  
 على اللفظ الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما لا يخفى فلا مسامحة فيه كما قيل ان الجزاء  
 لم يتقدم في المروضى على الشئ نفسه بل بعض الاجزاء مقدرا على البعض فاخرهم والله تعالى اعلم

والاظهر انه جائز اذا كان المعول ظرفا او شبهه  
 قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم  
 بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف  
 وليس كل ما أول بشئ حكمه حكم ما أول به

قوله هذا - اي هذا ما ذكره انما نصب الشارح القول المذكور الى القوم لعدم ارتضائه عليه  
 كما ذكره بقوله والاظهر انه جائز اذا كان المعول ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا  
 اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرر لانه محتاج الى الفعل او معناه مثل احتاج  
 الظرف اليه قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي الخ وجه الاستلال بالآية الاولى  
 ان الظرف اعني معه متعلق بالسعي ومعول له فان المقصود ان اسطيع على نبينا وعليه  
 الصلوة والسلام لما بلغ السعي الذي قدر فيه على السعي مع ابيه ابراهيم على نبينا وعليه  
 الصلوة والسلام في قضاء حوائجه امرنا بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق الظرف  
 بالسعي وما قيل ان المعنى انه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم الحمد الذي قدر فيه على السعي  
 قيل مع من فقال مع ابيه ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام ففيه ان ذكر الجواب قيل ذكر  
 منشأ السؤال لما لا وجه له وما قيل ان الظرف حال من السعي مقدم عليه بلغ السعي كما ثبته  
 ففيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حبل السعي مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث  
 كان الصعوبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيا يصاحب اياه اي سعي ابيه على تقدير المضاف  
 في معه كما لا يخفى على الذوق والسليم والقول بان الظرف لغو متعلق ببلغ يقتضى ان يكون  
 بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا وهو كما ترى والقول بانه متعلق ببلغ والمراد  
 بالسعي المسعى وهو الجبل الذي يقصد اليه بالمشى تكلف الايصار اليه واعتراض على الا  
 استدلال بالآية بان الكلام في تقدم معول المصدر المنكسر والسعي مصدر معرف وبنيها  
 فرق لان سرعدهما جواز تقدم معول المصدر عليه تاويله بان مع الفعل وهذا التاويل  
 في المنكردون المعروف كما تقر في الحوفا لتقريب غير تام اجيب عنه بانه لا فرق  
 بين المصدر المعرف والمنكرد لان مع تاويل المصدر عند العمل بان مع الفعل ضعفه في العمل  
 وهذا المعنى لا يتفاوتة بينهما فاذا ثبت جواز تقدم المعول على المصدر المعرف ثبت جواز  
 تقدمه على المنكرد فتم التقريب ووجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالتمهي  
 اخذ الرحمة بالزاني والزانية لا مطلقا وهذا المقصود انما يظهر بمجمل الظرف معولا للرأفة



ومقدم عليه كما لا يخفى قوله والتقدير تكليف - دفع اعتراض يرد على الاستدلال با  
 لا يتبين بأنه يجوز أن يكون متعلق الظرف مقدرا قبله فلا يصح الاستدلال وحاصل الدفع  
 ان التقدير تكليف والتكليف لكونه خلاف الاصل مما لا ينبغي ان يصار اليه بلا ضرورة وداعية  
 ولما كان المتوهم ان الضرورة ههنا متحققة كما ذكره سابقا بقوله ان المصدر مؤول  
 بان مع الفعل إذ دفعه بقوله وليس كل ما اول بشئ انما حاصله انه ليس كل ما اول بشئ  
 حكمه حكم ذلك الشئ لجواز ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه ان لا يرى ان  
 المؤول به وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك والامتناع المذكور  
 من هذا القبيل لظهور التقدم فيه على الموصوف فان دفع ما قال الجلي من ان المناسب  
 ان يكون المؤول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وبما ويل المصدر وعند العمل  
 لاجله لان حقه ان لا يعمل نقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنا  
 كما تقرر في نحو وجه الاندفاع تحقيق الفرق بينهما وهو ظهور التقدم فيه على الموصول  
 بخلاف المصدر لعدم وجود الموصول فيه في اللفظ اعترض على قوله والتقدير تكليف  
 بأنه يمكن ان يقدّر الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسمى معه السعي وهذا  
 ان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المتقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة  
 لما ان ثباتا كمال سعيه في الصالح مع ابيته في حداثة سنه امر مقصود وفي المحذف ثم التفسير  
 دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معولا بالبلغ بان يراى جمع على ما ذكره  
 ابن هشام في المعنى مجز الصيغة على ان تكون بكلمة معه مرادفة كلمة عنده بلا ملاحظة  
 معنى المتعلق في المدخل نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان  
 التغنى صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذو والذي ذكره في اللغوية  
 بل يكون حاصل المعنى بلغ في صيغة ابيه تمثلا لمخصاله بلا مفارقة من اول وجوده  
 الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في خلقة وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء  
 الحق ان الوجه الواجب في المصدر ان لا يتقدم معوله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف  
 لا خفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جواز تقدم صلة ان المصدرية عليها  
 مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معوله الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلاغة  
 بلا تكلف لان البلاغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبو وجه مسامح في  
 العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظروفا مقدما على المصدر فان رئيسا فيه نكتة  
 تحصل بتقديم معوله عليه جعلناه معوله والاحتماء على وجه آخر بحسب اقتضاء الاوال  
 فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفهما جميعا وليس فيه

مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل لان له شأنًا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لو وقع فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا التسع في الظرف مالم يتسع في غيره ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة

نكتة التقديم بـ الواسع وهو كونه رعاية لجانب اللفظ ليست بممثلة بتركها رعاية لجانب المعنى اجيب عن الوجه الاول والثاني بان ما ذكره من المعنى على الوجهين وان كان صحيحا في نفسه الا انه لا يناسب لسياق الآية لانها سبقت لبينا فضيلت ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وعلو درجة حيث صبر بنفسه الشرافة على ما امر به طاعة لله تعالى من ذبحه ولد له البخل والى شاهد نفعه وهو السعي والاعانة له في قضاء حاجته وهذا لا يحصل على الوجهين المذكورين كما لا يخفى وعن الثالث ان رعاية السمع وان كان نكتة مرجوحة حين تمامها النكتة فيهما رعاية لجانب المعنى لكن التمايز غير موجود ههنا والاجام ثم التفسير وان كان ادق في النفس الا انه لا يناسب جميع المواقع بل له مواضع خاصة يناسبها والمناسبة ههنا غير ظاهر فرعاة السمع في النكتة المرجوحة لجعل الظرف المقدم معولا للمصدر المؤخر والله اعلم بالصواب قوله مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل - المراد بالظرف ههنا الظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان فلا يرد ان التقريب غير تام لان قوله له شأنًا ليس لغيره لا يختص بالظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان لان ما يقع فيها لا ينفك عن مطلقها وان انفك عن خصوصها والدعوى عامة وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجوار والمجرى لانه لما ثبت كفاية راحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ثبت الكفاية في شبهه لان شبه الشيء محمول عليه وهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا استغنى في الظروف يشتمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه والمراد براحة الفعل اعني ملازمة بالفعل وفي المصدر ذلك لانه يدل على الحدث وهو احد اجزاء عمل الفعل ثمان هذا القول جواب ثان بطريق المنع كما ان الاول المصدر ريقوله وليس كل ما اول بشئ في الجواب بل يتبع التسليم كما عرفت حاصله اننا لا نسلم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لان التأويل المذكور لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر ولما كان التأويل هو المشهور فيها بينهم قدم تسليمه على منعه وان كان حقه ان يعكس ومن الدلائل الدالة على الكفاية المذكورة انه يعمل في الظرف الحقيقي ما هو ابعد من العمل كدلول الاسم الاشارة في قوله تعالى فاذا فرق الناقور فذلك يوم مثل يوم تيسير اي في الصور الناقور من النقر بمعنى التصويت واصله القرع الذي هو سبب الصوت وفي شبهه على اسم الجاهل باعتبار لمح المعنى المصدر كما في قوله الشاعر شعر اسد على في الحرب بغامة فتجاءت نفث من صفيير المصاف - الى غير ذلك من الامثلة قوله لتنزله من الشيء المراد دليل لقوله لانه شأنًا المراد حاصله ان نسبه الظرف الى الشيء كنسبة الشيء الى نفسه وبين وجه الشبه

بقوله لو وقع فيه وعدم انفكاكه عنه - حاصله ان الشيء لا ينفك عن الظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان لو وقع فيه كما اشرقت مكان الشيء لا ينفك عن نفسه قوله ولهذا اتسع في الظرف مالم يتسع في غيرها اما ان يكون مالم يتسع قائما مقام عامل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها مالم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها ثم من الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تقلل وما انت بنعمة ركب يجنون اى ينتفى بنعمة ركب عنك الجنون ومنه عمل مدلول الضمير كما في قول زهير ابن ابي سلي شعري ومالحرب الاما علمته وذقتهم وما هو عسا بالحدوث المزمع اى ما حدثت عنهما قوله لكن كان القسم الثالث اى دفع لما يتوهم من توصيف القسم الثالث بالاداء السابقة ود انه اذا كان كذا لك فلا حاجة الى التخصيص والدفع غنى عن البيان قوله وهو الزائد المستغنى عنه - اى اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في ادوا اصل المراد سواء كان متعبدا او لا كما الثاني في قوله كذا ومينا فان احدهما زائد والاول فكما في قوله فاودنى تكلمه صدر الراس والقلبا فان الراس متعين للزيادة وسواء كان لفائدا يستغنى عنها في ادوا اصل المراد كما في الامثلة والشاهد الذى حد منها من القسم الثالث او لا لفائدة وليس المراد بالفائدة نحو الكيد لدفع التحيز مثلا في مقام يقضيه فان هذا لا يبيح التجريد عنه لانه نحل قوله وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة اى التطويل من صدر ربيعى المحمول الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطنا وهو قد يكون لا اشتماله على الحشو وقد لا يكون حاصل الفارق بينهما ان الحشو يعتبر فيما يبيح الكلام بعد خذه بدون تغير في العبارة كما في كذبا ومينا وصلح الراس فانه لو نزل الى قوله كذبا ضبط او مينا يبيح بدون التغير في باقى الكلام وكذا اذا قال صانع اما التطويل فقد يكون كذا الك وحينئذ يعنى عنه الحشو ويكفى فيه التجريد وقد لا يكون كما اذا قلت رئيت غضنفا فانه لا يبيح الكلام مع حذف غضنفا لكن يمكن ابد الله باسد هو اقل حرفا وحينئذ لا ينفع فيه التجريد بل النافع فيه الاختصار وهو تغير العبارة الطويلة بعبارة مختصة فالمراد من التطويل ههنا هو هذا القسم لان لا يعنى عنه الحشو فلهذا القسم زاد التطويل على الحشولا لا يعنى عنه كما عرفت وزاد الاختصار على التجريد لانه لا ينفع في هذا القسم بل النافع فيه الاختصار كما عرفت فان دفع وهم الاستدراك في عبارة المصنف وعلم ان بينهما عموم وخصوص فان كل حشو تطويل ولا عكس وحملها ههنا على هذا المعنى لما وقع قوله قال بالاختصار والتي يد فان الاول مناسب وموافق للتطويل بل معنى المراد ههنا والثاني الحشو فان التجريد تحلته الكلام عن الزوائد فان تقيل غضنفا ليس زائدا على اصل المراد فانه باسقاطه عن اللفظ لا يحمل ما هو المراد فاما معنى الزيادة واقلت معنى الزيادة ههنا انه

وسيجيء الفرق بينهما في بحث الاطباء. وعن التعقيد هو كون الكلام متعلقا بغيره على الذهن تحصيل معناها قابلا لغير بعد خبر  
اي كان قابلا للاختصار لانه من التطويل مفتقر خبر آخر كما يحتاج الى الايضاح لها فيه من التطويل والى التبيين  
عاما ومن الحشو الفت مختصا جواب لها اي كان ما نقل سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اعني القسم الثالث من  
القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم الفقيه الى المنكر يجب

يكن تجبى بما هو اختصر ويغنى غناه او فعل المقصود به تمثيل الزيادة التي لا يمكن حذفها  
مع بقاء الكلام صحيحا اما مثال ما نحن فيه فهو ما اذا لم يكن في البلد الامير واحد فقلت  
جاء اللفظ الزائد الذي ظلم العباد ترديد الاخبار بجبى الامير فقط لا من حيث عهد الخاطب  
له بالظلم فانه يكفي جاء الامير في اداء اصل المارد كما اذا تقدم ذكر احد من الرجال صريحا  
او كناية فقلت جاء الذي فعل كذا ولا غرض في ذكر الصلة الا لتعين فانه يكفي الرجل -  
**قوله** وسيجيء الفرق بينهما - اي الفرق الاصلاحي وهو ان الحشو هو الزيادة لا لقائدة  
بحيث يكون الزيادة متعينا كما مر من قوله فاوردت في تكلمه سلع الراس والقلع والتطويل  
هو الزيادة لا لقائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما مر من قول المشاعر  
والتي قولها كذا دينا اوله قد دت الاديم لرا حشيه - وهذا الفرق يفيد تمايزها اذا قلنا  
وصدق **قوله** وهو كون الكلام متعلقا بغيره - اي كون الكلام يتصل على الذهن تحصيل معناه  
لتخلل واقع اما في النظم او في الانتقال فعلى الاول يكون التعقيد لفظيا وعلى الثاني يكون  
معنويا كما سيجيء ثم في التفسير التعقيد يكون الكلام في تنبيه على ان المصدر معنى اللفظ  
ليكون صفة للكتاب بخلاف المبني للفاعل فانه صفة المتكلم **قوله** خبر بعد خبر ويجعل  
ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقر فيكونان حالين مترادين ويجعل ان  
يكون مفتقر حالا من الضمير قابلا فيكونان من الاحوال المتداخلة **قوله** للاختصار  
المراد بالاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة وافية على المراد ويعلم من قوله  
لما فيه من التطويل انه مقابل للتطويل فيكون شاملا للايجاز والاطناب والمساواة  
اعترض العصام في الاطول بانه لا فرق بين الاختصار والايضاح والتجديد في كون كلاهما  
منهما صفة مرضية فلا وجه لجعل الاختصار مقبولا وجعل الاخرين محتاجا اليها **قوله** حبيب عنه  
بان فيه اشارة الى ان الاحتراز عن التعقيد والحشو اهم من الاحتراز عن التطويل وانما قد  
في اللفظ الحشو على التطويل لكونه اهم في بيان موجب تغير القسم الثالث وعكس ناطقها في الشرح  
اقاما بذكر الاختصار لان مولفه مختصرا وتخصيصه وقدم ناطق التعقيد على ناطق الحشو وعناية  
للسمع **قوله** الفت مختصر لانه اختار الفت على اختصار مع ان الظاهر ان كناية اختصار  
اشعارا بان مطيح نظر ليس اختصار مصنف السكاكي بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه ايضا  
ليس كناية اختصار القسم الثالث فقط لوجود الغير فيه ايضا وهو التجديد والايضاح

**قوله** اى كان ما تقدم - اشارة الى ترتيب الجواب على ما تقدم والسببية انما هو فى راي  
 المصنف فلا يرد على السكاكى انه لم يختص ولم يوضح ولم يبرح كتابه مع وجود السبب **قوله**  
 وفى حكم كل اى حكم على كل لان كلية الحكم من حيث هو حكم كون المحكوم عليه كلياً فان الحكم  
 اعنى المحكوم به فى الكل والجزئى واحد كمر فقولنا الفاعل مرفوع وفى قولنا زيد مرفوع فهو  
 صالح للكلية والجزئية وانما يكون كلياً من كلية الموضوع فكلية الحكم من حيث هو حكم كلية  
 المحكوم عليه ومرفوع فى قولنا زيد مرفوع وان كان فى نفسه كل لكنه باعتبار انه محكوم به  
 على زيد ليس بكل والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى كل ومعنى انطباقه صدق  
 هل عليها وليس معناه الاشتغال كما قيل لان الفاعل فى الفاعل مرفوع ليس مشتقاً على  
 الخصوصيات وان صدق عليها فهو احتراز عن القضية الطبيعية فان الحكم فيها وان كان  
 حكماً على كل لكن لا تنطبق فان حاصل الانطباق ان يمكن ان نصير كبرى لصغرى سهلة  
 المحصول وذلك لا يمكن فى القضية الطبيعية لان موضوعها هو الماهية من حيث العوم فلا يجرى  
 فيه الاحكام العوم كالكلية والجنسية والنوعية واللام فى **قوله** لتستفاد للعاقبة كما فى  
 قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً اى عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة  
 وليست للتعليل لان الاستفادة تعلل بالانطباق لا العكس اذ الانطباق ذاتى والعارض لاصل  
 الانطباق هو الاستفادة وانما ذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً ومعتبراً فى مفهوم القاعدة  
 ومسمى هذا تسمى قاعدة الامن حيث انها تعرف منها جزئياتها فانها من حيث وقوعها فى المحجة  
 مقدمه ومن حيث انها تطلب بالدليل مطلوب ومن حيث انها تحصل به نتيجة ومن حيث  
 انها تقع فى العلم مسئلة وقيل المراد بالحكم القضية اطلاقاً لاسم الجزء الاخير الذى يدور عليه  
 الكل وجوداً وعدماً وهو المحكوم به على الكل وبالانطباق الاشتغال وفى قوله على جزئياته  
 حذف مضاف وهو احكام لقريته قوله لتستفاد احكامها وحذف مضاف اليه وهو موضوع  
 لقريته ان ليس للقضية جزئيات تشغل عليها فضلاً عن ان يكون لها احكام فتعرف منها  
 واللام فى لتستفاد للعاقبة ومعنى التعريف قضية كلية تشغل على احكام جزئيات موضوعها  
 يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتغال تلك القضية على احكام موضوعها استمراج  
 تلك الاحكام منها بالقرعة القريبة يجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم  
 موضوعها الى واحد من الجزئيات وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعها وتلك القضية  
 تسمى اصلاً والاستمراج تقريباً والمثال ما ذكره الشارح وهو قوله كل حكم القصة **قوله**  
 بان يقال - تصوير الاستمراج لتلك الاحكام ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق وليس فى  
 الكلام حذف المضافين كما فى توجيه الاول بل حينئذ لا بد من القول بالاستخدام فى معنى  
 ينطبق على جزئياته لان كل واحد منها راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه وهو معنى مجازى

هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يكون كذا فيعلم انه لو كان ويشتمل على ما يحتاج اليه  
لا على ما يستغنى عنه ليكون خشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايضا لما الى  
فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد كقولها من التنزيل  
او من كلام العرب الموثوق بعزبيتهم فهي اخص من الامثلة

لا بمعنى القضية والمراد بالظاهر القضية كما عرفت فلي التوجيه الاول من هذين التوجيهين **قوله**  
قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم الخ ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم وعلى  
الثاني منهما يكون معناه انه يصدق مفهوم موضوعه عليه ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام  
حذف كما في التوجيه الاول والاستخدام كما في الثاني بان يشتمل الفروع التي هي النتائج الجزئية  
الكلية في اندراجها تحت الاصول كاذن راجع الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات  
مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعازة قصصية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها  
وبالانطباق الاشتغال ولا يخفى انها تكلفات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليها الجهم الغفير  
فالخبر هو التوجيه الذي ذكر سابقا والله تعالى اعلم اعترض على تصوير الشارح الاستخراج بان  
الكلام الملحق الى المنكر ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة اذ لا يبقى اليه الخالي من التاكيد  
وان كان مؤكدا يلزم من صدقه وصدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل **اجيب عنه**  
باختار الشق الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام الحق  
الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حين الاقراء فلا يفيد وجوب لجوء التاكيد  
الى الملحق حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل **قوله**  
لا على ما يستغنى - ثم لما كان متوهم ان يتوهم انه ليس في كلام المصنف ما يدل على المحصر فمن  
اين فهم الشارح المحصر المذكور دفع الشارح **بقوله** ليكون خشوا - حاصله ان الباعث على  
المصنف في تأليف هذا المختصر انما هو اشتغال القسم الثالث على الخشوا والنظير فينبغي ان لا يكون  
مولف مشتملا عليها فتا المحصر مستفاد من المقام **قوله** وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح  
القواعد - كما يقال كل فاعل مرفوع فلا يضاهاه بمثل يزيد في قولنا جاء في زيد فانه فاعل  
مرفوع **قوله** فهي اخص من الامثلة تفريع على ما ذكره لانه لما ذكره تعريف الامثلة انما  
الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد وفي تعريف الشاهد ذكر منها هي الجزئيات التي ذكرت  
لاشبات القواعد ولا شك ان الايضاح ادنى حالا من الاشبات ولهذا قال في الشواهد هي التي  
يستشهد بها في اثبات القواعد كقولها من التنزيل وقيد الاثبات بقوله كقولها الخ ولم يقيد  
الايضاح بل بقي على العموم علم ان كل ما يصلح كونه شاهدا يصلح كونه مثالا من دون عكس  
فالاحمية والاختصية بينهما انما هو باعتبار الصلاحية وليس المعنى ان كل شاهد مثل بل بالعكس  
كل فانه لا يستقيم ههنا لان المراد من ذلك الاشبات كما في الشواهد او لايضاح كما في الامثلة  
اما ان يكون له وله فقط او يكون له وله في الجملة سواء كان ذلك كلاما آخر ايضا فعلى الاول

وله آ من الاول وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد عن الغناء الجهد بالضم الطاقة وبالفح المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا لوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لم امكن جهدا وحذف نصبها المفعول الا ول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا في تحقيقه اى المختصر

خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين انتهى قوله ولما دل - عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله اصله ألو يجر تين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبة الهزة الثانية الفاء وحذف الواو والمجان وما ضربه الراكعلا قوله من الاول يفتح الهزة وسكون اللام كالنصر وبالضمتين كالعلو قوله هو التقصير - يقال قصر فى شئى اى قوتى الامن قصر لا عن الشئى بمعنى انتهى وعجز كما وهم العصام لقوله فى تحقيقه قوله وقد استعمل الاول في قوله لا لوك جهدا ثم اشارة الى الاعتراض على المصنف بانه مخالف للاستعمال المشهور لانه يستعمل فى كلامهم متعديا الى المفعولين والمصنف اقتصر على المفعول الواحد قال صاحب الكشاف تفسير قوله تعالى لا ياتونكم خبايا يقلل الا فى الامر بالواذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى المفعولين فى قولهم لا لوك نصحا ولا لوك جهدا اعلى التضمين اى تضمينه معنى المنع والمعنى لم امكنك جهدا قوله وحذف ههنا المفعول الاول الخ اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا مخالفة بين المصنف والمشهورين الا انه حذف المفعول الاول لعدم كونه مقصودا لان مقصود المصنف عدم منع الاجتهاد فى تحقيقه ما ذكر فى المختصر من الاجابات فى الواقع لا عن المخاطب المعين او غير المعين فقوله اى لم امنع اجتهادا - بيان لمعنى قصد المصنف ثم ههنا وجوه اخرى لم يحل الشارح عبارة المتن عليها بناء على ان تعدية الى المفعولين بتضمينه معنى المنع فى غاية الشيع مع استماله على جزالة المعنى منها انه يجوز ان يكون لم آل فى كلام المصنف على معناه التحقيق اعنى لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى متعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذاك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى اجتهد او مصدا للحال المقدراى لم آل اجتهدا او اجتهدا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير فى الاجتهاد ومنها انه يجوز ان يكون الاول متضمنا معنى التركى يكون جهدا مفعوله اى لم ترك جهدا ومنها ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم اترك كما نقل عن ابن البقاء فيكون جهد منصوبا على الخبرية بمعنى جاهد الى غير ذلك من الوجوه المحتملة قوله فى تحقيقه - متعلق بلم آل لا يجهد لعدم جزالة المعنى لان نفي منع الجهد حينئذ يكون قاصرا على التعقيل والتهذيب دون غيرها بخلاف ما اذا تعلق بلم آل فان المراد حينئذ يكون لم آل فى وقت التحقيق جهدا والمراد بوقت التحقيق وقت التاليف المستند فيفيد انه لم يمنع

يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث ويجوز فيه اي تنقيح ورتبة اي التخصيص ترتيبها اقرب تناولا اي اقبل وهو في الاصل مد لد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبها اي ترتيب اسماكل والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول ولم يات في اختصار لفظ اي التخصيص ترتيبها بمفعول لهما لما تضمنه معنى لم يابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار ترتيبها لتعاطيه اي تناوله وطلب التسهيل فهمه على طالبه ولو لم يتناول الفعل المنفي بال مثبت على ما ذكر

في هذا الوقت جهد في التحقيق وغيره قول اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول - لن ونشر مرتبا ثم ان قول اضافة - اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذه اضافة المصدر الى او منصوب على المصدرية اي اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى ثم انه قد اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب اللوان الاول اكثر واول قول تقرر بما مفعول له لما تضمنه معنى لم يابالغ - ذكر المصنف فخلين اعني ترتيبه ولم يابالغ ومنصوبين اعني تقرر بها وطلب وجعل كليهما مفعولاه للفعل الثاني لكونها في المعنى واحد اذ المراد بقوله تقرر بها لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني الا ان التقریب اعتبر بالقياس الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس هذا الفرق في المعنى ولا وجه لجمعها مفعولا لجمع الفعلين على ترتيب اللفظ كما لا يخفى قوله ولو لم يتناول الفعل المنفي بال مثبت الخ بيان لعدم جعله مفعولاه للمبالغة وبيان الاحتياج الى تاويله بالفعل المثبت حاصله انه لو لم يتناول بال مثبت كان اما متعلقا بدخول النفي اعني ابالغ وحده من غير تعلق النفي به او به من حيث تعلق النفي به والثاني باطل لان النفي متى لوحظ متعلقا به كان ما حذوا من بحيث انه من احوال غيرية ويكون غير مستقل فلا يكون صالحا لان بقيد بشئ لتضمنه ملاحظة المقيده من حيث كونه موصوفا ببقيد هذا القيد وقد صرح المشايخ في بحث الاستعارة التبعية بان الحذف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبنا صرحوا بذلك على ان تجزء حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظرف عند جميع جهوز النجاة الا اذا اول بالفعل فاذا كان متعلقا بدخول النفي وقيد له يكون النفي دخلا على كلام فيه تقيد وكل كلام فيه تقيد اذا دخل عليه النفي يتوجه النفي الى القيد مع بقائه اصل الفعل لان كما انه المقصود بالاشارة كذلك يكون مقصودا بالنفي فيصير المعنى هنا ان المبالغة في الاختصار مع وجوده لم يكن للتبويب والتسهيل وليس هو بمقصود بل المقصود نفي المبالغة في الاختصار أصلا واعتراض على المشايخ بان التاويل يترك لا يجوز لنفا لجواز ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد اجيب عنه بان توجه النفي والاشارة الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام الا ان لم يابالغ اذ لم يتناول بالفعل المثبت تعيين توجيه النفي الى القيد فيلزم الحزور للذكور لما عرفت من عدم قابلية معنى الحذف للتقيد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاشارة لاقتضاء سد المعنى فافهم ثم قيل في عبارة المشايخ مسالة لان الفعل ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكره بل المؤول هو مجموع لم يابالغ كما صرح به الشارح في شرحه للمفتاح فالأظهر ان يقال ولو لم يتناول لم يابالغ واجيب عنه بان الاصطلاح



لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل الامر آخر وهذا مبني  
على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد  
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا

ههنا وهو للمفعول له امان ان يكون متعلقا بالنفي وهو باطل لانه يصير المعنى انتفت المبالغة  
للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعل له الفعل فالمانع من تعلق هذا التقيد  
اعني تقييدها باعتبار كون القيد خصوص المفعول له هو عدم كون نفي المبالغة فعلا لاكونه  
معنى حرفيا لا مكان ان يلاحظ مستقلا اذ لم يرخد من حيث كونه من احوال غيره بل يلاحظ  
باعتبار حاله في نفسه واما ان يكون متعلقا بالفعل وهو بالغ لكن لا من حيث نفسه بل من  
حيث نفيه وهو باطل ايضا لانه وان كان فعلا لكن القيد تعلق به من حيث النفي اي من حيث  
تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقا به كان ما خذ من حيث انه من احوال غيره فلا يكون  
مستقلا حتى يمكن تقييد هذا الوجه يمنع تعلق القيد بالفعل من حيث النفي سواء كان مفعولا  
له او لا واما ان يكون متعلقا بالفعل المنفي لا من حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد  
الفعل اوله لانه نفي وهو باطل لما ذكره الشارح والفرق بين المعاني الثلاثة انه على الاول  
يكون قيد الانتفاء المبالغة وعلى الثاني يكون قيد النسبة الفعل اليه من حيث نفيه وعلى  
الثالث يكون قيد للمبالغة المنفية فاذا علمت هذا علمت انه تعين ان يكون القيد اعني  
تقريبا متعلقا بما تضمنه له بالغ وهو تركت وانما كان متضمنا له لان معناه اي معنى  
الفعل من حيث نفيه وهو انساب الفعل اليه من جهة نفيه وهو غير مقدور لان جهة  
تركه اذا انتفاء الفعل اصلي ثابت له لا قدرية عليه الا باعتبار قد رتبه على ترك الفعل  
والله تعالى اعلم **قوله** وهذا - اي كون المعنى ان المبالغة لم تكن للتقريب والتسهيل  
مبني على اصل وهو ان حكم النفي الم اى مقتضاها الاصلى الشائع عند البلغاء والافعال  
في النفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم  
ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير  
اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم  
يصبروا عاقلين يعني ان عدم الاصل لمحقق مع قطع النظر عن الاضافات بالعلم وعدمه  
**قوله** وان يقع له خصوصا - اي ظرف اعرفه خبر ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة  
بتضمينه معنى الصبر وري كما ذكره الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حال من  
ضمير يقع الراجع الى الحكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويجوز ان يكون

مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افط  
المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه خشوا ونظولا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويجا ثانيا على اذ كان  
وتعريضا ثالثا حيث وصف مولفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا نظويل فيه ولا خشو ولا تعقيد  
لكاف القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وزواجر المأخذ اى لم افترق كلام احد

خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اى يخص حكم النفي بالقيد خصوصا **قوله**  
مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون - قيل ان الظاهر ان النسخ اجمعين منصوبا على الجمالية  
من القوم بمعنى مجتمعين فلا اشكال في كونه نفيا للاجتماع وان كان مرفوعا كما في اكثر النسخ  
التي رتبنا لكان تأكيد له فلا يدل على الاجتماع في زمان واوريد بالاجتماع الاجتماع في اصل  
الفعل دون الزمان لم يظهر فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل  
من نفس المقيّد والا لكان اجمعون تاسيسا لا تأكيد فلا تفاوت حينئذ في المودى سواء  
رجع النفي الى القيد او المقيّد اجيب عن الاشكال بان لفظ اجمعون وان كان تأكيد  
بمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع بحسب اصل الوضع فكان نفيا للاجتماع بهذا الاعتبار  
ولهذا قال الحنفية ان الملائكة سجدوا والآدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام مجتمعين  
واستدلوا بقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون واعترض على الشارح بان ما قاله  
مواقف لا لئلا العجز مسلم لو كان التقيد ثابتا قبل النفي ثم ورد النفي على المقيّد وهو غير  
لازم بل يجوز ان يكون القيد انما اعتبر به وحده بعد النفي فلا ينافى وجه النفي اليه حتى يقتضى  
وجود المقيّد لا بقيد **اجيب عنه** بان حينئذ اما ان يتعلق بالنفي وحده وقد  
عرفت انه يصير المعنى انتفت المبالغة للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل او بال  
المنفى من حيث نفيه وقد عرفنا ان الفعل لا ينفى من هذا الحية غير مستعمل  
فلا يمكن تعقيد فلم ينفى تعلقه بالمنفى لان حيث النفي وهو ما رده الشارح اذ المتضمن  
وهو تركت وهو ما قاله الشارح **قوله** لقد افط المصنف في الافراط والتعيا وزعن  
الحمد ويقال به التعريط وفي المثال الجاهل اما مفراط واما مفراط ثم انه بيان للواقع وليس  
كما فهمه البعض باعتراض على المصنف بان قوله ولكونه اتمها حتى يربنا في ضيعه اى افراط  
وصف القسم الثالث بان فيه خشوا ونظولا وتعقيدا الان كونه اتم بالنسبة الى الكتب  
المشهورة لا ينافى ان يكون في نفسه مشتلا على الامور المذكورة والله تعالى اعلم  
ثم بين وجه الافراط بقوله تصريحا اولا - اى صرح باشتغال القسم الثالث بالصفة  
المذكورة تصريحا بقوله ولكن كان القسم الثالث غير مصون عن الخشوا **قوله**  
وتلويجا ثانيا - اى لوح الى اشتغاله في تلويجا بقوله ويشتمل على ما يحتاج اليه كما ذكره  
الشارح بقوله لا على ما يستغنى عنه يكون خشوا والتلويح كناية يكون الوسائط فيه  
كثيرة من لوح اذا اشار من بعيد **قوله** وتريعا ثالثا - اى وصف توصيفا تريا ثالثا  
كناية مسوقة لموصوف غير المذكور كما تقول لمن اراد ان يشتمك والله ان شتمنى الامير

من الفصح بالتصريح بها أي بالزوائد ولا بالإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالنسبة  
وان لم يقصدوها يعني لم يتصوروا أنها لا نفيًا ولا إثباتًا لبعض اعتراضات على الفتح وغيره  
لقد اجمعت جعل ملقطات كتب الأئمة فوائدها ومختصرات خاصة زوائد وسميته تلخيص الفتح  
وانا أسئل الله تعالى لا يعرف لتقدريم المسند إليه

هو ان لم يعرض ان يذكر شيئاً يدل به على شئ لم يذكر كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم بالاسلم  
عليك فكان ما لمالك الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به الى ما يريد ففني هذا  
لا يكون بينهما فرق نذكر التلويح في الثاني والتمريض في الثالث فغن منه والله تعالى اعلم بالصواب  
**قوله** حيث وصف مولفه في بيان وجه التعريض كما بينه الشارح **قوله** المذكور من القواعد غيرها  
دفع لا يريد على المصنف ان المشار اليه بذلك لا يخلو اما ان تكون الامور الثلاثة المذكورة اعني القواعد  
والامثلة والشواهد فلفظ ذلك لا يقع لكونه مفردا مذكرا او يكون المشار اليه المختص فيقتضي ان  
تكون تلك الفوائد زائدة على المختص مضمومة اليه وليس كذلك وحاصل الدفع اختيار الشق  
الثاني لكن الامور الثلاثة مؤلفة بالذكور **قوله** بان يكون الخ تصوير للمعنى **قوله** لانفيا ولا اثباتا  
الظاهر ان الاول تفسير للإشارة والثاني للتصريح بطريق التمثيل لا يفرق المحصر **قوله**  
وقد انجب في جعل الخ وجه الإعجاب اما احتمال كلامه للمدح والذم لانه يحتمل ان يكون مراده  
ان مختصرات خا طر زوائد في الفضل على الفوائد فيكون مدحا للزوائد وذما للفوائد ويجعل  
ان يكون المعنى ان مختصرات خا طر زوائد شاكلها ان يحدف فيكون بالعكس واما لان المراد  
هو الثاني كما نقل عن الشارح وسنه لا يخفى لان فيه خفض الجناح والتواضع وهو اليق بشأنه  
وكلام الشارح ايضا للمعنيين لان الإعجاب قد يحسب بمعنى الاستحسان وقد يحسب بمعنى التكبر  
**قوله** وسميته تلخيص الفتح - ليطابق معنى اسمه العلمي وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني  
المخصوصة معناه الاصلي اللغوي وهو التنقيح والتهديب وانما سمي تلخيص الفتح مع انه  
تلخيص للمعنى الثالث منه لان اعظم جزائه واشرفه هو القسم الثالث فتلخيصه كانه تلخيص  
لكل **قوله** لا يعرف لتقدريم المسند اليه الخ اعتراض على المصنف بان تقديم المسند اليه على  
المسند الفعلي اذا لم يدل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى كما سيحكي وهذا  
لا يثبت شئ منهما وجه حسن اذ الشبهة في السؤال حسن ليكون اقرب الى الاجابة والتاكيد اما  
يكون عند انكار السامع او تردد في الظاهر عدم وجودها ثم في توصيف الشارح  
الوجه بالحسن اشارة الى رد ما يخطر بالبال من الوجوه وذكرها بعض العلماء ايضا منها  
انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون المعنى انا اسئل الله تعالى لا غير  
لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان ليسل النفع به فيكون المراد  
استحقاق مولفه تواضعا ومنه ان يجوز ان يكون القصص ايضا فيا اي انا اسئل

الله تعالى لا معارضى وحسادى من علماء الزمان ولا شك في عدم حسن هذين الوجهين  
 أما الاول فان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحية الالتفات اليه غير مناسب لما  
 سلف من مدحه مختصراً ترجيحاً على المفتاح الابتكاف وأما الثاني فلا نه ليس ههنا  
 من يعتقد شكة معارضيه وحساده حتى يحتاج الى التخصيص ومنها انه لما افترق في  
 وصف كتابه بالاوصاف المرضية المنبئة عن كمال فعه كان مظنة ان يتوهم انه منتفع  
 البتة من غير حاجة الى السؤال فقال وانا اسئل الله تعالى ولا اكل على شغال كتابي على  
 الصفاة المذكورة ولا يخلو ايضا من التكلف فلا يشغل على الحسن والله تعالى اعلم بالصواب  
**فان قيل** لا يلزم من انتفاء التخصيص وانتقوى انتفاء جهة حسن التقديم لجواز  
 ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه لمضمون الخبر دون وصيفة الخبر كما قيل  
 في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد **اجيب** عنه بان قوله انا اسئل انشاء للسؤال  
 لا اخبار عن الصفاة به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف  
 بل في بيان احواله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال **قوله** فكانه قصد الى جعل الواو  
 للمحال - جواب عن الاعتراض المذكور حاصله انا لا نسلم حصه تقديم المسند اليه على المسند الفعلي  
 في الوجهين بل قد يجيبى لاغراض اخرى وههنا قصد المصنف الى جعل الواو للمحال ليفيد مقارنة  
 السؤال لجميع ما تقدم من التاليف والترتيب والاضافة والتسمية فاقى بالجملة الاسمية مع الواو  
 اذ لو اورد الفعلية بدون الواو لكانت ظاهرة في الاستيناف والواردت مع الواو كانت  
 ظاهرة في العطف لعدم صحة اقتران الجملة المضارعية المثبتة المحالية بالواو وكون المعطوفة  
 عليها ماضوية والمعطوفة مضارعية لا يدفع ظهور العطف لان العدول الى المضارع ههنا قصد  
 الاستمرار التجددى في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليهما اذا عرفت ثقب الجواب المذكور  
 بهذا الخط عرفت انه فاع اعتراض اورد بان هذا الجواب ليس بدافع للاعتراض المذكور من ان  
 التقديم لا يكون الا لاحد الامرين المذكورين ولا حسن لشيئ منهما ههنا فتأمل فيه **فان قيل**  
 ان الاتيان بالاسمية لا يدفع ظهور العطف فاللزام على الفعلية لانزم عليها **اجيب** بان الاصل  
 اتفاق المعطوف والمعطوف عليه في الفعلية والاسمية الا اذا قصد الثبوت في احدهما والتجدد  
 في الاخرى وههنا لا وجه للعدول الى الاسمية في المعطوفة لعدم مناسبة قصد الثبوت فيها  
 حتى يجعل وجهها للعدول الى الاسمية في المعطوفة فلو كان العطف مقصودا لكان الظاهر  
 ابقائه على الفعلية ويمكن ان يقال ان التقديم ههنا لقصد التقوى اظهاراً للرغبة واشارة  
 الى انه على زعم الاجابة فان من يروح الاجابة يجهل باقصى وسعه في الدعا عذراً فائتقوا  
 ليست بقاصلة على رد الانكار والتزود الا اذا كان التاكيد لبيان حال المخاطب اما اذا كان

ههنا وجه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكأنه  
 قصد الى جعل الواو والجمال فاقى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاسمية رغبة نظر لخصوص  
 من المضارع نفسه كما سيبيح في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان  
 ينفع به اى بهذا المختص كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اولى <sup>كل</sup> اى النفع  
 وهو محسبى اى محسبى وكافى لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب  
 ان يقول والله تعالى اسئل بتقدريم المفعول

لبين حال المتكلم فقد يكون لظاهر الرغبة في الشيء كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى  
 حكاية من المؤمنين ربنا انكأ مثاقال العلامة في شرح المفتاح التوكيد يكون لبين حال  
 المخاطب تارة واخرى يكون لبين حال المتكلم والمخبر اما ان يورده المتكلم لنفسه او  
 المخاطب فان اورد له المخاطب فلا بد من ان يقصد به فائدة الخبر او لازمها وتأكيد  
 حيث قد نفى الالكار والشكر ان اورد له لنفسه فلا يلزم احدى القابدين فيقصده معان  
 اخر انتهى فقوله ان لم يل المسند اليه المقدم حرف النفي فقد <sup>في</sup> بالتخصيص وقد باقى مقوية  
 الحكم وتقوية في ذهن السامع وفعلا نكارا او تودده انما هو في الخبر للقي للمخاطب لا فيما  
 يورده المتكلم لنفسه ولذا قال السكاكي ومراجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى فائدة  
 الخبر ولازمها فقيد بقوله للمخاطب تنبيه على هذا قوله وما يقال الخ دفع ما يخطر  
 بالبال ان قد يرمي المسند اليه وجعل الجملة اسمية ههنا يجوز ان يكون لقصد الاستمرار في السؤال  
 وحاصل الدفع ان المناسب ههنا هو الاستمرار في التجدد وهو حاصل من المضارع نفسه  
 كما سيبيح في بيان قوله تعالى لو يطيعكم كثير من الامر لعنتم فلا وجه للعدول الى قد يرمي  
 المسند اليه وجعل الجملة اسمية قوله حال من ينفع به - اى حال من المصدر المول بالفتح  
 مفعولا ثانيا لا سئل اى الله تعالى لا انتفاع بهذا المختص كما من فضله فالجمال مبين لهئية  
 المفعول والعامل فيها اسئل وليست من معولات ينفع حتى يلزم تقدم مفعول الصلة على المفعول  
 الحرفي قوله وهو المفتاح او القسم الثالث - لرفع افعى جعل القسم الثالث اصلا للمختص  
 واما جعل جملة المفتاح اصلا له فغيره اشكال لان القسمين الاولين لا تعلق للمختص بهما  
 ويدفع بان الصفة الثابتة للجزأ ثابتة لكل قولهم انه ولى والنفع - المحررة فيه اما  
 مفعولة على حذف لام الجرمية لقوله اسئل او مكسورة على انه استيناف ببيان كانه قيل لاى  
 شئ سئله اجاب انه متصرف ذلك النفع يصيب به من يشاء قوله اى محسبى يريد الشايع

ونعم الوكيل عطف اعلى جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم الرجل فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وحينئذ فما المخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل

ان حسبا بمعنى محسب والدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى محسب غير حقيقية فلا يبعد التعريف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك **قوله** لا اسئل غيره تصريح بما يفهم بطريق الالتزام من حسبي بمعنى محسبي **قوله** فعلى هذا كان الانسبايح اي اذا عرفت ان الجملة الاولى علة لبيان نفس السؤال من الله تعالى والثانية للتخصيص كان الانسبايح لتكون الجملتان علتين للتحسين المستفادين من الله اسئل لئلا تخلو العلة من سبق ذكر المطلق وانما قال انسب لان ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك النفع كما هو الظاهر ويجوز ان يكون معطوفا على اما اسئل بجملة مسانعة لمجرد التشاء وايضا خلو العلة عن المطلق انما يتوهم من الظاهر لعدم ما يدل على التخصيص في اللفظ ولو اسعين بالذوق لا يلزم التخلو المذكور لان سؤل الله تعالى حين احتياجه الى السؤال دون غيره عدل شاهد لان يفهم منه التخصيص بحسب الذوق **قوله** عطف اعلى جملة الم المقصوفة من مطالبة الالتفات من الناظرين لان يوجهها حتى يصير صحيحا بعد فهم عدم صحة الاعتراض على المصنف كما من ظاهر عبارته لان الشايع ليس يمكن عن صحة هذا العطف ومثل هذا التركيب وقع من الشارح في بعض كتبه وايضا صح به فيما نقل عنه ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب للاعتراض فلا يرد ما قال السيد انه استصعب الشايع هذا العطف والامرين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكننا قد مر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه صحيح على ما هو المشهور وسيأتي ان انه الحق وهو مقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمينه معنى محسبي وكيفيتي فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع الغرودات يجوز عطفها على الغرودات ونكسده ويمسح عطفها اذ اروع في استفتن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس في الهمد فان وجها ومن المقربين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في المكشاة وقد عطف بعضها على بعض وعدل في الشكل للصيغة الفعل تنبيهها على محذوفه فهنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام لمصلحة واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهو ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله فوكك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد وكفاك محبة طاعة على جواز قوله تعالى وقاوا حسبا الله ونعم الوكيل فان هذا لو اومن الحكاية لان المحكي اي قالوا حسبا الله وقاوا نعم الوكيل وليس الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول لا لا يشك من به مسكنة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما انصفه وعزم ابوه بخيل وما اجدته وسيرد عليك في باب الفصل والوصل توهم الشارح ان اختلاف الجمل اخبارا وانشاءا يوجب كمال الانقطاع بينها وان كانت محكية بعد القول ونكلم عليه هناك انشا الله تعالى بما يزيد من المقام شرها انتهى ما قال السيد السند رحمه الله تعالى قد عرفت ان مراد الشارح

ثم عطف الجملة على المفعول وان صح باعتبار نقصن المفعول معنى الفعل كما في قوله تعالى فاتقوا الاصباح وجعل الليل سكنا على رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا هو ان الشارح في المقصود فنقول رتب المختصر

ليس باعتبار ان على هذا التركيب بل التفتت الناظرين الى ان يؤولوا حتى يصير صحيحا وانما يدل الذي قصد به الشارح في بيان التركيب هو ان يقدر مبتدأ يجوز عنه نعم الوكيل فتكون معطوف على جملة متحسني وخبر المبتدأ عند الشارح وجهو النجاة يقع ان يكون الشارح واما السبيل المحشى فانه يقع وقبح الخبر المبتدأ انشاء كما اشار اليه سابقا فتلزم في التاويل ان يقدر وهو مفعول في حق نعم الوكيل وهو ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستقلة في معناها الحقيقية اعني انشاء المدح والذم في شئ من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار التي هي مثل هذا الموضع عن وقوع هذا القول في حقه وقوله فان الجمل التي لها محل في الوجود القصص في الكتب المبتدأ وله قال الرضي صاحب التسهيل يجوز عطف الجملة على المفعول بشرط ان يتجانسا بالتاويل واما قوله وكفاك حجة قاطعة الخ فغير بحث اما اولي فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره العطف عليه اى قالوا احسبنا الله وقولنا نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا احسبنا الله وهو نعم الوكيل منع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل ويمكن ان يقال ان الخطاب في قوله كفاك حجة الخ متوجه الى الشارح وهذه الحجة الزامية عليه والمقصود بتبكيه الشارح لانه لا يمكن له ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ لما جوزت التقديرين في الآية فليكن في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه وقد عرفت مراد الشارح فتذكر واما تأنيذا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا كما اشار اليه حيث قال ومعناه على ما هو المشهور وسيأتي كيف انه الحق وهو مفعول في حقه نعم الوكيل لم يكن عطف ما اوجده وما انسخه من عطف الانشاء على الاخبار أصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفعول من عطف المفعول الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراد به تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح ولا يخفى عليك مراد الشارح فتأمل قوله فان هذا الواجب المذكور فيه ان يجوز ان يكون الواو من المحكى وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا مجال للعطف حيث قلنا البتة وبل بعيدا بل تفتت اليه وهذا يقال وتلزم نعم الوكيل مجموع لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا اجمعين باننا تكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدرة لفظية قولنا بل يجوز ان فيه تقديرا بالضرورة ودفعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عند كان تكلفها مثله وانما جزمه الشارح بالعطف لان الاصل في الواو العطف وعدم صحة جعلها خلا لكون الجملة انشائية لا تقع كونها حالا من غير تاويل والاعتراض ان يكون في المشهور الاقسط الكلام ولعلهم تضمنه ههنا نكتة جزئية زائدة على ما ينبغي في الاصل وهو العطف وانما جزمه بالخصر في هذا لان المذكور فيما تقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى وهي انا اسأل الله لعدم وجود الجامع بينهما وبالصياح الجملة الاولى حاليتها كما عرفت وهذه الجملة كونه انشائية لوضعها لليلة ولا على الثانية وهي انه دلى وانك المنع كونها معللة كما هو الظاهر وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما ان يكون العطف عليها بتمامها او على جزء منها

على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تاديبه المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني

**قوله** والمخصوص بمحدث اي المخصوص بالمحدث ومحدث هو الذي هو الله والوكيل الله وهو اما مبتدئ والانشائية قبل خبره هذا وقد وافق اي الله هو اد خبر المبتدأ بمحدث اي هو الله قوله فيكون من باب المحدث هذا هو التوهم الذي طلب الشارح السقاء الناظر في اليمين فلهذا يكون التركيب صحيحا كما صلبه ان نعم الوكيل ان عطف على هو حسي يلزم عطف الجملة الفعلية على الاسمية وعطف الانشائية على الاخبارية وكلاهما مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الاشياء على الاخبار فضع البنيانين وجمهور النحاة وجوزوا العطف وان عطف على حسي فاستحالة لزوم عطف الجملة على المفرد وان كانت مدح فوعته تضمنه معنى يحسبى لكنه يلزم عطف الانشاء على الا خبره وكوفي وضع التوهم المذكور في وجهان احدهما ان الجملة المعطوفة عليها ايضا انشائية لان المقصود انشاء المدح بانه كاف كما قيل في المحذو والواو اعتراضية وثانيهما ان الجملة المعطوفة مؤلفة بهو نعم الوكيل او بهو مقول في حقه نعم الوكيل على الاختلاف كما مر وما قيل في وضع التوهم المذكور ان خبره ان يكون من عطف القصص على القصص وهو عطف حاصل مقفون احد الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ والاختلاف خبرية وانشائية بين الحاصلين فلا يصلح له فتح التوهم الذي يرد على المصنف لان السكاكي والمصنف لا يقولان بجند العطف بل هو وجه دقيق حسن ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا والمصنف والسكاكي يتكرران وقد بان معطوفان عليه انشاء **قوله** كما صح صاحب المفتاح اي في قسم التوهم كتابه دائما حاج الى النقل لمخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتدئ او الجملة المتقدمة خبره او اد خبر مبتدأ بمحدث اي هو الله **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد في مبتدأ خبره الجملة الشرطية والواو زائدة في زيادة الوصل كما لا بد وان يكون جزءا من الشرطية يدل عليه الجملة الاستدراكية اي عطف الجملة على المفرد ان يصح باعتبار تضمنه الا لا يصح ههنا كونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار في **قوله** باعتبار تضمنه - اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدنه كما مر **قوله** على راء - اي على من جعل قوله وجعل الليل سكنا عطف على قوله فائق الاصباح لتضمنه معنى يغلق واحتراز به عما قيل انه حال يتقدم بقرن او عطف على جملة فائق الاصباح لانه يتقدم بهو فائق الاصباح **قوله** هذا وان الشرع في المقصود - في الصحاح الادوان الجين والجمع او انه كزمان وازمنة ثم انظروا ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب يخرج الخطية والدليل عليه ادخاله المقدمة فيه مع اخرجه عن مقصود الفن ثانيا بقوله لان المذكور اما ان يكون من قبيل المقاصد المراد باللفظ في قوله في هذا الفن اما في البلاغة فاندراج البدع بطريق التخليب او هو مع قولها فالاندراج **اظهر قوله** الثاني المقدمة - اخره فان التقسيم يكون مفهومه عدم ما وقد صدق البيان لبساطة بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسم **قوله** عن الخطا في تاديبه المعنى المراد - فالقول لا فرق بين غرض الفن الاول والثاني بل هما يشتركان فيه لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي الذي هو الغرض عن الفن الثاني هو عينه الاحتراز عن الخطا في تاديبه المعنى المراد كما لا يخفى **اجيب عنه** بالانظم



والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالآ  
ستقارح وقيل رتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف  
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي الفن الثالث كما  
نبين هناك انشاء الله تعالى

اشترك العنيتين في الغرض لان الغرض من الفن الاول الاحتراز عن الخطأ في التادية والغرض من  
الفن الثاني انما هو الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو ايراد اللوازم البعيدة التي يسر الانتقال منها  
الى المراد فهو انما يتجوز به عن الخطأ في كيفية التادية لاني نفس التادية في موضوع البنية المظاهرة  
لكنه من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المفتاح ولوسلمان الاحتراز  
عن التعقيد المعنوي ايضا احتراز عن الخطأ في التادية فنقول مراد الشارح بالا احتراز عن الخطأ  
في التادية هو الاحتراز عن الخطأ المعنوي عن التقيد المعنوي ولهدى كره الضيق اعتمادا على المقابلة  
اد على الشهرة قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين - وانما غير الاسلوب ولم يقل والا  
فهو الفن الثالث مع انه اخص نبيها على فائدة ابدع فان قيل المصير ممنوع لوجود الشواهد  
والامثلة والاعتراضات على المفتاح فيه ايضا اجيب عنه ان المذكورات من مملكات المقاصد  
فليست بمخارجة عنها قوله وعليه منع ظاهر - اي على قوله الثاني المقدمة وقوله والا فهو ما يعرف به  
وقد يراد منه قوله الثاني المقدمة ممنوع لجواز ان يكون الثاني غير المقدمة وكذا قوله في اي  
به الجواز ان يكون شيئا آخر قوله يدفع بالاستقارح بقرينة ان المعنى المذكور ليس بمعنى حق  
المنع المذكور وان كان ذكره بطريق الاشارة بل هو حصص استقارح وهو متحقق فان تتبعنا مقصود  
الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة ثم الاستقارح هو هنا يجوز ان يكون محمولا على معناه  
الاصطلاحي في بعض مصنفاته وهو اثبات حكم بكل الشبهة في جزئياته واعتراض عليه السيد الشارح  
بان الاستقارح العرفي استدلالا بحكم الجزئيات على حكم الكل والمقصود من التقسيم تقسيم الا  
قسام لا تادية احكامها الى المقسم لا ليعقل ذلك الابد حصول الاقسام ومعرفة احكامها والحق  
بالا فيجعل الاستقارح دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصورات ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما  
هو معتبر فيه بل تجلده دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البدعي  
والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتدبيرها الى المقسم لا يتأدى الابد حصول الاقسام  
كذلك الاخصار فيما قوله وقيل رتبته في فعل هذا لا يبع حصص ما ذكر في المختصر في الاربعة لذلك  
الخاتمة داخلية في الفن الثالث فلا يزيد ما ذكر في المختصر على الاربعة قوله كما نبين هناك اي  
في الخاتمة وحاصل ما قال الشارح هناك انما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث وليست بمخارجة عنه  
لان المصنف قال في اوائل الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما يتسرى باذن الله تعالى جده وقدره  
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البدع بعض المصنفين منها ما يتعين احواله  
امال عدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه زاجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جده وانه لو  
داخلا في ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطفاق ومثل حسن البليغ ومنها ما لا بأس بذكر  
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيها سبق وهو شبيهان فقلنا فيهما فصلين فقام بها الكتاب  
انتهى كلام المصنف ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في  
الخاتمة قسما لما يتعين احواله بسبب احد الاسمين المذكورين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة  
داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والالتفات الى احواله وليس وليجا

ولما ايجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فخره بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها والاشارة اليها انما يكون لتعريفها معنى فكلها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصا والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام

الى الحسنات انذاتية بل الى العرضية وهو البديع قوله ولما ايجز الخ وفع اعراضه على المصنف بان الاصل في الاسماء التنكير فلم يعرف كل واحد من الفنون الثلاثة ولم ينكره كما نكر المقدمة وحاصل الدفع ان اصلية التنكير في الاسماء مسئلة الا انه وجد ههنا مقتضى للعدل عنه في الفنون الثلاثة وهو كون كل واحد منهما معهودا بالذكر والتقدير حيث يبلغ الكلام في آخر المقدمة الى انحصار المقصود بالذات في العلوم الثلاثة ففهم السامع اجمالا بقية بنسبة التعاريف بين ارباب التصانيف ان هناك فنا فلا شئ او ما يجزى يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان معنى تلك الفنون يقع او لا مثلا بالضرورة بخلاف المقدمة فانه لم يقع من المصنف ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يتحقق فيها مقتضى للعدل عن الاصل اذا لا يمكن ههنا الاستعفاء الا لا محالة وهو يقتضى تقدم المذكورين كما وادشارة فلا يرد ما قال العصام ان انتفاء مقتضى التعريف العهد لا يوجب عدم التعريف وحاصل الدفع ان مقتضى التعريف ههنا لا يكون الا لامبا بان يقال هذه المقدمة او المقدمة هذه اذ لم تعهد المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هي كذا وليس لفظ مقدمة علما فنكرها فان قيل لا فائدة في حمل علم المعاني مثلا على الفن الاول لا نعلم من تقدم ذكره التقدير ان الفن الاول بازاء المعاني ومن ذكره البيان بعده ان الفن الثاني بازائه اجهيب عنه بان الترتيب الذي في بيان الانحصار للفيدي التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه المحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع ما خروجه في الترتيب فظهر الفائدة في الحمل لان العلوم انما هو طرفي الجملة لا انتساب احدها الى الاخر كما في زيد ا فوك فان قيل فاي فائدة في حمل البديع على الفن الثالث فان كل واحد من طرفي الجملة و الانتساب معلوم اجهيب باننا لا نعلم ان الانتساب معلوم بعهد العهد وطول الفاصلة وان سلم فالفائدة سوق الفنون الثلاثة على شق واحد قوله فنكرها - لانه الاصل في الاسماء فلا يرد ما قال العصام ان نكته التنكير ليس انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات لانه لم يجعل النكته لعدم مقتضى بل المقصود ان الاصل في الاسماء التنكير ولا مقتضى للعدل عنه حتى يترك التنكير قوله اي هذه مقدمة اشارة الى حذف المبتدأ لعدم صلاحيتها لابتداء ثنية للتنكير ولعدم السياق الذي من الى التخصيص بالصفة المقدرة كما يقال في شراها وانا بولانه على هذا يلزم تكلف تقدير الصفة وتقدر برأى الخبر والتكلف الواحد اليس من التكلفين قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ كما صرح به في المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة - اي العلم الذي له مذهب اختصاص بالبلاغة لا الذي يتوقف عليه البلاغة يتوقفها على الفصاحة المتوافقة على النحو والصحة واللغة وادراك الحسن قوله وما يتصل بذلك - عطف على معنى الفصاحة كالسابق والمراد به بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة وكونها اي الفصاحة بمعنى البلاغة صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المنا سببا وبيان مرجع البلاغة ولا شك في ان كل واحد من المعنى والمادة يقتضى البلاغة

ومحصلها ان يترفع على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة والاحتياج اليها والمقدمة  
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال  
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حده وغاياته وموضوعه ومقدمة الكتاب

قوله ومحصلها ان يترفع على التحقيق والتفصيل الخ اي ما يحصل من تلك الالفاظ التي سميها  
هامقدمة الكتاب ان يترفع على التحقيق الخ والموقف عليه للبدء انما هو التصديق بقاؤه  
ما في التحقيق والتفصيل يحصل من الارتباط والنفع واشتمال مدلولها على التصديق بما  
القائد لا لا تضل كونه مقدمة الكتاب لانه يجوز ان يكون مدلول مقدمة الكتاب مشتملا  
على مقدمة العلم كلا ولا بعضا كما هو الظاهر من قول الشارح فيما سيأتي سواء توقف عليها  
ام لا قوله غاية العلوم الخ وهي تميز البليغ من غيره وما فيه وجه توريثه حسنا من غير  
وهو الاحتياج اليها الاختراز عن غير البليغ والاشارة بما يورث الحسن للكلام **قوله**  
**المقدمة** - اي لفظ المقدمة الذي يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين كما ياتي عن قريب  
**قوله** ماخوذة من مقدمة الجيش - اي بالقطع عن الاضافة وليس المراد انها منقولة  
عنها ومستعارة لان المنقول والمستعارة لا بد ان يكون هو اللفظ الاول بعينه غايته  
ان يتغير المعنى فلا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه لعدم اتحاد اللفظ  
ولانه لم يبين معنى اللفظ المقدمة حتى يقال انه يبين الك المعنى منقولة هذا المحصول ما  
ذكره الفاضل اللاهوري والحق ان المراد ما فنيه وما قال انه لا معنى لنقل اللفظ المفرد  
واستعارته عن المضاف فهو كذلك لكن ههنا نقل المفرد واستعارته عن المفرد  
هو المضاف فقط من غير تقيد المضاف اليه وضافة ههنا الى الجيش بيان لمعنى الاول  
المنقول عنه المستعار منه **قوله** للجماعة المتقدمة - من الجيش تفصيل وايضا  
لمعنى المقصود بالضافة وتعين مصدر المنقول عنه والمستعار عنه حيثش ان دفع  
ما قال ذلك الفاضل ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انه يبين الك المعنى منقولة  
اد مستعارة فافهم **قوله** من تقدم بمعنى تقدم - اي من قدم اللازم فمع اطلاق النقل  
لتحقق المناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه ونقل عنه الى كل واحد من مقدمة العلم  
والكتاب كما قال الشارح **يقال** مقدمة العلم الخ اي تطلق على ما يتوقف عليه مسائله الخ  
**قوله** لما يتوقف عليه مسائله - اي شود عما كما صرح به في المختصر فلا يبطل طرده بالمبادي  
فان التوقف عليها اشارة لا شروع **قوله** كعرفة حده وغاياته الخ المراد بالمعرفة مطلق  
الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا فيكون في الحد بمعنى التصور وفي الغاية والموقف  
بمعنى التصديق ثم ان هذا التمثيل على رأي القوم ان اريد بالتوقف في تعيين مقدمة  
العلم بمعنى لا لا مانع فانه جعلوا هذه الامور مقدمة العلم بالتفسير المذكور وما  
عنده فليس مقدمة العلم للتصور بوجه ما والتصديق بقاؤه ما وذلك جعلها في  
شرح الرسالة الشمية مقدمة الكتاب ونفي التوقف عليها وان اريد بالتوقف وجد

لطائفة من كلام قدم امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما

فوجد في التمثيل صحيح على رآئه ايضا اذا عرفت هذا عرفت ان دفاع ما ذهبه البعض من انتقاض بين كلاميه في الكتاب بينه وبين كون الدفاع ما قال سيد السند بعد ما نقل كلام الشارح من شرح الرسالة التفسيرية ويظهر لك منه ان ما جعله في هذا الكتاب مقدمة العلم من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذي ذكره ههنا ونفي توقف الشرع في العلم على هذه الامور في لا يثبت عند الامم مقدمة الكتاب فقط ويحتاج فيه توجيه قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على ما بينه فاقيل ان الامور المذكورة يتوقف عليها الشرع في العلم بالبصيرة فلا حاجة في دفع قولهم انتقاض بين كلاميه الى التكلف المذكور من بناء التمثيل على رآئ القوم وغيره ويكون المراد بالتوقف الذي نفى في شرح الرسالة بمعنى لولا امتنع اجيب عنه بان الشرع بالبصيرة تكلف عنده كما سيأتي وكيف لا وهو لما كان يحصل باز يد ما ذكر في اوائل الكتب وانفص منه لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف عليها الشرع بالبصيرة قوله ومقدمة الكتاب اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة الى الانسب ههنا ان يرد بالطائفة قطعة من الكلام كما لا يخفى فاقيل فعلى هذا يلزم ان يكون كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدم امام المقصود مقدمة المسئلة الثانية اجيب عنه بان لا نسلم بطلان اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ولو سلم فيجب ان يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله لارتباط له بها - اي للمقصود بالطائفة قوله والدفاع بها فيه - اي بالمقدمة في المقصود قوله ولعدم فرق البعض الى هذا هو الباعث على الفرق بين المتقدمين حاصله ان من لا يقول بالفرق بين المتقدمين اشكل عليهم امران واحتجاجي في فضاه الى التكلف المستغنى عنه بالفرق بينهما كما استغنى عليه انشاء الله تعالى اما الاول فقد ذكره الشارح بقوله احدهما بيان توقفه ان حاصله ما ذكره في هذا المقدمة من تعريف الفصاحة والبلاغة وما يتصل به اثنان مما يتوقف عليه الشرع في العلم فلم اورد ذلك السكافي في آخر المعاني والبيان لان التوقف عليهم في الواقع لا يكون مما اختلف فيه وان لم يتوقف عليه الشرع فلا يصح اطلاق المقدمة عليه وما الثاني فقد ذكره بقوله والثاني ما وقع في بعض الكتب الى حاصله ان الامور الثلاثة عين المقدمة فلا يصح ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه واما التكلف الذي احتاجوا اليه في دفع الاشكالين فهو ما قالوا لدفع الاول

الى تكلف احدهما بياناً لتوقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم ان هذا عيّن المقصود

ان المراد بالشرع المخوف على الامور الثلاثة هو الشرع على وجه البصيرة واما كونه تكلفاً \*  
عنده فلان البصيرة ليس مراماً مضبوطاً يقتضي الاقتصار في الامور المذكورة بل الشروع  
بالبصيرة يحصل بازدياد ما ذكره بانقص منه فلا يصدق ان الشرع بالبصيرة يتوقف  
على الامور المذكورة الا ان يقال ان مرادهم انما صدر الكتب بهذه الاشياء ودون غيرها  
لانها الاهم في البصيرة وان كانت تزداد بنورها وهذا مما لا شك فيه لان قارئ العلوم  
الذي انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعية وعدم فتور جهاد  
انما يكون اذا صدق بغائده له وان تمكن من علم حال اي مسئلة ترد عليه من فالك العلم  
الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرفه مجردة او خاصة لانفعته  
واما غير الامور الثلاثة كبيان مرتبة العلم فيها بين العلوم وشرفه وبيان واضعه  
وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استعماله اي بيان انه من اي علم يستعمل ليرجع اليه عند  
روم التحقيق والاشارة الى مسأله اجمالاً فليست بتلك المنزلة ولدفع الثاني ان كلمة في  
تجريدية والمعنى ان هذا مقدمه تجرد من هذه الثلاثة وتستنبط منها ولا يخفى تكلفه  
واذا قيل بالفارق بين المقدمتين كما وقع عن الشايع اندفع الاشكالان من غير حاجة الى مثل  
تلك التكلفات اما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون  
مدلولها موقوفاً عليه للشرع وتكون مختلفة باختلاف آراء المصنفين فلذا اورد السكاكي الاثر  
المذكورة في آخر المعاني والبيان ولم يجعلها مقدمة وقد هما المصنف وجعلها مقدمة واما  
اندفاع الثاني فلان مقدمة الكتاب عنده عبارة عن اللفاظ كما عرفت فالمعنى ان اللفاظ  
\* كما طلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى النقل ولا يحتاج ما قصد بالفارق  
بين المقدمتين من دفع الاشكالين اليه كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلاً على جزء من اجزاء الكتاب  
الى النقل من كلامهم وليس باصطلاح جديد فلا يرد ما قال السيد السد ان هذا اصطلاح  
جديد لا نقل عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم فاذهم نه النسبة بين المقدمتين  
التي ابنا على لان مقدمة الكتاب لكونها طائفة من الكلام لم تكن اللفاظ والارتباط والنفع  
يصلان باللفاظ ايضا لانها طوق الافادة والاستفاضة فلا منافاة بين قوله طائفة من الكلام  
وبين قوله الارتباط لهما وانتفاع بها فيه فاذهم ومقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر اللفاظ  
للفاظ لتوقف البناء عليها لانها مقصودة لذاتها واما النسبة بين مقدمة العلم ومدلولها  
مقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق ان اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم ايضا يجتمعان  
فيما يتوقف عليهما الشرع وتنفرد مقدمة الكتاب فيها لا يتوقف عليه الشرع وعموم وخصوص

ان المراد بالشرع المخوف على الامور الثلاثة هو الشرع على وجه البصيرة واما كونه تكلفاً \*  
عنده فلان البصيرة ليس مراماً مضبوطاً يقتضي الاقتصار في الامور المذكورة بل الشروع  
بالبصيرة يحصل بازدياد ما ذكره بانقص منه فلا يصدق ان الشرع بالبصيرة يتوقف  
على الامور المذكورة الا ان يقال ان مرادهم انما صدر الكتب بهذه الاشياء ودون غيرها  
لانها الاهم في البصيرة وان كانت تزداد بنورها وهذا مما لا شك فيه لان قارئ العلوم  
الذي انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعية وعدم فتور جهاد  
انما يكون اذا صدق بغائده له وان تمكن من علم حال اي مسئلة ترد عليه من فالك العلم  
الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرفه مجردة او خاصة لانفعته  
واما غير الامور الثلاثة كبيان مرتبة العلم فيها بين العلوم وشرفه وبيان واضعه  
وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استعماله اي بيان انه من اي علم يستعمل ليرجع اليه عند  
روم التحقيق والاشارة الى مسأله اجمالاً فليست بتلك المنزلة ولدفع الثاني ان كلمة في  
تجريدية والمعنى ان هذا مقدمه تجرد من هذه الثلاثة وتستنبط منها ولا يخفى تكلفه  
واذا قيل بالفارق بين المقدمتين كما وقع عن الشايع اندفع الاشكالان من غير حاجة الى مثل  
تلك التكلفات اما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون  
مدلولها موقوفاً عليه للشرع وتكون مختلفة باختلاف آراء المصنفين فلذا اورد السكاكي الاثر  
المذكورة في آخر المعاني والبيان ولم يجعلها مقدمة وقد هما المصنف وجعلها مقدمة واما  
اندفاع الثاني فلان مقدمة الكتاب عنده عبارة عن اللفاظ كما عرفت فالمعنى ان اللفاظ  
\* كما طلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى النقل ولا يحتاج ما قصد بالفارق  
بين المقدمتين من دفع الاشكالين اليه كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلاً على جزء من اجزاء الكتاب  
الى النقل من كلامهم وليس باصطلاح جديد فلا يرد ما قال السيد السد ان هذا اصطلاح  
جديد لا نقل عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم فاذهم نه النسبة بين المقدمتين  
التي ابنا على لان مقدمة الكتاب لكونها طائفة من الكلام لم تكن اللفاظ والارتباط والنفع  
يصلان باللفاظ ايضا لانها طوق الافادة والاستفاضة فلا منافاة بين قوله طائفة من الكلام  
وبين قوله الارتباط لهما وانتفاع بها فيه فاذهم ومقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر اللفاظ  
للفاظ لتوقف البناء عليها لانها مقصودة لذاتها واما النسبة بين مقدمة العلم ومدلولها  
مقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق ان اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم ايضا يجتمعان  
فيما يتوقف عليهما الشرع وتنفرد مقدمة الكتاب فيها لا يتوقف عليه الشرع وعموم وخصوص

واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال الاشقي لا فائدة في ايرادها الا الاطباب  
فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن  
الابانة والظهور يقال فصح الالعجبى وافصح اذا اطلق لسانه وخلصت لغته من الكثرة مجازة  
فلم يلحن وافصح بهاق صرح به بوصف بها المفرد

وهي ان يعتبر التقدم في مفهومها فيجتمعا فيها يتوقف عليه اذا ذكر امام المقصود وتنفي ومقتضى  
الكتاب في الا يتوقف عليه شروع في المسائل اذا ذكر امام المقصود لا ارتباط وتنفي ومقتضى  
العلم فيها يتوقف عليه شروع اذا ذكر في الاشياء قوله واعلم ان للناس في بيان العذر لعدم ايراد  
الاقوال التي ذكرها في تفسير الفصاحة والبلاغة كما هو المتعارف بين الشارحين حيث يذكر  
في تفسيرهم الالفاظ وغيرها اقوال من سبق عليهم وحاصله انه لا فائدة في ايرادها وانما المتبادر  
فيها بينهم اذا كان النقل معني الفائدة وههنا ليس كذلك قوله لا فائدة في ايرادها الا الاطباب  
المواد بالاطباب ههنا معناه اللغوي اعني التطويل لانه لو اريد به ما هو المصطلح عليه في هذا الفن  
فمصوله لا يصلح لان يكون وجهه للاعراض عن ايراد الاقوال المذكورة فان قيل فحينئذ لا يكاد  
يصح عبارة الشارح لان الاطباب بهذا المعنى عيب وليست بفائدة اجيب عنه بان الكلام من قبيل  
التطبيق بالحال كما في قوله تعالى لا يدعون فيها الموت الا موتة الاولى والموتة الثانية لا فائدة فيها  
اصلا فيكون من قبيل تأكيد الهم بما شبه المدح كما في قلان لا خير فيه الا انه يسبح الى من بين  
اليه في التقييل ياتي عنه قول الشارح فالاولى تركه لانه اذا كان المراد بالاطباب التطويل  
فالجواب على الشارح ان يقول فالجواب تركه لان ترك التطويل واجب اجيب عنه بان الفصاحة  
والبلاغ لما كان رعائتهم للامر المستحب كرعائهم للامر الواجب عجز عن الواجب بالاولى كما يعبر  
عن الاولى بالواجب ويعلم هذا من موارد استعمالهم وقيل المراد بالاطباب معناه الاصطلاحي  
اي الزيادة لفائدة فيكون المعنى لا فائدة فيها الا زيادة العبارة على ما هو المقصود اعني  
التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصاد على تقريرها في الكتاب لكفاية في التفسير  
وحينئذ لا اشكال في الاستشمار ولا في قوله فالاولى تركه والله تعالى اعلم قوله تنبئ عن الابانة  
والظهور - العطف تفسيرى ثم في عبارة الشارح اشعار بان مدار التركيب الفصاحة على الظهور  
واما كون معناها نفس الظهور فغيره تردد لانه ذكر للفصاحة في كتب اللغة معان كثيرة ولم يتبين  
عند الشارح اشتراكها في تلك المعاني ولا كونه حقيقة في بعض ومجازا في بعض آخر الا ان جميع معانيها  
المذكورة منبئة عن الظهور فلذا اعرض عن الجزم وقال تنبئ عن الابانة والظهور سواء كانت  
معنى حقيقة لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعرة ومنبئة عن الظهور وهو كاف للناسبة  
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي قوله يقال فصح الالعجبى الخ استشهد على ان الفصاحة في الاصل  
تنبئ عن الابانة والظهور قوله بوصف بها المفرد والكلام - امتضى على المصنف بان كلامه  
مقبول لان سكوتهم عن المركبات التقييدية يقتضي ان لا تكون فصحية مع انه قد يكون بيتا  
من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه ويقال له انه فصيح اجاب الخائى في قوله  
بان المواد بالكلام في كلام المصنف ما ليس بكلمة فالمركبات المذكورة داخلية في الكلام فلا قصور في  
الكلام ورده الشارح في التخصيص انه انما يصح لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولو ينقل  
عنهم ذلك انما المنقول عنهم انه مركب فصيح وانه لا يلزم بطلان المحصر يجوز ان يكون انصافا بالفصاحة

يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فالنثر وقصيدة فصيحة في النظم والشعر يقال كاتب فصيح شاعر فصيح وبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتباه بوصف بها الاخير ان اى الشعر والكلام فقط دون النثر يقال كلام فصيح ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انت وكثيرا ما يصدر بالفاء ترتيبا للفظ وكان جزءه ط محذوف اى اذا وصفت بها الاخير ان فائته عن وصف الاول بها

لكون كلمته قصيدة ولما كان يريد عليه ان التعبير عنه بالمركب ثم اشبا في القصيدة يقتضى ان يكون انصافها باعتبار انه مركب من حيث هو مركبا لا باعتبار فصاحة المفردات ولا مثل هذا يجوز ان يقال في الكلام ان انصافه بالفصاحة يجوز ان تكون باعتبار فصاحة المفردات فلا يتحقق الفصاحة في الكلام ايضا اعرض الشارح عن هذا وقال ان الحق اى والتحقيق على انه داخل في المفرد حاصله ان المركبات الناقصة انما تنصف بالفصاحة باعتبار ذاتها لا بواسطة المفردات ولا في صورتها عبارة المصنف لان مثل هذا المركب داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام وقال السيد السند المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص على العام ومقابلة بالمفرد بقرينة لذلك بناء على المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يقابل المركب دون ما يقابل المثني والجمع او ما يقابل الجملة اعترض على ما ذكره الشارح في المختصر والقول بان الكلام على حقيقة وان المفرد يتناول سائر المركبات التي ليست بكلام باطل

لكن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة هي ابيات او اقاصم ابيات فربما يوجد فيها تباين في تبيينها حتى يحتل بدوها وانتهى وادرج عليه ان افراد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها على تناثر الكلمات كما مدحه امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق واجيب عنه باننا لا نسلم ان مثل امدحه امدحه اذا سمي به كان كل من جزئية كلمة حتى يوجد فيه تناثر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني حينئذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اهلا ويمكن ان يجاب ايضا من جانب من ادخل المركبات التقيد فحصة المفرد كما صرح به الشارح في المختصر كما مر باننا لا نسلم ان المركبات المذكورة يكون كل جزء من اجزائها كلمة حتى يوجد فيها تناثر الكلمات والتقيد وغير ذلك بل كل جزء من اجزائها بمنزلة الحرف كما قيل في امدحه امدحه حين العلية وفيه شئ فافهم وما قيل ان ادخل المركب التقيد في المفرد يقتضى عدم انصافه بالبلاغة كما قال المصنف بوصف بها الاخير ان فقطع ان عدم انصافه بها محل ترد وليس بشئ لانه لم يسمع منهم انصافه بها كما لم يسمع انصاف الكلمة الحقيقية بها فافهم والله تعالى اعلم **قوله**

يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم - وانما مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم والمنثور والقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدا وتحليها والتأمل للنقل من الوصفية الى الاسمية او التقدير الموصوف مؤثرا ثم القصيد لا تطلق على ابيات حتى تكون عشرة فافزتها وقبل حتى تتجاوز سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة **قوله** وهي تنبئ عن الوصول ولا تنتهوا - يقال بلغ اوج بلغة اذا كان يبلغ بعبارة كنهه مواد من حد كرم والبيان فيه البيان في قوله تنبئ عن الاية والظهور وانما لم يقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهر لان مطلق الوصول متحقق في كل **قوله** ولا يسمع كلمة بليغة - المراد بالكلمة ما يقابل الكلام بقرينة السابق مجازا فلا يريد انه لا يلزم من عدم اتصال الكلمة بالبلاغة عدم

واعلم انه لما كانت الفصاحة عند من يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيته وقد علموا بالاستقراء ان اللفاظ الكثيرة الدرس فيها ينبغي ان تكون جارية على اللسان سامة من تتناظر في اللفظ والكلمات ومن الغزابة والتعقيد اللفظي والمعنوي في جزم المصنف باللفظ الفصيح ما يكون سالها من مخالفة القوانين والتنافي والغزابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخاص

انصاف المركب التقيد بما فلا يتم الاستشهاد **قوله** وتبيرا ما يصدر في الإشارة الى ان لفظة

قط من اسماء الافعال وانما صدره بالفاء للترتيب مع الدلالة على الشرح المذكور **قوله** فكون

ما قال السيد السند معترضاً على الشارح ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة في الجريان على قوانين كلامهم

وكثرة الاستعمال على السننهم فان السكاكي جعل ذلك من علامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال

المصنف ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيته لها كثير او اكثر

استعمالهم ما يحسن انتهى ما قال السيد السند عبارة المفتاح واما الفصاحة فهي قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك

ان تكون على السنة الفصحى من العرب الموثوق بعربيته ودور استعمالهم لا أكثر لا عليها احده المولدون ولا مما اخطأت فيه العامة وان يكون اجري على قوانين اللغة انتهى وهو صريح في

جعله كلاماً من كثرة الاستعمال واجرى على القوانين علامة على الفصاحة الراجعة الى اللفظ وهي كون اللفظ عربية اصلية ثم المقصود من هذه العبارة دفع اعتراضات ثلاثة يرد على المصنف

احدها ان الفصاحة عند من يكون اللفظ عربياً اصلياً وجعل العلامة عليه كون اللفظ جارياً على القوانين

او تعدل المصنف وتسامح في التفسير على كثرة غير مستحسن لانه خلاف حال من القائل والثاني ما اورد عليه بان الكلمة في قولهم ان تكون الكلمة مشتوكة الا بين الكلمة والكلام لان المواد بالكلمة

ما يصح الكلام فينبغي له ان يعرف الفصاحة به او لا ثم فتقسيمه الى المفرد والكلام ثم يعرف كل واحد كما هو المتعارف فيها بينهم من تعريف المصنف ولا ثم تقسيمه الى الاقسام ونق فيشكل واحد منها

والمصنف لم يعرف المقسم الاول او بادى تعريف الاقسام والثالث ما اورد عليه خطيب مصر حال حيثما كسب صريح بالاعتراض والدفع فيها سيأتي بقوله فصيح ان تفسيره هو حاصل دفع الدول ان الكلي

المذكور لهما كان ملازم بالخلوص المذكور مع تعريف المصنف الفصاحة به وجعله علامة عليه وانما

اختارة شهيداً لا ملاماً لا يحتاج في كون اللفظ جارياً على القوانين كثير الدور الى حال يحتاج اليه في

الخاص من الاستقراء المستند رجاء **قوله** لكونه لا زوالها بيان المجوز **قوله** تسهيل

بيان للبرج والى دفع الثاني اشار بقوله ثم لما كانت مخالفة راجعة الى حاصله لا معنى الفصاحة بالخلوص عن الامور المذكورة سهلاً كما عرفت والامور المذكورة متخالفة في المفرد والكلام كما بينه الشارح فصار فصاحة المفرد والكلام كما انها حقيقتان مختلفتان على طريقة التشبيه ولم يجرم بما فيها ليسا بحقيقتين مختلفتين بل هما حقيقة واحدة وهو كون المذكور في اللفظ عربياً اصلياً ثم نقل عن الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لان ما غير محمول كون الفصاحة وجوداً والخلوص عدمياً فلا يصح ان يقال ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح في الخاص وانما استقام في الجملة تعبد بالمادة وادعاء كونها الخلوص وقال وتحقيق الكلام ان تصديق المشتقة كالنفاق والضاحك مثلاً لا يستلزم تصديق ما اخذها لا نطق والضحك ان الا ان يكون احدهما بنزلة الجنس للآخر كما للمترك والمأثراً فان يصح ان يقال المشى حركة مخصوصة وما نحن بدهد

مخاطبة على القوانين



كما ذكر كونه لازما لها شبهة للاسناد فلهذا كانت المخالفة راجعة في المفرد الى اللغة الصغرى وفي الكلام الى الفصحى  
 الغاية مختصة بالمفرد والتعميد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كما هما حقيقتان مختلفتان وكل كانتا  
 البلاغة يقال عندهم لمعان محمولهما كون الكلام على وقف مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة  
 يقع صفة المتكلم بمعنى آخر ياد او لا الى ان تقسمهما باعتبار ما يقعان وصفا لشيء من كلامهما على وجه يخص  
 بلين به لتدريج جميع المعاني المختلفة في تصريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما

ليس كذلك انتهى قال السيد السند وفيه بحث اما اوله فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير  
 الفصاحة بالخصوص لا متناع تعريف الشيء بما ليس محمولا عليه كما هو المشهور في السبعة القوم ودعوى  
 الادعاء قد قصد البلاغة مالا يلتفت اليه في التعريفات واما ثانيا فلان كون الفصاحة وجودية و  
 الخصوص عدمية لا يستلزم ان لا يكون الخصوص محمولا عليها نحو اصدق العدييات على الوجوديات  
 كما في ترك سباح لا سواد على ان كون الفصاحة وجودية ممنوع بل كونها عند م عبارة عن  
 الخصوص المذكور اسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصيح اللسان اذا فخر رغوته وذهب لاداه وادفع  
 الاعوجج وادفع اذا انطلق لسانه وخلصت لغة عن اللكنة فاقيل انما جعل الفصاحة وجودية  
 والخصوص عدمية لازما لها بناء على ما ذكره من ان لفصاحة عندهم يقال كون اللفظ حاريا على  
 القوانين الخ ولا شك انه مفهوم وجودي وان الخصوص خارج عنه غير محمول قلت ربما يمنع كون  
 الفصاحة حقيقة عندهم في الجريان على قوانين كلامهم وكثرة الاستعمال على السنتهم فان السكاك  
 جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال المصنف ثم علامة كون الكلمة فصيحة  
 ان يكون استعمال العرب الموروث في بعض بيتهم لها كثير او اكثر من استعمالها ما يبعثها انتهى ثم  
 معنى قوله واما استقام في الجملة لان الخصوص المذكور كونه لازما للكون المعهود بحيث ينقل عنه اليه  
 ويشهد بصورته وهذا القدر كاف في التعريفات عند الادباء لا غم لا بما يظنون على استقامات  
 المنطقية التي يقتضي صحة حمل المعرف على المعروف لان التعريف بالارزاق الغير المحمول مشحون به  
 كتب الادب وكثيرا من السكاك علم المعاني بالتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتوحى ادعى المصنف  
 ان الفصاحة هي الخصوص فانه قد وقع ما قال السيد من ان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير  
 الفصاحة بالخصوص الخ واما قوله فلان كون الفصاحة وجودية والخصوص عدمية الخ فثبتنا على  
 ان يكون المراد بالوجودى مالا يدخل في مفهومه السلب والعدمى ما يدخل فيه ويجوز ان يكون  
 المواد بالوجودى ما يكون الا نفاضا به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج  
 والعدمى ما يكون الا نفاضا به بحسب المتبادر العقل كالمخصوص فانه سلب التناخر والغزابة والتعبد  
 عن اللفظ والاك نفاضا بالسلب باعتبارى كالامكان او يجوز ان يكون المراد بالوجودى الوجود  
 المضاف الى شئ والعدمى انعدام المضاف الى شئ فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان  
 والكثرة والخصوص انعدام المضاف الى التناخر وغيره وعلى التقديرين عدم صحة الحمل بينهما  
 ظاهر لانه على الاول لم يتحد ظروف الاتصال بد من اتحاد في صحة الحمل وعلى الثاني لا يمكن  
 ان يكون وجود شئ عدم شئ آخر ومبنا اعتراض السيد على ان يكون المراد بالوجودى مالا  
 يدخل في مفهومه السلب والعدمى ما يدخل فيه كما في العدول وقد عرفت مراد الشارح  
 فتذكر واما قوله على ان كون الفصاحة وجودية ممنوع الخ ففيه ان الفصاحة كما عرفت  
 يتصف به ما اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس المخصوص الذى يتصف به في العقل فلهذا  
 ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوبا عنه الاتي  
 الثلاثة في العقل واما قوله ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة الخ فمن كان بما مر من معنى عبارة  
 الشارح يقال كون اللفظ حاريا الخ يقال لما علامة هذا الكون وقد عرفت فتذكر قوله  
 في الحاشية لا يستلزم نفاضا ما خذها الخ لان نفاضا في المشتقين مبنا اتحاد الذات

كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل  
الطلاق المشترك على معانيه المختلفة نظر الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى ان هذا تعريف مطلق العين  
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فهو ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه عالمه مجمل وكلام  
الناطقة لا من اطلاقها واعتبارها وحيد لا يتجه الاعتراف على قوله لما جلد في كلام النااطة لتعريفها

المتصفة بمبدأ هو لا يستلزم اتحاده المبدئين في الصدق قوله فيها الا ان يكون احدهما  
بمؤولة الجنس للآخر - اى اعم منه فانه يكون مبدئ الا اعم صلوا على مبدئ الاخص فاذا قيد  
الا اعم بقيد يتحقق التصاق بينهما ذلك لان الذات المبهمة الماخوذة مع النسبة متحدة  
في الشققتين فالجواب لا يكون الا باعتبار المبدأ قوله وكذا كانت البلاغة الخ بيان للعد من  
جانب المصنف في عدم ذكره تعريفا عاما يشمل الفصاحة والبلاغة في الكلام ما صلد ان  
البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوص لها كون الكلام في المفرد والكلام على وفق مقتضى الحال ولا شك  
انه مبني ومخالف لفصاحة المفرد والكلام فكيف يجمع بينهما مفهوم واحد يكون تعريفا لها  
قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة - بيان للعد من جانب في عدم ذكره مفهوم عاما يكون  
تعريفا لفصاحة الكلام والمتكلم وكذا في عدم اجتماع بلاغة المتكلم والكلام في تعريف واحد  
يشبهها كما ان قوله السابق لم يما كانت مخالفة الخ كان بيان للعد في تقسيمه الفصاحة الى  
المفرد والكلام ثم تعريف كل منهما قوله لتعد جميع المعاني الخ ثم لما كان متوجها ان يتوهم  
ان الانواع حقائق مختلفة مع اندراجها تحت تعريف الجنس اجاب بقوله ولا يوجد قدر  
مشترك الخ اى باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس بينهما معنى مشترك اصلا اذ لا مشترك  
لفظيا الا بوجود بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والنجو هو رتبة في العين حاصل ان الجواب  
الطلاق الفصاحة وكذا البلاغة على معانيهما من قبيل اطلاق المشترك اللفظي على معانيه وليس  
كل واحد من اللفظي الفصاحة والبلاغة بموضوع اعني واحد يشترك فيه الاقسام حتى يتبين  
تحت تعريفه الاقسام بخلاف الجنس فانه مشترك بمعنى موضوع معنى واحد يشترك فيه الانواع  
فيوزن ان يعرف الجنس ويندرج تحت تعريفه الانواع قوله نظر الى الظاهر - وهو كثرة  
المخالفة بينهما بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنى بين فصاحة المفرد والكلام كما عرفت  
ان الفصاحة هي كون اللفظ عربيا اصليا كلمة كان او كلاما ثم قوله المذكور خاص بالفصاحة  
في المفرد والكلام دون المتكلم فانها غير مشارك لها في الكون المذكور وكذا اطلاق البلاغة على  
معنييهما من قبيل اطلاق المشترك اللفظي لانظر الى الظاهر لاختلاف معنييهما قطعاً قوله  
فمع ان تفسير الفصاحة الخ اى لما كان تعريف كل واحد من الفصاحة والبلاغة على الوجه  
المخصوص من التسامح في تفسير الفصاحة وتقسيم كل منهما اذ لا تعريف كل واحد من اقسامها  
على وجه يخصه والفرق بين الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم من المصنف دون غير  
من علماء هذا الفن هو الخ قوله حينئذ لا يتوجه الاعتراض - المعترض خطيب مصر اورده عليه  
حال مما تم وقيل المعترض خطيب امين قوله بأنه لا مدخل للرأى الخ بيان للاعتراض المذكور  
قوله ولا يحتاج الى ان يجاب عنه - الجيب هو المصنف دعه الله عليه قوله بان اسرار  
بيان الجواب فاقيل عبارته في الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة قول  
مختلفة لم اجد فيها بلغنى منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها  
الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذا العبارة كما ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن

به بأنه لا مدخل للرأى في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المتألفون  
 ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا  
 بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوص من تناقض الخوف والغربة وبها لفة  
 القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو تجد في الكلمة شئ من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة

مفهومها من كلامهم بطريق الإشارة ايضا اذا كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقاً وهم  
 اعتباراً ثم كان مفهوم ما من كلامهم بطريق الإشارة فلم يصح في الإشارة فوجب المصير الى  
 جواب المصنف من ان المراد بالناس المعهود دون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الـ  
 قول التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصنف لا يصلح لتعريفها ولا يشر الى الفرق بين  
 كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ولا يتأخيه ضم ما يصلح للتعريف من الملاحظة في  
 استقراء الفرق من اعتباراً ثم وان لم يقدح عبارة المذكورة في صدق التعريف فلا اشكال  
 والله تعالى اعلم قوله حتى هذه العبارات ان تقدم لمثل قوله محتمل لا يتوجه الاغراض  
 لكنه اخذ من اطلاقاً وهم واعتباراً لهم - اما فصاحة المتكلم وبلاغته فاخذها من اطلاقاً  
 كما يدل عليه قول الشارح وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة المتكلم بمعنى اخر وكذا البلاغة  
 للكلام مأخوذة من اطلاقاً قاهم ايضا لقوله وكان كانت البلاغة يقال عنهم الى لان الاطلاق على  
 المحصول ذلك اطلاقاً على ذلك المحصول واما فصاحة المفرد والكلام فمن اعتباراً ثم حيث على ما  
 علامة الجوى على القرائين وكثرت الاستعمال وقد اعتبروا في كثير الدلائل وان يكون سائلاً من تناقض الخوف  
 اى جعلوا الكثيرة علامة على ذلك فاعتبر بها وجعلها علامة عليه قوله ثم لما كانت معرفة البلاغة  
 الرديع لما يرد على المصنف من ان البلاغة اشرف من الفصاحة فتقدم عليها ترجيح المرجوح و  
 حاصل الدفع ان المصنف لما كان يحدد التعريف وكانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة قدم  
 الفصاحة على البلاغة نظر الى الوقوف ولم ينظر الى اشرفية البلاغة في نفسها - قوله ولهذا بعينه وجب  
 دفع هذا ما يرد عليه من لزوم الترجيح بلا مرجح اذ ترجيح المرجوح في تقديم فصاحة المفرد على فصاحة  
 الكلام والمتكلم الى اصل ظاهره علم ههنا وجه تقديم فصاحة الكلام على فصاحة المتكلم وتقديم  
 بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم قوله فالفصاحة - اى اذ اردت ان تعرف اقسام كل من الفصاحة و  
 البلاغة فاقول لك الفصاحة الى فافاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بالاضاد والاضاد انما  
 سميت بذلك لانها اخصت عن شرط مقلد راو يكونها الفصيحة واظهرته قوله الكائنة  
 إشارة الى ان الظروف اعني في المفرد مستقرو صفة للفصاحة ولذا اقد رعا مله اسما معروفا وليس  
 بناس من دلالة الظروف على تعريف العامل فيه وليس ظرفاً فالمراد الفصاحة لكونها ليست  
 بمعنى المصدر وما قيل ان الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحى هو  
 الخلو فليكن في المفرد ظرفاً لعل متعلقاً بها بذلك الاعتبار وفيه انه ليس ذلك معناها مطلقاً  
 بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه للاختلاف كونه بمعنى الخلو قبل تعلق الظروف به كما لا يخفى  
 وما قال السيد ناقل عن بعض الدباء انه يجوز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى المحصول والكون  
 كما جاز عمل النبأ في قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسور الحراب والمحدث في قوله تعالى  
 وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم الكر من اذ دخلوا عليه ففهم ان المراد من تغفن معنى

فالتنا في وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنا في نحو  
 الهعقعع بالخاء المعجمة في قول امرئ القيس غدا تروى فكنتها تروى الهعقعع ومنه ما دون ذلك نحو  
 مستشتران في قول امرئ القيس غدا تروى أي ذواته جمع غدا وتروى والضمير عائذ إلى الفرع في البيت السابق  
 مستشتران أي مرتفعات ان روى بالكسرة لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشتران

المحصل والمكون ان كان مجزئ والالتصاف به ووفق نفس الامر لم يكن في الفعل والالفاظ اعمال زيد وحلي  
 في الظروف وان كان الفهم منه باعتبار نسبة الالحاد وموصوفة بذلك النسبة اما بدلالة  
 اللفظ بنفسه او بحالها واما باعتبار نفس الامر فقط وكفايته الثاني ممنوعة كما نسبته عليه فيما  
 مر والاول مسلم كما في الايتين حيث ينسب النبأ إلى الخضم والمحدث إلى ضيف ابراهيم بالاضافة  
 لكن الفصاحة خالية عن النسبة لا موصوفة باللفظ ولا بحالها مثل الاضافة فلا وجه لقياس  
 انصاحة الى امثلة المذكورة والله تعالى اعلم فان قيل يلزم على ما فعله الشارح حذف الموصوف  
 مع بعض صلته وهو كما ترى اجيبا عنه بان اسمى الفاعل والمفعول اذ المصروف تابع للمحدث  
 كان اللام فيها حرف تعريف الاسم موصول فلا يلزم حذف الموصوف مع بعض صلته **قوله**  
 اي المستنبط من استقراء اللفظة - اشار به اليك الى انه ليس المراد حقيقة القياس في اللفظة  
 الذي هو الحاق شئ بشئ بجامع بينهما كالحاق الشبيد بالبحر في التثمين بجامع الاسكار والار  
 القياس الذي منسب استقراء اللفظة اي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصافي كقولنا  
 مثلا كلما تحركت الباء والواو والفتح ما قبلها قلبت القاف وانما لم يقل وبمخالفة القياس الصافي بدل  
 قوله وبمخالفة القياس اللغوي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصافي استقراء  
 مفردات اللفظة ثم لما كان ظاهر عبارة المصنف هو هالرفع الإيجاب الكلي وهو غير مرد قال  
 الشارح حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه الاشارة الى ان المعنى على السلب الكلي نقل عن الشارح  
 انه لو اعاد من في قوله والغزبية وبمخالفة القياس كان احسن **قوله** فالتنا في - اي اذا  
 اردت ان تعرف كلاما من التنا في الغزبية وبمخالفة القياس فاقول لك التنا في الا فالتنا في  
 قوله فالفصاحة في المعنى **قوله** يوجب ثقلها في - التثقل بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة  
 وهو مصدر وبتشكيله الحاصل بالمصدر والاول هو المراد **قوله** وعسر النطق - العطس  
 تفسيرى او عطف مسبب على السبب لان التثقل سبب لعسر النطق **قوله** منه ما يوجب التنا في  
 اي من الوصف وصف يوجب التنا في التثقل **قوله** نحو الهعقعع بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها  
 نبت اسود وفي تلمذة الصحاح ان الواو تروى فكنتها تروى الهعقعع بضم العينين المهملتين  
 بينهما هاء وبالحاء المعجمة وقيل انما هي المعجمة بخا ثين محممتين مضمومتين وعينيين  
 مهملتين **قوله** جمع غدا تروى - وهي القصبة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة  
 من مقدم الراس غديرة لا غدا تروى اي تروى فطلعت وفسر الشارح الغدا تروى بذواته  
 وهي جمع ذكيرة ابتدلت الهرة الاولى في الجمع بالواو لاستثقالهم وفتح الف الجمع بين الطرفين  
 في القاموس والذوات الناصية اي موى يشبانى كما في الصحاح وفي الاساس له ذواته  
 وذواته وهي المنسدل من وسط الراس الى الظهر فالغدا تروى اما مطلق الشعر اي شعر راس  
 المرأة كما في المهدب حيث قل الغدا تروى موى سرور او شعر مقدم الراس على ما في الصحاح  
 او الشعر المنسدل من وسط الراس الى الظهر فقول الشارح الضمير راجع الى الفرع  
 لا يناسب الاختلال الاول وانما يناسب الثاني والثالث بل الضمير على هذا الى الجنبية  
 بتأويل الشخص مثلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه والاضافة الدنيا نية وهذا الظاهر على  
 النسخة التي وقع فيها غدا تروى بدل غدا تروى **قوله** في البيت السابق - وهو قوله

الى رغبته واستشير راي ارتفع ينعدك ولا يتعدك الى العلى تمامه فصل العقاص في مثنى ومرسل : اى تغيب  
والعقاص جمع عقصة وهي الخصلة المجمعة من الشعر والمثنى المقبول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذواته  
مشددة على ان لا يجوز ان يشترط وان شعره ينقسم الى عقاص مثنى ومرسل والا لا تغيب في الاخرين والغرض بيان  
كثرة شعرك وزعم بعضهم ان منشاء التثنية في مستشورات توسط المثنى المعجمة

وفزع بزين المتن اسود فاحم : اثبت كقولك الخلة المتشكل - وقبل هذا البيت شعر تصد وتبدى  
عن اسيل وتبقى : بناظره من وحش وحيرة مطلق : وجيد كجيد الريم ليس بقاض : اذا هي لغت  
ولا لمعطل - قوله تصد اى تعرض وتبدى تظهر والاسيل الوجه سهل المحدثين وفيه طول متنا  
وتبقى اى تحفظ بنفسها بناظره اى يبينها حيث لا يقدرا الناظر الى النظر اليها ووجه اسم مضع  
انما خص وحشة اى ظبا ثمة او بقى وحش ذلك الموضع لمحسن عينيه والمفضل ذات الطفل خصها  
لانها تكون احسن عيون ناعند النظر لاولادها عطفاً عليها والمجيد العنق والريم العزال اليبس  
والقاضى المتجاوز قد رده الحمود ولغته اى رغبته والمعلل الخالى عن الخلق والقائم بشئ  
كالنعم واللائث الطويل الكثير الاصول من اث الثبات اى اثابته اى كثر الثبوت والنفق والقوة  
كباسة الفحل وهي فيها منزلة العقود في الكرم والمتعطل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة  
للقنوة والعثكال دكن العثكول بضم العين الشمرخ وهو ما عليه البصر من عيد ان القنوة يقال تعثكل  
القنوة اذا كثر شماريته وقوله وفزع عطف على اسيل او على ناظره قوله الى العلى جمع العليا  
بضم العين والقصر تانيث الا على قوله فصل العقاص استيناف كما نه قيل لم يرتفع ويجعل ان  
يكون غير بعيد خبر ولا حاجة الى العائد لان العقاص هي الغداة فيكون من وضع الظاهر  
موضع المضر قوله وفي الخصلة المجمعة الخ الخصلة بالضم لفظة من شعري اساس  
البلاغة ومجل اللغة ان العقيدة خصلة ياخذها المرءة فتوليها ثم يعقلها حتى يبقى التور  
ها ثم يرسلها والمناسب لما قال الشارح ما قيل انه كانت المرءة تأخذ شيئاً من شعر  
راسها فتجمع في وسط الراس وتشده بحجوط وتجعله مثل الرمانة ليصير فيجعل اوسميه  
غديرة وذات به وعقيدة ثم يستعونه بارطام المثنى والمرسل خلف الظهر ويصير  
المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانة غائماً ومخياً  
لا يظهر قوله يعني ان ذواته مشددة في هذا الشد مفهوم من البيت في الجملة  
من مستشورات خصوصاً اذا قرأ على صيغة المجهول ويفهم ايضا من العقاص لان  
العقيدة شعرات عقاص وهو الخطب الذي يربط به اطراف الثوب والى الشاح  
المجموعة دون الجمعية يشعر بما ذكر قوله والغرض بيان كثرة شعرك - حاصله انه  
ان لم يكن لحقيقة هذا الكلام ههنا وجوداً فالكلام مجاز ومرسل ان كان مستعلاً في  
كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام او تعريض ان كان مستعلاً في حقيقة ملتفة فيه  
الى هذا اللازم وما قيل ان في جمع العقاص واخرا المثنى والمرسل دلالة على كثرة الشعر  
حيث قال ان العقاص مع كثرها كما تغيب مثنى ومرسل واحد بشئ لان  
كثرة شعرات المثنى والمرسل بحيث يستكمل واحد منهما العقاص يستلزم قلة شعرات  
العقاص وكل واحد من العقاص والمثنى والمرسل جزاء للفرع وكثرة اجزاء الكل  
بالنسبة الى جزئه الآخر لا يدين على كثرة اجزاء الكل بالنسبة الى اجزائه او ما يتأمله بل  
يجوز ان يكون جمع العقاص واخرا مقابلية بياناً لاداء الله تعالى اعلم قوله وزعم بعضهم  
لما كان الشارح وصف في الكلمة الخ كما عرفت وزعم الخطابي ان منشاء التثنية في المثنى

التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والتزى المبعج التي هي من المهموسة  
ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الواو المهملة ايضا من اليهودية فيجب ان يكون مستشرق  
الضلعنا في ابل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المحذورة في سبب التثنية في سبب التثنية وان الانتقال من هذا  
الى الاخر كالطرفة والسبب فيهما وان الانتقال من هذا الى الاخر كالشي في القيد لما نجد غير متناظر من القويب المنحرج  
كالجيش والشمع في التزليل الماعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع

خاصة اجتماع الحروف المتضادة الصفات وقال بعضهم ان منشأ الثقل المحل بفصاحة  
الكلمة هو اجتماع الحروف القريبة الخارج وبعضهم قال هو اجتماع الحروف البعيدة الخارج  
وجزم الشارح بان منشأ الثقل ليس بواحد من الامور المذكورة خاصة بل الاولى ان مجال  
الذوق السليم فكل ما عداه ثقيلًا متسرا لنطق فهو متناظر سواء كان من قريب الخارج  
او بعد ها او غيرها من تضاد صفات الحروف المتبادرة في الكلمة بطل ما قالوا في بيان  
الثقل وايد ما جزم به بقول ابن الاثير كما سياتي قوله التي هي من المهموسة الرخوة الى  
المشهور ان الحروف المهموسة ما يضعف اعتمادها على ما خرجها ويجمعها مستثنى  
حصفه اليهودية بخلافها ويجمعها ظل قوربض اذا غزى جند مليح والشديدة  
ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في خرجها ويجمعها ابدك قطبت والرخوة هي بخلافها  
وهي ما عدا الحرف المذكورة وما عدا حروف لبر وعنا هذه الحروف شبي الحروف المعتدلين الشدة  
والرخوة قوله وهو سهو - رد على الخلفائي حاصله انه لو كان منشأ الثقل ما ذكره كان مستشرق ايضا  
ثقل لان الواو المهملة ايضا من اليهودية مع انه غير ثقيل باعترافة فهو رد لكلام من اصله لا لقوله  
ولو قال انما يتوهم واجيب من جانب الخلفائي بأنه لا يلزم من اشتراك الواو والواو صفته اليهودية  
اشمال مستشرق على الثقل المحل لان مجاورة الفاء التي هي من حروف الدلالة وهي حروف رب منزل  
ازالت الثقل الحاصل من وسط اللشين المحجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من  
المهموسة الشديدة والتزى المبعج التي هي من اليهودية وما قيل في الجواب ان مواد هذا القائل ان الثقل ههنا  
انما منشأ من اجتماع هذه الحروف المحذورة اعني اجتماع السين مع التاء والواو الحاكم بذلك هو الذي  
كما يذهب من قوله ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل لان انتقال هذه الحروف الخصوصية فيه ليس بشئ  
لان توصيف هذا القائل الحروف المذكورة ببيان الواو الغوصف حينئذ والله تعالى اعلم قوله  
قال ابن الاثير انما تأني لمما جزم به ورد على القولين الاخيرين قوله ان الانتقال من احد هاتين الى الاخر  
كالطرفة - عطف على قوله بعد الخارج وفي هذا العطف إشارة الى ان الباعث على القول المذكور هو  
الاعتزاز بمن هذا الطرفة قوله لما نجد غير متناظر الى دليل على الخفاء في الناف من المدعى حاصله ان  
قرب مجاز الحروف المجمعة في الكلمة لو كان منشأ للثقل المحل يلزم ان يكون الجيش والشمع متناظر  
او ليس كذلك ولما كان في عدم تناظرهما في مقال مثل بالا مجال فيه للقول بتناظره وقال  
في التزليل الماعهد - قوله ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع - ايضا فتر البعيد الى الضمير  
الراجع الى الخرج لفظية وهذا ادخل اللام فيه ثم هو من قبيل العطف على معوي عامل واحد  
لا على الطولية السابقة لان المعطوف قدم فيه الجح فقط دون في المعطوف عليه كما في قوله ركبت  
زيد في المسجد وفي السوق عمدا وهو شائع شائع والضمير في بخلافه راجع الى غير المتناظر كما يدل عليه

بجلا من علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة من ادخاله من الشفة الى الحلق لما يجد من حين  
غلب وبلغ واحد ملج هذا امر ذوق فكل ما عد الذوق الصغى ثقلا متعسرا النطق فهو متنافر سواء كان من قوت الخارج  
او بعد ها او غير ذلك وهذا الكفى المصنف بالتعبد لم يتبين تحقيقه - وبما سببه تشدق ضبطه فالاول ان يقال ان حال السلاسة  
الذوق وقد سبق الى بعض الادباء اجتماع الحروف المتقاربة المتخرج سبب التشقق الحلق بقصا الكلمة ولانه لا يخرج الكلام المشغل  
على كلمة غير ضمنية عن الضميمة كما لا يخرج الكلام المشغل على كلمة غير عربية كنه عربي ما لا يخرج سورة فيها امر العهد من  
القضاويك بعضهم بان استقاء الجزاء بقصا الكلمة لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط

وله كمال لانه متنافر فهو دليل آخر على الجزاء الثاني من المدعى حاصلا ان قرب مجازي الحروف المجتمعة  
لو كان علته للتشقق الحلق لكان بعد ها ابعد عنه فيلزم ان لا يكون ملج متنافرا لكنه متنافر في قوله  
بجلا من علم - دليل على الجزاء الاول من المدعى وانما ورد الدليل الثاني على الجزاء الثاني من المدعى بتوضيحه  
وتوطيته الى دفع وجهان يقال من جانب القائل بان قرب مجازي الحروف المجتمعة في الكلمة مشتمل في الجملة  
للتشقق الحلق فبعد ها وان كان ابعد عن التشقق لكن اذا وجد ملج بعد ها ما يصعب التلفظ كما في ملج فان  
فيه ادخال من الشفة الى الحلق وهو اصعب تصيرا لكلمة المشقلة عليها متنافرة ومن جانب القائل يكون  
بعد الخارج مشتملا للتشقق بان بعد ها مشتمل للتشقق لكن اذا وجد معه ما يسهل التلفظ كما في علم فان فيه  
اخراجه من الحلق الى الشفة وهو ليس من الادخال تكون الكلمة المشقلة عليه غير متنافرة واما لفظا  
الى التوهيم بقوله وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ليس متنافرا مع عدم تنافر علم  
بسبب ان الاخراج الى الشفة له ما يجد من حسن غلب الى الحاصل ظاهر قوله سواء كان  
من قرب الخارج - اى سواء كان التشقق الموجب لتعسر النطق ناشيا من قرب الخارج او بعد ها او غير  
ذلك من تضاد الحروف المتجاورة في الكلمة قوله وهذا الكفى المصنف رحمه الله تعالى - اى لعدم  
تعيين السبب الموجب للتشقق الحلق وعدم ما يضبطه الكفى الى قوله وقد سبق الى بعض الادباء ان  
وهو مولانا تاركن الزورنى ولما كان يريد عليه انه يلزم ان يكون امر العهد ونسبته غير فصيح ويلزم  
منه ان يكون السورة المشقلة عليها غير ضمنية دفعه بقوله الا انه لا يخرج الكلام المشقلة  
قوله وايدى بعضهم - اى ما قاله مؤركن الدين من عدم خروج الكلام المشغل على كلمة غير  
ضمنية عن الفصاحة قوله كفصاحة - الكلمة النظا هراءه مثال لوصف الجزء قوله لا يوجب  
انتفاء الكل - هذا هو الموجود في اكثر النسخ المتبعة وفي بعضها وصف الكل وظن ان الوجه في  
تعدد النسخ ان النسخة التي وقعت في نظر الشارح من كلام المؤيد لم يوجد فيها لفظ وصف وظاهر  
هذا النسخة وان كان غلط لانه ان كان المراد بالكل في كلام المؤيد الكلام فسلم ان فصاحة الكلمة  
وصفها لمجرته وانتفاء وصف الجزء وهو فصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء الكل وهو الكلام لكن  
الكلام لا يكون حينئذ تأييدا بل لا يكاد ان يكون مفيدا وان كان المراد بفصاحة الكلام فلا يلزم ان  
فصاحة الكلمة وصف مجزئها بل هي جزء من مفهوم فصاحة الكلام لكن الشارح نقل كلام المؤيد كما جرت  
نقله قال اصلا كلامه عند حضور بعض التلامذة انه على حذف المضاف اى وصف الكل من نظر  
الى اصل النسخة الشرح المكتوبه بين الشارح نقله لكن الكى بحذف لفظ وصف كما هو في اكثر  
النسخ ومن نظر الى الاصلاح ذكر لفظ الوصف مضافا الى الكل كما هو في بعض النسخ والشارح رد  
على المؤيد بطريق التردد حاصله انه كان مولدا ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف  
الكل سواء قلنا بتقدير المضاف او بسقوط لفظ الوصف عن قلم الشارح لكلام المؤيد مع كونه

فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فإسناد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي العظم والاسلوب ولو سلم فباختار الاعمال الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي

موجود في كلامه فهو باطل لان الظاهر ان الكل على هذا هو الكلام كما ان الجزء أي الكلمة فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام وما قال المؤيد ان انتقل وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل فهو فيها اذ لم يكن وصف الجزء مأخوذاً في وصف الكل والى هذا اشار بقوله وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمة الجزئية وان كان مراد المؤيد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل من غير ان يقال بتقدير المضاعف او بسقوط حرف قلم التاسع فماده لا بكل اما الكلام او فصاحته الكلام الاول بعيد من ان يراد لنا المتنازع فيها بينهم ليس هو انتفاء الكلام بانتفاء فصاحة الكلمة بل المتنازع فيه انما هو انتفاء فصاحة الكلام بانتفاء فصاحة الكلمة فتعين الثاني وصلى ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكن فصاحة الكلمة ليس بوصف جزء فصاحة الكلام بل هو جزء من مفهومها واليه اشار بقوله فصاحة الكلمة جزء من هذا ما حصل لي والله تعالى اعلم بمواد عبادة وقال الفاضل الملا هورى في توجيه كلام المؤيد على التسمية المعبرية ان قوله لفصاحة - الكلمة مثال للجزء والكل عبادة من فصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخوص عن التباين فيها عن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لجواز ان تكون الكلمة فصيحة مع التنازع في مادة كلمة اخرى او لاقتضاء المقام كما سيجي في كلام الشارح عن قريب من قوله قد يعرض للاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى وهو يبدئ ويبيد ان يبدئ من باب الافعال غير مستعمل الا ان صار ضيحا بقرع مع بعيد وانما قلنا ان الخوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبادة عن امر وجودي والخلوص المذكور لا زام له وحيد يندفع بحث الشارح لان فصاحة الكلمة وان كان جزءاً من فصاحة الكلام لكن للنفي فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا نفسها انتهى وهذا توجيه في غاية المحسن لكنه يخالف لما نقل به هذا القائل وهو مولا تارك الدين الزوز في فان كلامه الصحيح في خلاف ما جادلناه فانه قال انجز السورة من القرآن لا يوقف على فصاحة جميع الكلمات بل على فصاحة الأكثر بحيث يكون غير النقص مغوراً فيه مستورا على الذائقة بفصاحة الأكثر كما تستر الخلاوة الشديدة في الخلاوة الشديدة فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما ان الكلام العربي ان كان قوله كما تستر الخلاوة الشديدة في العربية ان الكلمة لم يعرض لها فصاحة وانما استتريت وكذا قياسه على الكلام العربي فيفيد ذلك ايضا لاجابة الى فصاحة الأكثر فيما جادلناه الفاضل المذكور بل التناصب بين يدي ويبيد كاف فقامل وقيل الموجود في اكثر النسخ المعبرية لا يوجب انتفاء الكل بغير لفظ الوصف ولا يخفى ان جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء كما يفهم من ظاهر الكلام بحيث لا ينبغي ان يغفل عن فساد ذلك ولذا قالوا المتنى على حذف المضاف اى وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه يشكك حينئذ ما ذكره في الرد عليه من ان فصاحة الكلمة انما هي وصف للكلمة فيقتضى انه جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام ونساده لا يخفى وايضا مقتضى تقدير المضاف ان المؤيد قائل بان الكل الكلام والجزء كلمة ومقتضى قوله في الرد عليه لا وصف لجزئها ان المؤيد قائل بان الكل فصاحة الكلام والجزء كلمة ويكن ان يقال يحصل الود ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فليكن من انتفاء لادى في انتفاء



ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصحة  
فان هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه  
يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتغال القرآن على كلام غير  
فصيح بل على كلمة غير فصحة مما يتولد من نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون  
علوا كبيرا والغرابية كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى

لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام واما ادعيت انما يتم على هذا التقدير انتم لا تقولون به و  
ليس صحة كلام الشاعر في الرد عليهم موافقة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزءها حتى  
يفسك كل انتهى ما قيل وفيه بحث اما اوله فلان مقصود الشارح رد الزعم والتأييد كليهما وذلك صحيح  
بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كون معلوما مما سبق في رد الزعم حيث قال لان  
فصاحة الكلمات مأخوذة من الهم وقد تقدم قوله لا وصف لجزءها رد للتأييد فلا بد من كون التأييد قائلا  
فان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزءها واما ثانيا فلان تمامية  
ما ادعى الزاعم انما يتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام فكان الواجب ان  
يقول لا انها غير معتبرة في فصاحة الكلام وليست موافقة على كونها وصفا لجزءها فلا يصح قوله لان  
فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيت وقيل الضيفين قوله لجزءها طابع الى الكلام  
بما يدل على الجمل والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يدخل لهما في موصوفيه الكلام بالفصاحة وفيه  
انه تعرض لهما يعني وترك لما يعني لان محل الجواب هو قوله بحيث لا يدخل الهم فكان من التعرض  
لما يعني ان يقال فصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل في موصوفيه الكلام بالفصاحة  
واما كونها وصف للجزء او لا فلا يدخله في اثبات مدعى الزاعم فلا وجه للتعرض لتفنيه وانما قلنا ان محل  
الجواب هو بقوله بحيث لا يدخل الهم لان تفنيه في نفسه باطل اذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام والبعض  
المراد بهد الكلام الا غير التأييد كما عرفت وعلى هذا الجواب يكون رد الزعم مع تقدم رد تأييد  
له تعرض لهما يعني وترك لما يعني وهو رد التأييد والله تعالى اعلم قوله لانه ممنوع حاصله انما لا تسلم  
وقوع مفرد غير عرب في القرآن وما يتوهم من ان الاستعبر في فارسي والقسطاس رد على  
والمشكاة هندی مع وقوعهما في القرآن فيجوز ان يكون من قبح اللغتين كالصابون والسنور و  
لما كان هذا محال لما قال به محفل الصحابة والتابعين من وقوع العجبي في القرآن ولما اتفق  
عليه النحاة من وقوع العجمة في ابراهيم ونوح باذرائي تسليم الوقوع بقوله وكو سلمه  
واشار الى ان عدم خروج الكلام المشكل على كلمة غير عربية عن العربية ممنوع والى ان معنى  
قوله تعالى نفا انزلنا قرانا عربيا ليس انه عربي الانفاظ لانه لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم  
والا سلب شئ تنزل وسلم ان معنى الآية انه عربي المتن لا النظم والاسلوب فقط لكن اعني  
انه معمول على التغليب اي باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كحقيقة  
بما هو صفة الغلب اجزاء واليه اشار بقوله مولود يشترط في الكلام العربي المراد حاصله الفرق  
بينها لان فصاحة الكلمات كلها شروط في فصاحة الكلام دون عربيتها فان عربيتها فلا يلزم من جواز  
انصافه كذا انك بالفصاحة بذلك الاعتبار ثم لما كان لقائل ان يقول انما اشترطوا فصاحة  
الكلمات في فصاحة الكلام القصير واما اشترطوا فصاحتها في فصاحة عدّة من افراد الكلام  
صمّا باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابتة او يقول ان المراد بفصاحة الكلمة المأخوذة  
في فصاحة الكلام اعم من ان تكون حقيقة او حكما بان يكون غير الفصحة مستورة على الزائفة  
لكثرة الكلمة الفصحة كما يستتر المحلوات الشديدة المراد من الضعيفة فلا يخرج السورة عن الفصاحة

ولما نوسنة الاستعمال منه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة  
المبسوطة كتشكا كأتد وافر نقوا في قول عيسى بن عمر النخعي حين سقط من الحمار واجتمع  
الناس عليه ما لكم تكأ كأتد على تكأ كؤكؤ على ذى جنة وافر نقوا عفى اى اجتمعتم تنحوا عفى  
كذا ذكوه الجوهري في الصحاح وذكر جابر الله في الفائق انه قال المحاذير مرادها علقة ببعض  
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامهم

فيها لم اعهد عن الفصاحة تنزل وقال وعلى تقدير التسليم الخ حاصله انه لو سلم انه لا يخرج  
الكلام الطويل كالسورة المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة لكن الكلام الطويل مشتمل على  
الكلام القصير قليل الكفاة هو بلا شئ من المذكور خارج عنها باعتبار ان التقابل فيلزم عليه  
كونه ضرورة مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتغال القراء ان كان هو لازم للقول المذكور  
مما يفوق الى نسبة الجمل الى اى يدهم نسبة الجمل او العجز لانه يتوهم انه تعالى ان كان عالما  
بعد فصاحة ما أتى به ولم يقدري الى ايراد الفصيح يدل له لزوم العجز وان لم يعلم او علم وقد  
على ايراد الفصيح لكنه لم يورد ذلك في الجمل في الاول والسفحة في الثاني وهو نتيجة للجمل  
فيلزم الجمل في التقديرين وبطلان اللازم ينبئ عن بطلان المزوم وما احاب به التوفيق  
وقال انا مختار الشق الثالث ومنع لزوم السفحة بخلاف ان يختار غير الفصيح لحكمة خفية  
لا يطلع عليها فليس بدافع للتوهم كما لا يخفى واستحسنه كما وقع عن الشارح حين عرضه التوفيق  
عليه غير مستحسن اما ما احاب به العصام من انه يجوز ان يكون اشتغال القرآن على غير  
الفصيح لعجز الصديقين فهم الفصيح مع بطلانه لان الفصاحة كما مر عبارة عن كون اللفظ جاريا على  
اسنمة العرب القوياء ونحوه العجز عن فهم معنى الفصيح غير ممكن لا يكون افعالهم المذكور  
ايضا بل هو كما كان فتأمل والله تعالى اعلم قوله غير ظاهرة الدلالة على المعنى - تفسير  
للوهمية كما سيصريح به الشارح وكلمة غير يعنى لا ولهذا انشأ ظاهرة وهذا ظاهر المعنى  
وعدم ان استعمال الخليلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب المتخلص من سكان البوادي لا  
بالنظر الى المولدين وانظروا ان كل واحد منهما مستلزم للاخر فمقصود الشارح من ذكرها  
نصب العللتين كما في قوله تعالى غير المضروب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان المعنى يتعلق  
بكل واحد من المعطوفين لا بالتجميع من حيث هو على الغريبة واعاد المعنى المستفاد من غير قوله  
ولما نوسنة الاستعمال - فبدل على استقلال كل واحد من العللتين في كونه على الغريبة والمواد المعنى  
في قوله غير ظاهرة الدلالة على المعنى الموضوع له لا المعنى المراد فلا يرد المشابهة للجمل  
والمشكل لان كل واحد منهما غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لا على المعنى الموضوع فظهر  
دلالته عليه ثم الجمل ما لا يظهر المراد به الا ببينان من قبل التشابه والتشابه ما لا يعنى  
الجمل عليه مع وحدة معناه والمشكل ما احتل المعاني ثم لما كانت الغريبة على سبعين مصداقا  
ما يكون في الجوامد والمعاد ربما عتذر ذاتها وفي المشتقات باعتبار موادها ويكنى في معرفة  
معناها تتبع كتب اللغة المبسوطة وثانيها ما يقع في المشتقات فقط باعتبار هيئاتها ولا يكفي التبع  
المذكور في معرفة المعنى منه بل يحتاج في معرفة المعنى الى ان يخرج له وجه بعيد وجهه الا  
مخالف في التفسير ان اللفظ يدل بجموده على المعنى فعدم ظهور الدلالة اما باعتبار جموده  
فيحتاج الى التنقيح او باعتبار هيئته فيحتاج الى التنقيح والمصنف ذكر القسم الاول مثل الثاني

ويؤذون في اذنه فافلت من بين ايديكم فقال ما لكم نكأ كما نكأ على كاتكا كاؤن  
على ذي جنة افلحقوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانهم يتكلم بالهندیة  
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحلجا  
مزججا - اي مدققا مطولا و فاحما اي شعرا اسود كالفحم وموسنا  
اي انفا مسرجا اي كالسيف السري - يحي في الدقاقة والاسواء

بقوله نحو مسرجا الي ولم يبين ما هو يحتاج اليه في معرفة معنى الغريب بهذا النوع من الزيادة  
بحيث يعلم منه ما يحتاج اليه في معرفة معنى الجميع الا فراد الغريب بهذا المعنى وان اشار  
الى الطرفين الجزى في مثال الجزى قال السارد تنبيها لما فاة من المصنف وهو القسم الادل  
من الغريب و اشار اليه بقوله ضمنها يحتاج في معرفة الى ان يفكر في ديان ما يحتاج

اليه في معرفة معنى الغريب بالمعنى الثاني وقد صرح به بقوله ومنه ما يحتاج ان يخرج له وجه  
اي من المناسبة قوله اي اجمعتم - تفسير نكأ كما نكأ قوله تنوعت - تفسير لا فتعوعت

قوله على ذي جنة - الجنة المجنون كقوله تعالى ٣١ به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى  
من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وبعض الروايات ذى حية فعلى هذا

يكون المعنى اجمعتم على من لدفته حية قوله هاجت به مرة - في الصحاح هاج الشئ  
يحمي هيجا اي ثاروه هاجه غيره بتعدى ولا يتعدى فالظرف على تقدير عدم تعدية اما

نحو والبا والتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وعلى تقدير تعدية الباء  
زا تد في المفعول والمراد يجهان المرة كونه مفعلي تعبيراً عن المسبب بالسبب قوله فوجب عليه

الوثب بالظلمة وقد يتبعني بنضمين معنى الاجتماع اي وثب مجتمعين عليه قوم قوله  
يصرون ابها - ليزيل عنه ذلك قوله و يودون - اي يصيرون في اذنه لتزول عنه

جنة هذا اذا كان له حركتة او تنفس او ليعلم انه حي او ميت هذا اذا لم يكن له حركتة او تنفس  
قوله فافلت من الافلاك وهو الخروج قوله ومقلة وحلجا اي منصوب عطف على واخجا

في البيت السابق وهو ازمان البدت و اضمها ملجأ اغر برأ قاطرا برباجية و بدد و مقلة وحلجا  
مزججا و فاحما و موسنا مسرجا - ازمان اسم امرأة والفعل يتلعد ما بين الننا والرباجية

والاخر الابيض والبريق اللعاف والطرف العين والابرج بين البرج والقروك وهو عظم العين  
وهسته من باطن المقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحديث قوله اعد قفا مطولا

تفسيره مزججا وهو موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزجج الاستقواس ايضا  
و دما يؤيد ذلك بما قال حسان ابن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عيينين و حجابين

من تحت حجاب الزجج كشق النون في خط كاتب - فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة  
انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وانت خبير بان هذا التأكيد انما يتم اذا جعل كشق النون

صفة كاشفة لا مقيد الزجج ولا صفة الحجاب وبالجملة قوله فان التشبيه بكشف النون انما يحسن  
باعتبار معنى الاستقواس من ان اعتبارا في الحجاب كاف ولا حاجة الى اعتبارا في الزجج

كما لا يخفى و قال ابن الاثير الزجج امدد المحاجبين مع وفور شعرها قوله كالسيف السريحي -  
بيان لحاصل المعنى و اشارة الى التخرج الجزى في المثال الجزى تفصيل المقام انه لا شك في

قراءة مسرجا لانه اسم مفعول مشتق ولا بد للمشتق من اصل يرجع اليه بالاشتقاق وهو هنا

والسراج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق  
والمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكساي حسن  
وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لان  
انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدا من السراج

التسريح ولم يوجد في كتب اللغة وانما وجد من هذه المادة سريحي وسراج ولا يصح استعارة  
السراج منها كما لا يخفى ولا يصح حمل هذه الكلمة على الخطاء لو قبحها في كلام عربي عارف باللغة  
فاهتم الى تحريكها على وجه تسليم من الخطاء وان كان بعيدا فاختلوا في تحريكها وحاصل ما اشار اليه  
المصنف ان فعل مشددا قد يجيء بالنسبة الى الشيء اصله نحو تمتهه اي سبته الى تهيم وكذا  
كومتهم وفسقته فسر سرج بمعنى منسوب الى السريحي او السراج اي بالمسابقة هذا هو التخريج  
ودرجه بعد ان ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه كما لا يخفى وقد يقال في تحريكه ان فعل قد  
يجيء بمعنى صيرورة فاعله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو  
عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله كورق الشجر اي صار ذورا  
ففسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريحي او السراج وعلى الثاني الصائر سريحي او سراجا  
على معنى التشبيه امثل السريحي او السراج وعلى الثالث الصائر اسراج وهذا المختص بالتخريج  
الثاني ويرد على الوجه الثالث انه ينبغي ان يكون العبارة في مسرجا على صيغة اسم الفاعل  
لان سرج على هذه الوجهة الثلاثة لازمة لا يثبت منه اسم مفعول ويمكن ان يقال ان  
سرج كما يجيء لازما يجيء متعديا وحال ناسبا فاعله كمال فاعله في الاول فسرج على الوجه  
الاول بمعنى الصير المفعول كالسريحي او السراج وعلى الثاني المصير المفعول سريحي او سراجا  
على معنى التشبيه وادعاء الاتحاد وعلى الثالث المصير المفعول اسراج فتفكروا ما قيل في  
المجواب ان مسرجا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ففيه انه اذا الميمي صيغة اسم  
المفعول كيف يجيء المصير منه على وزن لان هذا الصيغة ليست صيغة مصدر بل  
هي صيغة اسم المفعول واذا لم يثبت هذا الصيغة لاسم المفعول بل مدلولها دائما  
المصدر كيف جاء المصدر عليها تامل ويمكن ان يقال ان يجيء مصدر ميمي على وزن صيغة  
اسم المفعول ليقو قف على ان يجيء صيغة اسم المفعول من تلك المادة التي يجيء المصير  
منها بل يكفي فيه ان يكون على وزن في الجملة تامل وما قيل انه يجوز ان يكون هذا وجه  
البعد ليس بشئ لانه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيدا تامل والله تعالى اعلم **قوله**  
وهذا قريب من الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله في البريق والمعان والمقصود منه ترجيح  
التخريج الثاني ما صله ان المعنى الثاني قريب من استعمال سرج بمعنى حسن كما هو مقصود  
الشاعر من التشبيه لان البريق والمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء  
فانه قد يوجه وقد لا يوجه وانما قال قريب لان الحسن في سرج من السراج لان البريق  
والمعان وفي سرج بمعنى حسن معنى وضعي وان معنى قوله وهذا قريب الزان اخذ  
المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بوجود نظيره في الاخذ من  
السراج في كلامهم فيكون سراجا ايضا غريبا وحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشاعر وانما

على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة  
 واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اى حسنة وجهه  
 ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما تفهم من كتبهم كون  
 الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى

لم يجعله اسم مفعول منه الا لان سرج ايضا من الغريب فلا حاجة الى القول بانهم لم يعتدوا على  
 هذا الاستعمال لان اخذ كامن لا يخرج عن الغرابة وفيه ان قوله سرج وجهه اى حسين  
 باى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا فلا يكون مأخوذا من السراج مستعلا في  
 الحسن واما قلنا انه يدل على كونه اى اذا لم يكن تخريج المثالي على معنى انه كالسراج **قوله**  
 واما لم يجعل اسم مفعول منه - حاصله ان سرج بمعنى حسن لما كان مستعلا في كلامهم  
 فلم لا يجعل مسرجا مشتقا منه من غير حاجة الى التخرج البعيد على الوجهين ثم اننا نظروا  
 كلام المشايخ اختلفوا في حاصل ما اجاب به اشارنا فقال بعضهم انه اجوبة ثلاث اشارة الى اللفظ  
**بقوله** لا احتمال انهم لم يعتدوا به الى الثاني **بقوله** وان يكون هذا هو كل الى الثالث  
**بقوله** على انه لا يبعد ان يقال ان حاصل الاول ان الحكم بغيره مسرجا مما وقع عن لم يطبع  
 على استعمال سرج بمعنى حسن ولا يبعد في ان يكون اللفظ الواحد غير يباعده عن لم يبعد في الاستعمال  
 وسالها عن الغرابة عند من وجد ذلك لان الحكم بكونه ما فوس الاستعمال يكون سالما وبعده لم يكون  
 غريبا انما يكون للوجدان اولدعه فلا يرد ما قيل ان الحكم بالغرابة بلا اطلاع على حقيقة الحال  
 لا يحسن لانه لا طريق الى عدم وجوده في الاستعمال الا عدم الوجدان وقد حصل الحكم بغيره  
 على ذلك ليس على الاطلاق بل بالنسبة لغيرنا جدي فافهم وحاصل الثاني انه يحتمل ان يكون سرج  
 مما احده المولدون واخذوا من السراج على احد التوجيهين واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن  
 واقفا استعمال العرب الغرابة فوقع كونه غريبا بالمعنى الثاني كيف يخرج مسرجا من الغرابة يجعله  
 اسم مفعوله منه وايضا كيف يمكن جعل مسرجا وهو واقع في كلام ابن السكيت الذي هو من شعراء  
 قد ماء العرب اسم مفعول منه لانه على هذا يلزم اخذ المتقدم من المتأخر وهو كما ترى وحاصل  
 الثالث ان سرج الله وجهه بمعنى حسنة ويحجه غريب بالمعنى الاول من الغرابة لعدم شهرته  
 بهذا المعنى فيجعل مسرجا اسم مفعول منه لا يكون سالما من الغرابة فتأمل وادله تعالى اعلم  
 وقال بعضهم انه جازا بين اشارة الى الاول **بقوله** لا احتمال انه لم يعتدوا به واما **قوله**  
 وان يكون هذا هو كل - مستشهدا ان في موقع التعليل للقول المذكور والى الثاني اشار  
**بقوله** ولا يبعد ان يقال ان حاصل الاول انهم لم يعتدوا على استعمال سرج بمعنى حسن  
 ويخرج في الكلام العرب الغرابة كونه مولدا ومستشهدا من السراج فلم يعتبروه لانه انما يعتبر  
 اللغات الاصلية لا المولدات ويؤيد هذا ما وقع في بعض النسخ لا احتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل  
 الثاني انه لا يبعد ان يكون سرج الله وجهه من الغرابة بالمعنى الثاني اعني مما يكون فهم المعنى  
 منه يحتاج الى التخرج البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرجا منه عدم  
 كونه مما يحتاج الى التخرج الوجه البعيد **قوله** واما صاحب مجمل اللغة الا ما عطف على **قوله**  
 واما لم يجعل اسم مفعول - الا حاصل ان الا عطف على الاحتياج الى الاجوبة انما يكون عند  
 من يقول بغيره مسرجا واما من يقل بكصاحب مجمل اللغة فلا واما استيفان او دلغ

بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفذ الطبع عنه  
وهي في مقابلة العذبة فالغريبة يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن  
تفسيرها بالوحشية بل بالوحشية قيداً اكد لفصاحة المفرد وان اريد  
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغريبة بهذا المعنى يحل بالفصاحة

اعراض مقدر يرد على قوله وان يكون هذا اصولاً والى على قوله على انه لا يبعد ان يقال ان  
ما حصل الا اعتراض على الاول ان القول يكون سرج بمعنى حسن مولد ومستحق ثامن السراج  
لا يكاد يصح لان صاحب الجمل اللغة قال سرج وجهه اى حسنه وبجبهه فوجوده فيه بيان القول  
بكونه مولداً ومستحقاً وعلى الثاني ان جعله بمعنى حسن وبهج من غير اشارة الى التخرج ينافي  
كونه غريباً بالمعنى الثاني وحاصل الذي ان لا اعتد بهما في الجمل اللغة لان ما اوردته مشاهد على هذا  
المعنى هو هذا المصريح فيكون في الاستدلال ينافي في الجمل اللغة نوع مصادرة على المطلوب والله تعالى اعلم  
قوله لا يقال الغريبة كما تفهم الى الكاف ههنا للتقيد اى الغريبة بقيد كونها مفهومة من كتبهم  
كما في قوله تعالى واذكروا الله كما هذه اى اذكروا الله جارياً على الوجه الذى ارشدكم اليه لا  
التشبيه ويمكن ان تكون للتعليل اى الغريبة كون الكلمة الى لانه مفهوم من كتب اللغة وحاصل الا  
اعتراض ان تفسير الغريبة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لانها عبارة عن كون الكلمة غير مشهورة  
الاستعمال والوحشية اما عبارة عما هو المشهور فيها بينهم وهو كون الكلمة مشتملة على تركيب  
يتنفذ الطبع والذوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان ويجوز الابتداء عن التنازع عنه  
فيلزم التعريف بالباين مفهومه ما لا يضره ما اشار الى الاول بقوله وهي في مقابلتنا  
دعى بحسب دون قوم اى الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال في مقابلتنا الكلمة المعتادة المشهورة  
والشهرة انما تكون بالنسبة الى دون قوم بخلاف الوحشية بالمعنى المذكور لانها بالتطويع على كل من له  
ذوق سليم فيكون مفهومها متبايناً وأشار الى الثاني بقوله وهي في مقابلة العذبة فالغريبة  
يجوز الى اى الكلمة المشتملة على تركيب في مقابلة العذبة فيجوز ان تكون الغريبة عذبة كما انه يجوز  
ان تكون كويحة فيكون الغريبة اعم من الوحشية بالمعنى المذكور فانه مختصة بالكويحة واما ان تكون  
عبارة اى واما ان تكون الوحشية عبارة عن غيره فكذلك فلا بد من بيانه وفعل الاصطلاح عليه مع انه  
لوسين والاقيل ان الغير هو الذى يستفاد من قول السائح في تفسير الوحشية الواقعة  
في تفسير الغريبة وهو قوله غير ظاهرة دلالة على المعنى ولا ما نؤسسه الاستعمال في الا  
غماض عن المطالبة بنقل الاصطلاح لانسلم ان الغريبة المفردة بالوحشية بالمعنى المذكور  
يحل بالفصاحة والا لان غريب القرآن والحديث غير خفيص قوله فلا يحسن تفسيرها الى  
اى الغريب بالوحشية للمباينة مفهومها وكونها اخص صدقاً فكذا اتعريف الغريبة بكون الكلمة  
وحشية لما ذكر قوله بل الوحشية قيد زائد اى تأكيد لها سبق من عدم حسن التفسير  
المذكور الا ان سببه فيما سبق كون المضطر والكسر اخص صدقاً من المفرد بالفتح وما ثانياً  
منه مفهومه في هذا الوجه كون الوحشية زائداً وخارجاً عن الغريبة لا عينها ولا دالاً خلا  
فيها وليس معنى الزائد المستغنى عنه كما قال به العصام وبين وجهه بان ما يخرج به يخرج  
بالتناظر لانك قد عرفت ما به يتناظر الوحشية عن التناظر فتذكر قوله لفصاحة المفرد  
متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية بالمعنى المذكور قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلباً وانك

لأننا نقول هذا أيضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحش منسوب الى  
الوحش الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها  
والوحش قسمان غريب حسن وغريب قبيح والغريب الحسن هو الذي لا يعاب  
استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل بشر نبث واشميت واقطر

على الغرابة أي ليس عندها ولا دخل فيها فلا يحسن تفسيرها به لأن الأنسب لتعريف المفهوم  
الاصطلاحيية الحد الاسمي تاما لا ناقصا وليس مراد الشارح أنه ينبغي أن يزداد في تعريف فصاحة  
المفرد قيد أو هو المخلص عن الوحشية حتى يرد أن المخلص عن الغرابة وهو عام يستلزم المخلص  
عن الخاص وما قيل أن دلالة المخلص عن الغرابة على المخلص عن الوحشية التزامية وهي  
مجردة في التعريفات فذكر المخلص عنها لا يفي عن ذكر المخلص عنها بل لابد من ذكره  
كما أن المخلص عن الغرابة يستلزم المخلص عن التناقض والمخالفة مع أنه لم يكتف بالمخلص  
عنها بل تعرض المخلص عنها أيضا فندفع بأن الاستلزام إذا كان بينا كما استلزم المخلص عن  
الغرابة المخلص عن الوحشية بالمعنى المذكور لا شك في صحة التعريف حينئذ ولا سيما عند  
الاداء بخلاف استلزام المخلص عن الغرابة للمخلص عن التناقض والمخالفة لعدم ظهوره  
مثله فافتراض قوله لا تناقض هذا أيضا أي كون المراد بالوحشية غير ما ذكرنا من إطلاقهم  
الغرابة عليه وحاصله أنه ليس المراد بالوحش الواقع تفسير الغرابة ما هو المشهور فيها  
بينهم حتى يرد ما يرد المراد به غيره وهو ما بين الشارح بقوله فيما سبق الغرابة كين الكلمة  
وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا ما فوسمة الاستعمال كما يقع عنه عبارة الشارح  
فيما سبقت حيث قال وقد لنا غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا ما فوسمة الاستعمال تفسير  
للوحيية - واثبت إطلاقهم الوحشية على النير بقوله حيث قالوا الوحش منسوب الى الوحش  
الذي يسكن القفار أي ويستفاد من ضعف اللفاظ بقوله التي لم يونس استعمالها -  
أن استعارة الوحش لتلك اللفاظ بملاحظة تلك الحيثية لأن التعليق بالوصف وما في حكمه  
مشعور بالعلية فيتم المقصود ثم اثبت إطلاق الغرابة على الوحش بقوله والوحش قسمان  
غريب حسن وغريب قبيح أي يتحقق التصديق بين التفسير والمفسر فهو عطف على مقول  
قالا ثم أعلم أن مورد القسمة في قوله والوحش قسمان ليس الوحش بالمعنى الذي ذكره الشارح  
وهو غير ظاهر المعنى ولا ما فوسمة الاستعمال ولا الوحش بالمعنى الذي ذكره المحقق لأن  
كلا من هذا ابن المعنيين محل الفصاحة مع أن أحد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب  
الحسن بل المقسم ههنا أعم منهما ولذا أتى بالاسم الظاهر قال والوحش قسمان  
ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم أن مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى  
الاعم ما يكون غير ظاهرا هو المعنى ولا ما فوسمة الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الاعراب  
المخلص سكان البادية أو بالنظر الى غيرهم وهو اعم مما ذكره الشارح لأن المعنى الذي  
ذكره حكيم بأنه محل الفصاحة هو أن يكون غير ظاهرا هو المعنى ولا ما فوسمة الاستعمال  
بالنظر الى الاعراب المخلص لأن العبارة حال الكلمة فيما بينهم ثم حذف المعنى اعم غير محل  
الفصاحة على إطلاقه بل المحل منه قسمان تفصيل المقام بين اللفاظ أقسام ههنا ما هي

وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب  
القبيل يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشى الغليظ وهو ان يكون مع كونه  
غريب الاستعمال ثقيل على السمع كرها على الذوق ويسمى المتوغر ايضا وذاك مثل  
جحيش للفريد واطراخ الامر وجففت وامثال ذلك وقولنا غير  
ظاهرة المعنى ولا ما نوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا

مستعمل مطلقا كالاربع والاسماء فلا يعاب استعماله اصلا لا عند العرب ولا عند غيرهم ومنها ما هي  
مستعملة في العرب العرايا وغير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم وهو  
الحسن ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة عند العرب سواء كانت مستعملة  
عند غيرهم كدود و زرو وصباح على قول من قال ان سرج الله وجهه بمعنى حسنه وبوجهه مستعمل  
عند المولدين من غير حلالة الى الخرج او غير مستعملة عند غيرهم ايضا وهذا القسمان هما المخلان  
بالفصاحة وان كان الاول لا يعاب استعماله عند غير العرب والعرايا والقسم الثاني منهما يعاب  
استعماله عند الكل فمنه ما هو كره على الذوق والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كظلمة  
واخر نقعوا الى ما ذكرنا في التفصيل اشار لشارح رحمه الله تعالى بقوله والغريب الحسن هو  
الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم - فانه يتخل الى هذه الاقسام

عندنا مثل فتامل شر لما كان احد القسمين من الغريب الذي يعاب استعماله عند الكل وهو  
ما لا يكون مكروها مذكورا في سابق وكان المقصود بالبيان اطلاق الغريب والوحشى على ما ياب استعماله  
عند احد الفريقين وما يعاب عند الكل وقد ظهر كل منهما ما ذكره الشارح لانه ليس في كل واحد منهما  
قيد رائد على ما يفهم من كلامه وهو عدا كونه مستعملا عند احد الفريقين او كليهما وبقي منه احد  
القسمين فما هو غير مستعمل عند الكل فانه لا بد فيه من قيد رائد على ما ذكره فتبينه بقوله  
والغريب القبيح يعاب استعماله لانه ثمة بين علامته ظاهرة يعرف بها ما يعاب استعماله على الكل مع قطع  
النظر عن خصوصية احد القسمين بقوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيل لانه عند  
العرب العرايا يعرف في كل احد سهولة ما يعاب استعماله على الكل فيظهر ما هو المقصود بالبيان من  
اطلاق الوحشى والغريب على ما هو غير ما نوس الاستعمال عند الكل او عند احد الفريقين ويتم وان كان  
الذي يتحقق فيه هذه العلامة هو القسم الذي يقي من القسمين بخصوصه وليس مقصود الشارح ان  
الغريب القبيح انا هو الذي يعاب استعماله على الكل ولا يكون مستعملا عندهم جميعا لان الغريب القبيح  
المحل بالفصاحة ما هو الغريب عند العرب العرايا سواء كان غريبا عند غيرهم او لا ولكن ليس  
المقصود ان الغريب القبيح الذي يعاب استعماله على الكل يشترط فيه ان يكون كرها كما هو المتوهم  
من ظاهر العبارة حتى يخرج منه ما هو غير ما نوس الاستعمال عند الكل ولم يكن كرها كما كان تزادوا نقعوا  
وعلى ما ذكرنا من تقرير كلام الشارح بمثل النمط لا خفاء في قوله والوحشى قسمان - فانه على هذا  
لم يوجد ما يكون مستعملا عند جميع القسمين وهو الوحشى ولم يثبت في القسمين وهو الغريب الحسن والغريب  
القبيح حتى يمتثل المحصر ولا وجه لقول من قال ان قوله والوحشى قسمان ليس المقصود منه المحصر بل  
مجرد اطلاق الغريب على الوحشى هذا ما حصل لي من عبارة الشرح والله تعالى اعلم بحقائق كلام  
عباد ولا نؤسئله المتوفين لاسئل اد قوله شريفت - اى غليظ اليد بين والوجلين وربما وصف به



بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر و  
 زعمت ان شيئاً من التناقض والغاية والمخالفة لا يحل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون  
 الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما في حكمها  
 كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل  
 عليه علم التصريف واما نحو ابى يا بى وعور واستحوذ و

الاسد وكذا الشرايط بضم الشين بمعناه قوله واشهرت اي ارتفعت قوله واقصم - يقال  
 انظر يومناى اشتد قال ابو عبيد بن المقطر اي المجمع يقال انقطرت العيوب اذا عطف ذنبها  
 وجعلت نفسها قوله وفي النظم احسن منها في النثر - الضمير راجع الى هذا الامثلة ولذا اذنت  
 الضمير الى مطلق الغريب الحسن فلا يراد ان يكون غريب القرآن والمحدث احسن في النثر  
 قوله اظلم الامر - اي عظم يقال اظلم الليل - اي اظلم قوله جفت - اي جفرت وكبرت  
 قوله ودلنا غير ظاهرة المعنى ولا ماؤسة الاستعمال في شروع في المقصود وهو رد قوله وان  
 اردت بالوشية وما ذكره سابقا كان لوطية لهذا الرد والحاصل ان القول بان على تقدير ان يراد  
 بالوشية غير ما اشبه على تركيب يتفرع عنه الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لا يحكم فسروا الوشية  
 بالايكون ماؤسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ كثيرة الدوران في ما بينهم ودار  
 على لسان العرب الموثق بعويتهم وكثرة الدوران لا يجامع عدم الاضيق في الاستعمال وغريب القرآن  
 والمحدث كما عرفت ليس بوحش عند من يلزم كونه غير فصيح قوله منع كونه - اي الوشية والتذكير  
 كونه عبارة عن غير ظاهرة قوله ان تكون الكلمة الواحدة اي كون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من  
 تتبع مفردات الفاظهم الموضوعة قوله او ما هو في حكمها قيل هذا القيد لا دراج نحو مسلوى بك  
 الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون نحو مسلوى فصيحاً اذ ليس حينئذ  
 على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم الموضوعة ولا جهة اخرى لعدم فصاحته  
 قيل فيه بحث لان الادغام في الكلمتين وكذا التقاء الساكنين فيها ليس من قواعد الضم كما مضى عليه  
 الرضى في شرح مشافيه واقفوا على ان الضم يبحث عن احوال الكلم الثلاث بناء وتغيرا من حيث  
 الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلي من خواص النحو كونه من حيث التركيب وكذا نحو من امك  
 بحث عن احوال المفردة من حيث انها تسقط في الدارج دون الابتداء فهو ايضا بحث عن تركيب كلمة  
 مصاحفة نحو هو لوجود ضعف التاليف بل زيادة هذا القيد انما هو دراج المنسوب فان يبحث من احواله  
 في الضم كمن اتى في النسبة الى المؤنث نحو مكي وحذف علامتي التشبيه والجمع وليس بمفرد  
 لكنه في حكم المفرد فيكون ياء النسبة كالجزء وكونه بمنزلة المشتق لا يمتنع بالحق باخرا ياء النسبة لتدل  
 على النسبة الى الجرد عنها فهو بمنزلة المنسوب الى كذا لكن يرد على هذا القول انه يلزم على هذا ان يكون  
 نحو مسلي فصيحاً عند الشارع لان المركبات الناقصة عنده ليست بدخلة في الكلام كما مر  
 وضعف التاليف مختص بالكلام وليست فيه تناقض الحروف والغاية ومخالفة القياس اللغوي  
 الصريح ولا جهة اخرى لعدم فصاحته فيمنع ان يكون ما ذكره القائل الادل صحيحاً لانه اذا كان  
 المركبات الناقصة مفردات حكما يكون اجزائها محذوف من المفرد الحقيقي فكون الادغام في نحو مسلي  
 كالادغام في نحو مد ولا يكون هذا بحثاً من حال الكلمة من حيث التركيب مع كلمة اخرى بل يكون بحثاً  
 من حيث الافراد فتأمل والله تعالى اعلم قوله كوجوب الاعلال في تمثيل للقانون على حذف المتأخرات

قطط شعير وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لا هذا ولا  
 ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور  
 بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبتت عن الواضع نحو الاجل بل بقا الادغام في  
 قوله المحذوثة العلى الاجل ، والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

وبوب الاعلال في عتاق وهو ان الواو اذا تحركت و انفع ما قبلها قلبت الفا قوله داما نحو ابي يابي او يفع  
 الباقي المضارع دفع لما يرد وهو ان المخالفة عن القياس لو كان مغلا بفصاحة المفرد ولم ان تكون هذه  
 الكلمات غير ضمنية للمخالفة عن القافز لان الالف يابي يفع العين لا يابي مضارعه على فعل يفع العين  
 الا اذا كانت عين مضاميه او لامه خوف خلق كسئل ونفع فقياس يابي كسر الباب والقياس في عور  
 يعور عاريجار بقلب الواو الف التحوكها والفتح ما قبلها كزال يزال فتصحيح الواو خلف القياس وكذا  
 القياس في استقوذ استخاذ قال البوزين هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصواب واستصوب  
 وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وفي قطط لم يرد غم الحرفان المتجانسان وهو مخالف للقياس  
 وفي آل وماء قلبت الهاء اليان لان اصلها اهل وماء بدل ليله اهيل ومياه وهذا القلب لا من قاعدة  
 قوله عور - من العور يفتحين وهو ذهاب احد العينين قوله واسقوذ - من الاستقوذ  
 هو الظفر والاقذار وفي الصحيح استقوذ عليه الشيطان اي غلب قوله قطط - شعيرة اي اشتد  
 من باب علم وجعل قطط اي شديدا الجموعة ورجل قطط الشعرة قط الشعر كيعني ومثل قطط  
 سور في قوله تعالى سور مرفوعة وشور في قوله تعالى ترقى بشرك القصر وحاصل الدفع ان الكلمات  
 المذكورة و امثالها ليست فيها مخالفة عن القان لا محالما ثبتت عن الواضع ان ذلك كان المقنع  
 قال القياس كذا الا في كذا وكذا فالقانون الصافي في القاعدة مع الاستثناء وحينئذ لا مخالفة فيها  
 اصلا بل المخالفة انما تتحقق اذا لم تكن الكلمة على وفق ما ثبتت عن الواضع فلم تكن تلك الكلمات وامثالها  
 غير ضمنية والضابط ان يقال مخالفة القياس السابق في الاعتبار ان كانت لعل كرفع اللبس كما في تلك الاد  
 غام في ظلل و شهور امثالها فهو غير محل بالفصاحة وان كان لمجرد الثبوت عن الواضع كما في يابي  
 كذا لك والافهي محذوثة كما في اجل وامثاله قوله وما اشبه ذلك من الشواذ انما فان قيل  
 المثال غير مطابق للممثل لان الاجل بهذا الوزن ليس بموضوع فلا يكون كلمة اجيب عنه بان  
 الاجل والاجل بناهما واحد ووضعها كسائر المشتقات لدعي كان الواضع قال وضعت كل ما كان  
 غنى وزن افعل للدلالة على الزيادة فالقول يكون احدها موضوع ودون الآخر لا معنى له الا ان  
 هذا البناء بالادغام مستعمل الفصحاء وبفعله مترعكم فان قيل ان عدم الادغام يجوز ان يكون  
 لضرورة الشعر او الشعر يجوز ان يجوز لغيرهم فلا يكون الاجل بفك الادغام غير فصيح  
 اجيب عنه بان لا تنكر الحجاز وليس كلامنا في عدم جواز بل الكلام في انتفاء الفصاحة وهذا  
 الانتفاء يلزم من عدم كس الكلمة كثرة الدوزن على السنة العرب العروبا لا من  
 عدم جواز ما رتب عليه الشاعر الا يرى ان استعمال الجر شق جازن قطعنا الا انه  
 محذوثة بالفصاحة فكذا استعمال الاجل جازن في الشعر كما ذكر السيو به  
 في البيت الا ان العروبا المخلص يتخاشون من استعمال امثاله كما يتخاشون

ومن الكراهة في السمع بان يتبدأ السمع من سماعه كما يتبدأ من سماع الاصوات المنكورة  
فان اللفظ من قبيل الاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما يستكره نحو  
الجوشى في قول ابى طيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر  
القلب - كرم الجوشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه

من استعمال تلكا ثم واخر لعود يعلم من هذا الكلام ان الكلمة التي وجد فيها سبب من اسباب  
الاخلال بالفضاحة اذا وقعت في الكلام للضرر رت الشعرية فوقها كذا لك لا يخرج السبب  
عن السببية وتكون غير فضيحة وقيل في الجواب ان الضرر رة المانعة للسبب عن التاثير هي ما ثبت  
دوق في كلام العرب المؤرق بحر بيتهم وما ههنا ليس كذلك لعدم وقوع الابلل بك الادغام  
في كلامهم وهذا الكلام يفيد ان اشعارهم ليس منهم وان ما وقع للضرر دلت لا يخل بالفضاحة  
قوله قيل فضاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع - قاله بعض معاصريه فالقبيل  
هذا كلام ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف الفضاحة الكلام ان بعضهم  
قالوا فضاحة الكلام خلوصه مما ذكره من كثرة التكرار كما سيجي فقيه تصريح بان التعريف فضاحة  
المفرد الكلام بما ذكره ووجد في كلام الناس فبطل ما ذكره (الشارح في دفع اعتراض خطيب  
المصر وتعين جواب المصنف بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه  
الذكر لم يجز في كلام الناس بل وجد مع قيد مستند فك يقال لو سلم صحة هذا اقل من  
وجد ان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا فالحق في الجواب ان يقال انه لا يقطع من هذا السلام  
ان المصنف وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقه واعتبارا تضم  
شعره على علماء زمانه ادعى تلا مذكره وبين لهم ما خذوه وهو قول الفضاحة عندهم  
لكون اللفظ جاريا على القرائن المستنبطة من استقراء كلامهم كتبر الاستعمال على السنة  
العرب المؤرق بحر بيتهم فادردوا عليه انه ينبغي ان يراى قيدا آخر في التعريف وهو الخلو  
عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لا تخال مجازا بكثرة الدور فيها بينهم فنقل ايرادهم في  
كتابته ودره تقيما للفايدة ..... ويمكن ان يقال ان مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما  
ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب المصر كما يشهد به ظاهرا هو السوقي لعدم الاحتياج الى  
ذلك مطلقا ثم لما كان اشتراط خلوص الشئ عن الشئ مستندا لبيان مكان انصاف الاوليات  
قال فان اللفظ من قبيل الاصوات الخ فان دفع ما قيل ان انقسام النام الى القسمين لا يقتضي  
انقسام الخاص اليها فالصواب ترك الا بالاكفاء على ما في المتن ووجه الدفع ظاهرا المقصود  
كما عرفت بيان امكان انصاف اللفظ بالكراهة وانصاف الجنس بها مبين لانصاف النوع ما لم يظهر في  
النوع ما لا في عنده ويمكن ان يقال ان ذكره متابعه للايضاح لانه ذكره غير ما قلناه وقطعية الوجه الثاني  
من النظر قوله ابو الطيب - هو احمد بن الحسين الكندي المعروف بالمتني من شعراء الدولة  
العباسية قوله لموافقة اسمه الاظهر في العبارة ان يقال لموافقة اسم امير المؤمنين لان الموضوع موضع  
الاضطراب ولا يظهر للاظهار فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو  
ولمواقتة اسم الله تعالى قوله واللقب مشهور - القلب علم يشعر بالمدح والكنية ما صدر رابع دام  
مثلا والاسم اعلم قوله لا تخاد خلة اى الكراهية في السمع داخل تحت الغرابة بمعنى ان الغريب

اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه والمقب مشهور بين الناس  
والاغرم الخيل الابيض الجبهة ثم استعيرت لكل واحد معنى وفيه نظر لانها  
داخله تحت الغراب المفسر بالوحشية لظهور الجرشى اما من قبيل تكاثره واخرقوا  
او الجحش واطمحهم وقد ذكر ههنا وجوه اخرى الاول انها ان ادت الى الثقل  
فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تتحل بالفصاحة الثانية ان ما ذكره هذا

يصدق على الكرية لان البلغاء يتماشون عن استعمال الكرية والتماشي عن الاستعمال موجب لتناسي  
الوضع فيصدق عليه انه غير ظاهر الالالة على المعنى دلالة ما في نسخة الاستعمال فالخلص عن الغرابية يستلزم  
الخلص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة من القيد ولم يرد انها داخله تحت مفهوم الغرابية بطلان  
في نفسه اذ لم يترك في تفسيره وحشية ما يدل عليها لعدم مساعدة الدليل اعني قوله لظهور الى  
يرد عليه نقض اجمالي ان الخلو عن الغرابية يستلزم الخلو عن التنافر ومخالفة القياس فلا حاجة الى  
ذكرها فلم لم يكتف بالخلو عنهما وما قيل في الجواب ان الاستلزام ممنوع لان مستشرراته وجلل  
ليس بغريبين لعدم احتياجهما الى التنقيح والتعريف مع وجود التنافر في الاصل ومخالفة القياس  
في الثاني فغيب ان البلغاء ربما يتماشون عن الاستعمال لما فيه الكراهة يتماشون عن استعمال ما فيه  
تنافر الجوهرة ومخالفة القياس ولا شك ان الاحتجاب والتماشي عن الاستعمال موجب لعدم ظهور  
المعنى لتناسي الوضع فيصدق على كل ما فيه التنافر ومخالفة القياس انه غير ظاهر الالالة على المعنى ولا مانع  
الاستعمال لظهور الاستلزام وان منع المنع فافهم فالحق في دفع الابرار المذكوران يقال انه لا وجه لهذا  
الاعتراض لان الاصل ذكر الاسباب للاخلال بالفصاحة صريحا وترك التصريح ببغضها يحتاج الى توجيه  
لان التمسكة انما يحتاج اليها انكار لانكار الوجه وترك التصريح ههنا هو ما اشار اليه الشارح من  
ظهور دخول الكرية في الغريب والله تعالى اعلم قوله لظهور الجرشى انما حاصله ان الذوق حاكم  
بان مثل الجرشى مما يدعى اشتقائه على الكراهة في السمع من احد القبيلتين اما من قبيل الغريب  
الذي لا يكون كرمها على السمع ثقيل على الذوق كتكاثره واخرقوا ومن الغريب الكرية الثقيل  
وعلى التقديرين خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلو عن الغرابية لان الجرشى مخصوصه كل ذلك  
فان منع ما قيل ان اشارح يصعد بيان دخول الكرية في السمع تحت الغريب ويجوز دخول نحو الجرشى  
في القسم الاول من الغريب الذي لا يكون كرمها الا بلامه وايضا هذا التردد ينافي مع الجزم الآتي لانك قد عرفت  
ان مراد الشارح نحو الجرشى مما يدعى فيه الكراهة في السمع لا الجرشى بخصوصه فيكون المحاصل ان نحو  
الجرشى اما ان يكون من الغريب الذي لا يكون كرمها على السمع كتكاثره ولكنه لعدم كونه مانع من الاستعمال  
يوهم فيه وجود الكراهة في السمع او من الغريب الذي يتحقق فيه الكراهة في السمع كجحش واطمحهم  
فاتقنى فنق الملائم وان في المناقاة بين هذا التردد والجزم الآتي فان الجزم بكونه من الثاني غير  
المتروك فيه ههنا بل الجزم به فيما ساء في انما هو الجرشى بخصوصه والمتروك فيه انما هو مطلق  
الكراهة ولئن سلم ان مراد الشارح انما لفظ الجرشى بخصوصه فنقول ان مقصود الشارح بالتردد  
ههنا تأكيد الدخول وافادة امتناع الخلو فتجوز دخوله تحت القسم الاول كقوله في المجالات لغير  
من الاغراض قوله من قبيل تكاثره انما هو من الغريب الذي يشتمل على عدم ظهور المعنى وعدا  
عن الاستعمال فقط قوله او الجحش واطمحهم - اي من الغريب الذي يشتمل على ذلك مع الكراهة

القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية كما عرفت في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا أدى بنغم غير متناسبة وصوت منكروكم من لفظ غير فصيح يستلزم اذا أدى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشئ

في السمع والنغم على الذوق كما في الوحشي الغليظ قوله وقد ذكرهنا اي في وجه النظر وجوه اخرى قوله ان ادت الى النقل - كما ان تكون الكلمة الموصوفة بالكراهة متبادرة الى النقل على المسان ان يكون مع كراهية على السمع ثقيلة على اللسان فاندفع المناقشة بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى النقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انما انشأت عن النقل الى قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر - نقل عن الشارح اما الاول فلان عدم التأدي الى النقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون ذلك الامر اخر بان يكون الفصحاء كما اختزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احتزروا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن والنظر يجب ان يكون على كلام ذكره لم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على تخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء على ان قوله ان اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا وانما يجب ان يكون قوله فلانه قد اورد النظر في المتن انما بان النظر على قول القائل المذكور في المتن قوله باعتراف الحكم فساد مبنا وهذا قال ولو سلم قوله مشهور بين الادباء - حاصله ان القول لكون اللفظ صوتا مشهور بين الادباء وان لم يكن معنى حقيقيا فافهم ان يلتفتون الى التدقيقات الفلسفية قال السيد السند في شرح المواقف الحرف قد يطلق على الهيئة العارضة للصوت المتعرج وقد يطلق على مجموع العارض والعارض وهذا انشعب بمباحث العربية لان اصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون للكلمة صوت فلو لم يكن الحرف مجموع العارض والمعروض بل عارض للصوت لما جمع منهم ذلك والحاصل ان اطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير يكون الحرف نفس الهيئة العارضة للصوت مجاز من قبيل تسمية العارض باسم المعروض وعلى تقدير يكون الحرف عبارة عن مجموع من قبيل تسمية الكل باسم الجزء انتهى قوله ان قوله في الهيئة ان اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم انما لجواز ان يكون معنى قوله من قبيله انه يحصل به التميز في نفس الصوت المتعرج بان يختلف باختلافه ويتحد باعتماده ولا شك في مدخلية ذلك ان اوجب تقلا في استكراه النفس له وان لم يكن مسموعا قوله الثالث ان الكراهة في السمع الى هذا الوجهية الخلق الى المعلة ان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ فلا تكون حجة اذ المجلد هو ما يرجع الى نفس اللفظ فلا دخل لقيمة الصوت والالزم خروج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها عن الفصلية بسبب تعلق قيم الصوت بها فلا وجه لاشتراط خلوص المفرد عن الكراهة في السمع لحصول فصاحتها قوله النغم - بفتحين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذ كان حسن الصوت في القراءة قوله ليس بشئ - اي القول يكون الكراهة في السمع عدمها لرجعنا الى الصوت دون اللفظ فلهذا ليس بشئ اي القول لقطع باستكراه الحرفي حاصله اننا لنسلم ان الكراهة في السمع وعدمها انما يرجعان الى قيم الصوت وحسنه والنفس اللفظ لا وكان كذلك لانه ان يكون الحرفي غير مكره في السمع الا اذا سمع من غير الصوت وليس كذلك لقطع بكونه مكره ونفس ان نفس من الصوت

للقطع باستكراه الحشوي دون النفس سواء ادى بصوت حسين او غيره وكذا جفت وملغ فخرج  
وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودس نحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد  
يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فضير اللفظ فصحا فان مفرد  
الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ في الخاتمة ولفظ ضيزى

قوله الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل - حاصله ان الكراهة في السمع لو كان محلا بالفصاحة وكان  
لا بد في فصاحة المفرد من خلوصه عنها كما قال القائل يلزم اشتغال القرآن على كلمة غير ضيزى لوقوعه  
ضيزى بالضم كطوي الان كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض وانما قلنا اصله كطوي لان ضلي بالكسر  
لم يأت وصفا قوله ودس - هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدا  
ها دسار والدس الدخ وانما سميت المسامير دسرا لانه يدخل فيها من ذ السفينة **قوله**  
وقيم ايضا بحث الخ حاصله ان وقوع مثل ضيزى ودس في القرآن لا يدل على ان الكراهة  
في السمع ليست من اسباب الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون المانع قد منع السبب عن التأثير فيكون  
اللفظ فصحا مع اشتغاله على سبب من اسباب الاخلال ولوله ليقال القائل بالتمسك العارض وخرج في  
السبب عن التأثير كيف يجوز له القول باشتغال القرآن على الكرية في السمع لانه كما يجب تنزيه القرآن  
عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى ثم لا يخفى انه يستفاد من هذا البحث  
الذي اوردناه الشارح على الوجه الرابع للنظر اعراض على المصنف وهو ان تعريفه للفصاحة لا  
يصير حينئذ جامعا لانه خرج عنه ما لا يكون سالما بان يشغل على سبب من اسباب الاخلال بما  
الفصاحة مع عروضا ما يمنع السببية كما وقع يدا في القرآن بمقابلة بعيد فانه فصيح ولا يشمله  
تعريف المصنف كما لا يخفى اوجب عنه بان معنى تعريف المصنف لفصاحة المفرد دخوله مثلا عن  
الغواصة التي تكون سببا لقيوده على هذا سائر القيود فتحينئذ يندفع الاعتراض بان كلام  
المصنف في تعريف فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي بوجود شيء من اسباب الاخلال وفيما ذكره  
الفصاحة عارضة بواسطة امر في التركيب كالتماسب بين يدي وبعيد فاشتغال الكلمة على سبب من  
اسباب الاخلال بالفصاحة لا تكون غير فصيحة ... اذ يجوز ان يكون الاسباب محلة حال الافراد  
التركيب تحقق مانع وهو ما في التركيب مثلا من التماسب فان قيل ان الشارح ذكر فيما سبق ان قرب  
المنخرج ليس سببا للتنازع لوقوعه في القرآن وفيما سبق ان محج الجمع بين الجواهر الجاهل في امره  
وكثرة التكرار وتتابع الاضافات لا تحل بالفصاحة لوقوع مثله في القرآن مثل فسحه ومثل ونفس  
وما سونها الآية ونحو مثل داب قوم فخرج وهذا الصريح منه بان وقوع الكلمة في القرآن يدل على عدم  
اشتغالها على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة وهو مناف وما قضى لما ذكره ههنا لانه يعلم منه  
ان الوقوع في القرآن لا ينافي اشتغال الكلمة على سبب من اسباب الاخلال اوجب عنه بان ما ذكره  
هناك كان على وجه التأييد والمنع للتأييد ايضا انما المضارع الدليل ولم يمنع وبان المذكور  
فيما سبق وما سبق ليس ان قوله لا دخل له في حصول التناقض مطلقا بل ان قربا لم يخرج ليس علة  
مستلزمة للتناقض المحل بالفصاحة وكذلك ليس مقصود ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا تدخل  
مطلقا في السببية بل مقصود ان في السببية المستلزمة للاخلال بالفصاحة فابتنع التناقض

او د سر كذا لك و الفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف  
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضهير في خلوص  
اي خلوصها ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل شعرة  
مستشعر وانفهم مسرج ولا يجوز ان يكون حالاً من الكلمات تنافر الكلمات

والتنافر فافهم قوله كما سيأتي ان من ان كل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ومعد اقسامه ذكره  
ابن الجاحظ ان ملكه الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقوله تعالى  
المريد كيف يبدي الله الخلق ثم يبدي - فان الفصحى بدياً بلا يكاد يسمع ابداناً لكن فصيحاً  
ههنا لما حسنته من التناصب مع قوله يبدي لا يجي ظاهر هذا الكلام ان بدياً غريباً غير ظاهر الفصحى  
ولما توسل الاستعمال ولا مانع من حله على ظاهره لانه يحوج الى التبرج على وجه بعيد لان له  
ثلاثاً قال الله تعالى كما يذكره تعدد من فالفترة الداخلة عليه لابد لها من معنى والقياس ان  
تكون متعدية ولا يصح ذلك ههنا لان المراد به معنى الثلاثى بدليل مقابلته بيبدي ووجه التبرج  
ان يقال ان افضل يجيئ ليجل الشيء نفس اصله نحو هدايت الشيء اى جعلته هدية فيمكن ان  
يقال ههنا انه يوجب في الشيء حتى جعل نفس البديء قوله حال من الضهير في خلوصه - وهو  
فاعل المصدر واسمى الخلوص المضاف فيكون الحال بياناً للحيثية الفاعل وعاملها المصدر وهو  
المفيد مجاز لا خفاء في ان نفس الشيء فيها قيد الشيء منسقطاً ما يتوهم من ان الخلوص عدم الكون ففهم عدم  
وكونه لا يجوز ان يكون الحال قيد الكون وللعدم فيكون الكلام على فني التعيد ويصير بمعنى فاسد كما  
هو على تقدير يكونه حالاً من الكلمة كما توهمه بعضهم ثم القول بكون الظرف حالاً انما هو على سبيل  
المساهمة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه لا هو وحده فلا يرد انه  
اذا كان الظرف حالاً من الضهير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص ضرورت اتحاد عامل الحال ودعا  
فيكون ظرفاً لغواً مع قصر يحجم بان اللغوا لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة قوله واحترز به عن نحو زيد اجلل  
اي احترز بقوله مع فصاحتها عن مثل هذا الكلام لانه يصدر في غلبته غايته عن الامور الثلاثة ان الكلمة  
غير ضمنية واعتوض عليه بانه يصدر في مثل القسمة فيزيى وهذا يدور وكيف يبدي الله خلق اياه  
خالص عن الامور الثلاثة المذكورة حال كون كلمة ضمنية لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالاً  
حال فصاحة كلمة كما اذا عرضها ما يمنع السببية مثلاً اذا ضم الى الاخير ثم يبدي وحل عدم فصاحتها  
كما انه يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على طريق قوله لهم وكوم  
من يستحق في حال مكنته فانه صادق على القيد الذي لا مكنته له لكنه بحيث اذا حصل له مكنته يستحق القيد  
ابن ميثاق توجيه الشارح على رجوع القيد الى الشيء كما يشير اليه فيما سبق وطريقة كما صرح به في شرحه  
للفتح ان يعتبر الشيء ان لا ينفق فيها يصير بخلوص الكلام عن الامور المذكورة اذ لا ينفق  
فصاحة كما تقرقارون ذلك الانتفاء وهذا لا يصدر على قولك مثلاً كيف يبدي الله الخلق قطاً اذ ليس  
فيه مقارنفة فصاحة كما لا ينفق الامور الثلاثة عنه تحقق القيد الثاني وهو انتفاء الامور الثلاثة  
دون الاول فيه دون الاول وهو فصاحة كلماته وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد  
كافي قولك الكريم من يسطر مع المكنته ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح في شرح المفتاح

لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتغل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت  
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها  
فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف  
القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمنع

بان التحويل في ذلك على القرائن وان المراد بالخلوص كما اشار اليه الشارح بقوله اي خلوصه مما ذكر  
مع فصاحة كلامه - الخلو من المقييد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل حينئذ لا يرد النقص  
المذكور لان الخلو من المقييد بانضمام يعيد في قوله كفى بيدى الله الخلق ثم يعيد في غير الخلو من حال  
عدمه وما قيل ان اللفظ حال انضمام يعيد غير التلطف حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا  
بالنحوى فتكفى مستغنى عنه لانه تدقيق فلسفي لا يحتاج به عند الادباء مع وجود وجه صحيح حال عن  
مثل هذا التدقيق ولا يجوز ان يكون قوله مع فصاحتها صفة مصدر محذوف اي خلوصا كما لنا  
مع فصاحتها ولا ان يكون كلمة مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا لانه مع كونه موصلا للحدوث  
الخلوص المذكور حال فصاحة الكلمات او بعد ما يرد النقص بمثل القصة ضيزى قول بالحذف والمجاز  
وهو لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح قوله ولا يجوز ان يكون خلافا من تنافر الكلمات التي حاصلها ان  
ان القيد اعني مع فصاحتها يكون حينئذ قيد للمنعق وهو التنافر لانه العامل في الكلمات فيكون من  
قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيجمع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة ثم عن الشيخ عبد القاهر  
ويكون المعترض خاصة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لانتفاء التنافر مع وجود فصاحتها  
وهو عكس كلى المقصود ولئن تنزلنا عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدر القيد على صوته  
وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فادكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتغل على  
الكلمات الغير الفصيحة فصيحا متنافرة كانت الكلمات ام لا بمعنى على التحويل او على ان لبيت اصل الفصل  
فيما توجه النفي الى القيد اكثرى وليس كلى وما في المختصر من انه يلزم ان يكون الكلام المشتغل على تنافر  
الكلمات الغير الفصيحة فصيحا مبنى على الأكثر فافهم والله تعالى اعلم قوله فافهم - اشارة الى  
الاعتراض وجوابه بما نقل عنه في المنهية حيث قال لا يقال هذا يعكس بالمراساة في الاول لا بالقول لا بالقول  
لوسلم فصيحا اذا كانت غير فصيحة ولا تنافر في الحرف فيصدر التعريف وبالجملة اذ اجعلتها حالا من  
الكلمات بقى الحد خاليا عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى حاصل الاعتراض المذكور  
فيها ان التعريف اذا صدق على العرف بانتفاء المقييد اعني التنافر فقط دون القيد اعني فصاحة  
الكلمات كما هو المقصود وعلم من ان وجود التنافر مع فصاحة الكلمات محال بالفصاحة علم بالمراساة  
الاولى خلال عدم فصاحة الكلمات متنافرة كانت ام لا وحاصل الجواب المذكور فيها لا تسليمه بالمراساة  
لان المقصود هو انتفاء المقييد فقط اعني التنافر وغير متعين حتى يكون علم هذا اولى ههنا بل علمه  
هو احتمال ضعيف ولوسلم فاعلم بالاولى في الصورتين معا ممنوع وانما يظهر في الاول وهو ان يكون  
الكلام مشتغلا على تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها لوجود المانعين بخلاف الثانية وهو ان يكون الكلام  
مشتغلا على الكلمات الغير الفصيحة التي لا تكون متنافرة لان المانع في هذه الصورتين انما هو مانع  
واحد وهو عدم الفصاحة ولوسلم عليها بالاولى في الصورتين الثانية انما يكون اذا كانت الكلمات



اصحابه حتى يمنع عند الجهم كالاضداد قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيداً فانه غير  
فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه  
الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل واستشهد  
بقوله جزي ربه عني عدي ابن حاتم جزء الكلاب العاديات وقد فعل وقوله لها  
عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعاً بصاعاً

الفصيحة متنافرة المرف لان تنازلاً في من جنس تناخر الكلمات اما اذا كان عدم فصاحة الكلام  
بالغزابة ومخالفة القياس فلا لانه وجد فيها شرط وانتفى فيها شرط ولا يعلم من الخلل الصورة  
المعلومة من التعريف وهي التنازع فجمع وجود الفصاحة خلال هذه الاحوال الفرق وايضاً  
التعريف لا يكفي فيه بطل ذلك بل يلزم في التعريفات الاحتراز عن الابهام والاباس قوله  
على خلاف القانون النحوي المشتهر في الاشتها بيجيئ لازماً ومتعدياً فاستشهد على وزن الفاعل او  
المفعول وان ضعف التاليف انما يتحقق اذا كان تأليف الكلام مخالفاً عن القانون المشهور بين جمهور  
النحويين ولا يخرج عن الضعف بتوجيه بعضهم ذلك التاليف كالاضداد قبل الذكر في نحو ضرب  
غلامه زيداً فانه جائز عند بعضهم كالاخفش وابن جني فاذا كان التاليف مخالفاً للقانون  
المشتهر وغير المشتهر كان فاسداً الاضعفاً فظهر فساد ما قال بعضهم لا يخفى ان الضعف يحصل  
بمخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضاً فلا وجه لتعين القانون بقوله المشتهر لان يقال انه يعلم  
بالاولى فافهم والله تعالى اعلم قوله كالاضداد قبل الذكر لفظاً ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً  
كان غير متنازل الاضداد قبل الذكر معناً وحكماً وكثيراً ما يرد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ولذا قال في  
المختصر لفظاً ومعنى وحكما موجه الضمير اما ان يكون مذكوراً لفظاً في الكلام اولاً وعلى الاول اما ان يكون  
مقدماً على الضمير تحميماً كقوله زيد يضرب اء يكون مؤخر عنه لفظاً لكنه مقدم رتبة كقوله ضرباً غلامه  
زيد الاول التقدم اللفظي الحقيقي والثاني هو التقدم اللفظي التقديري او على الثاني اما ان يكون  
المرجع مدلولاً عليه باللفظ كما في قوله تعالى اعدوا هو اوجب للشقوى اء يكون مدلولاً عليه بالقرائن كما  
في قوله تعالى حتى ولدت بالحباب فان الضمير للشمس ولا ذكر لها في الكلام لكن ذكر الغنى والتواضع بالحق  
مع سياق الكلام الدال على ذوات وقت الصلوة قرينة دالة على ان المرجع هو الشمس الاول منهما  
التقدم المعنوي الذي يكون المرجع فيه مدلولاً عليه باللفظ والثاني هو التقدم المعنوي الذي يكون  
فيه المرجع مدلولاً عليه بالقرائن او لا يدل على المرجع بشئ مما ذكر لكنه تقدم ذكر الضمير بسكتة كضمير  
رب في نحو ربه رجلاً قال الشاعر ربه فتية وعوت الى ما يورث الجهد اء ما جاء به  
وكثير الشان والقصة فان التقدم فيها لازم للضمير بسكتة وهي البينات بعد الابهام لكن حتى  
الضمير هو المتأخر فالمرجع في حكم المتقدم ذكره هو المراد بتقدم المرجع حكماً فان قيل فعلى هذا ينبغي  
ان لا يكون ضعيف التاليف موجوداً في مثل ضرب غلامه زيداً لان حتى الضمير المتأخر فالمرجع في حكم  
التقدم قلنا مجرد كون المرجع في حكم المتقدم لا يكفي بل لا بد ان يكون التزام تقدم الضمير  
لنكتة راعاها وهي التفسير بعد الابهام في ضمير وب وضمير الشان ونعم فان المرجع للسان به  
بعد الغرض منه للضمير اليهم فلم يبق الابهام اصلاً بخلاف ما صرح بعض النحويين بجواز تقدم الضمير  
في نحو ضرب غلامه زيداً فان زيداً انما ذكر فيه للمفعولية لا للتفسير فيبقى الابهام بحال والله تعالى اعلم

ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب الصبيان  
كقوله تعالى اتدلو اهو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله - جزى بنوك  
ابا الغيلان عن كبره - وحسن فعل كما يجزى سماره - وقوله - الالبث شعري هل يلومن قوله  
زهير اعلى ما جر من كل جانب : فساد لا قيس عليه

قوله نحو ضرب غلام زيد اى فانه غير فصيح لان المرجح - ههنا غير مذكور قبل الضمير لا لفظا ولا  
معنى ولا حكما لا يخفى قوله اعنى ما اتصل بالفعل الا واللام للعهد والمهود الفاعل المتقدم  
على المفعول بقرينة السوق واحتراز به عن صورت التنازع اذ اطلب الاول الفاعل والمثاني  
المفعول وعلمت الثانی نحو ضرب بنى وضرب بنى اى فانه فصيح بالاتفاق واحتراز به ايضا عما اذا كان  
الضمير متصلا بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار او كان متصلا بالفاعل راجعا الى غير  
المفعول نحو ضرب غلامها عبيد ههنا فانه يتنوع بالاجماع قوله مما اجازة الا ان نرى ان لا يكون فاسد  
التأليف قوله لشدة الاتصال الى اى انما اجازة الاضمار قبل الذكر في امثاله لشدة اقتضاء الفعل بالذم  
ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه  
فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورت المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذا في يجوز في صورت  
الفاعل المتصل به ضمير المفعول به المتأخر والجواب من جانب المشهور راعيا وان تساويا في اقتضاء الفعل  
اياما الا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان النسبة الوقوع تلاحظ بعد  
نسبت الصدور فكان الفاعل مقدم ما في الوثبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا فيما اذا تأخر الفاعل  
والفعل بالمفعول ضميره لانه بعد الذكر ومعنى لتقدمه رتبة بخلاف ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول  
التأخر فانه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنا وحكما قوله جزى ربه - الضمير يردى الى المؤخر فنه شاهد  
لانه راجع الى المؤخر لفظا ومعنى وحكما قوله عني - كلمة عن ههنا للتبدل كما في قوله تعالى واتقوا  
يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا قوله جزاء الكلاب اى ان كان المراد بلفظ الكلاب معناه الحقيقي  
فجزاها هو الطرد بالحجارة وان كان المراد به شرار الناس فجزاها هو العذاب والعاديات جمع  
عاد ومن عو الكلب يعوى عو او اى صاح وقد يردى العاديات وهي جمع عاد وهو العدد وقوله  
وقد فعل - اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى فهي جملة استينغافية جيئ بها بعد تمام الكلام لانها  
الروغبة فان الطالب اذا تناهى وغيبه في حصول امر كثير تصوره اياه ورهبها بخيل اليه حاصله فيجزم  
حصوله قوله مصعبا - هو ابن الزبير رضي الله تعالى عنه وكان حاكما بالعراق من قبل اخيه عبد الله  
فركب اليه عبد الملك ابن مروان من الشام ففترق عنه اصحابه فخر له ففطر به عبد الملك وقتله  
وكان شيئا عا كاملا الشجاعة وبو ثم حصل الضعف والفتور في حكومت اخيه عبد الله قوله  
ادى اليه الكيل اى قبل الضمير ادى الى راجع الى الشخص المذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى اصحابه  
تصد الى كل واحد منهم وظنيرة قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبوة تنسيقكم مما في بطونه فان  
الضمير في بطونه راجع الى الانعام او يقال ان لفظ افعال مشا به لغيره وهذا يجيئ في كثير  
من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار ونوب اسطال ولطفة امشاج ولعل التكثير  
نحو اناعيم والتصغير نحو انعام لفظ اقوله صاعا بصاع - حال من ضمير ادى والاصل  
مقابلا صاعا بصاع فخره مقابلا واقيم صاعا مقامه وليس الحال هي صاعا وحده بل هو

واللنا فإن تكون الكلمات ثقلية على اللسان فمنه ما هو متناكة في الثقل قوله - وليس قرب  
قبر حوب اسم رجل قبر: صدرك قبر حوب بمكان قفر: أي خال من الماء والكلاء ومنه  
ما دون ذلك مثل قوله - أي قول أبي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى مى  
الورى مبتدأ خبره مى - والواو الحال واذا ما لمته لمته وحدى: أي لا يشاركها احد في  
ملازمة لانما يتحقق المدح دون الملازمة في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار

قوله بصلع لان معنى اللفظ الذي قام هو مقامه وهو مقابلا بما يحصل من الجبروت كذا ذكر بعضهم في كونه  
قائما الى في شعره قوله ادى اليه الكليل صا عا بصاع اي كافا باضع راسها برأس كما يعطى الصلع من  
البرد نحو بدل الصلع قال في تجمع الامثال جزاء كيد الصاع بالصاع اي كان احسانه بثلثه واساسته  
بثلثها قوله اي رب الجزاء - حاصله انه من قبيل اعد له هو اقرب للتقوى فيكون الرجوع مقدا نقدا  
معنى بالغايص الاحتجاج بهذا الشعر وليس الود مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما فطن البعض  
وبكن ان يقال ان الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات عند من لا يشترط في الالتفات  
التعير السابق كالسكاى قوله عن كبر - كلمة عن ههنا يفيد كون ما بعد هاسبا لما قبلها كما في  
قولك فعلت هذا عن امرئ ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتكن طبقا من طبق فيكون  
المعنى جزى بنو اسرائيل بالغيلان بعد كبره والغرض من اتياء ابي الغيلان لعدم رعايتهم حقوق العهيم  
ولهذا المييل من قبيل قوله تعالى اعد له هو اقرب الاله بان يقال ان المعنى جزى بنو الذين اذ قال  
ابن الوقيت واو الفضل واما ملأها بمعنى ملابسه وملازمته لان ذمهم لا يحصل الا بإدراج الضمير الى ابي  
الغيلان كما لا يخفى قوله كما يجزى - كلمة ما مصدرية والعدد دل الى المضارع لاستحضار صورته فانك  
الفعل الشنيع قوله ستر - رجل روى بنى المخزومي التي يظهر الكوفة لنعان ابن امرئ القيس  
فلما تمها وغاف النعان ابن يبي خلفها فغيره للقاء من اعلاه فخر ميتا من جمع الامثال هو الذي يبي  
اطم احمية ابن الجلاح فلما تمه قال له احمية بعد احكمته فقال اني لا عرف من جى الوزع لا انتقص  
الكل فسله عن المخزومارة فنذمه احمية من الاطم فخر ميتا قوله الالكيت شعري - خبر ليت  
محمد وف وجو بالوجود شرط حد فنه وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مقفوط  
شعري مقامه وانتقد يربيت على حاصله بجواب هذا السؤال قوله على ما جز - قيل هو من  
المجوزية وهي الجنابة ويحتمل ان يكون من الجزاى يلومونه على ما جنى على من الشماو على ما جنى على  
من كل جانب وقدرى بالمجامع المعملة والازاء المحجمة من الجز وهو القطع الى هل يلومونه على ما  
قطع على من طرق الخبرات قوله فنادا ليقاس عليه - فاقيل له لا يجوز ههنا رجوع الضمير  
الى اللوم المدلول عليه بالفعل مثلا يحتاج الى القول بكونه شاذا ا جديبا عنه بان مقصود  
الشاعر تحريض قوم زهير و اقرباؤه على لومه وفيهم منه بحسب الذوق قوم قومه على ترك لومه  
و لا يحصل الا بإرجاع الضمير الى زهير كما لا يخفى واعلم ان الشيخ عبد القاهر نصرت ههنا بالاختش  
ووافقه ابن مالك في شرح التمهيل ولعل وجهه انه واقع في كلام الفصحاء قال حسن ابن  
ثابت رضي الله تعالى عنه شعروا ان محمد اخذ الله هو احداه من الناس ابني محمد الدهر مطعا  
بن الضمير في محمد راجع الى مطعا هو مفعول به وقال غيره كسا حمله ذا الجمل اواب سوده وقال  
المجوهما ولما رأى طالبه مصعبا وغيره ذلك ولهذا ذهب بعضهم الى عدد ١٢ خلال الاصل قبل ذلك

جهنا اعتبارا لطيف وهو ايهام بثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والتهجاء عا به الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحماد والهاوم من التناقض ولغله اذ ادان فيه شيئا من الثقل والتناقض فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التناقض

في مثاله مستند بان الشيخ قد تقدم هذا الفن وهو المرجع في امراض الصلابة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله ان تكون الكلمات ثقيلة اذا امكن اجتماع الكلمات موجبة للثقل وان كان كل واحد منها خفيفة قوله فيه ما هو متشابه في الريبان تعدد الاملات باعتبار تعدد المثلة له قوله وليس قرب قبره بذكر المصنف في كتابه عجائب الخلق ان من الجن نوع يقال له الهاقن صاح ولص منهم على قرب ابن امية فاما فقال ذلك الجني هذا البيت قيل في سبب صلاته عليه داس بنعله على واحد منهم في صرير حية فقتله قال ابو عبيدة دابورع والشيباني ان قرب ابن امية لما انصرف من قرب عكاظ هو داخلة مرداب فضته واشجار ملتفة فقال له مرداس السلي وكان صلابة امارتي يا قرب هذا الموضع قال نعم الزدع فقال له فهل لك ان تكون شريكين فيه ويحرق هذه الغيضة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فاضر ما نأري في تلك الغيضة فلا استطارت وعلى لهبها سمع من النيسة اثنين وصجيج كثير ثم ظهر منها حبات بيض فليزحقي قطعها وخرجت منها فلا احترقت للنيسة سمواها نفا يقول شعري ويل لحوب قاربا مالا منا محاسبا ويل لبر وفادسا واليس للقر انسا فلم يلبس قرب ومرداس بن مالا والواو في قوله وليس بمثل من يكون للحال وان يكون للعطف ثمران القرب ببعض القادرب والاضافة لفظية لا تفيد القرب فلو ما قيل ان اضافة المصدر معنوية فيها اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب طرن مخبر ليس اي ليس قبر كما قرب قبر قرب او يكون مخبر ليس بقبر والكلام محمول على القلب كما صح به الساكن في قوله يكون مزاجها مسل وماو على التقادير لا يرد انه هذا الكلام مما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المستند بمعنى خبر ليس معرفته لاضافته الى المضان الى العلم وهو قرب والمستند اليه اعني قبر كونه الله الظاهر وان البيت خبر ومعناه تأنيف وتحسير لا في باعرب ابن امية وتغيير لهم يكون قبره في مكان ليس فيه ماء وكلاء وفوقه اي قول ابن تمام - من قصيدت له في مدح موسى ابن ابراهيم الراهقي والاعتناء باليه عما اتعبه جماعة بان قد حجا له فعاتبه الممدوح المذكور ومثلتها شهدت بعد احوال معاكم جدي ؛ دحت كما تحت وشاخ من بردي ؛ وقبل البيت المذكور في المتن اعينك بالوجهين من قطر وفكري ؛ جت بك عن طون امراد اذ في الودي قوله والواو للحال - اي من الضمير المستتر في امدحه الثاني ما نأنا اختار كون الجملة حالا لم يجعلها عطفا على الضمير المتصل في امدح التناقض لوجها الفصل كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع ان العطف هو الاصل لانه المناسق الى الفهم ولانه ما في في مقابلة وحدي وهو حال وما قيل ان وقوعه في مقابلة وحدي وان اقتضت كونه حالا ان الدلالة على مشاركة الودي معه في المدح مقصورة وهو يرجع العطف كالا بمعنى يقال ان المشاركة المذكور مستفاد ومفهوم من لفظ مع سواء جعلت الحاد للعطف او الحال الا يكون مراد العطف قوله واستعمال اذا او الفصل الماضي الزود على الزود في حيث افتتارين الدالة

وله يردان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التبريل نحو نفسه والقول  
 باشتال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترأ عليه المؤمن من صرح بذلك ابن العميد  
 وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين  
 الحاء والماء وهما من حرف المحلى خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان  
 في تكرير امدحه ثقلا للكاوى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ النقل الاول نفس اجتماع الكاء والنا  
 في

على الشك حاصله انه فيه ايهام بنوثة الدعوى كانه تحقق منه اللوم لا شعرا اذا بالقطع والماضى يتحقق  
 واما القول عن لومه فقد استفيد من اذ الاستقبالية واليهام الوقوع له يخل بذلك لا عين التزيم  
 وغاية البراءة عن استحقاق اللوم وعلى ما اختاره يكون خاليا عن الايهام المذكور وما قيل ان الايهام  
 المذكور انما يحسن اعتبارا في جانب المدح ففهم ان عدم مشاركة الوري معذرة اللوم الذي كانه تحقق  
 منه بالفعل دليل على مثلكهم مع في مدحه لان عدم مشاركتهم في اللوم انما كان كونه مستحقا للمدح  
 عند هم دون اللوم فانكارهم المشاركة كانه ثناء منهم عليه فاعتباره في جانب اللوم كانه اعتبار  
 في جانب المدح ايضا ثم في اختياره في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلى واختياره الفيدة  
 فلا مضال الجزى في جانب اللوم نظافة وهو اشارة الى ان نفسه ياتي عن ان تحرك لسانه على اللفظ  
 بنوم ما يدل على الكلبة ثم لما كان الكلام هو ما لفظة الشعر مطلقا دفع التوهم بقوله لكن مقابلة  
 المدح باللوم الخ واجيب عنه بان في استعمال اللوم مقام المحو اشارة الى ان المدح لا يتصور في ذاته  
 الوجود والعدم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم واذا اما اللمة لا يشترط  
 ان تدل في لومه ففهم من المبالغة وعناية الادب بالايجاز بقوله قال المصنف رحمه الله تعالى ان مقصود  
 الشارح من هذا النقل اصلاح كلام المصنف بقوله لعلة اراد ان حاصله ان فيه شيئا من النقل  
 والتنافر وان لم ينه الى الحد الموجب للاخلال بالفصاحة بالفعل ماله يتضاعف بانضمام امدحه الثاني  
 اليه وان لم يصلح لما ذكره بوقى على ظاهره لزم القول باشتال القرآن على كلام غير فصيح وهو كما ترى  
 مما لا يجترأ عليه المؤمن فان قيل لا يلزم من عدم فصاحة امدحه من غير تكرار عدم فضلة نفسه  
 حتى يلزم القول المذكور لوجوه اذ ان يظهر ههنا ما يمنع السببية كما سبق مثله اجيب عنه بان التكرار  
 فيما سبق انما هو في الكلمة حيث قالوا لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع غيرها ولفظ نفسه كلام  
 ليس بكلمة واليه اشار بقوله والقول باشتال القرآن على كلام غير فصيح في حيث قال على كلام غير فصيح  
 اشارة الى ان السببية وجود ما يمنع انما يكون في الكلمة وههنا لفظ نفسه كلام لا يتصور وجوده مما يخرج  
 السبب عن السببية فتأمل والله تعالى اعلم قوله صرح بذلك الخ اي بان التنافر المحلى المأخوذ في  
 تكرير امدحه فهو ثابت لما ذكره بقوله لعلة اراد ان قوله نافر كل التنافر - يرد عليه ان هذا  
 يناق ما ذكره فيما سبق من ان المثال الاول مثال لما هو متناهي في الشغل والثاني لما هو دونه اجيب  
 بان وجود التنافر الكامل لا يلزم منه ان لا يكون حقه تنافر اكمل منه وبانه كلام وقع في الحاد رأت  
 والمخاطبات فيحمل على المبالغة وقد يقال المراد بالتنافر ههنا النفي لا المعنى الاصطلاحي و  
 التعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا اشارت فيه الفا علان يجيء كاملا قوله  
 ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا - اي بدل قوله فان في امدحه ثقلا بدون لفظ يكرر قوله  
 كان اولى - لعدم الاحتياج حينئذ الى بيان مراده قوله وبين المثالين فرق الخ

حروف منها وزعم بعضهم ان من التناقض جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة لهما كجمع سطل مع قنديل  
بالنسبة الى الحماشي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على المتناقض فهو انما يخيل بالبلغة <sup>مستند</sup> والقصبة  
والتعقيد اي كلمة الكلام معقولة لان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون اي الكلام ظاهر الدلالة على  
المعنى المراد منه لتحلل واقع اما في النظم فلا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيبها على سبب تقديم او  
تاخير او حذف او اضافة غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد والكان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فاسبب التعقيد  
يجوز ان يكون اجتماع الامور كلها منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد ماصلا ببعض منها

فلو اكتفى في توجيه تعدد الامثلة على هذا الفرق لم يرد الا ..... فتعارض بشنا في الكلامين كما يرد على الفرق  
اخذ كور سابقا لكن لا مضائق في ورود الاعتراض اذا كان محيا باعنه قوله حروف معا - المراد  
بالجود في مجموع الحماشين والهاشيين وعد الها هو فامع كونه اسما لتقليب فاقليل لم يبعد في تناقض  
الحروف اجيب عنه لانه يحصل التناقض من حروف كلمة واحدة قوله وزعم بعضهم - وهو  
الحماشي ما صله ما قال به وان اجتماع الالفاظ التي لا تناسب بين معانيها مستلزم للتناقض لتحلل  
بالفصاحة اذ الم يكن هناك مقتضى للاجتماع المذكور وما صله ما قال الشارح في الرد عليه ان  
التناقض كما موعبة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان والاجتماع المذكور لا يوجب الثقل على اللسان  
فهو انما يخيل بالبلغة اذ المراد جود مقتضى للاجتماع لا بالفصاحة كما وهم قوله ان تكون الكلام معقولة  
فسر بذلك ليصير صفة للكلام حتى يجب المخلص عنه ولما يرد ان التعريف المذكور بقوله ان  
لا يكون ظاهر الدلالة الملا يكاد يصح لان التعقيد صفة المتكلم والمذكور في التعريف من صفات  
الالفاظ كما لا يخفى والدفع عني عن البيان ولما كان لا بد لارادة المعنى من اللفظ احتماله لبيان  
بقوله على ان يكون المصدر من المبنى للمفعول - اعلم ان المصدر ان يعتبر فيه الاضافة الى

الفاعل من حيث الصدور منه يسمى مصدرا مبنيا للفاعل كضارب بية زيد في ضربه زيد عمرو  
او الحامة القائمة بالفاعل بعد ذلك الصدور وبدون اعتبار تلك الاضافة تسمى الحاصل بالمصدر  
المبنى للفاعل وان اعتبر فيه الاضافة الى المفعول من حيث الوقوع عليه يسمى مصدرا مبنيا  
للمفعول كضرب بية عمرو والحامة الترتيبية بعد ذلك الوقوع بدون اعتبار النسبة تسمى الحاصل  
بالمصدر المبني للمفعول اعترض على الجواب المذكور ان التعقيد على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول  
يكون معناه معتد به الكلام وهي عبارة عن مجموعية الكلام غير ظاهرة الدلالة لاعن كونه غير  
ظاهرة الدلالة اجيب عنه بان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل به اعني الهيئته اثر  
تبية عليه اذ كونه غير ظاهر الدلالة ولما كان هذا الحاصل مترتبا عليه لا على المصدر المبني  
للفاعل قال ان المصدر مبني للمفعول ويمكن ان يقال ان في التفسير المذكور ريبا والمفتقود  
جعل الكلام بحيث لا يكون ظاهر الدلالة وانما شاع بنا على ظهور المراد وهو المصدر الذي جعله  
غير ظاهر الدلالة من المبنى للمفعول وهو مجموعية الكلام غير ظاهر الدلالة والاظهر ان يقال  
هذا تفسير للتعقيد بالمعنى المصطلح عليه فلا حاجت الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول ولا الى  
القول بالتشاع قوله على المعنى المراد - بتقدير المراد بمنازعة التعقيد عن الغزابة فانها تكون اللفظ  
غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له قوله لتحلل واقع المراد هذا داخل في التعريف لاخراج  
المشابهة والجميل والمشكل فان عدم ظهوره لا نهائيا ليس لتحلل في النظم والانتقال بل لارادة

المتكلم اخفاء المراد منها حكم ومصلحة ما تقر في محله فاقليل يلزم على هذا التفسير ان  
يكون اللفظ والمعنى غير فصحين مع انهما من المحسنات احيات عنه المصنف بان اللفظ والمعنى  
غير فصحين مطلقا عد هما من المحسنات بمشوع وقيل الاحسن في الجواب ان يقال انه الدلالة  
في اللفظ والمعنى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فيها فصيحان والا فلا

لكنه مع اعتبار الجميع كونه أشد أقوى فذكر ضعف التاليف ليكون مفنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توجه بعضهم قول الفروق  
في مدح حال هشام بن عبد الملك هو إبراهيم بن هشام بن سماعيل الخنوفي وما مثله في الناس الإملكا - بوجه  
في ابوة يقاربه بنى ليس مثله في يقاربه بنى أحد شبههم في الفضائل الملك أى رجل اعلم الملك المال أى شاملا  
بوجه ما بولم ذكر الملك بوجه أى البواب إبراهيم الملقب بالجملة صفه ملكاى لا يماثل أحد الابن أخه الذى هو هشام نفسه  
فصل بين المبتهل أو الخبز اعنى الوامر ابوة بالاجنبى الذى هو جى بين الوصف والصفة اعنى بنى يقاربه بالاجنبى الذى هو  
ابوة وتقدريم المستثنى اعنى ملكا على المستثنى منه اعنى جى ولهذا انصبه والافعال

والعز والمضى عند أهل البدع قول يدل ظاهره على خلاف المراد إلا أن اللغز يكون على طرفي السيل  
بجلاف المعنى قوله أما في النظم - كلمة أما لمنع الخلق فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي قوله  
بأن لا يكون ترتيب اللفاظ إلى تصوير الخلل الواقع في النظم فانظم ههنا بمعنى ترتيب اللفاظ على وفق  
ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكره سابقا من كون اللفاظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات  
على حسب ما يقتضيه العقل فإن النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والتحليل فيشمل  
التعقيد المعنوي والمخاطبة في تأدية المعاني قوله بسبب تقديم أو تأخير - فالقول ان التقديم  
من لوازم التأخير وبالعكس فكأن أحدهما معنى عن الآخر فما وجه جمعا أحيبا علمه بان المراد من  
التقديم والتأخير ان كان تقديم لفظ عن محله الأصلي الذى يقتضيه ترتيب المعاني في الذهن وتأخير  
عن ذلك المحل وهو لا يتحققان فلا يكون ذلك أحدهما مغنيا عن الآخر وان كان المراد بالتقديم بتقديم  
لفظ على آخر والتأخير تأخير عن لفظ آخر فلا شك في التلازم بينهما فعلى هذا انما لم يقتصر على أحدهما  
استدراة لئلا يكون كل واحد منهما مستقلا بالخلل بدون ملاحظة الآخر قوله وان كان ثابتا  
الكلام إلى توطئة وتهديد لقوله ذكر ضعف التاليف شاملا كان لم توجه ان الثبوت في الكلام  
ينافي التعقيد دفع بقوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع الخصال من الثبوت في الكلام  
انما هو لكل واحد من الأمور والتعقيد انما يلزم من اجتماع تلك الأمور فلا منافاة بين شيوع  
الاستعمال وحصول التعقيد قوله ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها إلى معطوف على ما  
فيه بحسب المعنى كأنه قيل فإن التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع أمور ويجوز ان يكون حاصلا  
ببعض منها لكون كل واحد منها خلاف الأولى والأصل والمقصود من هذا القول طعنه على قوله الأولى بعد  
سطور فهذا التقديم شائع الاستعمال قوله فذكر ضعف التاليف إلى إذا علم ان سبب التعقيد يجوز  
ان يكون اجتماع أمور على منها شائع الاستعمال علم ان الذي كونه أحد الأمور من ضعف التاليف والتعقيد  
اللفظي لا يعنى عن ذكر الآخر كما توجهه الخلل في معنى هذا هو وجه ان التعقيد لا ينفك  
عن ضعف التاليف وبالعكس والامور ليس كذلك فان بينهما عموم وخصوص وجهي فوجه ضعف  
التاليف بدون التعقيد اللفظي في نحو جمل في أحد بالتبيين ويوجد التعقيد بدون الضعف في حيز  
اجتماع أمور على منها شائع الاستعمال ويحققان في بيت الفيزوقي وأنهم يتعزى لعدم اغناء ذكر التعقيد  
اللفظي عن ذكر ضعف التاليف كما تعرض لعدم اغناء ذكر ضعف التاليف عن التعقيد اللفظي لا يبرهن  
من العلم بالعموم والخصوص بينهما فعلى الاغناء عن أحدهما موجب لنفي الاغناء عن الآخر كما هو في  
قوله أى ليس مثله في الناس إلى يريد ان ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن هكذا قوله  
الابن أخه - فيما شارحة لطيفة إلى ان ماثلة الملك له انما جاءت من قبله كما قاما ولعل الخلل يتبع  
الحال فليس من المبالغة في المدح مالا يخفى قوله ولهذا نصبه - أى لاجل ان ملكا مستثنى من ملكا

البدل فهذا التقدير شائع الاستعمال لكنه يوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدأ وحى  
خبرة وما غير عامة على اللغة التيمية وقيل بالعكس بطلان العمل بتقديم الخبر وكلا الوجهين  
يوجب قلعا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثلة في الناس حيا يقاربه وليس حى يقاربه  
مماثلة في الناس فلا يصح ان مثله اسم ما في الناس خبره وحى يقاربه بدل من  
مثله فعليه فصل واقع بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال

قوله والا فالعبار البدل - اى ان لم يكن بهذا مستثنى عند الشاعر فقد ما على المستثنى منه بل  
كان هو خرا عنه فالحتم ان فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه لكونه كلام غير موجب قوله  
فهذا بتقديم شائع الاستعمال اى اذا علم انه يجوز ان يكون التعقيد حاصل ببعض الامور وان كانت  
شائعة الاستعمال في كلام العرب لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واخرى فيدل هذا التقديم اى  
تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كانت شائعة الاستعمال لكنه اوجب الزيادة في التعقيد لانه  
كما يقل الشدة والضعف فان دفع ما قال الزورنى انه لا حاجة في بيان التعقيد في هذا البيت  
الى ذكر هذا التقدير لم يحصل به بدنه بالامور والاخر المحالفة للقوانين النحوية بخلافه فانه حائز  
بالتقارب العامة ومنشئ هذه الامران احدهما ان التعقيد لا يحصل على زعمه الا بارتكاب امور  
محالفة لقواعد النحو والاخر فزعمه ان بعد حصول نفس التعقيد لا فائدة في زيادة التعقيد  
وكلاهما باطل اما الاول فلما عرفت من الانفكاك بين التعقيد وضعف التاليف واما الثاني فلان  
زيادة التعقيد تعقيد فذكر هذا التقديم لحصول التعقيد قوله قيل مثله مبتدأ وحى خبره  
القاتل مولانا قطب الدين شيرازى شارب المفتاح قوله يظهر بالتأمل في قولنا لا نقل عن  
الشاعر انه قال لان خبره الشاعر نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد اعنى قول القائل  
المذكور نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر مستلغ لا تقتضاه وجود  
المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا  
قلعا انتهى حاصل ما نقل عنه ان ما قيل يفيد على التوجيه الاول في المقارب عن المماثل وعلى  
التوجيه الثانى في المماثل عن المقارب وذلك ليس بقصود ولا مستلزم ماله وهذا المقاد متبلغ  
لاقتضائه وجود المماثل والمقارب فلان الغالب المتبادر في الخطايات ان مقاد حرف النفى انما هو  
نفي الحكم لذى كان موجودا في الموجبة لان المحكوم عليه سواء كان انتفاء الحكم بانتفاء الرصو  
والصفة معا او بانتفاء الصفة فقط او بانتفاء الموصوف حتى نقل عن بعض اهل العقول كالا على  
ان القول بصدق السالبة بنفى الموضوع باطل وان كان موددا او بانتفاء الصفة فقط فنتج  
عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم اعنى في مقاربه  
بانتفاء المماثل اما اذا كانت المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناضرون فظاهرا اما اذا كانت  
بينهما متفاوتة كما يفهم من كلام الشارح حيث عطف يقاربه على يماثله وعطف المقارب على المماثل  
والعطف يقتضى المفاوئة فلان المماثلة عبارة عن المشاهدة من جميع الوجوه والمقاربة المشاهدة  
في البعض فقط كما قيل او مع من ان يكون مشاهدة في الباقي او لاد على التقديم بين يلزم من الحكم  
بانتفاء المقاربة الحكم بانتفاء المماثلة بطريق ادنى عدم وجود المقارب على التوجيه الثانى  
اما على هذا لا محذور بينهما فظاهرا واما على نقل عن المقاربة فلان يصح استثناء مسكنا حتى



أي لا يكون ظاهر الدلالة على المواد للخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول  
المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك للخلل يكون لا يراود  
الوزن البعيدة المفتقرة <sup>إلى</sup> الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدلالة  
على المقصود كقول الآخر وهو العباس بن الأحنف

يقاربه لما علم من أن المقصد في أن يائله أحد يقاربه إلا ما استثنى ليس المقصود في أن يكون مقاربه  
مما لا إلا ما استثنى قوله في المهمة وكفي بهذا قلنا - حيث دعا إلى ما هو نادر في الاستعمال وقبله  
في الخطأ بيان من صدق السالبة بعدم الموضوع كما مر فتذكر واجب من جانب القائل على تقدير  
أن المقاربة بمعنى المماثلة بأن انتفاء وصف المحمول ههنا أعني إلى المقارب مثلا مستلزم لا لانتفاء  
الموضوع أعني المماثل مثلا فغني في الملزوم يبقى لازمه وهو يلغ كما أشير في قوله تعالى ليس كمثل  
شيء كيف يعدل قلنا من باب البلاغة وعلى تقدير المقارنة بينهما أن يكون يجوز أن المواد بالمثل في  
الوجه الأول المشارك له في الماهية النوعية لا من يكون مشاركا له في اخص الصفات أو يكون المراد به  
هذا المعنى لكن لا في نفس الأمر بل بحسب زعمهم الباطل ورأيهم الكاسد فالمعنى على الأول ليس عشاكه  
في الإنسانية مقاربه أي يشاركه في بعض الصفات المحسنة فضلا عن الكل وهذا على التقدير الثاني  
أوليس من يدعى المدعيون كونه مشاركا له في اخص الصفات مشاركا له في بعضها بالمقاربة في الوجه الثاني  
أي على تقدير أن يكون في يقاربه مبتدأ ومثله خبره من يشاركه في الماهية النوعية وبالمماثل من  
يشاركه في اخص الصفات وانعني على قما من ما مر ولا يخفى أن الوجه ما قاله الشارح وما في هذه التوجيهات  
من البعد والخفاء فافهم قوله بدل من مثله - أي بدل الكل فائدة الابدال ههنا توطئة  
لأنه في المقاربة الذي هو أعم بعد في المماثلة فلا يصح إطلاق البدل عليه فغني أن هذا القول  
وهم من القائل لأن لا يضر في بدل الكل اختلاف المفهوم يجوز بد أخوك بل هو ضروري أو لا يخل  
فيه لكان تأكيد الابدال فافهم قوله فغني فصل واقع لما يريد أن فيه سببا آخر للتفريق غير ما  
ذكر قوله أي لا يكون غير ظاهرا هو الدلالة أي لا يكون الكلام غير ظاهرا هو الدلالة على المواد عند السامع  
للخلل حصل في انتقال ذهنه عن المعنى اللغوي إلى مراد المتكلم بسبب إرادة اللزوم لبعيد  
فالمراد بالذهن في قوله للخلل في انتقال الذهن إلى مراد السامع لا ذهن المتكلم ويدل على ذلك ما  
كلاما قال في المقام من أن التعقيد المعنى في الكلام هو أن بعض صاحبه فكره في متصا به ويشك  
طريقك إلى المعنى ويعر مد هيك نحو حتى يقسم فكره ويشعب فكره إلى أن لا تدري من أين  
يتوصل وإلى طريق معناه يتوصل فافهم قوله من المعنى الأول - أي أي اللغوي الحقيقي  
قوله إلى الثاني المقصود - أي الكنائى أو المجازى الذي هو مقصود المتكلم فالمعنى الأول كاللغوي  
بكثرة الرواد في قولنا زيد كثير الرواد والمعنى الثاني كالأخبار بكثرة القول المذكور والمحصل  
أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو المجازى أن يكون المعنى الثاني وهو الكنائى أو المجازى قريبا  
فهمه من المعنى الأصلي فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الثاني بعيدا فهمه من الأصلي هو فاجبت  
يفتقر في فهمه إلى وسائط مع خفاء القرائن لم يكن الكنائى أو المجازى فصيحا لكونه مشتقا على  
التعقيد قوله وذلك للخلل يكون لا يراود اللزوم أي لا يراود المتكلم الوزن البعيدة عن العبارة



دوام التلاق والوصال من الفرح والسرور بخوال العيون فان الانتقال من جموع العيون  
الى مجلدها بالدواع حال الرادة البكاء وهو حالة الحزن على مفارقة الامة لا  
الى ما قصدت الشاعرة من السرور المحاصل ببلاقات الاصدقاء ومواصلته  
الامة ولهذا لا يصح ان يقال في الدواعي انزال عيناك جامدة كما يقال لا ابكي الله عينك

سكب الدواعي جعل كناية عن الحزن غلة لطلب البعد وهو لا يصح بل غلة القرب الذي  
يلزمه السرور والالتحاق لا نه يقتضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال  
ان كان الحزن حاصل فلا معنى لطليمه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة الحب ولا ينبغي ما فيه  
فتأمل قوله جعل سكب الدواعي دفع لما يتوهم من ان كل واحد من السكب الجمود  
مستعلن ههنا على سبيل الكناية فالوجه في ترويض المصنف لبيان الجمود فقط دون سكب الدواعي  
وحاصل الدفع ان المصنف قصد د بيان ما فيه الخلل ولا خلل في كناية السكب عما يلزم في  
الامة قوله من الكناية اي سوء الحال سبب الحزن بيان لما في قوله عما يقال كسب الرجل كسب  
كلم يعلم قوله واصاب لان المراد بالزوم المصحيح لا انتقال في الجملة هو اعم من الذي  
وهو متحقق ههنا كما قال الشارح لا نه كنبنا ما يجعل دليلا عليه فلا يرد ان سكب الدواعي قد يكون  
للسرور ولا نه كما يكون اصابة غير الملا ثم موجبا لتوجه الروح الى القلب فيصعد منه البهاس  
ويصير ما عند الوصول الى الدواعي ويجري من طرفي العين كذا الك اصابة ما يلازمه قد يكون  
موجبا لتوجه الروح الى القلب اي ويقال ان دمع الحزن حار ودمع السرور بارد والله تعالى اعلم  
قوله بكائي الدهر الخ وصفي البيت البكا في الدهر بما يستخطي ويا قوم قفا سرى باريضتي  
والبياء في قوله برضى من نفس الكلمة وهو مضارع ارضى برضى وحذف مفعوله وهو ضمير  
المتكلم للعلم به لا ياء المتكلم بان يكون قبله ما من الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو شعر  
الذي لقي الدهر على حكم ما من شائع عال الى خفض قوله لكنه اخطاء الخ قال المصنف في الايضاح  
اراد ان يكتفي بما يوجب دوام الظلال في من السرور بالجمود فظنه ان الجمود خلو العين من  
البكاء مطلقا من غير اعتبار الشيء آخر معه و اخطاء لان الجمود خلو العين من البكاء في حال  
ارادة البكاء عنها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يفهم من هذا الكلام  
ان هذه الكناية خطأ بناء على ان الشاعرة ظن معنى الجمود ما ليس بمناه دانه بما هو معناه لا  
يستقل منه الى المسرة اصلا وانما يستقل منه الى البخل فعلى هذا يكون البيت مثالا للخلل في الا  
نتقال لا لتعقيد لاخل للخلل في الانتقال لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلا لانه غير ظاهر  
فالمراد بقول الشارح ولكنه اخطاء الخطاء في نفس الامر باعتقاد المصنف لا الخطاء في نظر  
البلغاء لا لتعقيد لاخل للخلل في الانتقال لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلا لانه غير ظاهر  
وعدم مطابقة الكلام المصنف في الايضاح كما نقضناه سابقا ثم الشارح بعد نقل كلام المصنف  
على غيرة وعيبه ولورد عليه بقوله فان نقيل استعمال الجمود الا حاصله اننا لم نذكر انتقال  
فيه اصلا حتى يكون خطأ له لا يجوز ان يكون الجمود مستعلا مطلق الخ لاي خلو العين من  
الدمع مجازا من باب استعمال المعقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه نازلا لها عادة صالحا

و يقال سنة جواد لا مطوفها و ناقة جواد لا لبن لها كما أنها تنحلان بالمطر  
و اللبن قال الجاهلي لا انا عينا لم تجد يوم واسط عليك بمجاري دمها  
جمود - فان قيل استعمال الجود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب  
استعمال المقيّد في المطلق ثم كنى به عن المستحق لكونه لازما لها عادة فتناهد  
انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي

للاستغناء الجملة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان و احاب عنه بقوله قلنا هذا انما يكلي لصحة  
الكلام ان حاصله ان هذا التوجيه يصحح الكلام و يخرج به عن بطلان ارادة المسألة عن الجحور كما يفهم  
من كلام المصنف المذكور سابقا ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي لمخالف القرينة الدالة على استعمال  
في مطلق الخلو و خفاء اللزوم بين مطلق الخلو و المستحق تحقق كل واحد منهما بدون الاخير لانه قد يتحقق  
الخلو بدون المستحق المصيبة الشد بدة و يتحقق المستحق بدون الخلو و كذلك يقال مع المسألة باردة  
و لما تحقق كل منهما بدون الاخر ضعفت التبعية و اللزوم بخلاف طول النجاسة فانه ان تحقق طول  
القائمة و نه كسلا يتحقق هو بدون طول القائمة فالبيت مثال للتعقيد المعنوي لتحليل في الانتقال  
بايراد الوازم البعيدة المتفقعة الى الوسائط مع خفاء القرينة لان الجحور في الاصل ضد السيلان  
استعمل في خلو العين عن الدمع مع حال ارادة البكاء ثم استعمال في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسألة  
فقول المصنف كقول لا متعلق بقوله و اما في الانتقال على تقرير المصنف و متعلق بقوله و ذلك التحليل يكون  
الاراد الوازم البعيدة على تحقيق الشارح هذا ما قال بعض الفضلاء و يؤيد ما قال الشاعر في العاشية  
المتعلقة على قوله فا قيل استعمال الجحور ..... و قيل في تحقيق قوله لكنه خطأ في الكناية

اي اخطأ عند البلغاء لعدم فهم ذلك الالتهبة من جود العين وان كان له وجه صحيح تحقيق اذ لم  
يظهر ذلك لم يتصور الانتقال من الجحور الى ما قصدته الشاعرا لان بين معناه الحقيقية و بين  
ما قصدته الشاعرا منه تقابل و قصدا و لا لزوم بينهما اطلاقا لان الانتقال الذي هو من احد العينين  
الى الاخر من لزوم بينهما في الجملة و لو اعمار عاذا و يرد على هذا التوجيه المذكور ان يلزم على هذا اطلاق كلام  
المصنف عن مثال التعقيد المعنوي لانه على هذا التوجيه لا يكون الشعر المذكور من امثلة على ذلك المصنف  
و هو بهذا المثال كما لا يخفى الا ان يقال ان مقصود المصنف ان الانتقال من جود العين ظاهر انما يكون  
الى جملة بالدمع و هي حالة الخوف لا الى ما قصدته الشاعرا من السر و لكنه لا بد من التكلف و التعليل لصحة  
الانتقال الى ما قصدته في الجملة مثلا يطل كلام الشاعر فاذا التحل بان يقال انه استعمال الجحور في مطلق خلو  
العين من الدمع ثم كنى به عن المسألة لكونه لازما لها عادة جاء التعقيد و يكون البيت مثالا لهذا  
الاغتراب و الله اعلم ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التحوّل عنها دائما الى معنى كالا انتقال عن  
جود العين الى تخليها بالدمع و حين ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة

مصححة كالانتقال عنه الى عدم البكاء مطلقا ثم عن السر و فان هذا الانتقال لعلاقة و هي  
في المطلق المتحقق في المقيّد الاخر كما يقال في استعمال المشفر في شفة الانسان فمثل ليس بمقبول  
للالانه غير مقبول عندهم لعدم العلاقة فان العلاقة مفروض التسليم و بعد العلاقة لا وجه  
لعدم مقبولية لان النقل في احاد المجاز لا يشترط عند المحققين بل لان تعارف البلغاء على خلاف

لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد  
 المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهراً  
 حتى يخل الى السامع ان لفظه من حاق اللفظ واما الكلام  
 الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار  
 عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام

ينبغي الاذعان عن الاتفاقة الى لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر الملتزم في حقهم وهو تعارف غير  
 مانع مطلقاً انتفى سعة فهم الارزم وتحقق التعقيد واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيكون ان  
 يكون الانتقال عنه بغير الى الجواز الذي وجد فيه الجواز المعبر اياه وهذا التحقيق ظهر وجه  
 تخطية الشاعرون جملة من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد دافع الاعتراض الا في الشرح  
 المصدر بقوله فان قيل ان وجد العلاقة المذكورة انما يكفي لصحة الكلام ولا تنكوه ولا يخرج عن  
 التعقيد وهذا هو الذي ندعيه ونقول ان الشاعر اخطأ في هذا القصد لو وجد التعقيد فيه وهذا حال  
 الجواب الذي ذكره الشارح بقوله قلنا والله تعالى وورد على هذا التوجيه انه يفهم منه ان الخلل في الـ  
 انتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود وهو يخالف لما ذكره الشارح  
 من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللفظ البعيدة انما هي حصر سبب الخلل في اليراد المذكور قوله  
 من التوح والسور - اوضح مصدر الفعل الارزم والسور مصدر المتعدي وحينئذ فلا مشاكسة  
 بينهما واجيب عنه بان السر قد يكون لازماً يقال سور يد اي حصل له السور فالمشاكسة حاصلة  
 في السر بمعنى المصدرى شاد ما في كودن بمعنى والحاصل بالمصدر شاد ما في قوله حال ارادة  
 البكاء - فان قيل اي دليل على هذه القيد فان المذكور في الصحاح العين الجوزي ما لا دمع بها مطلقاً في  
 القاموس جيد بخل اجيب عنه بان الدليل عليه هو قول صاحب القاموس فان يفهم منه ان الجوزي  
 يعني البخل والبخل بالشئ انما يتحقق حين ارادته فيجود العين هو بخل العين بالدمع حال ارادة البكاء  
 قوله لا لا ما قصد الشاعر الا لانه انما يصح الانتقال المذكورة او بسهولة لو كان معنى الجمود مطلق  
 الخلو واذ ليس فليس بل الانتقال من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع انتفاء الخلو  
 ومن انتفاء الخلو انتفاء السر لكن لما كانت هذه الوسائط خفية على تقدير الانتقال صار الكلام  
 معقداً قوله ويقال سنة جمادى لا مطروفاً فان قيل ان هذه القول لا يثبت ما دام اثباته وهو  
 ان جمود العين خلوها عن الدمع حال ارادتها لان عدم المطر ليس حال ارادة السنة اياه ضرورة عدم  
 تصور الارادة من السنة وكذا عدم الدين ليس حالة ارادة السنة اياه لعدم تصورهما معها اجيب عنه  
 بأنه انما المسك والمرب في جمود العين متغايران وهو العين والنفس كذلك في القولين المذكورين فان  
 المسك في الاول السنة وفي الثاني السنة والمرب فيها الناس ثم لما كان هذا القول غير مثبت لما  
 ادعاه قطعاً ويقيناً لاحتمال ان يكون قول من لا يستشهد بقوله فاستشهد بقول من يستشهد بقوله  
 وقال قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشهادة والمواد بها هي الكتاب  
 المشهور والنسب الى الالهام اني تمام جيب ان ادس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد  
 بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراى به احد الشعراء المذكور اشعارهم في ذلك الكتاب ثم

و معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيا و بنقيض المطلوب  
والجواب على عكس المقصود و اى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور  
فلم يحصل لى الا الحزن و الفراق فبعد هذا اطلب البعد و الفراق يحصل  
القرب والوصول و اطلب الحزن والكآبة ليحصل الفراح و السرور

ان هذا البيت لا ي عطاء السدي من قصيدة يوتى بها وزير بن هبيرة المقتول بواسط وهو الذي  
اجبر الامام ابا حنيفة رحمه الله تعالى ان يكون خاتمة في يده ولا ينفذ له ولا يخرج شئ من بيت المال  
الاذنه فاستمع الامام فامر بحجسه وضي به تال دعواتي اشادوا خواني فامر بتخلية فكب مطية  
وهو بال ملكة شرفها الله تعالى قوله لم تجد - من الجود وهو الكرم وعينا اسم ان وجلة فوجد  
ضفة عينا والظرف الثلاثة متعلقة بتجد ولجئ خبري واللام فيه للتأكيد والمعنى ان العين التي لم  
تجد على فتلك يوم واسط هو بلدة بالعراق بخيلة مذمومة قوله بجاري دمعها - اى بدمعها  
الجاري قوله لكونه - اى خلو العين لازم لها اى لازم للمسح قوله عادة - اى غالباً فلا تفكاك  
بينهما اى بين المسح وخلو العين وذلك يقال ان دمع المسح ورد دمع الحزن قوله  
نظهور ان الذي من المريد عليه انه على هذا يلزم ان لا يكون الالهام الذي عد من المحنات للكلابيع  
حسناً ذاتاً تعالى كلام البلغاء وهو كما ترى اجيب عنه بان الالهام انما يعد محسناً عند وضوح القرينة  
على المراد بهذا الاعتبار يقع في كلام البلغاء فاقبل ان ما ذكره في صدر البيت وهو تحليل طلبه الجود  
بالقرين فيفيد ان علة سكب الدموع الجود بمعنى الشكر فنتحقق القرينة الواضحة على ما قصد الشاعر  
فيضع الانتقال ولا يكون البيت هيكلاً مثلاً للخلل في الانتقال بناء على الخطأ كما هو مفاد التوجيه الاول  
ولا يكون مثلاً لما اشتمل على التعقيد لوجود ساعة الانتقال فيه الى ما قصد به سبب وجو القرينة الواضحة  
ضحية اجيب عنه على التوجيه الاول بان نصب القرينة يكون بعد وجود العلاقة الصحيحة للانتقال  
ونقد عرفت انتقامها على التوجيه الثاني بان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجود الشكر لكن  
شهرت استعمال جود العين في الحزن تعارض تلك القرينة كما سبق تحقيقه فهذا الاعتبار خرجت  
القرينة من الوضوح وصارت خفية فاقبل ان سهولة الانتقال ليس بشرط في قول الكتاب  
واللازم نزوح كثير الكتابات ان ادت الى التعقيد فلا سلم اعتبارها عندكم كيف وقد صرحوا  
بان المعنى وكذا اللز غير معتبر عند حملها على التعقيد قوله فالكلام الخالي عند التعقيد الم  
نقرب على تعريف التعقيد المعنى انما عرفت التعقيد والكلام المشتمل عليه عرفت الكلام الخالي  
عنه وهو ما يكون الانتقال فيه اى يقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط ابا غنيم  
فهمه قبل تمام الكلام الغاية ظهوره فان قيل يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهراً  
وهذا ما خفى وهداه فما سبق في الفن الثاني من ان التشبيه تسام قريب مبتدل وهو  
ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الوأى وبعد  
غريباً وهو مجزأ اى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد ترك تدقيق نظر لمخفاه  
وجهه في بادى الوأى والتشبيه البليغ ما كان من البعيد الغريب دون القرين المبتدل اجيب

هذا ان نصبت شكب بتقدير ان عطف على بعد الدار وان دفعته كما هو الصواب فالمعنى  
 ابكى فاستحسن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ  
 لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكبر عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب  
 ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضد ذلك هذا هو المعنى المشهور فيما بين  
 القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف

بان غرض الجائز ودهتها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوى ادعى في قوله  
 واما الكلام الذي ليس له معنى لم يدفع ما يرد و هو ان التميز بين الكلام المشتبه على التقيد وبين  
 الكلام الثاني عنه انما يأتى بهذا الطريق اذا كان للكلام معنى فاما اذا لم يكن فلا أثر بينهما جازما  
 الطريق ولم يبين طريق آخر يمتاز به بينهما وحاصل الدق ان الكلام الذي هذا شأنه ساقط  
 عن درجة الاعتبار عند البلغاء فميز ما شتم له على التعقيد وحلوه عنه لا يضر ونبه في  
 فقرير هذا الكلام انه دفع ما يرد ان الكلام الذي ليس له معنى ثاب يلزم ان يكون معتق لعدم  
 الانتقال من معناه الاول الى الثاني بناء على عدمه وحاصل الدفع ان الكلام المذكور مستقيم  
 عن درجة الاعتبار عند البلغاء لا ينافي بكونه معتقدا اذ غير معتقد شر المراد بالمعنى الثاني ههنا  
 الاغراض المصنوعة لها الكلام كنفى الشك والا نكار مثلا للمعنى الجازي والكنائي حتى يرد  
 عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي  
 او كنائي ساقطا عن درجة الاعتبار عند البلغاء تفصيله ان المراد ههنا بالمعنى الثاني  
 انما هي الاغراض التي قصدت بصياغة الكلام اى يجعله مشتملا على الخصوصيات والمعنى  
 الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات سواء  
 كان معنى حقيقيا للتركيب او مجازيا او كنائيا لان المعاني الجازمية والكنائية معان  
 اول بالنسبة لعلم المعاني لا تقاضى بها وان كانت ثوابي بالنسبة لتبيين لان معنى كونها  
 ثوابي في البيان انما المقصودة من التركيب وهذا الانبائى انما اول في فن المعاني با  
 انظر للاغراض التي افادها الخصوصيات التي فيها تلك الاغراض هي التي يحسب  
 التقاضى قوله فيبعد هذا الطلب البعد الخ فيه اشارة الى ان البعد للاستقبال او  
 عليه ان هذا المعنى باطل لان المستلزم للجمال والمستلزم للجمال اما الملازمة فلان  
 البعد والافراق ان كانا حاصلين حال الاخبار فالطلب بتحصيل الحاصل وان لم يكن  
 حاصلين فنقضيهما وما فيها لا بد ان يكون حاصللا وهو الوصال والقرب ولا شك ان  
 ان طلبها ليس لذاتها لعدم صلاحية كل واحد من البعد والافراق لان يكون مطلوبا  
 في نفسه بل يكون الطلب لحصول الوصال وهو من وضع حصوله ههنا فالطلب على هذا التقيد  
 ايضا آثر الى تحصيل الحاصل الجيب عنه باننا نختار ان البعد حاصل وقت الاخبار ولا  
 يلزم تحصيل الحاصل لانه انما يلزم لو كان البعد مطلوب التحصيل وليس كذلك بل ان طلب  
 ههنا استمراره يستمر انما هو ان طلب البعد انما يكون في الاستقبال كما يدل عليه  
 قوله فيبعد هذا الطلب الى آخره وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب  
 او البعد فطلب فيه ساكنا وخير وسيلة الى النجاح عند الله تعالى اعلم بالصواب

ومشاؤه عدم التعق في المعاني وقلة التصغف للام المهرة من السلف والصحيح  
انه اراد بطلب الفراق تطيب النفس به وتوطينها عليه حتى كان امر مطلوب  
والمعنى اني اليوم اطيب نفساً بالبعد والفراق واولطتها على مقاسات الاخوان  
والاشواق والتبرع غصصها والتحلل اجنها حتى انفيض اللوع من عيني لانتبت بذلك الى صليد  
ومصر الزول فالصبر مفتاح الفرج مع كل عسر ولكل بديهة نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز

قوله هذا ان نصبت تسكب - اي يكون معنى البيت كذا اكل ان نصبت تسكب بتقدير ان عطا  
على بعد الدار يكون سكب الدموع حينئذ خلا تحت الطلب في الاستقبال قوله وان رفعة  
كما صور التصرف ان يدل على ان رواية النصب خطأ ووجه ان سكب الدموع حينئذ يدخل  
تحت الطلب في الاستقبال كما مر ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلب في  
ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكون شعرا والعاشق المهجور غير منفك عنه في حال  
من الاحوال فلا يلحق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظره لبلاء وما قيل انه لا  
معنى لطلب الحزن في الحال لانه عاجلا فيه فيلزم تحصيل الحاصل وحينئذ يكون عدم الطلب  
في الحال لعدم قصوره لان البكاء والحزن لا يكون من شعرا والعاشق المهجور عسير  
منفك عنه في حال من الاحوال حتى يصير خطأ في نظر البلاء اجماع عنه بان  
المنافاة في الحال انما هو طلب تحصيل ذلك الحاصل فيه واما طلب استمراره فليس  
بمنافاة للحصول فيه ومن شعرا والعاشق المهجور انما هو الطلب بمعنى توطين النفس  
على الاخوان المحاصلة في الحال او في الاستقبال والطلب بهذا المعنى لا يكون منافاة لحصول  
ذلك الامر المطلوب قوله وحينئذ لا يدخل سكب الدموع الخ ويكون معطوفا على ساء  
طلب قوله لكنه اكب عليه الخ من اكب على وجهه اي سقط عليه وهو دفع لما يتوهم  
من الكلام السابق وهو انه اذا كان سكب الدموع غير دال على تحت الطلب لا يحصل  
الفرج والسودر لان ذلك انما يكون كون الحزن مطلوبا حتى ياتي الزمان والاخوان  
بنقيض المطلوب كما هو عادتها وحاصل الدفع ان سكب الدموع وان لم يكن دالا  
تحت اطلب لكن التعبير عنه بصيغة المضارع الدلالة على الاستمرار بموعنة المقام بعيد  
انه بلا زهر ملازمة الامر المطلوب فيظن الد هو انه مطلوب به نيات بضده قوله ولا يخفى  
ما فيه من التكلف الخ قيل لان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع  
لا الاتيان بنقيض ما يظهر المؤامرة مطلوب به ورد بانه من تطورات الشواهد المبينة على  
التحليل فانهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على ذلك الامر التخييل فلا ينع  
للاعتراض عليه قال ابا الحسن البخاري شعبي وكلمتني الفراق مغالطة وخلفت في  
استمرار غرس واداء وطعت منها في الوصال لا حاجة تبني الامور على خلاف مراد  
وقيل لان السنين الاستقبالية معتبرة في تسكب فالاداة الحال منه مع وجود علامة الاستقبال  
فيه وكذا اداة الاستقبال من تجد مع عدمها فيه خارج عن القاذون وفيه نظر لان اداة  
الحال اقاصم على تقدير ان وقع كما صرح به وحينئذ يجوز ان يكون معطوفا على جموع ساء طلب كما ذكرنا  
ويراد في الحال من تسكب واما اداة الاستقبال من تجل فيلزم حفظ اقتضاء سكب الدموع اليه  
وقيل في معنى البيت ان الشاعري يذكر الى عشيقته في التمشي للسف يتوصل به الى السب



و على هذا فالسين في ساء طلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته ان يكون ذلك في قول الواحد ومتابع الاضافات فكثرة التكرار لقوله اى قول لى الطيب وسعدى في غير بعد غير يتجدد اللمعة يترك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح

منشترتها في المحضور لا بالاموال تقتصر طابع الغواني والى هذا المعنى اشار المتنبي حيث قال لشعر لعل الله يجعله رجلا يعين على الاقامة في ذرا كاه - والا يضاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان الاطلاع على ما قصد الشاعر يتوقف على اكتشاف حاله في انشائه فان كان متعلقا بالارتمال بقرينة حاله او مقال فالعنى ما فافا هذا القائل والا فان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والمحققين فلا نسب ما في دلائل الامجاز وان كان من النظاراء المستظرفين للوارد والغرائب فالعنى على ما هو المشهور وقد يقال ان مقصود الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازى انفصال وما يتبعه كما قال الشاعر شعور اريد وصله ويريد هوى فا ترك ما اريد ما يريد - والمقصود من ذلك التوكيد ان يتوهم له الحبيب فيسبب بذلك الى الوصال وهذا يظهر معنى قوله لتصرفوا قوله وعلى هذا فالسين في ساء طلب لمجرد التأكيد اى على هذا المعنى الاخير للبيت يكون السين لمجرد التأكيد لانه مع الاستقبال ويمكن ان يكون السين على هذا المعنى ايضا للاستقبال ومعنى البيت انى كنت الى الآن اجزع وابغض الفراق والبعيد فلم يحصل منه فائدة فبعد هذا الطيب نفسا بالبعد والفراق او وطنها على مقاسات الاحزان لكن ختم الشارح انه لمجرد التأكيد نظرا الى قوله اى اليوم اطيب نفسا قوله فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره الاشارة الى ان قول المصنف ومن كثرة التكرار - عطف على مقدر والجموع مقول القول قوله من كثرة التكرار - يفتح التاء لانه ليس ببناء فعلا بالسين الالتقاء او تبيان وانما اشترط القائل المخلص عن كثرة التكرار لان نفس التكرار لا يخلل بالصراحة والا للزم فتح التوكيد اللفظي وهو كما ترى قوله هو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته اى علم اول ان التكرار قد في تفسيره كلمة شتى احد ها انه بمعنى جموع الذكريين وثانيها انه عبارة عن ذكر الثاني المسبوق بالاول وثالثها ذكر الشيء مرة بعد أخرى والاول ولا في طرفي النقطتين والثالث يمكن حمله على كل واحد من الاول والثاني وثانيان التكرار اما ان يكون بمعنى الجموع الذكريين او بمعنى الذكر الثاني المسبوق بالاول وعلى التقديرين لا وجه لعدم البيت المذكور من كثرة التكرار لان التكرار بالمعنى الاول لا يتعدد ويذكر الشيء ثلاث مرات بل يتحقق تعدد بالترتيب ولا يتحقق كثرته الا بالتسديد وبالمعنى الثاني وان تحقق تعدد بالتثنية لكن لا يحصل كثرته الا بالتباعد واحباب الشارح بالقول المذكور حاصله ان كون التكرار اسما لجموع الذكريين مما لا يلتفت اليه بل هو عبارة عن الذكر الثاني المسبوق بالاول لان التكرار ارجع والتكرار

وهو شدة عذ الف من يستوى فيه المذكر والمؤنث وادوية فسا حسنة الجوى لا تعيب  
راكبها كالخاء تجرى في الماء لهما صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد  
فاعل الظرف اعني لهما للاعتقاد على الموصوف والضماء وكلها لسبوح يعني ان لهما من نفسها  
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى قول ابن بابك  
حمامة جوى حومة الجندل السبيخ ففيه اضافة حما الى جوى وهى ارض ذات دمل

الارجاع فهو يحصل بذكر انشئ فاسناد المراد بالكثره ما يقابل الوحدة ولا شك في حصوله  
بالفتيل ويمكن ان يربط عنه على تقدير ان يرد بالكثره معناها العرفى بان اذا ذكر الشئ  
ثلاث مرات فقد حصلت التكرار العرفى بناء على ان التكرار الثانى تكرر بالنسبة الى الاول  
وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في التكرار الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة  
التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار  
وكثرته على كلا الوجهين من تثليث الذكر قطعاً والله تعالى اعلم **قوله** اى قول ابى الطيب  
من قصيدة يدح جاسيف الدولة مطلعها شعر عواذل ذات الخيال في حواسد وان  
ضجيع الخود متى لما جد **قوله** وتسعدني - من الاسعاد وهو الاعانة وتانيث الفعل  
لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سمى **قوله** في غرة بعد غرة - اى شدة فوم  
من قبيل ذكر الموزوم واداة اللازم واصل الغرة ما يفرق من المرمق يقال غرة الماء غيرة اى  
علاه قيل ان مراد الشاعر بقوله تسعدني اسعدتني لانه اذا لاخبار عمار صدر عنهما في بعض  
الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة الاسعاد العجيب البدع والاقرب ان يرد  
الاستمرار للتجدد في اللفظ **قوله** من السبع وهو شدة عد الفرس هذه التفسير  
مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد ليطر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة  
في الماء وهو العدم في القاموس سبع كنع سبيحاً وسباحة اى عام واطلاؤها على الفرس  
بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابع وسبوح **قوله**  
واداة به فسا حسنة الجوى الخ اشار به الى ان المراد به ههنا المعنى المجازى وهو شدة  
عد و الفرس وانسابها فيه لكنه ردعى فيه المعنى الاصلي اللغوي في الجملة لان مقام الله  
يقضى ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق به وانه لا نداء لم يكن مع شدة العدد وسلاسة  
كاسيخ في الماء بهما هلك الراكب من اذ الشارح بقوله حسنة الجوى انه حسن الجوى  
في العدد والشديد فلا يرد ما قيل ان هذا القول يدل على ان المراد بالسبع ههنا حسن  
الجوى لاشدة العدد ولو اكتفى بحد القوة كما في المختصر لكان ادنى والجوى هو هيئة  
العد وكذا اليد يمثل **قوله** منها حال من شواهد - لانه كان في الاصل نعتاً لها ونعت  
التكرار اذا قدم عليها اعرب حالا **قوله** عليها متعلق بها - اى بشواهد لكن بتضمنها مسمى  
الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم يرد الا في الضرر **قوله** وشواهد فاعل الظرف  
ويجوز ان يكون مبنياً والظرف خبر مقدم عليه **قوله** للاعتقاد على الموصوف وهو  
سبوح ومعنى البيت انه يقول يعني على الخلاص من بين الاعداء في شدة بعد شدة  
فرس حسن الجوى كويم الاحلاق لها من ذاتها وفعلها علامات تشهد لها بجودة اصلها  
**قوله** وتتابع الاضافات مثل قوله - اى قول عبد الصمد بن منصور بن الحسين بن بابك  
من شعره الدولة العباسية **قوله** حمامة - بنصبها لهما منادى **قوله** وهى ارض ذات دمل

مستوية لا تثبت شيئاً تأنيث الاجرع قصرها للضرورة و اضافة جوى الى  
خومة وهي معظم الشئ و اضافة خومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة  
و السبع هدير الحام و نحوه و تمامه بخانت برأى من سعاد و مسمى اى  
بحيث تراك سعاد و تسمع صوتك يقال فلان برأى منى و مسمى اى بحيث  
اراه و اسمع قوله كذا فى الصبح و فيه نظران  
كلام من كثرة التكرار و تتابع الاضافات

كذا فى الاساس و اما فى الصبح فقد قال الجرعاء نفس الوصل المستوية التى لا تثبت شيئاً قوله  
قصرها للضرورة - اى ضرورة الوزن و الا فالامل جرعاء بالمد الحجاز و يضاد قوله  
وهي ارض ذات حجارة - الجندل بسكون النون و فتح الدال نفس الحجاز كما صرح به فى الصبح  
و اما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون و كسر الدال لكن لما حمل الناجم الجرعاء على نفس  
الارض ناسب ان يواد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم المجال على المحل  
فالتفسير بالنظر الى المواد قوله هدير الحام - يقال هدير الحام هدير اى صوت قوله  
كذا فى الصبح - اى كلام الصبح يفيد ان الجرعاء ربح بعد مرأى و مسمى هو فاعل  
الروية و السماع فيه رد على الزور فى حيث قال معناه فانت بحيث تزين سعاد و سمعين  
كلامها و جهة ان ما ذكره مخالف لما نقل عن الصبح و هيها ما ذكره مخالف للعقل لان  
الحاجة اذا كانت بحيث تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن ان يظن العقل ان يطلب من الحاجة  
تصويتها لانه يفتقر سماعها بل اللان حينئذ طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر  
ان يقول اسمعى و اسكتى و اجيب عنه بان الاقرب ان يرد بالا و بالسبع اظهار الاشاط  
كالبلابل تنثره عند مشاهدته الا و راد فالمعنى حينئذ ما ذكره الزور فى و ما ذكره الشاعر  
انما يجهل اذا كان الغرض من الامر بالسبع اسماع الصوت و اما المخالف من الصبح  
فهو ايضا مدح بان ما ذكره فى الصبح معناه اللغوى و ما ذكره ذاك القائل بالنظر الى  
المقصود و هو المعنى لكنائى لان جعل فلان كائنا يحل رد يته فلان كناية عن كونه رائيا  
له فنامل قوله لان كلام من كثرة التكرار الخ اعترض عليه بان قد استضعف قول من  
وجه نظر المصنف لا على من بشرط في المفردة المخلو عن التكرار فى السمع بمثل توجيهه  
ههنا فالاختلاف رد او قوله بينهما و بين ما ههنا كما وقع عن الشارح مما لا وجه له  
يقول فى الجواب ان الشرطية الثانية فى الوجه الاول و هو قوله و الا فلا تحل بالفضل  
موجود دعوى غير مؤيد بخلافها فى هذا الوجه فانه مؤيد بالوقع فى الحديث و بقول الشيخ  
عبد القاهر و رد عليه بان لا فرق فى الوجهين باعتبار الشرطية الثانية مؤيد فى الوجه  
الاول ايضا بالوقع فى القرآن كلفظ ضيزى و قد سألنا عنه لكون الوجه ذاك التائيد  
و بعد و جهة التوحيث فى نفس الامر و معلومية ليكون ذكرا لاحدها دون الآخر مصححا  
لان يقال ان احدها مؤيد دون الآخر و قيل فى الجواب ان التكرار فى السمع معنى مناسب  
للاختلاف لان القصص كما يتجهب عن استعمال ما يشغل على اللسان يتجهبون عن استعمال  
ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم اخفاء الكواحة فى السمع الى الشغل عند اخلالها بها  
القصصات بخلاف تتابع الاضافات و التكرار فانها من حيثها لا جهة للاختلاف  
بها و اما اخلالها ايضا فاما الى الشغل بشهادة الذوق فان قيل هذا فى تتابع الاضافات

ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناؤد والا فلا  
يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه الصلوة والسلام الكرم ابن الكرم ابن الكرم  
ابن الكرم يوسف ابن يعقوب ابن اسحاق ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال القاص  
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكرنا مستعمل في الجاهل بقوله يا علي بن  
حنيفة بن عماره انت والله ثلجة في خيابة ثم قال فلا شك في ثقل ذلك في  
الاكثر لكن اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف بقوله فظلمت

مسلم واما التكرار فهو مثل التكرار في السمع اذا كسب الاحتراز عن التكرار في السمع مطلقا  
يجب الاحتراز عن التكرار صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو والحيث فالتكرار من حيث  
هو تكرار يخل بالفصاحة ايضا اجيب عنه بان ليس المراد بالتكرار الذي نقول انه  
منقسم الى التفتيح وغيره ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الثاني ما يستفاد من الاول  
كما يشهد به الامثلة بل المراد منه صورت التكرار وربما يلترزمه الفصيح لثقله فلا يخل  
بالفصاحة بعلام الكرم في السمع بقي ههنا بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موديا  
الى التكرار في السمع لا الى التثقل على اللسان فيعمل بالفصاحة وبه يشع كلام الشيخ عبد القاهر  
حيث قال لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف اجيب عنه بان لا وجه لكون التكرار  
كرها على السمع ولا اشعار في كلام الشيخ لان المراد بالاستكراه في كلامه هو استكراه الذي  
السلم وضعه في سلامته عنه ان لا يكون موديا لان التثقل وليس المراد به التكرار في السمع  
والا لورد ههنا ما ورد على الوجه الذي ذكره سابقا في بيان قوله وفيه نظرفنا مل  
والله تعالى اعلم قوله كيف الخ الاستعظام تعجبى اى كيف يعجب القول بكونها تخلف بالفصاحة  
مطلقا قد وقع كل واحد منهما في الحديث فانه يعلم بالوقوع في الكلام الفصيح انه لا جهة  
لاخل لهما مطلقا بل انما يخلل اذا وجد ثقل اللفظ بسببه وحيث قد حصل الاحتراز  
عنها بالتناؤد قوله الكرم ابن الكرم الخ الكرم هو الجامع لافعال الخير والشر والفضل  
قوله قال الشيخ الخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة الى  
قوله وما اورد المصنف في الايضاح وايضا فيه اشارة الى ماخذ من شرط المخلص من  
تتابع الاضافات اما التقوية فانه لما علم منه ان الاضافات المتداخلة بعضها في  
بعض لا تخلو عن ثقل ما لكنه اذا سلم من الثقل الكامل الذي يستكراه ملح ولطف  
ولا يكون محلا بالفصاحة علم ان تتابع الاضافات مطلقا لا يكون من اسباب الاخلال بالفصاحة  
ما لم يكن اللفظ بسببه ثقيلا على اللسان واما الاشارة الى الماخذ في قوله الاول وهو  
قوله قال صاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن والتوطئة ظاهر قوله

قال صاحب اى الوفا سمع اسماعيل ابن عمار المقلب بالصاحب استاذ الشيخ عبد الله  
قوله المتداخلة اى المجتمعة المتداخلة بعضها حين متواصلة كانت كمثال المتن  
او متفصلة متداخلة لان الفاصل المضاف من متعلقات الاول قوله في الجاهل -  
اذ المقصود منه انهم فابوا اللفظ القبيحة ادخل فيه لان يفيد لفظا ومعنا  
قوله عماره - يضم العين المهملة علم شخصي والخيار في الفتاوى والافعال المعنى  
على القلب اى انت خيابة في ثقة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيابة باردة  
بالطبع فاذا وضع في وسط الثلج ايضا غف البرودة اما ان ياد برودة الشئ بالوضع

تدبر الكاس ايدى جاذر عتاق وناير الوجه ملاح - ومنه الاطوار الذي في العلم البدع  
 كقوله بعثت به ابن الحارث بن شهاب - وما اورد المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر  
 بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف  
 اليه كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات  
 جميعا وانه اورد تتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اورد بتتابع  
 اضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى الواحد كتابيتين والحديث سالم عن هذا

على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في معنى مع قوله لكنه اذا  
 سلم من الاستكراه - اى استكراه الذوق السليم قوله وظلت تدبر الكاس الى البيت  
 لابن المعتز وظلت تامة اى دامت وهو مع تدبر متاع في ايدى حابرة ذر والجمادى رجع جود  
 يقع الذال وضما وهو ولد البقرة والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واصنافه وناير  
 الوجه من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه اى وجه كالدناير في الصفاء والبعان وملاح  
 جم ملحق صفة بعد صفة للجم ذر لا للعتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفا كما صرحوا  
 به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطوار - وهو ان يدرك اسم الملاح  
 وغيره على ترتيب جودهم ولادتهم من غير تكلف في السكبان حتى يكون الاسماء متحد  
 كالما والجاري والبيت لرابعة بن الى ذواب قاتل عتيبة المذكور اذ له وان يقتلوك  
 فقد ثلثت عرو شهمة وكان قوم عتيبة قد قتلوا ابنا لرابعة - فقتله دبيعة مكان ولده  
 قوله يقتلوك خطاب لولده المقتول والمراد التسلي ودفع الحشا وقوله ثلثت - اى  
 هدمت يقال تل الله عز وجل عرشهم اى هدم ملكهم قوله بعثت به - الباء للسببية  
 اى بسبب قتل عتيبة قوله وما اورد المصنف في الايضاح - ان تمهيد الاعتراض  
 الا في بقوله لا يقال وما اورد المصنف من كلام الشيخ وهو المذكور سابقا بقوله قال الشيخ  
 الى قوله ومنه الاطوار من حيث انه اورد مشعر ابن المصنف جعل في ذلك الضمائر في المعطوفين  
 الاربعة راجع الى المصنف ووجه الاشعار ان المصنف اورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهد  
 الوجه النظري في قوله يا على ابن حمزة بن عمار اضافة متبئين لان الابن الاول صفة  
 لعلى والثاني صفة لحمزة فيعلم انه اورد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اعم من ان يكون  
 بينهما فصل اولاد لا شك ان المتتابع بهذا المعنى تحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار  
 ظاهر فيكون مثالا لقوله لا يقال ان من اشترط ذلك في القائل هو المختار الى ذلك اشار  
 الى الخلو عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله كما في البيتين المذكورتين اعني قوله سبوح لها منها  
 وقوله حامدة جوى الى قوله والحديث سالم عن هذا - اى عن كثرة التكرار بالنسبة الى شئ  
 واحد وعن تتابع الاضافات المترتبة اما الاول فلان المواد بالكرام يوسف عليه السلام  
 والثاني يعقوب عليه السلام والثالث اسحاق عليه السلام والرابع ابراهيم على نبينا وعليه  
 الصلوة والسلام واما الثاني فلا ندفع بين المضافين امر غير المضاف اليه فلا يكون من  
 الاضافات المترتبة وقد يجاب عنه بان الاضلال تتابع الاضافات بما يلزمه من توالي الاسماء  
 المتوالية متلا وهو حاصل في الوصفية فالفرق بين المترتبة وغيرها في الاضلال بالفضاحة

لا بنا نقول هما ايضا ان الحجا ثقلا او بشاعة فذلك والا فلا جهة  
 لأخلل لهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل  
 دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر ربك عبد لا زكوا وقوله تعالى ونفس وما  
 سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم مدركة هي قسم

نحسب قوله لا نقول هما أيضا صله ان كثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد وتتابع الاضافات المترتبة  
 ان كان كل واحد منها موجبا للشغل فقد حصل الاحتراز منه بالثبوت فرد الافلا وجه لا لأخلل لفصاحة  
 قوله كيف وقد وقعا في كيف يكون كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتتابع الاضافات  
 المترتبة محلا بالفصاحة وقد وقع كل واحد منهما في التنزيل وبالمجمل ان السؤال المذكور عما هو  
 كلام على السند الاخص ولا يلزم من ادخال النقص فيه ادخاله في المطلوب لوجود مستند آخر  
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد وتتابع الاضافات المترتبة كما عرفت آنفا  
 واجيب عن جانبنا القائل بان لا دليل في كلامه على جعله اياها علة تامة لا لأخلل واذا لم  
 يحل على العلة التامة لم يكن وقوعها في القرآن قادحا على عيلتها في الجملة يجوز ان يعرض ما يمنع  
 الا لأخلل كما سبق نظيره وبشاعة يقال شئ بشع اى كره الطع قوله هي قسم من مقولة الكيف اى  
 اى المصلحة داخل تحت مقولة الكيف والمقولة ما يقال على ما تحته اى جواب ما هو قول الجنس وتحت  
 اجناس قوله ورسم القدام الكيف - دائما قال ورسم لانه لا يجد اصلا تاما ولا ناقضا  
 اذ جوب ذكر الجنس فيها ولا جنس لانه من الاجناس العالمة ولو كان فوقه غير ممكن منها  
 بل لا يرسم الا رسما ناقضا بساطته على قول من لا يجوز التركيب من امر ومتساوية كما هو الحق  
 لان التركيب المذكور محو واقفال عقلي لا يعرف بتحقيقه قوله بانها هيئة قارة اى وتأنى  
 الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف وهو مذكور باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة  
 في اللغة الشارحة وهى الصورة قوله والهيئة والغرض متقاربا بالمفهوم - اى متحد المفهوم  
 قوله الا ان الغرض - هذه العبارة متعارفة بين العلماء وتوجيه ان الاستثناء ههنا  
 من مقدار نقد يركها متحد الاخرق بينهما الابدال اعتبار فلا بد ان الذوق السليم يقتضى  
 ان يقول بدل قوله الا ان لان دليست كلمة الاستدراك على ما فهم قوله  
 يقال باعتبار غرضه - اى حصوله في اى آخر ولا يجوز قوله بانه ما هيته اذا وجدت في  
 الخارج كانت في موضوع قوله والهيئة باعتبار حصوله - اى في نفسه اى الى الموضوع وان  
 كانا صلا فيه لكونه عن خارج ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته  
 قوله يخرج بالبعد الاول - اى بقوله قارة قوله الحكمة والامان والفعل والافعال -  
 اى الحكمة فلا تخا ما غير داخل في المقولات كما هو مذهب البعض واما لافعال عبارة عن كونين  
 في آيتين في مكانين واما لا يخرج من القوة الى الفعل تدريجا ولا شك في كونها هيئة  
 غير قارة وكذا الزمان لانه مقدار للحركة والهيئة القارة لا تكون مقدار الهيئة غير قارة  
 واما الفعل والافعال فلان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل على مادم مؤثر والا لافعال عن تأثر  
 الشئ مادم متأثرا فهما ايضا يستأهمتين قاربتين لكنه يخرج به الاصوات ايضا لافعالها  
 اما آنية كالصوت المتكيفة بالحروف الصوامت وهى مالا يمكن تمديدها كالطاء الساكنة او

هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بأنها هيئة قارة لا تقضي  
 قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم الا ان العرض  
 يقال باعتبار عروضة والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة  
 في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والافعال

وخاصية كالصوت المنكسر بالخرق غير الصوامت وهي ما يمكن تدبرها كالغوا والسكنة ولا يقال  
 ان هذا يقتضي الفساد لان مذهب الاقدمين جواز التعريف بالاخص قوله وبالنسبة  
 اي بقوله لا تقتضي قسمة الكمية متصلا كان كالخط والسطح والجسم التعالي او منفصلا  
 كالدرد لا يقتضي اقسام المحل قوله وبالنسبة اي بقوله ولا نسبة الى العرض النسبة  
 اي الحاصلة بالنسبة الى امور اخرى كشيء وغيرها قوله وقد لهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات  
 المختصة بقسمة - وهي الكيفيات المختصة بالكميات اي الكيفيات التي لا تعرض للشيء  
 الا بواسطة الكمية كالثلثيات والتربيع والاستقامة والاشتمال في الكميات المتصلة  
 والزوجية والفرديّة في المنفصل او النسبة اي الكيفيات المختصة بالنسبة وهي الكيفيات  
 العارضة للاعراض النسبية كاسمعة والبطوء العارضتين للحركة على تقديره ان  
 تكون عبارة عن الكون في المكانين فانها حينئذ من الاعراض النسبية وقيل كما اعلم  
 المتعلق بالابوة قوله بواسطة اقتضاء محلهما - اي معروضها يعني ان اقتضاءها للنسبة  
 والنسبة بتبعية المحل لانها فيكون المحل واسطة في العرض كالحركة اللاحقة للجالس  
 في السفينة بواسطة وجود ههنا اقتضاء واحد هو صفة المحل بالذات وينسب  
 اليها بالتبع باعتبار ان لها نوع علاقة بالمتقضي بالذات كالوصف بمجال المتعلق لان  
 هناك اقتضاء واحد بالشيء يقوم بها حتى يلزم قيام الواحد بالشيء بجليين متفاوتين  
 ذاتا وهو باطل ولا ان هناك اقتضاء بين احد هاهنا سبب الآخر كما هو على تقدير ان يكون  
 المحل واسطة في النبوة اذ عرفت هذا اعرفت ان ما قيل انه لا حاجة في دخول الكيفيات  
 المختصة بالكميات والكيفيات العارضة للاعراض النسبية في تعريف الكيف الى قوله لذاته  
 لانه لا اقتضاء اصلا في الكيفيات المذكورة وقد احيى عنه بان الاقتضاء يعني الاستلزام  
 ولا شك في استلزام تلك الكيفيات للقسمة او النسبة قوله والاحسن ما ذكره المتأخرون  
 قال الشارح في الحاشية المتعقبة بهذا القول وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من  
 اللطافة ان اللقطة والوحدة دارتان على نرف القدماء وان الحركة ان جعلت من  
 الكيفيات فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة  
 ومن جعلت من الكمية فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والافعال فابطلان  
 بقوله لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمة لانه نوع من الكمية  
 انتهى والحق في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء في نفسه  
 فلا يكون محلا بل تركه احسن فقط ووردت النقطة والوحدة على تقدير كونها موجود  
 نبي كما هو المشهور اما على تقدير كونها امورا اعتبارية فلا يرد ان لها ليس بزمين  
 لان العرض قسم من الوجود على تقدير وجودها الفاعل وان على تقدير عدم دخولها

وبالثاني الكمية بالنسبة وبقوله من النسبة وقوله من النسبة وقوله من النسبة وقوله من النسبة  
للقسمتين والنسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره  
المأخوذ وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي  
انقسامه واللازمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية

في الكيف بناء على انما يستند اخلتين في شئ من اقسامه الاربعة وهي الكيفيات الخمسة  
والنفسانية والخاصة بالكليات والاستحقاقية اي ..... لقول انما بسهولة و  
هذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام عدم الدخول فيها انما يبطل انحصاره في الاقسام  
الاربعة لا دخوله في الكيف واخراج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقتولات  
كما هو مذاهب البعض فلا يتوقف قوله فيها فلا وجه لاجزاءها وان جعلت في خروج الفعل  
والانفعال والزمان بقيد مذكور بعد لا ينافي في خورجها بقيد متقدم لاختلاف جهة الا  
خارج انما المستحيل اخراج المخرج بان يكون اخراجه من الجهة التي خرج منها لا متباين  
تحصيل الحاصل نعم الاكتفاء بالاخير ادلى لان الاعتماد على اخراج باي وجه لا يتوقف على تعيين  
الاخر لانه يخرج به مع هذه الثلاثة في الاعراض النسبية بخلاف المتقدم فانظر بعد ان  
ما ذكره السالحي وجه احسنية لوجه المحسوس كما قيل انه يظهر من هذا ان افعال التفضيل  
اعني احسن مجرد عن معنى التفضيل كون قد تقرر ان يخرج من انما يقع اذاله بل هو لا يبين  
الايون الثلاثة قوله لا يتوقف تصوره على اختاره من الاعراض النسبية وهي الوضع والمقتضى  
والملك والدين والاصالة والفعل والانفعال والمواد بالذات الامور الخارجة الى المتبادر الى  
التي هن ومعنى التوقف انه لا يمكن التصور بدونه فلا يرد انقص بالكيفية المركبة .....  
من الخلافة والمحملة لان ظهورها يتوقف على تصور اجزائها لا على امرها بل على الكيفية  
المكتسبة بالحد والرسم كاليضا المتوقف على تعريفه وهو لون مضيق للبيض اذ لا يتوقف لها  
على الحد والرسم بمعنى عدم امكان التصور بدون الحد والرسم لا امكان حصولها بالبداهة  
فان قيل لم لم يكتف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية اي النسبية بناء على ان اعتبار  
عين المعرف لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل بالتوقف ههنا ايضا انما هو على تصور الاجزاء  
قلنا لان التعارض بين الحد والمحدد بوجه ماضوري والا لما كان مودة للحد ود  
ولان المحدد وقد يكون بسيطة والحد اذا اجزاء كما قال الشيخ في التعليقات المحدد اجزله  
والمحدد قد لا يكون له اجزاء وذلك اذا كان بسيطا كالسواد بحيث لا يتفرع العقل  
شيئا يقيم مقام الجنس وشيئا يقيم مقام الفصل كاللون وتاجي بعض البصر فالاجزاء المحدبة  
فوضعية محض والحد ايضا في معنى فان قيل العرض ما خذ في تعريف الكيف وتصوره  
موقوف على تصور الغير اذ هو الموجود في موضوع واجيب بان الوقوف مفهوم  
العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما اي انما يلزم من توقف العرض على الغير توقف  
الكيف عليه لو كان العرض ذاتا للكيف وليس كذلك والا لكان يلزم من توقف العرض توقفه  
لو كان ذاتا وليس كذلك والا لكان العرض جنسيا لما تحته من المقتولات والمفروض انما اجناس  
عالية ذكرنا اشراج في شرح المقاعد في الفرق بين الجوهر والعرض حيث كان الاول جنسا لما تحته ومن  
الثاني ان العرض من الجوهر ذات الشيء وحقيقته فيكون ذاتها لما تحته بخلاف العرض فان



ثم الكيفية ان اختصت بذوات النفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ  
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة ولا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في  
النفس فقول ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود  
بلفظ فصيح من غير دسوخ ذلك فيه لا يسي فصيحاً في الاصطلاح

معاً ما يعرض للموضوع وعروض الشيء لشيء آخر يكون بعد تحقق حقيقة فلا يكون ذاتياً لما عتد من  
الافراد وان جاز ان يكون ذاتياً لما فيها من المحصى كالماشي لمحصة العارضة للحيوانات قوله  
ولا يقتضي القسمة - اراد به قبول القسمة الوهمية يخرج الكم فان يقتضى قبولها ولا يقتضى نفس  
القسمة الغرضية الوهمية اذ يجوز ان لا يفيضها الفارض ولا يتوهم المترهم وانما خص القسمة  
بالوهمية لان الكم لا يقتضى ولا يقبل القسمة الفعلية اذ مقتضى القابل يجب وجوده مع مقتضى  
والقبول والامر ليس حين القسمة مقتضياً ولا قابلاً بل معداً فقط قوله والقسمة - لتخرج الوحدة  
والنقطة حصول على راء من يجعلها من الاعراض ويخرجها من الكيف بل من المتولات السبع  
قائلاً انما خص الاعراض فيها بل الاجناس الغالبة وهما ليستا بمجسدين لما تحتها والوحدة كون  
الشيء لا ينقسم والنقطة نهاية الخط وكل واحد منهما عرض يقتضى عدم القسمة قوله في جملة -  
ظرف مستقر حال من فاعل يقتضى والمعنى لا يقتضى القسمة والقسمة حال كون في جملة فاعل  
هذا القيد الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسمة والقسمة ليس باعتبار التصور كما هو حال التعريف  
بل باعتبار الوجود والامر يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة والقسمة في الذهن ضرورتان تصور  
لا يستلزم تصور القسمة والقسمة لحوازان يتصور بخاصة اخرى لقبول المساوات والزيادة  
والانقسامات ويكون تعقل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فان تعقل الانقسام مع  
الفعلية عن اعتبار مساوات جزء لما هو اصغر منه وعدم مساواة المجموع للبعض وكذا تعقل  
المساواة والمفاودة مع الفعلية عن القسمة فان قيل يعلم من هذا الكلام ان هذه الفائدة في  
النقطة والوحدة ايضا وهو في النقطة ظاهر لانها لا تقتضى الانقسام في الذهن لانها تصور  
بأطراف الخط ولا يلزم منه ملاحظة عدم الانقسام واما في الوحدة فلا لانها كون الشيء  
بمحيط لا ينقسم اجيب عنه بان لا تعتبر هذه الفائدة فيها والتعقل بالمثل مراد  
للكم وان كانت النقطة والوحدة تقتضيان الانقسام في الذهن ايضا قوله اقتضاء اولياء -  
هذا القيد متعلق باقتضاء الانقسام فانه انما يرد انما لا يقتضى الانقسام لكن لا يرد  
كالعلم باليسيط الحقيقي فانه يقتضى الانقسام لكن لا يرد انما لا يقتضى الانقسام لانها بسيطة  
يقتضى الانقسام والعلم مطابق للعلم فيكون مقتضياً له بسبب تلك المطابقة لان مقتضاء  
ثانياً وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقاً فانه في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفية  
المقتضية للقسمة بسبب عرضها الكيات كالبياض اعان بالسطح اذ بسبب عرضها الكيات  
له كالعالمين المتعلقين بالمعروفين فانه يقتضى القسمة لكن لا يرد انما لا يقتضى الانقسام المعروض  
له او العارض له وفيه انما لا يقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالترجيح فان قيل ما الفرق  
بين العلم المتعلق باليسيط وبين البياض القاهر بالسطح والعالمين المتعلقين بالملحوظين حتى قيل

وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون تعبر اشعار بأنه يسمى فصيحا في  
حالة النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الزمان  
اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولوقيل يعبر لاخص من ينطق بمقصوده في الجملة هكذا  
يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعلم المفرد والمركب وذلك لان اللام  
في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم

في الاخيرين انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالنسبة بخلاف الاول قلنا ان العلم با  
البيسط لما كان متعلق بما هو مقتضى الالقسة والعلم عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن  
عن الشيء والصورت لابد ان تطابق ذالصورت وهو المعلوم لزم ان يكون بسيطا لا مركبا  
صورة له ولا يكون مقتضيا للاقسمة وليس اقتضاه اقتضاء المحل الا ترى ان علة اقتضاء  
المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء <sup>العلم</sup> المحل فانها كونه مطابقا للبيسط وصورة له وصورة  
المعلوم من حقيقة فيكون الاقتضاء للمحل اد ليا للعلم ثانيا تابعا له اما الكيفيات العارضة  
للكم فليست هي صورة لكم وليس المحلول في الكم من حقيقتها حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني  
التابع لاقتضاء الكم والعلم المتعلق بالعلوم لم يتعلق بها هو مقتضى للقسمة لان الذي  
يقتضيها هو الكم والعلم لم يتعلق به بل بما هو معروضه الذي قبل القسمة تبعا لكم فيكون  
العلم ايضا قابلا لاقتضيا بخلاف العلم بالبيسط فانه كما عرفت متعلق بما هو مقتضى للاقسمة  
فوضح الفرق فافهم والله تعالى اعلم وينبغي ان يعلم انه فرق بين قولهم لذاته كما وقع في قوله  
الا قدمين وبين قولهم اقتضاء ادبيار كما هو في قول المتأخرين فان الاقتضاء الاول يعاقبه  
الاقتضاء الثاني بخلاف قولهم لا يقتضى لذاته فان معناه انه يقتضى باقتضاء الغير  
لا باقتضاء آخره فلا تناقض بين ما ذكر في تشریح قول الاقدمين ان الكيفيات العارضة  
للكميات اقتضاءها للقسمة هو اقتضاء محلها واثبت لها الاقتضاء بالتبع وبين ههنا من انها قابلة  
لاقتضية فتاصل والله تعالى اعلم قوله شرا الكيفية ان اختصت بمزج مهيد لتعريف الملكة التي  
وقعت في تعريف فصاحة المتكلم قوله بن ذات النفس قبل المباد بها النفس الحيوانية والحصة  
اضا في ان بالنظر الى الجاد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة  
للمجردات والواجب تعالى على ان العاقل يبنوها لتراجب والحيوانات لم يجعلها صفى رتبة في  
جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المباد بالانفس ما يتنازل النفس من النباتية ايضا لان  
من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها دها هو وجد ان في النبات بحسب قوة التغذية  
والتنمية قوله ان كانت راسخة - اى ان كانت تلك الكيفية النفسانية راسخة اى مستحكمة في  
موضعها بحيث لا يزول عنه اذ يتحس زوالها تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة قوله  
والا تسمى حال - اى وان لم تكن تلك الكيفية مستحكمة في موضوعها تسمى حالا من التحول  
بمعنى التغيير فقوله ملكة اشعر - اعترض عليه بان رسوخ الفصاحة مستفادة من لام  
الاستغراق الكائنة في المقصود وان لم يقل ملكة احبيب عنه باننا لنسلم الاستفادة لاحتمال  
ان يعبر شخص عن كل مقصود له بتامل دقيق بلا رسوخ على ان الدلالة الالترامية مشحورة  
في التعريفات وان سلم الاستفادة بقصود الشارح انه لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ

وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود  
له بكلام فصيح وهذا العمل لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا ارادت  
ان تلتقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فنقول دار غلام جارية ثوب بساط  
الى غير ذلك فلماذا قال بلفظ فصيح و كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح و لفظ  
باينح وهو ظاهر فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوات

اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية قوله في الاصطلاح - فيه اشارة  
الى انه يسمى فصيحاً في اللغة قوله حالي النطق وعدمه - الى هذا عبارة الانبجاح واما كان  
يتوهم من هذه العبارة انه وذل يعبر عن عدم تسمية المتكلم فيهما حالة السكون مع ظهور  
فصاحة لان معنى يعبر الاطلاق اي يعبر في زمان من الارضنة بالبنشط الوصف اي يعبر  
ما دام يعبر فهو ايضا مشعر بان يسمى فصيحاً في الحالتين فسمىها بقوله اي سواء كان من  
دفعنا ذلك التوهم حاصل ان المراد انه يسمى فصيحاً حاله كونه من ينطق في الجملة وحالته كونه  
من لا ينطق اصلاً فهو تميم المتكلم باعتبار اخر اذ لا نعسم له باعتبار حالته قوله قط  
هي ظرف زمان لا استغراق ما مضى وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في الخصم  
الصفات واشتقاقه من قططته اي قطعته ثم قيل تختص بالنفي يقال ما فعلته قط اي  
فيما انقطع من الزمان وقيل لا اختصاص الا ان ملازمة النفي هو الغالب قال في التسهيل و  
ربما استعمل وانه بلفظاً ومعنى يريد دون النفي ومنه قول بعض الصبانة رضي قصصنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه واما ملازمته مع الماضي فتأنيده فاستعمال  
الشراح ههنا في المضارع من مسامحات المصنفين كما قال ابن هشام في المعنى والعامة يقولون  
لا افعله قط وهو محتمل قوله هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام اي كلام الايضاح ويجب ان  
يفهم قوله حالي النطق وعدمه بما فسرته به مثلاً يرد على ظاهرة ما قد عرفت فتذكر -

قوله ذاك - اشارة الى ما يستفاد من الكلام السابق من ان الشمول المذكور امر لا بد منه  
في هذا المقام قوله لان اللام في المقصود للاستغراق الى دليل لقوله و ذاك فان قيل  
اي حاجة في اشارة الاحتياج الى الشمول الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظة الملكة تعني  
عنه الاستزمام تلك الملكة لا تقتدر على التعبير عن جميع مقاصده بل بلفظ فصيح قلت الاستزمام  
ممنوع ليجوز ان يحمل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح وادعائها ولو سلم  
ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح  
غير كاف في كون المتكلم فصيحاً ثم لا استغراق حقيقى ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم وان  
اجرى على اطلاقه فهو محتمل في اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود وكل مقصود للتعبير  
كل شيء الا غير الصاغرة قوله و شيخ عليه رحمه الله المتكلم لا ليس المراد بوقوع الوقوع  
في الزمان الماضي بل بوقوع المقصد في اي زمان كان لما تقر بان صيغ الافعال اذا ذكرت  
في التعريفات يراى بها الحدث الموحى عن الزمان صرح به عبد الغفور اللارى في حاشيته  
على الفوائد الصائبة ثم يرد على ما اختلف آخرون به ويمكن ان يعتبر المعنى بالنسبة  
للتعبير فيمتثل المستحيل ويجوز ما فهمنا المعنى ما ذكره بقدر رجاء على التعبير عن كل  
ما يتعلق قصد به في وقت ما سوا كانت تلك الملكة خلقياً او كسبياً ويعلم بوجودها  
بطريق الحدث وهو من جهة الانتقال من المبادئ الى المطالب ويقال له الفكر فانه حركة

ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذا سبب بل شرط و  
لو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبنا في الالفهم مما استعمل  
فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقة مقتضى الحال المراد بالحال الامر  
الداغى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل  
المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون مخاطب منكرا للتحكم

نحو المبادى ورجوعها عنه الى المطالب فلا بد فيه من كونين بخلاف الحدس اذ لا حركة فاصلا  
ولا انتقال بحركة فان الحركة تدل بحجة الوجود والحدس من دفعي من الشيعيين المختلفة الواقعة  
منه من غير تلك كما يعلم سائر الملاكات كذا انك قوله ولو قيل بكلام فمعنى الالف السببان  
ان يقول بمركب فمعنى ذلك الاستبدال ان يقول فيما سياتى دون مركب فمعنى اجيب عنه بان  
اشارت الى ان المراد من المركب هو الكلام والمفرد المذكور في مقابلة شاملا للمركب المتأخر  
قوله اذ اردت ان تأتى قوله فانه لو قيل في هذا المقام مثلا الاول واد الثاني غلام او قيل  
اكتب دارا لم يوافق ارا دته هو القاء نفس الاجناس فقط قوله ليس ترفع اما على صيغة  
الخطاب اى كما اذا رت ايتها الملقى ان ترفع وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من  
قولك رفع فلان على العامل بفعلة هو ما يرفع من قضية ويبلغها او على صيغة الغائب اى  
ليرفع ويبلغ ذاك الحاسب عدد هالى صاحب المال مثلا قوله حيا حيا - مصدر حسبه  
يحسبه بالغنى فى الماضى وبالضم فى المضارع حسبا بغير الحاء و حسبا بته بلس الحاء فيها قوله  
هو سبب ظاهر نقل وجهه عن الشارح حاصل انه ليس سبب العدد ول عن لفظ بلع مجزى لاداة  
الشعول للفراد والمركب كما يشعر به قوله قال فلان كذا ليدخل كذا او يخرج كذا اى لو فرضا  
عدم ترتب ذاك الشعول وعدم قصد كذا العدد ول ما هو ايضا يقال بلفظ بلع لان الاقتدار  
على اللفظ البلع ليس بشرط فى الفضا حة اصلا اجيب عن حرف ذاك القائل بانه يجوز ان يكون  
لمحرك احد علل متعددة ويقصم على ذكر بعضها فنهنا عدم ذكر لفظ بلع يجوز ان يكون لاداة  
الشعول ويجوز ان يكون لعدم صحته كما ذكره الشارح فى المنهية ورد بان العرف والذوق يقتضيان  
بان العدد ول عن قيد فى التعريف الى آخره كالعدد ول ههنا عن لفظ بلع الى لفظ فمعنى لعد  
كالشعول ههنا اما هو حيث يصح وقوله الا انه يغوت تلك الفاكهة والحاصل ان مثل هذا الكلام  
يقال فى مقام بيان رجحان بعض الغيوب على بعض والترجيح يقتضى صحة تبيان كل منهما هو  
كما ترى قوله فان قيل هذا التعريف اى تعريف الفضلة صادق على الادراك والحيات  
ونحوها اذ كما متارا متعة فى محمها فان دفع ما قال بعضهم معترض على الشارح بما حاصله  
انه ان اردت تعريف الفضا حة كما هو الظاهر فصدق على الادراك ونحوها مما يتوقف عليه  
الاقتدار فتعجز لجوده بعبقير الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان اردت به تعريف  
الملكة على ان قوله يقتدر بها صفة كاشفة وقعت موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا  
لان هذه الصفة مفيدة للملكة لا انها كاشفة لها وهو ظاهر جدا فاقام الله تعالى ام  
بالصواب قوله والحيات - نقل عن الشارح صرحا فى الكتب الكلامية والحكمة بان الحيات من  
الكيفيات النفسانية فى المواقف وشرحها الحيات فو قد يتبع اعتدال النوع اى من اهل النوع  
به الذى يناسب الآثار والنحو المطلب منه حتى اذا خرج من ذاك المزاج لم يبق ذاك النوع

حال يقتضي تأكيد والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقتها له ان الحال ان اقتضى التأكيد  
كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كما عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند  
ليجذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتغل عليها علم المعاني مع  
فصاحتها اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو مقتضى الحال

واما المزاج فهي كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورات ويقض من تلك القوة  
اعنى الحياة سائر القوى الحيوانية ونيزد قال الشيخ في القانون انه كما يتولد من تكاثف  
الاخلاق بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو او جزء من العضو قصد يتولد من بخارية  
الاخلاق ولذا قلنا جوهر لطيف هو الروح واما الكبد معدن الاول كذا القلب معدن  
الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي ان يكون استعداد لقبول قوة  
هي التي تعد الاعضاء كلها لقوى القوى الاخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية  
لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد هذه القوة فهذه القوة هي الحياة قوله  
قلنا لا نسلم ان هذا الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ظاهر قوله بل شرط  
الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء والشرط ما يتوقف عليه  
التأثير من غير مدخلية فيه كصفات الخطب فانه شرط للاهراق من غير مدخلية فيه واما  
الفرق بين العلة والسبب فهو ان العلة ما يرتب عليه المفعول والسبب ما يقضى الى  
السبب لا ما يرتب عليه السبب كما نبه عليه الشارح في بعض تصانيفه قوله مطابقة  
لمقتضى الحال - اي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بقدر اللطافة كما مرح به في التلويح  
حيث قال ان روعيت الخصوصيات على ما ينبغي بقدر اللطافة صار بليغا فان بلغ في ذلك  
حد ما يمنع معارضة صار مجزا فان قيل فلي هذا يخرج عن التعريف بلاغة كلام الله تعالى ان فيه  
مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر اجيب عنه بان المراد بقطعه بقدر  
الطاقة طاقته المتكلم او المخاطب واسمائه بقدر رطافة المخاطب لا باني اشتد له على مقتضى الحال  
بحسب الواقع ونفس الامر وبان قوله بقدر اللطافة بالنسبة لكلام البشر اذ لا اطلاع لهم على الواقع  
واما البلاغة بالنسبة لكلام الله تعالى فهي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر  
كما اشار اليه في التلويح بقوله وان بلغ في ذلك ان فاضهم والله تعالى اعلم وقيل المراد بالمطابقة  
المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة للمطابقة المتامة وهي مطابقة الكلام لسائر المقصيات  
فان اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فودي احدهما دون الآخر كان الكلام  
بليغا من هذا الوجه ودون ذلك لكن مراعاتها ازيد ببلاغة لانها ازيد مطابقة للحال قوله  
الحال الامر والداعي ان لما كان قوله مطابقة لمقتضى الحال مركبا اضافنا معرفة متعلقة بالمعرفة  
الاضافة للخاصة المتصلة بالجزء والصوري له ولا معنى للمضاف والمضاف اليه لا بد ان يبين كل واحد  
من الامور الثلاثة المذكورة الا انه لم يتعوض لتعريف الاضافة للعلم بان معنى الاضافة المشتق  
وما في معناه اختصا المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف فمقتضى الحال مثلا ما يخص  
بالحال باعتبار كونه مقتضى لها وعرف المضاف والمضاف اليه بقوله المراد بالحال الامر والداعي الى التكلم  
الا انه لما كان معرفة المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تعريف المضاف اليه قدم تعريف المضاف  
اليه على تعريف المضاف فان قيل معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة للمضاف

مختلف فان مقامات الكلام متفارقة الحال والمقام متقار بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورد الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والخزن والاثبات والحال الى المقضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تقافات المقامات تختلف

فتم يعتبر هذه الحقيقة قلت لان الاضافة لتقدير المضاف لا المضاف اليه فمراد بالامر الداعي اعم من ان يكون داعيا نفس الامر كما لو كان مخاطب منكرا للحكم بقيام زيد مثلا فالانكار امر داعي في نفس الامر الى اعتبار الخصوصية في الكلام انه غير داعي في نفس الامر كما لو نزل الخطاب الغير المنكر بمنزلة المنكوفات ذلك الانكار التنزيهي امر داعي الى الاعتبار والتكلم الخصوصية في الكلام الانه داعي بالنسبة للتكلم الذي حصل منه التنزيل لانه داعي بالنسبة لما في نفس الامر فظهر ان الحال هو الامر الداعي مطلقا بخلاف ظاهرا هو الحال فانه الامر الداعي في نفس الامر لا اعتبار الخصوصية فهو اخص من الحال قوله الى ان يعتبر في تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالا اعتبار الذي هو فعل اي تعقل مبالغة في التنبه على ان التكلم على الوجه المخصوص اما بعد مقتضى الحال اذا اقررت بالا اعتبارا لقصد حتى اذا اقتضى المقام التأكيد مثلا ووقع ذلك في الكلام اتفاقا من غير قصد واعتبار لا يجعل مطابقا لمقتضى الحال قوله خصوصية ما - مفعول به ليعتبران قرين بالبناء للفاعل ادنايب فاعلم ان قرعا بالبناء للمفعول وما لتأكيد العموم والافضع في لفظ الخصوصية الفاعل اذ حينئذ يكون المخصوص صفة كضرب ولما كان المعنى على المصدرية المعنى الياء المصدرية والتاء للمبالغة كما في علامته واما اذا ضم الخاء المجمية فهو مصدر يخص كالعموم مصدر عام وحينئذ يحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في اخرى والتاء للمبالغة هكذا قيل والاشبه ما قيل انه بضم الخاء لان المراد بهما التكنة والمزمنة المختصة بالمقام والمصدر اذا لم يفتح به ياء النسبة صا روصفا والمناسب ههنا هو الصفة فافهم قوله هو مقتضى الحال - ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير ما راجع الى الخصوصية فتدل كبريا باعتبار الخار الى نفس الاعتبار مبالغة قوله والتأكيد مقتضى الحال - حاصله ان التأكيد وكذا الخصوصيات الاخر مقتضيات الاحوال في الحقيقة كما يدل عليه قول المصنف "فقام كل من التأكيد والاطلاق والامكان والاولهم واما ذكره فلذلك اذ حذره لكذا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتاله على تلك الخصوصيات واما قال سيحكي من انه عبارة عن الكلام المؤكد المستقل على الخصوصية فلغرض يدعوا الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال المذكورة ليست كذلك اذ التأكيد والذكر والحذف مثلا ليس بلفظ عربي مقيد للمعنى الثاني وهو الغرض المسوخ له الكلام اذ لا يفيد الا المجموع اصل المعنى الذي لا يختلف بتغير العبارات والاعتبار مع الخصوصيات لان الخصوصيات معتبرة في اصل المعنى ولذا قال الشارح فيما ياتي ثم نجد

مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللاتقي بهذا المقام غير الاعتبار اللاتقي بذلك و  
 اختلافاً بينهما عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات  
 مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى  
 الحال كما سيجئ اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما يكون  
 مختصاً باجزاء الجملة او بالمجملتين فصاعداً ولا يختص

لذلك المعنى دلالة ثالثة كما سيأتي بيانه ثم ههنا امور الحال ومقتضاها وقد مر التمييز بينهما  
 والغرض المقصود من الكلام وهو المسمى بالمعنى الثاني الذي يقع به التفاضل في الكلام كونه  
 الاكثر الذي هو اثر المخصوصية ونفس المجاز والكناية وهذا لا يكون غرضاً وانما يكون خصوصية  
 في الكلام والغرض منه افادة ذلك المخاطب مثلاً وكيفيات الدلالة اعني الوضوح والخفاء  
 كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وهذه لا تكون خصوصية ومقتضى حال يجب مراعاته  
 في تحصيل البلاغة لانها المبحوث عنها في علم البيان وهذا علم يعرف به ايراد المعنى الواحد وهو  
 المعنى الذي ردعى فيه المطابقة لمقتضى الحال كما نضروا عليه جميعاً بطرق مختلفة الدلالة  
 في الوضوح والخفاء على المعنى تكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى  
 الحال وايضا قد تممقة البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام  
 المطابق لمقتضى الحال مودياً للمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخفاء  
 فعلم انه لا دخل لرعاية للكيفيات المذكورة في حصول اصل البلاغة وهذا الاثنان  
 ان يكون به كمال البلاغة في مقام يقتضيه لان ما نحن فيه اعني مطابقة لمقتضى الحال  
 اصل البلاغة قوله مع نصاحته - حال من الضمير في مطابقة الرجوع الى الكلام لانه فاعل  
 المصدر لا مضاف ثم لما كان الحال قيداً او خارجاً وبدل على ان الفصاحة غير معتبر في مفهوم  
 البلاغة وهو المطابقة المذكورة والشارح فان البلاغة انما تتحقق في اشارة الى ان الفصاحة  
 شرط لتحقق البلاغة وخارج عنها لانه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال  
 البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حد الله اختصاص بتوفيقه خوا التركيب حقها وايراد  
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها قيل لا بد ان يقال بعد قوله مع فصاحته الا اذا  
 اقتضى المقام والحال خلاف ذلك لان الحال اذا اقتضى ما ينافي في الفصاحة كانت تعقيد  
 في المعاني لا بد حينئذ في تحقق البلاغة من ان يكون الكلام غير فصيح وفيه انه انما يصح  
 اذا كان المذكور اعني الكلام الخالي عن الفصاحة بليغاً وليس كذلك ولذا يقال في تعريف بلاغة  
 الكلام مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فانهم والله تعالى اعلم قوله فان مقامات الكلام  
 متفاد متدة - فالقول المتعدي غير تام لان اختلاف مقتضى لا يستلزم اختلاف مقتضى اذا  
 اذ قد يقتضى امور كثيرة شيئاً واحداً فان الافراد والجمعية والتحقير والتعظيم والتكثير  
 والتقليل كلها تقتضى التذكير وهو شئ واحد اجيب عنه بان المراد بالتفاوت هو  
 التفاوت بحسب الاقتضاء لا من حيث الذاتية ولا شك ان اختلاف اقتضاها يقتضى اختلاف  
 مقتضى لان التاثيرات المختلفة لا تجتمع على اثر واحد والتذكير ان فيما تقدم فمختلف للاعتبار

بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد كونه عاريا عن  
التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيد او احد او اكثر او الى المسند  
اليه كونه محذوفا او شابتا معوفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشئ  
من التوابع او غير مصحوب مقدم او مؤخر مقصورا على المسند اليه او  
غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه

فان معنى النكر الذي يفضيه مثلا التعظيم بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف  
ومعنى النكير الذي يقتضيه التحقير ضد اي بلوغ الشيء في الانخفاض الى حد لا يمكن ان  
يعرف فاذهم والله تعالى اعلم قوله وهو اي مقتضى الحال مختلف - المقصود من هذا  
الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة لبيان ما ينبغي من ارتفاع شأن الكلام بطلا بقلته  
للاعتبار المناسب وان له طرفان اما واسفل قوله الحال والمقام متعارف بالمفهوم المقصود  
منه تطبيق الدليل وهو قوله فان مقامات الكلام في على المدعى وهو قوله وهو مختلف حاصله  
ان المقام والحال لا يقاير بينهما الا ببلاغة كسابق فاذا تفاوتت مقامات الكلام تفاوتت الاحوال  
وتفاوتت تعامير تفاوتت مقتضيات الاحوال كالا يخفى فتفاوتت مقامات الكلام تفاوتت مقتضيات  
الاحوال فان الاموالد اعى مقام في باعتبار توهم كونه بيان للاتحاد الذاتي والتباين الاعتباري  
حاصل من هذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فبما متعارفان  
بحد الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الاموالد اعى الى اعتبار الخصوصية في الكلام  
فيكونان متعارفان في المفهوم وانما غير الشارح بالتوهم لان الاموالد اعى ليس في الحقيقة زمانا  
ولا مكانا وانما ذلك امر توهمي تخيلي ودوجه انطباعي مقتضى الاموالد اعى ان يكون على قدره  
لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان الانكار مثلا ضعيفا كان التاكيد واحدا وان زاد زاد بقدره  
كما ان الحال في الزمان او المكان على قدره فينبئ له الوهم منزلة الزمان والمكان في قوله  
وايضاً المقام يعتبر ايضا فتم الى ولذا اختار المصنف في الدليل المقامات على الاحوال فان  
تفاوتها ظاهري تفاوت ما اضيف اليه اعنى مقتضى بالفعل وهو المدعى بخلاف تفاوت  
الاحوال ودجه ذلك ان اضافته المقام الى مقتضى بالفعل لا مية و اضافته الحال الى مقتضى  
بالكس بيانية لا تعرض لمقتضى بالفعل ثم اضافته المقام الى مقتضى اكثرى والا فقد ضاقت  
الى مقتضى بالكس نحو قوله فيما سياق فصار المقام مقام ان يترد الخطاب وان كان اضافته  
الى مقتضى بالفعل لا مية والى مقتضى بالكس بيانية والله تعالى اعلم قوله فعند تفاوت  
المقامات في تعريض على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة قوله ضرورة الى هذه المقترنة  
ضرورية ونذكر ان قولها المصنف في هذا القول دليل لتفاوت مقتضى الحال بتفاوت  
المقامات ويورد عليه ان الاعتبار ههنا بمعنى الامر المعبر اللاتي كما هو الظاهر وهو الخصوصية  
التي هي نفس مقتضى المقام فيلزم الاستدلال بتفاوت مقتضى على تفاوت مقتضى وهل  
هذا الاكتساب بطريق الدور واجيب عنه باننا لا نسلم ان قوله ضرورة الى هذا القول  
يلزم ما مر بل تفصيل لما قبله ولو سلم انه تعليل فلا نسلم ان الاعتبار بمعنى الامر المعبر اللاتي  
بل الاعتبار بالمعنى المصدرى فيكون تعليلا لاختلاف المعبر وهو مقتضى باختلاف الاعتبار  
فلا دور ولن سلم ان الاعتبار بمعنى المعبر وهو مقتضى الا ان الحكم عليها بانها اذا  
لوحظ من حيث انما لا يتفق بحد المقام ضروري لاختفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه



مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدة  
بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل هو اما الثاني فكل وصل الجملتين وفضلهما  
واما الثالث فكل مساوات والايجاز والاطاب على الوجه المذكورة في بابه وهذا حد  
اجمالي يفضله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير  
المسند اليه والمسند او متعلقه يباين مقام تعريفه و مقام اطلاق

مقتضى المقام والحاصل ان التعليل معتبر فيه الالباقية بخلاف العلل فلا يكون من قبيل تعليل  
الشيء بنفسه فانهم والله تعالى اعلم قوله واختار فيها الخ معطوف على قوله فعند تقادوت  
المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بانضمامه اليه المدعى اعنى تقادوت مقتضيات  
الاحوال لما مر ان الحال والمقام متعديان بالذات وان تقادوتا بالاقتدار قوله ثم شرع  
في تفصيل الخ معطوف على مقدر مستفاد من الكلام السابق اي اجل ذكر تقادوت المقامات  
ثم شرع في تفصيلها او قال كذا ثم شرع في تفصيل تقادوت الخ قوله مع اشارة اجمالية الى  
صبط مقتضيات الاحوال - المراد بصبط مقتضيات حصصها وعد ها وذاك لان المصنف حصصا

مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق باجزاء الجملة وما يتعلق بالجملتين فصاعدا وما لا يخص  
بشي من ذلك مرتبا لهذا الاقسام على هذه الترتيب فاشارة الى القسم الاول بقوله مقام كل الخ والى  
الثاني بقوله و مقام الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله و مقام الايجاز الى قوله ولكل  
كلمة مع ما حبتها مقام ولم يفضل مقام تلك المقتضيات فهو كلام اجمالى يفضله ما ياتي في علم المعاني  
ثم المراد بمقتضيات الاحوال اكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موضع الانشاء  
وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزءا للجملة كاكث مباحث الانشاء  
ثم لما كان اطلاق مقتضى على الامر بالمعتبر هو هالان يكون موجبا لمتنع تخلفه عنه نسبة بقوله و بيان  
ذلك ان مقتضى الحال الخ يلان مقتضى الحال معناه مناسب الحال فاضافة المقام الى التنكير مثلا  
مقام يناسب التنكير ليدخل فيه المحسنات وانما اطلق عليه المقتضى لان الحسن كاللحظة في  
ظفر البلقاء قوله كما ينبغي - جملة معترضة بين المبتدأ والخبر والكاف التي تدخل على كلمة  
مالها معان احدها وهو المناسب ان يولد ههنا تشبيه مضمون جملة يمحون اخرى كما في  
عليه الصلوة والسلام كما تكون يولى عليكم حيث شبه المتولية عليهم المكروهة بكومهم المكروهة  
اي بحالهم المكروهة وليس لها حينئذ متعلق من الفعل او تشبيهه لانه لا تجزؤا والمتعلق  
انما يطلب اذا كانت جارة لان حروف الجر وضعت لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه  
والفعل به لا بد له من الفعل او معناه فاذا لم تجزؤ فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا ولا يحتمل ان يكون  
ههنا للتعليل كما قال الاخفش في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا اي لما ارسلنا فيكم وتجيبي بمعنى  
لعل كما في قول بعض العرب انتظري كما آتيك اي لعلم آتيك وكون للقاء ان اي لقار الفعلين  
في الوجود نحو قوله ادخل كما يسلم الامام وقولهم ودع كما سلم قوله امان يكون مختصا  
باجزاء الجملة - الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المصروف عليه لكن الشائع في الاستعمال  
دخوله على المصروف المعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة مثلا عن ذلك الاعتبار فلا يمتد  
تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فلا يرد ما قاله الجلي ان اريد بالاجزاء الاجزاء

الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباثن مقام تقيد  
 بمؤكد او اداة قص او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومما قد ينم  
 المسند اليه او المسند او متعلقا يباثن مقام تاخير وكذا مقام ذكره يباثن  
 مقام حذف وهذا معنى قوله في مقام كل من التوكيد والاطلاق والتقديم  
 والدكر يباثن مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام

المصطلح عليها وهي التي تعتبر في العقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اردت الا عم  
 منها لم تخصص في الاستناد والمسند اليه والمسند كما ذكره لا ناختار الشئ الاول والمقصود  
 قصه الاجزاء على تلك الاحوال لا قصه الاحوال عليها على ان الاحوال الواجبة الى المفعول ونحو احوال  
 المسند والمسند اليه ولو بواسطة قوله اما لا نفس الاستناد الى قدم الا اعتبارا للراجع الى ال  
 سنا ولو نه جزمه ريبه يحمل الخبر وعقبه بالا اعتبارا للراجع الى المسند اليه لانه العدة  
 الكبرى فان قيل ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يصح ان يعد الاستناد من اجزا  
 لها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اجيب عنه بان عدم الجملة من  
 اقسام اللفظ باعتبار اخرجها اذا تغليب باب واسع وبان الدال على الاستناد مملووظ اما  
 اجالة كالاعراب في نحو قام زيد او تبعا كالهئية الدالة عليه في نحو جاء سيدي فان  
 الهئية التركيبية القائمة باللفظ وهي انضمام بعضها الى بعض مملووظة طبعيا وسموعة ايضا  
 كن انك تتعلق اللفظ بجملة فاقصا فيها به انضاف بحال متعلقها وقيل الاستناد شرط لخص  
 الكلام خارج عن لانه صفة قائمة بالظرفين فاجاب عن الاعتراض بان المواد باجزوا الجملة  
 اعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنفقد الجملة بدونه وفيه نظر لان كونه قائما بالظرفين  
 لا ينافي في جزمه للكلام كالهئية للمسير قوله تأكيد او احوال - تفصيل لقوله وجوب لان ال  
 يستحسن ان لا يكون لواحد اذ ان كان الخاطب مجرد داد انما اقتصر فيه على الواحد لو جوب  
 الا اقتصار على قدر الحاجة كما سياتي قوله مخصوصا - صفة لقوله منكرا قوله او غير مخصوص  
 وهذا اشارة للفاعل والمبتدأ على ما سياتي للشارح تبعا للرضي وغيره من ان صحة  
 الحكم تتبع الا فادة بغير كون المحكوم عليه نكرة غير مخصوصة اذ كان الحكم عليه مفيدا كما  
 في قوله فقوم لنا يوم علينا وارجاع هذا ونحوه لما ذكره من الخصصات تكلف ويجوز ان  
 يكون كلامه صريحا مبني على ما هو المشهور فيما بينهم من عدم جواز كون المنكرة المحضة مبتدأ  
 فمثال المنكرة الغير المختصة في الدار رجل ومثال الفاعل جاء في رجل فاقيل ما الفرق  
 بين الفاعل والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص ودون الثاني في مثل دخل في الدار  
 كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ اخلال بالعرض من الكلام وهو الا فهم لانه  
 اذا كان منكرا مجهولا وهو مقدم على الخبر يتصرف السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف  
 الفاعل لانه لما سمع الفاعل القضي الامر ثم فلا يقال بعد ذلك ان السامع لا يصح في الكلام  
 المتكلم الله تعالى اعلم - قوله معصوبا بشئ الى خبر بعد خبر لقوله كونه وكذا اما بعد قوله  
 على المسند اليه - اي الذي استند اليه وهو المسند فصيغة المسند استند الى الضمير المستتر  
 الواجب الى الموصول الى اللفظ الذي بعده حتى يلزم قصر الشئ وهو المسند اليه في نفسه  
 قوله مع زيادة كونه مفردا - يرد عليه ان كونه مفردا غير فعل يكون في المسند اليه ايضا  
 فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته اجيب عنه بان افراد المسند اليه من لوازمه لانه يتوقف

الفصل بياثن مقام الوصل الامر من احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن  
رفيع القدر حتى بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من  
الاحوال المختصة باكثر من الجملة وفصل قوله ومقام الإيجاز بياثن مقام خلافاً  
الاطناب والمساوات لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولا نه باب عظيم  
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام

عليه اصل المعنى الذى لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات فلا يعد من الاعتبارات التى تقتضيها  
الحال بخلاف الافراد فى المسند مع قطع النظر عن كونه فعلاً او غيره فانه مقتضى الحال لذلك  
يجعله زائداً على ما ذكر فى المسند اليه ويدل على ما ذكرنا ايرادهم الافراد فى مباحث المسند دون  
المسند اليه وما قيل ان الاعتبار الرائد فى المسند كونه مفرداً ينقسم الى قسمين وهذا لا يوجد  
فى المسند اليه لا يصح اليه لان الانفسا ليس مقتضى الحال اصلاً فكيف يعد من الاعتبارات المناسبة  
لمقامه والله تعالى اعلم **قوله** مقيداً بمتعلق - فاقيل قد يكون المسند اليه متعلقات يقيد هو  
بها نحو الضارب زيد فى الدار بالسوط ضارباً شديداً وعمر وفلا معنى لجعل التقيد بمتعلق زائد على  
اعتبارات المسند اليه اجيب عنه بان المتعلق فى الحقيقة الضرب المسند الى الوصول فان زيدا  
مفعول للضارب وكذا المتعلقات الاخرى وانتقد يراد بالضرب زيد فى الدار بالسوط وعمر وقال ذلك  
الى احوال المسند ولو سلم فاذا ذكرنا بناء على الاصح الاغلب **قوله** فوصل المجملتين - اى عطف لهما  
على الاخرى **قوله** او فصلهما - اى ترك العطف بينهما **قوله** فالمساوات والمساوات ان يكون  
اللفظ بقدر راصل المراد والى الجاز ان يكون اللفظ ناقصاً وايضاً بالمراد والاطناب ان يكون اللفظ زائداً على  
اصل المراد لغائده **قوله** على الوجوه المذكورة فى باب الظاهر انه قيد للإيجاز والاطناب لا  
للمساوات ايضاً اذا اقسام لها **قوله** واذا تمهد هذا - اى اذا علم ما ذكرنا ان المقصود باللفظ  
ينقسم الى انواع ثلاثة وتحت كل نوع افراد ولا بد ان يكون بمزاء كل فرد من الافراد مقتضياً بالكم  
فتقول فى تفصيله **قوله** اى المقام الذى يناسبه الى اشارة الى ان اضافة المقام الى المقضى باللفظ  
كما هو الشايع الغالب فيه **قوله** تنكير المسند اليه - نحو رجل فى الدار قائم **قوله** والمسند -  
اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند نحو زيد قائم **قوله** او متعلقه - اى المقام الذى يناسبه تنكير  
متعلق المسند نحو ضربت رجلاً **قوله** بياثن مقام تعريفه - اى تعريف كل واحد منها نحو زيد قائم و  
زيد القائم وضربت زيد **قوله** ومقام اطلاق الحكم الى اى المقام الذى يناسبه اطلاق الاسناد  
بين المسند والمسند اليه نحو زيد قائم بياثن مقام تقيدكم بمؤكد نحو ان زيد قائم وبداية قصه نحو  
انما قام زيد والمقام الذى يناسبه اطلاق المتعلق نحو اضرب زيد بياثن مقام تقيدكم بمؤكد نحو  
اضرب زيد او بداية قصه نحو انما اضرب زيداً ونحو ما زيد قائماً الا فى الاراد المقام الذى يناسبه  
الطلاق المسند اليه نحو ضرب رجل بياثن مقام تقيد بتابع نحو ضرب رجل قائم والمقام الذى  
يناسبه اطلاق المسند اذا كان اسماً نحو زيد طبيب بياثن مقام تقيدكم بالتابع نحو زيد طبيب  
ماهر واذا كان فعلاً نحو اكرمت بياثن مقام تقيدكم بالشروط نحو ان جئتني اكرمك وبالمفعول  
نحو اكرمت زيداً وان كان شبه الفعل نحو زيد ضارب بياثن مقام تقيدكم بالمفعول نحو زيد  
ضارب عمر او المقام الذى يناسبه اطلاق المتعلق نحو ضربت رجلاً بياثن مقام تقيدكم

مقام الإيجاز والطناب بقوله ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام فان لكل من الإيجاز والطناب لكونهما شبيهيين حد ومرتبة متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذلك خطاب الذي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذي يناسبه الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي

بالتابع نحو ضرب رجل طويلا قوله وما يشبهه - اي ما يشبهه المفعول كالحال والتميز والاستثناء فعلم ان قوله قيد بلوك او اداة قصر - ناظر الى الحكم والتعلق وقوله اوتابع - ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله او تبيحط - ان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند كما مر وان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم والتعلق فان مقام اطلاق الحكم نحو ضربت يباين مقام قيد بالشرط نحو ان ضربت ضربت وكذا مقام اطلاق التعلق نحو ضربت يباين مقام قيد بالشرط نحو ان ضربت ضربت زيد اضربك وانما قلنا بهذا التفصيل لان الحكم الذي هو الشبهة لما كان لا يدل على التعلق ومثله تعلق الفعل بالمفعول لم يكن تعيينا بالشرط بمعنى اذا تراءى مدلوله التعليل وانما يقيد بالشرط بمعنى فعل الشرط بمعنى ان ذلك الشرط اذا تعلق بمقارن بدلول فعل الشرط بخلاف المسند فان مدلوله الموصول بعد ان لم يكن وهو المطلق فيكون قيد اداة الشرط الدالة على التعلق وحاصل المعنى على الاول في نحو ان ضربت زيد ضربت بته الاخبار بشبهة ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وفي الثاني في ذلك المثال الاخبار بان الضرب المعلق بضرب زيد ثابت للمتكلم فالشبهة مطلق فتأمل والله تعالى اعلم وعلى هذا التفصيل والترديد اندفع التنا في بين قوله حيث قال فيما سبق عند قول المصنف "واما قيد اي الفعل بالشرط فلا اعتبارات الخ حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونقل عنه في الحاشية المتعلقة على قوله قيد للفعل ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء واندفاع التنا في كون الشرط في الغالب بالمعنيين ويمكن ان يقال في دفع التنا في بين كلاميه بان المراد بالحكم في الحاشية المسند المحكوم كما هو الشائع فيما بينهم قال السيد السند في نحوه بانك مسند حكم است وفيه ان المنقول عن الشارح ههنا ان المراد بالحكم في قوله ومقام اطلاق الحكم الخ انما هو الاسناد بين المسند والمسند اليه وايضا يدل على هذا قوله او المسند حيث وقع الحكم في مقابلة المسند قوله اي خلاف كل منها - ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافة راجع الى كل فيرد عليه انه يستدعي كون مقام التثنية مهابا مقام التقديم ونسأله ظاهر اجيب عنه بان هذا العبارة من قبيل او خلافة ودرهم بمعنى من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع والانقسام فكانه قال مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافا فاما ويمكن ان يجاب بان المعنى خلاف كل منها بعد وجود التحالف وما قيل ان القول بالتوزيع ههنا فاسد لان التوزيع لا يعنى لكل الافراد لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع وانما ذلك في الكل الجمعي فغيبه انه لا قطع بان الكل ههنا هو الافرادى قوله وقد اشار في الفتح الى التفاوت مقام المفعول من فعل كلامه لتسميه على مرادة لانه قد خفي على بعض شراحه وحيث لا يقوم من السكالي

وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس  
معدية لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة هيولة تصوم ايرد  
عليها من الغبي الفطنة والغباء ولا عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فقابل الغبي هو  
الفطن ولكل كلمة مع صاحبها اى مع كلمة اخرى صوحت معها مقام

لم يذكر تباين مقام الايجاز لمقام خلافة فان كان بينهما اختلاف كما هو الحق فعبارة المفتاح قاصرا  
والا فلا وجه لما قال المصنف باختلافهما فترتقا وبه مقام الايجاز عن مقام الاطناب وبالعكس يدل  
على تفاوت مقامهما عن مقام المساوات وبالعكس فلا قصور في الشرح قوله فان التكرار من الايجاز  
هذان من كلام الشارح لعل عبارة المفتاح وعبارة تسمى في شرح المفتاح بعد قول المفتاح ولكل حد  
ينتهي اليه الكلام مقام يعنى ان الحد والكلام وكما يتدق القطار عات وانتهت مراتب مختلفة  
لها مقامات متفاد تسمى فن مقام يقتضى قد رامن الايجاز واخر اوجز وادجوز قدرا من  
الاطناب واخر اكثر واكثر وكذا الانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام والانتظام مع جملة اخرى  
او اكثر وانقطاعه بعد هاهنا مقام آخر قوله وكذا خطاب الذى مع خطاب الغبي - كلمة كذا  
اشارة الى الايجاز وخلافه اى مثل الايجاز وخلافه في كونه متباين في المقام خطاب الذى مع  
خطاب الغبي في كونه متباين في المقام فوجه التشبيه التباين في المقامات ومجمل ان تكون اشارة  
الى مقامه وعلى هذا اما ان يكون لفظ مقام مقدرا في كلام المصنف اى مقام خطاب الذى وكما حصل  
تشبيه المقامين بالمقامين في التباين والى هذه الاحتمال اشار الشارح بقوله فان مقام الاول اذ  
دعى الاحتمالين يكون خطاب الذى والغبي مقتضى المقام كما اختاره صاحب المفتاح حيث قال  
وكذا مقام الكلام مع الذى يثار مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما خطب به سواء اريد  
به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعى اليها هو الذكاء والغباء كما يشير اليه  
قوله فان الذى اى او يكون خطاب الذى عبارة عن المقام ويكون الخطاب بمبناى اعنى المعنى المصنف  
ومقتضاها هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها ويؤيد هذين التوجهين سمي ق الكلام لان  
المحدث عنه يكون على هذين التوجهين هو تفاوت المقامات والكلام فيه بخلاف الاول فان  
المحدث عنه يكون مقتضى الحال وان كان وجه التشبيه تفاوت المقامات ويؤيد الثاني  
من لهذا التوجهين ان الظاهر ان المقضى بالكسر لرعاية الاعتبارات هو الخطاب  
مع الذى اى كونه خطاب مع الذى اذ مطلق الخطاب دال على كونه لا اقتضاء له وعلى افتقاده  
اجابة الخطاب اضافة المصدر في الاصل الى المفعول المتعلق وانما فصل عما تقدم لكونه باعتبار  
قوة الادراك وغير مختص بجملة او جزئها فان التسمية على عبارة السامع او فطنته يحصل  
بحوزة الجملة ايضا وما قيل فصله لان هذا باعتبار الغير اعنى الخطاب وما قبله باعتبار نفس  
الكلام اى اللفاظ ففيه ان الاعتبار في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات اعنى  
الدواعى الى رعايتها باعتبار الغير مثلا خوفا من التكلم على الفاعل الذى الى حد ضرره نكارا لمكره  
الدواعى للتاكيد وذكرا للخطاب وغيا وتوجع احد التجلتين بدلا من لاخرى او بيانها اذ جرب سوال  
نشأ منها وغدا فان كان ذلك خارج عن نفس الكلام عارض له وحى وداعى التباين او البديل او الجواب

ليس لهما مع ما يشار تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه بالشروط  
فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلاً  
مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذلك الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد  
مثلاً له مع المسند المفرد اسما وفعل ماضيا ومضارعاً مقام الجملة الاسمية والفعلية  
او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذا المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها ايضا

فافهم والله تعالى اعلم قوله فان الذي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة - كاقصم بطريق الغنى  
دون ما والا وما قوله وكان الانسب ان يذكر ان ذلك كان هذا الحكم منه مفيد الامور مثلاً  
الاول الفرق بين ذلك والوجه الا ان النسب المذكورة والثالث انه قال الانسب ولم  
يقول الصواب - اشار الى وجه الاول بقوله لان ذلك كما في اول وجه الثاني بقوله فغالب اني  
هو الغنم ولا شك في النسبية ذكره المقابل مع المقابل الآخر من ذكر شيء آخر غير مقابل فافضل  
فكان للشارح ان يقول كان الانسب ان يذكر المصنف الغنم مع الغني او يذكر مقابل بل الذي  
يقول وكذلك خطاب الذي مع خطاب البليد اجيب عنه ان المذكور ههنا امرين الذي والغني  
والثاني واقع في عو قعده انسب ههنا لانه قد اعتبر في مفهومه درو والكلام من الغرور  
الاول والمخاطب انما يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتساب  
الفكر وعدمه اذا كان الثاني انسب من الاول فيكون مقابلة انسب من مقابلة وما  
وجه الثالث فهو انه يستعمل كل واحد منهما مقام الآخر استعمالاً شائعاً للتقريب بينهما وقد يجاب  
بما ذكره الشارح بان هذا الفرق انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل  
الذكر في الفطنة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكيا ويريدون المبالغة في فطنته مع ان  
فيما اختارة المصنف حسن السمع لما بين الذي والغني من الموافقة ثم هذه ليس من  
مبتدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله شدة قوة الهم وغايتها الحدس القويم فلا ينافي  
ما في شرح الاشارة من ان ذلك كوجود الحدس وصفاء الذهن لانه تفسير له بقايتها وههنا  
بحقيقة ما ههنا مبدئيه وما ههناك بحقيقة ثم الحدس سرعة الانتقال من المبادئ  
الى المطالب ويقابل الفكر فانه حركة الذي نحو المبادئ ودجوعها الى المطالب فلا بد فيه  
من حركتين حركة تحصيل المبادئ وحركة لترتيبها بخلاف الحدس لا الحركة فيه اصلا  
لا يلزم فيه حركة من الحركتين ليجوز ان تسمع المبادئ والمطالب معاني الذهن من غير  
تقدم تشوف وطلب والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية الوجود والانتقال  
فيه آني وحقيقته ان سيع المبادئ المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه فانقضاء الحركة  
الناشئة لان الحدس سواء وجدت الحركة الاولى او لا والله تعالى اعلم قوله مع صاحبها -  
في شروحه المفتاح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه اعني لكل كلمة او بضاف  
مجدوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبها فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة  
كما في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة فتكون الصاحبة مشاركة للكلمة في تعلق  
الحصول احوالها بما فيض ان المقام لهما جميعا باعتبار ذلك الحصول او الوضع وما قيل انه

له مع المسند السببي مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذاك هكذا ينبغي  
ان يتصور هذا المقام فنجعل ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذاك  
اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار  
المناسب والمخطاطة اي المخطاط شأنه بعد مهاباى بعدم مطابقة  
الكلام للاعتبار المناسب والمراعاة بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم

يجوز ان يكون صفة لكلمة او حال فنه ان المقام ليس للكلمة لكنيسة مع صاحبها او حال كينونتها  
معها بل كانت للكلمة مع صاحبها لا فادتها جميعا للتعني فلا وجه لجعل المقام لاحدهما بشخص مصاحبة  
الاخرى واذا عرفت هذا عرفت ما يتوهم في بادى النظر من ان قوله ولكل كلمة الخ اعادة لما سبق  
من قوله فقام كل اندفاع الزوال المقام هناك للتعريف والتذكير او التقديم او التأخر والاطلاق  
او التقييد وهنالك مجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلا وهنالك مجموع  
الكلمتين قوله اي مع كلمة اخرى - الاظهر ان يقول او ما في حكمها وانما ترك اعتمادا على  
كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها - اعترض عليه ان حق العبارة صوحبت معها  
او صوحبت بدون معها وذاك لان المصاحبة تنعدي الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحبته زيد  
او بيع نحو صاحبته مع زيد وعلى الثاني حق العبارة هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الطرفين  
كما في قوله فقام وربها وعلى الاول هي الثاني ولا تتعدى للمفعولين احدهما بل واسطة فاشان  
بالواسطة اجيب بالمصير الى قضيتين صوحبت معنى المجعل والتفسير يراى جعلت مصاحبة معها  
اي مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدرية والتاويل المشهور اى وقعت المصاحبة  
معها ثم المقصود التنبيه على ان المواد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية المحالة بسبب التأليف لا المصاحبة  
الاتفاقية قوله ليس لها - المحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط فائدة الخبر اعني هذا الكلام  
هو التقييد اعني مع صاحبها كانه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير  
صاحبها - قوله مع ما يشارك في التقييد بالمشاركة في اصل المعنى لانه لو كان غيوشاكة لها فيه لم  
يكن يولد هالكا قضا المقام بل لا فاداة اصل المعنى والمواد باصل المعنى القدر المشترك بين  
الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كلمتهما وفي زيادة نظر الاصل اشارة الى انه لا بد  
من المعاصرة بين الكلمتين في المعنى في الجملة ليخرج المتروك فان بان يشتركان في جميع المعنى كما وهما  
مثلا فان كلا منهما لما لا يضل فقام الفعل مع ما هو عين مقامه معهما قوله بالشرط - اى باذاته  
فالمراد من الفعل الذي قصد اقتراحه هو الجزاء وجب ان لا حاجة الى تقديره الا انه لا ان السوق يريد  
الاول قوله ولكل من ادوات الشرط - كان ما تقدم من قوله مثلا الفعل الذي اى بيان المقام الفعل  
مع الادوات وهذا بيان المقام الادوات مع الفعل قوله وكذا الكلمات الاستفهام - اى للفعل  
مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غير من الادوات قوله ومع الجملة الاسمية او الفعلية  
اي للمسند اليه مع الجملة الاسمية والفعلية الخ مقام آخر ولما كان المتوهم ان يتوهم ان التمثيل  
بالجملة غير مطابق بالمقصد لان الكلام في الكلمة مع صاحبها وظاهر ان المصاحبة ايضا كلمة اشار  
الى الشارح الى دفعه بقوله اذ المراد بالمصاحبة الخ حاصله ان المراد بالمصاحبة اهم من الكلمة  
الحقيقة والحكمية ولا شك ان الجملة الواقعة مسندا كلمة حكمية قوله مع المسند السببي الخ

مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تواكيب البلاء يقال اعتبرت  
الشيء اذا انظرت اليه وراعت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولوبا  
الذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه  
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالمحسن المحسن  
الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام

المسند السببي عبارة عن جملة تعلق على مبتدأ بمائد لا يكون مسند اليه في تلك الجملة نحو اوجه  
قائم في ريد اوجه فاقم قوله هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام اعلم ان بعض الناظرين للكلام  
المصنف قال ان قوله مقام التكرير الى قوله وكذا اخطاب الذكي - اشارة الى مسائل علم البيان لان خطاب الذكي يتبع  
الحجاز والكتابة وخطاب الغني يناسبه الصريح والحقيقة وهذا من مباحث البيان وقوله  
ولكل كلمة مع صاحبها مقام الاشارة الى مباحث البدع نظرا الى ان المحسنة البدعية كاطباق  
والتمجيس والمقابلة وغيرها شأني بمجمل الكلمة مصاحبة الاخرى فيحصل الاشارة الى الغنون  
الثلاثة على الترتيب ويرد عليه انما ان هذا التوجيه يقتضي ان يكون تطبيق الكلام على المحسنة  
البدعية واطلاق البلاغة هو جبال الحسن الذاتي وهو خلاف المشهور بين علماء المعاني احيث  
بان البلاغة ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان مقتضى من المحسنات  
او غيرها فبما حدث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي الزائل على اصل البلاغة من البدع  
ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بباطنة مقتضى الحال من المعاني الا ان اقتضاه  
الاخوال اياها لا يخلو عن ندرة ولذا لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر  
عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكهم في المعاني من المحسنة ما يكثر اقتضاها الحال اياها  
كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنة ايضا يجوز دخولها في البلاغة والشايع  
لما لم يكن راضيا بعد التوجيه اذ الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضاها على هذا التوجيه يكون  
قوله وكذا اخطاب الذكي الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها الى غير جملة بخلاف التوجيه الذي  
ذكره الشارح فانه على هذا يكون جميع ما ذكر من اعتباراته مناسبة فلا يكون شيئا من كلامه  
في غير جملة على ان قيل قوله ولكل كلمة الى اشارة الى مباحث البدع لا يخلو من بعد لعدم  
ظهور الخواصة في كثير من المحسنات كالترسية والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكتبتين قوله  
لتجميع ما ذكر الى القاء يحتمل ان تكون للتعليل وان تكون للتفريع ويرد على الشارح انه كما انه  
على توجيه بعض الناظرين يلزم ان يكون كل واحد من القولين المذكورين في غير جملة كذا الم يلزم  
على توجيهه ان يكون قوله ولكل كلمة الى اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام مقتضى  
لهذا المسند مع المسند اليه المعنى يباين المقام المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المنزاع ولهذا  
والا فادع خير من الاعادة اذ جيب عنه باننا نسلم انه اعادة لما سبق من قوله تمام كل الى  
لان المقام هناك كما مر لتعريف او التذكير مثلا وهما السجوع والكتبتين فالخصوصية فيما تقدم  
نفس التعريف مثلا وهما مجموع الكتبتين على ما مر والحاصل ان المقام منه ما يقتضى عوارض  
اللفظ في نفسه كافراد المسند وتوحيده وتنكيره وكونه جملة اسمية او فعلية وغير ذلك ومنه  
ما يقتضى مصاحبة كلمة مع كلمة كصاحبة ان مع الماضي والمضارع والماضي مع اذ ان او غير



قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الا اعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما عدد ناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك

ذلك ولا يخفى اما يقتضى الاحوال الادل لا دخل له في كونها مع كلمة اخرى وان رفع ذلك فافتقر الكلامان ولا يكون بينهما الاتحاد حتى يكون الكلام الثاني اعادة للادل وان نظرنا الى لزوم الاحوال المثابرة للاحوال الادل في الجملة لان كل من اخذ المسند او تعريفه او تنكيره او غير ذلك لا يكون الامع المسند اليه فنقول ان ذكر هذا القول ليتناول ما لا يتضمنه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لهما مع الماضى والفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذالى غير ذلك مما لا يحصى فغيبه تعميم ولا يصح في عرفهم اعادة قوله وارتقاء شان الكلام الى معطوف على قوله وهو مختلف عطف الجمل والقرض منها بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعين اعلاها واسفلها واما قال في الحسن اي باب الحسن احترضا عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التانيه وقلته ولا نصيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه باسقاطه على كثرة الانصاح وكلاهما عمما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك قوله والمراد بالا اعتبار المناسب الى دفع ما يتوهم من انه لا معنى لمطابقة الكلام للاعتبار المناسب لان معنى مطابقة الكلام اشتغاله على المطابق باللفظ او كونه جزئيا من جزئيات انطابق والمقتضى باللفظ على ما عرفت في بيان معنى مطابقة الكلام يقتضى الحال ولا شك في عدم صحته كل واحد من هذين المعنيين لانه لا معنى لاشتغال الكلام على الاعتبار وكذا المعنى لكون الكلام جزئيا من جزئيات له وحاصل الدخ ان الاعتبار بمعنى المعنى لا اعتبار المناسب الامور المعنوية الامور الالهي اعتبر المتكلم مناسباً وجبئ لا شك في صحة معنى المطابقة سواء كان معنى المطابقة اشتغال الكلام على المطابق او كون الكلام جزئيا من جزئيات له لان الكلام المورد الجزئي مشتمل على الامور المعنوية وكذا الكلام المذكور جزئى من جزئيات الامور المعنوية الامور الالهي جعله المتكلم معتبرا وعنا سنا وهو الكلام الكلى المتكليف بالكيفية المخصوصة ثم في اختيار هذا لعبارة وهو التعبير عن اسم المفعل بالمصدر تنبيه على ان الاعتبار للزومه لذلك الامور المناسب صار الامور المناسبة كانه نفس الاعتبار قوله بحسب السلفية - هذا اذا كان المتكلم من العرب والعرواء قوله اد بحسب تتبع ان هذا اذا كان المتكلم من غير العرب الخلف قوله واما عبارة هذا الامر بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب الى الامور المعنوية المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب هذا التعلق كما في جاء في الرجل الزكبي على ما قالوا ان كون مفر دصفا بمعنى في قولهم في تعريف الكلمة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفر د يقتضى كون اللفظ موضوعا للتعني المتصف بالا في اد التركيب زمان تعلق الوضع لاسببه على ما يقتضيه القاعدة وهي انك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مسمى بما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موضوع بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لاسببه وليس الامر كذلك فان اقتضاها سبب الوضع وان اجيب عن جانب من قال يكون مفر د صفة لمعنى بان وجود الصفات

انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار  
 المناسب لا غير ذلك لان اضافة المصدر تفيد المحصر كما يقال ضربني زيدا  
 في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة  
 الكلام الفصيح لمقتضى الحال فيحصل ههنا مقدمتان احدهما  
 ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية

عما اقتضته القاعدة في تعريف الكلمة ظاهرا بحيث جعل مفادها امرا دهيلا ينساق اليه  
 الذهن في حاصل ما قال الشارح ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوى  
 فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانيا ويتبع اعتبارا في المعنى والحذف والاثبات  
 ايضا يعتبر اولاً في المعنى الاصل ثم يورد اللفظ على طبقه بان يعتبر الاخبار مثلاً على وجه  
 يكون المتعبر عنه غير ملحوظ به او ملحوظ به ثم يترك ذكره في اللفظ او يذكره وذلك ان  
 تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن فان دفع ما قال السيد السند في شرح  
 المفتاح لا يخفى ان الحذف والاثبات من الكيفية الواجعة الى اللفظ دون  
 المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولاً في المعنى وثانياً في اللفظ  
 فقد سها فافهم والله تعالى اعلم قوله اولاً بالذات الخ او لامصوب على الظرفية  
 بعض قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخل التنوين مع انه اقل التفضيل  
 في الاصل بدليل الاول والاو كل الفضلى والا فاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح  
 اذا جعلته صفة لم تقصده بقول لقية عاماً اول واذا لم يجعله صفة صفته بقول لقية  
 عاماً اولاً ومعناه في الاول اول من هذا العام بان يكون هذا العام مثلاً عام ثلاث وخمسين  
 وثمان مائة والعام الاول عام اثنين وفي الثاني قبل هذا العام فيصدق الاول على عام  
 خمسين او اربعين او غيرهما من الاغوام المتقدمة على عام ثلاث وخمسين واليه قوله  
 وبالذات الملايسة اي حال كونه متلبساً بذات المعنى اي لا يفترق الى واسطة لا بمعنى في لانه  
 لا يصح في قوله وبالعرض والمراو به التبعية فاعتباراً في اللفظ بواسطة المعنى ولا يعد ان يكون  
 قوله واعتبار هذا الامر الخ اشارة الى دفع ما يترجم من ان المفهوم من مطابقة الكلام للاعتبار  
 المناسب اي للامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام ان يكون الامر المتعبر سابقاً على ايراد  
 الكلام المطابق وهو وان كان صحيحاً على تقدير ان يكون مقتضى ذلك الحال عبارة عن  
 الكلام الكلي المتكيف بالكيفية المخصوصة فان المتكلم في مقام الانكار اعتبر الكلام الكلي  
 المتكيف بكيفية التاكيد مناسباً للمقام واورد المثال الجزئي المشغل على التاكيد مطابقة  
 للكلي المذكور بمعنى انه جزئي من جزئياته لكنه لا يصح على تقدير ان يكون مقتضى الحال  
 عبارة عن الكيفية المخصوصة كالتيكيد مثلاً في مقام الانكار فانه لا معنى لمطابقة الكلام المشغل  
 على تلك الكيفية للامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً لعدم سبقية على ايراد الكلام المطابق  
 وحاصل دفع ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره  
 ثم يعتبر في اللفظ ويورده على طبقه قوله ولذا بالكلام الكلام الفصيح - دفع لما يورد على  
 كل واحد من المتقدمين في قول الصنف وارتفاع شان الكلام الخ حاصل ما يورد على الاول ان  
 لارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزياً وحالاً باصل المطابقة

ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاقتدار  
 المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لطل احد الحصرين او كلاهما وفيه  
 نظرو هذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ  
 عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين  
 الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لهما الكلام وذاك لانه قد كور

كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف لان الحاصل باصل المطابقة انما هو نفس الحسن والقبول  
 لا الارتفاع فيها وعلى الثانية ان الانحطاط في الحسن والقبول يكون بعدم كمال المطابقة  
 لا بعدمهما من اصلها كما هو الظاهر من عبارة المصنف لان الانحطاط في الحسن يقتضي  
 شوة اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفى المطابقة انتفى الحسن بالكلية  
 وحاصل الذي نفع المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الى الكلام الفصيح باصل  
 الحسن ثابت له بالفتاحة وارتفاعه يكون بالمطابقة والانحطاط بعد منها قوله  
 لكونه اشارته الى ما سبق - نكتة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة  
 مذكور فيما سبق في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته فيمكن حمل اللام ههنا  
 على العهد قوله اذ الارتفاع لغير الفصيح - دليل على ان الاشارة بعد التقيد وتكون  
 الكلام حينما ذكرها مطلقا فافضل المذكور صريحا فيما سبق انما هو الكلام المطلق  
 وفصاحته انما يفهم من التقيد والمذكور في ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ  
 فالاولى ان يجعل اشارة الى الكلام البليغ لتلايق الاحتياج في تصحيح العبارة الى  
 ارتكاب الوجه البعيد عن الفهم وهو الاشارة الى الكلام بعد التقيد المذكور لاجتماع  
 بان قوله وانحطاطه بعد منها ينفعه اذ لا معنى لان يقال انحطاطه شأن الكلام البليغ  
 بعدم المطابقة وهذا ظاهر ايضا الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ  
 فانه مفهوما مما ذكر في التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام الى ولا شك ان ما فيه  
 البلاغة بليغ والاشارة الى المذكور صريحا الى قوله وارتفاعه بالحسن الذي في دفع  
 لما يرد ههنا وهو ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الى لا يقدم لان ارتفاع  
 شأنه يحصل بالحسن اللفظي والمعنوي ايضا وليس ينحصر في المطابقة وحاصل الذي نفع  
 ان المراد بالحسن الحسن الذي في الحاصل بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة  
 المذكورة لا الحسن الغرضي الذي يحصل بالمحسنات البدعية قوله الداخلة في البلاغة  
 صفة كاشفة للحسن الذي في المراد بالحسن الذي ما يكون منشئه ذات البلاغة لان الحسن  
 داخلة في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشئه غير خارج  
 عنها ويحتمل ان يكون وصف الحسن بالدخول باعتبار ان موجب معنى المطابقة داخلة في البلاغة  
 لاغا عبارة عن المطابقة مع الفتاحة قوله وبما يصح لفظ الفتاح الى ان يكون مقتضى  
 الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وفيه اشارة الى ان هذا القول اتباع  
 للسكاك والافتحوق كما سياتي في تعريف علم المعاني ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي المؤكد  
 او المطلق مثلا قوله ويستسمع لهذا زيادة تحقيق - اي تسمع لتعين ما هو مقتضى الحال

في موضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظم في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل لزيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد من المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا

زيادة هو التعميق من كون مقتضى الحال الكلام الكلي المتكليف بالكيفية المخصوصة ولما كان قريع قوله فمقتضى الحال الخ على ما قال من قوله وارتفاع شأن الكلام الخ في غير الخفاء قال وبين ذلك الخ قوله لان اضا فمصدر الخ دفع لما يرد من ان المحصر المذكور غير معلوم مما تقدم بل المعلوم من ان الارتفاع يحصل بالمطابقة دائما حصوله بغيره اعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الدفع انه معلوم من اضا فمصدر وهو الارتفاع لما في الرضى من ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تكن قرينته تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لا يستغراق الجنس اخذا من استقرار المعنى فنعني التراب يس والماء باردان كل ما فيه هاتان الماهيات حاله كذا فلو قلت في قولهم النقا ينقض البهارة ان النجوم الخ لا ينقضها لان منافضا لفظا هذان اللفظ انتهى فلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما صدق عليه الارتفاع فيكون المعنى ههنا ان كل ما يصدق عليه الارتفاع حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد المحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع من الارتفاع عامة بغيره لم يكن هذا الارتفاع المخصوصي حاصل بترك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فاذن دفع ما قيل انه يجوز ان يكون الاستغراق الا في ارفع فالمعنى ان كل نوع من الارتفاع انما يحصل بتمامه بمطابقة الارتفاع للاعتبار المناسب وهذا الايضاح ان يكون لبعض افراده عدمه على اخرى هي مطابقة مقتضى الحال وحاصله ان هناك علتين احدها بسبب في جميع افراد النوع والاخرى بسبب في بعضها فيكون لبعض علتان بناء على جواز تعدد العلل عند عدم الاجتماع قوله ومعلوم عطف على قوله قد علم مما تقدم الخ وحاصله انه قد علم مما قال المصنف فيما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفعيل لا يحصل الا بمطابقته للاعتبار المناسب ومن العلل فيما بينهم ان الكلام لا يرتفع الا بالبلغة وهي مطابقة الكلام الفعيل لمقتضى الحال ولا شك ان المحصرين المذكورين متنافيان الا ان يقال بالا اتحاد بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال كما فصله الشارح قوله والا لبطال احد المحصرين الخ دليل على وجوب الاتحاد المذكور وحاصله انه لما استحتم اجتماع المحصرين صدقا فاما ان يكذب كلاهما واجزا فلا بد من القول بالاتحاد فانه حينئذ ينتفي التعدد ويصير حصرا واحدا فان قيل لا حاجة الى القول بالاتحاد بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال فانه يجوز ان يجعل كل من القدرتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى ولا يحمل على المحصر فلا يفضي الى التناقض والبطالان اجيب عنه بان الاحتمال المذكور مما لا يسبق الى الزعم والا عند ادب مثل هذه القرينة الخفية مما يرتفع به التناقض والتنافي كثيرا من المتناقضين

في الحال مثل جاء في زيد مسرع او ليسرع او هو مسرع او هو ليسرع او قد اسرع  
الى غيره ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيئ به حيث ما ينبغي له تنظر  
في الحروف التي تشترك معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع  
كلامك في ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفى الحال وبلن في نفى  
الاستقبال وبان فيما يرجع ..... بين ان يكون وبين ان لا يكون

المتمنا فيبين كما لا يخفى وما قلنا هو جملها على ظاهرها اعني كون مقتضى الحال هو الاعتبار  
المناسب مما لا محذور فيه فتأمل وقال السيد السند بما حاصله ان بطلانها على تقدير ان يكون  
بينها تباين كلي او عجم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة  
كل منهما بدون الآخر وبطلان احدهما على تقدير العجم مطلقا فانه يبطل المحصر في الاخص ضررت  
تحقق الارتفاع بالافراد الآخر للاعم وفيه بحث لان معنى الكلام على ان المحصر في الشيء  
يستلزم وجود المحصر في جميع افراده وانتفاؤه عن غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك  
ان بين المحصر في الاعم والمحصر في الاخص تمايزا ثم لا يخفى ان احد المحصرين ليس اولي من  
الآخر في الصدق والا لزم بطلانها على التقديرين الاولين ايضا بل يمكن ان يقال بطلان  
احدهما ايضا بالجملة انه لا فرق بين التفاضل الثلاثة في كون اللازم بطلان احد المحصرين  
او كليهما فلا بد للقول بكون بطلان احد المحصرين على تقدير العجم مطلقا بطلانها جميعا على تقدير  
التباين والعجم من وجه من اشياء اولوية احد المحصرين بالصدق ..... في صورت  
العجم مطلقا دون التباين والعجم من وجه واجيب عن البحث المذكور بان المورد  
بطلان المحصر بطلان الجزء السلبي منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابي في كل محصر مقدر  
عند القوم لانه المعتبر والافى الحكم والمنظور اليه ابتداء والعرض للابطال هو الجزء السلبي  
ولانه لا تنافي بين الجزئيين الايجابيين على كل تقدير باصلا وانما التمايز بين السلبي والايجابي  
في صورة التباين الكلي والجزئي على تقدير صدق المحصرين يبطل الحكم السلبي في كل منهما بسبب  
تحقق الحكم الثبوتي في الآخر وفي صورة العجم مطلقا يبطل الحكم السلبي في الآخر بسبب الحكم  
الثبوتي للاعم ..... فاندفع البحث مثلاً اذا قلت في مثال التباين لا يبيع الانسان ولا يباع  
الافس لا تنافي بين بيع الانسان والفس وانما التباين بين اثبات بيع الانسان والجزء السلبي في الفس  
وهو سلب البيع عن جميع ما سواه وكذلك اثبات بيع الفرس انما يكون منافيا للجزء السلبي في الانسان  
وهو سلب البيع عن جميع ما عداه واذا قلت في مثال العجم من وجه لا يبيع الانسان ولا يبيع  
الا الأبيض لا تنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التباين بين اثبات بيع الاسود ومن الحيوان  
الجزء السلبي الأبيض وهو سلب البيع عما عداه وكذلك اثبات بيع الأبيض من غير الحيوان انما يكون منافيا للجزء السلبي  
في الحيوان وهو سلب البيع عما عداه واذا قلت في مثال العجم لبيع الا لبيع الحيوان ولا يبيع الا الانسان لا تنافي بين  
بيع النيو والاسد وكذلك الاتفاقيين سلب بيع ما عدا الحيوان لبيع الانسان وانما التباين بين الجزء السلبي في الاسد وهو  
سلب بيع غير الانسان وبين الجزء الايجابي في الحيوان وهو اثبات بيع الحيوان فانه يقتضي اثبات التباين ذاته  
وكان هو الاصل الثابت والسلب طاري عليه توجه البطلان عند منافاة التباين

للسبب وهذا العدل شاهد على تبادر بطلان الجزء والسبب من قوله بطلان المحصر والله تعالى يعلم ثم ان كان المراد  
 يكون مقتضى الحال والاعتبار المناسب واحد الاتحاد في المفهوم لكن لا بحسب اللغة كما هو الظاهر بل بحسب  
 مقتضى العلم كما يقال فلان هو البطلان المحال في ضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب لا يكون مقتضى  
 للمحصن لعدم تصور المحصر بين المتحدين مفهومه لانه يقتضى العناقطة بين المقهور والمقصور عليه بل يكون  
 للذلة على ان الاربعة خبر للاسفة وتوكيد الحكم وان كان المراد به ما يتناول المسادات فيخرج المحصر  
 ايضا **قوله** فيه نظر - وجهه على تقدير ان يكون المراد كونه داخل ما يتناول المسادات ان المحصر في  
 الاعم مطلقا ومن وجه لا يجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان  
 احد المحصرين او كليهما وجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو الذي انه لم يبرهن في الدليل  
 لنفي المسادات ومع احتماله لا يثبت الاتحاد وجوبه عن النظر على التقدير الاول بان ظاهر المتبادر  
 من المحصرين المذكورين ان كل من المطاقتين سبب بدورهما الارتفاع وجودا وعدمه اذا كان دأبا  
 مع الاعم يجب تناوله لجميع افراده تحقيقا للذلة وان معه على التقدير الثاني بان معنى الضم سببية  
 مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار للارتفاع وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي  
 مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وفيه انما يتم ان ساعد المحصر على المعنى المذكور فيهم  
 من المحصرين وله ان يمنع ذلك وقيل في وجه انظران المقدمتين المذكورتين ممنوعتان اما منع الاولى  
 فبناء على ان المصدر المعاني ليس نفاقي الاستغراق واما منع الثانية فبان المعلوم ان ارتفاع الكلام  
 بمطابقة مقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابدية وبعد التسليم لا يلزم من الدليل الالهي والسادق في الصدق  
 بينهما تباينة في دفع البطلان والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم وفيه انه على تقدير صحة المقدمتين  
 كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المسادات بل اللازم احل الامر بين احييى عن هذا النظر  
 بان ثبات المقدمتين اما الاولى فيها نقل عن الرضى كما مر فتذكر واما الثانية فبان قرنا سابقا من ان  
 كل من المطاقتين سبب بدورهما الارتفاع وجودا وعدمه اما قوله والمطلوب هو الاتحاد في  
 المفهوم وفيه ان قد يقع قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما قدم وجعله نتيجة لا  
 يستلزم ونحو الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صحيحا في الاتحاد مفهومه فانه يجهل  
 للاتحاد بين المسند اليه والمسند عليه المسند اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 اولئك هم المفلحون حيث قال الفلاح مقصور على المشار اليهم وان كان ظاهره في الاتحاد مفهومه ما بان  
 على ما قالوا من ان الاضافة كاللام اذا لم تكن للمعنى فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة  
 البعضية فهي للاستغراق والافاضة للجنس لان الاستغراق والبعضية انما هما باعتبار التحقق فتى  
 لم يكن الحكم باعتبار التحقق لا كلا ولا بعضا كان باعتبار الماهية من حيث هي هي والظاهر فيها ان في  
 ان يكون الحكم على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد ويمكن ان يجاب عن جوابه القائل  
 بان قوله والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم مبنى على الظاهر لا على انه نص فيه والله تعالى اعلم  
**قوله** وهذا معنى تطبيق الكلام في هذه الجملة وقعت من المصنف في الايضاح في البين نيجرة اعادة  
 الاتحاد بين المقلم والطبق ولا تتعلق لها بالتفريع الآتي والشاغل نقلها اليها **قوله** تنق معاني  
 التفرع الى المعاني التي يبحث عنها في التفرع وهي الاحوال العارضة للكلم والمحل باعتبار تركيب  
 بعضها وضعه مع بعضى كالتعريف والتشكيك العارضين للكلم باعتبار تركيبها كالعطف وتركه  
 العارضين للمحل باعتبار وضع بعضها مع بعض **قوله** فيما بين الكلم - متعلق بالتوحي ولم يقل  
 في الكلم اشارة الى انها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد **قوله**  
 على حسب الاغراض - الاغراض هي المترتبة على المحصولات كندفع الانكار المرتب على التاكيد  
 والدفع المذكور بالحقيقة بالكلية لان الباعث على التاكيد دفع الانكار وما جعل المقتضى بالكلية هو

فنظر المسبب البعيد وكون الغرض و هو دفع الاكثار عنه لا ينافي كون علة غائية للاختلاف في الاعتبار  
 ايضا متعلق بالتوحي بضمين معنى الوضع اي وضعها ايادها بحسب الاغراض في كل نفسه ولحملها عليها  
 في كلام الغرض قوله يضاع لها - اي لاجلها لانها المقصودة من الكلام عند البلاغ والصنوع والصياغة  
 ذكر في كون شبهة الكلام على حسب الاغراض بصياغة الجملي والجامع تعلق كل ما هو مشترك بحد فيتموه ومختلفة  
 بذلك الفعل المتعلق به ويكون الاستعارة حيلة لكونها بين المصدرين اي الصياغة والتأليف قوله وذلك لانه  
 قد ذكر في اي التطبيق من النظم النفس بالتوحي لان الشئ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه على وضع الكلام فيها  
 يقتضيه علم النحو والدليل بوجوب توحيده في ذلك الوضع المتخصص الا ليرجع المقصر لبقا للنظم النفس  
 بالتوحي ومعلوم ان الوضع المتخصص هو معنى التطبيق فانهما التطبيق بالنظم النفس بالتوحي يكون التطبيق  
 مقيد بالنظم النفس بالتوحي لان المقيد مع المتحد بشئ متحد بذلك الشئ فان قيل ان التوحي هو  
 انطلب فكيف مراد به ذلك الوضع اجيب عنه بان التوحي لما كان سببا للوضع المذكور اقام السبب مقام  
 المسبب كما في تعريف علم المعاني بمتنج فاثقل فايادة في ايراد المجاز اجيب عنه بان فيمنظاري  
 الى ان الوضع الذي يكون بدون التوحي لا يعتبر قوله ان تضع كلامك الى كل واحد من مفرداته ومركباته  
 فليس الوضع قاصرا على الجمل كما هو ظاهر الشارح فاثقل لانه لا يشتمل على فعل بوجوب توحيده في التطبيق  
 هو العمل بمقتضى توحيده علم المعاني اجيب عنه بان اتمام علم النحو لما كان بعلى المعاني والبيان كما ذكر  
 السيد السند في ابتدا مشروحه للفتاح يمكن ان يقال انه اراد الشئ الذي يتماهى فيشمل على المعاني  
 والبيان على ان معنى الكلام المنقول عن الشئ ان تضع كلامك الى كل واحد من مفرداته ومركباته  
 في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المتخوف عنها في علم النحو باعتبار افاذتها للاغراض المطلوبة منها كما  
 فصله الشارح في التمثيل بقوله مثل ان تنظر في الخبر لا ولا شك ان البحث عن تلك الافادة في علم المعاني  
 وليس المراد افاذتها تلك الاغراض بحث عنها في علم النحو لان الوضع في ذلك الموضع يقتضيه  
 علم النحو كما فهمه المعترض بل البحث عنها في علم النحو من حيث افاذتها والقرينة على ما ذكرنا من حمل كلام المنقول  
 عن الشئ التفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجود فتعرف لكل من ذلك موضعه فاذا ذلك  
 بعلم المعاني او السليقة وحيث لا حاجة الى القول بشمول علم النحو للمعاني والبيان ثم لا يخفى ان معنى  
 تلك المعاني قد يكون بالسليقة والذوق ولا يتوقف على معرفة علم المعاني واصطلاحاته حتى يرد انه  
 على هذا يلزم خلط تراكيب البلاغ اساسا للفن عن طيبة النظم قوله مثل ان تنظر - اي تنظر الى اسمية  
 وافرادا وتكبيره وتذكيره وجليته وفعلية وتقديره وتوحيده وكونه مع ضمير الفعل وكونه جملة اسمية  
قوله في الخبر - اي خبر المبدأ بقية ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع الخصال البنداء  
 فذكر ينطلق زيد على ان يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا مقدا ما يكون مثال لتقديم الخبر لكن لابد  
 حينئذ من النظر في وجه صحة هذا التركيب لانهم قال ان الخبر اذا كان فعلا لا يعارض ضمير المبتدأ  
 يجب تقديم المبتدأ عليه فتامر في محتمل ان يكون المراد بالخبر المسند مطلقا اي مؤدرا من المسند اليه المبتدأ  
 او الى ضميره لانه كما يتر ما عليه الفاعل كما ان الخبر كما يتر ما عليه المبتدأ ويكون ينطلق مثالا لفعليته المسند اليه  
 لكونه مفعلا فعلا قوله فتعرف لكل من ذلك - اي عطف على قوله تنظر اي بعد النظر الى الوجود المتحققة التي  
 تذكر في علم النحو ان لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افاذتها للاغراض المطلوبة  
 منها اما بالسليقة او بالملكة الخاصلة من تنج علم المعاني وتجيب بكون احد في موضع ينبغي له قوله  
 وتنظر في الخبر وفي الخبر والخبر والشروط والحوال وان كان باعتبار ما يعرض لها من الاحوال وهذا ان تنظر

وضع الخبر بالنظم النفس بالتوحي

و بادئها اذا علم انه كان وتنظر في الجمل التي تسبق فتعرف موضع الفصل موضع الوصل وفي الوصل موضع  
الواو ومن الفاء والفاء ومن ثم الى غير ذلك وتنظر في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والحمد وفـ  
التكثير والظهار والاضافه فيصيب لكل من ذلك مكانه فتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي ثم ليس هذه الامور المذكورة من

في الحروف باعتبار نفس معناها قولها فيما يترجم ان الظاهر ان بين طرف لغوي متعلق بترجم بمعنى يترو  
ولو عجزا كما نقل عن الشارح وجده ظرفا مستقرا اى داخرا بين كما قيل يحتاج الى ان قد يلا في يترجم  
والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لان الراجح في بعض النسخ يترجم بدل يترجم ثم لا ينبغي  
ان بين الثانية مقبلة اذ الدال في بن مجموع الامر بين الاثنين كل واحد منها قوله و بادئها فاما اذا  
من الحروف على سبيل التغليب وما قيل انه مبني على ما قاله عن الاسلام وغيره من ان اذا  
استعمل في امر على خلافه هو كما في قول الشارح واذا اتصبتك خصاصة فتجمل يكون حرفا اسما  
فيه ان قول الشارح فيما اذا علم انه كان ياتي عنه لانه اذا استعمل فيما علم انه كان يكون اسما بلا  
ويمكن ان يقال ان المراد بالمراد في قوله وتنظر في الحروف في الجملة وهو الشائع في عبارات المتقدمين  
فلا اشكال والله تعالى اعلم قوله وتنظر في الجمل التي استعملت لسا بقا كانا في المعنى والجملة  
لجمل خاصة اى تنظر في الجمل التي تسبق مشاققة متظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسر والمحدث سر د  
اذا كان جيد السياق له واصلا من سرود الدرب بمعنى تسبقها قوله مكانه اى مكانه الذي يقتضيه  
بحسب الاغراض قوله الشئ في الدلائل الاعجاز حيث جعل البلاغة صفة اللفظ وقال مرة ان البلاغة  
تراجع الى المعنى لا الى اللفظ حاصل الدفع على ما اشار اليه المصنف بقوله قابلاغة صفة الوبسنة  
الشارح على ما طبق ما ذكره المصنف في الايضاح ان البلاغة ليست صفة اللفظ باعتبار ذاته بل باعتبار  
اذا تد المعنى الثاني للواحد على اصل المراد الذي يقال له الغرض المسوق له الكلام وحاول هذا  
الذي وقع بيانا لعدم البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة المعنى للمعنى وللطابقة المذكورة  
انما يحصل بانصاف الكلام بالاحوال المعنوية عنهما في علم المعاني قابلاغة انما يحصل بانصاف الكلام  
ولا تصان المذكور انما يكون لتحصيل المعنى المقصود والغرض الذي يصاغ له الكلام فعلم ان البلاغة  
في الكلام لا تتحقق الا بعبارة اى اذ اذ تد المعنى المقصود والغرض المشوق له الكلام مثل تعريف المستند والمنسند اليه  
حالا من الاحوال المبينة في علم المعاني وفي مقام حصص البتة في المنجز لا تتحقق المطابقة الا بانصاف الكلام و  
الاتصاف المذكور انما يكون لا اذ تد المعنى المذكور قابلاغة انما يكون لا اذ تد المعنى المذكور كذلك  
لكنه عبارة عن المطابقة انما تكون لا اذ تد المعنى المذكور قابلاغة انما يكون لا اذ تد المعنى المذكور  
يعنى ان تحصيل المعاني والاغراض المضبوغ لها الكلام يقتضي غرض لا مور المذكورة لا لفظا التي  
قصد اذ تد تلك المعاني بها قوله بحسب موضع بعضها من بعض اى الغرض بسبب المعاني والا  
غرض بحسب وقوع بعضها من بعض اى الغرض متصلة به من الصالبة ويمكن ان يكون  
المراد ببعض في بعضها بعض الامور المذكورة اى الغرض بسبب المعاني والاغراض بسبب مناسبة  
بعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ وقوله واستعمل بعضها مع بعض اى بعض الالفاظ مع بعض  
منها اشارة الى ان كل كلمة مع صاحبها مقام فهو غلط مغاير لا تفسير كما وهم والفرق بينه وبين قوله  
بحسب موضع بعضها اى على الترجيح لا دل ان الاغراض المشار اليها بقوله بحسب موضع بعضها اى  
مفاد كبر متصلة باخرى والمشار اليها بقوله واستعمل بعضها اى مفادة بجموعه والكلمتين والله  
اعلم قوله قرب تكثير مثلا اى ناظر الى قوله بحسب موضع بعضها اى على الترجيح الذي ذكرناه بقولنا  
ويمكن ان يكون المراد ان يفهم منه رعاية المناسبة بين تلك الاحوال والالفاظ وقوله بل وهذا  
اللفظة اى وهو معطوف على قوله وهو في لفظ آخر اى وانما ثبت الواو بعد بل لئلا يترجم ان المراد بابل



التعريف والتكثير والتقديم والتأخير راجعة الى اللفاظ نفسها ومن حيث هي ولكن توضع لها سبب المعاني والا  
غراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض في توكيد مثلاً **قوله**  
في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة في بيت آخر قيمته والى هذا اشار المصنف  
رحمه الله بقوله في البلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لامن حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته  
المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتوكيد متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن  
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه اللفاظ مفردة وكلمة محببة

الكلام السابق كما هو الشائع اذا اتلها جملته اطرا في قوله استعمال بعضها مع بعض لان الفهم منه كما  
يخفى هو المناسبة بين لفظ ولفظ والله تعالى اعلم **قوله** وهو في لفظ آخر في غاية القبح - لعدم  
وجود الداعي اليه ولعدم المناسبة بين هذه الحال وبين اللفظ الآخر كما كان في الاول **قوله**  
منكورة - حال الغرض من اللفظة وخبر هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفي بيت آخر قيمته  
ولا شك ان اختلاف التوكيد مما يدل على ان غرض الخصوصية بسبب المعنى **قوله** والى اشار  
المصنف رحمه الله تعالى بقوله الجزا ما ذكرنا - من تمام التفصيل اشار اليه المصنف اجمالاً بقوله  
فالبلاغة المؤيد اشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة **قوله** متعلق بافادته - اي لا بالمعنى  
الذي يقصد به السليق كما قيل لانه يروى كونه مدلولاً للتوكيد وليس كذلك وانما هو مدلول لغتي  
الاغراض لانها آثاره الآثار تدل على المؤثر ولادخل للتوكيد من حيث هو توكيد في تلك الدلالة  
لا وضاع ولا عقلاً وعلى نقول المصنف بالتوكيد اي عنده **قوله** وذلك - بيان لوجوه احوال الغاء  
المشعر بتفريع هذا الكلام على ما تقدم من تعريف البلاغة **قوله** ما مر - راجع قوله الى اللفظ  
وقوله وظاهر الجزا راجع بقوله باعتبار المعنى وحاصله ظاهر من كلام الشارح **قوله** لا يتصف بكونه  
مطابقاً له او غير مطابق - يرد عليه انه على هذا يلزم ارتفاع التقييد واجيب عنه  
بان معنى قوله او غير مطابق عدم المطابقة عما من شأنه ان يكون مطابقاً كما هو الفهم في محذوفهم اعني  
انهم اذا وصفوا الكلام بعدم المطابقة لمقتضى الحال يعنون به الكلام الذي من شأنه المطابقة ولكنها  
مسلوبة عنه بالفعل وبالجمله ان تقييد المطابقة لمقتضى الحال هو سلب المطابقة له وليس المراد  
ههنا وما هو المراد ههنا هو سلب المطابقة عما من شأنه المطابقة ليس بتقييد له فافهم **قوله**  
صحة ان هذا المعنى - اي ضرورة ان المطابقة انما تتحقق عند تحقق المعاني في اثر هذا الكلام انما  
على ان تحقق الاغراض والاشمال على مقتضياتها لان في بلاغة الكلام ولا شك ان الكلام بواسطة الا  
اشتمال المذكور في الاغراض لان مقتضيات الاغراض آثارها والآثار تدل على المؤثر فتم قال  
المصنف باعتبار افادته المعنى وانما قلنا ان التأكيد مثلاً في مقام الإنكار يكون من مقتضيات بانه  
لانه اثر الغرض كدفع الإنكار مثلاً لانه لو لم يكن قصد دفع الإنكار مثلاً لان الاحوال انما تقييدها  
بواسطة تلك الاغراض فافهم والله تعالى اعلم - **قوله** لانه من صفة الاحياء - وكان اسمها احياناً  
ينصب على الظرفية كذلك اصفته وليس المراد ان موصوفه هو الاحياء مقدر اى احياناً فكثير لان  
لنا ثبت واجب حيث ثبت بل المراد انه كان في الاصل صفة للاحياء ثم اقيم مقامها بعد حذفها  
ومار بمقتضاها ونصب نصبها ولو قال لانه صفة الحيوان لكان اظهر **قوله** على ما ذكر في انكشاف -  
يرد عليه ان صاحب انكشاف جبل قليلاً في الابه صفة مصدر محذوف اى شكر تليلاً لا يصح  
قول الشارح على ما ذكر في انكشاف واجيب عنه انه من تبط يكون ما تأكيد معنى الكثيرة وتكون

من غير اعتبار فادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصت الظن لانه من صفة الاحياء والتأكيد معنى اللزوم والعامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحياء يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما ينبغي بلا غش وفي هذا إشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز انه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ ودون اللفظ في نفسه

الغافل فيه ما يليه لا بلا انتصاب على الظرفية حتى يرد ما ذكر قوله وفي هذا - ي في قوله فالبلغته صفة راجعة الى اللفظ مع قوله وكثيرا ما لم يقله إشارة الى دفع التناقض الزعم ان التناقض والتناقض التوهم من كلام الشيخ بوجه واحد هاته قال ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى لا الى اللفظ مع انه قائل بكونها صفة للفظ كونه عارضا عن خلوص الكلام من الامور المذكورة التي منشؤها اللفظ نفسه وان كان الخلو من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى لكن يوصف به اللفظ ايضا وثانها انه يفهم من كلامه انهما كونها من صفات الالفاظ وفي كونها من صفات المعاني وفي كونها منها وثالثها انه يفهم منه اثبات كونها من صفات المعاني وفي كونها منها ورابعها دفع الاول بقوله انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة - حاصله انه اراد بالفصاحة البلاغة لا المعنى المذكور سابقا على الخلو من الامور المذكورة حتى يقال انها من صفات الالفاظ باقاربه ايضا فكيف يفهم كونها من صفاتها ودفع الثاني بقوله وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ - حاصله انه اراد بان يثبت قوله فضيلة الكلام للفظ لا للمعنى باللفظ باعتبار اذا تعاد المعنى عند التركيب و اراد به في قوله ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ ودون اللفظ في نفسه اللفظ المفرد والمجرد اي من غير افاذه المعنى عند التركيب ولم يتعرض لدفع الثالث لكنه يستفاد من دفع الثاني وحاصله ان المراد بالمعنى في قوله ان الفصاحة راجعة الى المعنى هو المعنى من حيث افاذه اللفظ لا المعنى عند التركيب والمراد به في قوله ان فضيلة الكلام للفظ لا للمعنى هو المعنى نفسه مع قطع النظر عن افاذه اللفظ لا التركيب قوله وحيث لا تناقض لتناقض المعنى والاثبات - اي لا تناقض في دفع التناقض عن اللفظ والاثبات له وكن الا تناقض في المعنى والاثبات له لتناثر معنى انبنى والاثبات في كل منهما اذ المعنى كونها راجعة الى نفس كل منهما بدون المدخلية والثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية قوله فكأنه لم يتصفح دلائل الإعجاز - امكن ان المصنف لم ينظر جميع صفحاته ولم يتأمله اعتراض على المصنف بان دفع التناقض بالمطابق المذكور توجيه الكلام الشيخ باهو لا يرضى به كما بينه الشارح وكذا لم يتصفح من قال في دفع التناقض انه حيث اثبت باللفظ الفصاحة اراد بها ما مر في صدر المقدمة وحيث قلنا هاترا منها البلاغة والله تعالى اعلم قوله ولا نزاع في رجوع المعنى اللفظ - كما مر ان الخلو من الامور المذكورة ملتبس باللفظ نفسه قوله ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ - على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون الرجل بحيث يحسن غلامه فلا بد ان يكون له تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يحسن غلامه فلا بد ان يكون له تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصير به فكيف يوصف بها باللفظ عرفا فاقول فيمن شئ لا وجه لنسبة الخطأ الى المصنف فانه يجوز ان يحمل كلامه على هذا المعنى فيستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة اجيب عنه بان نسبة الخطأ الى المصنف ليس لعدم صحة كلامه في نفسه بل لعدم صلاحية توصيف الكلام الشيخ لان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة وحمله على هذا المعنى لا يخرج عن عدم صلاحية التوفيق كما لا يخفى على من له قلب او فني السمع وهو شهيد

وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ المعنوية حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يور فيها الاكسبي  
والعربي والقرطبي والبدوي ولا شك ان المقصود من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ والمعنى فوجه  
التوفيق بين الكلامين ان اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما هو براهين حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد  
انها من صفاتها باعتبار افاقها المعنى عند التركيب حيث نفى ذلك اراد انها ليست صفات الالفاظ المفردة  
والكم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض لتغاثر على النفي والاثبات هذ اخلاصة  
كلام المصنف فانه لم يمتص فيح دلائل الاعجاز حق التصريح لطبع على ما هو مقصود الشيخ فان محض

**قوله** هذه الفضيلة - اي التي بها يقع التفاضل وبشبه الاعجاز **قوله** والشيخ ينكر على كلا الفريقين -  
اي ينكر على الإطلاق كل منهما ويفصل **قوله** يدل آه - اي يقصد بلفظه الدلالة **قوله** على المعنى اللغوي -  
اعمعى يستفاد من اللفظ بواسطة الوضع بان يكون للوضع مدخل في الجملة سواء كان اللفظ موضوعا  
لذلك المعنى او لم يتعلّق به فوضع وتعلق وسواء كان استفادة المعنى من اللفظ لنفسه كالترتيب والتكبير  
فانه يدل عليها باللام والتثنية او من اعرابه كالغا عليه والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك  
واما من الهيئته التركيبية كالتقديم والحذف فلا يرد ما قيل انه يلزم منه ان لا يكون كثيرا من  
الاقوال البليغة المشتهرة على المعاني شيوا في المحتوى على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بل ينافي  
لانك قد عرفت انه ليس المراد بالمعنى الاخرى ما هو مقابل للشعري والعرف بل المراد به ما يكون  
للو وضع مدخل فيه وكذا لا يرد انه لا يلزم في المعنى الاول ان يكون اللفظ دالا عليه بنفسه ويستفاد  
من نفسه كما هو المتبادر من **قوله** يدل بلفظه الا لما عرفت ان المراد بالمعنى ما يستفاد من اللفظ مطلقا  
ويمكن ان يقال ان مبني التقيد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنائيات  
والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول **قوله** ثم تجد ذلك المعنى دلالة ثانية انما يظهر ان اللام  
صلة لدلالة فتوصيف هذه الدلالة بالثانوية باعتبار انها واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة  
الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان للمعاني الاول دلائل اثنين كما هم من ظاهر العبارة ويمكن  
ان يكون للاجل يكون معنى **قوله** لذلك المعنى لاجله فالدال على المعنى المقصود ايضا هو اللفظ  
وان كان بواسطة المعنى الاول فتكون الدلالة بنفسها ثانية ثم دلالة المعنى الاول على الثاني  
عقلية قطعا لتلازم عقلي بين الدال وهو الخصوصية والدلول وهو الغرض وذلك لان الغرض  
سبب للاتيان بالخصوصية فان المتعارف والمعتاد للبليغ ان لا ياتي بالخصوصية الا لدفع كما بين  
التأكيد ودفع الا كما هو مثالان المتعارف من البليغ انه لا ياتي بالتأكيد لدفع الشك والاكثار واما  
دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما هو في بيان **قوله** على معنى الاخر  
ومن قال بانها وضعية بلا شك اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة **قوله** على المعنى المقصود  
اي الاخرى المحصود غرضها الكلام **قوله** فهذه الالفاظ ومعان اول الاربين بالمعاني الاول مدلولات  
التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتكبير والتقديم والتأخير المدخل في  
والاضمار وغير ذلك والمعاني الثاني الاغراض التي يصلح لها الكلام المشتمل على الاحوال المذكورة كالاشارة  
الى المعهود في التعريف والتعظيم والتحقير والتكبير الى غير ذلك مما يورد المتكلم بخصوصيات البليغ  
هذه بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع  
رعاية مقتضى الحال والمعاني الثاني هي المعاني المجازية والكنائية مثلا اذا قلنا هو اسد في صوت  
انسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى انه شجاع كما سيتضح في علم البيان **قوله**

كلما فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما موزن صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاجازة وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك لا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقل لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة وحملها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يقع فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجادل المعنى ولالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثان فالشيخ يطلق على المعاني الاول

بل على ترتيبها - بل للاضاح اي الشيخ يطلق على ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ اسم النظم والصور اذ الاعلى المعاني الاول بدخ في لحاظ الترتيب ثم المراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي لنسبة للحال والمقام فاقيل ان النظم هو ترتيب الالفاظ كما يفهم من ما سبق من كون النظم هو توقي معاني الخ في ما بين النظم حيث يدل على كون النظم من عوارض الالفاظ فالاذن الشيخ النظم على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ مخالف الواقع ولما هو المصريح به في كلامه اجيب عنه بان فيه اشارته الى ان العدة في باب البلاغة بما هي المقصد والا اعتبار ردون التلظف والاخذ بنظرية انهم يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية العتبرة كما مر قوله ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حدوها - هكذا رثيت في النسخ الموجودة عندي وظني ان كلمة كل في قوله ثم على ترتيبها وقعت سهوا من الناظرين والصواب اسقاطها لان مقصود الشارح ان الشيخ يطلق على ترتيب المعاني الاول في النفس الذي يطابقه ترتيب الالفاظ المعبر بها عن تلك المعاني اسم النظم وهذا المعنى انما يحصل باسقاطها عما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله** الخواص والمزايا والكميات الخ المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التركيب لا مجرد الوضع وان المزايا والكميات عبارة عن الخصائص المفيدة لتلك الخواص فالاذن هذه الامور على المعاني الاول من قبيل الجان واصطلاح للشيخ كما يشعور قول الشارح والشيخ يطلق الخ **قوله** ويحكم قطعاً بان الفصاحة من الاوصاف الواجبة اليها - اي الى المعاني الاول باعتبار ترتيبها في النفس ثم ترتيبها في النطق على حدوها على وجه ينتقل منها الى حد متوسط الترتيب الى الخواص في الافادة بلا خلل ولا تعقيد وهذا الترتيب هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة وحناء البراعة بلا شك فلا يرد ما قيل ان المعاني الاول هي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها فكيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوها من الاوصاف الواجبة اليها **قوله** هي الاصوات - اي عوارض الاصوات او مبنى على ما هو المشهور من ان اللفظ صور يتمدد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هي كيفية تحدث في الهواء من توجهه فاقيل فعلى هذا يلزم قيام العارض بالعرض المستحيل عند المعنى وهو المتكلمين اجيب عنه باننا انما يلزم ذلك لو كان الحروف امورا موجودة عندهم وهم ينعنون ذلك **قوله** هي الاغراض التي يريد استكلامها ثباتها ونفسيها فاقيل ان الاغراض التي يصلح لها كلام مدلولات للالفاظ بواسطة المعاني الاول ولها بلا واسطة فكيف يقصد من المراد حانفيها اجيب بان ذكر النبي استلزامه وذكرنا نسبة ما هو المقصود من ارادها وهو الاشياء واشعارها بما هي على الافادة عند البغواء ويمكن ان يحاج بان المراد من الاغراض ما يقصد به البغواء ويتعلق بها مقصد في الجملة وبالمتكلم المتكلم البليغ ويكون المعنى في الاغراض والمقاصد التي يتعلق بها قصد البغواء وهم يريدون اثباتها بعضها في موضعين وفي بعضها في اماكن الوضوع مثلا المتكلم بقوله ان زيد القاصم في مقام انكار الخاطب عن قيامه

بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والمخاوي والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفعيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبلغة وما شاكل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحركة والاني المعاني الثواني التي هي الاعراض التي يربى المتكلم اثباتها وادفعها فيها بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يربى بها تلك المعاني الاول وحيث ينبغي ان تكون من صفاتها يربى بالالفاظ الفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت

يربى اثباتها رد الكرامة ويقصد في المحصر مثلا لعدم ايراد ما يفيد كضيق الفعل وسائر ما يفيد المحصر وان لم يكن من الاعراض المقصودة بهذا الكلام لكن من الاعراض المقصودة للبلغة في الجملة **قوله** فثبت بيبث المدفع لثناض المتروك من كلام الشيخ اي اذا علمت قول الشيخ فاعلم انه ثبت ان حاصله ان الشيخ اذا قال ان الفصاحة من صفات الالفاظ يربى بها المعاني الاول لا الالفاظ المنطوقة وكذا اذا قال انها من صفات المعاني يربى بها تلك المعاني الاول لا المعاني الثواني واذا قال انها ليست من صفات الالفاظ يربى بها المنطوقة واذا قال انها ليست من صفات المعاني يربى بها المعاني الثواني التي جعلت ملحوظة في الطريق لا اختصاصا بلها باخذ يقصد هاهنا من يتأخر عن العجيبي والعرشي والقرشي والبيدي وما انا المتخصص بالبلغاء ناديتها بالمعاني الاول ووضيحه ان المخاطب اذا كان متكررا للجملة والبلغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يحظر بباله رد الكرامة لكن البلغة يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول الكرامة بخلاف غيرا بلغة في ترتيب المعاني هو المشاكلة لفضيلة **قوله** درست انا اجل المدفع لما يتروكهم من ان توجيهه هذا الكلام الشيخ لعله توجيهه بالارضى به الشيخ فحاصل المدفع ان هذه البيانات المتقابلة الذي دفع به التناق بين كلام الشيخ ليس من ههنا ومن مبتكر لي بل الشيخ مصحح به ثم كلمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود في التبرؤ والسهو والقسا في نفي الجمل عن نفسه وليس من قبيل ما انا قلت لنفي القصص على ما فهم وهو الهروى كونه غير مظهر ذلك انك تفهم المستداه في قوله بل هو يصحح للتقوى والمقصود انه صرح به النسبة لا للقصص **قوله** كما قال لما كانت المعاني الاولى انا قلنا ليس هذه البيانات من مبتكر لي بل هو مصحح به لانه قال لما كانت المدفع ومقصود الشيخ من هذا الكلام بيان العلاقة بين الالفاظ والمعاني الاول حتى يصح التعبير عن احدهما بالآخر يجوز اذ كان بين ترتيب المعاني وبين ترتيب الالفاظ **قوله** ولم يكن ترتيب المعاني الاولى انا لافادة ترتيبها للسامع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الالفاظ في النطق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على النطق فلي هذا اليرد ما يقال ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ فكيف يكون الثاني سبيلا الى الاول لان ترتيب الالفاظ انما جعل سبيلا الى افادة ترتيب المعاني لانفسا بترتيب **قوله** واذا وصفوا اللفظ بما يدل على بيان الموضوع الذي يقع فيه اطلاق اللفظ على المعنى الاول **قوله** والسبب اهم المدفع لما يرد عليهم من ان الاصل هو الحقيقة والمجاز خلاف الاصل فلم اتركوا التجوز فاحتاجوا الى المواضع المذكورة وحاصل ما اعاب به انهم لوجعلوا من صفات المعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الالفاظ لان لفظ المعنى مشترك بين المعنى الاول المفهومة من الالفاظ والمعنى الثاني المقصودة منها ما اذ اجعلوا المواضع فيما بينهم انهم يذكرون اللفظ وهم يربون به المعنى الاول فانه لاحتمال الارادة اللفظ المنطوق بعد المواضع المذكورة فلا يرد عليهم ما قيل ان المعاني كما يحتمل لارادة المعاني الثواني عند اطلاقها

مطروحة في الطريقة وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا حمل كلامي على هذا بل يصح بمرار كما قل  
لها كما للمعاني تبيين بالالفاظ ولم يكن لتبيين السبيل الا بتبيين الفاظ النطق تجوزا فبعد اعين ترتيب المعاني بترتيب  
الالفاظ ثم بالالفاظ بمحذوف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تعيينه لم يربوا واللفظ المنطوق و لكن  
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوا اوصافا للمعاني لما فهم منها  
صفة للمعاني الاول المفهومة اعني ازيدات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالواضحة فيما  
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يربون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي

تعمل لان يراد بها الالفاظ المنطوقة عند اطلاقها بل اولى فلا بد من تبيين الترتيب فاما لما ورد من هذا اللفظ  
على المرتبة الجارية على الوضحة انهم لم يجعلوا كالواضحة فيما بينهم انهم يطلقون المعنى وهم  
يريدون به المعنى الاول كمالا يتجلى احوال ارتكاب التجوز **اجيب** عن جانبهم بانهم ان جعلوا  
الواضحة في ما بينهم انهم اذا اطلقوا المعنى ويريدون به المعنى الاول فاذا قالوا ان للواضحة مثلا من صفا  
المعاني لم يفهم انهم ما فهموا انها من صفة المعاني الاول دون المعاني الثاني لان لكل واحد منهما معنى  
في انفسه تكون الاول من الدلال والثاني من المدلولات ولما دخل المذكور يقال ان الكلام الذي ليس له  
معنى ثامن ساقط عن درجة الاعتبار عند البلاغ فينتج انهم عند الاطلاق بين المعاني الاول والثاني  
يخلطون ما اذا جعلوا من صفة الالفاظ فالكلام خصوصية للمعاني الاول فكونها مدلات لها بالذات وسبب الان  
الى المعنى الاول دون الثاني ولعدم كون اللفظ منشأ للفضيلة فبعد الواضحة المذكورة يتبادر الى ذهنه  
الاطلاق الى المعنى الاول الى اللفظ المنطوق وهذا قد ركض للترجيح وما قيل في بيان الترتيب من لفظ المعنى  
مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ يجاز في المعنى الاول وقد قرأنا المجاز في غير الاشتراك فليس  
يبنى ان معنى ما قرأنا اللفظ المستعمل في معنى اذا كان داويا بين كون مشترك بين ذلك المعنى وغيره وكونه  
مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غير كون الحمل على كون مجاز اولى وليس معناه ان التعبير عن معنى بلفظ  
عليه مجاز اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالا اشتراك بعد قيام القرينة الغيبة للمراد في كل الاستعمالين  
**قوله** تجعلها كالواضحة - الى قوله التي تجردت فيه نتيجة لما سبق كما يشعرونه القام ويرد عليهم ان المفهوم  
عما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا الكلام انما هو استعمالها في الصور العادية  
فيها بينهما تماثل فكيف يجوز ان يكون هذا الكلام نتيجة لما سبق **اجيب** عن بان هذا الكلام بمحذوف المضاف  
اي محل الصورة والخاصية والحق في الجواب ان المعنى الاول الذي هو محل للفضيلة انما هو عبارة  
عن اصل المعنى بالصورة التي يدل معها على المعنى الثاني كما يفصح عنه عبارة الشيخ حيث قال الكلام  
الذي يدل فيه التفريق يقع به المتفصل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي فترجم لذلك المعنى دلالة  
نتيجة على المعنى المقصود فانه جعل المعنى الاول الذي هو محل للفضيلة الكلام والاعلى المعنى الثاني ولا شك ان اللفظ  
المذكورة انما تكون للمعنى بالصورة الخاصة لا لاصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والا  
تبادلات ولما كانت الصورة اصلا في الدلالة على المعنى الثاني عبر ههنا عن المعنى بالصورة الدال على المعنى  
انما في الصورة التي لها الاصل لانهما صارت بل المعنى بالصورة منشأ للفضيلة في الكلام **قوله**  
يريدون الصورة التي حدثت في المعنى - اي اصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات  
فانه ما يتوهم من ان الجواب السابق مشعر بان المراد بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول -  
**وقوله** حدثت في المعنى ومجردت فيه - مانع من الحمل على ذلك لان المراد بالمعنى الذي حكم  
بالخصوصية والخاصية نفسه هو المعنى بالصورة والمراد به في قوله حدثت في المعنى ان المعنى الذي  
لا يتغير بتغير العبارات والا اعتبارات فعلان المعاني ثلاثة اصل المعنى مع قطع النظر عن تعديده بالالفاظ

تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقلنا على ما ندركه بأبصارنا فلما ان شئيين اسم  
من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبيت  
في بيت آخر فرق فعبّرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس  
هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة عرض  
من التصو ير هذا نبيذ مما ذكر الشيخ ثم انه شد والكير على من زعم ان الفصاحة من  
صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدل القبح

والمعنى الاول والمعنى الثاني وقد علم معنى كل واحد منها فذكره والله تعالى اعلم قوله وقولنا صورة  
وفي ما يتوهم من ارادتهم من اللفظ الصورة التي حدثنها المعنى فرع لوجود الصورة للمعنى وليس  
كذلك وحاصل المدعى ان اطلاق الصورة يحتمل الخصوصية الحاصلة للمعنى بطريق التشبيه بغير ان التشبيه  
في النفس انسان في كون كل واحد منها مشتملا على ما به الاشتراك وما به الاختيار ثم ما به الاختيار في  
التشبيه الخصوصيات الخاصة ويعقب ذلك التشبيه تشبيه اخرى وهي تشبيه الخصوصية الخاصة التي يمتاز  
بها المعنى بصورة التي يمتاز بها الانسان فيكون من قبيل قولهم زيد يغترس اقرانه والله تعالى اعلم  
قوله وليس هذا من مبتدعاتنا - اى ما ذكرنا من اطلاق الصورة على ما ليس بصورة بطريق التشبيه  
وقياس الجاحظ على المحسوس ليس من مبتدعاتنا بل هو واقع في كلام من هو مجاز في الفنون العربية  
وهو الجاحظ حيث قال وانما الشعر صياغة وضرب من الصور **قوله** هذا نبيذ مما ذكر الشيخ اى ما  
نقننت قليل مما ذكر الشيخ اشارة الى ان الشيخ صرح في كثير من المواضع كما ما ذكرنا من ان اللاحقة  
المعنى الاول الدال على المعنى الثاني وما ذكرنا من قوله قليل فيه كفاية وليعلم ان ما نقله الشارح من  
كلام الشيخ في دلائل النجاشي لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه من كونه في الاول وبعضه في اخره وهذا  
حكم البعض بان في فعل الشارح اختلافا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله **قوله** ثم انه شد والكير - مقصود  
الشارح من فعل كلام الشيخ امور ثلاثة احدها ان الشيخ قائل بان فضيلة الكلام في المعنى الاول حال  
على المعنى الثاني لان معنى الثاني بل هو مطروح في الطريق وثانيها ان اللفظ اذا وصفت بالفصاحة والبلاغة  
مثلا يولد المعنى الاول المذكور وثالثها ان اللفظ المنطوق ليس مما يتصف بتلك الفضائل واشتب الامر  
الادنين بنقله كلامه الى ههنا حتى الامر ثالث فاشبهت بهذا القول اعني قوله ثم انه شد والكير **قوله**  
وبسبب الفساد - اى سبب الفساد في جعل الفصاحة صفة اللفظ المنطوق **قوله** عدم التميز - وما صله  
انهم لما سمعوا ان الفصاحة من صفات الالفاظ فهموا انها وصف لها في نفسها وليس كذلك بل هي وصف  
لها على طريقة الوصف بحال المتعلق اى كون الالفاظ بحيث تدل على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن  
فلا م على معنى كون الرجل بحيث يحسن كلامه والمراد انهم لما سمعوا ان صف اللفظ بالفصاحة لم  
يقيموا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة اللفظ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل  
امور عرضت في معناها من الكيفيات والخصوصيات ويقال له البلاغة وما قالوا ان صف اللفظ  
معنى الفصاحة وليس كذلك **قوله** فلم يعلموا انا لعنى بالفصاحة - اى ما صله على الاحتمال على الاحتمال  
الاول ان المراد بالقصا في قولهم لفظ فصيح هي الفصاحة التي صار للفظ متصفا بها لاجل خصوصية عرضت  
في معناها فان صف اللفظ بها ليس لانه بل لاجل خصوصية في معناها وعلى الاحتمال الثاني يكون حاصل  
هذا الكلام انا لعنى بالقصا التي تنكر عن ان صف اللفظ المنطوق بها الفصاحة التي تحققت في معنى اللفظ لاجل  
لطائف وهي الفصاحة بمعنى البلاغة وما قالوا اني الفصاحة صفة اللفظ فهي القصا بالمعنى  
المشهور للذكر في المقدمة ولا شك في كون اللفظ المنطوق متصفا بها في نفسه والله تعالى اعلم **قوله**

بين ما هو وصف الشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر غير ض في معناه فلم يعلموا اننا لنعني  
الفصاحة التي تجب اللفظا من اجل شئ يدخل في النطق بل من اجل لطافت تدرك بالفهم بعد  
سلامته من الخلل في الإعجاب والخطا في الالفاظ ثم اننا لنكر ان يكون مذاقة الحروف  
وسلاستها لما توجب الفضيلة ويؤكد امرنا لايجاز وانما نكر ان يكون الإعجاز به ويكون هو  
الاصل والعلية وما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع هاتل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان  
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ

بين سلامته من الخلل في الإعجاب - اي الخطا فيه قوله و الخطا في اللفظ - اي الخطا في اللفظ  
وهو شامل لساير الامور المحلة بالفصاحة كالانبات بالالفاظ الغريبة او الخالفة بمقاييس المستند  
من استقام اللغة او المخالفة عن القانون النوي المشتهر بين الجمهور والاتيان بكلمة متناهية  
الى غير ذلك من الامور المحلة فغيبه اشارة الى اعتبار الفصاحة في البلاغة قوله ثم اننا لنكر  
ان يكون الخ دفع لما يتوهم من انه لا فضيلة للفظ المنطوق في نفسه ولا دخل له في البلاغة  
اصلا حاصل الدخ اذ اننا لنكر ان يكون الخ قوله مذاقة الحروف - اي ملائمتها بطبع المستقيم  
قوله وسلاستها - اي سهولتها في النطق قوله ودما اوقعهم في الشبهة انما اشار بكلمة من ان  
انه بعض ما اوقعهم في الشبهة الذي كونه فلا يثنى ما قال سابقا من ان سبب الفساد في جعلهم انقضا  
صفة اللفظ عدم التميز بين ما هو الخ ويمكن ان يكون المذكور سابقا سببا لقولهم باتصاف اللفظ  
بالفصاحة اعم من ان يكونوا قائلين بالمعنى بها ولا وهذا سبب لقولهم باتصاف اللفظ فقط  
دون المعنى قوله والجواب - اي عن الشبهة المذكورة قوله ان مرادنا ان الفضيلة الخ حاصله  
ان مرادنا بقولنا ان الفصاحة من صفات المعاني الاول دون الالفاظ ان الفضيلة التي بها يستحق الكلام  
ان يوصف بالفصاحة والبراعة انما يكون في المعنى دون اللفظ وهذا لا يثنى لما يتعارف فيها بينهم من انهم  
يوصفون اللفظ بالفصاحة ويقولون مثلا هذا اللفظ فصيح ويريدون اتصافه بحال المتعلق اي كون  
اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فانصاف اللفظ بالفضيلة لوجود تلك الفضيلة في  
معناه ولا شك ان المعنى ليس يتمتع بها على هذه الطريقة لكونه متمصفا بها بنفسه قوله  
والفصاحة عبارة الخ بيان لوجه عدم اتصاف المعنى بالفصاحة وكون اللفظ موصوفا بها كما ان القول  
المتقدم عليه بيان لعدم اتصاف اللفظ بها وكون المعنى متمصفا بها واللام في قوله والفصاحة للبعد  
اشارة الى ما وقع في اللفظ فصيح ومتصفا بالفصاحة ويكون المعنى والفصاحة التي وقعت في قولهم  
المذكور عبارة عن كون اللفظ قوله كون اللفظ على وصف المراد انك الوصف هو كونه مشتغلا على  
المقصود على حسب الاغراض المطلوبة فانه اذا كان مشتغلا عليهما استلزم تلك الفضيلة وهي كون  
معناه او ترتيبه في النفس والاعراض المطلوبة فالمراد باللام بالاستلزام بواسطه  
اشتغال اللفظ بالمقصود قوله كما يتمتع ان يوصف بانه وال - اي كما يتمتع ان يوصف بالمعنى بكونه الا  
على الفضيلة فالمراد امتناع انها في المعنى باللام على تلك الفضيلة كما دل عليه الشارح ويمكن ان يرد  
امتناع اتصاف المعنى باللام مطلقا كما هو المفهوم من حذف متعلق باللام لكنه يرد عليه انه  
ينافي ما ذكره سابقا من قوله لم نجد انك المعنى دلالة ثبوتية على المعنى المقصود لانه نص في ثبوت  
الدلالة للمعنى اجيب عنه باننا لنسلم ان المفهوم مما سبق ثبوتية الدلالة للمعنى لاحتمال ان يكون  
اللام للاجل ويكون المعنى ثم نجد اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثبوتية على معنى الثاني وعلى تقدير



والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمنع ان يوصف  
 بهما المعنى كما يمنع ان يوصف بانه دال ولها اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى البهيمتهى البلاغة  
 كذا في الايضاح وهو حد الانجاز وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشري  
 ويعجز هم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع الفضا  
 وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان  
 يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة

ان يكون الام صلة الدلالة نقول ان المراد بالدلالة في قوله كما يمنع ان يوصف بانه دال هي الدلالة للقول  
 في مفهوم الفصاحة بمعنى البلاغة وهي لا تكون الالفاظية كما قال الشارح انها عبارة عن كون اللفظ  
 تتك الدلالة لا يتصف بها المعنى اما المتصف بها هو اللفظ **قوله** كذا في الايضاح - نسبة الى الايضاح  
 فوطية لدفع ما اجيب به عن اعتراض الشارح على ما يستفاد من ظاهر عبارة المتن من ان الطرف  
 الاعلى هو احد الانجاز وما يقرب منه حاصل الاعتراض كما سبق ما يقرب من حد الانجاز من المواتب الوا  
 سانية فكيف يصح عدده من الطرف الاعلى وحاصل ما اجيب به ان ما يقرب وان كان من المراتب  
 العلوية بالنسبة الى ما ذكره فهو من الاعلى بالنسبة ما تحته فيجوز دخاله في الطرف الاعلى فخاص ودفعه بان  
 ان المصنف قسّر الطرف الاعلى بما ينتمى اليه البلاغة ولا وجه لجعل ما يقرب من حد الانجاز من الطرف  
 المذكور لعدم كونه غاية حقيقية ولا نوعية فان غاية الحقيقية جزئي من جزئية البلاغة لا جزئي  
 فوقه والغاية نوعية نوع النوع وقدر ما يقرب منه ليس شيئا منها واما عدم كونه غاية حقيقية  
 فلكون حد الانجاز فوقه واما عدم كونه غاية نوعية فلكونه قريبا الى حد الانجاز قريب الشيء لا يكون  
 عينه **قوله** وهو ان يرتقى الى ما هو المختار وهو انجاز كلام الله تعالى لكونه  
 في اعلى طبقات البلاغة بحيث لا يقدر احد على ان يأتي بمثله الا بشروطه **قوله** لا الاشتماله بالانجاز  
 عن المنجيات ولا لغزائمه الاسلوب ولا بصرف العقول عن معارضة كما قيل **قوله** عن طرف البشري -  
 يريد عليه انه لا وجه لافراد البشر بالذکر لان المعجز حقيقة ما يكون معنى الجميع المخوقات من الجن  
 والانس والملك اجيب عنه بان الامر كما ذكره من ان المعجز حقيقة ما يكون معنى الكل الان ائواد  
 البشر لكونه المشتمل بالبلاغة والمتصدى لمعارضة **قوله** فان قيل ان هذا الاعتراض منع  
 لتحقيق الانجاز في كلام الله تعالى **قوله** وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين - سند للمنع  
 ويرد عليه انه على هذا يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لاسيما اذا كان اخص  
 لا يفيده اصلا وقيل انه معارضة ويرد عليه ان المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه  
 وهما لم يذكر دليل على تحقق الانجاز في كلام الله تعالى بخلاف اجيب عنه بان اشتهار دليل  
 التحقق معنى عن ذكره فهو المخوف في المعارضة وقيل ان استفسار معنى كما يدل عليه قوله لم لا يجوز  
 ان قوله ليست البلاغة الى بيان لنسألا استفسار وعلى التقادير المراد يعلم البلاغة في قوله  
 وعلم البلاغة كافل ان هو بالمعنى العام اى علم له تعلق بالبلاغة لا بالمعنى المشهور وهو علم له  
 مزيد اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان لانه بهذا المعنى غير كامل باتمام الفصاحة بل الكلام  
 بعد ارادة المعنى العام تخليفي لان الكافل باتمام هذين الامرين من العلوم المخصوصة مع الحسن  
 السالم كما يستبيح وما قيل ان المراد به هو بالمعنى المشهور اى علم المعاني والبيان والدليل كافل للبلاغة  
 وانما في كافل للتفويض عن التعميل للمعنى وما عمل اها من الامور المعترضة في الفصاحة وان كان

ولو بمقدار أقصى سورة قلنا لا يعرف في هذا العلم إلا أن هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار  
مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامور  
دوسلم فكان الاحاطة بهذا العلم لغير علم الغيوب **قوله** كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقد  
على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو  
حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو المراتب العلية والاجهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينهى  
البلغة انما بالنسبة ان يؤخذ ذلك حقيقيا كان نهاية او نوحيا كالاعجاز فان قيل المراد ان

كانت بالغير هذين العليين الا انه لا تعلق له بالارتقاء في البلاغة ليس بشئ لان الارتقاء في البلاغة فرع  
فمنها وهي موقوف على الفصاحة فعدم كفاية هذين العليين لما عداها من الامور المعتركة في الفصاحة  
عدم كفايتها بانما هذين الامور والله تعالى اعلم **قوله** قلنا لا يقرب من حاصله من غير ما ذكره السائل من  
المدعى ان الترتيب **قوله** لا يعرف الا من علم البلاغة كافي بانما هذين  
الامور لانه لا يعلم به الا ان الطال الفلا في يقتضي الاعتبار فلا في مثلا بين فيه ان حال الانكار يقتضي  
التأكيد واما الاطلاع على عدد الاحوال وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بعد معرفتها  
به بحسب المقامات التي يتوقف عليها الانبائ بكلام هو في الطرف الاعلى فامر اخر لا يعرف به **قوله**  
دوسلم - اي دوسلم كفاية هذا العلم للاطلاع المذكورة ايضا **قوله** فاما كان الاحاطة اي الى ان سلم  
الاتقان والاحاطة للبشر **قوله** كما مر - اي في شرح **قوله** المصنف به يكشف عن وجوه الخ حيث قال  
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة متلا متشاع الاحاطة بهذا العلم لغير علم الغيوب **قوله**  
وكثيرا من مهرة - منع لرتب الرعاية على الاتقان اي دوسلم الاتقان والاحاطة فلا سلم ترتيب الوفاة  
اذ كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقد على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **قوله** فان قيل المراد  
انما قيل سيف الدين الاكبرى حاصله دفع الفساد عما هو ظاهر العبارة من عطف **قوله** وما يقرب  
منه على حد الاعجاز يلزم منه الفساد لا يتقسم والاخبار عن الواحد يتعدد وحاصل الدفع انه انما  
يلزم الفساد لو كان الطرف الاعلى واحدا وهما طرفان احد هما الطرف الاعلى في كلام غير البشر وهو  
حد الاعجاز فانها من الطرف الاعلى في كلام البشر وهو ما يقرب من حد الاعجاز **قوله** او المراد ان حاصله ان  
الحديث **قوله** وهو حد الاعجاز بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة فيكون المعنى ان الطرف الاعلى وهو غاية الاعجاز  
وما يقرب من النهاية مما لا يمكن معارضته كذا في الاحالات في الاعجاز الذي هو منه في نوحى للبلاغة **قوله**  
لا يفهم من اللفظ الخ - اي لا يسبق له من عبارة المصنف والمكان محتملة له والاصل حمل العبارة على  
المعنى التي تسبق الى انه هو **قوله** فلا بد من الفساد - لانه قرا على ما منه القارئ ان قسم الطرف الاعلى  
هذا التوجيه ايضا فان الطرف الاعلى هذا يكون امرين غاية الاعجاز وما يقرب منه فان قيل ان الطرف  
الاعلى واحد في غير منقسم وغاية الاعجاز وما يقرب منه من افراد وهذا العبارة من قبيل التعبير  
عن النوع بالافراد **اجيب** عنه بان التعبير عن النوع بالافراد لا يصح مطلقا بل انما يصح في الاحكام التي  
لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح ان يقال زيد وجمرة وكبر الى افراد الانساق فرع وكون الشئ طوعا على  
وعيا من مختصات طبيعة الاعجاز لان عدم المجاورة ما حذرة في مفهوم الطرف الاعلى ولا دليل للافراد  
اذ كل فرد من طبيعة الاعجاز سوى غاية تجاذ زعنه فرد آخر فلا يصدق مفهوم الطرف الاعلى على الافراد  
ولن قلنا بصحة التعبير مطلقا بجمعيها لا ببعضها وظهر من بيان وجه الفساد بهذا النمط ان **قوله**  
على ان الحق الخ - وجه آخر لا بطل الجواب الثاني لانه من متعلقة **قوله** فلا بد من الفساد ويكون بنا  
لفساد المذكور ويكون كثر في ثنائية ويصور للحق فلا بد من الفساد بناء على ان الحق هو حاصل هذا الوجه

الطرف الأعلى حد الانحياز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالأول أجل لا يمكن للبشر  
ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان يتجاوز أو المبدأ الأعلى هو غاية الانحياز وما يقرب من النهاية  
وكلاهما انحياز قلنا أما الأول فنشئ لايضهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير  
نظر إلى كونه كلام بشري أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد فلهذا الحق هو ان حد الانحياز بعض موقته  
أي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الانحياز والإضافة للبيان يؤيد قول صاحب الكشف في قوله  
تعالى لو وجدوا فيه اختلافا كثيرا أي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوتت نظمه بلاغته

ان ما ارتكبه هذا العالم في الجواب الثاني عن اعتراض الشايع على ظاهر عبارة المتن مبني على ان الحد بمعنى  
النهاية والحق انه بمعنى المرتبة واما فتاوى الانحياز بانية أي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الانحياز فلهذا  
كان متروكهم ان يتروكهم ان هذا دعوى بلا دليل أثبت بقول صاحب الكشف **وقال** ويؤيد قول صاحب الكشف -  
وجه التأييد ان القياس رجوع التغيير إلى المضاف اذا كان غير كلمة كل لفظ المقصود بالذكو فغيره عنه  
في قوله و بعضه قاصصا عنه إلى حد الانحياز وقوله فيمكن معارضة صفة كاشفة لتكون مفيدة وليتفق  
استقصاء مرادها الاختلاف لأنه لو لم يكن للكشف بل يكون للتخصيص لم يتحقق الاستقصاء المذكور  
على تقدير ان يكون المراد الحد النهائية لان القصور عن غاية الانحياز لا يستلزم لامكان معارضة لجواز  
ان يكون قاصصا عن النهاية و خلافا للانحياز فلا يمكن معارضة ولم يكن مفيد على تقدير ان يرد بالحد  
المرتبة لان القصور عن مرتبة الانحياز يستلزم لامكان ان يعارضه فلا حاجة إلى التخصيص واذ كان التغيير  
لاحقا إلى المضاف كما هو القياس فلا يثبت إمكان معارضة بجود القصور عن حد الانحياز لا يجعل الحد  
بمعنى المرتبة في عبارة الكشف لا يثبت كونه في عبارة المصنف معناها لكن انظار هو الاتحاد و ايضا  
يجوز ارجاع التغيير إلى المضاف إليه في الجملة ويجوز ان يكون الصفة مخصوصة وحينئذ لا قطع بكون الحد في  
عبارة الكشف بمعنى المرتبة **قوله** فكان بعضه بالغا حد الانحياز أي حاصل ان القرآن كله وبعضه من عند  
تعالى وليس غيره تعالى لا كلا ولا بعضا لو كان من غيره فلا أقل من ان يكون بعضه من الله وبعضه من غيره  
فيوجد فيه اختلاف كثيرا ان يكون بعضه الذي كان من الله تعالى بالغا حد الانحياز والبعض الذي كان من  
غيره قاصصا عنه فلا يرد ان قول صاحب الكشف ليس يصح في نفسه لانه يفهم منه ثبوت قدرته غير الله تعالى  
على الكلام المنجز وهو ظاهر الفساد فلا يكون قابلا لان يستشهد به ويمكن ان يكون مبني على التنزل  
وارضاء العيان على منط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يؤيدكم **فان قيل** ان الآية  
قياس استثنائي مركب من شرطية لازمية ومقدمة استثنائية هي تقيض تأييدها ولا بد في الاتفاق  
من صدق المقدمات وهو ههنا منتف لان الاختلاف المذكور في الثاني في قوله تعالى ولو كان من  
عند غيره لو وجدوا فيه اختلافا كثيرا مفسر في قول صاحب الكشف يكون بعض القرآن بالغا حد الانحياز  
انحياز و بعضه قاصصا عنه يمكن معارضة والاختلاف المذكور موجود في القرآن فان مقدارية آيتين  
لا يجب ان يكون معجزة بالافتقار فهذه المقدرة بعض من القرآن قاصصا عن حد الانحياز يمكن معارضة  
والبعض الآخر منه وهو مقدار ثلاث آية بالغ حد الانحياز واذ كان الاختلاف المذكور موجودا  
فيه فنقيض التالي الذي جعل مقدمة استثنائية لئلا يترك القياس كاذب فكيف لا ينتج **الاجيب**  
بان المراد بالبعض في قول صاحب الكشف ما دفع به التمدى وهو مقدار اقصر سورة منه  
لان المراد بالاختلاف المذكور في قوله تعالى لو وجدوا فيه اختلافا كثيرا الاختلاف الذي هو ليس

فكان بعضه الفاحد الإعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته وهما الهمتان بين النظم و  
 المقتضى أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والصير في منه عائداً الى الطرف الاعلى لا الى  
 حد الإعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة فلا يمكن معارضته هو حد الإعجاز وهذا  
 هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تمتد الى أن يبلغ حد الإعجاز وهو الطرف  
 الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز لا هو وحد  
 كذا في شرحه ولا ينبغي أن بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وأن كان الجميع

بوجوده في القرآن وهو أن يكون البعض الذي هو مقدار قصير سورة منه قاصراً والبعض الآخر بالغاً  
 ولما كان كون بعض قليل من القرآن غير محقق مشهوراً فيما بينهم انتفع الاحتياج الى تقدير البعض بكونه  
 مقدراً قصير سورة منه قوله وما الهمتان الى نقل عنه وقد اطلعت بعد ذلك على كلام غاية الإعجاز  
 وتاملت في عبارة المفتاح فوجدتها موافقة لما الهمتان انتهى والاقترب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ  
 محذوف الخبر وما يقرب منه كذا اى هو حد الإعجاز ايضا ويجعل من عطف الجملة في الجملة وهذا ادنى  
 مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلاسة عن العطف على المبتدأ بعد معنى الخبر  
 والعطف على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع اجيب عن جانب الشارح  
 علما اشار اليه ايراد كلمة مع موقع الواو في قوله اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه الى بان العطف  
 مقدم على الاخبار المحكوم عليه بحد الإعجاز كلاهما لا يكون احدهما لان المقصود تعيين مرتبة الا  
 عجز نفسه لا بيان ما يصدق عليه قوله مما لا يمكن معارضة - اشارة الى ان الموصولين ما يقرب منه  
 للبعد والمعروف ما يقرب منه المتعارف فيما بينهم وهو ما لا يمكن معارضته فيشمل جميع مراتب الإعجاز و  
 لا يدخل غيرها فيها قوله هذا هو الموافق الى اى ما ذكرنا من العطف هو للوافق لما في المفتاح قوله

اى من الطرف الاعلى الى هذا تفسير ذكره شارح المفتاح وهو ملان قطب الدين ونقله الشارح  
 ثلثا يتوهم ما يتوهم في عبارة التلخيص من ان يكون ما يقرب منه عطف على هو فيصير المعنى ان حد الإعجاز  
 وما يقرب منه الطرف الاعلى قوله ولا ينبغي أن بعض الآيات - تأييد لما ذكرنا من ان حد الإعجاز هو الطرف  
 الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات آتية واقعة في مرتبة الإعجاز اى مشتركة في امتناع معارضته  
 مع ان بعضها اعلى من بعض وقيل انه قد بلغ من انه يلزم على هذا الترجيح كون الآيات متغايرة  
 في البلاغة بل بعضها حد الإعجاز وحاصل الدفع انه لا يصير في هذا اللازم فان ذلك المتفاوتة واما بحسب تفاوت  
 المقادير في البعضين كما اذا كان لبعض عشر مقامات تقتضى عشر اعتبارات ولاخر خمس مقامات تقتضى  
 خمس اعتبارات ودرج المتكلم في كل بعض جميع اعتباراته او كيف كما اذا كان لبعض مقام يقتضى تأكيد شديد  
 بان يأتى بتأكيدين او ثلاثة كالانكار الشديد وللبعض آخر مقام يقتضى تأكيد ضعيفا كتأكيد واحد كالانكار  
 الضعيف ودرج كل ذلك المتكلم واما بحسب رعاية الاعتبار مع اتحاد المقامات كان لكل البعضين عشر  
 مقامات كن المتكلم ودرجى واحد بها بعض الاعتبار تضعف السامع عن فهم الكل لا ليجري تسالي عن الاتيان  
 ببعض الآخر وفي الآخر جميعها لقوته على فهم الكل والاشارة الى تمام المعنى حيث لم يقدر والمعارض على  
 الاتيان في مثل ما ترك فيه البعض ثمة المواد ببعض الآيات التي حكم عليها بمتنازع المعارضة ما يكون  
 مقدراً قصير سورة واسكوت عن التقييد للشهرة كما مر قوله وفي غاية الإعجاز - اسم كتاب للامام  
 محمد الدين الرازي رحمه الله تعالى عنه مقصود الشارح من نقل كلامه تأييد لما ذكره من قوله وما يقرب  
 منه عطف على هو ويكون المعنى ان الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز كما هو المفهوم من عبارة في الإعجاز

مشاركة في امتناع معارضة وفي نهاية الامتحان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو  
 المعجز واسفل وهو اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دون اى الى مرتبة  
 هي ادنى منه وانزل التحق اى الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات  
 التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على  
 اصل المراد وبينها اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض  
 بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات

قوله اى طرف من البلاغة - التخصيص على كون ما عبارة عن الطرف للبلاغة تنبيه على ان الطرف  
 الاسفل داخل في البلاغة كالطرف الاعلى واحترار عما وقع في نهاية الامتحان من ان الطرف  
 الاسفل ليس من البلاغة في شئ هذا حاصل ما نقل عن الشارح لا يقال طرف الشئ بحسب المعنى المتألف  
 نهاية فلا يكون داخل فيه لأن قول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فلا نسب دخول الطرف الاسفل  
 ايضا على قول الصنف لاذ غير الى ما دون التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في النزول  
 لذاته على ان الكلام لم يقع في الطرف الاسفل غير ملتقى عنده باصوات الحيوانات وكل كلام غير  
 ملتقى بها فهو عند البلغاء يليق قوله الى مرتبة هي ادنى وانزل - اشارة الى ان كلمة ما عبارة  
 عن المرتبة وكلمة دون بلفظ نقض فوق كما في القاموس فيكون المعنى الى مرتبة تحت الطرف الا  
 سفلى وهي ما تتصل في جانب النزول بلا واسطة كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا يراد ان هذا التنبيه  
 صادق على الطرف الاعلى والوسط فتعريف الاسفل غير صالح لان كل واحد من الاعلى والوسطين  
 عليه انه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى ما دونها التحقق باصوات الحيوانات لان ما دون الاسفل دون  
 بالنسبة الى الاعلى والادنى بالوسط فتم امل واجيب عنه ايضا بان هذا اليراد فيه ما في كلمة  
 ما من العموم لان المعنى ما اذا غير الى اى مرتبة دون التحق الكلام باصوات الحيوانات فخرج  
 الاعلى والادنى فانها ليسا كذلك اذ من جملة ما دون الاعلى والوسط والاسفل والتغير للبلد  
 منها لا يلحق باصوات الحيوانات قوله وان كان صحيح الاعراب - ومعتبر عند النحاة بل وان كان  
 فصيحاً قوله باصوات الحيوانات - الكلام في الحيوانات للبهيمة والمعهود بها غير الانسان وما وقع  
 في المفتاح من كراهة اجماع اليه بحمل التفكير للتحقيق اى حيوانات حقيرة وهو غير الانسان والنوع  
 اعلم ان النسخ ههنا مختلف في بعضها التى تصدر الى وفي بعضها تصدر باسقاط لفظ الموصول فعلى الاول  
 صفة لاصوات الحيوانات وعلى الثاني حال منها قوله بحسب ما يتفق كلمة ما مصدرية اى بحسب  
 اتفاق الاصوات وحصولها بلاعة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اى بحسب ما يتفق  
 معها من الامور التى لا تقتضيهما قوله من غير اعتبار الى بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على  
 حذف اى التفسيرية قوله والخواص اى عطفه على ما قبله عطف مراد من المراد باعتبارها  
 اعلم من اعتبارها وجودا اى ما فلا يراد ان الكلام ان الى مخاطب به البليد وقد ترك فيه الاعتدال  
 واللطائف يلزم ان يكون هذا من الكلام الملقى باصوات الحيوانات فان ترك اللطائف بلادة الخطاب  
 وعدم فهمه اياها انما هو من قبيل اعتبار اللطائف فامل والله تعالى اعلم قوله بعضه اعلم من بعض  
 بيان للتفاوت قوله بحسب تفاوت المقامات متعلق بمفاوتته وتفاوت المقامات بان يكون بعض  
 المقامات يقتضى تأكيد او احدى مثلاً وبعضها الكراهة في عدد دواقله وكثرة لان يكون المقامات و  
 الالوه الكلام اكثر من مقامه والوه الكلام آخر قوله ورعاية الاعتبارات - اى الخصوصيات المتغيرة

والبعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة واتباعها أي بلاغة الكلام وجوه أخرى سوى المطابقة و  
الفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تهديد لبيان الاحتياج الى علم البدع وفيه إشارة الى ان تحسين هذه  
الوجه لكلام عريض خارج عن البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجهة انما تعد محسنة  
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام ودون التكميل لانها ليست  
ما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كاللفصاحة والبلاغة

فرعاية خصوصيتين اعلى من رعاية خصوصية واحدة ثلاثة اعلى من رعاية اثنين قوله  
والبعد عن اسباب الاخلال بان يكون كلام مطابق لمقتضى الحال عن اسباب الاخلال بالفصاحة  
كلام آخر مطابق لاداة مشتمل على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة غير مؤثر في الفعل فالاول  
اعلى من الثاني قوله سوى المطابقة الخ صفة للوجه كونه غير معترف بالاضافة واثارة هذا  
التوصيف الى دفع توهم ان المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة ايضا كما يفهم من قوله وتبعها  
وجه آخر كما لا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم في اسلوب الكلام وحاصل الدفع على ما  
اشار اليه بهذا التوصيف ان قوله آخر بمعنى الغائبة يكون المعنى وتبعها وجه معاثرة للمطابقة و  
الفصاحة وحينئذ لا وجه للتوهم المذكور فافهم في لقيل فاعني هذا التفسير لا فائدة في توصيف  
الوجه بالاختصاص لانه معلوم من قوله وتبعها مع كونه موهما ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان  
البلاغة كما مر اجيب عن ان الفائدة في التوصيف المذكور هي الاشارة الى ان الوجهة ليست  
تابعة للبلاغة في الوجود والازمة لئلا يان هذه الوجهة سوى الامرين الذين تحصيل البلاغة  
يجهل بل في الاعتبار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة وبالجملة انه قليل فائدة قال انما كانت  
غير لازمة لكونها سوى المطابقة والفصاحة ويرد عليه ان التعليل بذلك يقتضي ان المطابقة  
والفصاحة تابعتان للوجه وهو كما ترى اجيب عن انه لاضير فيه لان الوجود انما يتعلق بالبلاغة املا  
والفرات لكونها هي الملك والمطابقة والفصاحة لكونها من الاجزاء تتبعها والمتبني منها هي النتيجة ووجه آخر  
فاهم قوله فيه اشارة - اعلى مجموع هذا الكلام لا في قوله وتبعها فقط كافي المختص لان  
العلم بتسعين هذه الوجهة انما يحصل بعد اجراءه في تورث الكلام حسنا على وجهه والاعتماد على  
في المختص ان المراد لفظ تتبعها مع سائر ما يتعلق بالفعل من الصفات وحينئذ لا فرق في المثال  
بين الشرحين قوله لفظ تتبعها اشعار بان ان التعبير عن الوجه بالتابع للبلاغة ثم انصافها بوجه  
محسنة للكلام يدل على انها انما تعد محسنة بعد تحقق البلاغة وهي عبارة عن مطابقة الكلام  
الفصيح لمقتضى الحال فثبت انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وانما قلنا ان التعبير  
عنها بالتابع ثم انصافها لكونها محسنة انما يدل على انما قال وان الحكم على المشتق يشترط بمبداً يثبت  
ماخذ الاشتقاق فاهم قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم الخ اعترض عليه بان لا مانع لانصاف  
من صدر منه التصحيح بالمرصع ولا من انصاف من صدر منه الطباق والتجنيس بالطبق والتجنيس  
الى غيره ذلك بل اللغة حاكمة بان من قام به معنى يشترط له منه صفة فلا يعلم ما ذكره وجهها لجعلها  
تابعة لبلاغة الكلام واجاب عنه الشارح في المنهية بان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه  
الوجه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في النثر كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بلغ  
فصيح ولا يقال مرصع ولا مجنيس في النثر وان اطلاق المرصع والمجنيس في اللغة على من صدر منه

بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في استكم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم  
تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيا انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد  
الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تفريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزما  
للفصاحة وحصر جميعها في المعاني والبيان واللغة والصرف النوعي علم ما تقدم امور ان احدهما  
ان كل بليغ كلاما كانا ومتكلا فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق

ان وصيح والتجسس قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ - ورد عليه انه لا يكون ما غاير  
من له ملكة يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في فرع من المعاني كالمدح - الذم مثلا مع ان ليس  
ببليغ عندهم اجيب عنه بان مراده يقتدر بها على تاليف كلام في فرع الادب من المدح والذم  
او غير ذلك والقول بانه ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم حيث عرف المقصود بلام  
الاستقراء لقوله ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اي يقتدر بها على التعبير عن كل  
ما وقع عليه قصد المتكلم وادراكه فبملاحظة كشف عن المقصود ههنا بطريق المفاصلة وايضا  
ان المتبادر من الملكة هو الكمال وهو ما ذكره والتعرف يحل على المتبادر وما قبل باعتبار  
العموم في الكلام البليغ بناء على ان الشكوة الموصوفة بصفة عامة نعم كما هو رأي الحنفية لان  
عموم الصفة قريبة على ان القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال انشراح في التلخيص  
في الشكوة معنى الوحدة والجنسية الا انه قد يضم اليها قريبة والتميزان القصد الى مجرد الجنسية  
دون الوحدة فلا يختص ببعض الافراد كما اذا وصفت بصفة عامة والحكم مما يصح تعليقه ههنا  
الوصف فانه يعلم من ذلك ثلثي الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف كقولك اكرم رجلا عالما اي  
رجل عالم كان او باعتبارها اي باعتبار العموم في التاليف المضاف الى كلام في التاليف بناء على  
ان اضافة المصدر بغير العموم فيه انه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام  
البليغ ما هو واقع في طبقات الانحياز والافتد ار على تاليفه خارج عن طرق البشر ولئن قيد بوسعهم  
يلزم ان لا يكون متكلم بليغا لان لا يكون قومه بليغ لان الابلغ يقتدر على كلام بليغ لا يقتدر عليه من هو  
دونه في البلاغة وفساد بين قوله على ما تقدم - اي من تعريف البلاغة والفصاحة قوله  
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة  
الانحصارين فلا يصح القول بكون قوله فعل تمهيد اجيب عنه بانه لا يلزم من كون هذا القول  
تمهيدا ان يكون تمهيدا صحيحا ما يستفاد منه فانهم شر المراد بفعل البلاغة علمه من زيد اختصاص  
بالبلاغة ومعنى انحصاره فيها اشارة من زيد الى اختصاصها بها وليس المراد به اسم هذين العاملين  
والا لم يكن الانحصار المذكور معنى قوله وانحصار مقاصد الكتاب - حاصله انه لما علم ان البلاغة  
لا تتجاوز عن المطابقة والفصاحة وعلم ايضا ان لها فروع فعلم ان مقصود الكتاب الذي صنف في  
علمه من زيد اختصاص بالبلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة لان علم البلاغة متحصصا  
في الفنون الادبية والمعاني والبيان فعلم توابعها يختص في الثالث اعني البديع فلا يرد  
ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة والحاصل انه حصص  
مقاصد الكتاب في ما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصر ههنا علم البلاغة وتوابعها ههنا  
الثلاثة فانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة قوله فيه تفريض في قوله ضمن

ولا عكس أى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى أن البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب إلى طباق الحكم للواقع والإبطاء أى ما به يتحققان ويتصلان ذلك إلى الاعتزاز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاولى ما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة وإلى غير الكلام الفصيح من غيره

كل بليغ فصيح ولا عكس تعريف لصاحب المفتاح قوله حيث لم يجعل إلا أنه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حد الله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكنية على وجهها ولا يخفى أن الاول ليستقفا ومن المعاني والثاني من البليان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة فتخصص مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والعرض كالألفي هكذا قيل والحق أن كلام السكاكي هذا لا يدل على عدم اشتراط الفصاحة بل على عدم الدخول في ما هيتهما فما هيتهما هي التوفية والإيراد وشرط تحققها في الكلام هو الفصاحة لاظهارية تتفق العبادية كما أن الصلوة بدون النظافة لا فضلها ولا تعد صلوة كذلك المظاهرة مع عدم الفصاحة لا فضلا ولا تعد بلاغة بل النظافة مع عدم الفصاحة تكون كغليظ اللؤلؤ في اعتناقا قوله كلاما كان أو متكلما - أى المراد بالفصيح أعم من الكلام المتكلم أما بناء على استعمال اللفظ المشترك في معنويه كما هو عند البعض فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم موضوعين مختلفين فلفظ البليغ من قبيل المشترك للفظي الذي تعدد فيه الوضع إذ بناء على عموم المجاز عند من لا يجوز عنده استعمال اللفظ المشترك في معنويه وهو عبارة عن أن يطلق اللفظ ويراد منه معنى أعم من الحقيقي والمجازي فيروى بالبليغ ما يطين عليه لفظ البليغ وتجنه فردان متكلم وكلام يكون من قبيل المشترك المعنوي قوله ما خذ في تعريف البلاغة - أى مطلقا كما في المختصر أى سواء كانت بلاغة الكلام أو المتكلم إلا أن اخذها في بلاغة الكلام صراحة في بلاغة المتكلم بواسطة وذلك لأنه اخذ في بلاغة المتكلم بلاغة الكلام حيث قال ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد اخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ فصاحا لفصاحة ما خذ في بلاغة المتكلم قوله أى ليس كل فصيح بليغا - إشارة إلى أن العكس ههنا بالمعنى اللغوي وهو الغكاس الموجبة الكلية موجبة الكلية لا بالمعنى المصطلح وهو الغكاس الموجبة مطلقا بجزئية لصدق قولنا بعض البليغ فصيح قوله وهو ظاهر - أى عدم صدق العكس اللغوي ظاهر لجزان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذلك يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عما يقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال قوله والثاني أن البلاغة في الكلام - أى علم من تعريف الفصاحة والبلاغة أمران أحدهما ما ذكره بقوله أن كل بليغ هو والثاني أن البلاغة في الكلام إلى ما حيلان الفصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة فاهو معتبر في الفصاحة وجودا وعدمه فهو معتبر في البلاغة كذلك هو مرجع البلاغة إلى تميز الكلام الفصيح عن غيره وكانت البلاغة تزيد على الفصاحة بتوفيقها على الاعتزاز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وهو أن البلاغة مرجعها إلى الاعتزاز فلا قيد بالبلاغة بقيد الكلام مع أن بلاغة المتكلم أيضا مرجعها إلى الأمرين المذكورين وهو خوف عليها كالبلاغة الكلام بها للايضاح وإشارة إلى أن كونها مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونها مرجعا لبلاغة الكلام ويمكن أن يقال أن وجه التقيد بالكلام هو أن الخطأ في تأدية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى طبيعة البشرية في حين من أحياء البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغة المعنى المذكورة كما أن عدم معرفة المجتهد بعض الأحكام لا ينافي الاجتهاد فلا اعتزاز عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولإتيان وجه الظاهر



والا لربما ورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غير تميز الكلمات الفصيحة من غير هالتوقف عليهما فان قلت قد ينسج مرجع البلاغة بالعلة الغائية لهما والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لان ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف رحمه الله تعالى يؤل المعنى الى ان الغرض

المذكور اياها بل انما ينافي في بلاغة الكلام الواقع هرفيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امر القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقولك غدا نركب مستشراوات الى العلي - و امثال هذا في كلام امثاله كثير **قوله** ما يجب ان يحصل اخر هذا من قبيل الاستحسان لان الوجه ههنا مصدر في الاسم مكان بدل ليل قد بيته بالي وهذا التفسير انما هو للوجه بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير الوجه بالمعنى الاول وحصل الوجه ما يتوقف عليه **قوله** حتى يمكن حصولها - المراد بالامكان الامكان الوقعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجواز العقلي حتى يرد ان امكان الحصول ذاتي للبلاغة فلا يتوقف على شيء ولا يعقل كما برهن في محله **قوله** كما قالوا مرجع الصدق والكذب الخ اعترض عليه بان اطباق الحكم ولا طرفة عين الصدق والكذب كيف يكونان مرجعا لهما بالمعنى المذكور **اجيب** عنه بان الصدق والكذب ينسبان بمطابقة الخبر للواقع وعدل هذا مطابقة الحكم له او عدمها يصح مرجعا لهما ويمكن ان يكون المراد بالصدق صدق الخبر لا الخبر وحيدته لا يرد الاعتراض المذكور لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع وليس الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب ويكون مرجعا لهما **قوله** ما به يتحقق - اشارة الى ان المرجع بمعنى الخوف عليه **قوله** عن الخطاء في تاديبه المعنى المراد - الام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقية بنية **قوله** وما يحتو به عن الاول - اي الخطاء في التاديبية علم المعاني اذ لا يحتو به عن متعقيد المعنوي ويمكن ان يقال ان الخطاء بسبب التعقيد المعنوي ليس بظهور في التاديبية بل في كيفيةها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان **ظاهر قوله** ولا واما اودا - اي وان لم يكن مرجع البلاغة للاعتراض المذكور لا يمكن حصول البلاغة بدون الاعتراض اي مع الخطاء في التاديبية وهذا يتحقق وقوع كلام بليغ مشتغل على الخطاء وهو كما ترى لان اشكال الكلام على الخطاء في التاديبية لا يكون الا لعدم مطابقة لمقتضى الحال وحيدته كيف يكون بليغا اذا عرفت تقرير كلام الشارح علمت انه قد فاع ما اورد عليه من ان المراد بالاعتراض عن الخطاء عدم الخطاء فعلى تقدير انتفاء ذلك عدم المعنى وجود الخطاء يتعين تاديبه المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لاياد وكذا رب ههنا سواء حملت على التقليل او التاكيد وما صل الان دفاع ان كلمة رب ههنا للتحقيق فانها قد تستعمل له كما نقله الشارح في مباحثه لشرطه عن ابن الحاجب **قوله** والى تميز الكلام الفصيح الخ وانما لم يجعل الوجه ههنا الاعتراض عن اسباب الاخلال بالفصلية وان كان هو لا نسب لقوله السابق وهو قوله الى الاعتراض عن الخطاء لان هذا الجمل يوهم لان يكون مختصا بما لا ولا يكون شاملا لكلام غيره الذي اوردته مطابقا لمقتضى الحال فانهم والله تعالى اعلم **قوله** والا لربما اورد الخ اي و ان لم يتوقف بلاغة الكلام على التميز المذكور بل الاتيان بالفصيح يكون اتفاقا يمكن ان يؤتى به غير فصيح فلا يكون بليغا اعتبارهم الفصاحة في البلاغة فلهذا كان الاداء مناسب للمعاني ولا يرد بالفاظ لم يشقت الى عن الموافقة في العلتين المتناسبتين

من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحاً هو الاحتراز عن الخطأ في اداء  
المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف  
ما صرح به واريد به بلاغة المتكلم تعيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعين انهما  
غرض منهما وغاية لهما فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع  
الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف عليه

لامرين المتناسبين وان بالاداء في الادي وبالايراد في الثانية فافهم قوله ويدخل في تميز الكلام  
دفع اعتراض يرد ههنا وهو انه كما ان مرجع البلاغة الى تميز الكلام الفصيح عن غيره كذلك ان تميز الكلام  
الفصيح عن غيره فعلى هذا يكون عيار المصنف قاصداً عن اداء ما هو لابل من ادائه حاصل الدفع  
مستغنى عن البيان الذي يدل على ما في الشارح فالتفصيل اي حاجة الى الاعتذار او هلا ترك تفصيل  
الكلام اجيب عنه بان هو من ان يكون بلاغة الكلام موقفاً على تميز المتكلم الفصيح ايضا فالتفصيل  
فعلى هذا ينبغي ان يقيد التميز باللفظ ليندفع التصور والتوهم المذكوران اجيب عنه بان قد سبق  
ان فصاحة المفرد والكلام كالحاقيقتان مختلفتان فلو قد رموصوف الفصيح ما يتناول المعنى والكلام  
كاللفظ لكان لفظ الفصيح كالجاء بين معنيين المشترك بلا ضرورة فاحتراز عن توهم قد رموصوف  
اللفظ وايضاً لم سبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره خلاف الكلام فان التهمة  
على تقديره موجود وهو انصافه بالفصاحة كما ورد اجيب ايضا بان تعيد التميز بالكلام وجعله موقفاً  
للفصيح انتاع لما في الايضاح حيث جعل الفصيح صفة للكلام فالتفصيل فاي كنيسة لصاحب الايضاح  
حيث جعله صفة للكلام دون اللفظ مع انه على هذا يتحقق الاستغناء عن الاعتذار المذكور اجيب  
عنه بان الكنيسة فيه اشارة الى ان بلاغة الكلام تتوقف على فصاحة الكلام اولاً وبالذات وعلى  
فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض وهذا لا يحصل الا بالجعل المذكور فافهم حاله تعالى اعلم قوله  
فان قلت الخ استفسار واستدلالات ان ان تعريفه بما يتوقف عليه البلاغة كما وقع عن حسن وبطلان  
الغائية كما وقع عن غيره لا يصح كما فصله بقوله قلنا بل هو فاسد الخ قوله وفساده واضح  
لان الاحتراز مثلاً انما يصلح غرضاً للعلم بشئ العلم هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطأ  
والتميز ومثلاً لهما ما كونه غرضاً للعلم بصفة فلا معنى له وكذا التميز اذا لا يطلب التميز  
من ذلك بل بالصفة لعدم افادتها اياها اذ ليست علماً وانما هي وصف للكلام خلا  
يصح ان يقال طابق الكلام للاحتراز ومثلاً ايضا كلاهما فعل التكميل فعملها غرضاً  
كون الكلام مطابقا لا معنى له لان الغرض هو المطلوب للفا على فعله ومطابقة الكلام  
ليست فعلاله وكذا العلة الغائية هي الباعثة له على فعله لتتوخ عليه والمطابقة المذكورة  
ليست فعله وايضاً الغرض من الشئ ما يتوخ عنه ويترتب عليه كل واحد من انتفاع والخطأ المذكور  
وكذا التميز الفصيح من غيره ما يتوقف عليه بلاغة الكلام متقدم عليه كما اشار اليه في تفسير المرجع  
ولو سلم تاخيره وترتب عليه لم يستقيم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز  
عن الخطأ وتميز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جداً بل الغرض من جعل الكلام بليغاً انصافه  
بالحسن الذي دارت عليه شأنا فافهم المعنى على ما ينبغي قوله لان غاية ما علم الخ حاصله  
تفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفسير المذكور بقوله فعلم لان العلوم من تعريف البلاغة

الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد  
سلامة المحس من جمع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الى صرح المعاني والبيان واما  
تحقيق قوله والثاني اي تميز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح  
وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزا ولا تميز السالم من الغرابة عن غيره  
اي معرفة ان هذا السالم من الغرابة وذاك ليحترز عن الغرابة

في المتكلمين بينهما نفس هذين الفعلين لان بلاغة المتكلم عبارة عن الملكة وهي سبب لتأليف الكلام البليغ  
والتأليف المذكور انما يحصل بالاعتزاز والتميز المذكورين فيكون بلاغة المتكلم سببا لهما فيكونان  
معنويين لا علميين هذا اذا اردنا بالاعتزاز والتميز نفس هذين الفعلين كما مر وان اردنا بحال التمكن  
منهما فالعلوم مما سبق انما هو توقف البلاغة عليهما اي على التمكن منهما لان بلاغة الكلام تتوقف  
على الاعتزاز والتميز المذكورين وبلاغة المتكلم كما عرفت هي التمكن من بلاغة الكلام والتمكن من الموقف  
موقوف على التمكن من الموقف عليه فتكون بلاغة المتكلم الذي هي عبارة عن التمكن من بلاغة  
الكلام موقوف على التمكن من الاعتزاز والتميز المذكورين فيكونان مقدمان على البلاغة والفهم  
متأخران فافهم قوله ولم يعلم انما عرض الخ اي ولم يعلم ان الاعتزاز والتميز المذكورين عرض  
منها وغاية لهما ومع قطع النظر عن صحة التفريع وعدم صحته لا يجوز ان يكونا عرضين فان من  
المتكلم ربنا الله عز وجل شأنه ولا يعلم ان يكون بلاغته تعالى غاية وهو من جنس فان افعال تعالى  
ليست معللة باغراض كما هو المقرر عندهم قوله فالرجوع الى الحق وهو تفسيره بامر قوله  
فالحاصل - اي الحاصل من كلام المصنف قوله ان البلاغة - اي بلاغة الكلام قوله ترجع الى هذين  
الامرين - اي الاعتزاز والتميز قوله واقتدار عليها - اي التمكن من بلاغة الكلام وهي بلاغة المتكلم  
قوله يتوقف - اي بواسطة بلاغة الكلام قوله على الاتصاف بهذين الامرين - ليس المراد  
به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف لان الاقتدار المذكور كما عرفت عبارة عن بلاغة  
المتكلم وهي لا تتوقف على الاعتزاز والتميز بالفعل بل على كونه بحيث يجتزئ مثلا فليس فهم  
قوله وهو امر يتحصل الخ اي الاتصاف بهذين الوصفين امر يتحصل ويكتسب والمقصود منه  
رفع التوهم الناشئ من تسمية هذين العلميين اعني علم المعاني والبيان بعلم البلاغة من توهم  
احتياج البلاغة الى هذين العلميين فقط لا الى غيرها علم وحاصل الذي رفع ان البلاغة لما كان  
موجعا الى الامرين المذكورين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين فاي امر  
علما كان او غيرا اذا كان له دخل في تحصيل هذين الوصفين يحتاج اليه البلاغة لا الى العلميين  
المذكورين فقط واما تسميتهما بعلم البلاغة فلمزيد اقتصاص لهما بها كما سياتي قوله واما التحقيق  
قوله الثاني دفع اعتراض يرد على المصنف من ان تقسيم تميز الفصيح عن غيره اما من قبيل  
تقسيم الكل الى الجزئيات او من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء وكلاهما غير مستقيم اما الاول  
فلعدم صدقه على واحد من الاقسام والكل صادق على الجزئيات البتة واما الثاني فلان  
التميز وعدم كونه فاجزا وحاصل ما لعجب به الشارح اننا نخشانا الشق الثاني ولا نسلم  
بساطته لانه باضافة الى الفصيح صار مركبا ومجموعا من جنس تميزات بعدد المخلاتات بالفصاحة  
كما لا يخفى قوله يعني معرفة الخ اشارة الى ان المراد بالتميز انما هو التميز العلمي لا الفعلي لعدم

وتميز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تميز  
السالم من الغرابية عن غيرك يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكا كما ترم ومسرجا  
غرابية بخلاف اجتماعهم وكالسراج لان من تتبع كتب الممتدالة ولسة و  
احاط بمعاني المفردات المأوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقيح او تنقيح فهو  
غير سالم من الغرابية اذ بضد هاتين الاشياء وتميز السالم من مخالفة القياس عن غيره

توقف بلاغة الكلام عليه بل يتوقف على معرفة الفصيح والتميز الفعلي هو ان يرفع النقص عن غيره مع الاتيان  
به وترك غيره ثم ان قوله اما التحقيق قوله اذ مبتدأ وقوله فهو الخبر والضمير الاول راجع الى الفصح  
والثاني الى التميز والجملة اعني قوله اجزاؤه تميز السالم الى صفة مركب قوله وهكذا جميع اجزاؤه هكذا  
جميع اسباب الاخلال بالفصاحة تميز السالم عن كل منهما غيره جزء تميز الفصح عن غيره **قوله**  
لان من تتبع الكتب اورد في هذا ما اورد الورد في على المصنف اورد من ان ظاهرا هو كما لا يقتضي ان  
علم متن اللغة يبين فيه ان هذا اللفظ مثل تكا كما ترم غريب يحتاج في معرفة معناه الى ان يبحث  
عنه في كتب اللغة المبسطة فيه وان مثل مسراج يحتاج الى ان يخرج عن وجه بعيد مع انه لم يرد في  
متن اللغة لهذه المباحث اصلا وحاصل ما اجاب له الشارح ان مراد المصنف انه يعرف بهذا العلم  
السالم من الغرابية عن غيره بمعنى انه يعلم من تتبع الى آخر ما قال الشارح قوله وكالسراج -  
عطف على اجمعت اى وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى مسراج كما ان اجتماعه ناظر الى تكا كما ترم  
قوله ما عداها مما يفتقر الى تنقيح او تنقيح اشارة الى قسمي الغريب ثم لما كان في استلزام معرفة  
المفردات المأوسة الاستعمال لغيرها فاعضاء قال اذ بضد هاتين الاشياء فيه اضار قبل  
ذكر المرجع لفظا لتقدم رتبة قوله فانفتح اورد في قوله على كون التميز مجزعا مركبا من التميز  
الخمس **قوله** منه ما يبين - يرد على ظاهري هو عبارة المتن انه يعلم منه ان بعضا واحد يتبين  
في احد هذه الاشياء مع ان المتبين في كل واحد منها بعض آخر فالصواب ايراد واحد او ايراد  
واحد جيب عنه بان كلمة ما لف بجملة فانها عبارة عن جميع التميزات الخاصة بهذه الاشياء  
وما بعده هاتين وشأن في مثل هذه البنية كلمة او كما في قوله تعالى وقاول يدخل الجنة او من كان  
هو اذ نصارى فيفيد انه يحصل لكل منها بعض من تلك التميزات واعترض عليه ان التبيين الا  
علام فلا معنى لعلام التميز الذي فيه بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب عنه بان معنى  
كون التميز المذكور صريحا في علم متن اللغة انه يحصل بسبب امرين فيه وهو اللفاظ الغير الغريبة  
المبينة في الكتب المتأولة فاسناد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التميز استناد مجاز فان من  
احاط بها علم ان ما سواها غريب ويكون قوله او يدرك بالحسن بمعنى يحصل الى على سبيل التميز  
قوله في علم متن اللغة - اى اصلها لان المتن يستعمل بمعنى الاصل قيل انما سمي هذا العلم به لان  
التي هو ظهر النشئ ووسطه وقوله وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة  
غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلق بالالفاظ لان حيث المعنى الموضوع له للفظ لهما تعلق بالمعنى فلهذا  
ثم اللغة في اللغة التلخيص بما لا يعنى يقال لغا يلونوا ولغة اذ اكلم بالمر يقيد في الحديث من قال  
يوز المجعة لصاحبه انضت فقد لغا وفي الاصطلاح لفظا وضع لغني مفردا كان او مركبا وعلم متن  
اللغة علم يعرف به او صناع مفردات اللغة قوله لان اللغة اى اى لو قال علم اللغة لتناول جميع اقسام

يسين في علم الصغار اذ به يعرف ان الاجل محالف للقياس دون الاجل ونفس على هذا البواني  
 فاقض ان مبر الفصيح عن غير منه ما يبين اى يوضح في علم متن اللغة كالغرا بتاغنى تميز السام  
 من الغرابية عن غيرك وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع  
 اقسام العوينة اذ في علم التصريف كالحال المقياس اولى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللغوي  
 او يدرك بالحس كالشأن اذ به يدرك ان مستشري امنا فرد ومرتفع وكذا تنافى الكلمات

العوية فلا يعم المقابلة بقوله اذ في التصريف اذ في علم النحو لشمله بها ايضا قوله اذ في علم التصريف كالحال المقياس  
 اعترض عليه بان المراد بالقياس اما لقياس التصريف الجدي كقولهم ان المثليين اذا اجتمعنا في  
 كلمة واحدة و كان الثاني متحركا ولم يكن زائد الغرض وجب الادغام يلزم ان يكون نحو  
 آل و مادم الجايي وغور يعور وقطع من الشواذ الثابت في اللغة غير فصح لمخالفتها من القافية في التصريف  
 الجدي و ان اريد به ما ثبت عن الواضع بخلافه لم يعلم من علم التصريف فلا يصح انه مبين في علم التصريف  
 اجيب عنه بان اريد به الثاني ولا نسلم ان المخالفة منه غير معلوم في علم التصريف لانهم يذكرون  
 الالفاظ والشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدل هذه الالفاظ قد خلت ما ثبت  
 من الواضع فانهم والله تعالى اعلم قوله والتعقيد اللغوي - اى كون الكلام مغلقا لا يظهر مراد به  
 التحليل واقع في النظم ويرد عليه ان التعقيد اللغوي انما يحصل بامور مخالفة لقوانين النحو فلا يكون  
 مغايرا عن ضعف التاليف فلا حاجة الى ذكره بعده وان كان بامور كل واحد منها شائع الاستعمال  
 جاز على القواني كيف يبين في علم النحو اجيب عنه بان ما اذا ان يكون حاصلا بضعف التاليف او باجتماع  
 امور كل واحد منها خلاف الاصل وان كان جائزا لا شك ان كل واحد من ضعف التاليف شأنه ان يكون  
 سببا لضعف الامرين هو الغالب فلا ينافي ان التعقيد اللغوي قد يحصل ببعض الامور والشائع استعمالها  
 كترك ضمير الفصل في محو زيد العالم من نبي فلان فانه مع الترك يحتمل الخبر والصفة والله تعالى اعلم  
 قوله او يدرك بالحس - اى تميز يدرك متعلقة بالحس وهو التنافى كما يدل عليه قول الشارح اذ به  
 يدرك ان فلا يرد ان التميز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس فذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم  
 فمراد بالحس الذوق الصحيح الذى هو كماله في الادراك كالحس فقولوه ههنا يدرك بالحس لا ينافي  
 ما سبق من ان التنافى يدرك بالذوق قوله اى ما يبين اذ فالصغير راجع الى ما للمعنى بالقياسات  
 المذكورة لانه عائد الى ما يدرك كما راعى بعض الشارحين نفسا والمعنى لان مقتضى العبارات  
 على هذا التقدير ان كل ما عدل التعقيد المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك بل الدرك بالحس بعض  
 اما عدله وايضا يتوهم من هذا الكلام على ذلك التقدير ان التعقيد المعنوى يدرك بالعلوم  
 المذكورة لانه قال ما عدل التعقيد المعنوى يدرك بالحس واما هو فلا يدرك به وهو محتمل لان  
 يدرك بالعلوم المذكورة السابقة وحينئذ لا حاجة الى علم البيان لبيان التعقيد المعنوى مع انه  
 بصدد بيان الحاجة اليه لبيان فافهم والله تعالى اعلم قوله والذين من هذا الكلام اى من قوله  
 والثاني منه ما يبين اذ وقيل المراد بالكلام هو قوله وهو ما عدل التعقيد المعنوى وهذا الظاهر ثم يقتضيه  
 متنازع من هذا الكلام بيان ما لم المصنف بهذا القول وهو تعين ما يتوقف عليه البلاغة من العلوم  
 وغيرها وبيان الاحتياج الى علم المعاني والبيان هو المقصود بالذات بوضع المقدمة ليمتد امر  
 البلاغة فوضوا ذلك علم المعاني والبيان قوله وهو علم البلاغة اذ وقع توهم وهو انه لما كان  
 مرجع البلاغة هو العلوم المذكورة والحس فما الوجه لتخصيص العلمين بالتسمية وحاصل الدفع

المراد بالقياس اما لقياس التصريف الجدي كقولهم ان المثليين اذا اجتمعنا في كلمة واحدة

المراد بالحس الذوق الصحيح الذى هو كماله في الادراك كالحس فقولوه ههنا يدرك بالحس لا ينافي ما سبق من ان التنافى يدرك بالذوق قوله اى ما يبين اذ فالصغير راجع الى ما للمعنى بالقياسات المذكورة لانه عائد الى ما يدرك كما راعى بعض الشارحين نفسا والمعنى لان مقتضى العبارات على هذا التقدير ان كل ما عدل التعقيد المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك بل الدرك بالحس بعض اما عدله وايضا يتوهم من هذا الكلام على ذلك التقدير ان التعقيد المعنوى يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ما عدل التعقيد المعنوى يدرك بالحس واما هو فلا يدرك به وهو محتمل لان يدرك بالعلوم المذكورة السابقة وحينئذ لا حاجة الى علم البيان لبيان التعقيد المعنوى مع انه بصدد بيان الحاجة اليه لبيان فافهم والله تعالى اعلم قوله والذين من هذا الكلام اى من قوله والثاني منه ما يبين اذ وقيل المراد بالكلام هو قوله وهو ما عدل التعقيد المعنوى وهذا الظاهر ثم يقتضيه متنازع من هذا الكلام بيان ما لم المصنف بهذا القول وهو تعين ما يتوقف عليه البلاغة من العلوم وغيرها وبيان الاحتياج الى علم المعاني والبيان هو المقصود بالذات بوضع المقدمة ليمتد امر البلاغة فوضوا ذلك علم المعاني والبيان قوله وهو علم البلاغة اذ وقع توهم وهو انه لما كان مرجع البلاغة هو العلوم المذكورة والحس فما الوجه لتخصيص العلمين بالتسمية وحاصل الدفع

وهو اى ما يبين في هذه العلوم اذ يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يتقن تلك العلوم ولا بالحس  
 للمسلم من التعقيد المعنوي عن غير ولا الغرض من هذه الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة اذ يدرك  
 بالحس في محتز زبها عما يجب ان يحتجز عنه يعلم انه لم يمتنع لما ترجع اليه البلاغة الاخر لان الخطا في التأدية وتبين  
 للمسلم التعقيد عن غير لا يحتجز عن التعقيد فثبت لما جاز الى علم به يحتجز عن الخطا وعلم به يحتجز عن التعقيد  
 المعنوي ليقم امر البلاغة وضوء ذلك على الثاني للثبوت وسعها علم البلاغة لكان مزيدا لخصائص لهما بها والى هذا  
 لما بقوله وما يحتجز عن الاول بين الخطا في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتجز

ان رعاية الفنين لخصوص البلاغة لما كان بعد رعاية العلوم المذكورة والحس وبعد رعاية ما لا يبقى لخصوص  
 حالة منتقز بل هي تتحقق عند هاد ويتبين بها فكانا منها هو المرجع دون غيرهما لان العبارة للجزء الاخير  
 وسعها علم البلاغة دون غيرهما والله تعالى اعلم قوله لكان مزيدا لخصائص في المكان مصدر  
 ميمي بمعنى الكون والثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية اى المراد لازمه وهو الكينونة مثل  
 قولهم نفيت عنهم مقام الذنوب ومزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة فيكون المعنى لوجود زيادة  
 اختصاص ثم يمكن ان يكون المعنى جزاء الاختصاص ما ذكرنا من ان رعاية الفنين لما كان بعد رعاية  
 العلوم المذكورة والحس وبعد رعاية ما لا يبقى لخصوصها حالة منتقز فيكون لهما مزيد اختصاص بالنسبة  
 الى العلوم والحس بعد اشتراكهما معها في نفس الاختصاص لكونهما مما لا يتوقف عليه حصول البلاغة  
 فيكون هذا الصادرة من متعلقات الكلام المذكور للذوق المذكور ويمكن ان يكون معناه زيادة الاعتباح  
 اليها في حصول البلاغة بالنسبة الى العلوم والحس فيكون هذا وجه آخر لتسميتها علم بلاغة فيرد عليه  
 اننا نسلم ان لهما زيادة اختصاصا بالبلاغة لان المصنف جعل مرجع البلاغة امرين الاعتراض في اللفظ  
 في تأدية المعنى المراد وتبين الفصيح عن غير والاموال اول فيعلم المعاني ولا يشارك فيه غيره من  
 العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعيين بل يد والاموال الثاني فيعلم كعلوم متباعدة من جملة البيان  
 والازيادة له عن غير احسب عن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما الى مجموعها لا لكل منهما  
**قوله** يعني الخطا في التأدية بغيره في اعتراض بغيره عبارة عن معنى ان الاول المذكور في عبارته  
 هو الاعتراض عن الخطا في التأدية بغيره فيكون معنى قوله وما يحتجز به عن الاول في العلم المعاني يحتجز  
 به عن الاعتراض عن الخطا في التأدية وهو كما ترى فاسد وحاصل الدفع المشار اليه بتفسير الاول بقوله  
 يعني الخطا في التأدية ان المراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتجز الى الاعتراض عنهما وهو  
 الخطا في التأدية وليس المراد بالاول ههنا ما هو مقابل للثاني وهو الاعتراض عن الخطا حتى يصير  
 المعنى فاسدا او يمكن ان يقال في دفع الاعتراض المذكور عن عبارة المصنف رحمه الله تعالى ههنا على حذف  
 المضاف فيكون الحق وما يحتجز به عن متعلق الاول ومنعطفه هو الخطا فانهم **قوله** فظهر ان علم  
 البلاغة اى علمه مزيدا لاختصاص بالبلاغة وليس المراد به علمه دخل في حصول البلاغة حتى يكون  
 اول كلامه مناهيا ومناقضا لآخره فافهم وجه الظهور مما تقدم ظاهره لانه علم منه ان رعاية  
 الفتن في حصول البلاغة بعد رعاية العلوم المذكورة وبعد رعاية ما لا يبقى لخصوص البلاغة حالة  
 منتقزة فيكون لهما مزيد اختصاص بالنسبة لغيرها **قوله** فانه من مزال الاقدام - اشارة الى  
 وقوع غلط كثيرة في هذا المقام من تفسير المرجع بالعلة النافية وعدم معرفة معنى قوله يبين  
 في علم حق اللفظ والاعتراض عليه وارجاع ضيقه في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي الى  
 ما يدرك بالحس دخل قوله وما يحتجز به عن الاول على الاول للمقابل للثاني الذي هو تبيين الفصيح

على الاحتراز عنها واما الاول المقابل لثاني الذي هو غير القصير فانما هو الاعتراض عن الخطا ولا يفسد الخطا وما يجوز له التمسك  
بمعنوى علم اليقين فظهر علم البتة منحصرا في علم المعاني وان كانت البلا توجب الى غير ما علم العلم ايضا عليك لتناول في هذا المقام انه  
من مزال الاقدام شاعتاجا لمعرفة توابع البتة الى علم آخر فوضوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يشتر به وجوب التمسك  
علم البديع ولما كان هذا المختص في علم البلاغة وتوابعها انحصار مقصودا في الفنون الثلاثة  
وكثير من الناس ليسي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخير يعني  
البيان والبديع علمه البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوب المنا سبة

قوله **الْحَسْبُ** أي أوالا مورا التي يحصل بها تحسين الكلام **قوله** وكثير من الناس طرقتا ن

والاول ما ذكر بقوله وما يختار فيه قوله وبعضهم يسمى الاول الخواريق ثالث قوله وثلاثة الارب  
ظاهر قوله يدل على ان قوله والثلاثة من تمة الطرقة الثالثة فكون حاصله ان الطريقة الثالثة ان تسمى بغير

في الاول بالمعاني والاخرين بالنبيا والثلاثة بالبديع وقيل تقديره وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع فعلى هذا يكون هذا القدر من الطبقة البعثة والكون من تمة الطبقة الثالثة <sup>٢</sup> ولا يخفى وجوه المناسبة

أما تسمية الأول بالمعاني فلا بد من بحث عن أفاذه التركيب خواصها التي هي معانٍ مخصوصة في التسمية اشتغال

واما تسمية الثالث بالبديح فلا تعلق بامور بدية واشياء غريبة وهي المحسنات كالترصيع والتجليس و

غير هذا ولأنه لما لم يكن له مدخل في ناديه المعنى المراد المستخرج من الكلام صار هو مبتدأ والخبر  
وأما تسمية الجميع بالبديع فليدفع مباحثها أي حسناتها وإنه يعرف به أمور مبتدعة بالنسبة إلى ناديه أصل

المراد قوله الفن الاول علم المعاني - ان اريد بالفن الاول اللفاظ والمعارف كما يدل عليه قول الساجي  
فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون اجتمع الى تقدير المضام اما في الاول او في الثاني اي معاني

الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسميه  
للمدلول باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر قوله قد مره على النبي لكونه منه بمنزلة المفرد والخ كونه من

هذا سمي الاتصال لأنه بينهم صلة اتصال شئى بحجورهما وفى ابتدائية إلا أن الابتداء ههنا باعتبار ألا  
تصال يعنى أن حجورهما ليس مبدأ أو منشأ نفس ما أتبعها بل لا اتصال بشئى فاما ما إن يقدر متعلقها فعلا

خاصا كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هارون من موسى ان قوله مني خبر المبتدأ ومن في من موسى <sup>الاصح</sup> ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة يعني انت متصل بي نازلا مني منزلة هارون

من موسى واما ان يقدر فعلا كما ذهب اليه البعض حيث قال في بيان ذلك القول اى منزلة كائنه  
وان شئت منى كمنزلة هارون من موسى فان تقديرهما لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا ونازلا

لا من المركب أو يكون منزلة كأيئة منه كنزلة المصدا كأيئة من المركب قوله يعوف به أي يولد المعنى والادعاء  
كما يرد معنى قولنا زيد جواد بهذا التركيب زيد كثير الرواد زيد مهزول الفصيل وزيد جبال الكلب

وريت بجواز اتمام وقد ريت زيدا قوله بعد رعاية المطابقة - الظاهر انه ظرف للايراد ويرد عليه ان علم النبي لا يعرف به الايراد المفيد بالنظر في ضرورت ان من له ملكة بها يعرف الايراد المعنى الواحد

بقوله لان البيان التمثيلية لما ادعاه اجيب عنهم بان الظرف متعلق بالارادة بلا حذفة معني

بالبيان اذا لم يلغ المطابقة لمقتضى الحال فكأنه لا تحقق له ولا وجود له في الصورة المذكورة





بصيرة ولأن كل علم فهمي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا فلهذا ومن حيل تحصيل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعلية ان يعرفها بتلك الجهة مثلا يفوت ما يعنيه ولا يضيع وقته فيها لا يغنيه فقال وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تركيب البلغاء تحصل من ادراكها ومارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والانتقاة اليها وتفصيلها متى اريد وفي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيلة

بجهة سادسيتها بان يعرفها الامن جهة سادسية بل من جهة شاملة اعم او يتصور والكثرة لامن جهة الوحد

بل من حيث الكثرة بان يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن في ان يقينه ونصيح وقته فيما لا يغنيه اما على التقدير الاول فلا ان الطالب اذا تصور اكثر من ما يجهلها غير ما وادى فعلى طلب تلك الكثرة من حيث انها جزئية من جزئيات ذلك العلم فادى الطلب الى غيرها فالتعريف يعينه وضاع وقته فيما لا يغنيه وهو ظاهر مثلا اذا اراد احد تحصيل ما يعنى ذهني فخطا فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر مبني على المنطق وان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باى علم كان من المعقولات فشرع في الهندسية باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال وهو العصمة المذكورة قد فات عنه فقام فيه واما على التقدير الثاني فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة بصفاة اقامت الى شرط الطلب اعني تصور المطلوب بوجه قبل الشروع في تحصيله ولا يتفرغ منه الى تحصيل المطلوب فيقوت ويضع وقته في غير المطلوب وان كانت محصورة فلا نه يعرف كثيرا من الادوات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقى الوقت تحصيل المطلوب او يعل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الفوات وتضيع الوقت والله تعالى اعلم قوله اى ملكة - اى كيفية راسخة في النفس فعلى هذا الابد من الاستعمال في ويتخصص في ثمانية ابواب ضرورة انه لا معنى لمحصر العلم بمعنى الملكة في الابواب **قوله** يقتدر بها الى يريد الشارح بيان ما تطلق عليه لفظ العلم عرفا وهو الملكة الموصوفة بجهة واحدة لا الملكة بقطع انفرد عن كونها متصفة بتلك الصفة لانه محترف في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتبار جهة للصحة التعريف بدنه وان زاد ولاد وات الجزئية الفروع المستخرجة من القواعد بالملكة **قوله** ويقال لها الصناعة ايضا - الصناعة اسم العلم الحاصل من اتقن على العمل وقد تطلق على الملكة المتصفة بكيفية يقتدر بها على استدلال موضوعات ما تخوض عن الاعراض صادرا عن البصيرة هكذا نقل عن الشارح في شرحه للفتح قال السيد في شرحه واطالها على هذا المعنى شافع وعلى مطلق ملكة الادراك لا باس به **قوله** بيان ذلك الى يريد ان العلم كما يطلق على الاصول والقواعد كذلك يطلق على الكيفية الراسخة الحاصلة من ممارستها **قوله** مستنبطة الى في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن على الاستحضار فاذا مارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى **قوله** من استحضارها الى اشار الى ان الاعتبار في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرر المشاهدة وهي مرتبة العقل بالفعل ملكة دون الاستحصال القواعد التي هي مرتبة لعقل بالملكة اعلم ان للنفس لها اربع مراتب باعتبار القوة العاقلة الاولى العقل الهيولى

كونها جهتي للدراك الاترى انك اذا قلت فلان يعلم النور لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ التفصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثير ما يطبق عليها المعرفة فقال للدراك الجزئي او البسيط والعلم للملكي او المركب ولذا يقال عرف الله دون علمته وايضا المعرفة للدراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين شئ واحد اذا

وهي كونها خالية عن جميع العقولات - لانها لا تستعمل الحس والقوة الخالية عن الفعل وانما نسب للهوي الاول لان النفس في هذه المرتبة تشبه الهوي الاول الخالية في حد ذاتها عن الصور المرتبة الثانية العقل بالملكة وهي تحصيل النفس للضرورات واستعدادها لذلك اكتساب النظريات منها فالملكة مقابل العدم والحال اما الاول فوجود العلم بالضرورات فيها بخلاف المرتبة الاولى واما الثاني فمحصل القوة او القوة التي بها يستعد لتفصيل النظريات المرتبة الثالثة العقل بالفعل وهو استنباط النظريات من الضرورات بحيث متى شاء استحضار الضرورات واستخرج منها النظريات بان تصير طريقة الاستنباط ملكة راسخة فيه بخلاف المرتبة الثانية فان فيها ملكة تستعد بها للاستنباط وقيل ان المرتبة الثالثة ملكة استحضار النظريات المحاصلة بلا يتشتمل كسب جديد والمرتبة الرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عند النظريات بحيث لا يتعب عنه قال السيد السند فالذي في مشاهير الكتب ان هذه المراتب الاربعة باقية من ابي كل نظري على حد ذاته فتكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل الهويواني والنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالملكة والنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالفعل والنسبة الى بعضها في مرتبة العقل المستفاد قوله ولذا لك قالوا المقصود منه اثبات اطلاق العلم على الملكة اي ولاجل ان العلم يطلق على الملكة صما قالوا من ان وجه الشبه بين العلم والخيرة يكون كل منهما جهة للدراك فان جهة الدراك وسببه هو الملكة لا الادراكات اذ الشئ لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقات الادراك لانها سببه يد وعليها المسائل هي الاصول والقواعد ولا شك في صحة تشبيه العلم بمعناها بالخيالات في ذلك الوجه ايضا لانها جهات وطرق مفضية الى الادراكات الجزئية فلا يصح المحض المستفاد من تقدم لذا لا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للدراك المطلق وان كان كون الادراك مخصوص جهة لادراك مخصوص آخر كان العلم بالذليل جهة للمعلم بالذلول فلم يثبت البتة عارضا من اطلاق العلم على الملكة كما لا يخفى اعجب نعم بان وجه الشبه لا بد ان يكون ظاهرا وما يسبق اليه الذهن من سماح كلام مشتمل على التشبيه والمتبادر من صفات الاصول والقواعد كونها متعلقة الادراك لكونها طرقا مفضية الى الادراكات الجزئية والله تعالى اعلم قوله الاترى انك تنزيه لاطلاق العلم على الملكة بوقوعه في كلامهم فانهم يقولون فلان يعلم النور ولا يريدون به ادراك جميع مسائله لتعذرة لعدم الاختصاص وكذا لا يريدون جميع المسائل بل يريدون ملكة الاستحضار وهو ظاهر قوله بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية اعترض السيد السند على الشارح بان الملكة المذكورة عارضة النعوى حال غفلة عن النعوى ومساألة بالمرتبة ثم اذا توجه اليها على الاجمال يحصل له حالة اخرى متميزة عن الحالة الاولى

تخلل بينهما عدم إدراك أولئك ذهل عنه <sup>الشيء</sup> ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من  
هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالمه ولا يقال عارف والمصنف رحمه الله تعالى قد جرى  
على استعمال المعرفة في الجزيئات فقال يقع به أحوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم  
يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى  
أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لأنها تحصيل جملة بالفعل لأن

فإن الأولى هي الاستبعاد التام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار  
على وجه الإجمال المسمى بالعقل المستفاد ثم إذا فصلها يحصل لهالة ثالثة والمشهور في كتب القوم أن  
ملك الملكة شئ عقل بالفعل والحالة الثانية تسمى علما جاليا وهي حالة بسيطة هي مبتدأ التفاصيل للعلوم  
والحالة الثالثة تسمى علما تفصيلا وكلام الشارح يدل على أن الحالة البسيطة هي الملكة المذكورة أي يدل  
على أن المراد من الحالة البسيطة هو الملكة لامعناها التقدم وهو ما يحصل إذا توجه اليها على الإجمال أي  
العلم الإجمالي هذا وإن صح إلا أن المقصود من الحالة البسيطة في عبارة غير المقصود منها في عبارة  
القوم لأن الحالة البسيطة عند القوم كما مر عبارة عما يحصل بعد التوجه إلى المسائل على الإجمال وفي  
عبارة الشرح عبارة عما حصل قبل التوجه الإجمالي لأن المراد بالحالة المذكورة إنما هي الملكة والحاصلة  
للشيء حال غفلة عن النوع عن مسائله كما هو ظاهر مناسبه قوله هي مبتدأ التفاصيل مسائله  
بما يمكن من استحضارها - لأنه يعلم منه أن الحالة بالمعنى الذي وقعت في عبارة القوم بذلك المعنى فأنهم  
أجيب عنهم بأن المراد بالحالة المذكورة في كلامه ههنا هي الحالة الواقعة في كلام القوم ومقصود الشارح  
بهذا الكلام إنما هو التنبية على الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الإجمالي لا التمثيل لها  
حتى يرد عليه ما ذكره فافهم والله تعالى أعلم **قوله** ويجوز أن تريد بالعلم في أشار بذلك  
إلى أن إطلاقه بمعنى الذمكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول والتفصيل أن المعنى الحقيقي لفظ العلم  
هو الإدراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الموصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في  
المقوله هو الملكة وقد أطلق لفظ العلم على كل منها أما حقيقة عرفت أو اصطلاحية وأما فيما مشهور  
واختار الشارح حمله على أحد هذين وأن كان الحمل على الإدراك جائزا أيضا إلا أن إطلاقه على الملكة  
أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول كما في التلويح فخل اللفظ عليه أولى وأيضا يحتاج حينئذ إلى تقدير  
المضاف في قوله يعرف أي يعلمه وأيضا لا يصير سببا للمعرفة إلا بعد حصول ملكة نسبية بعيدة  
بالنسبة إلى الملكة ومن هذا أظهر عدم حمله على الإدراك أيضا **قوله** ثم المعرفة يقال في مقصود  
الشارح من هذا الكلام استيعاب معاني المعرفة أعني التي يستعمل فيها في الدنيا وتهديد لاختيار  
المعرفة على العلم في قوله يعرف به أحوال اللفظ الخ توضيحه أن المعرفة بحسب اصطلاح تعال  
لادراك المجزئ سواء كان مفهوما جزئيا أو حكما جزئيا أو علم لادراك الكلي سواء كان مفهوما  
كليا أو حكما كليا أو اصطلاح آخر تعال المعرفة لادراك البسيط سواء كان تصور الماهية أو تفصيل  
والنسبة بين معنى المعرفة بحسب الاصطلاح الأول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني هي  
العلوم من وجهه وكذا بين معنى العلم بحسب الاصطلاح الأول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني  
وكذا بين المعرفة بالمعنى الأول والعلم بالمعنى الثاني وبين العلم بالمعنى الأول والمعرفة بالمعنى الثاني  
فما نرى يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم وللآخر من الإدراكين شئ واحد إذا تخلل بينهما

وجود ما لانهاية له محال وعلى هذا ايندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية والبعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمواد بالحوال للفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتشكيك وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطاق اللفظ مقتضى

عدم العلم الادراك المجرد من هذه القيد بمعنى انه لم يعتبر فيه شيء من هذه القيد من فالتسبة بين المعرفة والعلم على هذه القيد من التقدريين العموم مطلقا وعلى الاصطلاحين الاولين المايمة الكلية قوله ولذا يقال عرفنا الله دون علمه - هذا بالنظر الى الاصطلاحين الاولين لكونه تعالى جزئيا حقيقيا وبسبب هذا وخارجا قيل هذا منقوض بقوله عليه الصلوة والسلام اقول على رضى الله تعالى عنه ان من العلم كمية المكسرة لا يعلمه الا العلماء بالله اجيب عنه بانه على تقدير لشبهة هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام هي الاصله العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه الصلوة والسلام من اخلص الله تعالى اربعين صباحا ظهرت بناييع الحكمة من قلبه على لسانه وبان الف في المذكور انما هو بحسب الاصطلاح كما يفيد قوله تعالى ويقال وان هذا الكلام استعمال عرفي جيد والله تعالى اعلم قوله ثم زحل عنه الخ اعترض على الشارح بان الحاصل تعدد الذهول التقاطعية وليس يورث ولا يصح قوله ثم ادرك اجيب عنه بان المواد ذهول يقضى الى نسيان محجج الى كسب جديد والحق ان الذهول ذوال الصورية عن المدركة فيكون الموجود بعد ذلك اذراكا وان كان بلا كسب جديد قوله والمصنف قد جرى - والدليل على ان الباعث على المصنف ان يراى المعرفة ههنا دون العلم هو ان المعرفة انما تستعمل في الجزئيات والاحوال المذكورة في جزئيات واستعمال العلم في الكليات والاحوال المذكورة ليست بكليات هو انه قال في الايضاح الذي هو كالشرح للتخصيص قيل يعرف ودون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء ومن تخصيص استعمال العلم في الكليات والعلم في الجزئيات قوله فقال - يراد عليه ان مجرد استعمال المعرفة في الجزئيات كما وقع عن المصنف لا يوجب اختصاصها بها لصحته على تقدير الترادف بين العلم والمعرفة ولا شك ان هذا الاختصاص معبر في ذلك الاصطلاح اجيب عنه بان الغناء ههنا ليست للتحليل حتى يراد الايراد المذكور بل للتفريق بينه من مدخلها ليس نتيجة لما قبله اذ المجرى على الشيء العمل به لا اعتقاده بل بالحق انها للتفصيل اى لتفصيل المجرى المذكور لمجلا لانه يصدر في هذا القول وبغيره فيبين انه بهذا دون غيره وقد يجب بان ترك العلم اعدام الاثبات به والدخا ب الى المعرفة يقتضى المجرى بان على ذلك الاستعمال يصلح كمنتهى له قوله يستنبط منه ان اى يستخرج منه مسائل وكلية من التعددية ان جوبا على ان الروايد الملكية اى ملكية يستخرج بسبب هذه الملكية قوله اذراكات جزئية - اشار الى ان جزئية الادراك جزئية المدرك والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا بنفس الادراك فان قيل قد علم من كلام الشارح ان لفظ العلم مشترك لفظي بين المعاني المذكورة فيجب ان لا يقع في التعريف اجيب عنه بان عدم صحة وقوع المشترك اللفظي في التعريفات اذ المراد اذلة كل من معانيه لاستلزامه التبعي وههنا اجمع ارادة كل واحد

الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب  
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تاديبه اصل المعنى وكن المحسنات البدعية من  
من التمجيس والتوصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قينة خفية على  
ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لا اعتبار  
هذه الحثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف

من المعنيين صنيع الشارح اعني قد يرد المعنى الاول وقد ير المعنى الثاني بخلاف يقتضي ان المعنى الثاني  
مروج والراجح هو المعنى الاول مع ان الامر بالعكس لان اطلاق العلم على المسائل كثير شائع واطلاقه  
على الملكة قليل مع ان المناسب بقوله الاق ويقتصر في ثمانية اجواب هو المعنى الثاني لان المختص في الاربعة  
انما هو الاصول لا الملكة فتأمل لهذا اشارته الى ما مر من ان اطلاق العلم على الملكة اكثر من اطلاقه على  
الاصول وايضا يحتاج حينئذ الى تقدير المضاف في قوله يعرف به اي بعلمه فتد كقولهم يعرفون كقولهم  
فرد ذك - ولا العرف بتكرار الشيء مبرهن فيستوجب جميع جنسه كما يقال قرأت الكتاب سورة سورة وعلم  
ربك والملك صفا صفا ثم في تكرار التثنية قبل الاقرب انه تأكيد لفظي وقد يجعل وصف بنفسه قصد  
الى الكمال او يكون المعنى ههنا كل فرد منفرد عن الآخر اي معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد  
دون الاقتران وقد يتوكل لفظ كل في مثله مع ان العزم مراد كان يقال ههنا معرفة فرد فرد والعزم امام مستقفا  
من قريظة المقام فان الفكرة قد تنجم في الاشياء ويحتمل ان يجعل على حذف المضاف وهو كل فردية المقام  
قوله يعني ان اي فرد اخر دفع لما توهم ههنا وهو ان الاحوال جمع مضاف وحكم حكم الجمع العرفاني الا  
ههنا لا الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهرا بطلان لانه يلزم من ان هذا يكون من  
له ملكة يعرف بها حال واحد عالمها بالمعاني واما ان يراد بها الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد  
من العالمين عالما بالمعاني لان احوال اللفظ العربي لانهاية لها لعدم انقطاع اللفظ العربي لتحقيقه  
في الدار الآخرة ايضا ووجود ما لانهاية له بالفعل محال او العهد الذي هي فاما ان يراد البعض  
المطلق فيلزم عليه ما ذكرنا على تقدير ارادة الجنس او يراد البعض المبهما من المعين في نفسه  
الغير المعين في الذكور كالنصف والثالث والربع مثلا فيلزم التعريف بالجهول او يراد بها العهد الحرفي  
فلا دلالة لللفظ عليه او يقال في بيان الاول واما ان يراد بالاحوال كلها فلا يكون هذا العلم حاصل  
لاخذ الامتناع حصول ثمة حينئذ او يراد البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسألة واحدة  
منه لمحصل ثمة فيدل حصول العلم حينئذ لا وجه لكون العلم بمعنى الملكة وليس  
معنى الكلام انه يكون حاصل لكل من عرف في التصديق على علمه حتى يراد انه غير حصول  
مسئلة منه لا تحصل الملكة حتى يصدق التعريف في تفصيل ان المذكور في التعريف احوال اللفظ  
العربي بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول المعاني للعارف بمسئلة واحدة اجيب  
بان المراد بالمسئلة في قوله فيكون حاصل لكل من عرف مسألة منه هي المسئلة المتضمنة لثلاثة  
احوال فافهم فيها فلا بد بصيغة الجمع وما قيل ان الاحوال الثلاثة تستنبط من مسألة واحدة قيل في  
تفسير المسئلة المذكورة في القول المذكور ان المسئلة المتضمنة لثلاثة احوال فافهم قد سمي  
لانه قد علم ان كل مسألة من المسائل يستخرج منها احوال كثيرة وليس ذلك خاصا ببعض المسئلة  
حتى ينسحبها بغير ما ينبغي لان ما ذكرناه من حديث الاستنباط مسلم في المسائل الكلية كقولهم

والتكثير والتقديم والتأخير مثلاً وهذا واضح لزوماً وفساداً وبهذا يخرج علم البيان  
من هذا التعريف لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية مثلاً وان كانت أحوال اللفظ قد  
يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال  
أذ ليس فيه ان الحال لا فلا في يقتضى أو تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك  
فان قلت إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والمخف والمحو ذلك وهي بعينها الاعتبار  
المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية

العلق إلى المنكوب أنه ان يؤكّد والكلام ههنا في ان المصنف استعمل المعرفة في الجزئيات فالظاهر  
ان تكون المعرفة في كلام المعترض كذلك فلا بد من تفسير المسئلة المذكورة بما ذكره وحاصل الدف  
الذي أشار إليه مشارح بقوله بمعنى ان أي فرد يوجد منها امكانات نضر فيه ذلك العلم ان المراد  
بها الاستغراق العرفي وهو الذي يراد باللفظ جميع ما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف وان  
المراد بالمعرفة امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وليس أجمع فيعرفنا ولا مستعمل المعرفة قوله  
وكذا الحسنات البديعة - يراد عليه ان الحسنات البديعة قد يقتضيها الحال فلا يحتاج بالتوصيف  
المذكور عن تعريف علم المعاني اجيب عنه بان الخرج بالتوصيف مبني على ما هو المشهور بينهم من  
انها ليست مما تقتضيها المادة أو المراد بها التي لا تقتضيها الحال فافقيل فبني هذا لا يكون اعتبار  
ما نفع الصفة على البدل بل هو بعض اجيب عنه بأنه خارج عن التعريف بالمحيثية المراد كعلم  
البيان بعينه قوله وهو فرق بين حقيقة الخ أي التوصيف بالموصول المذكور قرينة الخ المقصود من  
هذا الكلام دفع اعتراض يرد على قول المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي - بان هذا التعريف  
يصد على تصور معنى التعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغيرها من أحوال اللفظ التي بها  
يطابق اللفظ مقتضى الحال وكذا يصدق على علم البيان لان الأحوال المبينة فيه تكون اللفظ حقيقة  
أو مجازاً أو كناية مثلاً مما قد يقتضيها الحال وكذا الحسنات البديعة على ما هو التحقيق من انها  
ايضا يقتضيها الحال وحاصل الدفع ان التوصيف المذكور قرينة على ان المراد بقوله يعرف به الخ انه  
علم يعرف به أحوال اللفظ العربي من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فالمراد بالمعرفة  
المعرفة التصديقية فيكون المعنى هو علم يصدق وحكم بسببه بان هذه الأحوال بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال فلا يصدق على تصور معاني هذه الأحوال وكذا لا يصدق على علم  
البيان والبدع لان الأحوال المبينة فيها وان كانت مما قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها بها من  
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كما لا يخفى من طالعها ما كون التوصيف قرينة ومشتد  
بقيد المحيثة فهو ما سيكتفي في بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النفي  
إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاشارة وجملة الامور ما من  
كلام فيه امر أو نهي على مجرد اثبات الشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود  
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله  
يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الأحوال بحيث  
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحقيقة وانما كانت القرينة خفية لانه قد  
يقصد من الكلام الذي فيه يقيّد مجرد اثبات شيء أو نفيه عنه ويكون التقيد  
للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات الخطأ بية في نظر البلغاء لا في مقام التعريفات

للتأكيد والذكر والحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بهما يطابق اللفظ مقتضى  
 الحال ليس مقتضى الحال الاتك، الاحوال بعينها قلت قد تساوى في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد و  
 الذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بهما يتحقق مقتضى الحال والافتقار عن الحقيقة كلام  
 مؤيد وكلام يذكريه المستند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال  
 ان الكلام الذي يورد في المتكلم يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه  
 صدق الكل على الجزئ مثلاً يصدق على ان زيداً قائم انه كلام مؤيد

وما قيل اما كون التوصيف المذكور قربة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه لعلية كالتمليق  
 بالمشق مثلاً اذا قيل اكرم الرجل العالم انا فان علة الاكرام هو العلم واما حفظها لانه قد يفصل الكلام  
 الذي فيه التوصيف نحو الاثبات من دون علية الوصف فحين ان التعليل بالوصف الصلة لعلية فيتم لعلية  
 وفي ما نحن فيه ليس كذلك وايضاً ان الحيثية المعتبرة ههنا تقيد بغير لعلية كالاختصاص بالحيثية  
 ثلاثاً اشياء لان الحيثية اما ان لا تقيد معنى زائلاً عن الحيثية بل يكون بياناً لا إطلاقاً وتسمى الظاهرة  
 او تقيد معنى زائلاً فاما ان يرخد هذا المعنى الزائد داخل في الحيثية اي يتعلق الحكم المرتب على الحيثية  
 بجموع الحيثية والحيثية وتسمى بعبارة تقيد بغير او يرخد الامر الزائد خارجاً عن الحيثية فلا يكون متعلق  
 الحكم بالحيثية ويكون للحيثية دخل اقتضاء وتسمى بعبارة تحليلة والله تعالى اعلم **قوله** عبارة عن  
 معرفة هذا الاحوال - هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذا الاحوال وتوالت لزوم ان تكون  
 معرفة تلك الاحوال شرة علم المعاني لم يمتح الى ذلك ولا يرد ما قيل ان اللازم على تقدير عدم  
 اعتبار تلك الحيثية كون علم المعاني علم يعرف به تلك الاحوال لاكونه عبارة عن المعرفة **قوله**  
 مثلاً - في المنهية اشار بذلك الى ان ذكر التصور على طريقة ضرب المثل وكذا ذكر التعريف  
 والتكبير ودجبه للزوم انه لا يفهم عن معرفة الشيء والا ادراكه التصوري بانه ما هو والتقدير  
 بانه هل هو ودجبه المضاد غنى عن البيان هكذا تفكر عن الشارح فان قيل يصدق هذا التعريف  
 على ملكة العلوم الثلاثة مثلاً فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العرفي التي بهما يطابق  
 اللفظ مقتضى الحال اجيب عنهم بان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدئية التفاصيل مسائل  
 العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثه والفرق بالحيثيات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم  
 المعاني ومن المعاني ومن حيث انه يعرف به ايراد الكلام معنى الواضع في طرق مختلفة علم البيان ومن  
 حيث انه يعرف به وجوه تحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالجموع امر اعتباري  
 ليس بوجوده في نفسه فضلاً عن ان يكون سبب المعرفة **قوله** فافلت اذا كان الاحوال او حاصل

السؤال ان الاحوال التي يعرف بها المعاني انما هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها  
 مقتضيات الاحوال فتوصيفها بقوله التي بهما يطابق الا لا يصح **قوله** وهي بعينها - استلال  
 على عينية الاحوال المذكورة لمقتضيات الاحوال بعينيتها للاعتبار المناسب المتخذ بمقتضى الحال  
 على ما مر **قوله** كما يفهم عنه - اي كما يوضح عن كون الاحوال المذكورة مقتضى الحال **قوله**  
 لفظ المفتاح حيث يقول **قوله** فكيف يصح ان لا يصح من لصحة التعريف او استفسار عن  
 وقع انتقاد بكون المقصود من **قوله** فافلت اذا كان ان - استدلال على ضاد التعريف اي كيف  
 يصح **قوله** الاحوال التي الذي وقع في تعريف علم المعاني فانه يقتضي ان يكون سبب المطابقة مقارناً  
 للمطابق والمطابق على ما ذكره ترميز اتحاد سبب المطابقة مع المطابق **قوله** قلت قد تساوى -  
 حاصل الجواب ان القول بكون الاحوال المذكورة مقتضى الحال كما وقع عن صاحب المفتاح

وعلى زيد قائما نه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذ فيه  
المسند اليه فظا هو ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لها هو مقتضى  
الحال في التحقيق فافهموا حوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة  
موكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان  
هذه الصناعة انما وضعت لمرة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل  
عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام

وغيره انما هو مسامحة ومقتضى الحال في الحقيقة انما هو الكلام الكلي المتكيف بالكيفية المخصوصة كالنكيد  
مثلا ومعنى المطابقة على هذا التحقيق وهو ان المطابق بصيغة اسمها على جزئي من جزئيات  
المطابق بصيغة اسم المفعول على عكس ما يقال في المنطق ان الكلي مطابق للجزئي قوله بناء على انها  
بيان وجه التسامح حاصل من مقتضى الحال بين وهو الامر الكلي اعني كلاما مؤكلا وكلاما ذكر  
فيه المسند اليه اذ حذف لا يتحقق ويتحصل حقيقة الامر لا يجد في الامور اي التاكيد الكلي والذكر  
الحق هكذا وقوله فيها سياق فظاهر ان تلك الاحوال احوال اخصا من الاحوال التي في الجزئيات فالاحوال  
في ذاتها يتحقق بها مقتضى الحال الذي هو الامر الكلي يعني انه لا يصير حقيقة محتملة الا باعتبارها و  
خصوصيات الاحوال التي في الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للامر الكلي فانها  
لا تصير من جزئيات الامر الكلي المصنف التي بها يطابق مقتضى الحال وان دفع الشكاف بين هذا  
الكلام وبين قوله بناء على انها هي التي - قوله والا مقتضى الحال عند التحقيق ذلك لان موضع  
التي اللفظ العربي من حيث انما هي الاغراض المصوغه لها الكلام فلا بد ان يكون موضوعات  
المسائل راجعة اليه والاحوال المذكورة ليست كذلك لانها كانت هي التاكيد والتعريف ونحو ذلك  
كما هو مختار بعضهم ومنهم اشترح في شرح المفتاح في كونها غير مفيدة وحدها للاغراض  
التي يضاع لها الكلام لان كون الضالما وان كانت هي اداة التاكيد او التعريف او نحو ذلك بناء على ان  
اقتضاء التاكيد هو اقتضاء التاكيد واقتضاء التعريف هو اقتضاء التعريف وهكذا كما اختار بعض العلماء  
منهم السيد السند في شرحه للمفتاح فكونها الفاظا وان كان ظاهرا لاختصاصها بالانها وحدة لا تعدد الا  
غواص كما لا يخفى وايدى اشترح في شرح المفتاح حيث قال ان قول المسككي رحمه الله تعالى اي في تعريف  
علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور حقيقة هو الكلام لا  
حوال واذا كان كذلك فكيف ما نشأ من المراد بالذكر اعلم من ان ذكر حقيقة او تبعا هذا بناء على ان  
الاحوال هي الكيفيات فلو انه مؤكلا مع ما فيه المسند مؤخر احوال غير ذلك فكله المذكور تبعا  
بمعنى ان الكيفيات بها المذكور وان الحكم عليها بالذكر على التعليل لان بعض المقصيات كالنكيد  
واذا في التعريف لما يذكر لا يجد في فعاله ليس بدليل بل من المؤيدات فظلاله ايضا ومن استدلل  
بترتيب المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي المعاني فليكون الخير الذي  
هو المطابق باللفظ الكلام المكيف بالكيفية المخصوصة ليصح التعريف فلا يصح الى ما ذكره لان الكلام  
في صحة هذا التعريف فالاستدلال به استدلال يحمل النزاع على المتنازع فيه وهو معادلة ما قيل  
في الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق على اللفظ وانما يصدق  
عليه الكلام المكيف فيكون هو مقتضى الحال ومعنى مطابقة اللفظ له صدق هو عليه فعليه ان هذا  
انما هو اصطلاح اهل المعقول واما اصطلاح علماء المعاني فالمطابقة هي موافقة الجزئي للكلي



في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره لا يحتوز بالوقوف عليها عن  
الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكروا وجهين الاول ان التبع ليس  
بعلم ولا صادقا عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التركيب  
بتركيب البلغاء حيث قلنا معنى بتركيب الكلام التركيب الصادر  
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تركيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة  
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد مر فيها

في اشتائه على الخصوصية حتى يكون فردا من افراد كل واحد على اصطلاح اهل الميزان لوجب حينئذ نسبة  
المطابقة الى الكلام الكلي لا الى الكلام الجزئي قوله واحوال الاسناد الخ دفع ما يتوهم من قول المصنف  
في تعريف علم المعاني انه يعرف به احوال اللفظ العربي غير شامل لحوال الاسناد كما تنكيد وعدمه  
والفصل والجزء والتخصيص العقليين فان هذا ليست من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد  
وهو غير لفظ فينبغي ان لا يعد هذا الباب من ابواب علم المعاني ولا يبحث فيه عن هذه الاحوال حاصل  
الدفع ان الاسناد لما كان جزءا للجملة وهي لفظ وصفة الجزئ ينسب الى الكل من ان الاحوال المذكورة  
احوال اللفظ فهذا الاعتبار اندرج في هذا الباب في ابواب المعاني وهو البحث عن هذه الاحوال  
قوله وتخصيص اللفظ بالعربي - دفع ما يتوهم من انه كما يعرف بهذا العلم احوال اللفظ العربي كما ذكره  
يعرف به احوال اللفظ العربي مثل ان يقال للماض اذا كان منكرا القيام زيد هو ايمن استاذنا  
زيد قوله مجرد اصطلاح - اي ليس للاعتراض عن الجي اذ يعرف به احواله ايضا كما مر قوله لان  
هذا الضاع انما وضعت الخ انا وضعت واسست للبحث عن اللفظ العربي لان المقصود  
من تدوينه انما هو معرفة اسرار اللفظ ان وهو عربي وان كان يمكن جريا منها في كل لغة قوله  
وانما عدل من تعريف الخ دفع ما يرد من ان تخصيصه تخصيص المفتاح وهو اصل له فلا يصح للصف  
ان يخالفه بلاكتة بعدت بهما حاصل الدفع ان تعريف صاحب المفتاح لا يتناول خلل كايين استخرج  
بقوله وجهين وهو التكتيف في العدول عنه فافهم والله تعالى اعلم قوله تتبع خواص الا تتبع  
الاتباع شيئا فشيئا يقال تتبعت الشيء اذا استقرأته شيئا فشيئا والمراد به المعرفة بل الملكة  
او المسائل المسبب كل منها عن التتبع فهو مجاز ولما كان ذلك المجاز لا يشبهه على ذي مسكة  
اذ التتبع ليس علما ولا صادقا عليه فيتعين حله على مسبه حتى يعبر عمله على العلم مع دخوله في التعريف  
فلا يرد ان وقوع المجاز في التعريف مما لا يجوز والمخاوص جمع خاصة او خاصية وهي ما يوجد في  
الشيء ولا يوجد في غيره كالا وبعضها والمراد بها ههنا على ما فسره السكاك الاغراض التي  
ايضاغ لها الكلام حيث قال اعني بخاصية التركيب مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان  
زيرا منطلق اذا سمعت من العارث بصياغة الكلام من يكون المقصود به في الشك والالتكاف  
آه واختار التركيب على الكلام اشارة الى ان تلك الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت  
في الفرد ام في المركبات تركيبا اوليا او ثانويا وقوله في الافادة ظرف للتتبع اي تتبع المخاوص  
من حيث افاد وتتبع الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان العلم ان هذا التركيب الاشماله  
على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة فيقول الى ان علم المعاني عبادة عن التتبع يقات  
بافادة التركيب من حيث اشتغالها على الخصوصيات لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها  
او المسائل المتعلقة بها قوله وما يتصل بها - اعلم ان العلماء ههنا اضاف منهم من يحل

في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادينة المعاني حداله اختصارا  
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والجازو والكنا على وجهها  
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاز  
الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بان اراد بالتبع المعرفة  
كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزم على اللزوم تنبها على انه مع فته حاصلة من تتبع  
وتراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علما المعاني و

المبدع على حد كمال المصنف ومنهم من جعله من ملحقات علم البيان نظرا الى المحسنة اللفظية  
فهو نظير التشبيهات والاستعارات والكنايات في البيان الا انه لما كانت كيفية دلالة  
اللفظ كانت اصلا بخلاف المحسنات المبدعية فانها عارضة خارجية عن الدلالة وكيفية  
فكانت ملحقة ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كالسكاكي رحمه الله تعالى فهو جزء  
جعلي من علم المعاني وليس جزءا له حقيقة ضارفة انه لا دخل له في البلاغة و فظير  
هذه الجعل جعلهم مباحث الامامة في علم الكلام مع انها ليست منه حقيقة فان مباحثها  
بعلم الفروع التي ترجعها الى ان القيام بالامامة ونصب الامام الموصوف بالصفات الخمسة  
من فروع الكفايات لما يتطرق بها من مصالح دينية ودنوية لا ينظم الامر الا بمحصلها  
ولا خفاء ان ذلك من الاحكام العلية لكن لما شاع بين الناس في بحث الامامة اعتقاد فاسد  
نكاد تقضي الى رفض كثير من قواعد الاسلام ونقض عقائد المسلمين لاسيما من الرافض الحق  
المتكلمون هذه الباب بابو اب الكلام وربما ادرجوه في تعريفه حيث قالوا هو العلم الباحث عن  
احوال الصانع وصفاته والنبوة والامامة والمعاد وما يتصل بذلك على قانون الاسلام  
فهو في الحقيقة غير مندرج والدرج انما هو بالنظر الى الظاهر ولما كان صاحب المفتاح من  
الذين قالوا بجعله من ملحقات علم المعاني وقصد ادخاله فيه منها على كونه من ملحقاته غير داخل  
فيه حقيقة فقال وما يتصل بها - اي بالتراكيب اي يعرض بها تبعها هو المقصود الاصل منها اعني العلم  
الذي في الحاصل بالبلاغة هذا اذا كان ضميرها راجعا الى التراكيب وان كان راجعا الى الخواص يكون  
المعنى وما يتصل بالخواص اي بعد من مياتها في قوله من الاستحسان وغيرها - بيان لما في قوله  
وما يتصل الخ والمراد بغيره عدم الاستحسان اي الاستحسان ثمكون الاستحسان من متصلات التراكيب  
والخواص ظاهر واما كون الاستحسان منها فلا بد قد يقع ..... في حكم البلغاء المعرفين بالبلاغة  
فيشبهون كلامهم فيعلمه صاحب المعاني بيجتزئ عن مثله مثلا فيشبه كلامه وقد يقع فيه قصدا او اغراض  
لهم متعلق بذلك كالاضايحك والهجاءات والحكميات فيعلمه صاحب المعاني لما في مثله في مواضعه  
الان اطلاق الاستحسان عليه باعتبار ذاته لانه باعتبار المقام ليس منه بل يكون من الاستحسان  
والله تعالى اعلم قوله بيجتزئ بالوقوف الخ متعلق بالتبع اعني يجتزئ بذلك المتبع عن الخطا  
وانما زاد لفظ الوقوف اشارته الى ان يجمع المرءة غير كافية في الاحتراز بل لا بد من حضورها  
قوله لو جهين - لم يرد كاشرا في الوجه الثالث الذي اشار اليه المصنف في الايضاح وهو ان  
قوله وغيره مبهم ويجب صياغة الحدود في الالفاظ البهيمية لان المصنف لم يرد كاشرا في الوجه الثالث  
مستقلا بل قد ربه الوجهين الاولين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به مكانه

تقرىفات الادب مشتملة بالبحار وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه  
فسر التركيب بتركيب البلاغ بأن المراد بها تركيب البلاغ الموصوفين بالبلاغة و  
معرفتهم لا توقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بمسبب عن الناس  
ان امر القيس مثلا بليغ فينتج خاص تركيب من غير ان يتصور المعنى المذكور  
للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فينتج انهم من غير ان  
يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الشرعية مكتسبة من ادلتها التفصيلية

لم يمتد به قوله والثاني انه فسر التركيب الى حاصله لزوم تعريف علم المعاني بالجهول لانه لم يمتد فيه  
تركيب البلاغ ومعرفة معانيه يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها بالتركيب فان ارادها تركيب  
البلاغ فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان المتعاضد وري لا يفيد معرفة التعريف  
واذا جهلت البلاغة جهلت تركيب البلاغ المأخوذة في تعريف علم المعاني لتوقف معانيها على معرفة  
البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينها كانت الجهالة بما لها والجهالة بالبلاغة مستلزم  
لجهالة علم المعاني لاخذها في تعريفه فلا يريد ان يقل لزوم الدور واذا ذكر الجهول في تعريف البلاغة لا يكون  
سببا للعدول عن تعريف علم المعاني باذكاره والاحتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني لكن يرد  
ان قول الشارح وقد عرفت في كتابه ان يشير الى ان لزوم الحد ودرمى على تعريف السكاكي بالبلاغة  
بما ذكره فلا يصح سببا للعدول المصنف عن تعريف المعاني باذكاره لزم تعريفه البلاغة بما عرفها به  
السكاكي اجيب عنهم ان اتباع السكاكي في تعريف علم المعاني يقتضى ظاهر ان يكون هو تابعه فيها  
ذكر في تعريفه وتوحيده اجزاء ومن جملة ما اخذ في تعريفه البلاغة حيث اخذ في تعريف تركيب  
البلاغ وقد عرفها بما يلزم منه محذورا كما عرفت وحيد لا شك في صحة كون سببا للعدول عنه  
قوله تميز اي بين الحسن والاحسن من الكلام اما من يميز بين الحسن والقيس فقط فالحسن  
والاحسن عندهما مرتبة واحدة فيورد كلامهما في مقام الاخر فلا يفتى تتبع كلامه في معرفة  
تفاد المقامات شيئا قوله معرفة اي باساليب الكلام وطرقه المختلفة وفنونه قوله  
بتوحيده يقال وفي ذلك حقه اي اعطاه اذ انما هو كما صح به في كتابه حيث قال في آخر  
القسم الثالث واذا قد تحققت اى العلم المعاني والبيان معرفة خاص تركيب الكلام ومعرفة صياغة  
المعاني فلا يكون توجيهها للقول بالا برضي قائله به يريد عليه ان العلم بما عباره عن الملكة والاعمال  
والقواعد اذ ادراكها والمعرفة المذكورة ليس شيئا منها فلا يصح تعريف علم المعاني به كما لا يصح  
بالنتيجة اجيب عنهم ان تعريف علم المعاني بالمعرفة المذكورة من المساهلات التي لا تغل بالتعريف  
نظوران المراد ان ملكة مفيد لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها قوله اطلاقا للملكة  
على اللان - بيان للعلاقة بين المعرفة والتشجيع قوله تنبيه الى دفع لما يتوهم ان الاصل في الكلام  
الحقيقة في الفائدة في العلم بالبحار وحاصل الدفع انه تنبيه على انه معرفة حاصلة من تتبع تركيب  
البلاغ وذا لا يحصل الا بالجدل الطريقة لانه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المنصوص  
او السبب المنصوص مثلا اذا قيل عينا الغيث يكون المراد به انبائة الحاصل بالغيث لا مطلقا الغناة  
قوله حتى ان معرفة العرب الى وكذا علم الله تعالى وعلم الملكة ففي التعبير بالتشجيع اشادة الى  
الخروج من اول الامر فلا يريد ان هذه العلوم غارضة بقوله يعترفون فقد يرد جزأ من التعريف  
لان الفرض انما يكون للفعل الاختياري ومعرفتهم لا من اختيار فلا يكون لهم فرض وايضا في ذكر

وهو ظاهر وأجول يفهم من قوله بتوفية خواص التركيب حقها إلا ان يكون ذلك لتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بل يستعمل مثلاً زيدا قائم فذا إذا كان المخاطب شاهداً أو منكراً والله أنه لقائهم فيما إذا كان مصل وزيداً ضربت فيما إذا كان المخاطب حاكماً مشوباً بصواب وخطأ لأن خاصية ان زيدا قائم أن يكون لنفي شك أو رد انكار و خاصية زيد ضربت ان يكون لمحص و تخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورد ذلك وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام

المتبع فأنه أخذ منها الإشعار بضرورة الطلب ومنها التنبيه على طريق العلم قوله وتعرفات الادراد والاد  
 دفع لما يردان ودفع الجازات في الترفعات مما لا يجوز وحاصل الدفع ان الادراد لا يتماشون عن وقوع  
 الجازات في تعريفاتهم اذا وجدت القدينية المانعة من ارادة المعنى الموضوع له ووجد ما يظهر المراد  
 وهذا قد وجد في الامتناع كون المتبع علما وايضا فسر السكاكي علما لمعاني المعرفة كما نقلنا قوله  
 قبل هذا تذكر قوله بعد تسليم آية اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تركيب البلغاء ليس جزء  
 من التفسير بل التفسير قوله الصادر عن له فضل يتميز وهذا جملة معترضة ببيان ان هذه التركيب  
 في الواقع تركيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التركيب وانما اضطر الى التسليم لان البيان  
 عين المبين ينزل الى التفسير المذكور قوله المراد بها تركيب البلغاء اذ يعني ان الادراد بالبلغاء الموضوع  
 بالبلغة عن فالاصطلاح ليس اللازم الا توقف معرفة البلغاء الاصطلاحية على معرفة البلغاء الوصفية  
 بالبلغة الوصفية ومعرفتهم متوقفة على البلغة الوصفية لا الاصطلاحية فلا بد من قوله لا يهمل من قوله

توفية خواص التركيب - أي وأقول في الجواب عن الاعتراض الثاني وأقول باختيار الشئ الثاني من الترتيب المذكور وهو أن المواد بها غيرها وهو تركيب ذلك التركيب وقوله في الاعتراض من أن الألفاظ لا يمكن فيه لأن ترك البیان إنما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك إنما يلزم إذا كان الكلام محتملا ولعمري فيه ما يشي بالمراد ههنا وهو تركيب ذلك التركيب والمشعر ههنا موجود في كلامه لأن الفهم من التاد بية وكان الإيراد لكونها فعل في ذلك التركيب البياض تركيبه كما لا يخفى على من له ذوق صحيح يريد عليه أن ذلك التركيب ان لم يعتبر بلا غش فليس لتركيبه خواص إذا لا اعتدأ بها إذا شئ طالع اعتدأ بها ولو هو الصدور عن البليغ كما هو موضح في كلامهم وإن اعتبرت عاد والمحدور كما كانت اجيب عنه بان معنى توفية خواص التركيب حقيقة ان يورث كل كلام موافقا لمقتضى الحال له ان يتجانس يقال ان لم يعتبر بلاغة التركيب فلا يبره خواص تركيبه وان اعتبرت عاد ذلك المحدور ولا يبره ليس في شئ من قيودها متوجه الى اعتبار مفهوم بلاغة التركيب يعود الدور وان كان في الواقع بليغا فذلك ان لم يتجه اذا قيل بلغة التركيب حداله اختصاص بتوفية خواص التركيب حقيقة قوله بحجته الى زيادة الغيبة إشارة الى ان الإيراد بالفعل غير لازم بل لا فائدة عليه كاف فيه فيقول ان الشئ في العرف وهو ما يجاهرة عن ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ قوله ان يستعمل مثلا ان تصوير الإيراد المذكور قوله اذا كان المحاطب حاله كلاما متبوعا بصواب وخطا - أي حكما مخلوقا بصواب وهو اعتقاد لا صدور الفعل عن الحكم قوله مظهر وهو اعتقاد وقوعه على غير مثلا فيكون قصص قلبا عليها فيكون قصص أفراد قوله ان يكون لنفسه شك - قيل الاظهر والاحص في العبارة ان يقال في شك بترك ان يكون الا انه ملائم لما في المعناه حيث قال واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة من تركيب ان زيد منطلق من ان يكون مقصودا به في الشك فانه يصح بان خاصية التركيب كونه لنفسه الشك قصدا لا ليس بمقصود ليس يمدول عندهم في العبارة الموجودة إشارة الى ان في الشك والاكثار لا يكون خاصية

لمقتضى الحال بمعنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعنى المعاني وكذا قوله ويراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حق وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه فكيف ظنوا

لهذا الكلام لانها غير ليسا بوجودين فيه انما الوجود فيه كونه له اى كونه مقصودا به فهو الخاصية لان خاصية اشئ ما كان موجودا فيه قوله وهذا بعينه انما نقبل تدويرا شرح في شرح المفتاح في شرح قول المفتاح تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الكلام الذى يؤلفه وتطبيقه ان يورد على ما ينبغي ومن الكلام الذى يتبعه وتطبيقه ان يحول على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية اجيب عنه بان المراد وهذا بعينه معنى التطبيق اذ كان بلا يرد متصل اى ما امتثل في التحقق وان تناثر مفهومه لانه لا يصدر عن المتكلم الا فعل واحد فيعبر عنه تارة بالتوفية وتارة بالتطبيق فكما ان التطبيق معتبر في كلام نفسه فكذلك التوفية والا لم يتحل في الوجود اى وان لم تكن التوفية معتبرا في كلام نفسه لم يتحد وهو باطل لانه لم يصدر منه اى وان متقاربان وجودا قوله فالمراد بالتركيب انما اعترض عليه بان التعريف بالاضافة يكون للعهد ولم ير تركيب المتكلم خاص حتى يضاف اليها فلا يصح ايراد تركيب المتكلم من قوله بتوفية خواص التركيب حقها اجيب عنه بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد الا انه يستعمل في غير الاصل كثيرا شائعا كما سياتى في احوال المسند من هذا الكتاب قوله كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني انما لا معنى لتادية معنى الغير ولا لتادية معنى بنفسها بتركيب الغير قوله بحيث يورد كل تشبيه - في زيادة لفظ المحمضية اشارة الى ان الاعتبار الاقصد رعى الايراد دون الايراد بالفعل وانما لم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو الاطلاق بالسابق اشارة الى ان الايراد لا يتعلق الا بالاشخاص وزيادة لفظ الانواع اشارة الى ان الايراد لا يتعلق الا بالاشخاص وزيادة لفظ الانواع للاشارة الى ان الاعتبار ايراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع قوله وليس المعنى على انه اعترض عليه بان لا تضاد في هذا المعنى اما اذا اريد بالتشبيهة والمجازات افعالها فظا هو اذ يكون المعنى بوجه المتكلم في تادية المعنى بتركيبه حداله اختصاصا بتوفية خواص التركيب المذكورة في علم المعاني وباراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلوم في علم البيان على وجهها ولما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون واردة امثال تشبيهات البلاغة ومجازاتهم وكناياتهم كما يقال فقلت ما فقلت فقلت ما قلت ويراد قلت مثل ما قلت وقلت مثل ما فقلت فقلت تشبیه المراد بهل على احد له مسكة من الادراك فيجوز اثاره في التعريفات وكذا الحال في توفية خواص التركيب فانها ايضا بمعنى توفية افعالها وامثالها فانهم اجيب عنه بان الشارح بصدد دفع اعترض المصنف على السلك فيمكن له تبادر تركيب ذلك المتكلم من التركيب المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان يبنى انفعالهم غير ما قلنا ولا يفهم الى آخره محمول على المبالغة في مقام المحاوراة والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصودين وادب المحصلين

بالسكالي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تركيب البلغة وفتح الشئ بنفسه ومفاسد قلة التام  
لما يضيّق عن الاحاطة بها لنطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق  
الكلام العربي لمقتضى الحال ويتخصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه  
لا لكي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب ظاهر هذا الكلام يتسع بان العلم عبارة  
عن نفس القواعد على ما هو تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الا في خارجة عن  
المقصود الاول احوال الاسناد المتخبر الثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند

قوله ثم الاوضح في تعريف الينا كان ادخلنا مستغنا عن القرينة الخفية على اعتبار الجيشية اخذ صرح  
فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف ولا نعلم يتوجه عليه ذلك الاشكال الذي ورد في كتب السكالي ليعلم  
الى د فنه قوله كيفية تطبيق الكلام الى اى كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله  
المقصود من علم المعاني - هذا بدل من الصبر في تخصص العائد على علم المعاني لا نفا على حتى يلزم على  
المصنف حذف الفا على وانما زاد الشارح لفظ المقصود لاجراء التعريف وبيان الانحصار والتنبيه الذي  
فاتها من العلم فلو لم يرد لفسد الحصر يكون هذه الامور الثلاثة خارجة عن الابواب الثمانية فالقول  
ان حقيقة كل علم انما هو مسائله فلو لم يرد لفظ المقصود وبقي لفظ المتن بحاله لم يفسد الحصر لانما هو  
علم المعاني لم يتجاوز من الابواب الثمانية والامر الثلاثة كما انها خارجة عن الابواب لكن خارجة  
عن علم المعاني اجيب بان الامور الثلاثة عدت مندرجة في علم المعاني تطبيقا لشد اتصالها به  
حيث دونت معه فعلم المعاني يشمل مسائله وتعرفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الا في المقصود منه  
مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فلو لم يرد لفظ المقصود لفسد الحصر على ما لا يخفى  
فلفظ من بلانية في التحقيق والتبعية بالنظر الى التقلب وبعبارة اخرى ان اجزاء العلم ثلاثة  
على ما تقرر في الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني مختصرا في الاجزاء الثمانية  
التي هي المسائل فلما زاد لفظ المقصود مع الحصر المذكور قوله لا لكي في الجزئيات - وان كان التعبير  
بالمقصود موجها الى ذلك لصدقه على كل واحد منها بناء على ان اجزاء المقصود مقصود قوله

والا لصدق علم المعاني على كل باب - فالقول لا لنا قسمة فيه لانه لما اركب القول بابدال لفظ المقصود  
عن الضمير العائد على علم المعاني علم ان المختصر في الابواب الثمانية انما هو المقصود فيه وصدقه  
كما هو على كل باب منها ظاهر بناء على ان جزء المقصود مقصود فالانحصار ليس انحصارا لكي في الجزئيات  
قلنا ان لفظه من البيان كما ذكرنا فالمراد من المقصود علم المعاني قصد تم على كل باب من الابواب الثمانية  
يستلزم صدق علم المعاني عليه وهو كما ترى لان العلم عبارة عن جملة المسائل ولا يطلق على كل واحد منها  
ولو حصلت كلمة من على التبعية بناء على ان المعاني عبارة عن الامور الثلاثة والمسائل ويحل المقصود  
على جميعه بدليل الحاقه فيكون المعنى جميع المقصود والذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب  
التقليد والتسامح له وتغذية اعني الموضوعات والمبادئ لا ستقام الكلام فافهم والله تعالى اعلم  
قوله وظاهر هذا الكلام الى نقل عنه رحمه الله قوله في التمهيد لان لفظه الى انما قلنا لان الظاهر الى لانه  
يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات بالمسائل ويكون المقصود من علم المعاني اي من  
تلك الملكة عبارة عن استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى وبغض استحضار المسائل الذي  
هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار  
هو الادراك من غير تجشم كسب جديد وحينئذ يكون كلمة من صلة للمقصود انما هي المسائل والقرائن

والأربع أحوال متعلقات الفعل الخا مس القصر السادس الاشتاء السابع

الفصل والوصل الثامن الإيجاز والاطناب والمساوات وإنما انحصر فيها لأن الكلام إما خبر أو  
نشاء لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تأتمت بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة  
أو لا وقوعها أو بايقاع النسبة أو انتزاعها خطأ في هذا المقام لأنه لا يشتمل النسبة للاشتاء  
فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا تعلق أحد جزئي الكلام بالأخر بحيث يقع السكوت عليه  
سواء كان إيجازاً أو سلباً وغيرهما في الانشائيات فالكلام إن كان لنسبة خارج

ولست اجزاءاً للملكة يعني أن ظاهر كلام المصنف اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بأن لفظ العلم  
الذي هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لأن الملكة لأن الظاهر أن الأرواب الثمانية هي المسائل  
وإن الاختصار انحصار الكل في الأجزاء والمسائل ليست اجزاءاً من الملكة وإنما قال وظاهر هذا  
الكلام أن لا يجوز أن يكون العلم عبارة عن الملكة وأرجاع الضمير اليه بطريق الاستدلال  
أو يكون مشعر بالمسائل أو يكون المختص حصص المسبب في السبب أو يكون المقصود عبارة عن  
المسائل بأن تكون الكلمة من صلة المقصود ومعنى كون المسائل مقصوداً عن الملكة أنها وسيلة إلى  
بقائها قوله على ما مر - وهو قوله ويجوز أن يريد بالعلم نفس الأصول والقواعد قوله  
الأول أحوال الأسناد الخ أشار الشارح إلى أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ فأنشأ بالإيضاح  
الذي هو كاشع لهذا الكتاب حيث قال هناك أحد أحوال الأسناد والخبر وكذا ما بعده و  
يمكن أن يكون منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف أي اعني وإن يكون محذولاً على أنه بدل  
البعض لأنها ثمانية أبواب أن اعتبر العطف مؤخرًا أو بدل الكل أن اعتبر مقدماً قوله وأحوال متعلقات  
الفعل - أي أحوال معناه والاقتصار عليه كونه الأصل قوله والقصر - وإنما لم يقل أحوال  
القصر وكذا ما بعده لأن بعضها في نفسه أحوال كما سوى الانشاء فلذلك أحوال لازم إضافة  
الشيء إلى نفسه وأما الانشاء فلأن أكثر أحواله المبينة ههنا مستنبطة من مجرد التعريف  
والتقسيم فكله لم يتعلق غرضه بالبحث عنها وإنما المقصود هو نفسه دون أحواله فلم يزد لفظ  
الأحوال أو يقال أنه لما نسب إلى الجمل السابقة بذكر الأحوال فلا حاجة إلى ذكرها في الجمل اللاحقة بل أحال على  
فهم المناظر فأيضاً فيه إضافة الأحوال إليه في لفظ الأحوال قبله كالانشاء وما لا يقع فيها كما هو ظاهر  
والله تعالى أعلم قوله وإنما انحصر الخ في هذا المقصد إشارة إلى دفع ما يرد ههنا وهو أن قوله لا ينافي الخ  
دليل وتصدية وما ذكر سابقاً إنما هو تقسيم وتصوير التصور لا يعلم من التصديق ولا بالعكس وما حصل  
الدين أن قوله لأن الدليل والشك لا يعلم ما سبق وهو المختص الذي علم من السكوت في معرض التبيين كما هو  
المفهوم من موارد استنباطهم قوله لا محالة - مصدر يمحى بمعنى القول يقال حال المحل أي تقول إليه وهو اسم  
لا دفعه محذوف أي لا محالة موجود وهذه الجملة معترضة بين اسم أن وهو الضمير إلى أن على الكلام و  
بين خبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم فيكون المعنى لا تحول عن ذلك موجود أي لا بد من ذلك  
قوله على نسبة تأتمت الخ خرجت به عن الفصاحة التي صيغتها والتقديرية قوله قائمة بنفس المتكلم الخ  
أي يدل على نسبة بين الطرفين الخاضعين في نفس المتكلم بصورتها قائمة تلك النسبة بوجودها الأصلي  
بنفس المتكلم بصورتها ومثاله بل قائمة قيام العرض الجمل لأن المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب  
أحد هاتين الأخرى لأنه يتصور نسبتها هذا خلاصة ما نقل عن الشارح حيث قال لا شك أن تلك  
النسبة في الخبر هي إيقاع النسبة وانتزاعها في أضرب مثلاً طلب القرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم

في احد الازمنة الثلاثة اى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية  
 قطابقة اى تطابق تلك النسبة ذاك الخارج بان يكونا ثبوتين او سلبيتين او لا  
 قطابقتها بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فحيزاى فالكلام خبر وان لاى وان  
 لم يكن لنسبة خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحاى اول التنبيه والمحذور لا بد  
 له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معنى  
 كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاجتهاد لتخصيصه

كونها صفة لها موجودة فيها وجود متصلا كصفات النفس لانها معقولة ماصلة صورتها  
 في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الابقاع والالتزاع وان الموجود فى نفس  
 من قال اضر بطلب الضرب واجبا بل لا يجد بصورة شره لا بد ان يعلم ان النسب ثلاثة كلامية  
 وذهنية وخارجية فالاولى تتعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها  
 في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فالاولى والثالثة  
 قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم فعلى هذا لا يتجول كلام الشارح قائمة بنفس المتكلم  
 عن خذ شرا لا تقضا ثم قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم وقد يجاب بان المراد بقيام النسبة  
 الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لئلا يها انها صفة للنفس تحققة فيها فهو قيام علم وادراك كسا  
 ث العلومات لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد ويجد اندفع التدافع المتوهم بين قوله قائمة  
 بنفس المتكلم المتقضى لقيامها بأحد الطرفين فافهم والله تعالى اعلم **قوله** لانه لا يتعمل  
 النسبة الانشائية - يرد عليه ان يقع النسبة بمعنى احداثها الكلام كما هو المناسب بالعنى القولى  
 وجيشا لا شك في شموله الانشاء فان من اوجز التكلم باضر او وجد النسبة المشتمل هو عليها  
 اجيب عنه بان هذه الايراد محالة للاستعمال الشائع وايضا يكون على هذا ذكر الالتزاع  
 حينئذ لغوا مفسدا للمعنى فافهم **قوله** سواء كان واجبا او سلبا - اى سواء كان ذلك النطق  
 واجبا او سلبا كما في الاخبار الموجبة والسالبة **قوله** ادعبرها كما في الانشائيات اعترض عليه  
 بان كلام الشاك والمجنون والساهى والناثر ومن يتقن مخلف ما يتكلم به كلها اضرار مع عدم  
 قيام النسبة بانفسهم فلا يصح القول بان النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر  
 ولا يلزم في دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس ان تكون النسبة قائمة بها فى الواقع وانها  
 من شأنها القيام بها فافهم والله تعالى اعلم **قوله** ان كان لتسبب الخارج اى ان كان لنسبة  
 الكلام المفهومة منه الحاصلة في الذهن خارج عن مدلول الكلام ومما في الذهن اى حاصل بين  
 الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابقة النسبة وان  
 لا تطابقه وقيل ويكون النسبة المفهومة من الكلام بحيث قصد بها دلالة على تلك الخارج سولو  
 كانت مطابقة اياها او لا فالكلام خبر **قوله** في احد الازمنة الثلاثة - اى واقع ذاك الخارج  
 في احد الازمنة الثلاثة وان دفع به ما يوهن من ان الاخبار الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم  
 زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها وان الاخبار السلبية الاستقبالية  
 كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها الخارجية وحاصل الدخ ان المتعبر بثبوت النسبة  
 الخارجية ودفعها في احد الازمنة الثلاثة فان كانت النسبة المفهومة ما ضوئته اعتبر  
 وقوع الخارجية في الماضي وان كانت استقبالية اعتبر وقوعها في الاستقبال وان كانت  
 حالية اعتبر ثبوتها في الحال **قوله** تطابقه والا - هذا ككثير الفائدة وتمهيد للمباحث الآتية

فان قيل ان النسبة القائمة بالنفس لا تتعلق بالخارج بل بالذهن فلو كان الكلام خارجا عن الذهن لكان له نسبة خارجية في الخارج ولو كان له نسبة خارجية في الخارج لكان له نسبة خارجية في الخارج ولو كان له نسبة خارجية في الخارج لكان له نسبة خارجية في الخارج



بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسندة ايضا متعلقات وكل من الاستناد  
والمتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة في نت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة  
والكلام البليغ اما ان كان على اصل المواد لقائدها احتراز به عن التطويل على ما يجيبني ولا حاجة  
اليه بعد تفصيل الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالانذار لا فائدة  
لا يكون بليغا او غير ان هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل  
والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يحكمه

في التخييم لانه مدار الفرق بين والانشاء لان الفرق بينهما انما هو باعتبار ان النسبة الكلامية في الخبر  
يجب ان يكون بحيث قصد بهاد للتركيب النسبة الخارجية بخلاف الانشاء باعتبار ان الخارج في الخبر  
محمولان تطابقا بالنسبة الى ان لا تطابقه قوله اي فالكلام خبرا يشار بهد انتقرا الى ان جواب الشرط  
يجب ان يكون جملة ثم انه يقال خبر باعتبار انه يحتمل الصدق والكذب وقضية لاشماله على المحذور مسئلة  
لكنه مستورا عند مقدره كونه جزءا من الدليل ومطلوبا كونه دليلا ونتيجة لكونه ماصلا  
من الدليل فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات قوله اي وان لم يكن لنسبة  
خارج كن لك - الغالب في الاستعمال ان الكلام اذا قيد بقيد او قيو لم يدخل عليه النفي يكون  
متوجها الى القيد او القيود ففي الكلام المصنف والا نفي راجع الى القيد فلذا ذكر الشارح لفظ  
كذا انك اشارة الى ان النفي فيه متوجه الى القيد ثم ان لفظ ذلك اما اشارة الى القيد الاول  
فقط وهو الخارج لما اشهر فيها بينهم ان الانشاء لا خارج له او اشارة الى مجموع القيد من  
فهي الاول يكون الفرق بينهما وجود الخارج وعدمه وعلى الثاني يكون الفرق بينهما وجود  
قصد مطابقة النسبة الكلامية في الخبر الخارج وعدم قصد في الانشاء واليه يشير كلام الشارح  
في المختص او يكون الفرق بينهما باعتبار كون الخارج في الخبر محمولا لان تطابقه النسبة الكلامية  
وان لا تطابقه فافهم والله تعالى اعلم والحاصل على الاول ان لم يكن نسبة خارج فالكلام  
انشاء وعلى الثاني ان لم يقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارج او لم يكن الخارج محمولا لان  
تطابقه النسبة اي فالكلام انشاء فاما ان لا يكون له خارج اصلا لاقسام الطلب فانها والتركيب صفات  
نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة كصنيع العقود  
مثل بيعت واشترى فان لها نسبيا خارجية توجد بعد الصيغ وتلك النسبة في البيع هي وقوع  
بيع من المتكلم اي وقوع نقل الملك المشتري فهو متعلق الايقاع الموضوع له بيعت ومثل هذا  
ليس موجودا في الطلب مثلا فان مدلول اضرب نفس الطلب ولا يقع به في الخارج شيء وليست  
لهذه الصيغ نسبيا خارجية محتملة لان تطابقها الشب المدولة او لا تطابقها لان الصيغة لما كانت  
موجدة لذالك الخارج كان دائما مطابقا لانه اشهر لا يتخلل فليست في افعال المطابقة وعدمها  
قوله والخبر لا بد له من مسند اليه اي فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من الاربعة بن  
على حدة فحصل لها ابواب اربعة قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر - اجيب عنه بان انتقل  
الاختصاص لا ينبغي وجه التخصيص اذ به مشترك بينه وبين بعض النكتة والنكتة ههنا ان  
القوم يمتنع عن المسند اليه والمسند الخبر يمتنع عن اعم متعلقات الفعل والقصر وتركها الا  
لشائيات على المقاسمة لذالك قد موافقة الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذالك لان الخبر

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عاصق وجعل كل منها بابا واسه والافتقار لكل المسند اليه والمسند مقدم او موخر معرفا ومنكر الى غير ذلك فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترويد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر والظهور فالاقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما جملة او مفردة والعلل اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تميز ابين الفضلة والعملية المسند اليه والمسند ثلثها كان من هذه الاحوال ماله مزيد غرض وكثرة ابحاث وتعد طرق

اكثر من اربعة او في علم بعض المحققين على ان هذا انشاء الا وهو في الاصل خبر مارد انشاء ونقل كما في بعض  
او عند دايد ال كما في اضرب او بزيادة كما في لا تضرب فان اصلها تضرب وهو الخبر الى غير ذلك  
قوله اما بقصا وبغير قصص - فلا بد له من باب سادس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر قوله  
وكي جملة قوت ال فلا بد له من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق احوال  
له في نفسه قوله والكلام البليغ اما ان كان ال اما باعتبار ذاته بان تكون الزيادة على اصل المراد  
ما خذوة من مجموع الكلام او قيل بان يكون الكلام مرتين او باعتبار مفرد من مفرداته بان يكون  
الزيادة ما خذوة من ذات المفرد وقيل بان يكون المفرد مرتين فلا اختصاص له بشئ مما ذكر  
من ذات الكلام او مفرد من مفرداته سواء كان جملة او فضلة فلا بد له من باب ثامن  
قوله ولا حاجة اليه - اجمعا عنه بان الفائدة في ايراد التنبيه على اعتبار هذا القيد  
في مفهوم الاطاب ودوله بقيد الزيادة عند القيد لم يفهم اعتبار في مفهومه وان كان كذلك  
في نفس الامر قوله لان مالا فائدة فيه ال دليل لقوله ولا حاجة اليه قوله فان اردنا لفائدة  
تقرير على قوله لا يكون على مقتضى الحال قوله لان جميع ما ذكرنا حاصله ان ما ذكره المصنف  
من مجرد تعدد الابواب وبيان المحصر فيها لا طائل تحته لان هذا يعلم من استقراء كلامه ولم  
يبين سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وهو الذي يحمله ويكون مفيد الة لئلا يرد  
عليه ان مطمح فخره في جعل الاحوال المتعددة بابا واحدا اما ان راجعها تحت امر واحد  
معتد به في هذا الفن يكون مشتركا فيما بينها فلا يرتقي عدد الابواب الى الثمانية بل يكفي  
باقل منها كما بين بقوله من ههنا الى قوله الذي يحمله واما ان يكون مطمح فخره جعل الة  
بواب بحسب عدد الاحوال فلا يصح المحصر في الثمانية لكثرة الاحوال كما اشار اليه بقوله  
والا فتقول كل من المسند والمسند اليه اما هي من احوال الجملة ال كما فصل والوصل والا  
يجاز والاطاب والمساوات اذا تعلقت بالجملة قوله والمسند اليه والمسند اليه كما فصل والاطاب  
ومقابليه اذا تعلقت بمفرد قوله ومن رام تقرير هذا الزيادة على الخلق والاما اكثر فساد كلامه  
لان مع امثاله على ما ذكره المصنف الذي ظهر كونه غير طائل مشتمل على الترويد بين النفي والاثبات  
ولا فائدة فيه لان هذا المحصر ليس بعقلي وهو ظاهر ولا استقراء يقصد بالترويد فيه الضبط  
وتقليل الانتشار لانه ليس المقصود بيان الموجودات خارجا بل بيان سبب كون الابواب المنقسم فيها  
ثمانية بل هو حصص جلي مذكور على ابداء المناسبة المقنضية للوجوه فكانه قيل انما جعلت الابواب  
ثمانية لتناسب هذه الجملة من الاحوال فجعل لها باب على حدة وهكذا قوله بالترويد بين  
النفي والاثبات - بان يقال مثلا الاحوال المبحوث عنها اما مختصة بالانشاء والا الاول الانشاء

وهو القصر افر د بابا خامسا وكل من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل  
والوصل فجعل بابا سادسا والافهم من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر و احوال الفصل  
والوصل ولما كان من احوال ما لا يتخص مفرد او جملة بل يجري فيها وكان له شيوخ و  
تقاريع كثيرة جعل بابا سابعاً وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا  
ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء باباً ثامناً فخص في ثمانية ابواب تنبيهه و  
سم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم

والثاني اما ان يكون من تخصيص شئ بشئ بالطريق المعروف اولاً والاول الفصل والثاني اما ان يقع  
بالكلام كلا وجزا اولاً والاول اليجاز ومقا بلاه والثاني اما ان يتعلق بجملة من حيث هي اولاً والاول  
الفصل والوصل والثاني اما ان يكون من احوال نفس الاستاد اولاً ول احوال الاستاذ المجري  
والثاني اما ان يتعلق بالسند عليه اولاً ول احوال السند اليه والثاني اما ان يتعلق بالسند اولاً  
الاول احوال السند اليه والثاني احوال متعلقات الفعل قوله فالاقرب - اي اقرب ما يقال لا  
اقرب من كلام المصنف والمخالف الى الورد في المعبر منه بين ولم الخ لانه فاسد بزعمه وانما قال الا  
قرب دون الصواب لان مبنى المتن على الاختصار والاسماء التلخيص في بيان السبب والتعليل انما  
ما هو وظيفة الشارحين وليس على اصحاب المتن الا الاشارة الى المسائل بالايجال في عتراض الشارح  
على المصنف انما هو باعتبار جعله مصوراً بصورة واعطائه اياته منصب نفسه فافهم والله تعالى  
اعلم قوله اللفظ اياه اما مفرداً او جملة الخ حاصله ان مطمح الناظر في جعل الاحوال ابواباً ثمانية  
الازيد والاقص هو الاندراج تحت امر معتد به في هذا الفن مع عدم مخالفة بعض الاحوال عن البعض  
بامر ذاتي او عرضي يعتد به كما الشارح رحمه الله تعالى قوله فجعل بابا سادساً - هذا بالنظر  
الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو الانشاء والوصل والفصل  
فيه سابع والايجاز والاطراب فيه ثامن كما هو المذكور في المتن ولا يخول كلام الشارح عن الاشارة  
الى الترتيب الا قرب هل الذي ذكره الشارح لاما ذكره المصنف والا اي وان لم يعتبر  
في تعدد الابواب مخالفة الاحوال بعضها عن بعض في امر يعتد به بل يكفي في جعل الاحوال باباً ثمانية  
على طرح الاندراج في امر مشترك يبنى ان لا يجعل الفصل والوصل باباً مفرداً لانه من احوال الجملة  
بل يبنى ان يجعل جزءاً من الباب الاول ولذا لم يقل اي كون القصر والفصل والوصل احوالاً  
انفسها لم يقل الخ فان قيل فلم لم يقل احوال الانشاء مع انه احوال اجيب عنه بان سوق  
الكلام لما كان مقتضياً لتوسطه بين القصر والفصل والوصل قصص فيه المشاكلة لطوفيه ولم  
يدخل احوال الانشاء والظهور انه لم يتعرض له قوله دسم هذا البحث بالتنبيه - اي اعلم بالتنبيه  
من دسمه سما وسمته اذا اترفه بسمته وكى قوله لانه قد سبق الخ حاصله ان التنبيه في اللغة  
ايما ظاهراً وفي اصطلاح المصنفين الجامعين مباحث الفن فصولاً واجزاءاً وغيرها اسم  
لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجمالاً من الكلام السابق وههنا كذلك لانه اشار الى ما فيه من  
المباحث بقوله تطابقه او لا تطابقه لان انهم الى كون الاول صدقاً والثاني كذباً فالدور  
ههنا لا يستحق العلم بالتحصيل المجهول وفي اصطلاح الشارحين يستعمل فيما يزيل خفاء  
البدعيات وما تقع به ضرب من العلم في حكم البدهيات في دفع اطلاق التنبيه على المباحث  
المذكورة بالنسبة الى كلا الاصطلاحين قوله ذكرها - اي ذكر حقير قصير وهو لا ذكر الاجال

ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر  
على هذا بمعنى الكلام الخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد  
يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته  
بمعن فلا دور ايضا للصدق والكذب يوصف بها الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف  
الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبه للواقع وعدلها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف  
لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا

قوله وقد علم ان غرض الشارح من هذا الكلام التسوية بين تعريف المصنف للخبر وبين تعريف القوم له في  
عدم لزوم الدور وفيه رد على صاحب المفتاح حيث ابطال تعريف الخبر بما يحتمل للصدق والكذب  
كما هو المشهور بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيوقف معرفة الخبر على معرفة  
الصدق المتوقف على معرفة الخبر وهل هذا الا دور وتفصيل الكلام ان المسلكي ممن يقول يا  
ستغناء الخبر والطلب عن التعريف ويقول ان اشعاريات التي نقلت عنهم بها محذور وشر كما  
قال في كتابه اعلم ان المعتنيتين بشأهما فرقتان فوجهها الى التعريف وفيه تغنيهما عن ذلك  
واختارنا قول هيرلا عما في الخبر فلان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس الحد ودور الرسوم  
بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدان  
في مقام التصديق ويكذبون ابدان في مقام التكذيب فلو انهم عارفون للصادق والكاذب  
لما تافى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر والصدق  
والخبر السبب هذا الحد وذلك تذكير لقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب او التصديق  
والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او  
اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنظم من الحروف المسماة التمييزية وكقول من قال هو القول  
المقتضى بصحة نسبة معلوم الى معلوم باثباته لبيتهما صلحت للتعويل اما ترى الحد  
الاول حين عرف صاحب الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر لا على ما  
هو به كيف دار مخرج عن كونه معروفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب  
ما زاد على ان وسع الدائرة انتهى وتريعي ما بقي من الحد والمذكورة مذكورة في كتابه  
من اراد الاطلاع عليه فليطالع شبهه ولا غرض لنا بتعلق بذكره فتذكره تحوزا عن الاطباء  
والمصنف رحمه الله تعالى من الفرقة التي توجهها الى التعريف فعدل عن التعريف المشهور للخبر  
الى ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه لئلا  
يكون التعريف دوريا وحاصل ما ذكره الشارح من التسوية ان الخبر المعروف في كلا التعريفين  
تعريف المصنف وتعريف القوم بمعنى الكلام الخبر به والواقع في تعريف الصدق هو الخبر بمعنى  
الاخبار عن الشيء فاختلف الموقوف والموقوف عليه ففي هذه العبارة كما انه ابطال لما قال  
صاحب المفتاح ابطال تعريف القوم بالخبر بالكلام المحتمل للصدق والكذب بلزوم الدور وكذلك  
اعترض على المصنف حيث اقر بلزوم الدور على التعريف المشهور كما يفهم من عدوله عنه  
الى ما اخترعه من كون الخبر كلاما يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه هذا ما ذكره  
ههنا واعرض الشارح على المسلكي في شرحه للمفتاح بان اللازم لنا في تعريف الخبر او  
الصدق للزوم الدور لا فسادا في تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى احيب عنه

لما حظ ثم اختلف بالانحصار في تفسيرها فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله صدق الخبر مطابقة اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولاد بالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه عدمها اي عدم مطابقة للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالشبهة بان هذا ذا ك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة

بان ما قال الشارح حق في نفس الامر من لزوم فساده احد التعريفين لا على التعيين داما بحسب الاراء لزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلاً يقال فيها نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه منفس بالخبر فاخذ في تفسيره دور وكذا القول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق حاو في تفسيره فاخذ في تفسير الصدق لوجب الدور ويمكن ان يقال ان صاحب المفتاح يريد ان ما ذكره في تعريف الخبر لا يصح تعريفه في نفس الامر لان سوق كلامه انما هو لبيان فساد التعريفات المذكورة للخبر في الواقع وعدم صلاحها للتعويل وفساد تعريف الصدق بعدم فساده ليس بطرح نظرية والذي قصد به ثبات ما ذكره فلا حاجة بنا الى الكلام الاضافى والله تعالى اعلم قوله وقد يقال بمعنى الاخبار الخ منة المراد من الاخبار والاعلام والكشف كما يلى عليه تعديته بكلمة عن فلا يريد ان كون الخبر بمعنى الاخبار غير دافع للدوران الاضمار يكون بمعنى الاخبار بالخبر كما ان الابدال يكون بمعنى الاتيان بالبدل فلزم اخذ المعرف في التعريف وحاصل الدفع ان تعديته يعنى يدل على عدم ارادة هذا المعنى لان الاتيان بالخبر لا يعدل عن والله تعالى اعلم قوله عن الشئ - اي النسبة كما اختاره في شرح المفتاح حيث قال توضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالأخبار والكشف عنهما على ما هو عليه صدق وعلاخلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى وان كان بعيداً بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبر عن زيد دون اخبر عن نسبة القيام اليه او يكون الشئ عبارة عن الموضوع اي الاخبار والاعلام عن زيد مثلاً على وجه من ثبوت القيام مثلاً او انتفاؤه قوله فلا دور كما قال به صاحب المفتاح واقربه المصنف ايضا قوله وايضا الصدق الخ حاصل هذا الجواب ان المذكور في تعريف الخبر هو الصدق بمعنى ما هو وصفه الكلام والمذكور في تعريفه الخبر هو وصفه المتكلم فلا يلزم الدور ويرد عليه انه ان اريد ما هو الظاهر من هذه العبارة وهو ان اعتبار اختلاف الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين يلزم تعريف الشئ بالمباين لان المباين لان الصدق الذي هو وصفه المتكلم مباين للخبر الذي هو وصفه الكلام وقد وقع على ذلك التعدي في تعريفه وان حمل على اختلاف الخبرين ايضا وان كان خلاف الظاهر من العبارة فيرجع الى الجواب الاول فلا وجه لاجراءه اجيب عنه باختبار الشئ الثاني وفي ايراد اشارته الى ان اعتبار اختلاف كل واحد من الصدقين والخبرين كاف في دفع الاعتراض يلزم الدور بلا اعتبار اختلاف الآخر وان استلزم اختلاف كل واحد منهما اختلاف الاغوا هو قوله تعريف لما هو وصفه المتكلم وورد عليه ان معنى صدق المتكلم يرجع الى صدق كلامه فقد اتحد الصدق فان الدور لازم اجيب عنه بان الورد انما ينفي ايراده على ما مضى

لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك  
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومه من الكلام  
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق  
وعدمهما كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر  
فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الخالي فلا بد له من وقوع بيع خارج

من اتحاد الخبرين وقد علمت انها مختلفان فلا يلزم اتحاد الصدقين فافهم واجاب السيد السند بان  
الصدقين وان اتحدوا في التعريفين على ذلك التقدير يمكن الخبر متعدد فيهما كما ذكرنا وفيه بحث اما  
اولا فلا بد وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبرين فيهما لان الاخبار حرة المتكلم فلا  
يصح كونه معروفا ما هو صفة الكلام والتي ما قد عرفت ان اختلاف كل واحد من الصدقين والخبرين  
يستلزم اختلاف الآخر وكذا اتحادهما يستلزم اتحادهما نائيا فلا بد غرض المعارض بقوله فالرد  
لازم لزمه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح  
رافعا للرد وتفسير اتحادها كما وقع عن السيد اعتراف يلزم الدور والله تعالى اعلم ونسئله  
المهدي الى الطريقي المستقيم ولا ينبغي على من له بصيرة في اسلوب الكلام ان الاعتراض المذكور  
غير وارد على السيد فان ترتيب الابعاث المذكورت ههنا هو ان السكاكي استدلل على بطلان  
تعريف الخبر بالمختل للصدق والكذب بانتهى حيث عرفت الصدق بالخبر عن الشيء ما هو  
به والكذب بالخبر عنه لا ما هو به واجاب الشارح عنه بان لزوم الدورين على مقدمتين اتحاد الخبر  
في التعريفين واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع ثم اورد المتوهم التوهم المذكور و  
هو ان معنى صدق المتكلم يرجع الى صدق كلامه فثبت به اتحاد الصدقين وخرج عليه لزوم الدور  
واجاب السيد السند بان تعريف الدور لو اتحد الخبران الضايفي اعرف ترتيب الابعاث عرفت ان  
الاعتراض المذكور لا يمس ما ..... قال السيد السند في ذلك انما بدلو قال الشارح ولو سلم  
فان صدق الخبر فانه حينئذ يكون حاصل الجواب اللول اما تمنع ان الخبر في تعريف الصدق بمعنى  
الكلام بل بمعنى الالهام ومعنى الثاني انما سلمنا ان الخبر فيه بمعنى الكلام لكن لا نسلم انه صدق  
الكلام وانما هو صدق الخبر والخبر انما يتوقف على صدق الكلام وهو المطابقة فاذا اورد المتوهم ان  
صدق المتكلم هو صدق الكلام لا يصح له ان يقال مجازا قد د الخبر بعد التسليم المذكور ولكن ان  
يقال ان اللول جواب عن دور تعريف الخبر والثاني جواب عن دور تعريف الصدق وليس الثاني  
جوابا آخر عن دور تعريف الخبر حتى يتأتى المنع والتسليم كما فهم المعارض وحينئذ لا بد الا  
عراض المذكور والله تعالى اعلم قوله وانفقوا انما صلدن العلماء اختلافوا في الخبر هل ينضم  
في الصادق والكاذب او لا يتخصر بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب ذهب الى الاول الجمهور والنظام  
والى الثاني الجاهل ثم القاؤون بالاختصار اختلفوا في تفسيرها فالجمهور فهمها وتفسير النظام  
فهم بتفسيرها بينه المصنف بقوله صدق الخبر اي مطابقة حكمه - المقصود من هذا  
التفسير اشارة الى ان المطابقة وعدوها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطتها يتصف الخبر بها  
لان الخبر عبارة عن المقول وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة وما قيل ان المقصود من التفسير  
هو الخلاص عن الدور في تفسير الصدق والكذب فحينئذ ان الضمير في حكمه الى الخبر فالرد وبالحال  
وما اجيب به عنه ان صدق الخبر مطابقة الحكم للواقع وذكر الضمير تسامح منه ببيان ان

حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعث  
الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل له في الحال  
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له ولا يقدح في ذلك أن النسبة من الأمور  
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيا حاصل  
لزيد في الخارج وحصول القيا له أمر متحقق موجود في الخارج

الحكم لا يتحقق إلا في الخبر ليس بدفع لانه يشير إلى أن معرفة الحكم بالأخبر يتوقف على معرفة الخبر  
فالخبر ما مر أنه إشارة إلى أن المطابقة وعدمها صفة للحكم الأول وبالذات كما ارتضى به الشارع  
حيث قال معللا للتفسير بقوله فان رجوع الصدق والكذب إلى قوله وهو الخارج الذي يكون إلى  
إشارته إلى أن اللام في الواقع للعهد والمعهود به الخارج الواقع في كلامه سابقا بقوله ان كان النسبة  
خارج إلى فلا بد أن بين لامي المصنف تتدافع حيث يفهم مما سبق أن الصدق مطابقة الخبر  
للخارج ويفهم مما ذكره من أنه مطابقة للواقع اعترض على تعريف الصدق والكذب بقول  
المبالغ حيثك اليوم ألف مرة فإنه يصدق عليه تعريف الكذب وليس بكذب أجيب عنه  
بأن صدق الخبر مطابقة حكم المقصود منه الواقع لا الحكم الموضوع له الكلام ولا شك في صدق  
لانه اريد به الكثرة وهو مفروض التحقق وان قصد ظاهر الكلام وهو الاثبات إلى المخاطب  
ألف مرة وهو غير متحقق كذب قوله ان الكلام إلى الظاهر ان خبره قوله لا بد وان يكون  
يود عليه ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد ان يكون فيها عائد إلى المبتدأ لترتيب به والعائد ليس  
بوجود ههنا أجيب عنه بان العائد موجود وهو الضمير في بنهما راجع إلى الشبثيين وهما  
عبارة عن طرفي الكلام ثم العاقل قوله نعم قطع النظرا دخلة على الخبر كماله لما قدم عليه  
معولة وهو الظرف المذكور وقع موقعه ادخل عليه الفاعل في الحقيقة زائد كذا  
في الخبر على مذهب الاخفش قوله وقوع نسبته المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت  
إيجابية أو سلبية فلهذا هو التردد بقوله اما بالثبوتة إلى فافهم وقوله اما بالثبوتة - في موقع  
الصفة المقدار والمعنى دل على وقوع نسبة وقوعها مجذبة الطريقة او بذلك قوله لا بد وان يكون  
الواو زائدة في متعلق اسم لا والمعنى لا بد من ان يكون أي لا عني عن ان يكون وخبر لا محذوف  
أي حاصل قوله لمطابقة هذه النسبة إلى الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وهي  
وقوع النسبة وقوع النسبة او لا وقوعها ويرد عليه ان الخبر لا يدل إلا على الوقوع الواقعي  
فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور ارتباطها مع اتحادها ذلك قال السيد  
السند في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا لا يقع وكذا الموصوف باللا  
قتال وأجيب عنه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر  
عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غير واقعي  
الاخر فيكون ان يتحقق المطابقة بين المتأثرين بلا اعتبار قوله بان كوننا بثبوتين - أي  
مصورة بان كوننا بثبوتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع قوله ادسلبتين -  
كما في ذلك زيد ليس بقائم ولم يحصل له قيام في الواقع فالمطابقة باعتبار الكيف وان اختلفا  
من جهة اخرى فان الذهنية ادراك والخارجية متعلقة قوله وعدمها كذب - أي بان  
احد ثبوتيه والاخرى سلبية كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له القيام في الواقع او قلت زيد

فأنا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له و  
 هذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر  
 مطابقتها للاعتقاد بالخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر  
 عدمها مع اي عدم مطابقتها للاعتقاد بالخبر ولو كان خطأ  
 فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك

ليس بقاتم وقد حصل له القيام في الواقع فلذلك صور بان كان للمصدق صورتين ثم المنقول عنهم  
 في تعريف الصدق عبارات مختلفة من مطابقة الكلام للواقع او الخارج او لما في نفس الامر والنظام  
 التوافق والمخالف اشار الى ان المال واحد وقال وهذا معنى مطابقة الكلام الى اتحاد النسبتين  
 بالارجاب والسلب اي النسبة المفهومة من الكلام والمتحقق بين الطرفين مع قطع النظر عما في  
 الزهن وعما يدل عليه الكلام معنى مطابقة الكلام الى قوله بنت الانثى - في التعبير بالمعنى  
 في الانشاء وبالمضارع في الخبر مع ان كليهما يدلان على الحال اشارة الى ان الموقع للانثى لها  
 في العقود الماضي على ما تقرر في الفقه قوله ولا يقدح في ذلك - دفع لما يوهى من التناقض  
 والتناقض بين ما قال المصنف من اطلاقه على النسبة الخارجية وبين ما قالوا من النسبة من  
 الامور الاعتبارية وحاصل الدفع ان الخارج الذي نسب اليها النسبة خارج الزهن يعني  
 الواقع ونفس الامر وكونها خارجية بهذا المعنى لا يقدح في كونها غير خارجية اي غير منسوبة  
 الى الخارج الذي هو بمعنى الاعيان وليس المراد بكون النسبة خارجية انها متحققة في الخارج  
 والعيان كميض الجسم ليزم المناقاة بين قوله وقولهم قوله للفرق الظاهر في حلة الانتفاء  
 القدر وحاصل الفرق بين المثالين ان الخارج في المثال الاول ظرف للحصول الى الجلي للقيام  
 فيراد بكونه خارجيا كونه خارجا عما في الزهن وواقعيا لعدم تصور كونه خارجيا بمعنى كونه موجودا  
 في الاعيان ويقابل الخارج بهذا المعنى الاعتباري بمعنى الاختراعي والخارج في المثال الثاني  
 ظرف للحصول في نفسه للقيام فيستدرك من كونه خارجيا كونه موجودا في الاعيان لعدم وجود  
 المصدق في مفهومه من الجلي بل هذا المعنى ويقابل الخارج بهذا المعنى الاعتباري بمعنى كونه  
 ذهنيا والاول صادق والثاني كاذب قوله فانا لو قطعنا النظر الى وتقليل ما يستفاد من قوله  
 للفرق الظاهر يعني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لذات في حد ذاته مع قطع النظر  
 عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الخارجية ولم يتعرض لبيان فساد الثاني مع ان الفرق  
 يتم به نظورا وكونه مقرا بحيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون  
 الخارجية ولعدم تعلق الغرض به اذ المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي  
 ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المراد عندهم من ان النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية اي لا يقدح  
 فلا تعسف فيه فلا يرد ما قال السيد السند بعد كلام طويل مستقلة واما قوله فانا لو قطعنا النظر  
 فيستدرك في البيان الا ان يتعسف ويقال معناه ان حصول القيام لذات في الخارج امر يتجزأ  
 قطعاً ولا شك فيه اصلاً بخلاف كون حصول القيام امراً متحققاً في الخارج فانه لا يجزم بكون  
 اشارة اجمالية الى ما فصلنا من الفرق انتهى قوله وهذا معنى وجود النسبة الى حاصله



صدق وقوله الباطن فوقنا غير معتقد ذلك كذب والوافي ولو خطأ للمحال وقيل للعطف  
 ان لو لم يكن خطأ وكان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني المجازم او الراجح فيعلم العلم وهو  
 حكم حازم لا يقبل التشكيك الاعتقاد المشهور وهو حكم حازم يقبله والنظن وهو الحكم بالطرف  
 الراجح فالخبر بالعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف  
 الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين

ان النسبة لما كانت عبارة عن الوقوع الوافقي كحصول القيام لزيد في المثال الاول  
 فاطلاق الخارجية عليها انما يكون بمعنى كونها ذاتية بمعنى غير اعتبارية اختراعية  
 لعدم صلاحية كونها خارجية بمعنى غير ذهنية كما عرفت في الفرق بين المثالين اطلاق  
 الخارجية بهذا المعنى على النسبة لا ينافي لما قالوا من كونها اعتبارية ذهنية فانهم  
 والله سبحانه وتعالى اعلم وقال السيد السند اقول لاختفاء في انك اذا قلت زيد موجود  
 في الخارج قوله مطابق الواقع لان قولك في الخارج ظرف الوجود زيد كالزيد نفسه  
 ولا رتباب ايضا بان الموجد في الخارج هو زيد لا وجوده فظهر ان الوجود الخارجي  
 ما كان الخارج ظرف الوجود كزيد لا ظرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد موجود  
 في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجود في الخارج فهكذا يقول الخارج في قولك  
 القيام حاصل لزيد في الخارج ظرف لحصول القيام لزيد ووجوده ولا شك ان وجوده في  
 غير فرع وجوده في نفسه فيكون القيام امرا موجودا في الخارج وموجودا فيه لزيد ولما حصل  
 القيام له فليس موجودا خارجيا لان الخارج ظرف لنفسه الحصول لا يتحققه ووجوده فافرق  
 ان الخارج في العقل الاول ظرف للحصول نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني  
 ظرف لوجود الحصول وتحققه وهو معنى كون موجودا خارجيا ونحن اذا قلنا نسبة  
 خارجية اردنا بها ما كان الخارج ظرفا لنفسها كالوجود الخارجي لا مكان الخارج ظرفا  
 لتحقيقها وحصولها كالوجود الخارجي وقد عرفت ان صدق الاول لا يستلزم صدق  
 الثاني فانقع المحال وان دفع الاشكال ثم قال بعد هذا الكلام واما قوله فاننا قطعنا  
 النظر عنه فستدرك اننا قلنا سابقا وقيل في دفع التذات ان اطلاق الخارجية  
 على النسبة انما يكون باعتبار منشا انتزاعها وهو الطرفين فلا يقيد في كونها اعتبارية او  
 انه على هذا لا يتحقق الصدق فيما حكم بالامور العقلية بما اذا ليس شئ من الطرفين  
 موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدها الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة  
 الخارج بالمعنى المذكور واجتنب عنه بان المعبر في اللغة والمتعارف الواقع في مجازات  
 البلاغ هو القضايا الخارجية فلا يصير في خروج غيرها عن الطابطة وفيه ان امثال هذه  
 التخصيصات لا ينبغي ادراكها من غير محض ولا ضرورة داعية اليها ولا منها ورتبة  
 ههنا لما هو من رفع اشكال التذات مع علمه وجه ينفى عن امثال هذه التكاليف والله تعالى  
 اعلم قوله وقيل مطابقتها لاعتقاد الخبر بها صلها ان صدق الخبر عند هذا العقل وهو  
 النظام مطابق للنسبة الكلامية للنسبة المعتقدية للخبر وهي التي في ذهنه واعتراض على  
 النظام بان قولنا صدق الخبر مطابقة لواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول

والتردد فيها من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت بواسطة الله لهم  
ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك  
ليس بمجهول يكون صادقا كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح  
به ارباب المعقول لانا نقول الاحكام ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقع النسبة  
اولا ووقعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفي والايجاب لكنه اذا تلفظ بالجملة المخبرية

ثبت مطلوبنا وان كان الثاني بطل فذلك صدق الخبر مطابقة لاعتقاد المخبر لان القول المذكور  
اعني قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع مطابق للاعتقاد وقد كذبته اجيب عنه باننا نأخذ  
الاول ونقول صدق هذه القضية بمطابقته للاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا  
بمطابقته للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه القضية بمطابقته  
لواقع متماثل قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ - اي واذ كان صوابا بطريق الاولي لتحقيق  
المطابقة بين قوله ولو كان خطأ - اي الكلام كاذب ولو كان عدم المطابقة خطأ اي غير  
مطابق للواقع بان يكون مطابقا له فكيف اذا كان صوابا فانه تستفي المطابقة ثقتان وهذا القيد  
اما ما خذ بقريته ذكره في الصدق او من ارجاع الضمير الى المطابقة المفيدة بالاعتقاد  
المفيد بالمطابقة قوله غير معتقد - اي للوقعية سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا  
هو المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد فمن قال فالظاهر ان يقال معتقد بخلافه فقد  
خالف قوله للحال - والحال هو لو ما بعد ما يتاويل مفردا اي مفردا خطا مترا فلا  
تكون كلمة لوليتليق ولا معنى الاستقبال بل مجرد الفرض فلا يحتاج الى الجزاء واليه ذهب الغنوي  
في امثال هذه المقامات كما قال في تفسير قوله تعالى ولان شئ لم يكن ولو انما يحكي حسين  
الواد للحال والمعنى مفردا انما يحكي حسينه وقيل للفظ اي لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء  
والجزء اخذ وف تدل عليه الجملة السابقة بقدره فصدق الخبر مطابقة للاعتقاد وهذه  
الشروطية مؤكدة لها قال الرضوي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه في الاستعمال  
وليس كذلك انما هي اعتراضية ديمر الاعتراض في آخر الكلام والمقصود منه التأكيد  
وفي ان ظهر ترتيب الجزاء بعينها عن ذكره حتى كان ذكره تكرارا قوله والمراد بالاعتقاد  
دفع توهم وهو ان الاعتقاد في المشهور هو الحكم الذمعي المجازم القابل للتشكيك ومحيث  
يخرج عنه العلم الذي هو الحكم الذمعي المجازم الذي لا يقبل التشكيك فانظن الذي هو الحكم  
بالطرف الرابع ويلزم الواسطة بين الصدق والكذب والنظام لا يقول لانه من جملة  
القائلين بالتحصا والتجبر في الصدق والكذب حاصل الدفع انه نفي المراد بالاعتقاد ههنا  
الاعتقاد المشهور بل الحكم الذمعي المجازم او الرابع سواء يقبل التشكيك او لا فدخل  
العلم والنظن في الاعتقاد واستحق الواسطة قوله والموهوم كاذب لان الحكم الزبري عليه  
سواء حكم في الطرف المروجح وانما حكم في الطرف الرابع فلا يصح قوله لانه الحكم الرابع اجيب عنه  
بانه اراد بالحكم الحكم الظاهري وهو لا يتاين بما يدل عليه الحكم الذمعي قوله واما التشكيك  
اعتراض على النظام بانه وان ادفع عنه الاعتراض بالعلوم والمظنون والموهوم لكن يرد عليه  
الاعتراض بالمشكوك فانه على تفسيره للصدق والكذب ليس بداخل في واحد منهما لعدم

وقال زيد في الدار مثلاً مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا اتيقن ان زيدا ليس في الدار  
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومتسك النظام بدليل قوله تعالى اذا  
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد  
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سبيل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول  
الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد

تحقق الاعتقاد فيه لانه عبارة عن تساوي الطرفين فيلزم الواسطة وهو لا يقول بهما قوله  
اللههم الا ان يقال الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله اننا لانسلم الواسطة بل خبر الشك  
داخل في الكذب لانه اذا انتفى الاعتقاد فيه صدق عدم مطابقته للاعتقاد لان السالبة  
تصدق عند عدم الموضوع ايضا ثم ان هذا اللفظ انما يستعملون فيها فيه ضعف وكان يستعان  
في اثباته بالله تعالى ففي التعبير بهذا اللفظ اشارة الى ضعف هذا الجواب ووجهه انه خلاف  
المبادى لان المتبادر من تعميم الاعتقاد بتوحيك ولو خطاء وجود الاعتقاد في الصدق والله  
وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر فيلزم الواسطة ايضا انه يوهم لجريان الكذب في الاستثنا  
وهو مخالف للاجتماع فامل والله تعالى اعلم **قوله** لا يقال المشكوك في الاعتراض على المعترض  
والجواب فان كل واحد منهما معترف بكون المشكوك خبرا كما لا يخفى مع انه ليس بخبر قوله  
لانه لا حكم معه ولا تصديق - اي ليس فيه النسبة التامة التجريبية فلا يتحقق التقدير  
صحة رتب ان متعلق التصديق انما هو النسبة التامة التجريبية فيكون الحكم بمعنى النسبة التامة  
التجريبية او التصديق بيان الحكم فيكون الحكم بمعنى الالحاق والانتزاع وعلى التقديرين في زيادة  
التصديق اشارة الى ان الخبر لا بد فيه من ان يكون والاعلى الالحاق او الانتزاع **قوله**  
لانا نقول الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله ان المشكوك ليس بخبر عند المخبر الشاك  
لانه لم يدرك وقوع النسبة ولا ادعياها ولم يحكم بشئ من النفي والاثبات ولكن بالنسبة  
الى السامع خبر البتة لانه سمع جملة خبرية يدل على الحكم بالنسبة اليه والمعتبر في كون الكلام  
خبرا او ادعيا انما هو حال السامع كما يدل عليه تعريف المركب التام بقوله كقائل بان سكوت كند  
سامع را خبره يا طلبى معلوم شود - كما وقع عن السيد النسب في رسالته في النفي وهذا ظهر  
جواب آخر عن الاعتراض المذكور وهو ان المعترض ان اراد بالمشكوك هو بالنسبة الى السامع  
فكما انه خبر كذا كذا يصدق عليه تعريف الصادق والكاذب ضرورة وان اراد هو بالنسبة  
الى الشاك المتكلم فكما انه ليس بصادق ولا كاذب على تفسير النظام كذا انك ليس بداخل  
في المقسم لهما فلا خير فيه فعلى هذا ظهر وجه آخر في ضعف الجواب المصدر بقوله اللههم لان  
يقال كذا لانه قال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد وقد علمت ان استفاد  
الاعتقاد في المشكوك انما هو بالنسبة الى الشاك وبالنسبة اليه ليس بخبر فلا محذور في  
عدم انصافه بالصادق والكاذب وتحمل الادعيا في الكاذب ليس الا لا اعتراض فيه بكونه  
خبرا هذا والله اعلم **قوله** يحق انه لم يدرك وقوع النسبة الى ان بنى كلام الشايع  
على مثل هب المتأخر من القائلين متعلق بالتصور والتصديق فلا خفاء فيه وان

هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعاهم المواطاة فالتكذيب  
راجع الى قولهم تشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهوان شهادتنا هذه عن صميم القلب  
وخصوص الاعتقاد بشهادة ابن واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع  
لكونهم المنافقين الذين يقولون باخو اهلهم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى  
قولهم تشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ يظهر انه ليس بخبر بل انشا

بقي على مذهب القدماء القائلين باتحاد المتعلق ففيه خفاء فيجاء بان الراوي بالادراك الذعن  
كما يفهم من قوله وانه لم يحكم بشئ من النفي والاثباته قوله فكلما خبر لا محالة - لانه  
كلام وموجب تام يفيد الخطاب فائدة تامة بفتح السكوت عليها وليس بانشاء فيكون خبر او  
الابطال انحصار الكلام فيهما وهو جمع عليه قوله بل اذا اتيقن ان بل الترتي اي ان التشكوك  
لاستواء الطرفين فيه احق بان يكون خبرا الا ترى ان المتكلم اذا اتيقن بما يتامض لما يفهم من  
كلامه ظاهره امثلا اذا اتيقن بان زيد ليس في الدار قال زيد في الدار فكلما خبر لصحة توفيقه  
عليه وهو كلام لنسبة خارج يتطابقه ولا يتطابقه اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاشفة في  
اعتقاد المتكلم به قوله وتسك النظام - اظها رلما تعلق به الباري قوله بدليل اي اعتقد  
النظام على تفسيره للصدق والكذب بما فسر حابه بدليل قوله تعالى اي بدليل هو قوله تعالى  
والاضافة بيانية فاندفع ما اعترض عليه بان التسك عبارة عن اقامة البرهان وهو يقتضي سبق  
المدعى والمذكور ههنا انما هو التعريف للصدق والكذب والتعريفات من قبيل التصورات  
فالتسك في غير محله وما حصل الدفع ان التسك ههنا بالعلمى واللغوى اي الاعتماد كما مر فمع  
اطلاق التسك وان كان التسك بالعلمى المصطلح فيقال ان التعريفات والامكانات من قبيل التصورات  
الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لحد الكسب او رسم له مثلا فمع اطلاق التسك بالنظر  
الى الدعوى الضمنية كما انها يراد عليها النوع بالنظر الى لدعاوى الضمنية والله تعالى اعلم  
وما قيل في الجواب على هذا التقدير انه تعريف لغوى ماله التصديق فان المقصود من نسبة النسبة  
بين المعرف والتعريف بان يكون المراد منه ان هذا المعنى مدلول لهذه اللفظة او اصطلاحها  
لا فائدة التصور فذلك استدل عليه فليس بشئ لان المعنيين للصدق والكذب والخبر فقرة  
قالوا بنظر بينهما اذ كانت كذا كذا كانت تعارضها لا فائدة تصورهما هيا محالا لبيان النسبة لذلك  
قوله فانه تعالى ان يكون الآية دليلا على مذهبهم قوله سيجل الخ اي حكم عليهم قوله  
فلو كان الصدق الخ لما كانت الآية متبينة لمذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناه  
عدم مطابقة الاعتقاد وكانت سائكة عن اثباته في جانب الصدق اشار بمحمد القول الى اثباته  
في جانب الصدق العاويده عليه انه لا يثبت به في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا ان مذهب  
الحق ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال ان يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والاعتقاد  
جميعا اجيب عنه بان الكذب حينئذ اما ان يكون عبارة عن عدم المطابقة بين الواقع والمطابقة  
الواقع ومطابقة الاعتقاد فلا يصح اطلاق الكذب على هذا الخبر المطابق للواقع او يكون عبارة

او المعنى بانهم لكانون في تسميتها اى في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطة  
 شهادة لان المواطة مشروطة في الشهادة وفيه نظوران مثل هذا يكون غلطاً في  
 اطلاق اللفظ لا لكان تسمية شئ بشئ ليست من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط  
 المواطة في مطلق الشهادة ممنوع وعاصل الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى  
 قولهم انك لرسول الله مستند بحدين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم

عن عدم احد المطابقتين فلا يكون مفهوماً الكذب سلب الصدق و تقيضه والا لكان اذا ارتفع  
 عدم احد المطابقتين ثبت الصدق وليس كذلك فانه لا يثبت الا بالمطابقتين جميعاً فتعين  
 ان يكونا عارفين عن مطابقة الاعتقاد وسليهما وهو المطلوب ثم الاستدلال والله تعالى  
 اعلم **قوله** ورد بان المعنى الحاصل هو بان احد هما بالمنع وله سندان اكتفى بهما لد  
 لانهما على المنع والثاني بالتسليم تقر به الاول انا لا نسلم ان التكذيب راجع الى المشهود  
 به لانه لا يجوز ان يكون راجعاً للشهادة باعتبار تضمنها خبراً كاذباً هو ان شهدا تناهذه  
 من صميم القلب وخلص الاعتقاد او راجعاً لتسميتهم خبرهم هذه اشهادة لان الشهادة  
 انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة فالماصل  
 ان كون هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد او كون هذه الخبر شهادة كما  
 انه خلاف معتقد هم كذا الك لا خلاف الواقع ايضاً فاحتل ان يكون تكذيب الله يا هم راجعاً  
 الى كونها خلاف الواقع الى كونها خلاف معتقد هم ومعلوم ان الدليل اذا طرقة الاحتمال  
 سقط به الاستدلال فلا يصح الاستدلال بهذه الآية لاحد من الفريقين و اشار الى الجواب  
 التسليمي بقوله او المشهود به - تقر به انا سلمنا ان التكذيب راجع الى المشهود به  
 كما زعمت لكن راجعاً باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع  
 وهو المطلوب لان المراد من الواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتبار  
 في نفسه **قوله** وادعاهم المواطة فيه اشارة الى دفع ما يقال ان الشهادة من قبل الاشهاد  
 فلا توصف بالكذب لانه من اوصاف الاخبار فكيف يكون التكذيب راجعاً اليها حاصل الدفع ان  
 التكذيب راجع اليها باعتبارها في نفسها باعتبار ما تضمنه خبراً كاذباً هو ان شهدا تناهذه  
**قوله** بشهادة ان ذلك الامور دفع لما يتوهم من انه ليس في كلامهم ادعاء المواطة فكيف يكون  
 التكذيب راجعاً اليه وعاصل الدفع ان يرد اننا كبريت يدل على الادعاء المذكور لانه قد  
 يؤكد الخبر بنظرنا لازم فائدة الخبر اذا كان المخاطب سكر الله مسلماً لاصل الحكم وهما كذا الك  
 لان المخاطب بهذا الكلام هو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهو مسلم لاصل الحكم وفائدة  
 الخبر منكر للازعم وهو عليهم بكونه رسول الله صلى الله عليه واله وعلى آله وسلم فقصودهم ببقاء  
 هذا الخبر اليه انما هو اذاعة زعمهم عالمين بمضمون هذا الخبر ومعتقدين له والمخاطب منكر فاكداً  
 ما فصلوا فكأنهم تالوا معتقدون لمضمون هذه الشهادة وان هذه الشهادة من صميم قلوبنا  
 وخلص اعتقادنا وعلينا ان التأكيد انما هو كذا الحكم الذي دخلت هي عليه وكن لازم ذلك الحكم  
 وانها لم تخرج في شئ بل في انك لرسول فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به  
 التأكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله عن صميم القلب وخلص الاعتقاد كذا كذا في شئ

بما اشار اليه بقوله ادنى المشهود به اى المعنى انهم كاذبون في المشهود اعنى قولهم انك  
 لرسول الله لكن لاني الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون  
 انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة  
 فليتامثل لثلاثا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد  
 وعند مهافين المعنيين بكون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي  
 صريح كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجه الثلاثة لبيان السند اعلم

واجيب عنه بان التأكيد وان دخلت في المشهود به لكنها اشعر بان الشهادة به عن صميم القلب فهو ما قال  
 ههنا واندر في المفاصل بين ما قال ههنا وبين ما ذكره في شرح المفاتيح قوله ولا شك انه اى قولهم ان  
 شهاده تناقضه من صميم القلب اى غير مطابق للواقع فكأنهم المشافعين الذين يقولون **ان قوله** وما قيل انه  
 دليله قائمه الشهور اى وتدل في فهم عبارة المصنف ان معناها انهم رجوع التكذيب الى الغير  
 وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم تشهد لانه خبر غير مطابق للواقع **قوله** لظهوره  
 منع من جهة النظام بسند المنع ولما كان منع السند ولو مساويا لا يفيد في اثبات المقدمة المحوطة  
 وهو ان التكذيب راجع للمشهود به الذي قال به النظام اضرب عن منع كونه خبرا وادعى انه انشأ  
 ليكون اثباتا للمقدمة المحوطة فانه متى كان انشاء لا يصح رجوع التكذيب اليه فيكون راجعا للمشهود به  
 يرد عليه ان هذه الدعوى مجردة عن الدليل فلا تثبت المقدمة المحوطة **اجيب عنه** بان  
 ظهورها معني عن ذكر الدليل وهو انه لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال او الاستقرار لا يقتض  
 وجره شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح في اربع فائدة ما قيل انه يجوز ان يكون تشهد اخبارا  
 با لشهادة في الحال ادى الاستقرار كما ذكره في شرحه للمفتاح لانشاء لهاد اما كلامه ههنا يدل على ان  
 ما ذكره في شرح المفاتيح انما هو نقل هذا القول عن هذا القائل وهو لا يفيد ايضا به فافهم و  
 يمكن ان يقال على تقدير تسليم انه انشأ ان التكذيب راجع اليه باعتبار رفضه اخبارا بصدور انشأه  
 عنهم وفيه انه يقال مثله في جميع الانشائات مثلية قال في اضرب ان من مضمين الاخبار بصدور هذا  
 الكلام عنه فينبغي ان يتصف بالصدق ولم يقع اطلاق الصدق على مثله في المحاورات فالحق احق  
 بالاتباع والله تعالى اعلم **قوله** اى في سمعته هذا الاخبار الخافى لا اشارة الى ان قوله تسميتها  
 مصدر ومضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف **قوله** وفيه نظر لان هذا اثبات للمقدمة  
 المحوطة اعنى ان التكذيب راجع للمشهود به بالاستدلال بقوله لان تسميته شئ بشئ الاصله  
 ان الكذب لا يدخل النسب المحورية والتسمية وصفين او صاف المسمى فلا يتصف بالكذب  
 بل انما يتصف مثله باللفظ في اطلاق اللفظ ولو سلم ان تسمية الشئ بالشئ من قبيل الاخبار لا اصل  
 لكذب هذه التسمية لعدم الواطئة فان الواطئة في مطلق الشهادة محوطة لوجود شهادة الزور  
 نعم في الشهادة الصادقة معتبرة واذا عرفت ما ذكرنا من انه اثبات للمقدمة المحوطة كان الكلام الاول  
 كذا انك انما منع ما قيل من ان الكلام في المصنفين على السند وهو لا يفيد **اجيب** عن الاول بان  
 كون التسمية كذا انما هو باعتبار رفضها حكما خبريا وهو ان اخبارهم هذا يسمى با شهادة اى  
 من جزئياتها كما يقال ان الانسان والعنق يسمى كل واحد منهما خبرا اى من جزئياتها وما قوله  
 لان مثل هذا يكون غلط في اطلاق اللفظ لا كذا فقيه ان المنقول عن الواجب ان الشهادة  
 المتعارفة اصلها المحصور بالقلب والذهن ثم يقال كذا انك اذا عرغته باللسان ولذا انك متى

ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تتفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبدا بن ابي ابن سول يقول لا تتفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده لا يخرج من الاعز منها الا اذل فذل ذلك العبي فذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذ عاني محمد شته فارسل رسول

اطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عند كل با فان هذا الكلام يدل على ان الكذب يطلق على الخطاء وايضا المناقشة في العبارة ليست من اداب المحصلين وما قيل ان المنقول عن الراغب اطلاق لغوي وكلام الشارح في الاصطلاح فغيره ان الكلام في الرد على المناقشين الذين هم الاعراب وادب اهل اللسان وادب اصطلاح لهم هناك واجيب عن الثاني بان الموطاة مشروطة في مطلق الشهادة كما يدل عليه الكلام المنقول عن الراغب فنذكره واما تسمية شهادة الزور شهادة فيجاء كاطلاق البيع على الباطل والفساد ولو سلم ان الموطاة ليست بمشروطة في مطلق الشهادة بحسب اللغة الا ان الاخبار بان هذه الشهادة يفهم منه عرفا انه صاد عن علم وهو اطلاق قلب **قوله** وحاصل الجواب الوترية الرد على من قال ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لو رسول الله والوجه الثالث لبيان السند كما سياتي في الشرح **قوله** لانهم يعتقدون ان كان قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق فيجب ان لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع كذا نقل عن **قوله** فيكون كاذبا بعينه - لعدم مطابقته للواقع في اعتقادهم لا لعدم مطابقته للاعتقاد بهم **قوله** فليتنامل مثالا بوجه في مشاهد التوهم هو قول المصنف اذ الحق كاذبون في المشهور به في زعمهم فانه يوجب ان الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب ان الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فغير الخبر غير مطابق للاعتقاد بهم وغير مطابق للواقع الذي هو بحسب زعمهم واعتقادهم فكذلك بانما هو مخالفة الواقع في اعتقادهم لا مخالفة الواقع كما يقول به النظام وقرئ بين مخالفة الواقع للاعتقاد وبين مخالفة الواقع في الاعتقاد **قوله** جود - بضم الباء وفتحها وهو المسافة بين الشك في **قوله** فظهر بما ذكرنا - من ان جوابه على تقدير تسليم رجوعه الى المشهور به **قوله** فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي لا ينافي ظهوره تسليم رجوع الكذب الى المشهور به والمنع انما هو كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد بخلاف التعيين الاولين فانها ترجع الى التكذيب للمشهود به فلا يكون هذا راجعا الى المنع الاول ولانه يلزم عليه اتحاد السند مع المقدمة الممنوعة كانه قيل لاسلم ان التكذيب راجع الى المشهود به لانه راجع للمشهود به وما قيل انه لافساد فيه فان كلام النظام اعني قوله لو كان الكذب عدم مطابقة الواقع لما كان هذا الخبر مركبا مبني على ان يكون التكذيب راجعا الى المشهود به باعتبار الواقع ونفس الامر بخلاف الجواب بانما لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب الواقع ونفس الامر لا يجوز ان يكون راجعا الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصح بقيد نفس الامر اعتقادا واما ان المتبادر كما لا يخفى فلا ينافي الفساد لان فيه اعتراضا بانها متعان احد هاراجع الى المقيد باعتبار ذاته والثاني اليه باعتبار قيد كونه ليست

الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله ابن ابي واصحابه يخلفوا ما قالوا فاذن بنى رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصحبني مثله قط فخلصت  
في البيت فقال لي عي ما اردت الى ان كذب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فاذن  
لله تعالى اذ اجازك المساقون فبعث الى النبي عليه الصلوة والسلام فقرأ فقال ان الله  
صدك كل يازيد الجاهل انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق

الثلاثة اساسا لمنع واحد كما هو قول القيل واما قيد الجواب بالتحقيق لانه في الظاهر الثلاثة اجوبة  
قوله واعلم ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم - قيل عليه انه ما خذ مما ذكره الامام الرازي  
في التفسير الكبير فكيف يقع قوله لم يذكره ا جيبا شئنا ان مقصودنا اخرج انه لم يذكره في الجواب  
عن استدلال القاطن لانه لم يذكره احد في بيان معنى الآية فلا ينافي في صحة كلامه قوله ا جيب  
اسم الله وسئل اسم الله خير منه في العلية والثاني فان منسوب صفه عبيد الله وفي منزه  
قوله حق ينفعوا - الا نقضوا الفرق قوله في حق - سعد بن عباد بن عيسى عنه حفيظة الامام سعيد  
قوله الخبز اخرج اخرج زيد بن ارقم ثابت بن قيس له صحبة فيكون للوارد العلم الحقيقي وورد في امره  
بما ورد في حديثه زيد بن جبير - وهو خذ في ايضا قوله فقال لي ما اردت - اى اى شئ اردت  
حتى انتهى الى كذب رسول الله الاى كذب الله الاى كذب الله الاى كذب الله الاى كذب الله الاى كذب الله  
الكذب فلا تتعلم عليهم يا محمد بخبر ان صدر عنهم كلام صادق وهو ههنا مشاهدتهم برسانتك  
فان الكاذب قد يصدر عنه الصدق فحينئذ ظهر وجه آخر للجواب عن استدلال النظام بالآية الكريمة  
فانهم والله تعالى اعلم قوله الجاهل - لقبه وكنيته ابو مسلم ويقال ابو عثمان وعنه بن عمر الاصمغاني  
احد شيوخ المبتدعة وتلقب النظام وتلقب بالجاهل لان عبيد بن كاشا ما حفظ من من حفظ  
عنه كمن اى خرجت مقولته وعظمت وقوله انكر انحصار الخبر في قول هذا بيان لما جعل  
واما وجه التركيب فانها فاعل حدث في منه الفعل لان حذف المفعول واسهل من حذف المجرور  
ويروى عليه انه ليس من الواضع التي ذكرها جواز حذف الفعل و ا جيبا شئنا ان مقصودنا اخرج انه لم يذكره في الجواب  
اكثر من جواز حذف الفعل في سبعة الكلام وقيل انه اشار الى ان الجاهل مبتدأ خبر محذوف  
ويروى عليه انه يلزم على تقدير كلف كثير في المتن اذ لا دلالة عليه لعدم ذكر مفعوله وهو انحصار  
ولا بد ان يقدروا على صدق الخبر في قوله ههنا كذا سنة اقسام - ويروى عليه انه يختلف لما  
في الايضاح لان المفهوم منه ان الاقسام اربعة حيث قال في تقريره من ههنا الجاهل الحكم اما مطابق  
للاواقع مع اعتقاد الخبر عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد وعدمه فلا دلي هو الصدق  
والثالث هو الكاذب والثاني والواقع كمنها ليس بصادق ولا كاذب لا تقولون كل من اتى في  
والواقع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تطابق  
المطابقة وقس عليه عدم اعتقاد الاما المطابقة فلا قسام المذكورة في الايضاح سنة ايضا  
فلا محالة بنها قوله لا اقع - اشار الى ان ضمير مطابقة الخبر لا الواضع ليعلم حله على  
الصدق ولا ينكف نظم الكلام لان ضمير مطابقة الخبر لا الواضع ليعلم حله على  
حكم فاجوز السمة مثله حيث قال الله يجوز ان يكون ضمير مطابقة للواقع والمعنى صدق الخبر  
مطابقة الخبر اى حكم الواقع مقروءا انك الخبر مع اعتقاد مطابقة وليس بمجال من مطابقة  
مثلا يلزم وقوع الحال عن خبر المبتدأ قوله بانه مطابق - اشار الى ان متعلق الاعتقاد  
محذوف لكن لان اللام ضمير للمعنى والوارد اعتقاد انه مطابق لان الضمير في مع الواقع في قوله



كلما مر ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق واعتقاد  
انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهد لا ستة اقسام واحد منهما صادق وهو المطابق  
لواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي  
ليس بصديق ولا كاذب فعدم صدق الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق  
وكذب الخبر عدمها مع عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في

الكل براجع الى الاعتقاد وقد ضرب به اعتقاد انه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والراجع  
بل لوجود قرينة للمقام فالخبر في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب  
الصدق مطابقة للواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقة معلوم بعونه المقام فلا يلزم اختلاف  
الراجع المرجوع اليه يخرج عن التعريف المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا لخبر الشاك و  
المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة فالصدق في صورة واحدة وهو المطابقة مع الاعتقاد  
بجهاد المطابقة مع الاعتقاد مع اعتقاد عدم المطابقة هي الواسطة بين المصدق والكذب  
**قوله** اي عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق - يخرج عن التعريف عدم المطابقة  
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان صورتان من صور الواسطة  
ايضا فثبت ان الصدق صورة والكذب صورة والواسطة بينهما اربع صور فله فيلزم في الاول  
توطئة للنسبة الآتية بقوله لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفى واحد منهما وجواب  
سؤال وهو ان الجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الخبر للواقع والاعتقاد كالكذب عدم المطابقة  
ولم يثبت هذا من كلام المصنف حيث لم يذكر في الاول مطابقة الاعتقاد وفي الثاني عدم مطابقة  
وحاصل الجواب ان المصنف كما قال ان صدق الخبر عند الجاحظ مطابقة للواقع مع الاعتقاد  
بانه مطابق واعتقاد المطابقة يستلزم لمطابقة الخبر للاعتقاد فكانه قال صدق الخبر مطابقة  
لواقع والاعتقاد لما قال كذب الخبر عند عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد بانه  
غير مطابق والاعتقاد عدم مطابقة الخبر للواقع يستلزم عدم مطابقة للاعتقاد فكانه قال  
وكذب الخبر عند عدم مطابقة الخبر للواقع فلا اعتقاد فله ضرورة توافق الواقع دليل  
للاستزام وحاصله على ما نقل عنه انه اذا كان الخبر مطابقا للواقع واعتقد انه مطابق  
لواقع فلا محالة يتحقق توافق الواقع والاعتقاد وكذا اذا كان الخبر غير مطابق للواقع و  
اعتقد انه غير مطابق لا شك في توافقهما والموافق للواقع للشئ موافق لذالك الشئ  
فيكون الخبر الموافق للواقع الموافق للاعتقاد موافقا للاعتقاد والمخالف للموافق للشئ  
مخالف لذالك الشئ فالخبر المخالف للواقع الموافق للاعتقاد مخالف للاعتقاد فان فهم  
والله تعالى اعلم **قوله** لانه اعتبر في كل منهما الخ نقل عنه يعني ان الجمهور اكتفى في الصدق  
بمطابقة الواقع وفي الكذب بعدمها وانظام اكتفى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي  
الكذب بعدمها والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها ويستلزم  
مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق للواقع فقد اتفق الواقع والاعتقاد  
اعتبر في الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم مطابقة الاعتقاد  
لاعتقاد لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكما تحقق الامران تحقق احداهما ضرورة

الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ غير ما في  
 الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد الامة المطابقة او بطلان الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد  
 المطابقة او بطلان الاعتقاد ليس بصديق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير  
 الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامور من الذين الكفو او لحد منها فليست بتفسير اها يقع الخط  
 في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه النفي واستدل  
 الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا م بهجنة لان الكفار حصوا اخبار النبي صلى

فتم ما ادعيناه انتهى قوله فليست بدرا - اظا هوان الامور بالصدق الى ما وقع من الخبط  
 كما يدل عليه الغاوي قوله كثيرا ما الخ قوله يقع الخبط في هذا المقام - اشارة الى رد ما  
 ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد الخبر تلك  
 المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم  
 المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة بين الصدق والكذب وحيث لم يخط ترك القسرين  
 من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلاد عدمها مع عدم قوله وفي تقرير  
 مذهب النظام - رد على الخلق حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة وايضا رد  
 على من نفى كون المشكوك واسطة عند الواسطة انه ليس بكلام تام فان ذلك ليس مذهب  
 و السند المذكور باطل كما مر في الشرح حيث اثبت ان المشكوك خبر فاقبل ان ما قيل ان الخبط  
 باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر يجوز ان يزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة  
 كما مر في الشرح في بيان مذهب النظام ليس بخبط في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من  
 عبارة الشرح ففيه خطا لا يخفى والله تعالى اعلم قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح  
 عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب بعد بيان مرجع كون الخبر مفيد للخبر  
 هكذا ومرجعه كونه صدقا او كذبا عند الجمهور وعليه التعويل وعند بعض الى طبق الحكم  
 للاعتقاد الخبر اذ ظنه لا طابقه بل انك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا  
 فهو كصاحب المفتاح ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك  
 هذا البعض فذكر العلامة الشيرازي في شرحه للمفتاح ان ما ذكره مذهب الجاحظ ولما كان  
 مذهب الجاحظ في الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد جميعا وهما اعتبار المطابقة  
 للاعتقاد فقط قال المراد بالحكم اليهودي المطابق للواقع فكانه قال وعند البعض الى طابق  
 الحكم المطابق للواقع للاعتقاد الخبر اذ ظنه وقال ان الضيق في قوله لا طابقه لا يرجع الى الحكم الغير  
 المطابق له مع انما تم الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ولما كان المذكور في معنى الاستدلال  
 على مذهب هذا البعض في المفتاح هو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وظاهر  
 انه لا ينهض دليلا على مذهب الجاحظ الغاوي بان الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد  
 والكذب عدم مطابقة للواقع والاعتقاد بل انما ينهض دليلا على مذهب النظام القائل

على ما في بعض  
 المصنفين من ان  
 انما هو في  
 بعد كلاما  
 فالتظام ان  
 في انما ان  
 الى مضمون  
 ما صدق  
 في انما  
 من

الله عليه وسلم بالجحش والتمش في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان الزاد  
بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيم اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى لكن بام اخبار حال  
الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيرا وغير الصدق لا فهم لم يعتقدوا في الصدق فعند اظهار تلك اليه لا يرون  
بكلامه الصدق انزى هو بل اهل عن اعتقادهم ولو قال لا فهم لم يعتقدوا لاعداهم لكان ظهور وايضا لا لانه قوله  
تعالى ابره جنة عما عوام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فزادهم يكون كلامه غيرا

بان المصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عند سماعه تكلف لتطبيقه على مذهب الجاحظ وقال المراء انه  
لو كان مطابقة الواقع كما في الصدق لاسام الله كاذبين في قولهم انك رسول الحق لتحقق مطابقة الواقع  
وذهل عن الله لا يصح على مذهبه تسميتهم كاذبين ايضا لانتفاء عدم المطابقة للواقع ووجه الخط  
ظاهر لانه حل مذهب الظالم على مذهب الجاحظ بكلفات لا تتم لانه اذا اريد بالحكم الحكم المهور  
المطابق للواقع فلا معنى لقوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطارا او موابا اذ على هذا المعتقد يكون  
لاعتقاد موافقا للواقع فيكون موابا البتة وايضا لا يكون الآية الكريمة مقسالة الاجل على ذل فيه  
عن الضرر والعائد عليه كما هو ايضا يلزم على تعدد برار اذ الحكم المهور اختلاف الزاوي والموجع  
اليه مع ان المذكور في الفتح من المذاهب الثلاثة اما هو مذهب الجمهور والظالم ولم يذكر  
فيه مذهب الجاحظ واجيب عن هذه الاعتراضات وكلفات اللازمة على العلامة ناجية  
لا تخول من استكفاته ودرينا تركها اليق وادلى قوله ما يقص منه العجب - اي يتم وينتهي  
الى غاية ادوى منه العجب اد يقص به قوله واستدل الجاحظ - هذا حاصل المعنى  
والا قالوا قرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالمال الجن ذرة اي قال الجاحظ كذا مستند لا  
بدليل قوله افتري - بفتح الهزة اصله افتري مثل افتري بفتح عين الا وفي استغنمية  
مفتوحة ولثانية للوصل فخذت الثانية استغناء بجزء الاستغنم واثبتت الادنى لانها  
علامة وقد يعكس قوله لان الكفار في خلافة الاستدلال الجاحظ انه ثبت بجزء الآية  
ان الكفار رجسوا واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالجحش والتمش في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل  
منع الخلو فيكون الاخبار حال الجنة مغايرة للكذب لانه قسيم وهو غير الصدق فان  
الكفار لا يعتقدون ان النبي صلى الله عليه وسلم صادق بل يعتقدوا عدم صدقه فاذ يكون  
الاخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب وهو ما قال به الجاحظ ويروى عليه اما ان  
يكون مدعى الجاحظ موقفا على تناقض الطرفين في الواقع ايضا ادلى الاول اقتراف المصنف على تناقضهما في الجم  
بقوله المراء بالثاني غير الكذب ولم يذكر التناقض الواقع وعلى الثاني لا وجه لتعويض الشارح التناقض  
في الكذب بقوله لان الكفار رجسوا الخ واجيب عنه باختيار الشق الاول لانه لا يفي في الاستدلال بجزء  
الواسطة المتناقض في الجم لانه يصدق بارتفاع الطرفين ايضا بان لا يكون اخبارا صلى الله عليه وسلم بالجحش  
والتمش كذا ولا اخبارا حال الجنة لان يكون اخبارا صلى الله عليه وسلم ما قد احوال كان المصنف مستند  
في المجنون كما هو كذلك فلم يثبت الواسطة الا ان الآية الكريمة لما كانت ظاهرة ولا ينعى منع الخلو لها  
لدل على طلب قسامين اعدا على النبي صلى الله عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلمين المأثريين حين  
الاجهار والجحش والتمش وهو يستلزم طلب اعدا على الخبر الاستغنم للشقير فيبين ما هو اهل  
المالين بغيره ثبوت اعدا المالين لا يتناقض ثبوت الاخرى فان المستغنم انما هو جازم بغيره اعدا

حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل المساعاة فثبت للجنة يجب ان يكون  
من الخير ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بمنهم وان كان صادقا في نفس الامر  
فعلم ان الاعتراض بان لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانهم لم يجعل  
عدم اعتقاد الصدق ليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا  
والفرق ظاهر وهذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن

الامرين لا على التعيين وهذا لا يمنع ثبوت الاخر لم يتعوض له المصنف بخلاف منع الجمع بينهما لانه في ظاهره  
تعرض له وانما فيه الشارح على ما هو الظاهر لتوقف الاستدلال عليه كما عرفت ففرقتنا في الواقع الصواب  
لا يكتفى في الاستدلال على مذاهب المباحظ لان سائغة الخلق قد قصدت باجماعها بان يكون الكذب وعدمه  
ذى جنة فردا منه فلا يثبت ما ادعاه المباحظ من ثبوت الواسطة فانها الخلق بالعلم العام اعني  
ما حكم فيها بتنا في طرفيها في الواقع اعم من ان يكونا مجتمعين في الصدق ولا فخذ في القضية اعني قولهم  
وما يعتقدون به ان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اما ان يكون كما بدأه ان يكون خبرا حال الجنين  
منفصلة حقيقة في نفس الامر ولا يقال على سبيل الانفصال الحقيقي لانه لا عرض لهم في نفي  
اجتماع الامرين وانما مطيح نظرهم منع الخلو ولما كان ههنا توهم ان يقال انه لا تثبت الواسطة  
التي قصدت بالاستدلال انما تنافيها على تقدير كونها مائة الجمع والخلو ايضا لانه يجوز ان يكون مرادهم  
بجزءى جنة هو الخير الصادق في دفع بقوله وغير الصدق وبعيد التحقيق المذكور في تنبيه حوله الشارح  
لان الكفار ظهر فساد ما قيل من انه لا حاجة لخلق الخلق في الاستدلال بل يكفي منع الجمع قوله فولم ينجس  
عدل عاني الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة لما في ظاهره من الاشكال  
اذ الكفار انما حصروا في خبر البحث بجواب قوله تعالى حكايته عنهم هل لذكركم على رجل يضيغكم اذا  
من قمت كل محرق انكم لفي خلق جديد افترى على الله كذب الالهي وغاية ما يقال ان حكم خبر البحث  
ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احد ما بين الامرين يتدعى وتدينه  
فانهم والله اعلم قوله على سبيل منع الخلو قد عرفت المراد بها فتذكر قوله اى الاخبار حال الجنة  
اشارة الى الرد على من قال ان المراد بالثاني قوله ام جنة ما حصله انه استفهام لا بوصف بالصدق ولا  
بل كذب لانه قصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب ونفي ارادة الصدق والكذب يشيى عن صلاحية الاعتناء  
بهما اوجوب سوال يرد على ظاهر العبارة انه لا يصدق على ام به جنة انه قسيم لكذب لان القسم  
الخاص الذي اندرج تحت العام اذا قيس الى خاصه خروجه من ذلك العام من تحت ذلك العام وان كل واحد  
منهما اذا قيس الى ذلك العام سمي قسما منه وذلك العام مقسما لهما وههنا الكذب مندرج تحت الخير  
وقسم منه وام به جنة ليست بمندرج تحت الخير لكونه قسيما للكذب فانهم قوله فقد اهلكنا  
تجهيد الى الرد على من اعترض على المصنف بان دليله لا يثبت ما ادعاه وسيصحح بالرد عليه  
بعيد هذا بقوله يعلم ان الاعتراض قوله لانهم لم يعتقدوا - قيل ولا بد في السؤال بكلمة  
ام من اعتقاد واحد على التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم وبلا فالتمثيل اى تعليل المصنف  
لكون الثاني غير الصدق بقوله لانهم لم يعتقدوا انه بانسقاء شرط السؤال بكلمة ام وهو  
الجزم والا اعتقاد باحد على التعيين وحينئذ لا غبار في عبارة المصنف وكان في هذا  
القول تعريض بالشارح بان في قوله ولولا لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر  
غبارا لا يخفى ولا يخفى على المصنف الناظر بعين الانصاف ان ما قال الشارح هو الحق

عدم الافتراء بالجحنة لان المجنون يلزمه ان الافتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمل المجنون  
فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخفى منه اعنى الافتراء فيكون هذا احصا للخبر  
الكاذب في نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لاعن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى  
الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجحنة  
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتفديد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل

وان ما قال هذا القائل من انه لا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هما على الشيعين وان كان حتى في  
نفسه الا ان في دلالته على ما دعا خفاء لا يخفى حتى قيل ان عدم اعتقاد الصدق لا ينفى تجويزه جينثد  
يجوز السؤال بكلمة ام وان كان ما قال به من ان اعتقاد الصدق لا ينفى تجويزه غير صحيح لانه لو لم يلزم في  
السؤال به لان يكون المسئول عنه واحدا لا بعينه بل يكفي فيه التجويز لهما معا كما يلزم على هذا القول لم يكن  
كلمة ام لمنع الخلو وفعل عن الشارح في التماسه على قوله كان أظهر - اعنى الدلالة على ان المراد  
غير الصدق لان عدم اعتقاد هم صدقة مستلزم لعدم ارادتهم صدقة وهو مستلزم لا يلزم  
غير الصدق فيكون مستلزم لا ارادتهم غير الصدق بالواسطة واما اعتقاد عدم صدقة مستلزم  
لا ارادتهم غير الصدق بلا واسطة فيكون الظهور دالة عليه انتهى **قوله** وهم عقال ومن اهل اللسان  
دفع قزهم وهو ان الواسطة التمازمت من قول هؤلاء وهم كفار لا اعتبار لقولهم وحاصل الدافع  
ان الاعتقاد في امثال هذا على اللسان وباللغة وهم من اهل اللسان واللغة **قوله** يكون هذا امته -  
اى يكون الاخبار حال الجحنة مما ليس بصادق ولا كاذب **قوله** برزهمم - اى ولا يجمع اخباره عليه  
عليه وسلم صادقة في نفس الامور لاجنة ويرد ههنا ان هذا الدليل وان نفى المحصر واثبت الواسطة  
الا انه انما اثبت قسما واحدا من الاقسام الاربعة للواسطة التي مر ذكرها فلا يكون الدليل منتجا  
لتعام المدعى **اجيب عنه** بان المقصود ههنا انما هو اثبات الواسطة وبطلان من ذهب الغيور والشك  
في اشباه هذا الدليل فانهم والله تعالى اعلم **قوله** لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا في قضاء  
اعتراض المعترض امان النسخة التي وقعت في يد ليس فيها لفظ المراد في قول المصنف والمراد بالثاني  
غير الكذب ويكون عبارة المتن هكذا والثاني غير الكذب واما قوله ان قوله وغير الصدق خبر لمبتدأ  
مخذوف اعنى هو الواجب الى الثاني فيكون قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق وجوبا  
الشارح مبني على وجود لفظ المراد في المتن ويحذف قوله وغير الصدق على قوله وغير الكذب  
وهو خبر المراد والمعنى والمراد غير الصدق فيكون قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا لا محالة على  
عدم الادع الصدق فانهم والله تعالى اعلم **قوله** والفرق ظاهر - اى بين عدم كونه صادقا  
وعدم الادعهم كونه صادقا اعترض على عليه بان عدم الاعتقاد لا يستلزم عدم الارادة لان الشك  
المتولد ليس شذوذا اعتقادا وجزم وعندة الارادة لا امر المشكوك المتولد فيه بينه وبين غيره فلا  
يجز جعل عدم اعتقاد دليلا لعدم ارادتهم الصدق و **اجيب عنه** بان المراد بقوله لانهم  
لم يعتقدوه نفي اعتقادهم من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشئ المشكوك فيه  
وان كان غير معتقد له من حيث ذاته **قوله** ورد - حاصله انما نختار ان المراد بالثاني الكذب وقوله  
الصدقه ان اردناه مسميا مطلقا للكذب كما هو المتبادر فمتنوع بل هو قسم الكذب العدمية  
وان اردناه قسم الكذب انعدم مسميا لانه لا يلزم منه ان يكون المراد بالثاني غير الكذب ولا يلزم  
من كون الشئ قسيما للاخص كونه قسيما للاعم فتم امل **قوله** لان المجنون في بيان العلاقة بين

فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له بعد به ولا شعور فيكون مرادهم حصراً في كونه خبراً كاذباً وليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقيد بقول ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور خلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان اختاروا القصد

عدم الانفراد في الحال الجنة ليجوز التبرع بحدها بالآخذ حاصله من قبيل ذكر المزدحم واردة الكلام فكانه قيل اقصد الكذب ام لم يقصد بل حصل منه حال المجنون المناق في القصد قوله ولو سلم ان الانفراد في معنى القصد معتبر بما هو مفهوم الانفراد ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا منذ اريد ههنا قصد الانفراد بناء على ان الافعال الاختيارية اذ نسبت الى ذوى الارادة تنادى ومنها صدرها عن قصد واردة وان لم يكن داخل في مفهومها واما المجنون فليس له ارادة يعتد بها قوله فان قلت ان مقصود السائل مجر الاستفسار فهو غير محلل ولا معارض ولا مانع بل هو يسئل عن علة تخصيص الانفراد بالحد مع مخالفة اللغة والاصل والمواد بل انك السؤال انكار فكانه قال لا وجه له اى لتخصيص الانفراد بالعمل فالاولى ان يقال ان المعنى افترام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون انما حينئذ يكون الجواب المذكور بقوله قلت انما ما للتوجيه السابق واما بالعدم تمامية التوجيه الثاني الذى اختاره بعض الشراح وهو الذى ذكره بقوله فالاولى انما واما قلنا ان مقصود السائل مجر الاستفسار لانه ان جعل الود المذكور في المتن معارضة في المقدمة وهى قوله لانه قسمه كما يشعوبه الجرم بقوله فالتاثير ليس فيه الكذب اذ المعارضة انما تكون بالجموع دون التوجيه كما في المنع وحاصل دليل الجاحظ الذى ذكره المصنف لان الاخبار حال الجنة قسيم الكذب و قسم الشيء يجب ان يكون غيرا ولا معارضة في هذا الدليل انما هي في دليل مقدمة هذا الدليل و تلك المقدمة هي قولنا لانه قسمه كما قيل هو قسمه لان الانفراد هو الكذب فقسيمة قسمه فهو عرض هذا الدليل بقوله ورد بان المعنى افترى ام لم يفتر انما وحاصله يظهر من المتن والشرح وكان هذا السؤال متنا من جهة المحلل الذى هو الجاحظ لقوله المعارض القائل بالود المذكور ان افترى هو الكذب عن عمد وهو الذى استدل به على ان المعنى افترى ام لم يفتر لانه لا نسلم ان القصد معتبر في مفهوم الانفراد ولا نسلم انه مستفاد بمعونة العقل انما وان المعنى اقصد الانفراد ام لم يقصد بل من جواب ان في قوله ان جعل الود المذكور انما ان يكون قوله فالاولى ان غصبا في الاستدلال اذ منصب المانع انما هو التوجيه لا الدعى ولا يستدل به وهذا القائل بقوله فالاولى ان يقال انما واستدل بقوله وكلام المجنون ليس بخبر انما بل الاستدلال ادعى انما هو منصب المعارض بعد من المعلن لانه اذا منع المعلن مقدمة دليل المعارض وهى ان القصد معتبر في الانفراد اما بالوضع او القرينة كان على المعارض حينئذ الاستدلال لاثبات المقدمة المنوعة او اثباته مدعى بل ادعى انما هو دليل آخر او بديل آخر او بطلان سند المنع فاذا ادعى المعلن حينئذ بقوله فالاولى ان يقصد مع المعارض ماله وهو الاستدلال لاثبات مقدمة وان جعل الود من القول لانه قسمه كما ينبغي عنه قوله ولو سلم ان يكون معنى قول المصنف ورد الود لا نسلم انه قسمه لم لا يجوز ان يكون القصد معتبرا في مفهوم الانفراد او يكون معتبرا بالعقل ان وكان السؤال المذكور اثباتا فالمقدمة المعروضة وهى ان الثاني قسمه بابطال سنده

والكذب من خواص الخير لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد  
الفاضل نحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذو كبر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاضافي  
وغيره الا بان ان غير عنها بكلام تام يسمى خبرا او قصد يقاقتولنا زيد انسان او فرس  
والا يسمى مركبا تقيد يا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان المركب  
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادقا ويا زيد

وهاتان القصد معتبر في مفهوم الافتراء ومعتبر بالقرينة لانه متى بطل السندين بطل المنع لظهور انتفاء  
سند آخر منها يلزم ان يكون قوله فالاولى خصبا المنصب المنع اي دفع بلاغ عن منصبه بانتصابه هو لا يفي  
لانه بعد اتمام الاستدلال بالثبوت المقدمه المنوعة يكون للنصب للمنع اما بمنع مقدمه من مقدمه انتفاء  
السندين بان يمنع قول المعلن والكذب مطلقا وقوله والتقييد خلاف الاصل او بان ياتي بسند آخر وكان  
د على كبره يمين المتقدين المذكورين اعني كون السؤال الذي ذكره بقوله فانتقد الم منع من المعلن  
لقول المعارض ان الافتراء هو الكذب عن عمد كما هو اذا كان الرد معارضة لدليل المعلن جهة وكونه اثباتا  
للمقدمه المنوعة وهذا اذا كان الرد المذكور منع لقول المعلن لانه قسمه لا يثبت ما ادعا والمعلن  
من اثباته واسطة بين الصدق والكذب لانه يكون حاصل قول الشارح فالاولى الم على التقدير الثاني  
ان المعلن يدين ما يتم دليله باثبات المقدمه المنوعة قال الاول ان يقال ان المعنى افترى اسم يفتقر  
يكن ليس بمعنى انه لم يقصد الكذب كما قلنا في مسك بل بمعنى ان به جنون فكلما ليس بخبر صادق ولا  
يخفى انه هذه الالهام من المعلن الذي يريد اثباته واسطة واسطة بين الصدق والكذب لان المتنازع  
فيه انما هو الخبر هل يوجد خبر لا يكون متصفا بالصدق والكذب او لا يوجد خبر الا يكون متصفا اما  
بالصدق او بالكذب ان الاول ذهب الى الاحتياط والى الثاني ذهب الجمهور والنظام كما مر على تقدير  
ان لا يكون من الخبر لا يكون من المتنازع فيه وقس عليه البيان على التقدير الاول -

اذا عرفت هذا التحقيق عرفت ان الحق ما قلناه من قوله فان قلت استغفار محض وانما اظنه ان الكلام  
في هذا المقام لانه قد زل فيه الاقدام والعلم عند العليم العلم **قوله** فالاولى ان العلق الم اي اذا كان  
كل واحد من التوجيهين غير مرضي يكون خلاف الاصل واللغة فالاولى ان يقال في توجيه الودع  
المحافظ ان معنى قولهم افترى على الله كذا الآية افترى ام لم يفتقر بل به جنون وكلام المجنون ليس  
فلا يثبت ما رامه المحافظ من وجود خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا يكون القصد معتبرا في خبره الكلام  
والقصد ولا يعد المجنون فلا يكون كلامه خبرا **قوله** فيكون مرادهم حصصا - اي خبر الرسول  
في كونه خبرا كاذبا ليس بخبر - فان قيل الاول الواو بان اولان المصروف فيه انما هو مجموع  
الامرين لا احدهما اجيب عنه بان هذا انما يريد لو كان المراد بالحصص معنى التريد واما اذا  
كان المراد حصصا اخبارا على الله عليه وسلم على الاوصاف باحد الامرين فالظاهر هو فقط او اذا اقتضت  
منفصلة حقيقتي الحقيقة فلا يتصف اخبارا عليه الصلوة والسلام عندهم الا باحد هاتين ان  
او يجيئ بمعنى الواو **قوله** قلت كفى دليلا الم لما كان السؤال مشتركا على الاربعة لان قوله  
الافتراء هو الكذب مطلقا ايراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله والتقييد خلاف  
الاصل ايراد على قوله فالمعنى قصد الافتراء الم اجاب عنها الشارح **بقوله** كفى دليلا في التقيد  
نقل الامة باللغة واستعان العرب - حاصله ان نقل الامة شاهد صدق لمن يدعي تقيد الكذب  
بالعد - لا نعم يستعملون الافتراء في موارد ويعتبرون فيها انصاف القصد اليه فاما ان

عنه هذه الزيادة في بعض نسخ الشرح بقوله (١١) وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلوم لا

الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل وفيه نظر لجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب  
 التقيدي دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبارى كما ان الا  
 خبر بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرقه الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد التكلم  
 اثباته او فيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب  
 الغير التام مختلف لما هو العبد في تفسير اللفاظ اعني اللغة والعرف وان الريد  
 تجد يد اصطلاح فلا مشاحة

يقال باعتبار القصد في مفهومه كما في التوجيه الاول او يقال استعمل الافتراء في الكذب عن عمد  
 هيار واد القريظة اسناد الفعل الذي من شأنه الاختيار الى ذوى الارادة فيعتاد ومنه صدق  
 عن قصد وادارة فلا معنى لترويد السيد السند السؤال بين الابدان والجواب بين انتقايين حيث  
 قال في شرحه هذا القول اي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهومه لا بخره وان دخل فيه نقل ائمة  
 اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياها في ذلك كما في سائر مدلولات اللفاظ هذا  
 تقرير الجواب ان مورد السؤال على اعتبار القصد في مفهومه لا بخره وان ادروا على قوله فالمعنى قصد  
 الافتراء فخره ان العرب يستعمل اللفظ المذكور في موارد ويختبر فيها انضمام القصد اليها  
 ويغيبها ائمة اللغة عن ذلك وهذا كافى في تفسيرنا الافتراء بالقصد اليه سواء جعل مجازا فيه  
 او جعل القصد خارجا عما استعمل فيه مدلوله عليه نفي القريظة انتهى **واجيب عنه**  
 بان سيد السند رحمه الله تعالى ان نقل مورد السؤال على اعتبار القصد في مفهومه الافتراء فالمراد  
 في الجواب ان العرب استعملت الافتراء بمعنى بلا قرينة ونقله عنهم ائمة اللغة فدل على ان  
 ذلك حقيقة وان نقل مورد ذلك على انه قيد من خارج فالمراد ان العرب استعملت في موارد يعتبر  
 فيها انضمام القصد اليه ونصبوا على ذلك القرينة ونقل عنهم ائمة اللغة كذلك وليس المعنى ان كل  
 واحد من السؤال والجواب مورد فافهم والله تعالى اعلم **قوله** ولا تسلم من القصد في الافتراء على  
 التوجيه المذكور بقوله فالادنى ان المعنى **قوله** فان قول المجنون في سند المنع حاصله ان قول  
 هو لا كلام لا محالة لصدق تعريفه عليه وليس بانشاء فلا بد ان يكون خبر العدم الواسطة  
 بينهما **قوله** وفيه بحث - قال السيد السند لان الاختصاص في الخبر والانشاء انما هو فيما يكون  
 كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل ولان الاختصاص فيها باطل عند  
 بل يجعل قول المجنون واسطة بينهما قيل وفي الوجهين بحث اما في الاول لان الكلام عند ارباب  
 المعاني ما اشتمل على لفظ المسند والسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك الموهوم خبر عن ماضيه  
 الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان المحصر فيها  
 حصص على لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان النسبة المدلولة خارج خبر والانشاء  
 فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع **اجيب** عن الاول ان المحصر في الخبر والانشاء  
 انما هو الكلام حقيقة وقول المجنون وان كان كلاما موصوفا لا يشمله على المسند والمسند اليه واسناد  
 لكنه ليس بكلام حقيقة وقول علماء المعاني الكلام ما يشتمل على مسند ومسند اليه واسناد انما هو  
 لما هو الاعم الشامل الحقيقي والصوري وعن الثاني بان معنى كلام السيد ان كلام المجنون  
 وان كان كلاما حقيقة الا ان المنصوح كلام القوم في الخبر والانشاء حيث قالوا ان كان لنسبة هذه  
 خارج خبر والانشاء انما هو الكلام الصادر عن قصد وشعور لا الكلام مطلقا معني لا يكون  
 كلام هذا القائل اصطلاحا جديدا بل محل الكلام الواقع في عيارهم لبيان المحصر على الكلام

بمقتضى الصدق والصدق والصدق والصدق بالانسية في بعض الاوصاف لا يخرج به عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان عليه ما في بعض الاخبار لا يخرج به عن



# الباب الاول

## أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم المفهوم بانه

العما در عن قصد وشعور ولا ينبغي ما بينهما من التكلف والله تعالى اعلم قوله علم ان المشهور في تنبيه متمم لبحث الخبر ويمكن ان يكون المقصود به دفع ما يترجم من ان تعريف الصنف للخبر بقوله ان كان النسبة خارج قطابته او لا قطابته فخير قوله في تعريف الصدق والكذب بان صدق الخبر مطابقة بقرته للواقع وكذا به عدمها يدل على ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر دون المركبات التقيدية ولا لكان المناسب لتوضيحه ايضا لا تمام البحث ايضا في المقام مع ان المركبات المذكورة متصفة بالاحتمال المذكور كما قال به البعض وحاصل الدفع ان المصنف تابع فيه لما هو المشهور لان ما قال به البعض غير تام كما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر - ثم اعلم ان الموجود ههنا مستثنى من احوالها المشهورة المتداوله بيننا وهي ان ليس فيها بعد قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف قوله وظاهرون النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتل الصدق والكذب وهما الخاطبان بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بهما في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو الاخرى هي التي وجد فيها القول المذكور فتوجه النظر على النسبة الاولى ان المستفاد من الكلام لبعض عدم الفرق بين الخبر والمركبات التقيدية الا بالتعبير المذكور كما يدل عليه الا ان لنفي الجنس والاستثناء المتصل المقضى لعدم المستثنى منه فروع على ذلك نفي الفرق بينهما في الاحتمال وعدمه فالشارح اثبت ادلا الفرق مطلقا بقوله لو وجد علم الخاطبان في حاصلة ظاهر واثبت ثانيا الفرق بينهما بما به يختلفان في الاحتمال وعدمه بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشارح في حاصلة ان المتصف بالصدق والكذب اياها هو ما قصد المتكلم اشارة او نفيه اى اظهار ثبوته او انقائه في الواقع وهذا يدل على النسبة الخبرية فان النسبة عين عند شعور من حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية دون التقيدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل ان الفضل ثابت فزيد بل اعلام بان زيد الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقيدية لا اشعار لهما من حيث هي بوقوع نسب اخرى قطابتهما او لا قطابتهما بل بما اشعرت بذلك من حيث او فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بوقوع نسب اخرى قطابتهما او لا قطابتهما ولما كان لقائل ان يقول لانسان المتصف بهما ما هو المقصود بالاثبات او النفي له لا يجوز ان يكون المتصف بهما هو الاعم منه وما هو مشعور بالنفي والاثبات والنسبة التقيدية وان لم تكن مقصودة بالنفي والاثبات الا انها مشعرة بهما قال ولو سلم فطلاق الصدق في حاصله ان القائل المذكور ان اراد تجديد اصطلاح فلا نزاع لنا مع لانه لا مناقشة في الاصطلاح وان اراد بيان اللغة وما يتعارف فيها بينهم فهو ما ذكرناه وتوجيهه على النسخة الثانية التي وجد فيها القول المذكور ان النسب التقيدية ليس مراد المتكلم الاعلام بانه مصدق بها والما مراد التقيد بايعلم الخاطبان يعرف محل الحكم الذي في القضية فهو انما يقيمها له من حيث انه عالم بها كما افادته بقوله ان النسبة العلوية لمن حيث هي معلومة في الاحتمال لا يعرض من جهة الصدق في ضرورت انه يقع النسبة الخارجية او انتزاعها فانه انما يتطابق

ثابت له او فني عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في  
عرفهم وانما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور  
بالصور الكثيرة وفيه تقع الصيغات العجيبة وبه تقع غالب المزايا التي بها التفاضل  
ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل  
كعكسي ونعم وبعث واشترى او زيادة اداة كالاستفهام والتعجب

الايقاع والوقوف والانتزاع لظلاله كان صادقا الا كان كاذبا فظهر ان النسبة المعلومة المقادة  
للمخاطب من حيث انه يعلمها لا لتحتمل الصدق والكذب لان التكلم لم يلحقها الى المخاطب من حيث  
انه مصدق بها بل هو متصور لها فقط واذ كان كذلك لا يمكن فيها الاحتمال اذ التصورات لا التحال  
فيها عترض السيد على الشارح حيث قال تحت قول الشارح وذكر بعضهم ان ان ارادى ان اراد  
القائل المذكور انه لا فرق بينهما اصلا الا في التعبير فافرق بوجوب علم المخاطب بالنسبة التقيدية  
دون الاخبارية يطلعه قطعا وان اراد انه لا فرق بينهما يختلفان بقرى الاحتمال وعدمه وهذا مناسب  
لما مر من احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر في المشهور لا يجري في غيره **قوله** وكاف الخ  
عطف على قوله مناسبا اي وهذا كان في اشياء ما قصد القائل المذكور من شمول الخ وكاف في اشياء ما قصد  
من شمول الاحتمال للمركبات التقيدية والخبرية **قوله** قد اكلف الخ اي يفرق الذي ذكره الشارح  
بقوله وظاهر ان النسبة لا طائل تحته لان احتمال الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه  
فخرج عن اعتبار حال التكلم والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا ليعتد بقرى في توقيفه الاخبار التي  
يتعين صدقها او كذبها فقط نظر الى خصوصياتها كقولنا النقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان وبعضان  
يجتمعان فان الاول يجب صدقه ويستحيل كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ مفهومه  
المخصوص والثاني بالعكس لكنهما اذا جردا عن خصوصيتيهما ولو عظاما هي مفهومهما اعرف ثبوت شيء  
وسلبه عنه احتمالا للصدق والكذب على السوية فاذا قيل ان المركبات التقيدية يحتملها كالمركبات الخبرية  
كان معناه على قياس الخبر ان النسب التقيدية من حيث ماهيتها مجردة عن العوارض والخصوصيات  
يحتمل الصدق والكذب وظاهر ان كون تلك النسبة معلومة للمخاطب مما لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال  
فان الاخبار البديعية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لها وكن الك كون معلومية تلك النسب مستقاة  
من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية فان معاوميتها انما يستقاة من خارج اللفظ لا يجدي نفعا  
فيها نحن بصدد ذلك لان الاحكام الثابتة لها هيئات من حيث ذاتها لا تختلف بتبدل احوالها  
واختلاف عوارضها فظهر بما ذكرنا ان قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل  
الصدق والكذب مما لا يخفى عن الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة  
لا تحتمل عند العالم بها فسلم لكن المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها وما هيتهما تحتملها ودين  
احدها عن الآخر وان اراد ان النسبة المعلومة للمخاطب لا تحتمل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد  
لما مر انتهى واجيب عنه بان النسخة المرضية عند الشارح انما هي الاولى كما يدل عليه نقل  
ان الشارح ضرب الخط على قوله وظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق وعلى هذه النسخة فثبت  
انه لا فرق بينهما الا في التعبير فالنظر المذكور ابدل للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهذا  
القول ابدل للفرق الذي به يختلفان في الاحتمال وعدمه ويمكن ان يجاب عنه على النسخة المرضية

وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لأن علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً اليه مسنداً وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه عالم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصير احدهما مسنداً اليه والاخر مسنداً والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لانا عنها لاشك ان قصد الخبر اي من يكون يصدر

بما نتخذه انه اراد انه لا فرق بينهما يختلفان به في الاحتمال وعدمه الا ان الشارح انما جعل وجود العلم بالنسبة التقيدية دليلاً على عدم التصديق من المتكلم لانه انما القاء من حيث يعلمها المخاطب لان حيث انه هو مصدق بها فالفرق المؤثر في الاحتمال وعدمه انما هو عدم كون المتكلم مصداقاً بالنسبة التقيدية واشترط علم المخاطب ودليل عليه بخلاف الخبر المعلوم للمخاطب فان المتكلم انما يلقيه من حيث انه مصدق به ليفيد المخاطب متعلق بقصد يقد ان صدق بهما وهو لازم فائدة الخبر فالحاصل ان النسبة التقيدية ليست معلقة بالمخاطب من حيث ان المتكلم مصدق بهما بل من حيث انه هو يعلمها فالحاصل فتكلم من حيث انها تقيدية ليس الا تصورهما فقط ولا احتمال في التصور بخلاف الخبر المعلوم والله تعالى اعلم قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار - يعني ان استعمالها اوصافاً خطأ ولا يها انما تلقى للمخاطب مشاربها اي ما يعلمه اعترض عليه بوجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار المتقدم والمتأخر مع الفعل ان المشن المشهور اعني اتعلمني غضب انا خوشته من قبيل قصص الافراد او القلب فعلم من ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافاً لان قوله انا خوشته صفة مميزة لغضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيرة منفرد بالصيد كما في قصة القلب او مشارك فيمكن ان قصص الافراد واجيب عنه بان المثل المشهور يجوز ان يكون كلاماً تنزيهياً بان يتولى المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود علامته الجهل والوجه الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى المستقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المستقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطأ بالمرء عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به سيد السند في حاشية فيفهم من ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافاً كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغيرها كاشفة واجيب عنه بان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف - اي اذا لقيت اليه من حيث انه يعلمها فانه حينئذ لا حكم فيها للتكلم يرد عليه انه على هذا الايتم ما ادعاه الشارح من كون الاخبار بعد العلم بها اوصافاً مطلقاً بل اذا لقيت اليه من حيث انه يعلمها بخلاف ما اذا كان المراد به لازم فائدة الخبر اي فائدة التكلم للمخاطب كونه عالماً بالحكم كما في قولك لمن حفظ التوراة قبل حفظ التوراة فانه حينئذ يكون خبراً البتة ويمكن ان يقال ان مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافاً لانها كذا كما ذكرنا في هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة التقيدية المشي الى جوفه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه بخلاف القول الاول فانه محمول على الحكمة بقومية انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقيدية فمما حصل القولين ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار البتة كما ان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اوصافاً والله تعالى اعلم قوله ضم كلمة - يرد عليه ان من صفات المتكلم فلا يصح توقيف الاسناد الذي هو من صفات الالفاظ اجيب عنه بان المراد به الانضمام من اطلاق المصدر ولادة الاثر الناشئ عنه وقيل الضم مصدر من المبني للمفعول بمعنى

الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فان كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض  
اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها  
انثى اظهار للتخمس على خيبة رجاؤها وعكس تقديرها والتحنن الى ربها لانها كانت ترجوا  
وتقد ران تلد ذكر او قوله تعالى حكاية عن ذكر يا عليه الصلوة والسلام رب اني وهن  
العظم مني اظهار للضعف والتخمس وقوله تعالى لا يستن القاعدون من المؤمنين

الانضمام فيكون صفة اللفظ بلا مومية قوله اذ ما يجري مجراها - كالوكبات التعقيد بية ولاضافية  
والجمل الواقعة موقع المفردات كالجملة الواقعة في موقع المبتدأ او الخبر قوله بحيث يفيد الحكم  
يخرج به النسبة بين اسم الفاعل و فاعله ونظائرها والمراد بالحكم المعنى المعنى المصدرى لا المعنى الاصطلاحي  
المعنى بالاسناد حتى يتوهم الدرد قوله بان مفهوم احد يما ثابتة لمفهوم الاخرى - متمكن بالحكم  
ويخرج عليه ان الماخوذ في جانب الموضوع انما هو الذات فلا يعبر عنه لمفهوم الاخرى اجيب عنه  
بان المراد بالمفهوم في هذا القول ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات ثم في هذا التعريف اشارت الى ان  
الحكم منصرف في الجملة فهذا التعريف مبني على ما سلكه الشارح من الجملة الشرطية المتصلة  
عند الحاجة في الجملة وفي الجزاء مفيدة بتقدير مخصوص وهو الشرط واما المنفصلة فمقتضية  
قوله وهذا ادنى من تعريفه بانه الحكم الذي دفع ما يورد هو ان صاحب المفتاح عرف الاسناد بانه الحكم  
بمفهوم لمفهوم بان ثابتة لا فلا تنكته في العدول مع انه العدة في هذا الفن لا يجوز مخالفتها لانكته  
وحاصل ما اجاب به الشارح بقوله للقطع بان الحكم الذي اليه المراد المسند والمُسند اليه انما هو  
من صفات الالفاظ في عرفهم تعريف الاسناد الذي هو مبتدأ المسند اليه والمسند اليه لينااسب  
الابا هو من صفات الالفاظ كالصحة ههنا بمعنى الانضمام واما الحكم فليس من صفات الالفاظ -  
**فان قيل** ان تعريف صاحب المفتاح لا تكاد تفهم الوجهين احدهما ما مر في بيان اختياره عن التعريف  
على تعريفه والثاني ان قوله بمفهوم لمفهوم يقتصر على الماخوذ في طرف الموضوع هو المفهوم ايضا  
كما انه الماخوذ في طرف المحمول وقول الشارح يقتضي صحته تعريفه حيث قال وهذا ادنى من  
تعريفه لاجيب عن الاول بان القطع المذكور انما هو بحسب متعارف النجاة وما يقتضيه ظاهرا  
الصناعة واما بالنظر في الغرض الاصل والمقصود الدلالي وما يلازمه ارباب المعاني من ان الخواص  
والعاما يقتضيان الادلة في المعاني وتتبعها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند اليه  
والمسند انما هو من اوصاف المعاني وتويف صاحب المفتاح بالنظر في الغرض الاصل والمقصود الاول  
وتعريف الشارح بالنظر الى ظاهر الصناعة والى متعارف النجاة لكن لما كان اعتبارات المسند  
اليه والمسند انما يظهر جليا لهما في الالفاظ وان كان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه  
مع القول باولية التعريف الذي ذكره الشارح واجيب عن الثاني بان المراد بالمفهوم  
ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات فانهم والله تعالى اعلم قوله من اوصاف الالفاظ -  
لان احوالها المبحوث عنها من حيث انها مذكورة انما تعرض للالفاظ كالذكر والحرف ومثلهما  
معرفه او اسم او اشاره او علما ونكوة وكذا ان يكون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية  
او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجزاء حكم المدلول على انه هو  
انما المراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين **فان قيل**  
من الخواص والمراد انما تعتبر الالفاظ في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه

الآية اذ كانا بينهما من التفادة العظيم ليستأنف القاعد وتترفع بنفسه عن الخطا ط  
منزله ومثله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريك الحمية الجاهل وامثال  
هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهد اعلم ما ذكرت قول الامام المروزي في قوله سه  
قوى هم قتلوا اميم اخي : فاذا رميت بصبي سمي - هذه الكلام تحزن وتضجع وليس  
باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبرة افادة الخطاب اما الحكم

والمسند من اوصاف المعاني اجيب عنه بانه على هذا لا يكون علم المعاني باحثا عن احوال اللفظ  
قوله اعظم شائنا - شرعا ولغة اما شرعا فلان الاعتقادات كلها اخبار واما لغة فلان اكثر  
الحوادث اخبار قوله لانه المؤيد لكونه اعظم فائدة قوله يتصور - على البناء للمفاعل من  
تصور الشيء اى صار ذا صورة فيكون المعنى الخبر هو الذى يصير ذا صور كثيرة من كونه جملة  
اسمية و فعلية وظرفية و شرطية قوله تقع الصباغات العجيبة من كونه ابتدائيا خاليا عن  
التاكيد لا لقاؤه الى خالى الذهن او طلبيا اى اكد بتوكيد واحد استجسانا اذا كان الخطاب  
متزدا واطالب الحكم او انكار اى اكد بعد دلائل انكار اذا كان الخطاب منكرا الحكم هذا اذا كان الكلام  
خارجا على مقتضى الظاهر قد يخرج على خلافه بان يوثق مثلاً بالتوكيد لئلا يلى الذهن كما سياتى  
تفصيله واختصاص الخبر بذلك لكونه مختصا باحتمال الصدق والكل بكماء قوله  
وبه تقع غالب المزايا اى تحصل المزايا التى بها يتفاضل بين الكلامين لانه لكونه متصورا بوضوح  
كثيرة يقع اكثر المزايا فيه قوله و لكونه أصلا فى الكلام - عطفت على قوله لكونه اعظم شائنا وهو  
بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه قوله كالامور والنهى - اعترض عليه بانه لا فرق بين الامور  
باللام والنهى وبين الاستفهام فى ان كلا زيادة اداة فعل الامور والنهى مشتقا من الخبر  
وجعل الاستفهام حاصل من الخبر بزيادة اداة مما لا وجه له ولذا لم يجعل الشيخ ارضى المشتق  
من الخبر الا الامور بغير اللام وقال انه مشتق من تضرع بالارتقاء اى مقتطع منه يجذب خوف المضارة  
وزيادة هزجة الوصل واجيب عنه بالفرق بين اداة الاستفهام واللام الامور لانها تامة بان  
حرف الاستفهام اختص باخراج الكلام من الخبر الى الانشاء بخلاف اللام ولا فان الادنى يكون  
للتعليل والثانية تكون تامة فلما لم يختصا وكانت اماراة كونها للام والنهى هي جزم الفعل جعل  
كان صيغة الامور مجموع اللام والمضارع وصيغة النهى مجموع الاد والمضارع فا نقول ان هل يكون  
بمعنى قد اظهرت يكون بمعنى النهى اذا كان الاستفهام انكاريا وجب ان يكون ما دخلا عليه خبرا  
فلم يختص بنقل الكلام للانشاء اجيب عنه اما هل فليست مشتركة كاللامين بل هي فى اصل  
الوضع بمعنى قد نقلت للاستفهام وبعد النقل لا تدخل على كلام خبرى واما الهزة فالنظر فيها  
لاصل وضعها وانكارها مما هو متولد من معناه الاصلى قوله ثم قدم بحث احوال الاسناد  
كلمة ثم لترتيب فى الاخبار وانا تعرض لتقديم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند  
دون القصص والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تاخر  
احواله عن احوالها قوله لان علم المعاني الجواب عن الاعتراض الذى اشار اليه بقوله ثم  
حاصله ان المعارض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما فى الوجود فينبغى  
ان يقدم احوالها عن احواله وضعا للموافقة والمجيب يقول لا بحث لنا عن ذات الطرفين بل  
البحث ههنا عما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا او مسندا اليه وهذا الوصف انما يتحقق

كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اى الخبر عما لم يأت بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم وقوع النسبة مثلا لايقاعها لظهور ان ليس قصد الخبر اذ انه وقع النسبة وانه عالم به او قهها وايقعها وايد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لا متناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدده في النفي وانه لا يبدل على ثبوت المعنى

بعد تحقق الاستدلال الذي هو مبدأ المسند اليه والمسند فينبغي ان يقدم احواله على احوالها وضعافه كقوله انما في قوله انما يبحث الى الاما يبحث الى الاما لتأكيد فيكون المعنى لان علم المعاني يبحث عن احوال اللفظ الموصوف يكون مسندا اليه ومسندا اليه المستند وهذا لا ينافي في بحثه عن غيرها واما للمحصن لكن القصص ايضا في بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بالكون المذكور والمراد انما يبحث في بابيهما عن اللفظ الموصوف بالكون المذكور وهذا لا ينافي انه يبحث في غير بابيهما عن غير الموصوف بهذا الكون وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يقع المحصن قوله اى من يكون بصدد الاخبار الخ دفع لما يورد على ما يتبادر من قوله لا شك ان قصد الخبرية بخبره الخ من ان المتكلم بالجملة الخبرية قصد به متخصم في الفائدتين فيرد عليه النقص بهذا الآيات ثم الاخبار بلغة الاعلام وغرفا التلفظ بالجملة الخبرية مراد بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا لا يعتد الكل في هذا قال المولى لعبيد ك من اخبرني بقدر من زيد فهو حجة واخبره ك على التعاقب والعلم انما حصل له من اخبار الاول قوله كثير ما تورد بالجملة الخبرية - اى مراد بها معناها فان التلفظ بها مطلقا لا يقال له الخبر لادغة ولا عكسا كقوله كونه حايث عن امره الخ ان رب الخ فان هذا الكلام مستعمل في معناه لكن لا لا اعلام لان المعنى بهذا الكلام هو الله تعالى وهو عالم بالفائدتين بل للتخصيص على طريق الكناية لانه استعمل اللفظ في معناه الحقيقي ليستقل منه الى لازم فان اظهار حلال ما يوجبه المراد يلزمه التخصيص وكذا في الامثلة الباقية وما قيل انه استعمل الكلام المذكور في اظهار الحزن والمحنت بطريق المجاز دخل وتحقيقه من الهيئة التركيبية في مثل موضوع الاخبار فاذا استعمل ذلك الموصوف في غيرها وضع له فان كانت العلاقة مشاهدة فاستغلوه والا فجاز مرسل والآية من قبيل الثاني لان الشخص من الخبر عن وقوع ضد ما يوجبه يلزمه اظهار الحزن والحسب والفرينة على ارادة المعنى المجازي تغذر معنى الحقيقي وهو الاعلام بالحكم او لازمه لان مخاطب وهو مولى سبحانه عالم بالفائدتين فهو من قبيل ذكر المزموم والاداة اللازمة فغيبه انه يكون حينئذ كلاما استغنيا فلا يصلح شاهد للشايع فانهم والله تعالى اعلم قوله تعالى لا يستوي القاعدون الآية - عدم كون هذه الآية للاعلام بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول صلى الله عليه وسلم ولغيره من قبيل الاعلام فلا يلزم الاستغناء بها قوله ليتأفف - التأفف الاستنكاف ومعنى كلام الشايع قال الله تعالى لا يستوي القاعدون الآية اظهار للمبانيها من التفادوت ليتأفف القاعد فهذا الكلام ايضا استعمل في معناه لكن لا للاعلام بل يستقل منه الى لازم بطريق الكناية قوله وترف بنفسه - الباء للتعدية اى يرجع نفسه قوله ومثله يستوي الذين يعلمون الآية - اشارة بالتنصيص بالمثلية الى ان استفهام الانكار اى الذي في حكم الاخبار لا نفي ينظم في السلك المذكور وان كان في الصورة



المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والافانكار دلالته الخبر على ثبوت  
 المعنى او انتفاءه معلوم بالطلان قطعاً اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك  
 انك اذا سمعت خروج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا  
 يصح اذ قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم  
 القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا يتحقق

التركيب هكذا الثالث في الخبر ما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه وفيه ان السامع قد يوجد ههنا  
 لانه قال لا شك ان قصد الخبر بخبره افادة الخطاب اما الحكم او كونه عالماً به لان افادة الانفصال  
 وان لم يكن دخالته في اللفظ على القصد الا ان المعنى يؤل اليه وقيل في الجواب ان ما ذكره من وجوب  
 الاستلزام المذكور في المنفصلة العنادية وهذه القضية اتفاقية واجيب عنه ايضا  
 بان الشرح اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة الغير الحقيقية اقسامها غير  
 مائة المتبع وما نة المتلو كقولك ربيت اماريد او اماريد امان يعبد الله او ينبغي اناس طين  
 ما نحن فيه من هذا القبيل فافهم والله تعالى اعلم قوله والمراد بالحكم ههنا انما هو المقصود الاصل  
 من الخبر انما هو افادة الخطاب وقوع النسبة او لا وقوعها والابقاع والانتزاع انما هو وسيلة  
 اليه فان الخطاب يستفيد من الخبر لينتقل منه الى متعلقة الذي هو المقصود بالاعلام قوله  
 لا الايقاع - لانه ان اريد بالابقاع ضم احد الكلمتين الى الاخرى فهو من صفات الالفاظ وظاهر  
 انه ليس قصد الخبر بخبره افادة ما هو من صفات الالفاظ وان اريد بالابقاع ما هو حقيقة  
 اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست فلان المقصود الاصل من الخبر كما هو افادة وقوع  
 النسبة او لا وقوعها فان الخبر موضوع للاعلام بالوقوع والادوقع بواسطة الايقاع فكل منهما  
 موضوع له لكن احدهما على سبيل التوسيل به والاخر مقصود بالا فافادة قوله وايضا لو اريد  
 هذا لما كان لا نكار الحكم معق - دليل آخر لعدم ارادة الايقاع من الحكم المذكور في المتن حاصل  
 انه لو اريد بالحكم الايقاع لفتوه فيما سياتي وان كان منكر الحكم وجب توكيده الذي هو بيان الاحوال  
 هذا الحكم لا يكون له معنى صحيحاً لانه ان اريد بالابقاع النسبة المعنى الاول اعني ضم كلمة الى اخرى لعدم  
 صحة المعنى ظاهر لانه لا معنى للا نكار عن الضم فانه اذا تكلم احد بقوله زيد قائم فلا شك ان  
 السامع المخاطب به لا يمكن عن الضم الا ان الايقاع بفهم المعنى لما كان من اوصاف اللفظ وليس  
 البحث ههنا في افادة ما هو من اوصاف اللفظ ينبغي ان يحل على المعنى الثاني اعني ادراك ان النسبة  
 واقعة او ليست بواقعة ولا شك في عدم صحة القول المذكور على هذا التقدير لانه لا معنى للا نكار  
 حينئذ لا امتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة اى لم يدرك ان النسبة واقعة لا امتناع المحرم  
 بعدم ايقاع الغير غاية الامر في ذلك انما هو المتروك وعدم المحرم بنفيه واثباته واذا عرفت  
 مقصود الشرح بقوله لا امتناع انما فلا يرد ما قيل ان دلالة الالفاظ على معانيها انما هي  
 وليست بعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للدلول استلزاماً عقلياً يستحيل التحلل كما في  
 دلالة الاثر على المؤثر فلا نسلم امتناع القول بعدم الايقاع والاحاجة الى ما اجاب به هذا القائل  
 بحل الادراك على المعنى الاعم فافهم والله تعالى اعلم قوله فان قلت قد اتفق القوم ان هذا  
 الاعتراض معارضة يعني ان دليلكم المذكور وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع والادوقع لا  
 الايقاع والانتزاع لكن عندنا دليل يدل على نفي ما انبتم وهو اتفاقهم على ان مدلول الخبر  
 هو الحكم وعلى نفي كون مدلوله الثبوتية ومعلوم ان المقصود من الخبر لا يكون الا ما يدل عليه



دائماً فلم يصح قولهم بين مفهوم في زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لا امتناع  
تحقق التناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار  
من حيث اللفظ لا يدل على الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه  
وقولهم يحتمل لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق  
بل المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلاً ان لا يكون

سواء كان المدلول حقيقياً او مجازياً اذ كما نلاحظ من مقدمات ايمان المقصود من الخبر مدلوله و  
الاخرى مدلوله الواقع دون الوقوع لان المراد بالحكم في قولهم ان مدلول الخبر حكم الخبر بوجوده  
المعنى في الاثبات وبعد من في النفي انما هو بمعنى الابقاع والانتزاع لا تقايم على انه لا يدل على ثبوت  
المعنى و انتفاؤه كما مر فدل ان مقصود الخبر هو الابقاع والانتزاع دون الوقوع والادق فانه  
ما قيل ان ما ذكره على تقدير ثبوتها انما يثبت ان الابقاع مدلول الخبر وهذا ليس بمقصود ذلك المقصود  
انما هو ان مقصود الخبر مجزى هو الابقاع وما ذكره لا يثبت لجزان يكون مدلوله لا يكون مقصود  
كما في المجازي الكناية فان المعنى الحقيقي مدلول في المجازي لينقل منه فهو مدلول غير مقصود وكذا  
الكناية فان المعنى الحقيقي فيها مدلول لينقل منه غير مقصود وجه الانتزاع ان المقصود من الخبر  
لا يكون الا ما هو مدلوله كما مر فلا يجوز ان يكون الابقاع مدلولاً ولا يكون مقصوداً وما ذكرنا من  
يجوز ان يكون مدلولاً ولا يكون مقصوداً كالمعنى الحقيقي في المجازي والكناية فغير ان المعنى الحقيقي في المجازي  
ليس بمدلول اصل الوجود القرينة الصارفة عنده كن في الكناية لا تستغنى عنها في غير ما وضعت له غاية  
الامانة يجوز ان يولد المعنى الاصلي لكن لان انه بل لا ينتقل فافهم والله تعالى اعلم

### قوله

لا يدل حكم الخبر بوجود المعنى اي اودراك بوضع النسبة فالخبر يدل على الابقاع وعلى الوقوع  
النسبة لكن باعتبار ايقاعها اما كونها واقعة في نفس الامر فلا قوله على ثبوت المعنى - بوقوع  
النسبة بين الشئين في نفس الامر فالنفي بين ما استوت وما نفوه ان المذهب هو ان الخبر يدل  
على ايقاع النسبة فيدل على وقوعها لكن باعتبار هذا الابقاع فقط لا باعتبار نفس الامور المذكور بان يدرك  
وقوعها ويدرك كونه في نفس الامر لا انتفاؤه فيه المعنى انما هو الدلالة على وقوعها في نفس الامر قوله  
والا لما وقع الشك انما لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى وانتفاؤه واقع الشك من سامع في بخلاف ما اذا  
كان مدلوله الابقاع اي الادراك بوقوع النسبة باعتبار الابقاع فان الشك انما وقع في مدلوله الا  
بقاع وهو الوقوع في الواقع مدلول الخبر هو الابقاع مقطوع به ومدلوله الابقاع وهو الوقوع  
ليس مقطوعاً به الا يلزم من الابقاع الوقوع لان دلالة الابقاع عليه انما هو بسبب تعلقه به وهو  
قد يتعلق بغير الواقع فالتام ان مدلول الخبر الحكم لا يقول بان ادراك الوقوع في نفس الامر لعدم لزوم  
الوقوع في نفس الامر للابقاع بخلاف التام بان مدلوله الوقوع فانه قائم بان مدلوله الوقوع  
في نفس الامر وعلى هذا اندفع اعتراض العصام وغيره بان استدلالهم هذا بجوحي في كون المدلول  
الحكم لا يمكن ايقاع ان الخبر لا يدل على حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعد من في النفي والامانة  
الشك من سامع في حكم الخبر بالثبوت وعدمه حاصل الدفع اننا نلزم ان يدل على الابقاع قطعاً  
لا يلزم من كون الابقاع حاصل ان يكون مدلوله اي مدلول الابقاع حاصل لا بد من الشك انما هو تحقيق  
مدلول الابقاع في الواقع لاني ايقاع فليتا من والله تعالى اعلم قوله ولما صح صواب زيد  
اي لازم مسلم صحة هذا القول عند قصد معناه الحقيقي انما لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى

مدلول اللفظ ثانياً ويسمى الأول اى الحكم الذى يقصد بالخبر افا دسه  
فائدة الخبر والثانى اى كون الخبر عالماً به لازماً اى لازم فائدة الخبر لما  
ذو صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى  
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوات اى اللازم الاعم بحسب الواقع  
او الاعتقاد فان الملزوم بدون لا يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع

وانشأته لزماً ان لا يوجد هذا اللفظ الا عند وجود الضرب منه قوله لتلا يلزم اخلاء اللفظ الخ  
دليل لقوله ولما جازى المراد بالوضع وضع التكلم وتعيينه لما قصد به بالا فائدة يشمل الاستعمال فيكون  
المعنى لتلا يلزم اخلاء اللفظ عما استعمل التكلم فيه وقصد به بالا فائدة فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن المعنى  
الحقيقى واقع كما في الجازى انما المحال اخلاءه عن المدلول فالصواب ان يقال عن المدلول لان اخلاء اللفظ  
عن المعنى الحقيقى انما هو لا استعماله في غيره فافهم والله تعالى اعلم قوله وجنبك لا يتحقق الكذب -  
بيان بطلان التالى اعنى قوله ولما ضرب زيد الخمر عليه ان هذا منقوض بان لا يلزم ان لا  
يكون الايقاع او الانشراح ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مدلوله لم يعبر ضرب زيد الا قد وجد  
من المتكلم الايقاع لتلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وجنبك لا يتحقق الكذب لا يتحقق مدلول في الواقع  
اجيب عنه بان القائل يكون مدلول الخبر هو الايقاع ليس الكذب عنده بانسقاء الخبر في الواقع بل  
بانسقاء النسبة التى يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور قوله ولزم التناقض الخ  
عطف على قوله لما مع فهو ثالث الوجه التى استدلل بها على ان مدلول الخبر حكم الخبر بالثبوت او الاستغناء  
لانفسها وحاصله لو كان مدلول الخبر بالثبوت او النفي للزم الخ اى التحقق التناقض في الواقع يتحقق  
المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بما على ثبوتيهما في الواقع اعترض عليه  
بان المحذور المذكور لا يقع على تقدير كون مدلول الخبر الحكم بالثبوت او الاستغناء بوضاهد لما لم يمتنع  
اخلاء اللفظ عن معناه لوضعي لزوم تحقق الثبوت والنفي عند الاخبار بامر من متناقضين فلا يصح وجهه للعدل  
من كون مدلول الخبر بالثبوت او الاستغناء اجيب عنه بان لا يلزم من تحقق الايقاع الوقوع فلا يلزم  
تحقق المتناقضين في الواقع واما الايقاعات فلا تناقض بينهما لان ثبوت احداهما ليس دفعاً للآخر  
قوله قلت ظاهر الخ منع للامزجات الثلاث المذكورة الا انه حذف المتع وقيم السند مقامه  
فالمراد اننا لسلم لزوم الاستتمالات المذكورة على تقدير ان يكون مدلول الخبر الوقوع او الادوات  
لان كونها مدلول الخبر انما يفيد العلم بثبوت الشيء للشيء وهو لا يستلزم ثبوت في الواقع لان دلالته  
الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست بعقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول  
استلزاماً عقلياً كدلالة الاربع على المئرة فاذا قلت مثلاً زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد ودلالته  
على ذلك لا يستلزم ان يكون ثبوت متحققاً في الواقع لجواز ان يكون الخبر كاذباً غير متحقق مدلوله  
في الواقع فلا يلزم الاستتمالات الثلاثة وحاصله ان العلم بالماصل من الخبر ليس علماً بان في الواقع  
قطعاً حتى يكون منشوءة الثبوت الواقعي الذى لا يختلف حتى يلزم من العلم القطعي عدم وقوع  
الشك ولا من الثبوت الذى لا يختلف ما بعده اعنى عدم صحته فلهذا ضرب زيد الا قد وجد منه الضرب  
ولزم التناقض عند الاخبار بامر من متناقضين واذا عرفت معنى كلام الشارح عرفت

تحقيقا المعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون الخبر عالما به ومعنى لزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالما به من غير عكس كما في حفظ التورات وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازنها هي استفادته منه ان الخبر عالم بالحكم وهو خلاصه به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اوردناه

ان دفاع ما قيل ان قدر الجواب بهذا الوجه لا يتخلو عن قصور لعدم تعرضه لدفع عدم وقوع اشك فافهم والله تعالى اعلم قوله فكأنهم ارادوا الخ جملة مستنفاة كما نه قيل فامعنى كلام القوم انه لا يدل على الشيء والانتفاء حاصله ظاهر لكن برده عليه ان هذا انما يفيد توجيه نفيمهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم فان مدلوله الحكم بثبوت المعنى او انتفاءه مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك ففي التوجيه قصور **اجيب عنه** بان هذا الاتفاق انما يستفيد من اتفاقهم على ذلك الذي لعدم القائل بالواسط لا من تصريحهم به فلما دجبه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** والافاكار دلالة الخبر الخ وان لم يحمل كلامهم على هذا المعنى ولم يصرف عن الظاهر المتبادر منه فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفاءه معلوم البطلان بعيد عن ان يقول به عاقل فضلا عن ان يكون مجمعا عليه لمراد القول كما بينه الشارح بقوله اذ لا معنى للدلالة الخ **قوله** عدم الخروج احتمال عقلي - نشأ من كون دلالة الالفاظ وضعية يجوز فيها تحلف الدلول عن الدال **قوله** ولهذا يصح ان لا لاجل ان سماع خرج زيد يفيد العلم بخبر وجه صحيح ترك سمعته من فلا ان جواب من قال من اين تعلم هذا فثبت ان مدلوله الخروج **قوله** وكان مفهوم القضية لا قد عرفت ان قوله فان قلت الخ معارضة لما قال الشارح ودليل المعارضة كما هو اتفاقهم على ان مدلول الخبر ليس الا الحكم بوجود المعنى في الاثبات وبعد منه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه واجاب الشارح رحمه الله تعالى عن هذه المعارضة بان اخرج دليله عن ان يثبت به ما قصده واول قولهم انه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه وجهه عن الظاهر بقوله ظاهر ان العلم - وقد مر بيانه بقي قولهم ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعد منه في النفي ابطال المحصر الذي ادعا على المعارضة بهذا القول كما يدل عليه ايرواض الفصول الدال على المحصر فقال

ولكان مفهوم القضية الخ حاصله انه لو كان مدلول الخبر هو الحكم المذكور فقط من غير دلالة وانتفاء بالثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانتفاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا التصديق بان النسبة واقعة اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة فتكون مفهومات جميع القضايا يادى تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ للاتناقض بين التصورات في الواقع ولا يكون ثبوت مفهوم قضية مناقضيا لثبوت مفهوم قضية اخرى وهذا بخلاف ما اذا جعل مدلول القضية الوقوع في نفس الامر قصد اد الايقاع والانتزاع وسيلة اليه فانه يثبت التناقض لان ثبوت القيام مثلا في نفس الامر ينافي ارتفاعه فيه اما الايقاع والانتزاع فلا تناقض بينهما فيه كما مر فتدكر واذا بطل المحصر المذكور فينبغي ان يقال ان كلمة انما في قولهم ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعد منه في النفي ليست للمحصر بل

المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل بعد الاول باطل لان العلم يكون الخبر عالم بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلًا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة

لجود التاكيد ويكون المعنى ان مدلول الخبر هو حكم الخبر البتة بوجوده المعنى في الاثبات ويبدو في السنفى ليستقل منه الى الثبوت والانتفاء ويكون المقصود بالا فادات والمدلول على الحقيقة هو الشبهة والانتفاء وقد مر ان المدلول في قولهم المقصود من الخبر مدلوله اعم من الحقيقة والحجازى والكنائى فيكون ما ادعاه السائل حقا ولا يبركه الشارح لانه لا ينافى ما دعاه من ان الوارد بالحكم هو الوقوع والافتقار ولا يكون ما ادعاه المعارض صالحا للمعارضة على هذا الاورد ما ارد ان هذا الذى ذكره الشارح يفيد توحيد تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلالا فوجبه حكمهم بان مدلوله الحكم بثبوت المعنى او انتفائه مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك في التوجيه قصوره ولا حاجة الى ما اجاب به عنه وقد مر الايراد والجواب فتدكر ان يقال مقصود المورد ان الشارح لم يذكره بما توجيه قولهم انه يدل على الحكم كما ذكر توجيه قولهم انه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه فافهم والله تعالى اعلم **قوله** انه المعنى ما ذكره بعض المحققين - وهو نجم الدين الرضى وكلمته ههنا المجزى والترتيب في الذكر ويمكن ان يكون للترافى كما هو الحقيقة فيها اى اذا ثبت المدلول المقصود في الخبر هو الثبوت والانتفاء علم عند السائل فيه ان المعنى ما ذكره بعض المحققين وهو ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب انما نشأ من جواز تخلف المدلول عن الدال لكون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية ليست بعلاقة عقلية تقتضى استلزام الدال لمدلوله لانه مدلول الخبر بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فحفظت في الصدق والكذب كليهما احتمال عقلى لادلالة الخبر على شئ منها **قوله** وقولهم بمحتمله اشارة الى دفع قولهم بوجه ههنا وهو انه على ما ذكره الرضى من ان جميع الاخبار لا تدل الا على الصدق لا يصح تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب وهما اصل المدفع انهم لا يريدون بقولهم المذكور في تعريف الخبر ان الكذب مدلول لفظ الخبر كما ان الصدق مدلوله بل يريدون ان الخبر انما يدل على الصدق واحتمال الكذب انما نشأ من جواز تخلف المدلول عنه لكونه لا يترتب فيهما التعلق المدلول عن الدال **قوله** اى لا يمتنع اى لانها كما مر دلالة وضعية تخلف التعلق ورفق بين الاحتمال والتعلق الدلالة وبين الدلالة على احتمال الكذب فانه على التام يكون مدلوله دون الاول فلا يريد ان القول يكون كذب من محتملات الخبر بل بان الكذب مدلول له فاول كلامه يناقض آخره فافهم والله تعالى اعلم **قوله** ويسمى الاول - اشارة بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن ولا مناقشة في الاصطلاح فلا يريد عليه ان فائدة الشئ ما يترتب عليه والحكم المخارجى ليس كذلك بل هو الترتيب على الخبر انما هو علم المخاطب بذلك ويمكن ان يقال ان الحكم المخارجى من حيث ذاته وان لم يترتب عليه لكنه من حيث انه مفاد بالخبر مترتب عليه والتسمية بالفائدة انما هي بهذا الاعتبار كما اشار اليه الشارح **بقوله** اى الحكم الذى يقصد الى اعتراف عليه بان تسمية الاول بالصدق كما وقعت حين كونه مقصودا بالافادة كذا الكذب وقعت حين كونه غير مقصود بها كما اذا كان المقصد به افادة لازمه كما في قوله من حفظت التوراة قد حفظت التوراة لان قولهم مثل

له قد حصل عند الاما لانه قد حصل قول اوله يحصل بغير الاول -

حصوله سماع الخبر من المخبر إذ التقدير أن حصولها إنما هو من نفس الخبر  
فنبه على الأول بقوله لا متناع حصول الثاني قبل حصول الأول وعلى الثاني بقوله  
مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن لا يحصل العلم  
الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز أن الأول ما صلا قبل حصول الثاني  
فلا يمكن حصوله لا متناع حصولها صل كما العلم بكونه

هذا الخبر ثم مفيد اللازم يقتضى وجوده فثبت الخبر ههنا ونسبته لهم بإظهارها كما لا يخفى فلا يجوز قول  
الشارح الذى يقصد بالخبر فادته اجيبا عنه بان معنى كلام الشارح أى قد يقصد بالخبر فادته  
الأنه لما كان مقصودا من الخبر فادته في غالب مواد الخبر حكم الشارح بكونه مقصودا منه بطريق الكلية  
كما يقال من تلكا حكم لكل ويمكن أن يقال مراده شأنه أن يقصد فيشمل ما إذا كانت الفائدة معلومة  
للمخبر كما في المثال المذكور والله تعالى أعلم **قوله** لما ذكر صاحب المفتاح الإيضاح لوجه تسمية الثاني  
باللازم ثم لا يخفى أنه يفهم من تخصيص كون الفائدة الثانية مسماة باللازم للادى أن الأول غير  
لازمة حتى يتحقق اللازم **فقوله** أن الفائدة الأولى لا بد أن تكون الثانية لازمة و **قوله**  
دعي دون الأولى لا تمنع دليل لعدم لزوم الأولى للثانية وحيث أن ظهورضا دما قيل أن ذكر  
المقتضى من الثانية استظهر أى اذ لم يذكر في المطلب اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج إليها بل المذكور  
فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله أن الفائدة الأولى بدون الثانية إلا والله تعالى أعلم **قوله**  
أى اللازم للاعتماد دفع ما يرد وهو أنه لا شك أن ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عومه  
فالظاهر أن يقال كما هو حكم اللازم للاعتماد فامعنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المسادات حاصل الدفع  
أن هذه العبارات كناية عن اللازم للاعتماد بحسب الواقع أو الاعتقاد أن مجهولية المسادات لازمة لهما أما  
للاعتماد بحسب الاعتقاد فظاهرا واما للاعتماد بحسب الواقع فلا نه المسادات فيه فلا علم فغير عن اللزوم  
بأن اللازم وإنما عجز هذه العبارات لأن الذى نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عومه فلو قيل كما هو  
حكم اللازم للاعتماد لتوهم اختصاص الحكم بالأعم الواقع المتبادر من تلك العبارة مع أنه مع الاعتقاد  
وللف الكناية ابلغ من النصيح كما تقرر والله تعالى أعلم **قوله** وهو بدون اللزوم لا يمنع الإعتراض  
لأن حكم اللازم للاعتماد وجوب وجوده بدون اللزوم لا عدم امتناعه بدون أنه فان تحقق معنى العزم  
أنما يظهر في صورت وجوب الوجود اجيبا عنه بان وجوب الوجود يستلزم عدم امتناع كل منهما  
حكم اللازم للاعتماد أى ليس للوارد بحكم الشئ ههنا إلا ما يتفرع عليه **قوله** ومعنى اللزوم الإلزام دفع توهم  
أنه إذا كان فائدة الخبرى الحكم لازمة لهما كون الخبر عالما به لا يلزم اللزوم بينهما لجواز تحقق الحكم من غير  
وجود المستلزم المخاطب فضلا عن المخبر وحاصل الدفع أن اللزوم ههنا ليس باعتبار التحقق بل  
باعتبار القاعدة ولا شك في تحققه **قوله** و زعم العلامة أن لما كان اللزوم بين الامرين للزوم  
باعتبار الغلطين كان اللازم والمزوم في الحقيقة نفس الغلطين فلهذا أضرب العلامة اللازم والمزوم  
بالاستفادتين يعنى الغلطين فاطلاق الزعم على ما ذكره ليس لعدم صحته في نفسه فان اللزوم بين  
المخبر وبين اعتبار العلم وبين الغلطين باعتبار التحقق بل لكونه شارحا للكلام المفتاح فينبغي له  
أن لا يتألف مما صرح به صاحب المفتاح كما قال الشارح رحمه الله تعالى وهو خلاف ما صرح به  
حيث قال فائدة الخبرى الحكم ولازمه فلازم الحكم وهو كون الخبر عالما به حكم ايضا أنه صريح  
في اعتبار اللزوم بين نفس الحكم وكون المخبر عالما به لا بين استفادتهما واطلاق الفائدة عليهما

حافظ للتورية وحينئذ تكون تسمية هذا الحكم فائدة المخبر بناء على انه من شأنه ان يستفاد  
من الخبر فان قيل كثير ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن  
المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم يكون مخبرا عما به يحصل في ذهننا  
صورت هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديلا  
فالجواب عن الاول ان العلم يكون حصول صورت هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر

في عبارة الفتح انما هو باعتبار المعنى اللغوي فلا يترتب له على ما ذكره يلزم جعل قسم الفائدة قسمها لها  
ويمكن ان يقال مراد العلامة باستفاضة الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفاضة تنبيها على انه انما يطلق عليه  
الفائدة من حيث الاستفاضة لا من حيث نفسه وحينئذ لا مخالفة بين الشارح والعلامة وفيه بعد  
الكلام انما هو في بيان المسحوق في بيان شرط التسمية قوله لكنه يوافق ما ورد في المصنف رحمه الله تعالى  
قيل موافقة كلام العلامة لما ورد في المصنف بالنظر في الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر  
من المصنف انه حمل امتناع الاولى والثانية المذكورين في كلامه نفياد اشياء على امتناع الوجوه و  
المحصل ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العليين كما لا يخفى وليس الموافقة بينهما بطريق القطع لمواز  
ان يكون تعرضه في التفسير للعليين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللزوم والمزوم  
نفس العلوم وفيه انه تسريح في امتناع الانفكاك بين العليين في الحصول ولا نقوض فيه اصلا  
لامتناع الانفكاك بين المعلومين في العلم فلا معنى للقول بان فيه به على ان اللزوم بين المعلومين  
باعتبار العلم كما ذكره هذا القائل فانه تاديل لا يحتمل اللفظ والله تعالى اعلم قوله من الخبر نفسه -  
متعلق بمحصل كما يفيد كما قوله الا ترى ان التقدير ان حصولها انما هو من الخبر نفسه وانما قيد به  
لان المزوم على به من الخبر نفسه لا مطلقا لان علم الحكم قد يحصل بالمشاهدة وهو لا يستلزم وجوب  
الخبر فضلا عن علم المخاطب يكون المخبر علما به قوله اذ لو لم يحصل - اي لو لم يحصل علم المخاطب بان  
المخبر عالم بالحكم قوله قد علم حصوله عنده - اي عدم حصول علم المخاطب بان الخبر عالم بالحكم  
عند حصول العلم الاول قوله امالا انه قد حصل قبل - اي امالا ان علم المخاطب يكون المخبر  
علما بالحكم قد حصل قبل العلم الاول وهو علم المخاطب بذلك الحكم من الخبر نفسه فلا يحصل حينئذ  
شلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اذ لو لم يحصل بعد - اي الحكم الثاني لم يحصل بعد عليه بالحكم يتخفف  
عنه قوله والاول باطل - اي حصول علم الثاني قبل العلم الاول باطل قوله لان العلم يكون المخبر  
اي لان العلم الثاني للمخاطب لا بد فيه من ان يكون العلم الاول حاصلا في ذهنه فلا يتصور  
القبولية اعترض عليه ان الله تعالى عز شأنه اذا اخبر بالشيء علمنا الحكم من الخبر فنفسر مع  
ان كون المخبر علما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما عني  
بان المراد بالحكم الحكم المخصوص من حيث خصوصه في الصور المذكورة يمنع علمنا بان المتكلم  
عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص وما قيل في الاعتراض بان عمر اذا خاطبنا بكلام  
لا يفهم علمنا بان عالم بما اخبر به ثم اذا فسر لنا حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه ان العلم  
بان عمر عالم به حاصل قبل ذلك فليس له وزود لانا اذا لم نعلم كلام عمر فنحن اين فهمنا ان

ضررى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذبول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه  
نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة  
الحكم في ذهنه وهذا يتحقق ضررى سواء علم السامع ان الخبر عالما بالحكم او لم يعلم لكن هذا  
ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذ التفت الى ما مر من عندنا واستحضره  
لا يقال له انه علمه ولو سلم فاننا نرضيه فيما اذا كان مستحضرا للخبر

ما تكلم به جملة خبرية هو عالم بالحكم الواقع فيها على تقدير ورود ذلك فذووع بما مر من كون المراد بالحكم  
الحكم المخصوص من حيث خصوصه فامل قوله وان لم يجب ان يكون حصوله الاى يجب في الحكم الثاني  
ان يكون هذا الحكم اى الحكم الاول حاصل في ذهنه وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر بل يكون  
حاصلا بغيره من الطرق وكل ما اذا كان في الحاصل من الخبر نفسه الا انه لا دخل له في الاستحالة  
قوله وكذلك الثاني - اى كونه لم يحصل بعد بان علم الحكم من الخبر ولم يعلم علم المتكلم به باطل ايضا  
قوله لان علة حصوله الخ فاذا لم يحصل لزم تخلف المعلول عن علة التامة ذا لا يجوز قوله  
اذ التقدر يساوى اى المراد ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر آخر  
معه حيث قلنا من الخبر نفسه في كل منهما فهو علة كون سماع الخبر من الخبر علة تامة لحصوله  
قوله فتم - اى شبه المصنف رحمه الله تعالى على الاول اى قوله لا بد فيه الخ والثاني قوله لان  
علة الوجود ان هذا الشيء بعد ما ذكره المصنف يدعى يحتاج للتنبيه فقط ويجعل ان يكون المراد  
بالله والثاني الحكم وهو البطلان فيها في لفظ التنبيه اشارة الى بداهة هذا الحكم ومقصود  
المصنف انما هو ان اللفظ قوله ولا يمنع ان لا يحصل الخ معطى على قوله سابقا اى يمنع فهو  
داخل تحت التفسير الذى اورد المصنف في الايضاح يرد عليه ان هذا القول يدل على افتراء  
العلم الاول عن الثاني وقوله فيما سبق الاول باطل لان العلم يكون الخبر عالما بالحكم لا بد فيه  
ان يكون هذا الحكم حاصل في ذهنه ضرورة يدل على لزوم من جانب الاول اجيب عنه  
بان جواز الاتفكاك ههنا انما هو باعتبار الحدوث كما يدل عليه قوله يجوز حصوله قبله اى حدوث  
العلم الثاني لا يستلزم حدوث العلم الاول واللزوم فيما سبق انما هو باعتبار مطلق الوجود اى حدوثه  
يستلزم مطلق وجود العلم الاول كما يدل عليه قوله فيما سبق وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك  
الخبر فافهم والله تعالى اعلم قوله فلا يمكن حصوله لا متنازع الخ فضلا عن ان يمنع عدم حصوله  
قوله وحيث يكون - جواب سوال يرد على قوله ولا يمنع ان لا يحصل العلم الاول لى توجيه  
السؤال ان حفظ التورات في المثال المذكور اذا كان معلوما في المادة المذكورة لا معنى يكون هذا  
العلم فائده لعدم استفادته من الخبر ولعدم كونه مقصود به ولا يكون لازمه للزم الفائدتين  
فلا يصح ما قاله ولا يمنع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصل  
قبل حصول الثاني لى ووجه الجواب كما مر انه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر  
بالفعل بل المراد به ما من شأنه ان يستفاد منه ويقصد به قوله فان قيل الخ حاصله منع على  
قوله في الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف الخ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الخ الاول  
بقوله كثير اما سماع الخبر ولا يتصور بيا لى الخ وحيث لا يصح قوله ان سماع الخبر من الخبر  
كان في حصول العلم الثاني عند حصول الاول فلا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول

مشاهد اياك فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل  
لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او هو  
ما او كذا با محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد المجازم المطابق بل حصول  
صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للخبر وقد  
ينزل المخاطب العالم بها اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة المجاهر

والثاني بقوله والبناء اسمنا في خبره بل ينفك العلم الاول عن الثاني قوله فالجواب عن الاول ان  
الاثبات للمفهوم متين المستوعبتين قوله ضروري - اي لا بد منه لانه كذا في قوله لوجود علة لا  
يثبت البداية بل ينشأ كما لا يخفى قوله والذي هو المأخوذ اي بيان لسنن غلط السائل ثم اذ هو  
ههنا بمعنى العتلة وهو عدم القصور مع وجود ما يقتضيه لا يعني عدم استنباط التصور فاقبل ان  
انصواب ان يقال والذو هو انما هو عن هذا العلم لان الذي هو عن الشيء انما يكون بعد تحققه وفي  
تحقق العلم بعد العلم تامل ليس بصواب قوله وفيه نظر - نقل عن الشارح في وجه النظر ان لا نسلم  
ان هذا ضروري وانما يلزم لو كانت السماع علة تامة وهو ممنوع بل لا بد من لغات النفس او يد عليه  
ان هذه المقدمة مدلية لا يفتقر منها ا حجب عنه بان معنى كلام الشارح في الحاشية ان لا نسلم  
ضرورية من هذه العلة وانما يلزم ذلك لو كانت علة تامة وهو ممنوع وليس مقصودا منع لضورية  
المقدمة المذكورة في نفسها حتى يزعم ما يد قوله ويكن ان يقال - يعني ان اللزوم عبارة عن العلوم  
والمزوم عبارة عند العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللزوم ولم يتعرض  
للمزوم فهو على ما كان وهو ما اختاره المصنف والعلامة من كونه علم المتكلم الحكم بضرورة خبرية  
واللزوم بينهما باعتبار التحقق كما هو المتبادر من اللزوم اي كما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون  
الخبر عالما به وان لم يتحقق العلم به قوله لكن هذا ينطبق تفسير المصنف - اي للزوم في الايضاح ولنا  
اورد لفظ الامكان وان كان مما قلناه في الفائدة وفي اللزوم في هذا الكتاب والله تعالى اعلم -  
قوله اعني حصول صورت الحكم - المراد منه الادراك المطلق لا التصورا المقابل للتصديق قوله  
متحقق ضرورة - يد عليه لعمى المتكلم قد ياتي بالجملة الخبرية على حين غفلة من غير قصد الى معناه  
وشعوره فلا يتحقق صورت الحكم في ذهنه ا حجب عنه بان الكلام فحين هو بصدد الاخبار  
والاعلام لان يتلفظ بالجملة الخبرية كما هو وتفسيره اليه الشارح بقوله وهذا ضروري في كل  
عاقل تصدى للخبر وحاصل الاقوال المذكورة في الفائدة ولازمها يرجع الى ثلاثة كون الفائدة  
الحكم ولازمها كون الخبر عالما به والتلازم باعتبار العلم وهذا ما قرره الشارح او لا تابعه للسكاي  
الثاني الفائدة علم المخاطب بالحكم ولازمها علمه بكون المتكلم عالما به وهذا مختارا للعلامة والمصنف  
واللزوم بينهما باعتبار التحقق الثالث ما ذكره الشارح ههنا وهو ان الفائدة علم المخاطب الحكم  
ولازمها حصول صورت الحكم في ذهن المتكلم واللزوم بينهما باعتبار التحقق ايضا والله تعالى اعلم  
قوله فان قيل - منشأ الاعتراض حل العلم على ما هو المتبادر منه عندهم وهو الاعتقاد المجازم  
المطابق حاصل الجواب المذكور بقوله قلنا ليس المراد بل جملة على ما هو مصطلح اهل الميزان  
وهو حصول صورت هذا الحكم في ذهن الخبر فيشمل جميع الصور المذكورة في السؤال وغيرها  
قوله وهذا ضروري انما اشار به الى دفع ما يد من ان الخبر قد ياتي بالجملة الخبرية على حين  
غفلة او قد يرتد به وفي قوله كل عاقل لمرشارة الى ان حصول صورت هذا الحكم ليس



فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفاثدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا  
يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلوة  
واجبة لان موجب العلم العمل فلما ترك العمل فكله جاهل بموجبه فيحسن عليه بيان  
الموجب والسائل العارف بما بين يديه ما هو هو الكتاب لان موجب العلم ترك  
السؤال ومثله هي عصا في جواب وما نلك يمينك ونظائره كثيرة بحسب

بعض رى في المجوز وانفى عليه لزوم العقل على الذهن واعترض السيد على هذا الجواب بما محموله  
ان حصول الحكم مطلقا سواء كان معتقدا له جارا أو غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا لا يعتد  
في العرف ولا يسي. فيه عناد لا يقال ان المتكلم افاد المخاطب قطعا بل الحق ان العلم اريد به ههنا الاعتقاد  
مطلقا وتسميته مطلقا مستفيضته لغز اذا قلنا افاد المتكلم الحكم لم يرد به حصول صورة الحكم  
في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم وظاهر ان ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد  
ان المتكلم معتقد بالحكم ومصدق به وذاك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم فاد انه عالما به  
**قوله** واذا قيل ان فاقيل او رد السكاكي هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
والمصنف رحمه الله تعالى او رد ههنا واثار الى انه ليس من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر فالحق فيها جليب عنه بانه مبني على اختلاف الاصطلاحين فان اصطلاح المصنف في  
في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ان يورد الكلام مكيفة بكيفية هو خلاف كيفية يقتضيها  
الحال بعد تسليم ان الحال تقتضي القاء اصل الكلام واما نحن فيه القاء اصل الكلام للعالم  
الذي لا يليق به الاعتقاد نظرا لظاهر الحال وهو كونه عالما بتزليله منزلة من الاعل عليه واصطلاح  
السكاكي اعم منه فان اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال عندنا اما للاشتغال الكلام على  
كيفية من الكيفيات المخصوصة التي تقتضي ظاهر الحال خلافها او يكون للمقام غير عن القاء  
اصل الكلام يكون مضمون معلوما للمخاطب ولكل وجبة هو مواليها فهذه القول بانه معطوفة  
على قوله لا شك ان قصد الخبر ان المقصود منه افادة ان الا فادة التي يقصد حاشا من هو بصدد  
الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عننا بما قد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا  
منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم **قوله** وان كان عالما بالفاثدة - المراد بالفاثدة  
اعلم ما يقصد استفادته من الخبر او افادته به فيشمل لازم فائدة الخبر وليس المراد به ما هو  
مقابل اللازم فائدة الخبر حتى ورد عليه ان فيج العلم به لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون  
المقصود بالخبر لازمه على هذا لا يحتاج الى الجواب بان مبني التخصيص على انها هي المعنى  
فانه مبني على ان المراد بهما يقابل اللازم والمقصود اشتقا منها وانشاء لازمهات تخصيها  
بالذكر لكونها العدة الكبرى من الجملة الخبرية واذا كان المراد بها ما يعبر عنه فائدة الخبر  
فاستغنى عنه فاذهب والله تعالى اعلم **قوله** ومثله هي عصا في جواب الا انما غير الاسلوب  
اشارة الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل ولا من تنزيل المعلوم منزلة المجهول بل  
المماثلة في ان كل منهما جواب للسائل العارف لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال  
وان اختلفت اسباب عدم الجري على موجب العلم فان السبب في الآلية هو الحكمة وهو استحضار  
احوال الصا ليظهر التفاضل بين الشك في اليه **قوله** وان شئت فقل لك الى ان شئت

كثرت موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزت  
ولقد علموا من اشتراكه ماله في الآخرة من خلاق ولبس ما شروا به انفسهم  
لو كانوا يعلمون كيف تجد صدرك يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التاكيد  
القسمي وآخرة يتففيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان  
العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها منزلة الجاهل به لا اعتبارات

شاهد اعلى ما ذكر من التنزيل المذكور فعليك اي خذ بكلام رب العزت وهو قوله تعالى ولقد علموا الآية  
واللام الا على جواب القسم المقدرد واللام الثانية للابتداء متعلقة بعلوا ومن اشتراكه مبتدأ خبره  
ماله في الآخرة من خلاق والجملة في خبر مفعول على علوا والخلق النصب ومن زائد لتأكيد النفي والرفع  
والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السعي بكتاب الله ماله في الآخرة شيء من النصيب واللام  
في لبس الضمير بكتاب الله المعجمة معطوفة على القسمية الاولى والواو اعتراضية وليست بها طرفة  
وما تكرر من غيرية لمضمر اليهم الذي في لبس والضمير من بالذم محذوف واللام لبس شيئا شروا به انفسهم  
حفظ انفسهم و شروا في انفسهم ذلك الشراء ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف او نزل منزلة  
اللازم والجزاؤه محذوف فيكون المعنى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء او لو كانوا من اهل العلم لا آمنوا  
من ذلك الشراء ومفعول يعلمون بيينه منون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من اشتراكه ماله في الآخرة  
من خلاق لان الشراء المذكور كما كان موجبا للخرمان في الآخرة كان مذموما غاية المذمومة فان في ما قيل  
ان الآية لا شاهد فيها لان مفعول يعلمون هو مذمومة الشراء المستفادة من قوله ولبس في ومفعول  
علموا هو ان لا نصيب لهم في الآخرة فالعلم المثبت متعلقه المذمومة ولا يلزم من علم عدم الثواب علم المذمومة  
حتى يلزم من نفي اللازم في المذمومة الاترى للمباح فانه معلوم عدم الثواب فيه ولا يعلم ذمه وجه الاندفاع  
ان علم المذمومة بما ومن في النصيب والخرمان في الآخرة وهذا لا يرتبط على المباح واجاب السيد  
السند في شيء المفتاح عن اليراد المذكور بان مساق الكلام لتقريع حالهم يقتضي تعلقي يعلمون  
بما تعلق به علما وحينئذ لا يخاف في صحة الاستشهاد بالآية فانهم والله تعالى اعلم ويحتمل ان  
يكون في الآية للنسب منها قوله تعالى ولورثي اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم الآية ففيه ايضا في العلم  
بطريق آخر قوله كيف تجد صدرك يصف اهل الكتاب بالعلم كيف تجد صدرك يصف اهل الكتاب بالعلم  
مفعوله و صدرك مفعوله الاول وانما يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب العزت  
تجد او واجدا اوله واصفاهل الكتاب بالعلم كيفا بكيفية ما ومن قال ان جملة كيف تجد وقع حالا  
من فاعل الامر ومفعوله اي مفعول في حقك او في حقك لم يأت بشيء لان كيف مفعول لما بعده و قد  
عليه تفنيه في الاصل معنى الاستفهام وان السمع منه ههنا المجرى والتفنيه قوله يعني ان شئت  
ان تعرف ان لما كان سوق الكلام في تنزيل العالم بالقائد منزلة الجاهل بها فهو من مفعول  
شئت في قول صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزت انما هو تنزيل العالم بالقائد  
منزلة الجاهل بها انزالا بلعنا به الذكور حاصل ان مفعول شئت تنزيل العالم مطلقا منزلة  
الجاهل به ان كان سوق الكلام في تنزيل العالم بالقائد ولازمها منزلة الجاهل به لان مقصود صاحب  
المفتاح انما هو دفع الاستبعاد والاستبعاد انما هو في تنزيل العلم منزلة الجهل ولادخل فيه



وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة  
التعظيم وان وجود الشيء سواء كان العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال  
ونظيره في الاثبات والنفي اي في نفي شيء واثباته ومارميت اذ رمت  
واذا كان قصد الخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة  
حذر عن اللغو وأشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من

لنزل إليهم منزلة الجاهل لان عليهم ان بان العالم اذا عمل بخلاف علمه كان بمنزلة الجاهل وكان عالما بأنه  
بمنزلة الجاهل في عدم ترتيب ثمة علمه ولا شك ان مقتضى علمه بأنه بمنزلة الجاهل ان ينتج من ذلك  
العمل فيما نحن فيه ان اليهود وكافة عالمين بوجه الشراء لكنهم يكوهم غير عالمين بمقتضى  
علمهم نزول بمنزلة الجاهلين وكافة العالمين يكوهم بمنزلة الجاهل حينئذ ذلك الشراء ومقتضى  
هذا العلم ان ينتجوا عنه فاذا لم ينتجوا كافي بمنزلة الجاهل حينئذ يكوهم بمنزلة الجاهل حينئذ  
جوهم على مقتضى هذا العلم فالى اليهم الخبر بأنه ليس لهم علم به مع علمهم به والمحصل ان  
العمل بخلاف مقتضى العلم اوجب امرين تنزليهم منزلة الجاهل عليهم بانهم بمنزلة الجاهل حينئذ  
نفي العلم عنهم وقيل ليس لهم علم بوجه الشراء ولعلمهم بانهم بمنزلة الجاهل حينئذ مع عدم جرحهم  
على مقتضى هذا العلم اعني علمهم بكونهم بمنزلة الجاهل حينئذ فالى اليهم الخبر الدال على عدم العلم  
مع علمهم به تنزلا لهم منزلة من لا يعلم عدم العلم ولا يخفى ما فيه من الاستغاثات المستبشرة  
وعل الكلام على وجه الاليسبق اليه العقل فالى ما قاله الشارح رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم

**قوله** ادعى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية عطف على قوله هل ان قوله لو كافرا يعلمون الى دلل  
تحت قوله بناء فيكون تعيلا للنفي اي القول بان الآية من الامثلة بناء على ان قوله تعالى  
لو كان يعلمون او بناء على ان قوله تعالى ولقد علموا الآية وحاصل هذا التوجيه ان الآية من باب تنزيل  
العالم بلقاء منزلة الجاهل بهما والخبر الملقى اليهم المعلوم لهم هو قوله تعالى ولقد علموا المسن  
اشارة ماله في الآخرة من خلاق كما ان الخبر الملقى اليهم من توجيهه الاول هو قوله تعالى ولقد علموا  
وقد من يقال ههنا نزل العالم بأنه يعلم ان من اشتركا ماله في الآخرة من خلاق منزلة الجاهل  
بعلمه ذلك فلقى اليه الخبر الدال على أنه يعلم ذلك وجه التنزيل عدم جرمه على موجب علمه  
**قوله** لان هذا الخطاب الى علة للنفي حاصل ان هذا التنزيل ليس في جانب المخاطب بل في جانب  
اهل الكتاب وهم غير مخاطبين ولذلك ان يكون المنزل بمنزلة الجاهل بقاءة الخبر هو الخطاب  
**قوله** ولا دليل على كونهم عالمين - - فاما يقال لم لا يعتبر التنزيل ههنا في جانب المخاطب وهو نفي  
على الله عليه وسلم واصحابه وحاصل النفي ان التنزيل فيهم يقتضي كونهم عالمين بقاءة الخبر  
ولاد دليل على علمهم بها يجوز ان يكون عليهم بان اليهود دعائون بمحضون ماله في الآخرة من خلاق  
حاصل بنفسه هذا الخبر على أنه لا وجه لهذا التنزيل كما لا يخفى وقد علمت مما ذكرنا سابقا ان هذا  
الوجه من الاعتراض كما يجرى ههنا يجرى فيما سبق الا ان الشارح رحمه الله تعالى ترك هناك اعتقادا  
على فهم الناظرين طلب الاختصار **قوله** على ان شيئا من الوجهين لا يوافق الا لانه صريح في ان العلم  
المثبت والنفي هو علم اهل الكتاب بمحضون لمن اشتركا ماله في الآخرة من خلاق وكلام القرآن للعدل  
صريح في ان العلم الذي نزل العالم به منزلة الجاهل هو معقول هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به

الحكم والتروء فيه أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا  
في أن النسبة نهي هي واقعة أم لا فعلم أن ما سبق إلى بعض الإوهام من أنه  
لا حاجة إلى قوله والتروء فيه لأن الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التروء فيه  
ضرورة أن التروء في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشئ إلا ترى  
أنك تقول إن زيد في الدار لمن يتروء في أنه هل هو فيها أم لا ولا يحكم بشئ

فلا يتنوع ويلزمه أن يكون العالم بذاتك هو المخاطب بذاتك الكلام لأن العالم بذاته ولازمها انما  
بالنسبة إلى المخاطب والمخاطب بهذا الكلام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فعدم الموافقة  
بين ما في المفتاح وما قال هذا العالم الاختلاف المعلوم فكيفما هما فإن إحداهما فيما قال الآخر  
وكلام العالم الثاني صريح في أن المعلوم الذي تزل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون قوله ولقد علموا  
لمن اشتراه الآية ويلزمه كما هو أن يكون المخاطب به هو العالم بذلك والمخاطب به كما علمت ليس هو أهل  
الكتاب بل المخاطب به هو الرسول صلى الله عليه وسلم واصحابه فلا اختلاف ههنا مثله فيما تقدم فافهم  
والله تعالى أعلم قوله ثم أشار - أي صاحب المفتاح إلى زيادة التعميم أي بعد أن عمم الشئ المعلوم  
لغير فائدة الخبر أشار إلى زيادة التعميم بإدخال غير المعلوم أيضا والحاصل أن الآية الإلهية الإلهية  
نزل فيها مطلق العلم أي أعم من كونهم متعلقا بفائدة الجزاء غير منزلة عدمه وإما ههنا فنزل وجود  
الشئ مطلقا علما لأن غير منزلة عدمه فغير زيادة تعميم بالقياس إلى الآية الإلهية الإلهية قوله  
وما رويت أذريت - روى أنه عليه الصلاة والسلام لما التقى الجمعان في بعض المغازي أخذ - كفا  
من الحصارى بها إلى وجوه المشركين وقال شاعت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينيه فبرزوا  
فنزل هذه الآية - واما نزل الرمي الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة العلم لأن ترتيب  
هذه الآثار العجيبة على فعله صلى الله عليه وسلم التي لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة لندرتهم  
كانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل الفعل المترتب عليه تلك الآثار العجيبة وما قيل إن المعنى وما رويت  
حقيقة أي نفس المراد رويت صورة فعليه أنه لا بد أن يكون موروذ الأمانة والتقى مقصد الحق يحتاج  
إلى التزليل في التفسير المذكور وقد تبدل موروذها وأجيب عنه بأن معنى كلام هذا العالم  
ما رويت حقيقة كون الآثار المترتب خارجا عن طوق البشر أذريت صورة لما شأه أسباب الرمي  
فالعيد أن جهتان لنفي الرمي وإشباته والمنفي والمثبت واحد فافهم والله تعالى أعلم قوله

وإذا كان القصد المخبر الإشارته إلى أن القاء قول المصنف فينبغي إلى الجزئية والشرطية مخدرة  
دل عليه الكلام السابق وقد صرح به في الإيضاح ووجه الترتيب ما أشار إليه الشارح بقوله  
حذر عن اللغو - حاصله أن إذا كان قصد المخبر بوجه إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي لئلا  
يقتصر في التركيب على قدر الحاجة لا الزيد ولا انقص منه حذرا عن اللغو فإنه إذا انقص ما قصد  
فاما إن لا يكون مفيدا أصلا كان الكلام لغوا محضاً وكان ناقصاً عما فاد ما قصد به كان في حكم  
اللغو وإذا كان زائداً لم يكن مقصداً كان مستملا على اللغو فعلم أن قوله حذرا عن اللغو علة للصورة  
كلها فسقط ما قيل إن علة المنع عن الناقص إنما هو الحذر عن الإخلال ولم يكن كرهاً أو كان  
المحذراً بالاقصا على قدر الحاجة أن يكون على قدر اقتضاء المقام لا الزيد ولا انقص لظهورها  
واما الحذر عن اللغو فأنما هو علة للمنع عن الزيد فافهم والله تعالى أعلم فاقيل

من الاثبات والنفي بل الحكم الذهني والتد منفاخيان لا يجتمعان قط استغنى على  
لفظ المبني للمفعول عن مؤكداً الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكررها  
ووزن التاكيد واما الشرطية وحوفا النسبة وحوفا الصلة وان كان الخطاب  
متروداً فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في  
دلائل الاقبح اكثر موافق ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه

اذ كان هذا الكلام مترادفاً لادال عليه الكلام السابق فينبغي ان يقدم هذا الكلام على قوله وقد ينزل العالم  
بما لا فاجبه التوسيط اجيب عنه بان هذا الكلام انما وقع في الوسط لدفع اعتراض يرد على الكلام  
السابق بان قصد المخبر كان ما ذكر وما جاز الفاء المخبر الى العالم بالفائدتين فخر الكلام السابق  
او لا بد من ما يرد عليه ثم اشتغل بن كوما يترتب عليه قوله ثم اشار الى تفصيله - اي تفصيل  
الاقتصار على قدر حاجة الخطاب قوله فان كان الخطاب كالسيد السيد - واما انحصار احوال  
الخطاب في هذه الثلاثة لا نراه ان يكون خالياً عن التصديق بالنسبة وعن تصورهما معا فهو المسي  
مخالي للذهن واما ان يكون خالياً عن التصديق بهما دون تصورهما فهو المترودد والسائل وظاهر ان  
عكسه محال واما ان لا يكون خالياً عن شئ منهما فينبغي ان يكون مصدقاً بما يتينا في مضمون ما اتفق  
اليه فهو المنكر او مصدقاً بمضمونه فهو العالم ثم ان العالم بالحكم لا ينبغي اليه الجملة المخبرية بل للضار  
الا ان اجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وتزل منزلة الجاهل فانحصار حال الخطاب بالاجري  
على مقتضى الظاهر في الخلو التردد والاكتفاء في تفصيل يجوز ان يكون النسبة حاضرة في ذهن  
الخطاب من غير التعاطي الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها وانما اعلمه لا يقال له المترودد  
فلا يتم انحصار حال الخطاب في هذه الثلاثة قيل في الجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة القائمة بالجوهرية  
اعني النسبة المشعرة بالوقوع والاداء فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع والاداء وقيل  
لا نسلم انه لا يقال له المترودد بل هو داخل فيه لان الموارد بالمترودد من تصور النسبة ولم يصدق سؤلوه  
كان مستغنى الى وقوعها ولا وقوعها وقيل لقلة وقوع هذا القسم لم يعتبر به فافهم والله تعالى اعلم  
ثم اعتبر بهذه الاحوال في الخطاب ويراد الكلام على الوجه المذكور بالقياس الى فائدة الاختصاص  
الحكم الظاهر واما بالقياس الى لازمهما فيعبر ظاهر لانه اذا جرد الكلام عن المؤكد وقيل زيد قائم مثلاً  
لم يعلم انه جرد عنه الخلو الذي هو عن الفائدة او الخلو من اللازمها بل الظاهر انه جرد الخلو عن الفائدتين  
وكذا اعتبار التردد والاكتفاء غير ظاهر بالنسبة الى لازمه لانه حينئذ امان يؤكد المتكلم ثبو علمه  
صحيحاً لا المقصود بالخبر ويقول اني عالم بقيام زيد مثلاً فيصير علمه به فائدة المخبر ولم يسبق  
لازمه والكلام فيه لا فيها او يقول ان زيد قائم كان التاكيد بحسب الظاهر لاجتماع ثبوت قيامه  
لا ان ثبوت علمه فالحاصل ان اعتبار هذه الاحوال في الخطاب لا يظهر من الخبر نفسه بالقياس الى  
فائدة الخبر وهذا لا ينافي ما قاله السارخ في شرح قول المصنف ٧ وهكذا اعتبارات النفي من انه  
قد يؤكد الخبر بناء على ان الخطاب يتكون المتكلم عالم به معتقد انه كما تقول انك لقائم كامل فان  
تاكيد هذا الكلام يدل على ان صادراً عن رغبة وود واعتقاد واعلم ان عدم ظهور اعتبار هذا الكلام  
في الخطاب بالقياس الى لازم فائدة المخبر انما يصح اذا فهم العلم بالتصديق اما مطلقاً او مقيداً بالجوهر  
وهذا مع انطباعه واكتفاءه معاً واذا فهم حصول صور الحكم مطلقاً فلا لان يجب القائل المستكمل  
لم يتصور منه بقاؤه تروداً وانكاره في ذلك والله تعالى اعلم قوله لا على ان يكون عالماً بوقوع النسبة

ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجزأ الجواب  
اصلا فيهما فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب  
كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار  
وهذا مما لا قابل به وان كان المخاطب منكرا للحكم كما بخلافه وجب  
توكيده اى الحكم بحسب اليناك قوة وضعفا فلما زاد اد في الانكار

يريد ان المراد بالحكم في هذا العبارة هو الوجود او اللا وجود فيكون موافقا للسابق وهو قوله افادة  
لحكم فان الحكم هناك بمعنى الوجود او اللا وجود واللاحق وهو قوله و التردد فيه اذ التردد انما هو  
في الوجود واللا وجود و الابقاع و الانتزاع و كذلك الانكار و معنى خلو الذهن عنه ان لا يكون  
حاصلا فيه و حصوله فيه انما هو الازعان به فيكون معنى كلام المصنف فان كان المخاطب خاليا ذهن  
عن الازعان بالحكم ولا شك ان المخاطب عن الازعان لا يستلزم الخلو عن التردد و فان الازعان  
و التردد متضمنان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر فانه قد ما سبق الى بعض الاول  
من انه لا حاجة الى قوله و التردد فيه الا كما ذكره الشارح في الشرح لان مبنا هذا التوهم  
عدم التنبيه لمعنى الخلو عن الحكم الذى هو عبارة عن عدم الازعان بل فهم ان معناه ان لا يكون  
الوجود و اللا وجود في الذهن فقال ما قال هكذا قيل و قيل يريد الشارح في هذا الكلام دفع الابهام  
المذكور بان المراد بالحكم انما هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة و بضمير فيه الواجب  
الحكم و وقوع النسبة الاول و وقعها على سبيل الاستخدام البديعي و خلو الذهن عن الحكم بذلك  
المعنى لا يستلزم التردد فيه بهذا المعنى وليس المراد به النسبة التامة في الموضوعين كما فهم المراد  
ليكون ذكر الخلو عنه معنى عن ذكر الخلو عن التردد فيه و يريد على توجيه كلام الشارح بهذا الوجه  
ان مقصودنا لو اهم انه لا ضرورة الى ذلك بل هو صفة للمتن عن الظاهر كما عرفت فينبغي  
ان يراد بالحكم في كلام المصنف المعنى الثانى و ليستغنى عن قوله و التردد فيه بناء على ان خلو  
الذهن عنه يتناول بالاطلاق عدم التصديق و عدم تصوره اياه و لا يخفى ان ما ذكره لا ينفك  
اجيب عنه بان ارادة النسبة التامة من الحكم و ان كان معنى عن قوله و التردد فيه الا  
انه يراد ان خلو الذهن عن تصور النسبة بشرط للاستغناء عن المؤكرات و الاستطراد  
المذكور غير صحيح فانه اذا تصور المخاطب النسبة و لم يتوجه الى حالها و لم يلتفت الى شئ  
وارتباطها كان في حكم خالي الذهن بجامع معاملة فافهم و الله يعقل العلم و يرجح التوجيه الاول بان  
الشارح عبر بالمؤكيد التقيدى حيث قال لا يكون علما بوقوع النسبة و لم يقل بان النسبة واقعة  
او ليست بواقعة فان تعبيره المذكور تنصيصا منكم ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم  
بالوجود او اللا وجود سواء تعلق العلم بالنسبة هل هي واقعة ام لا بل ذكر الاستغناء بعد النسبة  
و انما كان التعبير ايضا في ذلك لان النسبة فيه لم يجعل موضوعا حتى يفيد ان الجهول هو الوجود  
و اللا وجود فقط و ان النسبة كما في قوله و لا معرفة ان النسبة اى قوله لا اعترض عليه  
بانه قد تقرر في كتب النواظرة ان يؤتى لكل بعدا و صرح المصنف في اوائل الباب السادس  
بما يتعلق قوله هل زيد قائم و عمر و فهذا التركيب من الشارح غير مستقيم اجيب عنه بان هذا  
التركيب من الشارح مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الخبر و هو

زيد في التأكيد **قوله** كما قال الله تعالى حكاية عن رسول عيسى  
 على نبينا وعليه الصلوة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم  
 مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم  
 انا اليكم مرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة  
 لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا

تكون لطلب التصور في قولها بعد ادل مستدلا عليه قيل والدليل على كون ام في الحديث متصلة وتو  
 المفرد بعد هاء سبعين الشارح في باب الانشاء بان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة بقوله عليه الصلوة  
 والسلام هل تزوجت بكوا ام ثيبا وبان ام ههنا منقطعة بمعنى بل والهزة لان الكلام في السائل المفرد  
 وان كان قد يكون بمعنى بل فقط لان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الالى استفهام عن حكم  
 آخر قال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة لان عند السائل ان زيدا عندك  
 فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عندك فقال ام لا او انما بعد هاء منقطعة لانه لو سكت  
 على قوله ازيد عندك لحلم المخاطب انه يريد ام هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائ  
 متباعدة وهي تغير ظن كونه عندك الى ظن انه ليس عندك وهذا معنى الانقطاع والاضراب  
 انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعالمها مع هل لانها بمعنى بل والهزة تأتي للتصديق  
 فتوافق هل بخلاف ما اذا كانت متصلة فانها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي للتصديق  
 للثبات بينهما **قوله** ولا يحكم بشئ الا بعد تحقق الخلو عن الخلو عن الحكم مع وجوه التردد **قوله**  
 بل الحكم الذي هو في انتقال من في التلازم الى في الاجتماع ما صرح به **قوله** لا يفتقر الى الفعل  
 والفعل مستند الى مصدره اى حصل الاستغناء كما قيل في قول صخر بن عمرو اخي الخنساء **مصرع**  
 وقد جيل بين العبد والنزوان واو له اهم بامر الخزم لو استطيعه - ثم الحكم المذكور من انشاء  
 مبني على انه الواو اية وانها المناسبة لقوله فيها بعد حسن تقوية المؤكد حيث لم يتعرض فيه للحكم  
 والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا ان ان يقتصر على **قوله** عن مؤكداات الحكم - تنقيد المؤكداات  
 بالحكم احتراز عن مؤكداات الطرفين كالنكيد اللفظي والمعنى فانها جات في مع خلو الذهن بخود  
 زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء التوكيد كله **قوله** وهي ان المؤقت عن الشارح لم يريد القسم  
 في ذلك وان كان فيه تأكيد للحكم لان مقصود المؤكداات التي تنصل بالحكم وتصبر من جملة القسم  
 كلام براسه انتهى وفيه انه لا دليل على هذا التخصيص بل الوجه ان الاستغناء عن هذه المؤكداات  
 يستلزم الاستغناء عن القسم لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكداات كما قال الرضي  
 لانها تنقيد التوكيد الذي جاز الاجل القسم انتهى فالقسم على التأكيد لا على اصل المعنى لان التوكيد  
 كاف فيه **قوله** واسمية الجملة - اى كونها اسمية لا صيغة رتتها اسمية كما وهم فانه لا يشتط  
 في التأكيد كونها معدولة بان كان المستند اليه فيها مصدرا كالحمد لله اعترض عليه بان  
 المصنف عدها في الايضاح من نظائر الجملة الا بتد ائمة اجيب عنه بان فيها اعتبارين  
 اعتبارا فادعاهما اصل الحكم الدوام والثبوت واعتبار تأكيد الحكم بما سطر تلك الافادة  
 فالقاء هالى الى حال الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لصودرت  
 ادوات الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعد هاء عن المؤكداات بالنظر الى الاعتبار الثاني

والدليل على كون ام في الحديث متصلة وتو  
 المفرد بعد هاء سبعين الشارح في باب الانشاء بان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة بقوله عليه الصلوة  
 والسلام هل تزوجت بكوا ام ثيبا وبان ام ههنا منقطعة بمعنى بل والهزة لان الكلام في السائل المفرد  
 وان كان قد يكون بمعنى بل فقط لان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الالى استفهام عن حكم  
 آخر قال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة لان عند السائل ان زيدا عندك  
 فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عندك فقال ام لا او انما بعد هاء منقطعة لانه لو سكت  
 على قوله ازيد عندك لحلم المخاطب انه يريد ام هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائ  
 متباعدة وهي تغير ظن كونه عندك الى ظن انه ليس عندك وهذا معنى الانقطاع والاضراب  
 انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعالمها مع هل لانها بمعنى بل والهزة تأتي للتصديق  
 فتوافق هل بخلاف ما اذا كانت متصلة فانها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي للتصديق  
 للثبات بينهما **قوله** ولا يحكم بشئ الا بعد تحقق الخلو عن الخلو عن الحكم مع وجوه التردد **قوله**  
 بل الحكم الذي هو في انتقال من في التلازم الى في الاجتماع ما صرح به **قوله** لا يفتقر الى الفعل  
 والفعل مستند الى مصدره اى حصل الاستغناء كما قيل في قول صخر بن عمرو اخي الخنساء **مصرع**  
 وقد جيل بين العبد والنزوان واو له اهم بامر الخزم لو استطيعه - ثم الحكم المذكور من انشاء  
 مبني على انه الواو اية وانها المناسبة لقوله فيها بعد حسن تقوية المؤكد حيث لم يتعرض فيه للحكم  
 والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا ان ان يقتصر على **قوله** عن مؤكداات الحكم - تنقيد المؤكداات  
 بالحكم احتراز عن مؤكداات الطرفين كالنكيد اللفظي والمعنى فانها جات في مع خلو الذهن بخود  
 زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء التوكيد كله **قوله** وهي ان المؤقت عن الشارح لم يريد القسم  
 في ذلك وان كان فيه تأكيد للحكم لان مقصود المؤكداات التي تنصل بالحكم وتصبر من جملة القسم  
 كلام براسه انتهى وفيه انه لا دليل على هذا التخصيص بل الوجه ان الاستغناء عن هذه المؤكداات  
 يستلزم الاستغناء عن القسم لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكداات كما قال الرضي  
 لانها تنقيد التوكيد الذي جاز الاجل القسم انتهى فالقسم على التأكيد لا على اصل المعنى لان التوكيد  
 كاف فيه **قوله** واسمية الجملة - اى كونها اسمية لا صيغة رتتها اسمية كما وهم فانه لا يشتط  
 في التأكيد كونها معدولة بان كان المستند اليه فيها مصدرا كالحمد لله اعترض عليه بان  
 المصنف عدها في الايضاح من نظائر الجملة الا بتد ائمة اجيب عنه بان فيها اعتبارين  
 اعتبارا فادعاهما اصل الحكم الدوام والثبوت واعتبار تأكيد الحكم بما سطر تلك الافادة  
 فالقاء هالى الى حال الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لصودرت  
 ادوات الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعد هاء عن المؤكداات بالنظر الى الاعتبار الثاني



وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الوسل دعوهم  
الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى  
بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا  
قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعذبوا فنى الرسالة عن التصريح بالكناية  
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعمناهم ان البشر لا يكون

غلاما فافادنا حاصل ان الاسمية ليست من المؤكدات وضعا لكنها صليحت لان يقصد بهما التاكيد والله  
تعالى اعلم قوله وخروف التنسيب على الاداء وهاهنا موضوعه لتسوية الخطاب قبل الشروع  
في الكلام وشرطيته على حسن الاستماع وقيل ان الغرض منها التنسيب وليس موضوعه له قوله  
وخروف الصلة - اصطلح النحاة على تسمية خروف معدودة مقررة في ما بينهم مثل ان  
كلهم الهجرية وسكون النون وان بقية الهجرية وسكون النون والباء ونظاها هجرية وف الصلة  
لانادتها بتاكيد الاتصال الثابت وجرى في الزيادة لانها تزداد في الكلام لان الادنى تزداد مع  
ما الدخيلة كثير التاكيد الشيء نحو ما ان زويت زيدا وقلت زيدا فها مع المصدرية ومع لما الدخيلة  
تزداد مع لما كثيرا نحو فلان جاء بالبشر وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد  
قمت وقلت زيدا فها مع الكاف والثانية تزداد في مثل كفى بالله وكيفا فان قيل يجب ان لا يكون  
زائدا في افاذات فائدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدا لانها لا يتغير بها اصل  
المعنى بل لا تزداد شيئا الا التاكيد المعنى الثابت وتقوية نكتها لم تقدر شيئا ولما يلزم الاطوار  
في وجه التسمية لم يتجبر الاعتراض بان يلزم ان يعدوا بها هذا التاكيد والام الاستدراك المعاني  
التاكيد اسماء كانت او لا زائد فافهم والله تعالى اعلم قوله حسن تقوية يؤكد - اى اذا كان  
الخطاب معتددا في الحكم حسن تقوية يؤكد في غالب المواد لانه لا يزيل بتورده بجوذا الاختصاص  
وكذا قيل غالب المواد مراد في وجوب التاكيد للتكرار فلا يرد الاعتراض بانها اذا كان محيى الاخبار زائفا  
للتورده لانكار كما اذا تروى الخطاب في انك تصور تقيام زيد او كان منكورا من تصور كماله و  
قلت تصور تقيام زيد او قيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعد ذلك ترد او انكار  
في ذلك فافادنا حاشية الى التاكيد الاستيعاض ان اد الوجوب قوله قال الشيخ في المقصود منه  
بيان المجازفة بين ما قال الشيخ وبين ما ذكره القوم لان ما ذكره يقتضى ان لا يصح التاكيد  
للتورده تشاك كما لا يصح لما ان من كلام القوم يقتضى جواز بل استتسانه وجمع بعضهم  
بين الكلامين بان الظن في كلام الشيخ شرط في التاكيد بكونه ان خاصة لانها كالعلم للتاكيد  
بغلاف غيرها وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلامنا فافادنا فيه من هذا امر دود بقوله تعالى  
انهم مفرقون فان فيه التاكيد بلفظة ان للتورده ويمكن ان يجاب عنه بان التورده حقيقة ليس  
بوجود ههنا اعني في الآية باعتبار ان يمثل به بل المقام مقام ان يتردد السامع لوجود ما يلحق  
له بالخبر فيجوز ان يقال كما تقولون ان السامع لا تورد له حقيقة بل جعل كالتورده وبالنظر  
الى ما يلحق له كذا انك تقول جعل كالظان على خلاف مضمون ما يلحق اليه بالنظر الى رغبة الله  
تعالى بعبادهم وانما هو عاصين الحاديين عن طاعته فلا نقض بالائمة الشريفة لكن ما ذكره  
البعث من الجمع بين الكلامين مخالف لما ذكره الشارح في شرح المفتاح حيث قال قال الشيخ

رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من ادلة  
تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الوسل الثلاثة مبني على  
ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للأخولا لمتاد المرسل والمرسل به  
والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنتان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا  
اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل الطائفة اثنتين وهما شمعون

عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب  
كيف زيد وقائم في جواب اقام زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى لانه اذا كان ذكر ان في عبارة  
الشيء بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صلح بدون التاكيد وكان الحكم المذکور  
مقصودا بان هذه لا وردة ممكنة ابا سوع ان اي لو كان اشتراط حسن التاكيد بان يكون  
للسائل ظن على خلاف الجواب محض صابان بخلاف غيرها فان حسن التاكيد به لا يشترط بان الك  
الشرط لا وردة ممكنة ابا سوع ان الاقتضاء محمدا الجواب حسن التاكيد به والكلام في المحسن  
فان لا وردة ممكنة بل على ان هذا الشرط عام في ان وغيرها لانه لو وردة ممكنة لا يفقد  
الشيء طو ما قيل في الجواب عنه بانه لا مخالفة بين الشيء والقوم لان ما يفهم من كلام القوم  
من حسن التاكيد المتروك قد امكن في التاكيد بغير ان وكلام الشيخ في ان خاصة كونه علما في  
التاكيد كما ذكرنا مفيد الغاية والاكتفاء بذو صلح بدون التاكيد بغير ان لا يدل على عدم الفرق  
بين ان وبين غيرها من ادلة التاكيد كما ذكرتم بل الاكتفاء المذکور انما هو لتوضيح صحة الجواب  
بغير ان من المؤكدرات بطريق الاولى ففيه مع كونه متكلفا وادارة لما لا يسبق اليه الذهن الا لشيء  
كون ان علما في التاكيد ومفيد الغاية كيف وانها قد تستعمل ليجرد الاعتناء بنبات الحكم  
من غير قصد التاكيد بخلاف سائر المؤكدرات وتستعمل في جواب المتروك فلا تكون مفيدة لغاية  
التاكيد لان غايته الرد على المنكرو والله تعالى اعلم وقيل في الجمع بين الكلامين ان الشيخ اراد  
بظن ان له ميلا الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى احد الحكم مدخل المتروك في الظان  
بحد المعنى وانما قال اكثر مراع ان لانها قد تحجب الاظهار وفيه رغبة من المتكبر والاعتناء  
بشأنه قوله فاما ان يجعل محمدا الجواب اصلا او اراده جعل محمدا الجواب من غير اعتبار  
الشرط المذكور اصلا مقتضيا لاراد ان بطريق الوجوب بقونية قوله لانه يودي الى فلا يرد  
ما قيل من كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر  
بالعكس الاتي ان قوله في الاصل في المبتدأ التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون  
التعريف لان التعريف لا يجرى بدون المبتدأ وقوله ان لا يستقيم يشير الى ان المستقيم  
في حكم الجواب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة او يقال معنى عدم الاستقامة مخالفة  
الاصل ومقتضى الظاهر وليس المراد منه عدم صحته قوله في جواب كيف زيد اي في  
جواب السؤال كيف واين ومتى ونحوها مما لا يعلم ان للسائل ظنا على خلاف ما انت تحججه  
به يعني يودي الى ان لا يستقيم وقوع جواب هذا لا يستقيم ايا بدون التاكيد اي سؤالا  
كان له ظن او لا قوله حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به - كيف وقد وقع  
في كلام الضمما ونحن قال لي كيف انت قلت عليل قال السيد السند فيه بحث وهو انهم صهوا  
بان كيف واين وانما لهما انما في طلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديقا  
وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صلح في جواب كيف وانه في الدار في جواب اين زيد

ويحي فكذا بها فعرزنا بثلث اى فقولنا بها رسول ثالث وهو  
بولس او حبيب النجار ويسمى الضارب الاول ابتداءً والثاني طلبيا  
والثالث انكار يا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة  
وهي الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ودو  
جوب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا

انتهى اجيب عنه بان السؤال والجواب فى جميع الاستفهام انا هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم  
اعنى الوقوع بالاداء وقوع فالمطلوب بالسؤال والمقادير بالجواب هو التصديق الا انهم اصطلموا على  
ان جهالة الحكم اذا كانت باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والظرفين بخصوصهما فهو لطلب التصديق  
واذا كانت بجهالة باعتبار احد الطرفين او كليهما من قيودهما فهو لطلب التصديق فالذا لوضع هذا  
الاصطلاح لا ورود لهذا البحث وان لم يلاحظ يلزم عدم صحة الجواب بصالح ايضا والمحصل  
ان المسئول عنه فى جميع الصور هو التصديق على هذا الاصطلاح لكنهم سموا سموه فى بعض الصور  
تصورا اصطلاحيا منهم لان جهل الحكم فيه بسبب جهل بعض الاطراف والذى يتعلق به هو  
التصديق والتصديق فان لوحظ هذا الاصطلاح وان المطلوب هو التصديق دائما فلا بحث  
وان لم يلاحظ بان كان المطلوب فى كيف زيد مثلا التصديق ان لا يكون الجواب بصالح  
ايضا باطلا لانه جملة خبرية مغايرة للتصديق لانه بمعنى هو صالح والله تعالى اعلم **قوله**  
كما قال الله تعالى حكاية ابي ابيضا هو انه غشيل للقمم الثالث لا الاستدلال لانه لا دلالة فى الآية  
على وجوب التاكيد ولا على وجوب كونه بقدر الامكان لان كلا من نفس التاكيد وكونه بقدر الانكار  
يتمم ان يكون استحسانا فى الآية ويمكن ان يكون استدلالا وان لم يكن دليلا قطعيلا للاحتيال  
المذكور الا انه يفيده الظن لانه اذا اراد فعل الفاعل بين ان يكون مستحسنا وبين ان يكون ولما عليه  
يتمم على الوجوب لان الاصل تفريع الذمة فافهم والله تعالى اعلم **قوله** اذ كذبوا ابي ظن ف  
للقول المدلول عليه بحكاية نقول الغير فقول الغير داخل فى مفهوم الحكاية ويكون التقدير  
كما قال الله تعالى فان قلنا من رسل عيسى على نبيينا وعليه الصلوة والسلام قولهم اذكروا فاقبل  
انه ظرف لقول مقدروه مفعول بحكاية لايصح الا بارتكاب التصديق او ملاحظته انه من ذكوا الخاص  
بعد العام فيكون المفعول بدلا من القول الداخل فى مفهوم الحكاية **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون  
ظرفا لقول الحكاية وحديث لا يحتاج الى التقدير والدلالة اجيب عنه لان قول الله تعاد الحكاية  
لبينا وقت التذكير **قوله** مؤكدا بان واسمية المجدة - **فان قيل** تعدد التاكيد بتعدد الانكار  
والكارهون ان يكون فى اول الامور انكارا واحدا فاداه التاكيد بن اجيب عنه بان يجوز ان يكون  
الرسول علموا منهم باجوبتهم مع الرسولين الاولين وبتأديهم فى الضلال ان انكارهم مقادير  
عن ادى مرتبة الانكار فى نفسه ولا يشترط فى الكلام مع المنكر سبق اخبار بل المداير على الانكار  
فاكد واستاكيد بن واصحاب الجواشى ههنا وجوه اخرى كما ذكرها **قوله** مؤكدا بالقسم وان دلالة  
واسمية الجملة - قبل لم يعد المصنف رحمه الله تعالى فى الايضاح القسم فى الآية من المذكورات فخط قصد  
ذكر المكدات التى من جملة اجزاء الكلام الملحق وقولنا ربنا يعلم بمؤكد مستقلة **قوله** وكان الرسول  
دعوه الخ دفع اعتراض يد ههنا انه كيف ينافى قولهم قول الرسول وكيف يكون قوله تكذيبا للرسول

من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال  
من غير عكس كما في صورت الاجزاج لاعلى مقتضى الظاهر فانقلت اذ جعلت  
المنكر تغير المنكر ومع هذا الكد الكلام وقلت ان زيد القائم يكون هذا على وفق  
مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى  
توك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بليها عموم

فانهم لا يدعون رسالتهم من الله تعالى وما صل الدخ ظاهراً قوله بناء على ان الرسالة من رسول الله  
دفع نوحهم انهم كيف يسوغ لهم الدعوة على نوحه المذكور مع ان الدعوة تخرج لا الطريق والى على خلاف  
ما هو عليه وما صل الدخ ظاهر قوله ولذا قال ابي ذيل على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله  
حيث نسب الله تعالى ارساليهم الى نفسه مع انهم ارسليهم عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام  
قوله ضدوا الى عطية قالوا قوله زعمنا منهم ان دفع لما يتوهم من ان الوصل لا يكون كونهم  
بشرنا معنى قول الكافرين في الرد عليهم ما نتم الا بشئ مثلهما واصل الدخ ظاهر قوله والافا بشرية  
بيان لما عت على قول الشارح فلما الوصل دعوه هو بل ومنه يفهم الاعتراض المذكور تحت قوله فكان  
الوصل لما ذكرنا هناك فتذكر ان لم يحل دعوة الوصل على ما ذكرنا فلا معنى في الرد عليهم لبشرية  
لبشرية لهم لان البشرية في زعمهم اما تناق الرسالة من الله تعالى لان رسول الله تعالى لا يماضية  
بين الانسان والرب تعالى لغاية تنزيهه تعالى وتعلق الانسان بالامور المادية الظلمانية ولا يفتقر المادية  
بين الملك والانسان الكامل فيجوز ان يكون الملك رسولاً من الله تعالى وهو سلا الانسان كامل فعلى  
هذا لا يرد الاعتراض بان البشرية كما تناق الرسالة من الله تعالى كذا انك تناق الرسالة من رسول الله تعالى  
بناء على وجوب المجانسة بين الرسول والمرسل فينبغي ان يكون رسول الوصل من جنس المرسل  
لان مجانسة المجانسة مجانسة والله تعالى اعلم قوله وقوله اذ كنوا اي بصيغة الجمع وليرى اذ كنوا  
بصيغة التثنية مع ان الكذب في المرة الاولى اثبات فقط قوله لا تعاد المرسل والمرسل به فلكم ما جاء  
به اثبات بان كذب حكم على ما جاء به الثالث بان كذب بل لانه عينه قوله وهو بولس - بفتح الواو وسكون  
الواو - ففتح اللام وبعد هاشين معجمة هذا الذي ذكره الشارح غير موقوف به والعصم ان الثالث الذي  
عززه هو شعون لانه لما بعث سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام بعد كذب النصارى سولين  
قال اعني يحيى وبولس وضربهما دخل متكررا ما شرا شربة الملك حتى استأنسوا به ورفعا خيرة الى  
ملك فاضى به فقال له ذات يوم بعتي انك حسبت رجلين فهل سمعت ما يقول لانه فقال انك لافعل  
العصب بيني وبين ذلك فدعا فقال شعون من ارسلكم قال الله الذي خلق كل شئ وليس له شريك  
فقال صفا داود اذ قال لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال وما آيتكما قال ما يتقى الملك فدعا بغلام  
مطووس العين فدعا الله تعالى حتى انشقه بصره واخذ يند قتين فوضعهما في حد فتية فكانتا  
مقتلتين ينظرهما فقال شعون الملك اريدت لو سئلت الهك حتى يصنع مثل هذا فيكون كدوله  
الشئ قال ليس عنك سران الهنا لا يبصر ولا يسمع ولا يضر ولا ينفع شر قال ان قدر الهما على  
المياء هبت انا به فدعا بغلام مات من سبعة ايام فقام وقال فقت اجواب السماء فثبت شابا حسن  
الوجه يشفع لهؤلاء الثلاثة قال الملك ومن هم قال شعون وهذا ان فتجب الملك فلما رأى  
شعون ان قوله قد اغريه نصحه فامن وامن معه قوم ومن لم يؤمن صالح عليه هرب عليه السلام

من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى لترك  
التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى  
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء  
العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلاً انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار  
وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظاهر او المصدر رأى حيناً كثيراً

فهو كذا في الكثاف **قوله** ويسمى الضم الاول الى المتلو عن التاكيد قوله ابتداءً - لكونه غير مسبوقة  
بالطلب والانكار **قوله** الثاني - وهو ان كيد استخسا ناً قوله كلياً - لانه مسبوقة بالطلب **قوله**  
والثالث - وهو التاكيد وجوباً **قوله** الانكار - لانه مسبوقة بالانكار **قوله** فكل مقتضى الظاهر  
مقتضى الحال - الخ فيه انه اما ان يعتبر في مقتضى الحال انتفاء حقيقة الحال او لا في الاول لا يكون  
بين مقتضى الحال وبين مقتضى الظاهر عموم وخصوص مطلق بل يكون بينهما عموم من وجه كما ينبغي  
وعلى الثاني لا يكون تعريف بلاغة الكلام بطلان مقتضى الحال مع فصاحته ما يغاين دخول الغير  
كما اذا كان الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببلغ مع صريح  
التعريف عليه اجيب عنه باختيار الشئ الثاني لان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة  
الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر فلا نقض بالكلام المذكور واما ما ذكره ههنا من النسبة فهو  
بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب نفس مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر والمراد من  
التعريف والله تعالى اعلم **قوله** كما في صورة اخراج الخ وذاك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل  
فالقي اليه الكلام مؤكداً فالتاكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيله لكنه خلاف مقتضى الظاهر  
الذي هو عدم السؤال حقيقة **قوله** فان قلت اذا جعلت الخ معارضة للذي ليل المذكور على ان  
مقتضى الظاهر اخص مطلقاً وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ما ذكرتم لكن عندنا دليل ينفيه  
فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر على وفق امر ظاهر هو الانكار وليس على وفق  
مقتضى الحال لان الحال عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة عما يفيد اصل  
المتن ولا داعي للتكرار ههنا سوى الخلو الادعائى وهو يقتضى ترك التاكيد لا التاكيد  
ينبغيها عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيها اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر  
بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعياً كالصورت المذكورة وتحقق مقتضى  
الحال بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر في المعارضة المذكورة ان مقتضى  
الظاهر ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقاً بل هو عبارة عن مقتضى الامر  
الظاهر سواء كان حالاً او فلا يريد ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى ظاهر  
الحال كان اخصية ضرورية فلا ورود لهذا الاعتراض وان قل المعترض انه على وفق مقتضى الظاهر  
اعطاه الحال اعترافاً بأنه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى الحال  
مطلقاً وجه الدفع ان مبنى المعارضة المذكورة كما مر ان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى  
الامر الظاهر لا عن مقتضى ظاهر الحال كما فهمه المورد **قوله** قلنا لا نسلم الخ ما صلد ان قولك  
في الدليل وليس على وفق مقتضى الحال يمنع لان الحال قسمان باطن وظاهر ولا يلزم من لقي  
مقتضى الحال الباطنى ههنا نفي مقتضى الحال الظاهري فالوجود في هذه الصورت مقتضى

او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالإضافة الى مقابلة حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف اى غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من

الظا هو مقتضى الحال الظاهرى وذكر لك الحال عبارة عن الداعى الى اعتبار خصوصية فى الكلام رائدة على ما يفيد اصل المعنى والداعى للمسلم الى لا يفيد لان الحال بهذا المعنى انما هى الحال على الحقيقة ولا يلزم من انتفاء الحال على الحقيقة انتفاءها مطلقا وقيل فى تقرير العارضة المذكورة ان ذلك لا يدل على ثبوت ما دعيت كنه عند دليل يدل على انتفاءه وهو ان الكلام المذكور على وفق الظاهر وليس على وفق مقتضى الحال والا كان الكلام المذكور ليغا لصدق تعريفه عليه وهو ظاهر الى اشار بقوله لا يقتضى ترك التأكيد فيكون بينهما عموم من وجه لاجتماعهما فيما اذا كان الداعى هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بناء على صورت المذكورة وتحقق مقتضى الحال بناء على ان كان الكلام على وفق مقتضى الحال انظر الظاهر ويكون حاصل الجواب المذكور بقوله قلنا - لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لانك علمت ان النسبة بينهما انما هو بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر ولا يلزم من كون الكلام المذكور على وفق مقتضى الحال صدق الكلام المبلغ على الكلام المذكور لان المأخوذ فى تعريف بلاغة الكلام كما علمت هو المعنى المتبادر وهو مقتضى الحال على الحقيقة لا مقتضى الحال مطلقا فانهم والله تعالى اعلم قوله على انه لا معنى لجعل الإنكار الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الإنكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارتد عن الإنكار بضع المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الإنكار يقتضى التأكيد وعدم معرفة الملاحظة ولا اعتبارا لا بالتأكيد لا يتناقض ذلك على ان ملاحظته باعتبارها يجوز ان يعلم باخباره وما قيل انه وهم لانه لا وجه للتأكيد حين تلك الملاحظة ولا تنافي له فيه ان ما قصد لا لقائل من صحة للمعنى فقد ثبت وقوله لا لانه لا وجه للتأكيد حينئذ ولا تنافي له فلاضير فيلان هذا الكلام غير مبلغ كما اعترف به السارح ولو كان لتأكيد وجهها وكان له ثمة فكيف لا يكون بلغا فانهم قوله بسبب على الطريق المصدر - وكلية ما زائدة لتأكيد معنى المكثرة اى ويخرج الكلام حينئذ كثيرا او اخراجا كثيرا قوله فيجعل غير السائل - الخ يريد عليه ان عبارة المتن تدل على تقدم الإخراج على جعل المذكور مع ان الجعل ليس متأخرا عن الإخراج اجيب عنه بان المراد بالاخراج ارادة لا هو بالفعل اذ يقال ان الفاء للتفصيل لا للتعقيب ثم المراد بغير السائل هو الخالى لان تقديم اللوح انما يعتبر ببقيا من اليمه وحيث يذكر التأكيد وجوبا للملحظة على التنزيل المذكور ان لم يجب فى السائل ابتداء لعدم مقتضى وجوبه وما قيل فى الاعتراض على السند ان عكسه اعنى جعل السائل كالحائى فلا وجه له وان اعتبر السيد فى الضابطه حيث قال ضابطه قد علمت انحصار احوال المخاطب بالجملة الخبرية فى العلم والخبر والسؤال والإنكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فاذا اخذ لم يخلو عن غيرة من التلافة

الشمس استشراف المترو طالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا  
 اى لاتدعنى يا نوح في شان قومك واستد فاع العذاب عنهم بشفا عتقك  
 فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا  
 فصار المقام ان يترو د المخاطب في انهم هل صاروا محكوم عليهم بالاغراق  
 ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم معزقون مؤكدا

واخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من التالى والسائل المتكبر يتصور معه الوجهان كما نقرر  
 في خطابه الى جاله في نفسه ان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر ان نزل في ذلك بعد الاوحي  
 اذ لا معنى لتزليل الخطا منزلة العالم كان اخرج على خلاف مقتضاه فانخص اخراج الكلام في اثنى عشر  
 شأنا ثلاثة منها اخراج على مقتضى الظاهر و تسعة على خلافه ثلاثه في العالم وستة في غيره  
 ثلاثه جله وما ذكره من الوجه هو ان ترك التاكيد يجوز في السائل ايضا فلا يخل بالبرقة فلا يعلم  
 به منزله منزلة التالى فحين ان ترك التاكيد في السائل وان جاز الا انه خلاف الاولى والبلغاء  
 كما يجتنبون عن الامور الممنوعة كذا انك يجتنبون من خلاف الاولى فهو اعدل شاهد على  
 ان ترك التاكيد لتزليله منزلة التالى قوله اذا قدم اليه في ظرف ليعمل فيقتضى تعيد العمل  
 المذكور بالشرط المذكور مع انه قد يجعل غير السائل منزلة السائل لاغراض اخرى كالاجتماع  
 بشأن الخبر كونه مستبعدا والتنبية على غفلة السامع واجيب عنه بان هذا التقيد  
 بالنظر لما هو الشائع في الاستعمال فلا ينافي تحقق العمل لغير هذا والله تعالى اعلم **قوله**  
**له اى المتكبر** فاللام زائدة كما في ردك على ما ذكره الرضى في معرفة المتعدي واللام من  
 ان استعمال الفعل اذا كان بحرف الجرد بدو نه فهو لازم ومتعدد اذا كان بحرف الجرد كثير فهو  
 لازم وما ورد بدو نه فهو على نزاع المتأخرين واذا كان استعماله بدو ون حروف الجرد كثير فهو متعين  
 وما ورد به حرف الجرد فيه زائد وهما كذا لك لان استعمال استشراف بدو ون حروف الجرد  
 كثير كما ذكره الشارح بعدة متعدد بان نفسه حيث قال يقال استشراف الشيء فان قيل  
 لم لم يجعل ضميره للملوح فنكون اللام للتعليل ويكون المعنى اى يستشراف الخبر لا قبل  
 الملوح فيحصل الاستغناء عن توجيه اللام قلنا لا يلزم الاستدراك لان الغناء يعيد  
 ما يفيد اللام يعنى التعليل قوله يعنى ينظر اليه في التعبير يعنى اشارة الى ان معنى الاستشراف  
 ليس هو النظر فقط بل هو جو مجر او ثلاثه رفع الراس والنظر وبسط الكف فوق الحجاب  
 مجرد من اثنين **ولا يد به النظر** ثم بعد ذلك استعمال النظر ههنا في اللفظ العرفي وهو لا يمتثل  
**قوله** لانه عفى يا نوح ان اشار به الى التفسير الى ان اللوا بالنبى عن الخطاب في شأنهم  
 النبى عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل اطلاق العام وادارة الخاص **قوله** يلوح بالخبر  
 اى بخصوصه مع قوله واصنع الفلك لان صفه للخلاص عن الفراق واما بدو نه فنوح الى جنس  
 الخبر كما هو المعتبر في الملوح لان **الاشارة الى الخبر** المحصور ليس بقدرى في الملوح مطلقا بل  
 الاشارة الى جنسه كانه **قوله** واصنع الفلك باعيننا - يقال انت على عيق في الاكروم والفظ  
 جميعا **قوله** فصار المقام مقام ان يترو د الى بالنظر الى الملوح وان لم يترو د الخطاب ولم  
 يطلبه بل وان لم يلتفت الى الملوح وان التفت له وترو د او طلب فالكلام ايضا خارج على خلاف  
 مقتضى الظاهر لان ايراد التوكيد ليس بطلبه او ترو دة بل الملوح الذى من شأنه ان يصير

اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة مالى  
جنس الخبر حتى ان النفس اليقظي والفهم المتسارع يكاد يترد فيه ويطلبه  
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما يرى نفسى ان النفس  
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا  
ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر

المخاطب بسببه طالبا او مترددا قوله والمراد ان الكلام المقدم الخ قد دفع لما يتوهم من الكلام  
السابق وهو قوله هل صار الخ فانه يدل على ان الملوح يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية  
فيتوهم منه ان الاشارة الى الخبر بخصوصه شرط في الملوح وما حصل الدفع ان ملة الصنف  
رحمه الله تعالى ان الكلام المقدم يشير الى جنس الخبر وهو المحتبر في الملوح مطلقا و  
الاشارة الى الخبر بخصوصه ليس بشرط فيه وان تحقق ههنا في الآية الكريمة فالتمثيل بوجه  
الكريمة انما يكون الملوح فيها مشير الى جنس الخبر لا لكونه مشير الى حقيقة الخبر وخصوصية  
فانه ليس بموجود في الملوح مطلقا فان قوله تعالى صل عليهم توحيما الى جنس الخبر  
وهو ان في صلاته عليه الصلوة والسلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اي  
احفظوا انفسكم عما يضركم في الآخرة تلو يحا الى ان في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن  
جملتها ان زلزلة الساعة اي الاحوال التي في تلك الساعة شئ عظيم قوله اشارة مالى  
اي اشارة غضة فان التلو يحا في اللغة الاشارة من بعيد قوله حتى ان النفس اليقظي  
اي المتفهم لا يترك ما يورد عليها قوله تكاد تتردد - اي في الخبر بخصوصه بناء على علمها  
ان الجنس لا يوجد الا في الفرد بخصوصه فلتعقظها تنقل الى الفرد بخصوصه فتنقل  
من النظر الى الجنس من حيث هو الى النظر اليه من حيث كونه في ضمن فرد ما ثم تنقل  
الى خصوص ذلك الفرد وتتردد في خصوصية نظيرها لهما بعينها لانهما مترددة بين وقوع  
هذه الخصوصية وعدمه كالمتردد فانه يعلم الخصوصية وينظر اليها ويتردد بين وقوعها  
وعدمه فالما حصل ان الملوح اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصعب كون الواحد  
هو الشخص لا الجنس والدفع الاشكال بانه حيث كان الملوح به هو الجنس يكون التردد  
فيه فيكون التأكيد فيه كان يقلل انهم معذبون لافي الشخص حيث قيل انهم معذبون  
والله تعالى اعلم قوله لانه يشير الى حقيقة الخ يريد انه لا يشترط في الملوح مطلقا ان  
يشير الى خصوص الخبر كما هو وان تحقق الاشارة في بعضها كخذه الآية واعترض ههنا  
بان قوله تعالى ليرى من من قومك الا من قد امن مع قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين  
ظلموا بعد دعاء ترحم على نبيي و عليه الصلوة والسلام بقوله رب لا تدركني الارواح من  
الكافرين ديارا - يدل على انهم محكوم عليهم بالاغراق فلا يكون المخاطب كاسائل فلا وفي  
ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سمطه عليهم اجيبا عنه بن المذكور  
ينفي حقيقة التردد والمقصود ان المقام مقام ان يتردد المخاطب بالنظر الى الملوح وان لم  
يتردد ولم يطلب قوله وقال الشيخ عبد القاهر لا ان كان مقصود الشارح من نقل كلامه  
بيان المخالفة بين ما قال للصنف رحمه الله تعالى من ان في هذه المقامات التي لا تكون



والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا الاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر نفي من اماراة الا نكار نحو قول جمل ابن فضلة جاء شقيق اسم رجل عارضارحمه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاء والسيف

لرد انكار محقق ولا رد ترد كذلك اي محقق تكون للتأكيد لازالة التردد المقدر بالنظر الى وجود الملوح وبين ما قال الشيخ من ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والتعليل له فانه يفهم منه ظاهرا انها ليست للتأكيد في هذه المقامات فيجاب بان كلامه لا يكون منافيا لما قال المصنف رحمه الله تعالى لان الاحتجاج بها للسابق لا يكون الا يكون مضمونه محققا ثابتا وهل هذا الامعنى التأكيد وان كان المقصود بالنقل بيان الواقع والفائدة الزائدة فالامر بهين لان المصنف لا ينكرهما قال وقد علم ما ذكرنا من كلام الشيخ ان ما قال السيد السند في اواخر الفصول من شرحه المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية والتعليل الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم ان المنسوبة الدالة على التحقيق فقط بان المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل ليس على ما ينبغي لان ما قال بعض الاصوليين مؤيد بكلام رئيس الفن وامامه الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى اعلم قوله غير المنكر انما يشا مل لحالي الذين والسائل والعائد والظاهر ان الكلام المذكور مثال لتنزيل العالم منزلة المنكر لان من يجيبني للمحاربة مع الاعداء هو يظن بوجود الرماح وغيرها من آلات الحرب في اعدائه قوله جمل ابن فضلة - بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن فضلة بفتح النون وسكون الضاد المعجمة اسم امه وجمل لقبه واسم جد امه بن عمر بن عبد القيس بن معن فهو غير جمل عم النبي صلى الله عليه وسلم لان اسمه المغيرة واسم امه هالة بنت وهب واسم ابيه عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم قوله اسم رجل - يعني ليس المراد به شقيق النعمان وهو ذوق من الواحسين كما في قول الشاعر وع كان عمي الشقيق اذ القوباد تصعد اعلام يا قوت تشرون كل رماح من زبرجد قوله واضعا على العرض المراد بالعرض عرض الرمح لا عرض الفخذ كما وهم لان المراد بالعرض في مثل هذا القول هو عرض الموضوع لا الموضوع عليه قال الكاشي في شرح المفتاح العارض هو الذي يضع السيف وغيره على فخذ كعرضه فيكون المعنى انه جعل الرمح على العرض بان يكون عرض الرمح الى العدو لا طوله كما هو المناسب لمحال من يجيبني للمحاربة قوله اماراة انه يقتصد انما عارض عليه بان هذه الامارة لا تدل على الانكار بل بجماع خلوهن والتردد فلا يصح ما قال الشارح رحمه الله تعالى اماراة انه يعتقد ان لا رمح فيهم وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح لان ما دعيهم الخ لان التماذي بجماع خلوهن والتردد فلا مانع من كون البيت والاية من قبيل تنزيل افعالهم منزلة المتردد او الخلق ويكون التأكيد للعتاية بمضمون الكلام واجيب عنه بان الجائي للحرب لا يكون خلوهن عن تصور الصلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك التهيؤ للحرب والاتفات الى السلاح وان المتردد لا يترك التماذي

على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحاً لكن حجبيته واضع الرمح على الارض من غير التفات وتبهي اماره انه يعتقد ان لاسرح فيهم بل كلهم عزل لاسلح معهم فنزل منزلة المنكر وخطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكد بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكد بان واللام وان كان محالاً ينكر ان تمادحهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما يندى من اماره الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

والحال لعدم قصور الموت والاهوال التي بعده لا اعراض له عنه وبان عوض الرمح بما يكون اثر الغفلة متفعا عليها يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين البرهاني فكا يجوز تنزيل عارض الرمح مثلاً منزلة الخالي يجوز تنزيل منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزمانية تغييره فلن يحمل البيت عليه وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون **قوله** بل كلهم عزل - بالعين المهملة والراء المعجمة جمع اعزل وهو لانى لاسلح معهم **فقوله** لاسلح معهم - عطفت نفسهم **قوله** خطب خطاب التفات - وهو ستة اقسام ينقل فيه من كل واحد من الطرق الثلاثة الخطاب والغيبة والتكلم الى الاخرى منها وسباق تفصيل الامثلة وههنا انتقال من الغيبة الى الخطاب **قوله** ان بني عمك انما اعترض عليه انه لا ارطباط له بما قبله لا يتقدم فقلت له ان بني عمك انما وحيد عند لا التفات اجلب عنه باله لا حاجة الى التقدير المذكور فانه قد يجعل الشخص الغائب بذكروا وصفه ماضياً محالاً كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين في فصل الارتباط بذكروا الاوصاف **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر انما هذا بحسب المفهوم شامل لمنزلة المنكر منزلة الخالي للتنزيل منزلة السائل المتروك وتنزيل منزلة العالم ولا يعلم التعيين من نفس اللفظ الا ان الاشبه ههنا ان يكون المواد به الخالي لانه اذا نزل المنكر منزلة المتروك والمسائل لا يستحسن ترك التاكيد لتدبره وتنزيل المنكر منزلة العالم يقتضي عدم القاء الخبر اليه فتعين ان المواد به الخالي فافهم **قوله** ان يكون معلوما له - حاصله ان يكون الدليل معلوما اي متصور له كما في الدلائل العقلية او محسوسة كما هو في الدلائل الحسية اعترض عليه بان تفسير ما بالدليل وتفسير المعية بالمعوية لا يلازم ان الدليل انصافه بالمحسوسية واذا علم الانسان الدليل علم المدلول قطعاً حينئذ فلا يتوقف الارتداد على التامل اجيباً عنه بانه ليس المواد بالدليل الدليل النطقي وهو لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر بل المواد به ما هو مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحح النظر فيه الى مطلب خبري فظهر وجه توقف الارتداد على التامل ويجوز ان يكون الدليل محسوساً وان دفع الاعتراض والمواد بالتأمل فيه ان يستنبط عقلاً صحيحاً على وجه صحيح يتوصل الى الارتداد **قوله** كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق انما اعترض عليه بان اسمية الجملة من المؤكديات عندهم فلا يصح قوله من غير تأكيد اجيباً عنه بان معني قولهم ان اسمية الجملة من المؤكديات انها لما تضمنت ان يقصد بها التاكيد عند مناسية المقام فليست للتاكيد مطلقاً بل اذا اعتبرت مؤكدة والله تعالى اعلم **قوله** وقد يدرك في حل لفظ كتاب ههنا وجوه متعسفة منها - ان الضمير في معه للخبر اي مع الخبر شئ من الدلائل لو تأمله المنكر ارتد عن انكاره ويرد عليه ان الاعتبار مع الخبر لا يكفي في الارتداد والتامل ما لم يكن معلوماً ومنها ان كلمة ما عبارة عن

اي مع المنكر ما ان تأمله اي شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذاك الشئ  
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول  
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه  
الصلوة والسلام لكن لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد ينكر في حل لفظ الكتاب  
ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقد له نحو الارباب فيه ظاهر في التمثيل

العقل لا مع المنكر عقل لو تأمل به ارتدع وحذف الجار ووصل الفعل يريد عليه ان لكل انسان ممن  
يعتد به عقل فلا يحسن ان يقال اذا كان معه عقل ايضا لفظ الانسب من معه ايضا الحسب والاصل  
ما يوجب سميته فهم المراد فاركانه بلا ضرورة مما لا ينبغي ومنها ان كل ما عبارة عن العقل ايضا  
الا ان المسلم في تأمله راجع اليه والبارز فيه راجع الى الخبر المنكر مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل  
الخبر ارتدع عن انكاره وفيه ان التأمل هو العاقل لا العقل وايضا عمل التأمل هو الدليل لا الخبر  
والله تعالى اعلم قوله ظاهر في التمثيل - وهو تشبيه الشئ لغيره لا لأظهير وهو تشبيه بالمباين  
وهو الظهور ايراد بعد القاعدة وهو جعل المنكر كثيرا وتصديقه بخلافه يتبادر وهما مثال له  
**قوله فالتفصيل** - اذ ظاهره معارضة لانجزم بعدم صحة واستدلال عليه فيكون معارضة لدليل الحق  
التي حاصلها ان قوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل وحاصل الدليل انه جزئي ذكر بعد القاعدة و  
تصديقه بكمية نحو ذلك ما كان كذلك ظاهر في التمثيل ونفاؤه المشارح لظهوره وحاصل المعارضة  
ان دليلكم وان دل على احد ما كبر عن دليل يدل على خلافة وهو شيخان الاول ان حكمه غير صحيح  
كل ما كان كذلك لا يكون مثالا الثاني ان حكمه ما كبر بالجملة السابقة وكل ما كان كذلك كان جازما مقتضى  
الظاهر ويجوز ان يكون منعا لكبرى دليل الدعوى المذكورة مع السندين وحاصله لا سلم ان كل ما ذكر  
بعد القاعدة ظاهر في التمثيل لجواز ان يكون هناك مانع كعدم صحة الحكم كونه من قبيل مقتضى الظاهر  
بواسطة التأكيد فان كان السؤال معارضة كما هو الظاهر كان الجواب منعا لمقتضى دليل المناقضة وان كان  
منعا كان اشيا تالفا لمقتضى المعنوعة وقد يصور المنع بصورة الدعوى لقوله هذا كما هو ظاهر في كثرة الدلائل -  
قبيل قوله مما لا يعبر حاصله ان الرب بمعنى الشك فوجد المتأثر يستلزم وجوده فيكون الربيب متحققا  
في نفس الامر من المشركين معلوما للمسلم فلا يصح في الربيب عنه في نفس الامر باعتبار علم المسلم قيل  
لا ينبغي ما في هذا التقدير من سوء الادب فالاول ان ورد السؤال هكذا فاقبل كيف يصحبه العقل  
والحكم المذكور مما يشكك ظاهرا لكثرة التوابعين قوله فضلا عن ان يؤكد - لان التأكيد لدفع انكار  
المتأثر بالحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المسلم قوله مما اكد فيه الحكم بالتكثير - فاعلم في كل  
واحد من التبعين مؤكدا بالآخرى للاتحاد في المآل وان كان اطلاق المؤكدين في الاصطلاح على التآنية  
**قوله ويكون على مقتضى الظاهر** - لورد الكلام المؤكد للشك ولا نسلم انه من قبيل جعل المنكر كثيرا  
المنكر هذا ان قرأ السؤال المذكور فمعاوان جعل معارضة فيقول والاصل ان يكون الكلام مقتضى  
الظاهر وعلى التقديرين ان دفع انه يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة البرد وانما كيد  
لاذلة تورد ذلك فلا يكون على مقتضى الظاهر قوله بل مقصود الحصف رحمه الله تعالى ان عطف  
على قوله التمثيل به لا يكاد يصح واضرا بنا عن السؤال الى توجيه المتن بانه نظير القاعدة السابقة  
وليس مثالا له فلا يرد ان ذلك ليس من وظائف المسائل لانه دعوى اخرى في كونها تنزيلا

لما نحن بصدد ذلك فان قيل التمثيل به لا يكاد يعبر لوجهين احدهما ان هذا الحكم  
اعني نفى الريب بالكيفية مما لا يعبر ان يحكم به لكثرة المتوابعين فضلا عن ان يؤكد الثاني  
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله تعالى لا يرب فيه تأكيد لقوله تعالى ذاك  
الكتب فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكثير بخلاف زيد قائم ويكون على مقتضى  
المظاهر بل مقصود المصنف رحمه الله تعالى انه قد يجعل انكار المنكر كإلزامه قولا

اللام في تنزيل لا لاجل اي انه نظير لما قد لا لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عده في كل منهما بناء  
على وجود ما يؤيد له وليس صلة للنظير حتى يرد ما قيل الاول ان يقول فيكون نظير التنزيل لانكار  
منزلة عده لا لتنزيل وجود الشيء منزلة عده لانه مثال له لا نظير قوله انه لما نفى الريب  
حاصله ان ظاهر الكلام غير صحيح مثلا كان او نظيرا وبالجملة لا يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاصح  
السائل عن عدم صحة التمثيل الى صحة النظير غير وجهه فاقبل ان إعادة ما ذكر في السؤال  
استطردى قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعتراضا  
بعدم كون الآية مثالا وهو ما ادعى المعارض مما لا ينبغي ان يوصى اليه على ان الاستطرداء ايراد كلام  
يشيع كلاما آخر ولا يتعلق للثاني بل الثاني بالا ولحقى يكون الاول تابعا له قوله بل يعبر  
ليس محلا ليريد ان معناه ذلك لا انه كناية عنه كما توهم بعضهم فاعترض بان الكناية ابلغ  
من التصريح فيكون فيه تأكيد على ان يرد الحكم بطريق الكناية لم يجد واما من طرق تأكيد الحكم  
لرد الانكار فان الحكم بها وقع في القلب كونه ترك عوى الشيء مبينة لانه أكد ونظير قوله تعالى  
للاريب فيه على هذا التاويل ان يقال بعد تغير المسئلة وتوضيحها بالا مزيد عليه من البراهين  
هذه المسئلة مما لا شك فيه يريد انها يغيبية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها لان المخاطب  
لا يشك فيها فله وهذا حكم صحيح كمن ينكح الزنا اعتراض عليه بان الآية ليست مثالا لما نحن  
فيه اصلا لان مقالة ارباب الفقه صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا يصح  
مطلقا وانظروا ان المخاطب بقوله ذاك الكتاب لا يرب فيه هو النبي عليه الصلوة والسلام و  
صحة انه يقرب منه السباق حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما نزل  
اليك وما نزل من قبلك وهم غير منكوبين فلا يجب تأكيد كماله انه لو جعل الخطاب الاول للمؤمنين  
يتوجه اليه الكلام لاحتمل تغليب غير المتوابعين وهم المؤمنون على المتوابعين وهم الكافرين و  
الجبب عن اصل الاعتراض بان المخاطب يطلق على متعبدين احدهما بمعنى من يتلقى الكلام  
وهو النبي عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله عليهم واثانيها بمعنى من يتوجه اليه  
الكلام والمخاطب بهذا المعنى الثاني كل الناس بل الجنب ايضا ليصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه  
من عند الله تعالى والمذكور في كلام القراء هو بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول ولو كان المخاطب هو  
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لاداة الحكم ولا لاداهه فلا  
ينبغي ان يلحق اليهم الخبر واما ما قال في العلاوة فقيل في الجواب عنه ان تغليب غير المتوابعين على  
المتوابعين لا ينافي كون الآية مثالا لما نحن فيه فان التغليب المذكور اما كان لتنزيل ريبهم منزلة  
عدهم لوجود ما يؤيد له من الدلائل لا لانه من عند الله تعالى اعلم قوله لكن ترك تأكيد  
لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسميته الجملة تعين ان التأكيد كما صرح به كيف يستقيم ما ذكرنا  
لا نقول ان لا المذكور تعين التأكيد استغراق النفي واثره راجع الى الحلو على بعضه ان لا يخرج  
شي من افراده ولا يدخله في تأكيد الحكم واما اسمية الجملة فتأكد هاتين على سبيل الاستقلال

علم ما ينزله فيترك التأكيد كما جعل الرب بناء على ما ينزله كلاً ريب حتى يصح  
نفى الرب بالكلمة مع كثرة المترابطين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عن  
اعتماد على ما ينزله فالجواب عن الأول انه لما نفى الرب على سبيل الاستغراق مع  
كثرت المترابطين ذكواله تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الرب  
كلاً ريب تعويلاً على ما ينزله وحينئذ لا يكون مثلاً لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره

بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات لانها تصلح  
للتأكيد وان لم يكن هناك مؤكد آخر فلا تكون من المؤكدات واجيب عنه ايضا بان  
انكارهم يقتضي زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلاً انكاراً كان ينبغي ان يكون غير ذلك ايضا  
قوله وهو انه كلام صحيح الخ واقرؤا بما حاركة اجسامكم نقل انه كتبت سورة الكوثر على باب الكعبة  
المكرمة حتى التي عليها الفصحاء والبلغاء ولم يقدروا بالاثبات على مثلها الا ما نقل عن بعضهم  
ما هذا الكلام البشّر ثمان كواحد من الحجازة وكون من اتي به صادقا مصداقاً بالمعجزات دليل  
مستقل على كونه من عند الله تعالى لانه المحمود دليل واحد عليه كما توهم بعضهم واما ما جمل الدلائل  
فباختبار كثرة المنكرين ولكواحد منهم دليلان فافقيل ان الضمير في قوله وهو لئلا يرجع الى  
ما معهم كما هو الظاهر وحينئذ يلزم المخالفة بين ما ههنا وبين ما تقدم فان المفهوم من الكلام  
السابق حل الدليل على مصطلح الاصول كما هو المفهوم من هذا الكلام حل الدليل على مصطلح  
اهل النظر اجيب عنه بان الضمير فيه راجع الى مصدر رآملوها اي تأملوها والنظر فيها كما في  
اعدوا هو اقرب للتقوى فانتفى المخالفة بينهما والله اعلم قولهم وعن الثاني ان الجواب عن  
الاعتراض الثاني المصدر رجعوله الثاني انه قد ذكرنا في حاصره ان المذكور في بحث الفصل الوصل  
انه بمنزلة التأكيد المعنوي وهو لا يفيد تأكيد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل هو انما يكون لانه السهو  
والجهل وليست من قبيل التكرير اللفظي حتى يكون مفيد التأكيد الحكم اعترض عليه بان المذكور ان  
لجملة المؤكدة لا بد ان تكون مقدرة للجملة الاولى والامر تكفي مؤكدة فان اختلف معناها كانت  
بنزلة التأكيد المعنوي وان اتحد معناها كانت بمنزلة التأكيد اللفظي فنقر بالحكم واجب في كليهما  
الا انه فيما هو بمنزلة التأكيد المعنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار  
صريح المعنى اجيب عنه بان مراد الجيب انه لا يكون من قبيل التكرير المفيد لتأكيد الحكم صريحا  
اللازم في رد الانكار قولهم قد اتواهم السهو او الجهل - اعترض عليه السيد السند بأنه من جهل لان  
التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلة من حيث هو كذا  
واجيب عنه باننا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تأكيد المسند  
اليه بان التأكيد في مثل جاء في زيد نفسه لا يدفع توهم الخصوص وهو ان الجائي عزم واما  
ذكر زيد على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصدير توهم المذكور  
ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي ولا شك ان التأكيد بنفسه وكذا بانكع وابعص لا يدل على  
النداء لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في تركك جاء في الوجدان  
كلاهما لا يدفع توهم ان يكون الجائي واحداً منهما والاسناد اليهما انما دفع سهواً صريحاً في مباحث  
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادراً من غير روية مع نقل

صاحب الكشاف وهو انه ما في الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محل وقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيد الاظم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهوانه

هناك ايضا بان وزن الريب فيه وزان نفسه في جانب زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير رتبة هو السهو لا التجوز والتفصيل هنا ان التأكيد المعنوي يدفع السهو المخصوص وهو ان يكون ذكر المنوع سهوا عما يخالفه في الاضداد والتشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن التشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن ذكر المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمقدور ولا يدفع عن معنى آخر غير المذكور وكل يدفع ان يكون ذكر متبوعه سهوا عما لا ينبغي له ولا يدفع عن ذي اجز او غير مقبوعه والمقابلة التي وقت في كلام السيد حيث قال لان التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به الشارح فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلة ليست على ما ينبغي للفرق بينهما لان تلقى الاول بطرف الجملة وتعلق الثاني بالجملة فالاول لا يدفع السهو في الحكم وان دفعه في الطرف على التفصيل المذكور بخلاف الثاني فانه يدفعه في الحكم ويمكن ان يقال في الجواب عن الاعتراض المذكور بان المخاطب اذا كان يستبعد صدور فعل من زيد بنشأ عنه فوجب التأكيد ويوهم ان هذا الفعل ان صدر من ملابس زيد لا نفسه وانما اسند التأكيد الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع التأكيد هذا التوهم بقوله لا يخفى ان زيد نفسه بعونة المقام والله تعالى اعلم قوله لا بد من السؤال - لانه صرح في ان الريب فيه تأكيد لفظي بذلك الكتاب فيكون مفيد التأكيد الحكم بالنكر قيل لا مخالفتين ما قال المصنف "والسكائي" وبين ما في دلائل الشعار لان ما فيه من ان الريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي لان الكتاب مبني على ان الضمير في فيه راجع الى الحكم المدلول عليه بذلك الكتاب فالقول بانه لا ريب فيه في هذا الحكم كتركيز ذلك الحكم فيكون الريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي وما ذكره المصنف نحو السكائي "من انه بمنزلة التأكيد المعنوي مبني على رجوعه الى الكتاب اي الريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا كمال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون كتابا بالغ غاية الكمال فيكون تأكيد معنويا لان الكتاب لا يختلا فها من حيث المعنى ولكل وجهة هو موليها والتشبيه بغير الاحتمال ولا يجب كونه نصا فيه فلا بد ان القمائل به لا يكايد دفع لانه لا تنقص في الريب فيه بان الضمير راجع الى الكتاب وصحة القمائل به انما هو مبني على رجوع الضمير الى الكتاب وقيل في الجمع بين القولين انه لا شك في تغاير صريح ذلك الكتاب والريب فيه لكن ثبوت احد مستلزم بقوة الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتشبيه والقوم انما عدوا من المؤثرات الاعادة الصريحة والله تعالى اعلم قوله فان قلت ان استفسار عن حال ما قاله صاحب المفتاح من اطلاق الكناية على الاخراج المذكور قوله قلت الجواب بالصحة عليه ان تنزيل المقام المحقق منزلة المقدور كنزول الاكثار منزلة خلو الذهن مثلا معنى مقصود تفهيم للمخاطب وهذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص وهو تجريد عن التأكيد وقدر باللازم الذي هو ايراد الكلام على وجه مخصوص على ملزومه الذي هو التنزيل المذكور فمع ما قاله من اطلاق الكناية على الاخراج المذكور اعترض السيد السند بان الكناية في متعارفات

كلام معجزاتي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور  
في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه <sup>في</sup> نفسه اعجبني  
زيد نفسه دفعا لتوهم السهوا والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن  
المذكور في دلائل الإعجاز في ذلك السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان و  
توكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيات تثبت له وبمنزلة

ارباب الدين هم ان يذكروا اللفظ الدال على اللازم ويروا به الملزوم كما صح به في موضعه ولا شك ان  
التنزيل والايرواد المذكورين فعلان من افعال المتكلم الاول منها ملزوم لثاني وفي الملزوم  
خفاء واللازم واضح فينتقل الذ من منه الى ملزومه فيكون ذلك انتقالا من نفس واحد فقيه  
الى الآخر منها فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ يدل على لازم في ملزومه  
كما في قولك لو يل الخواجل في انتقال من نفس اللازم الى ملزومه اجيبا عنه بان معنى  
قول الشارح لان هذا المعنى مما يلزمه الخ اي تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المناسب ما  
يلزمه اي يتبعه ايرواد الكلام مشتملا على الوجه الخصوص اي الكيفية المخصوصة من التأكيد و  
تركه اي يتبعه استعمال الكلام على الكيفية المخصوصة فظهر على انه محط الفائدة هو القيد ليدل  
ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينتقل منه الى تنزيل المقام المحقق لغير  
المناسب منزلة وليس المراد ان نفس الايرواد للكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له كما فهموا  
السيد السند وقيل في الجواب لعله اراد انه شبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال ارادوا السكا  
ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتصريح به في الظهور واخرجه على خلاف مقتضى  
الظاهر شبيه بالكناية في الخفاء فذكره السيد وقال هذا محتمل بعيد يا باظا هو عبارة ما كان  
زعم ذلك البعض يرد به ظاهر عبارة المفتاح حيث قال وانه يعنى اخراج الكلام على خلاف  
مقتضى الظاهر في علم لبيان يسي بالكناية ولها انواع تقف عليها وعلى وجه حسن هذا التفصيل  
هناك قولهم عن ان جعلت الكارة الخ فقولنا الاسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل الكارة  
كلا الكارة كناية عن وجود المزيل بواسطة لانه ملزم من وجود المزيل والتنزيل ومن التنزيل  
خوالد من فخلو الذ من تابع للتنزيل بلا واسطة ولوجود المزيل بواسطة التنزيل قولهم  
لان سوق الكلام الخ اي ذكره مع المنكر مشتملا على ترك التأكيد الذي هو وظيفة الخالي بديل  
على الخلو الادعائ الذي ينبغ التنزيل المذكور وينتقل منه اليه بلا واسطة والى ما يتبعه وهو  
وجود المزيل بواسطة قولهم الى هذا المعنى - اي الى مجموع الجمل المذكور ووجود المزيل  
قولهم ونظير ذلك - اي نظير ذلك - اي نظير ما ذكره صاحب المفتاح من ان الاخراج المذكور  
كناية قولهم ينطق - اي يجبر وجه التضمن خدى بن قوله في المهد - حال من ضمير  
ينطق واجتهد بفتح الجيم البحت والمنط وبعد هذا البيت ان الهلال اذا بقيت ثنوه  
ايقنت بامنه في البهات وقولهم في هذه الجملة - اي قوله ان البهات بتهن حقولهم  
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر - لان مقتضى الظاهر ان لا تورد الجملة على وجه  
الاستثناف الدال على كونها جارا بالسؤال اذ لا سؤال ههنا فلو اوردت على وجه الاستثناف  
الدال على ذلك كان اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر فالخصوصية في هذه الجملة هي كونها  
على وجه الاستثناف وعدل بحد الخصوصية عن خصوصية اخرى في مقتضى الظاهر

ان تقول هو ذاك الكتاب هو ذاك الكتاب فتعده مرة ثانية لتثبته فقلت  
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لانه مقتضى الظاهر على الوجه المذكور  
يسمى في علم النبا بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى منزله فما وجهه  
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية  
عن انك توليت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه

وهي ان لا يكون على وجه الاستثناات وحينئذ فاللازم المكفي به هو كونه جوابا للسؤال المدلول  
لذلك الخصوصية المكفي عنه تنزيل السؤال الى المقدر منزلة المحقق وان المجلة السابقة لغايتها  
تخرج الى السؤال فهو اعني كونه جوابا لسؤال كناية عن تنزيل غير السائل منزلة السائل لان كونه  
جوابا لسؤال تابع للتنزيل المذكور وينتقل منه اليه وينتقل من التنزيل المذكور الى ما يقيسه  
ذلك التنزيل وهو ان هذا الخبر لغزائمه وندور كما يجوز السماع الى السؤال قوله  
المستثنى - اي المنتظر قوله المستثنى في الصحاح اشترط الشيء اشترط ما به مدغمه  
لينتظر اليه قوله و قد قالوا هم التخصيص - فافقت ان الاستثنا بقوله لا ريب فيه يدل على انه  
مثال وهو من قبيل الشيء فلا وجه لتوهم التخصيص اجيب عنه بأنه قد سبق شون قوله  
لا ريب فيه ظاهر في التمثيل ويمثل ان يكون نظيرا وقد رجمه الشارح حيث قال في المختصر الحسن  
ان يقال انه نظير في الاستثنا بالنظر الى الاول وتوهم التخصيص بالنظر الى الثاني قوله  
وهكذا اعتبارات الشيء - عطف على هذا ودل عليه السياق في هذا الذي ذكرنا كالمثلة اعتبارات  
الانسان في الاشياء وهكذا في هذه المسئلة اعتبارات الانسان في الشيء قوله وهما بحث لا بد  
لما كان استعمل كلمة ان للتأكيد في المسئلة المذكورة ويتوهم منه انحصارها فيه شبه بعد القول  
على فلو توهم المذكور قوله وكذا الجود عن التأكيد في ان لا يجب ان يكون مخلوفا من المعاني  
كما بينه بقوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكولان نفس في قوله قال الشيخ في تأييد لقوله لا يخص  
فائدة ان في بيان التواضع التي استعمل فيها كلمة ان في مبرر ذلك كما عطف او مقلد ومما  
المعاني التي استعملت فيها قوله للدلالة في فهو لا يستبعاد وقوعه بقوله ما دخل من وليس  
المنظور فيه حال الخطاب اصلا ويتوهم من الاستبعاد المذكور التحيز والتخصيص والترويج وغير ذلك  
عما يناسب المقام وهذا معنى قولهم انه لا نشاء التخصيص والتحيز كما قالوا ان قوله تعالى حكاية  
عن امرية عزرا رب اني وضعتها اني اظهار التحيز والتخصيص على فوات ما تقتضاه وليس معنى  
قولهم المذكور انه موضوع له فلا يرد ما في الاطول ان الكلام في تأكيد الخبر وهذا انشاء فهو  
خارج عما نحن فيه قوله كان من التكم في كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون والاخيبتان  
تامتان اعني في قوله في الذي كان في قوله انه لا يكون قوله كان من الامور ما ترى - كان تامة  
ومن الامور حال من ما ترى بيان له وليست ناقصة ومن الامور خبرها لان من بيان له ولا ريب  
كونها خبرا صحيح به الشارح في شرح الكشاف قوله ما ترى - بدل من جازي او بيان له او مقول  
ثان لفعل يتضمن معنى المجعل قوله ومن خصائصها ان لضمير الشأن في وجهه الحسن ان  
ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجال ثم التفصيل لا عند التكم بشأن الحكم وتقريره في ذهن  
السامع وكلمة ان المفيدة للتأكيد ادخل فيه قوله بل لا يعجز بدونها عطف على ما قبله بحسب  
المعنى اي لا يحسن بدونها اصلا بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالمجمل الشرطية والمضارع  
المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز وايضا يدل عليه التمثيل في الشرح وهذا الاستقراء



ظاهر الكلام والكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لأن  
هذا المعنى مما يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه إليه فلاقولك  
لمنكر الإسلام الأسلام حق مجرد عن التأكيد كناية عن أنك جعلت الكافر  
كلا إنكار ونزلة منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما ينزل الإنكار  
لأن سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن فما ينتقل عنه إلى

فلا بد قل هو الله أحد على تعدد بركون الضمير للشأن قوله ومنها هيئية النكرة إلى لأن كلمة  
أن تكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى الفعل فقد يجرى كقوله فم فعل فيضه وقوع النكرة بعدها  
كالفعل قوله مبتدأ - أي المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وإرادة العام والقرينة أن النكرة  
ههنا اسم إن وليس بمبتدأ اصطلاحاً قوله إن شواء إلى البيت لسائب ابن ربيعة والشواذ  
اسم من شويت اللحم شيئا والفتوة السكر والخبث ضرب من العدو والبازي ههنا البعير  
الذي انشق نابه ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع  
بزل المحر وبزل الكحل والبوازل والأموه الموقفة الخلق التي امتنت من هي تكون ضعيفة وشواو  
اسم إن وما بعد لا عطف عليه وخبر إن بعد أربعة أبيات من لفظ العيش والفتى للدهر  
والدهر ذو فؤاد يريد أن كل ما ذكره إن كان يتلذذ به العاشق لكن الفتى مهمل فلهذا  
والدهر ذو ضرب وب تارة كما يجب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصح يكره قوله يلف شمل إلى  
الشمل التقريظ المنتشر ولفه جمده وسعد في اسم هيئته وأعراب البيت أن النكرة وهو  
اسم إن وجملة يلف شمل جملة وزمان خبرها وبهم إلى صفة زمان واختار يلف على  
يجمع لما فيه من شدة الجمع وقوة المقارنة لأنه من اللف وهو أدرك الشيء على الشيء بحيث  
يحتوى عليه ويحيط به واختار لفظ الشمل على التفرق مع أنه مجعنا لما في لفظ التفرق من  
الكراهة والطبقة واختار اسم المحبوبة العلم للتفادل بالسعادة واختار المضارع في جمع  
لأنه لم يفعل الإحصان إلى الآن وعرف الإحصان بالإلام للعوام مبالغة والبارق بسعد على  
للسببية متعلقة بلف أي بسبب ومالها أو بشئ أي بسبب فراقها وحاصل المعنى ظاهر  
قوله إن مالاً وإن ولد - فخذ في الخبر والتقدير إن لنا مالاً وإن لنا ولداً والمحدث في مثل  
هذا التركيب شائع وقد وضع الخطيب لهذا باباً في كتابه وقال هذا باب إن مالاً وإن ولداً  
والمواد بهذا الباب بعد خبرين المذكورتين إذ كان ظرفاً قوله واستسقطت إن إلى  
حاصله إن حدث في الخبر إنما هو من خصوصيات إن حتى إن استسقطت لم يحسن المحدث كما قال  
الشارح في أوائل الباب الثالث ناقلنا عن الشيخ حيث قال قال عبد القاهر لو استسقطت  
إن لم يحسن المحدث أوله يجوز لأنها الحاضرة له يعني الحافظة للخبر لأنضمها منه من  
حضر الطائر بيضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحيه والتكلفة بشأنه يعني أنه يفهم منها  
معنى الفعل الذي يكون مسنداً فبهذا الاعتبار كما هنا مسند المسند اعترض عليه  
أن حروف المشبهة كلها سواء اسمية في هذا المعنى وهذا المعنى حاصل في إن دائماً فأوجه  
التخصيص والتقدير بصورت التكرار ويمكن أن يقال إنها أصل هذه الحروف وبالتكرار  
كانه يترقى المفهوم درجة المنطوق ثم كلمة أو في قول الشيخ لم يحسن أوله يجوز للتخبر  
في التعبير لأن ما لم يحسن لا يجوز في عرف البلغاء وقيل كلمة أو بمعنى أي بل لم يجوز  
والله تعالى أعلم قوله وقد يترك التأكيد إلى بيان للكلية المذكورة ولا يجب في كل

هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد  
ينطق عن سعادة جده : ان قوله ان البرهان - ان قوله ان البرهان  
ساطع البرهان ~~بجدة ساطعة~~ جملة مستأنفة جوابا  
عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد  
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك

كلاما مؤكدا ان على غير ترتيب اللف كما ان كلام الشيخ بيان لقوله لا يتصور فائدة ان الحق وحاصل ان  
توكيد الحكم وتوكيده كما يكون واجعا الى المخاطب يكون واجعا الى المتكلم نفسه فان التأكيد قد يكون  
لاظهار صدق رغبته وكونه نارا مجا منه يتلقاه السامع بالقبول ويصنع اليه فالمقام خليق  
بالاطناب وترك التأكيد يكون لعدم صدق الرغبة لكونه غير معتقد بالحكم واذ الميراث معتقد  
له لا يكون له وقع واعتداد عنده فلا يقصد تأكيد ولا تقريظا وانما يتكلم به لصدور  
تدعي اليه كاستسلامهم بهذا القول المذكور في الآية عن عذاب الدنيا كالقتل والنهب قيل  
لا حاجة الى هذا المثال المذكور اعني قوله تعالى واذ القوم الذين آمنوا الآية من الضابطه  
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبل جعل المنكر غير المنكر ما معه من مزيل الا ان  
وهو زعم المنكر فكأنهم ادعوا ان ايمانهم امرا هو لا ينبغي ان يشك فيه فبذلك لا دلالة الظاهرة  
فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم الآية من باب جعل غير المنكر كالمنكر لشمات  
الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشريعة الشري فكان مظنة لعدم  
خضوع شياطينهم اياهم واجيب عنه بان قولهم آمنا الآية لا يمكن ان يكون من تنزيل المنكر  
منزلة غير المنكر على ما ذهب القائل المذكور لان التنزيل المذكور انما يكون لادعاء ان ذلك الحكم  
بين لا ينبغي ان يتكرر لوجود المزيل وهو انما يكون في حكم يكون للمتكلم مزيدا اعتناء بشانه  
وهما ليس كذلك وقولهم مع شياطينهم انا معكم الآية لا يمكن جعله من باب تنزيل غير المنكر منزلة  
المنكر للائسمة امارات الانكار كما وهم القائل المذكور فانه بعد علم استحالة ثبوت الحكم عند المخاطب  
والافتقار بينهما للاصع للاعتداد على الامارات الموجبة للانكار لانها خبيثة لا تقبل كونها امارات  
للانكار بل لعلم بان مجالستهم والتزام احكامهم مجرد خداع فافهم والله تعالى اعلم **قوله**  
ليس جدي بل اباي الكلامين انما عترض عليه بان ادخل التفصيل يقتضى اشتراك الكلامين  
في القوة والكاداة مع انه لا كاداة للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين وهو قولهم آمنا ويشعر  
بان مخاطبة المؤمنين جدي بالكلام القوي والدليل يدل على عدم كونها جدي بالكلام القوي  
ولا يمكن ان يقال ان ادخل التفصيل يخرج عن المعنى التفضيلي لان تجديده انما يقع في المشهور اذا  
لم يكن مستقلا بحد الامور الثلاثة قد استعمل ههنا بالاضافة اجاب عنه الشارح في الحاشية  
المطلقة بهذا المقام بخلاف بين حيث قال ينبغي ليسوا في ادعاء معنى يكون جدي بالكلام القوي الوكيل  
كيف بالا قوى الا كد الظاهر انه لم يقصد بالا قوى التفضيل على كلام قوي يوشدك الى هذا  
جعل مخاطبة اباي انهم مظنة للتحقيق ومثناة للتوكيد انتهى حاصل الاول ان النفي المستفاد  
من ليس في قول صاحب الكشاف ليس ما خاطبوا به المؤمنين انما متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة  
واختبار صيغة التفضيل بلون قولهم انا معكم اقوى حيث النفي بالجملة الاسمية المحققة بان مع  
التأكيد لقولهم انما نحن مستهزون فافضل مستعمل للزيادة المطلقة لا للزيادة على ما اضعف

كناية عن ان هذا الغرابته وندرتة مما لا يلوح صدقه للسامع في بادى الروى و  
يوجه الى السؤال عن بيان كيفيته و بيان صدقه فسيق الكلام معه مسألا الكلام  
مع السائل المستشرق الى كيفية بيانه المشرب الى ساطع برهانه وقس على هذا البوق  
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى  
قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم وفعال توهم التخصيص فقال وهكذا

اليه واليه اشار بقولى يعنى ليسوا في ادعوا معنى الوجود حاصل الثانى ان صيغة التفضيل محو  
عن معنى التفضيل وما قال المعترض ان يحو يد صيغة التفضيل انما يقع في المشهور اذا لم  
يستعمل باحد الامور الثلاثة لعله فيما اذا لم يدل السياق والقرينة على ارادة نفس الفعل  
وههنا وجدت القرينة حيث جعل مخاطبة اخوانهم مظنة لجور والتحقيق ومثنته مجرد  
التوكيد ولم يثبت زيادة التحقيق والتوكيد وكيف لا يكون ما هو المشهور مقيد بعدم  
دلالة السياق والقرينة وقد نص صاحب التسهيل وشارحه العلامة المصرى على ان  
صيغة التفضيل المضاف يجيئ للاصل الفعل وقيل في الجواب عنه بانه ليس المراد بالوادة  
التأكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي والاشك ان للكلام الصادق عن العاقل الغير الملاحي  
قوة وكادحة في الجملة قوله ادخلون اى مفارقون اخوانهم فيه جمع اوجدى بالحق  
ياؤ النسبة للتأكيد كاحرى قولى اى اعلان انفسهم الى دليل لنفى الادعاء المذكور وهو  
محل استشهاده الشارح على قوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكولان نفس الخ حيث يفهم منه  
ان ترك التأكيد فيه لعدم المساعدة او لعدم الراجح قولى واما مخاطبة اخوانهم  
عطف على قوله ليس ما خاطبوا الى قوله بالتبابة على اليهودية - اشارة الى وجه ايراد الجملة  
الاسمية الدالة على الدوام والثبات قوله فهم على صدق رغبة الى فيلحق بالتأكيد  
والا طاب فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة والجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعاكف  
محدث اى فيها وفيه متعلق برغبة اى فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار  
بالنبات على اليهودية قولى مظنة - بكسر الظاء اسم مكان والقياس الغنى كسرها خرقا  
بينه وبين المصدر اى موضع يظن فيه التحقيق قولى ومثنته للتحقيق - اى موضع يقال  
فيه انه يؤكذ في الاساس فلان مثنته للخير اى موضع يقال فيه انه لا خير وفي القائل حقيقة  
انها مفعلة من معنى ان التأكيد يمتنع غير مشتقة من لفظها لان الحرف لا يشق منها  
وانما ضمنت حروف تركيبها لايضاح الدلالة على ان معناها فيها والمعنى مكان لقول  
القائل انه كذا ويمكن ان يقال انها مفعلة من ان يأتى بها يأتى بها اثباتا  
قوله وقد يؤكذ الحكم مثلا ان الخطاب الى شرع في مسئلة اخرى وهى ان التأكيد كما يكون  
للقائدية يكون للازمنة اذ لو لم يكن للازمنة الماخو التأكيد في قوله تعلل حكاية من المناهقين  
نشهد انك رسول الله لان الخطاب وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم انه رسول الله  
قولى وادارت الى مسئلة اخرى وهى ان التأكيد كما يكون للقائدية فلا يكون  
ليكون الرد موقعا للردود وعليه قوله تعالى ان المناهقين كاذبون فان تأكيد هذا الحكم  
وهو كونهم كاذبين رد لدعواهم ان الخبر اعني نشهد انك رسول الله على وفقه  
اعتقادهم هو لازم فاكثره خبرهم انى ان التأكيد لاجله فتأكد كذبهم لانه  
رد لدعواهم المؤكذ في غلط بن الرد والردود تكون لمواحد منها كاذب وليس التأكيد  
للقائدية وللازمنة كونها معلومين قولى لانه لدفع الابهام الى اى لدفع الابهام ويجوز

اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكديات في الابتدائي وتقويته بمؤكد  
استحسانا في الطلب وجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكارى والإمثلة  
ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر في ما تقدم  
وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد  
الحكم نفيا لشك او رد الإنكار ولا يجب في كل كلام مؤكدا ان يكون الغرض منه

التأكيد المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول الله اعترض عليه  
بان هذا الإجماع انما يدفع باذكرة لو كان في الآية ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك  
لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول  
المنافقين معطوفا على تشهد ويكون التأكيد المستفاد من قوله والله يعلم كونه جاريا نحو القسم  
بالنظر الى الازم فائدة الخبر اعني الازم فائدة انك لرسول الله ويكون المعنى والله يعلم اننا  
عالمون بمصدق انك لرسول الله واجيبا عنه بان المشعر موجود في الآية الكريمة وهو  
انه حينئذ يكون تأكيد القولهم تشهد انك لرسول الله لان كلاما من تشهد والله يعلم جار  
في القسم والمقصود به تأكيد الازم الفائد في انك لرسول الله وانك لرسوله فيكون المقصود  
من الجدل بين واحد فلا يصح عطفه عليه بالواو لما بينهما من كمال الاتصال فثبت انه من مقول  
الله تعالى لا بطريق الحكاية ومعطوف على اذا جازمك المنافقون والله تعالى اعلم **قوله**  
من امثال هذا الكلام من بيانية بيان مقدم لكلمة ما المؤخرية لصلته استخرج اي استخرج  
ما يتناسبه المقام من امثال هذا من نكات التأكيد **قوله** وكذا ذكره بالاسم الظاهر - **قوله** ان  
وضع الظاهر موضع الضمير يقتضي نكتته هي ههنا التنبيه على ان امور القسمة يتوالى  
سندا والمقيد بالخبر يرد عليه ان المتقر والثابت فيما بينهما ان المعرفة اذا اعيدت معرفة  
كانت الثانية عين الاولى كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا  
ان مع العسر الواحد يسرين لان المعرفة اذا اعيدت معرفة معرفة كان الثانية  
عين الاولى وان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى فلا فرق بين الاشارة بالاسم  
الظاهر ههنا وبين الاشارة بالضمير فانه يفهم من كل واحد منهما ههنا ما يفهم من الآخر  
واجيب عنه بان قولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانية عين الاولى ليس على الإطلاق  
بل هو مقيد بما اذا اخلا عن قرينة المغايرة كما صرح به في التلويح ويحيى في باب التنبيه ايضا  
نحت قول المصنف التثنية الدالة على المشاركة الخ و ههنا قد وجدت القرينة المذكورة  
وهي العدول عن الضمير كما هو مقتضى الظاهر الى الاسم الظاهر لانه لو كان الرواد بالاسم الظاهر  
ما هو المذكور سابقا ولم يكن الرواد به ما هو مفقود عنه لكان الواجب التعبير عنه بالضمير لعدوله  
الى المذكور صريحا ولم يسمع التعبير بالاسم الظاهر كما لا يخفى وايضا قول المصنف **قوله** فيما ساق  
وهو يقع المجاز غير المحض بالخبر قرينة مشعرة بالمغايرة نه نريد على ان مورد القسم يطلق  
الاسناد لا الخبرى للمذكور خاصة والله تعالى اعلم **قوله** ولم يقل اما حقيقة الخ وهذا لك  
لان المتبادر من امثال هذه العبارة سيما في تقاسيم الاشياء هو الافضال الحقيقي او المانع  
من الخلو اذ بعد ما يصير الاقسام مضبوطة وهو فائدة التقسيم ودون المانع من الجمع الا لا يعلم  
به عدة الاقسام قطعا فلورادوا لدلت على انحصار الاقسام في الحقيقة والمجاز العقليين  
والمصنف لا يقول به كما يدل عليه تقريره الحقيقة والمجاز **قوله** فكانه قال الخ دفع لما يش

رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد  
تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون  
كقولك للشيء وهو برى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى  
واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب انى وضعتها  
نشيء ورب ان قوى كذبون ومن خصائصها ان تضمن الشأن معها حسنا

وهو ان قوله حقيقة مبتدأ وقوله منه خبره وقد تقرر فيما بينهم ان محط الفاعلة هو الخبر  
لكنه مجهول لام اكبر قلت في هذا المقام ان الاسناد الحقيقية العقلية منه والمجاز العقلية منه كان  
كلهما بمجدة الذوق لان الخبر انما يكون محط الفائدة لكونه مجهولا وكون الحقيقة بعض الاسناد  
معلوم انما المجهول كون بعض الاسناد حقيقة عقلية ولا يفيد ما هو المقصود من هذه العبارات  
وهو تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز العقلية والى الخبر وحاصل الدفع ان الجار والمجرور  
في مثل هذا التركيب مبتدأ وما بعده خبره كما اختاره الشارح في شرح الكشف عند  
الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وقد شيدوا ركاه هياك فيفيد ما هو  
المقصود من هذه العبارة قوله وجعل الحقيقة الى اعتراض على المصنف بان كلامه ههنا  
مخالف للامامين هما من عبد القاهر والسكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز العقلية من  
صفة الاسناد ودون الكلام كما جعلها منه قوله كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح -  
قال الشيخ في دلائل العجز في حد الحقيقة العقلية كاجله وضعتها على ان الحكم المقاد بها على  
ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلية كل جملة اخبرت الحكم المقاد بها عن موضع  
في العقل بضر من التاديل قوله قال - اى المصنف في الايضاح وانما اختارها في جواب عن  
الاعتراض المذكور ما صلبان المخالفة من الائمة السابقين انما بعد قبيلنا وانهم لم ينكسوا  
وقد وجدت النكسة ههنا كما ذكره بقوله لان نسبة الشيء الى حاصله ان تسمية مثل  
هذا المجاز حقيقة بالعقل لكون كل واحد منهما منسوب الى العقل لكونه من ركة لان الحكم كان الا  
سناد الى الربيع مثلا في قول الديرى انبت الربيع العقل الى ما هو له وهذا اسناد في قول  
الموجود اسناد الى ما هو له انما هو العقل لا الوضع واللغة كما هو في الحقيقة والمجاز اللغويين  
ولا شك ان نسبة الشيء الذى يسمى بالحقيقة او المجاز الى العقل بنفسه على جعل المصنف  
وعلى جعلها لا شمال الكلام على ما ينسب الى العقل اى الاسناد فيجعله الاسناد متصفا بها كما  
فعله المصنف اولى من جعل الكلام متصفا بها قوله لى يعنى ان تسمية الجرد دفع ما يرد من ان النسبة  
الى الفاعل ما هو في مفهوم الفعل تكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستغادا  
من الوضع فان انبت مثلا موضوع لان يستند الى المقاد والمختار فيكون اسنادا اليه حقيقة  
لغوية لكونه مستغادا فيها وضع له لا عقلية والى غيره مجازا لغويا وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل  
منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجاز او العائد الى الوضع تعيين المعنى  
وانه لا يثبت الحدوث المقرون بالزمان للفاعل وما قيل من ان الفعل موضع لفاعل معين فعلة  
كما في خواشى الجامى انه موضوع لفاعل ما من حيث انه معين في التركيب وتعيينه في التركيب  
ليس الا قصد المتكلم قوله فان قيل لم يريد كذا الاعتراض على المصنف بان المخالفة عن صاحب  
المفتاح فانه اورد بحث الحقيقة والمجاز العقلية في علم البيان والمصنف اورد ردها في علم المعاني  
مع ان كتابه مأخوذ من كتابه ومختصرة فلا ينبغي له ان يخالفه قوله قلنا الجواب عن الاعتراض

ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل سوءا وانه لا يبلغ  
 الكافون ومنهاته تهمة النكوة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخشب  
 البازل الامون وان كانت النكوة موصوفة تراها مع ان احسن ان دهو اليك شملى  
 بسعدى بل زمان بهم بالاحسان - ومنها حذف الخبر نحو ان ملاوان ولد او ان زيدا  
 وان عمرو اقلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحز انتهي كلامه وقد يترك تأكيد الحكم  
 المنكول ان نفس المتكلم للتساعده على تأكيد لكونه غير معتقد له ولانه لا يروج منه ولا يتقبل

المذكور حاصله ان محال لغته مبنى على عدم الحقيقة والجهل بالعقلين من اقسام الاسناد و من احوال  
 اللفظ قسمه ايضا يكون منها وقد يقتضيهما الحال والمقام فيكونان من الاحوال المذكورة في ترتيب علم  
 المعاني قوله وفيه نظر ان حاصله ان مجرد كون الحقيقة والجهل بالعقلين من الاحوال التي يقتضيها الحال  
 لا يقتضى دخولها في علم المعاني والالكان اللغويان ايضا داخلين فيه كونها من احوال اللفظ وقد  
 يقتضيها الحال والمقام بل لا بد من كونها من المعاني ان يكون البحث فيه عنها من حيث انه يطابق بها  
 اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك فانه لا يبحث فيه عن الدواعي للمقتضية لا يراود الحقيقة والجهل بالعقلين  
 ويمكن ان يجعل منه بالانسان ان البحث عنها ليس من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ومما قيل انه لا  
 بحث فيه من الدواعي للمقتضية فسلم لكن لا يصير فيه لان الدواعي لا يراود الحقيقة والجهل معلوم فيا بهم وهو يراود  
 الحقيقة اشارة الى غباوت السامع وقى ايراد الجمل اشارة الى ذلك كما قال الصنف في الضبط الاجمالي مقتضيا  
 الاحوال حيث قال وكن اخطاب الذي مع خطاب العبي او اشارة الى كمال الاهتمام بظهور مقتضى الكلام في الاول  
 وعدمه في الثاني واما الحقيقة والجهل اللغويان فليس من احوال اللفظ فانها نفس اللفظ عند المصنف  
 وكذا الكتابة فلان اورد هان علم الشافعي في والاف الحقيقة والجهل اللغويان في احوال لم يعبر الجملية ثم  
 دخل اللغويين ايضا في علم المعاني وقد مر الجواب فتذكر قوله اسناد الفعل او معناه - المراد  
 بالاسناد النسبة مطلقا ناقصة كانت فيدخل فيه نسبة المصدر المشتقة الى خوا عليها او تامة خبرية  
 او انشائية محقة اى غير اللفظ من كما في نحو قام زيد ومقدرة اى مفعلة كما في فعل الشطر وجزائه  
 والمراد بالفعل اسناد الفعل الى الحقيقة وهو المحقق وهو المحذور الا لكفى من قوله او معناه  
 قوله اى شئ - فسر ما بالنكوة لانه لو فسر بالمعرفة لافاد ان المسند اليه معتبر فيه التعيين من الوضع  
 لما ان وضع الموصول على ان يكون الخطاب يعصده بالصلة وهي ههنا انمله والتعيين غير معتبر ولذلك  
 في الجواز قال اى ملا ليس له قوله فان الضرورية في تطبيق المثال وانما ذكر قوله في بخلاف نهارة في  
 لان الاشياء تعرف باضدادها قوله في متعلق بالطرف اعني له - لنباية عن الفعل او متعلق بها ملدا مستتر ان  
 هو استقر قوله في هذا الجدل في قوله في السيد السند فوضي ما ذكر في هذا الموضع ان قوله ما هو له  
 يتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع فيقتاد دل ما بان الواقع والاعتقاد معاد ما بان الواقع فقط  
 ولا يقتاد دل ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لا يطابق شيئا منها فاذا قيل عليه قوله عند المتكلم كان  
 المطابق لها في قياس حاله واخلاقي الحد ويخرج بها يطابق الواقع فقط ويدخل به في الحد ما بان الاعتقاد  
 فقط وكان ما لم يطابق شيئا منها في قياس حاله خارج عن الحد فاذا زيد في الحد في الظاهر ودخل في الحد  
 ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منها فظهر ان قوله ولكن بقي خارجا عنه ملا يطابق الا  
 اعتقاد هو لم يطابق الواقع ام لا فيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد

على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والواجب قال صا الكشاف في قوله تعالى  
 واذ القوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذ خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خا طبوا  
 به المؤمنين جديرا باقوى الكافرين واكد هما لانهم في ادعاء وحدوث الايمان منهم  
 لاني ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعد لهم عليه لعدم الباعث المحرك  
 من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوا على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخالطة  
 اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة

بقوله ما هو له ولم يدخل فيه زيادة قوله عند المتكلم فكان باقيا على خروجه بخلاف ما يطابق الواقع دون  
 الاعتقاد فانه كان دخلا فيه وقد خرج عنه هذا الولاية فنسبة بقاء الخرج اليه تغليب وروين هذا  
 التوضيح مناف لما ينبغي عن قربا من قول الشارح بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند الحقيقة  
 او في الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع لانه ان كان عند المتكلم اعم من ان يكون في الواقع او في الظاهر  
 كان ما هو له اعم ايضا من ان يكون في الواقع او عند المتكلم اذ لا فرق بينهما في التبادر وعدمه والحاصل ان  
 دعوى السيد ان ما هو له يتبادر منه كونه في الواقع وقوله عند المتكلم يتبادر منه كونه في الحقيقة لاني الظاهر  
 كما يفهم من التوضيح الذي ذكره غير صحيحة لانه مناف لما ساقى من الشارح فهو حمل لكلامه على ما يرضى  
 به فالصواب ان يقال ان ما هو له يحتمل الامرين ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا  
 قيد بقوله عند المتكلم صار لضاف ما هو له عنده قيد حمل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل  
 ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فعبد التقييد بقوله في الظاهر صار لضاف دخل فيه  
 ما لا يطابق الاعتقاد في الحقيقة وعلى هذا لا يجيبني الاشكال الذي بناء السيد السيد على توضيحه في  
 قول الشارح لكن يبقى مخرجا لان قوله ما هو له لم يتعين انه ما هو له في الواقع حتى تكون تلك الصيغة  
 دافعة ثم خرجت بقوله عند المتكلم بل هو محتمل ثم عين المراد بالتعبير بالمقابل كما وقع عن الشارح  
 لا تغليب فيه كما ظن السيد **قوله** وهو ايضا متعلق بالطرف الخ فان قيل لم لا يجوز ان يكون قوله في الظاهر  
 متعلقا بقوله عند المتكلم قبل لانه ظرف لغو يكون عاملا الذي هو الظرف ايضا اعني له النائب عن الفعل  
 متعلقا بكون العامل في قوله في الظاهر ايضا وقوله له فالخالص ان قوله له مفيد للمفعول الاول لا اعني عند  
 المتكلم لنباتته عن الفعل عامل في الظرف الثاني اعني في الظاهر وتحري ان النبوة التي هي متعلقة  
 الظرف اعني له محتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقييد به ان النبوة عند المتكلم يحتمل ان يكون  
 في الظاهر وان لا يكون فيه فقييد به **قوله** بان لا ينصب قرينة ان يرد عليه انه يفهم منه ان القرينة لابد  
 ان تكون بفعل الفاعل ونصبه اياها فلا يشل خزان الاحوال واجيب عنه بان المراد بنصب القرينة  
 ملاحظة لانها على المراد فلا يرد ما يرد وتوضيحه ان المجاز مدار على نصب القرينة وملاحظة اياها تكن  
 لما كانت الملاحظة امرا خفيا وبالامر على وجودها فلا يعتد بتارة بنصب القرينة وتارة بوجودها  
 كما ساقى من قوله لوجود القرينة فلا يتوهم الشك في التدرج **قوله** ومعنى كونه له ان معناه قائم به  
 لان محموله كما يتوهم ظاهرا فلا يرد ان تعريب الحقيقة لا يكون با معالافا هالكون لافعال كلمة محمولة  
 لله تعالى متناهيل السنه والجماعة وكذا لافعال الغير الاختيارية عند المعتزلة ثم لما كان قوله قائم به  
 يوهم ان الوصف لا يكون الادج وذا وجب ان لا يكون التعريف جامعاً لافراد الحقيقة كمالا ينبغي دخول قوله  
 ودفعه - اي سواء كان قائما به كالاوصاف الوجودية او متفرعا عنه كالاوصاف الانشائية  
 الاعتبارية ولما كان هذا القول اعني وصفه هو ما لا يكون الوصف محمولا عليه فلا يكون جامعاً لافراد  
 مثل المجبى ضرب اللص الجلا د عن تعريب الحقيقة فان الضرب لا يجعل على الجلا د منه **بقوله**  
 وحقة ان يستدل اليه - سواء صح حمل عليه او لا كما صرح به فيما ساقى عن قربا فالخالص ان ذكر قوله  
 ووصف له بعد ذكر قوله قائم به تعميم بعد تخصيص وكذا ان ذكر قوله وحقة ان يستدل اليه بعد ذكر

و فور نشا ط و هور ايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ومنتهى للتكيد  
وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينبغي كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك  
لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا لشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه  
المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده  
وسمك الحكم وان لم يكن فما طبعك منقول المطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى  
ان المنافقين كاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فاما الكذب

قوله ودفعه قوله سواك مخلوقا لله تعالى او لغيره - الظاهر انه مبني على مذهب  
الاعتزال اى سواك ان معنى ذلك الفعل مخلوق لله تعالى نحو جن زيد او غيره نحو قام زيد ويمكن ان  
يكون معنى قوله لغير الله اى على طريق الكسب فالاد بالخلق ما ينحل الكسب اذ يكون معنى قول الشارح اى  
سواك جريا على مذهب اهل السنة من ان الافعال كلها مخلوقة لله او على مذهب الاعتزال من ان بعضها  
وهو الافعال الاختيارية مخلوقة لغيره واذا جرينا على مذهب اهل السنة سواء كان الصدور والنسبة  
اليه بالاختيار ام لا والوارد بالصدور والظهور فلا يرد ان الموضع والموت ليسا صادقين عنه فلا يصح التمثيل  
بهما ويمكن ان يجاب عنه على تقدير ان يكون الصدور ويعناه بان النقي في قوله ادلا ليس متوجها الى القيد  
فخطا كما هو الغالب بل الى القيد والمقيد جميعا فلا يقتضى الاقرار باصل الصدور فيكون معنى قول الشارح  
اولا يكون صادرا عنه باختبار بان لا يكون صادرا عنه اصلا كما ان يكون صادرا لا بالاختيار بل بالخلق  
**قوله** فتقول المؤ من انبت الله البقل - قيل ينبغي ان يعتبر في هذا المثال وما بعد من قول الله هو انبت  
الربيع البقل عدم إغفاء المتكلم حاله عن المخاطب كيلا يحمل على المجاز وظن انه لاجابة الى تجديد الاجتناب  
فان التعبير عنه بالمؤ من والمجال مطلقا بدون التقيد بدلالة الاعتبار المذكور كما لا يخفى والله تعالى اعلم  
**قوله** من لا يعرف حاله وهو يخفيها - قيل عليه ان القيد الثاني يكفى في كون الكلام المذكور حقيقة ولا حاجة  
الى القيد الاول لان المعتزلي اذا اخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قوسية  
على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سوا وعرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم من كونه معتزلي ام لا  
**واجيب عنه** بان مراده ان لا يعرف حاله في اعتقاده لانه لا يعرف حاله في نفس الامر وحينئذ لا  
لا يخفى احد القيدين المذكورين عن الآخر لانه اذا كان المخاطب عارفا بحاله في اعتقاده او يكون المتكلم  
مظهر حاله له لا يخفيها عنه كان كلامه المذكور مجازا عن الاقرار والتحكين واعتقاده بان المخاطب عارف  
بحاله نصب القوسية منه على انه لم يرد به ظاهريه وكذا اظهار حاله له هذا اذا كان مناط الحقيقة للمجاز  
على نصب المتكلم القوسية والحق ان المناط على وجود حاله ان نصب المتكلم القوسية وملاحظته اياها لما كان  
امرا خفيا اذ يراد الحكم على وجودها وحينئذ لا يرد الاعتراض اذ لا كفاية في القيد الثاني بل لا بد من ذكرها  
فلا حاجة الى الجواب المذكور فتأمل **فان قيل** ان المعتزلي اذا اتفق قوله خلق الله تعالى الافعال كلها  
الى شخصين عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا وهو كما ترى قلنا  
لا استبرأ فيه بالنظر الى شخصين وانما المستحيل ان يكون بالنظر الى شخص واحد **قوله**  
وهذا المثال غير مذكور في الشارح ان عدة هذا الاسناد من اقسام الحقيقة عند المصنف  
وجعله لما يصدق عليه تعريف الحقيقة لما لا يصح ان الحقيقة العقلية عند المصنف متحصنة في الاقسام الثلاثة  
المذكورة في المتن لانه لو كان هذا القسم من اقسامه لذكره ايضا لكون المقام مقام البيان وحاصل الذبح  
ان هذا القسم مندرج في التعريف المذكور فيه لانه لم يرد كونه مثاله لقلة وجوده لا لعدم كونه من



فما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه دفع الابهام والا فالخاطب عالم به وبلان من فاضل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولان ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعض مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة

اقسام الحقيقة فان المصنف<sup>١</sup> صح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب وادور الامثلة الاربعة الثلاثة المذكورة منها في المتن و هذا المثال المذكورة الشرح ويمكن ان يقال ان المثال لهذا القسم غير متروك بل هو مندرج في المثال الثالث المذكور في المتن بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يجبي انت تعتقد انه لم يجبي سواك ان مطابقا للواقع اولا فيكون مثالي للقسامين ما لا يطابق شيئا منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد لانه لما كان الاندراج المذكور في غاية الجفاء والمثال يورد للايضاح لم يكتفى به الشارح وذكره مثالا واذن ان المصنف الشارحين الايضاح وقال هذا المثال غير مندرج كما كفى به المصنف لان اللائق بالمتون الاختصار والادراج والله تعالى اعلم قوله خاصة - ان هذا من تقدم للمسند اليه وهو انت علم المسند الفعلي وهو قسم فانه يفيد الاختصاص نحو اناسيت في ما جيك قوله بتقدم للمسند اليه - فان تقدم على المسند الفعلي قد يقص المحصر قوله اعترازا عما اذا كان المتحصل اما قلنا في المثال المذكور ان المتكلم خاصة يعلم انه لم يجبي فانه اذا كان مخاطبا ايضا عالما بان لم يجبي لما تعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين كما ذكره الشارح اعترض عليه بان بعد التقيد بقوله وانت تعلم بل ايضا لا يتعين كونه حقيقة لانه اذا لم يكن مخاطبا عالما بان لم يجبي يجوز ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد انه لم يجبي وحيث يكون مثالا للمجاز وجود القرينة الصارفة اعني علم المخاطب بغير المتكلم بان لم يجبي ولا دخل في القرينة كون المخاطب ايضا عالما بان لم يجبي موافقا لما اعتقد المتكلم اجيب عنه بان علم المخاطب بان المتكلم عالم بان لم يجبي لا يمكن ان يتحقق بدون علمه بان لم يجبي فانه مخاطب اذا كان عالما بان المتكلم عالم بان لم يجبي كان عالما بان هذا الحكم مطابق للواقع فلا يصور انه غير عالم بان لم يجبي الا اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انت تعتقد مطابقا كان للواقع اولا وقد علمت انه حيث يكون المثال الذي حكمه الشارح بان لم يجبي مندرجا في هذا المثال فلا يصح قوله بان متروك بل يريد الشارح بالعلم معناه المشهور والمعتبر في المطابقة للواقع تبعا للايضاح وفصيح حكمه بان لم يجبي وحيث يكون علم المخاطب بان المتكلم عالم بان لم يجبي مستلزم ما علمه بان لم يجبي لان العلم بطابقة الحكم للواقع يستلزم الاعتقاد بان ذلك الحكم وفيه انه قد عرفت تحت قول الشارح وهذا المثال غير مندرج لان الشارح لا يترك الاندراج الا ان اندراج كونه في غاية الجفاء لا يسبق اليه الذي حكم بان هذا المثال متروك في المتن فافهم والله تعالى اعلم قوله والاول لا يكون اسنادا الى ما ذكرنا من ان مناط الحقيقة والمجاز على وجودها وان وجودها

والحجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما  
اختارناه لان نسبت الشئ الذي يسمى حقيقة او مجاز الى العقل على هذا التفسير  
بلا واسطة وعلى قولهما الاشتماله علم ما ينسب الى العقل انتهى الاسناد يعني ان  
تسمية الاسناد حقيقة انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز  
ايابه والمحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل  
بقصد المتكلم دون وضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع

اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم وهو ان لا يكون المتكلم عالما بان مخاطب عالم  
بانه لم يخبره ويكون بحيث يخفى حاله منه ووجه الاندفاع ان ما هو مناط كون الاسناد مجازا موجود  
ههنا وهو وجود القرينة كما قال لوجود القرينة الصارفة وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم  
يخبره وما هو منتف وهو نصب المتكلم اياها ليس بمناط للمجاز فانهم والله تعالى اعلم قوله  
الى ما يكره - اى الى المجازة - فلهذا الكياسة وكثرة البلاغة قوله بناء على سهو او نسيان -  
اعترض السيد السند بما حاصله ان السهو والنسيان لا يتصور في الشهود الا بعد العلم  
لان السهو ذوال الصورة عن المدركة دون المحافظة ولهذا لا يتنبه صاحبه بآدق تنبيهه والنسيان  
زوالها عن المحافظة فالمدركة ولذا لا يتنبه بآدق تنبيهه فاذا فهم المخاطب ان المتكلم سعى لوشى  
فقد علم ان المتكلم عالم بانه لم يخبره وهو عين القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وانجاب همه  
بان المتكلم علم المتكلم بذلك حال تكلمه لا يعلم المخاطب ان المتكلم عالم بحال تكلمه بآدق تنبيهه  
يتوهم سهو او نسيان في القسم الاول بل في الثاني نعم يتصور في الثاني وهو ان لا يكون المخاطب عالما  
بعلم المتكلم حاله تكلمه بانه لم يخبره لا يخفى ان هذه الحالة انما تتصور بالنظر الى حال المخاطب لا بالنظر الى حال  
المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حاله تكلمه لا السهو او النسيان اذ المفروض ان المتكلم عالم  
بانه لم يخبره قبل المتكلم حالة الثالثة هي جملة ابتد اول الثاني فبيان احد هاهنا لا يكون عالما بعلمه  
لا بعلمه في حال المتكلم ولا بعلمه قبل المتكلم وهو المعنى بجملة ابتداء وحينئذ لا يتصور فهم السهو  
والنسيان واثنيهما ان يكون عالما بعلمه ابتداء قبل المتكلم ولم يكن عالما به حال المتكلم وحينئذ يحل  
على انه سهو او نسيان واذ اكان كذلك فادفع الى ان يصح الجملة الثالثة انتهى حاصل كلامه مع التوضيح  
والزيادة و يمكن ان يحاج عنه بان المفهوم مما سبق في كلام العلامة في توجيه قول السكاكي غير مشوب  
بتجاوز وسهو ونسيان ان السهو يظن ولا يبعد ان يكون قوله في الشهود اشارة الى انه يطلق بمعنى  
آخر على الجملة الابتدائية فيكون ان يكون المراد بالسهو والنسيان المعنى فلا يقتضي السهو والنسيان  
بعد المعنى على المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يخبره فلا يرد الاعتراض الاول والثاني فتمام والله  
تعالى اعلم قوله انما عدل عن تقرير صاحب المفتاح الخ دفع ما يرد على المصنف من ان كتابه يقتضي  
كتابه فيلغى له ان لا يتألفه وحاصل الدفع ان المصنف غير تابع لاحد في امثال هذا اللفظ من جهة  
الفن ومنه هبة ان الحقيقة صفة للاسناد لا للكلام كما هو عند السكاكي لان انصاف الاسناد  
بالحقيقة بلا واسطة وانصاف الكلام بها بلا واسطة لان الاسناد الذي هو جزءه متصف بها  
وايضاً تعرف صاحب المفتاح غير مطرد كما بينه الشارح الخ بما لا مزيد عليه قوله في الكلام المقادير  
الحال المركب الذي اعيد به ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة او غير تامة فيشتمل  
الحقيقة باقتسامها التي صارت قوله من الحكم فيه - اعني الحكم الكائن فيه احتراز عن الحكم اللازم

بل بمن قصد اثبات الضم **دو الخروج** وفي **الزمان الماضي** دون المستقبل فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة والكلام ينسب إليه باعتبار أن إسناداً منسوباً إليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم النبي كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه دخل في تعريف علم المعاني دون النبي فكانه مبني على انه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن الوكلاء وفيه نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ

للكلام وهو لازم فائدة الخبر فاقبل الادلى حذف فيه لانه مستغنى عنها لا وجه له **قوله** والصنف للاستدلال فيه قد يراد صفة الاستدلال بلزم العقل على معرّف عالمين مختلفين مع عدم تقديرهم بالجوهر على انه إنما يلزم لو كان العبارة والصنف الاستدلال **قوله** مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً قيل لان السند اذا لم يكن فعلاً ولا معنواً لم يكن فيه اقتضاء ما يستند اليه حتى اذا استند الى مقتضاه كان حقيقة واذا استند الى غيره كان مجازاً بخلاف الفعل وما في معناه فان فيها هذا الاقتضاء وفيه انه لا اقتضاء في الفعل فان نسبت مثلاً انما وضع للاستدلال دون غيره اما المنهت ما اذا قلنا الامن جهة العقل ويستوى فيه الفعل وغيره **قوله** وكذا - اي ما دل على ما يستفاد من الكلام السابق وهو ادعاء ان اتصال هذا الإسناد متصف بالحقيقة والمجاز في اصطلاحهم **قول الشيخ** فانه من أئمة الفقه الذين يستشهد بقوله **قوله** كلمة وضعها

اي بنيتها على ان الحكم المفاد في هذا كاش على الوجه الذي هو كاش على ذلك الوجه عند العقل - **قوله** واقع موقعه - خبر بعد خبر لان فائدة اشارته الى وجه التسمية بالحقيقة العقلية لى ان الحكم المفاد بها واقع موقعه الذي له عند العقل **قوله** بخبر وجه عنه - احسب عنه بان المصنف يصدح وهو لا يشترط كون السند فعلاً ومعناه ولا يقول بضم الاسناد في الحقيقة والمجاز فان الاسناد في امثال هذا الكلام واسطة فلا يضر خروجه الا ان يقال مقصود الشارح ان اصطلاحه مخالف لاصطلاح القوم فانهم يطلقون على مثل هذا الكلام حقيقة وعلى تعريف المصنف يخرج مثل هذا الكلام عن الحقيقة ويمكن ان يقال ان المصنف من أئمة الفقه غير تابع لحد في كثير من المواضع **قوله** والاعتذار الى اي ما قيل في الجواب عن

جانب السكاكي انه انما ترك التقييد بقولنا في الظاهر مع كونه مراداً اعتماداً على ما ذكره في تعريف المجاز فانه ذكر في تعريفه قيد التأويل في فهمهم منه انه لا تأويل في تعريف الحقيقة لتقابلها واذا لم يكن فيه تأويل ونصب قريته على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** فما لا يلتفت اليه اذ ترك قيد في التعريف بمحل بطرقة والبناء على فهمه ما ذكره في تعريفه مقابلته لا يعلق في التعريفات فذلك يكون في الخطا بيات والمخادرات **قوله** بل جوابه انما لا نسلم في حاصله ان ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل ان يكون ما عنده في الظاهر وليس لصافي كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره ولا يكون التعريف منعكسا ويرد عليه انه على هذا يلزم الاتهام في الحد وان ما ذكره المعترض انما دخل في الحد على احتمال دفع الشارح **بقوله** بل دلالة في فانه حيث لا يخفى ولا احتمال اعترض السيد السند حيث قال من انفس من نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذا لكن بحسب اعتقاده الا ترى انك اذا قلت عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركون في مال

الصبي يفهم منه ان كذا الك في اعتقاده حقيقة اما انه لا اطلاع على السلك ثم قد المكن لا يقدح في تبادل المعنى المذكور الى الادهان واطلاق الالفاظ في الحد وعلى خلاف ما يتبادر منها مفسد لها انتهى ومقصود السيد منه ان الاعتراض بحاله غير موفد **ع** هذا الجواب ثم قال بعد هذا

مقتضى الحال ظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقلين ليس من هذه المحيثة فلا يكون داخل في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اى الحقيقة اسناد الفعل او معناها كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحتوز بهذا عملا يكون المسند فيه فعلا او معناها لقولنا الحيوان جسم الى ما اى شئ هو اى الفعل او معناها لانه اى ذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول

الكلام معترض على نفسه ويفهم منه الاعتراض على الشارح ايضا بوجه آخر حيث قال فان قلت ما عند المتكلم ينقسم على قسمين اى ما عند في الحقيقة وما عند في الظاهر فيكون اعم منهما فلا يتبادر منه احداهما فلا يصح ما قاله من ان المنبادر ما عند المتكلم انه كذا في اعتقاده حقيقة وكذا لا يصح ما قال الشارح من قوله بل دلالة على الثاني الظهور واجاب عنه بقوله قلت انفساهم اليها لا يقتضى عدم التبادر فان الوجه ينقسم الى الخارجى والذاتى اذا اطلق يتبادر منه الخارجى وكذا كذا الوضع ينقسم الى ما يكون بتأويل وما يكون بتحقيق واذا اطلق يتبادر منه ما هو بحسب التحقيق ثم قال معترض على هذا الجواب بقوله فان قلت كيف يصح ذلك ولادلالة للعالم على خصوص بعض افراده واجاب بقوله قلت ان الظاهر ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الاخر فوضع الجواب ان اللفظ المنقسم معناه الى الافراد كلفظ ما عند المتكلم هيئات لفظ الوجود او الوضع في تقسيمه الى اقسام افرادها حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الاخر ويروى عليه انه لا يصح تقسيمه حينئذ للزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره واجاب عنه بقوله وان صحة التقسيم انما هي باعتبار اطلاقه على معنى ثالث هو ما يطلق عليه هذا اللفظ بتناوُلها من باب عموم المجاز وان جعل حقيقة في القدر المشترك بينهما فسيب يتبادر احدها كثرة اطلاقه على القدر المشترك في ضمنه حتى صار كانه المعنى الحقيقي انتهى ما قال السيد مع الزيادة والتوضيح واجيب عن اعتراض السيد المسند بان قوله من النصف من نفسه اعترف ان ليس بالنصف بل الانصاف ان لفظ ما عند المتكلم لا يدل الا على ثبوته عند حصوله في الجملة وذلك لا يخرجه من ثبوته في الحصول في الزمن واما كون هذا الجاهل معتقدا له في الواقع فلا فانه معنى زائد للاستفاد من اللفظ اصلا وكيف اطلع عليه حتى يفاد باللفظ فم يدل على انه يعتقد بحسب حاله الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن فاعتقاده له المدلول عليه انما هو بحسب الظاهر لا في الواقع واما قوله الا ترى انك اذا قلت عند ابي خليفة رضى الله تعالى عنه لا زكوة في مال الصبي يفهم منه انه كذا في اعتقاده حقيقة ففيه ان هذا الفهم استفاد من القرينة وهي كون القائل مجتهدا ميثاقا ادى اليه رايه لا من نفس اللفظ فعند ابي خليفة كعند المتكلم من حيث ان اللفظ لا يدل الا على ثبوته عند حصوله في الجملة ومن حيث ان الاعتقاد انما هو بحسب الظاهر ويقارن من حيث انه لا يؤيد دالة على انه في اعتقاده حقيقة في زمانه عند المتكلم بخلاف عند ابي خليفة فان فيه قرينة كما مر وما قوله واما الله لا اطلاع على السرور فذلك لا يفتح في تناوُل المعنى المذكور بجوابه ان السيد المسند فهم من كلام الشارح انه يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة لا من نفس اللفظ ولا من خارج كما يدل على هذا الفهم رد السيد المسند على الشارح يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة من نفس اللفظ بل يدل على عدم الاطلاع على السرور فان من قال عند فلان كذا اذ لم يطع على سريرة فلان كيف يأتي باللفظ الدال على انه يعتقد في الواقع واما قوله ما عند المتكلم ينقسم الى قسمين انما كان تقاسم

فيما ينبغي له فخره فان الضاربية تزيد والمضاربة لعمد بخلاف نهارها فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما يكون الفعل ومعناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان

العين الى الجارية والبا صرة فانه ترد يد والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك وهما ليس كذلك وما قال السيد من صحة التقسيم باعتبار اطلاقه على جميع ثالث الا فيه تكلف لا يجنى لان الكلام ليس في بيان اطلاقات ما عند المتكلم ولا يبعد ان يقال ان قولنا ما عند المتكلم من قبيل المشترك المعنوي فانه موضوع للمعنى الواحد وهو ما حصل عند ظاهره وحيزه لا اشكال في صحة التقسيم قوله اما القول فلصحة قوله ان السيد السند وذلك لان الاقبال والاد بارهوان ثابتان للناقة من جهة ما ان يسند اليها فيصدق على اسنادها اليها انه اسناد بمعنى الفعل الى ما هو له فلهذا رجح في تعريفه الحقيقة مع انه مجاز كما نص عليه الشيخ ثم اعترض على كون هذا الكلام مشتقا على المجاز العقلي بقوله فانتقلت المجاز للعقلي اما اسناد الى مما حوله او يشتمل على اسناد اليه فلا يجوز ان يعد منه ما هو اسناد الى ما حوله او ما يشتمل على اسناد ما حوله قبل الاقوال فلهذا السؤال فانه صريح في المفتاح بان المجاز العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المفاد بهما عن موضعه في العقل بضره من التأويل ولا شك ان الحكم المفاد بقولها انما هي اقبال واد باره وهو الحكم بالاتحاد بين الناقة والاقبال والاد باره خارج من موضعه في العقل بتأويل انها صارت بسبب كثرة الاقبال والاد باره عنها وتجمعت منها فهو مجاز لا شبهة فيه فقوله ان المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما حوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح لانه لا يشتمل الاسناد لما حوله اذ اخرج الحكم المفاد به عن موضعه كما في هذا المثال وكونه عند المصنف كذلك لا ينبغي لان الشارح قد اعترض على تعريفه للحقيقة بانه يدخل فيه ما هو مجاز عند القوم فهو غير مانع ولا حاجة الى ما اجاب به بقوله قلت الاقبال وان كان صفة للناقة قائمة بها لكنه غير محمول عليها مواطاة فاذا قيل اقبلت الناقة لكلام اسناد حقيقة اذ اقبل هي اقبال كان مجازا لان الاقبال بطريق المحل انما هو لا فإذ اقبل عليها فقد حل على غيرها هو محمول عليه حقيقة خلاصة الجواب ان للناقة غير ما حوله بهذا الاسناد المحلى وان كان ما حوله بالاسناد القياسي وفي هذا الجواب مع عدم الاحتياج اليه لعدم ورود الاعتراض كما عرفت ان المتبادر من قولنا ان يسند الى ما حوله او الى غير ما حوله كون ما حوله وغير ما حوله قيل ان يسند اليه لا كون ذلك بعد ان يسند اليه والناقة ما حوله قيل الاسناد لان الاقبال من صفاتها ثم قال بعد الجواب المذكور ويظهر لك من هذا انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل او معناه الى شئ هو ثابت له فلهذا جبه اسناد اليه انما هو الاعتراض ايضا يظهر لك من كون شئ واحدا ما حوله وغير ما حوله باعتبار اسناد بين انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة انما دفع الاعتراض لان اسناد الاقبال الى الناقة صحتها على وجه المحل وليس هو ثابت لهما على وجه المحل وانما هو ثابت على هذا الوجه لا فإذ فيكون

لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كون له ان معناه قائم به وهو  
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باخفا  
كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والايخرج ما يكون المسند  
فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن ..... انبت  
الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما  
يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى

عجاذا وليس يسند اليها ههنا على وجه القيام ليكون حقيقة والله تعالى اعلم قوله فانما هي اقبال وادبار  
المصرع الجناس من قصيدة يرثى بها اناها صخر حيث تقول فما تجول لبي تعظي به بها حنينان  
اصغاره الكبرية ترغ ما رقت حق اذا ذكر كرت فانما هي اقبال وادبار ويروي المصراع الاول  
لا نسهم الدهر منه كلما ذكرت الاشمن الدهر في ارض وان ريعت فانما هي ثمنان و شجابه  
يوما بوجد مني يوم فارقتي صخر لله هو اخلار وامرار وان صحن الكافيا وسيد ناه وان صخر  
اذا نشوا الحار ويروي وان صحن المقدم اذ ركوا وان صحن اذا اشتوا العقارب اغراب  
تأخر لحد اية به كانه علم في راسه ناره ويروي المصراع الاول - وان صحن التامر الهلابة  
العجول الناقه التي يموت ولد لها هو صغير واليو ان يخسر ولد الناقه ويحسني جلدك ثنا او شما  
ما او غيره من اوراق الاشجار ويد في من امه لتدر عليه تسليبا منها به قوله تعظي  
من الاطافه وهي الامام وضير تعظي راجع الى العجل والمعرف في به الى البو والاصفار والاكابر رجل الشئ  
صغيره كبرها وها ههنا بمعنى المفعول بيان للحنين وتوقع اي ترقى واكرت اي تذكرت  
ولدها اصله اذ تكرت فانما هي اقبال في الناقه فلقته تقبل وتدر من شدة ما بها من الرعدة ولا  
صغارها والقلق الشديد والمحال ان الناقه للذكورة اذا غفلت رعت واذا ذكرته فقد ولد لها  
ليريقها فرايل تطلب ولدها مقبلة ومدبرة فنجلت اقبالا وادبارا لكثيرتها منها قوله  
وان ريعت - تأخر الفاعل ضمير الى الارض يقال ريعت الارض فهي مبرعة وهي الارض يلقى اصحابها  
اول مطر الربيع وحنان ونهار يقلل حنت الناقه اذا طربت في ارض ولدها فاذا مدت الحننين  
وطربت قيل سيب بالبحيم وقولها باوجع خبير ما في وما العجل والوجد الحزن قولها وللدهر عجز  
وامرار - يقال اهل الشئ وصره اي جعله علوا ورا اي الدهر ياتي بحسنة بالمحسوب وبمشقة بالكره  
قولها اذا نشوت - اي اذا دخلنا في الشتاء وانما قالت اذا نشوت لحرارة الجو في زمان الشتاء والاطع  
فيه اشد مؤنة قولها والقدم - سألته في الاقدام في الجواب قولها اغر - اي المشهور وقولها  
البح - اي البعيد ما بين الحاجبين الذي ليس باخرن وهذا قيد ح به قوله علم اي جبل قوله  
وليس ايضا على حذف المضاف ايراد لما اجيب به من جانب المصنف لان قولها انما هي اقبال و  
ادبار على حذف المضاف اي هي ذات اقبال وادبار وحينئذ يكون الاستناد الى ما هو له بالا  
سنادا للمحل فانه بعد تقدير المضاف يبع المحل ايضا وحاصل الرد انه على ذلك التقدير يكون الكلام  
خارجا عن رتبة البلاغة فان المقصود من هذا الكلام سرعة الاقبال والادبار فكأنها عين الاقبال  
والادبار مبالغه واذ لا يحصل على ذلك التقدير والله تعالى اعلم قوله الى شئ مفسول - اي  
قال عن المزايا والخصوصيات حينئذ تلجأ عن المبالغة المقصودة فصار كالشئ المنقوش  
غسل فذهب نقشه المستحسنة قوله النسابة - اي العالي بالانساب والعالي بالخصوصيات  
المعاني ومزيهاها والتلويح للمبالغة قوله ومعنى تقدير المضاف بيان لتأويل الكلام من قال

الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما مخوف لك جاء في زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه

بتقديم المضاف صيانة لكلامه عن البطولان قوله ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملاهي - لان اسناد الفعل الى ما قلن له به ليس مما يعتد به بل ينسب قائل الكلام الذي يشتمل مثل هذا على الاسناد الى ما يكره قوله اى الى فاعل او مفعول - اى الى فاعل نحوى فيما بنى له او مفعول نحوى فيما بنى له والاسناد في هذا الكلام انما هو اسناد الى المبتدأ وهو ليس بفاعل ولا مفعول نحو يمين فلا يكون عنده حقيقة ولا مجازا قوله قوله - اى المسند كما ان لفظ الفاعل او المفعول وحده ان يستند اليه فلا يرد ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين تحقق في المجاز فلا يكون التعريف مانعا قوله على صرح به فيما سبقي - اى القرينة على ارادة الفاعل والمفعول من كلمة مانعة به حيث قال فاسناد الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة ويورد عليه ان التعريفات لا ينتفت فيها الى امثال تلك القرينة الخفية اجيب عنه بان القول بمخفاء القرينة غفلة عن قوله فيها سيجئ حيث قال وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملاحظات شتى فانه اذا كان تفسيرها لها كان من تمامها فكيف الخفاء وما ذكرنا من انه تفسير للتعريف ومعلوم ان المظاهرة واجب بين التفسير والمفسر وحينئذ يكون التعريف خاصا بالفاعل والمفعول فيكون المعنى كذلك اللزوم ما قيل في الاعتراض على الشارح ان اللزوم ماصح به ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة ولا يثبت به ما راد منه من ان الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا تجز وما يثبت به ما قصده وهو ان كل حقيقة لابد ان يكون اسنادا الى الفاعل او المفعول لا يلزم ماصح به وعاصل الدفع ان الشارح لا يدعي ان ما سياتي بنفسه يدل على ان كل حقيقة لا تكون الاسناد الى الفاعل او المفعول كما فهم المعترض وقال ما قال بل يريد ان ماصح به يدل على ان المراد بكلمة ما هو الفاعل والمفعول كما يكون كل حقيقة كذلك فلو كان ماصح به تفسير للتعريف والمساوات لازم بين الحد والمحدود كما هو ههنا بحث من وجهين احد ما كان المراد فيما سياتي الفاعل والمفعول به التحقيقان لا المنفصلان النحويان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين متحقق في المجاز والمراد بهما ههنا النحويان ليس جازم المبتدأ فلا يصلح ما سياتي لان يكون قرينة على ان المراد بهما النحويان واجيب عنه بان المراد بهما فيما سياتي النحويان لا التحقيقان المقابلان للاصطلاحيين النحويين فلا اشكال في كونه قرينة وتحقق الاسناد الى الفاعل والمفعول النحويين في المجاز لا يضر لانه قد مر ان السند كان كذلك انما هو الفاعل او المفعول النحويين وحده ان يستند اليه لان اسناد حقيقة والاك ان مجازا والوجه الثاني من البحث ان الكلام من قوله في بيان دفع اعتراض المصنف من السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القادر الهاروني ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لما افتره فكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن الضمير عند المصنف لا بد من الاعتراض بتصريح الشيخ بكون المثال المذكور من قبيل المجاز العقلي فانه اداسم للشيخ ان الاسناد الى المبتدأ مجاز في نحو انما هي اقبال ولا يجرى فيه غير ما هو له لزمه ان يستند الى الاسناد الى المبتدأ حقيقة اذا كان ما هو له نحو اقبال لنا قة اقبال واد بارها اذار واجيب عنه

حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون مخاطب مع علمه بانه لم يحكي عالما بان المتكلم يعلم انه لم يحكي والثاني ان يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لاني الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارقة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان ملابسة يكون مجازا والافهم من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينصب قائله الى ما يليك كما صرح به بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يحكي يفهم من

بان كلام الشيخ لا يكون حجة على المصنف فانه ايضا من ائمة الفن فليس له اتباع بل هو يخالف في كثير من المواضع عن السكاكي والشيخ ولا نسلم ان قول الشارح وكذا قول الشيخ لا يدل على ان قول الشيخ حجة عليه لانه ذكر كلام الشيخ بسند المنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة ولا شك ان قول الشيخ حجة كاشفة في التسمية ولو سلم فان كلام الشارح فيما تقدم اما هو بالنظر الى الظاهر المشهور من كونه اما في الفن الواجب اتباعه لمن بعده وهذا الجواب مبني على ما هو الحق الواقع وهو كونه النضا من الائمة غير تابع لاحد والله تعالى جلالة اعلم قوله والاسناد للمبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز - اي مطلقا سواء كان اسناد جملة اليملاسم مشتقا او عامدا فان قيل هذا لان لما ذهب اليه المصنف واختاره ما اخذ من كلام من تقدم من ائمة الفن او قول مخترع قيل لعله اخذ من ظاهر عبارة الكشف حيث قال او لا تفسير هذا ان للفعل ملايسات شتى يلابس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء بطريق المجاز وتال فانما الاسناد المجازي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو له في الحقيقة فان اقتصاري في الموضوعين على ذكر الفاعل يوهم ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل فالحق به معناه لانه في حكمه ونقي ما عداهما خارجا عنهما وقد وجه هذا المذهب بان الفعل مشتمل على النسبة فان اعتبرنا النسبة اما في مكانها سميت حقيقة او في غير مكانها سميت مجازا ولما المشتق في نحو زيد ضارب فنسبته الى ضميره يوصف بها بخلاف نسبة الى المبتدأ لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية في نحو زيد يضرب فان النسبة بين اجزاها توصف بها دون نسبتها الى المبتدأ لما ذكره قوله واما الثاني اي عدم انكاس الفعل الذي ذكره المصنف

**قوله** فلعدم صدقه الا لان ضميره فيها هو له راجع الى الفعل فالتمتداده ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاته فليزم نزوح الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما اسند اليه لاني الحقيقة ولا في الظاهر قوله وان اردت ان اسناد الفعل الى وقع لما يتوهم ان يجب به عن السؤال الذي هو من ان اسناد نفس الفعل وان لم يكن اسنادا الى ما هو له لكن اسنادا كمن حيث النفي اسنادا الى ما هو له لكونه من حيث النفي ووصفاته قائما به وان لم يكن كذلك من حيث الاثبات فلا يتحمل كمن المتعريف الذي ذكره المصنف لشعوره تلك الحقائق وحاصل الدفع انه لو يريد ذلك لزم دخول المجازات المنفية في الحقيقة كما في قوله ما صام يوحى وما ناسم يوحى قوله قال الشاعر فيمت ومايل المعنى الذي وقع به فوهم كون المثالين موضوعين غير واقعين في كلام من يستشهد بقوله صدر البيت لقد لمتني يا ام غيلان في السراى غيلان بفتح الغين كنية المرأة التي لامته والسراى بالضم سيراخر الليل وتمت خطاب هذه المرأة والمعنى جمع مطيبة وهي المناقة التي تركب وقوله ومايل المعنى حيلة عالية والمعنى لمتني في السراى وتمت الكلام ومايل المعنى بنا ثم



ظاهرة انه اسناد الى ما هو له عند بناء على سهو ونسيان واما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المقادير ما عند المتكلم من الحكم فيه لأمور الأول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للأسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا ومعناه نحو اللسان جسم مع انه لا يسمي حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمي حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المقادير بها على ما هو عليه

اي ليس على ما نمت في ليلها لان الادعاء تناسم ولا يستخرج من السيرة قطعا فظهر بالقوة والمجادة والله لا يقبل الا ٢٠ احدا وانشأ هذا فيه انه مجاز عقلي لانه اسناد انوم الى الليل وهو في المعنى اللطيفة فوق له وحاصل الاشكال ان الاسناد لا يرفع لما يتوهم من ان التعريف الذي ذكره المصنف انما هو للحقائق المثبتة كما يدل عليه قوله في التعريف اسناد للفعل ومعناه ان ليس في الحقائق المنفية الاسناد بل في الحقيقة لا يرد الاعتراض المذكور لان ما هو من ان الحقيقة المعروفة فهو مندرج في تعريفها وما هو ليس بمتدرج في التعريف ليس من افراد المعرفة وحاصل الرفع ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي فالعرف اعم كما يدل عليه عدم تعريف المصنف للحقائق المنفية بغير هذا التعريف والمنفي في الحقائق المنفية انما هو الاسناد بالرفع الاول لا مطلقا فالاعتراض ما ردد لان اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر هو اثبات الفعل لما هو وصف له واما في الفعل عن ما هو له ان يريد به النفي عما نفس الفعل وصف له خرج الحقائق المنفية وان اريد بما في الفعل وصف له دخل المجازان المنفية قوله وجوابه ان معناه انما هو الاسناد الى ما هو له ان يكون الفعل ومعناه وصفا له وقائمه اما ابتدا اذا في الحقيقة المثبتة او بعد تجردك عن النفي والاشكال بصورت الاثبات كما في الحقيقة المنفية ولا شك ان الاسناد في قام زيد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر يكون حقيقة فكذلك اذا نفيته وقلت ما قام زيد لان النفي فرع الاثبات بخلاف الاسناد الى النهار في نحو صام نحاري فالجواب باختيار الشق الاول نقل عن الشارح بان هذا الجواب هو الجواب الظاهر قيل لانه يلزم على هذا ان يكون الحقيقة والمجاز انما هو في صورت الاثبات فقط وتسميتهما مجازا بطريق التبع وقيل في توجيه كون الجواب المذكور ظاهرا لانه يريد عليه يلزم على هذا ان يكون ما صام النهار كان الاسناد الى غير ما هو له قطعاً مع انه حقيقة واجيب عنه بان لا تسلم لزوم كون الكلام المذكور مجازا بل ذلك التقدير لانه اذا دعى بصورة الاثبات وقيل ما صام النهار كان الاسناد الى غير ما هو له بل للاضطرار والابطال كان الاسناد الى ما هو له فكيف يكون مجازا وليس صورة اثباته صام النهار فقط بدون انضمام قوله بل الانساق فيه كما زعم المعترض حتى يلزم ما ذكره وتكون قلنا ان صور اثباته صام النهار فقط بدون انضمام قوله بل الانساق فيه كما زعم المتكلم المذكور مجازا على ذلك التقدير لان اثباته الذي ورد النفي عليه حقيقة لعدم التأول فيه وان كان كاذبا وكذا النفي حقيقة ومجازا تابع للثبوت فرع له لان النفي رفع الاثبات فحكمه حكمه فان اعتبر الاثبات على وجه التأول وجعل غير ما هو له ما هو له للتلبس برفع ذلك الاثبات كان مجازا وان اعتبر الاثبات على وجه التأول كان النفي حقيقة فقولنا صام نهارى ان اعتبر فيه التأول بجوابه والظرف مجرى الفاعل وكان معناه صمت في النهار كان معنى ما صام نحاري ما صمت فيه فهو مجاز وان اعتبر التأول بان اجري على ظاهرة كان حقيقة كاذبة ويمكن الجواب عن الاعتراض الذي اورد في الشارح



على الثاني اظهر بعد م الاطلاع على السر و قد لقا كل ان يقول تعريف المصنف رحمه الله تعالى غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبارهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الابهام و قال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدرج كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف

وفيه بحث لان الواجب في الاستفهام عن شيوة شئ لا خزان يلاحظ النسبة الثبوتية بينهما حتى يستفهم فاما المجاز والعقبة يكون كل منهما في الاسناد وقت تلك الملاحظة فلا وجه لورد الاعتراض بهما يحتاج الى الجواب ومثل الاستفهام غيره فالجواب ان معنى قول الشارح وكذا الكلام ما ذكره اولاً من انها ليست مجازات في الغنما بل باعتبار الاخبار التي هي مجازات **قوله** فليست من يمكن ان يكون فيه اشارة الى الجواب باعتبار الشئ الثاني الذي ذكرناه سابقا واختار ايضا كما فعل عنه وذكره في بعض كتبه ولا يبعد ان يكون اشارة الى ذلك المقام فانه من مزال الانداس كما عرفت والله تعالى عز سلطانه اعلم **قوله** مجاز عقلي لان الجوز في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي فانه في امر عقلي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى والمجاز قبل اصدائه يجوز من هذا المكان اذا قلناه لان الاسناد تعدى مكانه الاصلى فنقلت حكمة الواد للسكان قبله وهو الجيم ثم قلبت الواد الفالحى كما بحسب الرصل وافتتاح ما قبلها بحسب الالن **قوله** واما مجازا حكما - يرد عليه ان نسبة الحكم وهو النسبة التامة بوجه اختصاصه بالنسبة التامة وليس كذلك فهذا التسمية غير مناسبة **اجيب** عنه بان المراد بالحكم المعنى اللغوي لا النسبة التامة والمعنى انه منسوب الى الحكم العقل بان النسبة فيه الى غير ما هو له سواء كانت تامة وانصته او المراد بالحكم مطلق النسبة والمعنى منسوب الى الحكم بمعنى النسبة مطلقا وعلى التقديرين يشمل الاضاية والايقاعية ولو سلم ان الحكم بمعنى النسبة التامة فالمعنى انه منسوب الى النسبة التامة لتعلقه بالحكم بمعنى النسبة التامة اما ظاهرهما في المركبات التامة ومقدرا كما في الاضاية والايقاعية او منسوب الى الحكم بمعنى النسبة التامة التي هي اشرف افراد المجاز العقلي واغلب وعلى كل تقدير لا يترجم اختصاصه بالحكم بمعنى النسبة التامة **وقوله** واما مجازا في الاثبات - يرد عليه مثل ما مر ان التقيد بالاثبات يقتضي عدم جوابه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فارجعتيهم **واجيب** عنه بان التقيد بالاثبات لا شرفية لذلك فمختص به اولاً لانه الاصل لان المجاز في النفي نوع المجاز في الاثبات لان النفي ما لا يجعل معنى الاثبات لا يكون مجازا كما عرفت سابقا ويقال ان المراد بالاثبات الانسحاب والافصاف فيشمل الایجاب والنفي اذ في كل منهما انتساب وافصاف **قوله** واستاد مجازيا - اي منسوب الى المجاز وخصيص الاسناد بالنسبة يكون شرفا كما مر او المراد به مطلق النسبة لا التامة فقط واما خصي المجاز بذكر هذه الاسماء اعتناء بشانها لكثرة فوائدها فلا يبرهن عدم احوالها في الحقيقة **قوله** اسناد الفعل او معناه - اي نسبة الفعل الاصطلاحي او معناه نسبة تقيد به اتمام خبرية او انشائية محققة او مقدرة وليس المراد بالفعل المعنى اللغوي اعني الحدث والالزام الاستغناء عن قوله او معناه وعلى هذا يكون المراد بالملابس اللباس الاصطلاحي اعني المعول لا الملابس الحقيقية اذ لا تعلق بالفعل الاصطلاحي به الا باعتبار المعنى وحينئذ يلزم القراء على ما عرفت لانه على هذا يكون المراد بالفعل الاصطلاحي معناه

واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد  
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على النفسنا واخرجنا الى شئ نفسي  
وكلام عامي مردول لا مساع له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نشأ  
للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيئ به على ظاهره  
ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذاة لانه  
مراده وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اى

وهو الفعل اللغوى اعنى المحدث ويلغوا ذكر قوله او معناه فاقليل يجوز ان يكون المراد بالفعل في قوله  
اسناد الفعل الاصطلاحي والتصغير في قوله الى ملابس له راجع اليه بمعنى الفعل اللغوى على طريق الا  
ستخدام البدلي فلا يلغوا ذكر قوله او معناه على تقدير ان يراد بالملابس هو بالمعنى الحقيقي -  
اجيب عنه بانه اذا كانت الملابس باعتبار المعنى يلغوا حيث ذكر الفعل الاصطلاحي كمالا  
يخفى قوله اى غير الملابس الذى المبالغة عبارة عن التعلق والارتباط بين الشيئين  
وقد عرفت المراد بالملابس وانما لم يقل الى ملابس لانه لا يكون له مع كونه اخصا ايماء الى انه لا بد في  
المجاز العقلي من فاعل ومفعول به اذا اسند اليه يكون حقيقة كما سيبيح من مذهبه انه لا بد في المجاز  
من ان يكون للفعل فيه فاعل ومفعول به اذا اسند اليه ذلك الفعل يكون حقيقة الا ان مع قه  
حقيقة فلا يكون كما في سرتى روتك واقد منى بلدك حتى على فلا بد الى غير ذلك خلافا للشيخ حيث  
لا يقول بوجوب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل ومفعول به كذا الكمل الواجب احد الامرين اما ان  
يكون له فاعل حقيقى ومفعول به كذا الكمل او يكون المعنى الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند الى غير  
له هو الوجود اى الكلام على حقيقة وسأبقى تحقيقه في الشرح بالا مزين عليه ولو قال اسناده الى  
ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى كما لا يخفى وايضا فيه اشارة الى علاقة المجاز وهو اشتراكها  
في الملازمة للفعل لان الوصول في قوله غير ما هو له عبارة عن الملابس كما فسره الشارح به  
فاشترك الفاعل الحقيقي في المجازى في التلبس بالفعل بخلاف ما اذا قيل الى ملابس لا يكون له  
فانه لا اشارة فيه قوله يعنى غير الفاعل اى يريد ان ذلك الغير غير الفاعل الذى ذلك المسند  
له في الواقع في المنبئ للفاعل فيكون غير ما هو له ايضا فاعلا اذ لا تعلق له بالمفعول وغير المفعول لا لى  
ذلك المسند له في الواقع في المنبئ للمفعول فيكون ذلك الغير ايضا مفعول لانه هذا التوزيع مبني  
على ما هو المشهور المتقرر فيما بينهم من ان ما هو له في الفعل المعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق  
القيام ما خوذ في مفهومه وفي الفعل المجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه ما خوذ  
في مفهومه قوله بتأول - فان قيل ان قيد التأول يغنى عن قيد غير ما هو له لانه لا بد  
معناه وهو الامتياز عن الحقيقة اذ لا تأول فيما هو له فيجب ان يكتب به واجيب عنه  
بانه انما لم يكتب به لان دلالة اللفظ المذكور التزامية مهيورة في التعاريف قوله  
متعلق باسنادك - اى على التولية والباء للملازمة او للسببية لان التأول الذى هو عبارة  
عن وجود القرينة مفض الى اسناد المتكلم فتكون سببية ومحملة ان تكون للآلة بان لوحظ ان وجود  
القرينة واسطة بين المتكلم وفعله اعنى الاسناد والفرق بين السبب والآلة ان السبب  
هو المفضى الى المسبب والآلة ما كانت واسطة بين الفاعل وفعله والفرق بين السبب والآلة

الى فاعل ومفعول به هوله على ما صرح به فيما سيجي في هذا اسناد الى المبتدأ و  
 الاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدق  
 على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب  
 ليس الى ما هوله لاني الحقيقة ولا في الظاهر وان اردنا ان اسناد القيام  
 والضرب المنفيين الى ما هوله فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي  
 ما هو منفي نحو ما صام يوحى وما نام ليلى قال الشاعر فتمت وما ليل المطي بناءً

ان العلة ما يترتب عليه العلول دون السبب فان مقتضى الى السبب وبين السبب والشروط ان  
 الشرط يرجع عند الشرط لانه ليس متعلقا به على الاستقار على ان يكون صفة مصدر  
 محذوف اي اسنادا متلبسا بتأويل او على الحال كما قيل فان فيه حذفا وولا الحال عن خبر  
 المبتدأ من غير ضرورة قوله حقيقة فذلك لاني المعنى الحقيقي لتأويل الشيء وهو ههنا  
 الاسناد واما عبر عنه بالشيء لانه من افادته فيشمله ولم يعبر عنه بالاسناد اشارة الى ان النسبة  
 الايقاعية الى الاسناد بخصوصه ليست بما خرد في التأويل ولو عبر عنه بالاسناد بخصوصه لكانت  
 ان التأويل لا يقع الا على الاسناد بخصوصه قوله تطلب ما يؤول اليه - وانا اخترت تطلب على  
 طلبت لازدواج تأولت وللشعار بان الطلب لا يلزم ان يكون واقعا بل بمجرد الاعتقاد لانه  
 على التكلف ثم حل كلام الشارح ان التأويل طلب المال والمآل اما مصدر محي بمعنى المفعول فيكون  
 معناه ما يؤول اليه على الحذف والايصال واسم موضح ومن في قوله من الحقيقة - بيان لما هي  
 فيما نحن فيه فلا بد ان لا يلزم ان يكون فاعل كل شيء طلب حقيقة وقوله او الموضع عطف على  
 قوله ما يؤول اليه - ومن في من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كاشا من جهة  
 العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل  
 او معناه لغير ما هوله ولا بد للمجاز من القرينة ونصب القرينة طلب لاسناد ما هوله وهذا  
 الاسناد الحقيقي اما يكون اذا كان للفعل حقيقة واقعية حتى يكون اسناد في موضع حقيقيا  
 وفي موضع آخر مجازيا كما اذا قال المرء انبت الربيع البقل فان طلب المآل فيه هو طلب اسناد  
 الانبات لله تعالى لانه حقيقة ذلك الاسناد في الواقع واما اذا كان الفعل وهما محضا كما اذا قلت  
 اقدم مني بلدي حتى عليك فانه انما صورت التقدم بصورة الاقدم والحق بصورت التقدم اي  
 جعلت الاقدام صورة للتقدم وجعلت التقدم صورة للحق والاقدام في الحقيقة اصلا  
 فنصب القرينة لا يأتى في كونه طلبا للحقيقة واسناد ما هوله وانا هو طلب للموضع الذي يؤول  
 اليه من جهة العقل وذلك الموضع هو التقدم والحق فان العقل يحكم بانه لا اقدام ههنا ولا  
 مقدم وان ذلك من صنع الوهم حيث صور الحق كونه سببا في التقدم بصورت التقدم وتبين  
 تصور التقدم بصورت الاقدام فالموضع الذي يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حكم بان  
 ما صنعه الوهم مجرد تصور لا حقيقة له هو التقدم والحق لانه هو المتحقق ههنا فعني كونه  
 هو ضبط يؤول اليه الاسناد ان ذلك الاسناد صورة له فقط وهذا هو الموافق لما ذهب اليه  
 الشيخ عبد القاهر من انه لا يلزم للمجاز العقلي ان يكون له حقيقة اي لا يجب في المجاز العقلي  
 ان يكون للفعل فيه فاعل اذا اسند اليه فذلك الفعل يكون اسنادا حقيقة بل هو الخيال لا امر في ذاته

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي ولوى بصورت الاثبات لكان اسناد الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فلا سناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذ القيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام فخاري فانه اسناد الى غير

واسكال انه لا بد في الجاز العنقي من ان يكون للفعل فيه ما على حقيق اذ اسند اليه اليه الفعل يكون ذلك الاسناد حقيقة واختار السامح مذهب الشيخ كما سأل في قوله لان اولت الخ دليل على ان حقيقة التأكل طلب ما يؤكل اليه لانه ما هو من آل الامر الى كذا والبناء اعني الصيغة المشتقة على التأكل للطلب فتعناه طلب الاول أي الانتها عود الرجوع وطلب الاول طلب ما يؤكل اليه قوله وحاصله ان نصب اي معناه الحقيقي طلب ما يؤكل اليه كما مر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب ما يؤكل اليه ودين وتابع لنصب القرينة اي وجودها اذ ملأ النصب هو الوجود وقول القائل جري النهر عند قصد اشارة الجري للنهر حقيقة كلام لغو لانه لا يصلح حقيقة لوجود القرينة وهي استعانة قيام المسند اعني الجري بالمسند اليه وهو النهر ولا يصلح مجازا لعدم المعنى الحقيقي للتأكل لقصد اشارة الجري للنهر حقيقة فلا ينبغي ان لا يصرح عن عاقل فضلا عن ان يكون صادقا كاذبا فلا يرد ما قيل انك اذا قلت جري النهر وادرت اشارة الجري له حقيقة يصدر عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتأكل على ما حققه لان قرينة الجاز منصوبة وهي استعانة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا وجمعه عدم وجوده ظاهر لان نصب القرينة انما هو المعنى الكسائي للتأكل وفي الكناية يجوز الاداة المعنى الحقيقي ايضا ولا بد من ارادة المعنى الحقيقي للتأكل ههنا مع الكسائي اذ لو لا التأكل لاجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لانه لو لا يصدر عن عاقل وفي المثال المذكور لم يوجد المعنى الحقيقي للتأكل لقصد اشارة الجري للنهر حقيقة فلا يكون مجازا ولا يكون حقيقة ايضا لوجود القرينة وهي الاستعانة فيكون لغوا من الكلام لا يصلح عن عاقل فضلا عن ان يكون حقيقة كاذبة كما قال به القائل المذكور واذا كان التأكل مستعلا في معناه الحقيقي ونصب القرينة معناه الكسائي فلا يرد ما قال ذاكن القائل من انه اذا حمل التأكل على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للجريان من قرينة فائدة يعتد بها وجوابه انه نصيح بما علم كناية وذاك لا يبعد تكرار بل ايضا لمخفا وكناية وقد علم ما ذكرنا من التأكل انما يحتاج اليه لصحة الجاز اوله لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحتها ونها فانه ما قال له ايضا من ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب مثلا ينسب عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأكل انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جارا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر وجوابه انك قد عرفت ان كلا واحد من التأكل ونصب القرينة انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جارا على القوانين وليس احدهما حاصل الآخر فانه قيل ان الجاز صحيح في نفسه بلا وجود قرينته لان قصد الابهام صحيح في الجاز وهذا يدل على ان القرينة انما هي شرط لا فهم المخاطب لتصحيح اصل الكلام وكونه جارا على القوانين اجيب عنه بان صحة الجاز بدون وجود

غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام في سائر الانشائات  
 مثل النهار كصائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل  
 وصنّه اى ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الا  
 ثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه  
 الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذاك الفعل او معناه  
 له يقع غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول

القرينة في بعض المواضع كما اذا اراد المتكلم ان اى المعنيين فهم كفى وكما اذا قصد الابهام  
 لا يفيد انها شرط لا فهم الخطاب لان علماء هذا الفن قد صرحوا بان وجود القرينة جزء من فهم  
 المجاز اللغوي وان كان شرطاً عند الأصوليين والنظاره ان الامر كذلك في المجاز العقلي وكيف لا  
 وقد اخذت في حده ولو كانت شرطاً للفهم لم يكن لاخذها في حده معنى نعم يخص ذلك  
 بما اذا قصد تعيين المعنى المجازى قوله اى للثقل - فالثقل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي  
 ولم يلحق به معنى الفعل اورد ان ثقل بعيشة راضية واخراثة لا يناسبه وان اراد الاكتفاء  
 عليه كونه احلا والوارد كونه الفعل ومعناه اورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر والمفعول  
 لجعله ملابسا لنفسه ضرت ان ملابسة الشئ للشئ تقتضى المخالفة بينهما وايضا معنى  
 الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلبسان المفعول به اذا هما لا ينصبانه ويمكن ان  
 يجاب عنه باختبار الشق الثانى ولا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامر المذكور ولا بلبسة  
 كل منهما لكل منهما بل التفسير فيه موكل الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس  
 والملابس لجواز ان يكونا متضادين وان كانا مصدرين كما في قوله انجبتى قتل الضرب والله تعالى  
 اعلم قوله اى مختلفة - يرد عليه ان الشرح مخالف للمضمح في الافراد والجمعية فلا يصح  
 تفسير الله اجيب عنه بان قوله اى مختلفة ليس تفسير لما ذكر في المتن من الجمع اعنى  
 شتى بل هو تفسير للفرد ويعلم منه تفسير لجمع كما لا يخفى وانما فسر المفرد دون الجمع المذكور  
 صراحة اشارة الى ان اختيار الجمعية في شتى ليس الجرد الموافقة للموصوف وكان ينبغي متشبهة  
 قوله يلبس الفاعل الى استيناف بيان شموله بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون بلا واسطة  
 حرف الجر او بواسطة نحو كفى بالله ومررت بزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة وضربت  
 للتأديب ولكون المراد بها اعم لما بالواسطة ولما بغیرها لم يقل والمفعول فيه بدل الزمان  
 والمكان والمفعول له بدل السبب لان المشهور ان المفعول فيه والمفعول له انما يطلقان على  
 المنصوب بتقديمه في الكلام خلافاً للشيخ ابن الحاجب فلو ذكرها بدل ما ذكر لتوهم التخصيص  
 بالمنصوب مع كون المراد ما يشمل المجرور وفى الكلام ولا يلزم على تقدير تقييم المفعول به دخول  
 المكان والزمان فيه لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوعه عليه تعلقه  
 بما لا يعقل الا به بناء على ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول به ما خذلة في مفهوم الفعل وما  
 قيل ان المفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في الكلام معناه اذا كان مدخول  
 في زمان او مكان ومدخول الكلام علة والا للمفعول به قد يكون بواسطة في نحو رغبة نيك  
 وقد يكون باللام نحو شكرت لك ثم ملابسة الفعل للفاعل لكونه قائماً به والمفعول بوقوعه عليه

بتأول متعلق باسنادك وحقيقة قولك تأولت الشيء أنك تطلب ما يؤل  
اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل لان اولت وتأولت  
فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى اليه والمآل المرجع  
كذا في دلائل الاعجاز واصله ان تنصب قوينة صارفة للاسناد عن ان  
يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل  
ملابسات شئى اى مختلفة جمع شئت كرفض ومرضى يلبس الفاعل

قوله وللصدر - اى المفعول المطلق يكون جزء المفهوم الفعل الاصطلاحي والزمان لكونه جزءا مفهوما  
ايضا المكان لكونه لازما وجزءا <sup>سواء كان</sup> <sup>سواء كان</sup> مفعولا له او لا كما في معنى الامير المدنية  
بلاستة اية لكونه حاصله به قوله ونحوها - من المستثنى والتميز قوله لان الفعل لا  
يسند اليها - لا الفعل المعلوم ولا المجهول بملان المفعول له فانه وان لم يسند اليه الفعل  
المجهول لكنه يسند اليه المعلوم وفي التميز خلاف فان الكسائي جوز اسناد الفعل المجهول  
اليه فقال في طاب زيد نفسا طيب نفسه **فان قيل** ان الحال والمفعول معه والتميز يسند  
الفعل الى كل واحد منها ايضا لا يصح ان يقال في جاء الامير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاءني  
الراكب مثلا وفي التميز طاب نفس زيد مثلا فلا يصح القول بعدم اسناد الفعل الى الاعور <sup>المذكور</sup>  
**اجيب عنه** بان مراد الشارح بان الفعل لا يسند اليها مع بقائها على معانيها المقصود فيها  
كالماضية في المفعول معه والتقيد في الحال والبيان في التميز فان هذا المعاني لا تفهم فيما اذا  
رفع الاسم واسند اليه الفعل **فان قيل** انه لو شمل على عدم صحة الاسناد الى المفعول به  
**اجيب عنه** بان المفعول به ليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه يتغير  
هذا المعنى اصلا وانما يتغير نضبه وهو ليس بدخل في مفهومه ولو سلم انه ما هو في مفهومه  
فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا انصب فقط واما المفعول معه فغير نضبه باسناد  
الفعل اليه يتغير شئ آخر معتبر في مفهومه وهو المصاحبة وكذا الحال في التميز والحال فانه  
مع تغير انصب الاسناد اليها يتغير شئ آخر معتبر فيهما وهو التقيد في الحال والبيان في التميز  
وهذا القدر يكفي جهة <sup>لتميز</sup> <sup>لتميز</sup> الاسناد الى المفعول به دون الامور المذكورة - **قوله**  
فاسنادك الى الفاعل او الى المفعول به اى قد عرفت ان المراد بالفاعل والمفعول في بيان الحقيقة  
المعتبر الحجاز العقلي للفاعل والمفعول به الاصطلاحيان فيرد عليه ان اسنادك انبت الى الله تعالى في  
قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البطل اسنادا للفعل المبني للفاعل الى الفاعل الاصطلاحي  
فيعني ان يكون حقيقة مع انه مجاز **واجيب عنه** بان المعنى فاسنادك الى الفاعل او  
مفعول به اصطلاحى عندك في الظاهر اى حقه ان يسند اليه عندك في الظاهر وان كان فاعلا  
والاسناد المذكور وليس اسنادا الى فاعل حقه ان يسند اليه عندك في الظاهر وان كان فاعلا  
اصطلاحيا فلا يكون حقيقة بل يكون مجازا لكونه اسنادا الى غير الفاعل للملازمة بمعنى كلام المصنف  
والى غيره مجاز بان لم يكن الغير فاعلا ولا مفعولا اصلا او كان فاعلا ومفعولا اصطلاحيا  
لكن ليس حقه ان يسند اليه عندك في الظاهر **قوله** يعني ان اسنادك الى الفاعل اى اسنادك اليه  
الى ان كلمة او للتوزيع والافظا هو كلامه فاسد كما لا يخفى والله تعالى علم قوله كما هو من الامثلة  
اى للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل او المفعول حق يرد عليه انه لم يذكر اسنادا الى الاسناد المبني



والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والتمال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليهما - فاستاداه إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيا له أي للفاعل أو المفعول به يعني أن استادا إلى الفاعل إذا كان مبنيا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة فنقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الأمثلة واستادا إلى غيرهما أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني

للمفعول إلى المفعول قوله غير الفاعل في المبني للفاعل - وهي المفعول والرابعة الباقية اعني المصدر والزمان والمكان والسبب - وغير المفعول به في المبني للمفعول - وهي الفاعل والاربعة بعده وقد عرفت ان المفعول بناه من ان يكون بلا واسطة حرف الجراد بهما فلا يرد ان قونا ضرب في يوم الجمعة في الدار للتأديب حقيقة مع انه استاد الفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول فيجعل التعريفان طوطا عكسا لأنه استاد إلى المفعول به بواسطة حرف الجر **قوله** يعني لأجل ان ذلك الغير لما استاد الملازمة المذكورة في كلام المصنف في مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل ولم يفصها بملازمة الفعل للفاعل المجازي مع ان عبارة المصنف يحتله ايضا ويكفي الملازمة المذكورة علاقة للمجاز العقلي كما يكفي المشابهة المذكورة للمصنف اقتضى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن واستاداه إلى غيرها مضاهاته لما هو له في ملازمة الفعل مجازي هذا اصباح في ان العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي اما هو مشابهة الفاعل المجازي لما هو فاعل حقيقي في ملازمة الفعل وان كان جهة التعلق والملازمة مختلفة وصاحب البيت ادعى بما فيها ولعل الباعث إلى اختيار المشابهة المذكورة على الملازمة المستطوية ان ملاحظة ذلك المشابهة ادخل واتهم علاقة في صرف الاستاد الذي هو حق ما هو له إلى غيره وان كفي فيه مجرد الملازمة المذكورة والله تعالى اعلم وان المصنف قد ذكر امثلة المجاز لا استاد الفعل المعروف ولم يذكر من امثلة المجاز لا استاد الفعل المجزول الا واحدا اعني سبل مغفر فانه استد فيه معنى الفعل المجزول للفاعل فاستمع ان استاداه إلى المصدر لا يكون إلا مجازا نحو ضرب ضرب شديد فان فيه القاع الضرب على الضرب الشديد وهو غير ما هو له فيكون مجازا لما قيل انه لا بد من ان يقيد المثال المذكور بما اذا اراد به وقع ضرب شديد كان حقيقة فحين ان كلاما في استاد الضرب إلى الضرب الشديد ولا شك في كون مجازا عقليا وما ذكره من انه اذا اراد به انه وقع الضرب الشديد ليس المسند فيه الضرب بل الفعل المطلق إلى المفعول به فيكون الاستاد حقيقة ولما استاد الفعل المجزول إلى المكان والزمان فان كان بتوسط مفعولة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار في يوم الجمعة لما ذكره ان نقل النسبة اليعاقبة إلى سائر المفاعيل اما هو فيها اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر اما المفعول بالواسطة فلا نقل اليه لان حرف الجر ماخ من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي فالنسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فعني ضرب في الدار الدار مضروب فيها لانها مضروبة وان كان استاد الفعل المجزول اليها بغير توسط في على الاستماع بما هو انما هو المفعول في اعتباره وقع الفعل عليها كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة او الدار المفعول له لا يسند اليه

للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملازمة يعني لاجل ان  
ذلك الغير يشابه ما هو له في ملازمة الفعل هجاز فقد استعير  
الاسناد مما هو له لغيره لمشايمته اياه في الملازمة كما استعير للرجل  
اسم الاسد لمشايمته اياه في الجرأة ولا هجاز ولا استعارة في شئ  
من طرف الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة  
الاصطلاحية كما قال في دلائل الهجاز ان تشبيه الربيع بالقادر

الفعل المجهول قيل لانه ليس من ضاربيات الفعل فلا يشبه الفاعل حتى يقام مقامه  
اذرب فعل لا علة له وفيه ما فيه واستنادا الى السبب الغير المفعول له وغير المصوب بحرف  
الجر هجاز كما في ترك اقيم الحساب فان الحساب ليس الفعل لاجله ولا بسبب وجوده كما هو  
ضابط المفعول لاجله فلا يجوز نصبه بل يجوز باللام ويرفع بالنيابة واما المصوب بالمحرف  
فذاخل في الحقيقة لما ذكر في المكان والزمان فتذكر والله تعالى علم قوله فقد استعير  
لما كان اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له هجاز عقليا و الهجاز لا بدله من علاقة واختار  
الشارح ان علاقة ههنا ايما هو مشابهة غير ما هو له بما هو له في ملازمة الفعل نلزم القول  
بكونه استعارة والاستعارة لا بد فيها من المستعار والمستعار منه والمستعار له بين الشارح  
هذه الامور بين القول حاصله ان الاسناد مستعار وما هو له مستعار منه وغير ما هو له  
مستعار له ووجه التشبه ملازمة الفعل كلا منهما كما ان لفظ الاسد مستعار والحياة المفترس  
مستعار منه والرجل الشجاع مستعار له والشجاعة وجه التشبه ويرد عليه انه على هذا لا يكون  
ما نحن فيه اعني الهجاز العقلي لان الاستعارة من اقسام الهجاز اللغوي واجاب عنه بقوله  
ولا هجاز ولا استعارة - حاصله ان لزوم اطلاق الاستعارة على هذا الهجاز لا يدل على انه  
استعارة بالمعنى المصطلح عليه لان الاستعارة لفظ استعمل في غير المعنى الموضوع له بعلاقة  
المشابهة والاسناد ليس بلفظ بل اطلاق الاستعارة عليه انما هو لوجود تشبيه هذه الحالة  
بحال الاستعارة الاصطلاحية في كونها مشتركتين في اشتراك كل منهما على المستعار والمستعار منه  
والمستعار له وجه التشبيه قوله كما قال الشيخ في دلائل الهجاز ان قوة ما ادعاه من اطلاق  
الاستعارة على هذه الحالة التشبيهية بحال الاستعارة الاصطلاحية قوله ليس هو التشبيه  
٢٠ ليس تشبيه الربيع بالقادر هو التشبيه المصطلح عليه لانه هو التشبيه المقصود بالا فاد  
بجلاؤه ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالا فاد حاصله ان تشبيه الربيع بالقادر  
ليس مقصودا بالا فاد بل المقصود انما هو اسناد الفعل الربيع ورعاية هذه المشابهة  
وملا حظته ليصح الاسناد اليه لان اسناد الفعل ومعناه الى كل ما هو مغاير لما به  
ليس بصحيح ولا يدل على الحقيقة ولا في الهجاز بل لا بد في كونه هجاز من ان يكون الغير ملازما  
ومشابه لما هو له قوله وهو مثل قولنا شبه ما بليس الى تشبيه هذا التشبيه بتشبيه  
ما بليس في انها ليسا بمقصودين بالذات بل كل واحد منهما مقصود بالغرض اما تشبيه الربيع  
بالقادر فقد مر بيان انه ليس بمقصود بالذات واما كون تشبيه ما بليس غير مقصود  
بالذات فثبت الشارح قوله فان الغرض بيان فقد يرد وليس التشبيه في كون كل  
واحد من التشبيهين قدريا فان تشبيه الربيع بالقادر ليس بتقديري والا لم يصح  
الاسناد اليه لان مناط صحة الاسناد في الهجاز العقلي تشبيه غير ما هو له بما هو له في الواقع

في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف  
ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعها المتكلم حين اعطى  
الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس  
فوقع بهما الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قد روه  
في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل  
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول

وهو ظاهر حاصل الفرق بينهما ان اعتبار متا بجهة ما بليس كما بينه المشرح انما هو بعد ان اعطى  
ما حكم ليس وهو رفع الاسم ونصب الخبر فانهم لما وجدوا انه اعطى ما حكم ليس قدر ولا جهة  
وسببا وحكما له المشاهدة اياه واما اعتبار تشبيه الربيع القادر واعتبار العلاقة في اسناد  
انبت الى الربيع فانه لا بد ان يكون التشبيه واقعا ومقدما على الاسناد المذكور واعطوا الربيع  
حكم القادر ليعلم الاسناد كما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله** قد روه في نفوسهم  
اي النجاة لان مسائل النحو انما هي نكات بعد الوقوع **قوله** كقولهم عيشة راضية - شروع  
في امثلة اقسام الجواز وهذا المثال انما يكون مثلا للجواز على المشهور لان مذهب الخليل انه  
لا يجازي في هذا التركيب لان صيغة اسم الفاعل تجبى للنسبة كما يقال في تامر وذو عمرو ولا بد  
ذو لبن فتكون راضية بمعنى ذات الرضى معنى تكون بمعنى مرضية فتكون الاسناد الى ما حوله  
كون العيش مرضية ويدور عليه الله لجهة لا يرد الماء يجوز ان تكون للعلاقة لا للتأنيث  
كما في علامته ويدور عليه ان كون راضية نظير تامر ولا بد ان يكون اسنادا الى الضمير  
المستتر جازا ليجوز ان يكون معنى كونه ذات الرضى ان يكون الرضى قائما بهما لانه واقع  
بهما اجيب عن كنهه بان المقصود انه لا قطع يكون هذا المثال مثلا للجواز لاحتمال ان يكون راضية  
نظير تامر ولا بد ان يكون نسبة الرضى اليها لكونه واقعا عليها فيكون حقيقة وليس المقصود  
انه حقيقة البتة والله تعالى اعلم **قوله** فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به - اشار به الى  
الى ان الشاهد في اسناد لاضية الى الضمير المستتر الراجع الى العيشة فان المبني للفاعل اعطى  
راضية من اسنادها عما حوله وهو صاحب العيشة واسند الى غير ما حوله اعطى الضمير المستتر  
في راضية الذي هو عبارة عن العيشة وهو مفعول ومرضى لما بين الصاحب والعيشة من  
المشاهدة في تعلق الرضى بكل واحد منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث  
الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها وليس الشاهد في اسناد راضية الى العيشة  
حتى يدور عليه انه مخالف لمذهبه وهو ان الاسناد الى المبتدأ لا يكون حقيقة ولا مجاز لعنف  
كما مر بتحقيقه **قوله** في كلمة - اي فيما بني للمفعول واسند الى ما هو فاعل حقيقة فان  
مفعول صيغة اسم المفعول واسند الى المفعول النحوي وهو الضمير المستتر في الراجع الى السيل  
وهو فاعل في الحقيقة ففيه انقاع الفعل على غير ما حققه ان وقع عليه فيكون مجازا كما اشار اليه  
**بهو** له من اغتمت الا ناولي ملائكة - وانما لم يقل من افعم الماء الا ناولي لان قول الماء  
في الا ناولي ان يفعل الشخص فهو المفعول له لا الماء بل هو آلة للافعام بخلاف السيل فانه  
هو الذي ملا الوادي بنفسه من غير ان يكون آلة لغيره **قوله** والا دلي ان يمثل الم  
انما قال الادنى دون ان يقول والصواب لان كون الشعر بمعنى المفعول انما هو بحسب المعنى

بأنه لان هذا هو الذي يرد في قوله راضية بالضمير المستتر الراجع الى المفعول به

اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول  
من افعمت الاناء ملاءته وقد اسند الى الفاعل وتشعر بشا عر  
في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جدهدك لان الشعر واكان  
على لفظ الماص فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل  
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن  
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه

المتعارف المتبادر الى الفهم واما بحسب اصل اللغة فانه بمعنى تاليف الكلام المنظوم وبهذا  
الاختلاف لا شك في الثقل به والله تعالى اعلم **قوله** وحقيقة - اي اصله وما هو بنية هذا  
الاسناد ويرجع اليه معنى مثل هذه العبارة فالمقصود منه بيان الفائدة في اسناد معنى الفعل المعنى  
اسم الفاعل والمفعول الى غير ما هو له في امثال هذه العبارة وليس المراد بالحقيقة ما هو مقول المجاز  
حق يكون هذه العبارة بهذا الاعتبار من قبيل الحقيقة **قوله** تأكيد او تنبيهها الى ان اطلاق  
صيغة المشتق على الشيء يقتضى قيام مبتدأ الاشتقاق به تفيد في المثال المذكور ان الشعر تأليف  
شعر آخر ومثله ينتزع منه فدل على كماله وتناهيه والكمال **قوله** داعية ذهبا - الداعية  
الامر العظيم ودواعي الله هو ما يصيب الانسان من عظيم في به يقال داعية ذهبا ودواعي  
**قوله** في الزمان - اي فيما بين الفاعل واسند الى الزمان لشأبه الفاعل الحقيقي **قوله** لا يشبه  
منها وكذا **قوله** في المكان - وما يتلو من **قوله** في السبب الامر - **قوله** في السبب الثاني  
**قوله** ومنه يوم يوم الحساب - انما زاد لفظ الكل اشارة الى ان الحساب ليس مالا جلده القيم لان  
الاموات لا تغفل افعالهم بشئ يكون باعثا عليها وانما هو لسابق الادوة الله الا انه شبيه  
به في ترتيبه عليه **قوله** وقد خرج من تعريفه الى اعتراض على المصنف بان تعريفه غير جامع  
لاخر اذ خرج عنه المجاز في قوله رجل عدل وانما هي اقبال وادبار وكذا اني قوله الكتاب  
الحكيم والاستلوب الحكيم يرد عليه ان الاعتراض الاول مع جوابه مذكور فيما سبق في تحقيق  
تعريف الحقيقة فلا وجه للاعتراض ههنا **اجيب عنه** ثمة انما ذكره سابقا لابطال حجة تعريف  
الحقيقة اصالة وذكره ههنا لابطال عكس تعريف المجاز اصالة وبهذا فرق قوله على ما مر من انه  
اسناد الى ما هو له **قوله** فان المبني للفاعل الى بيان تخرج مثل هذا الكلام من تعريف المجاز  
مع كونه منه اشار الى الثاني بقوله فان المبني للفاعل الى ان الاول لا يقول لكن لا الى المفعول الى  
حاصله انه اذا كان المبني للفاعل مستندا الى المفعول صدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له  
للملازمة فيكون من اخر اذ المجاز يمكن لما يمكن الى المفعول الذي يلازمة ذلك المستند فعل  
آخر من افعاله مثل اشأت الكتاب خرج عن تعريف المصنف ايا لان كلامه في تعريف المجاز  
وقوله وله ملازمات شتى ظاهري ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجاز لا يجب ان يكون  
مما يلازمة ذلك المستند من حيث ذاته وان كان كلامه محتملا اجتماعا لضعف ان يكون المراد  
ملازمة ولو بواسطة الفعل الآخر والحكيم ليس كذلك لانه مشتق من حكم بالضم اي ما حكمنا  
متقنا للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مضموم العين في الماضي والمستقبل الحكامة حكم  
كارشدين اي كون الشيء حكما فهو لازم لا يقتضى المفعول **قوله** وكذا اما اسند الى اي خرج  
من تعريفه اسنادا الى المصدر الى المصدر **قوله** من افعال فاعلة - اي فاعل اسند الى المصدر  
**قوله** فان البعيد الى بيان كون الاسناد في هذين التركيبين غير ما هو له ليصح ما رآه

ما يتبعونه به تأكيداً وتنبها على تنهايه من ذاك قولهم ظل ظليل و  
 داهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان وكهر جار  
 في المكان وبني الأمير المدينة في السبب الأمر وضربه التأييد  
 في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج  
 من تعريفه الإسناد المجازي أمراً واحداً وصف الفاعل أو المفعول  
 بالمصدر نحو رجل عدل وأما هي أقبال وأدبار والثاني وصف الشيء

من أنه من أفراد المجاز مع أن تعريفه لا يصدق عليه قوله إلا ليم هو المعدب - اللم الراجح  
 فإن جعل بمعنى الأصل على صيغة اسم الفاعل أي المتزوج فالمعدب على صيغة اسم المفعول فأنقل  
 هذا التوجيه بيننا في قوله فوصف به فعله لأن العذاب إنما هو فعل المعدب على صيغة اسم الفاعل  
 لأنه صادر منه وليس بفعل المعدب على صيغة اسم المفعول أجيب عنه بأن إضافة الفعل  
 إلى ضمير المعدب على صيغة اسم المفعول لا في ملائمة أي الفعل الواقع عليه لأمته ويمكن أن  
 يكون الضمير فعله إلى الفاعل أي فوصف به فعل الفاعل وعلى كل تقدير لأن منافات بين  
 هذا التوجيه وقيل الشارح فوصف به الخ وان جعل الليم بمعنى المؤلم أي الموجه مثل السميع  
 بمعنى المسموع كما في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي في أخيه من ربيعة الداعي السميع  
 أي السميع فاعذب على صيغة اسم الفاعل فأنقل ما قال صاحب الكشاف أنه لم يسمع قيل  
 بفتح مفعول وأما تأديله السميع في القول المذكور بالسامع لأنه لما كان سبب السماع وصفت به  
 فخلوفاً للظاهر والاستشهاد إنما بين على الظاهر قوله فوصف به فعله - أي إسناد ما هو فعل  
 المعدب وهو الليم إلى الضمير الذي هو كناية عن فعله وهو العذاب قوله مثل جند جند -  
 التمثيل في جند وصف الفعل بما حققه أن يسند إلى فاعل ذلك الفعل فإنه كما أن العذاب الذي  
 هو فعل الفاعل الحقيقي للسند أعني الليم انصف به كذلك الجند الذي هو فعل الفاعل الحقيقي  
 للسند أعني جند انصف به وليس التماثل بينهما في الإسناد إلى المصدر فإن الإسناد التام  
 الأولين إلى الضمير الراجح إلى المصدر لا إليه بخلافه في جند جند فإنه إلى المصدر ويمكن أن  
 يكون التمثيل في كونهما من قبيل الإسناد إلى المصدر بناءً على أن الإسناد إلى الضمير الراجح  
 إلى المصدر إسناد إليه في المثال فان الضمير كناية عن المرجح قوله وظاهر أن هذا المصدر  
 بيان لعدم صدق التعريف الذي ذكره المصنف على مثل هذا الإسناد وحاصله أن المصدر الذي  
 اسند إليه ليس مما يلاسه ذلك المسند بل الذي يلاسه هو فعل آخر من أغفل المسند إليه في  
 الحقيقة والواقع مثل الاختيار والاستعلاء وبطل في المثال الأول ويعذب في المثال الثاني و  
 قيل أنه لا مجاز في هذين المثالين لأن الليم بمعنى المؤلم والبعيد بمعنى المبعد فلا ضمير في  
 الخروج عن التعريف بل يجب أن يخرج ورد بأن جعل الليم بمعنى المؤلم والبعيد بمعنى المبعد  
 لا يخرج من كونه مجازاً لأن المؤلم إنما هو الشخص لا العذاب إلا أن يقلل المذار فيما هو له وما  
 ليس له هو العرف والظاهر قوله ليس عندك مجاز الخ لأنه إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ  
 ليس عندك بحقيقة ولا مجاز لأنه ليس من ملائمة الأفعال ومعناه قد مر بحقيقة في تعريف  
 الحقيقة قوله فيكون مما بيني للفعل الخ يزيد عليه أنه جعل المفعول الذي ذكره في الملائمة  
 مثلاً للمفعول بواسطة لا تدرج فيه الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بواسطة و  
 يلاسه الفعل بواسطة أي حاجة إلى أفراد هذا الأشياء أجيب عنه بأن التكتة في التعميم

بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبتدئ للفاعل  
قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلاسه ذلك المسند بل فعل تفر  
من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون  
الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلاسه ذلك المسند وكذا اما اسند  
الى المصدر الذي يلاسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب  
الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل

بها ازالة الفضلة قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف ان اسناد صاحب الكشاف قال تفسير هذا ان  
للفعل ملايات شتى يلاسه الفاعل والمفعول بد والمصدر والزمان والمكان والنسب فاسناد  
الى الفاعل مفيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى اشعاره وذلك لمضاهاة  
الفاعل في ملاية الفعل كما يضيء الرجل الاسد في جرسه فبتناوله اسمه فقد صرح بان  
المعتبر مضاهاة هذه الامور للفاعل في ملاية الفعل ثم قال بعد هذا الكلام المجاز العقلي ان  
يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له فاطلق التلبس بالفاعل ولم يقيده بكونه  
في ملاية الفعل فالشارح لم يريد ان كان لابد في المجاز العقلي عند من تلبس بالفاعل المجازي  
بالفاعل الحقيقي في ملاية الفعل كما هو مصرح في القول الاول والاطلاق للتلبس ههنا اعتمادا على ما  
سبق فلا بد في دفع الاعتراض الثاني عنه من ان يكون ملاية الفعل عنده ايضا عم من ان يكون  
بواسطة هو وان كان المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان ملاية الفعل افعالا  
فالامثلة السابقة داخلة في تعريفه ولا يحتاج الى مؤنة نعم الملاية وانما قيد التلبس فيما سبق  
بكونه في ملاية الفعل لشبوعة وكثرة استعماله ولان التقيد بالتلبس الى ما اختاره القوم والاطلاق  
بالنسبة الى اختاره فاقبل ان الشارح لم يغفل عما قال له سابقا في تفسير قول المصنف في الملاية حيث  
قال يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملاية فانه يدل على ان المعتبر عند المصنف هو ايضا  
تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي وهذا القول يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفعل بفاعل

المجازي لا ينبغي ان يتفوه به ولا يفتن على مثل الشارح ثم مثل هذا الظن والله تعالى اعلم قوله  
ولكن ان يجعل امثال هذا الاشارة الى قوله فارحمت تجارتهم فان التجارات سبب للرجح فيكون  
المسند فيه من ملايات الفاعل المجازي كما انه من ملايات الفاعل الحقيقي ويمكن ان يكون  
اشارة الى ما ذكره في السؤال من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب  
الاليم فيكون اشارة الى الجواب الآخر من اصل الاعتراض بان لا يسلم ان المسند في الامثلة المذكورة  
ليس من ملايات ما اسند اليها عن الفاعل المجازي فانه اسناد الى اسبب لان الكتاب والاسلوب  
سبب علم الحكيم والضلال والعذاب سبب للبعد والاملام والله تعالى اعلم قوله فاقبل كثير اما ان  
حاصله هذه الامثلة مع انه من اجزائه محقق قوله شقاق بينهما صل الكلام وان فقم شقاق الزوجين  
في حالة الواقعة بينهما واضيف المصدر للمكان لان المبين اسم مكان قوله ومكر الليل والنهار  
اصله ومكر الناس في الليل والنهار فاضيف المصدر للزمان قوله يا سارق اليه جعل الدار  
السارق مضاف الى الدار ايضا فلفظية على طريق التوسع لان المسرق في المتاع فيها لا في نفسها  
وانتصاب اهل الدار بقدر رعايها اهل الدار ويمكن ان يجعل مفعولا اول لسارق يقتل  
سارقه مالا قوله انتابت الريم - اصله انتابت الله في الريم اضيف المصدر الى الريم قوله

جد كذا في الكشف وظاهر ان هذا المصل ليس مما يلابسه ذلك المسند و  
 يمكن الجواب عن الاول بانه ليس عندنا بجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني  
 بان الملازمة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدو ونهاه هذا الصو  
 قبيل الاول اذا اصل هو حتم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله  
 وعندا به فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتا مل  
 وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس ما اسند اليه

وجري الايجاز - اصله العجبي جري الماد في النهار ضيف المصدر الى المكان **قوله**  
 ولا تطيعوا امر المسفين - فخذ او قع الاطاعة على الامر وحققها الايقاع على ذي الامر لانه هو  
 المنعول حقيقة او الاصل ولا تطيعوا المسفين في امورهم **قوله** فزمت الليل - اصله او قمت  
 النوم على الشخص في الليل اي فزمت فيه وكذا قولنا اجريت النهار اي الماد في النهار فخذ في  
 هذه الامثلة ما حق الفعل ان يوقع عليه داو قع على غيره **قوله** فالتجواب ان لا كان الاعتراض  
 المذكور بصورت الاستفسار بان هذا الاطلاق صحيح او لا على تقدير الصحة او بطريق الحقيقة  
 او المجاز لمشاكلة النسب الايقاعية والاضافية بالمجاز العقلي اجاب بغيره وجود المجاز  
 فيها فيصم الاطلاق المذكور **قوله** لانه حاد في موضعه ان تقرر كون الاطلاق بطريق  
 الحقيقة لا على طريق المجاز تحقق ما هو مناط اطلاق المجاز فيها فاجل على الحقيقة او يكون المجاز  
 خلافا للاصل نعم لما كان اطلاق المجاز على هذه النسب بطريق الحقيقة يقتضي صدق النسب  
 عليها وليس كذلك لعدم وجود الاسناد فيها بل هو يوجد فيها الاضافية الى ما حقه ان يضاف  
 اليه والايقاع على غير ما حقه ان يوقع عليه اجاب **بقوله** فالمدكور في الكتاب فاعاصله  
 انما انزل من صحة اطلاق المجاز على النسب الاضافية والايقاعية حقيقة يقتضي صدق التعريف  
 المذكور في الكتاب عليها لانه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة كونه اشرف الافراد واكثرها  
 وقوعا في الكلام وترك تعريف المجاز في النسب الايقاعية والاضافية بالمقايضة و تعريف المجاز فيها  
 ما ذكره الشارح من اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه و ايقاعه على غير ما حقه ان  
 يوقع عليه **قوله** او لطلقة - اي او يكون التعريف المذكور في المتن تعريف المطلق المجاز والنسب  
 المذكورت داخل فيهما فيجعل الاسناد مشاملا لهما بان يكون المراد بالاسناد اعم من ان يكون  
 هو اسناد صريح كما هو مثل انبت الريح البقل او لم يكن اسنادا صريحا لكنه مستلزم  
 والمجاز ان المذكور وان لم تكن اسنادات صريحة لكنهما مستلزمان لهما كما بينه الشارح  
 بقوله فانه جعل البين شافا في الليل والنهار ان يكون اطلاق المجاز عليها حقيقة وليس المراد  
 انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها حتى يكون المتصف بالمجاز هو اللازم لمكر الليل النهار  
 مثلا وهو الاسناد التام نحو مكر الليل والنهار ويكون اطلاق المجاز على تلك النسب مجازا لاستلزامها  
 المجاز حقيقة وان كان هو هذا المفهوم من ظاهر كلام الشارح حيث يفهم منه بحسب الظاهر ما بينه  
 بين المدلول الصريح والالاتفي وعلى وجهيهما المذكور يكون المقابلة بين المدلول الصريح  
 والدال بالاتزام وانما حملنا كلام الشارح على ما ذكرناه لانه لو حمل على ما هو ظاهر كلامه لورد عليه  
 انه حيث لم يكن التعريف لمطلق المجاز كما هو المصريح به في كلام الشارح بل للمجاز الاسنادي  
 فلا يكون الجواب الثاني المشار اليه بقوله او لطلقة مغاير للجواب الاول المصدر بقوله فالتجواب  
 في الكتاب ان الجملة ان النسبة في مكر الليل والنهار نحوه متصفة بالمجاز العقلي حقيقة لكونها

الفعل بقا عليه الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس  
بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجار بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت  
تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فافعل  
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى  
شفاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار  
وقولنا انجبنى انبات الربيع وجوى الانهار ونحو قوله تعالى ولا

مستلزمة اسنادا حقيقيا فغير ما هو له لانها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها للاستناد  
الموجود في المجاز حقيقة حتى يكون الخلق المجاز عليها مجازا فالجواز العقلي اما عين الاسناد لغير ما  
هو له كما في تلك الامثلة والله تعالى اعلم **فان قيل** كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل  
كوكب الخمر فانه مجاز عقلي عند الشارح **اجيب** عنهم بانه مبني على ما تقرر من ان في النسب  
الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولنا  
الكوكب للخمر فانه اذا معناه الكوكب مخمض بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة الالامية  
موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان مخمض بها عن المعاص بانه اضاف اليه فلا يرد ما قيل  
من ان الجواب الثاني فاسد لعدم جريانه في بعض صور الامثلة لادنى ملازمة كما في كوكب  
الخمر فانه واجبا للشارح في المختصر بما حاصله ان المراد بالاسناد مطلق النسبة فيكون مجازا  
مرسلان باب اطلاق المقدس على المطلق كالمرس على الالف فان الاسناد هو النسبة التامة  
بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت او ناقصة بين المسند والمسند  
اليه او لا ومبني لا لشك في دخول المجازات المذكورة في التعريف من غير ان كتاب اعتبار انهما  
مستلزمة للاستناد الحقيقي فالفرق بين الجوابين اعتبار الاستلزام في الاول وعدم اعتباره  
في هذا وان كان الاسناد عليهما مطلقا فنسبة قوله وقد يكون كناية - اى وقد يكون النسبة  
الاقناعية الصريحة كناية عن نسبة ايقاعية مقصودة من الكلام **قوله** كما ذكرنا في قولهم  
سل الهموم - قوله اذ المرين بقدر في لانه اذا كان بتقديرها بان كان المراد سل نفسك  
في حال الهموم يكون حقيقة لا مازان نقل النسبة الايقاعية الى سائر المعاني انا هو فيما اذا  
كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر او المفعول بالواسطة فلا نقل اليه لان خوف الجماع من اعتبار  
الوقوع تجاوزا اذ المرين بتقدير في فان حصة النسبة الايقاعية الجزئية اعني ايقاع التسليمية  
على الهموم كناية عن نسبة ايقاعية مجازية ملزمة لتلك النسبة اعني نسبة الخمر اليها اى  
ايقاعه عليها وجعلها محزنة وهي المقصودة من هذا القول لانه تعزية بها بانه المحزن  
البليغ للمخاطب حتى صارت هموم محزنة وقيل في تفسيره هذا القول لا يخفى ان قوله  
سل الهموم من قبيل الانطباع او المسكين ونحوه في الكلام اسنادا الى تحقيق المجاز في  
مثله باعتبار ان جعل الامر مطاوعا وجعله آمر فالاول صريح اليقاعى والثاني مكلف اسنادا  
وربما يدعى ان ليس فيه المجاز واحد هو المكلف الاسنادى لان ايقاع التسليمية  
على الهموم مثلا انما يكون مجازا لانه كونه محزنة وهذا مع ما فيه لا يساعد عمارت  
الشرح والله تعالى اعلم **قوله** ونسب - اى على امثاله امثاله **قوله** ولا تقصر المجاز العقلي  
على ما يفهم من ظاهر كلام المصنف - من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد  
اما ان فهمه من كلام المصنف فظا هو لانه عبر به بالاسناد اذ اما ان فهمه من كلام



تطيعوا امر المسرفين و قولنا نومت الليلة واجريت النهر وما شبه ذلك  
من النسب الاضافية والالفاظية فالجواب ان المجاز العقلي اهم من ان يكون  
في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حققه ان  
يسند اليه مجاز فكذلك اللفاظ على غير ما حققه ان يقع عليه اضافة المضاف  
الى غير ما حققه ان يضاف اليه لانه جاء من موضعه الاصلى فالمذكور في الكتاب  
اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور

المتكلم فلا نه عرف المجاز العقلي بالكلام المعاد به خلاف ما عند المتكلم المراد والظاهر حمل الكلام على  
المصطلح دون اللغوي . قوله لكن لا تأول فيه - لانه لم ينصب قريظة صراحة من كون الاسناد  
لما هو له فيكون حقيقة لا مجازا قوله ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة التي كثر ما زيد وانت تعلم  
انه لم يجزئ فان الاسناد فيه وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه لم ينصب قريظة  
صراحة من ان يكون الاسناد الى ما هو له اعترض عليه بان ظاهر كلام الشارح يدل على ان قول  
المجاهل شفى الطبيب المريض ليس من اقوال الكاذبة وهو كما ترى اجيب عنه بان المراد من  
الاقوال الكاذبة ههنا هي التي يعتقد المتكلم كذبها ويقصد ترددها وقول المجاهل ليس منها  
هذا الاعتبار لانه يعتقد صدقها ومن هذا علم ان هذا القيد يخرج الاقوال الخالفة لاعتقاد  
المتكلم كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله تعالى الافعال كلها قوله في هذا الكتاب - وما في الايضاح  
فانه يبين فيه فرائد القبول قوله من الحكم فيه - الظاهر انه بيان لكلامه ما في قوله خلاف ما عند المتكلم  
ويرد عليه انه ليس في هذا المجاز الحكم الذي هو عند المتكلم فانصاف بخاري مثلا ليس فيه الحكم الذي  
هو عند المتكلم الا بامكان حقيقة اجيب عنه بان قوله فيه حذف مضاف والمعنى خلاف ما عند  
المتكلم من الحكم في حقيقةه والحق انه بيان للخلاف لا للكلام فلا يريد ما يرد قوله افادة للخلاف  
لا بواسطة وضع - اما اعادة لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء في قوله لا بواسطة به ولا يبعد عن  
متعلقة وذكر المصدر والمعنى افادة ليستعمل به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما هو  
عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قيل واخترت بقوله لا بواسطة الوضع عن المجاز اللغوي  
في صورت وفي اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار اختلفة في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع  
في اصل اللغة او بحسب وضع آخر طار على الوضع اللغوي فانه حينئذ يكون استعماله انبت في غير  
القادر المختار كما في انبت الوسخ البقل اخراجا عن معناه الموضوع له الى غير ما فيكون حينئذ  
مجاز لغوي اى وضعيا منسوب الى الوضع ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع البقل  
يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضم من التأول فيجب ان يخرج  
عنه بقيد وهو انه يقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون بواسطة العقل لا بواسطة الوضع واعترض  
عليه بان القول بان الفعل موضوع لاستعماله في القادر لا يستند له فان وضع الفعل لاستعماله  
في القادر رقيب لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فوله  
افادة للخلاف لا حاجة اليه اجيب عنه بان المراد بالاخر اعم من هذه الصورة انه لو قدس  
ذلك لا يكون المجاز عقليا فالمراد منه بيان حقيقة المجاز العقلي لان تلك الصورة موجودة  
قوله مثلا ينفع حودة - الاطراد هو انه كلما وجد الحد وجد الحد فلا يدخل فيه شئ

في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما هو او يكون مستلزما  
له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ما كوين  
والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا  
كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التميز في الاصل فاعل  
فتدبر فانه بحث بنفسه واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما هو  
وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سل النهموم انه من المجاز العقلي

ليس من افراد المحدود فيكون ما نفا والا نكاس هو انه كلما وجد الحدود وجد الحد  
ويلزمه كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يخرج عنه شئ من افراده فيكون جامعاً  
**قوله** بطل قول الدهري ان فانه يصدق على القول المذكور انه خلاف ما عند العقل فيسفي  
ان يكون مجازاً مع انه حقيقة فاذا قلنا ما عند المتكلم لم يدخل فيه لان القائل الدهري  
معتقد ظاهره **قوله** وعكسه - فان القول المذكور مع كونه مجازاً لا يصدق عليه حينئذ  
تصرفه اذ لا يمنع عند العقل ان يكسوها الخليفة الكعبة فان الكعبة المكرمة لكونها في طريق  
المكرامة والشرافة ليس بمستبعد ان يكسوها الخليفة نفسه **قوله** اعترض عليه المصنف رحمه الله  
اي في الايضاح بما حاصله ان ما ذكره السكاكي في وجه اختيار قوله ما عند المتكلم على قوله ما  
عند العقل ليس بمستقيم فانه لو قيل مقام القول الاول القول الثاني لا يلزم ايضا بطلان الطرد  
بقول الدهري ان ثبت الواسع البطلان وعكسه عقل فلما كسا الخليفة الكعبة اما الاول  
فلان قول الجاهل وان كان داخل في خلاف ما عند العقل لكنه خارج بقوله بعض من التأويل  
لعدم التأويل فيه واما الثاني فلان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر كما  
بينه الشارح **وقوله** لان معنى ما عند العقل انما حاصله ان معنى عند العقل ما يقتضيه  
العقل وبرئضيه ولا يخفى ان العقل لا يرضى الا بما في نفس الامر فتكسا الخليفة الكعبة  
كما انه خلاف نفس الامر كذلك خلاف ما عند العقل لا تعادها حينئذ فلا يخرج عن تعريف  
المجاز على تقدير ذكر قوله ما عند العقل بدل ما عند المتكلم **قوله** لا ما يحضض هذا ان  
اي ليس ما عند العقل ما يحضضه كما فهمه صاحب المفتاح **قوله** فاشار ههنا -  
اي في التلخيص مع اصل الجواب المذكور بقوله قلت السرفيه ان قائدة القيد ههنا ليس هو  
المقصود بالبيان حتى يطالب السرفيه في التعرض لاجراء نحو قول الجاهل دون الا قول الكاذبة  
مع ان هذا التقيد يخرجها جميعا بل مقصود المصنف بترخيص على السكاكي حيث جعل التأويل  
لاخراج الا قول الكاذبة فقط دون اخراج قول الجاهل مع انه يخرجها جميعا كما مر في التعريف  
المذكور انما يحصل بالتعرض لاجزاء ما هو منك عن اجزائه فلذا لم يتعن في اخراج الاقوال  
الكاذبة **قوله** فلا يبطل طرد تعريفها اذا ثبت ان قيد التأويل يخرجها جميعا ولا يختص  
باجزاء الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح فتعرفنا وان لم يذكر فيه عند المتكلم لكن لا  
يبطل طرد بقول الجاهل فانه خارج عنه بقيد التأويل المذكور فيه قوله ولقائل ان يقول ان  
جواب عن اعتراض المصنف رحمه الله السكاكي ما حاصله ان ما قال المصنف معترضاً على السكاكي  
في بطلان العكس ان قولنا ما عند العقل معنا ما يقتضيه وبرئضيه وهو بعينه معنى  
ما نفس الامر لانه لا يقتضي ولا يرضى ما هو بخلاف نفس الامر في دود بان مفهوم ما عند

حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا  
 تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا  
 في التعريف بتأويل يخرج محوما من قول الجاهل انبت الربيع البقل  
 رأيا الانبات من الربيع فلهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول  
 فيه لانه مرادة ومعتقدة وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق  
 الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها

العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا اعلم مما في نفس الامر لا مكان ادراك  
 الكاذب يكون الكاذب حاصلًا وثابتة عند العقل فا عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما  
 هو بخلافه فلا يجوز ان يراد به في التعريف ما في نفس الامر وحده اذ لا دلالة للعالم على الخاص  
 بخصوصه بل يجوز والتجوز لا يناسب مقام التعريفات فاندفع قوله ولا نسلم بطلان عكسه  
 لانه اذا كان معناه ما حاصل وثبت عند العقل فلو قيل ما عند العقل بدل ما عند المتكلم  
 لخرج عنه نحو كسا الحليفة الكعبة لانه ثبت وحصل عند العقل فلا يكون خلاف ما عند العقل  
 متعوض عليه بان ما قال الشارح في تفسير ما عند العقل مناف لكلام من هو بصدد دفع  
 الاعتراض عنه وهو السكاكي لانه حكم بان ما قال خلاف ما عند العقل يدخل فيه قول الجاهل  
 ولذا عدل عنه وقال خلاف ما عند المتكلم ليخرجه وعلى هذا التفسير يكون قول الجاهل  
 داخلا ومندرجا فيما عند العقل لانه ثبت ويحصل عنده وان كان كاذبا لان ما عند العقل  
 بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة باقرار المحبب كما مر فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلاف  
 ما عند العقل فلا يبطله طرده كما زعم السكاكي حيث قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون  
 ما عند العقل لئلا يتعسف طرده بمثل قول الدهري فيكون توجيه الشارح في دفع الاعتراض عن  
 السكاكي توجيه بالارضى به فلا يسمع احصاء عنه بوجه الاول ان هذا القول اعني انبت  
 الربيع البقل مفتوح كما صرح به السيد في حاشي شرحه للمفتاح حاصله ان الزمان امر موهوم  
 خصوصا اذا كان له امتداد كالربيع مثلا لان الزمان ينطبق في الذهن من نسبة المتحرك الى  
 طرفي مسافة الذي هو بقراب احداهما بالفعل وليس بقراب الاخر بالفعل اذ حصوله هناك  
 لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان لكن في النفس ويعبر في النفس تصورهما ونصو الواسطة  
 بينهما معا فلا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم امر ينطبق في الزمان ان بين  
 وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله تقطع هذه المسافة بهذه السرعة والبطء  
 الذي لهذه الحركات فيكون هذا تقدير تلك الحركة لا وجود له لكن الذهن يوقعه في نفسه كقول  
 اطراف الحركة فيه بالفعل معا بالجملة ان المتحرك في الخارج في حركته بحيث اذا تعقله النفس  
 انتزاع منه ذلك الامر المستدام وهو ومبني كل ما زاد الامتداد كان التوهم اكثر لكثرة ما يقع  
 اجتماع المحصولين في الاعتبار واذا كان الزمان امرا موهوما كما ذكر فلا يتصور منه ايجاد الامور  
 الخارجية كالنباتات لان الايجاد الخارجي فرع الوجود الخارجي فكان المثال المذكور متعنا  
 والمنتهى من حيث وجوده وتحققه على ما هو عليه لا صورته في العقل فلا ثبوت له عند العقل  
 فلا يكون مندرجا فيما ثبت عند العقل فعلى تقدير تبديل ما عند المتكلم بقوله ما عند العقل  
 يلزم بطلان طرده بالقول المذكور فلا يكون توجيه الشارح لكلام السكاكي توجيه بالارضى

فانقلت اى سرى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب  
ثم اى سرى في التعرض لاجراء نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا  
القيد يخرجها جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه  
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التأول افادة  
للمخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند  
العقل لثلاث يتنوع طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه

وفيه ان المجال من حيث هو محال وان لم يكن له صورة في العقل الا ان الدهرى المعتقد لحقيقة  
هذه الاسناد ووقعه في نفس الامر يحصل ويثبت في ذهنه بكونه غير منقطع عنه فيكون مذكرا  
فيما ثبت عند العقل والسكالي لا يقول بالاندرلاج كما عرفت و الثاني ان قول السكالي لثلاث يتنوع طرده  
لا يدل على ان قول الجاهل غير داخل في ما عند العقل لان حاصل كلام السكالي ان العدول عن  
خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم لانه بترتيب عليه الفائدتان معا اعني خروج قول  
الجاهل ودخول نحو كسا الخليفة الكعبة ولا يمكن ذلك المعدول عنه اعني خلاف ما عند العقل فانه  
وان حصل منه احدها وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر وفيه انه لا فائدة من جمع  
هاتين الفائدتين لان الباعث على العدول ليس الا احدهما وان اعادته اللام في قوله لثلاث  
يتنوع عكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول وقد ذكرنا وجه آخر تركنا ههنا لانها  
لا فائدة فيها الا الاطراب والخفى في الجواب ما اختاره الشارح وهو ما ذكره الشارح  
في بيان قوله وحسنه يندفع الاعتراض الاول وايضا حاصله انما يستنبط ما ذكره هناك  
ان دخول قول الجاهل فيما عند العقل على تقدير ان يكون معناه اعم مما في نفس الامر لا  
يباين ما قال صاحب المفتاح وهو قوله انما قلت ما عند المتكلم دون ما عند العقل لثلاث يتنوع  
طرده بمثل قول الدهرى ان الان مقصود بهذا الكلام انه لو قيل في التعريف انما عند العقل  
لدخل فيه نحو كسا الخليفة الكعبة ويخرج بقوله خلاف ما عند العقل فلا يعكس تعريف  
المجاز فلا بد ان يقال بدله ما عند المتكلم ليدخل نحو القول المذكور في التعريف وهذه فائدة  
مختصة بهذا القيد وذكرها لاجلها خاصة وهي لا تحصل بغيره من القيد المذكور في التعريف  
ثم لا بد من قولنا بضرب من التأول لاجراء الاقوال الكاذبة وهي فائدة مختصة بهذا القيد  
لا تحصل بغيره عند المتكلم ولا بغيره وحصل فائدة مشتركة بينهما وهو اخراج قول الجاهل  
وعينك يصح اسناد اخرجها الى كل واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اى واحد  
اعتبر الاخراج به مقصودا بالذات ومن الآخر بالتبع لثلاث يلزم اخراج المخارج واذا كان  
الا مركزا لك فلا يتبعه عليه اعتراض المصنف باننا لا نسلم بطلان طرده التعريف لو لم يقل  
ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل نحو وجه بقوله بضرب من التأول لانه قد عرفت ان  
ذكر هذا القول لاجل الفائدة المختصة وهي ادخال نحو كسا الخليفة الكعبة اذ لو لا  
لبطل عكس الحد وهذه الفائدتان اعني اخراج قول الجاهل مشتركة بين قولنا ما عند  
المتكلم وبين قولنا بضرب من التأول ومترتبة عليهما وليس مقصود السكالي ان واحدا  
منهما ذكر لاجراء قول الدهرى حتى يقال ان ما قال الشارح في تفسير ما عند العقل مخالف  
لما قال السكالي فان تفسيره المذكور يقتضى دخول القول المذكور فيه ويخرج بلفظ المخلاف

بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التأول يحتجز به عن الكذب اعترض عليه المصنف باننا لنسلم بطلان طرده بما ذكره في وجه بقوله بضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكره ان المراد بخلاف ما عند العقل لخلاف ما في نفس الامور لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عندك ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس

في قولنا خلاف ما عند العقل لا يسلط الطرد وكلام السكاكي صحيح في انه غير داخل فيما عند العقل لانه نسب اخراجه الى ما عند المتكلم ولو لا لبطل الطرد فقولنا كسا الخليفة طرده - غاية مرتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل فلا يقتضى كلامه امتناع الطرد على تقدير ذكر قولنا عند العقل بدل قولنا ما عند المتكلم حتى ويقال ان قول الدهوري خرج بقيد التأويل كما قال المصنف « معترض على السكاكي » كما مر في الشرح او يقال ان القول المذكور داخل فيما عند العقل بالتفسير الذي ذكره الشارح وخرج عن التعريف بلفظ الخلاف المذكور في التعريف فلا يمنع الطرد على تقدير ابدال ما عند المتكلم بقولنا ما عند العقل وكلام السكاكي يدل على الامتناع المذكور على تقدير ابدال المذهب فيكون تفسير الشارح محالاً يرضى به السكاكي واما قوله كسا الخليفة الكعبة - فعلة باعثة عليه والله تعالى اعلم قوله وحينئذ - اي حينئذ اذا كان ما عند العقل اعم قوله اذ المنع الاعتراض الاول - وهو منع بطلان الطرد قوله ايضا - اي انما دفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان الاعتراض الاول اذ الامتناع المربى لدفع الاعتراض الاول وقد مر في مذكور قوله ولا يكون هذا تكراراً - جملة معترضة بين الجواب على سبيل الاجمال وبين تفصيله ولادخل لها في الجواب انما ذكرها لدفع وجه التكرار **فقولنا** يمكن ان يستدل كل منهما - اي يمكن ان يستدل على طريقة الترتيب والتفريع الى كل من القديسين الان الاول لسبقته او الى بان يستدل اليه قوله وعلى هذا - اي على الترجيح الذي ذكره اشارة بكلام المفتاح قوله كان الانسب المربى لان المترتب على التبدل المذكور الخروج وان لاحد يقصد بالذات لا بالطرد لانه حاصل بدون التبدل بخروج القول المذكور بقوله في التعريف يضرب من التأول كما مر بقوله خلاف لما عرفت انه داخل بما عند العقل على تفسير الشارح وخارج عن تعريف الحجاز بقوله في التعريف خلاف وانما قال انسب دون ان يقول كان المناسب اشارة الى ان كلام السكاكي لا يتخلو عن مناسبة بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقال يخرج قول المجادل حينئذ يبنى ان يقال بدل قوله وعكسه ولئلا يمنع عكسه اذ لا يصح ان يقال يخرج نحو قول المجادل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى **قوله** لكن المناقشة في جواب عن قوله كان الانسب حاصله ان الالفاظ ليست بمقاصد بالذات بل انما قصدها لتأدية المعنى والمقادير فاذا كان المقصود واضحاً فالمنافضة والمؤاخذه في الالفاظ ليست من اداب المحصلين ولا يخفى على المصنف المتدرب ان كلام السكاكي لا يتخلو عن علة وتوجيهه بامثال هذا الترجيح لا يتخلو عن التكلف واما الالفاظ وان كانت وسائط للمعاني الا ان المعاني لا تنصير معلومة ومستفادة الا من الالفاظ فلا بد من ان يذكر الالفاظ الى الله

الافشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم  
من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو  
قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده  
وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير  
به وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذا لامتناع في ان يشتمل  
التعريف على قيد ينفراد كل منهما بفائد خاصة مع اشتراكهما في فائدة

عامة فاصد بها ولا يشبه المراد بها بغيره وقد عرفت ان كلام السكاكي ليس كذلك والله تعالى اعلم  
**قوله** فان قلت ما ذكرت الم قبل وجه الاشعار ان المصنف لما استندخروج قول الدهري الى قوله  
بعض من التأول كان قد اقرب ذلك في قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون معناه غير ما هو له في نفس  
الامر اذا لم يكن معناه غير ما هو له عند المتكلم يخرج به ذلك القول فلا يصح استناده ووجه الى  
قوله بضرب من التأول فتدبر فيه انه يفيد اشعار كلام المصنف نفسه بما ذكر الاستشعار  
ما ذكره الشارح من تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارة فالرد في ان يقال وجه الاشعار  
قول الشارح في انشاء تقرير كلام المصنف بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا  
بنحو قول الجاهل فتأمل **قوله** وحينئذ يرد عليه قول الجاهل بل فانه مجاز مع عدم صدق التعريف  
عليه فان الاستناد في هذه الاحوال ~~معناه~~ الى ما هو له في نفس الامر الى غيره ولما لم يكن  
اشعار كلام المصنف على تقرير الشارح في كلامه ظاهرا وكان فيه خفاء وترك التطويل بل لا شك  
في شأبه الاشعار وانما ينقل من التعيين الى التردد **وقال** وبالجملة انه المدعى **فان قيل**  
ان الاختلالات ثلاث غير ما هو له في نفس الامر وفي الظاهر وفي الحقيقة فلم يقتصر الشارح على  
الاحتمالين الاولين **اجيب** عنه بان المتبادر من غير ما هو له اذا اطلق غير ما هو له في نفس  
الامر واذا لوحظ ههنا ان تعريف المجاز مذکور في مقابلة تعريف الحقيقة ناسب ان يرد به  
غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا من مخرج به هناك واما ما هو عند المتكلم في الحقيقة فليس  
بمتبادر وعند الاطلاق ولا قرينة ايضا يعينه و اشار في ما بعد انه لو اريد ما هو له عند المتكلم  
في الحقيقة لم يخرج عن تعريف المجاز نحو قول المحدث ان الله البقل عند اخفاء حاله عن الدهري  
**قوله** بقرينة ذكره الم في ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة فتعبد  
ما هو له في تعريفها بالظرفين اعنى عند المتكلم وفي الظاهر قرينة على تعبد الغير في تعريف المجاز بهما  
لتقابلهما كما هو ظاهر عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم ويدل عليه قول الشارح في الفاظ  
في الواقع او عند المتكلم بل وليس المراد انما هو له متبدل عما في تعريف الحقيقة فيكون مفيد لهما  
في تعريف المجاز يكون الغير مطلقا كما يفهم من ظاهر كلام السيد السند فينبغي ما غاثر في نفس  
الامر ما هو له ميم ولم يغاثر في اعتقاد المتكلم ما هو له فيه كما لا يخفى فانه مغاثر في نفس الامر لا في  
له وهو الله سبحانه وتعالى ولا يغاثر في اعتقاد المتكلم الدهري ما الانبات له فيه فانه يعتقده  
قبول الانبات للربيع فيلزم ان يكون الاستناد الى الربيع في قوله انبت الربيع البقل جهلا واعتقلا  
لانه اذا كان مغاثرا في الواقع لما ثبت له ولم يكن مغاثرا عند المتكلم لما ثبت له عنده كان الاستناد  
الى المعاثر في نفس الامر استنادا الى ما يغاثر في نفس الامر ما انبت له الفعل عند كذا وقد  
قال الشارح وقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله هذا المتكلم في الظاهر هو قول

اخرى يكون حصولها من احدهما قصد او من الآخر ضمنا ولا يكون هذا  
تكوارا فخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند  
المتكلم وبضرب من التأويل يمكن اسنادا الى الاول او الى الثاني  
في الذكور والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب  
ان يقول للمخرج نحو قول الجاهل مكان ..... قوله لئلا يمتنع طردة  
لكن المناقشة في العبارات بعد وضوح المقصود ليست من دأب

ان كلمة غير محمولة على معنى ملازم ما ذكر من كون انبثاق البطلان بما لا يقدر بركون  
الظرفين قيد الماهو له لا لغيره لانه لا يكون هناك معنى المغاير حتى يقال انه يشتمل ما عاثر  
في نفس الامر ما هو له فيه ولم يعاثر في اعتقاد المتكلم ويلزم من قوله انه يخالف ما صرح به  
سابقا من قوله اي غير الملايس الذي هو له وقول المصنف رحمه الله اسنادا الى غيرهما للابسة  
بما عاثر او لاحقا من قوله اعني المغاير في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي  
ان يكون الجواز الاسناد الى الملايس لا يكون ما هو له اصلا لا في نفس الامر ولا عند المتكلم  
لا في الحقيقة ولا في الظاهر بناء على دخول المقيّد في حين النفي قوله وصار قوله بآول ما قلناه  
اعترض عليه ان قول الفيلسفي لمن يعرف حاله العالم عاثر قصد الى الكذب يصدق على ال  
مسند الذي فيه انه اسناد الى الملايس الذي هو غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه  
ليس ببيان فخرج بقيد التأويل فلا يضيغ ايضا يصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لا لغيره من كل من  
من التأويل عند المتكلم في الظاهر في اخراج مع الفراء كل منها بما كلفه خاصة وهو اخراج ال  
قول الكاذب لا بد ان حال نحو كسا الخليفة الكعبة بالثاني غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى  
القيد الاول ادلى وبهذا القدر لاثبات الحكم بضياع القيد الثاني ونسب اسناد الاخراج اليه  
و اجيب عنه بان قد مر في الشرح ان قول الكاذب اذا كان المخاطب به عالما بان المتكلم  
عالم بان مضمونه غير واقع اذا لم يكن الاسناد فيه للملابسة فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا بعد  
في الحقيقة ولا في الجواز بل ينسب قائمه الى مايكوز والقول المذكور من هذا القبيل فلا يرد ما ذكر  
لان الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به واما ما ذكر من حديث الاشتراك  
والانفراد فان اركبه الشارح لاصلاح الكلام المنقول عن صاحب الكشاف والمصنف لا يردقني  
ولا ينبغي لاحد ان يذكر امثال هذه القيود في التعريفات خذرا عن اللغو وارتكاب ما لا ينبغي يشابه  
ارتكاب الممنوعات فلا مشاحة في تضييعه والقول بفساد الاسناد المذكور والله تعالى اعلم  
قوله لو اد بالاسناد الى غير ما هو له الحاصل الجواب منع المحصر في الشقين لوجود الشق الثالث  
وهو المعنى الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له سواء كان الغير في الواقع او عند  
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وذكر الشارح مفصلا قال السيد السند يرد عليه ان قولنا  
ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشترنا اليه لاما هو اعلم منه ومتناول  
للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يرد في التعريف واما اجيب به عنه انه غير  
وارد لان غير ما هو له لانه سلمه ونقصه وقد نقران تقيض الاخص اعلم من تقيض الاعم  
فيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم بل على ان

المحصلين فانقلبت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف رحمه الله مشعر بان مرادة غير ما هو له عند العقل وما في نفس الامر وحينئذ يدعي عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله تعالى الافعال كلها واضل الكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى المسبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر

الشارح لم يجعل الغير على معنى الشئ كما في قولك ضربتني من غير ان يب اى بلاد سب بل حمل على شئ مما ثلثتني هو له فنصق الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نفي ما لا يرتضيه المنصور نعم لا يريد الايراد المذكور على الشارح لانه لم يعتبر العزم في ما هو له بل انما اعتبره في غير ما هو له كما يدل عليه قوله اعني المفاخر في الواقع اد عند المتكلم في الحقيقة اذ في الظاهر نعم لو قيل في تقرير الايراد ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لكان له وجهها ويمكن ان يقال لانه اراد السيد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذا انك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر فينبغي ان يجاب عن اعتراض السيد بان يتبادر ما هو له في نفس الامر مما هو له من غير مطلق بل اذ لم يوجد القرينة وهما قد وجدت وهي عدم اختصاص الحقيقة بالاسناد الى ما هو له في نفس الامر بل اعم منه وهو المتعارف فيما بينهم والعلوم بالعرف ما ركا العلوم بانفس فصار العزم المذكور كانه هو المنصوص عليه والله تعالى اعلم **قوله وحينئذ** - اى اذا اريد بالاسناد الى غير ما هو له المفهوم الاحتم **قوله يدخل قول الجاهل** - اى انبت الربيع البقل لانه هو المفهوم عند اطلاقه **قوله** والاقوال الكاذبة - اى عنك كقولك جاز زيد وانت تعلم انه لم يجيئ فلا يريد ان وقوع هذا القول مقابل لقول الجاهل يدل على صدق قول الجاهل المطابق للاعتقاد دون الواقع فهذه الأقول يدل على ان صدق الخبر مطابقته للاعتقاد المخبر وقد مر بطلان هذا القول لان المقابلة المذكورة لا يدل على صدق قول الجاهل حتى يلزم ما ذكره بل كل القولين كاذبين الا ان قول الجاهل كاذب لان عنده لانه يحتقد انه صادق ومطابق للواقع والبراد يقول الكاذب هو الكاذب عن عمد **قوله** يكون الاسناد فيه الى دليل لدخول قول الجاهل والاقوال الكاذبة في تعريف المجاز حينئذ **قوله** وقول المعتزلي - اى ويدخل قول المعتزلي الذي يخفى حاله خلق الله تعالى الافعال كلها كون الاسناد فيه الى غير ما هو له عند المتكلم **قوله** فاخرج جميعها - اى الاقوال الثلاثة المذكورة **بقوله** يتأول - اذ لا تأول الجاهل لانه معتقده ولا لعين يتعد الكذب لانه يدعيه والتأول بمعنى نصب القرينة يتألفه ولا للمعتزلي الذي يخفى حاله لان التأول والتأويل المذكور يتألف ما راده هو الاخفاء **قوله** فيخرج عنه مالا تأول فيه يعنى صار تعريف المجاز مانعا عن دخول ما ليس من اخراجه ودخل فيه اقتسامه الاربعة كما ذكره الشارح **قوله** لا يقال الى حاصل الاعتراض ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم اما وجود العالم في الشق الاول فيكون التعريف غير جامع لافراجه اذ في الشق الثاني فيلزم الاستدلال



وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكوة في مقابلة الحقيقة فقد  
 خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في  
 الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل  
 اليه فاسد اقلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر  
 الاغم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني  
 المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ

فحل على المعنى الاغم لا ينفع شيئا لانه متى كان لا يتحقق العام الا في ضمن وقد تبين فسادا يكون العام  
 الذي يتحقق فيه فاسدا فيكون المحذور بحاله **قوله** وقد تبين فسادا اي الخاص الذي اريد  
 لا الخاص فان له يدرك فيها سبق من جملة الخاص ما هو عند المتكلم في الحقيقة **قوله** عدم ارادة  
 التي ضمنه فان المفهوم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما لا يكون مرادا في  
 ضمن فرد خاص لمناقات الخصوص لمعنى اي وجه **قوله** وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ الى  
 وذلك لانه اذا اريد العام فقول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما وان خرجا من غير ما هو له  
 في نفس الامر فقد دخل في غير ما هو له عند المتكلم ولفظ بتأول وان كان ضائعا بالنسبة لخروج  
 قول الجاهل انبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة من غير ما هو له عند المتكلم لكن ليس بضائع  
 بالنسبة لخروج وجهها من غير ما هو له في الواقع وكذا بالنسبة لخروج قول المعتزلي منه وهكذا  
 فليتأمل **قوله** فليتأمل فان هذا الما اشارة دقة المقام وصعوبة كما صرح به ولما ذكر بعض  
 الفضلاء من انه اذا اورده بعد كلمة تأمل او فافهم او نحوها لفظة فان دعوها فليس فيه الاشارة  
 الى الدقة وان التزام ما لا يلزم يمكن ان يكون فيه اشارة الى الاعتراضا لمن كورت فيما سبق  
 واجوبتها **قوله** اي ولان مثل الخ لم يجعل اشرار المشار اليه اشتراط التأول مع انه اولى  
 كون خروج قول الجاهل متفعا عليه وهو علة له الا انه نظر الى قرب مشار اليه وكونه  
 مذكورا صريحا فجعل الخ خروج المذكور مشار اليه **قوله** الصلوات العبدية الى انما نسب الى عبد  
 لان صلوات اسم لشئ اخر ثلاثة قسبي اي منسوب الى عبد القيس ويقال في النسبة اليه عبد  
 ايضا وقد يقال عبقسبي وضبي وفيه كذا في القاموس وهذا من عبد القيس ونسب  
 الجاهل هذه الابيات للصلتان الضبي والصلتان في الاصل الماضي في امره وشأنه  
 ومنه سيف صلطان **قوله** لو كان العذاة الى انكر بالغية الرجوع والمراد به ههنا الذهاب ونسبة  
 انكر الى العذاة والمراد الى العشي مناسبة لطيفة وهو ان ابتداء اليوم انما هو من العذاة  
 وانتهائه بانتهاء العشي وهو آخر النهار فكان النهار وجد يوم العذاة وانقضى بمر  
 العشي ومعنى البيت ان كود الياوم وورد الليالي يجعل الصغير كبير والطفل شائبا  
 والشئ فانما **قوله** ان اسناد الخ دفع ما يرد على المصنف من ان كلامه يتناقض ما تقدم  
 من تعبيره للبيان والحقيقة فانه صرح في انها صفتان للاسناد وهذا يدل على انها من  
 صفات الكلام وحاصل الدفع ان قوله لم يجعل نحو قوله محمول على حذف المضان اي لم  
 يجعل اسناد نحو قوله الخ او محمول على الاسناد المجازي فان اسناد لم يجعل الى نحو القول اسناد  
 الى غير ما هو له والذي هو له هو الاسناد الذي في هذا القول او محمول على التجويزين اجزاء  
 وصف الجزاء على الكل فان الذي يوصف بالمثل المنفي انما هو الاسناد وهو لما كان جزاء صور

يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له عند المتكلم فخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سألها فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد

للقول اجري وصفه على القول ومرادنا بالتجاوز التسامح وهو ان يتسع في الكلام لعلاقة ضعيفة او المجرد ظهور المراد وليس حقيقة ولا مجاز الضعيف علاقته بحيث لا يعتد بها او لعدمها او بتعدد قصد هاد ولم يرد الشارح ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اسباب وافنى مجاز فان العبارة لا تساعد على قوله ما دام لم يعلم - بيان لمحصل المعنى يجعل مامصدرية ثابتة عن ظرف الزمان المضاعف الى المصدر المؤل في وصلتهما اي لم يجعل على المجاز مدة اشتغاف العلم والظن حتى اذا تحقق احداهما لم يجعل على المجاز ولم يرد ان لفظة دام مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سواء كان لا سيما حذف بعضها كما هي هنا فان دام صلة ما قوله او لم يظن - لم يعد المصنف كثر في او يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المعنى على المعنى اذ المعنى على عموم يعني العلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بمحد الكافي قوله تعالى ولا تقطع انما او لم يرد لان كثر او حيثئذ يكون واقعة في حيز المعنى فيتعلق المعنى بالاحد المبهم و اشتغاف احد الامر من صحتها يستلزم اشتغافها ولما عاد لربما يتوهم ان مجموع المجاز والمجازوم معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين فلا يفسد العموم اذ بصر المعنى على العطف المذكور لم يعمل على المجاز ما دام انتهى العلم او انتهى الظن الى مد ثبوت احد الانتفائين وثبوت الواحد المبهم يكفي فيه ثبوت احدهما بخلاف انتفائه واحداها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع المجازوم والمجزوم وليست الاعادة فقد يرمن الشارح الكلمة لم خارجا عما يدل عليه الكلام بان يكون المراد عطف المعنى على المعنى حتى يكون التردد في الانتفائين فيدخل بالمقصود وقد يجعل كلمة او بمعنى الى كما في قوله لا لزومك او تفصيلي حتى او بمعنى الا كما في قولهم لا قتلنك او تسلم فالتعريف ان الحمل منتف ما دم انتهى العلم الا ان يتحقق الظن اذ ان يتحقق فان الحمل يرجع حيثئذ ايضا قوله ان فأكلم لم يرد ظاهرة - وفي بعض النسخ موافقا للمفتاح لم يعتقد ظاهره وهو غير صحيح لان عدم الاعتماد في نفس الامر لا يكفي للحمل على المجاز بل لابد من عدم الارادة بنصب الفرضين ولو عيبر به يعتقد بدل لم يرد الا فاد انه يكفي علمه وظن عدم الاعتقاد في الحمل على المجاز بدون تلك الارادة كما لو قيل جرى النهر مع ارادة الاسناد الى المكان بلا تأول وليس كذلك لانه حقيقة كاذبة مع ان المخاطب يعلم انك لا تعتقد انظاهو بخلاف تعبيره بم يرد فانه يفيد ان ذكر ليس بجاز لان المتكلم بذالك مريد لظاهره لعدم نصب الفرضين على عدم ارادته قوله بل جعل على الحقيقة - اعتوض عليه السيد السند في شرح المفتاح بان ينبغي ان يتردد عند اشتغاف العلم والظن في كون مجاز او حقيقة كاذبة لان المجزوم بكونه حقيقة محكم يقتضي انه اذا لم يعلم ايمان شخص او كفاه يحكم بكفاه في الظاهر اجيب عنه بانه لا وجه لكونه مجاز لان شرط كون مجاز العلم والظن كلا يبقى احتمال المجاز

انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهر و اظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسند ذلك الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساد ذلك فكيف يجوز ان يراى غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا نأقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في

فلا يحكم بما قوله ان الجزم بكونه حقيقة يقتضى انه اذا لم يعلم ايمان شخص ولا كفره لم يقم فيه ان الاعتبار في الحكم بالكلية العلم بعدم الايمان لا بعدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يفتيه عدم العلم بكونه غير ما هو له في الظاهر وقيل في الجواب بان المجاز لكونه خلاف الاصل لا يصار اليه لليرافا تغرر الخ على الحقيقة ووجه له البرج وعند الشك والتردد يحل على الحقيقة فههنا خاص صحت علمه وظهر بان قائمه اراد ظاهره فيكون حقيقة او علم وظن انه اراد خلاف الظاهر فيكون مجازا او شك فيكون حقيقة ايضا لكونه الاصل قوله لا يبقى يعلم ولم يستدل الخ دفع لما يرد من ان التشبيه في هذا القول لا يكاد يقع لان الاستدلال ليس بعلم ولا ظن وحاصل الدفع انه تشبيه المصدر رفعه لحدوث دل عليه لم يعلم اذا العلم ههنا من القرينة فقد مضم من عدم مبادي الدليل والمعنى ما لم يعلم ولم يستدل مثل الاستدلال على ان الخ ويرد عليه ان عدم ارادة اظهاره لا يجب ان يكون نظريا استدلاليا فانه قد يكون بدعية كما يستحالة قيام المسند بالمسند اليه اجيب عنهم بانه ليس المراد بالاستدلال المعنى المصطلح عليه بل المراد به المعنى اللغوي اعني مطلق الاستناد لشيء ولو بدعيا كالاستحالة المذكورة قوله مثل الاستدلال الخ يرد عليه ان مثل هذا التشبيه الواقع في هذا الكلام يقتضى ان يكون وجرا تشبيها ظهر في المشبه به منه في المشبه هو به اشهر مع ان قول الصلطان العبدى بعد هذه آيات شعري المرزلقان ادعى بنبيه وادعيت عمر او انه الوصى = اظهر دلالة على كونه موحدا لم يقصد باسنادا شاب وافنى الى كواله الخ وهو العشى ظاهرا من قول ابي النجم شعر - افناك قيل الله الخ انه موحدا لم يرد باسناد عزيز الى جذب اللىالى ظاهرا اذ يمكن ان يناقش فيه بانه انما يصح الاستدلال به لو لم يكن اسنادا ففى الى قيل الله بالمجاز بتا وعلى انه اسناد الى السبب لجذب اللىالى اجيب عن بانه يمكن ان يقال ان قوله افناك قيل الله الخ قول الى النجم البتة واما قوله المرزلقان الخ فلا قطع بكونه قول الصلطان العبدى والله تعالى اعلم واما المناقشة في الاستدلال فتسبجى جوابه عن قريب انشاء الله تعالى قوله قد اصبحتم اعم الخيارات تدعى الخ اصبح بمعناه الحقيقي اعنى انضاف اسمها بخبر هاديت الصباح دام الخيارات اسمها مرمته وتدعى خبر اصبح قوله كلمة - بالرفع فيبين عموم النفي كما سيأتى حيث قال قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكلمة كل على المسند المقدر من نفي النفي لانه الى لان التقدير دال على العموم الى على نفي الحكم عن كل فرد مما اضيف اليه كلمة كل نحو كل انسان لم يقدر وعموم النفي هو المناسب بالمقام وهذا الامر بالجموع في قوله مصحح - يا بنت على تلوى دا جمعى فان الامر بالجموع انما يصح منه اذا لم يصدر منه فرد من افرادنا انما كمالا يحكى لا بالانصب المفيد لنفي العموم لعدم المناسبة بالمقام واكثره غنى عن القول بمجدف العائد كما هو في صورت رفعه بالابتداء و ايضا ان الكلام المصفا

ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد  
انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام  
بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل  
قول الجاهل خارج عن المجاز لا شرائط التأويل فيه لم يحمل نحو قوله  
اي الصلوات العبدية انساب الصغير وافنى الكبير وكذا ايغداة وهو العشي  
على المجاز اي على ان اسناد انساب وافنى الى كوال الغداة وهو العشي مجاز

الى الضمير لم يستعمل الاتكاء او معول للعامل المعنوي ولا معنى ههنا جعله تأكيد الذي نبينا فتعين كونه معولا  
للعامل المعنوي وكذا انفسير اصح بمعناه الحقيقي هو المناسبة لهذه المصراع كالا يخفى ومن ان رشت  
مفعول له لتدعى والاصل الذي انجس شعر راسه والمعنى ان هذه المرأة تدعى على ذنبا لم ارتكب  
شيئا منه فان النساء يفتنن الشيب الذي هو سبب في الخسار شعر راسه ويطلين الشيب كما قال  
الشاعر شمرى واذا هو نكحهن فانه نسبا يزنيك عندهن فقال **قوله** وميرغنه - جلة مفسرة  
كون راسه كراس الاصلع ومبينة لوجها شميم قنزعا من قنزع اي خصل في الراس قنزاها من قنزع  
بسبب ذهاب ما بينها ويحمل ان المعنى ازال من الراس قنزاها بعد قنزع اي جلة من الشعر بعد نوى  
حق جعلها كراس من شعر له فمن الشا يتلخص بعد كافي قوله تعالى لتزكبن طبعا عن طبق -  
**قوله** اي مضيا - اراد لازم معناه فان الجذب كيدك كما في التاج ويكون المعنى جذب اليبالي بفضها  
بعضا وبلززه مضيا ومحجى بعضها خلف بعض وانه الموجب للغير والفتاء ومير باليبالي من مطلوع  
الزمنة التي مضيا يحصل التغير والفتاء لان العرب تدرج الشعوب باليبالي او للاشارة الى شدتها  
وكثر النوم فيها فكانها كلها اليبالي **قوله** على نقد ير القول - لان الشا لا تقع حال فيكون المعنى  
مقولا في حقها من الناس حين البسها فارقا هيئة ابطى وعين العسر ولاضيق اصدا في او مقولا  
من الشاعر لانه لا يبالي بعد التغير المذكور بها كيف كانت **قوله** او كون الامر بمعنى الخبر - اي او حال  
عن اليبالي على نقد ير كون الامر بمعنى الخبر والمعنى حال كونها تبطنى او تسرى وانما عن الخبر  
بالامر لانه لا يقع على انها ما موراث بامر تعالى مستقر ان الحكمه لانها موجودات كما يقتضيه الامر  
فالا مرادى ابيح او امرى من الله تعالى لان اسنا من الامن الشاعر كما هو على نقد ير القول  
فحينئذ يتحقق دليل آخر كما كونه من حد **قوله** منقطعا - اي استينا فان الزمان قال له ما  
تقول فيها حدث فاجاب بانه راض لما يفعل اسرع فيه او ابطأ **قوله** اي امر الله وبارادته -  
فسا القيل والا بالامر لم يفسر من اول الامر بالارادة لقوله اطلق لانه مفعول القيل ان  
كان مصدر راي معنى القول اي فتن ولا يعم تسلط الارادة عليه او عطف بيان له ان كان اسما للقول  
اعنى اطلق وهو لا يصلح بيانا للارادة ثم بين المراد بطلق الارادة لعدم الامر التكويني حقيقة  
عند المحققين بل الموجود انما هي الارادة واما عند القائلين بخطاب كمن بعد الارادة فالامر  
بمعناه الحقيقي لان اطلق بمعنى كونه طالعة **قوله** حتى اذ اواراك افنى حتى ابتداءه وهي  
تقتضى ان يكون ما قبلها سببا مؤثرا الى ما بعد ها لا يرجع الى ما بعد ها الا اذا اوجد ما قبلها  
والطالع كذا الك والمعنى واذا استرك اتبها الشمس افنى المغرب فارجع الى افنى المشرك واطلق  
منه وبعد هذا البيت - يا بنت عمى لا تلوى واجهى - والمراد ببنت العم رجعت ام الخمار  
والخطاب منها والهجوع النوم وبامرها بالهجوم ظهرضا وتفسير اصحمت بصارت فانه

ما دام العلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول حينئذ  
بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من  
نحو قول الجاهل كما استدل يعنى لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد  
ظاهرة مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى في قول  
ابى النجم قد اصبغت ام الخمار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان رثت  
راسي كواس الاصلح - ميز عنه قنزع عن قنزع اى بعد قنزعوه

يدل على ان ذلك العلم كانت وقت الصبح عقب النوم اذ لم يكن كذا انك لكان المناسب امرها  
باسموت قوله فانه يدل الى ذلك لان من قال بامر الله تعالى و اراد ان يطلع الشمس  
دفع بها في كل يوم بامر الله تعالى وقد سبكون مسلما والمسلم قائل بان الابتداء والا عادة  
والانشاء والافناء من الله تعالى وقد سبكون ولا يجوز ان يكون اسنادا فاجاز بناء على انه  
اسناد الى السبب واسناد ميز حقيقة حتى لا يعنى الاستدلال المذكور لانه لا بد ان يحمل كلام  
العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما يمكن وايضا جاز فانه قيل الله ان يبينه  
لقوله ميز عنه قنزع عن قنزع وهذا هو الجواب الموعود عن المناقشة المذكورة في الاستدلال  
واعلم ان الاستدلال به على كون ابي النجم هو هذا لا يتوقف على ان يكون اسنادا فانه لا بد ان يكون  
ارادته حقيقة كما عرفت من فقر بوجه الدلالة فلا يرد ان الاستدلال المذكور لا يكايد يعنى  
لان المعنى انما هو الله تعالى فيكون الاسناد الى الامر والارادة والارادة مجازا عقليا فاقهم  
والله تعالى اعلم قوله بناء على انه زمان الذي يرد عليهم انه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون  
زما لان الجذب ليس بزمان اجيب عنه بانه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير  
الليالى المجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالى الموصوفة بالجذب وفي زمان - **قوله**

واما ما عاى المجاز العقلي اربعة - اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذا الاقسام اربعة  
بل الحقيقة العقلية تنقسم الى هذه الاقسام وامثلتها هي تلك الامثلة التي ذكرت في المجاز العقلي  
بعضها الا انه يختلف الحال بالنظر الى اعتقاد قائلها فان القائل مؤمنا فهو امثلة للمعجزات  
واما كان دهريا يكون امثلة للحقيقة وانما تركها المصنف في اعتقاد على فهمه ولا يعلم ان التقدير  
انما هو لكون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين  
عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع فان ايقاع الانبات على فصل الربيع مجاز مع ان طرفيه  
وهو انبات الله وفصل الربيع حقيقتا عقليتان او مجازين عقليين نحو اجزى النهر  
اطاعة امر فلان او مختلفين نحو اجزى النهر اطاعة فلان واجرماء اطاعة امر قوله  
اجزى الارض شباب الزمان - اعترض عليه بان اعتراف المشايخ بان قولنا اجزى الارض شباب  
الزمان من قبيل المجاز اللغوي اعتراف منه بفساد ما احاب به عن السؤال المذكور بقوله  
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز في فانه قال هناك بدخول نحو جوى النهر بالاضافة ولا تطيعوا  
امر المسامحة في المجاز العقلي حيث قال ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في الغيبة الاسنادية  
وغيرها او شهادة منه بصحة ما احاب به بعضهم من ان امثلتها من قبيل المجاز اللغوي فلا  
اعتراض على المصنف في عدم شمول فقر يفة المجاز العقلي لا امثلتها اجيب عنه بانه لا فرق  
بين القول بكون اجزى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على انه ليس المراد بالا  
جاء والتبستان معناها اللغوي وبين القول بان جوى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسامحة

الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اى مضيهما واختلا فيها  
وفي الاساس جذب الشهرة اى مضت عامته ابطى او اسرع  
حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان  
يكون منقطعا من الاول اى اصنعى ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت  
الحال عندى بعد ذلك ولا بالي فجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل  
عقبيه اى عقيب قوله ميز عنه قنعا عن قنوع افناه اى ابا النجم

من المجاز العقل بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناه المفعول وهذا ظاهر جدا قوله  
يحيى القوى النامية - مصدر مضى الى المفعول اى يحيى الله تعالى القوى النامية لغيرها من النباتات  
فالنا مية بمعنى النامية فيكون المعنى قولنا اى الى الارض شباب الزمان اى هيى القوة الكامنة التى وقعت  
في الارض من بدو الخلق وقد صارت فائترة في زمان الشتاء وظهر هان زيادة قوتها النامية في الربيع  
فاحدث فيها فضاة فلا يرد ما قيل انه على هذا التفسير يكون المعنى هيى قواها النامية ازدياد  
قواها النامية ولا صفة له ولا حاجة الى ما احاب به من انه ليس مقصود الشارح ان كل واحد بعد تجميع  
القوى النامية واداءت فضاها بجمع ان يراد ههنا بل مقصود ان الاحياء قد يذكروا به  
التجميع المذكور وقد يذكروا به الاحداث المعهود وهو المراد ههنا فيكون المعنى احد ش  
فضارة الارض ازدياد القوى النامية فيها ولا شك في صحة قوله والروح - المراد به الروح  
الحيواني المتولد من بخارية الاخلاط المحامل قوة الحيات الى الاعضاء البدن احتراز عن الروح  
النباتي بناء على انه روحا وليس يحيى بناء على ان الحيات صفة هي مبتدأ المحس والحركة الازدية  
لا مبتدأ التغذية والتنمية وتحقيق المعنى يطلب من موضع قوله وكذا المواد بتساب الزمان -  
يرد عليه ان الشباب صفة الزمان كما يفهم من اضافته اليه والازد اى اوصفة القوى فلا يصح  
بذنها فلا يصح تفسير احد هـ بالاختلاف المعرف لابد وان يكون محولا على المعرف وما اعجب به من انه  
على حرف المضاف اى وقت ازدياد قوت الارض فيضم مع ارتكاب الحذف انه لا يجوز المحل فان الوقت  
لا يقوم بالزمان بل هو نفس الزمان فالحق في الجواب ان يقال ان الشباب ليس بصفة قائمة بالزمان  
والاضافة لادنى ملازمة باعتبار حصول الكائنات والفا سدرات فيه ويمكن ان يجاب بحل الازدية  
على المقدرى فانه يجيبى متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان لقوى قوله  
وهذا التقسيم للطرفين - فلذا انقض محال الطرفين - قوله وفيه تنبيه الى بيان للمفاتيح الخاصة  
بعد وجود الفاكهة العامة وهو نفس العلم بحال الطرفين من كونهما حقيقتين او مجازيتين  
او مختلفتين والعلم خيرون الجهل والفا كثة الخاصة في الحقيقة فاكتتب ان اشار الى الاول بهذا  
القول وما صله ظاهره الى الثاني بقوله وازالة لما عسى الى ما صله ان في هذا التفسير ازالة  
للاستبعاد التوهم من اجتماع مجازين اى العنى واللغوى او حقيقة لغوية ومجاز عنى او بالعكس في كلام  
واحد وجه الاستبعاد في الاول ان المجاز واللغوى والعنى مختلفين فكيف يجتمعان في كلام واحد  
وازالة عما اشار اليه بقوله وانما هو المتصف باللغوى انما هو الطرف المتصف باللغوى  
العقل هو الاسناد فلا استبعاد فيه والمستبعد هو انقصا فامر واحد بهما وههنا ليس كذلك  
واما الاستبعاد في الثاني فلان المجاز والحقيقة متقابلين فاجتاها في امر واحد اعنى الكلام مستبعد  
ووجه ازالة الثاني اشار اليه بالقول المذكور ان المجاز عقلى والحقيقة لغوية او المجاز لغوى والحقيقة

او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعت حتى اذا  
 ذراك افق فارجمي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وان المبدى  
 والمعيد والمنشى والمغنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتا ول بناء  
 على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه  
 وهما المسند اليه والمسند فان المواد باحياء الارض فيجيب القوى الثامنة  
 فيها واحداث لضررتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعظم

عقلى لما عرفت انه الاختصاص للمجاز العقلي بهذه الاقسام وقد عرفت ان المصنف رحمه الله تعالى احدى اجزاء  
 الكلام اعنى الطرفين والمتصف بالعقل هو الجزء الآخر اعنى الاسناد فلا استبعاد هذا على مذهب  
 المصنف رحمه الله تعالى واما على مذهب السكاكي فاحد المجازين اعنى العقل هو الكل للكلام والآخر اى المجاز  
 اللغوي هو الجزء اعنى الطرفين والمتصف بالحقيقة العقلية هو الكل والمجاز اللغوي هو الجزء  
 وعلى هذا القياس والله تعالى اعلم قوله وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهرة على مذهب المصنف رحمه الله تعالى  
 برده عليه ان المصنف رحمه الله تعالى المذكورة غير ظاهرة على مذهب المصنف رحمه الله تعالى لانه يجوز ان يكون احد طرفيه  
 ادكلاهما كناية والكناية عند المصنف رحمه الله تعالى قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عدد الحقيقة  
 عند السكاكي رحمه الله تعالى اجيب عنه بان الكناية داخل في الحقيقة المطلقة والمقابل للكناية انما هو  
 التصريح من الحقيقة كما صرح به السيد السند في شرحه للفتاح حيث قال والكناية داخل في  
 في الحقيقة بعد دواها الثلاثة اى المذكورة في الافتتاح والمقابل لها انما هو التصريح منها  
 ولكن اصرح به الشارح حيث قال في شرح قول السكاكي رحمه الله تعالى الحقيقة في المفرد والكناية  
 يشتركان في كونها حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدم التصريح واما الكناية فلا كلام في  
 انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام في انه هل يراد مع معنى المعنى اى هل يراد المعنى الاصلي  
 مع معنى المراد منه ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى فالمعنى في الحقيقة  
 عند المصنف رحمه الله تعالى هو ما قيل انهم اعتبروا في الحقيقة ان لا يكون غير الموضوع له مراد او عينه تكون  
 الحقيقة مطلقا صريحة ولا تقابل الكناية وما ذكره السكاكي من اشتراكها في كونها  
 حقيقتين فالمراد به اشتراكها في ارادة المعنى الحقيقي فيها من غير ان يعبر إطلاق اسم  
 الحقيقة على الكناية فانه يجد هذا الاصطلاح عن القوم فان قيل ان الاعتراض يقع في الحصر  
 بالكناية انما هو على المصنف رحمه الله تعالى والبيان المذكور انما يدل على ان الكناية داخل في الحقيقة  
 المطلقة عند السكاكي رحمه الله تعالى فكيف يكون الجواب اذا فجا عنه اجيب عنه بان حاصل الجواب  
 انه لا خلاف بين المصنف رحمه الله تعالى والسكاكي بل مذهبها واحد فكان الكناية داخل في الحقيقة  
 المطلقة وتقابل للصرح منها عند السكاكي فكذلك عند المصنف رحمه الله تعالى وما قيل في  
 الجواب ان مقصود المصنف رحمه الله تعالى ان الله تعالى احصا اقسام المجاز باعتبار حقيقة الطرفين و  
 مجاز بينهما لا المحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا ففيه انه لا اشكال حينئذ في السكاكي  
 ايضا وهو ينافي ما قال الشارح حيث قال واما ما قال السكاكي ففيه اشكال وقيل  
 في الجواب ان الكناية داخل في المجاز المذكور في عبارة المصنف رحمه الله تعالى فان المراد به ههنا ليس هو  
 المعنى المصطلح عليه بل المراد به ههنا هو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا سواء كان مع جواز ارادة

اما الحقيقة انما هي التي هي في الارض والسموات -

الحيات وهي صفة تقتضي المحس والحركة الارادية وتقتصر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واجي الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللأسناد ثانيا وبالعرض فيه

المعنى الموضوع له كما في الكناية او مع عدم جواز ارادته كما هو في المجاز المصطلح عليه وفيه انه يندفع الاشكال بطله عن السكاكي ايضا وهو كما ترى يخالف لما قال الشارح كما مر في قوله وكل ما قد يستعمل قيد بالاستعمال لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز قوله في المجاز قوله فلنا زيد نهارا في دفع لما يتوهم من ان المسند فيه جملة وليس فعل او معناه وحاصل الدفع ظاهر في قوله لا اسناد الجملة في فان الاسناد الى المبتدأ كما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده قوله واما على مذهب السكاكي اي مذهب في المجاز العقلي عند الغوم وان لم يكن عنده مجاز عقلي فلا بد انه يخالف كما قال المصنف سابقا انه مذهب رد هذا الى الاستعارة بالكناية قوله فتيه اشكال لانه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما مر في قولنا زيد صام غمارا او غمارا صام ثمرة الجملة من حيث هي جملة لا تكون مجاز لغوي ولا حقيقة لغوية عنده كما لا بد من صح في تعريف الحقيقة والمجاز بالكلمة فلا يخصص قسم عنده في الاربع وما قيل في الجواب بان المراد بالكلمة المذكورة في تعريف الحقيقة والمجاز مطلق اللفظ وهو شامل للجملة فتيه ان مقام التعريف فانه يحتمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عنه بان التعريف الذي صح فيه بالكلمة انما هو القسم الخاص الخاص اعني الحقيقة والمجاز في المفرد بناء على انها اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة وقيل في الجواب بان المراد بالكلمة اللفظة الواحدة او ما في حكمها ونهارا صام و ان كان جملة الا ان اسنادا لما كان غير مقصود ولم يكن كلاما لتيه من ايقاع النسبة بين فتيه بقرينة ذكر زيد واوز الصمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة وانما المقصود الاسناد بين زيد و صيام انها كان مفردا تادى وحكما والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل التمثيلية بما هو مركب قطعاً نحو ان اراك تقدم رجلا وتوخا زوى واذا اثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار استعماله في غير الموضوع لا يوصف بالحقيقة باعتبار استعماله في الموضوع له والقول بجواز كون القسم اهم من القسم من وجه كلام ظاهر في قولنا بجواز وقوع المجازات في التعريفات عند وجود القرين كما هو صريح الادباء لان تعريفاتهم مشحونة بالمجازات فلا بعد في حمل الكلمة المذكورة في التعريف على مطلق اللفظ ايضا فان قيل اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجاز لغوي فالمجموع من حيث هو مجموع لا يوصف بشئ منها فلا يصح الاقتصار اصلا على تقدير كون المسند في المجاز العقلي جملة كما هو مذهب السكاكي و اجيب عنه بل يوصف بالمجاز اللغوي لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرداته فالعنى المركب من بعضها



تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله  
كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما  
عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة و مجاز في كلام  
واحد وان كانا مختلفين و انحصار الانقسام في الاربعة ظاهرا  
على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا  
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز

ومن خارج منها ما نرى للمصنف تحقيقه ويمكن ان يقال انه لا اشكال في مذهب السكاكي لان الحكم الذي  
يرجع اليه المجاز العقلي في قولنا زيد بنهارا صائما او صام نهارا اما هو اسناد صام الى نهاره و اسناد  
اسم الفاعل الى ضميره لا اسنادا للمجلة الاسمية او الفعلية وليس في كلام السكاكي ما يدل على ان المجاز  
في اسناد المجلة بل صرح في آخر كلامه في بحث الكناية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بمحسب  
رأى الاصحاب دون رأينا اما ان يكون على وفق عقلك وعملك او لا يكون والاول هو الحقيقة  
في المجلة والثاني هو المجاز فيها انتهى وهو صريح في ان الحقيقة والمجاز العقلين صفتان لا اسناد  
كلمة الى اخرى لا اسناد جملة الى شئ و قوله في تعريف المجاز هو الكلام المفاد في الالفاظ لا لانه  
على اسناد المجلة واما قال دون رأينا لان رايه كما مررد المجاز العقلي الى الاستعارة فتعريف  
للمجاز في العبارة السابقة ببيان لمذهب الاصحاب كما ان تعريفه بالكلام المفاد به خلافا  
ما عند المتكلم تعريفه على مذهبهم ايضا **قوله** وهو في القرآن كثير - فيه رد على الظاهرة  
الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن كون المجاز هو الكذب وهو الكذب والقرآن منزى  
عن قولهم الكذب كما انه منزى عن حقيقة وعاصم الرد انه لا يجامع مع وجود القرينة وفي  
المجاز لا بد منها و ارد بالكثرة الكثرة في نفسه لا بالاضافة الى الحقيقة حتى يكون الحقيقة  
قليلة بالنسبة اليه ويكون الكلام كاذبا يكون الحقيقة فيه اكثر من المجاز وتقدم في القرآن على  
كثير لمجرد الاهتمام بالقرآن لا بالخصص ايضا حتى يلزم الكذب فانه كثير في غير القرآن ايضا  
كالسنة النبوية وغير هاتين كلام العرب **قوله** لم يقل منه قوله تعالى ونحو قوله تعالى - كما هو الشائع  
في امثال هذه المقامات بل ذكره على سبيل التعداد ولذا لم يعط ما بعده عليه لان العطف  
انما يكون على ماله محل من الالفاظ والمجمل له لانه موقوف **قوله** ايها ما لا يقتباس -  
انما قال ايها ما لان الظاهر ان من امثله ولم يذكر ما يدل على كونه من الامثلة لكلمة نحو وفيها  
روما للاختصار مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد ثم ايها ما لا يقتباس من الحسنات  
البدعية كما ان الاقتباس منها وان لم يذكر فيها فانها غير محصورة فيما ذكره ثم لا  
قتباس كما يأتي في علم البدع عبارة عن ان يؤتى بشئ من لفظ القرآن او من لفظ الحديث  
في ضمن الكلام الذي يؤدى به مرادة نظما كان او نثرا من غير اشارة الى انه من القرآن و  
الحديث **قوله** وان المعنى واذ انليت الخ - عطف على الاقتباس داخل تحت المجاز اي ايها ما  
لان المعنى واذ انليت الخ - يكون الضمير في عليهم راجعا الى منكرو وقوع المجاز في القرآن  
ويرد عليه انه كيف الزيادة بالنسبة اليهم اذ الماصل بالنسبة اليهم انما هو حصول اصل  
الايمان واجيب عنهم بان اصل الايمان حاصل لهم ببعض الآيات والزيادة باخره وبان  
الزيادة قد اريد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه وكلاهما لا يخلو

فالمجاز في قولنا زيد نهارة صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار  
وكذا في قولنا الحبيب احيائي ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته  
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال  
وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير و اذا تليت عليهم آياته اي آيات  
الله تعالى زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او تحو ايهما ملا  
قتباس وان المعنى و اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع

عن خلاف ما هو الظاهر يمكن ان الضمير راجع الى مؤمني وقوع المجاز العقلي في القرآن فلا اشكال  
في الزيادة بالنسبة اليهم ويكون المعنى و اذا تليت على المؤمنين بوقوع المجاز العقلي في القرآن آياته  
زادتهم تصديقا بوقوعه فيه فيكون على صدق رغبة في معارضة المتكبرين ومقابلتهم فاقبل ان  
ارجاع الضمير الى المؤمنين لا يناسب ما اراده المصنف لا يناسب والله تعالى اعلم قوله  
والمقصود ان يبين ان الاقتباس مقررهم والمقصود الاصل ان اسناد زياتهم الى الضمير راجع  
الى المؤمنين الموحدين ولا اشكال في الزيادة قوله واما الآيات سبب لها - اي للزيادة  
في العادة قوله سبب بلا واسطة - وما قبله وان كان سببا للآية غير أمر وما يأتي سبب بالواسطة  
ويمكن ان يناقش في قوله يذبح ايمانهم بان يجوز ان يكون يذبح مجازا لغويا عن الامور بالذبح فلا يجوز  
فما نحن فيه من الاستشهاد به بوقوع المجاز العقلي في القرآن وليس المقصد ههنا مجر والتمثيل  
حتى يقال ان احتمال ذلك لا يضر لان المثال يكفي في الاحتمال ويمكن ان يجاب عن المناقشة بان  
معرض المصنف بجذ الكلام كما عرفت رد على الظاهرية المتكبرين لوقوع المجاز في القرآن  
مطلقا لغويا كان او عقليا و اذا ثبت وقوع المجاز اللغوي في القرآن عند هم فليس لهم ان  
ينكروا عن وقوع المجاز العقلي فيه لان ايجام الكذب كما ارتفع عن المجاز اللغوي الوحد في القرآن  
يوجد القرينة كذلك يرتفع وجودها عن المجاز العقلي والقرينة لا بد منها في كليهما فلا وجه للاعتراف  
هم من وقوع احد هما والا فارد بوقوع الآخر فيه قوله يوما - اي الآية فكيف تتقون ان  
كفرتم يوما يجعل الولدان الآية قوله على انه مفعول به لتتقون - اعلم ان اصل تتقون  
توقفون التاء الاولى حرف المضارعة والتانية تاء الا فتعال جئ بها والله تعالى اعلم الدلالة  
على التصرف والاجتهاد في تحصيل اصل الفعل كما في قوله تعالى عليهما ما اكتسبت اشارة الى ان  
المطلوب لذلك اليوم هو الاجتهاد في تحصيل التقوى لشدة منه من الوقاية وهو شرط الصيانة  
متعد الى مفعولين والا دل محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اي عذاب يوم حذف  
لفظا عنه والمعنى فكيف تتقون انفسكم عذاب يوما يجعل الولدان قوله اي كيف تتقون  
يوم القيامة - اعني يوم القيامة فهو منصوب على الظرفية يوما يجعل الولدان مفعول به  
على حذف المضاف كما هو وليس ببدل عن يوم القيامة كما قيل الشارح جعل يوما منصوبا  
على المفعول به و اراد تفسيره واذ لا دخل للابدال في تفسير معنى المفعول به بخلاف  
الظرفية اي اذا كان يوما يجعل الولدان مفعولا مفعولا به ويكون يوم القيامة مفعولا  
فيه فانه بيان للاستقبال الذي في تتقون ويمكن ان يقال ان يوم القيامة مفعول ثان  
لتتقون على حذف المضاف والاول محذوف كما هو يوما منصوب على تقدير اعني وذكر

المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زاداتهم الى ضمير  
الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى في الآيات سبب لها يندرج ابناءهم  
نسب الى ذنوبهم التدبير الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمو ينزع  
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم عليه الصلوة والسلام و  
حواء رضي الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان  
سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقامته اياها

ثانيا كنفخهم ذاك اليوم والمعنى كيف تتفنون انفسكم عذاب يوم القيامة وهو يوم مشتعل  
على الشدة والحرارة بحيث يجعل الولدان شبيبا قوله ان بقية على الكفر - في هذا التفسير  
اشارة الى ان قوله كفر ثم نزل منزلة اللازم فلا يحتاج الى المفعول وانما حصر ببقاء الكفر  
دون حصوله لان الخطاب مع الكفرة وقد يستعمل الاتفاق ويحذف الخبر وحيد بعد الى  
مفعول واحد والمعنى كيف تحذرون عذاب يوم القيامة مع حصول الكفر في الدنيا فان  
اللائق بالتحذر هو الايمان ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرهم ويكون قوله تتفنون  
نازلا منزلة اللازم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية في الآخرة ان كفرة ثم وجدتم في  
الدنيا يوما يجعل الولدان شبيبا قوله او عن طوله وان الاطفال الى كلمة او بعض الواو  
فلا يرد ما قيل لا ينبغي ان يجوز الطول لا يستلزم ما قصد بتوصيف اليوم بالصفات المذكورة  
وهو انه يوم اليوم والتعجب من عدم الاتفاق في الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول  
قد يشتمل على السمر فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب والتحويل الى المذكور  
ويكون ان يقال ان اليوم المذكور كونه يوم الحساب واعطاء كل ذي حق حقه انصافه بالشدّة  
وكسرة الهموم والاعزان معلوم بالعقل والنقل بحيث لا ينبغي على المتدين وغير المتدين فانصافه  
بالطول زيادة في التحويل والتحويل لا نه مع كونه مشتتلا على الشدة والاعزان طويل بحيث يبلغ  
فيه الصبيان اوان الشيوخ حرة والعطف بكلمة او بدل الواو اشارة الى كون كل واحد من الوصفين  
كاف فيما قصد بالتوصيف المذكور قوله او ان الشيوخ حرة - وهو بعد الاربعين وطول  
اليوم المذكور الف سنة مما تعدون قوله الى مكانة - ليس المعنى ان اسناد الى المكان علامة  
مفعول فيه بل المعنى انه نسبة الى مكان وقع الاختراع منه فهو نسبة الى المفعول به بواسطة  
من اذ المعنى واخرجت من الارض الى الارض قوله وهو غير مختص بالخير الى عطف على قوله  
وهو في القرآن كثيرا وفي بعض النسخ وغير مختص بالخير فعلى هذا يكون عطفا على كثير والاولى  
هي الاولى لان الثانية توهم خلاف المقصود وهو ان يكون المعنى انه غير مختص بالخير في  
القرآن فقط فيحتاج الى اقطع النظر عن التقيد بالظرف الى قوله في القرآن قوله  
كما يتوهم من تسمية الم اشارة الى ان ايراد هذا الكلام لدفع التوهم الناشئ من تسمية الم  
ومن ذكره قوله ومنه جرى النهي لقطع الم انما فصل هذا الامثلة عما قبلها لان الم يوجد  
في الاولين يقع امر في الاول وفي الثاني على غير ما حقه ان يوقعا عليه للاسناد كما  
في الامثلة السابقة وفي الاخيرين انشاء مغاير للاسناد الذي قوله من جهة العقل  
قال السيد فيه اشعار بان انتصاب عقلا وعادة على التمييز ثم اعترض عليه بما حاصله  
انه ليس هناك مفرد يميز بهما فان الاستحالة وان كان مفردا مذكورا ههنا الا انها لا  
تصلح لان يقع التمييز عنها لان انقسام الاستحالة الى العقلية والعادية يوجب ابهامها

انه لها من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف  
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب  
الفعل الى الزمان وهو ذلك تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثر  
الهموم والاخران فيه لانه يستارع عند تقا قتم الاخران الشيب او  
عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه وان الشيوخ غرة واخرجت الارض  
القالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن

في صفتها لا ذاتها والتميز ما يرفع الابهام الذاتي ولا يصح ان يقال انه تميز عن نسبة  
اضافية في قوله كاستحالة قيام فان الاستحالة لازمة فيكون اضافتها الى القيام امنا حة  
المصدر الى الفاعل والتميز عن النسبة الى الفاعل فاعل فيلزم ان يكون العقل فاعلا للاستحالة  
وليس كذلك فان المستحيل هو القيام لا العقل وان جعلت تتعدى على معنى الحكم باستحالة  
الشيء وعده محالا كما في قوله مما يستحيله العقل كانت مصدرا مضافا الى المفعول والفاعل هو  
العقل فلا يصح ان يجعل ما على الاستحالة تميزا عن تلك النسبة الاضافية لان التميز عن النسبة  
الى المفعول مفعول ..... كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا يكون كذلك وتلك  
النسبة الحقيقية انما هي الى المميز وانما صفت في الظاهر الى غير قصد الى طرفي الا  
جال والتفصيل اجيب عنه باننا لاسلم الاشعار المذكورة ان الاشعار ليس الا من الاشياء  
يكن من حيث قال من جهة العقل والعادة وآية التميز صحة اقتراح من به ما قال الفاعل  
كن من التي هي آية التميز ليدان تكون تبينة كما في الرضى او بتعضية كما في الشرح لتسهيل  
اوراكة عند بعض وكثر من ههنا ابتداء كما لا يخفى وحينئذ يجوز ان يكون مقصود  
والشارح هذا الكلام ما قال السيد المعترض من ان انتصابها على المصدرية اى استقامة  
عقلية او عادية او على الظرفية المقدرة اعنى تقدير غير الظرف ظرفا وظهار في وحده  
شائعا في امثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح في الشارع وفي العادة وفي العقل وشعا  
وعادة وعقلا ويكون العبارة المذكورة تفسيرا وبينا لنا حاصل المعنى دون توجيه الاعراب  
لظهوره ويمكن ان يجاب بان كون التميز عن النسبة الى الفاعل فاعلا كما ان التميز عن  
النسبة الى المفعول مفعول الكثرى وليس بكل لعدم الثاني في امثال قولنا امثلا الكوز ماء  
فلا يلزم ان يكون العقل فاعلا للاستحالة على تقدير كون التميز عن النسبة الاضافية المذكورة  
ويكن الجواب بانهم صرحوا بان التميز عن النسبة الى الفاعل فاعل سواء كان فاعلا لذكر الفعل  
المستند او لما يلاقيه في الاشتقاق ويتضمنه وان كان محال فاله في التعدى كالحالة المتضمنه  
لها الاستحالة والمذكورة ههنا فلا شك ان العقل مثلا وان لم يكن فاعلا للاستحالة لكنه  
فاعل للحالة فان العقل والعادة كل واحد منهما محيل وكما قالوا في قوله تعالى وجعل الارض

عبونا ان عبونا فاعل الفاعل الذي يلا في التغيير في الاشتقاق وهو متضمن له مع الاختلاف في  
في التعدية وعدمه وكما قالوا في امثلا الكوز ماء ان ماء فاعل ملا ويرد عليه ان من  
التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل او لما يتضمنه اشتراط ان يكون بين نفس الفعل  
وما يتضمنه علاقة المطا ونعمة بان يكون نفس الفعل مطا وما يلا قيمه ويتضمنه كما في  
امثلا الكوز ماء فانه يقال ملا الكوز الماء فامثلا او يكون ما تتضمنه اصل الفعل مطا وما

نسب الإخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص  
 بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال  
 الاسناد المخبر بل يجزى في الانشاء نحو يا هاما بنى صرحا وقوله  
 تعالى فلا يخرجكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهاما بنى سبأ أمر  
 وكذا الإخراج فعل الله تعالى وابليس سببه ومثله فلينبت الربيع  
 ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامير

كما في قوله تعالى وفي الارض عيوننا اي الفرجت عيونها والاحالة ليست كذلك ويمكن  
 ان يجاب عنه بان عدم علاقة المطابقة بين الحالة والاستحالة اخذت الاستحالة خاتمة  
 كالا مكان والوجوب وهما اخذت من جهة العقل والاستحالة العقلية اثر الاحالة العقلية  
 فعلا تميز من نسبة الاستحالة الى العظام باعتبار انه فاعل الاحالة المتضمن له الاستحالة  
 وقيل في الجواب على تعدد بيان كون الاستحالة متعددا ويكون العبارة من قبيل ايضا حذ  
 المصدر الى المفعول فالفاعل مقدر وهو السامع بقريته ان القرينة في المجاز عند السامع  
 ظاهر الكلام محالا ويكون المعنى كاستحالة السامع قيام المسند الى اي عد عقله او عاد قد  
 محالا وحينئذ الاشكال في كون العقل والعادة فاعلا والله تعالى اعلم بالصواب **قوله**  
 يقع يكون بحيث ان اعلم ان الوجود ههنا نستحدث احدها باللام المجازة وان قوله  
 لان العقل اذا اخذ الى وثانيها بحرف النفي وان فعلى الارض يكون تعليلا لقوله لا يدعى الى وعلى  
 اثباتية يكون عطفا على قوله يعنى يكون الى وعلى كل من النسختين يكون المقصود بهذا الكلام دفع  
 اعتراض يذهبناد هو ان اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة للمجاز العقلي فذلك كان نحو قول الله  
 انبت الربيع البقل حقيقة مع ان العقل الصحيح يحيله وعاصل الدفع على النسخة الاولى ان  
 المواد بالاستحالة العقلية ما لو خفى العقل ونفسه حكم بهما وانبات الربيع البقل ليس كذلك  
 فان العقل المطلق لا يبعد محالا بل العقل في الحكم باستحالته يحتاج الى دليل ولذا ذهب اليه  
 جماعة من المعتزلة واحتجنا الى ابطاله بالادلة القاطنة ان المراد بالاستحالة عقلا المستحيل  
 بانصدرة بحيث لا يحتاج الى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال او عادة او احساس وحاصل  
 الدفع على النسخة الثانية ان المراد بالاستحالة الى جعلت قرينة للمجاز ما ذكره هو انه يكون  
 المستحيل بحيث لا يدعى احد من المحققين والمبطلين انه حق وفكن وليس المراد بهما ان العقل  
 بشرط التعليق عن منازعة الوهم والشبه الشيطانية يحكم باستحالته ويعد محالا حتى  
 يرد قول الدهري فانه مما بعده العقل المتصف بالتخليع عن الامور المذكورة محالا وهو  
 عقل المؤمن الواحد وبالجمله ان الاستحالة التي جعلت قرينة للمجاز هي الاستحالة بالنسبة  
 الى العقل المطلق غير المشروط بالتعليق عن الامور المذكورة فتكون ضرورية وانبات الربيع  
 ليس منها فالمراد بالتعليق في قوله اذا خفى ونفسه الى على النسخة الاولى في التخليع عن النظر  
 والعادة والاحساس والتجربة وغير ذلك وعلى الثانية التعليق عن الشبه والادها م  
 الشيطانية والله تعالى اعلم **قوله** وصدوره عن الموصل - المراد صدور الكلام عن علم انه لا  
 يعتقد ظاهره وانما ذكر الواحد على طريق التمثيل لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور  
 بطريق التمثيل هو الواحد **قوله** بالمدكور - اي بالمسند اليه المذكور مع المسند **قوله**  
 لكن امثال هذا ليست الى دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق وهو انه اذا لم يكن

او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الترك عنه ومنه اجزاء النهر  
ولا تقطع امر فلان على ما اشهدنا اليه وكذا لبيت النهر جارا و  
صلواتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلى  
من قرينة صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم  
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابى النجم  
من قوله افناه قبل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور

الاسناد فيها الى ما هو له عند الموجد كونه مستحالة عقلا عند ظهوره داخل في الاستحالة العقلية  
فلا يصح جعله مقالا للاستحالة وحاصل اندفع انما لا نسلم دخول قوله اشباب الصغير في امثاله  
في الاستحالة العقلية فان المراد بها كما مر في الاستحالة البدئية بحيث يحكم بها كل عاقل  
من غير نظر والمثال المذكور وامثاله ليس كذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول  
واحتجنا في بطلان الدلائل قوله عما يستحيله العقل - اى بدون اعتبار امر آخر  
من نظرا عادة او تجربة قوله الى الدليل - اى العقلى والنقلى **قوله**  
ومعرفة حقيقة - لم يقل حقيقة مع انه اخضاشارة الى ان المراد بالظهور والخفاء  
بجسب العلم **قوله** يريدان الفعل - دفع لما يتوهم من كلام المصنف رحمه الله تعالى انه يدل ظاهرا  
على وجود الحقيقة بالفعل لكل مجاز وهو خلاف المجمع عليه انما الخلاف بينه وبين الشيخ في انه  
لا بد للفعل في المجاز العقلى من ان يكون له فاعل او مفعول اذ الاسناد اليه يكون حقيقة  
وهو مذهب المصنف رحمه الله تعالى والشيخ ينكروا ويقول ليس بضوري ان يكون له فاعل او مفعول  
كذلك واما وجود الحقيقة بالفعل فليس يذهب لاحد منهم وحاصل اندفع ان المراد  
بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل بان حصل الاستعمال بالفعل قيل نفى  
الخلاف المذكور انما هو عند علماء اللغاة والافهوا ثابت عند الاصوليين كما ذكره ابن  
الحاجب في مختصر الاصول والقاضي في شرحه **قوله** لجواز ان لا يستعمل في قيل يلزم  
على هذا اخلو الوضع عند الفائدة فيكون عبثا وهو محال واجيب عنه باننا لا نسلم  
حصر الفائدة في الاستعمال اذ ربما كانت الفائدة صحيحة التجوز ولو سلم فلا نسلم بطلان  
اللازم اذ العبث في ان احدهما مالا يقصده فائدة وهو اكمال مستحيلا الا بئنه  
غير لازم والثاني مالا يترتب عليه فائدة وهو ان كان لازما لكنه غير مستحيل  
**قوله** لم نعرفت فاعله او مفعوله في اول معرفة الحقيقة بمعنى الفاعل او المفعول المعنى  
ولم يقل بمعنى فاعله او اسناده الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد  
لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور الفاعل او المفعول وخفاؤه ولان معرفة  
الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء  
وقيل لان النزاع في الفاعل لا في الحقيقة كما مر وسياق **قوله** اى فاعل تجوز فلا كانت  
التجارات سببا للرجح اسناد اليها مجاز من باب الاسناد الى السبب والراجح حقيقة  
اى بابها واما كان الفاعل الحقيقى ههنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل  
اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى اضافوا الراجح للتجار لا للتجارة **قوله** سوفى ريك  
اذا كان المعنى المراد بحد التركيب حصول السر وعند الرواية كانه قال حصل في السرور

اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى  
احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه  
يعد محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة  
نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة  
صدور عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات  
وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعى

فقد الروية واما صور السور الاخرى بصورة المسرة المتعدى والروية بصورة المسر كما هو  
اختيار الشيخ كما سيأتي او يكون المراد به حصول السور من الله تعالى عند الروية على اختيار  
المصنف حيث قال سرتي الله تعالى عند رد رديك يكون الا سنادا مجازيا وسر مستعمل  
في معناه المحقق والدارين ان رديته موجبة للسور فاللفظ لم اعني سر له يد منه حصول  
السور واما استعمال في معنى مجازي وهو اوجبت السور فيكون مجازيا لغويا ويكون الاسناد  
حقيقة عقلية والله تعالى اعلم **قوله** اي قول ابن العزلة - قيل في التصريح باسم الشاعرا إشارة  
الى ان ما في الايضاح من انه قول ابن عباس ليس كما ينبغي وما قيل في وجه التوقيف من ان ابان  
كشيته المعزل فخير ان ابن العزلة اسمه عبد الصمد وهو شاعر مشهور وابان عباس  
احسن ابن هاشمي ولا يرتاب في مغايرتها من له معرفة باحوال الشيعي اذ لا يلتقي السكون  
او ترجيح احد القولين على الاخران كان عنده علم والله تعالى اعلم **قوله** يزيدك حسنا في وجهه  
اي من حيث الظهور لا من حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لا يتصور فيه الزيادة لكنه  
قد تم لا يظهر الا بعد التأمل فاذا ازددت النظر في وجهه وادعيت فيه يظهر لك في كل مرة من النظر  
وانما مل دقيقة لم تظهر لك في المرة التي سبقت فلا حاجة الى ما قيل ان الزيادة مجاز عن الظهور  
والا ما قيل ان اللصاف مقدر راي يزيدك الله علم حسنه ولم يرد بالخطاب مخاطب مع المعين  
بل يرد على من يتصور منه النظر والروية فيفيد ادعاء زيادة ظهور حسنه لكل من يراه ونظيره  
**قوله** تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم فانه لم يرد عند الخطاب مخاطبا  
معينا بل يريد به من يحصل منه الروية **قوله** اي اقد منتهى نفسي - قدرا لسكاني  
في مثل هذا المثال الفاعل النفسي وفيما عدا الله سبحانه وتعالى بناء على ان  
الظواهر ان الحوادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر فاعله ينسب  
ما قاله الله تعالى فانه في ما قيل ان السكاني جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل  
سائر الافعال الله تعالى سبحانه والحق ان الفاعل في الجميع النفس غير عم المعتزلة  
لان العبد خالق افعله على زعمهم بعضها بالتوليد وبعضها بالمباشرة فينبغي ان يقولوا  
بتولد السور عن قولنا سرتي رديك وبتولد العلم بزيادة الحسن في قوله يزيدك  
وجهه حسنا عن الروية التي هي فعل النفس بالمباشرة وحاصل الدفع ان كون  
مذمومهم ذاك لا ينافي الا سناد الى الله تعالى في البعض على وجه الحقيقة لان مداه  
والحقيقة على ما ينسب اليه عرفا وان كان مخلوقا لغيره تعالى ايضا جعل النفس فيما على  
المثال المذكور فاعلا بالتوليد كما يفهم من كلام الفاعل كل تكلف مع عدم جريان في صيرف  
ومحبته جالوت بي اليك لان التوليد عبارة عن ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر كحركة  
اليدين حيث اوجبت حركة المقامح ويعلم من تمثيلهم بالحركات ان المراد بالفعل  
في الموضوعين الاثر الثاني واكثر واكثر وابتولهم لفاعله المتعلق به يوجب عن المطاوعة

الموحد الحق انه ليس بقائم بالذكور وان كان الدعوى المبطل يدعى قيامه  
به مثل اشباب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر  
عن الموحد يحكم بان اسناده حجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن  
امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي  
العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفه حقيقته يريد ان  
الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه

كأن في له كسره فان كسرات فيه وان كان ايجاب فعل وهو كسره فعل آخر وهو فان كسر  
لكن لا لفاعله فيقال ههنا ان النفس وجد منها الروية فتولد عنها السور ووجد  
منها زيادة انظر فتولد عنها العلم بزيادة الحسن ولا يقال وجد منها الحب فتولد  
عنه الاثيان به اليه في قوله مجتنبك جاعوت في اليك وكذا لا يقال وجد منها الهوى  
فتولد عنه نصيرة مضربا به المثل لان الاثيان به والتصبير ان اريد بهما المعنى المصدر  
فليس ذلك هو المراد بالفعل في التوليد وان اريد بهما الاثر وهو كونه ما يتا به وكونه مقربا  
به المثل فهو اركان ايجاب فعل فعلا آخر لكن لا لفاعله هذا لكن يرد على ما سبق  
وهو ان قولنا ان الحادث اذا ظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر فاعله ينسب  
الى ذاته تعالى وان كان حقا الا ان الفعل الصادر عن النفس ههنا هو القدر لا الى  
الاقدام وكلامنا في الاقدام واجيب عنه باننا لا نسلم ان الفعل الصادر عن النفس  
هو القدر بل الصادر عنها هو الاقدام لان المراد بهما النفس الناطقة وهي  
مقدمة للبدن وليس المراد بهما ذات الشخص حتى يكون المعنى اقدمت ذاتي ذاتي  
ويقال انه لا معنى له وفيه انه تكلف بارد غير متعار عند اهل اللغة لا لاعتبار  
من النفس غير ذات الشخص والله تعالى اعلم قوله وصيرني هو اك ان قبله ان تبترك  
غائضا من بك لما ضاقت الخيل وصيرني هو اك وفي ان وبعد فان سلمت بك نفسي  
فلا قيمة جلا وان قتل الهوى رجلا في ذاتك الرجل والكاف مكسورة في الكل  
لأن الخطاب مع امرئة - قوله بهذه الحالة - عبارة المشايخ رحمهم الله تعالى بحمل الوجهين  
احدهما ان الجاد في قول الشاعر وفي المعنى ان متوسطة بين ما هو اسم في المعنى لصار  
اعني ضمير المتكلم وبين خبره اعني يضرب لتأكيد المصروف بينهما كالواو المتوسطة بين  
الموصوف والصفة لذلك ونظيره قول الشاعر وكنت وما بينهما هي الوعيد اذا حل  
كان على المناقصة حيث زبدت فيه الواو بين اسم وخبره ويدل على هذا الوجه  
جعل قوله بهذه الحالة مفعولا ثانيا ويكون قوله وهو ان يضرب ان تفسيره تلك الحالة  
وثانيتها ان الواو المحل والمحل قائم مقام الخبر والعلية ويكون المعنى وصيرني هو اك  
مضربا في المثل في الحلال واثار في هذا الوجه بالتعبير عنه بالحالة فتقول اشراج وهو انما في  
حاصل المعنى وقول في شرح الفتح فلما زد في ذاتي مفعولي صير تشبيها بالحال او الواو المحل  
والحال قائم مقام الخبر والعلية اي صيرني هو اك مضربا في المثل في الحلال انتهى و  
يقول ان الواو المحل والخبر محذوف اي صيرني هو اك حالها والحال ان يضرب في المثل لها  
ثم جواز دخول الواو في المضارع المثبت مختلف فيه فعلى قول من جاز ذلك لا شقيا  
واما على قول من لا يقول بالجواز فيقتضي البعد والى وانما يضرب وقيل الواو لم يعلق



يكون الاسناد حقيقة لما مر منه من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو  
له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له  
حقيقة لجواز ان لا يستدل الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له  
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون حقيقة  
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا استدل اليه  
يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما رجت تجارتهم اى فارجوا

الظن بين الاخوي صيرى حراك يضرب النمل الحيى وفي الا انه قدم المعلوم كما في قوله عليك  
ودرحمة الله السلام قوله نزع حياء كثره الاسناد في هذه الامثلة الى الفاعل المجازى وترك  
الاسناد الى الفاعل الحقيقي قوله حيث قال اعلم انه ليس بواجب ان يذهب الشيخ انه  
لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقى بحيث اذا استدل اليه ذاك الفعل  
صار الاسناد حقيقيا كما رجمه المصنف و السكاكى لجواز ان يكون ذاك الفعل غير  
محقق بان يكون امرا اعتباريا متوها كما في الامثلة المذكورة فان الموجود فيها ليس  
الا الفعل الملازم في مثالي قولك اقدمنى بلدك الى ليس في الوجود في قصدك الالف قد  
الا انك صورته بصورت الاقدام ولا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق الا  
انك صورته بصورت المتقدم مبالغة في كونه داعيا للتقدم فاذا ذكرت الاقدام وادرت  
به معناه الحقيقي وان كان متوها يكون حقيقة نزيهة لان لفظ اقدم لم يقيد بالواقع  
معناه بكونه محققا حتى يكون الاستعمال ههنا مجازا لغويا واذا استدلنا الاقدام  
بمعناه الحقيقي المراد ههنا الى الحق الذى هو فاعل وهو يكون الاسناد مجازا  
عقليا لان الاقدام لا تحققي ليس له وليس له فاعل سواء لا تحقق ولا هوها فضلا عن ان  
يكون الاسناد اليه حقيقة ثم نقل الى الفاعل المجازى كما رجمه المصنف و وغيره .  
**قوله في هذا** - اى في المجاز العقلي **قوله صارت الى** اى صارت التسمية لذا انك الفاعل  
حقيقة **قوله** فانك لا تجد - لتبيل لقوله ليس بواجب **قوله** قال لا اعتبار الى  
كانه قصد به دفع توهم نشأ ههنا وهو انه اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي في  
الامثلة المذكورة فاعل بناء على استفاء الفعل وكونه محملا محضا لم يحصل الا  
متميز بين المجاز المذكور والكذب وحاصل الدفع ان الاعتبار في امتياز عن الكذب  
ان يكون المعنى الذى قصده المتكلم من الكلام ومخطط الفائدة موجودة في المجاز بخلاف  
الكذب فانه لا وجود له في اقدمنى بلدك الى ان لم يكن القدر متحققا كان مجازا  
عقليا كما اذا كان متحققا كان مجازا عقليا صادقا **قوله** واذا كان اللفظ الى  
عطف على قوله ليس بواجب الى والمراد باللفظ لفظ اقدم ولفظ الحق والمقصود  
بجذ الكلام دفع توهم انه اذا لم يكن الاقدام موجود ههنا انما الموجود حقيقة  
هو القدر كما يفهم من الكلام يتوهم ان الاقدام يكون مستعلا في القدر فيكون  
مجازا لغويا وحاصل الدفع كما ذكرنا في تقرير مذهب الشيخ ان الاقدام مستعمل

في تجارتهم واما خفيفة لا يظهر الا بعد نظر و تأمل كما في قولك سرتي  
رويتك اي سر في الله تعالى عند رويتك وقوله اي قول ابن المعزل  
يرينا صفحتي قم: يفوق سناها القراء يزيدك وجهه حسنا: اذا ما زدتة نظرا:  
اي يزدك الله حسنا ووجهه لما او دعه من دقائق الحسن والجمال يظهر  
بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حتى على فلان اي  
اقد متني نفسي لاجل حتى عليه وحببتك جاءت في اليك اي جاء

في معناه الذي وضع له وان كان متوها والقدر الموجود حقيقة انما هو ما يرجع اليه  
مقصود التكلم بهذا الكلام وليس الاقدام مستعلا فيه قوله فاعرفت هذه الجملة انما كانت  
للمجاز والعقلي واحسن ظنهما وتامل فيما قاله الشارح في بيان مذهب الشيخ فانه قد شبه  
الحذاق كالسكاكي والمصنف في الامام حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات و  
ترداد بصيرة في دفع قوهم لزوم المجاز اللغوي على تقدير عدم تحقق معنى الاقدام  
ههنا وقوهم عدم امتياز هذا المجاز عن الكذب لان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون  
اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنا آخر ما لم يستعمل فيه غاية الامور مدلول  
اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو  
المرجع كالقدوم مثلا قوله قال الامام الرازي فيه نظر - قال الشارح في المختصر  
وعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حتى وان فاعل هذه الافعال هو الله  
تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقة ما تخفا عنها فتبعه المصنف في ذلك ان هذا تكلف  
والحق ما ذكره الشيخ قال السيد السند ونقل عن الشارح في توجيه ظنه حقانته لانتزاع  
في ان الفعل لا بد له من فاعل لكننا نعلم قطعا ان الموجود في امثال هذه الصور وافعال  
اللزمية كالقدوم والازدياد والصيرورة والسور لان افعال متعدية كالاقدام  
والمسرة ونحوها لكن يبقى حينئذ بحث وهو ان لفظ اقدام لا يكون حينئذ حقيقة  
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا فلا يكون المجاز  
في الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يعيد ظنا  
بصحته اصلا بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلي  
وبيان لوجوب عددها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معادلا لاختصاص  
له باخذها لينفذ ظنا بصحة الآخر اجيب عن اعتراض السيد بان الشارح قد اثنى  
بالمنقول جواب الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق  
المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامور ان  
مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت  
ما هو المرجع كالقدوم مثلا انتهى وخلاصة ما ذكرناه في بيان مذهب الشيخ فنذكر  
به يندفع ما قال الامام الرازي فان القول بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلم  
اذا كان الفعل من الامور المحققة والاقدام اعتبارا متوها كما عرفت وقيل في  
الجواب عن نظر الامام ان المواد فاعل ههنا من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى

بي نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك بي لحينني يضرب  
المثل اى صيرني الله تعالى سبب هواك بهذه الحالة وهو اى يضرب  
المثل بي لهلاكى فى محبتك فى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خلفه  
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر تعالى  
به حيث قال انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى التقدير  
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما فى قوله تعالى فادبعت تجارتهم

قائم به السرور وغيره واما ان موجد هذه الافعال هو الله تعالى فلا نزاع فيه ولا يسع  
للشيخ فيه واما قوله السيد بل هو فى الحقيقة الخ فحين ان الاشكال انما هو على الشيخ حيث  
من يقول ان هذه الافعال موهومة لفاعل لها واما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد  
من فاعلها الحقيقي الى الجازى فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح لم لا يكون حينئذ  
اى اذا كانت هذه الافعال المتعدية غير موهومة حقيقة بخلاف ما اذا كانت موجودة ثم قال  
السيد السند وان شئت يقينان مذ هبه فاستمع لما نقول اذا قدمت بلد فحاططك لاجل حق  
لك عليه ثم قلت اقدمنى ببلدك حتى على عليك فقد صدر منك فعل هو القدم لاجل داع  
هو الحق لكنك بنيت من القدم باب الافعال واسندته الى الحق فان اردت بالقدم  
الحمل على القدم كان مجازا لغويا والاسناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وشبهت  
الحق بقدم متوهم فى هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة  
الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده  
هناك فى ملايسة الفعل وجعلت المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه مصححا له كان  
الاسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقى لو اسند اليه لكان حقيقة  
الى هذا بقدر مذهب الشيخ على رايه ثم قال فانقلت اذا كان القدم ناشيا عن اقدام  
وكان هناك مقدم محقق فاديد تشبيه الحق بذالك المقدم وابعاضه فى صورته على طريقة  
المجاز العقلى مبالغة فى ملايسة الفعل كان غرضه صحيحا فى اسلوب واضح واما اذا كان  
الموجود هو القدم دون اقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف يشبه  
به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه وادى فائدة فى ذالك قلت كما ان الشيء  
يشبه بامر محقق ويبرز فى صورته لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه  
كذالك يشبه بامر موهوم ويبرز فى صورته لذالك كما يشبه النصال باناب  
القول وطلع الزقوم برؤس الشياطين فلا اشكال فى الاستعارة بالكناية واما  
فعل الاسناد فالمقصود منه المبالغة فى ملايسة الفعل فاذا ادخل القدم وم  
وحده لداع واديد المبالغة فى ملايسة القدم يتوهم هناك اقدام  
ومقدم وينقل اسناد اقدام منه الى الداع فان نقل الاسناد من المتوهم  
كنقله من المحقق فى تحصيل غرض المبالغة فى الملايسة فظهر ان لفظ اقدام  
مستعمل فيها هو معناه حقيقة لغوية الا ان ذالك المعنى موهوم قد نعلق

فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حتى على اسما فاعلا سوى الحق وكذا لا  
تستطيع في وصيوني ويزيدك ان ترغم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل  
فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذا ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل  
موجودا في الكلام على حقيقته فان القدر موجود حقيقة وكذا الصيرون  
والزيادة اذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا  
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن

بترصه عرض صحيح فائدة جليدة وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه كان حقيقة فافعلت الفاعل  
الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعا قلت لا معنى  
لا سندا دة الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل  
المحقق من الفاعل المحقق في تحصيل الغرض المطلوب كما عرفت فثبت اسناد مجازي  
ليس له حقيقة كما دعاه الشيخ وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام  
هو النفس اى اقدم من نفسي وان فاعل المسعر والتصيير والزيادة حقيقة هو الله تعالى  
سبحانه انتهى ولا يخفى ان الثابت بما ذكره من تقرير مذهب الشيخ انما هو وجود المجاز  
العقل في هذه الامثلة من غير ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقي محقق بحيث اذا اسند اليه  
الفعل يكون الاسناد حقيقة ولم يثبت به نفي الحقيقة مطلقا وكلام الشيخ ينادي على نفي  
الفاعل مطلقا محققا كان او مرهوما فالحق ما ذكرناه في تقرير مذهب الشيخ من انه لا  
اقدام في قصد التكميل اصلا حتى يكون له فاعل حقيقي محقق او مرهوما ينقل الاسناد عنه  
الى الحق وانما صور القدر بصورت الاقدام واسندة الى الحق المصور بصورت المقدم  
وانما اطنبت الكلام فانه مقام قد زل فيه لناظرين اقداهم والله تعالى اعلم قوله  
وانكره اى المجاز العقلي السكاكي - اى الذى يكون عند القوم مجازا عقليا ينكره السكاكي ويقول  
انه ليس قسما برسه بل هو داخل عندي في الاستعارة بالكنية لتقليل الاقسام وضبطا  
للاشتغال المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرفين وانما في الاسناد وان كان لافسا  
فيه الا انه يمكن رده الى المجاز في الطرفين فيكون دخوله فيه راجح في نظره للتقليل  
والضبط المذكورين والرجوح عند البلغاء منكروا فاقيل انه قد علم ما ذكرنا وجه  
الانكار انما هو لتقليل الاقسام وتقريب الضبط وهو كما يحصل باندرجاه في الاستعارة  
بالكنية يحصل بالعكس فلم يعكس احيبا عنه بان من الاستعارة بالكنية ما لا  
يمكن رده الى المجاز العقلي كما ظفار المنية نثبت بفلان فافهم والله تعالى اعلم قوله  
بجعل الوبخ استعارة المزاعلم انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه و  
مستعار ومستعار له فاذا قلت انضمت المنية اظفارها بفلان فالمستعار منه  
معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له  
معنى المنية ومعنى قولهم بالكنية انك كذبت عن المستعار بشئ من لوازم معناه

ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر و قال الامام الرازي  
لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عن  
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه <sup>الفعل</sup> فلا محذور ولا فيمكن تقديره  
وانكوه اى المجاز العقلي السكاكى و قال الذى عندي نظمه  
فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية  
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة

اعنى الاظهار ولم تصرح بالاستعارة وهذا على طريق الجمهور و اما على رأى السكاكى فالاستعارة  
منه هو التشبيه معنى المنية والاستعارة اللفظ الدال على التشبيه اى لفظ المنية والاستعارة له معنى السبع خيال  
عندنى تقريب الاستعارة بالكناية شبهت المنية بالسبع وادعينا انها فرد من افرادة ثم اوردنا المثلث الدال  
على التشبيه اى المنية مراد منه التشبيه اى السبع بواسطة قرينة دالة على ذلك كالاظهار وسياق تحقيق  
ذلك فى الثانى ان شاء الله تعالى **قوله** بواسطة المبالغة فى التشبيه - المراد بالمبالغة المذكورة ادخال التشبيه  
فى جنس التشبيه وجعله من افرادة اعداد **قوله** وجعل نسبة الانبات اليه الخ عطف على قوله بواسطة ثم  
لا يخفى انه مخالف لما اشتهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى اثبات الصورة الوهمية المتأثرة  
بالاستعارة التخيلية فيجب ان يقال يجعل نسبة ما هو تشبيه بالانبات الى الربيع قرينة للاستعارة  
او ياول العبارة المذكورة **واجيب عنه** بان ما هو المشهور محمول على الاستعارة بالكناية فى غير القرينة  
فى المجاز العقلي واما الواقعة فيه فالقرينة قد يكون امرا محققا فانه نفسه صحيح فى بحث المجاز العقلي بين  
القرينة قد يكون امرا محققا كما فى اثبت الربيع البقل **قوله** وى عندك ان تذكر التشبيه الى الاستعارة  
بالكناية عند السكاكى المشبه المذكور انما على ان المضارع مؤل بالمصدر ليؤكد مدخول كلمة ان ثم اضافة  
المصدر المذكور الى المشبه من اضافة الصفة الى الموصوف فيقول المعنى اى ما ذكرنا واندرج ما يترجم من الا  
سبع و عن السكاكى لفظ التشبيه لادكوه **قوله** المساوية للتشبيه - اى المختصة بالتشبيه به اما مطلقا كما  
الانبات المختصة بالله تعالى او بالنسبة الى التشبيه كالاظهار فانها وان وجدت فى غير السبع لكنها لا توجد  
فى المنية والدليل على ما ذكرنا من ان المساوات بمعنى الاختصاص لا بمعنى عدم الافكار كصدقها وكذا  
مع كل ما لا لاحق والسابق اما اللاحق فهو ما ذكره السكاكى بعد قوله من لوازم السبع من قوله مالا  
يكون الله واما السابق فهو قوله فى تعريف مطلق الاستعارة ان تذكر احد طرفي التشبيه وترديه  
الطرف الآخر من غير دخول التشبيه فى جنس التشبيه به **والا** عن ذلك باننا نذكر التشبيه بما يختص بالتشبيه  
به واذ كان المراد بالمساوات ما ذكرنا لا يريد ما قيد ان الله قديم والانبات حادث فحين المساوات ولا  
وما قيل فى الجواب ان المراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك انه لازم مسا و فليس بمستقيم لانه يلزم على  
هذا ان يكون معنى اثبت الربيع البقل على رأى السكاكى قد ربا لانبات وسمنا فته ظاهر **قوله** بالسبع  
يقول ان التشبيه به فى مثل هذا التشبيه يجب ان يكون اقوى فى وجه التشبيه وهو ههنا اغتيال النفوس  
وهو اقوى فى التشبيه لان من يفتقر سبعة السبع قد لا يموت بخلاف من عرض الموت **واجيب عنه**  
بانه لا يجب ان يكون التشبيه به اقوى فى وجه التشبيه فى الواقع بل اعم من ان يكون اقوى  
بحسب فهم من يخاطب بالكلام المشتمل على التشبيه وههنا كذلك فان السبع لما كان محسوسا

الانبات الية قونية للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان مامر من الامثلة  
ونحوه استعارة بالكناية وهي عندنا ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة  
قونية وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مش ان تشبه  
المنية تشبها بفلان بناء على ان المواد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر  
المختار بقريته نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي  
اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غير كما اى غير هذا المثال

داغيا له للنفوس اخرى واشد في نفوسهم من تشبيه الموت الذي هو من الامور العقلية به قوله فترفع دها بالذكو -  
اي تذكرها بذكر اداة التشبيه الاشارة به قوله محال للمنية الى المحاطب للظفر للاشنان  
والنشوب بسببه شدة ورجيئة قوله يعني القادر والمختار في تفسير الفاعل الحقيقي للانبات بقاء ردو المختل دون  
الله تعالى اشارة الى دفع ما يرد على السكاكي من ان القول يكون ماهو محجاز عقلي عند الغرض واخلع عنده في الاستعارة  
بالكناية لا بما يصح لانه يلزم على هذا تشبيه الربيع بالله تعالى داد عا انه عينه وانه ركب جدا للوضوح المتعارف  
بين الشئيين المتماثلين وايضا فيه اساءة الادب بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملازمة الربيع بالانبات  
بلازمة الفاعل الحقيقي وحاصل الدفع ان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبا لغيره انما يكون ركيكا لو  
لعتبر التشبيه به من حيث خصوصية ذاته تعالى اما لو شبه به بغيره ان هذا المفهوم الكلي اعني القادر والمختار  
تلازمة ولا يتأتى كذا يتأتى ..... وان احدا المتشابهين حينئذ يكون صادقا على الآخر قوله  
وكذا المواد بالامير للدرج في التعبير عن التشبه به المواد بالمشبه بهذا المفهوم الكلي لا التجيش بخصوصه بشارة  
الى دفعه او كما مثل مامر قوله والماصل الى بيان الملكية الشاملة لجميع اصناف المجاز العقلي عند القول لا لاختلاف  
عند في الاستعارة بالكناية قوله اي هذا ذهب السكاكي الى اي من ردو المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية  
قوله صاحبها - لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي يجب ان يوازيه الفاعل الحقيقي قوله  
وليس كذا كذا - بطلان اللازم - قوله اذ لا معنى لقولنا ان دليل لبطلان اللازم حاصل ان خبره هو  
راجع الى من قوله تعالى واما من ثقلت موازينه وهو نفس الصاحب فيلزم نظرية الشئ لنفسه وهو كما  
قوى قوله وكذا لا معنى لقولنا خلق من صفه ان عا صله ان القول يدخل المجاز العقلي في الاستعارة بالكناية  
كما يقتضيه السكاكي ان يكون معنى قوله تعالى خلق من ماء اخرج خلق من شخص يد في الماء اي يعصبه  
لان الاستعارة عند السكاكي يقتضي ان يكون المواد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي كما هو المواد بالماء  
الذي هو فاعل مجازي يجب ان يكون هو الشخص فيحصل المعنى المذكور وهو كما ترى فان قيل  
لا سلم بطلان ذلك المعنى لانه لا تشبه في صحة ان يقال خلق الابن من امه كقوله تعالى خلقتكم من نفسي  
واعلموا اجيب عنه بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه ودافع في قوله تعالى الان ههنا ما  
يخرج عن المحل عليه هو صف الماء بكونه من بين الصليب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وايضا  
المقصود ههنا بيان ما لا يكون منها الانسان كما يدل عليه سابق كلامه تعالى اعني قوله فليظن الانسان  
ثم خلق وكذا لاحق كلامه وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب وليس المقصود ههنا بيان  
اصله الذي نشأ منه كما هو مقصود بقوله تعالى خلقتكم من نفسي واحدة فالماصل من الشارح لا ينكر عن  
صحة المعنى في نفسه بل ينكر عن صحته بالنظر الى المقصود بها ههنا وبالنظر الى الكلام السابق  
واللاحق ولم يصح بذلك اكتفاء بالظهور ثم القول بالمجاز العقلي في هذه الآية كما هو عند

المنسجع ثم تفر دها بالذكو ونضيف اليها شيئا من لوازم المنسجع فنقول المخاطب المنسجع تشبها



في صاحب عيشة وكذا الامعنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء الى يصبه في قوله تعالى خلق من  
 ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي  
 نحو نهاره صائر لبطلان اضافة الشيء الى نفسه الملازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ  
 فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل  
 بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلى وتجلي هي لكان ادفع للشغب لان  
 لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير الاستعارة في نهاره

لما دل الكلام على المعنى المقصود واذ كان الاثنان بهما لاجل الوضوح لم يكن ان يكون للتعيين كنهما  
 مشاركة له من حيث انه اريد باللفظ معنى وبالصبر معنى آخر والجهة مختلفة فان جهة ارادة غير  
 المتقدم للاستعارة غيرها للاستخدام قيل وفيه ان كون رعاية المحسنات البدعية بدعها في  
 المطابقة ووضوح الدلالة ليس يعتبر في معانيها الاصطلاحية وتعرفها تحابل هو امر يصحها في  
 الوجه ودعا لكون الاستخدام ههنا ما يتعلق بوضوح الدلالة لكونه محققا في الاستعارة التي تنلق  
 بوضوح الدلالة ..... لا يدل على المغايرة لما ذكر في فن البدع بل كثير من المحسنات  
 تكون من مقتضيات الاحوال فكما لا يخرج عند اعرافها المذكورة لهما في ابدع فكذلك في كل  
 فعل الحق لا يتبادر عما ذكر في الترجيح الثالث والله تعالى اعلم **قوله** لكن المناقشة ان جواب المناقشة  
 حاصله ان المناقشة في ليس مما يبنى ان يشتمل به المحصلين لانه لا يبنى ما قصد المحقق اثباته ولا يثبت  
 ما قصد نفيه لان المثال انما يذكر للايضاح لا للاشادة وفيه ان المثال وان كان كذلك يمكن ههنا يقصد  
 دليل للملازمة وحاصله انه يكون المراد بضمير ابن هو العلة لانه شبه الظاهر المجازي وهو هاهنا  
 بالفاعل الحقيقي وهو العلة ثم افراد المشبه بالذم مراد به المشبه به حقيقة وهو العلة **قوله**

وليس كذلك - اي اللازم باطل **قوله** لان الذم المراد دليل لبطلان اللازم حاصله ان الذم ان كان  
 لهما فان كان المراد بضمير ابن هو العلة كما يقتضيه دخول مثل هذا الكلام في الاستعارة بالكنية صار  
 حاصل هذا الكلام يا هاهما ان ابن ي يا علة ابن ي فيلزم ان يكون الذم او لشخصي والخطاب مع غير  
 وهو فاسد والله تعالى اعلم ان يجاب عن ما شب السكاكي عن امثال هذا بجمل المسند على الجواز  
 اي يا هاهما موصى بالبنار وكذا الكلام في قوله يا هاهما ان قد في على الطين فاجعل لي صهاى يا هاهما ان  
 موصى بالايقاد فصح ان الذم المراد والخطاب معه قيل فيه انه خرج مما نحن فيه لانه حينئذ يكون الجواز  
 في الطعن حيث اريد بقوله ابن الامر بالبنار وعندي انه لا يضر السكاكي فان حاصل اعتراض المصنف ان  
 العقل باندراج ما هو مجاز عقلي عند القوم في سلك الاستعارة بالكنية يستلزم الاستحالة ان ذكر  
 ومنها ان لا يكون الامر بالبنار لما نحن صل ما اجيب عن ما شب السكاكي انما لا نسلم الملازمة فان المسند  
 في القول المذكور مجاز عن الامر بالبنار وليس فيه مجاز عقلي بل الوجود ههنا هو الجواز العرفي فاقول  
 لا ندراج حتى ثابت ولا يلزم **قوله** كونه ههنا وان قيل في تقرير الاعتراض بان رد المجاز العقلي  
 الوجود عند القوم في قوله تعالى يا هاهما ان ابن ي الى الاستعارة بالكنية ملازم للاستحالة  
 المذكورة فللسكاكي ان يقول لا نسلم انه مجاز عقلي عند القوم بل مجاز لغوي ويكون انذارها مان  
 والخطاب معه والله تعالى اعلم **قوله** لان اسما الله تعالى في دليل الملازمة **قوله** وليس كذلك

بطلان الملازم المذكور **قوله** سبع من الشارح او لم يسمع - اي من سماعه او لا شرفي هذا التعميم  
 اشارة الى رد ما يجاب به البعض عن هذا السؤال بأنه انما يرد لو كان السكاكي من قال بالتوقيف  
 وليس كذلك لان من هبه ان اسما الله تعالى لا يوقف فيها ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح شائع



كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم  
 ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى ياها ما بنى لي صرا لها مان لان المراد به حينئذ  
 هو العمل الفهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ولستلزم ان يتوقف نحو  
 انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رويك مما يكون الفاعل الحقيقي  
 هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم  
 لاحقيقة ولا جهازا له يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح

ذا نعت الغريقين فالرد عليه ليس باستعمال بل باستعمال غيره ممن ذهب الى توقيفيتها مع عدم الكار  
 احد من الغريقين ولو كان الامر كما ذكره السكاكي من رد الجواز العقلي الى الاستعارة بالكتابة لتركه  
 من يراها توقيفية ولا نكر عليه قوله كما ذكرنا - حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها قوله  
 وجوابه ان معني هذا الاعتراضات الواضحة انه ليس مذهب الاستعارة بالكتابة ان يكر المشبه ويراد به  
 المشبه به حقيقة كما فهمه المصنف حتى يرد الاعتراضات المذكورة بل مذهب السكاكي في الاستعارة بالكتابة  
 كما يظهر من نظري في الفتح هو ان يذكروا المشبه ويراد به المشبه به ادعاء بان يشبه الفاعل الجازي بالفاعل الحقيقي  
 ويدعى ان للفاعل الحقيقي فودين متعارف وغير متعارف فيذكر المشبه وهو الفاعل الجازي ويراد به الفرد  
 الغير المتعارف من المشبه به مثلا يشبه الربيع بالقادر المختار او ادعي ان الربيع فرد من افراد القادر المختار  
 فكان للقادر المختار فرد واحد متعارف وهو المسمى شيئا منه والاخر غير متعارف وهو انما المخصوص  
 اعني الربيع ثم ذكر الربيع وادري به المشبه به ادعاء وهو نفس الربيع لكن بادعاء القادر له فلا يلزم  
 اطلاق الربيع على الله تعالى حتى يتوقف على السمع وعلى هذا القياس فلا يلزم شئ من الاستحالات التي  
 ذكرها المصنف ثم نعم يرد على السكاكي ان الانبات مثلا يمتنع قيامه حقيقة بالقادر المختار الادعاء وهو  
 الربيع فيضطر آخر الى القول بان القول بالجواز العقلي نصير سعيه في في الجواز العقلي بدخله في سلك  
 الاستعارة بالكتابة ضاعوا اجيبا عنه بانه اذا كان مبني الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه  
 والكار ان يكون شيئا غير المشبه به ولذا اثبت له لوازمه كالانبات في انبت الربيع البقل كان اسناد  
 انبت الى الربيع اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وان لم يكن ذلك الاسناد الى ما  
 هو له في الواقع وفيه ان كون هذا الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر يقتضي انه اذا قال  
 الموحد انبت الربيع البقل لا بد ان لا يعلم المختاطب حاله وان يتخفها منه كما تقدم في ضابط الحقيقة  
 وهو بعيد من كلامهم في هذا المقام بل قول السكاكي اذا ما هو جواز عند القوم هو استعارة بالكتابة  
 عندي ينادي على خلافه لان حال الجواز العقلي ان يعلم المختاطب حاله وان لا يتخفها منه والاعتراض  
 انما هو على ذلك فتأمل قوله وجعل لفظ المشبه - عطف لازم على المزموم وليست دخل في دفع  
 الاعتراضات الواردة ههنا فانها من دفعه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء بل القصد به دفع  
 اعتراض يرد على قوله بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية بان ادعاء السبعية للموت  
 وانكار ان يكون شيئا غير السبعية ينافي التصريح بالمشبه كالغنية لانه كمال الاعتراف بالمشبه  
 للقطع بانه لم يرد به غير المعنى الموضوع له وحاصل الدفع انا تجعل اسم المشبه اعني الغنية  
 من اسماء المشبه به يجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف فالمتعارف كالسبع مضموع  
 بازاء المشبه به حقيقة وغير المتعارف كالغنية مضموع بانه ادعاء فان التصريح باسم  
 المشبه انما ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به لو لم يكن هذا من اسمائه ولو كان من اسمائه

شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارح اوله سميع واللوازم كلها منتهية كما ذكرنا فنتفي  
 كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انشاء اللزوم يوجب انشاء اللزوم وجوابه ان مبنى هذه  
 الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتبين المشبه به حقيقة  
 وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا محال بالمنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد  
 الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مراد فاللفظ السبع ادعاء وكيف وقد قال السكاكي  
 في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسم للسبع مراد فله بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس  
 السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكارها

كما يقتضيه ادخال المشبه في جنس المشبه به لا يكون التصريح المذكور ما خلا للدعاء المستطوع كما لا يخفى  
**قوله** كيف وقد قال السكاكي - وكيف يكون مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتبين المشبه  
 حقيقة وقد قال في تحقيق قولنا محال بالمنية نشبت بفلان انا ندعي اسم المنية الخ فانه صريح في ان مذهب  
 في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتبين المشبه به الادعاء **قوله** وحديثه يكون المراد بعينه الخ شذو  
 في التصريح بالجوابات بعد بناء مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية **قوله** اعتراض قري في ادعائه ضم الحمار في الجواز  
 المرسل والا الاستعارة وقسمها الى المصححة والمكينة يكون الكنية مجازا مع ان المنية في قول المحدثي واذ المنية انشبت  
 اظهارها مستقلة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستقلة في ما وضع له بالتحقق وفي غير ما وضع له بالافتقار  
 والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له  
 اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه فيكون المنية مستقلة في غير ما وضع له دون العكس بان يكون غير الخارج  
 مع الخارج ادخل في رد الاعتراض المذكور قيل ان فيه المنية جلت وامن السبع لانها احدث مع السبعية  
 حتى يكون مركبة فيه ما فيه من كل ويمكن ان يقرر المصنف **قوله** على وجه ينفي عن الاعتراض القوي المذكور في علم  
 البيان بان يقال كون هذه الاشارة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمشبه بالمنية لانه لو  
 اراد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البنا لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد بالمشبه بالمنية  
 واذ اراد بالمشبه به ما ذكره المصنف **قوله** ههنا ضل من معنى الفظ المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود  
 ببيان في علم البنا والمجاذبة بل ما هو فتدركه في اعتبار امر خارج مع ما ليس بخارج انما يجعله خارجا عن الموضوع له  
 اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لادعاء الله تعالى العلم **قوله** ولا يمتنع - حاصل استدلال السكاكي على ما ادعاه من  
 ان ما قيل له **قوله** انه مجاز على فهو عندى استعارة بالكناية ان كل مجاز يقتضي عندى فهو ذكر المشبه والوجه المشبه به  
 بواسطة القرينة وكل ما هو كذلك فهو استعارة بالكناية فان قيل ان كل ما هو مجاز على غير القوم فهو استعارة بالكناية  
 فحاصل اعتراض المصنف الذي ذكره بقوله في نظرهما منع للمصنف القياس المذكور مستندا به يستلزم المجاز هذا  
 القول منه يقتضي اجماله بان دليله يجرى في المجاز المعنى الذي ذكره فيطرأ على تشبيه مع تغلغل الدول فانه لا يكون استعارة  
 بالكناية لان ذكر طرف التشبيه ما منع من حمل الكلام على الاستعارة اعتراض السكاكي **قوله** نحو رمت بفلان اسدا الخ  
 اي صرح السكاكي بان التجريد المذكور في علم البديع سوا كان بابا للتجريد او التجريد يتكون مشغلا على طرف تشبيه  
 لا يكون من باب الاستعارة بل يكون تشبيها ومعنى الاول رمت بوجه اسدا اي بسبب رمية ومعنى الثاني لقين من  
 ملاقاته اسدا لاجل ملاقاته فالكلام على الخذف لان الاسد انما جاء من رمية فلا تلامح وملاقاته لا من ذلك  
 ففلان شبه بالاسد فمع ان ينزع منه اسد لان التجريد في عن التشبيه فلا انك جعلته اسدا ادعاء ما هو  
 ان يخرج منه اسد **قوله** على وجه ينبغي عن التشبيه - بان يكون المعنى لا يعم الا بلا حكمة التشبيه فذلك لا وقع  
 التشبيه به خبرا عن المشبه اوصفا او حالا نحو رمت زيد اسدا فان حمل الاسد على زيد متنع لعدم الاتحاد

ان تكون شيئا آخر غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشته بادعاء الصاحبية لها وبالنها سر  
الصائم بادعاء الصامعية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة وأيضا يكون  
الامر بالبناء لهما كما ان النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العلة لفظ المباشر  
ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى الحقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع  
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبي  
الاستعارة بالكناية اعتراض قوى تذكره في علم البيان انشاء الله تعالى ولا نه

بيننا فتعين المثل التشبيه بقدر براه انه يكون المعنى انه كالاسد قوله ادخلو بحين الماء - اعترض عليه بان قولنا  
نهاره صائم ولجين الماء كلاهما مستوفيان التركيب الاضافة والاشتغال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامور الاول من باب شيئا  
المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالنقطة بانها احد هاتين التشبيه دون الآخر تحكم اجيب عنه بان قولنا نهاره صائم  
وله قائم ليس بما يشي ذكر الطرفين فيه عن التشبيه لان الاضافة لا مية لتعين المشبه المستعار او المشبه  
ليس هو النهار مطلقا بل المشبه بالمشبه بالخصوص اعني الميعاد الاضافة اليه لا مطلقا سواء كان ميعادا  
البياد او لا ليست الاضافة بهيئة كافي لجين الما حتى يكون بمعنى الحمل وحمل احد المتباينين سواء كان الحمل حقيقة  
كزبد اسد او في معناه كحسين الماء فمتع فيتعين بقدر براه التشبيه يكون تشبيها فيضم الحمل حتى تعين التشبيه  
بطل كونه استعارة لبنائها على تناسي التشبيه ودوى الاتحاد اذ اذا لم تكن الاضافة بيانية في قولنا نهاره  
صائم لم يوجد الحمل فلا بد اني نقدر برهان ونحوه لصحة الكلام بدونه فيضم كونه استعارة قوله قد زلزلته او  
اي قول طباطبائي او له لا تعجبوا من بلا غل ولا يلبس البلاء والقصة مصدروس بل يبنى على يقال بل الثوب اى  
صار خلقا فاذا فقت باد للمصدر مدته وقول بلاه والغلالة شعرا يلبس تحت الغياب وقوله زر - فعل ما نسي  
معلوم فاعله ضمير المذموم يقال زربت الفصيص اذا شدته ازلا به عليه والازر ما رجع زربا لفتح ما قوا ب  
جمع او جمع زر ضم كافر الجمع فرد زر الفصيص معرو من المعنى لا تعجبوا من ابنى غلاله هذا الجواب فانه  
في وغلالة كنان ومن هو الفرس يبنى الكنان قوله على ذكر الطرفين - اما اذا رجع ضمير ازراة  
الى الممدوح فظاهرا ان احد الطرفين القمر والاخر الضمير في زلزلة واما اذا رجع الى الغلالة بتدوين الحقيقة  
كما قيل لان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل بهذا الاعتبار قوله على ان المشبه به شخص  
صائم مطلقا - اي اى صائم كان قوله لا ضمير لغلالات نفسه - فما هو مشبه به فهو غير مذكور وما هو مذكور  
فهو غير المشبه به قوله من غير اعتبار كونه صائما غير صائم - اما قال هذا يكون البعد عن كونه مشبه به لانه  
اعتبر في التشبه به كونه صائما فاصل البعد موجود اذا اعتبر صائما لان المشبه به مطلق وشخص وزايدة باخره  
من غير اعتبار كونه صائما فهو صائم ثم المراد بالنها رفعنا التحقيق بادعاء الصوم له لان دعوى الله  
شخص صائما لا يجرى عن حقيقةه فلذا اعترض على السكاك بانه ليس هناك مستعار بل النهار مستعمل في معنا  
الحقيق فلا يكون من اضافة العام الى الخاص على ما هو فاختار هذا الايض استغاضه كون اضافة العام  
الى الخاص كما سبق في الرد على بعض الشارحين حيث قال اشترطنا نظر الى ما اركب من التحولات المستبعدة  
قيل في هذا الترجيح المصدر بقوله على ان الزمان المشبه به هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى ان الفاعل على التحقيق ليس هو  
الشخص الصائم مطلقا بل الفاعل الحقيقي هو الموجه للصير فاما هو المذكور هو المشبه به فاقبل قوله ومنهم من يلقب  
على ما ادس السكاك - وزعم ان مذهبي للاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه وياديه المشبه حقيقة فاقبل من اية  
قلت ان ما اجاب به مبني على عدم وق فهم بذهبة الاستعارة بالكناية لانه لا يجوز ان يكون فاعل وق فهم  
بذهبة اجابوا عنه بوجه آخر قلنا من نظر في اجريتهم يعلم ما ذكرنا من عدم وق فهم بذهبة فان ما  
قالوا يدل على ان المراد بعيشته عند جعلها استعارة بالكناية هو الصاحب الحقيقي لها وبالنها وهو للصائم

أي ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحوها كما صاغتم ولبلة قائم وما شبه ذلك مما يشتمل  
على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتراكه على ذكر طرق التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة  
استعارة كما صرح به في كتابه وقال إن نحو رثيت بفلان سد اولقيني منه اسد وما  
اشبه ذلك من باب التشبيه الاستعارة وجوابه بالانسان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة  
بل إذا كان على وجه ينبي عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسدا ولا نحو لجين الماء بديل  
انه جعل قوله قد زمر اذ راه على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتراكه على ذكر الطرفين على  
ان التشبيه به ههنا هو شخص صائمه مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما  
او غير صائمه ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين  
بان الاستعارة انما هي ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة راض صاحبها بهما  
والمراد بانهم راضا مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن

الحقوق وبها مان نفس العلة حقيقة والاربع هو الواجب بقا حقيقة وهذا يتفق ما قلنا  
**قوله** والمعنى فهو في عيشة الخ وفيه ان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية  
فاما ان يجعل العيشة المذكورة بمعنى الصاحب نعم كون راضية صفة له فيعود الجواب  
المذكور من ظرفية الشيء لنفسه واما ان لا تجعل بمعنى الصاحب بل يراد بها المعنى الحقيقي  
اعني التعيش ومعلوم ان الضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه لان  
الضمير لفظ وضع ليشار به الى ما تقدمه سواء كان ما تقدمه حقيقة او مجازا فلا بد من ان يكون  
المراد بضمير راضية العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في المعنى وان  
كان من حيث اتحاد اللفظ مرجع له فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب عيشة اي كعيشة  
راض صاحب عيشة بها فغيره من التقديرات الغير الظاهرة مالا يتفق على احد **قوله** والمراد  
بالنهار الخ حاصله ان المراد بالنهار انما هو الصائم مطلقا لانه هو المشبه به والضمير الذي  
يضاف النهار اليه راجع الى فلان نفسه وهو مخصوص فيكون من باب اضافة العام  
الى الخاص فلا يلزم الاستحالة المذكورة وهو اضافة الشيء الى نفسه وفيه انه يلزم  
على هذا القوة الحكم عليه بان صائمه فلا بد من ان يرتكب انه يلاحظ في الحكم عليه بان صائمه من  
حيث اتحاد الخاص وهو فلان لا من حيث اتصافه بالصوم فلا يلزم اللغو **قوله**  
ولو سلم - اي ولو سلم ان المراد هو الصائم المخصوص **قوله** فن اضافة المسمى الى الضمير في محله  
راجع الى الاسم فيكون معنى قولنا زيد نهاره صائمه الشخص المسمى بزيد صائمه وفيه ايضا  
لا بد من ارتكاب ملا حظته مجرودا عن اتصافه بالصوم لئلا يبلغ الحكم وفيه مع ما قد عرفت  
من تشكك ان المضاف اليه ضمير فالضمير قد لا يرجع الى الاسم وانما لم يقل من اضافة  
الاسم الى المسمى لعدم محبتها وعدم كونها مشبهة به وعدم صحة حمل صائمه عليه  
**قوله** من التبعيلات المستشفعة - من التقديرات الغير الظاهرة والارتكابات المبعضة  
التي قد عرفت في نقد كلام المذكور والاستشباع به مزمع **قوله** وعن الثاني  
عطف على قوله عن الاولين اي واجاب القائل المذكور عن الثالث حاصله ان المراد بهما بان الذي  
هو المشبه يكون الباني حقيقة اعني المشبه به كما هو مذهب السكاكي فيكون الامر بالبناء لهما  
مجازا وللعلة حقيقة **قوله** وحكي عليه - رد لهذا الجواب حاصله انه اذا كان المراد

إضافة إلى الاسم فانظر إلى ما ارتكب من التعملات المستبشرة وحمل الكلام الذي هو  
من البلاغة ..... مكان على وجه المستور ول عن الثالث بأن الأمر بالبناء لها ما  
محاذ ولا غير حقيقة وخفي عليه أنه إذا كان المراد بلفظها مان هو الباني حقيقة كما فهم  
لم يكن الأمر لها مان الحقيقة ولا محاذ إلا ترى أنك إذا قلت ارم يا أسد لا يكون الاسم  
الحيوان المفترس قطا وعن الرابع بأن التوقيف إنما هو على مذهب البعض والتساكن من  
يجوز إطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بأن الربيع استعارة بالكناية  
عنه ولم يعرف أنه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف أن يتوقف صحة مثل  
هذا التركيب على السمع وليس كذلك لأنه شائع ذائع في كلام الجميع غير توقيف

كان هو مان كما قال به القائل المذكور فيكون المراد بضمير ابن حينئذ  
العملة ويكون النداء لهم والمحطاب معهم فلا يكون الأمر بالبناء لها مان لا  
حقيقة ولا محاذ إلا أن كونه مأمورا أيضا يقتضي تعدد الخطاب ولا يجوز  
تعدد ذلك في كلام واحد من غير تشبيه الخطاب والعطف فم يكون ههنا  
هامان محاذ لأن الأمر لمناه أصلا **قوله** د عن الرابع - أي إيجاب عن  
الاعتراض الرابع **قوله** د لم يعرف الخ رد الجواب الرابع حاصله أنه لو  
كان هذه التركيبات الصادرة عن البلاغة استعارة بالكناية لكان قول  
العلماء المتأخرين من البلاغة بصحة تركيب البلاغة دائرا على اعتقاد العلماء  
التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقد التوقيف أي يصح تركيب  
البلاغة عند من لم يعتقد التوقيف من العلماء ولا يصح عند العلماء الذين لا  
يعتقدون التوقيف وليست الصحة وعدمها عند العلماء المتأخرين دائرية  
على التوقيف وعدمه فإن هذه التركيبات أعني تركيب البلاغة شائعة دائمة  
من غير توقف أحد من العلماء الذين هم بعد البلاغة على هذا التقدير إذ دفع اعتراض  
السيد السند حيث قال وهينئذ يندفع عنه ما أورده الشافعي أن لو صح ذلك  
لوجب عند القائلين بالتوقيف أن يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع إذ لا سلم أن السماع  
يلزمه أنه لو صح مذهب لتوقف البلاغة لثبوتون بالتوقيف في صحة على السمع فانه لم  
يعتقد أن في إيجاب البلاغة المذكورين من يذهب إلى التوقيف فلا إزام الأبان بين بطلان  
اعتقاد ذلك وأن منهم من يذهب إليه لأن مبني اعتراض السيد على كون الإزام يتوقف  
صحة تلك التركيبات من البلاغة على اعتقادهم عدم وجوب السمع وقد عرفت أن الكلام  
في قول العلماء المتأخرين نعم يرد على الشارح رحمه الله تعالى أن الملازمة  
المذكورة بقوله لو صح ذلك لوجب الخ ممنوع لجواز أن يقول القائلون بالتوقيف  
بصحة أمثال هذه التركيبات لاحتماله وجه آخر غير السمع كما نقول بالمحاذ العقلي  
في أمثاله **واجيب عنه** بأن مبني الكلام على أنكار السماع المحاذ العقلي حيث اعتقد  
أن ما صدر من البلاغة مما يرى من المحاذ العقلي ليس فيه التجوز في الأسناد

# الباب الثاني

أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه كحذفه وذكره وتعميقه وتذكيره وغير ذلك من الاعتبارات الواجبة إليه لذاته لا بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه

بل في المسند إليه فالمسند إليه المذكور مما ينافي ببقى الكلام مخفياً وفيه أنه ليس معنى انك السكاكي الجواز العقلي انك لا بيد ٤٠٠ ما وقع في تركيبه ليلغاه من قبيل الجواز العقلي بل المعنى انك السكاكي لا يقصد ويدل قسماً الاستعارة فان حل البعض لا يعم على الجواز العقلي فردا المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف جهة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لا دعاء كونه من الجواز العقلي وان كان هذا الادعاء مردوداً عند السكاكي فبما الكلام على انك لا المذكور لا ينافي ما ذكره المانع سنداً للسمع فمثال والله تعالى اعلم قوله اعني الامور العارضة كذا ما هو من اضافة الاحوال الى المشتق وهو المسند إليه فانه يؤخذ بعلة ما أخذ الاشتقاق لشبهة تلك الاحوال لكن لما جاز ان يكون من احوال المسند إليه احواله بواسطة احتياج العناية احترازاً عن ان يترن عروضه كذا بمعنى تعليق ما به وايضا في كونها صفات للمتكلم وهي المتعلقة بالذات والاعيان في الاصل لا لا اثرها كالاخذ في اعتراض عليه ان الرض من الامور العارضة للمسند إليه من حيث انه مسند إليه مع انه لا يبحث عن في هذا الباب وما قيل في الجواب ان المراد بالعارض ما ينفك والرفع ليس بهذا المعنى بل ان المسند إليه في باب ان وعلمت ليس بمرفوع فانفك الرفع عن المسند إليه وتعمم الرفع عن النقطي والمجلى مستبعد تجيب عن الاعتراض بان الاضافتين ترجع الى الباب للعهد والمعهود بهما الاحوال التي ذكره على تعريف علم العاني وهي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اي تكون سبباً قريباً لها والرفع ليس بذلك لانه وان كان له المطابقة ايضا لتوقف ادعاء اصل المعنى عليه التوقف عليه اداء الدال الذي به المطابقة الا انه سبب بعيد لها ولحق في المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتبار كونه مسنداً اليه لا لان كل معلوك ذلك فهو مذكور في هذا الباب كما فهمه المعتض فان كثيراً من الاحوال العارضة للمسند إليه من حيث هو كذلك لا يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون في المصنف رحمه باحوال المسند اليه خصوص ما ههنا الا كل ما كان حالاً له حتى يشمل الرفع قوله من حيث انه مسند إليه المحيية اطلاقاً وتعليقاً وتقييداً وكل واحد من الاولين لا يناسب ان يراد ههنا اما الاول فظاهر لا يحتاج ان يكون ما قبلها وما بعد ههنا شيئاً واحداً ولا يقيدها من ان يراد في المحيية ههنا ليست كذلك واما الثاني فلا نذكره في هذا الباب حيث في الامور العارضة للمسند اليه من اجل كونه مسنداً اليه فيفيد ان الحذف والذكر والتعريف والتذكير وغير ذلك من الاحوال عارضة له من اجل كونه مسنداً اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عرض لا جلي الاحتراز عن العبث مثلاً وكذا الذي ذكرنا عرض كونه الاصل لا يكون مسنداً اليه وعلى هذا القياس غير ههنا من الاحوال المذكورة في هذا الباب وما قيل انك لو كانت المحيية تعليلية فلا بد ان الاحوال العارضة للمسند اليه لا جعل كونه مسنداً اليه ومختصة به لا توجد في غيره ضرورة انتفاء المعطى فتقاربه عليه وتمايزه لا يوجد حال يختص به فقيه في المعنى في هذا الباب حذف المسند اليه وذكره وتعميقه وتذكيره لا غير ذلك لا مطابق الحذف والذكر كمثل فيكون مختصاً به فالوجه ما ذكرنا سابقاً وانما انتفى بالمعنيين الاولين تعين المعنى الثالث ويكون المعنى اي الامور العارضة للمسند اليه حال كونه مرفوعاً بكونه مسنداً اليه وفائدة الاحتراز عن الامور التي تعرض له لا من هذه المحيية كونه حقيقة او

مسنداً اليه لحكم يؤكد او متروك التأكيد وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم  
او مؤخر معرف او متروك ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم  
اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبادت عن عدم الاتيان به وهو  
مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يقتصر الى الامر من  
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفاً به لوجود القرائن والثاني الداعي

مجازاً وكونه كلياً او جزئياً وكونه جوهراً او عرضاً فلا تتركزه العوارض وامثالها في هذا الباب لاتعلق  
بالبحث عنها هنا قوله لانه يتعلق بالرجعة يتضمن معنى العروض فليست اللام للتعليل بان يكون  
المعنى رجعت اليه لاجل ذاته بل للتعدية العامة للمعنى المضمن وهو العرض والرجوع فانه لا يتعدى  
الايالى ويكون المعنى اى الرجعة اليه الحارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف  
قوله بواسطة الحكم او المسند عليه اعلن اقسام الواسطة ثلثة واسطة في العروض بان يكون شئ عارضاً  
لشئ ذاتاً وحقيقة اخرى بواسطة يعرض الامر اخر نوع من العلاقة مجازاً كالحركة كالحقيقة كالحال كالجاس السفينة  
بواسطة لها واسطة في القوة وهي قيمان ان يكون كل واحد من الواسطة وذى الواسطة معروفاً حقيقة  
للصفة بان يكون النصف الواسطة بثلث الصفة سبباً لنصف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بهما  
حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام بهما والازم قيام العرض الواحد بالتحقق بتأخير متباين ذاتاً وجوذاً  
او قيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة كالحقيقة كالحال كالجاس السفينة  
فيه سبباً لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير انصاف لثبوتها وانما لها حظ من السببية فقط كالوجود  
العارض لزيادة مثلاً بواسطة الامكان وسيأتي الاولى واسطة في الثبوت قيماناً والثانية واسطة في القوة  
قيماناً والثاني لكون الامور عارضة لذات المسند اليه انما هو بواسطة في العروض فمعرضه كونه  
مسنداً اليه لا ينافيه فانه واسطة في الثبوت من القسم الثاني لا واسطة في العروض حتى يكون منافياً له  
فانه حينئذ لثبوت عارضة قائمة بالذات بل بواسطة وذلك كالعروض المسند اليه بواسطة الحكم والمسندان  
التاكيد وتركه وتقديم المسند انما هي قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند وصفه المسند اليه بهما على التخييل قوله لا  
الم توضيح وتفسير لذاته وبيان ان فائدته احتراز عن امور العارضة له بواسطة في العروض وقوله كونه مسنداً اليه  
بيان للاموال العارضة له بتمام الواسطة قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة بغيره كان المسند  
اليه معرفة فان التعريف بهما عارض للمسند اليه لا تتركب باعتبار كونه مسنداً اليه لمسند معرف تجيب عنه بانه المقم  
في الباب الثاني من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثاً متعلقاً بغير المعاني وليس غرض للشارح الا ان مراد  
المصنف من الاحوال التي عقد عليها الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها ودرجتها في الامور العارضة للمسند اليه من حيث  
انه كذلك قوله وسياتي بيان كونه اولى بالتقديم المتضمن من هذا الكلام بيان توجه تعدد احوال المسند اليه على احوال المسند  
حاصله به سيأتي ان المسند اليه لكونه كذلك اعني ينبغي ان يقدم في الذكر على المسند فينبغي ان يقدم في الجواهر على بيان  
احواله ليكون ذكر احواله على طبق ذكره في الكلام قوله اما حذفه يدور عليه حذف المسند اليه فعل التفاعل فهو من  
اوصاف التكميل لمن اوصاف المسند اليه العارضة له فنزح المخالفة بين البحث والصدق واجب عنه بل انه اظهر الخذف في  
ارادته لا الخذف وكذا يقال فيما بعد ويقال ان هذا الامر مصادق للثبوت للمفعول ولا شك انها تكون حينئذ موصفاً  
المسند اليه وفيه ان لا معنى لقولنا واما الخذف فلكذلك اذا دل على انما يكون لا لافعال لا لاداءها كالاخذ فحذف  
فالحن ان يقال ان عروض الاحوال المذكورة للمسند اليه بمعنى تعلقها به فلا مخالفة بين البحث والصدق وهذا لا ينافي كونها  
صفات للتكميل وهي السحلة بالذات وما ذكرنا قوله لانه صفة عن عدم الاتيان به يدور عليه انه صفة في المختصر

الموجب لرجحان الحد في على المذكور وليا كان الاول معلوما مقر رافي علم النعم ايضا لدون الثاني  
 قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فلذلك لا يلزم من العيب في القرينة  
 دالة عليه فذكره عبثا لكن لا بد ان على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على  
 الظاهر والافهوف الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا  
 وقيل معناه انه عبث نظر الى ظاهر القرينة وما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به

وقال وذكره ههنا بلفظ الحد وفي المسند بلفظ التره تنبيهها على ان المسند اليه ركن اعظم شديد الحق  
 اليه حتى انه لو لم يذكر كونه الحد في به ثم حذف بجلال المسند فالتعبد بهذه المثابة فكانه ترك عن محله وهذا  
 يدل على ان الحد في هو العدم بعد الايات به وحينئذ لا يصلح وجه التقدير به على سائر الاحوال ان المتقدم  
 انما هو العدم الاصل لا انظار اى اجيب عن بيان ايراد الحد في ههنا هو المعنى الاصطلاحي وهو عبارة  
 عن عدم الايات به وبالنظر اليه يصلح وجه التقدير به وهذا لا يتناقض في التحصين من التنبيه على  
 كونه ركن اعظم نظر الى المعنى اللغوي اعني الاسقاط الشعر بالعدم بعد الايات قوله وهو متقدم لا يرد  
 عليه ان هذه العلة اعما تقيد تقدم الحد في على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحد في مقابل له  
 دون بقية الاحوال كالتعريف والتكبير واجيب عن بيان بقية الاحوال فرع للذكر كونها كالتفصيل له وللمقدم  
 على الاصل مقدم على الفرع قال السيد المسند ر والاشتباه بهذا الفن ان يقال ان كونه اصلا لا يستلزم  
 وجوب كونه زائدا على كونه اصلا والحد في لكونه خلاف الاصل بوجوب كونه باعثة عليه مقابلة بها بالحد في  
 اعرف واقر في اقتضاء المعاني الزائدة على المعاني الاصلية التي هي المقصودة في علم اليقين فتقدمه اولى قوله  
 فالحد في المقصود منه نعم وجه هو ان الحد في لا يدل من صلاحية المقام والداعي الموجب لرجحانه فلم  
 يقتصر المصنف على الثاني والدفع غني عن البيان هو ان الحد في الحد في الذي نحن بصدده وهو ما  
 يكون متوبا في التقدير لا الحد في الذي يكون نسبيا كحد في فاعل المصدر وفاعل الفعل المبني للمفعول  
 فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مراد وان كان الحد في دواع كاسيا في الشرح هذا اذا رجع الضمير  
 في به في قوله وهو ان يكون السامع عارفا به الى الحد في واذا رجع الى الحد في لاحقة لي ان المراد بالحد في  
 ما يكون متوبا لان قرينة الحد في محققة في صورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعين الحد في  
 مفقودة وكذا الحاجة الى ان يقال ان افتقار الحد في الى قابلية المقام اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة  
 على الحد في لتذهب نفس السامع الى اشياء فان المتفتي ههنا هي القرينة الدالة على تعين الحد في  
 لا القرينة على تفسير الحد في وفيه ان اطلاق القرينة معتم بالنسبة الى الحد في المعلوم بالقول عند بعيد معان  
 تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على حصول الحد في واذا  
 لها ذكر حينئذ والله تعالى اعلم قوله وهو ان يكون السامع الضمير راجع الى قابلية المقام وتدل عليه  
 باعتبار انه احد الامرين وباعتباره عبارة عن كون اللقائم قابلا لقوله عارف به اي ممكن من معرفة  
 الحد في لان وجود القرينة لا يوجب العلم فان بالفعل فانه ما يقال اذا كان عرفان السامع بالمسند اليه  
 شرط الحد في فكيف يجعل من مقتضيات الحد في اختصار تنبيه السامع او مقادير تنبيهه قوله لوجود  
 القل في ضيعة الجمع نظر الى تحديد الموارد فلا يرد ان ظهر عبارة لا يشرع يقتضيان يكون معرفة السامع  
 موقوفة على وجود جمع من القرائن والمراد بالقرينة هي القرينة الدالة على الحد في كما هو مقتضى ارجاع  
 ضميره اليه وهو الحق كما ذكرنا سواء كان الدلالة عليه مخصوصا وباعتباره كونه احد الاشياء العينية  
 كلفي الحد في الذي يكون المقصد به ان يذهب نفس السامع الى مذهب ممكن قوله ولا خلاف في ان



غرض مثل التبليغ والاستلزام والتعبيه على غياوبة السامع ونحو ذلك وتخييل  
 العدل الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني الاعتماد عند الذكر على دلالة  
 اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله  
 بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت لك عدلت  
 من الدليل الاضعف الى الاقوى واما قال تخييل لان الدليل عند الحذف ايضا هو

سواء كان حاملا عليه بان كان موجودا قبل الحذف فكثير من المسئلة اليه او غاية مترتبة كالاحتراز عن  
 العبث فاللام في قوله فلا احتراز للتعلييل المطلق الشامل للعامة والعمومية قوله ولما كان الاول  
 اعتدلا عن اقتصاف المصنف معنى تفصيل الثاني من الامرين الذين لابد في الحذف منها قوله في علم الحق ايضا  
 الاظهر ترك لفظ ايضا لانه لم يذكر في علم المعاني قابلية المقام بل اعاد ذكره علماء النحو فقط ويمكن ان يقال انه  
 وان لم يذكر في علم المعاني صريحة لانه معلوم ومعتقرفيه فيكون المعنى ههنا انه متقرر ومدكور في  
 علم الحكماء انه معلوم ومعتقرفيه في علم المعاني فصحت كلمة ايضا قوله مع اشارة ضمنية الى الاول اذ  
 قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة يرد عليه ان تلك الحذف قد تكون غير الاحتراز عن  
 العبث والاشعار بوجود القرينة فيه لا دليل بوجودها في غيره واجيب عنه بان الاحتراز عن العبث  
 كتته شاملة لسائر تلك الحذف كما يدل عليه عبارة الايضاح ههنا حيث قال اما حذف  
 فاما مجرد الاختصار والاحتراز حيث لم يلفظ بغيره فانه يدل على ان سائر تلك يوجد فيه الاحتراز  
 شيء اخر ولا يخفى انه مبنى على قوله والاحتراز عطف على المضاف اليه والحق ان تحقق اشارة ما  
 يكفيه تحقق لفظ اول التكت فقط فامل والله تعالى اعلم قوله فلا احتراز عن العبث حاصله  
 ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصدا لاحتراز التباعد عن العبث وذلك ان ما قاما متعليه  
 القرينة وظهر عند المخاطب فذكره بعد عبثا خالدا عن الفائدة فيحذفه البليغ قوله بناء على  
 الظاهر حال عن العبث اي حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لعل  
 الحقيقة وفي نفس الامر قوله والاى وان لم يكن العبث مبنيا على الظاهر فهو في الحقيقة الركز الاعظم  
 من الكلام فذكره ليكون عبثا وان قامت القرينة اعترض عليه بانه لا منافاة بين كونه الركز  
 الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لوجود القرينة المعينة اياه وانما المناقاة بينه وبين عبثا  
 اليه نفسه واجيب عنه بان الارتفاع بالقرينة ليس كالذكر في التخصيص على ما هو المقصود والاهم فوجود  
 القرينة المعينة لا يعني عن التصريح به حتى يصير ذكره عبثا والله تعالى اعلم قوله قبل مناه انه  
 عبث نظرا الى ما عاين القرينة الماى معنى قول المصنف رحمه الله واما بالنظر الى الحقيقة ونفس الامر  
 فلان ذكر المسئلة اليه يكون عبثا بالنظر الى ظاهر القرينة وهو الاغناء عن الذكر واما بالنظر الى الحقيقة  
 ونفس الامر فلا فانه يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر  
 المسئلة اليه كالتبليغ وغيرها فعلى هذا لو علمنا عدم تعلق غرض به كان عبثا في الحقيقة ونفس الامر  
 بخلاف الاول ويمكن ان يكون وجه ضعفه هذا فالفرق بين الوجهين الجزم بعدم العبث في  
 الحقيقة ونفس الامر في الوجه الاول بروح المعاني وقيل ان اضافة ظاهر الى القرينة بيانية اي  
 الظاهر الذي هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظر الى القرينة واما في الحقيقة اي في نفسه  
 فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا وفيه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي هو القرينة  
 يكون قوله بناء على الظاهر لغوا لاجابة اليه لان الكلام في مرجحات الحذف بعد وجوب القرينة

اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا زعمنا ان كرك  
يكون الاعتداد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت  
قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين واختبار تنبيه  
السامع عند القرينة هل ينبيه اولاً واختبار مقلداً تنبيهه هل يتنبه  
بالقرائن الحفية ام لا وايها م صوته اى المسند اليه عن لسانك تعظيماً وانحاشاً

فيكون في ذلك الاحتراز عن العبث اساعلى ما قلنا فيكون قوله بناء على الظاهر بيان الحال الذي يكون  
باختيار العبث قبل على هذا لتوجيه الذي ذكره الشارح بقوله وقبل معناه الخزان الكلام في مقام الحذف  
واذ تعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر واجب عنه بانما ينقلب مقام الحذف بمقام الذكر لو  
لم يعبث بخلاف الغرض كما فهمه المعتز من عبارة الشرح وليس كذلك بل المراد باللفظ الخفي كما هو حبه  
الشارح في شرح المفتاح حيث قال قبل المراد انه يكون عبثاً نظراً الى ظاهر القرينة المغيبة عن ذكره  
فان ذكر اللفظ لا يكون الادلة العينية وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض  
المناسبة في باب ذكر المسند اليه والله تعالى اعلم قوله او تخييل العدل والتمثيل مصدر ومضاف  
الى مفعوله الثاني اى تخييل المتكلم السامع العدل الى اقوى الدليلين والحاصل ان من جملة الاسباب  
المرجحة لحذف المسند اليه ان يوقع المتكلم في خيال السامع وهو بذلك الحذف انه عدل الى اقوى  
الدليلين من العقل واللفظ وقوم العقل وفي هذا التخييل فائدة وهو ايجابه نشاط السامع وقوم  
عقله الى نحو المسند ليزاد قوة قوله من حيث الظاهر دفع لما يتوهم من انه كين يعتمد على اللفظ  
مع انه لا بد في دلالة من العقل بان يعلم هذا اللفظ موضوع كذلك ولا يفيده دلالة اللفظ عليه بل يحتمل  
العقل بجملة ارادته وحاصله لان فعان الاعتماد على اللفظ بما هو محسب الظاهر وان اعتمد بمسند  
التعيق على العقل مع اللفظ قوله وعند الحذف على دلالة العقل بمسند العقل بمعونة القرائن على الحذف  
اللائق على المسند اليه وانما يقل هنا من حيث الظاهر لان العقل لا يحتاج في الدلالة على ذاك المسند اليه  
الى اللفظ لجواز ان يدل بالقرائن على ذاك المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قوله وهو اقوى للاستقلال  
المراد بالاستقلال العقل من غير مدخل للالفاظ ولو في الجملة كما في العقليات الصرفة مثلاً دلالة  
الاثري على المؤثر قوله بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل في جميع المواد من اللفظ لا يمكن ان يفهم منه  
شئ بدون العقل ويترد عليه انه اذا كان دليل العقل قوياً لما ذكر ثبت ان في الحذف عدول لمحقق  
عند اضعف الدليلين الى اقواهما اعني العقل فلم قال المصدر او تخييل العدل بزيادة لفظ التخييل ولم  
يكتمف بالعدل اجاب الشرح بقوله وانما قال تخييل لان الدال حاصله ان الكلام في الكلام المنفوط  
لانه موضوع الفهم دون العقول والعقل وان كان يمكن ان يستقل بالدلالة ان المستمر في العادة  
ان فهم السامع تمامينك عن تخييل الالفاظ حتى كان المتكلم يتجسس بنسبه بالفاظ تخيلية فالعقل انما  
يدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطه على ذاته فلم يكن العدل محققاً بل صار  
محملاً لما خالته اللفظ ولعدم الاستقلال بالنظر الى العادة المستمرة والله تعالى اعلم قوله هو  
اللفظ المدلول عليه نحو ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك المعنى للفظ مملداً خلا في  
الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذاك المسند اليه وليس  
للمقصر فانه باطل في ما نقله من حيث الظاهر ولقوله الا في فلا عند الذي كرك يكون الاعتداد بالكلية  
على اللفظ يمكن ان يكون المحصر ويكون المحصر اضافياً الى ليس الدال عند الحذف نحو العقل

او عكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقير الاله واهانه الله اوتاتى الانكار  
وتيسره لى الحاجة نحو فاسق فاجراى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته  
بل غيره او تعينه او ادعائه اى ادعاء التعيين او تحوذ ذلك لضيق المقام عن  
اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة افوات فرصة او محافظة على وزن  
او سجع او قافية او ما شبه ذلك كقولك للصياد غزال فان المقام لا يسير ان يقال

فلما فات بينه وبين ما تقدم وكذا بينه وبين ما سألنى فافهم والله تعالى اعلم قوله والاعتدال  
فى دلالة اللفظ بالآخرت حاصله ان اللفظ للدلول عليه فى صورة الحدك لا يستقل  
بالدلالة ايضا كما كان غير مستقل فى صورة الدكر بل ههنا ايضا لا بد من حكم العقل بصحة  
ارادته كما كان هناك والآخرت على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال اعرفت الا بالآخره واخبرك  
فى الصحاح قوله فلا عند الذكر الخ ذل لما تقدم من احتياجه كواحد من اللفظ والعقل فى  
الدلالة الى الاخر منها وهذا لا ينافى لما مر من ان دلالة العقل اقوى من دلالة اللفظ لما عرفت من  
البوجه لقونها قوله كقوله قال لى كيف انت الخ تمامه سهرا ثم وحن طويل وقوله عليل خير مبتدأ  
تقبله انا عليل وبه الشاهد قوله لم يقل انا عليل للاعتدال والتعجيل فيه اشارة الى ان كلمة وفى  
قول المصنف او تخيل العذل لم يخلو ولا منع الجمع قوله او لاعتدال تنبيه السامع الخ يريد علمه ان  
العذل لا يقتضى صلاحيته المقام له بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة كما مر فى الشرح فلا بد من  
اعتقاد انكم قبل الحدك بان المخاطب يعرف المسئل له بهذه القرينة حتى يصح الحدك فكيف  
يصح وان الحدك لا لاعتدال واجب عنه بانه كلف الحدك فحين المتكلم بان المخاطب يعرف المسئل له  
بالقرينة والاعتدال تفصيل اليقين وبان المراد بكون المخاطب عارفا كما مر تكملة من معرفته ان  
ان يكون عارفا بالفعل لان وجود القرينة لا يوجب العلم فان بالفعل وتبلى فى الجواب انه قال ولعلنا  
تنبيه السامع ولم يقل اعتبار تنبيه المخاطب ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفا لوجود القرينة  
والاعتدال حاصل بالنسبة الى السامع ولا يخلو عن قل قوله هل يتنبه ام لا اعترض عليه بان هل  
لطلب التصديق ولم يطلب التصور فلا يصح ان يكون ام محلا لاهل فالصواب ان يقال يتنبه ام لا  
واجيب بان فى الكلام محذوف ههنا الاستفهام والاصل اهل يتنبه ام لا لان ام المتصلة لازمة  
للهمزة ويكون هل ههنا بمعنى قد كما فى قوله نعم هلا لى على الانسان حين من الدهر فلا يلزم  
دخول الاستفهام على مثله وبان ام ههنا منقطعة لا متصلة كما فيه المعترض فيكون المعنى هل  
يتنبه ام لا يتنبه قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا ونظيره ما حكى بعض خلفاء بنى  
العباس ركب سفينة مع واحد من ندمائه فعلى ذلك الخليفة ذلك الواحد الى الطعام اشهى  
لك فقال فى البيض المصنوع فاتفق عودهما فى القابل فقال الخليفة مع اى شئ فاجاب النديم مع  
المخ فنجب الخليفة من استحضاره وكما تنبيهه ويقضيهما وايهام صورته لئلا يخون يقل مقرر للشرائع  
موضح للدلائل فنجب تباعه وتريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال ههنا ايها ما وبما تقدم  
تخييل لقننى فى العبارة كما قال الشرر فى شرح المفتاح الايهام الارتفاع فى لوهم وهذا مجرى اختلاف فى  
العبارة لان الاول من الصور الغيبية والثانى من المعاني الوهمية وقيل ارد بقوله او ايها ما لان  
الصورة المذكورة المروهى محض لا تحقق له اصلا بخلاف العذل لى اقوى الدليلين فان له شائبة بين  
فى الجملة وما ينبغي ان يعلم انه لا يجوز ان يعتبر من مقتضيات حدك المسئل له ايها صون لسانك

هذا غزال فاصطادوه وكما اخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاءوا باتباع  
 الاستعمال لوارد على تركه مثل رمية من غير رام وبشد شدة اعرفها من اخزم او على ترك  
 نظائره كما في الرفع على المدح والذم والترحيم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ  
 نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعلان يذكروا بعلان فتي من شابه كذا  
 وكذا وبعلان يذكروا والديار للنازل رجع كذا وكذا وهذه طريقة مستقر عندهم

او عكسه يجوز ان يعتبر بهم صوته من سماع الخطاب وعكسه قوله او عكسه نحو ان يقال موسوس ساعني  
 الفساد فيجب مخالفته وتزيد الاشيطان قوله نحو اجاز فاسق يعوق ذلك عند حضور جماعة فيهم زيد اعدوا فاجز  
 فاسق وتزيد زيد لا يجوز فله لثبات ذلك الا كما عرفت له لك على سبه وتشكيه منك فنقول ما سمعنا كما عرفت  
 قوله او بعينه اما ان المستدل لا يعلم الا له او كماله فيه بحيث لا يستدل بالذم الى غير ذلك او يكون من متعاضدين للكم  
 والخطاب واعترض عليه الشارح في المختصر حاصله ان ذكر الاحتراز عن البعث يفي عن هذا لان الزوم البعث  
 بذكره انما يتحقق بعد تعيينه فالتعين داخل في الاحتراز الذي لا يصلح جعله قسما له واجاب عنه هناك  
 ان ذكره لا يربى احد هما الاحتراز عن سوء الادب بذكره في الامثلة وهو خالق لما يشاء فعال لما يريد اي الله  
 تعالى والثاني توطئة وتهديد لقوله او ادعاء للتعين والاولى في الجواب ان يقال هذا وان كان في الاحتراز المذكور  
 لكن صلا لا داعي والمقتضيات على المقصد ولا شك ان الفصل في تعيين مغاير الفصل في الاحتراز عن

البعث بخلاف ان يتصل كل منهما مع الهمول عن الاخر وان يتصل معا وقس على ذلك سائر الدواعي  
 والمقتضيات التي يمكن اجتماعها وتوحيك بينهما ثبات قوله او ادعاء هذه في النسخ التي رتبها وفي بعض  
 النسخ او ادعاء للتعين فالظاهر في موضع الاضمار انهم عود الضمير الى المسند اليه كيفية الضمير  
 المتقدم قوله بسبب صحوة وسامة هاهنا بمعنى واحد فالعطف مرادف او تفسيرى قوله او فوات فرصته هو  
 ما بغتتم تناوله او قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود قوله او محافضة على وزن اي وزن الجر كما  
 في قوله قلت مليل لم يقل اناعيل محافضة على الوزن قوله او سجع وهو توطء الفاصلتين من الشعر على  
 حرف واحد في الآخر وقد يطلق على الكلمة الاخيرة باعتبار توافقها للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى قوله  
 وقافية قيل هي من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء الشعر وبجارية اخرى هي من آخر البيت الى اول متحرك  
 اي مع اول حرف متحرك قبل ساكن بينهما اي القافية من حرف ساكن في آخر البيت مع اول حرف متحرك  
 قبل ساكن يكون بين آخر البيت واول حرف متحرك وقيل السجع في الشعر كالقافية في الشعر يرد على الشعر  
 الكلام في خصوص المبتدأ ولا يدخل تحتها في خصوص السجع والقافية كونهما في آخر الكلام وهو في  
 اوله اجيب عند بانه يجوز ان يكون ذكر المسند اليه واجب التأخير كما اذا قلت طلب الجيب القين

فقلت له ابن اي ابن هاهنا فانه يتعين حذف المسند اليه وهو هاهنا اذا تذكروها بعد فوات السجع او قبل لزوم  
 تأخير ماله الصدر واذا قلت طلب الجيب القين فقلت ها على العين لا يحذف المسند اليه لان المدح والذم  
 وكذا يجوز ان يكون القافية او السجع لفظ المسند مع حركة ما قبله لان السجعة والقافية من المتحرك قبل  
 فاذا كانت الحركة من الكلمة التي قبل المسند وذكرت المسند اليه بينهما صار فاصلا بين تلك الحركة وبين  
 المسند فيفوت السجع والقافية وكذا ان تذكره بعد لفظ السجع والقافية لفظ المسند قوله تعالى  
 لنصا وغزال الظاهر انه يصلح مثلا للجميع ما ذكر بقوله كصيق المقام الى قوله وما شبه ذلك قوله فان لملقا  
 لا يسع ان يقال عزال الخ اما لعدم الفرصة فان الزمان الذي يمكن ان يحصل فيه مقصود التكل وهو الصمت  
 قليل جدا لا يسع ان يتلفظ فيه باللفظ المذكور مع حصول ما قصده واما للضمير والسامة الحاصرتان

وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحيداً على يجب سناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى المحذوف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء ببيان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشئ اشعاراً بأنه بلغ من الفخامة مبلغاً لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي

للعباد من طلب لصيله والخوف فوات وزن الجمع على تقدير وقوعه في الشعر قوله من غير السامع اي من غير ان يسمع لذي قصد سماعه من السامعين فلا يرد الصواب ان يقال من غير المخاطب من السامعين قوله رمية من غير رام اي حدة رمية مصيبة من رام مصيب فخطئ في حذف المسند اليه ولم يقل هذه اتباعاً للاستعمال الوارد على تركه لان جمل مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس اهلاً لصده وبه منه والامثال لا تغير ذكر جوار الله في مستقصى ان اول من قاله هو الحكم بن عتيبة المصنف وكان ارعى الناس وذلك انه قد كان يدعى مهابة على جبل من بلاد طي يقال له غبغب بالغندين المجعنين والوجدتين فصاركهما برمي مهابة لا يصيبها رمية ولم يكن ذلك اياما وكان يرحم محتجباً بل لصيد وكاد يقتل نفسه فتران ابنه مطعاً خرج معه الى الصيد فمضى الحكم هاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعاً فاصابها وكان اذ ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام فصارت له لصيد والفعل من غير اهله قوله وشنشة اعرفها من اخزم هذا الصرع مثل يضرب لمن فعل فعلاً سبقه اليه بعض هله واصله ان اخزم الطائي جد حاتم الطائي اوجد جده كان ابنه اخزم عاقباً مات وترك بنين فوثقوا عليه يوماً فاضربوه ووجوه فقال ابوالاخزم شعوان بن رملو بالدم وشنشة اعرفها من اخزم وقوله رملو اي اظفوا يقال لعله بالدم اي لطخ به والشنشة بالكسر الخلق والطبيعة واخزم بالمجنتين والعنف ان بني ضوباني ولطخوا بالدم وليس هذه طبيعة حدثت فيهم بل هي طبيعة انتقلت اليهم من ابيهم اخزم فانه فعل فعلهم قبلهم قوله او على ترك نظائره التي الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحداً وفي الثاني الكلام في غير الاول نقل عن الشرح ان النوع الاول لا يتصور من المشكك الاول بل من يدرج كلامه في كلامه يغرب به التل لتوكل عند اعتبار مخالفة مثلاً رمية من غير رام بخلاف المحذوف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور من الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياساً وفي الآخر غير قياس وتمثلت بهما ومما عليه هيئتها فقد راعيت الاستعمال لوراد على تركه بخلاف الثاني فانه يخص بالقياسي قوله فانه لا بد كرون فيه المسند اليه وجهه ان الروع بالمدح والذم مثلاً وصف لما قبله وانما خلف فيه عن اعراب الموصوف للاقتناء والغرض من هذا الاقتناء اظهار الاهتمام بالمدح والذم من جهة ان فيه زيادة ايقاظ السامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون للمدح او الذم او تحويرها بما يقتضيه المقام وما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال الترمول حذف البتة ويمكن في صورت متعلين من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للاقتناء في الدلالة على ما ذكر في الاهتمام والله تعالى اعلم قوله نحو الحمد لله احسن لصيد اي هو اهل الحمد قوله ومنه ولهم اسما فصله لعدم كونه من النوع المقطوع ولجوز الحذف فيه وجوبه في ما قبله قوله ومنه

التي هي اقوم اى الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فحاشة لا تجوز  
في الذكرا وبلغ من الفطاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجراءه على اللسان  
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سخن الواقع في بلدة يقال لا تسأل  
عنه اما لانه يجز عن مجرى على لسانه ما هو فيه بلفظ اعته واصح اى المتكلم  
واما انك لا تقدر على استماعه لا يحاشه السامع واضحاره واما ذكره

كذلك وكذا يحتمل ان يكون مثالا لرفع على الدحرا والذم هو قى من شأنه الصفات الحميدة قال النبي صلى الله عليه وسلم قوله ربيع كذا وكذا  
هذا مثال للرفع على التزحم اى هذا ربيع كذا وكذا والادخلى مثال الرفع على الذم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
هو الرجيم وفي مثال الرفع على التزحم اللهم اغفر لعبدك السكين اى هو السكين قوله وهذا طريقه مستمرة  
عندها في حذف السند اليه في هذا الواضع طريقه مستمرة عندهم قوله وقد يكون المسند اليه المحذوف في الرفع  
قد يكون المحذوف من غير ضرورة هو الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحاشا لهما سادة الخزانة  
ما اعترض لعصام على الشرع بان لا يجب حذو اسناد الفعل الى المفعول بل اسناد الفعل واسم المفعول ولو اراد  
بالفعل ما يع شبهه يشكك لفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول وايضا يحذف المفعول  
في نحو اضربن واضربن واضربن التوم الى غير ذلك فان الاول فعل امر هو كذا بنون التا كيد التثنية مسند  
لواو الجمع حذف لا نقاشا ساكنة مع نون التوكيد وكذلك في مسند ليا النحاة لجهة المحذوفه لا نقاشا ساكنة مع  
نون التوكيد والثالث ايضا فعل امر لانه غير موكد ومسند لواو الجماعة المحذوفه لفظا لا نقاشا ساكنة مع  
لام لام لا خطا اما اندفاع الاول فان الكلام مفروض فيما اذا كان الفعل باق كما اشترنا به في تفسير كلام الشاعر حيث  
قلنا للفعل واندفاع الثاني فلانك قد فعلت ان حذف الفاعل فيه لضرورة التقاء السالكين باقامة الحركة مقام الفاعل  
اعني الواو والياء وقد علمت ان هذا الشراح انه قد يكون المسند اليه المحذوف من غير ضرورة الفاعل وحاشا لا تشك  
في وجوب اسناد الفعل الى المفعول واذا كان مراده بالفاعل الاصطلاح لا يرد عليه نحو انبت الربيع البقل وجاء  
بيك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي لا الاصطلاحى والله تعالى اعلم قوله وحاشا لهما سادة الخزانة  
المفعول الاندرا نحو ماضى الانا وبذلك الى نرى وانما يجب ذلك لان الفعل لا يبدل من فاعل اى ما يقوم مقامه و  
ما قبل ان هذا من حذف الجملة بل تبدل جملة بجملة فكيف ليس بشئ لان هذا ليس تبدل باللسان ولذا اسمي  
كل واحد منها صيغة للماضى بل تغير صيغة اذهية البنى لفا على موضوعه نسبة الفعل للفاعل والمفعول باكان فتعليا  
ونسبة الى الفاعل فقط اكان لزاما وهيئة البنى للمفعول موضوعه لنسبته الى المفعول ولفظ الفعل واحد فلا يكون  
من تبدل الجملة كانه قوله ولا يبق بقية هذا الى القرينة لانه لا غرض يتعلق بتعيين الفاعل لان المقصود وقوع  
الفعل على المفعول من اى فاعل كان قوله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اعترض عليه بان الوصول يكون  
اسما لصفة لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف ههنا والاشعار يكون القرآن بالفاى الخفاة مبلغا لى ذكره  
وبما حاله انما هو انهم الوصول دون الحذف والتعجيل بدرا يصح حبس باق الحذف في قبلان احدهما حذف  
مالا بد منى في تعجيل اللفظ والاخر ما من بدنى في تعجيل الحذف الفاعل فيما بيني للمفعول مثلا قوله يهدي للتي هي  
اقوم من قبل بلثاني ونظائر الحذف بالياء الثاني مع بيان انك كثيرة في الموارد قوله فذلكونه الاصل اى الكثير  
الراجع قوله ولا مقتضى للعدول عنه دفع ما يرد ان كون ذكر المسند اليه اصلا متحقق في حال الحذف ايضا  
فلا يرد كذا وحاصل الد فانه ان مجرد الاصل لا تقبل لكثرة لذكر بل لا بد منها من استثناء المعارض المتعنى الحذف  
حتى اذا وجد للمعارض المذكور مع الحذف على ذلك فان قلت ان الكلام فاما قامت القرينة المعينة للمحذوف فكيف يدل  
عليه السياق فالا حاشا من العبث وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكر قلنا مقتضى للعدول انما هو

فلكونه الاصل اى لكون الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط للضعف  
التعويل اى الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوت السامع وازيادة الايضاح  
والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الإشارة تنبيها على انهم  
كما ثبتت لهم الاثرة بالمهدي ففى ثابته لهم بالفلاح فجعلت كل ممن الاثنتين وتبينهم  
بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انشردت كفت مميزة على حيالها واظهار عظيم

قصدا للسكوت الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك وقصد السكوت الاحتراز المذكور غير لازم فى جميع صور الذكر  
فهو مقتضى للعدول غير لازم فيها وما هو لازم ومتحقق فيها غير مقتضى للعدول وقيل فى الجواب  
ان هذه النكتة لما لم يكن قرينة اصلا والى ما فى قرينة ويكون معنى الكلام المصنف راجع الى الخلف  
لكونه خلاف الاصل لا بد له من علم ما ذكره وما الذكر فهو بكونه اصلا لا يحتاج الى العلة بل يكفى فيه  
استفاء علة الخلف فافهم والله تعالى اعلم قوله لا مقتضى للعدول عنه قيل ان الطرف فى امثاله  
ليس متعلق باسمه لا والى كان مشابها للمضاف فيجب النصب ولا يجوز بناء على القبول متعلق بمقدرا  
والخير محذوف وقيل انه منصوب وسقوط التنوين اما لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه فى  
الغلام لكى وحيد بل يكون مدخولها مجزوا بكسرة مقدرة منع منها كسرة حرف الجر الذائما واما تنبيهها  
له بالمضاف لما قال الشيخ ابن المحاسب قوله لضعف التعويل الى الخلف القرينة فى نفسها واما اعتبار  
فيها اعترض عليه ان كلام المصنف راجع يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرينة العقلية فيقال لما سبق  
من ان القرينة العقلية اقوى حيث قال او تخيل العدول الى اقوى الدليلين واجيب عنه بان جنس  
القرينة العقلية اقوى من جنس اللفظ وعليه يبني ما قال سابقا وهذا لا ينافى ان يكون بعض افراد اللفظ  
اقوى من القرينة العقلية وعليه يبني ما قال ههنا وقيل الاختصار فى الجواب ان يقال ان القرينة العقلية  
اقوى من وجه واللفظ اقوى من وجه اخر لا تعارض واجاب عنه الشارح فى شرح المفتاح بانه  
بالنسبة الى قوم وذلك بالنسبة الى قوم آخرين قوله او التنبيه على غباوة السامع حاصله ان  
يذكر المسند اليهم العلم بان السامع جاهل بالقرينة لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع كما قال فى جواب ما  
فا قال عمرو وغيره قال لئلا يدعى ذلك السامع غفلته عن سماع السؤال وفهمه تنبيه على انه  
غبي لا ينبغي ان يكون الخطاب معه الا هكذا قوله او زيادة الايضاح والتقرير اى ايضاح المسند اليه و  
زيادة تنبيهه فى ذهن السامع بنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الخلف ايضا لوجود القرينة وفى  
الذكر زيادة تها اذ دلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية قوله ومن اولئك هم المفلحون اى من باب  
الايضاح والتقرير لكن لانه ايضاح المسند اليه وتقريره ولذا اورد لفظه عنه ولم يقل كقوله تعربا بل لايضاح  
غرضه تعلق خبر المسند اليه بالسند المذكور وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرط الإيمان ممتازون بكل  
من الاثنتين ومنها كفى فى تميزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف بان ينصب التهمة  
على تقديره اذ مع الخلف لا يعضم التقرير كمال الانضاح ولا يفصح عن الغرض كمال الانضاح فانيوهم  
تتحقق كل من الاثنتين بالاغراض فبين عدا هم واذا عرفت معنى كلام الشرح عرفت ان دفع ما قيل من لاي  
الاية ليس من قبيل اختيار الذكر على الخلف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدرا ومفهوم العلم القرينة  
بل يكون ما بعده وهو قوله وهم مفلحون معطوفا على المسند الى اولئك الاول وعلى جملة اولئك على  
هذا من ربهم فيكون من عطف جملة على مثلها وعلى الاحتمالين لاحد فى المسند اليه ووجه  
الامتناع ان غرضه بالاشارة انه لو ترك اولئك الثاني ونصب التهمة على تركه لم تحصل زيادة

أوهانتة والتبرك يذكره واستلذه أو بسط الكلام حيث الأصغاء  
 مطلوب أي في مقام يكون أصغاء السامع مطلوباً للبتكلم لعظمته وشرفه  
 نحو عصا ولها أيطال الكلام مع الإحباء ويجوز أن يكون حيث مستعار  
 للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من  
 الاعتبار المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله

الابتناس وليس غرضه أنه لو ترك أو لمك الثاني في هذا التركيب كان مقدراً ومفهوماً كما زعمه المعترض  
 وإنما لا يرد ما قيل من التبادر من قوله ومنه ان التكنة في ذكر المسند إليه في الآية لا يصح مع أنه شئ  
 آخر كما علم من قوله تنبيهاً على أنهم لم يتركوا كما ثبتت بهم الآية لما ثبتت في موقع المصداق لقوله  
 ثابته ويكون المعنى الآية فلا تارة ثابته بهم مثل ثبوتها بهم بالهدى والفاء في قوله فهي زائدة قبل عليه  
 ان التنبيه ليس بمقصود في المقام لتساوي الأثرين فلا معنى لجعل أحدتهما مشبهاً والأخرى  
 مشبه به وفيه الآية بالهدى ثبتت صريحاً بقوله هدى إلى المنقبين بخلاف الآية بالفلاح وإنما ثبتت  
 لزوماً كونها نتيجة للفلاح بالهدى ولذا قال تنبيهاً لأنها مع علمها لزوماً بما يغفل عنها لعدم التصريح  
 بها ويجوز أن التنبيه في التساوي والصواب أن يقال ان التنبيه غير مقصود في الآية وليس  
 الغرض فيها التنبيه على يد خله الشرحي المنب عليه حيث قال تنبيهاً على أنه كما في ذلك القول بزيادة  
 الفاعل كونه سببياً والصواب أن يقال ان الكاف في قوله كما ثبتت للقرآن في الوجود وما كافي كما في  
 قولكم تأمل زيد ضد عمرو وصل كما دخل الوقت والفاء للسببية كما في قوله زيد فاضل بالكرم  
 والجمل في محل الخبر لان أي تنبيهاً على أنهم بهذه الحالة وهي أنه كما ثبتت لهم الآية بالهدى قانونه  
 في الوجود ثبوت الآية لهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا كمال الترغيب لمن عداهم إلى الإيمان والآخرة  
 بفهم الهزيمة والثناء التقدّم والاستيلاء واسم من استأثر بالشئ أي استبد به وبالفلاح متعلق بالآخرة  
 المدلول عليها الضمير وفي تليهم متعلق بمجملات أو بالنظر الواقع موقع المفعول أعني بالمتابعة  
 وهي في الأصل موضع الذي يثاب إليه أي يرجع إليه مرة بعد أخرى ويقال للمدبر مثابة لأن  
 أهله يصرفون في أمرهم ثم يثربون إليه وضمير انصرفت وكفت للآخرة وضمير الوصول محذوف  
 أي كفت فيها أي تلك المثابة على حيالها أي الأفراد ها واصله حوّل وهو الطرد وما قيل أن قوله  
 بالفلاح متعلق بالمتابعة أعني فهي كونه ضميراً راجعاً إلى الآية التي تضمن أن تكون عاملاً في النظر  
 ففيه أنه على هذا يلزم الفصل بين النظر ومتعلقه بالاجتناب الذي هو الخبر فيحتاج إلى جعل  
 المذكور مقسراً المقدّر قبل الخبر فالحال المذكور سابقاً فتذكر ويكون حاصل معنى كلام الشارح أن  
 تكرير ذلك أناد اختصاصهم بغير واحد منها على حدة فيكون كل منها مبدئياً لهم عين عداهم  
 ولولم يكرروا بهم اختصاصهم بالجموع فيكون هو المبدئ لا الواحد قوله أو أظهر لعظمته أي  
 تعظيم مدلوله كونه اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر في جواب مرقا  
 هل حضراً أمير المؤمنين لان الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه بوحدة والآن  
 ذكره متعللاً يحتاج إلى تكملة أو أهانتة أي أهانت مدلوله إذا كان اسمه مما يدل على أهانتة نحو السارق  
 اللثم حاضر في جواب من قال هل حضى السارق اللثم قوله أو التبرك يذكره كونه جمع البركات  
 مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول في جواب من قال هل قال هذا القول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قوله أو استلذه أي وجله لذلك نحو الحبيب حاضر عند قيام قرينة تدل



ابوالقاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه  
للتحويل والتعجب والاشتغال في قضية او التجميل على السامع حتى لا يكون له سبيل  
الى الاذكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر  
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم  
وعمر وذهب وخالد في الدار واعترض المصنف رحمه الله ان قامت قرينة

عليه لو حذف قوله حيث الاصغاء مطلوب ويرد عليه ابراهيم الاول ان التعبير بالاصغر  
لا يكاد يعبر بالنسبة الى المثال الذي ذكره لان الاصغاء لهالة الاذن للاستماع وهو محال في حقه تعالى  
اجيب بان المراد بالاصغاء هو الانزاع وهو السماع مع الانتفاع والاقبال على التكلم والتأني  
هذا التقيد عني قبلما تجتبه يمكن ان يعتبر في غير هذه النكت من النكات السابقة كاستلزام  
فيقال حيث الاستلزام مطلوب فنادى هذا الشخص بذكره في هذه النكت دون غيرها واجيب  
بان مجرد بسط الكلام ليس نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكرها  
بخلاف بقية النكات والله تعالى اعلم قوله نحو هي عصا لما قال الله تعالى موسى على لبينا وعليه  
الصلاة والسلام وما تلك بيمينك موسى كان يفضيه في الجواب ان يقال عصا لكنه عليه الصلوة  
والسلام ذكر المسند اليه والامانة والاوصاف التي بعده حيث قال اشترى بها علي غنمي ولي فيها  
ما رب اخرى لاجل بسط الكلام في هذا المقام يكون الاصغاء مطلوباً للتكلم قوله ويجوز ان يكون حيث  
مستعار الزمان ولا يحتاج الى قرينة لانها انما يجب عند تعين المجاز دون اختاله كما نص عليه لافاض  
اللاهوتي في حاشية على البضاوي قوله للتحويل اي التحويل نحو امر المؤمنين يا امك بكذا يقول  
للمهاجر بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل امره قوله والتعجب اي اظهار التعجب من  
المسند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند اليه كما في قولك الصبي قائم الاسد  
فلا يشك من منشاء التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب قوله او لا تشهد  
في قضية اي لاجل ان يتعين المسند اليه عند الاشهاد كان يقال لشاهد واقعة غدا قصد النقل عنه  
ما وقع لصاحب الواقعة هل ما ع زيد هكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد  
باع كذا ابدا فلان يكون زيد معيناً في قلب السائل عن الشاهد فلا يقع فيه التباس كايحدا لشهود  
عليه سبيل الى الاكثار والتقليل للنقل قوله والتجميل اي كتابة الحكم على السامع بين يدي الحاكم  
كما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقروا على نفسه هكذا فيقول الشاهد نعم زيد هكذا قوله  
نفسه هكذا فيذكر المسند اليه لئلا يجد الشهود عليه سبيل الى الاكثار ان يقول الحاكم عند التجميل  
انما فهم الشاهد انك شرت الى غيري فاجاب ولذا لك لو انكر ولم اطلب الاعلاء فيقول له وهذا  
كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لانها  
شروط الحذف لانتفاء النكتة قوله وجوابه ان عموم النسبة والاداة التخصيص نحو اعترض عليه السيد  
السند بما حاصله ان عدم النسبة انما هو انتفاء كون غير عامة اي غير سالحة في نفسها لموسى  
متعددة وهذه قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند بشئ معين فلو حذف  
المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه هو المقصود كما في نحو خالق لما يشاء فقال لما يريد  
وكذا في ارادة التخصيص انتفاء عدم ارادة التخصيص وكون النسبة عامة مع ارادة التخصيص  
ايضا قرينة مخصوصة قوله على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة كما في قولك خير من هذا

تدل عليه ان حذف فمهوم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين واحد هما لا يقتضيان  
ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالترك والاستلزام ونحو ذلك ليتبرح  
الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لاقتضا  
عموم النسبة وإرادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل  
لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خاله وكل شيء يفهم

الفاصل الغالب فهو النسبة وإرادة التخصيص كما يكون انتفاء لهاتين القرينتين المخصوصتين فليكن **ان**  
يقال انه تفصيل لانتفاء القرينة مطلقا مع ان لها افرادا اخر كقيام الذكر في السؤال وغيره واجيب بان  
مع كلام الشارح ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لانتفاء القرينة انه لازم لانتفاء المذكور وتباينه يكون  
المعنى عن عموم النسبة وإرادة التخصيص كما يتبين من انتفاء القرينة والكناية عند السكاكي ر عارة عن ذكر الاثم  
التابع وإرادة المأمور الى المتبوع بحيث يحصل الانتقال منه الى الشيء ولو باعتبار العادة ولا يجب استلزامه  
له اذ ملائكة الكناية على العلاقة التي يحصل بها الانتقال للمأمور ولا يشتر فيها الاستلزام العقلي ولا شك ان  
عموم النسبة وإرادة التخصيص يتبع انتفاء القرينة مطلقا وينتقل منه اليه وان لم يستلزمه كقول الخليل  
كثرة افراده يتبع طول القنطرة والمضيافة والدليل على ما قلنا من ان الشارح اراد بقوله ان عموم النسبة  
وإرادة التخصيص تفصيل لانه لازم وتابع لانتفاء القرينة وانه كناية عما قال في شرح الفتا ح كما ان الخليل  
غدا السامع ومعرفته القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة وإرادة التخصيص كناية عن  
عدم القرينة والله تعالى اعلم والمراد بقوله تفصيل لانتفاء قرينة الحذف في الما كما مر انه لازم له فيه تفصيل  
لكونه مركبا من امرين وتحقيق له لانه كناية عن الكناية كدعوى الشيء بالبنية وليس المراد منه تفصيل  
وبالله كما فهمه السيد حتى يرد عليه الاعتراض المذكور للامام في قوله لانتفاء القرينة ليست للتعدي المتعلقة  
بتفصيل بل مجرد وف وهو لازم ويكون المعنى ان عموم النسبة وإرادة التخصيص من مفصل التركيب من  
امرين عموم النسبة وإرادة التخصيص وهو لازم لانتفاء القرينة معنى به عنه والتحقيق انما اشترى  
بالدليل وما ذكرنا في دفع اعتراض السيد على جواب الشارح ان دفعه ما عارض على ذلك الجواب باننا اذا  
كان عموم النسبة وإرادة التخصيص بيان لانتفاء القرينة كان الذكر لانتفاء القرينة وذلك وطيفة الخوف  
المعاني لان القانون النحوي كان حذف المبتدأ لا يكون الا قرينة وايضا الذكر لو عدم القرينة انما هو تفصيل  
فصاحبة الكلام وللحائز عن التوقل للفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظر فهو وظيفة الخوف  
لا يكون من الزايات والخواص لان الزايات على اصل المعنى وتوضيح الدافع انه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة  
والكناية يجوز فيها ارادة المعنيين كان الذكر ههنا عموم النسبة وإرادة التخصيص مع انتفاء القرينة  
فيكون مقتضى امرين ثلاثة وذلك ليس وظيفته الخواصا وظيفته كون الذكر لانتفاء القرينة وقال  
السيد بعد ما عارض على جواب الشارح بما ذكرنا من توجيه عبارة السكاكي بحيث لا يرد عليه  
اعتراض المصنف وقيل لم يرد ويكون الخبر عام النسبة صلوحه في نفسه لتعمد كما فهمه المصنف  
ومن تبعه بل اراد صلوحه في ذلك المقام الذي ذكره لان يكون خبرا عن متعد اما معا وعلى البدل والادلى  
هناك قرينة مخصصة له بمعنى اصلا لا باعتبار نفسه ولا اعتبار خارج عنه فاذا امر يد تخصيصه بمعين  
اي تخصيصه شاته به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالقياس الى شيء من الامور البعيدة واما ان يريد عمومها  
للجميع واشتراكه فلا حاجة الى ذكره لان صلوحه الخبر له مع عدم التعرض لشيء من الخصوصيات كان في  
فهم سنادا الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص بيانا لانتفاء قرينة الخصوصيات

منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خاير من هذا الفاسق  
 الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرنية سوى ما يدل على المراد وقيل مراده  
 فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون  
 مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المناقاة بين  
 وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة

في مقام القصد الى معين فلا يجوز حذفه اصلا لانتفاء قرينة الحذف وعلى هذا تم جواب المباحث ايضا ولا يرد  
 عليه الاعتراض الذي اوردته السيد وكان التمثيل بقوله نحو خاير كل شئ ظاهر في ان المراد عموم  
 الخير في نفسه وقلا شار الشرع الى ان المراد بعلم الخير صلوحه في ذلك اللقاع الذي ذكر فيه لا يكون  
 خبرا عن متعل حيث قال في شرح المفاتيح والمراد بعلم النسبة الى كل مسئلة له ان يعبر في تلك الحالة  
 استناده الى كل واحد مما يصح انضافه به في نفسه واستناده اليه حيث قيل بقوله في تلك الحالة والله  
 اعلم قوله وقيل اي في تقرير اعتراض المصنف على السكاكي قوله مراده اي مراد المصنف بقوله كان  
 ذكره واجبا قوله فيكون ذكره واجبا لان من جملة المقتضى لوجوب الذكر عدم القرينة فلا يصح اطلاق  
 المقتضى عليه لان المقتضى يقال لما يكون مرجحا لا لما يكون موجبا قوله او يكون ذكره واجبا فلا يكون  
 مقتضى الحال معطوف على قوله فيكون ذكره الى اي او يكون مراده المصنف ان ذكر المسند اليه يكون  
 حينئذ واجبا فلا يصح اطلاق مقتضى الحال عليه كما وقع عن السكاكي قوله والجواب اي اذا كان مراد  
 المصنف من ما ذكره القائل للذكر ترجيحه منع حصص المقتضى في المرجح بل هو اعم منه مقتضى الحال  
 ايضا كل ذلك قوله اي جعل المسند اليه معرفة والاولى ما قال في التخصيص اي ابراهه معرفة لان جعله  
 معرفة انما هو من شأن الواضع بخلاف ابراهه معرفة فانه من وظيفة التكليم البليغ في مقام يقضية  
 ولا يعبد ان يكون المراد بالجعل الايراد قوله وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه قال السيد للسند  
 اي المعتبر في المعرفة هو التبعين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الا على الشخصية وغيرها  
 من الضمرات والبهات وسائر المعارف فان لفظة ان مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة ولا يصح  
 يقال انما ويراد به متكرر بعينه وليست موضوعه لواحد منها والاكتفاء في غيره مجاز ولا يكون  
 منها والاكتفاء مشترك في موضوعه اوضاعا بعد افراد التكلم فوجب ان يكون موضوعه لفهم كلي  
 شامل لثلاث الافراد ويكون الغرض وضعها له استعمالا في قرينة معينة دونها هك ما توجه به جماعة  
 اي من القداماء وهو مذاهب لشارح على ما هو المشهور وهذا التعريف على مذهبه واما على البعض  
 واتباعه من المتأخرين القائلين بان الضمرات ونحوها موضوعة لغير ثنائ المحوطة بالامر الكلي لا يكون  
 الواضع تصور امر مخصوص بصفة باعتبار امر مشترك بينهما وعين اللفظ باراء تلك الخصوصيات دفعة  
 فالمعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا تحت السيل ايضا حيث قال بعد بيان مذهب الجماعة والحق ما  
 افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعوا واحد عام فلا يلزم كونها مجازا في شئ  
 منها ولا الاشتراك وتعدل الاوضاع واعترض على ما افاده بعض الفضلاء بان يلزم ان يقع  
 الالتفات الى الافراد المعنية للتأنيده ولا شك انه اذا سمعنا ان المراد لا يحط الا فراد واحد واجب عنه  
 بانه موضوع ككواكب بشرط الاقتران عن الاخر لذلك لا يقع الالتفات الا الى واحد واعترض السيد  
 على اصحاب الرأي الاول بقوله ولو صح ما توجه به وكانت انا وانت وهذا المجازات لاحقا في لها الامر  
 تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد

واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه  
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارباها الى خارج مختصا بشاره وضعية  
وقدم في بناء المسند اليه التعريف على التكرار لان الاصل في المسند اليه التعريف  
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب ثم فاعادة وذلك لان الغرض  
من الاخبار كما مر هي فادة المخاطب بالحكم ولازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما

وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ايمه اللغة في عدم استلزام الجواز الحقيقة وما احتاج من نفي الاستلزام  
الى ان يتمسك في ذلك باضلة نادرة وجيب عن اعتراضه بالسيد بان المراد بقوله انها موضوعه مفهوم  
كل يستعمل في الجزئيات انها موضوعه للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئ من جزئياته لا ذلك  
المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئ حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو محذور  
وهذا يظهر من الاختلاف بين الرازيين نفى لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلي الاله للفظ  
الجزئيات ووجه لعلوميتها وقد تقرري موضع ان العلم بالشيء بالوجوب الحقيقة علم بوجه الشيء  
بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم بوجه  
اتحاده بذلك الشيء معلوم فالوضع اذا لاحت الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس  
الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع ذلك المفهوم من حيث  
اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قول بالوضع  
للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فلا فرق بين القولين الا ان قول من قال بالوضع للمفهوم  
الكلي مبني على القول باتحاد العلم والمعلوم بالذات وقول من قال بالوضع للجزئيات اعني المتكلمين  
مبني على القول باختلافها بالذات فيل فيه نظر اما الاول فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ واما  
ثانيا فلانه لو كان النزاع لفظيا لما احتاج اصحاب الروي الاول اعني القائلين بوضع تلك الالفاظ  
للمفهوم الكلي الى تاويل تعريف المعرفة بما وضعه شئ بعينه بان المراد ما وضع يستعمل في شئ بعينه  
سواء كان ذلك الشيء عين الموضوع له ولا كما لا يحتاج اليه اصحاب الرأي الثاني اى القائلين بوضع  
الجزئيات والله نعم اعلم قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارباها الى خارج اشارة وضعية قل  
السيد السيد قدس سره هذه العبارة موجودة في النسخ التي رتبناها لكن قد حظ عليها في بعضها  
وحد فيها الى من اثارها اذهي بمبهة لا يتوصل منها الى معرزا ولا يبادر ان المراد بالذات الخارج  
ما ذا وهي مأخوذة من كلام نجم الدين وفاضل الامة الاسترآبادي ثم نقل كلامه وبيد حاصله  
لكن لم يظهر مما ذكره المراد بالذات والخارج ما ذا وقال بعض الفضلاء المراد بالذات الاسم وبالخارج  
خارج عما ثبت في ذهن المخاطب فيكون معنى العبارة المذكورة حقيقة التعريف جعل الاسم بحيث  
يشاربه الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عند اشارة  
يكون للوضع مدخل فيها وانما قال الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم  
المخاطب يكون ذلك الاسم والا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان الامم من سبق معرفته  
لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع  
له فلو لم يقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانما قال اشارة وضعية  
ليخرج عن الحد انكرات اذا اشير بها الى مفهوم معلوم عند المخاطب من حيث انه كذلك  
مخوذك جاء في رجل تعرفه او رجل هو اخوك فان ذلك يكون فيها بالقربة لا بالوضع

يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانها عالم بوقوع النسبة ولا يشك  
ان احتمال تحقق الحكم متى كان البعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما انرداد  
للسند والسند لانه تخصيصا ازدا الحكم لعل كما ترى في قولك شئ ما موجود و  
قولك نريد حافظ للتولت فانادته اتم فائدة يقتضى اتم تخصيص وهو  
التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث

وكذا يخرج عنه تحوليت رجلا اذا علمه المتكلم بعينه اذ ليس في الإشارة الى خارج معين لا وضعا وهو  
ظاهر ولا استعمالا لان التكلم لم يقصد بقوله رجلا خارجا معينيا وتكون عالما به بل قصد به  
رجلا هو في ذهن المخاطب فالإشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة  
والعرفه والى الخارج مختصة بالعرفه فعلم ان في المعرفة اشارتان وضعتان تشارك في  
احد هما النكرة وتخالف بالآخرى وتحقيق المقام ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه  
مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك  
وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعيينه وان كان متعينا  
معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعين وملاحظته فرق بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني  
من الالفاظ انما هو بعد العلم بلوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فلا بد  
الاسم على معنى فان كان كونه شئ معلوما ومعهودا عند السامع على ما ظهر من ذلك المعنى فهو معرفة ولم  
يكن ممنوطا معه بكون نكرة وليس المراد بالخارج في العبارة المذكورة ما يرادف الاعيان فانه يترتب ان  
لا يكون الموصول والعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولها مهتم بالوجود وهو الذي هو شئ انما  
متمتع معرفته حقيقة بل لفظا والتشهير المذكور لا يقول به ولكنه تعلم قوله وثله في باب السند  
اليه التعريف لمراد ان الكثير الراجح الحكم على شئ معين اذا حكم على الجموع لا يفيد قوله وفي السند  
بالعكس اى وقد م في باب السند المتكبر لان الاصل فيه التشهير لان المقصود ثبوت مفهومه لشئ و  
التعريف زائد عليه يحتاج الى ارجاع فهو ناظر في العكس للعلل والمعلول قوله فتعريفه الجواب  
شرط محذوف اى اذا علمت معنى التعريف والعرفه فتعريفه كذلك في بيان هذه النكتة العلة  
للتعريف اشارة الى اى ارتفاع شأن الكلام لا يغفل عن نكتته العامة بعومها وعن نكتته الخاصة  
بخصوصه وانما انتصر المصنف رحمه على بيان النكات المختصة باقسام التعريف في هذا الكتاب مع  
تعريفه للنكتة العامة في الايجاز وما للاختصار بالكتفاء بامارة الفاعل العاطفة في قوله  
فلا يضار فيها للتفصيل فيقتضى تقديم الحمل كانه قيل اما تعريفه فلا نادرة للمخاطب اتم وثلة  
فلا اضار كذلك والعلمية كذلك فالاحصا لمراد في قوله واما تعريفه محذوف والفاع في قوله فلا اضار ملحق  
عليه عطف الفصل على الجموع والتقدير كما عرفت وليست جزئية بان يكون التقدير مهما يكن من  
شئ فتعريفه بالاضمار كذلك لاقى انفصال بينهما وبين اما الاتفاق مقام الشرط المحذوف فيجب ان  
يكون من اجزاء الجزاء وهو ملزوم في الذهن في تفصيل التكلم للاسم هو تعريفه لفاع لان المقصود  
للتكلم لقوله اما زيد فتعريفه ان اقسام الارز لم يزد محذوف الملزوم الذي هو الشرط واقيم مقامه  
ملزوم اقسام واصلا بترتيب مما يكن من شئ فزيد فاحذف من شئ واذ يميز زيد مقامه و  
ابقى الفاعل المذكور بان ما بعد حمل لازم لما قبلها يحصل غرض التكلم الذي هو لزوم القيام لزيد والافق

عنه قوله فيقتضى الحمل قيل كون ذلك تفصيلا لهذا الحمل يقتضى ان يكون المعنى بالاضمار لا فائدة اتم فائدة وجه  
الاضمار ان يكون المقام للتكلم ولا يخفى بعده وعدم احياساق الذهن اليه اما لو كان الجميل اما تعريفه

لا يشاركها فيه غيرها كقولك اعد لها خلق السماء والارض ولقيت رجلا  
سلم عليك اليوم وحده قبل كل حد لكنه لا يكون في قوت تخصيص المعرفة  
لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة  
تتعلق بهب اغراض مختلفة شارها بها بقوله فلا تضمار لان المقام للمتكلم  
والخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعراف العارف واصل الخطاب

الفاء صلا الجزاء ولا شك ان التعريف ليس ملزوما لكونه بالاضمار كذلك كما هو مقتضى قاعدة  
اما فانما التامم مقام الشرط اعني ليس مقصود للمتكلم بقوله اما تعريفه فلا تضمار كذلك ان التعريف  
يلزم ما يكون بالاضمار كذلك بل مقصوده ان التعريف بالاضمار يلزم ما يكون كذلك لان المقصود بيان  
داعى الاضمار وقيل هذه الفاء جزائية فهي مقدمة من تاخير والاصل واما تعريفه بالاضمار فليكون  
المقام للمتكلم او يكون الجار والمجرور غير المبتدأ ثم حذف والجملة على جواب والتقدير واما تعريفه  
فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة للحذف وما خذ ما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام  
وعلى هذا انما ترك المصنف ذكر النكتة العامة ظنا منه ان العلم لا يتحقق الا في ضمن الخاص فالتعريف الخاص  
تكفي ليراد العامة ولا يخفى ما فيه من البعد والغفلة عما قصد المصنف من الاختصاص والحق  
احق بالاتباع والله اعلم بقوله وذلك اى كون التعريف لا فائدة المحاط به فائدة ثابتة لان  
الغرض الخ قوله وهو ايضا حكم اى لازم فائدة الخبر بحكمه اى فائدة الخبر بحكم والغرض من هذا مشاركة  
الى ان المراد بالحكم في قوله اذ ادراك الحكم بعبارة شاملا للزوم فائدة الخبر ولا يختص بالحكم الذى هو  
بين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من ظاهر السبق وذلك لان تخصيص المسند  
والمسند اليه كما يفيد بعبارة احتمال تحقق الحكم الذى هو فائدة الخبر كذا يفيد بعبارة احتمال  
تحقق لازمها فيوجب كون فادته اتم فان لازم الشائدة في قولنا زيد حافظ للتورات بعد في  
احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائد في قولنا شئ ما موجود والفائدة في فادته الاولى اتم منها  
في الثانية قوله ولا شك ان شروعه في الاستدلال على النكتة العامة المذكورة بقوله فتعريفه ملزوم والدليل  
قياس من الشكل الاول ونظيره كلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعبارة وكلما ازداد  
الحكم بعبارة افاض المحاط به فائدة لكنه قدام كبره في قوله ولا شك ان لا مشاركة الى بعبارة انها بنظر الاشياء  
اذ لا يصح ادراجها في الدليل وقوله فافادة اتم فائدة تقتضى الجزاء التسمية بالمعنى لان قوله فتعريفه  
لا فائدة المحاط به للمعناه ان افادة الخطاب الترفعة يقتضى التعريف لانه الحال الداعى الى الاستدلال كما كان  
المذكور في الدليل التخصيص بذكره تحويل عليه التعريف قوله تحقق الحكم اى حصوله وقد عرفت ان  
المراد بالحكم ما يثبت لازمه قوله متى كان العدا اى نادى الوقوع لكن بشرط ان لا يوجب التخصيص والعدل  
عن هذا الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من التكلم اذ لا فائدة حينئذ في قوله كانت الفائدة في الاعلام به  
اقوى لغز بته قوله تخصيصا اراد به ما يقبل الشيوع الذى في النكرة وهو العموم على سبيل الترتيب  
كما يدل على هذه الازادة قول الشارح فنبى ما موجود فيع الاستغراق ايضا فلا يرد ان قولنا جار  
كل عالم بعد من حاغى زيد مع عدم التخصيص الاول قوله اذ ادراك الحكم بعبارة نسب ازيد ياد البعد  
ههنا الحكم وفيما قبله الاحتمال لتحقيقه شارة الى صحة ما فيها ونحن في العبارة لا يربط الى المباشرة والعنف  
قيل لا يبعد دعوى هذه القضية الكلية المستفادة من كلمة كلما الجواز ان يكون المسند من البوادر البنية  
للمسند اليه كقولنا الانسان زوج اى فان الزوجية لا قولية لازمة للاثنين لانتفاءك عنه فهي بنية

ان يكون لمعين واحدا كان واكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين معين الخطا  
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معيننا وقد تترك اي الخطاب مع معين الى غيره  
اي الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو وتوتري اذ  
المجربون فالكسور وسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معيننا قصد الى  
تفطير حال المجربين اي تناهت حالهم الفطيرة في الظهور وبلغت النهاية

مع تعريف المسئلة له وتخصيصا ليدل على ان يكون التخصيص مفيدا لجدا الحكم واجيب بان زيادة الجهد  
بالنسبة للحكم بالشاكر على الشاكر اعنى كل مادة دخلها تخصيص فا زال الشروع يكون  
الحكم فيها بعد منه فيما قبل ذلك التخصيص مثلاً قولك جاء في رجل فاضل الحكم فيه ابعد منه في قوله  
جاء في رجل ولا شك ان الحكم في قولنا الاثنان زوج ا و بعد بالنسبة للحكم في قولنا رجل مامو  
اوشى ما موجود وان كان بداهة في نفسه فلا حاجة الى القول بان القاعدة المذكورة باعتبار ان الخطاب قوله  
كما ترى في قوله لم تتورد وتوضيح لاشات للقاء عدة الكلية بالثال قوله لانه وضع الى اي يفهم من نفس لفظ لعمرة  
بالوضع لا بانقياسا من تركيب الوضع وان كان موضوعا اذ لم يوضع الى المفهوم وهو عام في نفسه با وفيه الشروع و  
التخصيص انما جاء من انحصار الوصف خارجا فلا يريد ان تخصيص الشكره بالوصف ايضا وضع بالوضع النوعي كالمقام  
باللام والاضافى قيل انه بعد فهم الخصوص من الوصف في النكرة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقولك اجيب عن انتم فائدة  
هو التخصيص الذي يفهمه نفس اللفظ لا معونة خارج والله اعلم قوله ثم التعريف يكون على وجوه ثلاثة اشارة الى ما ذكرنا من  
ان الغاء يعطى لفصل على الجمل قوله لان المقام الكلام المبرر عليه ان المقام هو التكلم فيلزم ان يكون الشيء  
داعيا الى نفسه اجيب عن بيان هذا الامر انما يكون اذ الم يقول كلام المص وهو موكل بان معنى كلامه ان المقام  
للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب عن حيث انه غائب تقدم  
ذكره لفظا تحقيقا مخويزا ضرب او تقدم بل ان يكون المرجع في تقدير التقدير ان يكون التقديم اربعة نحو في دار  
زيد وضرب غلامه زيد واما معنى بان لا يكون المرجع مذكورا في اللفظ لكن يكون مذكورا عليه باللفظ كما  
في قوله تعالى اعد لوهو اقرب للتقوى فان الضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل اعنى اعد لوهو  
او يكون ... مذكورا عليه بالقرينة نحو قوله تعالى حتى توارى بها الحجاب فان ذكر العشى والتورى المحجب  
مع سياق الكلام الدال على قنات وقت الصلوة فبينة تدل على ان الضمير للشمس ا ما حكى بان لا يكون  
المرجع مذكورا ولا يدل عليه شيء من اللفظ والقرينة الحالية لكن قد الضمير لكتبة كضمير ورب وربه  
رجلا وضمير الشأن والقصة نحو انه زيد قائم ونحو انها هند قائمة فان تقدم الضمير في هذه الموضع لا يرد  
لكنه ابيان بعد لا بها الا ان حكم الضمير لما كان التأخر كان المرجع في حكم التقديم ذكره وقد ذكرنا هذا الاسم  
مفصلا في المقدمة فارجع اليها وادع فت ان قد جئت مراد في قوله ان المقام التكلم والخطاب لا يفسر  
عرفت اندفاع ما اردت من مقام التكلم تحقيق فيقول لخلفاء امير المؤمنين يا موبك امع عند الاضمار ان الخطاب  
اعنى توجيه الكلام الحاضر لا يقتضيه التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرت جماعة كلاما لا مخاطبا بل  
منها اما اندفاع الاول لان المقام في قول خليفه ليس مقام التكلم من حيث هو متكلم بل مقام ... التعبير  
عن التكلم من حيث انه امير المؤمنين فان المناسب للسارعة في الامتثال امان فاع انما في ذلك الكلام فيما  
اذا كان المقام مقتضيا للتعبير عن الخطاب من حيث انه مخاطب بالمقام في القول المذكور ليس كذلك وكذا اعلمت  
ان فاع ما قيل ان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستلزم الاضمار فان الاسماء الظهور كلها

في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها روية راء ودواء واذ كان  
 كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتألف منه الؤنة  
 فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى بروية بحالهم مخاطب بحالهم  
 رويت مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك اختيار معين نحو فلان  
 لم يتم ان كرمته اهانتك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم

عيب وجهه اذ فاعر ظاهر ذلك كلام فيما اقتضى المقام للغير عن الغائب من حيث انه غائب فقد ذكره والاستيعاب  
 ليست كذلك فانها موضوعة للغيبه مطلقا باعتبار تقدم الذكر ومعنى وضعها للغيبه تغافل معاملة الغائب  
 بان يقول للمتلحم المسمى زيد المحا وعرضه زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للسمع زيد ضربت الخطأ  
 بل تقول ههنا ايضا زيد ضرب قوله لكونه اعرضه لا وذلك لان والمضمرات ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه الاشتباه  
 اصلا قوله واصل الخطاب اى اللابق به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون لمعين يعنى ان الواضع حيث وضع الضمير  
 لمعين فقد حكم ضمنا بانه لا يستعمل الكلام المشتمل عليه للمعين وذلك الاستعمال هو توجه الكلام الى الواضع  
 لا في وجهها الا والمفهوم فما قيل ان الخطأ امر عقلا وانه لا يتعلق به الوضع وهم فان الكلام في انه حكم الواضع بعينه  
 لانه وضعه قوله واكثر فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطأ بصيغة التنبيه لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لاجتماع  
 معينة او للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم وقوله عليه الصلاة والسلام عليكم  
 راع وكلهم مسؤول عن رعيته فالاشتمال لا يستغرق من قبيل التعيين فما قيل انكم يوجد في كلام الله ولا في كلام  
 العرب خطاب على بصيغة الجمع غفلة عن امثلة المذكورة ثم اعلم ان قول المفهوم واصل الخطأ لا يرد عليه قوله وقد يترك  
 الخطاب لا وذلك لانه لما كان من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم ان الخطاب هو جمل الكلام المعطوف  
 وان المعطوف يكون وضعه للمعين خافذا في يومهم ان ضمير الخطاب لا يعد بمن للمعين الا في غير ما اشارنا الى ان يقيد بعد  
 عن المعين في غيره والله تعالى اعلم قوله اى الخطاب اشارة الى ان الضمير في تركه راجع الى الخطاب بمقتضى  
 ان يرجع الى الاصل لا يترك الاصل ذهبا الى غيره الا ان الشارح راعى قرب الرجوع وليكون موافقا لقوله ليعلم  
 وقوله فلا يختصر انما تم يجعل للضمير في تركه راجعا الى المعين من الكلام والخطاب ويجعل ضمير غيره راجعا  
 الى المعين دون الخطاب لانهم راجعون الى الخطاب انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبه والمقصود ازالة  
 الخطاب من الخطاب المعين الى الخطاب الغير المعين فما قيل ان الانسب ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب  
 او يترك المعين والخطاب الى غير المعين تحقيقا للسقايين المتروك والماتق ليس بشئ قوله مع معين اعترض  
 على الشارح رحمه الله تعالى انه منع تعدية الخطاب بكلمة مع حيث قال في شرح المفتاح وشرح قوله وحق الخطاب  
 ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب لا لا خطاب معه الخطاب معه  
 انتهى فكيف يصح ان يقع منه ههنا منع وشرح المفتاح فاجيب عن اعتراضه على المفتاح بان اعتراضا بها  
 هو مبنى على فهمه ان قوله مع مخاطب معين متعلق بالخطاب ليس كذلك بل متعلق بكون وما ذكر من ان الشارح  
 انما يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية ولا يستعمل بكلمة مع وما استعمل باللام  
 جمع فتأني قال كمت مع زيد والتقدير لا يقتضي معهم فاو زودا عظميا فاعل وفق ما يجب بدعوى المفتاح ينبغي ان  
 يجاب به ههنا ويقال ان قوله مع معين ظرف مستقر فحاله اوصفة ويكون المعنى وقد يترك الخطاب الى  
 او لا يترك معين اى لصالح معين قوله الى غيره اى حال الى غير المعين بنا على ان يترك في عبارة المصنف  
 معنى الامة واذ كان المراد بالكثر مع معين الصالح لارد في ما يقال ان الممال لغير المعين ليس هو الخطاب  
 بقيد كونهم معين بل الخطاب لا بهذا القيد فوندر على سبيل اللبدل احدون الشمول لكذا في قوله وقال يترك



اليه ادا حسن اليه فترجمه في صورت الخطاب ليفيد العوم وهو في القرآن كثير نحو ولو تراءى  
 المجرمون الالية اخرج في صورت الخطاب لما ارد العوم فقوله ليفيد العوم متعلق  
 بقوله فلا تزيد مخاطبا بعينه لا بقوله فترجمه في صورت الخطاب لفسا والمعنى وكذا قوله  
 لما ارد العوم متعلق بما دل عليه الكلام ٢٠٠ يي محتمل على هذا اعني عمدا ارادة مخاطب معين  
 لا ارادة العوم يشعر بذلك لفظ الافتتاح وبالعامة اي تعريف المسند اليه بارادة عمدا

دوتون فان ضمير الخطاب اذا كان واحدا او متنى واو يد به غير المعين يكون العوم على سبيل البدل اما اذا كان جمعا  
 فالظاهر اذا قصد غير المعين ان يعبر جميع المخاطبين قوله لو تراءى المجرمون الالية يرد عليه ان لولت حلت في  
 الماضي واذا ظرف له مع ان تلك الحالة في الحضور اجيب عنه بان تزلت تلك الحالة التحقق وقوعها ما تزل لما مضى  
 فاستعمل فيها ولو ادعى سبيل المجاز جواب لو محمد وفي اي برئت امرا فظيما ونحو ذلك اعترض عليه بان ترك  
 الخطاب مع معين الى غيره من قبيل اخرج الكلام ٣٠٠ على خلاف مقتضى الظاهر قيل ان حق الضمير ان يكون للمعنى  
 فعند الي غير المعين والتخصيص انه كذلك لكن لا لما ذكر من ان حق الضمير ان يكون لمعين فعند الي غيره كما  
 قيل ان الضمير ليس من اصله مقتضى الظاهر حتى يكون لمعين مقتضى الظاهر لغير المعين خلا في المقتضى  
 الظاهر الاسم الظاهر فان قوله لو تراءى الظاهر فيه ولو يرى كل احد فيكون من خلا مقتضى الظاهر من  
 من حيث وضعه موضع الاسم الظاهر من حيث استعمال ضمير المعين في غيره وعلى كل التقدير قد ذكر  
 ههنا محل بقوله فيما بعد وهذا كله مقتضى الظاهر اجيب عنه على التقديرين اما على الاول فانه ليس  
 ههنا شيء ادعى الى ايراد الخطاب للمعين فاحرى الكلام ٤٠٠ على خلاف ذلك الداعي الظاهر ودعى مطابقة الداعي الغير  
 الظاهر لان اخرج على خلا في مقتضى الظاهر ان يورد الكلام ٥٠٠ بخصوصية على خلاف الخصوصية ان يقتضيها  
 ظاهر الحال بل موجود ههنا مجز استعمال اللفظ في غير ما وضع له للدخ وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر  
 وانما كان الاستعمال ههنا في غير ما وضع له فلان ضمير الخطاب اما موضع بالوضع العام للمعنى مانع  
 عن ارادة الغير حين اراد تمامه هو المختار او موضوع لمعنى كل بشرط استعماله في جنسياته المعينة فالخطاب  
 اذا لم يقصد بالمعنى يكون مجازا على كل التقديرين وهذا المقدار ليس فيه كفاية في كون الكلام ٦٠٠ على خلاف  
 مقتضى الظاهر ان يلزم ان يكون جميع المجازات اللغوية خلا في مقتضى الظاهر بالمعنى المتقدرا وان  
 كانت خلا في مقتضى الظاهر بمعنى انها خلا في يقتضيه الا مظهر اي الوضع الاول فانه لا يحتاج لفظ  
 باعتبار في دلالة على معناه المخ اسطرة وقرينة بخلاف المجاز والكتابة فاستعمال اللفظ فيها وضع له  
 وضعا اوليا وان كان هو الاستعمال الظاهر لكن لا يقال له انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو  
 الخصوصية المشتمل عليها الكلام ٧٠٠ الزائدة على اصل المعنى فكر استعماله في غير ما وضع له وضعا اوليا كما  
 في المجازات لا يقال له خلا في مقتضى الظاهر لمحت عنه في المعاني واما الجواب عن غلبت التقدير الثاني فلانه  
 ليس وضع الضمير موضع المظهر مجرد صحيحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصل الى ذلك بل ان يكون المقام مقام  
 المظهر فاقيم الضمير مقاما وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب قوله قصد المقول له لما تضمنه  
 معنى لا يريد اي يريد بالخطاب غير المعين فلا يرد ما هو متقرر به في قول لمصر رحمة الله تعالى لم البالغ تقريرا  
 فتذكر قوله اي تناه الى بيان للعوم الذي قصد به تعظيم شأن المجرمين يعني ان المقصود ههنا تعوي  
 الاستفادة من ترك الخطاب لمعين وغير معين اظهار فطاعة حالهم حيث بلغت في الظهور والاعتقاد فلا هل  
 المختص الى حيث يمنع خفاها فلا يمنع ان يقتصر به مخاطب دون مخاطب لعدا الاختصاص بهما روية راء  
 دون راء قوله حالهم الفطبيعة اي حالهم السديدة انشاعة من قطع الزم بالضم فطاعة فهو فطيع

وهو ماضع لشيء مع جميع مشخصاته وقد مرها على بقية المعارف لئلا نعرف منها إلا حضارة أبا  
المسند إليه بعينه أي بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه واحتضنه عن حضاره باسم  
جنسه نحو رجل عالم جاء في ذهن السامع ابتداء في أول مرة واحتضره عن حضاره تأنيبا للضمير  
الغائب نحو جاء في ذهنه ركب باسم مختص به بالمسند إليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع  
واحتضره عن حضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة والوصول المعرف بلام العهد والاضادة  
فقط أي شئ يشهد بحد ذاته لحد الغد والاراد بها ما طرأ عليهم في وقت تكسر الرسل لاجل المجالبة والخوف  
من احوال لقائمة من رثاثة الهبة واسداد الوجه وغيره ويشترط وصفه وغير ذلك أي في غير غير  
الشاعة والمجازة محمد ووليات امرأ فطعا وقليل المراد من الحال في قول المص رحمة الله تعالى تناهت  
حالمهم الفطاعة لكن باباءه ونصها بالفظيعة كما وقع عن الشارح الا ان يقال انه بناء على ما نقل من الامام  
المرزوق ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشقون من لفظه ما ينسجون به تاكيدا او  
تنبها على تناهيه من ذلك قولهم شعر الشاعر ظل ظليل وقيل المراد بالحال في قول المذكور فطاعة  
امرهم والكلالة على حذف المضاف أي فطاعة حالمهم الفطاعة والمغنية مراد أي حالمهم الفطاعة من حيث  
وعلى التقديرين لا اشكال في توصيف المذكور لكن يرد عليه انه مكنونه لثقل الاحتياج اليغير صحيح وفي نفسه اذ  
لا يتعلق بهما الرواية لان الرواية انما تتعلق بالحسوس كاسداد الوجه وصفه قوله لا يصح تقدير الجواب حينئذ  
لرايت امرأ فطيعا لان قولنا في الجواب امرأ فطيعا يقتضي ظاهره ان المراد في شئ آخر غير الفطاعة لانه هو  
الفطاعة واجيب عن الاول بان المراد بالرواية حينئذ حصول العلم بحالمهم وعن الثاني انه لا يصح الجواب بان  
يكون من باب شعر شاعر فلا اشكال في القولين المذكورين غير التكلف المستغنى عنه فالحق اني باله  
بالاتباع والله تعالى اعلم قوله في الظهور يرد عليه ان صفة التثوية لا يقتضي صدق المقدمات بل كل ما ينشأ  
على امتناع الوقوع المقدم فصدق قوله ولو تروى مع وجوبه البقاء اعني لرايت امرأ فطيعا ونحو لا يقتضي  
دفع مقدمها وهو روية بكل حد ليدل على غاية ظهور حالمهم واجيب عنه بان اعتبار صحة روية كل من يأتى  
منه الرواية كاف في كون حالمهم في غاية الظهور لا يحتاج الى وقوع الرواية لان تحقق الحال في نفسها وكونها في  
غاية الظهور لا ينافي امتناع روية المخاطب لهما لونها فطبيعة هائلة قوله على حذف المضاف أي على الاحتمالين  
المذكورين في صورة نسخهما لكن في الاول لا يكون حذف المضاف اعني الرواية قبل ضميرها وفي الثاني يكون  
حذف قبل مخاطب وانما احتج الى تقدير هذه المضاف في الاحتمالين لان حالمهم ليست وصفا كما بالها  
حتى يصح ان يمتثل لمخاطب بها بخلاف الرواية المضاف فانها وصف قائم بالها طيب فيصير اختصاصها بها  
قوله قال المصنف في الايضاح المراد المقصود من نقل كلام الامام الايضاح اصلا محدود دفع لما يوهمه المتوهمون  
من ظاهرا لعبارة كما سيا في قوله اكرم اليه الظاهر سقاط اليه قوله او احسن او دكرية ونظرا الى  
كون كل واحد منهما مشروطا على حدة وفي الايضاح بدو حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ  
بالوا وهو ظاهر قوله فخر جري في صورة الخطاب قال لسيد السند سبب انما جري في صورة الخطاب لما لاقه  
في تادية المقصود انك احضرت كل واحد ممن يعلم ان مخاطبه وخطابته بذلك تشهير بالوالموتة فجزئيا  
لسوء معاملة قوله لا بقوله في ترجمته في صورة الخطأ أي الظرف اعني ليفيد غير متعلق بهذا القول

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

والإضافة فإنه يمكن احضاره بعينه ابتداءً بكل واحد منها لكن ليس بشئ منها مختصاً بمسند إليه  
فان قيل هذا القيد مغن عن الأولين لأن الاسم المختص بشئ معين ليسل لا العلم قلنا بعد التسليم  
أن ذكر القيود إنما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجبيع كما  
في التعريفات لا يقال أن قوله ابتداءً احتراز عن الضمير الغائب والعرف بلام العهد والموصول  
فإن الأولين بواسطة تقدّر ذكر تحقيقاً وتقدّيراً والثالث بواسطة العلم بالصلة لا نناقول هذا

بهذا القول كما توجه بعضهم قوله لفساد المعنى لأن الإخراج في صورة الخطاب يصيد الخصوص من العوم إنما  
هو لإخراجه عما يفيد صورة الخطاب وقوله وكذا قوله لما أريد العوم المراد من قوله ليفيد ليس بمتعلق بالاعتراض  
في صورت الخطاب كذلك قوله لما أريد المراد الوجه الوجه هو متعلق بمادل عليه لا كما يؤول على هذا  
ثم أريد ما اختاره بما وقع في المفتاح حيث قال يشعر بذلك لفظة المفتاح حيث قال فلا تدين غاطبا بعينه بل  
تريد أن أكره إذا حسن إليه قصد إلى أن سوء معاملته لا يختص بـ أحد ادون واحد فإن قوله قصد ١١  
بمنزلة قول المصنف رحمه الله ليفيد لعموم ولا احتمال لتعلقه بغيره لا يريد ويمكن أن يوجه تعلق الظرفين بال  
بالإخراج في صورت الخطاب بأن المتبادر من عبارة صاحب الإيضاح أنك تخرجهم في صورت الخطاب من غير تحقيق  
معناه الحقيقي فكانه قيل كيف بصورت الخطاب من أن يوجد معناه الحقيقي ليدعو كل من له حظ في الأمر بهذا  
هذه الصورة عن المعنى الحقيقي لئلا نلنا قصد العوم لأن لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما يثبت لنا هذا  
فإفادة العوم لا تنفاد حقيقة الخطاب وتعلق العوم بكل مخاطب بصورت الخطاب كان ذلك أحسن لكل واحد من  
يصلح أن يخاطبه وخاطبته فلا فرق بين التوجيهين والمسالحة والله تعالى أعلم قوله بأراد علمنا أشار إلى أن  
العلمية مصدر والتعبير بجعلها علما ونحوها من الأبراد فإنه شأن الملوكم بالوضع لأنه شأن الملوك  
قوله وهو ما وضع لشيء مع جميع متضمناته لشيء هو الشخص هو الماهية المعرفه للشخص هو حالته  
حقيقية أو اعتبارية بها يمنع فرض ١ مشترك بين الكثيرين قال بعض المحققين التعيين يطلق على معنيين  
الأول كون الشيء بحيث يمنع فرض مشترك بين أمور متعددة وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ولفظ  
الصورة الذهنية من حيث أنما صور ذهنية لأن الحاصل الانطباع وما يقابلها مراتب الصور دون الأعيان  
والثاني كون الشيء متزاعا معاده وهو يحصل بالوجود الخاص لا بمعنى أن الوجود ينضمم إلى شيء فيصير  
المجموع شخصا بل بمعنى أن الشيء يصير بالوجود متزاعا معاده كما أنه يصير مصدر الزاوار ويمكن أن  
فيه عليه بأن تأملوا العرضين المتماثلين يحصل من وجودهما في الموضوعين وكذا تأملوا لصورتين لمتماثلتين  
يحصل من نحو في المادتين وقد تقرر أن وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع وجود الصور هو  
بعينه وجودها في المادة فقد ظهر أن الشخص على كلا المعنيين أمر اعتباري وما به الشخص على المعنى الأول  
هو نحو الوجود الذي هو الذي هو أمر اعتباري وعلى المعنى الثاني هو الوجود الحقيقي الذي هو حقيقة باعتبارية  
متعينة بنفسها ثم أن قوله جمع الشخصات يفهم منها الشخصات بجزء الموضوع لأن يكون العلم بوضع كل  
الذات والشخصات لأنهما أمران على الموضوع له والظاهر من الشخصات الموجبات للشخص فيرد عليه أنه على  
هذا يلزم أن يكون العلم بما زاعدا بتبدل الشخصات فإذا سمي صغيرا لم يكون إطلاقه عليه عند شيخوخته بما زاعدا  
وهو باطل لا يجب عليه أن المراد الشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي تحقق بها جزئيتها بأن لا يحظر الشخص  
بما يمنع بتصور الشخص... عن وقوع الشك كثر منه فوضع العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصات التي جعل  
هذا المقهور الكلي ما أقبلنا شخصتها فهي المعتبرة في الوضع دون غيرهم مما يتبدل لا يلزم تعدد الوضع ولا

هنا موقوف على ان يكون معنى قوله انتدأ بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف  
بعد العلم بالوضع على الشيء الاخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم  
خص به وبعد اللبث والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة  
لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار  
الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احترازا عن احضار في ثاني زمان

والكلمة الموضوعية كما يتوهم بعضهم والحق ان المراد بالاشخص اشارة الشخص اي علامات يعرف بها الشخص لا  
موجبات وعلى له لان الشخص هو الوجود على نحو الخاص وحالة تنجبه او معصية تقارنه والاعراض والصفات  
كالشعر والكيف والكم اما ان يعرف بها الشخص فالمأهية لا تنفد عن الشخص لباقي بقاء الوجود ضرورة انه الوجود  
على النحو الخاص وحالة معدوم تفاعل اذا اعراض انما وجودها هو وجودها في موضوعها كيف تكون ملة لوجوده  
على النحو الخاص واذ كانت امارات لا على فتبدلها لا يجب تبدل الشخص بتبدل شخصه واحتراض السبلات  
على هذا التعريف مما يتوهم انه يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موضوع نفس الماهية الماصلة في  
الذهن كالمعرف بلا الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى معلومها يستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرفة من اللازم  
ثم قال ولا يجاب بانها موضوع للماهية مع جميع الشخص الذي هيئة ذلك الماصلة والذين تعرض لها عوارض في العلم  
فان الصورة الانسانية الماصلة في ذهن زيد غير حاصلة في ذهن عمرو بالشخص الشخص كل بوجوده المتاح محله  
ويكون المراد بالشخص في تعريف العلم مطلقا اشخصا اعني ما يكون مفيد الشخص في الجملة سواء كان في الخارج او  
في العلم لان الخارجية فقط والا لكان قاصرا على الاعلام الشخص لا الذهنية فقط والا لكان قاصرا على العلم لا العلم  
ولا جميع الشخصات الذهنية والخارجية والا لم يشمل شيئا منها الا الاعلام الشخصية لم توضع الا للماهية  
مع الشخصات الخارجية والاعلام الجنسية لم توضع الا لاهل مع الشخصات الذهنية وقال في رد البرهان ما صله ان القول  
بوضع الاعلام الجنسية للماهية مع جميع الشخصات الذهنية مستلزم امتناع اطلاقتها على الافراد الخارجية  
اذ الماهية الماخوذة مع الشخصات الخارجية هي الفرد تباين الماهية الماخوذة مع الشخصات الذهنية لتباين  
الشخصات الخارجية والذهنية ويلزم تباين الشخصات اللازمة له تباين الماهيتين ولا يجوز اطلاقا ولفظ  
احد المتباينين على الاخر حقيقة وهو ظاهر لا محذور الا بعد علاقة متعينة بينهما والاطلاق الاعلام الجنسية  
على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقته للماهية فهو في الحقيقة اطلاق على الماهية لان معنى  
الاعتبار ان يطلق عليه مراد عن الشخصات الخارجية كما قيل مجازا اذا اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال اللفظ  
في المقيد بان يطلق العلم او المراد عن الشخصات المعنوية في وضعه للماهية الذهنية ثم يستعمل المقيد  
بالشخصات الخارجية اذ لو اخذ مع المقيد بالشخصات الذهنية لاجتمعت الشخصات الذهنية والخارجية  
فيحصل لتناقض اذا اطلق وخرج العلم من الشخصات المعنوية في وضعه للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في  
العلم الخارجي هو علم الجنس لذل شروط العلمية الجنسية فتثبت انه يتبع اطلاقه على الافراد الخارجية اذ  
الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاق على الماهية لا على الفرد الخارجي كما عرفت والاطلاق على الفرد مخصوص  
ليس لما هو علم الجنس قد مر من القائل بهذا القول بان علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجي بمعنى مجازا وعلى  
القول بان موضوع الماهية مع جميع الشخصات الذهنية يلزم امتناعه فكل ما اجاب السيد عن الاعتراض المذكور  
بعد رد الجواب بكونه حاصلا بل يجاب بان علمية الاعلام الجنسية تقديرية لضرورة الاحكام من منع  
النسب وترك ادخال الام ... وفي الاحوال الوصف بالمعارف والمقصود هنا تعريف الاعلام بالحقيقة  
وليس لتادع الى ايراد العلم بالجنس الاجم ... التوسعة في اللغة لتعلمية خارجة عن وظيفة العلم

زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تنقيد اول زمان ذكرها الا مفهومها ماتها الكلية  
فادتها للخبريات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قهنة معينة لها في الكلام  
كتقدم المذكور والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المصنف ان  
الوجه ما ذكرناه اول ما يجوز هو الله احد فالله اصله الاله حيث الهزلة وعوضت  
منها حرف التعريف ثم جعل علما لذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم ان اسم

لعاني فانما قيل فيه ان نظر لمن شامل للصفات المتعلقة بالعلمية سواء كانت حقيقية او تقديرية الله  
تعالى اعلم قوله وقد علم العلمية على بقية المعارف اي قد علم العلمية على بقية تعريفات المعارف اي ما  
سواء الاضمار لان العلمية اعرف من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف من موصوفاتها قوله لا يحضار  
اي المسند اليه لا بد من حمل قوله احضاره على الاستخذاء ٢١ ويقال ان العبارة على حد المضاف اي  
لا حضار بمعنى لانه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر  
المعنى ويصح ان يكون المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للاتفات اليه في الجملة ولا شك  
ان النفس اذا سمعت اللفظ ملقطة الى المعنى وان كان حاضر في ذهن السامع فلا يتركه اذا قيل جاء  
زيد حال حضوره في ذهن السامع لم يوجد به احضاره لان المسند اليه في قوله جاء في زيد هو ركب  
ان كان حاضرا في ذهنه فلا حضار ثانيا بضمير الغائب الا لا فائدة في الايتان بالضمير ولو قال بدل  
الا حضار لا لا حضار عنه باسم مختص به لكان اولي والله تعالى اعلم قوله بقية حال من مفعول المصدر  
اي حال كون المسند اليه متلبسا بعينه قوله بتخصيص في هذا التفسير اشارة الى ان العين ههنا  
بغير المعنى الذي مر في تعريف المعرفة فان المراد به هناك الماهية المعروضة للعين سواء كان بمعنى  
وهو التعيين الجنسي او ما به يتنوع الاشتراك وهو التعيين الشخصي والمراد به اي بالعين ههنا هو  
التخصيص اي الماهية المعروضة للعين الشخصية وهو ما به يتنوع الاشتراك بين الكثيرين اورد على هذا  
التعليل بانه لا يظهر فيما اذا كان الخاطي لا يحيط بعين المسمى كما في لفظ الله اجيب عنه بان المراد بالاخص  
ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئي احضاره بذاته ومخصصاته او محمول بخصر فيه فالاول كزيد ولثا في  
كلفظ الله فان مدلوله يستفرد بوجه عام مختص في الواقع كاستحضاره باعتبار كونها واجب الوجود خالق  
العالم فانه ارق حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه فقول  
بحيث يكون الخ اي معناه ولو باعتبار خاصته مساوية كما عرفت قوله واحتراض به عن احضاره باسم  
جنسه اعترض عليه بان الرحمن ليس بعلم مع انه يفيد حضار المذكور واجيب عنه بان افادته للاش  
لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص اي عارض في الاستعمال قوله رجل عالم جاء في الشاهد في رجل  
واما في بالوصف لاجل صحة الابتدائيات لكونه قوله اول مرة فيه اشعار بان ابتداء منصوب على الظرف قوله  
واحتراضه عن احضاره ثانيا لا يقل لابد من تقدم الضمير الغائب بالراجع الى العلم وفيه اشارة لاجابة اليه لان البعض  
واحتراض به عن احضار المسند اليه بعينه ثانيا ومقر كان المحضر ثانيا هو المسند اليه بعينه تعين ان يكون المحضر  
محضرها ابتداء بعينه سواء كان علما او غيره والضمير الرجوع الى الحركة لا يخص المسند اليه بعينه بل التقيد  
الذي كور مضى لان المحضر ابتداء بالعين ليس قاصي اعلى العلم كما يعلم من محذور التخصيص به واعتراضه لسيد  
السند بان الظاهر ان المعرفة بلا العهد الخارج بالضمير الغائب في الاحضار ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم المذكور  
تحقيقا او تقديرية لا يخرج بهذا التقيد كما اشير اليه فيما بعد فالاولى ان المحضر بهذا التقيد عنه ايضا ولا يستند  
اخر اجمعه الى ما فعله واجتنب بان التوقف في المضمر الغائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب في تعريف

انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كل مخصص في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سمي الا يرى ان قولنا الله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم العبود بالحق والواجب لذاته لا علما للفرد الوجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يمتثل لكثرة وايضا فالمراد باله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق العبود فيلزم الكذب

تعريف المضمحل ما وضع لتكميل او مخاطب او غائب تقدم ذكره بلفظ او معنى او حكما وفي المعرف بلام العهد ممنوع فان مدلوله للصحة الحقيقية المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها او لا ولا يخفى ان منشاء اعتبار السيد عدم الفرق بين الحضور في ذهن السامع او المعبر في المعرف بلام العهد والا حضارا او المتكلم في ذهن السامع اعتبار خبر الغائب وقول السيد كما اشير اليه فيما جلي في ضمن الا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح لشي اخر غير ما ذكره السيد كما لا يخفى والله تعالى اعلم السيد السند ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احتراز عن خروج العلم المشترك فانه لا يقتضي احضارا للسند اليه بعينه في ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضي ابتداء في اول حاله فانه بحسب كون ضمن وضعه يقتضي احضارا معناه بعينه واما بحسب معناها فلم يقيد بالمطابق بقيد الابتداء لم يخرج عن العلم المشترك قيل في رد من زعم ان جميع المعاني المشتركة يحضر عند سماعه بعد العلم بالوضع اما التردد والتوقف في تعيين المراد وفيه ان سماع العلم المشترك لا يكون موجبا للحضور في ذهن السامع بتخصسه لما هو مسند اليه للسند الذي يرد بعد فان المسند اليه لا يكون لا واحدا من معانيه ولم يحضر ذلك الواحد بتخصسه في ذهن السامع وقال السيد في رد زعم الزاعم وفيه بحث لان الاحضار لا يكون اعم ليدخل فيه المعارف التي سوى العلم ويخرج بقيد اسم مختص من ان يكون بقرينة اولاد العلم للاشتراك يقتضي احضارا معناه بعينه بتوسط قرينة معينة اياه وما قيل في الرد على السيد وفيه بحث لان القرينة قرينة تحصيله باحد الوضعين اذ في دفع المزامنة لا لان تكون الدلالة بواسطة فقيه بحث اذ السيد قائل بان العلم المشترك يقتضي احضارا معناه بعينه بتوسط قرينة ولا شك في صحة ما قاله كما عرفت انفاذ لم يقل ان الدلالة يكون بواسطة القرينة اذ مع كونه غير مسند اليه المشترك والدلالة على معانته غير محتاج الى القرينة بل الاحتياج اليها انما هو لتعيين المراد من بين معانيه غير مفيد له اذ يكون علم المشترك جائزا في الدلالة على معانيه لا يتحقق كون معناه حاضرا بعينه في ذهن السامع بمجرد دلالة العلم على معناه ثم قال السيد في رد من زعم وايضا الاحضار فعل للمتكلم وغاية لمراد السند اليه علما وما زعمه يقتضي جعله فعلا للعلم اي لاحضاره العلم بالسند اليه في ذهن السامع ابتداء ويدفع قوله باسم مختص به قوله بالضمير العاكب فلا نه لا يمكن احضاره ابتداء للاشتراط بقرينة ذكر المرجع لفظا او تقدير اقول به باعتبار هذا الوضع اي وضع هذه الدلالة وان يطلق على غيره باعتبار وضعه فخر في الاملا المشترك كزيد اذ مع به جماعة قوله بضمير المتكلم نحو فاضوت زيد او مخاطب نحو انت ضوت زيد فاخصار السيد اليه في ذهن السامع باذنت ومن كان ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان انما هو موزعة لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب فقول له واسم الاشارة نحو هذا ضوت زيد فان هذا وان احضر السيد اليه في ذهن السامع ابتداء لان انه ليس باسم مختص به فان موضوعه لكل شار اليه قوله والموصول نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان احضر السيد اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل مفرد مذكور قوله والمعرف بلام العهد اي الخارج نحو ليس

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحق والله تعالى علما للفرد  
الموجود منه والمعنى لا مستحق العبودية له في الوجود او موجود الالفرد الذي هو خالق  
العالم وهذا معنى قوله صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره  
اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتعظيم او اهانته كما في الالقباب  
لحق المدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب كذا وفي التنزيل تبسبيل

وليس التسمي كالانتمى فان المذكور ان احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص بالعرف بل  
العبد الخارجي موضوع كل فرد وخرج المعرفة بالحققة والمعرف بلام العهد الذي هي فانهما في حكم النكرة قول  
والاصالة نحو جاء علي اذ لم يكن له الاغلام واحدا لان المعرفة بالاصالة صالحة لكل فرد واعتبر على استخراج  
بان المعرفة بلام العهد الخارجي والمعرف بالاصالة يحتاج الى العلم بالمعبود وكذا الوصول يحتاج الى العلم بالصلة  
وحينئذ في الاحضار في هذه الثلاثة يكون تائيدا لا ابتداء فتكون هذه الخارجية بقوله ابتداء لا بقوله  
باسم مختص به اجيب عنه بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول للمعرف  
بالاصالة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا ولا ويمكن ان يقال في الجواب ان احتياج هذا  
الثلاثة لما هو الى تقدم العلم ليس باحضار فلا يكون الاحضار فيها الا ولا في قوله فانه يمكن احضاره الجز  
اساق الثلاثة اول فظاهرا وما في الباقي فلان الشرط فيها تقدم العلم لا تقدم الذكر حتى يكون الاحضار  
بها تائيدا وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة ثانية بان ذكر او مرة ما يعبر عنه باحد المعارف  
الست المذكورة فيكون الاحضار بها مرة ثانية لكن تقدم ذكره ليس بشرط في شئ منها قوله فان قيل  
هذا القيد معنى له حاصله ان القيد لا يخرج به جميع ما خرج بالقيد بل لا بد من فعل لاكتفاء به باعتراض  
عليه بانه اذا اقر القيد ان الا ولا ان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لا احضارا المسند اليه في ذهن السامع بلام  
مختص به اي بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به معنى من قوله بعينه وابتداء كيف واحضار  
الرجل في قولنا رجل جاء في له درهم باسم مختص به لان لفظ رجل مختص بلفظ لا بعينه بحسب الوضع كما  
ان لفظ زيد مختص بلفظ بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اردل بلفظ الرجل فخرج معين من افراد من حيث هو  
معين لكنه يكون حينئذ مجازا ومختلفا في الحقيقة كذلك المعرفة بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة مثلا  
مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب الوضع الواحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه  
وحينئذ يظهر له فالتأويل ما اجاب به السيد في حواشي شرح المفتاح عن اتفاق بان المعرفة بلام الجنس قد يقصد  
به فرد مثلا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كاستعمال المعارف والتركات فحينئذ ان المعرفة بلام  
الجنس حين ما قصد به العرف المنتشر يستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفيق من العرف المتأخر  
واجب عن الاعتراض المذكور بان الكلام ههنا في التعيين بالعلمية عن المسند اليه المعين المختص كما اثير اليه  
بقوله لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين واحضار المسند اليه المعين المخصص باسم مختص به لا يكون  
الا بان يكون بالعلمية ورجل في قولنا رجل جاء في له درهم وكذا المعرفة بلام الجنس في قولنا الرجل خير من  
المرأة وان كان كل واحد منها مختصا كما ذكر لكنه ليس بمختص بمعين شخص بل بلفظ الغير المعين او بالجنس  
فظهر احضار القيد الاخير من القيدان الاولين والى هذا الجواب ايضا والشارح بقوله لان الاسم المختص  
شئ معين ليس الا العلم ثم اعتبار التعيين ليس لانه اعتبره مع قوله باسم مختص حتى يرد ان الكلام  
في كون القيد الاخير معينا عن الاولين باعتبار التعيين غير مناسب بل يريد ان قوله بعينه بمقتضى

يدل على لبس اى يدل جهنمى لان السبا به الى الذهب يدل على ملاسته اياها كما يقال بو  
 الحيد و ابو الشر و اخو الفضل و الحرب لمن يلبس هذه الاموال الذهب الحقيقي لبس الجهنمى  
 فالا انتقال من ابي لبس الى جهنمى الانتقال من الملزوم الى الازم او من اللازم الى الملزوم على  
 اختلاف الراسين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافه  
 دون الثانى اعنى العلم وهم يعتبرون فى الكنى المعاني الاصلية و ما يدل على ان الكناية

يكون معناه بشخصه و يحتمل لاعمال اعنى المعين مطلقا بشخصه او يحسنه كما حمل على معنى بشخصه لنصوص  
 للقام فليجوز الاختصاص على الاختصاص بشخصه و عينه بخصوص المقام قلنا بعد التسليم ان ذكر القيد  
 قل السيد السند اشار الى اننا لا نسلم ان الاسم المختص مختص بالعلم يكون القيد الاخير مضافا عن الاولين شتم  
 اعترض عليه بما حاصله ان هذا النع انما يجزى نفعاً اذا خرج باحد القيد الاولين اسم مختص غير عليها مقصد السائل  
 ان قوله باسم مختص يعنى عما سبق و قد وجد مختص غير علم و دخوله فى الاسم المختص وهذا حرمهم به لا يفتح  
 فى هذا المقصد لانه كما لا يخرج بالقيدين السابقين فلا يمنع من اغناكه عنهما لكن الخارج باليد الاول اعنى بعينه  
 هو الشك فى الثانى اعنى ابتداءه و هو الضمير الغالب كما ذكره و ليس شئ منها مختص فقد اخرج القيد الاخير حتى باسم  
 مختص بجميع ما يخرج به القيدان لا ولان فيحصل الاستثناء عنهما و اجاب عن هذا النع حيث قال بما حاصله و يمكن  
 ان يتكلف له و مجازاً الجنس اذا اخصر فى شخص اما ابتداءه بان لا يكون له فرد من جنس الوضع كالشمس  
 او بالغلبة بان يكون له فرد اخر من الوضع وان لم يستعمل فى شئ منها كالرجل فانه وان كان فى الاصل  
 موضوعاً لذاته له الوجهة الكاملة مطلقاً لكنه صار مختصاً به تعالى بالغلبة ولا استعمال و قولهم ليس له الكناية  
 رجماناً لما من تعنتهم فى القدر اخرجهم عن قانون اللغة اذ معناه كما آتوا به فى الرحمة غايتها وليس ان الله سبحانه  
 و تعالى صار اسماً ذلك الجنس المختص فى شخص مختصاً به فى الظاهر ولا يخرج ذلك الاسم ذلك الشخص بعينه  
 فى الحقيقة و الواقع فقد اخرج القيد الاول ما لا يخرج به القيد الاخير فلا يحصل الاستثناء و قيل انما كان هذا اليوم  
 تعلقاً بالمراد بالاختصاص من الاختصاص الوضع وهو غير موجود فى الاسمين المذكورين و قد ان بظاهر من  
 الاختصاص من اعم و كونه فى العلم بحسب الوضع لا يقتضى اذاته و دلاله و كما تكلف ان يكون غرض للشارح  
 الاحتراز بقوله بعينه لتعريفه له باليد ال رجل عالم بشمس و ذكره معاً فانه لفظان احق بالفتن و قاله لى  
 السيد ما حصله مع التوضيح و هو جازاً ثانياً بان لا يوسم ان الاسم المختص ليس العلم بنا على ان يراد بالاختصاص  
 الاختصاص بحسب الوضع ان المقصود من القيود تحقيق مقام العلوية و الاحتراز تابع كما ان المقصود  
 من قيود التعريفات شرح الماهيات و الاحترازات تابعة له فلا بأس ان يقع فى قيود الظوابط و يعرف  
 ما يخرج به الاحتراز عن جميع المحترازات لكن المناسب حينئذ ان يتأخر هذا القيد الذى يصح به الاحتراز  
 عن الجميع عما بعده و ان يخرج به ما لا يخرج به غيره كما فى ما نحن فيه غاية ما فى الباب ان القيدين الاولين بعد  
 ملزوم ذلك القرض اسند الشارح اليها كما هو كما سبق فى الذكر اخرج بعض ما يخرج بالقيد الاخير ولا نجد و ربه  
 قول له يقال ان قوله ابتداءه حاصله ان قوله ابتداءه كما يخرج به الضمير الغالب كذلك يخرج به المعرفه و لا  
 العهد و الوصول فلا يصح تخصيص الضمير الغالب بالخروج كما هو موضع الشارح وايضاً لا يصح ما قال فانه يمكن  
 بحضاره بعينه ابتداءه قول له فان الاولين الرأى احضار المسند اليه فيها بواسطة تفعلة ذكره لانه قول له  
 والثالث اى احضار المسند اليه فيه بواسطة العلم بالصلة قوله و ان تقول هذا موقوف الى حاصل الجواب  
 ان خرج الامور المذكورة بقيد ان ابتداءه موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداءه بنفسه اى بنفس لفظه  
 كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره و قوله بواسطة تقدم العلم بالصلة و اذ قد هذ المعنى من قوله ابتداءه



انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه ان كان اسمه بالهيب  
او زيد او عمرو او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشير الى الهيب لا يكون  
من الكيناية في شئ ويجب ان يعلم ان الهيب انما يستعمل ههنا في الشخص المسما  
لينتقل الى جهتي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الوضوح له لينتقل من طول النقاد  
ولو قلت رايت اليوم الهيب واذا كان جازما لا اشتها الى الهيب بهن الوصف يكون

افتدا لا يتلو عن بعد لان كون الابداء بمعنى بنفسه غير مناسب للمفهوم من لفظ الابداء لان المفهوم من الابداء  
الاولية ولا بد من اعتبار المفهوم من لفظ الابداء اعني الاولوية في معنى الابداء او قد فقد ههنا وتفسير بنفس  
بنفس لفظه ايضا لا يتلو عن بعد اذا الابداء على هذا التفسير يكون احترازا عن الاحتضار بالواسطة المقابل  
للاحتضار بالواسطة الاحتضار بنفسه بدون لفظه واسطة وكذا تفسير بنفس لفظه بعد التوقف على شئ  
لان المفهوم من الاحتضار باللفظ غير مفهوم عند التوقف وكذا التوقف بعد العلم بالوضع لان

لان المفهوم من الاحتضار بنفس اللفظ ان لا يتوقف على شئ اصلا وادار الشارح الى وجه بعد اذ اذعه هذا  
المعنى من قوله ابتداء فقول له ولو اراد ذلك يكون الحاصل انه لو اراد بقوله ابتداء هذا المعنى يكون  
هذا في المال بعينه معنى قوله باسم مختص به لان الاحتضار بنفس اللفظ والاحتضار بالاسم المختص  
ما لهما واحد ما قيل ان الاحتضار بنفس اللفظ متحقق في ضمير المتكلم والمخاطب ليس بالاسم المختص فوهم  
لانهما يحتاجان الى قرينة التكلم والمخاطب فكما الاحتضار بالاسم المختص كذلك لا يكون بنفس اللفظ  
لكن ينبغي ان يراد بالاختصاص على هذا الوجه الاختصاص بحسب الوضع وان الاحتضار بالرحمن احتضار  
بالاسم المختص في الجملة ليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاسماء وجه توقف  
خروج الوجود المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره ظاهرهما مرفاهة لو فسر ابتداء بولد مرة كما فعل لشارح  
لم يخرج كما ينبغي في له بعد التثنية التي يفهم اللام عن خلاف القياس فانه تصغير التقى والقياس ان يفهم  
اول التصغير وهو سابق على الفجدة الاصلية كهم عوضا عن فهم اوله بزيادة الالف في امر كما فعلوا ذلك في  
نقائه ومن ذلك ما يدور وجاء بضم اللام ايضا في الرضى التزامه في الصلة في التثنية معطوف عليها التي اذا قصد بها  
الذاهي لفهمه من ههنا ان الالهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شروحه ولا بدخل في  
حد البيان فلذا انزكتا على اسميهما غير منبثة بصفة والمعنى ههنا بعد ورود الالهية الصغيرة اعني كون  
ابتداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى عند التوقف على شئ ثم تقديره بعد العلم بالوضع

وبعد الالهية الكبيرة التي لزوم اتحادا بقوله باسم مختص وادار اليها الشارح بقوله ولو اراد ذلك وانما انت ذلك  
لانها معوية والاولى لفظية ويحتمل ان يكون بالعكس بان يكون التصغير للتعظيم ويكون الالف والنش معكوسا  
ويحتمل ان يكون هذا اللفظ عبارة عن الذاهي والمفاسد كلها من غير تعيين تسمية احداهما بالكبيرة والاخرى  
بالصغيرة والله تعالى اعلم والاصل في هذا القول ان رجلا تخرج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدة وكان  
يعبر عنها بالتصغير فتزويج امرأة طويلة فقاسى منها الشدة كان ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلقها وقال بعد  
الانتباه والى لا تزوج ابدا فحق له ان يكون احترازا عن سائر المعارف اى فيلزم تحذير آخر غير ما ذكره من ان الالهية  
الصغيرة والكبيرة فحق له لان اللفظ الموضوع ليعين انما هو العلم بالذليل بزوج سائر المعارف غير العلم بقوله ابتداء  
على هذا التفسير حاصله ان مؤدى قوله ابتداء على هذا التصغير ومؤدى قولهم الموضوع ليعين واحد فخرج سائر  
المعارف غير العلم فانها ليست بموضوع ليعين بل هي موضوعة ليستعمل ليعين بمجمل العلم فان موضوع ليعين  
فان قيل تعريف مطلق المعرفة فيما سبق فحق له ما وضع ليستعمل في شئ بعينه بل على دخول العلم فيه قوله

استعادة غورانت حاتما ولا يكون من الكناية في تنهى فليشأمل فان هذا المقام من مزالق  
 الاقداس اديهم استلذ اذه اى العلم والتوكل به او نحو ذلك كالنفاول والتطير والتجمل  
 على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام والموصولية اى تعريف المسند اليه  
 بآياده موصولا وكان الانسب ان يقلد اعليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان مخاطب  
 يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ذواللا ٢ سواء في الرتبة ولهذا الصم جعل

وقوله ههنا وما سواه انما وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه اوجب عنه بان المراد من  
 التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض يعنى الاستعمال في شئ تشوذه كان الموضوع له كليا كما في  
 سواى العلم او جزئيا كما هو قديم ما ذكره ههنا وما سواه انما وضع مفهوم على يستعمل الى آخره فلذا قص غاية  
 ما في الباب ان العلم مشترك معاني الاستعمال في معين ولا ضير فيه فانها غير مشتركة معد في الوضع معين  
 لان كلامه يعنى على ما ذهب مرجوح لان التحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو العينات التي جعل  
 المفهوم اليك مودة للاحتفاظ عند الوضع وهذا السحب المرجوح منسوب الى الشارح على ما هو المشهور في  
 اللغات اى علم في قوله فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم الى جزاء شرط لمخوض اى اذ جعل هذا القيد  
 احترزا عن سائر المعارف فينبغي ان يكون معنى قوله ابتداء اول زمان ذكره كما ذكر بعض العلماء لما فيه من معنى  
 الاولية فينا سلفه مبداءا وعلما التحصيل ببعض المعارف فيبذل به احد البعدين اعنى الداهية الصغيرة  
 وكذا يزول مطالبة التحصيل وما الكبيرة فواددة لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم  
 شخص به فائدة وبالمجمل ان القول بخروج المعرفة بلا العهد والموصول بقوله ابتداء يستلزم للداهية الصغيرة  
 والكبيرة وايضا وجه التحصيل الامور المذكورة بالخروج حينئذ فينبغي ان يفسر قوله ابتداء كما فسر به بعضهم  
 لينتفع به ما لمزم على تفسيره ابتداء بنفسه قوله فقد انكر كما في الضمير الغالب وللغرض لا العهد قوله  
 والاشارة كما في اسم الاشارة في قوله والعلم بالصلة الى كما في الموصول قوله والنسبة اى كما في الاضافة قوله لا يخفى  
 على المصنف ذلك دفع به ما يتوهم من قوله فينبغي ان فائدة يدل على انه مرضى عنه مع انه يخالف لما رضى من  
 تفسيره ابتداء بقوله اول مرة فيلزم الرضاء بالامر من المتناهين وهو كما ترى وحاصل لدفع ان المرضى عنه  
 انما هو التوجيه الاول وتفسيره ابتداء باول زمان ذكره كما دفع عن بعضهم انما هو مرضى بالنسبة الى التوجيه  
 الثاني وهو يقتضى ان يكون مريضاً في نفسه حتى يلزم ما قيل فيالحاصل ان المذكور ههنا توجيهات ثلاث احدها  
 ما ذكره بقوله اى اول مرة وهو التوجيه المرضى فانه على هذا يكون لكل من القيدتين اسمايين فانه قد تحقق  
 مقام العلوية لان لكل واحد منهما مقابلا يسند اليه اخرج لتقدم معنى الذكر وان كان القيد الاخير مخرجا  
 لجميع ما يخرج بالقيدتين الاولين فغنى استغناء بالقيد الاخير عن الاول وهو غير محبوب بخلاف التوجيه الثالث  
 الذي ذكره بعضهم فانه على هذا لا يكون لقوله باسم شخص به فائدة سوى تحقيق مقام العلوية لان  
 الابتداء على هذا التوجيه يخرج به سائر المعارف فغنى اغناء القيد الاول عن القيد الاخير وهو محبوب على  
 ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكروا الموضوع لانه سبق بتقدم العلم به ولين اغض  
 عن ذلك فالاحضار اول زمان الذي كونه متحقق في غيره المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين  
 فهذا التوجيه مفضل بالنسبة الى التوجيه الاول الذي اختاره الشارح وفاضل بالنسبة الى التوجيه الثاني  
 وهو تفسير قوله ابتداء ببقوله بنفسه اى بنفس لفظه لورود الداهية الصغيرة والكبيرة عليه بخلاف التوجيه  
 الثالث الذي ذكره بعضهم وهو تفسير قوله ابتداء باول زمان ذكره فانه مدفع عنه بعض ما يرد على التوجيه

الذي يوسوس صفة الخناس تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من  
الاعرفية وهو المنقول عن سيويه وعليه الجمهور وفيها من ذهب آخر والمقام الصالح  
للموصولة هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه  
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق له لتكلم على ما يعتقد ان المخاطب  
يعرفه بكونه محكوم عليه بحكم حاصل له فلان كانت الموصولات معارف بخلاف

الثاني كما عرفت فتكبر والله اعلم قوله قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا وبهذا  
من الله مبتدأ على حسن ابدال التوكيد الخبر الموصوف من المعرفة اذا استفيد منها ما يستفد من المبدل منه كما  
ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر الاحد به بحسب الوصف بمعنى احد في وصف مثل  
الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما وبحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة  
حل الاحد عليه تعالى ويكون مثل زيد احد حتى يكون عاليا عن الفائدة فوقه اصله الاله ... بالقرن اي بعد  
واله فعال بمعنى المفعول اي الجود قوله حذف هزئة ا ماع مركبته على خلاف القياس اذ قياس حذف الهزئة  
نقل مركبتها الى ما قبلها فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط للخبر القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من  
جنس واحد اولهما ساكن واما نقل مركبتها الى اللام قبلها فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف في القياسي  
كالمات فليكون الخبر كان التماسا في كلته واحدة من كل وجه وان اعتبر التعويض ايضا لانه تعويض غير قياسي  
لان المحذوف كالشائب بخلاف ما اذا كان المحذوف غير قياسي فانها وان كانا كلمتين لانه لما كان اسقاطا للعدم  
واعبر التعويض عنه كان التعويض من الكلمة حكما فيكون التماسا في كلته من ذلك الوجه فعلى كل من الوجهين  
فيحذف في القياس ليكون الامم في كونه مخالفا للقياس مطلقا ليسيم فان الله سبحانه وتعالى لا يقاس  
بما ذكره العقول وتحيط به ففي له وعوضت عنها الاله اعترض عليه بوجوب الا وان معنى التعويض التماسا  
بالشيء عوضا فلا يمكن وجود التعويض والثاني انه يلزم الجمع بين التعويض والمعوض قبل حذف الهزئة في قولنا  
الاله لان الهزئة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معا واللام باطل والجواب بعد تسليم عداه جواز  
اجتماع التعويض والتعويض عنه ان المراد بالتعويض قصد العوضية لا ان يتألف بالمعوض فيكون المراد ان  
يبدل حذف الهزئة قصد الاحتراز جعل حرف التعريف عوضا عن الهزئة ثم جعل علما في الكلام حذف  
حذف العبارة ويمكن ان يقال ان الكلام على حذف المضاف اي عوضت منه بالاله مراد حرف التعريف اذ لا  
يقال لاه الا على سبيل الشرح وذيل في الجواب ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من  
الحكايات لا من المحكي مراده من الله اصله الاله منكر لما ذكره القاضي في تفسيره وانما دخل حرف التعريف  
في خبر المبتدأ افاادة للعصر كما في زيد الا ميراشارة الى عدم ارتضائه قوله سيويه بانه يجوز ان يكون  
اصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر واحتجب ودج عدم ارتضائه ذلك ما ذكره شارح في شرح الكشاف عن  
ان كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود اطلاقا قد على الله تعالى بل جلاله ورحمته جانب استحقاقه من الاله  
وعلى الوجهين يتعين كون حذف الهزئة على غير قياس اذ قياس حذف الهزئة نقل مركبتها الى ما قبلها ونقل  
للمركبة متوقف على وجود الامم المتوقف على حذف الهزئة لان التعويض لا يوفى به الا بعد المعوض عنه فلو كان  
حذف الهزئة بعد نقل مركبتها الى الامم لزم الله وقوله لم يجعل علما بعد التعويض والادغام جعل علما  
واما قبلها فلا يكملها هذه التخصيص بل اسم المفهوم الخ اعني المعبود بحق وقبل اللام اسم المعبود  
مطلقا كان او باطلا وهذا ما اختاره شارح في شرح الكشاف وقال الفاضل للهورني في التحقيق انه

النكرة الموصوفة بالخاصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معنا لقيت الانسان المعهود يكون مضمونا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضمونا لك فهو وان تخصص بكونه مضمونا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام

قبل لا دغام وبعد من الاعلام الغالبة بالخاصة بذاته لانه قبل لا دغام غلبة تحقيقه لتحقيق استعماله متكررا في غيره تعالى وبعد لا دغام غلبة تقديرية فانه لم يستعمل لفظ الله في غيره تعالى حتى يكون مختصا بذاته بعد النقل عن ذلك الغير بالغلبة الحقيقية لانه لما كان صفته لانه الله بمنزلة الهوى والتعويض كان مقتضى القياس محتملا على كل وجه وان لم يوجد الاطلاق انتهى بتوضيح وقال وقد فصلناه في حواشي التفسير وقال فيها انه المنكر في اصل وضعه يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على العبود بحق الى صار علما لانه تعالى على سبيل الغلبة بان استعمل با دخال لام العهد عليه في ذاته تعالى كونه اول من يؤله اى يعبد حتى صار مختصا به قال الرضى العلم الغالب ما كان في ان اصل الجنس ثم استعمل لواحد من ذلك لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله ابتداء لذلك الواحد قبل العلية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال علما قلنا الله قبل لا دغام وبعد مختص بذاته تعالى لانه قبل لا دغام من الاعلام الغالبة وبعد من الاعلام المختصة ولذا قال لفاضل النبي العرف بين الله والله وان كانا لا يطلقان على العبود بحق لان الله في اصل وضعه قبل غلبة كان يستعمل في المعبود مطلقا فالله فلم يستعمل لا في المعبود بحق والله تعالى اعلم وادخل ان ما ذكره الشارح من ان اصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما خاذا ما عليه الائمة من ان لفظ الله وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق تصور فيه ومن غير اشتقاق له من شيء ما نقل عن سيبويه **فوق له** للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء في الترسيع اشارة الى طريق حضار الذاة المعينة اعني الازم المسامحة لها في نفس الامر وان كان كليا عنس العقل وليس المراد ان هذه الصفات معتبرة في المسئلة والا كان المسئلة مجموع الداء والصفات وليس كذلك ولا يلزم ان يكون لفظ الجلالة كليا وهو باطل كما يجيء بل المسئلة الذاة وهذا **فوق له** ومن زعم انه اسم الزاعم هو الشارح الغلبا الى مقصود الشارح من هذا النقل دفع ما اورده الزاعم البه كور على المصنف بان القليل لا يصح لان لفظ الله اسم للمفهوم ولكي فلا يكون علما لان مفهوم العلم جنس واحد حاصل الدفع ان لفظ الله كان اسما للمفهوم **لكي** لم يكن قولنا لا اله الا الله مفيد للتوحيد بذاته بل من القرينة المعينة والازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته ولا لم يكن فرقا بين لا اله الا الله وبين لا اله الا الرحمن مع ان اهل اللغة يجعلون الاول مفيد للتوحيد دون الثاني فظهر ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقارئ توجد مع كل واحد منهما وما قيل ان اخادتها التوحيد بحسب الشرح دون اللفظ فلا يدل على كونها لفظية ان الشرح لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى الاخرى **الى** معنى آخر بل الشريعة انا حكم يكون قائلها موحدا كونها موضوعا لفتة للتوحيد والله تعالى اعلم **فوق له** كلمة توحيد اعني كلمة تفيد اذ الدلائل العلية بالوحيية ان اعتقاد القائل الواحد انية فانه ليس من لوازم لغويا بل شرعى بمعنى انه متى قالها اجزى معاملة بالظاهر فانه عنوان باطن **فوق له** من غير ان يتوقف على اعتبار العبد في تفيد التوحيد بالانفاق من ان يتوقف على اعتبار ربه معني من بين ما يدل عليه اللفظ **فوق له** وايضا فالمراد بالرد آخر على من زعم ان لفظ الله اسم للمفهوم الواجب لانه **فوق له** فيلزم استثناء الشيء الما اذا كان لفظ الله للمعبود بالحق فظاهر لفظا والمستثنى عنه وهو



وجوده ونفى الله غيره لأدباً مكانه. وعندهما مكان غيره ولا يجوز ان يكون لا مستثناً من غيراً وأما قوله الخبر ان العنق على نفى  
الوجود عن آلهته سوى الله تعالى في معارضة الله تعالى عن كل آله انتهى قوله اي بالقرع الموجود الذي يعبد وليس  
المعنى انه مختص بمفهوم للعبود بالحق فلا يمكن ان يزعم المذكون ان يستدل بما قبل صاحب الكشف قوله كما لا يخفى  
الصالحات وكما في الاسماء الصالحة لذلك فهو على معارضة ولا اعتبرها اسمين. وكما في الكليات الصالحة لذلك فهو ابو  
الخبر والوجود الشرعي انما يمتنع على الاقبال لانها في ذلك لا تعرض من وضعها اشعار بل لا بد من والذم والامانة  
والكفي يتضمن الملامح والذم تبعاً لتوصيف الاقبال بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان القلب كمال  
عامت لا بد ان يشرع بالملامح او لا بد من ذلك قطعاً فلا يوجد القلب لا يشعر به احد او ذم حتى يكون التخصيص  
للتخصيص قوله نحو الولهف فعل كذا فابولهب في هذا المثال كناية عن كونه جهنمياً كما انه قال جهنم فعل كذا و  
توجيه الكناية في هذا المثال ان ابا لهب بحسب الوضعية الاولى مركب اضافي معناه المراد ملائكة الله وملائكته  
اي انكاره يقال ابو الفضل واخو الحرب لما نسبهما ومن لوازم كون الشخص ملائكة الله كونه جهنمياً لان الله  
الحقيقي لهب جهنم فاطلق ابو لهب واريد لا زمه وهو كونه جهنمياً فاذا اختلفت في شأن كفره اسم ابو لهب ابو لهب  
فعل كذا يريد ان ابا لهب جهنمياً فعل كذا فان التثنية في ايراد السند ليدل على الكناية عن كونه جهنمياً قوله ونسب  
التعريف ثبت وانما غير الاسلوب ولم يقل وقوله تعالى ان العلم منها مضاف الى العلم الظاهر ومسند اليه في الحقيقة  
لان البديهة عن الدلالة كما في قوله تعالى ما قدمت اي بما قدمت ولا فلفظ اليد مقصود بان قصر النظر على الظاهر  
يكون التمثيل في مجرود كون المقام مقام الكناية وان نظري الحقيقة يكون العلم مسنداً اليه وكناية عما يصلح له فيكون  
معاً في ما سبق الاسلوب للدلالة على المغايرة بينه وبين ما سبق وقوله تعالى ثبت يدل الى الله دعاء عنه  
وقوله وتب الى ربك اخباراً به حصل له ذلك كما في قول الشاعر جزى رب عني عدي بن حاتم جزء الكلاب  
والعاريات وقد فعل فلا بد ان كان البديهة كناية عن الذات مما بها يلزم التكرار في قوله وتب لان المقصود  
من الاول الدعاء ومن الثاني الخبر ان حصل له ذلك فلا تكرار وقيل المراد هو كذا لا بد له لانه اخذ خبر الذي  
به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا يكون المراد منها الاخبار والانشاء ولا تكرار ولا حاجة الى الجواب سابق  
وحديثه ان يكون العلم مسنداً اليه فيكون نظراً قوله اي يذهب جهنمياً بيان للجنة الكناية وانما قال بالتكرار فهو يلازم  
ان كان المناسب لبيان معنى العلم التعريف لان مدلوله معين وقيل عدل عن اسم عبد العزى استقبحا حاشا  
لاسمه وقيل لشهرته بكنته وقيل بذلك للتلهب وجنية واشراقهما وذكر كنهتهما كناية وبانفاخه بذلك فله  
هذا الوجه الثلاثة لا يكون ذكر هذه الاسم كونه كناية فلا يكون التثنية مما نحن فيه قوله لان انتسابه الخ  
بما لتوجيه الكناية فيه وحاصله ان انتسابه الى الله كان انتساب الاب الى الولد يدل على ملازمة لهام ملازمة  
لهام ينتسب كونه جهنمياً لزوماً عرفياً وان لم يستلزم عقلاً فان خزن ترجمته ملائكة ليسوا بها وليسوا بجهنميين قوله  
كما يقال هو ابو الخبر ان هذا يدل على كونه كناية وخالف في ذلك السند السند ذكر قوله والله الحقيقي الخ  
عالم قال ان غير هذه الشخص من سيمى التتو ملائكة لله ولا يقال ان جهنمياً لانه حاشا من العذاب في جهنم بالزوم العلم  
اجاز الله تعالى عما حاصله من ذلك الشخص وكان ملائكة للنار لكن غير نار جهنم بخلاف من غير منه بالي له  
التباير من الله لهب جهنم فافترقا قوله انتقل من الزوم الى اللازم الخ فان اللازم بينهما في الجملة اعني بحسب  
العرف لا العقل تحقق في الخارج والذين قولهم على اختلاف الراي ان رأى المصنف والسكاكي رحمهما الله تعالى  
فان الانتقال في الكناية من اللازم الى اللازم عند المصنف ضرورة اتباعه ومن اللازم الى اللازم عند السكاكي وسأله  
قوله لان العلم في هذا الصرح اضافي اي ليس الزوم بحسب لوضع العلم فقط بل مع ملاحظة الوضع الاضافي  
بان يلازم العلم لينتقل الى معنى يلازم اللهب لينتقل منه الى الجهنم فلا بد ان ما ذكره ههنا ظاهر متاف  
لما ذكره في شرحه الفتح كما استقله عن قريب فان الزوم على ما ذكره هناك بحسب لوضع الثاني لكن بتوسط  
الوضع الاول وههنا قال وهذا الزوم انما هو بحسب لوضع العمل دون الثاني ثم المقصود من هذه العبارة  
اي لا بد على ما ذكره سابقاً حاصله ان الكناية بحسب فيها ان يكون المراد من اللفظ لا من المعنى المستعمل فيه اللفظ

كما في كثير من المواد فاما استعمال في كثرة الروايات فلا بد من ضرورة معناه وهو الكرم وهذا ليس كذلك لان المعنى الذي استعمال فيه اللفظ ناهيها والاداة المستعملة وكونه جهميا ليس من لوازم معناه بل هو استعمال في اللفظ لا في المعنى ومن لوازم المعنى الاصل في اللفظ وليس اللفظ مستعمل فيه واجاب عنه بقوله وهو يعتبر في الذي هو حاصله ان قولهم يجب في الكناية يشكون الرواد باللفظ لازم معناه المستعمل هو فيه اذا كانت الكناية باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ واما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصل كما هو ههنا فلا يلزم فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل هو فيه بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الاصل في الموضوع له الى موضوعه الاصل فيكون اللفظ مستعملا فيه في اللفظ وبالمقابل فان مناط الكناية في الانتقال من المعنى في الموضوع له الى لازم سواء كان اللفظ مستعملا فيما كان اللازم لازما له او استعمال في الموضوع له ولذلك اللفظ موضوع له لا يخرج من ذلك اللازم لازما له وبمعنى الانتقال من المعنى كذا يخرج فيه فان لفظا في اللفظ استعمال في الموضوع له الثاني وهو المعنى العلمي وكونه جهميا ليس بلازم للقول الموضوع له الاخر وهو المعنى الاضافي اعني ملازم اللفظ وبمعنى الانتقال من المعنى الى موضوعه الاصل فيكون اللفظ مستعملا فيه في اللفظ باعتبار الموضوع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصل في ملازم اللفظ اللفظ لينقل من المعنى الى كناية عن الصفة اعني كونه جهميا بالواسطة قال الشارح في شرح الفتح يطلق الاسم الاعلى الشخص المعين في اللفظ لكن لينقل من المعنى يلازم اللفظ لينتقل من المعنى الجهمي وكذا الجهمي كناية عن الجاهل والواجب كناية عن الجبر وقال السيد السند في شرح الفتح وحاشا لشيء ان يولف معناه الاصل في ملازم اللفظ ملازمه من ان لفظ اللفظ هو استعمال في معنى الملازم دون معناه الحقيقية فاطلق ابو لهب على الشخص المعين به ولاحظ معه معناه الاصل في اللفظ لينتقل منه الى ملازمه وهو كونه جهميا اعني ومعنى قوله ولو حفظ معه اي لاحظ المستعمل في سبيل الكناية المعنى الاصل في المعنى العلمي بل ان اللفظ جاهليا باللفظ على ان كلا منهما جزء المدلول واحد هاهنا مقيلا بالآخر المدلول فعنده الكناية بلا واسطة لان اللفظ لما كان معناه الاصل في ملازم اللفظ ملحوظا معناه العلمي كما عرفت يكون مكانا واسطة على طريق الشارح هو بعض المدلول الكناية في طريقة السيد السند ولا كناية عن ذلك في الجاهل والواجب لان معنى ملازم الجاهل وملازم الجاهل الذي كان مكنا عنه على طريقة الشارح فخره عن مدلول اللفظ فان عنده ينتقل من الجاهل الى جهمي المعنى العلمي بسبب ملاحظة الوضع الاصل في الملازم الجاهل وهو جهمي الجاهل فهو كناية بلا واسطة عنده جعل السيد ذلك المعنى اعني ملازم الجاهل وملازم الجاهل جزءا من لوازمه لان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقية وهو الشخص المعين المخصوص المعنى وليس هناك لازم للمعنى الحقيقي والاصل في المعنى هو حقيقة يكون كناية عن المعنى الاصل الذي هو ملازم الجاهل والآخر في المعنى عند السيد بين المعاد وبين الجاهل والناحدين معنى آخر غير الملازمة فعلا القول من الكناية في قولنا ابو لهب فعل كذا بجواب الجاهل فانه التخصيص بالجاهل ولا تصاقف انما تكون بملازمة فلا بد منهم من القول بالکناية في قولنا ابو لهب فعل كذا خلاصه الفرق بين قول الشارح والسيد ان الشارح يقول ان اللفظ كناية بلا واسطة المعنى الاصل في معنى جهمي والآخر كناية في الجاهل بلا واسطة لان ملازم الجاهل الذي هو المعنى الاصل هو الجاهل المعين والسيد يقول ان ابو لهب عند الاستعمال في المعنى الكناية يكون المستعمل فيه المنتقل من المعنى الكناية هو اللفظ معناه الملازم اللفظ والمستعمل في المعنى الاصل في الموضوع له بل على انهما وجه مناسبة ووضع ذلك الاسم لذلك اللفظ ينتقل المتكلم عنده الاستعمال من الاسم الموضوع لتلك اللفظ الى وجه المناسبة ومنه الى المعنى الكناية ولا يلزم منهم معناه العلمي معناه الاصل على طريق التخصيص والتقييد كما قال به السيد والا كان لفظ ابو لهب في قوله تعالى تب يا ايها اللفظ فانه على ما بين عن الجهمي مجازا لا استعمالا في غير الموضوع له وهو الجبر وهو المقيد اذ هو موضوع لللفظ فقط ومنه ان يكون من قبيل ما يروى اللفظ حال كونه علما الذي الكلام فيه اذ ليس على المعنى الجاهل والله تعالى

عنه التفسيرين لمطلق التكنيد، بسبب ملاحظة الوضع الاصلى لانه كنظيم ولا واسطة كما سيأتي بخلاف الثانيين لى بهما وانما هو الواسطة في مقدم

قيل ان الكناية فيما عدا ذلك الشخص السمي بالي لهب لزمه انه جهني فاذا قلنا في شأن شخص كافر  
 ذلك الشخص المشهور بهاء البولهب وارتد جاء جهني فقد استعملت اللفظ في اللازم للمعنى العلمى على  
 طريق الكناية ففرد الشارح هذه القول وقال وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار الخ وى وما يدل على ان  
 الكناية انما هي بهذا الاعتبار اعني ما ذكره سابقا وهو ان ذكره البولهب واستعمل في المعنى العلمى ليستعمل  
 منه الى المعنى الاضافى اعني ملايس الذهب لينتقل منه الى المعنى لاي اعتبار ان ذاك ذلك الشخص لزمه انه جهني  
 سواء سمي بهذا الاسم او بغيره لان ما ان يراد بالي لهب انما هو قولنا البولهب فعل كذا ذلك الرجل المشهور بكونه  
 توجيه الكناية على هذا الاعتبار ان يستعمل هذا اللفظ في الرجل المشهور لينتقل منه الى جهني اخبروه بكون  
 ذلك الشخص المشهور من يلزم منه جهني اعني يكون الانتقال الى كونه جهني بعد ما استعمل اللفظ في مسماه اعني  
 الشخص المشهور لعدم القرينة المألوفة عن ارادته او يكون ارادة الغير اذ بان تنصب القرينة المألوفة ارادة  
 الشخص المشهور على تقدير الاول يلزم القول بالكناية فيما اذا قيل هذا الرجل فعل كذا اشار الى ابي لهب  
 لان اللزوم كونه جهنيا على هذا الاعتبار انما هو للآلات ولم تتبدل بالتعبير بل الا ان كانت سواء عاب عنها  
 بهذا الرجل او بالي لهب ولم يقل احد بالكناية في هذا القول وعلى التقدير الثاني يلزم ان يكون قولنا رثيت اليوم ايا  
 لهب وارادنا به كافر جهني من الكناية وكذا قولنا رثيت اليوم حاتم ولم يقل به احد وشارا الى بطلان الاول بقوله  
 ويجب ان يعلم ان ابا لهب لم يحصل له اسماء ورد في المثال لهذا الكناية بقوله تعالى رثيت ابي لهب ولا خلاف  
 ان المراد به الشخص المشهور وبنيوا سبب الانتقال من هذا الموضوع الى الاول في هذا اللزوم باننا اذا عاب هذا الاسم  
 عن السمي ولم يعاب عنه باسمه عندنا لعزى او بوصف آخر معلوم بين المتكلم والمخاطب يذهب الى من الى ان تخصيص  
 بهذا التعبير من بين الصفات والاسماء انما هو لينتقل منه الى جهني وهذا تخصيص منهم بان هذا الكناية لا تتحقق  
 بالتعبير عنه بهذا الرجل ونحو قوله ههنا اى في الآية قوله لينتقل منه الخ اى باعتبار المعنى الاصلى فاقال  
 السيد انه دليل على ان الكناية باعتبار الوضع الثاني اى العلمى و الاول اى الاضافى ولكن وجه اما الثاني فانهما  
 واما الاول فانه من انهم يعتبرون في الكناية للمعنى الاصلية ويدل عليه من بعض الفتوة نادى اياكم يوم فقال يا ابا القليل  
 فبالنظر الى ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح ونحن ان مرادنا شارح ما ذكرناه وليند كقولنا باعتبار الوضع الاصل  
 اكتفاء بما ذكره سابقا ففهم والله تعالى اعلم قوله كما ان طويل الجداد الخ التشبيهية في محو الكناية فاما الكناية  
 في الاول بالواسطة كما عرفت سابقا وفي هذا المثال بال واسطة وشارا الى بطلان الثاني بقوله ولو قلت رثيت  
 اليوم لم يحصل له اسماء استعاره وليس كناية اى الكناية ان يكون اللفظ مجيح بيهن يراد به المعنى الموضوع له و  
 ههنا ليس كذلك لوجود القرينة المعارضة عن ارادة الموضوع له وقال السيد للسيد في الجواب عن رد الشارح  
 قول ما قيل ونقاش ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم ولمزوما لكونه جهنيا صار كونه جهنيا  
 مما يفهم من هذا الاسم بخلاف ان يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل فان ذلك يفهم منه ذلك المعنى وانما يدل  
 به ذلك الشخص بعينه ولا يند في ذلك فان حاتم اذا اطلق على مسماه فيه من كونه جوارا واذا عاب عنه هذا  
 الرجل لم يفهم وتوضيحه انه تصافى فيها بمثل من الوصفين انما هو حفظ ضمن لما يستعمل به من اطلاق اسم الى  
 لهب وحاشا عليهما فيما من حيث انها مدلول هذين الاسمين معلوما لا مستلزام ليهذين الوصفين بخلاف ان يكون  
 كناية عنهما ولو كان ليهب لهما اسمان اخوات في الاشتها لهما ما قاما مقام كناية صحيحة الكناية عنهما انتهى وهدما  
 قال السيد اما اول فلان الكناية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الكنائى الذي اراد باللفظ بحيث يكون لذلك  
 اللفظ فضلا في ملزومته المعنى الموضوع له بل ان ذلك المعنى الكنائى بل الشرط ان يكون ذلك المعنى الثاني للموضوع  
 لولا المعنى الاول الموضوع له اللفظ سواء كان ذلك اللفظ دخل في ملزومته ولا ان ما لا بد منه في الكناية  
 انما هو الانتقال من المعنى الاول الى الثاني وهو يقتضى اللزوم فقط فاذا كان الشخص ملزوما لكونه جهنيا يجب  
 ان يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص تحقيق اللزوم لم يرد اى ان لزومه له انما هو في ضمن هذا اللفظ قد  
 عرير لهم لكنه مكابرة واساتان ما ملزم ان يكون الكناية في ابي لهب وامثاله موقوفة على اشتها



ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية الى ما يلزم مسماها باعتبار الوصل  
من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر قصدا اباحا حسن كى المرءه نشوق كان يجيد بى اليه  
فلما ان رايت رايت فردا ولم اومن بنيه اياه واعترض على الشاعر بان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض  
لما صرح به في علم البيان في اثناء تحقيق فرائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكناية حقيقة  
غير صحيح لان الكناية لو يستعمل في الموضوع له واجب عنه بان الشاعر ذكر في شرحه الفاتحة في مقترن الاصل  
الثالث من علم البيان بان بهم في قدر الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له معجولة  
او اعادة الموضوع له وثانيهما ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير  
الموضوع له / الملام المقصود فا ذكره الشاعر في البيان مبني على المذهب لا ولي بناء على ان المقصود مال  
اليه كما اشار اليه الشاعر في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب الخ مبني على هذا الثاني قوله  
ليشمل اشارة الى صعوبة المقام كما صرح به بقوله فانه من مثله الاقلام من يرضى بالوضع الذي يترك فيها اقلام  
العلماء المتبحرين منهم من ذكر الشاعر قولهم فتد كوما قد سلف قوله او ايها ام استلذا اي تعريف المسند العلمي  
لايها ان التكميل يجد العلم الذي لا يحقوله شعر بالله يا طيات الفاعل تن لنا اى يلاى منك اى لاى من البشر حيث  
لو نقل الى من البشر كما هو حق تقدم المرجع بل اورد المستنار علم اليها ما للاستلذا اعترض عليه بان اللفظ  
الدال على المحبولة بل عند النفس فاك استلذا زحاصل تحقيقا وكذا الكلام في التبرك فالواقى ان يقبل بدل الايها  
الاعلام واجيب عنه بان في لفظ الايها منته سمية مفقودة في نظر الاعلام وهي الاجمال ان التبرك والاستلذا  
كوبها من الوغاض للمطلوبة بالذكر والحوال المقضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايها مهماحتى يتعين الحكم  
في الاعلام ونحوه بالطريق الواقى ولو بدل لفظ الايها بالاعلام لقات هذا لايها ويمكن ان يقال ان المراد الله المحية  
باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك انها متوهبة ولا يخفى ان الاعتراض لا يرد لوضوح الايها بالتوهم اما لو اريد به الارتفاع  
في وجه السامع اى ذهنه فلا اعتراض قوله اى الهم اشارة الى ان العبارة من قبيل ضافة المصدر الى المفعول قوله والتبرك  
حيه نحو الله الهادى ومحمد الشفيع عند ذكر الله وسوله قيل ان الله التبرك به باعتبار الدلالة العلم على العنة  
يكون معطوفا على الايها لا على الاستلذا لان التبرك حاصل تحقيقا وان اراد التبرك به مجوز ذكر العلم من غير  
تلك الدلالة يكون معطوفا على الاستلذا لان التبرك حينئذ متوهم وفيه انه يلحق ان يكون معطوفا على الاستلذا  
ليكون ايماء الى ان قوله كات في ذكر العلم اى فذلك تحقيقه والتفصيل الذي قل به ذلك الكلام فائد للامام والله اعلم  
تعالى اعلم قوله كالتعالي اى قال في ذلك كريد نحو سعيد في ذلك قوله والتطير اى قال يد كرفق نحو السفاك في داس  
صد يقطف قوله والتسريع اى ضبط الحكم وكثابته على السامع بحيث لا يقدر على الانكار كما يقال عند ذكر  
نراى في الكلام سابقا نراى كذا ايدى هو اى كذا الظاهر له سبيل الى الانكار بان يقول مثلك انما سكت لاني  
نرعت انه لم يرد في الظاهر بل اريد غيري قوله وغير ذلك الخ كالتبرك على غاوة السامع بانه لغاية لا يتعين  
عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه وكلفت على التبرك قوله وكان النسب الخ ما قال الانسب لانه يعلم من  
صنيعه انه قد تم في بيان التبرك المتعين ما هو اعرف من اقسام المعرفة ثم لا يعرف ولا شك ان الاشارة اعرف  
من الموصول انما لنفسه النسبة لوجوده على جميع التقادير لا يشترك الكل في التعريف ويكون للمصنف دواعي اختار الخ  
الاحتياط اى طريق من الطرق الموصلة الى مطلوبه وقيل تدبه لشبهه باللقب بافاوته وصف الرفعة وعلمه  
قوله لانه مخاطب الخ هذا القيل وما ساقاه من قوله لان وضوح الموصولات على ان يطلقه في قوله لانا كات الموصولات  
معارف يشعر كل منهما بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب و اشارة الى ان لا بد من علم المخاطب بل لول  
اللفظ وحضوره في ذهنه ولذا اقل الادباء على ان يعرّف بمخاطب قوله خرا الموصول ود واللام سواء في الرتبة فلا  
بد من بيان الوجه في تقدير الموصول على ذى اللام وترجيحه عليه والحواف ما مرانه فاعل مختار له ان يختار  
من الطرق المتساوية في تحصيل مطلوبه اى طريق شاء ويمكن ان يقال ان المختار عند ما هو المختار عند الكوفيين  
وهو الموصول اعرف عندهم من ذى اللام قوله ثم الموصول واللام سواء في الوتمة اى لا يزيد الموصول على اللام

كاقبل به قوله ولذا صح ما في الاستواء وعدم زيادة الوصول على ذي اللام <sup>جعل</sup> ضم الوصول صفة لذى اللام  
 لا متناع اعنية الصفة واذا عرفت معنى كلام الشارح عرفت ان دفع ما قيل بان هذا انما يدل على ان الوصول  
 ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقدم من ان الوصول لا يدل يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يتم  
 اعرفية ذي اللام كما هو مدحى بين كيسان وابن السراج لانك قد عرفت ان الاستدلال بالآية انما هو بالنظر الى  
 عدم زيادة الوصول على ذي اللام واما انتفاء زيادة ذي اللام على الوصول فنما هو لئلا يحرق بل باعرفية على الوصول غير  
 ابن كيسان وابن سراج والله اعلم قوله وتعريف للضاف لتعريف للضاف اليه خالفا للمبدء فإى تعريف للضاف نقص عنه  
 من تعريف للضاف اليه لانه لا ينسب منه ولا يوصف للضاف الى المضمون ولا يوصف المضمون ثم التعريف من هذا القول مجرد  
 بيان الرتبة في التعريف وليس فيه تعريض على المصنف كما كان المقصود هو البيان مع التعريف فيما سبق قوله  
 والمقام الصالح للموصولية لم يعنى لا بد في تعريف المسند اليه اسما موصولا من المقام الصالح للموصولية والمقام الصالح  
 وهو ان يصح لخصم الشئ الخ قال في شرح المنتقى في جميع هذه الاعترافات لا بد من مضمون ومخرج لكنه قد  
 يفصلها لكثير من الوجوه كما في الوصول واسم الإشارة وقد جعلها ما في المضمون والعلم ووافق السند في  
 شرحه للفتاح وكتب في حاشيته فلا بد في المضمون من صحة لخصم المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يشق ذلك  
 احدا وهو ان لا تكون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا مذكورا في حكمة وقس على ذلك حال العلم ولما كان  
 في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الوصول واسم الإشارة فان المصحح فيها مضافا  
 والوجه معنى آخر واما المضمون والعلم فكان الوجه هو المصحح انتهى بلى تلك الحاشية فلا بد في الضمير من صحة  
 اخصام المسند اليه بطريق الاضمار وان يكون الا في ضمير المتكلم حاكيا عن نفسه وبضمير الخطاب حاكيا عن مخاطب  
 وبضمير الغيبة حاكيا عن غائب فهذا هو المقام الذي يصح فيه الاتيان بالضمائر الثلاثة وقوله فيها ومن ان يتصل  
 بيان للوجه فمرجح الاتيان بضمير المتكلم كون السند اليه متكلما الا في المقام مقام التعبير عنه من حيث كونه متكلما  
 ولذا الباقي كما تقدم فكون الذي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح وكون المقام مقام الحكاية عن نفسه من حيث  
 انه متكلم هو الوجه ولا شبهة في تغاير هاتين اما كان الوجه هو كون المقام مقام المصحح فكذلك ان كان الوجه  
 بضمير المتكلم لان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث هو متكلم وحاصل ذلك ان المقام مقام الاتيان  
 بضمير المتكلم فلما كان المصحح ليس معنى محصلا يتعقل بانفردا عن الوجه اجمله ولم يفصله او لا يحصل  
 له الكون للمقام مقام المصحح ومثل ذلك يقال في العلم بخلاف الوصول مثلا فان المصحح به معرفة الخطاب  
 للصلة والوجه عدم علمه بغيرها والاستيعان او زيادة التفرقة او ما ذكر فيه وكلها امور متفصلة عن المصحح  
 منه ومثل الوصول وغيره هذا الذي ذكره السند السند ركنة لطيفة الا انه خالف موافقة الشارح واولا في  
 شرح الفتاح على ان الركنة في عدم التفصيل قلة الوجه حيث جعل الركنة ههنا عدم حصول المصحح وانفردا  
 عن الوجه ويمكن ان يقال لما كان الوجه لا يحصل الا بالمصحح وهو شئ واحد في كل ضمير كان الوجه تليقا وليا مل  
 والله تعالى اعلم هذا ما ذكره في شرحه عبارة الفتاح ولما المصنف قد علم يذكرك مضمون الموصولية والتبيين  
 للوجه بخلاف ذلك بحيث لغوي كما قال الشارح ومن وضع الوصول لمخو الكلام ههنا في بيان الا واما قوله  
 الشارح بقوله هو ان يصح اخصام الشئ الخ اي هو ان يصح ان المقام الصالح ليس صحة الاضمار ان كان  
 المستوعب لزيادة موصولا هو تلك الصحة قوله معلوما لا تنسأ اي زيادة علمها في نفسها في الاشارة الى  
 الى معين عند الخطيب يشار اليها باعتبار تعيينه عند ما الحجة ان الواقعة صفة فكل معلوم لا تنسأ الى شئ  
 مالا الى شئ معين عند الا يرى انها الواقعة صفة لا للركنة قوله بحسب الزمزم متعلق بالشارح وذلك الشارح  
 اليه هو الشئ المحض وماذا يقل معلومة لا تنسأ بالاشارة الى تعيين الشئ عند الخطاب قوله ومن وضع  
 الوصول لتعيل لكون ذلك هو المقام الصالح في قوله بحكم حاصل له المراد بالحكم المحمول وذلك الحكم مستقلا  
 من الصلة قوله فلان كانت الموصولات معارف اي لان الاشارة بها الى معلوميت ذلك الشئ قوله ليعلم بحسب  
 الوضع لان الكثرة لم توضع للاشارة الى التعيين وان كانت متعينة باخصار الوصف ثم ان الاشارة الى

كما في قوله المصحح

السبعين وثمانين في اوجهها في اصله كما في قوله تعالى فغشهم من ايمهم ما غشهم لان الاشارة به الى العهد يات  
 في تحيط به العبارة لفظه قوله وان تخصصه يكونه مضى وبالك اشارة الى انزاله في التخصيص ان يصير  
 حقيقيا بل يحصل بنفسه لشيوخ قوله كالميل بسبب لوضع اليه يعني ان انسانا ليس موضوعا ان تخصص  
 بمضمون الصفة بل هو موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف من الوصول فان وضعها على ان تخصص  
 بمضمون صفتها اي وضعت ليشارة بها الى مضمون المتكلم والمخاطب بمضمون الصلة وليس المراد ان انسانا  
 في قولك لقيت انسانا مفعول وبالك ان التخصص في هذا التركيب فان التركيب موضوع لانفاة التخصص في  
 الكلام ليس فيه بل في وضع الشان تند برافند اعترض من اعترض بان تعريف الوصول اذا كان بصله و  
 هي جلية فلا تعرفت النكرة للوصوفة بها وحاصل الفرق بين الوصول والوصوفة على ما قال السبيل السند  
 ان التخصص في الاولى وضعي ودون الثامنة لخصه ان الوصول فيها اشارت الى علم المخاطب بمعين من حيث هو  
 معين عندة بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعين الموصوف عندة وايضا الوصول  
 مستعمل في ذلك المعين اما لانها موضوعة للعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة للتعلم على استعماله في  
 العينة والوصوفة مستعملة في مفهوم كلي وانما يخص في معين فلو فرضنا انه مضمون في مخاطبك  
 استعملت الوصول كان قصدا في معين فلا بد من قرينة تعين بها ما قصدت له فان اخراج الخطاب الى  
 ان يستفسر لخصه القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعمل الوصول  
 كان مقصودا مفهومه كلي ولو كان له حاجة الى نصب قرينة فوفى من هناك استفسار لم يكن متعلقا  
 بالمقصود بل هو مجرد بانفراد ذلك للتعلم المقصود حيث لا يوجد خارجا الى ضمن معين منها قوله وتكون معرفة  
 بها على صيغة الجهل من التعريف اي محصورة بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة ولا ياتى عت وهو شامل  
 للغايات التي يقصد حصولها بيراد الوصول كزيادة التبرير والاعمال في وجه بناء الخبر والمخاطب الذي يتقدم  
 وجوده كعلم العلم بغير الصلة والاستحقاق له لعدم علمه بالمخاطب الذي تعرض عليه بانه حاز ان يحصل تلك الصلة  
 صفة للنكرة فدل العلم لا يجب التعيين بالوصول وبما اذا علم الصلة امكنه ان يعبر بطريق الاضافة الى الخطاب  
 متى عهد السند اليه بشيء صحيح له الكاش في قولك الذي هو صاحبنا فعل كذا فقد عهد لا بانتساب اليك من  
 حيث الصيغة الكاش في قولك صاحبنا فعل كذا فلا تعين الوصول وبان ما ذكره لا يقتضي كون السند اليه  
 موصولا لجوازها يكون ما يحكي عليه الوصول نحو الرجل الذي قدم عليك عالم واجيب عن الاول بان الكلام  
 على نقد بارتضاء المقام كون السند اليه معرفة والمقتضون تعين وجوه التعريف فايلا نكرة خرج عما نحن فيه  
 وعن الثاني بانه لا يلزم من عهد السند اليه بالصلة عهدا بالاضافة لتباير الطرفين وان طريق الاضافة  
 لحضار الجهل بعنوان النسبة الاضافة المبرزة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه قال الرضي بوقيل غلام  
 زيد الا لا يبق علمانه هذا الاسم يكونه اعطيهما او اخصه به وبالجمله لا يشهرهم بذلك معنيته كان غير  
 ليس غلاما بالنسبة انتهى ولشك انه قد عهد السند اليه المخاطب بانتساب صحته المتكلم اليه ولا يعرف انه  
 بخص اصحابه بجمعية ولا يشهرهم بها وقيل في الجواب عن الاعتراض الثاني والثالث انه لا يشترط في النكرة ان  
 تختص بذلك الطريق وان تكون اولي بدل يفي وجود مناسبت بينهما وحصولها وان امكن حصولها بغير  
 ذلك الطريق ايضا واذا اطلقوا عليها اسم القضي كما وقع من صاحب المفتاح وغيره نيل المراد بالاقتضاء ههنا  
 لا مجرد المناسبة من غير طراد ولا انعكاس بان يكون لا اقتضاء بمعنى الصلابة فيكون القضي علة متى وجد وجد  
 المعلول ومتى انتفى انتفى المعلول فلا يس ذلك مرادنا فقد يوجد القضي ولا توجد الوصولية حصول  
 الغرض للمرتب على الوصول بغيره كالحص في الموصوف بالوصول وقد يقتضي القضي كذا بل وتوجد  
 الوصولية لمقتضى آخر موصوف ما ذكره وهذا لسؤال الجواب الاخير ياتي في قوله او استجبان اليه وامثال ذلك من الكلي  
 والله تعالى اعلم قوله فلهذا جدي في هذا الكلام لان المفروض ان اول علم المتكلم بشيء من الاحوال انتمت به كونه الصلة  
 فلا يمكن الحكم عليه بالاولى العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجمعا وان الغلب فيها علم المخاطب بالادلة

اى واددت نرينا يوسف عليه الصلوة والسلام والراودة للمفاعة من  
الثير ورجاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع  
بصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخبره فمن يدعى تحتال عليه ان يغلبه ثوباخذ  
منه وهى عبارة عن التحمل بمواقعة اياها فالكلام مسوق لانه زاهة يوسف وطهارة  
ذيله والذكور اذل عليه من امرأة العزيز اذ لا ان كونه في بيتها ومولى لها

بخلاف ما ذكره المكي للمخاطب علم بسوى الصلة فان للتكلم بمخاطب عالما بالاصل المختصة به فيحكم بها عليه ويكون  
الكلام كثير للجدوى وما قيل ان قولنا الذين في ديار الشرط وهذا فائدة تامة فلا يكون الكلام قليل الجدى فليس  
بشئ لأن في هذه الكلام علم بالتكلم بمخاطب عالما بالاصل المختصة به فيحكم بها عليه ان المراد بالاصل  
التي فوض استقاء علم التكلم بها لعل الالوه التي يصح اعتبارها في جانب السند لا في عينه عند افادة الحكم للمخاطب  
ومفهوم الخبر لا يصح ان يجعل وصفا عن الموضوع والاسمى الحكم وفيه مائة تأمل ثوران قوله الذين في ديار الشرط  
المظاهر في عدم علمها ان كان لا يحفظ فيه تارة عدم علم التكلم فقط وتارة عدم علمها معا فافاد الخبر بالصلة  
الى الملاحظة الاولى وجميعها النظر الى الثانية قوله واستحيان التصرع نحو قول الله في سورة النور  
بعض ما يصير به عما يصير عنه الموصول كالمعلم او امرأة العزيز في المثال المذكور في القرآن ولا يريد ان يصرح  
التصريح بلاسم ولا يقيد اختيار الموصولة بخبر ان يعبر بطريق آخر استحيان فيه يعنى ان هذه تارة مرجحة بالنسبة  
الى بعض ما علم كالتعلم بالزعم فيها الاطراد والا نكاس فافهم قوله اى تقرير الغرض المسوق له الكلام انما  
اختاره لشارحه وباراد ومقدما على تقرير السند والسند اليه اتماما لما هو المفهوم من الايضاح حدث قال فانه  
مسوق لانه يوسف على نبينا وعليه الصلوة والسلام عن الخشاع وانما الاختار في الايضاح ان القصور من الكلام  
هو الغرض المسوق له الكلام وكل من السند والسند له فافاد ذلك للتصريح بفعل التقرير على تقرير اول من  
عمله على تقرير السند والسند له قوله فكان المعنى خادعته اى ادلت به الكثرة من حيث لا يعلم وفيما علم  
البيان للراوة مجاز عن الخادعة لا يمكن مجيئ وقد هاهنا ما بطريق الاستعارة للتعبير والاستعارة التورية وانقل  
كان ولم يحرم بذلك لان فلا قدرة له على القطع بان هذا مراد الله تعالى فالا حذو الاثبات بالصورة للبعد في المعنى قوله  
عن نفسه اى لعل نفسه قال الله تعالى وما نحن بتاركي الهمتا عن قولك ويقال يختصم فلان عن فلان اى لعله  
قوله وفعلت فعل الخادع للرفع نفسى وفيه اشارة الى انهم يحقق الخادعة حقيقة لا هو يحصل لهما اذ قد  
من الموقعة وايضا اشارة الى ان السماع على ليست على بابها ويحيى لان يكون على بابها معنى ان كلامها وجد منه طلب  
فكن طلبها بقرآن وطهارة لا متناع قوله عن الشئ التي متناع بالخارج اى لاجل الشئ الذي لا يريد مصلحة  
يخرج عن يد قوله تحتال عليه جملة مدينة لقوله وفعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف اى تحتال الخادع  
على صاحبه ان يذله ويتأخذ ذلك الشئ من صاحبه قوله وهى عبارة عن ما كانت الخادعة عامة بين المراد منها  
وقال وهى عبارة عن التحمل لم قوله من امرأة العزيز اذ لا نكاحا والذكر اذل على طهارته من زهيم امرأة  
العزيز اذ لا نكاحا التي هو في بيتها قوله وقيل معناه زيادة تقرير السند اى معناه قول المصنف واوزنه  
التقرير لافادة تقرير السند وهو الراودة قوله وقيل بل تقرير السند له اى وقيل معناه قول المصنف والذيل  
زيادة تقرير السند له قوله وما هو معنى زيادة تقرير الغرض لا يعنى ان الآية الكريمة تجعل ان يكون تعريف  
السند اليه فيها بالوصولية لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام او زيادة تقرير السند والسند له وما  
يكون الموصول نصا في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام قول بليت السقط السقط اسم ودع ان الشعر  
لدى العلاء انشائه زماى قوله وذى اسمى سقط الزند مثل السين الا ان الموصول ههنا ليس بمسند

يوجب قوة تمكينها من الراودة ونيل المراد فاباعها عنها وعد الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير المرادة لما فيه من فرض الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لان مكان وقوع الاشتراك في زيتها وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه واختصار مثله في التي هو في بيتها الا انها واحدة معينة مشخصة وهما هونض في زيادة تقرير

كما قال الشاعر جيل هو مع صلته مضاً اليه ليعيد قوله اعياد السيرة الى البيت لا في العلاء قاله في بعض اسفار معين خاف اقصاه من النصارى والهزاة لانكاره عبادهم عابداً مفعول يحاق مقدم وصحبي فاعله والعنى لا ينبغي ان يحاق اصحابي من النصارى لاننا عبيد الله الذي هو خالق السجى الذي يعبدونه وفي التعبير عن النصارى بقوله عباد السيرة اشارة الى ضعف عقولهم حيث عبدوا المخلوق من دون الخالق قوله فانه يدل على عدم فهمهم الحق للتصريح به بانه خلق السجى بخلاف ما قال الله فان النصارى ربما ادعوا مساواة السيرة لله تعالى في القبول الكلام مسوق للدلالة على عدم خوف المؤمنين من النصارى والموصوف في ذلك الغرض قوله والعبدون على التصريح الحق بهذا استطراد متعلق باستيعان التصريح قوله واورثكاته تشريح وهي ان رجلاً اقعدته بشيء ثمر رجح يتكره فقال له شريح شيد عليه ابن اخك خالته ان شريح التطويل ليعيدل عن التصريح بنسبه الحاقه الى المنكر قوله فلو لم يكن مثالا لها لخر الخواي لو لم يكن الآية الكريمة مثالا لاستعجالت التصريح باسمه وزيادة التصريح بل يكون مثالا لزيادة التقرير فقط كما هو المشهور والحكاية باستعجالات التصريح فقط كان اولي ان يؤخر ذكر التصريح عن الحكاية مثلاً ليزم الفصل بين الاستعجالات وما يتعلق به بالتقرير ومثاله وهو اجنبى فحث لمر يؤخر ذكر التصريح عن الحكاية علم ان الآية الكريمة مثال للتقرير والاستعجالات والحكاية مثال للاستعجالات فقط حتى يندرج هذا الفصل الموجب للاخفاء في الفصل كيف الاستعجالات في لفظ نجا حتى تكون الآية مثالا له قيل لان نراجنا من المستعجل في تركيب الحروف فبحسب السمع او انه يقبح التصريح باسم المراءة اولي من به شرف اذا اهتمت به ما صدر عنه مما لا يليق يكون التصريح به فينبى استمعنا قوله ففشيهم من اليم ما غشهم فان في هذا الابهام ترك التعيين حيث لم يقل ففشيهم من اليم ثلاثون ثامة ونحوه من التفخيم والتعظيم ما لا يلحق في ذكر التعظيم من حيث الكرم كذكر الماء للجمجم وتقدمه انما عامن العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة والاعاطنة جميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم قوله ومنه في غير الاسناد اليه اي وما يجيى الوصول للتعظيم والتفخيم وان لم يكن مسئلة اليه قوله اني اراس شعري ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم يقال نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها للتلقي والقوات بالضم جمع غاد وهو الضال عن الطريق والمراد ههنا الضال عن الحق واسمت من اسام الماشية اى اخرجها الى الرعي والسمع بالماشية والخط النظر والاضاقة من اضافة الصفة الى الموصوف وبلغت وملت ومرة مذكرة امرأة والعصاة ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد ههنا الحاصل والخلاصة والزام بالفقر وكسر ايضا اسم واد في جهنم والدم والعقوبة وحاصل المعنى صاحب مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات وهو في نفسه حتى بلغت أقصى ما بلغ الانسان في شيا به ففاجئت ووقفت ان حاصل ما سمعت كان ثاماً وضلاً وذنوباً ودلاً والشاهد في قوله ما يبلغ الخ كان ضالاً وان بما الموصولة للتفخيم في غير المسند اليه وفي هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى وان في العجاة دليل على ظهور الخطا دفعة ولا شعاراً له من البد بهيات ولكنه كان غافلاً عن نفسه وفي ذكر العصاة اشارة الى ذهاب تلك اللذات وبقاء نتائجها اسداً قوله ان الذين تروهم فيهم انما هم منكم من الدرة التي تعدى ان تلوثة مغايل هو الرواية وهو الاستعجال لاية ايضا وان جاز القول بحسن الاعتقاد

الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقوط في عباد المسيح بخلاف صحبي  
ونحن عبيد من خلق المسيح، فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن  
عبيد لله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقريير فقط والنهوض من الفتح انها مثالا لها  
ولا استعجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستنهي التصريح او ان يقصد زيادة التبرير  
نحو وادته التي هوى بيته عن نفسه الآية ثم قال والعدل من التصريح بحجاب من  
البلاغة واولد حكاية شريفة فلو لم تكن مثالا

والغليل ما يحذر الانسان من شدة الغيظ وحرارة العيش وان تصحح اسن الصرع وهو في اللغة الانقضاء  
على الوجه للاهلاك فان هلاك فيها نحن فيه اما حقيقى او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالمرور  
على سبيل المجاز فالشارح اشار الى الاول بقوله اى تهلكتوا ولى اثنا بقوله اوصاوا قوله من التنبيه الخ  
بيان مقدم كلمة ما المؤخر في قولها ليس في قولك الخ وهو فاعل الظرف وهو قوله ففيه والحاصل ان في  
تعريف المسند اليه في هذا المثال بالوصولية التنبيه على خطأ فهم حيث رتب على تحقق الصلة ما هو سادسها  
ليعلم منه ان الصلة منتفية وهذا للتنبيه لا توجد في عدم الاتين بالوصول والصلة كما لا يخفى على من تأمل في  
قولنا ان القوم الفلاني ينفى غليل ضد وهم الخ في له وجعل صاحب الفتح الخ المقصود من هذا الكلام دفع  
اعتراض يرد على المصنف وهو ان كتابه تخييض المفتاح وما أخذ منه وكيف يسوغ له ان يكون كلامه  
مخالفا لكلامه مع صاحب المفتاح جعل هذا لئلا يثبت ما جعل فيه الايماء الى وجه بناء الخبر بزيادة نعمة والتنبيه  
على الخطاء وجعله المصنف ردها يكون الاتين فيه المسند اليه موصولا للتنبيه على خطأ المخاطبين  
فجاء بخلاف وادى بدفعه اشار بقوله ورد المصنف ردها حاصله ان المصنف ردها انما يلائم تخييض كلامه فقط لانه  
كان ما قال به صاحب المفتاح ما يرضيه المصنف ايضا اما اذا لم يرضه نكلا وهذا هو الاثر صليحت  
قال في هذا ايضا ما حاصله انه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر فكيف يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء  
قوله بل لا يعبد ان يكون فيه ايماء الى بناء لقيضه عليه بان يقال فهم كذلك مثلا قوله وجوابه اى جواب ما  
اعتراض المصنف رده على صاحب المفتاح حاصله ان اعتراض المصنف رده على السكاكى رده انما توجه لو كان مقصود  
السكاكى ان في هذا البيت ايماء الى وجه بناء الخبر بحيث اذا سمع الوصول مع الصلة يفهم طرفي بناء الخبر عليه  
ولا يجوز العقل ان يترتب عليه ما هو خلاف ذلك الطريق وليس كذلك بل مقصود صاحب المفتاح ان يعرف  
والدوق يد لان في انه اذا قلت عند ذلك جماعة يعتقد هم المخاطبون انهم اخلصوا ان الذين ترد عنهم اخواننا  
يفهم منه ان بناء الخبر عليه مما ينافي مفهوم الصلة اعني كونهم اخوانا وحينئذ يجوز ان يجعل الاربعة الاربعة  
اعني الايماء الى ان الخبر للبيبي امرين في الاخرة ذريعة الى التنبيه على الخطاء فانهم والله تعالى اعلم ويمكن ان  
يجاب عنه بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره المصنف رده امان يخفف من تعبيره للشارع عن اعتقاد الاخرة الذي  
معناه اليقين بالظن الذي معناه الرجحان كما قيل او يفهم في العرف خطأ المخاطب في هذا الظن من مثل هذا  
الكلام كما هو الصواب وعلى كل التقديرين لا يخاف في لزوم تحقق الايماء او انكاره كما قد عرف عن المصنف في الايضاح  
مع اقامة التنبيه الذي كونه فاعل لعل لا يكون التنبيه المذكور مستقادا وحاصلا من مجموع الكلام يقال  
على هذا يلزم الخروج عما نحن فيه اذ الكلام في معاني الوصولية ومقتضاها يقال في معنى الكلام الذي فيه الوصول  
قوله او ايماء الى وجه بناء الخبر اى ان في الوصول والصلة للاشارة الى ان الخبر البيبي عليه من اى وجه هو اى  
طريق من الشك والعتاب والمدح او الدم كافي قولهم الذين امنوا بهم درجات النعم هو الذين كفوا لهم درجات  
الجهنم فالبناء بمعنى المبنى واضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق ثياب كما يدل عليه قوله في سياقي  
ان الخبر البيبي عليه من جنس العتاب وانما اشارة الى ان ايماء الوصول الى الخبر من حيث ايراد

لهم الآخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم أو التفهم أي التهويل والتعظيم نحو  
 فغشيتهم من اليم ما غشيتهم فإن في هذا الإيهام من التفهم ما لا يخفى ومنه في غير  
 السند إليه قول أبي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت شرح المحظ  
 حيث أساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك إتمام أو تنبيه  
 المخاطب على خطأ نحو عقيدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيته أن الذين تردتهم

التكلم ويلوّه إياه على السند إليه فمّا إذا حصل الإيهام المذكور فقد يكون هو المقصود بالذات كما في المثالين المذكورين  
 وكما في قوله تعذر أن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فإن المقصود منه مجرّد الإيهام المذكور  
 والوحيد على مجرّد على الاستكبار من غير أن يتوسل إلى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات أخرى توسل منه إليها  
 تكون هي المقصودة منها سلكاً سلكه المصنف رحمه بقوله ثم إنّه ربما جعل ذريعة إلى قوله كالأرض صا في قوله  
 والفرق بينهما أن الأرض صا من الحسنات اللفظية وإن هذا من الكات المعنوية كما يدل عليه تفسيره هو تفسير  
 الإيهام ظاهر من كلام الشارح أما الأرض صا فيها آيات قبل العجز من الفقرة الواقعة بما يدل عليه إفعال الروي  
 كما في قوله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون فقوله تع وما ظلمناهم يدل على أن العجز المحض هو  
 والنون من مادة الظلم فالأرض صا متعلق باللفظ وعلى هذا فالكان في قوله كالأرض صا للنظر قوله أي الإيهام إلى  
 وجه بناء الخبر شارفاً أن الضمير في أنه راجع إلى إيهام وجه بناء الخبر وليس بواجب أن يجرّد جعل السند إليه مقصوداً  
 كما سبق إلى بعض الرّكّام لأن سياق الكلام يتأنيذ في ذلك قال أوجله ذريعة إلى التعريف  
 بالتعظيم على نسق ما قبله ولأنه على ما ذكره ذلك القائل يفهم من هذا العبارة أن التعريف بالتعظيم مثلاً يتحقّق  
 بدون الإيهام إلى وجه بناء الخبر وهو ظاهر الفساد قبل ما جعل ذريعة فيكون المقصود من الإيهام التعريف  
 بالتعظيم مثلاً ونفس الإيهام غير مقصود بالذات قوله أي التعريف هو دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام  
 ذكر كلفقال ولأنه أن شتمى الأمير لم يضر بتمهيد به شخصاً آخر غير الأمير قوله أو لعله الكعبة يريد عليه أن يجرّد  
 صلب فلا معنى لفتح الفرض في القائل بهذا الشعر عليه بالكعبة واجب عنده أنه يمكن أن يكون بيت الفرض وق  
 قريباً من الكعبة المعظمة والقريب من الشيء كما ربطاً وتعلق الآخر من غيره أو أن أهله كانوا هم شعاطون أموي  
 الكعبة لأنهم فريش جلاّ من آثار جرير فافهم من أراد أن يبيّن معنى وفيه أن الشاعر على ما قل كان من الشعراء  
 فاسلم ولم يكن من الفريش قوله أو بيت الشرق فيكون المقصود من هذه القصيدة الانتفاخ على جرير بأن  
 أماءوا شرقاً بخلاف أماء جرير وهذا هو المعنى كما يعلم من التأمل في القصيدة التي هذا البيت منها لا  
 وما يستفاد منها أنها موهبة الفخرية بالإنساب فهو كالتصريح منه بأن الراد بالبيت أنها البيت المعنوية وهو  
 الجيد والشرف دون العنسى وهو الكعبة قوله في قوله أن الذي سمك لساء لها إلى اعتراض السيد بأن  
 حصول هذه المعاني التي جعل الإيهام ذريعة إليها لا يتوقف على الإيهام بالمعنى المذكور بل يحصل المعاني  
 بذاته كما إذا أريد الوصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية وقيل مثلاً بني لنا بيتاً من سمك السما كان  
 التعريف بتعظيم البناء بقا بما جملته وإيهام فيه بالمعنى الذي ذكره قطعاً فلا يستقيم جملة ذريعة إليها يجب عنده  
 بأن هذه المعنى يمكن تخصيها من مجموع الكلام ومن نفس الوصول معاملة والاول هو المستغنى عن اعتبار  
 وأما الثاني فهو موقوف على اعتبار الإيهام قطعاً مثلاً تعظيم شعيب على شيبا وعليه الصلوة والسلام على وجه  
 التعريف يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الحسنات إلى مكنهه ولحاجة في ذلك إلى اعتبار الإيهام  
 ويحصل من نفس الوصول الإيهام باعتبار إيهامه إلى أن التعريف جنس الغيبة والخسار فتوصل بذلك إلى  
 التعريف بتعظيمه ولولم يعتبر هذا الإيهام لم يكن ذلك أن فصل إليه من نفس الوصول كما لا يخفى ومن شك  
 أن الكلام في معاني الوصول لا مجموع الكلام الذي يكون الوصول من جملته فأنه في الواقع فوض

اے تظنونہم اخوانکم : یشفی غلیل صدورہم ان تصرعوا کما ی تہلکوا وتصابوا  
بالحوادث ففیہ من التنبیہ علی خطائہم فی ہذا الظن مالکس فی قولک ان القوم  
الفلانی وجعل صاحب المفتاح ہذا البیت مما جعل الایماء الی وجہ بناء الخبر  
ذراعیۃ الی التنبیہ علی الخطاء واردة المصنف بآیۃ لیس فیہا إیاء الی وجہ بناء الخبر  
بل لا یبعد ان یتكون فیہ إیاء الی بناء نقیضہ علیہ وجوابہ ان العرف والذوق

قولہ کونہ فعل من رفع السماء ای وافعال المؤثر الواحد متشابهة تختلف والحاصل ان شان الصانع انتق  
للمصنعة ان تكون صنعة متقنة فحیت کان البناء لذلك البیت فعل من سمک السماء فلا یتكون ذلك البناء  
الاعظم لما علمت ان افعال المؤثر الواحد لا تختلف قوله ففیہ إیاء الی ان طریق الخبر قبل فیہ بحث لولہ قال اللہ  
تعالی الذین کذبوا شعبا کان علم یغوا فیہ الذین کذبوا شعبا کاذبا ثم الخامسین فرتب علی صلة واحدة ثم  
کل منہما داخل تحت جنس فلو فرض الایاء فیہ بالعنی الذی ذکرہ الشارح کان الی القدر المشتزک بینہما عتے  
کونہم مستحقا علیہم مطلقا سواء کان بالہلکة فی الدنیا وبالنجیۃ والخسران فی الآخرة اجیب عنہما  
القام مقدر فی ہذا المقام والتمحیل علی الذوق وقد قال اللہ تعالی و قال الملاء الذین کفروا من قومہ ان  
اتعمہم شعبا انکم اذ الخاسرون فاخذتہم الرجفة فاصبحوا فی دارہم جاثمین الذین کذبوا شعبا الخیر فلا مالتم  
من ان یقال ان الذین کذبوا شعبا الاول یملوا بسطة تعقیبہ لقولہ فاصبحوا فی دارہم الخیر ان طریق بناء الخبر  
مما ینبئ عن عذاب دیارہم واستیغالہم کان لم یقبوا فی دارہم ثم لما کان اللقائہم مقام رد مقالۃ الملاء ولا شیئہم  
وتسفیہ رائہم والاستیغالہم یقبوہم لقولہ ول الوصول الثاني علی ان طریق بناء الخبر علیہ مما ینبئ عن

النجیۃ والخسران قولہ وتعظم لشان شعبی علیہ السلام وهو ظاهر حیث واجب تکذیبہ  
المفسرون فی الدارین قوله یحوان الذی لا یمرن الفقہ الخ فی الوصول مع الصلة بما فی ان الخبر من نوع ما تعلق  
بالفقہ کالتقصی وفی ذلك الایاء تعریف بان مصنفہ مبتذل ولان الذی تبع الشیطان للوصول مع  
الصلة یفیر انی ان الخبر البنی علیہ من جنس النجیۃ والخسران وفی ذلك الایاء تعریف بحقارة الشیطان لانه  
اذا کان اتباعا موجبا للخسران کا محتمل فحتما قوله وقد یجعل ذریعۃ الی تحقیق الخبر ای وقد یجعل الایاء  
المذكور ذریعۃ الخ وذلك فیہا اذا کان الصلة تقبل ان تكون دلیلا لوجود الخبر کما فی البیت فانه یفیر یقال  
القول ودھا و الت محبتہا الیضا ضرب الی قولہ یحوان الخی ضربت لہ ہذا البیت بعدد بن الطیب وضرب

البیت نصبة لکئی بہ عن الاقامتہ والمہاجرة المتحول من مکان الی اخر یقتضی نزول الی اصلہ من الہیمنہ و ضرب  
وکوفۃ الجند بلد مشہور سمیت بذلك لاقامتہ جند کسری فیہا وغلت اهلک یقال لہ یقرع مملکۃ  
غالبه غول وکل ما غتال الشئی فهو غول والقول ایضا نوع من الجن غیبت والعنی ان لقی قائم بالکوفۃ وھا وجہ  
من البد والی المحضرہ اهلک مودتہا بعض المحلوت المملکۃ للودۃ قوله لشر ان تحقیق زوال للودۃ وذلك من

المہاجرة اما علۃ لزوال الحیۃ لہ معلول لہ وقد ذهب الفاضل اللاهوری الی الاول واسید السندہ الی الثاني و  
علی التقدیرین یحصل التحقیق فان ثبوت العلة یقتضی ثبوت المعلول وکذا اثبتہ المعلول یقتضی ثبوت العلة وثابتۃ  
المراد علی الاول بہرہان لی وعلی الثاني بہرہان انی قوله حتی کانہ بہرہان الخ ای الایاء الی وجہ بناء الخبر  
والضرب والمہاجرة کانہ بہرہان علی زوال الحیۃ لما عرفت قبل هذا یرود علیہ ان الہرہان علی زوال  
الحیۃ انما یتكون قائما علی تقدیر برون المہاجرة علۃ لزوال الحیۃ کما هو مشرب طائفة او معلول لہ کاذہ  
الیہ طائفة اخرى لو کان المہاجرة مخصصہ فی زوال الحیۃ وهو ممنوع اجیب بان ضرب البیت فی مکان  
المہاجرة والا قامة فیہ بالافتراض مخصصہ عادۃ او ادعاء فی زوال الحیۃ لا تجازئہ الی غیرہ فتم الہرہات  
واللہ تعالی اعلم قوله وهذا معنی تحقیق الخبر یعنی ان المراد بتحقیق الخبر تشبیہہ وتقویہ حتی کان الصلة



شاهدنا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم الخاطئون اخلصا  
 ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امرين في الاخوة و  
 يباين المحبة والايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقة تقول علمت هذا العمل على حو  
 عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تاتى بالوصول والصلة للاشارة  
 الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه و اى طريق من الثواب والعقاب والمد والدم

يكون دليلا عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله واجبا بان تكون الصلة علة للخبر في الواقع قوله فظهر  
 الفرق بينه وبين الإيماء الحاصلة ان التحقيق التثبيت والتوبة بالدليل وهو العلة على ما اختاره الفاضل  
 اللاهورى اذ يلزم من المهاجرة وضرب البيت القطع المحبة او للعول على ما اختاره السيد السند في بيان  
 كلام الشارح والایاء الاشارة الى نوع الخبر سواء حصل تحقيق او كما في ان الذى سمك السماء نزل يلزم  
 عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت توصيحه ان الإيماء ان يشعر اسماء معجبين بالخبر ولا يلزم  
 ذلك ان يثبتنه بحيث يزيل عنه الاشك والاما تحقيق الخبر وتثبيته فهو ان يستفهم اسماء بنفس الخبر ويتيقنه  
 ويتقرر عنده بحيث يزيل عنه الاشك والاما كذا قوله وسقط اعتراض الصنف في الایفاء قوله فاحسن التعليل  
 المقارة الى الدقة كما يدل عليه قوله فانه من مدارج الحواي فانه من الواضع التي ينبغي ان يطرع فيها النظر ليعلم  
 فيها من الدقة والاسرار قوله والفاضل العلامة اى قطب الدين الشيرازى شلح المفتاح قوله في الایفاء الحواي ضرب  
 الوجه في قول حتم المفتاح الایاء الى وجه بناء الخبر قوله بالعلة والسبب اى على خلاف ما شربناه اى على الطريق قوله  
 ثم صرح اى العلامة بامرجع اسم الاشارة هو كون الوصول مؤملا ايراد المسند اليه موصولا كما قيل لك  
 لفظ هو وذكر النفع واسم الاشارة للقرىب بعد الاشارة البعيدة في قوله وان يؤمى بذلك اى جعل المسند اليه  
 موصولا كما يصحح بالاشارة الى الایاء قوله فاشكل عليه الامراى لزومه الاشكال وان لم يصرح به كما ذكره  
 الشارح ووجهه ان بحيث ضرب الوجه بالعلة وجعل مرجع الاشارة الایاء لزم عدم اطراف كلامه في جميع التقارير  
 فانه سمك السماء ليس علة لبناء البيت حتى يتفرع على الایاء للعلة التعريف بالتعظيم وضرب البيت والامارة  
 ليس علة لزوال المحبة بل الامور العكس كما هو الظاهر فلما بناء للعلة حتى يتفرع عليه التحقيق واملاء قيل  
 من ان المهاجرة ترجع بنسيان لاجته فيكون ضرب البيت مهاجرة علة لزوال المحبة فلا اشكال فيه وظهر  
 الاخوة ليس علة لشقاء الغليل بل ربما كان مفادها فلا ايماء للعلة حتى يتفرع عليه التنبيه على الخطاء  
 ولذا قال الشارح لعدم تحقق السبب في قوله هو لم يتعرض له اى العلم لم يتفرع من ذلك الاشكال لا يراذ او لا يذ  
 وجواب عنه السيد السند بما حاصله انه ان كان المراد بالعلة والسبب في تفسير الوجه ما هو علة وسبب القوة  
 الخبر للمسند اليه فلا يطر ويقتضى في البيت المذكورين كما تقدم فتخطية الشارح يكون صحيحا لكون  
 بناء على هذه الازدادة ان يكون لفظ البناء في قوله الایاء الى وجه بناء الخبر وتعامقه كمالا **خفف**  
 وان كان المراد من العلة ما هو علة وسبب الاسناد للتكلم الخبر الى المسند اليه وبنائه عليه امكن طريقة  
 في الامثلة كلها ويكون لفظ البناء واقعا موقعه وهذا هو مراد العلامة بالعلة فتخطية ليس على ما ينبغي  
 فان علة بناء الخبر ويطرح بالمسند اليه اعلم من ان تكون علة ثبوته له كما في قوله تعالى ان الذين يستكبرون  
 عن عبادتي سيدخون جهنم داخرين فالى ان استكبروا علة للدخول في نفس الامر وسبب حامل وعلة بالحقبة  
 المستكبر على اسناد الهمم وبنائه عليهم او معلولة له كما في قوله ان التي ضربت بيننا مهاجرة الخوان الضرب  
 المتكرر معلول لزوال المحبة معناه سبب باعث على ربط زوال المحبة بهولناقة عليها او تكون غيرهما  
 له نوع ارتباط به بالمجانسة كما في قوله ان الذى سمك السماء اخر ان سمكها وان لم يكن علة للخبر لذكور  
 ولا معلولة له لكنه مجازى اياه وعلة حاملة لتكلمهم على ربط ذلك الخبر به واما المضادة كما في قوله

وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاصلة على وجه ينبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم  
 البديع نحو ان الذين يستكبرون على عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء  
 الى ان الخبر المبني عليه اعم من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما ذكرتم اسماءهم والاعلا  
 لقراءة اى ايماء الى وجه بناء الخبر بما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اى  
 شأن الخبر نحو قول الفرزدق <sup>شأنه</sup> الذي سملك اى رفع السماء بالناس اى راد به العجبة اى بيت الشعر  
 والمجد دعائمه اعز واطول من دعائه كل بيت فقه قوله ان الذي سملك السماء ايماء الى ان  
 ان الذين تروهم اخواكم فيكم فان اخوتهم ليس غلة يكون انصرع غلبيهم ولا معلولة بل هو مناجى بحسب  
 الظاهر وسبب بناءه عليهم وريبطهم ويرد على ما ذكره هذا السيد ولا يأنه ان يريد بالايماء الى علة بناء الخبر ايماء  
 الى اذلة العلة ففيه انها مفرجة بينا ليس ايماء وان اريد ايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على  
 الوصف الى اى موصوف العلية يفيد عليته ذلك الحكم ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علة الوصف لصل  
 لشبهة الخبر لا لثبته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل ايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوصل  
 اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اوصى الى العلية ام لا وانيا بان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على  
 القاء الخبر في قوله تعان الذين يستكبرون الآية بيان سوا عاقتهم وفي قول الشاعر ان الذي سملك السماء  
 البيت بيان رغبة شأن الشاعر وهكذا في الباقي لانه ما لاحظ التكلم يستدل الكفار بعث محمود ذلك على ربط دخول  
 جهنم بهم ولا حظ سملك السماء حمل مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف والمجدة به فان هذا بعيد جدا كما  
 لا يخفى على من كان له الذوق والانصاف والله تعالى اعلم قلوبهم اناس من اقضية اثرة وعلمته المتدلى وفاق  
 العلامة الشيرازي في الوجه هو العلة وخالفه في مرجع الاشارة فجعله ايراد السند اليه موصولا لا لايماء ورجح  
 لا يرد عليه ما ورد على العلامة الشيرازي ان جعل تفرع الاعتبارات على ايراد موصولا وان لم يوجد ايماء  
 للعلة ناظرة كلامه في كل الامثلة قوله سوس الكلام اى كلام السكاكي وهو قوله في المقترح اوان يرشح بذلك  
 الى وجه بناء الخبر الذي تنبه عليه فتقول الذي امنوا لهم ورجات النعيم والذين كفروا لهم وركات  
 المحجهم ثم تفرع على هذا اعتبارا لطيفة رما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم انتهى قوله بتأدي  
 على فساد هذا الرأى اى يدل على فساد ما ذكره العلامة الامدي وقد ذكرناه سابقا في شرح قوله وقد  
 صرح <sup>صريح</sup> الحافظ في راجع اليه في تعريف السند اليه اى اللفظ لان السند والمسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ و  
 قوله ليميزة اى السند اليه بمعنى اذلة السند اليه لان المميز اكمل تمييزا من هو اذلة في الكلام استعمل  
 او حدث مضاف اى ليميز بمعناه قوله واما المقام الصالح الخ حاصله انه لا يرقى باسماء الاشارة الى انما يمكن  
 مشاهدته وابعاضه من الحاضر والتوسط في العبد الخائب قوله بواسطة الاشارة اليه حسا والاشارة  
 الحسية هي تخيل امتداد واصل بين الخجل وما يضر غايته امتداد وهو لا يكون الا في محسوس مشاهد  
 فنسبة الاشارة الى المحسوس عن غفلتها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة قوله الى مشاهد اى محسوسات  
 شهده اى حضرة كما قال القاضي في تفسيره واصل الترتيب يدل على الحضور مراده باصل الترتيب اذ ايماء الى مشاهد  
 اعترض على هذه العبارة بانها لا تكاد تفهم لعدم الفائدة فيها فالظاهر ان الجار والمجرور خبر مقدم وما  
 بعده مبتدأ مؤخر والنظم الطبعي هكذا من اقضية اثرة من الناس ولا شك في هذا الاخبار غار عن الفائدة كما لا يخفى  
 عنه بان الاشارة للمحقق تعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبره ويكون للتع  
 بعقر الناس من يقول كذا اى كمال العلامة الشيرازي ولا شك في كون هذا الكلام مفيد لا العكس حتى يمدح ويدين  
 ان يقال ان الموصول مع الصلة مبتدأ مؤخر الجار والمجرور خبر مقدم كما توهمه التوهم لكن لا يمكن ان يكون مثل هذا  
 الاخبار فائدة فان الاخبار عن المبتدأ الذي هو بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعضهم بالناس باتباع غير مثل  
 هذا الكلام فانه يتأني الاشارة بحيث كان ينبغي ان لا يعد من ائمة من جنس الناس فانه لو سلم صحة هذا الوجه لا يطرده

الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله تعالى والرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع اسم التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو قوله تعالى ان الذين كذبوا بشعبيا كانوا هم الخامس من فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما يندفع عن الحجة والخسران وتعظيم لشان شعبيت السلام وهو ظاهر وقد يجعل رتبة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو

قوله محسوس اى مبصر يقال احسسته اى بصوته على ما فى القاموس فيكون المعنى فان اصل اسماء الاشارة ان يشاهد بها اى حاضر عند التكلم يتكلم من الاشارة اليه مبصرون قد صرح الرضى بان المحسوس معناه للبصر حيث قال ولحق بها اى اسماء الاشارة عرف التنبيه لان تعين اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيه اليها من اشارة التكلم الحسية ويجوز فى اولها يجوز في بيته بها التكلم الحاطب حتى يلتفت اليه فلا جرم لم يثبت بها الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والوسط لا بعيد الغائب انتهى وجما تصحيحه انه لحظ البصيرة لواقع موقع محسوس في عبارة الشارح على مشاهدته وهو يدل على ما قلنا لا يخفى فان قال السيد السند هكذا وقعى عبارة نجم الأئمة والاولى ان يقال ان محسوس مشاهد يتصور بالمحسوس العقول وبالمشاهد وهو مادرك بالبصيرة الفعل ما يدرك بسائر الحواس وعما من شأنه ان يدرك بالبصيرة ليس مدركا به لعدم حضوره ليس بشئ لانه حيل المشاهد على البصر والمحسوس على ما يناله المحسوس قد عرفت معنى المشاهدة المحسوس فنذكره قوله ان محسوس غير مشاهد اى مبصر غير حاضر كما فى حوتلك الجنة قوله والى ما يستحيل احساسه اى البصيرة عادة نحو ذكر الله وذكرهما على ربي وذكر الله من حفظه ومشاهدته اى حضوره فيها على ان ما يستحيل البصيرة يستحيل حضوره والاحساس ان يكون محض تنبها لانه لها خاقل ان الظاهر ايراد كل ما وازرك لفظه مشاهدته ليس بشئ قبل انه منقوض بالبهاء والحوار فانه مما يستحيل البصيرة ولا يستحيل حضوره وايضا اللفظ بوصف بالحضور الحضور قائم اذا كان مذكورا عن قرب مع ان اللفظ مما يستحيل البصيرة قبل انصاف اللفظ بالحضور العرفى لا الحقيقى والهوا لا يجد لها عند العوالم وانما اشتها الحكماء بدلائل البطلان الخلاع ولا يعدل ان يقال ان حضور الهوا ايضا عرفى والله تعالى اعلم قوله فلتصويره كالشاهد حيا لبقوله فان اشير بهما الى محسوس اى جعل غير المشاهد كالشاهد لقرن من الاعراض قوله وتزيل الاشارة العقلية وهو عبارة عن انتفاء النفس فلو منزلة الحسية اى منزلة الاشارة الحسية لكانت قوله او اما الغرض الموجب والرحيم الخريد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف من غرض موجه لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في اخر البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب واجيب بان الاسم ان كل ما اشار اليه المصنف من غرض موجه فان قصدا كل التميز والتميز بالقلب والعين لا يحصل الا بالاسم الاشارة فيكون غرضا موجبا لا مرجعا فانهم قوله اكل قديم فان التميز الاكل ما يكون بالقلب والعين وهذا يحصل الا بالاسم الاشارة فان قيل ان كلام المصنف من يقتضى انه اعرف من سائر المعارف وليس كذلك اجيب عنه بان الظاهر اختلفوا في ترتيب المعارف فمنهم من قال ان اسم الاشارة اعرف من سائر المعارف لما ذكرنا من ان اكل التميز وهو التميز بالقلب والعين لا يحصل الا به فان كان المصنف من هذه الطائفة فلا شك وان كان ممن لا يقول به كما نوهته هو الظاهر المعلوم من مذهبه فنقول في الجواب ان مراد المصنف من انه اكل التميز بالنسبة لما تحت من المعارف لا ما فوقه ايضا او يكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ويمكن ان يقال انه اكل التميز من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية اكل في التميز عن غيره وان كان غيره

ان التي ضربت بيتا مهاجرة ، كوكوفة الجند غالت ودها غول ، فان ضرب البيت بكوفة  
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال الحجة وانقطاع المودة  
تغريه بمحقق زوال السودة ويقرر حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر  
فظهر ان لفوق بيته وبين الائمة وسقط اعتبار المصنف به بان لا يظهر فرق بينهما  
فكيف يجعل الائمة ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان قوله ان الذي سمك السماء البيت  
ان الذين ترونها البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه

الحمل منه من غير هذا الوجه فافهم والله تعالى اعلم قوله هذا الوالصرق بالقاف اسم المدح والمحسن  
جمع حسن على غير القياس والنسل الولد وشيبان شيبان بن ثعلبة البوقيلة وشيبان دخل  
البوقيلة اخرى والصال يخفف اللام نوع من الشجر وهو السدر البري والسلم محركة نوع اخر  
من الشجر وهو الغضا وهو شجرة شولى عظيم مفرد الاول الضالة ومفرد الثاني السلامة ثم ان قوله  
هذا الوالصرق مبتدأ وخبر ويجوز ان يكون هذا مبتدأ والوالصرق بدل لامنا وبان له قوله فردا  
امحلا والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه اى اشترى اليه او ائنه عليه  
فردا او منصوب على المدح فاعمله واجب الحدف والتقدير اعاني فردا او امحلا فردا اذ لا يشترط في  
منصوب على المدح تقديم ما يدل على المدح بل المحذور عنه تقدير ما يدل على الذم فقط وخبر المبتدأ  
قوله من نسل شيبان وعلى التقدير الاول هو خبر بعد خبر وخال من الخبر او خبر مبتدأ محذوف و  
التقدير هو من نسل شيبان قوله بين الضال الخ حال من نسل شيبان وهو الاوجه اى حال كونهم  
مقيمين بين الضال الخ او من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا فانه لما يجوز اتبع ابراهيم  
يدل اتبع ملة ابراهيم كذا يجوز ان يقال من شيبان يدل من نسل شيبان او من الوالصرق قوله  
يعنى يقتضون في البادية لتفسير لقوله بين الضال والصل قوله لان فقد العزلة الحضرة من كان  
في الحضرة تالة ذلك الحكم ومشقة هم بخلاف البادية فانهم كانوا فيها حكاما وايضا من العلل ان الذين  
يسكنون الحضرة فهم من اخلاط الناس وازالهم لانهم اتوا الى الحضرة للامارة والجارة ويجعل ذلك  
المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكامل البلاغة والفضاحة لان سكان البادية يكونون لها طوقا  
طوائف العجم يكون كلامهم سالما مما يحل بالفضاحة والشاهد في ايراد المسئلة اليه اسم الاشارة  
لفيصد تمييزا تميزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن والعزولة والتعريف بفضاوة السماء  
اى تعريف المسئلة اليه باوراده اسم الاشارة تميزا كتميزا والتعريف بفضاوة السماء قوله  
حتى كاند لا يدرك غير المحسوس اى بلغ في الفضاوة الى انه لا يدرك غير المحسوس اى غير المدرك  
بحاسة البصر الذى وضع له اسم الاشارة قوله اولئك ابائى الخ هذا من كلام الفرزدق يمجيزا  
فانه ذكر في مكان الاجتماع للعرب الذى يجتمعون فيه ويتناشدون فيه الاشعار وقد كمل من شعر  
قومه مفاهيم فن زاد فيها على الاخر غلب والفرزدق ذكر في هذه القصيدة جماعة من اكابر قومه  
وعند مفاهيم لم يقل بخاطب جريز او لثا ابائى الخ ومعنى البيت اولئك المذكورون في الابيان  
السابقة ابائى فان ذاخرتى هجئى بمثلهم اى اذكرنى مثلهم من ابائى الخ اذ جمعنا جميع العرب  
للمفاخرة والشاهد في قوله اولئك حيث اى بالمسئلة اليه اسم الاشارة اشارة الى ان السامع وهو جريز  
بغواوته لا يدرك غير المحسوس فلو قال فلان وفلان ابائى لم يكن فيه التعريف المذكور بخلاف  
اولئك والله تعالى اعلم قوله هذا الامم للتعجيز دفع ما يرد ان الذى قصده وهو الطعن في نسب جريز  
لا يعلم هذا ذكره اللفظ من قوله لثا هجئى بمثلهم ان امثال اكابر قوم اشعارهم في قوم جريز وبانه



تفسير الوجه بالعلة كجوب عن الشكال بما مع قوله ثم يتفرع على هذا على إيراد السند إليه  
موصولاً من غير اعتبار الإيحاء فلا يلزم أن يكون في الآيات المذكورة إيحاء وسوق الكلام ينادي  
على فساد هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالوصول المحث على لتعظيم والتحقير والتزك  
أو نحو ذلك كقولنا جاء الذي كرمك أو أهلك أو الذي سبى أولاده ونهب أمواله و  
قد يكون للتزكيم نحو ما إليها الذي نزل عليه الذكر أنك لم تحن ولم تألف هذا الباب لا تكاد  
تضبط وبالإشارة أي تعريف السند إليها بإعادة اسم الإشارة متى صلح المقام له وانصل به  
بل أفادة ما هو ثابت عليه كما استعمل مما يستعمله من حاصل ما ذكره ذلك القاصل وهو أن المقضيات والدوامي  
التي تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية لا لفظاً أي متغير بمدلول وضعي لها كالتمك والخطاب و  
الغيبة والاحضار بعينه اذ لا تأتي فيها يكون المقام مقام التعبير عن التكم من حيث هو متمم وكذا الخطاب والغيبة  
والغنى الوضع ذات موصوفة بالتكم والخطاب والغيبة وكذا الدلالة في العلم الاحضاري بعينه والمخالف الوضع متمم  
بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها اللفاظ مدلولات عقلية ولو بتوسط الذر والسم  
فاذا قصد البليغ إفادة المعاني الوضعية أو دال اللفاظ الدالة عليها بالوضع وحرد الكلام عن الكيفيات الزائدة  
وكان الداعي إليها إفادة معانيها الأصلية تكون المقام مقام تلك الافادة وحينئذ يعمى زيادتها على أصل المراد  
أنها مقصودة للبليغ بخصوصها لا بقضاء المقام لها ولذا اختار اللفظ الخصوصي على ما يشاركه في إفادة الحكم على لغة  
الخصوصية في مثل هذا الكلام هو كون اللفظ بخصوصه مختاراً للبليغ دون غيره والعرض الزائد هو كونه  
مورد لإفادة ذلك المعنى بعينه لدعاء المقام له لانه وورده كيف اتفق وهذا معناه أن معنى المعنى المعنى  
الذي هو الإشارة إلى القرب ليس المراد أن معنى زيادتها على المراد زيادتها على ذات السند إليه المعبر  
عنه بلفظ آخر ليس فيه الدلالة على القرب لما سبق عن الشيخ من أن الكلام الذي يدين فيه النظر ويقع به  
التفاضل هو الذي يبدل بلفظه على معناه البليغ ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود  
فلا بد في البلاغة من معنى ثالث يبدل عليه اللفظ بسبب دلالة على المعنى الأولى وهذه الدلالة فانه المدلول  
على معناه الأولى وكان الكلام واقعا في البليغ على أنه مقصود بعينه بخلاف ما إذا وقع من غير البليغ وان  
كان مستعمل في معناه البليغ المدعى هو القرب بان أشارت إليه القرب انفاً غير ملاحظ لحق القرب واللفظ  
معنى القرب لكن لم يردع إليه المقام فانه لا يكون فيها بليغاً إلى أصل ان أصل المعنى هو القرب والخصوصية  
العتبرة في اللفظ هو كونه مختاراً للبليغ دون غيره والمعنى الثاني المدلول تلك الخصوصية هو كونه ذلك  
المعنى مقصوداً بعينه وإذا قصد البليغ إفادة خصوصية الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في  
الالفاظ كالتحقير والتعظيم والتنبية على الغباوة وغير ذلك سواء كان معنى زيادتها على أصل المراد أو  
اختيار البليغ هذا اللفظ بهذه الكيفية الخصوصية على تحجدها عنها لإفادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره  
الشارح لا يجري في الالفاظ كلها وإن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستنداً كما ذكره السبيل فان  
معنى كلام السبيل أنه إذا كان الزائد قصد بيان القرب لم حاجة إلى اعتبار أن المراد عليه هو الحكم على  
السند إليه المعبر عنه بشئ يوجب تصوره أي كان ذلك قصد بيان القرب زائد على الحكم على السند إليه المعبر عنه  
بمخصوص لفظ جند أو يحصل جواب الالفاظ أنه ليس الزائد قصد بيان القرب بلفظ أهلاً مطلقاً ولو كان  
غير مقصود بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند التكم سواء على الزائد إفادة هذا المعنى  
مخصوصاً باختبار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه في إفادة الحكم على ذات السند إليه التي تكون مقصودة  
لغير البليغ من استعمال لفظ القرب وقيل في الجواب عن أصل الاعتراض المصدر بقوله فان قلت كون ذا  
القرب الخ الحق أن القرب والبعد والتوسط أن جعلت وأخلت في معاني أسماء الإشارة كان هذا مجتاً  
لغوياً وذكره ههنا توصية لما عترض عليه من مباحث لغوية كما ذكره الشارح في الجواب التسليمي وإن جعلت

غرض اما للمقام الصالح فهو ان يصح احضار في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه  
 حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان  
 اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصغير  
 كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والوجه  
 فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي السند اليه اكل تمييز بقوله اي ابن الرومي  
 هذا ابو الصقر فمر ان يصب على المدح والالحال في محاسنه من نسل شيخان بين الضال و

خارجة عنها بقصد ما البغاء بحسب مناسبة اللفاظ في قلت الحروف والكثرة والنوسط فان ذابنا  
 القرب لقلته وذلك النوسط وذلك البعد كمن يحمل المعاني ولا يخفى ان اعتبار الخرج ومخارجها اتفاق عليه  
 ائمة اللغة وان نرد ذلك من الوجه بكثرة استعمال كل مقام الاخر قوله ونوسطه في هذا  
 المقام الخواص لولم ان هذا ليس بمراد على اصل المراد فذكر في هذا المقام الخواص او تخفيرة الخواص  
 بالسند اليه اسم اشارة قصد الى تحقيق معناه بسبب دلالة على القرب ووجه ذلك ان القرب من لوازمه  
 الحفازة يقال هذا امر قريب اي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيقيا وقيل القرب  
 ههنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة المحل فيقل فلان قريب المحل داني المرتبة والبعد يطلق على  
 ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واكثر  
 درجته احتاج الوصول اليه في الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فكانه بعيد واذا كان داني المرتبة  
 كان الوصول اليه مستغنى عن الوسائط فكانه قريب فكلما ان القرب والبعد نفسيهما تطلق على  
 دنو المرتبة وعلو القدر كذلك يطلق ما يبدل على القرب والبعد اعني اسماء الاشارة على هذين  
 المعنيين قوله نحو هذا الذي يذكر البهكم قاله ابو جهل لعنه الله مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه  
 وسلم واول الآية واذا راك الذين كفروا ان يخمدونك الالهوا وهذا الذي يذكر البهكم  
 قائمين هذا الخ فقد ورد السند اليه اسم اشارة موضوع الترتيب قصد الا هانئ فكان الكفرة فيهم الله  
 يقولون هذا التحقير يذكر البهكم المستعظمة بنفى اللو هيته عنها قوله وتعظيمه اي يؤتى بالسند  
 اليه اسم اشارة بسبب دلالة على البعد قوله تنزيل البعد ووجهه ان جواب عما يقال ان الكتاب  
 المشار اليهم حاضر فوجه استعمال اشارة البعيد فيه قوله ذلك قال كذا انزل المشير بعيد  
 درجته منزلة بعد المسافة فاشار الى بعض حاضريه بلفظ البعيد كانه يشير اليه من بعيد قوله  
 او تحقيرة بالبعد اي يؤتى بالسند اليه اسم اشارة قصد التحقير معناه بسبب الدلالة على البعد  
 فانه كما ان الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه الهم ويتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه  
 يناسب العظم القرب المكاني ويستلزمه كذلك الامر التحقير من شأنه ان يلتفت الناس اليه  
 ويبعدون عنه فمن هذا الوجه يكون الحفازة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له قوله تنزيلا لبعده  
 عن ساحة عن الحضور الخ يعلم من ذلك انه قد يقصد التعظيم بالقراب بان ينزل كونه من ساحة عن  
 الحضور والخطاب بمنزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا  
 ثم اضاف العزالي الحضور من اضافة الصفة الى الموصوف اي عن ساحة الحضور والخطاب العزالي  
 في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بامر غريزة واشتراك الساحة تخيلا قوله ونقط  
 ذلك الخ قصد الشارح بهذا المحرور اذ اذاعة فاعلة حاصلة ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس  
 بحاسة البصر لا للغايب عن الحس المذكور وذلك المحاضر الغير المحسوس لكن يستعمل في هذا اللفظ  
 عن حاسة اللمس ومطلقا سواء كان ذاتا او معنى والمحاضر الغير المحسوس قوله بان يحكي عنه اول  
 ثم يشير اليه لا فينزل الى كناية عنه وتقدم الذي كمر منزلة المشاهدة وغيبته منزلة البعد

السلم وها شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العزى الخضراء والتعز  
 بضاوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفخر حتى اولئك  
 ابائى فجننى بمثلهم وهذا امر للتعزيز كقوله تعزفا أو اسورة من مثله اذا جيعتنا يا جر  
 الجامع أو اوبان حاله اى السند اليه فى القرب والبعد والتوسط كقولك هذا أو ذلك  
 أو ذلك زيد أو خذ أو التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذلك القرب  
 وذلك البعيد وذلك التوسط مما يقرر فى الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم  
 فيكون بمنزلة المشاهدة البعيد فلذا يصح لك خارصة بلفظ ذلك قول جاءنى رجل يقال ذلك الرجل مثال الغائب  
 العين قوله وضربنى زيد فهالتي ذلك الضرب مثال للغائب العنى قوله لان الحكى عنه غائب اى انما يجوز استعمال  
 ذلك الموضوع للمحسوس البعيد فى مثل هذا الغائب لانه لو كان غائبا كما لجبد ولتقدم ذكره صار مشاهدا  
 محسوسا بحاسة البصر قوله ويجوز على ذلك لفظ الحاضر اى اللفظ الموضوع للقريب قوله فهو ان كان  
 غائبا الخ اى انما يجوز استعمال اللفظ الموضوع للقريب المحسوس فى مثل هذا الغائب الذى هو غير محسوس لانه  
 لكونه غائبا غير محسوس وان كان المناسب ان يستعمل فيه اللفظ الموضوع للقريب المحاضر اى انه جرى ذكره عن قريب  
 فكانت حاضرة ينبغي ان يستعمل فيه اللفظ الموضوع للقريب المحاضر قوله وقد يدرك العنى للقاص  
 المتقدم قال السند لسند رح قال نجم الاثمة ويجوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد  
 كما تقبل بالله الطالب الغائب وذلك قسم عظيم لا فعل قال الله تعالى كذلك يقدر الله للناس امثاله مثل  
 بذلك الى ضرب: المثال الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز ذلك من المعنى لا يدرك بالحرك حتى يشار اليه بالاشارة  
 حسية فهو فى حال البعيد والاغلب فى مثله ان يشار بلفظ القريب فقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه  
 حاضرا ومذكورا عن قريب بمنزلة المشاهدة للقريب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالظن بآله بواسطة  
 كونه مذكورا صار كالمشاهدة وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان يعبر  
 بلفظ القريب لرب ذكره وهكذا الحال فى الغائب المتقدم ذكره اذا كان عينا قال واسم الاشارة لما كان  
 موضوعا لاشارة ليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك الا اشارة الحسية كالشخص الغائب والعنى  
 مجاز وذلك لتجعل الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير  
 ويعبر الى مقدم انتهى المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما أجمله الشارح رحمه الله تعالى فان قوله  
 ويجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح وقد يدرك العنى الحاضر  
 المتقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة بلفظ القريب ولم يذكره صريحا ولا علته  
 وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذا كان عينا تفصيل لقول الشارح ولفظ ذلك صالح  
 الى قوله وقد يدرك المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه نقوله لان الحكى عنه غائب قاصر لا يدرك بضمير  
 انه تقدم ذكره صار كالمشاهدة كما يفهم من عبارة الرضى وراى السيد بالعنى فى قوله الى المعنى الحاضر  
 ما يقوم بغيره فلا يحد ان الاشارة فى قوله وذلك قسم عظيم راجعة الى القسم المذكور سابقا وهو لفظ مجهول  
 واراد بالخاص ما بعد اعادة الحضور كالمسمى المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله  
 عما بعده وان كان منقوصا لنفسه فلا يدرك ان الشارح اليه امر منقضى فهو ما مضى لا حاضر وقوله بخلاف المعنى  
 متعلق بقوله ويجوز ان يشار فيه وهذا الحال اى حال المعنى الغائب حال العين الغائب قوله واسم الاشارة  
 الخ هذه الكلام لاشارة ما هو المفهوم من المتقدم من اشتراط تقدم المذكور فى جميع الاقسام الاربعة ليعبر بالخاص  
 بالاسم الاشارة قوله او التنبيه اى تعريف السند ليه بالاشارة لتنبيه المتكلم السامع على انه الخ قوله  
 اى ما زاد واصاف الخ اشارة الى ان الباء دلالة على التأخر قوله عقبه فثبت الخ اثبت به ان الباء اذا  
 وقعت فى خيز التعقيب دخلت على التأخر قوله عقب المسار اليه وهو الذين يؤمنون الخ يؤيد عليه



المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كتدريج علم المعاني  
 كالترتيب في التعميق والتتابع وطرق القصر غير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنطوي فيه  
 من حيث ان هذا القريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذ اريد بيان قرب المسند اليه  
 يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ  
 يوجب تصوره ايا كان ولو سلم فذكر في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من  
 التحقير والتعظيم كما اشار اليه لقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي

ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التقريب حينئذ  
 بل المناسب ان يقال وهو المتقون واجب عنه بان المراد الذات المعهودة بفنون هذه الصلة فالصلة لثبوت  
 في الصفات خارجة عن المشار اليه وانما عدم جعله المشار اليه هو المتقون فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن  
 ان يجعل مفصولا ومنقطعاً عن المتقين على سبيل الاستيناف فهو عا بالابتداء ويكون جملة اولئك  
 على خلاف في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون معبرة جواب سوال كانه قبل ما بالمتقين  
 خصوصاً بالهدى وهل هم اقطاع بذلك لا يجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى  
 الذين الخ ليرتبط النظم ويصح الجواب ويمكن ان يجعل جارا عليه صفة له جملة اولئك على هذا  
 استيناف الحمل ليعا وهو نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة او جواب سوال كانه قبل ما لموصوفين  
 بهذه الصفات اختصاص بالهدى فلان مناسب ان يشار اليه الذين يؤمنون لقربه وكونه يجري عليه  
 الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فاقصافهم بالصفات المذكورة لاتحادهم بالذين يؤمنون قوله  
 تنبيه على ان المشار اليهم اقطاع وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير للتقدم المذكور وقد عدل  
 الى اسم الاشارة لابتداء عاكة كمال التميز وهو انما يحصل بالصفات المتقدمة كان ابراده بمنزلة ذكر  
 المشتق فيشعر بعملية تلك الاوصاف لما جرى عليه في اسم الاشارة اشعاراً بالموصوف من حيث هو  
 موصوف كانه قبل اولئك الموصوفين بتلك الصفات على ما يكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف  
 المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان  
 كان متصفاً بها فرق بين الاتصاف بحسب نفس الامر وملاحظة الاتصاف في العادة كما لا يخفى والله  
 تعالى اعلم بقوله ويجوز ذلك مثلاً ان يقصد به شدة ذكاء الخاطب وقوة ادراكه في مسئلة تخير فيها  
 القول فلهذا المسئلة تحققة عندك لتبطل ان المسئلة التي تخير فيها القول كالمسئلة المشاهدة  
 عند او نحو ذلك مثل ان يقصد به تخيل الخاطب والاستهزاء به كقولك في الخطب الاعلى قل من ضربني  
 هذا ضربك قولك وبالامر الخ اعلم ان الامر التعريف على قسمين الامر العهد الحادج والامر حقيقة فخر الامر  
 العهد تخيرها اقسام ثلاثة لان معيها ما صرحي اي تقدم ذكره صريحاً او كناية اي تقدم ذكره كناية  
 ادع على اي لم تقدم له ذكر لكنه معلوم للخطاب مثال الاول كاللام في الاثنى في قوله تعالى وليس الذكر  
 كالانثى ومثل الثاني كاللام في الذكر في القول المذكور ومثال الثالث كاللام في المير في قولك خبر الامير  
 اذ لم يكن في البلد الا امير واحد ولام الحقيقة تحتها اقسام اربعة لان مدلولها اما الحقيقة من حيث هي  
 وهي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ايضاً ومن حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد  
 الذهني اذ في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي او  
 بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفي مثال الاول للرجل خير من المرأة ومثال الثاني اذ ادخلت  
 اذ لم يكن السوق معهوداً ومثال الثالث نحو عالم الغيب والشهادة ومثال الرابع جمع الامير بالغاثة  
 اى صاعقة بلدة او اطراف مملكته وسياق في الشرع قوله الى اى حصه من الحقيقة اي الى قدر جملة  
 معهوده من الحقيقة اي من افرادها لانه لا تتبع بعض واحداً بالمراد بالمعهود في كلام المصنف رحمه الله

يذكر اهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت وتعظيم  
بالبعد نحو ذلك الكتاب تنزيلا لبعده ورجته ورفعة محلّه مفزلة بعد المسافة و  
قد يقصد بتعظيم المشير كقول أمير بعض حاضر ذلك قال كذا وتحقيره بالبعد كقول  
ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محلّه منزلة  
بعدا المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى بل يمكن  
عنه أولا تفسيرا لآية فهو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضم بنى زيد فيها إلى ذلك

الحصة الموهوبة لهما الكاملة في الموهوبة ذاتها فالتعيين الشخصي فيه ما في التعيين الشخصي مع زيادة بخلاف عكسه  
ولو قرح الموهوب في مقابلة نفس الحقيقة وهو ايضا يدل على ان المراد به الحصة الموهوبة والا فلا إشارة  
الى الموهوب متحققة في لام الجنس ايضا وله واحد اكانوا اثنين او جماعه يرد عليهم معنى هذا  
العبارة سواء كانت الحصة واحدا او فردا واحدا او فردين او جماعه والحصة كونه عبارة عن الطبيعة  
حيث انها متعينة بقيد خارج عن حقيقتها بان يقدر التقييد بما هو قيد لا بان يحصل الانتقال اليه بالذات بل يعتبر  
من حيث انه امره الطبيعة للتاليه الى ان يصير هو قيد لا يكون فردا ولا فردين ولا فردا انما الفرد عبارة عن  
المركب من الطبيعة وما انضم اليها من الشخص بناء على انه جزء من الشخص تقبيلنا واحدا المتبشرين  
لا يجعل على الاخر واجبت عنه بان الحصة والقود بمعنى واحد فهي متحدة من جهة ان القيد داخل في  
كلهما وعلى المذكور انها اصطلاح اهل العقول ويدل على ما ذكرنا من الاتحاد ما نقله الشارح في شرح الفقه  
واما اني حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او فردا او جماعه اطلق على الحصة الفرد قوله واحد اكانوا  
قيل لك اني رجل او رجلان او رجلان فتقول اكرم الرجل اكرم الرجلين او الرجل اوله فتقول عجلت في ذلك  
لما فالمراد به لزمه وهو التعيين لان ايراد الشئ وملاقاته يستلزم تعينه الموهوب بالاعتين قوله وذلك اي  
العهد والتعيين في الحصة قوله فالتقدم ذكره صرحا لانه لا يستلزم شرط لصحة استعماله كما في الضمير الناشئ  
لانه قريبة لزيادة الحصة على ما هو لانه يلزم ان يكون استعمال العرف فيه مجازا مع ان كمال التعريف فيه  
وما قيل انها قريبة لتعيين المراد لا مشترك اسم الجنس بين الحصة والضرب الحقيقة لا قريبة على المعنى الجازي  
حتى يكون مجازا فقيه ان اسم الجنس المرفع باللام موضوع الحصة للعينة يتقدم على الذكر فهو شرط شرطه  
الواضع حين الوضع يكون شرطا لصحة الاستعمال بخلاف قريبة المشترك داخل المرفع شرطها الواضع اذ قد  
تتعدد ثم قيل ان المراد بالكنية معناها اللغوي اعني مقابل الصريح لا الاصطلاح اعني ذكر الالزام وال  
اللزوم او عكسه وفيه انما لا وجه لنفي الكناية اصطلاحا حيث بل هو من احد قسمي الاستعارة الاصطلاحية  
التي المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بان يكون المطلوب بها موصوفا وذلك القسم هو ان تكون الكناية بمعنى  
واحد امثل ان يشق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر كذلك الصفة ليتوصل بها الى  
ذلك الموصوف كما مثلهما بقوله شعر الضاربين بكل ايض في حزم كوكب والطاعنين مجامع الاضغان فان  
مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب وههنا التورية بصفة مختصة بموصوف معين وهو الذكر كالمشير  
اليه بقوله لكن التورية اما ان المراد كناية على ان التورية مختصة بالذكر علم ان مطلوبها كان هو المذكور  
ليس عذ كونه مجازا بل ذكر مضمونه وهو التورية التي موضعها اني انت الضمير مع كونه راجعا الى ما بين  
والا لام بين امرات المبرج والحال التي هي بمنزلة التورية ورعاية الخبر اولى لانه على العائد قوله اذن لفظ  
ماوان كالمفرد وضع بها متيهره هو وان كلمة ما ان كانت شاملة للذكر والاناث كما هي لا يصح استعماله  
من ان الذكر اشارة الى ما ذكره في قوله اذن لا المذكور في حيثين اياهما لفظا مع شامل للذكر والاناث  
بالذكر وان كل المراد به الذكر كونه من صريحه فان يكون كناية وحاصل اللفظ من لفظ ما وان كان مع  
الذي هو طارنا ثا لانه انضمام الحال اعني محرم الىه صار محتصا بالذكر فيكون مذكورا كناية

الضرب لان الحكمي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالكي  
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جوي ذكره عن قريب فكلمه  
حاضر وقد يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بال الله العظيم وذلك قسم  
عظيم لافعل كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيدا والتنبيه الى تعريف المستند  
اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على  
عقب المشار اليهم فتقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعد به الى للفعول الثاني بالباء

لا صريحا ومع ما قاله ان الان كراشارة الى ما سبق ذكره كناية قولك وكلف وجفت السنادي هذا على تقدير ان  
يكون السنادي هو المعروف باللام كما اشار اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا وردى المعروف باللام قبل بابها  
الرجل فيكون السنادي هو الرجل المعهود والمضمرة المستفاد من الغداة لا يحتاج الى تقديم الذكر والطلاق  
الوصف عليه كما وقع عن الشارح بناء على الظاهر ولا فالسنادي كما في انما هو من غول اللام وما على ما ذهب  
اليه الشيخ الرضي من ان السنادي هو اي والوصف لازالة الابهام بيان الماهية فالتعريف للجنس لا للبعد  
فلا يكون مما نحن فيه قوله واسم الاشارة الى قال الفاضل اللاهوتي ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا  
الرجل للبعد فانه ذكر الشيخ الرضي في بحث السنادي انه لا يوصف اسم الاشارة الى اسم الجنس المعروف باللام  
اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والحاج الى في ثمت اسما للاشارة بيان ماهية الجنس  
اليه واما التعريف باللام فلان تعين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعين الفرد من افراده قد علم من اسم الجنس  
فليترك الالفاظ المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر الى اي اخصر لطريق التي للتعريف هو اللام  
اذ هي اقل من المضاف اليه اي فانها اخصر من التعريف بالمضاف اليه بان يقال ياذا غلام زيد مثله  
وهو لترجيح اللام والافيد وصف بالوصول نحو بهذا الذي قال كذا قيل نقل عن الرضي في باب النعت  
وانما كان العلم عرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند  
المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان  
يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذا كان اكثر اسما اذ  
موصوفا في كلامهم ولذا لم يقصص بينه وبين وصفه لشدة احتياجه اليه واذا كان محتاجا اليه لرفع  
اللبس فلا بد ان يكون اللام في الرجل للبعد والله تعالى اعلم قوله اني نقول بحقيقة اي مع الاشارة  
الى حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة قوله ومفهوم المسي عطف  
تفسير الحقيقة وفيما اشار الى انه ليس المراد بالحقيقة ههنا معناها المشهور وههنا الماهية الحقيقية  
اي بنفسها او في ضمن افرادها في الخارج لان الامر لكل باعتبار بحقيقة وجوده في الخارج يقال له حقيقة  
وباعتبار رتقته في الدفن سواء كان له وجود في الخارج او لا يقال له مفهوم فاشارة بهذا التفسير الى ان المراد  
بالحقيقة المفهوم يشمل قولك العقار والغول فان اللام فيها جنسية تراصفاة المفهوم الى المسي من قبيل  
اضافة الصفة الى الموصوف او بانية لان المفهوم قد لا يكون مسمي بان لم يوضع للاسم واسم قد لا يكون  
مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتمة قوله من غير اعتبار ما صدق عليه  
لفظ بيان لنفس الحقيقة اي من غير ملاحظة ما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق  
والكلمة لفظ موضوع لشيء مفرد لان التعريف للماهية لا للافراد وكذا اللام الدخلة على موضوع الطبيعة  
نحو الحيوان جنس واعتبر عليه ان لام العهد الذهني ولا لام المستغرق باعتبار فيها الافراد معا من  
اقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد ينافي عدم اعتبارها فلا يصح جعلها من ذوات لام الحقيقة  
موجب عنها ان المراد من غير اعتبار الافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن و

فتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشايخ جديرا  
 ببعده اى بعد اسم الاشياء من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد اشارته نحو الذين يؤمنون  
 ويقيمون الصلوة الى قوله وايضا على عهدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب اشارته وهو الذين يؤمنون  
 باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف السند اليه باورده باسم اشارة تنبيهها  
 على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد ذلك وهو كونهم على الهدى عجلوا بالفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم  
 بالاوصاف المذكورة واولئ لا يكون لهم طريق الى حضارة سوا الاشارة لجهل المتكلم والسامع باحواله او

وذلك صادق بان لا يعتبر الافراد اصلا كما فى بلام الحقيقة او يعتبر بواحدة الفراض كما فى لام العهد الذهنى ولام  
 الاستغراق قوله المفلحون الرجل خير من المرأة اى حقيقة الرجل المحوطة ذهنا فغير من حقيقة المرأة المحوطة ذهنا  
 ولا ينافى ذلك كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل لان العواين قد تمنع عاينتهما  
 الجنس قوله وقد يأتى العرف ولم يقل قد يقصد لان الوحدة البهية مستفادة من القرينة الخارجية ولم يقصد من  
 العرف باللام قوله الواحد من الافراد اى واحد من افراد مدلوله فان كان مفردا لواحد من الافراد وان كان جماعة  
 فهو واحد من الجماعات وان كان شئى فواحد من الشئيات والله تعالى اعلم قوله باعتبار عهد بيه فى الذهن اى تعينه  
 فيه بالحاصل ان المعنى المتأخر للحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار افرادها كان لواحد من الافراد  
 معهودا ذهنا فلا بد ما قيل ان لام الحقيقة قلام التعريف وواحد من الافراد غير معرف كيف استعملها بيه فليست  
 قوله لطائفة ذلك الواحد معنى لطائفة تحل تلك الحقيقة وصدها على ذلك الواحد واستعمال ذلك الواحد  
 على الحقيقة فالعرف اليهم باعتبار مطابقة الحقيقة للعلومة صار كانه معهود فله عهد بيه بهذا الاعتبار  
 فيسمى معهودا ذهنا على معنى يطبق العرف بلام الحقيقة المقصود من هذا الكلام دفع ما يرد على قوله و  
 قد يأتى الم من ان التبادر من هذه العبارة ان العرف بلام الحقيقة فى العهد الذهنى مستعمل فى مجموع الماهية  
 والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص فيكون مجازا وللخصول لدفع رآئه من قبيل الحقيقة لان  
 العرف بلام الحقيقة موضوع الحقيقة وجودها ما هو وجود الافراد فاطلاق هذا العرف على الفرد الوجودى  
 الحقيقة ليس باعتبار الخصوص حتى يكون من قبيل اطلاق العام على الخاص ويكون مجازا بل باعتبار الحقيقة  
 محققة فيه قوله موضوع الحقيقة المتحد فى الذهن اى الموصوف بالوحدة فى الذهن والربوب بالوحدة والعهد  
 والتعين على طريقتى الكناية لان العهد والتعين لا يحصل بدون الوحدة اذ التعداد مستلزم للايهام قوله  
 كما يطبق الكلى الطبع الى الناحية اطلاق الكلى على فردى كل منهما لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكر ونفى

النسبة به الحمل والله تعالى اعلم قوله وذلك عند قيام قرينة الى اى اطلاق اسم الجنس العرف بلام الحقيقة  
 على فرد موجود من الحقيقة باعتبار عهد بيه الم انما يكون عند قيام قرينة على ان قوله بل فى بعضها اى عند بيه  
 قرينة على ان الفصل حقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الافراد فليطابق حينئذ العرف بلام الحقيقة على  
 فرد موجود من الحقيقة كئى لا من حيث خصوص كونه فردا من الافراد بل من حيث ان الحقيقة موجودة  
 فيه كما يحقيقة بالفرد بيه ليست مما اطلق عليه اللفظ اصلا وان لزمنا باعتبار القرينة الله اعلم  
 اعتبار الوجود فان الوجود ليس بالافرد قوله حيث لا عهد بان يتعد ادساق البذل والتعين الواحد منها  
 بين الشكل والمخاطب الا انه يلزم من يكون مفهوما للسوق معلوما المتكلم والمخاطب متميزا عن غيره  
 متفرقا في ذهنهما واللام بيه الخطاب بالادخل فيه قوله فان قولك ادخلوا حاصلة ان قولك ادخل  
 قرينة على ان ليس المراد حقيقة السوق وما هيته من حيث هي لاستعماله الادخل فى الحقيقة والحقيقة فى  
 ضمن جميع الافراد للاستعمال ايضا والعهد المادى مفروض الانتفاع فتعين ان المراد الحقيقة فى ضمن بعض  
 الافراد لا حقيقة انه موضوع للاجواب سوال وعوان العرف بلام الحقيقة موضوع الحقيقة المعهودة

فحو ذلك وباللام أي تعريف السند إليه باللام المشار إلى معهود أي إلى حصته الحقيقية معهوده بين التسليم و  
 المخاطب واحد كان واثنين وجماعة فتقول معهود فلا تاذار دكتته ولحقته وذلك لتقدم ذكره صريحا وكناية  
 نحو ليس لك كالكثي أي ليس الذي ذكر الذي طلبت أي امرأة عمران كالكثي أي كالكثي التي وهبت لها  
 فلا تاذل إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت ربني وضعتهما نثي لكنه ليس بمسند إليه  
 والذكر المشار إلى ما سبق ذكره كناية في قوله ربني نذرت لك ماني بطني محررا فان لفظا ما وإن كان مع القول  
 والاثان لكن التحريم وهو قول الولد لم يمت لبيت المقدس إنما كان للذكر ورد الاثان وهو مسند إليه

في الذهن وهي مبهمة في الخارج فسميته معهودا ترجيح بلا مرجح مع أنه لا فرق بينه وبين الذكر وإن كان كلاهما موضوع للمع  
 في الذهن المهم في الخارج وعامل الجواب أنه موضوع لما هو معهود في الذهن فصحة اطلاقات المعهود عليه ولا يلزم الترجيح  
 بلام مرجح أو الإيهام إنما هو لحكمة يدل كوضع باعتبار الوجود ونقدده في الخارج ويجعل حصل الفرق بينه وبين الذكر  
 أيضا لأن الذكر أما موضوعة لغيره لا يعينه كما هو من جهة موضوعة للماهية المتحررة في الذهن لكن أيضا باعتبار العهد  
 والتعيين عند المخاطب وفي العرف المذكور باعتبار هذا العهد فافهم والله تعالى أعلم قول الحقيقة المتقدمة أو الموضوع  
 بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له الماهية مع التعيين وإن كان التعيين سببه الوحدة وعدم التقيد  
 ولو كانت الوحدة الذهنية لم يفتقر الموضوع له لكان الاستعمال اللفظي للماهية من حيث وجودها الخارجي مجازا لا فاعلية  
 هذا ليقول إشارة إلى صدق تعريف العرف على الرغم من بلام الحقيقة أعني ما وضع لم يستعمل في شيء بعينه فان الماهية  
 الخاصة في الذهن إما واحد لا يتغير في الذهن فكانت معينة وإنما يلحقها التغير بحسب الوجود قوله وإنما  
 أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبارها بخصوصه ولا لكان مجازا من باب إطلاق  
 المطلق على المقيّد من حيث أنه مقيّد قوله فمما انتقد السائر من ديهاهم من حيث الوجود لا باعتبار الوضع مجاز  
 التسمية فان الإيهام فيها باعتبار الوضع قوله والفرق بينه الخ لما علم مما تقدم أن العرف بلام العهد الذي  
 مستعمل في فرد من الحقيقة والذكر أيضا كذلك بين الفرق بينهما فادفعنا للاستدلال وتعميد لقوله وهذا في  
 المعنى كالذكر الحزبان الفردية في الذكر مستفادة من نفس اللفظ أذهي موضوعة لفرد لا بعينه والمعرف  
 المذكور إنما هو موضوع للحقيقة المتحدة العينية في الذهن كإمام والفردية مستفادة من الفرق بينه الخارجية  
 قوله الاستعمال في فرد وإلا بالاستعمال الإطلاق أي يطلق على فرد لأنّه يستعمل فيه إذا استعمل في  
 شيء يقتضي قصده بالاستعمال فيه بخلاف الإطلاق عليه فانه يكون للضرورة بلا قصد وهما كذلك  
 فانه إنما أطلق على الفرد ضرورة قصدا لوجود الخارجي وإنما المقصود بالاستعمال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد  
 دون خصوص كونه فردا وإنما سمي ههنا اعتمادا على ما سبق في قوله قال أسد الله قال السيل لسند أن فرق بين  
 اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وإنما يستعمل على  
 قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها أو بسعي فردا منتزعا وإما من يجعله موضوعا  
 للماهية من حيث هي فتدفع كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما افترقا  
 من حيث أن علم الجنس يدل بوجهه على كون تلك الحقيقة معلومة معهودة عند كمال أعلام الشخصية  
 تدل بوجهها على كون الأشخاص معهودة له وإما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بوجهه بل بالذلة أن كانت  
 انتهى وهذا الفرق الأخير معنى ما قيل في الفرق بينهما أني كل واحد منهما موضوع للماهية الكلية فان لو حظ فيه  
 الحضور الذي هي والتعيين النوعي يكون علم الجنس وإن قطع النظر عن تلك الملاحظة يكون اسم الجنس والله تعالى  
 أعلم قولهم إذا أطلقنا على الواحد الخ فإما أردت الحقيقة فالمستعمل فيه الحقيقة والإطلاق على الواحد فاللفظ  
 لم يستعمل إلا فيما وضع له وهو الحقيقة لكنه في الخارج يقع على الواحد وقد عرفت الفرق بين ما قصد  
 بالاستعمال فيه وبين ما يقع اللفظ عليه في الخارج فتذكر قوله ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود  
 التعلق فان الحقيقة باعتبار الوجود مبهمة بقصد على كل فرد في العلم أي تبعاسب اعتبار الوجود



بلازم الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة في الذهن على فرد موجود الحقيقة باعتبار كونه معهودا للذهن  
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته و  
ذلك عند قيام قونية على ان ليس لقصدي نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث  
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث  
لا عهدا في الخارج فان قولك ادخل قرية على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع الحقيقة  
المتحدة في الذهن وانما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه في الغذاء

بالنسبة الى معاملة للقرينة بلزم ما ذكره فعد من المعارف انها مكوثة معاملة المعارف مع اذا معاملة للقرينة مع كونه  
ذات حال وصفة للقرينة وموصوفا بها ومعاملة السكرية مع كونه موصوفا بالجميل فقط مع انهم ولو بالمعارف  
ما وقع صفته من الجميل قوله ولقد امر على التلم الخ وتامه فخصت ثمة وقلت لا يعني في بلزم بالذم الحقيقة  
لتعذر الضرر عليها ولا الاستغراق اذا الرود على ككل فرد من افراد اللام مستقبل عادة ولا المقهور بالمعاني  
لقصوره عن اداء ما هو مقصود الشاعر من التمدد بالجميل والثناء والوقار في مواضع يطش فيها الواو الا كلام  
السخفة ولا يثبت فيها الا زباب العزائم الكاملة فتبين ان يكون اللام فيه للعهد الذي هو وانما قال امر  
بصبغة المضارع مع ان الواقع لقوله فخصت صبغة الماضي يدل على ان مرر الشاعر كان مستمرا فكان قال  
امر وقتا بعد وقت على التلم من اللام موصوف سبب مستمرا فلا تجازيه بل لا التفات اليه وانفقه عنه وقلت  
في نفسى لانه لا يريد في بالسبب لا يريد غيري والتلم الذي الاكراه لا يعني ثمة هذه ثم انعطفت تترادف فيها التا اذا  
عطفت الجملة خاصة قوله وفي التنزيل الخ يعني ان قيل ان الشعم ليس ما يشهد به فتأخذ واقع في القرآن وهو  
لكونه بلازم منه تعالى يكون في اعلى طبقات الفصاحة والبلاغة ولا يجازي الا حلال يقول في حقه ما قال في الشعر قوله  
على ان يحمل صفة الخ بخلاف ما اذا كان حالا فان تحديد لا يكون مما نحن فيه قوله واكان اسما موصولا يصح ايضا  
لما كان قوله السابق يوم ان صحة كون لا يستطيعون وصفنا المستضعفين حبيبي على كون اللام فيه حرف  
تعريف ذم هذا الوجه وان لم يكن له دخل في اصل المقصود قوله لان الوصول ايضا عامل الخ قال الشاعر في شرح  
الكشاف ان الوصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالعرف باللام في استعماله الاربعة وانه اذا استعمل وبضع  
ما انقص بالصلة كالعرف باللام العهد الذي هي فيكون معرفة بالنظر لا مدلوله يكون التعريف في الجملة وفي  
حكم السكرية بالنظر الى البهنية البهيمية المستفادة من خارج وهو القرينة فيلزم معاملتها قوله لا توقيت  
فيه الخ اى لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذم  
انعمت عليهم في ما اعيانهم كالنبيين والصدقيين والشهداء والصالحين فهم توصيف بغيرهم  
كونه كرامة وان كان مصفا في المعرفة لتوغل في الابهام وقد يجعل معرفة بناء على شهرته انعم عليه بمعايزة  
للمغضوب عليهم فبيعت حينئذ كما في قولك عليك بالحركة غير المستحسن نفي هذا الوجه ايضا لم يجعله وصفا  
للموصول سواء كان فيه توقيت وتعيين بان يفهم بقوم مخصوص وهم الذين ذكرناهم سابقا كما هو المشهور  
عندهم اولا قوله فان قلت العرف بلازم الحقيقة الخ اعترض استفسار قوله قلت بل الحقيقة اى ليس هو  
بجواز سابق بل هو حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له الخ اعترض السيد السند على هذا الجواب حيث قال  
يرد عليه ان اسم الجحش عنده لما كان موضوعا لواحد من احواله فاذ عرف بلازم الحقيقة ولا بد من  
مفهوم الاسمي من غير اعتبار ما يصدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا  
قطعا سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانغماس القرينة كما في نحو ادخل السوق او لم يفهم كما في مقام  
التعريف الا ان لدى ما مجموعه للركب من اسم الجنس واللام موضوع بآراء الحقيقة وضعا اخر مغايرا للوصف  
مفردية وفيه بعد هـ

باعتبار الوجه لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت أسامة ولقيت أسداً فاسد موضوع لواحد من أحاد جنسه وإطلاقه على الواحد إطلاقاً على صلا وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتخدة في الذهب. وإذا أطلقتها على الواحد فأنما أدت الحقيقة ولزم من الإطلاق على الحقيقة باعتبار الوجه التعارض من فلك النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقاً بخلاف العرف نحو ادخل السوق فإن المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلاً فهو عام مخصوص بالقرينة فالجرح وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواها

ولم يجهل بأن الشارع بيّن على ما تقرر عندهم من العلم بالجنس حقيقة في الماهية من حيث هي وإذا كان كذلك فلا إشكال استعمالاً في الفرد ووجه الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه في الفن الثاني من أن استعمال المطلق في اللفظ من حيث هو ما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة لا إطلاقاً بالإنسان على زيد والحاصل أن اعتراض السيد ناير على ما تقرر عندهم إنما صرح باعتراضه أن العرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي بعد أن يكون اسم الجنس موضوعاً للفرد ولنشر لا يبعد له على الجواب المذكور تأمل ثلثاً يذهب وهو أن الموضوع له الماهية المطلقة والاستعمال في هذه الماهية للخلوطة وبينهما من التماثل لا يخفى فبني أن يكون مجازاً لا يكاد يقدّر عرفاً استعماله منه هيئاً ليس إلا الماهية لا بشرط شيء كما أنها هي الموضوع له والمعرف المستفاد إنما يفهم من القرينة والله تعالى أعلم قولهم سقيم مطلقاً بحث الاستعارة ذكره هناك أنه إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا اعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا ربيت زيد أغفلت لريت أسداً وأرجل فلان فلفظ انسان أو رجل ليس استعمالاً لفظاً وضعه لكن قد وقع في الخارج على زيد وكل لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على أن المقام إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازاً قولهم هذا لي حقيقة الاستثناء ولو أريد الاستثناء التصري في قوله الله أنتموا هذا دليلاً في كون اللاحق من الاستغراق وحاصله أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد ولو أريد به الحقيقة لما صحت الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صحت الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه والبعض المعين غير مراد فتعين إرادة جميع الأفراد هو الذي يقال بعضاً نحو شئ صرح الشارع في حواشي الهداية بأن الاستثناء لا يعم كون اللاحق للجنس لأن مجموع الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا لفظ حاصل في العنصرين أيضاً والله تعالى أعلم قوله وخقيقة أو اللفظ الخ إشارة إلى الدليل الذي هو حاصله استثناء القرينة الماهية والبعضية وهذا كاف في كون اللام للاستغراق إذا كانت المقام خطائياً وإذا كانت استدلالياً كالذي يصدقه المصنف عدم اليد للمحال في الاستغراق من وجود قرينة فذلكا تعرض لوجودها أياً لم يمتد إليها بدليل صحة الاستثناء الخ فان الاستثناء قرينة إرادة العموم وما قرينة هذه القطع لعدم بوم أن العموم ثبت بصحة الاستثناء وصحته يتوقف على العموم فيزم الدور فيه أنه لا وجه لهذا التوهم إذا العموم لا يتوقف على صحة الاستثناء بل صحته من أمارات العموم والله تعالى أعلم قوله باعتبار وجودها في الخارج كما في المثال المذكور فإن حقيقة الاستثناء ليست عتصفاً بالجنس وإنما هي قولهم هذا لاسمته بينهما في الخارج بخلاف الذين ظاهروا بعبارة نفس الحقيقة قوله فإذا الذين للبعضية لعدم دليلها إلا بمعنى أن انتفاء البعضية لعدم الدليل كاف في كون اللام للاستغراق والحاصل أن انتفاء قرينة الماهية والبعضية كما أشار إلى الأول سابقاً بقوله أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج الخ والثاني كما ذكره بهذا القول كيف في كون اللام للاستغراق سواء كان هناك قرينة أخرى كما في المثال المذكور أو لا يكون قوله ولا خلاف في نظر صاحب الكشاف أنه أي على أن اللام المشار إليها في الحقيقة من حيث تحققها في ضمن جملة الأفراد المسماة بلام الاستغراق من أفراد لأم الجنس ينظر صاحب الكشاف في حله على أن اللام في قولنا إن الإنسان لقي خسرو في قوله تعالى إن الله يحب المحسنين إنما الجرح واللعن في كونهما



وبالنظر الى انفسها مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة والكان في  
اللفظ يجري على احكام المعارف من وقوع مبتدأ وذا حلال وصفه المعنى وموصوفها ونحو ذلك كعلم الجنس  
وهذا الاحكام اللفظية على التي اضطررنا اليها الحكم بكونه معرفة فتكون نحو اسامة علما حتى تكفوا ما تكلفوا اعلم  
بما ذكرنا من تقريظ الامر نحو الضمير في قوله وقد ياتي الى العرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق  
العرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ويكون هذا العرف في المعنى كالنكرة يعا لمعا ملة  
النكرة كثيرا في وصف بالجل كقوله ولقد امر على التميم يسبى وفي التنزيل كثيرا الحارثي سفا را على جميل

لا استغراق فعلم ان لام الاستغراق هي افراد لام الجنس قوله وكثيرا ما يطلقه الى حاصله انه قد يطلق لام الجنس على القسم  
وهي لام الطبيعة التي قصد بها المفهوم والحقيقة كما يطلق على القسم هذه الثلاثة قوله كما يكون اللام في العهد التي  
فان المراد بها هي القسمون المقسمه ان شاع الاستغراق فلا يصح الضمير لقوله في الاستغراق قوله والحاصل ان اسم  
الجنس المعروف الى بيان الاقسام بلام التعريف وتمييد لورود الاعتراض الذي قوله ونحوه علم الجنس نحو فان العضود  
الذهني والتعريف مقترن في كليهما والفرق بينهما انهم من جهة ان الجنس يدل على حصول الماهية وتعيينها والذهني  
يظهر هو والعرف يدل عليه باللام قوله واما على حصة معينة فالمدلول للفظ هو من القسم الذي يقطع النظر عن الماهية قوله  
ونحوه علم الشخص فان كان واحد منهما مشترك في كونه حصة معينة من الحقيقة والفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس والعرف بلام  
الحقيقة وقد مر فتذكر ايضا العرف باللام اكثر مما لا يدل على المعهوية الشخصية بخلاف علم الشخص قوله واما على حصة ظاهرة  
اي من جهة كونها حصة من حيث تحقق الحقيقة فيها ليراق قوله ومثله النكرة فالمراد به يطلق على ذلك باعتبار القرينة  
لانه مستعمل فيه وقد مر الفرق بين الاطلاق والاستعمال فتذكر قوله هو مثله النكرة كذا فان المراد بكون واحد منهما  
بعض غير معين من الحقيقة والفرق بينهما ان العرف بلام العهد الذهني موضوع الحقيقة التحدية والبعضية مستفادة من  
القرينة كالدخول في قولنا ادخل السوق بخلاف النكرة فانها موضوعة للبعض من الطبيعة فارادة البعض في النكرة بنفس  
اللفظ وفي العرف المذكور بالقرينة قوله ومثله كرمضان الى النكرة مضانا حلا من كل لانه فاعل في اللفظ اي بمثله كل  
مضافا الى النكرة اما المباشرة فلا من كل واحد منهما يراد به كذا من افراد الحقيقة واما العرف بينهما لان العرف بلام الاستغراق  
اشارة الى تعيين الحقيقة التي في ضمن جميع افراد دون اشائي وفائدة التقيد حثوا عن الضان للفرق والعرف فانه يكون  
لاستغراق الاجزاء الا افراد بخلاف الضان للجميع للعرف فانه لا استغراق افراد ما ضيف اليه كالضان المذكور قوله وان خفا  
في تميز بعضها عن بعض اي انخفاء في تميز بعض هذه التانية عن بعض كما عرفت قوله الا ان تعريف الحقيقة فانه ان قصد الجم  
هذا نصه بالاعتراض من العهد الذي حاصله عدم تميز تعريف القسم الاول من اقسام لام الحقيقة اما من احاط قسم تعريف  
لام العهد الخارجي وهو العهد العلمي المذكور في قول الشارح وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم الخاطب بالعرف في هذا  
القسم حاضره الذهني ومعتبر حضوره فيه واما من اساء الاجناس التي ليس فيها دلالة على البعضية والكلية كما  
فصل الشارح وعلى هذا فقوله في الجواب الذي لان النظر للمعقول في معنى واثنين احاطته بخلاف الحقيقة  
النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم اي من غير نظر الى الافراد كما يدل عليه كلامه في التخصيص واحاطا اشكال فيه ان القسم  
الاول من تعريف لام الحقيقة لا ينظر فيه الا افراد وتبين المراد بتعريف الحقيقة تعريف الحقيقة باسماها فيشكل عليه قوله  
المذكور لانه من ينظر في مدلول لام الحقيقة الافراد كما في العهد الذي في والاستغراق فكيف يصح قوله المذكور  
ان يقال انظر في العهد الذي في والاستغراق انما يكون من القرينة وخارج من اصل الوضع فليتامن والله اعلم  
قوله ثم دعي وذكرى الاول مثال لام الجنس الذي لا دلالة فيه والثاني مثال للعرف بلام الحقيقة قوله وجوابه  
ان القسم الذي حاصله الجواب اختيار الشئ الثاني وبيان الفرق بين تعريف لام العهد الخارجي والعلمي وبين  
تعريف الحقيقة كما ذكره الشارح في الشرح واعتراض عليه السبيل لستد بالماضيه ان ما هو اعتراضه

صفة لهم روفية الاستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله  
لا يستطيعون صفة المستضعفين والرجال والنساء والولدان لان الموصوفين بالكلية حرف  
التعريف فليس بشئ بعينه كذا في الشافى وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما  
سند ذكره عن قريب. وان كان اسما موصولا فيهم ايضا لان الموصولا ايضا يأمل معاملة هذا الموصوف كما ذكره صاحب  
الشافى ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقولهم ولقد علمي للثمن يسبني فيصيحون تقع النكرة  
اعني قوله غير المخصوص عليهم وصفه فان قلت الموصوف بلام الحقيقة وعلم الجنس لا يطلق على واحد كما

السكاكي فهو غير منقطع فان مقصوده انه ان اشير بلام الحقيقة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز معنى تعريف الحقيقة عن  
معنى تعريف العهد الذي ان معنى تعريفها هو الحضور في الذهن وهو مشترك بينهما لا امتياز بينهما فيه وانما المخاض في هذا  
المراد والاخر دون الاختلاف هية فهو اختلاف راجع الى معرض التعريف اعني الخاص الى نفسه فلو سوى الحضور في حد  
تعريف العهد وفي الاخر تعريف جنس كان يوجب الاصطلاح ولا كلام فيه وانما الكلام في تحقيق معنى التعريف الجنس وبما كان حقيقة  
ملاحظة يتماز بها عن تعريف العهد المخاضى وقام بمحمل ما ذكره حيث يتبين مقصود الشارح انهم ما ادعوا الفرق بين تعريف العهد  
وبين تعريف الحقيقة الا بحسب الاضافة حيث قسمي التعريف الى تعريف الجنس تعريف العهد وبينوا الحصر فمع ما كان  
الشارح اليه ان كان هو الحقيقة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فالما صرح الشارح بقوله ان التعريف بينهما  
في معنى التعريف لا التميز بينهما بحسب الاضافة فقط ولا لم يذكر الفرق الذي قال به البعض وهو ان يقال في جزاء السكاكي  
ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللزوم منه نوعه كيف والشارح اليه في احدهما هو الحقيقة  
وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فاشاء التالي وبطلانه ممنوع وكيف الامتياز في معنى التعريف  
ولامعنى للتعريف الاتعنين والاشارة وينبغي الجواب بهذا الوجه عند فهم ما قيل في الظاهر في الجواب ان يقال بالترديد لا بد  
فان الشارح الحق سلك جولة التحقيق وسكت عن الترديد عما دأب على ظهوره فيهم ما ادعوا الفرق بينهما الا  
بحسب الاضافة والله تعالى اعلم قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسد الجنس النكرة المفرد عليه ان الجواب  
المدكور انما هو جواب باختبار الشرع الثاني كما عرفت فهو يصدق بيان الفرق بين العرفية واعني العرف بلام الحقيقة والعرف  
بلام العهد المخاضى ففعله بين الفرق بين المعرفة والشرع شغلا لا يعنى وهو كما ترى اوجب عنه بلن الجواب عن  
الاعتراض المذكور قد تم والمقصود من هذا العبارة جواب سؤال مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور للذ هي معتبرا في  
اسماء الاجناس للنكرة او لا يكون فعلا العمل لا يكون فرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم ان يكون  
الخطاب به لفظا بما لا يعلمه الخاطب فاشار الى دفعه باننا تختار الشئ الثاني ولا نعلم اللزوم لانه فرق بين عدم  
اعتبار الشئ وبين اعتبار لعدمه فلا يكون عدم اعتبار الحضور الالهي في اسماء الاجناس النكرات اعتبارا للعدم فيها  
حتى يلزم ما ذكره وقيل في تقرير الاعتراض انه لما كان الحضور الالهي غير معتبر في اسماء الاجناس النكرات و  
معتبر في المعارف بلام الحقيقة لم يجر ادخال لام الجنس عليها لانه جميع المتناهيين فاشار الى دفعه بان عدم  
اعتبار الحضور كما في الاسماء الاجناس النكرة لا يختص بعدمه والمساواة فانهم بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه  
لا غير ولا يخفى ما فيه فانه المناسب حيث كان يترك الشرع رحمه الله تعالى قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم  
الجنس للنكرة لان الاعتراض معترف به حيث قال لما كان الحضور الالهي غير معتبرا لم يكن الجواب ان يقال  
ان عدم اعتبار الشئ المخوض ان يراد بالنكرة وليس فيه الة التعريف لما فيه تبيين التمييز لانه بدخول اللام  
يسقط التوحيق الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتناهيين فلا يجيب السؤال وهذه الالفة  
بعدة اذ ليس في عبارة الشارح ما يدل على هذا المراد والله تعالى اعلم قوله وهو الاستعراق يعني من حيث  
هو لا في خصوص المسئلة له فلا يراد بغيره ان المثال غير مطابق لما مثله به لانه فان الغيب في المثال الاول مجرور  
والضاغطة في المثال الثاني مفعول به لا مستندا اليه

في نحو ادخل السوق ورائت اسامة مقبلا حقيقة ام مجاز قلت بالحقيقة اذ لم يستعمل الا في ما وضع له لا بمعنى استعمال الكلمة في المعنى، يكون الغرض الأصلي طرد لا لادخالها على ذلك المعنى وقصلا لادته منها وانما اذا اطلقت لمعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعديا اعتبار الوجو وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا في ما وضع له وسيتم هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد لمعرف المشايخ الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان في خبر اشير بالامم الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي الامر حيث تحقق ما في ضمن بعض الافعال في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي

قوله وهو ان يراد كل فرد مما يتناولته التبريد عليه ان الاداة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ فلا يصح تعريف احدهما بالآخر واجيب بان الاداة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ كقولهم من اطلق السبب والاداة السبب قوله مما يتناولته اللفظ بحسب اللغة يد عليه انه اذا اراد كل فرد مما يتناولته اللفظ بحسب وضع التبريد او بحسب تعريف الخاص يلزم ان لا يكون الاستغراق حقيقيا وليس كذلك فالأظهر ان يعرف الاستغراق الحفظ والعرفي بما به عرف فيها السبيل المسند في شرح الفتح وهو ان الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واعاطة مع غيره بعض الافراد وغير العرفي السبب الحقيقة ما يكون شمولاً واحاطة بجميع الافراد بحسب الامر اجيب بان ذكر اللغة على سبيل التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع واصطلاحاً هو ان يكون بحسب المعنى الحقيقي والمجازي وانما اختص اللغة لكونها الصلة في كل غيب اي غائب عنا قوله وبشهادة اي شاهد لتأويله بحسب متفاهم العرف اي ما يفهمه العرف العام قوله ايضا جمع مائفة واصفاً صفة كمال وكلمة قلت هو والافعال كرها وانفتح ما قبلها قوله فان قلت المائفة جمع مائفة نحو حاصله ان المائفة غير مطابق للمثالة او على مذهب المازني فان الالام الدخلة على اسم افعال واسم المفعول حتى تعريف عنده وهو مذهب ضعيف كما المذهب المنصور وهو ان الالام الدخلة عليها اسم موصول لاحرف تعريف قلت للفرق ان الموصول حاصل الجواب ان الالام ان الدخلة المنصورة الالام الدخلة على اسم المفعول مطلقا اسم موصول بالالام الدخلة على اسم المفعول واسم المفعول الذين كانا بمعنى الدوام والالام الدخلة عليها احرف تعريف بالاتفاق والاصل من هذا التفسير ولا يلزم في معنى الحدوث اذا حدثت مع متبر في الفعل فاعلم من هذا انها الدخلة عليها فعل في صورت الاسم فلا بد من معنى الحدوث اذا حدثت مع متبر في الفعل فاعلم من هذا انها الدخلة عليها فعل في صورت الاسم اذا قصد بها الحدوث وانما اذا قصد بها الدوام والسكون كانا اسمين حقيقة ولو سلم ان المذهب المنصور ان الالام الدخلة عليها مطلقا اسم موصول وان الخلاف بين المازني وغيره في اسم افعال واسم المفعول مطلقا وان الالام في الصانع اسم موصول لاحرف تعريف فالتال صهي ايضا الحاجة لصحة الى البناء على القول الضعيف وهو قول المازني لان مراد المصنف رحمه الله مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره قوله يأتي للاستغراق فان الموصول كالحرف باللام يجزئ المعارضة والاصل فيه العهد والجس قوله كرم الذين ياتون في الخ زمان المراد كل فرد من الذين هم في ذلك المكان الذي مشروعه دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً قوله واستغراق الفخر اشمل الخ يشعر ان الاستغراق يكون عبارة عن الاحاطة لا تقيده في ذاته بل يتعدى بحسب الات والاعتناظ المقتضى فالتقصي المذكورة شخصية على التقديم الاول وهو ظاهر وطية على التقدير الثاني كما سبق تقصير التشاير انما هو المصدر فيضاً لا المصدر وليست بجملة كما سبق الى بعض الالام اذ مشتق عدم الفرق بين عبارة المصنف هذا وبين عبارة الفتح فانه يدل على تركيبة الحكم حيث قال واستغراق الفرد يكون اشمل وبين العبارتين بكون بعضه وعلى التقديرين يود عليه ان قولنا ان الالام هذا لا يلزم كرمه جال وقولنا

شرط دخول المشتكى في المشتكى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه. اللفظ لا يدل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها اذا لا واسطة بينهما في الخارج فماذا يمكن للبعض عدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صنف الكشاف حيث ربط لا الجنس على ما يفيد الاستغراق اذ كفي قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس قال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس في تناول كل محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر اللام في الجملة للجنس دون الاستغراق والمحصاة اسم الجنس المعروف باللام ما لا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس الحقيقية وهو علم الجنس سابقا له على حصة معينة وهو العهد الذي هو مثله النكوة كرجل وامرأة كل الاثر هذا الخبير يشيع كل رجال اشمل من قولنا لا يرقع هذا الخبير العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبير يشيع كل رجلين قولنا جاء في كل رجل ليس باشمل من قولنا جاء في كل رجل بل هما متساويان فطلبت القضية المذكورة كلمة وتثبت الدعوى المتكلمة اجمعين بان الحكم المذكور انما هو محسوب من الوضوع والنظر الى المطلوب السابق كما يوشك اليه تعليل الشارح بقوله لا يتناول كل واحد واحد لان التناول معناه دلالة اللفظ على ما وضع له مطابقا لما كان بطريق الزوم والقام فلا ينافي تخلفه في بعض الصور معونة المقام كما في المثال الاخير لانك تعتبر الافراد كلها جماعات بحيث لا يخرج فردا اذا اعتبرت افرادا لما جماعات خمسة خمسة لاسيما سبعة مثلا فيكون استغراق الفرق في القول المذكور مساويا لاستغراق الجمع في قولنا جاء في كل رجل معنى المقام و كذلك انما في تخلفه في بعض الصور بحسب استغراق الحكم على الكل الحكم على كل واحد او بالعكس كما في المثالين الاولين هذا ما ذكره بعض الفضلاء وليت شئ ان القضية المذكورة كيف تكون شخصية نظرا الى الوضوع اعني الاستغراق وما ذكره انه لا تعد دفيه في ذاته لانه الوضاعة وحوشي واحد مسلم كمن لم يثبت كونه واما بالتخصيص حتى تكون القضية شخصية ولعل كلامه وجه لم يحصله قوله انما يتناول اثنين اثنين الخوارزمية معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول الصيغة التثنية الاخير وصيغة الجمع لهما عكسا ان مدلول صيغة المفرد هو الواحد متضمنه انك اذا قلت لا رجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد منفردا او كان من اجزاء التثنية او من اجزاء الجمع واما اذا قلت لا رجلين في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين في التثنية او ثلاثة ثلاثة في الجمع وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار الشئ او فردين باعتبار الجمع فيحصل ان استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق التثنية يشمل كلا اثنين اثنين واستغراق الجمع يشمل كل جماعة جماعة قوله مدلول صحة لا رجل في الدار الخ اقصم البيان على ذكر الجمع لانها هم حال الشئ منه ولم يمسك لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما فذكر الجمع متضمن لذكر التثنية بخلاف التثنية فانه لا يطلق على الجمع فذكر الجمع عن ذكر الجمع قوله واما اورد البيان انما يعني انما لا ادعي ان استغراق المفرد اشمل من استغراق التثنية والجمع وورد بيانه في جمع مفرد متضمنين بلا النافية للجنس لانها نص في الاستغراق فيقول لا رجل لا يصح ان يخرج منه اصلا نحو قول مع نصوصية في الاستغراق اذا جاء من يخرج عنه واحد واثنان جاز في غيره من الجمع بطريق الاول فيخصم بذلك ثبوت المدعى فان قلت كيف يكون نحو لا رجل نصافي الاستغراق مع جواز خروج واحد واثنين منه واما ما ذكره الشارح في الشرع من النصوصية فعله لخصه بالنكوة المفردة قلت لا رجل نصافي الاستغراق كما هو معناه مدلوله وهي الجماعات ولا يخرج عنه شئ منها وخروج الواحد والاثنين لا يفيض لان الاستغراق كما هو معناه شمول افراد مدلول اللفظ والواحد والاثنين ليسا من افراد مدلول صيغة الجمع كما ان لا رجل نصافي استغراق افراد مدلول هذا اللفظ وهي الاحاد فلا يخرج عنه شئ منها وحمل كلام الشارح على تخصيص النصوصية بالنكوة باطل

منها واحدا واثنين واجهات هو العهد الخاريجي وهو محمول على الشخص كذا ورد اما على حصة غير معينة منها وهو العهد الخاريجي

وهو الاستغراق وشمله كالمضاف الى النكرة وانخفاض في تميز بعضها من بعض الا تعريفها الحقيقية فانه قصد الاشارة الى الماهية من حيث هي لم يميز من اسمها الجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو جري وذكرى و الرجوع والدارى وان قصد الاشارة اليها لاعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف العهد خلا حاصل الشكل الذي ورد في هذا المقام وجوابه ان الاسم علم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعنى الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس لنكرة وعلم اعتبار الشيء ليس باعتبار لفظه وهو الى الاستغراق ضرر من حقيقته وهو ان كل فرد مما يتناول اللفظ مجسدا للشيء نحو عالم الغيب التمهيدية اي كغيب شهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ مجسب متفاهم العرف كقولنا جميع الامير الصاعقة اي صاعقة بلد او ممكنة لانه المفهوم عرف الصاعقة الدنيا فان قلت الصاعقة جمع صانعو اللام في اسم لفاعل واسم المفعول اسم موصول فحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه

ونص ذكره بقوله واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة المسمى بيا فوصية لا التي تنفي الجنس في الاستغراق مشترك بينه وبين الجمع فان قلت لانخفاض في صحة قولنا لا رجل في الدار الا لزيد ولا رجل فيها الا لزيدون فلا يكون شئ منها اثنى النكرة المفردة النفية والجمع النكرة النفي فصافي استغراق اخراد مدلوله لان افراد المدلول في الاول الاحاد في الثاني الجماعات وقد حرم بعض الافراد في كل منهما بالاستثناء قلت الاستثناء لا يوجب تخصيصا لان الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول كما هو من ذهب الجمهور في توضيح ان الاستثناء انما هو خارج عن الحكم اعني النسبة النفسية لانه قولنا لا رجل بعدد وجود رجل في الدار الا لزيد لا نفي الحكم بعدم وجوده فيها على قياس ما ذكره في قوله عز وجل الا ثلاثة كانه قولنا لا حكم بان له عشرة الا ثلاثة لا حكم بانها له فيكون المستثنى منه باق على عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى مستعملا فيما سوى المستثنى فحازوا الاستثناء قربة على المعنى الحقيقي في القول المنسوب عشرة موصوفة باخراج الثلاثة ولا شك ان العشرة الخارج منها ثلاثة عشرة والباقي بعد الاستثناء سبعة فيكون استعمالها فيها مجازا فعلم ان ايجابه التخصيص ظاهر في التخصيص فروع استعمال اللفظ المعنى العام والاستعمال فيه ههنا واما على مذهب من قل ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع التركيبي كانه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد المخصوص وعشرة الا ثلاثة اي اثنى موضوع له فلا يثبت منه عند مجتب هذا الوضع بمنزلة تراءى زيد لمعني له فضلا عن التخصيص والله تعالى اعلم شرعا وعرفا

في اشارة بان عبارة التثنية ليست نصا في الا التي تنفي الجنس فعمله المثالين على لا التي تنفي الجنس مما لا وجه له فيجوز ان تكون في الا موضعين لا المشبهة بليس فيستلزم جبرين من منطوقه ان الفرد المستغرق ظاهر اشمل من الجمع المستغرق ظاهر او يعبر عنه بالانتماء شبيهة المفرد المستغرق نصا على الجمع المستغرق ظاهر والصورتان الباقيتان يعلمان بالمقايضة ايضا لانه لا تقاوة في نفس الاستغراق ويجوز ان تكون الاولى لفظ الجنس والثانية المشبهة بليس فيفيد بمنطوقه ان الفرد المستغرق ظاهر اشمل من الجمع المستغرق نصا ويلزم من ذلك ان المفرد المستغرق نصا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا او نصا وان المفرد المستغرق ظاهر اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا

تلك محكيه شدة قسم  
واجيب عن  
بمجرد ما ورد بمحمد ختم

قلت الخلاف بيننا في معنى **قوله** في اسم لفاعل والمفعول بمعنى الحدوث  
 لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي  
 واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصانع والحائك  
 فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب  
 الكشف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد مطلق  
 الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي

واجب عن الاعتراض المذکور بان عبارة المتن وان لم تكن نصا كون لا في المثالين لنفي الجنس الا ان  
 كما به لما كان مأخوذا من المفتاح وكذا الايضاح المصنف لم يترك الشرح للتخصيص وعبارة ما هو قوله  
 بدليل انه لا يصدق لا رجل في الدار في نفس الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجلان في  
 الدار يدل على ان لا في المثال المذکور هي التي تنفي الجنس حل الشارح مد عبارة المتن على ما يفهم من  
 الايضاح والمفتاح وفيه ان عبارة ما لا تنصيص فيه بان كلمة لا في المثال المذکور لنفي الجنس فانه  
 يجوز ان يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في الجنس احترازا كما اذا استعمل في نفي الوحدة  
 فانه لا عموم له فيثبت ويؤيده انه قال في نفي الجنس دون نفي الجنس وحينئذ لا يصح الاستدلال  
 بما في المفتاح والايضاح والحق ان كلام الشارح مد لا غير عليه لان مقصوده ان الاستغراق بلا  
 التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بما ادعى كونه نصا في المقصود وان اقتضاه  
 شبهة المدعى حاصل بهذا البتة اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق المحاصل بحرف النفي وغيره  
 وبين الظاهر والمخصوص في مفهوم الاستغراق انما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين  
 احتمالها لغير الاستغراق وعندمه **قوله** ظاهرة في عدم الاستغراق لان معنى تكثير الشيء  
 شيئا عنه في امته دونه بعضا مجهولا من جملة **قوله** وقد تستعمل فيه مجازا - من قبيل اطلاق  
 الخاص واداءه العام - **قوله** بيان ذلك - اي بيان ان اى اداة النفي تقيد النصوصية في  
 الاستغراق وانها لا تقيد **قوله** في سياق النفي - اي غير الا التي لنفي الجنس **قوله** وانتهى  
 لا تضرب احدا **قوله** والاسم **قوله** نحو اقضرب احدا **قوله** ما جاء في رجل بل رجلان - فان قوله  
 بل رجلان يدل على عدم الاستغراق وهو ظاهر **قوله** يا اهل دار الفتي الى تمامه ولا تقم بها بقتيم  
 ضاء المعنى المنزل ووقيمت على صيغة المجهول اي حفظته والمعنى يا اهل دار المنزل وقاكم الله  
 من جميع الشرور وقد يقال عزم الشرب على تأويل وقيمت بالنفي اي الاصابكم والقرينة المشعة  
 بذلك اعادة النفي في قوله ولا تقم بقتيم **قوله** واما اذا كانت التكرار مع من المذكر الشئ الرضوان  
 كلمة من هذه وان كانت رائدة لكنها مقيدة لنص الاستغراق ان كان اصلها من الاشارة لا لا زيد  
 استغراق الجنس ابتداء من الجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاخر الذي لا يتناهي  
 لكونه غير محدود كما انه قيل ما جاء في من هذا الجنس واحدا الى ما لا يتناهي **قوله** او مقيدة في  
 اشارة الى ما ذكره القضاة في ترجمته بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للنفي  
 اعني من وبهذه اظهر ان الالمشبهة بليس ليس ينص في الاستغراق لعدم كلمة من المفيدة للا  
 استغراق في اللفظ او في التقدير **قوله** والى هذا اشار صاحب الكشف الى ان المقيد للا  
 استغراق انما هو تحقق كلمة من في اللفظ او في التقدير والتقدير بموجب البناء دون التكرار  
 المنفية بنفي لا التي لنفي الجنس ليست بنص في الاستغراق بل انما هي ظاهرة فيه وتعمل عدمه اشارة صلا  
 الكشف في تفسير قوله تعالى لا ريب فيه حيث قال ان خاتمة **قوله**

للاستغراق نحو الكرم الذي يا تو تك الازيدا واضرب القائمين الامر و  
 وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره  
 اشمل من استغراق المثني والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد  
 من الافراد واستغراق المثني انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتناول  
 خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتناول  
 خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لارجال في الدار اذا كانت

توجب الاستغراق - فان البناء على الفع يدل على تضمنه كلمة من المفيدة للاستغراق بخلاف الرفع  
 والمحال ان لا التي لتني الجنس نس فالاستغراق بخلاف لا التي بمعنى ليس فانها ظاهرة وليست  
 بنس فيهما فان رجلا في قولنا ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فيهما  
 يقصد بنفسه في الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما قصد  
 في الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء **قوله** ولما قل ان يقول ان حاصله  
 اعتراض على قول المصنف واستغراق المفرد انما بان الذي ان استغراق المفرد سواء  
 كان بين اثنين او اكثر او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان المذكور لا يخرج الا في  
 النكرة المنفية كما فصله المشرح في الشرح فلا يتم انتفاءها في هذا المنع في الحقيقة مع استغراق  
 الدليل للمدعى ويتم بقوله فلا يتم ذلك في المعارف باللام وقد يعرف المنع المشار اليه بقوله  
 لو سلم كون استغراق المفرد انما يقال كما ان رجل في قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس  
 والوحدة المطلقة وربما يقصد بنفسه في الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في  
 في استغراقه وربما يقصد في الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء كما سلف  
 عند اكثر رجال في قولك لارجال في الدار يدل على الجنس والجمعية فيما يقصد بنفسه في الجنس  
 مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعارف باللام فلا يكون حيث فرق بينه وبين  
 لارجل وربما يقصد به في القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة  
 والاثنيتية فلا يكون من العموم في شيء **قوله** بل الجمع المحلى او اعراض عن المنع واثباته  
 للنسابة بينهما استظهارا فانه في الاربابان قوله المذكور دعوى وليست وظيفة  
 المنع وحاصل المدعى انه اعراض عن المنع وقصد اثبات المساواة لقولنا ليس  
 الاثنان مقصودا بانته **قوله** مثل المفرد فان لام الجنس اذا دخلت على جمع بطل منه  
 معنى الجمعية فصار حكم المفرد فيكون كل منها شمول في فرد وان كان بينهما فرق من جهة  
 ان المفرد المستغرق لا يستثنى منه الا واحد بخلاف الجمع المستغرق فانه يستثنى منه  
 الواحد والاثنان والجماعة وقوله تعالى ان الانسان لقي خسر الا الذين آمنوا فعلى اي  
 الاكل واحد منهم فالحاصل ان المفرد لا يستثنى منه الا الواحد فلا يقال الرجل يرفع  
 هذا الحجج الا الزيدين او لا تلتك معا وكذا لا يستثنى من المثني الا المثني واما لجمع  
 فيصح استثناء الواحد والمثنى والمجموع منه نحو لقيت الا الزيدين او الازيدا واذ لك  
 لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكم مضاف اليه كل مفرد وفرد  
 فعلى لقيت العلماء الازيدا كل عالم وكل عالمين وكل علماء والمسمى في ذلك ان الجمع  
 المستغرق مستعمل للجنس المطلق اي من غير اعتبار معنى الجمعية كذا نقل عن شيخ  
 الرضى والله تعالى اعلم **قوله** مع امتناع قولك جادى كل جماعة من العلماء او اعتراض  
 عليه لانه لا فرق بين المثال المذكور او لا اعنى قولنا جاء في العموم الازيدا وبين هذا المثال  
 وصحة استثناء الواحد في المثال الاول لا يدل على ارادة كل واحد من الجمع المحلى باللام

فيه رجل اورجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل  
اورجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في  
الاستغراق بيان ذلك ان النكوة في سياق النفي والنهي والاستسقاء  
ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا  
عند قيام قرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم  
الاستغراق والنكوة في الاستسقاء ظاهرة في عدم الاستغراق وقد

لان القوم مفرد لفظا جمع معنى لانه اسم الجماعة من الرجال فان استغراقه يكون بمعنى  
كل قوم فلا يصح استثناء الواحد منه الا باعتبار ان مجيئي القوم يستلزم مجيئي زيد كما  
صح به الشارح في التلويح ان الاستثناء في جاء في القوم لا زيد باعتبار ان مجيئي الجموع  
يستلزم مجيئي كل واحد واحد وبهذا الاعتبار ايضا يصح الاستثناء الواحد في قولنا  
جاء في كل جماعة من العلماء الخ بان يراد كل فرد من كل جماعة لان مجيئي الجماعة يستلزم  
مجيئي افرادها فصح كما يصح في قولهم له على عشرة الا واحد اي كل جوز من  
العشرة وفي قولك ضربت زيدا الا راسه اي كل عضو منه واجيب عنه  
بان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه كما في قولهم المذكور اعني له على عشرة  
الا واحد او قولهم ضربت زيدا الا راسه فان الاستثناء فيها بالنظر الى الاجزاء  
ولا شك في صحته له قول المستثنى في المستثنى منه او يكون الحكم بالنظر الى الجزئيات  
كما في المثال الاول والثاني ولا شك ان زيد ليس من جزئيات جماعة فلا استثناء  
منه وفي المثال الاول وان لم يكن زيد من افراد القوم لانه اسم الجماعة من الرجال  
وزيد ليس من افراد الجماعة الا ان القوم لما كان موضوعا لجماعة من الرجال  
خاصة فانه ذكر لفظ الرجال كما انه قال جاء في الرجال الا زيدا وقد تقررت  
دخول لا الجنس على الجمع بطل معنى الجمعية وتصير مفردا حكما ولا شك في دخول  
المستثنى في المستثنى منه حينئذ فصح الاستثناء المنصل واتضح الفرق بين  
المثالين والله تعالى اعلم قوله فاقيل المفرد الخ استفسار لما ذكره في الاستظهار  
بقوله بل الجمع المحلى بلام الاستغراق الخ حاصله انه كيف يصح ما ذكره الا ثمة  
وانه يقال لمقتضى القياس وهو ان الجمع دال على الجنس مع الجمعية فما لسه  
كحال المفرد فكما ان المفرد المستغرق يكون لاستيعاب الاحاد كذلك الجمع يكون  
لاستيعاب الجماعات فلا يكون استغراقه مثل استغراق المفرد بل يكون  
استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اذ يكون معنى قولنا جاء في الرجال  
جاء في كل جمع من الرجال وهذا الاينافي خروج الواحد والاثنين بخلاف  
المفرد قوله قلنا لو سلم فلا يمكن الخ فيه اشارة الى المنع وحاصله اننا نسلم ان  
الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجوع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق  
من غير اعتبار معنى الجمعية بمعنى ان مدلوله الافراد من حيث هي لا بقيد  
الافراد ولا بقيد الاجتماع على ان الجمع المنكسر انما يدل على اضافة دلالة المنكسر  
بحرف العطف وبعد دخول خوف الاستغراق لم يحدث له سوى الاستغراق  
في معناه على ما كان عليه والحاصل ان الجمع لم تضعيف المفرد بمعنى الجمع المعرف



تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو مرة خير من جراحة قليلة  
في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى  
وقيتم شرا واما اذا كانت النكوة مع من ظاهرة نحو ما جاء في من  
رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى  
لا يجوز ما جاء في من رجل او لا رجل في الدار بل رجلا والى هذا  
اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرأه لا ريب فيه بالفتح

باللام او الاضافة جميع الافراد وان الحكم في الجمع المعروف الغير المحصور اما هو على الاحاد وقد  
نقل عندهم ان الجمع يجرى كالمجموع بلفظ الجمع فتعاطف المفردات بمنزلة الجمع حتى في وصف  
الجمعية فالجمعية معناها التعدد لا الاجتماع في زمان او مكان والاستغراق اما هو في الافراد  
المستعدة لا في الجماعات فهو كالاستغراق في المفرد سواء بسواء يدل على ذلك انه متى جرد  
المفرد عن صفه الوحدة لم يحسن اعتباره عدم آخر معه صار مدلوله مدلول الجمع ووصفت  
بمنع الجمع فصيغة الجمع لا تدل على أكثر مما تدل عليه العطف بالواو وانت اذا قلت جاء زيد  
وعمر وديكر وهكذا ان استغرت جميع الاحاد لم يكن الحكم الا على الافراد فالجمع اما هو  
اختصار للعطف واما غرضه التعبير بلفظ الجمع نعم الجمع يقتضى كل الاحاد دفعة بجملة العطف  
بالواو فلذا جمع الاستغناء من الاول دون الثاني وقيل في تقرير المنع المنع المشار اليه بقوله  
قلنا لو سلم ان لا تسلم ان الجمع لا يقتضى الاستيعاب المجموع وجهه انه على هذا التكرار التكرار  
في مفهوم الجمع المستغرق فان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة  
والخمس وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون  
معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد من الجماعة ايضا كان تكرارا محضا ولذا اتى الامة  
يفسر ون الجمع المستغرق اما بكونه واحدا واحدا بالجمع من حيث هو مجموع كما في قولك رجلان  
عندى درهم حيث حكموا انه اقرار بدرهم واحد لكل بخلاف قولك لكل رجل عندى درهم  
فانه اقرار لكل رجل بدرهم والعنى الاول اكثر استعمالا من الثاني فكان قد بطل عنه معنى الجمعية  
وصار للجمعية وحيد لا شك في مماثلة الاستغراقين ووجه ما قاله الامة ويمكن ان يقال  
ان معنى الجمع المعروف كل جماعة بشرط ان لا يتداخل الجماعات و اجزاؤها حذرا عن  
التكرار في شرح المفتاح واما الجمع المستغرق فحقا سه على المفرد يقتضى تنازله على جماعة  
جماعة وحيد بشرط ان لا يتداخل الجماعات و اجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا اعتبر  
جماعة كشلة مثلا لم يعتبر تلك الثلاثة ولا اجزاؤها في جماعة اخرى والله تعالى اعلم  
**قوله** فان رجلا الخ جواب عما ذكره بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنيين الى حاصله  
ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضى ثبوت الحكم لكل واحد منها ليجوز ان يكون ثبوت الحكم  
للمجموع من حيث هو مجموع لا لكل فرد فرد فدخله فيه ما ذكرنا مع الاثنين لا يستلزم  
لدخوله فيه من حيث هو فيكون استغراق المفردات لشموله مثل هذا الواحد بخلاف  
استغراق الجمع فانه لا ينافي في خروج مثله **قوله** حتى يصح ما جاء في جمع من الرجال لا ينصب  
يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو من شرط بقوله كل فرد  
**في قوله** دون كل فرد **قوله** بل هو اول المسئلة وهو ان الجمع الجملي بلام الاستغراق بل يشمل  
الافراد كلها كما يقول الشارح ام لا كما قال المصنف رد والسالكى **قوله** فظهر بطلان الخ

توجب الاستغراق وبالواقع تجوزة ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق  
المفرد اشمل في النكوة المنفية فلا نسلم ذلك في المعارف باللام ابل الجمع المحلى  
بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول  
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في  
التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموة والارض وعلم آدم  
الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين

اي اذ اثبت ان الجمع والمفرد متساويان في العم نظر بطلان ما ذكره صاحب الحق في  
لصحة الحق متعلق بمحدود في اي وذا لا يحصل بصيغة الجمع لصحة من البعض لان من  
الجميع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن من البعض زوال قوته شرعا رتبة  
الفتح ههنا يحتمل انه حل الجمع المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع كما هو الظاهر من ايراد  
لفظ المجموع في قوله لصحة من المجموع الحق ولا شك ان ثبوت من المجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم  
ومن كل فرد منه ويحتمل انه حل الجمع المستغرق على كل جماعة كما هو الظاهر من قوله يعبر على  
ان استغراق الفرد اشمل ولا شك ايضا ان ثبوت الواحد من جماعة لا يستلزم ثبوت لكل واحد منها  
ورد الشارح يتوجه على الوجهين معا اذ المتبادر من من العظام ثبوت الواحد من كل واحد منها  
لا ثبوت لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق في شمول الواحد من العظام لغيره  
بين من العظام ومن العظم وقد يجاب بان مواد صاحب الفتح انه لم يقل من العظام  
لكل يتوهم انه من اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز في الاسناد او في المستند على منقح قولهم  
فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيداً فانه مجاز مشهور وتوسع شائع والاشهر في  
الجاب ان يقال مواد صاحب الفتح ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل  
شعره من المجموع كما هو عبارة من زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن من زوال قوة البعض ولو قيل  
ومن العظام لم يتحقق شمول الواحد لكل عظم بطريق القطع فليس مواد صاحب الفتح في قوله  
لطلب شمول الواحد الاستمول القطعي ورد بان ارادة هذا المعنى بعيد من كلامه غاية البعد  
لانه فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حيث قال ومن هذا يعرف  
لطف ما يحكيه الله تعالى عن زكريا على نبينا وعليه الصلوة والسلام رب اني ومن العظم مني  
دون ومن العظم حيث توصل بالخصص اللفظ الى الخطاب في معناه ولا شك ان تفرقة هذا ذلك  
يقضي انه من حيث الافراد والجمعة لان من حيث ارادة المجموع واللام يمكن المفرد داخل والله  
قلنا اعلم قوله وذلك لاننا لا نسلم الحق بطلان ما ذكره صاحب الفتح ثابت لاننا لا نسلم  
قوله بل الوجه في افراد العظم الحق ليس اني ادا عظمها ذكره صاحب الفتح بل الوجه في افراد  
ما ذكره صاحب الكشاف الحق قوله تاظروا اني ما يقابل الحق والمقابل للكلية والشمول هو الجمعية  
مثلا انما يقال جاء في الغم كلهم لان يتوهم ان الحياضي بعضهم لا كلهم كذلك ومن العظام بصيغة  
الجمع فان قصد احاطة الواحد بكل عظم انما يكون اذ هو من الواحد من بعض العظام لا كلها  
قوله وهذا المعنى غير مناسب للقام لان السامع هو الله تعالى والشك مستقبل منه وايضا  
القام مقام الابهال والاضرع فانما سب له ان يقال ان الواحد من اصاب لما هو قوام البدن  
واشد ما تركيب منه الجسد فكيف ما عدا ذلك وان الواحد من اصاب كل العظام ولم يخرج منه واحد  
منها فانه وان كان المعنيين متلازمان لكنهما متغايران في القصد قوله فقد انا سلكنا

وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك  
ولهذا جئ بـلا خلاف نحو جاء في القوم او العلماء الازيد او الازيد  
مع امتناع قولك جاء في كل جماعة من العلماء الازيد اعلى سبيل  
الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع  
لا يقتضي الاستيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاء في الرجال  
جاء في كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد الاثنين بخلاف المفرد

اي كلام صاحب المكشاف صريح في ان ذهبت العظام الى تهديد الرد على الزيد حيث قال لساننا  
بين الكلامين كما صرح به الشارح ٢١ بقوله وتوهم بعضهم انه لا منافاة في اي مكان ينهمل  
من في من جهة ان صاحب المتاح حل اللام في العظم على الاستغراق وصاحب المكشاف حل على  
الجنس ثم الظاهر ان مبني توهم المتوهم حل لفظ كلها في قول صاحب المكشاف انه لم يرد  
منه بعض عظامه ولكن كلها الى على معنى مجموعها فيكون معناه انه لو جمع كان القصد الى ان  
يجموع العظام من حيث هو مجموع اصا به الوهن وان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ويرد  
عليه ان الجمع المرفوع باللام على تقدير حله على الكل من حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من  
ان يكون باعتبار كل جزء او باعتبار بعض الاجزاء فكيف يجمع على هذا التقدير بقوله كان القصد  
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن والجواب ان هذا الافادة مبينة على ما من ان التقيد  
في الكلام ناظر الى ما يقابله والمقابل لكل من حيث هو كل في كل فرد فيفيد انه لم يصب كل عظم  
قوله وذلك قوله وذلك ان يكون ذلك التوهم في كلام القوم منشأ هذا التوهم ثابت لان اعادة الجمع  
المجمل باللام قوله تعلق الحكم بكل فرد في اي دون المجموع كما فهم المتوهم ودون كل جماعة جماعة  
كما فهم عامة الناس قوله يستند الى كل محسن - يرد عليه ان هذا التحليل يناقض لما سبق وهو  
ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المجموع في النكوة المنفية وما لكل استغراقه في العرف  
باللام وهذا الكلام صريح في ان استغراق المجموع العرف اشمل من استغراق المفرد المعرف  
واجيب عنه بان المراد بالذكور فيها سبق انه اذا تحقق الاستغراقان فاستغراق المفرد  
يكون اشمل من استغراق المجموع او ما مثل له ولم يقصد انه لا بد من ان يكون اللام الداخلة  
على المفرد للاستغراق البينة في اذا المعلق انه جمع يستند الى كل محسن تناو لا ظاهرا لما في  
صيغة الجمع من الاشارة الى العوم بخلاف ما اذا فرد وقيل يجب المحسن فانه يحتمل الجنس  
اي ماهية المحسن فهو ليس صريحا في التناول قوله على معنى ما يرد في بناء على انه لعدم  
السلب لاسلب العوم قوله لا احد من خلقه - اي لعادم من العالمين فلا يرد ان هذا للضرورة  
صريح في ان العالم يطلق على كل فرد وليس كذلك بل هو اسم لجموع ما سوى الله تعالى ويطلق  
على كل جنس من اجناس العالم مع التقييد فيقال بالعالم المحسوس وغير المحسوس فلا احتياج الى  
ان يجاب بان هذا المعنى انما يستفيد من خصوص الموضوع لان العالم يطلق على كل فرد بل لان  
عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من احادكم قوله في سمي بالعالم - اي مما يطلق  
عليه لفظ العالم من قبيل اطلاق الحكمي على الافراد لانه مشترك معنى لا لفظا كما يتوهم من ظاهر  
قوله مما سمي بالعالم حتى يكون اطلاقه على كل جنس من اجناسه من قبيل اطلاق اللفظ  
على المعاني المتباينة التي ليس بينها معنى واحد مشترك فيه كاطلاق لفظ العين على الشمس  
وغيرها من المعاني قوله يعنى لو اورد في دفع لما يتوهم من ان الشؤون المذكورة لا يتوهم

قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين  
 آخوين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من المجموع والتقدير  
 ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل  
 في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جأزي جمع من  
 الرجال باعتبار عجيب فردا فردا فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر  
 بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ربنا اني وهن العظم مني انه

استفادته على ايراد صيغة الجمع بل لو افرد العالم وعرف بلام الاستغراق يكون شاملا ايضا  
 لكل جنس مما يطلق عليه هذا اللفظ مما يكون من افراد ما سوى الله تعالى وحاصل الدفع ان الامر  
 كما ذكر من استفادة الشمول المذكور على تقدير ايراد صيغة المفرد والمعرف بلام الاستغراق  
 الا انه فرق بين استفادة الشمول المذكور من ايراد صيغة الجمع وبين استفادته من ايراد  
 صيغة المفرد فان الاول قطعي بخلاف الثاني وذلك لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله  
 تعالى وقد غلب استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس الشاهد لان النفس بالمحسوسات  
 فيجوز ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المشاهد المحسوس بان  
 لا يكون اللام للاستغراق بل للعهد بخلاف الاولين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الجمعية  
 صادرة عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع والله تعالى اعلم **قوله**  
**والحيث علق عليك فساد ما قيل في مقصود هذا القائل اعتراض على من استشهد بقول صاحب**  
**الكشاف على ان استغراق الجمع مثل استغراق المفرد بان المستشهد لا يجوز له على ما رآه**  
**صاحب الكشاف فان مقصود ان استغراق المفرد وان كان اشمل من استغراق المجموع**  
**الا ان العدد دل ههنا على ايراد صيغة المفرد الى الجمع للتنبيه على ان العالم اجناس مختلفة**  
**لان المعاني المختلفة لا شتر كنهان مفهوم اسم يقتضي ان يعبر عنها بلفظ واحد ومن حيث**  
**اختلافها يقتضي ان يعبر عن كل منها بلفظ على حدة فزعم المجتهدان بصيغة الجمع فانها لفظ**  
**واحد صورة والفاظ متعددة ومعنى فحينئذ يفهم من صيغة الجمع استيعاب الاجناس**  
**والاحاطة بها كما ان المفرد يفهم منها شمول الاحاد والاحاطة بها فلا يبعد الاستشهاد**  
**بقوله فانهم والله تعالى اعلم قوله لان المفرد يفيد شموله الى ان يعان عالما موضوع لما**  
**يعلم به الصانع اى لهذا المفهوم سواء كان هو في الواقع جنسا واحدا او اجتماعا مختلفا**  
**فاذا قيل العالم وعرف باللام استغراق جميع افراد ذلك المفهوم بواسطة ان يراد الجنس**  
**في ضمن جميع افراد من غير دلالة على انها افراد اجناس مختلفة او افراد جنس واحد**  
**بخلاف ما اذا جمع فانه يدل على انه اجناس مختلفة قوله وذلك لان اذ يمكن الجمع الى**  
**اى فساد ما قيل ثابته لان اذ يمكن الجمع الى حاصله ان القائل المذكور افترق بان استغراق**  
**المفرد اشمل من استغراق المجموع فلم يجز الجمع مفيد لتعلق الحكم بكل ما سمي بلفظ دكا**  
**الا لم يمكن استغراق المفرد اشمل من استغراقه فان اشلية باعتبار انه يدخل فيه كل ما**  
**سمى بالعالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز ان يخرج عنه واحد او اشياء**  
**قوله فهل هذا الا تخافت - اى ليس القول بان استغراق المفرد اشمل من استغراق**  
**المجموع كما وقع عن القائل المذكور مع قوله بان الجمع يفيد شمول الاجناس من الاتدافع فقط**  
**فانهم والله تعالى اعلم قوله وايضا لدلالة الى لان كلام صاحب الكشاف صريح في ان العدد**

ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن للعظام فوافق الصحة حصوله ومن  
المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغته الجمع  
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد  
فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لاننا لنسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار  
وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان  
الواحد هو الذي عليه معنى الجنسية وقصدنا الى ان هذا الجنس الذي

عن صيغة المفرد الى الجمع يكون شاملا لكل واحد مما سمي بالعالم ولو كان مراد صاحب الكشاف  
ما ذكره هذا القائل كان المناسب له ان يقول بدله قوله يشمل كل جنس مما سمي بالعالم قوله  
ليبدل عيان ما سمي بالعالم اجناس مختلفة - وان لم يصح في نفس الامر ان يكون العالم اجناسا  
مختلفة وان كان مالا نزاع فيه الا انه لا دلالة للجمعية على ذلك بل مقتضى الجملة انما هو  
شمول ما سمي بنفسه سواء كان اجناسا او لا **قوله** وكذا اما قيل ان العلمين هما هيات الخ  
اي وكذا لا يخفى فساد ما قيل مقصود هذا القائل ايضا ان الاستشهاد بقول صاحب الكشاف  
على ان استغراق الجمع المعرف مثل استغراق المفرد لا يكاد يصح فان معنى قول صاحب الكشاف  
يشمل كل جنس مما سمي بالعالم يشمل كل جنس يخالف الآخر في الماهية ولا شك في دلالة الجمعية  
على هذا المعنى دون المفرد فان العالمين جمع عالم الذي مدلوله جنس ما من الاجناس فيتناول  
كل جنس بخلاف عالم المعرفة باللام فان مدلوله جنس واحد فعند دخول ال يستغرق افراد  
ذلك الجنس فقط فليتناول الافراد المتفردة والقول بان استغراق المفرد اشمل من استغراق  
المجموع انما هو في غير نفي العالم والعالمين ما كان المفرد فيه موضوعا لجنس جنس من الاجناس  
اذ لا يتناول بالاطلاق ما في اطلاق آخر ولا يخفى ما فيه فان العالمين من التقيد لا يستعمل  
الاقوال المشتركة او المجموع كما صرحوا به فمن اين اختص باحد جنس واحد **قوله**  
بجلاء العظام - فانه لا وجه للعدول عن العظم الى العظام اذ العظام ليست باجناس مختلفة  
حتى يشار اليها بالجمعية والمفرد هو الاصل فخذ الافراد والله تعالى اعلم **قوله** وذلك لان هذه النفقة  
اي فساد القول المذكور ثابتة لان هذه النفقة اي النفقة بين ما كان ماهيات مختلفة حيث  
يجمع وبين نفقة حيث يفرد ولو كان له افراد لا يؤيدها عقل ولا نقل من فوسان اللغة  
لان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجنسية  
المعتبرة في تعريف الج - واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفردة فلا اعتبار به  
اصلا فاما ان الجمع والمفرد اذا استغراقا يتناولان الاحاد المتفردة كذلك يتناولان المختلفة  
فالنفق تنصف فالوجه في اراد العظم مفردا و اراد العالمين جمعا ففهمه الشارح من  
كلام الكشاف وقد مر متذكرة **قوله** وبالحجة فالقول ان في نقيل ان اراد ان كل جمع كذلك  
فمنوع بل انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من اهاد مفردا  
وان اراد ان يجمع ثمة فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الانجليزية اجيبا  
باختصار الشق الثاني وليس هذا الكلام ناظرا الى الورد على صاحب المفتاح بل على من حكم  
بان الجمع مطلقا لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا يبين فيه خروج الواحد والاثنتين وفيه  
ان تعميم الشارح **بقوله** فلا وجه لو فرض جميع خالك الخ ينافي ما ذكره هذا القائل في الجواب  
ولكن ان يقال مقصود الشارح هو الورد على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي استيعاب المجموع

هو العود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكما القصد  
الى معنى آخر وهو انه لم يكن منه بعض عظامه ولكن كلها يئس لوقيل وهنت  
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى  
كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى  
لفظ ما يقابلوه وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذه الكلام صريح في ان وهنت  
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض

لكن منشئ هذا القول انما هو صدور الكلام عن صاحب المفتاح فالتأويل يقول انه لا يفيق لاص ان  
يفتقر الكلام صدر عن صاحب المفتاح وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع  
بعد نقل اتفاق الاثرين في ادمية الحكم بكل واحد من الافراد كما ذكره في الشرح لان الاثر  
يقترن بالاثم لا به وحده او بالثمة لا به وحده او بالثمة لا به وحده لا اعتداده فتأمل والله  
تعالى اعلم قوله نعم فرق بين المفرد والجمع الخ قيل يرد عليه ان الكلام كان في الفرق بين المفرد  
والجمع المعروفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب القلة ليس بينهما كما يدل عليه  
تمثيله بقوله تعالى يا كهل الذئب فان اللام فيه ليس للاستغراق وكيف يعبر عنه بالواحد  
من المفرد والاستغراق اجيب عنه بان هذا بيان للفرق بين المفرد والجمع والمعرف  
بلام الجنس للاستغراق واتمام القضية انما هو بالنظر الى مجرد اطلاق لام الجنس على الاستغراق  
والعهد ورجبانه مخالفا لسوق كلام الشارح في باطل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم  
وقوله من وجبه آخر حيث وصف بالآخرية شاهدا صدق على المقصود وبيان الفرق  
بين ما نفى الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره وهو المفرد والجمع المعروفان بلام الاستغراق واما الثاني  
فلان الجمع المعروف بلام الجنس تبطل عنه معنى الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة جميع الجنس  
منه وقد قال الشارح صالح لان يراد به جميع الجنس فالارادة الجنس صانف لذلك اذا يراد  
الاخذ بعد الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر يتزوج  
واحدة لا متناع الاستغراق ههنا على ما لا يخفى والحق انه اراد بالجمع المعنى بلام الجنس قوله  
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرفة بلام الجنس من وجه آخر هو الجمع المستغرق لانه حقيقة في ذلك  
لانه ليس لها معنى من حيث هي لما فاة الجمعية لذلك الاعتبار الاخر اذ فيها ولا لبعض الافراد  
اي سواء كان خارجيا او ذاتيا لعدم قرينة ذلك حتى يتبرح بتعيين الكل مثلا يلزم الترجيح  
بلا وجه وحاصل الفرق ان المفرد المستغرق صالح للفرق يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها  
الى الواحد بان يخصه حتى يبقى تحتها واحد بخلاف الجمع فانه صالح لان يراد به جميع الجنس  
وان يراد به بعضه بان يخص به البعض لكن لا يجوز تخصيصه الى الواحد لان التخصيص  
ازالة العزم الطاري من ال فلابد من بقا اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة  
وهو متحقق في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقدمها ثلاثة اثنان على اختلاف  
الرأى بين فوجان في جاني الرجال بعد ما كان مدلوله جامعة من الرجال وضع وضعاً  
آخر تركيبا للمعنى كل جماعة كما ان رجلا في جاني الرجل بعد ما كان موضوعا لواحد من  
الرجال وضع وضعاً آخر تركيبا للمعنى كل رجل فاذا اخصص وانزل عومه الطاري  
ذلك معنى الوحدة في المفرد وبثورة وزال معنى الكلية في الجمع لان ذلك هو الطاري لابد من بقا  
اصل المعنى وهو اصل الجمع والا لكان نشألا تخصيصا كما ذكره الشارح في التلويح



الاصول والنو وكلامه في الكشف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكروظما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه في قوله تعالى ولا تكن للظالمين خصيما اي ولا تخصص عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول

في الجميع فكان الواحدة هي الفاعل الحقيقي والمسند اليه حقيقة فاسناد المسند المتكدر الى الجمع صار مجازا والله تعالى اعلم **قوله** فان قلت قد روي في الخبر عن من هذا ان كلام صاحب الكشف صهيحا بنا سب ما قال صاحب المفتاح لا ما قاله الشارح فارجاع كلامه الاول الى ما صهيحا او ليثلا يلزم المخالفة بين شيئين مشايخ اليهود يندفع التناقض بين كلامه قلت هذا الكلام في حاصل الجواب ان مذهبه ما نقل منه في سابق وهذا الكلام انما هو مجرد توجيه لكلام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وليس يذهب له فان قيل ابتداء قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما على مذهب غير مذهب ومخالفة صاحب الكشف اياه بعيد كيف ساء تخطئة عبر الامة ورئيس الجمهور والمفسرين في نقل اللفظة قلنا ابتداء قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشف اياه ليس بابعد من عدم كون بعض القرآنة السبع المتواترة على مذهب الجمهور من النجاة بل على مذهب الاقلين منهم وقيل في الاعتراض على الشارح ان صاحب الكشف قال في سورة المجادلة في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها فقلت ما الفرق بين قوله والملك وبين ان يقال والملئكة قلت الملك اعم من الملائكة الاترى ان ترك ما من ملك الا وهو شاهد اعم من ترك ما من ملائكة فهذا ليس توجيها لكلام احد وايضا كيف ساء تخطئة وهو جبر الا انه لا حاجة له الى نقل اللفظة لانه عربي ولعل مراد ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان يرد بالكتب الجنس مع الجمعية وحيث لم يكن الكتاب اعم اى مقطوع بوجه اذ لا يرد به ذلك وعليه يحمل ما ذكر من الفرق في تدبره والله تعالى اعلم **قوله** مظنة اعتراضه في حاصله ان ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي ان لا يجوز لان الاسم المفرد يكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراجه على وحدة معناه والدخل عليه اداة الاستغراق يدل على تعدد معناه ويمتنع ان يكون الشيء الواحد واحد او متعددا في حالة واحدة فينبط كون المفرد مستغراقا فضلا عن ان يكون استغراقه اشمل من استغراق المجموع **قوله** اشار الى جوابه بقوله ولا تثنى في حاصل الجواب اننا سلمنا التثنية بينهما لكن لا الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريد عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريد عنها وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبارا عدم امر آخر معه وهو ان ظاهر اللفظة تقابلية التثنية والمجموع فكما يعتبر بينهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر المفرد ان لا يكون آخر معه يعني ان الدال على وحدته هو مقابلة لها ومقتضى المقابلة اعتبار عدم الآخر كمتقابل الضدين لا عدم الاعتبار كمتقابل النقيضين لان المفرد ليس دافعا للمجموع والتثنية بل هو شئ معتبر بنفسه .... استقرا لا فليس الدال على الوحدة هو عدم علامة التثنية والجمع حتى يكون



والإحاطة بسببه ولا يخفى عليك فساد ما قيل إن مراده أن المفرد وإن كان  
 اشتمل لكنه قصد ههنا إلى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناساً  
 مختلفة لأن المفرد يفيد شمول الأعداد والجمع يفيد شمول الأجناس وذلك  
 لأنه إذا لم يكن الجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد كما كيف يكون العالمين  
 مبتدأ ولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الاتفاق وإيضاً للدلالة  
 لقوله يشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل إن

من تقابل النقيضين ويكون عدم العلامة هو الدال على الوحدة فنكون بمعنى عدم الاعتبار  
 كما فهمه صاحب الجواب الثاني كما سيأتي ويكون المفرد في مقابلة التشنية والجمع لا يشتركان  
 منه لأن أحد المتقابلين لا يكون داخل تحت الآخر وكان مستغنى عن ذلك بحدته بإدعاء  
 الاستغراق إذ تجرد عن الوحدة إنما يفيد دخول غيره معه تحت اسمه بشرط أن يكون  
 من جنسه وما ذاك السبب مقابلة للشيء والجموع فحدته الدال عليها بالمقابلة باقية  
 في متنازله غير مدلوله بعدم الاستغراق فأنفق في هذا ينبغي أن لا يصح استثنائنا عن  
 المفرد والمشتركي من الجمع لكونه مقابلاً لها أجيب عنه بأن صحة استثنائنا كما منه لغو استقلال  
 الجمع بمعنى الجنس المطلق عن اعتبار الجمعية دون المفرد كذا في الرضى فتأمل والله تعالى أعلم  
 فوالله الحرف النفي والاستغراق - أي المحرف النفي الذي يكون له إفادة في الاستغراق بعد  
 دخوله وإن إفادة الاستغراق بالنظر إلى القرينة فلا يرد أن نفسيرة بالجرم الدال على  
 الاستغراق ينافي ما حقق أن مدلول الحرف ليست الاستغراق وإنما يجيء من  
 القرينة فافهم والله تعالى أعلم ثم إن ذكر الحرف تعذيباً والافتقار إلى الاستغراق لا يختص  
 بالمفرد بل لا بد من جري في المضاد والموصول أيضاً فله جزم دافع الدلالة - يريد علمنا  
 المفرد موضوع للفرد المنتشر أو للماهية وعلى كل تقدير لا يتصور تجرداً عن معنى الوحدة  
 أما في الأول فإن انتقل الذهن من المفرد إلى الوحدة ضروري بالنسبة إلى العالم بالوضع  
 فما معنى تجرده عن الدلالة على معنى الوحدة وإما على التقدير الثاني فلا بد أن المفرد  
 الوحدة أدخل في مفهوم الاسم كيف يتصور تجرده عنها أجيب عنه أولاً باختار  
 أن المفرد موضوع للفرد المنتشر ومعنى تجرده عن معنى الوحدة عدم اعتبارها  
 دلالة عليها ولا خفاء في أنه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتناقضين في الإرادة  
 بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجرداً عن  
 الدلالة معناه مجرداً عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبار الدلالة  
 الخلو عنها وثانياً باختيار أنه موضوع للماهية لأن أسماء الأجناس أكثر ما يستعمل  
 في التراكيب لبيان النسب والأحكام ولما كان أكثر الأحكام المستعملة في العرف واللغة  
 جارية على الماهيات من حيث انتهت في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي فهم بقريضة  
 تلك الأحكام مع أسماء الأجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس  
 إذا أطلق وحده يتبادر منه الفرد إلى الذهن لأن النفس بلا عظمة مع ذلك الاسم  
 كأنه دال على معنى الوحدة فإذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض  
 الذي هو منشأ الاعتراض فالحاصل أن الوحدة وإن لم تكن مدلولاً بحسب الوضع  
 لكنها مدلولة بحسب الاستعمال وفيه أن الأحكام التجارية على الماهية بحسب التحقق

العالمين ما هيّا مختلفة يتنا ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذا التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجمله فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الاخر ادمثبتا كان او منفيّا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد

في ضمن فرد او افراد كلها او بعضها لا في ضمن فرد فقط والله تعالى اعلم **قوله** كما انه يجب عن الدلالة على التعدد - يعني ليس التجريد عن الوحدة فيلزمه حتى يكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة لان كون التجريد يفيد امعه ليس بلازم قد فغ المناقاة بن يكفي عدم اعتبار الوحدة **قوله** وانما امتنع حينئذ ان جواب ما يقال انه لا جرد عن معنى الوحدة وصحبه حتى لا يستغراق وصار متعدد لا ينبغي ان لا يمتنع وصفه مطردا بالجمع فكما يجوز الرجال الطوال يجوز الرجال الطوال مع ان المنقول والمأثور عن جمهور النجاة امتناعه وحاصل الدفع ان امتناع وصفه مطردا مطردا بالجمع انما هو للمحافظة على التماثل اللفظي بين الصفة والموصوف اذا كان وصفه له بحال نفسه كونهما متحدين بالذات بخلاف ما اذا كان وصفه له بحال متعلقه فانه يطابق التعلق وانما قلنا مطردا لثلا يرد قولهم اهلك الناس الدنيا والصف والدرهم النقيض حيث وصف فيه المفرد المستغرق بالجمع نظر الى التعدد بمعنى اعترض عليه بان المحافظة على التماثل اللفظي وكان موجبا لامتناع توصيف المفرد المستغرق بالجمع يلزم ان لا يجوز توصيف اسماء المجموع كالمجموع والوصف مطردا بالمجموع مع انه مطردا **اجيب عنه** بان المدغم من التماثل اللفظي الواجب بها فظنه في الصورة المذكورة دلالة كل من الصفتين على الجماعة ولا شك في دلالة اسماء المجموع على الجماعة كالمجموع فافهم والله تعالى اعلم **قوله** دلالة اي المفرد الداهل عليه حيث الاستغراق بمعنى كل فرد في الجواب ثان للاعتراض الذي ذكره الشارح بقوله وههنا مظنة اعتراضه الى وحاصله اننا نسلم التنا بين افراد الاسم واستغراقه لان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي اي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل من موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا بمعنى الكل المجموعي اي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر متى يكون منافيًا بالوحدة للاعتبار امر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله كما انما ذلك لعدم الدليل عليه يعني انما قيل ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لا انها فهمت من عدم الدليل على اعتبار امر آخر معه وهو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على عدم المدلول وهو عدم اعتبار امر آخر ولا يدل على اعتبار عدم امر آخر الذي هو الوحدة بالمعنى الاول ويرد على المصنف ان حق الترتيب ان يقدم الجواب الثاني لكونه بالمنع على الاول لكونه بالتسليم فلم يركس **اجيب عنه** بانته اشارة الى رجحان الجواب الاول التسليمي فافهم والله تعالى اعلم **قوله** وهذا امتنع وصفه - اي لو كان المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا للمجموع الاخر وامتنع وصفه مطردا بالجمع **اي قوله** الذي تار - اصله الدتار بالتضعيف بدليل جمعه على دناير و كذا يباح اصله الدتاج ولذا يجمع على دناير وقد اشار اليه في الصحاح ومن قرأ عنهم قلب احد حرفي التضعيف ياراد اكسر ما قبلها **قوله** اما قولهم قرب اسماء - الاسماء جمع سمل

منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان ذرائفه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشف فتح قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحد منها محذورا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيد او لما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب

بفتحين وهو الخلق وهذا دفع لما يرد من ان توصيف المفرد بالجمع واقع فيه وصحيح عند الجمهور وكذا في قولهم نقطة اشتراح وحاصل الدفع ان توصيف الثوب بالا سأل باعتبار الاجزاء فان الثوب مركب من قطع كلها سأل وكذا البياض النقطه يرد عليه ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدنار المصفر والدرهم البعير فان كل دينار مثلا شتم على اجزاء وجواب كلهما صفر فالقري بينهما بان الاول مخالف لما عليه الجمهور والثاني موافق لما عليه واجيب عنه بان مثل هذا لا يقال في الدنار الدرهم البعير لانه ليس المقصود وصف الدينار الدرهم الواحد بل التعذر بخلاف هذا فان الوصف للثوب بالحمد والنقطه الواحدة باعتبار الاجزاء فافترقا والله تعالى اعلم **قوله** لا اخضا اخص طريق - يرد عليه اننا نسلم ان الاضافة اخص طريق بالنسبة الى جميع طرق التعليل كما يفهم من ظاهره بل كونها اخص انما هو بالنسبة الى الوصول فان الوصول العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام قد يكون والعكس واجيب عنه بان المراد ان الاضافة اخص طريق التي تفيد ما هو مقصود التكلم بحسب المقام كما في البيت الآتي فان مقصود الشاعر احضاره باعتبار كونه مجبور باله لبقيد زيا والتعجب ولا شك ان طريق البعير باعتبار جملة المفهوم الذي احواه ومن احواه وهو اى اخص ههنا قول الشارح وعذا اخص من الذي احواه اشارة الى ما ذكرنا في الجواب ويمكن ان يقال ان معنى قوله لانها اخص طريق اى في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعليل باللام ويمكن السامع عارفا باسمه العلم ان يكون طريق الاضافة اخص بالنسبة اليه ايضا فان هو اى اخص من عبد الله **قوله** الى احضاره - صفة طريق اى طريق موصل الى احضاره فيكون ظرفا مستقرا ويجوز ان يكون ظرفا لغوا بالمعنى المستفاد من قوله طريق وهو الايصال **قوله** نحو قول جعفر بن عليه السلام - وهو من شعراء الحاشية - هو مصيرون حين قيل واحد ابي عميل وقال هو الايمان حين اخرج من السجن ليقتل وقيل غير ذلك والله تعالى اعلم وبعد هذا البيت المذكور مجيت لسراعا والى خلاصته - اى وباب السجين دون سفلتي المش فحيت شرقا مت وردت فلا تولى كادت النفس ترضى فلا تحسى اى تحسنت بعدكم لشيء ولا اى من الموت لفرق ولا ان نفسى يزد هيهما وعيدهم - ولا انتى بالمشى في القيد اخروا ولكن عرنتى من هوا صابة كما كنت التي منك اذا انا مطلق **قوله** انا مطلق - بثلاث ياء اى من نفس الكلمة الاولى منها بدل من واو مفتول اذا صله وهو روى اجتمعت الواو الثانية مع الباء فقلت ياء واو اذ عمت في الباء وكسر الواو الاولى لئلا تصيبه الثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء امتكلم اضيف اليه الاسم ويجوز ان يكون الهوى باقيا على المعنى الحقيقي ولا يؤل بالمهوى ويكون المعنى ان العرض سائر بالعرض حيث يسر محله القائم صوبه وهو القلب يسير متعلقة وهو الجمعية فلا نة قال روى مع الركب اليانين ذا هب وجسمي بكمه موثق والله تعالى اعلم **قوله** ولا اخضا مطلوب - اشارة الى ان احضاره زى من السامع باخص طريق بخلاف

وبينه صاحب الكشف بأنه إذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس  
كلها لم يخرج منه شيء وأما المخرج فلا بد من تحت الاما فيه معنى الجنسية من الجوع قلت  
هذا الكلام مبني على ما هو المعبر عنه البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة  
جماعة او ردة وتوجيه الكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذ هبه بدليل انه صرح  
بمخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام  
لانه من مسارج النظار ومطارج الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكنت

تقرينه بالاضافة اذا كانت الاختصار مطلوباً والا فلا يقتضيه والالزام لا يحقق في كلامهم احضار  
المسند اليه بطريق الذي هو ليس كذلك وليس كذلك **قوله** مع المركب - اسم جمع للراكب **قوله**  
ايما نين - جمع بيان اصله يعني حذف الياء والمدعة وحذف عنها الالف قبل التون على خلاف القياس  
ضار بما في حذف فتن الياء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها استحقاقا هكذا قالوا والافهم انه  
حذف فتن ياء الجنسية بتمامها وكان اظهر لقلة العمل **قوله** ذهاب في الارض - فيه اشارة الى ان مصدرا  
وان كان من باب الافعال الا انه لازم وليس بتعدي وتنبيه بان صلتها محذوف بقية المقام  
**وقوله** مبيد - كمنيل - بكسر الميم بمعنى بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وذهب في الارض  
بيان لاصل المعنى وقوله على وزن مكرم غلط لان ابيد لا يجيء لازما والمعنى ههنا في الزوم  
**قوله** جنين فيه اشارة الى انه ذاهب اكرها ولم يرض بمفارقتي اختيار **قوله** اول مضمونها  
في التعظيم الاول باعتبار الملكية المضاف اليه وفي الثاني باعتبار ملكية المضاف للمضاف اليه  
وفي الثالث باعتبار مصاحبة غير المضاف وغير المضاف اليه مع من هو اشرف وافضل منه وهو  
صهنا في المثال المذكور في المتن المسند اليه المضاف **فان قيل** ان العطف بكلمة او بدل على احد الطرفين  
وهذا التضمن كونه متحقق في غير صورة الاضافة كما في قوله الذي هو عبد السلطان عندي وكذا  
في نظيره لا يصير نكتة موجهة للاضافة مالم ينضم اليه الاختصار فلا يصح عطفه بكلمة **او اجبت**  
بان معنى عبارة المصنف ان تعريف المسند اليه بالاضافة اما لكونه اختصارا في الالحاظ **فقط**  
او مع كونها متضمنة لكذا وكذا فلا شك في صحة العطف المذكور حينئذ وانما تقدم المضاف اليه  
على المضاف لانه مقدم عليه في الاعتبار لانه منسوب اليه وان كان متأخرا في الذكر فافهم **قوله**  
وهو المراد بقوله او غيرها - يعني المراد بالعرفي كلام المصنف في غير المسند اليه المضاف وغير ماضيف  
اليه المسند اليه وهذا لا ينافي كونه مضافا اليه غير ذلك وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير  
المضاف مطلقا حتى يرد ان ما ذكره من التاكيد ليس غيرهما اذ يصدق على الياء في عندي انها مضاف  
اليه **قوله** نحو اتفق اهل الحق على كذا - فان تعدا كل من كان على الحق متقدرا لم تكن عادة كما ان  
تعدا اهل البلاء متصفا وان كان يمكن عادة في المثال بعده وانما التصريح بذكرهم هو عطف على  
قوله كنعديم او فيكون من امثلة المانع من التفصيل **قوله** ومنه قوله تعالى انما فصله عما فصله  
لان المضاف ليس بمسند اليه او فوب الترضي في المثالين الاولين على الاكرام والا دلالة في هذا  
على الاستعطفات ثم قوله ولا تضار في ما يقع على انه نهي وبالضم على انه نفى والمعنى على النهي  
والبناء على محتمل المعلوم والجهول فان كان بمعنى نفي وجود عن الجانبين ويكون البناء مفعولا  
والبناء للتعدية اي لاقضاء الولاية والاسباب ولها بان قوله ذي الولاية الوند ليستأذى به  
الولد فكون الاضافة للترضي على الاستعطف ظاهرة وان كان المفاعلة بعنا اي من الجانبين  
مفعولا كان او مجعولا والبناء للسببية فلان المضارة كل منهما للآخر في الحضارة والانفاق

دون الوصول الى الحق افهامهم لما كاهمها مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل  
على وحدة معناها واستغراقه يدل على تعددها والوحدة والتعدد هما بتناهيان  
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله والاسنان بين الاستغراق وافراد الاسم  
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي واللام التعليل انما يدل على  
اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه  
جرح عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل

عائلى الى ضر والولد وهو محل الاستعطف ويظهر كون الاضافة للاستعطف **قوله**

ان رسولكم الذى الآتية - لا يخفى ان الاستعزاء يحصل من اضافة الرسول الى مخاطبين لعدم  
اقرار القائل وهو فرعون برسالة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولا رد وانه محال لهم  
وجلة الوصول مع الصلة مؤكدة له اذ اعتبار الطيفاء اول تضمينها اعتبارا لطيفا وجه لطفه  
جعل ادى ملايسة بمنزلة ملايسة تامة تستدعي عنهما الاضافة مجازيا ذكر الشارح  
في شرحه للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابلغي ما منك ظاهرا كلامه اى السكائن  
ان يربط الجواز الاستعارة المجبنة على تشبيه اتصال الماء بالارض بافصال الملك بالمالك بنوعه ان  
مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملك فنكون الاستعارة نصريحية اصلية جارية في  
التركيب الاضافى الموضوع للاختصاص الملكى في مثل هذا يعنى ان اللام وان كانت لجزء الاختصاص  
الملكى والمنقول اليه مجرد الملايسة وان اعتبر اللام وبقي الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة  
نصريحية يعنى اعتبر اللام وفهم الاتصال والاختصاص المنقول عنه منها فقط لامن التركيب بقله  
فيكون المنقول عنه مجرى الاختصاص الذى هو مدلول اللام والمنقول اليه مجرى الملايسة ومنهم  
من يجعل الجواز في الاضافة بادى الملايسة مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة الى صاحبه له والى  
غيره ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى كلامه مع ادى في تغيره على هذا ففقد الجواز كوى  
الخرفاء فافهم **قوله** كوكب الخرفاء - تلعب الى قول الشاعر - اذ كوكب الخرفاء لا يحصى  
سهيل اذا عت عز لها في الاقارب الخرفاء المروءة التى في عقلها خفة وبها حاقة وكانت هذه  
الخرفاء امرأة تضعف وقتهما طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يهرب القطب الجوى يطلع  
عند ابتداء البرد وتنبهت بجيئ الشتاء وحسنت البرد واحتاجت الى الكسوت لدفعه  
فغوت الصوف في اثارها لتساعد بها ليجرها عن عزل ما يكفيها الضيق الوقت فاضيف  
الكوكب اليها لادنى ملايسة **قوله** دلالة لا طريق الى احضاره الخ - اعتراض عليه السيد السند  
وقال وفيه نظر لان نسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ايضا وهى اشارة الى  
الى نسبة خبرية فامسكن الاحتضار بطريق الموصولية فيقال الذى هو غلام لزيد بالباب  
واجيب عنه بان المعنى ان التكلم والمخاطب لا يعلمان شيئا مما يختص به ويعينه اللفظ  
بطريق هتك ادما فى حكمه وهو الذى يفيد الاضافة فلا يكون احتضاره اول مرة الا بالكوكب  
الاضافى لانه انما يتوقف على ان المضاف له من مبدى اختصاص بالمضاف اليه بخلاف الموصولية  
فانها تتوقف على ان يتمتع التكلم بالمخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم المحصول  
لان ذلك مدلول الصلة التى هي جملة خبرية نعم بعدا احتضاره بالنسبة الاضافية واطراها  
الى الخبرية قد عرفت المخاطب بذلك لكن احتضاره بالموصولية حينئذ ليس اخصا اول مرة  
فتأمل ولا يرد ما قيل ان الكلام في تركيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة نحو كوكب

الطوال للمحافظة على التشاكل اللغوي ولأنه أي المفعول الداخل عليه في الاستغراق بغيره لا مجموع  
الفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وإن حكاه الاخفش في نحو الدينار نصف الدينار  
البض واما قولهم ثوب اسهل ونظفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل أي  
خلق والنظفة مركبة من اشياء وكل منها مشبه في صف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو  
بعينه وبالاضافة أي تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق  
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي هوى أي هوى

عندهم وقسم الاوقات بدون طريق الوصولية مما لا يكاد يقع والله تعالى اعلم **قوله** نحو الخ  
نحو الخ وكذا الخوام بنت زهرة من الطيب الاثر **قوله** النخلة - المرة من نفع الطيب أي انتشر  
رائحة **قوله** وذلك - أي انما زادت الاضافة التعيين حتى يكون المعنى تدرك على جنس النخلة أي  
**قوله** رت الاسم المضاف **قوله** كالوصف في نحو قوله تعالى ان فان توصيف الطائر بما هو من  
خوص الجنس وهو الطيران بالجناس يدل على ان القصد الى الجنس لا الى الفرد **قوله** واما  
تذكير أي ايراد المسند اليه مشتقاً على التنوين فايد كذلك يدل على ان مدلول الاسم مبهم  
غير معين فالابهام مدلول الاسم والتنوين انما يبين ان المراد بالاسم هو الابهام فقولهم النخلة  
للتذكير معناه انه اتي به لبيان انه ليس بالتنوين موصو حاله على ما هو الحق عند الغافل للاهول  
كما في حاشي الجاهلي ثم المراء بالتنوين في قولنا مشتقاً على التنوين انما هو تنوين التثنية وهو لا يرد  
فائدة الابهام والجهالة **قوله** فللافراد - أي جعل المسند اليه فرداً بالقصد اليه بغيره انه اذا  
قصد الفرد الغير المعين نكر ليدل على تذكيره بذلك القصد وليس الافراد عبارة عن اعادة  
الفردية كما فهم العصا لان التذكير ليس الا فائدة الفردية لتأخرها عن الداعي واما كان  
القصد الى فرداً معيناً الى التذكير لانه يدل على الوحدة اما شخصاً كما هو مراد الشاعر بقوله  
فللافراد او غير معين الذي وقع تفسير القول المصنف فللافراد لما كان هو ما يصدق عليه  
اسم الجنس في الجمع مفهوم يكون المقصود بالحكم فرداً من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه  
مفهومه وفي المتن يكون المقصود فرداً من معناه وهو اشياء مما يصدق عليه مفهومه فطم  
ان الافراد لا ينافي كونه مشئياً **قوله** او جمعاً **قوله** وجاء رجل - أي واحد وهو مؤمن من آل محمد  
للاجلان ولا رجال فالمقصود بالبيان في الآية الكريمة مذهبهم بانهم مع كثرتهم لم يكن فيهم  
مؤمن الا واحد ومدح هذا الواحد بانه مع كونه من العزقة الطاغية لم يمرض عن الطاعة كما عرفت  
تومنه عنها **قوله** من اخصص للتدنية - أي من آخر مدينة فزعون اسمه منف كما في الجلالين  
**قوله** أي القصد الى نوع منه - أي يكون المقصود بالحكم نزعاً من الافراد لاسم الجنس المنكر  
وذلك لان التذكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية **قوله** أي نوع  
من الاخطية الخ ضرورة انه ليس المراد فرداً من افراد الغشاة لان الفرد الواحد لا يعرف  
بالاجزاء المتعددة بل المراد منه نوع من جنس الغشاة **قوله** غير ما يتعارفه الخ يجعل  
الاجزاء وسيلة الى الجهالة فان التنوين كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ابهامها  
والابهام سبب للجهالة وكذا الحال في سائر نكتة التذكير من التعظيم والتكثير والتقليل  
لان التعظيم بعيد عن احاطة العقول به لمنع عظمتها عنها يقع انه اذا قصد التعظيم التي  
بالتنوين ابدال على الابهام الذي هو سبب للجهالة اللازمة للعظم فينتقل منها اليه بطريق  
الكتابة واذا قصد التحقير اتي بالتنوين ابدال على الابهام الذي هو سبب للارادة للتحقير

وهذا اخص من الذي اهو اء ونحو ذلك الاختصار مطلوب لضيق المقام وقرط السأمة كونه  
 في السبعين والحبيب على الرحيل مع الركب اليائنين مصعد اى مبعده اذهب في الارض  
 وتماه جنين وجثمانى بركة موقوف والجنيب المجنوب المستتب والجنمان الشخص الموقوف  
 المقيد لفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتشمس على بعد الجيب او لتضمنها تعظيم المضاف  
 اليه او المضاف او غيرها كقولك في الاول عدى حضر وفي الثاني عبد السلطان عدى  
 تعظيما لسان التكلم بان عبد السلطان عده وهو والكان مضاف اليه لكنه غير المسند اليه

لان التحقق لا يعتنى به فيجمل وكذا يقال في التكثير والتقليل فانه اذا قصد التكثير والتقليل  
 اى بالتسوية الدال على الابهام الذى هو سبب اليقظة اللازمة للكثرة والقلية لان التكثير وقلة  
 والقليل لعدم الانقفاة اليه فيجمل ثم القامدة في النوعية ان لا يأتى في الخطاب عن قوله لان  
 النفس ما تلي الى الجهول ويعلم انه عسير الازالة لعدم معرفة ذلك النوع حتى يعرف طريق  
 ازالته والله تعالى اعلم **قوله** اء هو غطاء الشفاى - الشفاى التكلف في العمى والاضافة بسا نية  
 اى غطاء هو الشفاى والمارد به ههنا الاخرى من آيات الله تعالى بالتكلف وليرقى العشى  
 تبسها على انه من سوء اختيارهم وسأمة اصارهم على انكارهم والله تعالى اعلم  
**قوله** وفي المفتاح انه للتعظيم الى - الاول منقول عن صاحب المكشاة فكان الشارح يطالب المصنف  
 بوجه العدول عن ما اختاره صاحب المفتاح مع ان كتابه اصل لكاتبه وقد يقال في دفع  
 الثاني بين كلام المصنف والمفتاح ان الشفاة العظيمة فرع من مطلق الشفاة فمرد  
 المصنف لم يقوله نحو على الصالح عشاوة اى فرع من العشاوة وهو الشفاة العظيمة وذلك  
 النوع هو غطاء الشفاى عن آيات الله تعالى **قوله** ونحو - اى تلك الشفاة **قوله** بيبها -  
 اى بين الابصار **قوله** و بين الادراك - اى ادراك آيات من حيث انها دالة على الوحدة  
 فان الجواس آلات الادراك **قوله** او التعظيم او التقدير - اى يذكرو المسند اليه نكرة لا فادته  
 تعظيم معناه او تحقيره وانه بلغ في ارتفاع شأنه ادى الى الخطا طه شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف  
 لعدم الوقت على عظمتة في الاول ولعدم الاعتداده في الثاني **قوله** كقوله - اى قول  
 ابن ابي السمط بكسر السين وسكون الميم وقيل والصواب ابن ابي الصلت لانه من جهة آيات  
 المذكورة في تاريخ ابن خلكان وغيره لامية بن ابي الصلت المعنى في الطبيب المشهور **قوله**  
 له حاجب - اعلم ان الحاجب يستعمل بعن كما قال الله تعالى لا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون  
 فعلى هذا قوله له حاجب اما صلة محذوف وفي كل امر ظرف مستقر صفة لما جلب اى له  
 حاجب عن الار تكافى في كل امر يشينه وهو الشين او يكون كلمة في بمعنى عن اما **قوله**  
 عن طالب العرف حاجب فتأبث على الاصل بان يكون عن صلة حاجب وعدم الحاجب عن  
 طالب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا يريد ما قيل  
 انه لا معنى للنع عن ذات الطالب فلا بد من حذف المضاف اى عن احسان طالب العرف  
**قوله** فكيف بالاعظيم - فالجاءل ان تنكير حاجب في قوله له حاجب في كل امر الى للتعظيم  
 وفي قوله وليس له عن طالب العرف حاجب للتقدير وليقتضى ما ذكرناه كون المقام مقام  
 المدح فيكون المعنى ان المدح اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا منعه مانع عظيم لا يمكن تعميمه  
 واذا طلب منه احد مرودا احسانا لم يكن له مانع حقيق فكيف بالاعظيم ثم اعلم ان ماورد  
 في امثال هذه المقامات من الابيات والآيات بمثابة اوردت لايضاح القواعد وليس

المضاف وغيره ما اضيف اليه المستند اليه وهو المرد بقوله او غيرها او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر او لمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضره او غيرها نحو ولد الحجام يمالس زيد او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعدد زخواتفق اهل الحق على ذلك او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتحقير بعض على بعض من غير مرجح نحو حضرة اليرم علماء البلد وكالتصريح بذكرهم واهل انهم نحو علماء البلد فعلوا كذا أو كسامة السامع او المخاطب نحو حضرة اهل السوق او لتضمن الاضافة ترضيا على اكرام او اذلال او نحوها نحو صد يقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لليضار والذبولها ولا مولود له بولده فانه لما خفيت المراءة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطا فا

بشوا هذا اوردت لاثبات القواعد حتى يقتضيهما باحتمال الغير فيناشئ ويقال انه يحتمل ان يكون تكثير ما جاء الثاني للافراد فيغير العزم لوقوعه في سياق المعنى او يكون للتعظيم يكون المعنى اى ليس له من طالب العرف والامسان مانع عظيم فكيف يمنع المحقير مع ان في حل التكثير في الجاهل الثاني على التحقير حسن القابلة بين تزويل التعظيم وتزويل التحقير لما فيه من صنعة المطابقة وهو من المحسات المعنوية التي ورثت الكلام حسنا وايضا حل التثني في الجاهل الثاني على التعظيم بوجهه وجواب الجاهل التحقير وهو يناق لما هو مقصود الشاعر وهو للروح والله تعالى اعلم **قوله** اولي التكثير - اى يورد المسند اليه بكرة لا فائدة التكثير **قوله** ورضوان من الله تعالى اكبر - قبل الاول ان التكثير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ والبر لغت له والغير محذوف اى لهم رضوان الم والجملة على جملة - وعدة الله المؤمنين والمؤمنات الآية فيكون المعنى ورضوان عظيم اكبر لهم من الله وجه اولوية ان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهب اليه ولان المقام مقام شكر بعد ان النعم وبيان عظيم نعيم الجنة وجودة اماكنها فتخرج شئ من الاشياء عليها بطريق القصد كما مثال توجيههم لا يناسب المقام وان كان الرضوان القليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر وفيه ان الرضوان الكبير ليس يحصل لجميع المؤمنين والمؤمنات مع اننى الكلام على ذلك التقدير يكون إشارة الى الوعد بالرضوان بطريق الجواز انما يكون عند الشكيب وهو لا يكون بالقليل وايضا كون التثني للتعظيم يتضمن الإشارة الى الكبرياء حيث كان القليل من رضوانه اكبر ويتضمن الوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك إشارة الى انه غني عن العالين فالحق ان **التثنية للتعظيم** وان المعنى ورضوان قليل اكبر من كل نعيم في الجنة لان ما سواه انما هو الله **قوله** والفرق بين التعظيم الم هذا رد على من لم يفهم الفرق في اعتراض على المصنف رحمه الله لا حاجة الى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير فان التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقير **قوله** وهو الطيبة - فهو لا يرجع الى الكيفيات كما ان التكثير يرجع الى الكميات **قوله** بحسب اعتبار الكمية اى العدد كما هو مصطلح اهل العربية **قوله** كما في العدد واداء الاعداد واداء الإشارة الى ما يعرض له العدد وبالأدوات والوزنات إشارة الى ما يعرضه بواسطة فيمثل المسوحات والمكيلات فان الوزنات يعرض لها العدد بواسطة الذرات والعد بوساطة الصغيرة كطلين وثلاثة والمسوحات يعرض لها العدد بواسطة الذرات والعد بوساطة الكيل كصاعين وثلاثة والمكيلات يعرض لها العدد وبالأدوات والعد بوساطة بل تشبيهها بالقلية والكثرة للرضوان بها ما لا يعرض له العدد ولا بالأدوات ولا بوساطة بل تشبيهها بالقلية والكثرة للرضوان فهو مثال للكمية تقديرا لان الرضوان معنى من المعاني لا يتأق فيه عدد ولا وزن



لها عليه وكذا الولد أو لضمها استهزاء أو تحكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم ليجنون  
او اعتبار الطيفاء حجاز يا وهو الاضافة بادنى ملازمة من غير تلك واختصاص نحو كوكب  
المحرق او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة  
وقيماء كقولهم تدلك على فوائى الارض النخبة من راحتهما يعني على جنس الخواص وذلك لان اسم  
المفرد شامل معنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم  
ان المقصد به الى الجنس كوصف في نحو قوله تعالى ولا تأطروا بطير بجنائحه على ما سيجئ ان شاء الله  
تعالى واما تنكيره فللإفراد أى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه  
اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى والنوعية أى القصد

ومعنى التقدير ههنا التشبيه واما المصوحات والمكيلات فالتكثير فيها تحقيقا لانها العامة صلت  
للواسطة ووصف ذى الواسطة بها كالوصف السببي ووصف اكبر السفينة بالبحر كقوله  
قوله ولكن التحجير والتقليل فان الاول مقابل التعظيم في جهة الى الكيفيات لانه عبارة  
عن الخطا والاشات ودو المرتبة ودائرة القدر والثاني مقابل للتكثير في جهة الى الكميات  
لانه عبارة عن قلة الافراد والاهواز فظهر ان في قوله ويجئى للتقصير أى التنكير  
مطلقا بجوئى للتخفيف فمع التمثيل بقوله اعطاني شيئا ولا بد ان اللام في المسند اليه المتكرر  
في المثال المذكور رئيس لمسند اليه قوله لعدم علم المتكلم أى لعدم علم المتكلم في نفسه او عدم علمه  
بعلم الخاطب بجوئى من جهات التعريف فلا بد ان عدم علم الخاطب بجوئى من جهات التعريف  
لعدم علم المتكلم بها فيكونه جهة للتنكير أى لا يختص هذه التسمية بعدم علم المتكلم بذلك  
لعدم علم الخاطب به لا يخفى ان في جعل الفاعل عدم العلم مقتضيا للتنكير اشارة الى ان  
يجب عدم الداعى كاف ولا يتوقف على داع للتنكير قوله بجوئى من جهات التعريف  
عليه ان انتفاء جميع جهات التعريف مفعول لانه لا بد من العلم بسماءه والا لا مفعول للخطاب  
فيضم التعريف بوم العهد الذى هو واجيب عنه بأنه لا بد من صلاحية المقام للتنكير والمقام  
الصالح له ان يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعى الى تعريفه وتنكيره ومن عدم الداعى  
كاسبق ولا مفعول العهد الذى هو اما هو تعريف الجنس لا الفرد فهو خارج عن مقتضى المقام الذى  
هو الحكم على الفرد قوله او تجاهلا لغرض من الاعراض كتصغيره وعدم الاعتدال به وانهما  
غير ملتصقة اليه بخصوصه قوله او يجئى عن التعريف مانع - كإرادة الإبهام على السامع او تأتى  
الإنكار لى الحاجة او التبرع عن التطير بالاسم الذى يعيبه اذ من نقل قوله اذا سمعت  
مهذبا - سمعت صيغة ماضى من السكامة أى الملاحة وعهذا مفعول مقدم والمفعول السامع  
المنسوب الى الهند والضمير الى الممدوح ويجئى فاعل مؤخر والمفعول اذ دخلت يمينه من  
سيفه لظوله بدله مثالا أى جعله في يده الشال بدلا من يده اليمين ويضرب به الإغارة  
والحاصل انه يوصف الممدوح بالشجاعة ويشير الى انه معتمد بالجرم فان الضرب بكتايديه  
لا يمكن له الاكونه معتمدا بالجرم اعتقادا شديدا لكونه مقدما فى الواقع العجيبا بجرم لا تعد  
ولا تحصى قوله احتراز عن التصريح - لا يخفى ان هذا التصريح كما يوحى في صورة الاضافة  
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشأ هذا التصريح تعين اليقين التى تسبب اليها السامعة  
يكونه للممدوح وجميع الطرق التعريف مماثلة فيه فقوله لم يقل يمينه ذكر ذلك اقتسام  
المعروف بطريق التمثيل وليس المقصود ان التصريح المذكور لا يأتى فى الابلاضات حتى يرد  
عليه ان اصل كلامه يناقض لاخوة فان قوله او لانه يمنع عن التعريف الخ صريح في ان  
إبراد ممكن اما هو معين وجود المانع عن جميع طرق التعريف ويعلم من هذا القول

الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعاليم عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينهما وبين الادراك لان المقصود بان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اذل عليه او في بتاديبه او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم او التثنية لقولهم ان له الأبدان له لغما او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتثنية ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتثنية

ان المانع انما هو عن طريق الاضادة فقط ووجود هذا المانع كاف في ابراده منكرا وان لم يوجد المانع عن سائر طرق التعريف فانهم والله تعالى اعلم قيل معنى قوله لم يقل يمينه او ما يؤدى معناى المعروف بلام الجهد لان في كل منها قصر بما ينسب اليه النسبة الى يمين المدح واما غيرهما من طرق التعريف فليس المقام صالحا له **قوله** وجعل صاحب المفتاح الى المقصود من نقله الاعتراض عليه بما نقله عن الايضاح ثم الجواب عنه كما سبق في قوله مستغفا من بناء المرة - يرد عليه ان الوحدة المستغفاة من بناء المرة لا ينافي في التعظيم بخلاف انصاف الولد بالعلقة فكيف يدل على التحقير واجيب عنه بان معنى العبارة ان التحقير مستغفا من مجموع بناء المرة ونفس الكلمة او من كواحد منها بواسطة انضمام الآخر والفاصل ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حلة الوحدة افتضاء المستفادة من بناء المرة عليه لثلا بلزم المخالفة وايضا ان مجي الا احتمال للتحقير وافتضاء المقام اياها كاف في الحل عليه فلا حاجة في استفادة التحقير الى التثنية **قوله** لانها الخ اى لان نفعة في قوله تعالى ولكن مستغفرا اما ما ذكرتم من قولهم نفعت الرجح ومن قولهم نفعت الطبيب وعلى كل تقدير يدل على التحقير **قوله** اى هيبة - تفسير لقوله تعالى نفعة يعنى يكون معنى نفعة على هذا التقدير هيبة وهي تدل على التحقير لانها تسم ضعيف والبناء للمرة فلا وجه للتعظيم **قوله** اى فوجه - هذا تفسير نفعة على تقدير الثاني ووجه افتضاء ربح الطبيب بضعفه والبناء للمرة فمن ابن التعظيم **قوله** وجوابه الله ان ايراد المصنف رد على الاعتراض عليه بالتثنية ليس عليه تمامة للتحقير والا لم يكن حله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير افتضاء المقام له والافاد في المقام حقه بسبب نفس الكلمة او الصيغة او بسببها معا انتفى الشرط فان حصول مقتضى بالفعل يدل افتضاء مقتضى له وانتفاء النشر ط معلن وكاش عن انتفاء الشرط واجيب عنه باننا نسلم انه او في المقام بالبناء او نفس الكلمة او بهما جميعا فان المقام يقتضى بالفعل في التحقير على ما لا يخفى فايضا وحقه لا يحصل الا بجل التثنية ايضا التحقير يحصل بالفعل في التحقير وهذا مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح واما قال بعض الافاضل ان حاصل اعتراض المصنف رد على صاحب المفتاح ان التثنية انما يطلب الارجاع الى التثنية والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدال على اصل المعنى ولفظ النفعة يدلون التثنية يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعيا الى التثنية واجيب عنه بان مراد الشارح بقوله لانه مما يقبل الشدة انه لا مانع في بين افادة اللفظ التحقير باعتبار الصورة والمادة وافتادة التثنية لانه ما يفيد التثنية كما قد ذكرنا على ما يفيد اللفظ يكون المقاد بالتثنية تحقيرا كما قد ذكرنا الاصل التحقير الذي افاده اللفظ فلا يكون التثنية

باعتبار الكمية تحقيقا او تقديره بالمقابل المعد واد الموزونات والمشيها بهما وكن التحقير و  
 التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكن يركب  
 فقد كذب رسول من قبلك اى ذو وعد كثير - هذا ناظر الى التكثر في آيات عظام  
 هذا ناظر الى التعظيم ويجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا  
 فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفتقران وكن التحقير والتقليل وقد لا يفتقران  
 اليه لعدم علم المتكلم بجهته من جهات التعريف حقيقة او تمها لا ولا لانه يمنع من التعريف  
 مانع كقوله اذ استئمت مهندة بين : لطول الحمل بدله شمالا : لم يقل بينه احترازا عن  
 التصريح بنسبة السائمة الى بين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التاكيد في قوله

لإفادة ما هو مفاد باللفظ حتى يلزم تحصيل المحاصل ولا شك في ان انضمام التحقير الزائد الذى  
 افادته التاكيد الى ما افادته اللفظ مفيد المبالغة في التحقير واد الفاضل الذى كور هذا الجواب  
 بما حاصله والقول بان التحقير داخل في اصل المراد الدال عليه اللفظ باعتبار الصورة والماضى  
 عليه الدال عليه التاكيد كما هو حاصل جواب الجيب عما لا يقبله الذوق لان المقصود من التركيب  
 البليغ هو ما تفيد الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيد في اصل اللفظ بدو نها حتى يتركب منه  
 ما تفيد الخصوصية تحقير شديد العذاب كما هو المراد نعم لو كان المفيد للتحقير الزائد على  
 الدال على اصل المعنى المفاد باللفظ امورا متحدة علم كونه شديدا كالتأكيد المستفاد من  
 المؤكدا ت وبما حدثنا اندفع جواب الشارح دج انتهى حاصل ما قال ذلك الفاضل واهمها  
 بان الجواب على البليغ انما هو ايراد كلام هو مطابق لما يقتضيه الحال ففيمما نحن فيه انما الواجب  
 عليه ان يورد كلاما يفيد المبالغة في التحقير لان المقام يقتضيه ولا شك ان التكلم اى ههنا بما وجب  
 عليه فانه اختار اذ لا من بين الالفاظ ما هو باءدته وصورته مفيد للتحقير ثم اعتبر فيه خصوصية  
 وهي التاكيد الذى هو ايضا يفيد التحقير فبانضم ما الى التحقير الذى افادته اللفظ بما قد وصورته  
 حصل المبالغة في التحقير صار الكلام مطابقا لمقتضى الحال والمبالغة في التحقير وان حصلت من  
 اجتماع التحقيرين لانها لما لم تكن حاصلة وقت حصول التحقير المستفاد من اللفظ باعتبار المادة  
 والصورة ما لم يحصل من التاكيد بعد حصوله ليس لمصونها حالة منظرية نسبت الى التاكيد  
 وقوله ان المقصود من التركيب البليغ هو ما تفيد الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيد في اصل اللفظ  
 بدو نها فغير ان قص النظر على تفيد الخصوصية ليس بواجب في الكلام البليغ بل الواجب فيه ملوكنا  
 ولو سلم فلا شك ان المقصود ههنا ايضا هو ما يفيد التاكيد هو المبالغة في التحقير والنظر مقصور  
 عليه ولا نظر لما يفيد اللفظ باعتبار المادة والصورة وهو نفس التحقير والله تعالى اعلم  
 قوله للفرق الظاهر ان فان الابهام المتحقق في لغة من العذاب جعل وسيلة الى التحقير  
 فغير تحقير اذ على ما يستفاد من نفس الصيغة بخلاف لغة العذاب بالاصالة فانه ليس  
 فيه من التحقير الا ما افادته نفس الصيغة فاندفع ما قيل انه لا شك في تحقق الفرق بينهما  
 باعتبار الابهام والتعيين ولا كلام فيه انما الكلام في افادة التاكيد التحقير ولم يثبت قوله  
 قوله تعالى - اعلم ان عن ابراهيم عن نبيينا وعليه الصلوة والسلام قوله اى عذابها كل  
 ناظر الى كون التاكيد للتعظيم قوله او متى من العذاب - ناظر الى كونه للتقليل وكلاهما

ولئن مستهم نعمة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من  
بناء المارة ونفس الكلمة لانها ما من قوله لهم نفث الريح اذا هبت هبة او من نفث الطيبا  
اذا فاح اي فوحة وبجوابه انه ان اراد ان لبناء المارة ونفس الكلمة مد خلا في افادة  
التحقير فهذا الاينا في كون التنكير للتحقير لانه ما يقبل الشدة والضعف وان  
اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوماً منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلاً فمتمم للفرق  
الظاهر بين التحقير في نعمة من العذاب وبينه في نعمة العذاب بالاضافة وما يحتمل  
التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل  
او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس و اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني

يناسب المقام من وجه لانه ان حمل على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظام ما لما يرتكب ابراهيم  
على بنياد عليه الصلوة والسلام بانه يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون المبلغ في الزجر وان  
حمل على التقليل كان ظهراً للخير بد شفقته ابراهيم على بنياد عليه الصلوة والسلام على ابيه و  
خوفه من ان يصيبه اذى مضرة فيكون ادخل في قول النصيحة لصدره عن نادم لا يساعد  
نفسه على اصابة مضرة قليلة ووقعها على منصرف له قوله ولا دلالة لفظ المس الا دفع  
لما يرد هو ان المثال غير مطابق للممثل فان لفظ المس يدل على تقليل المسند اليه لا معنى  
عن قلة الاضافة وكذا الاضافة العذاب الى الرحمن يدل على خفة بل هو صادر عن هو متصف بصفة  
الرحمة والعبر عنه بما اشتق من تلك الصفة فيخرج منه راحة الساهلة في العذاب والتخفيف  
فيه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فيكون للتقليل ولا يصح حمله على التعظيم وحاصل الدفع ظاهر  
الشرح قوله لقوله تعالى لمسك فيها اخذتم الآية - دليل بعدم دلالة لفظ المس على ترجيح التقليل  
على التعظيم وحاصله ان استعمال لفظ المس في العذاب العظيم شائع بحيث لا يتبادر عند ذكره  
مع العذاب معنى التقليل والافرام ان يكون اول هذه الآية بنا في الآخرة فان لفظ المسك  
على ذلك التقدير يكون منافياً لتوصيف العذاب بالعظيم فا فهم وتأمل لئلا يحط بهما لك  
ان استعمال المس في هذه الآية في العذاب العظيم انما هو بالنظر الى توصيفه بعظيم واما اذا لم  
يذكر مع العذاب قيد العظيم كما في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك الا فيجوز ان يكون شامعاً في  
القلعة والخفة فلا يكون الدليل مشتملاً ما ادعاه والله تعالى اعلم قوله ولان العقوبة التي دليل عند  
ترجيح التقليل على التعظيم بالاضافة العذاب الى الرحمن وحاصله ان الاضافة المذكورة لا تدل على  
الترجيح المذكور فان الوعيد لا يقدم على التعذيب الا عند كمال استحقاق العبد للعذاب وحينئذ  
يكون العقوبة صادرة منه اشدي كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله من غضب المعلم فان  
في اضافة الغضب الى المعلم اشارة الى ان غضبه اعظم من غضب غير المعلم وهذا كما نشاهد ان  
من يكون بحيث لا يخبره عن غضبه عن هيئته بسوء له يكون غضبه اشده واغرى بالفتنة الى  
غضب من هو يحترقه غضبه عن هيئته بسوء له وسرعة قوله اني اكون ورد من احوال الدواب  
ذو اللاية تفسيرين حاصل الاول انه خلق الشخص من الشخص فالتنكير ذابته وماء للوحدة  
الزهرية ثم قيل ان آدم وحواء وهما على نبيينا وعليهم الصلوة والسلام وكذا اما يتولد من  
التراب والواحد كالعقاب والبرغوث والفقنقس على صحوابه في حكم المستثنى سكنت عن  
الاستثناء واشهرت امرهم وقيل الزاد بدابة معناها العرق اعني ذات قرانهم اربع والضرب في  
فمنهم من يشي الزاد الى الدابة بالمعنى الذي اى ما يد على الارض على طريفة الاستعداد وقيل  
مبنى الآية على تنزيل الاثر منزلة الكل هو له وهي نقطة ابيه - تخصيص الاب وان كان الولد مخلوقاً  
من نطفة الاب والامم لكونه منسوباً اليه قوله اولك فرع - اي من حيث افراده والا فالنوع كلما

كما ذكرنا بعضهم لقوله تعالى لمسلم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من  
الكريم الحكيم اشد لقوله عليه الصلوة والسلام اعوذ بالله من غضب الحكيم ومن  
تكرير غيره اى غير المسند اليه للفراد او النوعية نحو خلق كل دابة من ماء اى كل فرخ  
من افر والدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع  
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بهذا النوع من الدواب  
وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتكرير المسند  
اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصيا او نوعا لقوله تعالى والله خلق كل دابة من  
ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية

فيل من انه امر اعتبارى لا يخلق ولا يخلق منه قوله وصرح بانه من غير المسند اليه الى محمد الى الرد  
على بعض موجهى عبارة المفتاح وبيان توجه تقييد المصنف به التكرير بانه من غير المسند اليه وحاصله  
ان صاحب المفتاح ذكر ان الحالة المقتضية لتكرير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا  
لقوله تعالى والله خلق كل دابة الآية - وظاهر ان التكرير هو دابة الماء هو المضاف اليه وليس مسند اليه  
فلا يصح التمثيل لما نحن فيه فان تكرير التصحيح بوجه متعسفة مذكورة فى الشرح والمصنف والمالم  
يكن راضيا بتلك الوجوه عدل عنها وقال ومن تكرير غيره حاصل ان الحالة التى يقتضى تكرير  
المسند اليه تتحقق فى غير ايضا فنهى السكاكى على ذلك بايراد المثال من غير باب المسند اليه لانه لا يتوهم  
اختصاص تلك الامور بتكرير المسند اليه وقد نهى عن مثل ذلك فى حالات اخرى بايراد امثلة من غير  
الباب المبحث عنها كما يظهر من نظريتنا به وهذا وجه وجيه يخلصك عن التسففات التى ارتكبتها  
الناظرون فى كلامه قوله اذ التكرير كل دابة الى هذا بيان كون الدابة مسند اليه لانه المضاف مع  
المضاف اليه كالشئ الواحد بل المسند اليه فى المعنى هو المضاف اليه قوله او ما يقتضيه - بيان  
كون ما مسند اليه قوله وتفسره ظاهر - فان مثل هذه التقديرات لو اعتبرت لم يسبق  
الاسمية والفعلية فى الجمل وكذا الصفات الاخرى لها ولفات التكرير المبينة لتلك الصفات والكيفية  
ايضا التباد ومن كلام صاحب المفتاح انما هو اعتبار التكرير بالتقسيم بقصد الافراد فى المسند  
اليه نفسه وفى هذا التقدير اعتبر التكرير فيما احصى اليه المسند اليه لافى نفسه والقول بالاعتداد  
الزائد بين المضاف والمضاف اليه لا يجدى نفعا فى جعل المضاف اليه مسند اليه كالمضاف ولا يخلو  
عن نقصان والله تعالى اعلم قوله بل قصد صاحب المفتاح الى ان يرد عليه كلامه هذا بنا فى  
ما ذكره فى شرحه للمفتاح فانه قد صرح فيه بان الافراد الشخصية لا يلزم التقسيم بقوله ومعهم  
من يشئ الى وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية اجيب عنه بان ما ذكره هناك  
فيه من هبه وموضه واما ما ذكره ههنا فهو مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام  
السكاكى قوله لا لتكرير المسند اليه - اى ليس مثالا لتكرير المسند اليه كما فهمه البعض وبما حجاج  
فى محنته الى التكريرات المستبشع من كذا فى الشرح قوله فاذ - اى فاعلم ان  
باشئ اذا علم به قوله بحرب من الله - اى بحرب عظيم اى جعل التكرير ههنا للتعظيم لان  
الحرب القليل يرد بالتساوى فى الزمى عن موجب الحرب الذى هو الرد وهو غير مناسب  
للمقام فالمناسب له حل الحرب على التعظيم ومجمل ان يكون التكرير فيه للنوع عية اى نوع حرب  
غير متعارف وهو حرب عند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره قوله وبهذا - اى  
بما ذكرنا من ان الفعول المطلق ههنا للنوع عية اى لا يخرج ان التكرير بدون اعادة النوعية والا  
فاعول المطلق لا ينفك عن التاكيد بتمثيل الاشكال الى درود الاشكال على مثل هذا التكرير  
انما هو على تقدير ان يكون الفعول المطلق الواقع بعد الا فى هذا التكرير ليجى التاكيد وحصل

وبعضهم انه مسند اليه تقدير كل دابة خلقها الله من ما واء وعفص وخلي لله  
كل دابة منه وتفسير ظاهر بل قصد صاحب الفتح الى انه مثال لكون المقام للافراد متخصا  
او بعمالة التنكير المسند اليه هذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم مخوفاذا في الجواب من  
الله ورسوله وللتحقير مخوان نظن الاظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذا اظن مما يقبل الشك  
والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحل التنكير على ما يفيد  
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق  
وبهذه ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفزع يجب ان  
يستثنى من متعدد ومستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس

الحل الذي ذكره الشارح انه للنوعية وليس لجورد التأكيد كما توهمه المتوهم حتى يرد الاشكال  
ويحتاج في دفعه الى اعتبار التقديم والتأخير كما فعل بعضهم اولى اعتبار تعدد المستثنى من  
حيث توهم الخطاب كما قال به بعض ائمة من النجاة وليس مقصود الشارح رد انه لا يقع المفعول  
المطلق بعد التأكيد اصلا فان قوله ما اعتريه الشيب الا غتر ليس القصد فيه الى وقوع من  
الاغتر العظيم او حقيقة المفعول المطلق لا يكون فيه لا لجورد التأكيد قوله لاجابة الى ما ذكره  
الى في هذا التركيب واما في تركيب يكون المفعول المطلق فيه للتأكيد فالجاجة باق كما في قوله ما اعتري  
الشيب الا غتر اذ حيث يقال فيه ما اعتريه الا الشيب اغتر اذ قوله ولا الى ما ذكره بعضهم  
اي لاجابة في صحة الاستغناء الى ما ذكره بعضهم من انباء التردد في المستثنى منه بما حاصله ان  
اصل ما ضربت الاضرب ضربا فانكوت بضرب بالرفع احتمال ان تكون اردت بضرب غير الضرب  
فما يجري مجراها كالتهديد لكن ذلك التأكيد انما ثبت بالضرب وتحقيقه ولا ينبغي وقوع غيره فاذا  
اردت تفني ذلك الغيرة ثبت بما والاذا حصل ان ضربت اخبار بوقوع الضرب لكنه يحتمل عند  
الخطاب ان تكون اردت بالضرب التهديد او الشدة عني مقد مات الضرب فاذا اردت ان تثبت  
الضرب بتحقيقه فقلت ضربت ضربا وان اردت مع ذلك تفني ما توهمه الخطاب في قلت ما ضربت  
الاضرب او كان معنى ضربت ما فعلت لشو له حيثئذ للضرب الذي فعلته فانك اردت تحقيقه  
والتهديد يدل على الذي توهمه الخطاب فانك اردت فيه وليس المراد ان الخطاب توهم انك  
فعلت مع الضرب غيره فانه مناف لصريح عبارة الرضى في هذا المقام قوله فلانك قلت ان  
اشارة الى ان الشمول متحقق بنا على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو اعم منه ولذلك  
يؤكد في ضربت ضربا بالرفع توهم ارادة غير الضرب لان الشمول متوهم وحيثئذ اندفع  
ما قاله السيد السند في هو ان الرضى حاصله ان الاستثناء لا بد له من ان يكون شمول  
المستثنى منه للمستثنى وغيره امورا محققا ثابتا في نفس الامر ولا يكفي فيه الاحتمال للحق  
فضلا عن التوهم ولا استدلال فاسبق على ارادة الاستغناء من الامم في قوله فعلى ان لو انما  
لحق خبر بصحة الاستثناء بقوله الا الذين آمنوا ووجر الدفع انك قد عرفت ان معنى عبارة  
الشارح ان الشمول متحقق ثابت في نفس الامر بنا على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو اعم  
منه ولذلك انكر في ضربت ضربا بالرفع توهم ارادة غير الضرب وليس معنى ان الشمول  
متوهم كما توهمه ذلك السيد حتى يرد ما ذكره فالجاصل ان الشمول صحيح والمتوهم انما  
هو استعمال لفظ الضرب لما هو اعم منه والسيد توهم توهم الشمول فقال ما قال متذكر  
والله تعالى اعلم قوله فنيما يحل الى البيت للمتنبي من قصيدة يدح بها السيف الدرة

مصدر نظن فمحتل غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ الحاجة الى ما ذكره  
 بعض النحاة من انه يجوز على التقديم والتأخير اى ان نحن الانظن فظنا ومثله قوله لوما  
اغتركا الشيب الا غتراراى ما اغتركا الا الشيب اغتراراى الى ما ذكره بعضهم من ان  
 قولك ما ضربت زيد الا ضربا مشا لا يجمل من حيث ..... توهم المخاطب ان تكون قد  
 فعلت غير الضرب بما يجري مجرا كالكه يهدد والشرع في مقدماته فهذه الاحتمال بصير  
 المستثنى منه في قولك ما ضربت زيد الا ضربا كالمعتد الشامل للضرب وغيره من حيث لوهم  
 فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تكثير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعين  
 قوله تعالى او اطوحية ارضاي ارضا منكورة مجعولة بعيدة عن العران وللتقليل قوله

والشاهد في قوله خيل وجود حيث نكرها للتقليل ولا يخفى ان في حل تنوين المجلد على التقليل  
 مدح له باشباعه وهو امدح للمك من المدح بسط الملك وكثرة الجود المستفادة  
 من حله على التكثير اذى ربما لا يكون مناسب للمقام كمالا يخفى وكذا اهل تنوين الجود  
 على التقليل فهو امدح من حله على التعظيم بلا شائبة وخفاء على ارباب الذوق السليم  
 والجذب ضد الخصب يقال ارض جديده اى ارباب فيها والغاوى قوله فيوما - للتفصيل  
 والظروف الثلاثة اعني فيوما وبخيل وعندهم يتعلق بنظره واداء في قوله ووبعا - طنة  
 وهو وجود متعلقان بتقوية الثاني وقوله الفقر والجذب - المعطوف مع المعطوف عليه  
 مفعوله والجملة عطف على الجملة السابقة والمعنى صارت عرك في مصالح رعابك فيوما نظرا  
 عدا لهم اهل الرزم عنهم بقليل من خيلك والحاجة لك في طردهم عنهم اى كثير من خيلك  
 لان الواحد من خيلك بعد قليل من خيل غيرك فيوما وجود نذكر من كى كى طرده عنهم  
 الفقر والجذب لان القليل من جودك اكثر من كثير من جود غيرك وفي نظر د بهصفة  
 المضارع استحضار تلك الحالة الموهلة الماضية في طرد الاعداء والهيبة المحسنة الماضية  
 في طرد الفقر والجذب قوله من تعظيم فضله ما لا يخفى - لان ابهامه يدل على ان العبر  
 عنه اعظم في رفعة واجل من ان يعرف حتى يصح به قوله اى يرتبط بعض التفاضل بمجز  
 بيت للبيد وصدره تراك امكنة اذ المراد بها وقوله تراك امكنة - خبر الثالث في  
 البيت قبيل هذا هو اوله تكن ترى نزار باننى وصال عقد حائل هذا املاء وقوله  
او يرتبط - عطف على الفعل الواقع بعده وارضها فيما قبله فيكون المعنى ان تارك امكنة  
 اذا انتفى كل الامر ب الرضا بها وارتباط الموت واذا انتفى احداهما لم يتحقق الترك  
 وقيل كلمة او بمعنى الى الا وان مقدرة بعد هاء والجزم لضم واو الشرح او الاجراء الوصل  
 في الوقف او كون ان المصدرية حازمة كما في بعض اللغات قوله اخر المصنف رحمه الله تعالى  
 ذكر التواضع - الغرض من بيان المخالفة بين المصنف وروى السكاكيد ثم بيان ان لكل واحد منهما  
 جهة هو روى كما هو مذكور في الشرح قوله نظرا الى ان ضمير الفعل حاصلة ان السكاكيد نظر  
 الى ان ضمير الفصل وكثير من اعتبارات التواضع انما يتحقق مع تعريف المسند اليه فينبغي ان يذكر  
 بعقب تعريف المسند اليه هذه المناسبة شكون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير انما  
 هو من باب التمجيد وهو من صلب المنصور واجازة لفراد هشا جو من تبعها من الكوفيين فقيمة  
 للمسند اليه المنكر والاداء بالكثير من اعتبارات التواضع كون الوصف المدح او الذم او الترجيح  
 لانه لا يكون الاعند التعيين والتأكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يذكر بهما الا عند  
 الكوفيين بشرط ان يكون محمدا واد قال بعضهم ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف

فيما يجيل تطرد الودم عنهم: ويوما مجود تطرد الفقر والجذب: اي بعد دنوز من خيولك  
 وفوسانك وشئ يسير من فيضات جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير هو  
 في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح ببعض كقوله تعالى ورفع بعضهم  
 فوق بعض درجات الآية عمل صلى الله عليه وسلم في هذا الابهام من تعظيم فضله  
 واعلاء قدره ما لا يخفى في مثله قوله او يرتبط بعض النفوس احماها اراد نفسه وقد  
 يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفي هذا الامر  
 بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف رحمه الله تعالى ذكره التوابع  
 وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التثنية

**قوله** فلو انما - وقوم اعتباراته - قيل عليه العطف بالحق اكثر و اعتباراته او قوله يعط  
 ما ذكره سببه لتقدير ذكر الوصف على سائر ما لا بد ان يقال انها قدم من التوابع الوصف  
 لانه اذا جتمع التوابع بعد منها بذكر الوصف **قوله** قد يقصد - غير يقصد - شارة  
 لقلته واحتياجه لقرينة لان المتبادر من الوصف اللفظ فلذا احتاج الى قوله ليوافق الحق  
 بخلاف البينات فان المتبادر منه المعنى الصدري واما التابع فيقال له عطف البينات لا غير  
**قوله** وهو المناسب الى فهم من عبارته ان وجه كونه انساب اما هو الموافقة بقوله فيما  
 بعد واما بياها الا و عبارته في المختص صريح في ان كونه انساب وجه لان يقصد بالوصف المعنى  
 الصدري والموافقة وجه آخر له وحاصله ان ارادة المعنى الصدري من الوصف المذكور هي انساب  
 بالتعليل وهو قوله فلو انما هو الالفاظ او قوله **بقوله**  
 واما بياها فان الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى الصدري اعني تعقيب التابع  
 المختص واما التابع المختص في المشايخ فيه عطف البينات والبدل لالبينات والادال  
**قوله** فلو انما اي الوصف - يعني ان يراد بالوصف الذي فسر به الضمير هو الوصف المختص بالتابع  
 المختص لانه المبين والكاشف اوله بالذات والمعنى الصدري ثانيا وبالعرض فان الكشف  
 والتبيين قائم بالنتج وذكره انما يتصف به باعتبار انه متعلق له كتركه راكب السفينة  
 فلا وجه للاعتبار وتركه الموصوف بالذات فعلى هذا يكون في العبارة صنعة لاستبعاد ما كما صرح به  
 في المختص فانه اراد بالاسم الظاهر معنى والضمير الراجع اليه معنى آخر فالقول يمكن ان  
 نحو اعدوا هو اقرب للتقوى فلا حاجة الى التوابع بالاستبعاد اجيبا عنه بان الحمل على  
 الاستبعاد ام اول فانه من الضائع الابتدعية المحسنة للكلام والفعل على ما هو ان واليق  
 فلذا امله عليه الشارح في المختص وقال السيد السند بعد ما قال ان اراد بالوصف الذي  
 فسر به الضمير التابع المختص لانه المبين والكاشف اوله بالذات فلو قال بدله الى  
 النعت لكان اظهر في المردود الى تعقيب شارة الى ان الضمير في قوله لكونه راجع الى ما  
 دل عليه قوله واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمعنى الصدري كما ذكره انتهى برز عليه كان  
 الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذلك لفظ النعت بلا نقاوة وكلها مخصوصان في عرف  
 النحاة بالتابع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المارد عن الآخر واجيبا عنه بان الاستواء  
 ممنوع بل لفظ النعت شائع في التابع المختص كما يدل عليه قوله الشارح ر حيث قال بين  
 اما الوصف اي ذكر النعت فان المادية التابع المختص ولان تغير الاسلوب وذكر النعت  
 بعد ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اراد بالوصف **قوله** مهمنا كاشفا عن معناه -



وقدمها السكاكي على التنكير نظر الى ان ضمير الفضل كثير من اعتبارات التوابع  
انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقد ام من التوابع ذكر الوصف للثبوت  
وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به  
معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيان انه واما لا بد ان منه يعنى  
اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبيئاه اى للمسند اليه  
كاشفا عن معناها كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه  
فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لاني كونه وصفا  
للمسند اليه قول اوسى بن حجر فى مرسية فضالة بن كلدانة من قصيدة اولها

الماجع بين التبيين والكشف كان الاول بالنظر اليه نفسه والثاني بالقياس الى السامع  
دلالة على ان الوصف بلغ فى ذاك الغاية القصوى حتى صار حد الموصوف وتعرفاته  
كان فى المثال الاول اوجها رايها كما فى الذى يظن بك الظن انما تارة تعريفه للاملى باعتباره  
لازمه وهو كونه مصيبا فى رايه وانما كان جارا مجزا فى اختصاصه بالموصوف اختصا  
المحد بالحد وفى غير ذلك من جميع ما عداه ثم المثل الاول انما يكون من القسم الاول عند  
الحكماء والمعتزلة فقط فان ذاك الوصف حد للجسم اى تعريف له على ايهامه اى المراد  
به الممتد فى الجهات الثلاثة والجسم موصوف به بالفعل الا ان ما صدر في عليه الجسم مخصص  
عند المعتزلة فى الوجه وهو يحتاج الى الفراغ الذى يملأه وعند الحكماء فى التعلى  
والطبي الاول عرض والثاني جوهر وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات  
هو الجسم التعلى بدليل اختلاف المكانات لتخلل التخلل الحقيقى هو ان  
غير انضمام شئ آخر اليه ومن غير ان يقع بين اجزائه خلاؤه والتكالف الحقيقى هو ان  
ينقص حجمه من غير ان يزدل عنه شئ من اجزائه او يزدل خلاؤه كان فيها بينها  
فخرج انتفاش الاجزاء واندماجها فانه تتخلل وتكاتف مما زى اذ ليس الا على  
اجزاء خارجة عن الجسم او جزؤها - والتكاتف الحقيقى مع بقا الجسم الطبي  
بجمله وفى هذا الوصف مع كونه تعريفه اشارة الى عدم الاحتياج الى فراغ يشغله  
لان الممتد فى الجهات الثلاث لا يتصور الا فى المكان وبجذ البنيات علمت ان فراغ  
ما قال بعضهم حاصله ان كون هذا المثال من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة  
انما يتم اذا جز التعريف بالاعم او يرد بالطويل وما يندم الوجه لان الموصوف  
المذكور ريع الاجسام التعلمية وخصوص التجربة اعطى الاحتياج الى فراغ الزيدل  
على ان الموصوف هو الجسم الطبي اذ لا مكان للجسم التعلى عند تمثله وبهذا  
اظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى عدم الاحتياج الى تعلى على مذهب الحكماء  
قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمثلهما غير ظاهر ايضا لانهم قاموا بالوجه  
الفرد وتجزئه دون التحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له  
الامر الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال لا ان المراد ان الوصف المذكور اشارة  
الى عدم الاحتياج الى الفراغ الممتد الى مطلق الفراغ انتهى حاصله ما قاله البعض  
دفع قوله اذ لا مكان للجسم التعلى عند من يثبت ان قد عرفت من البيان المذكور حيث قلنا

ايتها النفس اجعلى جزعا: ان الذي تمخذه رب قد وقعنا الى قوله ان الذي جمع  
السماحة والتجدة والبرود التي تجعا: الالمى الذي يظن بك الظن بكان قد  
راى وقد سمعا: الالمى واليلمى الذكى المتوقد وهو اما من فروع خبر ان منسوب  
صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة آيات اودى فلا تنفع  
الاشاحة من امرين قد يماول البدعا: فالالمى ليس بمسند اليه وقوله الذي  
يظن بك الظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي انه  
سئل عن الالمى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى  
ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا

وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعلى الخ فتذكروا اما ان ذقنا القالين  
بالجزع غير الجزع لان المكان هو البعد وهو الامتداد بين غايتين او السطح الباطن من الجسم المحوى  
الما من السطح الظاهر من المحوى وكل منهما منقسم والجزع هو الفراغ المشغول بالمتخير سواء كان  
منقسما اولادنا قلنا الى المثال الاول اما يكون من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة فقط  
لان الجسم عند الاشاعرة ما تركب من جوهرين فصاعدا بخلافه عند المعتزلة والحكماء فانهم  
شروطان الجسم الابعاد الثلاثة قوله الجسم الطويل الخ يرد عليه ان كل واحد من الطويل والربع  
والعيق صفة على حدة مع انه ليس كاشفا فلا يصح التمثيل به واجيب عنه بان كل واحد  
ليس صفة على حدة كما انه ليس كاشفا بل الكاشفة اما هو المجموع فانه صفة واحدة  
بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب فكانه قيل الجسم الزاهب  
فى الجهات كما ان قولك حلوها مضى خبر واحد معنى كانه قيل مزمع تعدد اللفظ والاعراب  
وايضاً الوصف فى الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد ونظر الى الاصل فكل واحد من  
الطويل والربع والعيق وكان صفة على حدة الا ان المراد بالوصف الكاشف اما هو  
المجموع من الصفات الثلاثة ولا مضايقة فى اطلاق لفظ الوصف على هذا المجموع  
لما حلت على ان الوصف المذكور فى المتن بمعنى ذكر النعت كما ذكره الشارح وهو يكون  
مصدرا لادلاله على الوحدة والكمورية فضمير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور  
فى ضمن الوصف فيجوز ان يكون متعدداً وقيل فى الجواب الوصف الكاشف هو الطويل بالوجه  
بما بعده فان العريق صفة مخصصة للطويل وكذا العيق صفة مخصصة له او للعريق  
وقيل الصفة الكاشفة اما هو العميق وحده ولا يستلزمه الطويل والعريق  
ذكرا معه وبعد هذين الجوابين لا يخفى على احد والثانى ابعد عن الاول لانه يستلزم  
ان لا يكون للطويل والعريق مدخل فى الكشف وان يكون ذكرها استطراداً والله تعالى  
اعلم قوله ونحوه فى الكشف الخ اما فضله عن ما قبله لامر من الاول ما ذكره الشارح  
بقوله الخى في محذوف الوصف الخ والثانى ان فيه تنبيه على التقاداة بينهما فى الكشف  
فان السابق يعينه تفصيل معنى الجسم وتعيينه وهذا ليس بعينه تفصيل معنى  
الامر ون معناه الذى المتروك قد ان استلزمه قوله ايتها النفس اجعلى جزعا  
بجمل اى احسنى والجزع ضد الصبر والجزع الجمل هو الذى يشوبه اضطراب بصلب  
والحد والجزع والسماحة المكرم والتجدة بالفتح شيعة والبر بالكى خلاف المعوق وهو

وله ما على ما في المتن من قوله تعالى ان الذي جمع السماحة والتجدة والبرود التي تجعا: الالمى الذي يظن بك الظن بكان قد راى وقد سمعا: الالمى واليلمى الذكى المتوقد وهو اما من فروع خبر ان منسوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة آيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امرين قد يماول البدعا: فالالمى ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا

فان اطلع به علة الجزع عند مس المكوه وسرعة المنع عند مس الخير  
او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند  
النفاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل  
عالم فانه بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت  
بذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفر من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح  
عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجوا والرجل التاجوا

خوف الله سبحانه وجمعا نصب تأكيد للساخنة وقرابها هو بضم الحميم وفتح الميم مع جمعا  
مؤنث اجمع يؤكد بهما الجمع المؤنث ونظيرها في تأكيد الجمع المذكور اجمعون وجمعا و اجمع  
توكيد محض لا يثنى حبان عنه فلا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا غير ذلك ولا يستدأ  
بهما ويحاول يقصد بوقوله من امر نكرة اما للمتعمم اى لا ينفع الحذر من امر عظيم  
كما في لا محالة وهو الموت او العموم اى لا ينفع من امر كما في امر كان لا يقصد النظام  
وبلغ نفسه في انها لك لانه يفتر بها ولا يتحاط فلا ينفع الحذر وقد في قد يحاول للتحقيق  
قوله الذي يظن بك الظن الخ يحتمل ان يكون مفعولا لظن محذوفين والتقدير الذي  
يظنك متصفا بصفة وقوله بك - ظرف مستقر صفة لصفة اى بصفة كاشنة بك وقوله  
الظن مفعول مطلق بظن ويحتمل ان يكون نازلا منزلة الارم وقوله وبك - بيان  
موضع الظن قوله كان قد رأى الخ كان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والمحالة  
من فاعل بظن اى يظن في حال كونه مشبهما بالرأى والمسامح قوله او منصوب صفة لاسم  
ان او بتقدير اعنى - وهذا ان الاحتمالات يساعدها السوق فان الحزركا قال المشرح انه  
بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاعة الخ قوله اودى اى هلك قوله الاشاعة -  
الحذر من امر كاشن البسته قوله البدها - جمع بدعة وهى الامور الغريبة والمعنى وينفع  
طالب الامور والغريبة الحذر من امر كاشن لا محالة قوله الحقنى - بفتح الميم من الصبح  
وهو شدة الذكاء قوله فاشهد هذا البيت ولم يزد عليه - واراد جعل الموصوف والصفة  
خبر للمعنى ليفيد المخاطب وان كان في البيت وصفاته فلا يرد انه على هذا الايص التقييل  
فانهم والله تعالى اعلم قوله ومثله في النكرة الخ انما فصله لانه ليس الوصف الكاشف  
فيه وصفا للمعرفة كما هو كاشف في السابق من الامثلة وانما ذكره المشرح ههنا لئلا  
يتوهم اختصاص الوصف الكاشف بالموصوف المعروف وايضا يمكن ان لا يكون جزوا عا موصوفا  
صفة لهلوعا بل يجوز ان يكون حالا مثله وعلى التقديرين مجموعا بمنزلة الكاشف  
لهلوعا والظن فان متعلقان بهما قوله او مخصصا - الفرق بين الوصف التخصيص المذكور ههنا  
وبين المبين المذكور فيما سبق هو ان الغرض من التخصيص تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين  
كشف المعنى قوله اراد بالتخصيص الخ رفع لما يقال ان التخصيص خاص بالنكرة والمثمل  
به معرفة فلا يصح للتقييل وحاصل المدفع ان ما ذكرت انما هو اصطلاح النفاة ولما  
البيانين فلا اختصاص عندهم للتخصيص بالنكرة قوله تقليل الاشتراك - اى  
تقليل الاشتراك الواقع فيه اذا كان الموصوف معرفة والحاصل ان كل واحد من التقليل برفع  
الاحتمال الواقع فيه اذا كان الموصوف مشتركا فان كان مشتركا معنويا وهو ما وضع

عندنا فإنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به دفعت الاحتمال أو لكون الوصف مدحا أو ذمّا أو ترجحا فجاء في زيد العالم أو الجاهل أو الفقير حديث يتعين الموضوع اعني زيد اقبل ذكره أي ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شيء في ذلك الاسم أو بان يكون المخاطب يعرف بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا للملايصير الوصف فخصصا أو تأكيداً إذا كان الموضوع متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدار كان يوما عظيما فان لفظ

لمعنى واحد مشترك بين الافراد كرجل يكون الوصف متقلا لا مشترك بين افراد كما نقول رجل تاجر فان تاجر يقلل الاشتراك في الرجل وان كان الموصوف مشتركاً لفظيا وهما وضع لمعنيين او اكثر بأوضاع متعددة حقيقة كلفظ زيد مثلا فان اوضح للشخص التاجر والفقير مثلا او حكما بان يكون الواضع متصورا لأمور مخصوصة متباينة باعتبار معنى مشترك بينهما وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة كما في المضمات واسماء الاشارة مثلا يكون وصفه داعيا للاحتمال الذي نشأ من اشتراك الموصوف اشتراكا لفظيا كما نقول زيد التاجر فانه رافع لاحتمال الفقير مثلا والحاصل ان التخصيص يدخل المعارف والتكرات وان له فريدتين لتقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح علماء البيان بخلاف النجاة فان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في التكرات فقط واما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توضع لا تخصيص عندهم فافهم والله تعالى اعلم قوله النجاة - جميع نواح من تخاليفها اذا نظر في علم الخوفا وكلم فيه قوله فانه كان بحسب الوضع محتملا الخ اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من افراد الرجال بحسب الوضع ليس معناه انه بحسبه يصلح ان يطلق على خصوصية افراد كان بل معناه انه بحسب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية من حيث هي او الف والمنتشر على اختلاف الراهبين أي في وضع اسم الجنس وذاك المعنى يحتمل ان تحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر فنشأ الاحتمال هناك هو المعنى واما احتمال المعارف فاما ينشأ من اللفظ فان زيد اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس ههنا معنى كلي يحتمل ان يتحقق في ضمن اية خصوصية الا ان يؤول زيد بمعنى يزيد فيكون حيثش في حكم التكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا فان العرف باللام العهد العادجي كالرجل يصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من الممهورات الخارجية اما لانه موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي يستعمل في جزئياته لافيه واما ما كان فالاحتمال ناشى من اللفظ وان لم يكن بأوضاع متعددة كما في زيد ثم اعلم ان الواضع اذا تصور امورا بخصوصية باعتبار معنى مشترك بينهما وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظه انا لكل متكلم واحد والظفة تخن له مع غيره ولفظة هذه لكل مشار اليه مفرد من كوا في غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام سواء كان آلة للملاحظة الموضوع له كما هو مذهب السيد السند واتباعه او موضوعا له كما هو مذهب الشارح ومن معه وهذا معنى كونه عاما وليس معناه ان له افرادا مستعدة بل انه له تعلقا بأمر عام والموضوع له خصوصيات افراد

امس ما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي  
ومنه قوله تعالى عز سلطانه وما من ذابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه  
حيث وصف ذابة وطاراً بما هو من خواص الجنس لبيان القصد منهما الى  
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة  
فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين مؤكدين مثل امس الدابور واعلم  
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها

ذلك الميعود العام فاطلاق انا دانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز  
اطلاقها بطريق الحقيقة على ذلك المفهوم الكلي لعدم كونه موضوعاً له فلا يقال انا دابور او  
ما دالان او دابوراً به فحاطب ما به هذا الوجه امكن تعدد دمعاني لفظ واحد من غير اشتراط  
وتعدد ادوضع واذا تصور الوضع مفهوم ما كليا وعين اللفظ اما بخصوصه كما في المقدمات  
والبهمات او باعتبار امر كلي كما في المعرفة باللام والمضات فان الوضع عين كل لفظ معرف باللام  
العهد وقد لاحظ يبنون انه معرف باللام لكل حصته اي لكل فرد من افراد مفهوم حصته  
ما دخل عليه والجنسه اي لجنس ذاك الفرد وهو مفهوم حصته معينة بشرط الاستقلال  
في الجزئيات وكذا المشتاقا مثلاً وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به مصدر  
وليس موضوعه المفهوم ما قام به المصدر والالجار استعمال في هذا المفهوم فالوضع ملحوظ  
بامر عام وكذا الموضوع له فكان كل من الوضع والموضوع له عاماً واذا تصور معنى جزئياً  
وعين اللفظ له كان كل منها خاصاً او كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فغير معقول  
لأن الجزئ ليس يجوز عند هذا القائل وهو السيد السند كون الاخص معرفاً للاعرج في اللفظ  
ان يكون الجزئ معرفة للملاحظة الكلي اجيب عنه بان الجزئ يكون مخصصاً من طرف الواس  
كيف يكون آلة للملاحظة ما هو صله بطريق العقل هذا الوضع ما ذكره السيد السند من  
من اقسام الوضع وفيه اختلاف كثير مبنية اختلاف الاصطلاح ولا مناقشة فيه فانهم  
والله تعالى اعلم **قولهم** مدحا او دما اي مادها او ذما او ذم او انه جعل الوصف  
مدحا او ذما ما لا لغة **قولهم** واشترط هذا للتأصيل الوصف الذي يرد عليه انه يقتضي  
اذ الم يكن الموصوف متعينا قبل ذكر الوصف وجب في الوصف ان يكون مخصصاً ولا يكون  
للمدح او الذم وليس كذلك بل يقع ان يكون للمدح او الذم ايضا بحسب قصد التكلم  
واجيب عنه بان مراد الشارح ان الظاهر من الوصف التخصيص عند عدم تعيين  
الموصوف فيكون هو المحتاج اليه لا المدح او الذم فيكون الداعي بحسب الظاهر هو  
التخصيص وان عازان يراد منه المدح او الذم بحسب قصد التكلم **قولهم** او تأمينا ا-  
اي التقدير وليس المراد بالتاكيد الاصطلاح **قولهم** نحو امس الدابور اعلم ان هذا  
التاكيد انما يصدر عن القصد والبلغا واذا اقتضا القام كما اذا وقع في الامس كونهم  
فيكون ذكره للتأنيذ بد بورة حصول النتيجة بد بورة من الغم الواقع فيه او وقع فيه  
سروقات بد بورة فهو بد بورة للتسبي والتأنيذ بحضيه ثم قوله امس مبتدأ مبني  
على الكسرة والذات برئت مؤكدة له مرفوعة فنظر الى المحل وجمله كان الخبره **قولهم** وقد يكون  
الوصف لبيان المراد اعلم ان الكلام الشارح يدل على ان توصف المبين للمقصود مضافاً

من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد الذي يسكن من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم بالتصاف الموصو بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عند ما كان يعرفه قبل من التصاف بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم

لوصف المؤكد للموصوف ولوصف الكاشف والوصف المخصص المذكور سابقا مع اشتراك الجميع في ان كلا منهما يصدق عليه انه اتي به لبيان المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الاوصاف الاربعة فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد للموصوف ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل فيجوز التاكيد بخلاف هذا الوصف فان الملاحظ فيه بيان المقصود والفرق بينه اي بين الوصف المبين وبين الوصف الكاشف ان الغرض من الوصف المبين المقصود ببيان احد المحتملين للفظ او المحتملات بان يحمل اللفظ معنيين فاكثر فثبت بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال المذكور لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود ايضا المعنى لا ببيان احد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين المقصود ببيان احد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان احد افراد المعنى ورفع غيره لبيان ان القصد الى حاصله ان لفظ دابة وظاهرها مل لمعنى الجنس والوحدة في صفاتها هو من خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس قوله وبهذا الاعتبار افاد الى اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيعم جميع افراد افادة افاد زيادة التعيين والاحاطة واما اصل التعميم فخاص من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وتوجيه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لكن يجوز ان يراد بهاداب ارض واحدة وطيور رجو واحد فيكون استغراقا فذا ذكر وصف نسبة الى جميع دواب ارض كانت وطيور رجو كان على السواء فانفع ان الاستغراق الحقيقي يتناول كل دابة من دواب الارضيين السبع وكل طائر من طيور الافات والافطار المختلفة فكا انه قيل وما من دابة قط في جميع الارضيين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بها من الالهة امثالكم محفوفة احوالها غير محمل امرها فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة خلاصة انه قيل الوصف كان تضاق الاستغراق لكنه يحتمل التاويل مع النصوصية بان يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف صار مفهوما بالاستغراق الحقيقي لا يحتمل التاويل ويدور على ذلك ان النكرة المفردة في سياق النفي يدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله الالهة امثالكم لان التنكير اما لفردية النوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله الالهة لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعات اجيب عنه بان التنكير للنوعية والنوع يشمل على اضاف وكل صنف امه او الالهة كل جماعة في كل زمان فلا مانع من صحة الاخبار عنها بقوله الالهة امثالكم حيث ورد هذا الجواب بان توصيف امه بامثالكم يدفعه اذ المراد بكم افراد في الاستغراق فالتشبيه النوع على النوع في كون كل منهما محفوفة الاحوال لانتشيه الصنف بالنوع ولا تشبيه جماعة

المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة  
او صلة انما يكون بتقدير القول فاقتيل قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان  
منكم لمن يبطل ان التقدير ان تقسم بالله يبطلن والقسم وجوابه صلة من و  
لم يشتر الى تقدير القول قلنا ما رده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو  
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد  
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله

في وقت بل نوع والحق في الجواب ان يقال ان النكوة وان كان المراد منها كل فرد ولكن الاخبار باسم امثالكم  
ملاحظ فيه المجموع اي النكوة محمولة ههنا على المجموع من حيث هو مجموع بقرينة التثنية وان كان خلاف  
الظاهر حاصله ان المقصود ما من دواب ولا طيور الى الان قوله ومن دابة ولا طائرا كان  
د الا على معنى الاستغناء ان كان مغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور على قوله الا امثالكم  
على المعنى والله تعالى اعلم قوله فيكون في الارض ويطير نجما حين تصفين مؤكدين مثل امس  
الدابة - هذا العبارة لم يوجد في اكثر النسخ المتبعة وينبغي اسقاطه لانه يناقض قوله السابق  
وهو قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود فانه يدل على ان بيان المقصود وقسمه ككتبة  
على حد غير مندرج في التاكيد ان لا يكون ان يقال ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا  
وما قبل ان المراد ان الوصف التاكيد قد يكون لبيان المقصود فقد تفسر والله تعالى اعلم بحقيقة  
الحال قوله وتعلم ان الوصف في الغرض منه تمهيد الى بيان مراد من قال ان الجملة نكرة لثلا بورد  
عليه ان التعريف والتكثير من خواص الاسم كونه قسما من الكلمة مفرد الجملة ليست كذلك لا يصح  
انضافها بالتكثير قوله يجب صحة وقوع المفرد الى سواء كان مسبوكا منها كما في مورث برجل  
قام اجابة اي قائم اليه او لا نحو مورث برجل اوجز يد اي كان الوجه زيد اعترض عليه بان هذا منفي  
بالجملة الواقعة خبر النفي الشان والقصة فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها  
اجيب عنه بان الواحدة وقوعه بحسب تمام الكلام ويمكن ان يقال قصة او حديث لا يحسب  
سدادا للمعنى قوله والمفرد الذي يسبك الى فالناسب ان يعتبر فيها حال ماسيك منها بان يكون  
موصوفا نكرة كوصوف المفرد المسبوك منها قوله الله انما يكون باعتبار الحكم الى اي ان السبك  
والثناء بل انما هو بيان المثال للملك اي المحكوم به من حيث انه محكوم به وهو لا بد ان يكون مجهولا  
والا لان الكلام لغوا والمجهول يناسبه تنكير الدال عليه واما نحو زيد القائم فالتعريف فيه ليس  
من جهة الخبرية وكونه محكوم به بل من جهة امر زائد عليها هو كون الخبرية معلولا للحاصل  
ان المجهول في الخبر انما هو ثبوته وهذا متحقق في النكوة والمعرفة فذا سببه التنكير لما عرفت  
من ان المجهول يناسبه تنكير الدال عليه وهذا الينا في عهد مفهوم الخبر لان حيث ثبوته وقد اشار  
الى عدم وجوبه بقوله يناسبه التنكير وان اول الشيخ ابن الحاجب المثال المذكور بانه في معنى زيد  
محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم نكرة قوله لان الصفة يجب ان يعتقد ان حاصله ان الشيء اذا كان  
ثابتا للغير بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذالك الغير وثبوته في نفسه معلومين للشيء  
والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونها معلومين للشيء وحدك والفرق بين الخبرين  
ان المقصود في الاول الاخبار في ذم المخاطب وذالما يتصور بكون علم المخاطب بانصاف  
الموصوف بصفو الصفة قبل ذكرها والمقصود في الثاني الاعلام والاخبار وهذا يقتضي عدم  
علم المخاطب كما لا يخفى وانما كان ثبوته ذالك الشيء في نفسه ضررا لبيان الشيء ما لم يكن ثابتا

ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التمريم نزلت او لا بلية فمر فوامنها نار اصوصفة بهذا الصفة ثم جاء في سورة البقرة مشاربا بها الى ما عرفوا ولا قلنا يمكن ان يقال الوصف

في نفسه لا يثبت لغيرة فافهم والله تعالى اعلم قوله واما يجيء بها الى مع به فهم انه اذا كان الصفة بحيث يجب فيها ان يكون المتكلم معتقدا ان يكون المخاطب عالما بانصاف الموصوف بها قبل ذكرها فاي فائدة في ايرادها بل ينبغي ان يكون ذكرها لغوا وحاصل الدفع ان المتكلم انما يقصد بذكرها تميز الموصوف عند المخاطب بما كان يعرفه قبل من انصافه بضم الصفات ليعلم عليه اوجه مثلا يفيد المخاطب فائدة يعتد بها وليس المقصود من ذكرها مجرد التماس انصافه بتلك الصفة للجزم اللغوية واعتراض عليه بانه قد يقصد بالوصف المدح وغيره دون التميز الجيب عنهم بان الاصل في الوصف التميز ولذا قال ويميزة وان كان يقصد معنى آخر ويكون التميز حاصل غير مقصود قوله والاشياء ليست كذلك اي ليست جملة متعينة للملك المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها بل الاشياء انما هو اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها قوله فوفعها صفة اخرى فاعلموا انهم من الاشياء كثيرا ما يقع صفة او صلة كما يظهر من تتبع كلام العرب وحاصل الدفع ان الاشياء يقع صفة او صلة حيث يقع بتقدير القول فعلى جوارى رجل اضربه اى جوارى رجل مقول في حقه اضربه اى يستحق ان يقال في حقه اضربه وحينئذ يكون الموصوف معلوم الانصاف بضم الصفات قبل ذكر الصفة بخلاف ما اذا كانت اشياء من غيرنا بل فانه امر مبطن لا يحصل العلم بانصاف الموصوف قبل ذكر الصفة قوله فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف ان حاصل الاعتراض ان صاحب الكشاف قال بوقوع الاشياء صلة مع عدم الاحتياج الى تقدير القول فينبغي ان لا يعبر في الشارح فوفعها صفة اخرى فاعلموا انهم من الاشياء فانه يدل على الاستواء بين الصفة والصلة في كون كل واحد منهما خبرية وكلام صاحب الكشاف هذا يدل على العز في بينها قوله قلنا مرادة اخرى حاصل الجواب انه ليس بقائل بوقوع الاشياء صلة بدون تقدير القول معانقل من كلامه لا يدل عليه لان مرادنا ان الصلة انما هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب قوله ولذا يقال في تأييد اخرى لاجل ان الجواب جملة خبرية ولا يخرجها القسم عن كونها خبرية قوله والاشياء انما هو بيان لمنشأ غلط المتوهم وحاصل ان الاشياء انما هو نفس القسم لا الجواب المؤكد به ايضا حتى يثبت ما راد منه المتوهم المعترض قوله وهذا كما ان الشرطية خبرية التي قصد الشارح بهذا التظهير مع استبعاد كون الجواب المؤكد بالقسم جملة خبرية دون القسم وعدة فالمراد بالشرطية ههنا انما هو الجوارى فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرع واما يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجوارى هي ليس بمراد ههنا ويمكن ان يقال ان مراد صاحب الكشاف بهذا القول ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان منكم من يقول في حقه والله مبطن ان الان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطار منهم وتقدر القول يفيد



يجب أن يكون معلوم التحقق عند المخاطب والمخاطب في سورة التريم للمؤمنين وهم  
قد علموا ذلك بسامع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشاركون لما سمعوا الآية **ثُمَّ** ذلك  
فخوطبوا في سورة البقرة وأما تأكيد ذلك فللتقرير أي لقرير المسند إليه أي تحقيق  
مفهومه ومدلوله أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو  
جاء في زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمل على معناه  
ومثل هذا وإن أمكن حمل على دفع توهم التجويز أو السهولكن فرق بين القصد إلى مجرد التقرير والقصد

نبوة استحقاق قول المجلة القسمية والاول ابلغ في مذمتهم وهو المقصود بلاية نذ المريد انه  
صلة بتقدير القول قوله **فَاَنْقِيلُ** في كلامه ايضا ما يشع بأن وجوب العلم إلى أي كان قوله  
السابق يدل على الفرق بين الصلة والصفة كذا الك قوله هذا الفرق بين الكلامين ان الاول  
يدل على الفرق بينهما في الخبرية بان الصلة لا يجب فيها ان تكون خبرية وهذا يدل على الفرق  
بينهما فيما بنوا عليه السببية بينهما وهو وجوب علم المخاطب فانه في الصلة فقط دون الصفة  
كما لا يخفى على من فطر في كلامه فان قول الشارح حيث ذكر في قوله تعالى فانفقوا النار التي  
وقد هالنا من الآية إلى قوله شرقال والماء جاء في صريح في اثبات وجوب العلم في الصلة  
ومنه إلى قوله قلنا اشارة لعدم وجوب العلم في الصفة كما يظهر للمتلأمل والله تعالى اعلم  
**قوله** فيحمل انهم عليه ذلك - أي فيحمل ان المخاطبون وهم المشاركون ايضا نارا موصوفة  
بصفة الصفة **قوله** مشار بها إلى ما عرفت - أي مشار بها إلى ما عرفت المشاركون  
سورة البقرة السامعون الآية سورة التريم وهم المشاركون **قوله** قلنا يمكن ان يقال إلى  
يبيع الانسداد لالة كلام صاحب الكشف على ما فهمه المعترض لان اللازم مما ذكره ان الشكوك  
عن قرآن آية سورة التريم نارا موصوفة بالصفة المذكورة ولما ربي فوها قبل الآية ولو لم  
منه ان المخاطبين لم يرب فوها قبلها واللازم في الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون  
السامع والمخاطبون بها أعني المؤمنين قد عرفت ما بسامع من النبي صلى الله عليه وسلم  
وخلصة الجواب ان المخاطب في كل واحدة من الآيتين عالم بانصاف النار بالصفة والصفة  
الا انها حملت في آية البقرة معذرة لتقدم ذكرها في آية سورة التريم موصوفة بصفة الصفة  
فكان المقام مقام التعريف العهدي بخلاف آية التريم فانه لم يتقدمها ذلك والوصوفة لاصح  
ولا كما في كان المقام مقام التذكير هذا كما يقال جاء رجل فاضل فقال الرجل الفاضل فانه  
اور رجل الا لا كونه لعدم سبق الذكر وان كان معلوما انصاف بالفضيلة وورد ثانيا معذرة  
لتقدم الذكر كونه الفاضل ان تقدم الذكر صريحا كناية شرط في تعريف العهد الخارجي وهو  
متحقق في آية سورة البقرة دون آية سورة التريم فالحاصل ان مراد صاحب الكشف  
ببيان توجيه تعريف النار تعريف العهد الخارجي في احد الآيتين وعدمه في الأخرى ولا شك  
ان هذا التعريف يقتضي تعيين المقصود وسبق الذكر تحقيقا أو تقدير المقصود صاحب  
الكشاف بيان سبق الذكر في آية البقرة وعدمه في آية التريم حتى يظهر وجه التعريف  
في الاول والتذكير في الثانية اذ لا ريب فيها معينة للمقصود بحسب سياق الآية وسياقه  
ولا يحسب الحال وهو ظاهر ومن ادعى فعلية البناء اما بما عرفت من النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم فلا يكفي في تعريف العهد الخارجي لان مجرد علم المخاطب بذات المشار إليه لا يكفي في  
الاشارة بتعريف العهد بل لابد ان يعلم المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن

الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم  
وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعنا فصل اعتبار التقديم والتأخير  
مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المواد مجرد تقرير الحكم ولم  
يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف  
ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير  
الحكم عليه دون الحكم وتقويته فان قيل انه لم يريد التأكيد الصافي بل

ولذا يقال لك اذا عرفت ذلك انما يشخصه وضرب التكلم بما ضربه الرجل مشيابه الى زيد  
الا اذا عهد بينك وبين محاطبك ويدل على ما قلنا من ان مواد صاحب الكشاف بيان توجيه  
تعريف النار تعريف العبد في احد الآيتين وعدمه في الاخرى ما ذكره في بيان الصلة ان  
الصلة المذكورة قصة معلومة للمخاطب لثلاثة وجوه سماعهم من اهل الكتاب او من النبي  
عليه الصلوة والسلام او سماعهم من آية التبريم والكنفي في الجواب عن سوال تعريف  
النار وتكليفها بغيرهم بهما من آية سورة التبريم فقط لتحقيق شرط التعريف العهدى من  
تقدم الذكر وبهذا اظهر لك اندفاع ما قال السيد اسند معتزنا على الشارح بانه على هذا  
التوجيه يفوت عن صاحب الكشاف وقد فصله ووضحه بما لا مزيد عليه حيث قال قد يقال  
ان العلامة قصدت لبيان وجه تكليف النار في احد الآيتين وتوفيها في الاخرى كما دل عليه  
قوله وانما جاءت النار ههنا مفعلة وفي سورة التبريم مفعلة وبين ذلك بان الآية في سورة  
التبريم نزلت اول بركة نزلت منها تارة موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارة  
بها لما عرفت اوله والبادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التبريم  
نكرة لانهم لم يعرفوها فحقها التذكير ونزلت في سورة البقرة معروفة لانهم عرفوها من هناك  
فحقها التعريف فان حمل علامته على ذلك ظهر منه ما قصد الى بيانه ولزم ان لا يجب عنده كون  
الصفة معلومة المتحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فاق غرضه لان المخاطب في سورة  
التبريم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع من النبي عليه الصلوة والسلام كما ان المخاطب في  
سورة البقرة عالم بها بسمع الآية فلم نكرت في الاول وعرفت في الثانية فان وجه بقصد  
التعريف في التذكير وقصد التنويه في التعريف فكل منهما يناسب مقامه كما كان توجيهها آخر لا يلائم  
للكلام الكشاف ودفع ما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب العلم انتهى والاندفاع  
يظهر باننا ملنا ذكرا لنا مل فيه والله تعالى اعلم قوله نزلت اوله اعراض عليه القطب على  
شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق ان سورة التبريم مدنية وما قال فيما سبق ان المصدر بيان  
ايها الناس مكى ويا ايها الذين آمنوا مدني واجيب عن الاول بان كون السورة مدنية لا  
ينافي كون بعض آياتها مكية فان كون السورة مدنية ومكية باعتبار الاكثر وعن الثاني بان المراد  
ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكى اى متعلق بشركى مكة وكل حكم وخطاب نزل  
فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدنى اى متعلق بالمؤمنين الكاشنين بالمدنية سواء نزلت الآية  
بكرة او بالمدنية وفيه ان آية الاوصاف مصدرية بيان ايها الذين آمنوا مع ان حكمها ليس مختصا بالمتقين  
الكاشنين بالمدنية ان كانت الآية مدنية بالالتفات واجيبا عنه بان كل حكم وخطاب نزل  
فيه يا ايها الذين آمنوا فهو متعلق بالمؤمنين الكاشنين في المدنية وانما علم من ساكني غير المدينة

يجوز التوكير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا  
لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التوكير بل التقدير الاتري الى قصر مجرمهم  
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير  
المحكم عليه على ان السكائي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقدير  
والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك  
فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه

وتخصيص اهل المدينة لانهم الكاملون في الايمان المتبرعون بغيرهم كما ان المراد ان الحكم الصادر  
ببإيها الناس متعلق بمشروكي ملكة واتباعهم وتخصيص لاصالتهم في الشرك ولا شك ان حكم  
الوجود محقق بالمؤمنين فان الكافرين عناطيون اولاً بالايان فانهم والله تعالى اعلم  
**قوله** اي تحقيق مفهومه - اشارة الى انه ليس المراد بتقريره ذكره اولاً ثم ذكر ما يقرره  
ويثبت فان هذا شا مل نحو انا سمعت في حاجتك وهو غير مراد ههنا **قوله** ودمدولة -  
عطفه اما تفسيرى ان كان معناها متعدي او اما عطف العام على الخاص ان كان المراد من  
المفهوم المعنى الحقيقي ومن المدلول اعم من الحقيقي والجازى قد ائدت ههنا اشارة  
الى انه ليس المراد بتقرير معناه الحقيقي فقط كما يسبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل المراد  
ما يدل عليه وان كان معنى مجاز يايكون شاملاً مثل قوله ناري الاسد نفسه **قوله**  
اعني جعله مستقراً الى ههنا اشارة الى انه ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند اليه  
في نفسه وازالة الغموض عنه بل تحقيقه في ذهن السامع بازالة احتمال الغموض لئلا يظن السامع  
ان الراجح من ذلك اللفظ غيره **قوله** من سماع لفظ المسند اليه - لئلا يشغل سمعه  
**قوله** اد من حله على معناه الضمير في حله اما راجع الى السامع وهو ظاهر اى غفلة السامع  
من حله المسند اليه على معناه واما راجع الى المتكلم اى غفلة السامع عن حل المتكلم المسند  
اليه على معناه فلا يحمله السامع على معناه ويحتمل ان يكون راجعاً الى المسند اليه على الاضافة  
من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف وهو المتكلم اذ السامع غير مخرج  
الى الوجهين السابقين فتأمل **قوله** ومثل هذا وان امكن الودع فوهم ان التقابل بين  
وكيدة للتقرير وبين وكيدة لدفع فوهم الفوز ونظاً ثمة يدل على انه لا يمكن الاجتماع بين ما  
هو للتقرير وبين ما هو لدفع فوهم السهو ونظاً ثمة مع ان التاكيد تابع لغير راء المتبوع  
في النسبة والتمول وحاصل الدفع ان التقابل بينهما انما هو بالنظر الى القصد ولا شك  
ان القصد الى مجرد التقرير لا يما مع القصد الى دفع فوهم السهو مثلاً فانهم **قوله**  
على ما اشار اليه - اشارة لما دعا به بنقل قول من هو حجة في الفن وهو صاحب المفتاح  
**قوله** وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد من دفع تقرير الحكم - اى ذكر ما شرح قول  
صاحب المفتاح وربما كان القصد الى محيى والتقرير ان المراد من التقرير تقرير الحكم  
**قوله** ولم يبين الا انما احتاج الشارح الى ذكر هذا القول ولم يكتف بالودع عليه بقوله  
وهو خلاف ما ضروحه لانه لو بين المحالة لصارنا قلنا وانا قل لا اعتراض عليه بل لا حاجة  
بتصحيحه النقل واذ المراد من كلام صاحب المفتاح ما يفهم من ضميره به قوله فكانه

لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي إشارة  
إلى هذا وتسلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو أولى والتعرض لانه الذي  
يعتبر فيه المسند اليه مؤخر اعم انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والظاهر ان  
قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير  
مع الفعل من ان نحو انا سعييت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد  
وتقرير للتخصيص المحاصل من التقديم و ايراد في هذا المقام مثل ايراد كل رجل

صار مدعي الصحة ما فسره فكان صالحا لان يتعرض عليه فاعتراض بقوله وهو خلاف ما هو عليه  
كما بينه في الشرح قوله فاقبل انه لم يرد الى اي فاقبل في دفع مخالفة ما ذكره العلامة لما هو عليه  
انه لم يرد الى ما صله ان تفسير العلامة كلام المفتاح بتقرير الحكم انما يكون مخالفا لما هو عليه  
المراد بالتأكيد في قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي تأكيد في المعنى المصطلح عليه وهو التابع  
المخصص وليس كذلك بل اراد السكاكي بالتأكيد مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب المعنى  
التأكيد المعنوي سواء كان تأكيدا اصطلاحيا او لا ومثل هذا كثيرا في كلامه كيف وقد ذكر  
في بحث التأكيد كل رجل عارف وكل شاعرون مع انه ليس من التأكيد الاصطلاحي في شئ  
وحيث يكون معنى قول السكاكي و ربما كان القصد الى مجرد التكرير اي ربما كان القصد من  
تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت معني  
لتقرير الحكم وتقوية عندهم فائدة في مخالفة قوله قلنا لا تسندان الفيد لتقرير الحكم هو التكرير  
اي تكرير المسند اليه يرد عليه ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم لاجل تكرير الاسناد اليه  
فتكرير المسند اليه اذا استلزم تكريرا للاسناد بان يكون المسند فعلا ومعناه ينبغي ان يكون  
هو مفيد التقرير بالحكم اجمييع غيره بان ايراد المسند اليه مقدما مع عدم توقف المعنى عليه  
انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد فكون تكرير الاسناد مقصودا بتقديم ما اسند  
اليه مؤخر اذ ان ذلك ليس الا للاسناد اليه بوجه آخر غير الاسناد اليه مؤخر بخلاف تكرير  
المسند اليه فانه لا اسناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد وان  
كان التكرير مجامع التقوى بتكرير الاسناد في صورة التقديم **قوله** على ان السكاكي ان  
فلا يعم الجواز على هذا التوجيه لان افادة انا عرفت لتقوى لم يرد في السكاكي في الفصل المذكور  
بل فيما قبله اعني بحث تقديم المسند اليه فوقه لا يشار في بحث تأخير المسند اليه سامح  
باقامة اللازم مقام المزوم فانه يلزم من تقديم المسند تأخير المسند اليه **قوله**  
وليس له ان اراد ذلك ان يعلم ان قول السكاكي فاقبل انما هو اشقل من امرين ارادة التكرير  
بالتأكيد وانه يفيد تقرير الحكم والشارح منع كلامها بقوله قلنا انما هو سلم ولا ارادة  
فقط هذا القول بما صله انه لو سلم انه اراد ذلك فليكن معنى قوله و ربما كان القصد الى انه  
ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه اذا كان التأكيد الصانع  
نحو لا تكذب انت مفيد التقرير بالمحكوم عليه يصدق ان تكريره الذي اراده السكاكي ربما كان  
مفيدا للتقرير بالمحكوم عليه لان التكرير يعم يشمل الصانع وغيره فليعمل على الصانع ويكون  
صا قاذ ليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في ذاك البحث اي بحث تأخير المسند  
اليه من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يعم بناء على جواب هذا الجهمي من الصانع  
بان مراد تقرير الحكم وهو قد جزم فلا يعم هذا الجواب ولم يتعرض في هذا التسليم وكذا ذلك  
القول اعني قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره السكاكي في آخر بحث تأخير المسند اليه

عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شئ من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف رحمه الله على ذلك كيف وهو يعترض على السكائي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تؤكد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سمعت في حاجتك وحدي او لا غير غلط فاجش

من ان نحو لا تكذب انت ليجز تقرير المحكوم عليه وهذا لا تعلق له بتقرير الحكم لكون الحوالة على غير ظاهرها لان السكائي انما حال بناء على ما فهمه العلامة على تقرير الحكم لا على تقرير المحكوم عليه وان كان هو ايضا في غير الفضل الذي احال عليه العلامة متوقفا كما يجوز قوله في الايضاح ان تأكيد كون قول السكائي كما يطلعك انما يطلعك الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم نفسه فانما مجموع ما في التنزيل ان تسليم ارادة التكرير ومضاهيها غير تسليمها مع افادة التكرير لتقرير الحكم بقوله ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض الزعماء سلم افادته لتقرير سلم ان الحوالة على غير ظاهرها لان الحوالة على تقرير الحكم والسكائي لم يرد في فصل التقدير والتأخير مع الفعل فيكون المعنى ولو سلم ان المراد بالتأكيد طرح التكرير وان ينبغي تقرير الحكم وان الحوالة على غير ظاهرها فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص اي يذكره مع تقرير الحكم بل هو اول من يتعرض من التقرير الذي هو أقوى الحكم لان التخصيص هو الذي يعتبر فيه التقدير والتأخير مع الفعل كما هو الفعل الذي احال عليه السكائي اما المتقوى فلا يعتبر فيه ذلك والحاصل ان نحو انا عرفت قد ياتي للتقوى فقط وقد ياتي للتخصيص لكن الذي اعتبر فيه التقدير والتأخير عنده انما هو التخصيص حيث شرط في افادته تقدير ما حقه التأخير للتخصيص ان يكون هو بحيث لا يكون فاعلا معنى لا لفظا وقد رآه في الاصل مؤخر على انه كان فاعلا معنى ثم قدم لا فادة التخصيص والفصل الذي احال السكائي عليه انما هو فصل اعتبار التقدير والتأخير وحيد كان الاولي للسكائي ان يقول وربما كان انقص الى الجرد والتقريب والتخصيص والله خالق العلم قوله والظاهر ان قول السكائي انما ياتي في بيان الحوالة سواء حمل التقدير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حينئذ في كما يطلعك للتشبيه وعلى الوجهين السابقين يعني على لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه ثم ما ذكرنا من البينات اذا كان قول السكائي كما يطلعك من متعلقات قوله وربما كان القصد الى مجرد التقدير كما في هذه العبارة وقيل هو متعلق بما قبله وقوله وربما كان القصد الى جملة معترضة كانه قيل ارادة دفع توهم السهو والنسيان يقتضي تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سمعت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التهور والسهو والنسيان والله تعالى اعلم قوله واولاد في هذه المقامات دفع لما يتوهم انه على هذا الوجه يلزم الاشارة الاجمالية بهذه القول في باب التأكيد الصناعي الى ما ليس بتأكيد اصطلاحي لان دعوى حال ولا غيرى عطف على المسند اليه وليس من التأكيد الصناعي وحاصل الدفع ان السكائي يصح في كثير من الاجواب بامثلة مما ليس منها بل يناسبها ويكون هذا من هذا القبيل قوله لهذا اي لعدم كون كل رجل عارف من التأكيد الصناعي قوله غير الاسلوب

عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز الى التكميل بما  
 نحو قطع الامير..... اللص ونفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى  
 الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جوابي  
 زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمر واما ذكر زيد على سبيل السهو ولا  
 يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدل الشمول  
 نحو جاء في القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئي الا

حيث قال ومنه كل رجل عاود ليدل به على مغايرته ما سبق من المبا حث قوله ولا حاجة  
 الى حل كلام المصنف في دفع لما يرد وهو انه اذا اجاز ان يكون قول السكاكي كما يطلعك الى  
 اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والناخير فليكن قول المصنف في الاضاح  
 كما سبق اشارة اليه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا التوجيه الاشارة الاجالية في باب  
 التاكيد الصناعي الى ما ليس كذلك ولا ضير وحاصل لدفع انه لا حاجة الى ان يحتل فيه  
 كلام المصنف في ما يلزم به الخروج عن البحث كما عرفت لانه يعترض على السكاكي في امثال  
 هذه المقامات فليكن يمكن ان يحل كلامه على ما هو لا يرضى به ان يكون خلا لغيره قوله  
 وهذا يظهر ان ما يقال في اي ما ذكرنا انه لا حاجة الى حل كلام المصنف في لان المصنف غير تابع  
 للسكاكي في امثال هذه المقامات ظهر ان ما يقال في هذا القول مقابل لقوله اي تقرير المسند اليه  
 حاصله ان اشار في قوله ان المراد المصنف بقوله فللتقرير اي المسند اليه فقط وهذا القول  
 يقول ليس المراد تقرير المسند اليه بل تقرير الحكم او تقرير الحكم عليه الذي هو المسند اليه  
 ومثل تقرير الحكم بان عرفت ومثل تقرير الحكم عليه بانا سعت في ما جئتك وحدى ولا غير  
 من عليه الشارح ارم بهذا القول حاصله ان حل عبارة المصنف على هذا المعنى بان يكون المراد  
 بالتاكيد ما هو اعم من الاصطلاح واللغوي انما يكون مراعاة لعبارة السكاكي واذ لم يكن  
 هناك حاجة تدعو لحمله على ما تدعو اليه عبارة السكاكي التي فيها تلك المحو اذ المصنف  
 غير راغب بما فعله السكاكي وهو ايراد في ايجاب ما ليس منه بل يعترض عليه من المقامات  
 محل عبارته على ذلك مراعاة لكلام السكاكي غلط فاحش من حيث المحل على الفاسد عنده  
 مع ان تقرير الحكم في ان عرفت مستفاد من التقديم لا من التاكيد وانا في قوله انا سعت  
 في ما جئتك وحدى او لا غير ليس للتقرير بل للتخصيص واما وحدى ولا غير  
 فيه فليس تاكيد للمحكم عليه بل للتخصيص المستفاد من التقديم وينبغي ان يعلم  
 ان حل التقرير في كلام اللص على تقرير الحكم عليه صحيح ومرضى عند الشارح ركن  
 تمثله لتاكيد المسند اليه المفيد لتقريره بانا سعت في ما جئتك وحدى ولا غير  
 لا يكا ديع كما عرفت فلا يرد ان كلامه فيها سبق يدل على ان معنى التقرير في كلام  
 المصنف ردا واما تأكيدك فللتقرير بل تقرير المسند اليه وهو مرضى عنده وكلامه  
 هذا يدل على خلافه فانهم والله تعالى اعلم واجيب عن جانب العلل بان عبارة  
 المفتاح هكذا واما المحال التي التي تقتضي تاكيدك في اذا كان المراد لا يفتن بك  
 السامع في حكمه ذلك تجوز او سهوا او نسيا كما تقولك عرفت انا و عرفت انت وعرفت  
 زيد زيد او نفسه او عينه و درهما كان الفصل الى في والتقرير كما يطلعك عليه فصل  
 اعتبار التقديم والناخير مع الفعل انتهى ولا شك ان هذه العبارة صريحة في

انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل  
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيداً واما قتله  
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى  
فسيجد الملائكة كلهم أجمعين بناء على كثرة الملائكة واستيعاب سجد جميعهم مع تفرقهم و  
اشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعبير والتصريح على البليغ للدلالة لاجمعين على  
كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما

يقرب الحكم حيث اعتبر دفع ظن التجوز والنسيان فيه فقال في حكمك فيكون مجز  
التقرير معناه التقدير الجرح عما سبق وهو اعتبار التجوز والنسيان والسهو قبيح تقرير  
الحكم ومراعاة من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيد انما يدفع التجوز والسهو  
والنسيان فيه اى الاثبات لان الثبوت ليس فعلاً له حتى يسهو او يتجوز فيه ولذا اضيف  
الى كاف الخطاب فان اضافته اليها تقتضي نسبتها اليك ولا ينسب اليك غير فعلك  
فذلك الاثبات لا الثبوت والتأكيد ربما يكون القصد منه مجرد التقرير بالحكم بمعنى الاسناد  
ويغني ان المسند اليه في قصد المتكلم هو عين المذکور لا غيره وهذا هو معنى تقرير الحكم  
فان الاثبات والغنى انما هما من جهة الاسناد اليه لا من جهة نفسه فتأكيد الحكم عليه  
يستلزم تأكيد الاسناد اليه اى الاسناد من حيث تعلقه به وهذا لا ينافي ما صرح به من ان  
ان التأكيد لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المفيد له تكرير الاسناد حقيقة  
لاستلزامه تكرار الثبوت لا تكرير المسند اليه لانه ليس هناك الاثبوت واحد لعدم تكرار  
الاسناد حقيقة فاندفع الاعتراض بالمخالفة الذي ذكره الشارح بقوله وهو خلاف ما  
ما صرح به الخ فان قولهم انما يفيد تقرير الحكم عليه اى من حيث انه محكوم عليه فهو  
مفيد لتقرير الحكم بمعنى الاسناد وقولهم دون الحكم مرادهم به الحكم بمعنى الثبوت  
فخط هذا قول الشارح سابقاً اى تحققت مفهومه الخ ان اراد به ان القصد بالتوكيد تحقيق  
المفهوم وليس معنى الاسناد وهو الحكم فهو عين ما قاله العلامة ثم انه لما كان في كون المقصود  
من التأكيد الذي معناه ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذکور لا غيره خفاء لان  
ظاهر هذه العبارة ان الاسناد اليه وقع ضد السهو والنسيان ولا يجازى فكيف لا يكون  
وسيلة لشئ من ذلك احواله الى ما اوردته في فصل اعتبار التقديم والتأخير من الحكم اذا وردت  
التأكيد في انما كيفيت مهمك قلت انما كيفيت مهمك لا غيرى او وحدى وفي موضع آخر بعد  
اذا قصدت التأكيد والنقطة بر في زيد اعرفت قلت لا غيراً فان لا غيرى  
وحدى ظاهر في دفع التجوز واعتقاد شركة الغير مع ذلك قال فيه انه لمجرد التقرير  
من غير ان يجرد وسيلة لشئ من ذلك فكذلك ههنا ولا شك في فائدة الجملة  
على هذا التقرير بخلاف ما مر للشارح ولما كانت الجملة ظاهرة لم يتعرض لبيان العلامة  
فان دفع ما قال الشارح ولم يبين ان اى موضع الخ والله تعالى اعلم قولهم ادفع قوم التجوز  
اى او يكون لدفع توهم السامع ان المتكلم يتجوز في الكلام ولا يلزم من كون التأكيد دافعاً  
للمجاز التوهم كونه دافعاً للمجاز المحقق بل يجامع مع قولنا رمان الاسناد نفسه تأكيد

هو زيادة توضع والافهم من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلاً  
انما يكون تأكيد اذا كان المتبوع والاعلى الشمول ومحملاً لعدم الشمول  
على سبيل التجوز والالكان تأسيساً ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه  
الله تعالى عليه ولا نغني بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله وانه  
لولا لما فهم الشمول من اللفظ والالم ليسم تأكيد ابل المراد انه يمتنع  
ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعلاً على خلاف ظاهره ولا متجوز فيه

للاسد الجاز عن الشيعاء لدفع توهم ان الراى بعض علمانه قوله الامير الامير اولئك  
او عينه في زيادة لفظ العين والنفس اشارة الى ان كلامه التأكيد اللفظي والمعنوي يدفع  
توهم التجوز قوله لثلاثاً يترهم ان اسناد القطع الى الامير مجازي اما في الطرف بان ذكر  
الامير اولئك بعض علمانه او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتأيد  
اللفظي لما ذكر الرضى ان التأكيد اللفظي والمعنوي يقرب من المتبوع في كونه منسوباً اليه فكانه  
تكرار النسبة ايضاً واما الجاز بان ذكر القطع واريده الامير به فلا يدفع بتأكيد السند اليه  
بل بتأكيد السند قوله او لدفع توهم السهو اي او يكون تأكيد السند اليه لدفع توهم  
السامع ان المتكلم سمي في ذكر السند اليه قوله ولا يدفع هذا الوجه بالتأكيد المعنوي  
دفع به ما يخطر بالبال انه ما الوجه في ايرادك في دفع توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي  
والمعنوي وفي دفع توهم السهو الاول فقط وحاصل الدفع ان توهم السهو لا يدفع بالتأيد  
بالتأكيد المعنوي بخلاف توهم التجوز فانه يدفع بهما ثم الاشارة بقوله هذا هو  
الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل  
الاثني عشرية والجمعية فيندفع به فلا يرد ان كلام الشارح ههنا يفيد ان التأكيد  
المعنوي لا يدفع السهو اصلاً مع انه سيأتي من الشارح انه يدفع السهو في جاء في  
الوجاهة كلاًهما فانه يدفع كون الجائي احدهما مثله جاء في زيد نفسه لدفع ان  
يكون الجائي اثنين مثلاً ومحصله ان مراد الشارح ان التوكيد المعنوي لا يدفع توهم  
وقوع مفرد موقع مفرد آخر سهواً وهذا لا ينافي دفع توهم وقوع مفرد موقع  
مشئى اوجع او وقع مشئى اوجع موقع مفرد سهواً بالتأكد المعنوي قوله  
وهو ظاهر ساي عدم حصول دفع توهم السهو بالتأكد المعنوي ظاهر فانه اذا قال  
جاء في زيد نفسه احتل ان المتكلم اراد ان يقول جاء في عمر ونفسه فسمي وتلفظ بزيد  
مكان عمر وقوله الا انك لم تقتل بهم اي اطلعت القوم وارادت به من ذلك  
البعض فانهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم قوله  
بناو على انهم في حكم شخص واحد الخ وذلك لتعا ونهم واشتركتهم في مصابيحهم  
مضاهيهم وروضاء كلهم بما يرضى به بعضهم فلا تقاوة في ان يسبب الفعل الى  
بعضهم والى كلهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ  
علم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل  
عن بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكر فالظاهر ان الكلام حينئذ مجاز اسناد  
فاعترض عليه بان في كون التأكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحيث فانك  
اذا قلت جاء في القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعاً ولا يرد



انتهى كلامه واما نحو جاء في الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع عن الشمول  
نظر لان المشتى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه  
عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما  
والاستناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان  
لهما ونفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاء في الرجلان  
كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر

من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد حتى يندفع به توهم الجائي في الاستناد  
الارقيان وتلك كل القوم فعلا وكذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يفهم ان يكون الفعل  
المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم احيى عنه ما يكون ما نسب اليه ما  
لا جزاء له شأنا مثلا بجلان كل القوم فعلا كذا فاننا يفيد الاحاطة والشمول في احاد القوم  
لا في النسبة قبل ان النسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجه آخر وهو ان يراد  
دفعه فيها بينهم وحينئذ يكون الجازي هو اما في الهيئتين التركيبية ان قلنا ان الهيئتين  
التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعا للنسبة بطريق القيام استعمل في النسبة بطريق  
الوقوع فيه واما في لفظ الفعلان قلنا ان النسبة الى الفاعل التي هي جزء ومدلول الفعل  
هي النسبة بطريق القيام شبه بها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل  
والتاكيد بكلا لئلا يدفع هذا التجوز ايضا ولا يخفى ان ناع هذا التجوز بما نقل عن الرضى  
وقد مر فتذكر منه وجه الترديد انهم لم يصروا بالاستعارة في الهيئتين التركيبية  
او في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصرا والاستعارة في الاصلية وهي في اسماء الانسان  
وما يخرج جوارها في التبعية وهي في الحروف والمستقبات باعتبار ما فيها المصدر  
واما الاستعارة في الهيئتين التركيبية او في الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي النسبة  
والزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فلم يصروا بذلك والله تعالى اعلم  
قوله بحسب اقتضاء المقام اي اذا كان المقام مقتضيا لزيادة التاكيد يجمع بينهما  
قوله ولاد لانه لا يجمعون الزدفع لما يتوهم من ان الجمع بينهما انما يكون لاقتضاء المقام  
زيادة التاكيد لو كان المقاد يجمعون ما هو المقادير وليس كذلك فان زيادته لا فائدة  
ان سجدوهم كان في زمان واحد كما ذكر بعض المحققين في اصول الفقه ان فائدة الجمع  
في الالية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السبيل كما نهم قيل سجدوا  
كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقرير وتبيين لا بليس لان الجمع الغفير اذا اجتمعوا  
على امتثال الامور في زمان واحد ولم يقتض احد منهم من ذلك الزمان .....  
..... كان هذا الفتح بعد من الحق وادخل في الزم فيكون اجمعون لتأسيس معنى  
آخرا لا لاداء ما فاداك كلمة كل وحاصل الدفع انه لا دلالة على ان سجدوهم كان في زمان  
واحد لانه واقع في مظان التاكيد وهو اذا وقع في التاكيد يكون بمعنى تكرير لفظ كل ليعيد  
الاجتماع في الزمان قطعاً كذا ما يكون بمعناه ولو سلم انه مع كونه في مقام التاكيد لا يبعد  
ان يكون ذلك الاجتماع الزماني مظهرًا غير نظرا الى اصله الذي يفهم منه الاجتماع كما يلاحظ  
للعان الاصلية في الكنى فلو كان للتاكيد فائدة ما فاداك كلمة كل وان كان مع افادته امر  
اخر وهو الاجتماع لاخفاء في كون المقام مقتضى لزيادة التاكيد هو مقتضى الجمع بينهما والله

محرض و باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما ببيان اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلا يصححه باس فقتصر به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما و فائدة عطف البيان لا تنحصر فى الايضاح كما ذكرنا من الكشاف ان البيت المحرم فى قوله تعالى جعل الله اللعبة البيت الحرام قيا ما للناس عطف بيان جيئ به للمدح لا للايضاح كما تجيئ الصفة لذالك

اعلم قوله على ما توهم - وللتوهم بعض الخفية كما مر جعله قهرا وان كان داعيا لاحتجاج والمبرد فى الآية اشارة الى شدة ضعفه وقد مر ثواب بعض الخفية القائلين على كون سيود هم فى زمان واحد ولقد ذكرنا ان فائدة اجموع فى الآية الدلالة على انهم من آخر هم اجمعوا فى زمان واحد على السوء كانه قيل سيد وكلهم مجتمعين فتوجه على ظاهره انه يقتضى وقوع اجموع خال مع كونه مرفوعا ومعرفته اوجب عنه بان قوله كانه قيل سيد وكلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى اللغوية للأغراب **قوله** وهما بحث - اى فى ذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز بحث وهو انه لزيادة التوضيح والا فلا حاجة الى ذكره بعد ذكر التجوز لشموله اياها فالبحث فى عبارة الشايخ بمعنى التفتيش والتحقق لا يعنى الاعتراض كون مقصود الشارح بهذا الكلام انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يرد به المعنى الا هم الشامل للمجاز اللغوى والعقلى وليس ذكر عدم الشمول فى بيان دوامى التأكيد لازما وحيث ذكرنا ليرد اعتراض السيد السبب بان هذا انما يصح اذا اريد بالتفريق فى قول المصنف راود دفع توهم التجوز ما يتبادر الى المجاز العقلى واللغوى اما اذا اريد به العقل كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التى يقتضى تأكيد فمضى فى الموارد فغن بك السامع فى حكم ذلك تجوزا وسهوا او لسيا نال فلا بد من التمسك لعدم الشمول فانه تجوز لغوى لم يندرج فى التجوز المذكور على ذلك التقدير وقيل ان كون عدم الشمول مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة وعلى المصنف منهم ولذا احتج الى ذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز فيه ان الحقيقة بهذا المعنى لا يطاق المجاز المطلق كما ذكره الشارح فى التلويح **قوله** واما نحو جاء فى الرجال كلاها - دفع لما يترجم من انهما الحاجة الى هذا القطب بل حيث قال لان كلهم انما يكون تأكيد المؤد لم لم يقل ولان كل انما يكون تأكيد المؤد وحاصل الدفع ان كلمة كل مو جودة فى قولنا جاء فى الرجال كلاها ومع كونه تأكيد ليس لدفع توهم عدم الشمول على سبيل التجوز لان المتن نص فى مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره بل الاولى ان يكون لدفع توهم ان الجيئ كان من البعض والاسناد الى الكل انما وقع سهوا واعتراض على الشارح بان الخصم المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تأكيد اذا كان المتن هو الا على التمثيل الى مجموع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهول لا بطريق التجوز كما ذكره فى حاشى الرجال كلاها والفرق بين الموضوعين بان المتن نص فى مدلوله بخلاف القوم كما مر انما يفيد تعيين دفع السهو فى كلاهما لا تعيين دفع المجاز فى كلهم فتامد والله تعالى اعلم **قوله** لان المتن نص الى فلا يتوهم فيه عدم الشمول على سبيل التجوز كما مرفوع يحتاج الى دفعه اعتراض بالمنع على كون المتن نصا فى مدلوله بحيث لا يطلق

وذكر في قوله تعالى الابعد العاد قوم هو دانه عطف ببيان العاد وفائدته  
والكان البيان حاصل ابد ونه ان يوسمو بهذه الدعوة وسما ويجعل  
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وهما يدل على ان عطف  
البيان لا يلزم البتة ان يكون اسمها مختصا بمتبوعه ما ذكرنا في قوله و  
المؤمن العائدات الطير ليس بينهما ركبان مكة بين الغيل والسند بين الطير  
عطف بيان وكذا كل صفة اجزى عليها الموصوف نحو جاء في الفاضل

على واحد مستند يقول الشاعر فجلن مدفع عاقلين ميلنا وجعلن امعز را  
متين شمالا حيث اطلق عاقلين ورا متين على جبل عاقل ورامة اى جعلن تلك الشجرة  
المدكورات في الالبات السابقة والمدفع واحد المدافع وهي الأماكن التي يتبر فيها  
الماء دفعة دفعة والامعز المكان الصلب الكثير الحصاد الارض معز او تانبث الامعز  
وجعل الغار قوله تعالى ولين خاف مقام ربه جنات من هذا القليل وقوله  
عليه الصلوة والسلام لا ينبي اى ملكة اذا سافر فما اذا نتما فليؤم كما الكبر كما فان  
ضهره مكمل للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالأوموم واحد وقد يستأخذ  
بقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من الجوامع وقوله تعالى  
القياني جهمهم كل كفار عنيد فافهم واصل قوله كل انفسهما اى بل يقال لدفعهما في  
الرجلان انفسهما فانه يقال لدفع توهم التجوز العقلي عرفا واستعمالا **قوله** قائما يدفع  
ذلك بتأكيد السند - لان الشائع في الاستعمال انما هو توهم التجوز في السند بان يؤم  
ان لفظاء مستعمل في معنى السبب للمصطفى اعم من ان يكون بالغا عليه او بالتعرض على  
سبيل عموم المجاز فلا بد ان التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا السند كما هو  
في الخصم المستفاد من قوله قائما يدفع ذلك بتأكيد السند ممنوع **قوله** واما بيان  
اى بالمعنى المصدرى اى كشفه وايضا حة الان المراد كشفه وايضا حة يعطف البيان  
بقدر من المقام فقول الشارح اى تعقيب المستداليه اى بيان لمحصل المعنى **قوله**  
فلا ايضا حة - المراد به رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة والنكرة فلا بد ان يدل  
على ان المتبوع فيه لا بد ان يكون معرفة لان الايضاح يطلق في عرف النجاة على رفع  
الاحتمال في المعارف مع ان المنبوع فيه لا يجب ان يكون معرفة البتة ولعل الوجه  
في ذكر الايضاح واردة رفع الاحتمال مطلقا ان الايضاح ليس مختصا برفع الاحتمال في  
المعارف كما هو المتوهم بخلاف التوضيح فانه يختص بالمعارف ولذا عرفنا سطفت  
البيان بتابع غير صفة بوضي متبوعه **قوله** باسم - المراد به ما يقابل الفعل والحرف  
**قوله** ولا يلزم كون الثاني او حتم - شروى في الاعتراضات الثلاثة على المصنف وشارح  
الى الاول بهذا القول والى الثاني بقوله وفائدة عطف البيان اى والى الثالث بقوله  
ومما يدل على ان عطف البيان الى الجواب عن الكل ان كلام المصنف مبني على الغالب  
فلا اعتراض **قوله** بما ان يحصل الايضاح اى نحو جابر في زيد الوعد الله فانه يجوز  
ان يكون كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين اشخاص بان يكون زيد مشتركا  
بين اشخاص اخر ليس فيهم احد اسمه زيد الا واحد حتى ذكرنا احد من الاسم  
والكنية منفردا من الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكرهما جميعا **قوله**

الكامل زيد فالأحسن ان الموصوف فيه عطف بآلما فيه من ايضاح الصفة  
المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف  
رحمه الله تعالى قوله تعالى لا تتخذوا الالهين اثنين انما هو الله واحد في  
باب الصفة وذكر انه للبيان والتفسير وورد في السكاكي في باب عطف  
البيان مضمرا بانها من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام  
السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يادانه من قبيل

لا يتخصص في الايضاح - وان كان لا زام له ولذا اعترضه بانه لا ينافي غير صفة بوجه متبوعه قوله  
لا ذكره صاحب الكشاف الخ دليل لقوله وفائدة عطف البيان لا تنصص قوله بحيث يه للروح -  
لان فيه اشعار باعتبار الوضع التركيب المكونه مما فيه القتال والتعرض لمن التفت اليه  
وان كان ههنا مستغلا في معناه العلي ولذا جعل المجموع عطف بيان قوله لا لا ايضاح -  
لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء قوله كما تجبى الصفة لئلا يشارك  
اي للروح قوله وذكر - اي صاحب الكشاف وهذا دليل آخر انك تقول المذكور  
قوله وان كان البيان حاصل - وذلك لان عاد اسم علم لهم مختص بهم فليس هناك  
ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان وهذا هو القول الراجح ومعنى قوله تعالى  
عاد الاولى على هذا القول عاد القدامى اي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم  
نوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام والقول الثاني ان عاد اعاد ان والتميز بينهما  
بالنفي بالاول والثانية فان الاولى يقال لقوم هو دعى نبينا وعليه الصلوة والسلام  
م فنعطف البيان على هذا الايضاح ورفع الابهام المحقق ويكون احترازا عن الثانية  
لان القصص في العاد الاولى هو قوم هو دعى نبينا وعليه الصلوة والسلام في الكشاف قوم هو  
عطف بيان لعاد فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حصل بدونه قلت الفائدة  
فيه ان يوهم بهذه الدعوة وسما يجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه  
ولان عاد اعاد ان الاولى القديمة هو قوم هو دعى نبينا وعليه الصلوة والسلام في الكشاف قوم هو  
دكان الحق تقدم الجواب الثاني المصدر بقوله لان عاد اعاد ان الخ لانه منع لقوله  
البيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن اخوة اشارة الى رجحان الجواب الاول  
لبنائه على القول الراجح كما مر قوله ان يوهموا بهذه الدعوة الخ حاصل ان عطف  
البيان يجعل الدعاء بالهلاك سمة وعلامة لهم ولا تنفك عنهم بحيث لا يكاد ان يتوهم  
كونها في حق غيرهم لانه لو قدر الاشتباه فيها امان يكون من اشتراك اسم عاد بينهم  
وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركهم اياهم فيما اشتهروا به  
من فظ العتو والعناد كقوله ولذا انك يقال عاد الاولى لا بد من ذلك الاشتباه بعطف  
البيان فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقدير واعتناء بالمقصود وحفظا عن شائبة  
توهم غيرة فلذا انك جازت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه  
قوله لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمقبوعه - اي لا يجب اختصاصه به على الاطلاق  
واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه وانك بالقبول الى بعض ما يطلق عليه لفظ التبع  
اما تحقيقا ان قصد به دفع ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به ازالة ابهام مقدر

الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ابوا دة في هذا البحث  
مثل ابوا د كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما  
هو د اب السكاكي ويكون مقصودا انه وصف صناعى جيئ به للايضاح  
والتفسير لا للتاكيد مثل اصل البر على ما وقع في كلام النخاعة وتقدير  
ذلك ان لفظ الكهين حامل المعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العبد  
اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل المعنى الجنسية والوحدة والقرى المشو

نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه قوله والمؤمن العائذة ابو  
الواو للقسم والمؤمن من اسما الله تعالى ما خذ من الامن ضد الخوف والعائذات من العور  
وهو الالتجاء والنيل بفتح الغين المعجزة وسكون الباء والسند بفتح السين والبون موضعان  
في جانب الحرم فيها ماء ومعنى البيت د الله الذى آمن الطير العائذات اى للتجشبات  
الى الحوام والنسكانات به للامن من الاصطياد والاخذ تسمى ركبها مكة ولا تتعرض  
لها بين الغنيل والسند وجواب القسم فى البيت الثانى وهو ما ان اثبت بشئ انت تكوهه  
اذن فلا رفعت سوطا الى يدى - والعائذات اما منصوب على المفعولية للام من او مجرى وايضا  
المؤمن اليه والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لا بالعائذات  
صادق على الطير والوحش وغيرهما ما يعود بالجرم والطير صادق على العائذ بالحرم وعلى  
غيره فبينها عموم وخصوص ويحتمل ان قد حصل مجموعها البيان فثبت انه مثال لما يحصل به  
البيان وهو غير مختص بالاول لكن الاول ههنا ليس بمسند اليه وهو العائذات قوله  
ركبان مكة اصحاب الابل في السفرة العشرة فصاعدا واضافهم الى مكة لادنى ملاسمة  
وهو كونهم زوارها قوله وكذا كل صفة اجزى الى المشار اليه بكذا المشبه به هو الحكم  
المذكور بان الطير عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة اجزى عليهما  
الموصوف ثم قوله كل صفة اجزى الى مبتدأ وتضمنه معنى الشرط اذ دخل القاء في خبره  
وهو قوله فالا حسن الخ وهذا المبتدأ مع الخبر يتاويل هذا الحكم مبتدأ خبره قوله  
كذا والمقصود من هذا الكلام رد على الكاشف حيث جعل صراط الذين انعت عليهم  
بدلا من الصراط المستقيم وشبهه بقوله هل ادلك على اكرم الناس وافضلهم فلان  
في ان كل واحد منهما من قبيل اجزاء الموصوف على الصفة اما المشبه به فظاهر اما المشبه  
فان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف اى الاستقامة لا ذات الصراط وفي صراط  
الذين الذات اى الوصف وهو كنه صراط النعم عليهم فيكون من اجزاء الموصوف على  
الصفة في الحقيقة وقال فيه اشعار بكونه عالما في الكرم والفضل فاشار الشارح بهذا القول  
الى ان كون فلان عطف بيان احسن من جعله بدلا كما فعله صاحب الكشاف بوجهين  
اشار الى الاول بقوله لما نية من ايضاح الخ الى الثانى بقوله وفيه اشعار بكونه عالما  
حاصل الاول ان فلا تماثل في المثال الذى ذكره صاحب الكشاف اعنى قوله هل ادلك  
على اكرم الناس وافضلهم فلان وزيد مثلا في المثال الذى اورد به الشارح اعنى  
جاء في الفاضل الكامل زيد يوضح تلك الصفة البهمة والايضاح من شأن عطف  
البيان دون البدل وحاصل الثانى ان الاشعار بكونه عالما فيها ذكر من الصفة

له الكلام في الاول الذي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الالهين باثنين والاله بواحد ايضا حال هذا الغرض وتفسير اوهذا الذي قصد صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الاخر اداء التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد وشفع بما يؤكد هذا الكلام

انا يتفرغ على جعل فلان مثلا تفسيره للاكرم الافضل كما اقر به صاحب الكشف حيث قال فافتت فلانا تفسيره وايضا للاكرم الافضل فتعلمت عن في الكرم والفضل وذاك لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بيان وايضا لصفته فلا بد ان يكون اتصافه بتلك الصفة معلوما كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم ولا شك ان الايضاح المتبوع و تفسيره فائدة عطف البيان دون البدل ويمكن ان يقال ان صاحب الكشف اختار البدل في الآية الكريمة وذكره فائدة تبين الاولى انه تأكيد النسبة بناء على ان البدل في حكم تكرير العاقل والثانية الاشعار بان الطريق المستقيم بيان وتفسير صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراطهم بالا استقامة على وجه البلغ وأكد من ان يوصف صل طهم بالا استقامة اما لا فلتثنية ذكره ليتمكن المشهور وفي ذهن السامع واما ثانيا فلتفصيل بعد الازجال واما ثالثا فلتكرير العاقل ولا تخفوات هاتين الفائدتين مطلوبتان في الآية الكريمة فوجب ان يختار فيها البدل الفائدة الاولى مختصة به واما الثانية فيحصل منه ايضا اذ قد يقصد بدل الكل تفسير المتبوع وايضا لان ذلك لا يكون مقصودا صليا كما في عطف البيان فالخامس ان ما ذكره الشارح يفيد ان كونه عطف بيان احسن اذ كان قصد الايضاح والاشعار بالمدكورين اظهروا ما ذكره صاحب الكشف يفيد ان كونه بدلا احسن اذ كان قصد تكرر النسبة والايضاح معا اظهر فالبدل مختار بالنسبة الى مجموع التثنتين اذ اقصد الثانية فالاحسن عطف التثنية اعرف في التفسير واما شبه صاحب الكشف صلط المستقيم الخ بقولك هل ذلك الا لامطلاق اذ كانا وارد في مقام يقصد فيه تكرر النسبة وايضاح المتبوع معا وهناك يتعين البدل ولا يجوز عطف البيان فضلا عن ان يكون افضل فلا بد من اعتبار هذا التقيد في المشبه به ليوافق المشبه ويحصل به غرضه ولا يخفى ما فيه فان التقيد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه قلب المقصود فانه حينئذ يكون الايضاح المشبه به باسمه وهو ليس بمقصود من التثنية اذ المقصود وايضاح المشبه باسمه به **قوله** فالتثنية قد اورد في استفسار وتعميد الى اورد على شارح المفتاح كما سيأتي وعلى من قال بالمخلاف بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف حيث توهم ان كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح المانة صفة وكلام الكشف الى انه تأكيد كما سيصح به الشارح **قوله** قلت - حاصله انه لا مخالفة بينهما فانه ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي كيف وما ذكره في قسم النجوم مفتاح العلوم في تعريفه عطف التثنية هو ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيان له كونه اعرف لا يصح على واحد واثنين في هذين المثالين فيجوز ان يكون مقصودا وصاحب المفتاح

ويكون قوله يؤكد بحق يقربا ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهمين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشئ اذ لا دلالة للكلامه عليه بل اورد في المفضل قوله نفخة واحدة مثلا للوصف المؤكد نحو امس الدابة فالحق ان كلاما اثنين وواحد وصف صناعي جبيى به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى

انه من تيسر الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا **قوله** ويكون ايراد في هذا البحث الى دفع لما ينههم وهو ان هذا التوجيه لكلامه بما لا يرضى به فان ايراد في بحث عطف البيان يدل على انه منه وحاصل الدفع ان السكالي لا يفتي شئ عن ايراد في امر صناعي غيره مما يشبهه في وصفه الخاص يكون وهذا من هذا القليل كما يراى لكل رجل عارف في بحث التأكيد الصناعي وليس منه **قوله** لا للتأكيد وان اقادته **قوله** مثل اسم الذئب فان يفتي التأكيد **قوله** واذن القوله - لانه اسم جنس والوحدة داخله في مفهومه ان كان اسم الجنس موضوعا للفرد والنسبة مستفاد من تكرير الله وتبينه ان كان موضوعا للماهية من **قوله** على النسبة والعدد - ان ضمن العدد بما يقع في العدد لا مظهر وان ضم بنصف مجموع حاشية كالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لجميع الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** شفع بما يؤكد - اى ذكر عقيب ذلك الاسم ما يؤكد العدد **قوله** يؤكد اى يقرره اى هو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكد امر المتبوع في النسبة او الشمول حتى يكون تأكيد صناعيا في الرضى فان اثنين وواحد وان قرر او حققا امر متبوعهما هو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الا انما الذي في قوله تعالى لا تتخذوا دالا من باب شمول الاتحاد للالهمين انتهى **قوله** بتكرير لفظ المتبوع اما بنفسه او بما يوافقه على ما في التسهيل نحو اجمير وانزل بنال وضربت انت **قوله** فما وقع في شرح المفتاح اى اى اذا علم ان مراد صاحب الكشاف ما هو مراد المصنف وليس مراد بالتأكيد هو التأكيد الصناعي فما وقع في شرح المفتاح الا ان مستند ذلك كونه مذهبنا انما هو قوله المذكور وقد علم انه لا يدل على ما فهمه شارح المفتاح فافهم والله تعالى اعلم **قوله** بل اورد في المفضل قوله نفخة واحدة اى قال ابن الحاجب ولا يصح ان يكون تأكيد الا ان تقرير الامر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع وحادثة لا يدل على معنى النفخة اصلا وايضا وحادثة لا تقر معنى نسبة ولا شمول **قوله** مثلا للوصف المؤكد - اى جعله مثلا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته في المقام الصلح لانه متعين بذلك لحواس ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في الله واحد **قوله** وصف صناعي جبيى به للبيان - اى وليس بعطف بيان ولا بتأكيد لعدم صدق تقريرها عليه **قوله** فلا ياتيان - اى لا تتخذوا الهمين اى وما من دابة في الارض اى **قوله** على ما توه القوم - من كلام المفتاح يشير الى الله عطف بيان وكلام المصنف في الايضاح يشير الى انه صفة وان كلام الكشاف يشير الى انه تأكيد **قوله** تابع وتوكيد اى انما زاد لفظ الذكر لاجل المدح لولا لاجزاج البذل مثل اعجبنى زيد عله وعطف البياض لاجل زيد صد يقك والعطف مثل اعجبنى زيد عله فجميع

وما من دابة في الارض ولا طير يجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة  
ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق  
في باب الوصف فالآياتان تشتركان في ان الوصف فيها للبيان وتفترقان من حيث  
انه في الهمين اثنين والله واحد للبيان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة  
في الارض ولا طير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد ولتقرير  
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمتنصف وبه يتبين ان لا خلاف

ذاك دال على معنى في المتبوع لكن لم يذكر للدلالة عليه بل لا مراً آخر **قولهم** واقول ان  
رد لما استدلل به مشاريع الفتح لا ثباته كونهين اثنين عطف بيان ودفق كونه وصفاً  
صناعياً كما فصله في الشرح واجيب عن جانب الشرح المفتاح باختصار استحق الثاني  
ويكون المراد من قول العلامة الله تعالى ذكره ليدل على معنى في متبوعه ان المقصود من  
ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوصل بذلك الى شئ آخر كالخصوص  
والتوضيح والمدح والذم وغير ذلك وذكره لاثنين والواحد ليس للدلالة على حصول  
الثنائية والوحدة في موضوعيهما اذ حصولهما في موضوعيهما مما يعلم من اطلاق المتبوع  
عليه خلاصة في الدلالة عليه اذ ذكرها وفيه ان ذكر اثنين وواحد وان لم يكن للدلالة  
على حصول الاثنينية والوحدة في موضوعيهما لان يكون المقصود من ذكرها هو الدلالة  
المذكورة لانه حاصل بدون ذكرها الا ان المقصود من ذكره الدلالة المذكورة ليتوصل  
به الى تعيين المقصود من جزميها فانهم والله تعالى اعلم **قولهم** ويكون الغرض من هذا الخ  
اي لا يكون الدلالة مقصودة بنفسها بل ليتوصل به الى بيان المقصود وتفسيره **قولهم**  
كما ان الدائرة دفع لما يتوهم من ان المعنى الذي يدل عليه الصفة يجب ان لا يكون مفهوم  
من الموصوف وهمها ليس كذلك فان الاثنينية والوحدة مفهومات من المتبوع  
وحاصل الدفع ان المعنى الذي يدل عليه الوصف ينبغي ان لا يكون مفهومين من المتبوع  
اذا كانت المقصود من ذكر الصفة هو الدلالة على المعنى الحاصل في الموصوف واما اذا  
كان المقصود بالدلالة المذكورة التوصل الى امر آخر فلا يضر كونه مفهومين من المتبوع  
الا ترى انهم ذكره ان الدائرة في قولهم اصل الدائرة انهما عطفاً صفة لا مسمى ولا  
شك ان الدائرة يفهم منه لكن لما كان الغرض من الدلالة على الدائرة هو التأكيد دون  
الدلالة المذكورة بنفسها فلا يضر في كون الدائرة صفة لا مسمى كون المعنى المدلول عليه  
بالصفة مفهومين من المتبوع **قولهم** بل الامر كذلك ان **البل للترقي** على قوله فيجوز فانه يدل  
على مجزئ الامكان وهذا القول يدل على القطع **قولهم** الا ترى ان تغوير لما دعاه بقوله بل  
الامر كذلك على التعميق وحاصله ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولا  
شك ان الكشف ولايضاح لا يتصور الا اذا كان المعنى الذي يدل عليه الصفة مدلولاً و  
مفهوماً من المتبوع لكن لما كانت المقصود من ذكر الصفة امرافاً بل هو المفهوم  
من المتبوع وهو الكشف والايضاح لا يضر في كون الصفة صفة كون المعنى المدلول  
عليه بها مفهومين من المتبوع والله تعالى اعلم **قوله** انه قال - اي العلامة **قولهم**  
اما انه - اي اما ان اثنين **قولهم** ليس ببديل فظاً - اي بدعي ولخفائه في الجملة - احتاج  
الى ان الله **بقولهم** لانه لا يتم الا ما صله ان البديل يجب فيه ان يكون بحيث يصح اقامته



ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدلوا  
في شرح المفتاح على أنه عطف بين الأوصاف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل  
على معنى في متبوعه اند تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن  
الحاجب ولم يذكر اثنين او واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين  
في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان المقصد من متبوعهما الى  
احد جزئية اعني الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما الى احد جزئيه

مقام المبدل منه ولا يصح اقامة اثنين مقام اثنين وكذا لا يصح اقامة واحد مقام  
لان الغرض المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني  
اثبات الواحد منه وليس الاثنان والواحد منفرد بين مقصود بالنسبة فلو قلت لا يتخذ  
اثنين دأما هو واحد اخللت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لان الاستدلال  
حاصله ان المقدمة المشهورة العاقلية بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بجملة كما يتبادر  
منها قال الفاضل الرضوي ولا كلام في ان المبدل منه في حكم المخرج لفظا لوجوب عود الضمير  
اليه بدل البعض كما في قولهم جاء في القوم اكثرهم وكذا في بدل الاشتغال نحو سلب زيد  
قوله وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره  
صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله  
ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المخرج في به ظنا منه ان المبدل منه في السقوط  
فيبقى الصلة بلا عائد وجه البطلان ان المقدمة المذكورة ليست بجملة كما عرفت وقد ذكر  
في المفصل ان قولهم المبدل في حكم تحمية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته  
التركيب والصفة كونهما متممين لما يقتضيه لان اهدا الاول واظهر احدى الواجبات  
يقول زيد ادركت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت قدرا الاول لم يفسد كلامك على انه لو سلم  
لكية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجودا حسا فلا مانع واوجب عن جانب العلامة  
فان العائد الرضي ذكر انه لما لم يكن المبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع  
كما يحتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اعتباره  
مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بخدا  
المعنى لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدنه حتى يرد ما اورد الشارح وفيه ان  
كلام الرضي لا يدل الا على الفرق بين المبدل والوصف والتاكيد وهذا ايضا الشارح  
ولا هو يتوهم من الفرق المذكور اذ الامر كذلك لكن كما قيل من جانب العلامة ان  
صحة اقامة المبدل بالمعنى المذكور في كلام الرضي لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه  
المبدل منه يقال من جانب الشارح بخلافه سواء بسواء ان اثنين بدل لان المقصود  
بالنسبة جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع الا انه لما كان عدد اولاد  
له من معدود فلا بد من ذكره او تقديره ولا يصح الكلام بدونه كما لا يصح بذكر الجن فقط  
بدون ذكر شريكه وما قيل ان معنى عبارة الرضي جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا  
لان يقوم مقام المتبوع بان يكون بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني لعدم كونه  
معنى قائما بالغير بخلاف الصفة فانك لو حذف الاول في جاء في زيد العالم لاحتاج  
الثاني الى مقداره لعدم استقلاله لكونه معنى قائما بالغير وان لم يكن صفة ففيه  
ان صحة الاقامة المبدل مقام المبدل منه انما يكون لكونه مقصودا بالنسبة في الكلام

اعني الاثنينية والوحدة دون الجزم الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع  
غير صفة يوضع متبوعه فيكون عطف بيان لاصفة واقول ان اريد انه لم  
يذكر الابدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة  
لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه  
ذكر ليدل على ان هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة عليه شيئاً آخر كما  
التخصص والتأكيد وغيرها فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة

وما يحسن فيه كذلك كما لا يخفى ولا دخل فيه لعدم كونه معنى قائماً بالغير كما منهم القائل  
المذكور قوله والله تعالى اعلم **قوله** ان الله وشركاؤه الخ ويجوز ان يكون مفعولاً شريكاً  
الجن والله متعاضداً **قوله** بل لا يبعد ان يقال الخ للترقي على ما يستفاد من الكلام السابق  
وهو امكان كونين اثنين بدلا **قوله** اذ انتهى الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة القيام في  
البدل مقام المبدل منه ولهذا الاحتياط المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله  
فلو اختبر صحة قيامه مقامه لزعم اهذارة بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلاً ويجوز  
التوجيه انه وقع ما قيل انه ان لم يعتبر تقيد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود  
الذي هو انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقتد **الجن** في قوله تعالى ومعلوم  
الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليست **قوله** في هذا السعير الخ وجه  
الاشعار ظاهر فلهذا دفع ما يورد على المصنف من ان كلامه هذا مخالف لما عليه وهو  
ان المسند اليه هو البدل اذ هو المقصود بالنسبة والمبدل منه انما هو التوطية والتعهد ويعلم  
من كلامه هذا ان المسند اليه هو البدل منه كما لا يخفى وحاصل الدفع انه لا مخالفة  
عليه فان المصنف لم يظفر الى الظاهر ولا شك ان المسند اليه بحسب الظاهر انما هو المبدل  
منه وهم يحترقون به حيث يجعلون الفاعل في جوارى اخوك زيد هو اخوك وقولهم ان  
المقصود بالنسبة في الكلام هو البدل يدل على كون المسند اليه هو البدل في التحقيق  
والمصنف لا يتركوه ثم اثبت كون المبدل منه هو المسند اليه بالنظر الى الظاهر وكون المبدل  
هو المسند اليه بحسب الحقيقة بقول من هو العدة في الفرض وهو صاحب المفتاح بقوله  
في لفظ المفتاح **الماء الى ذلك** - اي الى ان المبدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل  
مسند اليه بحسب الحقيقة فانه قال واما الحالة التي يقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد  
نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطية ذكره والضمير في قوله عنه وارجع الى المسند اليه  
فدل على ان البدل منه مسند اليه وقوله ذكر المسند اليه بعد توطية ذكره يدل على ان البدل  
مسند اليه والبدل منه توطية فيكون المبدل منه مسند بحسب الظاهر والبدل مسند اليه  
بحسب الحقيقة **قوله** في زيادة التثنية - اعلم ان الزيادة تنجي مصدر او نحوها من الحصول بل مصدر  
وعلى الاول الاضافة لازمة اما الى الفاعل او الى المفعول لان الزيادة تنجي لازمة ومتعدية  
فلذا اختار لفظ المفعول وعلى الثاني فالضافة بيانية **قوله** نحو جوارى اخوك زيد في هذا الكلام  
قيل الا حسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن المالك في الفقيه  
لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صل طالع بن الحيد الله فيعت قراً بالجو فان المتبادر  
من الكل لبعض والتعزي وذلك لمنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التاديب

على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا التبيين المقصود تفسيره كما ان الدبور ذكر  
ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا  
يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن  
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظا هو لانه لا يقوم مقام المبدل منه  
فيه ايضا نظر لانا لنسلم ان البديل يجب صحته قيامه مقام المبدل منه الاتري  
الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء

وان حل الكل على معنى آخر حسن قوله وان كان مفهومها الخ يرد عليه ان الوصلة انما  
تستعمل حيث يكون ضد الشرط ادلى بالاستلزام الخ واهنا ليس كذلك اذ هذا اتحاد  
مفهوميهما لا يكون بدل كل بل تأكيد الظاهر اجيب عنه بان الدال على الجزاء هو قوله  
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وهو متحقق على تقدير اتحاد المفهومين بالطريق الذي  
لا قوله هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه كما فهمه المعترض وقيل ان الواو  
للمحال وان وصلة اي واحدة لاشارة وصاحب الحال ضير في إطلاق المقدور يكون  
المعنى اي فيطلقان عليه اي على مدلول واحد ذات واحدة وان كان مفهوما متغايرين  
فلا اشكال في كلمة الوصل وانما احتيج الى التقدير ولم يجعله حالا من الذاتين قبله لان المفهوم  
انما هو للالفاظ لا للذوات **قوله** وهو الذي يكون ذاته - اي ما اريد به **قوله**  
من ذات المبدل منه - اي ما اريد به ومثله يقلل فيما قبل وليس المراد بالذات انما صدق  
لانه قد يكون اعم **قوله** وان لم يكن مفهومه بعضا الخ يفي انه اذا لم يكن مفهومه بعضا فهو  
بدل بعض عند بعضية الذات وان كان مفهومه بعضا ايضا فالذات ان يكون بدل بعض  
قبل ههنا قسم مناسب من البديل يسمى ببدل الكل عن البعض وبمثل له بقوله **شعر**  
نصر الله اعظامه فوها به سبحانه طمحة المطلمات - وبنحو نظرنا الى القرينة فذلك اذا جعل القرينة  
جزء من الفلك ويمكن ان يقال ان الاول بدل الكل اما بان يكون اعظاما كناية عن طمحة او بحدوث  
المضاد من طمحة الطلمات اعظم طمحة الطلمات والثاني ان قصد الملازمة بين القرينة  
وفلكه فهو بدل اشتغال مع وجود القرينة الذاتية على ان لا تكون النسبة الى القرينة مقصودا فلا بد  
ان الاول ليس متقاضيا للثاني من حيث نسبة الفعل اليه والافهم بدل غلط فلم يوجد  
خاص من البديل والله تعالى اعلم **قوله** فتحو الهمين اثنين الخ اعاد اعلاه لاعتبار  
المفهوم في كون البديل كلا وبعضا بل الاعتبار للذات فان البديل اذا كان ذاته عين ذاته  
المبدل منه يسمى بدل الكل كما مر وان كان مفهوما متغايرين او كان مفهوم المبدل بعضا  
من مفهوم المبدل منه واذا كان ذاته بعضا من ذات المبدل منه يسمى ببدل البعض وان  
لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم المبدل منه عدان نحو الهمين اثنين اذا جعلناه الخ  
وفي التعبد بهذا الشرط اشارة الى ما مر من الخلاف فيه فان المصنف قد قال انه صفة  
جيبى به للبيان والتفسير **قوله** لان ما صدق عليه الخ ان ذات اثنين لما كان عين ذات  
الهمين يكون بدل الكل ولا يكون بدل البعض وان كان مفهومه بعضا من مفهوم الهمين  
لانه مركب من العدد ومعرضه واثنين عدد فقط فيكون مفهومه جزءا من مفهوم  
الهمين لكن لا اعتبار بالمفهوم في كون البديل كلا وبعضا انما الاعتبار للذات كما مر  
**قوله** لا كما شتمنا لظرف الخ حاصله انه لا يشترط خصوص ذلك لانه بشرط علمه

مفعولاً جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لامعنى لقولنا وجعلوا الله  
الجن بل لا يبعد ان يقال الاول انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما  
هو عن اتخاذه الاثنين من الآله على ما مر تقريرة واما الابدال منه الى  
من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه انما هو المبدل منه و  
هذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جوارى اخوك زيد  
هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو المبدل وفي لفظ المفتاح

بل هو اعم من الاشتغال الظرفي وغيره لان الاشتغال الظرفي لا يكفي في بدل الاشتغال بل قد  
يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف على المظروف كما في قوله تعالى يسئلوك عن الشهر الحرام  
قتال فيه فان الشهر ظرف للقتال وقد لا يكون اشتغاله كاشتغال الظرف على المظروف كما في  
سبحته يد ثوبه او ماله بل قوله من حيث كون ذلك الاعلى اجمالاً الخ حاصله ان  
المبدل منه في بدل الاشتغال يجب ان يكون مشتقاً على البدل من حيث نسبة الفعل  
اليه ودال عليه اجمالاً ومتقاضياً له من حيث النسبة فان الاعجاب اذا اسند الى  
زيد في قولنا اعجبني زيد لا يكفي به من جهة المعنى فانه لا يعجبك المحبة ودمه  
بل معنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذلك  
اسئال عن الشهر في قوله تعالى يسئلوك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم  
من احكامه بخلاف ضرب زيد اعبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد لا يحتاج  
الى شيء آخر وكذا اتركك نزل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاً ولا ليس من بدل الاشتغال  
اذ شرطه ان لا يستفاد وهو من المبدل منه معيناً بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة  
الى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفاً من قولك قتل الامير  
ان القاتل سياحه وهكذا حال نظايرة فلا يجوز فيها الابدال مطلقاً اما عدم جوازها  
نحو ابدال الغلط فظاهراً واما عدم جوازها فلعلة لان شرطه ان يكون ذكر المبدل منه  
غلطاً لا يستفاد منه البدل اصلاً وههنا ليس كذلك كما عرفت قوله  
وسلكت عن مبدل الغلط الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه  
وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط اولاً لانه لتدراك الغلط قوله

لانه لا يقتض في فهم الكلام - اعترض عليه بان وقوع بدل الغلط لا يتا في الفصاحة الكلام  
بالمعنى السابق كما في ذلك جاء في زيد عمر ويعنى انه وقع الغلط في ذكر زيد واجيب عنه  
بان الحاد بالفصاحة البلاغة ولا شك ان الغلط يتا في البلاغة ظاهراً باعتبار انستفاء  
الطاقة لمتى يقتضى الحال يرد عليه ان الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح يحقق كاذباً  
اوردت ان تقول حاد فسيفك لسائك الى رجل ثم تدركه فقلت حاد وغلطت  
وهو ان تنسى المقصود فتدرك ما هو غلط ثم تدركه بذكر ما هو المقصود وهذا  
لا يقع في فهم الكلام ولا فيما يصدر عن روية وظنانه وان وقع في كلامه فحقه  
الاضراب غير الاول المخلوط فيه بكلمة بل يغنى لا احتياج في تدراك الغلط الى  
الابدال بل يكفي فيه الاضراب وغلط بداء وهو ان تدرك المبدل منه من قصد  
ثم فهم ذلك غلط وهذا معتقد الشعراء كثير مبالغته وقفتنا وشروطه ان يرقى  
من الادنى الى الاعلى كقولك هندی ثم يدركك وان كنت متعدياً الى كرم غلط

أياء الى ذلك فلزيادة التقير نحو جاء في الخوك زيد في بدل الكل وهو  
الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما متغايرين  
وجاء في القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من  
ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهوما فهو الهين  
اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض -

ففسك و ترى انك لم تقصد الاشبهية بالبدر وكذا في كذا بد ريشس وادعاء الغلط  
ههنا و اظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بدل و ذكر صاحب التسهيل لهذا مثلا  
قول علي رضي الله تعالى عنه ان الرجل يصلي الصلوة و ما كتب له نصفها فثمنها الى عشرة  
ولا شك ان هذا القسم الاخير لا ينافي وقوعه للفصاحة بمعنى البلاغة ايضا فينبغي  
التعرض لهذا القسم من ابدال الغلط و اجيب عنه بان استحسنان هذا القسم من بدل  
الغلط بالنظر الى النظر فاء المتكلمين بالظرافة و اما المتكلمين بالحكم فليس عندهم مما  
يستحسن ولا يقع في كلامهم و لهذا لا ترى تقع في الكتاب الجيد و الحديث النبوي  
بل ليس في كلام الفصحاء و البلغاء و المتقدمين من شعراء الجاهلية و من يليهم من  
المخضرمين و اكثر الاسلاف يبين فلهذا لم يجعله معتبرا من الاقسام الاخرى و ليس  
له هذا و الله تعالى علم قويهم قد اخذ هذا من لفظ المفتاح - حاصله انه فتن في  
العبارة وهو مستحسن عندهم و قد اقتضى فيه صاحب المفتاح فيه و يمكن ان يقال  
على تقدير كون الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى الفعل ان في البديل زيادة التقير  
وفي التأكيد نفس التقير و اما الاول فلان البديل فيه تقير المتبوع وهو المبدل منه  
و تقير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العاقل و اما الثاني فلان التأكيد قد يقر بالتبوع  
وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة تقير ليس في التأكيد و التلثة فيه يفيدان الا  
فتنان اي الاثبات بفنيين او اكثر من الكلام لا بدله من نكتة اذا كان من البليغ **قوله**  
والتقير بزيادة - اي تقير المسند و المستداليه و النسبة بزيادة الخ **قوله** كما فيه من التكرير -  
اي تكرير المنسوب اليه و النسبة و اما الاول فلان المواد من الاول و الثاني و احدى غاية الامر  
انه اختلف التعبير عنه فاولا عبر عنه بزيد و عبر عنه ثانيا باخوك فقد تكرر بدل  
من حيث معناه فحصل التقير و اما الثاني فلان تكرير النسبة بتكرير العاقل حكمها  
**قوله** و الاشعار بان الخ مرفوع عطفا على التوكيد فيكون المعنى ان فائدة البدل التوكيد  
من وجهين من تشبيه ذكر المنسوب اليه حيث ذكر اول جملة و ثانيا مفصلا و تكرير  
النسبة بتكرير العاقل حكمها و الاشعار بان الطريق المستقيم الى بدوي هجوم و يكون  
المعنى ان فائدة هذا البديل التوكيد من وجه الثلاث هي التشبيه و التكرير و الاشعار  
ان الطريق الى وجه التوكيد بالاولين قد مر و اما بالاشعار فلان صراط المسلمين  
اذ اوقع تفسير الصراط المستقيم وهو من اخراجه و يكون مذكورا بذكره جلاء التوكيد  
و التقير **قوله** باعتبار ان المتبوع الخ **قوله** انه يعلم منه ان بدل البعض فيه ايضا  
اشتمال فلم يسمى بدلا اشتمال قلنا خرا فابن القسمين في التسمة و الاشتغال في بدل البعض  
ظاهر فلا حاجة الى التشبيه بخلاف بدل الاشتغال فانه فيه خفاء فلا زالت عليه بالتسمية

لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه  
في بدل الاشتغال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل  
منه مشتقاً عليه لا كاشتغال الطرف على المظروف بل من حيث كونه والا عليه  
اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة  
الى ذكره منتظرة له فيجئ حينئذ مبينا وملخصا لما اجل اولاد سكنت عن  
بدل الغلت لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هم هنا زيادة التقدير

قوله فلان المتبوع فيه يجب ان المتبوع في بدل الاشتغال يجب فيه من حيث انه نسب اليه  
الفعل ان يكون بحيث يطلق ويراد به المتابع وذلك بان لا يكون التماسك الى المتبوع  
ما يرتقي النفس بل يبقى متشوقة الى البيان وليس المراد ان زيد في المثال المذكور قد  
اطلق على علمه مجازا كما يرد عليه ظاهر قوله فلان الاشتغال فيه يجب ان يكون بحيث يطلق و  
يراد به المتابع لانه يلزم حينئذ ان يكون العلم بدل الكل من الكل كما اذا قلنا مثلاً له بدل  
على كذا قدرة فان القدرة هي المعنى المجازي وليست الا بدال الكل من المبدل لا اتحاد  
ها ذاتا وعدم اعتبار الضمير للمبدل منه في المبدل وهو واجب في بدل البعض والاشتغال  
كما صرح به الرضي بل اراد ان التعجب قد ينسب الى زيد في الظاهر ويقع منه بالقرينة  
ان المقصود نسبة الى بعض صفاته كانه قيل اعجبني شئ من زيد ثم بين ذلك بعلمه  
فجاء النقص بسبب التكرير اجالا وتفصيلا ومن زعم انه يجوز في النسبة فتحقق ما هو  
له قد يبدل من الفا على المجازي فيجتمع في كلامه اسناد مجازي بالنسبة الى المبدل منه  
واسناد حقيقي بالنسبة الى المبدل في فهمه في الاسناد المجازي لا تكون النفس متشوقة  
الى الفا على الحقيقي ولا يذكر بعده اصلا والافات المقصود من الاسناد المجازي والله  
تعالى اعلم قوله على ما يشعر به كلام بعض النحاة - وهو ان التعجب حيث اكتفى  
في بدل الاشتغال يحسب ملامسة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي  
اندرج تلك الامثلة في بدل الاشتغال بل صرح في شيخ الفصل بان ذلك ضرب زيد  
غلامه من بدل الاشتغال وانما يمكن الامثلة المذكورة من بدل الاشتغال لان المتبوع  
فيه كما مر يجب ان يكون مشغلا بالتابع ويكون الفعل المسند الى المبدل منه مشتقاً على  
اسم المبدل ليعتد ويقيد فان التعجب اذا اسند الى زيد لا يقتضي به من جهة المعنى فانه  
لا يجبرك للجمع ودمه بل معنى فيه والمتبوع في الامثلة المذكورة ليس مشغلا بالتابع  
بالمعنى المذكور فان ضرب زيد في ضرب زيد عطف مجازي لا يحتاج الى شئ آخر فيكون بدل  
غلط وعلى هذا قياس باقي الامثلة قوله ثم بدل البعض الى يحتاج الى شئ آخر فيكون بدل  
كان حقه ان يقول واما المبدال منه فلزيادة التقدير والاضحاح والمصنف لم يذكر  
الاضحاح واجيب عنه بان التقدير يستلزم الايضاح فهو غير مقصود بل حصل تبعا  
والمقصود هو التقدير قوله لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام  
اراد توكيد معنى واحد تقرير له في ذهن السامع ويحتمل ان يكون الاول اي التفصيل بعد  
الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني  
اي التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتغال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى

وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتتانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول اى المفعول الواضحة البيان اى الزيادة التى هي التقرير والنكتة فيه ايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين

تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظر الى المقصود في نفسه فانه كان يحمل ثم فصل والثاني نظر الى مخاطب فانه اهتم عليه المقصود او لاشارة الى ابهامه والله تعالى اعلم قوله كما مر - اى في قوله والاشعار بان الطريق المستقيم اى قوله فتفصيل المسند اليه اى بان يذكركل فرد من المسند اليه بلفظ مختص به في الجملة مع الاختصار والجمالى ان المقام يقتضى التفصيل فلم يعطف بجدي بلفظ يشملها كما في جاء في رجلان فيغوت التفصيل المصاحب للاختصار قوله من غير دلالة اى فان قيل ان تفصيل المسند اليه لا ينافي تفصيل الفعل فالتحاجة الى التعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل قلنا ان كلمة او في بيان ذوا على العطف انما هو باعتبار اختلاف هود العطف في افا دحها فتفصيل المسند اليه سببه اعادة الواو والجمع المطلق وتفصيل المسند سببه اعادة الغاء التعقيب ومثلها ثم وحتى فيكون كل منها مختصا بما يفيد تحقيقا معنى كلمة او قوله للجمع المطلق - الغرض من هذا الوصف سلب تفيد الجمع بوجه من الوجوه لا لتفيدة بقاء الإطلاق كما يفيد في الماهية من حيث هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن الهشام في المعنى من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتفيدة الجمع بقاء الإطلاق وانما هي للجمع بلا تفيد وقوله لجوة الحكم للنتائج اى بيان للجمع اى معنى الجمع ان لا يكون لاحد الشيئين كما كانت او اما كذلك وقوله من غير تعرض لتقدم او تأخر اى بيان للإطلاق اى معنى المطلق ان لا يدل على حصوله لها في زمان واحد او في زمانين مع التراخي او بدو نها واعتراض على الشارح بان قوله هذا معية - يشعر بانه لو وجد تعرض للمعية كان فيه تفصيل المسند وقد ذكر سيد السند واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان الاعتبار في باب العطف هو التعدد والتعين بحسب الوقوع في الأزمنة اما على سبيل التعاقب والتراخي وهو يدل على ان الوقوع بالمعية ليس التفصيل واجيب عن ذكر المعية استطراداً ولو سلم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد فنقول ان الحكم بان المعية التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الأزمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا خوف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند لانتهاها وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتمد في شئ ويؤيد ذلك قول السيد السند في تحقيق ان الواو لا تفيد تفصيل المسند حيث قال تحت قول الشارح من غير تعرض لتقدم او تأخر اذ معية فلا يكون فيه تفصيل للمسند واشارة الى تعدد اومتياز بعضه عن بعض واما ان الجبى القائم باحد هما

افهم عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار  
بان الطريق المستقيم بيان وتفسير صراط المسلمين وفي بدل البعض و  
لاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكا أنه مذکور او لا اما في  
البعض فظا هو واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به  
التابع نحو اعجبني زيد ذا اعجبك علمه بخلاف ضرب زيد اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد  
غلامه واخوه او حارة بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة

غير المجيئ القايم بالاحزافا يستفاد من دلالة العقل ودون التركيب لان مؤداة تسمية ملحق المجيئ  
اليها من العقل يشهد بان ذلك المطلق يثبت لاحد هاتين ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد آخر وذلك  
لان المجيئ عرض والعرض الواحد لا يقيم في محلين بل في محل واحد ولا شك ان كلامه هذا  
يفهم منه انه لو استبعدت هذه الغيرية في التركيب لكان فيه تفصيل المسند والله تعالى  
اعلم قولهم واحترز بقوله مع اختصار الذي يريد انه لو ارادة الاختصار لكان تفصيل  
المسند اليه كما يحصل بالعطف على المسند اليه يحصل بعطف جملة على جملة فلا يكون التفصيل  
داعيا لمقصود العطف عليه الا مع ارادة الاختصار فنعني الاختصار ان لو لا قوله مع الاختصار  
لدخل عطف الجمل فيما يدعى عو اليه تفصيل المسند اليه مع انه ليس من احوال المسند اليه  
بل من احوال الجمل فقوله مع انه ليس الذي بيان لوجه الاعتراض لا ترى كما وهم فاقيل  
هل يوجد في المثال المذكور تفصيل للمسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ واحد  
قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل على مطلق المجيئ واما يفهم تعدد بشهادة العقل  
كما مر قولهم او التفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً الذي يشير اليه ان  
تفصيل المسند انما هو بان يشار الى تعدد امتياز بعضها عن بعض بحسب الوقوع في  
الازمنة اما على التعاقب او الترتيب فان هذا هو المختبر في باب العطف دون ما عداه من  
الامتياز بحسب القوة والضعف او الجمل او المتعلق فان المرد في قولك مرت مرت بزيد  
وحار بعد في العرف مرورا واحدا في قولك مرت مرت بزيد بخار بعد مرورا في قولك  
واحتراز به عن نحو جاءني زيد وعي وبعدة بيوم او سنة - يريد ان فيه تفصيل المسند  
مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم  
درو ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأه لتفصيل المسند على ما هو  
حاصل المعنى ليس يستقيم لتحقيق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ  
له فلا يكون حد التفصيل اما مقتضية لذلك العطف لمصولة بدونه ويمكن ان  
يقال في توجيه الاعتراض بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى  
مال المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يكن قيد الاختصار لتوهم درود  
ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو بشر  
المراد بيوم وسنة المهمة فكانه قال بعدة بمهمة ولم يرد بهما تعيين المدة فلا يرد  
ما قيل ان المقصود بجهد التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار  
داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الغاء وشروحي لا يفيد التعقيب بيوم  
او سنة فلا فائدة التعقيب بالامثلة مقام يقتضي الغاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام  
يقتضي هذا التركيب وليس ترسيم العطف عليه للاختصار وقال السيد السند



ثم بدل البعض والاشتغال بالاخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد  
الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر  
فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما  
العطف اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار  
تحو جاع في زيد وعمر فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل  
الفاعل اذا الواو انما هو للجمع المطلق اى لتبوية الحكم للتابع والمتبوع

في وجه الاحتراز انما احتراز عن ذلك لانه من القسم الاول اذا العطف فيه افاد تفصيل المسند  
اليه مع اختصار بعد العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وتقدده  
بموجب الوقوع في الارض فاما الاستفيد من التعبد بالظرف لامن العطف وليس في الكلام  
باعتبار تفصيل المسند اختصار فضع الاحتراز والله تعالى اعلم قوله فينقض شيئا  
فشيئا الى ان يبلغ الكلمة الى ليست متعلقة بمنقضى حتى يصير المعنى الا ان فيه دلالة  
على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون فاسدا الا ان المنقضى  
لا يبلغ اذا البالغ موجود وهذا معدوم بل متعلقة بالانتهاء اما حال ما قبلها او خبر بعد  
خبر لان اى متبها بما قبلها او منته ما قبلها الى ان يبلغ ما بعد ها ففي حتى دلالة على امرين  
احد هان الفعل الذي قبلها مما ينقض شيئا فشيئا كما تقدّم في قدم الحاج حتى المشاة يكون  
متبوعا هان اجزاء يكون الحكم متعاقبا تدريجيا بخلاف ثم فيكون جاع في زيد ثم عمر والجزء  
حتى عمر او الثاني ان يبلغ ما بعد ها فيكون مدخولها داخل في الحكم السابق قال الشارح  
في التلويح يعتبر في حق العاطفة ان يكون المعطوف جزوا مما قبلها فاعطى اود انا هان يكون  
الحكم مما ينقض شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف ويكون مدخولها داخل في الحكم السابق  
تتأخر عن حتى الجارية فان فيها اختلافا فخرج الزمخشري بالدخول مطلقا اى سواء كان جزوا  
لما قبلها كما في اكلت السمكة حتى راسها او ملا قيا لآخر جزء منه كما في قوله ثبت البارحة حتى  
الصباح وخيئت للاجابة الى ترتب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وعكسه فان ذلك  
انما هو ليجمع جعله غاية ويحصل المقصود من شمول الحكم لجميع اجزاء المتبوع والانتها  
بالملا فيفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والاضعف لكونه غاية في نفسه  
وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر بان الدخول اذا كان ما  
بعد هان جزءا بعد هان اذا كان ملا قيا لآخر جزء منه وقيل انها لا تدل على شئ من  
الدخول وعدمه وقيل الاصح انها تدخل في حتى دون الى حلا على الغالب في البابين  
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول مع الى والدخول مع حتى فوجب التحل عليه عند التردد  
ثم ما ذكره من الدلالة على الامرين انما هو في حق العاطفة للمفرد واما في حق العاطفة  
للمجمل على الجملة ويسمى اليبين ثمة فانها تدل على تعظيم ما بعد ها او بتحقيرة قوله  
والتعقيب ان المختبر من هذا اردنا يتوهم ويستفاد من جعل حتى مثل ثم من انه  
يعتبر فيها الترتيب والمهلة الخارجية ان بان المختبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها  
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس بان يتعلق الذهن بالا قوى بعد الاضعف  
او عكسه فتكون المهلة ايضا ذهنية لان تدرج الذهن في تعلق الفعل بالجزء المتبوع  
يقضي اعتبار المهلة في مدخولها والحاصل انها تعيد ترتيب اجزائها ما قبلها التي منها  
ما بعد ها في تعلق الفعل بها وان المهلة العتبرة فيها بين ادلى جزء للمعطوف عليه وما بعد

من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد  
وجاء في عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو من  
عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً ومن  
الآخر بعداً متراً خبياً وغير متراً كذا الك اي مع اختصار واحترز بقوله  
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وعمرو بعداً بيوم او سنة او ما شبه ذالك  
نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالداً فهذه الثلاثة

لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تسمية المعطوف عليه قولاً ترتيباً اجزاء ما قبلها  
اي من حيث تعلق الحكم بهاء فيه اشارة الى ان ما بعد حتى العاطفة يكون جزءاً لما قبلها  
اما حقيقة كما في قدم الحاج حتى المشاة او كجزء منه بالاختلاط بخوض بني السادة حتى غلماهم  
او جزءاً لما يلزم ما قبلها نحو انجبي الجارية حتى حدتها فانه يلزم من انجيب الجارية انجيب  
صفاً تهما التي منها الحديث قوله من الاضعف الى القوة الخ ليحصل معنى الغاية ولا بد  
ان يكون مدحاً لها جزئياً او كجزء لان اعتبار معنى الغاية وانتهاء معنى الحكم اليه مع كونه  
خارجاً عن المعطوف عليه شياً في كونه شياً كما معه في الحكم فلا بد من ان يكون داخل فيه  
يمكن اعتبار التشريك والارتقاء اليه باعتبار الجزئية لما فيها من معنى العطف ثم انه  
اما ان يكون جزءاً مما قبلها او كجزء مما دل عليه ما قبلها نحو الحق الصبيفة كي يتجف  
رحله والراد حتى فعله القاه اي التي جميع مامعه قوله مات كل ابي حتى آدم - ينبغي  
ان يعتبر هذا جزءاً مما يدل عليه المعطوف كالآباء فان موت كل ابي يدل على موت الآباء  
والآباء هم جزءٌ للأب لاجزائه وقيل المتبوع يجب فيه ان يكون ذا تعدد في الجملة حتى  
يتحقق فيه بعض ويكون المراد بالجزء البعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتج عليه  
الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل ابي حتى آدم بان المراد ابي قوله حتى قوله  
ويكون خالداً صاعقهم - اي في الجحيم او اقربا هم اي في الشرف قوله قلت ذكر الشيخ الخ  
حاصله على ما في الاختصار انه فرق بين ان الشيء حاصل من الشيء وبين ان يكون مقصوداً  
منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصل من العطف لكن ليس العطف  
بجزء الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتغل على قيد زائد على هيء الاثبات او النفي  
فهو الغرض الخاص والمقصود الاصلي من الكلام على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وفي  
هذا الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوماً انما سبق الكلام لبيان ان مجيئ  
احدها كان بعد الآخر لان العدول عن العطف الى العطف باحد هذه الثلاثة  
المدل على الترتيب بين المجيئين يدل على احوال الترتيب المذكور هو المقصود بالاثبات  
فانه هو القيد الزائد على هيء الاثبات قوله على كلام فيه تعقيب الخ فيه دالة على ان يكون  
النفي متسبباً على التقيد لا يكون التقيد متعلقاً بالنفي اذ بان يكون المعنى في قوله ما لم يرد  
زيد فعمرو انشئ مجيئ عمرو عقب انتفاء مجيئ زيد فيكون التعقيب بين النفي وبين  
فيقيد انتفاء مجيئها معاً كذا قيل وقيل الظاهر ان معنى تعلق التقيد بالنفي ان يكون  
النفي مقيداً بالتعقيب كما قاله الشارح في قوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا وهم يعلمون  
ان انتفاء الاصل رقيق بالعلم فيكون المعنى ههنا انتفاء مجيئ زيد وقت عقبيه  
مجيئ عمرو له وهو قاسم ههنا بخلاف الآية لان انتفاء الاصل رقيق بالعلم مع وجود  
العلم بخلاف الحقيقة لا توجد الا مع مجيئ زيد والله تعالى اعلم قوله كذا الاثبات

تشارك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة و ثم كذا الك مع مهلة و حتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعده و هو التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها هذا من الاضعف الى الاقوى و بالعكس و لا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعده ما قبل ملابسته للاجزاء الاخرى فحومات كل ابل حتى آدم عليه الصلوة والسلام و في اثباتها

اي اذا دخل على كلام فيه فقيد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد و المراد من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار و الملاحظة لانه وجد القيد و لا و دخل الاشياء ثانياً بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأنيده في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذا لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم عيى بجله في بقى انهما قد يقصدان معاً فلا بد من ذكره الا انه يجب ان لا يترك ذلك لانه معلوم ما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند و ما يكون لتفصيل المسند اليه قوله و هذا مما لا سبيل الى الشك فيه الا ان هذه القاعدة ليست بكتابة بل اثرية اذ قد يكون النفي الداخر على المقيد يراد به نفي المقيد فقط اي يكون التقيد متعلقاً بالنفي اذ لو كان النفي للمجموع او القيد و المقيد معاً لكان النفي للجميع فتدبر قوله فيكون العطف لا فائدة لتفصيل المسند - يعني ان التفصيل الحاصل في المسند اليه انما هو لضرورة تفصيل المسند لا لذاته اذ تفصيله انما هو باعتبار تعلق المسند به و لذا كانت العطف بالواو و لتفصيل المسند اليه قوله من غير تفصيل للمسند لانه لا يعدم تعدد المجيء بخلافه في جاءني زيد فهو فانه معنى كل اسند للمجموع المتعاطفات و هو لا يتصور ان ثبوته لكل منها فضلاً عن ان يكون متعدد و احسب ان قوله في الازمنة كما هو مفعول تفصيل المسند علما من قوله ان اسما الفاعل مسندة الى الضمير المستتر في العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند فلا يصح ففيه لان معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد و ترتيب اجزائه بحسب الوقوع في الزمان لا الى تعدد ما صدقات اخراجه المسند قوله ليس من عطف المسند اليه - حتى يكون الفاء فيه تفصيل المسند بسبب اختلاف المسند اليه بل من عطف الجمل التي هي صلوات الالف واللام بعضها على بعض و اعادة اللام انما هو لشدة الامتزاج مع الصلة فهذه الصلوات مبينة للموصول لا للمسند لان تفصيل المسند انما يكون عند اتحادة و تعدد المسند اليه لانه حينئذ يجعل لا يدري انه ثبت للفتعد و دفعه او على الترتيب فاذا بين انه ثبت على الترتيب فقد فصل قوله لانه في المعنى الذي يام كل من حاصله ان العطف يقتضي المغايضة بين المعطوف و المعطوف عليه و هما ليس كذا الك فان الاكل و الشارب و النائم كل ما تغيرت عن ذات واحدة لانه في المعنى الذي يام كل فيشرب فيصام و اذا كان من عطف المسند اليه لعدم تعدده لا يكون فيه تفصيل المسند اذ قد علمت ان تفصيل المسند بالعطف انما يكون عند اتحادة و تعدد المسند اليه قوله و لو سلم اي لو سلم انه من عطف المسند اليه و هذا على تقدير ان يكون الاكل مثلاً في هذا المثال بمعنى الذي يام كل و على تقدير اعتبار النفا بر الاعتبار بين الموصولات فيكون من عطف الموصول على الموصول و اما المنع السابق فهو على تقدير عدم اعتبار النفا بر الاعتبار و يكون من عطف الصلوات بعضها على بعض قوله فلا دلالة فيما ذكره في الاشارة الى الدلالة في قولنا ان اللفظ الثلاثي

نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلوة والسلام او في زمان واحد نحو جاء  
 القوم حتى خالدا اذ اجاء وكن معا ويكون خالدا اضعفهم او اقواهم فمعنى  
 تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع او لا وبالتابع ثانيا  
 باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه  
 بالفاء وشم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول  
 او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه

يشترك في تفصيل المسند على انه يلزم ان يكون تفصيله لان حاصل ما ذكر انها تكون لهذا الوجه  
 لانها لا تكون الاله ولا يكون ولا يكون تفصيل شئ آخر قيل فيه تسع لان هذه ضوابط  
 وانظروا انها مسبوقة لشهادة القبول والاعتراضات فاللزم في مثله وانظر اجيب عنه  
 بان الشارح قال في شرح المفتاح عند فائدة قيد الاقتصاد قد نهيت فيها مقضى انه لو لم يقيد  
 في الصورتين يعني في تفصيل المسند المسند اليه لكان مستقيما لانه مع التقيد اقوى وابعث  
 عن الاشتباه فخذ من هذه العبارة ان الدلالة للقيود على المساواة بل القيود انما هي للاقوية  
 الا بعدية عن الاشتباه وقد اشار بهذا القول اى بقوله قد نهيت الى ما ذكره في ذلك الشرح  
 في قوله واما الحالة المقتضية بطي المسند اليه من المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس  
 بالزمن ان لا يحصل ذلك الفرض الا بعد الاخصوية والان يختص المقتضى بها فأي ذكر  
 من الوجوه ثم قال فاحفظ من الاصل ولا تلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امورا  
 آخر سوى ما ذكره ان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى وقد اعترض بعض القائلين القسم  
 السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذ لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون تفصيل  
 المسند اليه فعلى قدر يتسلم ان المثال المذكور من قبل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل  
 المسند كما قل به الشارح وجب التزام ان يكون لتفصيل المسند اليه مع ان ههنا وجهان  
 لا يقبل التفصيل اجيب عنه بالان لا تسلم وجوب احد الامرين كما علمت من الكلام المنقول  
 عن الشارح وعلى تقدير التسليم فنقول ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التقدير  
 الوصفي منزلة التخيير الذي على ما تقر في مثله والشارح لما نظر الى ان التخيير الثاني ههنا  
 منتفد والتخيير الوصفي وان كان موجودا لانه ليس بتقاضي حقيقة فلم يعتبر به واجاب بما ترى فاقهم  
 والله تعالى اعلم قوله اذ رد السامع اى اذ يكون العطف على المسند اليه لرد المنكسر السامع  
 عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه وينبغي ان يقيد الرد المذكور ايضا بقولنا منع اختصاص ذلك  
 يرد قولنا معناه ان زيد لكن جاء في غير لان الرد عن الخطأ الى الصواب موجود ههنا  
 وليس من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة ويمكن ان يجاب بان الرد عن  
 ان الرد المذكور يحصل من العطف المذكور لانه لا يحصل الا من غير ما عرفت سابقا من عدم  
 وجوب اختصاص النكتة قوله عن الخطأ في الحكم - يرد عليه ان الحكم لا يخلو اما ان يرد به  
 الايقاع ولا يتراع او المحكوم به وعلى التقديرين لا يصح تفسير الخطأ بالخطأ في الحكم كما  
 وقع عن الشارح اما على التقدير الاول فلا ان الحكم بمعنى الايقاع والانتراع نفسه خطأ وان  
 لم يطابق الواقع لان فيه خطأ واما الثاني فلا ان الخطأ والصواب ضمان للاعتقاد و  
 الحكم بمعنى المحكوم به مفرد فلا يصح انصافه بالخطأ والصواب اجيب عنه بان الرد بالحكم  
 المحكوم به والمراد بالخطأ فيه هو الخطأ فيه من حيث نسبة الى المحكوم عليه ولا شك ان  
 الحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة فما قال العصام ان الصواب  
 ان يفسر لخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما اسمين له

تقيد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقيد وكذا الاثبات وجملة الاسماء ما من كلام فيه امر زائد على محج اثبات الشيء للشيء او لغيره عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا اما لسبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فمخبر يكون الغرض اثباته محبيتي وعزم بعد محبيتي زيد بلاهمله حتى كانه معلوم ان الجائي زيدا وعزم والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لا فائدة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فمخبر

لا بالخطا في المحكم لانه يشعربان الخطا والصواب صفتان للحكم فهما انما نشأ من عدم التنبه بصدق التدبر لانه فهم ان المراد بالحكم الابقاع والانتزاع وليس كذلك كما يدل عليه قول المشرع فيما يأتي عن قريب حيث قال الا ان لا ننفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع بل المراد بالحكم المحكوم به ونعلق الخطا به من حيث نسبة الى المحكوم عليه كما مر والله تعالى اعلم **قوله** وسيجيئ تحقيقه - اي بيان حقيقته وطرقه وادغامه **قوله** لمن اعتقد ان على وجاءني دون زيد - المراد بالا اعتقاد ما يشاؤن انظن الضعيف بل الوهم ايضا **قوله** اد انهما جاءك جميعا - فيكون قصر افراد كما بان الاول قصر قلب بالحاصل ان كلمة لا تجبي قصر القلب والافراد وكلمة ولكن لقصر القلب فقط واما قبل التعيين فلا يجبي له شيء من حروف العطف يعني انه ورد استعمال كلمة لا لذلك وكذا ان كلمة لكن واما قصر التعيين فلم يرد في الاستعمال له شيء من حروف العطف فلما تركه ههنا وما قيل ان هذا من اقص ما ساقى في الشرح في بحث القصر من ان كل ما يصلح مثالا بقصر القلب والافراد يصلح لقصر التعيين ليس بشيء فان ما ذكره هناك يدل على ان المثال الصالح لها صالح له ولا يدل على الورد والسم في عدم اثبات حروف العطف لقصر التعيين انما لرفع الشبهة التي اعتقد المخاطب في قصر الافراد ولما اعتقد جميعا في قصر القلب وكل منهما فيه خطأ معين وصواب معين يرد من الاول منها الى الثاني اما المتردد فلا خطأ له ويتعلق بمعين حتى يرد منه الى صواب مقابل يحل خطئه والحاصل ان حروف العطف لا تقصاها معطوفات عليه مما لا لما بعده تقتضي ان يكون للمخاطب اعتقاد ان يصر احدها ويرد الآخر ولا اعتقاد المتردد وقيل الله انما ترك قصر التعيين لان المخاطب فيه شك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا فيه الى الصواب وليعلم ان كلامه هذا مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى في دليل البيان من ان كلمة لا انما تستعمل لقصر القلب فقط دون قصر الافراد **قوله** اد انهما جاءك انما حاصله انه لاحاجة الى افراد لكن في المثال لا كلاهما من كلمة لا وتكون تشتت كان في الورد الى الصواب وليس لاحد منهما معنى زائد على الورد المذكور بل كلاهما مثال للورد من غير تفاوت فلذا اكتفي بالثال الواحد بخلاف الفاء ونحوه حتى فانهما وانما كانت مشتركة في التفصيل الا انه يعتبر في كل واحد منهما خصوصية ليست في الآخر منها فلذا ذكر كلاهما ما قيل ان في كل واحد من كلمة لا ولكن ايضا خصوصية ليست في الآخر منها فان كلمة لا لقصر القلب والافراد بخلاف ما قلنا انما تجبي لقصر القلب فقط ثم قد خرج بان التفصيل المذكور غير متفق عليه فانه بما لا يرتضى به الشيخ كما سربل كلاهما منهما **قوله** يجبي عند لقصر القلب فقط وايضا هذا ليس بزايد على الورد المذكور والله تعالى اعلم **قوله** الا ان لا ننفي الحكم الخ وهذا ليس بمعنى زائد على الورد حتى يحتاج الى ذكره

كان نفيا المجيئد عقيب مجيئ زيدا ويحتمل انها جاءك معا او جاءك عمر  
 قبل زيد او بعد كما بعدة متراخية فان قلت قد يجيئ العطف على المسند  
 اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاء في الأكل فالشارب فالنا ثم  
 اذا كان الموصوف واحد قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند  
 اليه بالفاء لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا لالة فيها  
 ينزوي على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب

قوله والمذكور في كلام النجاة الخ الغرض من نقل كلام النجاة بيان التعارض بينه وبين ما قرئ  
 سابقا من حاصل السابق ان يكن لقصر القلب فقط وحاصل قول النجاة انها تحيى لقصر الافراد  
 قوله في نحو ما جاء في زيد الخ اما خص مثال النفي لان الخلاف فيه واما في الانشاء فمضى الاستدلال  
 بالا تفاق قوله لانه للاستدراك لم يبين لماذا كونه اعني الذي يدل على ان كلمة يكن في  
 المثال المذكور لدفع وهم المخاطب ان عمر ايضا لم يجيئ حاصلا منهم جعلوا كلمة يكن  
 للاستدراك وعرفوا بانه لدفع ما يترجمهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد  
 فيتوهم في مجيئ عمر ايضا بينهما من المشاركة والاستصحاب فيقال لكن عمر  
 فهد الكلام يدل على ان التوهم هو الاشتراك في النفي وكلمة يكن لدفع ذلك التوهم  
 قوله وهو دفع توهم الخ فهو لتقييم الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال  
 المخاطب وان كان وان التوهم على تقدير تحققه فليس لكن القصص اصلا فانه مبني على حال  
 المخاطب قوله شبيهها بالاستثناء - فيكونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها فيهما وان لم يكن  
 استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها قوله وهذا صريح في انه اما يقال ما جاء في زيد  
 لكن عمر ولمن اعتقد ان المجيئ منتصف عنهما - قال السيد السند الان هذا الاعتقاد  
 اما حصل له بعد نفي المتكلم المجيئ عن زيد لا قبله لان قوله ان عمر ايضا لم يجيئ  
 اما نشأ من نفي المجيئ عن زيد بللا بسبب بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يقال لكن هم هنا  
 لقصر الافراد وقطع الشركة بينهما في عدم المجيئ الا ان النظار ان المتكلم اما قصد هذا  
 القصص بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيئ عنهما الا في صدور كلامه انتهى فليس  
 هذا يمكن ان يقال لا مغالطة بين الكلامين لان صواب النجاة من الاعتقاد المذكور واعتقاد  
 انتفاء المجيئ عنهما بعد فتيه عن زيد مثلا ومما صاحب الفتا ح اعتقاد مجيئ  
 زيد دون عمر في صدور الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما وفيه انه لما كان  
 المعنى من اعتقاد المخاطب الانشائية بين المتعاطفين كزيد وعمر بحيث يتوهم من انتفاء  
 المجيئ عن أحدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئها اذ عدم مجيئها فلا ينشأ  
 التصوير المذكور كما لا يخفى وايضا هذا التوفيق انما يجيئ غلاما قال السند من انه على هذا  
 لا يبعد ان يقال الخ ولا يخفى ما فيه من البعد والفساد اما الاول لان القصص مبنيا  
 رد اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدأ في ادراو لكن لاصلاحه وتتميمه لا لرد اعتقاد  
 المخاطب واما ثانيا فلان القصص مشتمل على حكيم الانشاء والنفي والمتكلم بعد توهم المخاطب  
 اشتراكهما في انتفاء المجيئ عنهما لم يتلفظ الا بالاثبات لان توهم المخاطب الاشتراك  
 في الانتفاء على هذا القول انما نشأ عن انتفاء المجيئ عن زيد بللا بسبب بين زيد  
 وعمر وبعد الانتفاء المذكور لم يتلفظ الا بقوله لكن عمر وهو ثبات فقط نعم يكون  
 مجموع الكلام قصدا اخر من ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا انتفاء المجيئ عنهما

وسيجبني تحقيقه في بحث القصص نحو جاءني زيد لا عمر لمن اعتقد ان عمر و  
جاءك دون زيد او انها جاءك جميعا وما جاءني زيد لكن عمر و لمن  
اعتقد ان زيد ا جاءك دون عمر و كذا في المفتاح والايضاح ولم  
يذكره المصنف رحمه ههنا لكونه مثل الذي ورد الى الصواب الا ان لا لنفي  
الحكم عن التابع بعد انجابه للمتبوع ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع  
والمذكور في كلام النجاة ان يكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمر و لدفع

فغنى كلام الشارح وهذا صريح في انه انما يقال الخرى على تقدير استعماله في القصص انما يقال  
لمن اعتقد الشريعة في عدم الجبني قبل القاء الكلام المشغل عليه لا مقص القلب على ما قاله  
المصنف رحمه والسكاني رحمه قوله واما انه يقال لمن اعتقد الخاصلة ان الخلاف بين  
الخبيرين والبيانين ومنهم صاحب المفتاح في كون لكن لقصص الاخر اذ القلب انما  
هو في النفي دون الاثباته قوله فلم يقبل به احد - اي لم يذنب اليه ذهاب لا انه  
لم يقض به في الاستعمال ويكن ان يوجه عدم كونه مذموبا لاحد بان يلزم حينئذ  
ان لا يكون للاثباته الذي يندكلمة لكن فائدة كونه معلوما للمخاطب لا نزع له فيه  
بمخلاف ما اذا استعمل كلمة لكن في قصص القلب اذ لكل واحد من النفي والاثباته هناك  
فائدة ظاهرة واعتبر من عليه انه منقوض بقوله جاءني زيد لا عمر في قصص الافراد  
فان المخاطب يعلم هذه الاثبات اعني اثباته الجبني لزيد لكونه معتقدا لاثباته الجبنة  
لها كما هو المفروض ويقف فلا فائدة فيه فافقيل قد قصد ههنا التسمية على حال  
المخاطب في تقرير صوابه ونفي خطائه قلنا فكذلك يقصد هذه المعنى واجيب  
عن النقض بان الفرق بين المادتين اثنتين فانه يصح الاكتفاء في المثال الاول  
بقوله جاءني فيكون لكن عمر لغو ولا يصح الاكتفاء في مادة النقض بلا عمر حتى  
يكون جاءني زيد لغو فانه ان خلاصة النقض ان استعمال لكن في قصص الافراد في الاثباته  
كما يستلزم استدراك الجزئ الثاني من الجملة لكن الكس استعمال في قصص الافراد في الاثباته  
يستلزم استدراك الجزئ الاول بلاخر فلو تم التوجيه المذكور يلزم ان لا يستعمل  
لاني قصص الافراد ولا يخفى ان القول بالنفي المذكور بين المادتين لا يتبع في دفع النقض  
فالحن ما قلنا اول من ان عدم كونه مذموبا لاحد لعدم كونه واقعا في استعمالهم تمام  
والله تعالى اعلم **قوله** نحو جاءني الخ وهذا صريح ان كلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثباته  
او النفي وما قال في باب القصص من انه اذا كانت بعد النفي يغني القصص وحينئذ لا تكون  
للاضراب فهو ما اختاره صاحب المفتاح وتبعه فيه فلا تعارض بين كلاميه والله  
تعالى اعلم **قوله** ومعنى الاضراب الخ ويرد عليه انه على هذا يخرج العطف  
ببل من انه يرفع العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن  
الحاجب فان المتبوع على هذا غير مقصود بالنسبة بل المقصود انما هو التابع  
واما العطف بلا و لكن فلا يرد كما توجه الرض لان التابع والمتبوع معا مقصودان  
بالنسبة وان كان احدهما بالاثباته والاخر بالنفي **قوله** وفي كلام ابن الحاجب ان قال  
السيد السند ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما يوجهه هو انه حكم

وهم المخاطب ان عمر البضالمه يجيئ كزيد بناء على ملائمة بينهما وملائمة  
لأنه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها  
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاء في زيد لكن عمر ومن اعتقد  
ان المجيئ منتف عنهما جميعا لمن اعتقد ان زيد اجاء كدون عمر على  
ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءا ك علي ان يكون قصص  
افراد فلم يقل به احد اوصاف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر

في نحو ذلك جاء في زيد بل عمر وان الاخبار عن مجيئ زيد وقع غلطاً ومعناه ان تلفظك زيد  
وقع عن غلط وسبق لسان ولم تكن انت بصد الاخبار عنه ثم تدركت بقولك بل عمر  
والثابت الجيئ له جعلت زيد في حكم المسكوت عنه مصروف حكمه عنه الى ما بعده وقد صرح  
هذا المعنى شارح كلامه انتهى مقصود السيد بقريض على الشارح بانه نسب الى ابن  
الحاجب ما ليس في كتب المشهوره ما يدل على ذلك ولا ما يوجهه فعله حل كلام ابن الحاجب  
غلطاً وقده عبارته وهو انه حكم في نحو قولك جاء في زيد بل عمر وان الاخبار عن مجيئ  
زيد وقع غلطاً ففهم الشارح منه ما ذكره فان الاخبار عن مجيئ زيد اذا كان غلطاً  
اي غير مطابق للواقع عند التكلم كان انتفاؤه مقطوعاً به فغلط الواقع في عبارة ابن  
الحاجب على عدم المطابقة للواقع في السيد هذا الحمل والضمير بقوله ومعناه ان معنى قول  
ابن الحاجب ان حاصله انه ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع كما فهمه الشارح بل ان  
تلفظه وقع غلطاً اما لسبق اللسان او للنسيان وهذا لا ينافي كونه له صفة كون المتجوع  
في حكم المسكوت وبالمجمل ان قول الشارح في كلام ابن الحاجب ان تأش عن سوء الفهم  
دحل كلامه على ما قد عرفت هذا و اجيب عنه بان كلام الشارح  
فيما سياتي حيث قال بعيد هذا الكلام فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت  
مطلقاً في المنفي على من ذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الادنى تركه كبد الغلط حيث  
شبهه ببس الغلط صريحاً في انه حمل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه لا على عدم  
كونه مطابقاً للواقع كما نسب السيد الى الشارح ففهمه ودل الشارح في اطلع في كلامه علماً  
بقوله وعدم جدان السيد السند ذلك في كتبه لا يدل على عدمه وقد قال بعض اصحاب  
الحواشي انه صرح ابن الحاجب بذلك في الامالي والله تعالى اعلم قوله فهو بعيد عما يجيئ

وذلك لان معنى كلمة لا يرجع الى الاستحباب السابق لا الى ما بعد بل والاك كان كلمة لا لغوا واذ  
كان معنى لا ارجع الى الاستحباب المتقدم فيفيد في الجيئ عن زيد ولو لاها لكان زيداً  
في حكم المسكوت عنه واذ اجئت بلا بعد النفي كقولك ما جاء في زيد لا بل عمر فاذا  
تاكيد النفي السابق اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا فادته في الحكم عنهما معاً ولا الى  
ما قبله لاستلزام نفي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل مستعلاً للنفي  
عنهما معاً لا للاثبات لهما معاً واذ افادت تأكيد النفي في حق ما بعد بل على الخلاف  
المشهور بين الجمهور والمبرد قوله ويس يقييد انتفاء الحكم الخ قال بذلك ابن  
مالك عز عن ان بل بعد النفي ممكن بعده ولكن مقرر الحكم ما قبلها ويجعل ضده  
لما بعد ها عنده فيفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيئ زيد يحقق ههنا كما في قولك  
ما جاء في زيد لكن عمر وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال يحتمل اثبات المجيئ  
لعموم تحقق نفيه عن زيد فيكون معنى بل عمر بل جاء عمر ويحتمل نفي المجيئ عن عمر



مخو جاء في زيد بل عمر أو ما جاء في زيد بل عمر فان بل للاضرب عن  
المتبوع وصح الحكم الى التابع ومعنى الاضرب ان يجعل المتبوع في حكم  
المسكوت عنه يحتمل ان يلا بسبه الحكم وان لا يلا بسبه فتخو جاء في زيد بل عمر  
يحتمل مجيئي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم  
مجيئه قطعاً واما اذا انضم اليه لا تخو جاء في زيد لا بل عمر فهو يفيد  
عدم مجيئي زيد قطعاً واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم

يكون معناه بل ما جاء عمر على قياس الاثبات فان فيه صرف المنفي الى التابع وههنا صرف  
المنفي اليه قوله او الحكم متحقق الثبوت له - وهذا التردد المذكور بين كون المتبوع في حكم  
المسكوت عنه او متحقق الثبوت مبني على ما توهه الشارح من كلام ابن الحاجب وهو كما مر  
انه حكم في نحو قولك جاء في زيد بل عمر وان الاخبار عن مجيئي زيد وقع غلطاً حيث فهم  
عن الغلط الواقع في كلامه عدم مطابقتها للواقع وقد مر فتذكر ان ضا اثبات المجيئي  
عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم مجيئه قطعاً كذلك صرف نفيه الى تابعه يقتضي  
مجيئه قطعاً ولا يلزم جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم  
العطوف عليه كما نص عليه في الرضي دون الحكم المنفي فيبقى الفعل المنفي مستنداً الى العلوف  
كما نك قلت بل ما جاء في عمر كما كان الاشياء الفعل الموجب مستنداً الى الثاني فلا فرق عنده  
بين المثبت والمنفي في كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه قوله قصر الحكم في المثبت ظاهر  
اي صرف الحكم في العطوف ببل في الكلام المثبت ظاهر لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت  
عنه او متحقق النفي على الغلات الذي ذكره فاذا قلت جاء في زيد بل عمر وقد اثبت المجيئي  
لهم قطعاً وصيرت زيد في حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار مجيئه على الاحتمال  
كما هو مذهب الجمهور واما عند البعض فقد اثبت المجيئي لهم تحقيقاً ونفيته عن زيد  
تحقيقاً وعلى كل حال فيصد في ان الحكم قد صرف عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر قوله  
وكذا في المنفي الخ اي وكذا صرف الحكم في العطوف ببل في الكلام المنفي ظاهر ان قلنا ان بل بعد  
النفي يفيد في الحكم عن التابع والمتبوع المسكوت او الحكم متحقق الثبوت له قوله  
واما على مذهب الجمهور - وهو انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه  
في المتبوع قوله فقيه اشكال - وذلك لان الصلة يوجد مع المتبوع الى التابع مثلاً  
اذا قلت ما جاء في زيد بل عمر فاردت ان عمر ا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي  
المذكور عن زيد الى عمر اذ لم يوجد في المجيئي عن عمر ويمكن ان يكلف ويقال ان المراد  
من ص الحكم تغييره وقد وجد ههنا لان في قولنا ما جاء في زيد بل عمر وتغير الحكم المنفي  
الى الاثبات وهذا القدر كاف او يقال ان الحكم هو المجيئي مثلاً من حيث ان يعتبر ضمة اعم  
من ان يكون اثباتاً او نفياً فههنا نسب المجيئي الى الادب نفياً ثم صرفت عنه الى الثاني اثباتاً  
وجعل الادب في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجيئي منفي عن المتبوع ثابت للتابع  
فلا وجود للصرف على قوله قوله بل في المثبت - مطلقاً اي عند الكل فانهم متفقون على انه  
في المثبت لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه  
او متحقق النفي كما نقله الشارح من ابن الحاجب وكذا عند المبرد في المنفي فانه تصرف  
النفي الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التلفظ

للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاؤه في المتبوع فعني ما جاء في  
زيد بل عمو وثبوت الجبهي لعدم مع احتمال مجبئي زيد وعدم  
مجبئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في  
المثال المذكور عدم مجبئي زيد البتة كما في لكن وبهذا يتشعر  
كلهم في بحث القصص ومن ذهب المبرد انه بعد الشك يفيد نفي  
الحكم عن التابع والمتبوع في حكم السكوت او الحكم متحقق الثبوت

باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود دسمة الحكم الى التابع بخلافه  
المتبوع على من ذهب الجمهور فانه لنفي الحكم عن المتبوع والباقي له للتابع فانه حينئذ يكون  
للا انتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منها غلطاً قليلاً بل فانه قد دل فيه  
لنا نظرياً اقداهم وكل دون الوصول الى الحرام اخفاهم والله تعالى اعلم  
قوله نحو ما عني زيد او عمرو - هذا المثال صالح للشك او التشكيك لان المتكلم كان  
غير عالم بالجبائي منها بالطبع للشك وان كان عالماً بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب  
في الشك في الجبائي منها الغرض من الافتراض كان للتشكيك فالداعي المتقدم على  
ايادة شك المتكلم والغاية المتروكة تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجرد ابهام الحكم  
اي يكون محيياً الابهام مع قطع النظر عن حال المتكلم والمخاطب كما اشار اليه  
بقوله اول الابهام قوله نحو قوله تعالى وانا اياكم للآية - فالمراد بالابهام ترك التعيين  
لداعي يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصح بنسبة الضلال الى المخاطبين لثلاثين  
عضيهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم هو ظاهر قبل الاولي  
ما قال السكاكي وهو ان الآية الكريمة من قبيل اسماع المتكلم المخاطبين الحق على وجه  
لا يزيد غضبيهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا  
في انفسهم فيكونهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين  
فالناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأني في  
منه النظر كما موصوف بالعلم اليقيني كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل  
بعضهم الشك من شرط الخط النظر فلما اراد النبي عليه الصلوة والسلام انجاهم  
عن وطرقة الجهل المركب هذا اهم الى طريق الشك ليتأني في منهم النظر الصحيح  
الموصل الى الحق قوله وانا اياكم للآية ان خوف تأكيد واسمها مدغم فيها كان  
اصلها وانتاد قوله اياكم عطف على اسم ان الذي هو مستد اليه فهو محل الشاهد وقوله اذني  
ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات وظاهر ان هدى ليس بمستد اليه فلا  
يكون قوله اذني ضلال مبين محل الاستشهاد وحينئذ لا غبار على ما قاله ابن هشام في  
المتبوع من ان الشاهد في الاول والآخر ما قاله الحسن المجدي من الوجه التخصيص  
غير ظاهراً ولا حاجة الى ما تكلفه حيث قال وقد يتكلف له بانه لا بد في جعل اول الابهام  
من قصد المتكلم اليه وقد اعتبر ذلك في الاول فلا حاجة الى اعتباره في الثانية  
لان اعتباراً في أحدها يغني عن اعتبار في الاخرى فاقبل هل لا اعتبار في الثانية  
دون الاول احيب بانه اعتبر في الاول لتقدمها والان الغرض ابهاماً على محل الهدى

له فمعنى ما جاء في زيد بل عى وبل ما جاء في عمر فعدم مجيئي عمر و  
متحقق و مجيئي زيد و عدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق  
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفى على مذهب المبرد واما  
على مذهب الجمهور ففيه اشكال فانقلت قد صرح ابن الحاجب بان  
بل في المثبت مطلقا وفي المنفى على مذهب المبرد لا تقع في كلام  
فصير فكان الاولى تركه كبد الغلط قلت متعارض بما ذكره بعض

والضلالة وكلمة اما الاولى هي الواقعة بين محليهما فليفهم والله تعالى اعلم قوله او للتغير  
او لا باحة - اى العطف على المسند اليه لا فائدة للتغير او لا باحة قوله ليحصل الدال زيد او عمر -  
هذا المثال صالح للتغير والاباحة والفرق بينهما انما هو بالقرينة وذلك لان التغير والاباحة  
انما يحصلان اذا وقع العطف باو بعد الامر ولذا قد ينسبونهما الى الامر وانما ترك المصنف  
لان كلامه في التغير وقد ينسبون الى كلمة او فان قلت القرينة على طلب احد الامرين  
فقط كان العطف باو لا فائدة للتغير والاباحة كما قال الشارح والفرق بينهما  
قوله فانه يجوز فيه الجمع - يرد عليه ان او في آتية للكفارة والغذية للتغير مع انه يجوز  
الجمع احيانا عنه بان لا يجمع الاطعام والكسوة والتغيير بان يكون الآتي بكلاهما  
آتيا بالكفارة الواجبة بل الواجب واحد منهما والباقي فدية مستقلة خارجة من ذلك  
وكذا الكلام في آتية الغذية قوله بل بحسب امر خارج - وذلك فان مدلول اللفظ ثبوت  
لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيها المنع استفيد التغير وعدم جواز الجمع والاستفدات  
الاباحة وجواز الجمع بينهما قوله عطف بيان لما قبلها - وقيل بدل قوله من غير اعادة  
المجاعة - اى لو كانت حرفة عطف لوجب اعادة المجاعة قوله من غير تأكيد او فصل -  
اى لو كانت حرفة عطف لوجب التأكيد او الفصل قوله يعنى مذهب الجمهور - ويقويه  
ايضا ان الاصل تغاثر المعطوف والمعطوف عليه قوله لا طائل تحتها - لاتخاذ المعنى  
في الاعتبارين قوله اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل - اشار بذلك الى ان  
الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل الابل المعنى المصدرى وان على حذف المضاف  
اى ايراد الفصل وكلام الشارح بيان لمحصل المعنى وبجمل ان يكون الفصل بمعنى  
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل مجازا لئلا يافان الفصل لغة الفرق وتعقيب  
المسند اليه بضمير الفصل - ومنه قوله في قوله لا طائل تحتها - لا تعقيب  
مختصة بوجوب فصل الخبر من التمتع فيكون اطلاقه عليه اطلاقا بالمسبب على سبب  
وانما جعله من احوال المسند اليه - اى انما جعله من احوال المسند اليه حيث ذكره في  
بحثه ولم يجعله من احوال المسند مع انه ملاصق لهما قوله لانه يقتضيان الحاصلة  
انه يقتضيان المسند اليه اول قبل ذكر المسند لانه يذكر اولا المسند اليه فيقال زيد مثلا  
ثم يذكر ضمير الفصل فيقال هو يذكر المسند ثالثا بعده فيقال القاء ثم مثلا فيقال  
ذكر ضمير الفصل كان المسند معدوما فلا يذاع المسند اليه الموجود فاذا انقر حقه  
فيه لم يبق الفصل بعد وجوه حق فيه قوله وفي المعنى عبارة عنه لان هو في قوله  
زيد هو القاء ثم عبارة عن نفسه هذا عند من يجعل له محلا من الاعراب من كان مبتدئا

المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطر في كلامهم  
لانها موضوعة لتذكرك مثل هذا الغلط أو الشك من المتكلم  
أو التشكيك أي إيقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد أو عمرو  
أو لا بلهاتم نحو أنا أو أياكم على هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة  
نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم  
لاحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضا لكن لا من حيث

أو تأكيد أو بدل لا وهذا القدر كاف في ترجيح كون من احوال المسند اليه قبل ويعارض بان دخول لام  
الابتداء عليه كما في قولك ان زيد البها القائم بدل على أنه من احوال المسند وقائم مقامه -  
اجيب عنه بأنه بناء على كونه قوطية وتمهيد للتخير لانه قائم مقام الخبر قوله وهذا أولى  
من قول من قال الخ وإنما قال أولى لانه يمكن ان يوجه كلام القائل المذكور بان مراده بهذا القول  
ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية اصلية يقال تخصيص  
المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه ما عبر عن معناه أو لا وبلا واسطة و  
اعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق بذا كثر بالمسند اليه على المسند فلذا جعل  
من احواله فعلى هذا لا يريد ما اوردته الشارح والله تعالى اعلم قوله على ان التحقيق الخ  
حاصله ان فائدة الفصل راجعة الى المسند ايضا وان كان الباء اختل على المقصود عليه  
كما زعمه القائل المذكور فلا بد لجعله من احوال احدها فقط من المجرى والمجرى لجعله  
من احوال المسند اليه موجود وهو ما ذكره سابقا من اقتراحه به اولاده من كونى المعنى  
عبارة عنه وفي اللفظ مطا بقاله في الافراد والتثنية والجمع فزيد عليه ان المطابقة في  
اللفظ مشترك بين المسند اليه والمسند لان مطابقتها للمسند اليه اعنى المنتدأ يستلزم  
مطابقتها للخبر اذ المطابقة بين المنتدأ والخبر لازم والمطابق للمطابق للشيء مطابق  
لذا انك الشئ فلا يصلح موجه لجعله من احوال المسند اليه اجيبا عنه بان لا نسلم  
لزوم المطابقة بين المنتدأ والخبر لجواز ان يكون الخبر فاعل ففضل وهو لا يجب  
مطابقتها للمبتدأ نحو ان يدانها افضل من عمرو والله تعالى اعلم قوله فالتعلق الذى الخ  
اغتراض على قوله يفتل قصر المسند على المسند اليه حاصله ان السابق الى الفهم بحسب اللغة  
من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان الباء يدخل على المقصور  
عليه وهو المفهوم الاصلى من تخصيص الشئ بالشئ كما يقال انخص الجود بزيد بمعنى  
صدر الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره قوله بحيث يخص المسند ولا يصح  
والمخاص هو المقصور قوله قلت نعم لكن الخ حاصله ان الامر كما قال المعارض من ان  
الاصل في لفظ التخصيص والتقصير وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور  
عليه اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد أى المال له دون غيره لكن الشائع  
في الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يفتن  
بذمته من يشاء قوله على طريقة قولهم الخ اثباتا لما دعاه من ان الاستعمال  
الشائع إنما هو دخول الباء على المقصور كما في الامثلة المذكورة قال السيد السند  
حاصله أى حاصل ما قال الشارح رحمه الله تعالى راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد

انه صد لول اللفظ بل بحسب امر خارج وهما عدا السكاكى من حروف العطف  
 اى المضيق والجمهور على ان ما بعد ها عطف ثانيا لما قبلها ودقوعها تفسيراً  
 للضمير المجرى من غير إعادة الجارة والضمير المتصل المرفوع من غير  
 تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل  
 اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند  
 اليه لانه يفترون به اولاً لانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له

كانه قبل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسنداً اليه  
 باثبات المسند له وهذا هو معنى قص المسند على المسند اليه وكذا انحصرك بالعبادة  
 معناه تميزك ونفرك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة على تعقب  
 وكذا قوله وانحصر بواى يميز المندوب عن المنادى بوا فيكون والمقصود بالتميز  
 وكذا قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وبالجملة تخصيص شئ باخرى قوة تميز الاخر به  
 فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التميز مشهوراً فى العرف حتى صار كانه حقيقة  
 فيه واما ان يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا فيكون الباء  
 المذكورة صلة للمضمن ويقدر المضمن فيه باء اخرى فيقال فى تحكك بالعبادة  
 مثلاً تميزك بها فخصصا ياها بك انتهى ولا يخفى ان خلاصة كلام السيد السند  
 ان المعنى الذى ذكره الشارح من دخول الباء على المقصور كما هو الاستعمال الشائع  
 العربى مستفاد من جعل التخصيص مجازاً عن التميز لكونه لازماً له ومن تضمنين  
 معنى الامتياز فيه وفى كلام التوهمين تكلف اما الاول فلان الجهاز يحتاج الى القرينة وادعاه  
 انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة مما لا دليل عليه التضمنين  
 محتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح فى شرح الكشاف والشيخ  
 ان عبارة الشارح بهذه صريحة فى ان التخصيص بمعناه اى جعل الشئ مختصاً لكن  
 الباء ليست بصلة له حتى يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هو باء السببية  
 او الالة فيكون من قول الباء مختصاً بصير سبباً او آلة لتخصيص الشئ الاول وهذا  
 ظهر ان ما ذكره المحسن الجلبى ان لفظ مختصاً ههنا وفى قوله مختصاً بان يثبت له  
 المسند ليس بصريح فى المقصود وهو دخول الباء على المقصور الاولى بقيد يله بمنفرد  
 او نحوه مثل متميز بان يقال منفرد او متميز بان يثبت له المسند فهو خروج عن  
 من اق الشارح رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **قوله** بان يثبت له المسند - لفظ  
 يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات فان الاستفادة من  
 ضمير الفصل هو القصص فى الثبوت لا الاثبات والفقير ظاهراً فعمله ان ما ذكره السيد السند  
 حيث قال كانه قبل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها  
 مسند اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قص المسند على المسند اليه محل نظر  
 يحتاج لتوضيحه الى تكلف بعيد بان يقال ان القرينة فى اثبات للصيرورة ووجه  
 البعد انه سماعى والله تعالى اعلم **قوله** ومن الناس من رجم الحاصل ان بعض العلماء  
 قال بان الفصل كما يكون لقص المسند على المسند اليه يكون لقص المسند اليه على المسند  
 ايضا كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فينبغى ان يحمل عبارة المصنف رحمه الله على ان يكون موافقاً

وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه فيكون من الاعتبار  
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند  
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعبره وغيره كما  
قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه وحا صله قصر المسند على  
المسند اليه وحصر فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدة  
تراجع اليها جميعا لانه يجعل احدها مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا  
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند  
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد

للاستعمال اللغوي الاصلى من دخول الباء على المقصور عليه ولا يحتاج الى ارتكاب القول  
بالمجاز والتضمن قوله حيث قال الخ اناد صاحب الكشاف بهذا ان التعريف في المفعول  
اما العهد بان يكون المراد به حصّة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفعول اعني الذي ين  
يلقى انهم مفعول في الآخرة وحينئذ اما ان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة  
فلا يكون ضمير الفصل للمقصود بل لتأكيد الفرق وهو الظاهر اذ لا يعبر تعريف  
المسند بل ان العهد للفصل واما ان يلاحظ تفاوتاها من حيث المفهوم فيجوز  
ان يكون ضمير الفصل للمقصود اما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم او  
لدفع اعتقاد القلب او الرد على ما جوزه السيد في حواشي شرح المفتاح  
واما الجنبى اى للاشارة الى معنى المفاعلين المحاضرين في ذهن كل احد وحينئذ  
يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المفعول من حيث هي لكن صحة هذا الحكم  
مشروطة بتخصيص مفهوم المفاعلين متماز عن كل ما عداه لا بوجه اعمد العلم  
اليقيني بحقيقةهم ونصويرهم بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف  
المؤمن بذكر الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحيشية وحينئذ لا قصر  
في الكلام لانه فرع الثغاب ولا تغاير بينهما بقوله ان حصلت - شرط جوابه فهم هم  
والجملة الشرطية صلة الذين والمراد بصفة المفاعلين مفهومه لكونه وصفا للزمانية  
وقوله ولتحققوا - عطف على حصلت من تحققت اشئ تيقنته وقوله ما هم -  
جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع المفعول الثاني لتحققوا  
وقوله تصوروا - من تصورت الشئ جعلت له صورة لا بمعنى الادراك  
وقوله الحقيقية - صفة لصورتهم والضمير الاول من قوله فهمهم - للثنتين  
والثاني للمفاعلين وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيه  
على ان انكار هذا الحكم منشأه انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ  
عبد القاهر هذا معنى ما يكون المتأمل عنده يعترف اى يعترف عن وجود  
الثلاثة وينكر عند انتفاء احدها وينكر وقوله لا يعدون الخ اى المتقون حقيقة  
المفاعلين اى متعدون بتلك الحقيقة تأكيد للحكم بهم هذا ما ذكره الفاضل  
اللاهورى في حل عبارة الكشاف واذا عرفت ... معنى قول صاحب الكشاف لا يعدون  
عرفت ان ما فهمه الزاعم من هذا القول ان الفصل ههنا يفيد قصر المسند اليه

لا يتجارة الى عمرو ولهذا يقال في تأكيد لا عمر فافقت الذي يسبق الى الفهم  
من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصر على المسند لان معناه جعل المسند  
اليه بحيث يخص المسند ولا يبعد وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح  
على ان يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقه قولهم خصصت فلانا  
بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص فخصا بالذكو  
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح التصاقه بكونه مسند اليه  
فخصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند اليه الا ترى الى قولهم  
ان اياك نعبد معناه فخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس

على المسند خطأ كما لا يخفى قوله اما لا فلاق الزايم فاعلم ان لا مالم يجيء  
في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند واستفادته من كلام الكشاف ثانياً من  
قوله التذوي لكلامه وكلام غيره من مهرة الفن اما لا فلما عرفت من معنى كلام صاحب الكشاف  
ولان هذا الشارة الى معنى آخر للضمير المعرف باللام او ردة الضمير ووصفه بالذوة وحاصله  
كما يفهم من الكلام المنقول عنه جعل المسند اليه ذريعة الى معرفة المسند في الظاهر هو  
وفي الحقيقة فاعلم انه ذريعة الى المسند اليه فان المقصود به البالية في وصفه لكن  
لا يبعد ان لا يكون حاصله لغيره على وجه الكمال والا نكاث لقصر المسند على  
المسند اليه وصار الضمير يابا بل بمعنى ان الوصف كما مل فيه في نفسه لا بالقياس  
الى غيره نحو ان يكون الوصف المشهور فيما بينهم مرغوباً فيه عندهم وتدعى تحققة  
في شخص وانصاف ذلك الشخص به على وجه الكمال فتجوز ذلك الشخص مسند اليه  
وتجعل ذلك الوصف مسنداً معروفاً تقول مثلاً زيد هو البطل المحامي بمعنى انك  
تقول لمن تخاطبه انك ان اردت مع ذمت ما سمعته وهو قولهم البطل المحامي  
زيد هو هو بمعنى انه محمده ولا يغايرة وحديثه لا يتصور القصر لانه في التناظر  
ولا تغاير بينهما قوله ودخولك - وهو ان يلاو الخبر المعرف ان الحكم ان الحكم عليه  
مسلم الانصاف به مع ذمة على طريقة قوله والدليل العبد اي ظاهراً به يتصف  
بذلك الصفة وهذا المعنى من مزوع التعريفات الجسدية كانه لوحظ ادلاو ذوقه خبر  
انفردت فصار تعريفه وحضوره في الذهن بحسب هذا الاعتبار لا بحسب مفهومه  
في نفسه كذا قال السيد قوله واما ثانياً فإي اما كون عدم التدرج في هذا الفن  
وذلة التدرج القول منشأ غلط زعم هذا الزاعم ثانياً فلان صاحب الكشاف  
انما جعل هذا معنى التعريف في المعلوم فاعلم انه لا معنى للفعل كما يدل عليه  
عبارة الكشاف بصريحة قوله بل صرح في هذه الآية الخ بل للترقي على قوله  
انما جعل الزنا نه يعلم منه ان صاحب الكشاف جعل هذا المعنى التعريف لم يتعرب ضم  
لما تدعى الفصل فيمكن ان يكون هذه فائدة الفصل <sup>بأنه</sup> تعالى اعلم قوله  
والتوكيد - عطف على قوله الدلالة اي صرح بان فائدة الفصل التوكيد الى توكيد الحكم  
لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكمي ابو قصر الفارابي ان معنى قولنا زيد هو العادل  
زيد او مست كعادل است وما قيل لمن انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد  
نفسه العادل ليس بشئ لانه مبني على ان يكون الفصل ضميراً راجعاً الى المبتدأ

من زعم ان الفصل كما يكون القصر المسند على المسند اليه يكون القصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان النقيض هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم الحقيقية فهم هم لا بعد ان تلك الحقيقة انتهت كلامه فزعموا ان معنى لا بعد ان تلك الحقيقة انهم مقصودون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشأؤه عدم التدريب في هذا الفن وقلة التدبر في الكلام القوم اما اول فلان هذا اشارة الى معنى آخر للتعبير المعروف باللام

وهو ليس بالقوى بل هو رابط بين الموضوع والمحمل قوله واجتنب ان فائدة المسند الى اى اشارة ان فائدة المسند الى وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه قوله نعم التحقيق حاصله ان فائدة ضمير الفصل ليس بمقصود على قصر المسند على المسند اليه بل قد يكون غير ذلك كما بينه الشارح قوله زيد هو افضل من عمر - انما ترك مثالا للتعبير المعروف باللام لئلا يتوهم ان القصر فيه مستفاد من لام الجنس قوله ذكر صاحب الكشاف الى تأييد لما ذكره من ان الفصل قد يكون بغير تلك الفائدة قوله هو للتخصيص - بمعنى ان الله تعالى هو بمنزلة التورية لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم المسند اليه وهو لفظ الله على المسند الفعلي وهو قوله يقبل للتخصيص والا فيمكن ان يكون التخصيص مستفاد من تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لما سيجئ من ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذ المراد بل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى قوله والتاكيد - اى تأكيد الحكم من غير افادة لتخصيص المسند بالمسند اليه فيكون الفصل مستغنى عن جزء معناه قوله اذ كان التخصيص حاصلًا بحد ذاته - اى بدونه الفصل كما في الامثلة المذكورة فان التخصيص فيها مستفاد من اللام الجنسية وتقدم المسند اليه في ان الله هو الرزاق على مذهب صاحب الكشاف بفيد القصر ايضا انما اسند التخصيص في ان الله هو الرزاق الى اللام دون ضمير الفصل بل جعل مؤكدا له لان اعتبار دخول اللام مقدم وكذا التقديم مقدم في الاعتبار فيسند اليه المحصر عند اجتماعه مع ضمير الفصل قوله او قصر المسند اليه الخ يرد عليه ان سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعى ذلك تحمل الفصل في مثل قوله الكرم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين مجاز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك اجيب عنه بان مبني الزكاريما سبق انما هو تعليله بكلامه صاحب الكشاف لا افادة اصله وفيه انه بعيد عن حكمه قول المصنف فلنخصيصه بالمسند بحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على جالب الاستعمال والحق في الجواب ان الاشعار المذكور متنوعة فان حاصل كلامه انه ان كان الحكم في الكلام بطريق قصر للمسند على المسند اليه افاد الفصل تأكيد الحكم على هذا الوجه وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند افادة تأكيد على هذا الوجه وهذا معنى قول الشارح في شرح المفتاح



اوردة الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعروف باللام مع  
غير ما ذكره قتيبا مثل قوله هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود  
ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك  
هلي سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي  
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق  
تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته  
طريقته قوله هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه  
هذه الكلامه واماننا فلا صا الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف فانه لا معنى للفصل بل صرح

ان الظاهر انه في الخبر المعروف باللام انما يفيد تأكيد التخصيص اذ التخصيص  
حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله  
هو الزاقي او بالعكس مثل الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى انتهى وليس  
معناه انه مستعمل لتأكيد التخصيص كما يفهم من ظاهره فالجواب ان ضمير  
الفصل لا يستعمل الا للتخصيص المسند بالمسند اليه ولتأكيد الحكم على الوجه  
الذي افاده الكلام من قصر المسند على المسند اليه او بالعكس ولا يستعمل  
لقصر المسند اليه على المسند والله تعالى اعلم **قوله** نحو الكرم هو التقوى - فان  
قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على  
الكرم فضمير الفصل ههنا لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا  
في المثال الثاني **قوله** قال ابو الطيب انما استشهدا على ان ضمير الفصل يجمعي  
لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند فانه لا معنى ههنا لقصر  
المسند على المسند اليه كما لا يخفى **قوله** اذا كان الشباب السكير الخ يعني اذا كان  
الشباب السكير ان الانسان في شي به مسلوب العقل كالسكران **قوله** والشيب هـ -  
لانه لا ينفك عن الحزن لضعفه عن تحصيل ما يتعيش به والحيات المعتدة بها  
لا تنفك عن هذين الحالتين فلا خير في الحيات بل هي الموت لا غير لعدم الا  
نتفاع بآباد ضمير الفصل ههنا لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند  
المستفاد من تعريف المسند اليه ولا معنى لقصر المسند على المسند اليه كما في المثال  
الذي كورسا بقا **قوله** اي لقد يمه - يريد به ايراد مقدمه على المسند على ما هو  
اصله كما يقال ضيق نمر الذبابة اي جعله من اول الامر مضيقا لا واسعا لانه يكون  
واسعا لضيق **قوله** فاقبل الخ حاصله ان صاحب الكشاف صرح في تفسير  
سورة المائدة عند الكلام على قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا الآية  
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للزال عن مكانه لا للقرار فيه فعلى هذا كيف يقال  
للمسند اليه انه مقدم لانه قائم في محله **قوله** قلت التقديم ضربان الخ حاصله  
ان التقديم ضربان كما فصله الشارح والضرب الاول منها تقدم بمعنوي والثاني  
تقديم لفظي اما كون الاول معنويا والثاني لفظيا فلان التقديم من صفة اللفظ  
تقديمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق معنى التقديم وهو نقل الشيء من مكانه الى  
ما قبله في الضرب الاول دون الثاني على قياس الاضافة التي هي من صفة اللفظ

في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعد خبر لا  
صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره  
ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه  
نحو زيد هو افضل من عمى و زيد هو يقاوم الاسد و ذكر صاحب الكشاف في  
قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص التأكيد  
وقد يكون لمخرج التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا به وانه بان يكون في الكلام  
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا  
هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والمحسب المال

ابيهما باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون اللفظية واذ عرفت  
هذا فمراد المصنف ان بقوله واما تقدمه هذا ضرب الثانى و مراد صاحب الكشاف في  
تفسير سورة المائدة حيث قال انما يقال مقدم و مؤخر للمزال لا للقرار هو الضرب الاول  
قوله وكلامه مشعرون ايضا اى كلام صاحب الكشاف مشعرون باطلاق التقديم على الضرب  
الثانى كما صرح في ادى سورة الانعام بوجه تقدم اهل معنى على عنده قوله فلكن  
ذكرة اهم - اى من ذكر المسند اليه والوارد يكون ذكرة اهم ان العناية به اكثر من العناية  
بذكر المسند وان كانا جميعا لمكان لكونها كلفى كلام واه اخل التفضيل من جهة الامر  
اى اخرته او من هم السقم جسد اى اذابه واذ ذهب نحوه فهو كناية عن كمال العناية  
ولا يجوز ان يكون من همت الشئ اى ارادته لا ابتداء الفعل لمفعول او القول بالاستناد  
المجازى اى اهم صاحبه قوله ذكر النسخ في دليل الالحاظ اى المقصود من نقل كلام الشيخ  
بيان لعدم اكتفاء المصنف بقوله فلكن اى ذكرة اهم بل قد فرض لبيان وجه الاهتمام  
بقوله اما لانه اى وتقرىض على من ظن انه يكتفى ان يقال قدم للعناية قوله مجرى الاصل اى  
يمتنع ان يجمع الدواعى التى تذكر للتقدم كلها راجعة اليه رجوع الفروع الى اصله المستبطة  
منه لا انها محتاجة الى كونها مقتضية للتقدم اى ارجاعها اليه قال السيد السند في شرحه  
للمفتاح ان جعلها حالات مقتضية للتقدم بلا واسطة الالهية اولى من جعلها من اعتبار  
الالهية بناء على ان تقدمه لما كان مفيد الهدى المعاني كان ذكرة اهم من ذكر  
فعل المصنف وادرجها في تلك الاعتبارات واما بالضبط قوله لمن ينبغي ان  
انه لا يكتفى اصحاب علم ان يقتصر بيان تلك التقدمة على الاهتمام بحيث يقول قدم  
المستند اليه للاهتمام مثلا بل ينبغي ان يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسر ببلغة  
الجماعات المتبصرة عند البلاء المقتضية للاهتمام - قوله و يعرف فيه اى يعرف في ذلك  
الشئ معنى مناسب لا اقتضاه العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شئ  
يكون ذلك الشئ مقتضيا وعلتها بحسب النسبات العرفية قوله هذا كلامه -  
اى كلام الشيخ قوله ولا لاجل هذا - اى لاجل ان الذى بيان وجه الاهمية شارح الصفة  
التي قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم اى قال السيد السند معترضاً على الشارح بان  
ان اريد بالحكم وقوع النسبة اولا ووجهها فهو مسروق بتحقيق المسند اليه والمسند  
في المذهب ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعلقها لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب

اي لا كذا الا التقوى ولاحسب الا المال قال ابو الطيب اذا كانا الشباب السكر والشيب  
هما فالحيوة هي الحماة اي لحيوة الاحكام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه وقد  
صرح صاحب الكشف باننا يقال مقدم ومؤخر للزال للفقار في مكانه قلت التقديم  
ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو  
ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمة الذي كان قبل التقديم وتقدم على نية  
التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعد الى اسمه  
فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ ونحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا  
نحو قام زيد وتقدم المسند اليه من الضرب الثاني واما صاحب الكشف فانه هو الضرب الاول  
وكلامه مشيخ ايضا باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي ذكر المسند اليه  
اهم ذكر الشئ في دلائل الاعجاز انما لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى  
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفهم وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن

اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم الحكم به فلا نسلم انه لا بد من تحقق الحكم عليه في الزمان قبل الحكم  
نعم لما كان الحكم عليه هو الذات والحكم به هو الوصف كان الاذي ان يلاحظ قبل الحكم به واما انه يجب ذلك  
فلا هن ان اريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد به تحقيقه مثله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا  
من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لثابتة في المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج  
فلا سبب في التعقل ان يعتبر التحقيق في الزمان انتهى الجيب عنه بان يخل قوله ولا بد على معناه الظاهر اعني  
الوجوب فالحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها والمضائقان محذوران في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر ما  
معرض الحكم وهو الحكم به لان الحكم ليس بالنسبة الحكمة المستفادة من المسند كما لا يخفى وبقي ان اسناد المذكور الحكم  
بما زبانه وما خرج معروضه حاصل المعنى ان الراجح تقديم المسند اليه على المسند لانهما يجب تقديمه على الحكم  
يترجح تقديمه على المسند الذي بينه وبين الحكم علاقة قريبة تكون معروضه مستفادا منه ولا يخفى ما فيه من التكلف  
فالاقرب في الجواب ان يقال ان الزاد بالحكم المحكوم به ولا شك انه صفة من صفات الحكم عليه وحال من احواله اذ لما  
خرد في جانب الحكم عليه والذات في جانب المحكوم به هو الوصف فينبغي ان يلاحظ الاول قبل الثاني ولما كان الجواب  
لا يتركون رعاية ما هو الاول كما لا يتركون رعاية ما هو واجب عبر عن الاولوية بكلمة يدل على الوجوب قوله اذ لم يكن  
معنا يقتضي العدد ولما حصل ان يكون التقديم هو الاصل وسبب التقديم المسند اليه مثله طردم مقتضى القول  
فانه عند تحقيقه يترك تقديم المسند اليه لانه في بترك الاول عند تحقق مقتضى الوجوب لانه قد يقع ما قبل  
ان الازم من وجود مقتضى العدد لانه كما ملية المسند مثلاً في الجملة الفعلية انما هو التعارض بينه  
وبين ما يقتضى التقديم فلا بد من احدى حتى يتم اقتضاء العدد ولما اجاب عن ذلك بقوله  
من ان كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار اوله وما للشئ باعتبار نفسه وقوى  
عالمه باعتبار اوله والله تعالى اعلم قوله تنزيها اليه اي للمبتدأ الذي قصد تقديمه كما في الشعر فان في  
قوله والذي عادت البرية الى تشويق النفس الى علم الخبر فاذا قيل حيوان الزمك في النفس لان حصول الشئ  
بعد التشويق والطلب الزاد من تشويق النفس لاق كل المبتدأ لظهور ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان المبتدأ  
طول قوله ومعلوم ان حصول الشئ اي المتروك لثلاثين ما يقال ان حصول لغة غير مترتبة الذوق هو كوز  
لا يحسب قوله يرفق بها فحقها ان توطئة لما سيد كره من ان المراد من قوله حيوان مستحدث الزوال بعد  
الجسماني قوله تحيرت البرية الخ اعترض عليه بان البعض قالوا بالبعث والبعض منكوله ولا خلاف في  
بينهم ان من مذهب كنيف الحيرت واجيبا عنه بان الحيرة انما هي كيفية لا في اصله كما يدل عليه

كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر ان كانت تلك العناية وبه كان  
اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه  
اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحقيقه قبل الحكم فقطدوا  
في اللفظ ايضا ان يكون ذكوه قبل ذكوا الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون  
التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكوا الذي يمكن معدما يقتضي العدول  
عن ذاك الاصل كما في الجملة الاسمية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن  
تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المحمول وكذا كل ما كان معه شئ مما  
يقتضي تقديم المسند على ما سيجي تفصيله واما يتمكن الخبر في ذهن السامع  
لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان  
حصول الشئ بعد الشئ كذا وقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدته  
يرث بها فقيها خفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستمدث من حماد يبيع تحيرت  
في المعاد الحسناني والشعر الذي ليس بنفسا في وفي ابدان الاموات كيف نحى من الوفاة كذا

قوله في ابدان الاموات كيف نحى من الوفاة على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع ومجموعة  
وان كان كل من الفريقين حارما من مذهب يمكن ان يقال بان المراد من التحيز الاختلاف فاطلق المزموم واورد به الامثلة  
لان التحيز في الشئ يلزمها الاختلاف قوله والفتور اي انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الذهاب الى الخشد  
قوله ليس بنفسا اي ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس اي الوجود والجسم معا قوله من الوفاة  
على وزن الوفاة والخطام وهو ما تكسر من اليبس قوله ضارب السقطه السقطه في الاصل ما يستطعن  
الشيء عند الاحتجاج سمي ديوان ابي العلاء المعري به والضم بالكتف الاصل اشتعال النار وقاتن الخطب الذي  
يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي شرح ابي ريان المذكور لصدر الافاضل قوله بان الاموال الهية  
ظهر امر الله واعلمنا به على لسان رسلة من ثبوت المعاد الجسماني لان الصادق اخبرنا به عن الخلق القادر  
على شانه ولكن اختلف الناس فيهم داع الى الضلال وهم الذين اعتمدوا على قولهم الناقصة فضلو اجهلا او  
تجاهلوا عن اعداها ولان الحق طلب الياسة فانكروا حشلا لاجسادهم فادعوا الذين اختلفوا واتباع الشريعة  
المطهرة ورفضوا اتباع العقول على ما لعن ملوك طريقتهم وصدقوا الرسول فيما يقوله من امر الملك برول المعاد الذي  
اتفقهم في الخبر هو الجوز العذات بعد ثنائهم من الجهاد وهو التراب والعظام الابنية آمن بالله سبحانه وتعالى علم  
ان هذا المحدث وله تعالى وقد اغير الصادق بقرع فهو واقع البتة ومن رام ادراك الحقاني بقدر بلا مرشد انكروا لقصور  
عن الادراك قوله لم يبق بعضهم الا الظاهر للناس ان يقدم الضال على الهادي ليكون الشريعة في رقيب اللطاف قدّم  
في الشريعة هو اللطيف وهو القائل بالمعاد الجسماني وقيل لا يمكن ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر  
هو اللطيف والغرض المربى ايماء الى ان حواد الشاعري الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر بين قسّم  
التوابع ان ابا العلاء المعري ملحد مكر للشريعة في اليه بيته المشهورة عن ذلك ذوق سليم هو قوله يا مجسم ما بين عيسى  
وحيته ما بالها فطعت في ربح ودينار والله ومن رد عليه بقوله عن الامانة الاملا ما ورضصها ذل الحماينة  
فاقيم حكمه البارى ورد عليه ايضا من قال في جوابه وقيمة اليد نصف الاذن من ذهب وقد تعدد فيما نسب اليه  
هناك مظلمة غالت بغيرها ههنا ظلت هانت على البارى قوله الففس طائر بلاد الهند يضرب المثل  
في البياض له مقدار طويل وهو حسن اللسان يعيش الف سنة ثم يموت الله تعالى بانه يموت فجميع الخطب حوله  
فيضرب بجناحيه على الخطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيحرق هو يخلق الله تعالى من رماه مثله بعدد  
قيل بعد ثلاثه ايام وقيل غير ذلك والله تعالى اعلم قوله لا ياسب السبا بالياء والمثناة من تحت والسبا بالياء



بان نفس الخبر قصور لا تصدق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان ارادنا لك وقوع  
الخبر مطلقا احيانا بان وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سبق في احوال متعقبا الفعل انه لا يتعبر عند اثبات وقوع  
الفعل لذلك المسند اليه اصلا بل يقال وقوع الشرب مثلا فلو قيل على المفتاح الانسيان للتقديم وخالق الدلالة  
على الاستمرار بل انما عليه المضارع كما سنده كوكا في بحث الشريعة ان شاء الله تعالى وكذا جهات مثل افاد  
زيادة تخصيص كونه متى تخرزني قطن تجد هم: سيوفاني عواقبهم سيوف: جلوس في مجالسهم زمان  
وان ضيف لهم بهم خوف - والمرد هم خوف كذا في المفتاح اي محل الاستسهاد هو قوله هم خوف

ثبت عندنا فقد صدقنا بالظن المذكور سابقا بالاشارة الى ان سبق الكلام له كذا الحال في  
التحقيق اذ كان اللفظ مستقلا على التحقيق كان التقديم لاظهاره بالظن المذكور في اظهرها وتخطيه  
ولذا انما لفظ الاظهار لم يقبل لتخطيه او تحقيره فلا يرد ان التحقيق ليس مستقلا من التقديم  
بل من الوصف حتى لو اخرا المسند اليه يحصل التحقيق ايضا وكن القول في التعظيم فليتأمل والله تعالى  
اعلم قوله وعليه - اي على ان التقديم لا يظهر وتخطيه ورد في كلامنا واهل سبيل عندنا - فان قدّم فيه  
اجل سبيلنا انك قوله ومنه الدلالة على ان المطلوب الذي يكون تقديم المسند اليه لذلك اللفظ على ان المطلوب  
الذي فيه تمديد لدفع اعتراض المصنف رد صاحب المفتاح وقوله ومنه معنى قول صاحب المفتاح ان  
تصريح بالرفع المذكور حاصله ان معنى كلامه انه يقدم المسند اليه لان انصافه بمضمون الخبر على الاستمرار  
يجب يعدم من المتضمنين المتضمنين به يكون هو المطلوب من الكلام لا يخرج الاخبار بمصولة له فالمراد  
بالخبر الثاني الذي وقع في كلام صاحب المفتاح الاخبار وليس المراد به في الموضوع خبر المبتدأ كما فهمه المصنف  
نا عترض بما حاصله بان قوله لانفس الخبر يدل على ان خبر المبتدأ قد يكون مطلوبا بالجملة الخبرية وليس  
كذلك لانه تصور المطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا شاملا كان فاعلم ان يقول من جانب صاحب المفتاح  
انه يجوز ان يكون مرادنا المفتاح لقوله لانفس الخبر مثابة وقوع الخبر وعينين يجوز ان يكون مطلوبا بالخبر بوجهين دلالة  
وقوع الخبر في حاصلة الارادة المذكورة لا تقع فانه تامل على ان يذكر المسند اليه شيئا مؤخر عن المسند وهو اصلا خلاف  
ما سبق في احوال متعلقات بفعل من الله لا يتعبر عند اثابة وقوع الفعل لذلك المسند اليه لا مقدم ولا مؤخر لا قبل وقوع  
الشرب مثلا قوله نعم لو قيل انما يفيلا يرد على صاحب المفتاح ما عترض عليه المصنف رد في الايضاح لما عترض من مراد  
نعم لو قيل ان الاعتراض على الانسيان للتقديم وخالق الدلالة وان وجه الاعتراض فيمكن ان يجب عن ان الاستمرار  
يقصد من المضارع بل المضارع انما افاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا  
افاد استمرار الفعل ودان لم يفيق فربما في الاسمية التي خبرها فعل وهو في الغلبة في الدلالة على التجدد فقط طين  
الحق الحق بالاشارة ويمكن ان يرد عليه صاحب المفتاح بالا يرد عليه من الشارح وهو انه اراد ان موضوعية المسند  
اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر بلدها وان كانا باعتبارين مثلا زعمين الا انه قد يقصد الاول كما اذا  
كان الكلام في الزاهد انه هل يتصف بالشرب يقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في انه هل يقع وصفا  
للازاهد يقال يشرب الزاهد وخلاصة ما ذكره عبد الغفور اللاهوري في حواشيه على الواضحة شرح الحاشية في الفرق بين قوله  
زيد وقيل قائم انما افاد وضع زيد بحيث له القيام بقال زيد قائم واذا وضع قائم ليستدل الى شيء قائم زيدا قائم  
فقال اعلم قوله انما يستدرك في بحث لو - حيث قال في قول المصنف رد دخولها على المضارع في يوطي عن كثير من الناس  
نعم لم يقصد استمررا لفعل فيها معنى متناهي فربما كان المضارع الشئ بعد استمررا لشيء يجوز ان يقبل الحق استمرار  
الفعل وبقيد الدلالة على استمرار الاستمتاع اذ قوله ومنه ادراك زيادة تخصيص الاضطراب على قوله اظهرنا في حق المسند  
التي لا فائدة في التخصيص في قوله متى تخرزني قطن في بيتي فظن ان المراد التبرك والبحث والمواد به لا اغراضا على الحرب للامتحان و  
جو قطن فنبيلة مع: وقد في عواقبهم سيوف صفة سيوف او العواقيج عاقبة وهو موضع الزواجر من التنبه  
وجلوس على ما ليس بخبر المبتدأ في محذوف وكذا اراد في موضع زيدا وقرون زيدا الرجل بالضم فهو زيدا وفي مجالسهم  
متعلق بزمان وضيف فاعل فعل محذوف بضم ماعدا واللام التزول بخوف فحين خفي كلف في وطريق ومقصود الشارح  
وصحهم بالاضافة الى امر كما هم سيوف بالاشارة حيث لم يعارضوا السلاط والمسلوك والاراق في المجلس وبالاسراع بانفسهم  
في خد منهم الاضياف وقام قوله اي محل الاستسهاد - هذا تفسير لقوله والمرد هم خوف وفيه رؤيا قال  
المصنف رد في الايضاح ان قول صاحب المفتاح والمرد هم خوف تفسير للشئ باعادة اللفظ بخاصة من معنى قوله







عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والمخصوص فلا يقال هذا الا  
في شئ ثبت انه مقول لغيره وانت تريد نفى كونك القائل لانفي القول ولا يلزم منه  
ان يكون جميع من سواك قائلان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم مخاطب  
اشتركت معه في القول او الفرض ذلك به دون لا بالنسبة الى جميع من في العالم  
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص نفى الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما  
انا قلت هذا ولا غيري

اجيب عن غرضه بان ذلك اذا اعتبر التقديم اولاد دخول النفي ثانيا ليكون النفي واردا على التخصيص واما  
اذا لم يكن كان التخصيص واردا على النفي واردا والكلام اختصاص النفي عن المستند اليه والنبوة والنبوة  
الاعتقاد في تعين احد المعنيين على النفي بينة فافهم قوله من العموم والتخصيص بين الوجهين فاولا كان  
النفي ماما مثل قولك ما نازعت احد اكان النبوة للغير ايضا عاما فان الذي نفى عن المستند اليه رتبة  
كل احد الذي ثبت لغيره رتبة كل احد واذا كان النفي خاصا فتوهم ما انا قلت هذا اكان النبوة  
للغير ايضا خاصا فقد نفى النفي المثال عن المستند اليه قوله هذا بخصوصه واثبت لغيره قوله وانك  
تخصصه قوله فلا يقال هذا الذي شئنا ان نسمع التخصيص لا ثم اذ لم يثبت انه مقول لغيره فثبت هو  
شراكم مع غيره في نفي الفعل قوله ولا يلزم من كونك قائل ان كان قوله وثبوته لغيره يوجب عدم المراء  
لكن من هو غيره فلا يصح هذا القول اعني ما انا قلت هذا فلا يصح للتخصيص دفع ذلك اتوهم بهذا القول  
قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى بعض ان التخصيص المستفاد من المثال المذكور انما هو بالنسبة  
الى من توهم ان نفيهم اضاف الى النسبة الى جميع الناس حتى يكون قصرا حقيقيا فبعد الاعتراف في  
المذكور نفي القصص المستفاد من قوله انما هو بالنسبة الى اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة  
الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جوار ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في قائل كما  
في قصص التعيين نعم لم يتعين في ههنا وفيها سبيل في مواضع قلتم ان النسبة الى مضاف اليه  
اعني قصص القلب والافراد وعدم ظهور خطا مخاطب فيه وما قيل ان قول الشارح لان  
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم مخاطب اشتركت معه في القول اشارة الى قصص افراد  
وقوله وان اذ كان به دونه اشارة الى قصص القلب ثم قال ان مخاطب في القول المذكور يشمل  
المتروك كما في قصص تعين الان المتروك ويجوز ان لا يشترط والافراد فلا يخرج قصص التعيين عن  
قصص الشارح فلا حاجة الى الاعتراض المذكور فغيره ان قصص التعيين مضاف وقسم قصص افراد وقلوب  
وفي كل واحد منها يكون مخاطب معتقد اما للشيء كما في قصص افراد والعكس كما في القلوب بخلاف  
قصص التعيين فان مخاطب فيه متروك لا اعتقاد عندك فليكن يكون ما هو اشارة الى الادولبن  
اشارة الى الثالث فافهم والله تعالى اعلم

الى هذا اذ ناهجه وتافقه على الله الذي شرفنا بحجج المنعم وعلم الامتثال وقصا انما ما اردت بحجته تاليفه  
من هذا الشأن فليصلي وسلم على نبيه الذي ارسل الى الانبياء الجان سيدنا وقرت اعيننا على الحق المبين يا بات  
البلغة والغضا المنعوت بسيماحة الخلق وكرم السامحة وعلى اهل بيته السالكين مجازة واصحابه اعلام الهداية  
الناجيين طرازه اللهم اختم اعمالنا بالجماعة الحسنى ووقفنا الامر ارضوانك الاسنى فانك على كل شئ قدير  
وبالاجابة جد بر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ من هذا التاليف في ليلة الجمعة اثني عشر  
من شهر ربيع الثاني سنة ست وسبعين بعد الالف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على  
صاحبها افضل الصلوة واكل الثجيات وعلى الله واصحابه الذين شادوا الدين بالسيف والحجج  
والبعينات واخرو دعوا نانا الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد نبيه الله خير آل  
بالحمد لله